

عبداللطيف بن عبدالله بن محمد الغامدي

المركزية الغربية
وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

حقوق
الإنسان

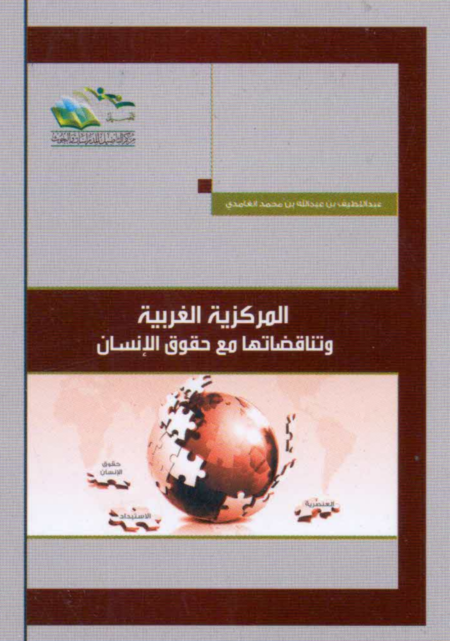
الاستبداد

العنصرية

تعتبر حقوق الإنسان مشتركاً إنسانياً ، تشترك فيه جميع الأمم والحضارات ، إلا أن الغرب قام باحتكاره ، وتوظيفه لما يخدم أهدافه ، واستراتيجياته ، وكان هذا الاحتكار الحصري من خلال ثلاث محاور رئيسة هي:

المرجعية الفلسفية ، والمرجعية التشريعية والقانونية ، والمرجعية الرقابية ، وهذا الكتاب يحاول أن يُفكّك تلك الثلاثية ، ويوضح التقلبات المخاتلة التي يستخدمها الغرب في تمرير ركوبه على حمار حقوق الإنسان ، والمتاجرة بها ، وما أثمرته تلك التوظيفات المصلحية (البراغماتية) لحقوق الإنسان من تناقضات صارخة ، وشيء من أمثلتها ، والتي لا يزال الواقع المُعاش – وسيظل – يعيشها ، لأنها مجرّد أكذوبة ، يوظفها الغرب لخدمة مصالحه ، وحسب !!

" والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون "



المملكة العربية السعودية - ص.ب ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥
هاتف : ٦٢٨٨٦٨٥ ٢ (٩٦٦+) فاكس : ٢٧١٨٢٣٠ ٢ (٩٦٦+)
www.taseel.com-taseel@taseel.com



المركزية الغربية
وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

المركزية الغربية
وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

تأليف

عبد اللطيف بن عبد الله بن محمد الغامدي

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

عبد اللطيف بن عبد الله بن محمد الغامدي

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

تصميم الغلاف: مركز التأصيل

الحجم: ١٧×٢٤سم

التجليد: غلاف

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار كوبري التحلية.

هاتف: ٦٢٨٨٦٨٥ ١٢ ٩٦٦ +   ناسوخ: ٢٧١٨٢٣٠ ١٢ ٩٦٦ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.taseel.com

بريد إلكتروني: taseel@taseel.com

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الحق اسماً من أسمائه، وجعل من وجوده وعبوديته وتأليهه حقّاً لا ارتياب فيه، ثم وضع الميزان للناس ليكون العدل معياراً لعلاقاتهم ببعضهم، وجعل من هذين المكونين معيار منظماً لعلاقة الخلق ببعضهم، ولكن هذه العلاقة المبنية على هذين المعيارين ـ الحق والعدل ـ تتعرض لمتغيرات تفكك كل معاني ومثاليات هذين المعيارين، وتجعل العلاقة بين البشر مبناها على الجور والظلم، وهنا يأتي التقرير لسُنَّة ربانية لا بد من وجودها عند اختلاف واختلال معايير العدل والأنصاف.

وهذه السُّنَّة هي سُنَّة المدافعة والممانعة، والتي نصَّ الله تعالى عليها في كتابه: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠].

وهذه السُّنَّة هي التي أخذ بها إمام المدافعة، ونبي الرأفة والرحمة ـ عليه من ربه أفضل الصلاة وأتم التسليم ـ ونظراً لكون الإسلام هو فطرة الله التي فطر الناس عليها «**يولد المولود على الفطرة، وأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**»[(١)]، ولأن تلك الفطرة هي التي تتسق مع تركيبة النفس البشرية فقد

---

(١) الحديث متفق عليه، وقد أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب «ما قيل في أولاد المشركين»، الحديث رقم (١٣٦١)، ومسلم في كتاب القدر، باب «كل مولود يولد على الفطرة»، الحديث رقم (٦٧٠٦).

كانت إحدى أهم أسباب انتصار الإسلام، ودخول الناس في دين الله أفواجاً، وانتشاره في الآفاق، ولكن عندما خبت روح تلك المدافعة، وغُيب مفهومها، وانحُرف بتلك الفطرة عن أصل خلقتها، وأصبحت النظرة التسطيحية إلى الأمور هي اللازمة المرتبطة بالذهنية المسلمة بعامة - والعربية بخاصة - وهي التي جعلت المفكر الفرنسي إرنست رينان - في ثمانينات القرن التاسع عشر - يتهم العقل العربي بالعجز عن الفكر المركب والتفلسف..[1].

وهذه النظرة التسطيحية للأمور، وما رافق ذلك من عجز للعقل المسلم عن القدرة على الفكر المركب.. كانت إحدى أهم أسباب أزمتنا الحضارية بعامة، وما يتعلق منها بحقوق الإنسان بخاصة، فـ«الإدراك العقلي - في جانبه المجرد من الكيان - هو صنو نبض القلب في الجانب الحسي من وجود الإنسان: كلاهما فعل لا إرادي، وكلاهما حركة لا قدرة للإنسان على تعطيلها، إذ بوسع المرء أن يتوقف عن التنفس ولكنه لا يستطيع إيقاف نبضه، وبوسعه أن يتوقف عن التفكير في مسألة من المسائل، وأن يستجم بعد تأمل، ولكنه عاجز عجزاً مطلقاً عن تعطيل عملية الإدراك في لحظة محددة وحيال قضية مبسوطة، وهو عاجز كل العجز إذا رأى شيئاً أو لامس جسماً أو اشتم رائحة أن يصدر بنفسه لنفسه قراراً بأن لا يدرك شيئاً، وبأن لا يقرن بين ما رأى وما سمع وما لامس وما أحس مما هو من علل الإحساس ومعلولات الإدراك»[2].

ولكن جزء من أزمتنا الحضارية تكمن في أننا فقدنا ذلك النبض الطبيعي، بسبب أننا أصبحنا نتلقف كل ما يُقذف إلينا من الآخر على أنها حقائق لا تقبل الجدل، ونخضع لقذائف قصفه الإعلامي حتى قُتلت لدينا تلك العقلانية الفطرية التي تجعلنا نتلمس علل الأحاسيس ومعلولات الإدراك، وبما أن الحضارة الغربية

---

(١) وهو لم يعد الحقيقة في ذلك، وقد حاول أن يرد عليه جمال الدين الأفغاني في محاضرة له في باريس، انظر ذلك لدى: عمارة، محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٩٠، وقارن ذلك بما لدى: العظمة، د. عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص١٧٨ - ١٨٠، وفيه تفاصيل حول ذلك الرد وصاحبه قد لا تجدها لدى غيره.

(٢) المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٦، ٧.

وما تشكله من هيمنة على المشهد الحضاري العالمي بكل جوانبه الفكرية والاقتصادية والسياسية والحقوقية، وتبعاً لذلك أصبحت قيمه ومفاهيمه وقوانينه ومصالحه وجغرافيته هي مركز العالم، وما عداه من دول العالم أطراف، ليس لها من خيار سوى الدوران حول ذلك المركز والسير في فلكه، والأخذ عنه، واتباع تعليماته وقوانينه وأوامره، ومن ذلك الاتباع ما يتعلق بمفهوم الحقوق المعاصر والذي نشأ من عقلانية التنوير الأوروبي، ولا جذور تربطه بالدين أو بالأخلاق، إذ كانت تلك المعايير من الأمور التي انقلب عليها عصر التنوير وعقلانيته، وكان مفهوم تلك الحقوق على الدوام موضع جدل بشكل ما في داخل منظومة عقلانية التنوير ذاتها ـ من هوبز إلى كانت مروراً بلوك وروسو وهيجل ـ ومن ذلك النقد ما عبَّر به أتباع مذهب المنفعة في القرن التاسع عشر عن قلقهم من أن حديث الحقوق يفتقر إلى الأساس الصلب، وأطلق على ذلك جريمي بنتام ـ فيلسوف النفعية الشهير ـ تسميته الشهيرة لتلك الحقوق بـ«الهراء الذي يمشي على ساقين من خشب»[١]، ثم جاء من بعدهم الماركسيون والذين نظروا إلى حديث الحقوق على أنه يميل إلى تبرير الامتياز الطبقي بسبب ارتباطه التاريخي بالملكية الخاصة، وذلك لأن المدافعين عن الحقوق ركزوا على ترسيخ حقوق شكلية في حين يتجاهلون مدى إمكانية إتاحة الفرص لتحققها[٢].

وتوسعت تلك الرؤية النقدية حتى وصلت إلى العالم الثالث، إذ نظر مناهضو الاستعمار في ذلك العالم إلى تلك الحقوق بوصفها شكلاً من أشكال الإمبريالية الثقافية الغربية، تُستخدم ضد المجتمعات اللاغربية، وهي مدمرة للتراثات الثقافية[٣].

هذه النظرة النقدية لم تكن قريبة العهد، وإنما هي جدلية قديمة، وجاءت من ثلاثة اتجاهات متباينة واتفقت في رؤيتها على أن تلك الحقوق إنما هي نوع من

---

(١) جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟ ـ ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٤٢.

(٢) جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟ ـ ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٣.

(٣) جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟ ـ ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٣.

استعباد الإنسان باسم حقوقه، وذلك التسويق لها وإن كان بصورة أكثر إيقاعاً، وأشد إطراء في هذا الزمن لم يغير من تلك الحقيقة شيء، وإنما تظل ثابتة بالرغم من تغير الزمان، واختلاف الخطاب الذي تُسوق من خلاله تلك الحقوق، إلا أن لبها وجوهرها لا يزال هو هو، منذ ذلك الزمان وإلى الآن، وهذا ما نبَّه إليه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس عندما وصف توظيف الغرب لحقوق الإنسان بأنه «في كل حين استخدم ـ أي: الغرب ـ الطلب أن تسري حقوق الإنسان على الجميع فإنما هو كوسيلة لحجب عدم المساواة الفعلي الذي يطال بصمت المنبوذين، وقد أيقظت هذه الملاحظة الشك في أن حقوق الإنسان قد تقتصر على هذه الوظيفة الأيديولوجية. إذ تعمل حقوق الإنسان درعاً لعمومية كاذبة ـ لبشرية وهمية استطاع الغرب الإمبريالي أن يخفي وراءها ذاتيته ومصلحته الخاصة. .»[1].

وهذا هو عين واقع حقوق الإنسان المعاصرة، إذ أصبح «الليبراليون التعدديون ـ لدهشة الجميع وحدانيون ـ يتحدثون عن حقوق الإنسان وينفون حقَّه بالحياة، بحرمانه من الضمان الاجتماعي والأجر، يتحدثون عن الديمقراطية ويدسون الحالة الديكتاتورية البينوشية. يوقفون العمل بأحكام الإعدام على المجرمين لكنهم يطلقون النار على البرلمان ويقصفون المدن الآمنة. يتحدثون عن سيادة الشعب ويعلنون في نفس الوقت أن هذا الشعب لم ينضج من أجل الديمقراطية. يستاءون من ثقافة المعونات التي تولد المستجدين الكسولين، لكنهم يشجعون عمليات النصب المالية الضخمة التي تسمح لمن لا يقلون كسلاً والأوقح بكثير بجمع المليارات من الهواء حارمين منها الملايين الكثيرة من جماهير الناس. . . وهذا كله يمثل نشاط الغرب الجديد أحادي القطب ـ أي: الدكتاتورية العولمية ـ وهما وسيلتان من أجل قمع الأغلبية الجديدة المرمي بها من الحداثة إلى السلفية ـ أي: العودة إلى القديم. .»[2].

أولاً: أسباب اختياري لموضوع الدراسة:

وبناء على ما تقدم كان اختياري لموضوع بحثي الذي جعلته بعنوان (**المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان**) وذلك للأسباب التالية:

---

(١) هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٢) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣١٢.

١ ـ محاولة لإحياء روح الدفاع الحضاري الذي جاء به الشارع، ونصَّ عليه الخالق تعالى وجعله سبباً من أسباب صلاح الأرض، والحفاظ على تنوعها، وتعدد ثقافاتها، والذي سبق الإشارة إليه.

٢ ـ محاولة لإعادة الروح لتلك العقلانية المنطقية الفطرية التي تعتبر ـ كما وصفها الدكتور المسدي فيما سبق إيراده ـ كالنبض الذي لا يمكن للمرء إيقافه.

٣ ـ محاولة بناء الروح النقدية للنظريات الفكرية والفلسفية التي تم تصديرها إلينا من الغرب ـ وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الحقوقي ـ حيث لم أقف على رؤية نقدية تتعلق بهذا الجانب.

٤ ـ محاولة لبناء الممانعة لتلك الإمبريالية الحقوقية، والذي يعتبر مطلباً مهمّاً وملحاً وحيويّاً لفك ذلك التسلط الغربي على حقوق الإنسان ـ سواء من حيث المفاهيم، أو من حيث التقنين، أو من حيث التقييم ـ وبناء ذلك الوعي الحقوقي يعتبر إحدى أهم سمات الممانعة، ولكن يحتاج إلى رؤى منهجية لكشف ذلك التوظيف الخطير لحقوق الإنسان الذي تقوم به دول التمركز الغربي.

٥ ـ إقامة الأدلة والحجج والبراهين على استغلال الغرب لحقوق الإنسان، وتوظيفها لمصلحته، وجعلها تدور مع تلك المصلحة وجوداً وعدماً.

٦ ـ الكشف عن بعض الاستراتيجيات التي يستخدمها الغرب للالتفاف على حقوق الإنسان، وضرب الأمثلة عليها.

وقد واجهني خلال كتابة هذا البحث عدد من الصعوبات، ومن أهمها:

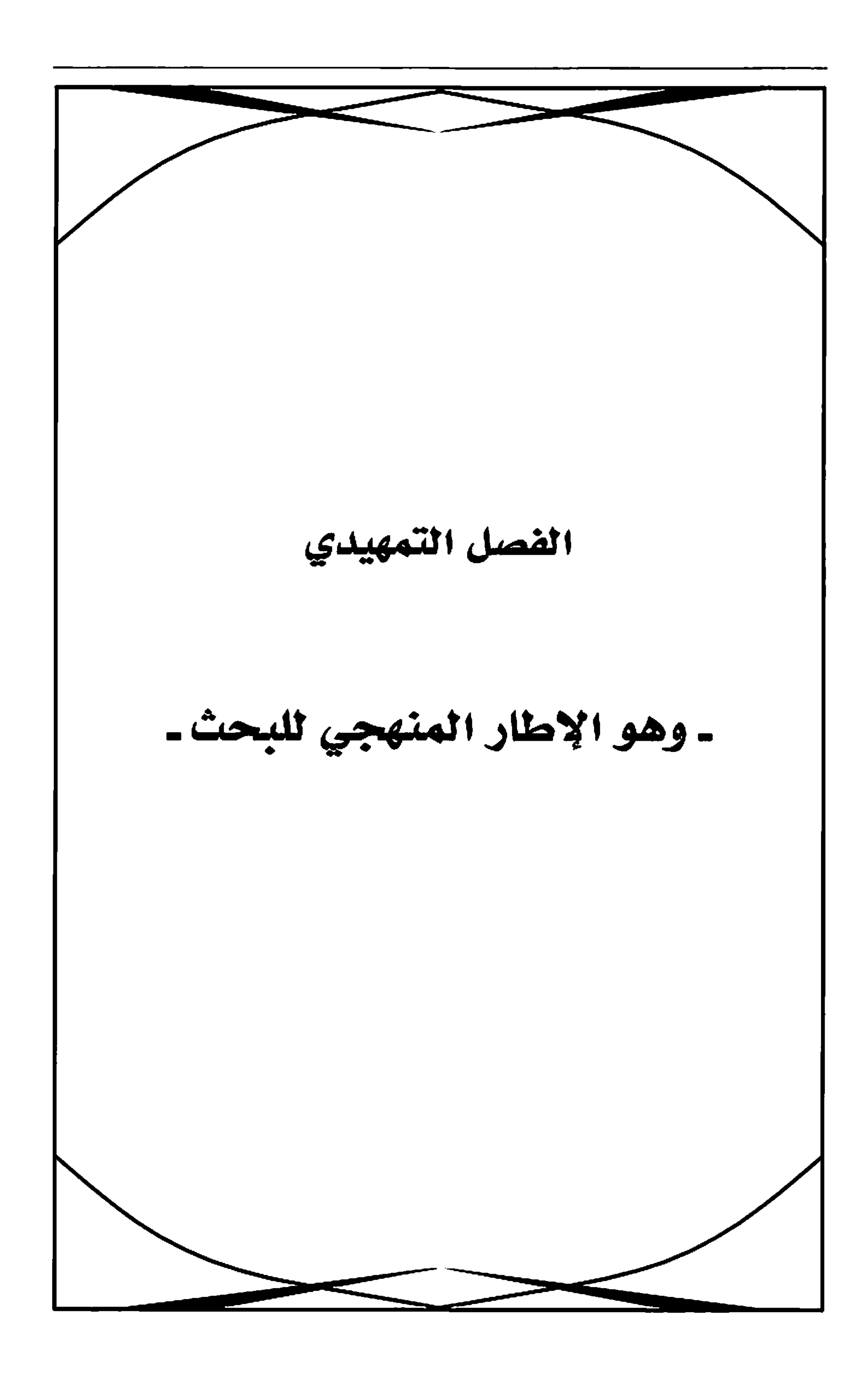
١ ـ سعة الموضوع وتشعبه وتعقيده، حتى أن بعض الأساتذة الذين عرضت عليهم خطة هذا البحث قال: «لو أن هذه الخطة قُدمت لدرجة دكتوراه لقلنا إنها لكبيرة، فكيف بها لدرجة ماجستير!!».

٢ ـ الضيق في الوقت وفي الحيز، والذي جعلني أضغط بعض المباحث وأختصرها.

٣ ـ حجم المعلومات الكبير جدّاً، والذي يجعل المرء في حيرة من كيفية تصنيف تلك المعلومات، وكيفية القدرة على توظيفها، مع الحرص على الاختصار والإيجاز؟.

٤ ـ يمكننا القول أن هذا البحث يعتبر من البحوث المركبة العابرة للاختصاص ـ كما يسميها إدوارد سعيد[1] ـ فهو لا يتعلق بتخصص واحد، وإنما تجد له ارتباط وثيق بالفلسفة والفكر الغربي، وبالتاريخ، وبالقانون الدولي. . .، وهو يستلزم عدة تخصصات لكي يتم إكماله على الوجه المطلوب، وهو ما شكَّل تحدياً كبيراً بالنسبة لي ـ وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الفلسفي منه.

(١) سعيد، إدوارد، الأنسنية والنقد الديمقراطي، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٣٢.



الفصل التمهيدي

ـ وهو الإطار المنهجي للبحث ـ

مدخل

عندما تحدث المفكر الروسي الكسندر بارنين عن أولئك الأكاديميين الذين «يستمرون في خبز مؤلفاتهم بحماسة الناسخين، ويعيدون إنتاج الكلاسيكية (البحثية) المنسية، منذ زمن، والمتعلقة بالمجتمع المدني ودولة القانون، وحقوق الإنسان، وصيغ التمثيل السياسي، وغيرها، وليس في مقدور هذا كله إلا أن ينومَّ الوعي الاجتماعي في البلد الذي يريد ـ المركزيون ـ إقناعه بأن مصائبه الأساسية قد انتهت مع الانتصار على الشمولية»[١]، فهو لم يكن يعدُ الحقيقة، ولذلك ندر بزوغ المفكرين المبدعين، الذين يحيطون بواقعهم، ويحاولون تلمس مشكلاته، وأسباب تخلفه، وتبعيته، ويبحثون لها عن الحلول، من أمثال المفكر الجزائري الكبير مالك بن نبي، والذي عندما تقرأ له، وهو يكتب عن مشكلات الأمة وآلامها، منذ ما يزيد على الخمسين عاماً، تجده كأنما هو يصف واقعنا، ويتحدث عن مشاكلنا الآنية، فعندما تقرأ له وهو يتحدث عن «البديهيات الخادعة» والتي تخدع الفكر بظواهر الأشياء، والتي ضرب لها مثالاً بقصة غاليليو ـ الذي دفع حياته ثمناً في مقابل الخطأ الذي وقع فيه معاصروه ـ عندما أخرج لهم نظريته المدهشة، والتي تقول لأول مرة؛ بأن الأرض هي التي تدور حول الشمس، بينما كان الناس يعتقدون أن الشمس هي التي تدور حول الأرض، ولقد كان الخلاف بين من يرى مرأى الفكر، مثل غاليليو، ومن يرى رأي العين ـ أي: كافة الناس ـ

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، ترجمة: عياد عيد، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٨٦.

الذين كانوا يرون بوضوح الشمس تدور[١].

ولذا ذهب غاليليو ضحية الوضوح الخادع، وذلك الوضوح الخادع الذي يتكرر عينه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والذي يسميه الأستاذ مالك بن نبي بـ«البديهيات الخادعة» وهذه «البديهيات الخادعة» وما رافقها من ثورة علمية، ومعرفية، تم تجنيدها «ووضعها في خدمة الغايات السياسية التي لا ترحم، وفي خدمة الاضطهاد والإفناء، وتجنيد التحريفات التاريخية، والمذاهب المعرفية، والتحريف الأعمى للضرورات الاجتماعية، حتى أنتجت سلاحاً لا يقل فتكاً عما تم إنتاجه في المعامل والمختبرات، إن علماً يمكن استغلاله إلى هذا الحد، لا يمكنه أن يدعي عزلته بالكلام، بل سيجد الخلاص في علاقته المحكمة مع مسائل وجودنا كمجتمع وكمدينة»[٢].

وهذا ما تكشفه النظرة النقدية الفاحصة لمعطيات الثقافة الغربية، والتي فرضت حضورها وهيمنتها على المعطى الثقافي الدولي بعامة، والعربي بخاصة، ومن ضمن الجوانب التي تم فرض الحضور الثقافي الغربي نفسه من خلالها، ما يتعلق بالجوانب الحقوقية بعامة، وحقوق الإنسان بخاصة وسبب تلك الهيمنة، كما يرى الدكتور عبد الله إبراهيم يكمن في أمرين:

١ ـ هيمنة المركزية الغربية، ومحدداتها الثقافية، والأيدلوجية، وممارستها اختزالاً للثقافات غير الغربية، على اعتبار أن الثقافة الغربية هي الثقافة الكونية الشاملة.

٢ ـ الاستجابة السلبية لمعطيات تلك المركزية من قبل الثقافات الأخرى، ومن ضمنها الثقافة العربية، والإسلامية، والتي رهنت نفسها بعلاقة امتثالية للثقافة الغربية[٣].

وتلك المركزية مرت بمراحل وأطوار، حتى وصلت إلى مرحلة الهيمنة الكاملة، والسيطرة التامة التي أصبحت معها تشرع للناس ما تراه حقاً، وتضع

---

(١) مالك بن نبي، في مهب المعركة، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ، ص١٠١.

(٢) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ص١٠٣.

(٣) د. إبراهيم، عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص٥.

الآليات لفرض تلك الحقوق التي تشرعها، فكان لزاماً دراسة تلك المركزية، وتفكيك بناها، وقراءة مفاهيمها المكونة لحقوق الإنسان، ومعرفة آلياتها التي تنفذ من خلالها تلك القوانين الأممية، ومعرفة أين نحن من ذلك كله؟ وأثره علينا، وتطبيقاته على أرض الواقع.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

عندما قرَّر ابن خلدون قاعدته الحضارية الشهيرة في «أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيِّه ونحلته وسائر عوائده»[١] فهو لم يعد الحقيقة، وتلك قاعدة حضارية مستقرة، ولذلك بعد أن تسيدت الحضارة الغربية، وفرضت رؤيتها، وحضارتها على بقية الحضارات، أصبحت بقية الأمم تدور في فلكها، وأصبحت تلك الحضارة تصدر إلى بقية الأمم والحضارات حضارتها، على اعتبار أنه تمدين للشعوب البربرية، وتحضير لهم، وأرسلت جيوشها عبر المحيطات لاستعمار تلك الشعوب، وارتكبت أشنع المجازر بدعوى تمدين الملونين، وهم في مشروعهم الاستعماري ذلك يعتمدون على أمرين ـ كما يرى إدوارد سعيد[٢] ـ وهما:

أ ـ **المعرفة**: والتي تقوم بالمسح (أي: الجرد والتتبع) الكامل لحضارة من أصولها الأولى إلى ذروتها، ثم انحطاطها، وذلك لأن المعرفة تمنح القوة، ومزيد من القوة، يتطلب مزيداً من المعرفة وهي التي نشأ من خلالها علم الاستشراق، والذي جوهره ـ كما يقول إدوارد سعيد ـ هو التمييز الذي يستحيل اجتثاثه بين الفوقية الغربية، والدونية الشرقية[٣].

ب ـ **القوة**: وهي لغة الغرب مع الشعوب الأخرى، وشعوب العالمين العربي والإسلامي على وجه الخصوص وذلك «لأن الشرق العربي والإسلامي، بشكل عام كانا الوحيدين اللذين واجها أوروبا بتحد لم تجدّ له حلاًّ على

---

(١) بن خلدون، عبد الرحمٰن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تصحيح: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (د، ت)، ١/١٥٦.

(٢) انظر: سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م، ص٦٤.

(٣) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٧٣.

الأصعدة السياسية، والفكرية... ولم يغب عن ذهن أي أوروبي، ماض وحاضراً كون الإسلام قد فاق روما إشعاعاً وسما عليها...»[١]، ولكن عندما فشل الاستعمار المباشر عسكرياً[٢]، لجئوا إلى نمذجة التقدم، وربطه بالعلمانية، وجعل النموذج التركي هو الذي ينبغي أن يُدعم، وأن هناك ردود فعل خطيرة ستحدث في العالم، فيما لو فشل الغرب في دفع المسلمين إلى هذا الخيار الحضاري الغربي[٣].

هذا المشروع الغربي، كان لا بد من تحقيقه، ولذلك كان أفضل السبل الموصلة إليه، هو توظيف مشترك إنساني للاتكاء عليه لتحقيق ذلك المشروع، وكان ذلك المشترك الإنساني، هو حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق بمفاهيمها الليبرالية الغربية.

وبناء على ما تقدم فإن مسألة حقوق الإنسان من المسائل التي حظيت وتحظى باهتمام دولي وأممي لافت، وهذا الاهتمام ليس منقطعاً عن سياقات أيديلوجية وعقدية، وفلسفية، واقتصادية مختلفة ـ سبق الإلماح إلى شيء منها ـ تتداخل وتتقاطع تلك السياقات، وتشكل سبباً لذلك الاهتمام، وتناميه، وتصبح مرتبطة بها وجوداً وعدماً، بعيداً عن المضامين القانونية، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، بل أنه في كثير من الحالات، قد تنتهك تلك الحقوق تحت مسمى حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وهذا ما يفقد تلك الشعارات قيمتها، بالرغم من كل ما يجند لخدمتها من وسائل إعلام لا هم لها إلا التزويق لمنتهكي تلك الحقوق، وكانت معضلتنا مع تلك الحقوق أننا تلقفناها بكل لهفة، وانطلق فريق منا يُنَظِّر لها، ويربطها بتراثنا الإسلامي، ويضع لها الأصول والقواعد

---

(١) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص١٠١.

(٢) ولكن هذا الفشل العسكري لا يعني إلغاءه، فالتهديد بالحرب موجه إلى مختلف الحضارات غير الغربية، وفي مقدمتها العالم الإسلامي، إذا لم يتم تعميم وقبول النموذج الحضاري الغربي، وهو ما صرح به رئيس المجلس الوزاري الأوروبي ـ الأسبق ـ جياني ديمليكس، وصرح به كذلك الأمين العام السابق لحلف الأطلنطي ويلي كلايس، انظر تلك التصريحات في: د. محمد عمارة، المركزية الغربية والعداء للإسلام، مجلة الفيصل، العدد (٣١٥) لعام ١٤٢٣هـ، ص٣٧ ـ ٤٣.

(٣) انظر: نيكسون، ريتشارد، الفرصة السانحة، ترجمة: أحمد صدقي مراد، القاهرة، عام ١٩٩٢م، ص٢٨.

الشرعية والفقهية، وفريق آخر ذهب ينظر لقواعد القانون الدولي بشقيه العام والخاص وصلتهما بحقوق الإنسان، وفريق ثالث ذهب ينظر لقواعد النظم والقوانين الإجرائية، والموضوعية، وكيفية المحافظة على حقوق الإنسان من خلالها، ونشأ تبع لذلك عشرات المنظمات والهيئات التي لا هم لها إلا التطبيل والتزمير لحقوق الإنسان، والصراخ والعويل على ما قد يحدث هنا وهناك من أخطاء، قد تمثل شيء من الانتهاك لتلك الحقوق، وفي بعض البلاد قد تحدث تلك الانتهاكات، بموجب قوانين وطنية نافذة، ولمصلحة عليا، ولكنها مع ذلك لا تنفك عن الصراخ والعويل وعقد المؤتمرات، وتجييش الجمهور، وحشد الرأي العام، ضد هذه الدولة أو تلك، وفي المقابل تسكت تلك المنظمات عن إبادات جماعية، وعن انتهاكات جماعية للأديان والأعراض، والأموال لم يعرف لها التاريخ في بربريتها وبشاعتها مثيلاً.

والأدهى والأمر أن ترتكب تلك البشاعات باسم حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وكل ذلك يحدث في فصل لتلك الحقوق عن سياقاتها الفكرية والفلسفية والمصلحية، وهذا ما يوقعنا في شيء من الخلل المفاهيمي والقيمي، ومن يقرأ تقرير[١] راند[٢] لعام ٢٠٠٧م والذي ورد فيه: «أنّ عملية تغيير دين ليست عملية سهلة إلا أنّها ممكنة»، وأعطى مثالاً بالتحول من الإمبراطورية العثمانية إلى دولة علمانيّة مثل ما حدث في تركيا[٣]!! وهذا ما جعلهم يفكرون في إيجاد

(١) بعنوان: «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، وقد جاء في ٢١٧ صفحة توزعت على مقدمة، يليها تسعة فصول ثم فصل عاشر خاص بالخلاصة والتوصيات التي تمخّض عنها التقرير. ونُشر هذا التقرير الذي أعده أربعة باحثين ـ أنجيل راباسا ـ تشيرل بنارد ـ لويل تشارتز ـ بيتر سيكل ـ في ٢٧ آذار ٢٠٠٧م، وتمّ إرفاقه بملخص تنفيذي بنفس العنوان من ١٨ صفحة.

(٢) مؤسسة راند ـ RAND Corporation ـ مؤسسة بحثية أمريكية، تأسست عام ١٩٤٨م، ولها نفوذ كبير وتأثير نوعي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، ولها علاقات وروابط مع وزارة الدفاع الأمريكية، فهي تشرف على ثلاث مراكز أبحاث تمولها وزارة الدفاع، وغالباً ما يتم العمل بتوجيهاتها، بناء على التقارير والأبحاث التي تقدمها للإدارة الأمريكية، انظر: غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٢٨ ـ ٧٢٩.

(٣) وهو النموذج الذي أشار إليه نيكسون فيما تقدم.

«إسلام» يناسبهم وذلك من خلال العمل على خنق «الإسلام السُّنّي» صاحب المذهب «الوهابي الحنبلي» وحجر الزاوية في تنفيذ تلك الأجندة هي «أجندة الحرية وحقوق الإنسان» حيث يرى ـ التقرير ـ أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الولايات المتحدة، والدول الغربية عموماً، يكمن في عدم امتلاكهم استراتيجية واضحة عن ماهية هؤلاء المعتدلين، وما هي فرص بناء شبكات تحالفيه معهم، وما هي أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف؟، وعطفاً علي عدم وضوح الرؤية الأمريكية فيما يخص «حرب الأفكار» فقد لجأت إلى مجموعة من السياسات التقليدية مثل فرض الديمقراطية والحكم الرشيد، ودعم المجتمع المدني، ودعم التحرير السياسي والاقتصادي، وتغيير المناهج التعليمية والتثقيفية، وهذا الدعم لتلك السياسات لفرضها من منظور فكري فلسفي غربي، وهذا الفرض إنما هو في حقيقته ـ كما يراه الدكتور عبد الوهاب المسيري ـ «استبدال لميتافيزيقانا وأخلاقنا بميتافيزيقاهم وأخلاقهم، باسم التزام المنهج العلمي، فهم إذا يهربون إلينا مواقفهم وحسهم الأخلاقي الخاص مغلفاً بالنظريات العلمية، وهي مواقف لا علاقة لها بالعلم. .»[١]، ونتج عن ذلك التصدير أن تم التفرقة بين الأخلاق والأديان من جهة وبين القانون من جهة أخرى، ثم كانت التفرقة بين الرجل الأبيض والرجل الملون وبهذا «خصص الغرب نظرته بالنسبة إلى المبادئ كما خصصها بالنسبة إلى الرجال، فإذا بنظرته إلى ما هو أوروبي تختلف عما ليس كذلك، فهو يرى بصورة طبيعية مشاكل أوروبا ورجالها، أما حين ينظر إلى مشاكل الشعوب الأخرى، أو حين ينظر إلى هذه الشعوب نفسها، فإنه يضع نظارة على عينيه، وإذا بهذه النظرة غير المباشرة لا تتصل بقيم الأخلاق والقانون، وإنما ببعض ما يشبه من قريب جمعية جرامونت التي أنشئت من أجل الرفق بالحيوان»[٢]، هكذا هي نظرة النفعية الغربية، «والتي تعد بنقل الكوكب إلى يد الغرب، حفظاً لحقوق المستعمرين الجدد، استناداً إلى عدم أهلية الشعوب غير الغربية لأن تكون سيدة على أراضيها ومواردها»[٣]، وهو

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ١/١١٢.

(٢) بن نبي، مالك، فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ، ص٢٠.

(٣) الكسندر، بارنين، مرجع سابق، ص٢٥٩.

ما ينتج عنه القاعدة التي عبَّر عنها عبد الوهاب المسيري بقوله: «أن سمة الحضارة الغربية عقلانية الإجراءات والوسائل ولا عقلانية الهدف»[١]، وهذا ما يحتم علينا دراسة تلك الإجراءات والوسائل والتي من أهمها حقوق الإنسان ومفاهيمه، وآلياته، وإجراءاته؛ لأننا نحن المعنيون بأن تطبق علينا تلك الوسائل والإجراءات، وما تقدم ينتج عنه التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الإنسان؟

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

ومن ذلك التساؤل الرئيس يتفرع عدة أسئلة تشكل في مجملها مضمون البحث، وهي على النحو التالي:

- ما مفهوم المركزية الغربية؟
- ما هي سمات تلك المركزية؟ وما آلياتها؟
- ما أثر نظرة دول المركز على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان؟
- ما أثر تلك النظرة على الآليات التنفيذية لحقوق الإنسان في العالم بعامة وفي عالمنا الإسلامي بخاصة؟
- ما هي الحيل التي تستخدمها دول المركز للالتفاف على حقوق الإنسان؟
- ما هي سبل مواجهة ذلك الاستبداد والتوظيف الحقوقي الذي تمارسه دول المركز بشأن حقوق الإنسان؟

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على عدة أمور منها:

١ - بيان مفهوم المركزية الغربية، وإيضاح السياقات الفلسفية والفكرية التي أفرزتها تلك المركزية، وما انبثق عنها من مفاهيم وقيم لحقوق الإنسان، وتراكمات ذلك الفكر وتطوراته، والتي أوصلته إلى ما هو عليه الآن.

٢ - بيان سمات تلك المركزية وآلياتها.

٣ - بيان أثر ذلك الفكر على حقوق الإنسان من ناحيتين:

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ص١٠٧.

أ ـ من ناحية المفاهيم.

ب ـ من ناحية الوسائل والآليات، وأثرها على عالمنا الإسلامي.

خامساً: أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في أنه يحرص على تفكيك المركزية الغربية، والتي تدرجت في تغولها، حتى أصبحت أكبر مهدد لحقوق الإنسان، وباسم حقوق الإنسان، حيث «أعلن الإنسان الاقتصادي ـ الذي صنعته تلك المركزية ـ عن ذاته كشمولي لا يعترف بالحقوق الشرعية للآخرين، ذوي الدوافع والأهداف المختلفة، إنه ينظر إلى هؤلاء الآخيرين باعتبارهم غير عقلانيين، وينبغي استئصالهم.. وهم لا يفعلون ذلك باسم انتصار الحسبة الاقتصادية والربحية، وإنما باسم القيم السامية الجديرة بالحماية»[(١)]، حيث «يتم التأكيد على حقوق «الإنسان الاقتصادي» الساعي إلى الربح على حساب أبعاد الوجود العليا، التي صانتها الحضارة دائماً، وعلى نحو حثيث من التدنيس»[(٢)] ومكمن الخطر في ذلك كله، هو السعي إلى فرض أخلاق جديدة، من شأنها أن توفر الشرعية لممارسات ـ ثوريو المذهب النقودي ـ غير الشرعية... وتحطيم المجتمع أخلاقياً وتثبيط عزيمته، وحرمانه من القدرة على المحاكمة الأخلاقية، بل ونفي الأخلاق ذاتها، وقلب منظوماته القيمية... فوحدها ازدواجية القانون الحضاري ـ وبغلاف واسم إنساني ـ وما تلبس به من معاني كبيرة وكثيرة، هي التي تمكن لبُناة الأهرام المالية بأن يفلسوا قارات بأكملها، من غير أن يطالهم عقاب، وأن يُخرجوا مئات المليارات من الدولارات من البلدان المفلسة من غير أن تنطبق عليهم مادة من مواد قانون الجنايات، حيث يرتكب النقوديون إبادة جماعية صامتة ضد الشعوب التي غدت ضعيفة، وذلك بتقويض الشروط المواتية لتجددها الديموغرافي..»[(٣)].

وهم يحرصون خلال ذلك على «إظهار العلاقة الحقيقية بين أيديولوجيا العولمة المتكونة، وقيم الحداثة الكلاسيكية ـ أي: الديمقراطية والمساواة والتقدم ـ حيث لا يزال العولميون المعاصرون يقسمون بهذه القيم، لكن لغتهم السرية

(١) الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١١٧.

(٣) الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق ص١٦٧ ـ ١٦٨.

الموجهة إلى جماعتهم ترمز ومنذ زمن إلى شيء آخر، إنها ترمز إلى تمييز عنصري جديد وشامل، بين الشعوب المقسومة إلى شعوب مختارة، وأخرى منبوذة، إلى مركز قوي، وأطراف لا حقوق لها..»[١]، وهذا الخلط المتعمد بين تلك الأيدلوجيا، وقيم الحداثة هو الذي ينتج مولوداً خداجاً لتلك القيم، لا معيارية له سوى معيار القوة، وتفوق الشمال على الجنوب، والبيض على الملونين، والتي في مجملها تمثل تميز وتفرد المركز على الأطراف، والذي يحرص على استغلاله ـ أي: الخلط بين أيديلوجياته المتعددة التي يضعها بحسب المرحلة وقيم الحداثة والتي من أهم ما تشمله حقوق الإنسان ـ أبشع استغلال لفرض سيطرته، وتمرير أجنداته، ولذلك فهو يقع في تناقض صارخ مع تلك القيم التي يحاول أن يلبس بها على أجنداته؛ لأنه لم تكن تلك القيم لديه غاية، وإنما هي وسيلة للوصول إلى الغاية، ولذا كان لزاماً على كل قادر أن يكشف ذلك التلبيس، وهذا هو ما يحرص هذا البحث على الوقوف عنده، وتأمله، وكشف مخبؤه وهنا تكمن أهميته.

سادساً: منهجية البحث:

أ ـ منهج البحث: يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي.

ب ـ مجتمع البحث هو: السياق الفكري والفلسفي والحقوقي لمجتمع الحداثة والتنوير (المجتمع الغربي) والذي انبثقت منه مفاهيم حقوق الإنسان، وما انبثق عن تلك المفاهيم من تنظيم وتقنين، وتطبيقاتها في الواقع المعاصر.

ج ـ أداة الدراسة: البحث الوثائقي.

د ـ طريقة تحليل المعلومات: الطريقة الاستقرائية التحليلية.

هـ ـ حدود الدراسة: مفاهيم حقوق الإنسان في بلاد المركز (الغربي)، ونشر المركز لتلك المفاهيم وتوظيفه لتطبيقاتها لخدمة أجنداته، ومصالحه، ورؤاه على عالمنا الإسلامي بخاصة.

سابعاً: تنظيم فصول الدراسة:

وسيتكون البحث من فصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة، وخطته على النحو التالي:

---

(١) الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٦.

الفصل الأول: في المركزية الغربية، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: في مفهوم المركزية وتعريفها.

المبحث الثاني: مراحل تشكل تلك المركزية.

المبحث الثالث: آليات المركزية الغربية.

المبحث الرابع: سمات المركزية الغربية.

الفصل الثاني: المركزية الغربية وحقوق الإنسان، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الغرب.

المبحث الثاني: احتكار المفاهيم والمعايير الحضارية المتعلقة بالحق الإنساني.

المبحث الثالث: آثار ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي.

المبحث الرابع: الأجهزة الدولية التي يستخدمها المركز لتوظيف الحق الإنساني.

الفصل الثالث: أثر المركزية الغربية في آليات تطبيق حقوق الإنسان، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: أثرها على الحقوق المدنية والسياسية.

المبحث الثاني: أثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثالث: أثرها على الحقوق الجماعية وتقرير المصير.

الفصل الرابع: التفاف المركز على حقوق الإنسان، ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: استحداث وتبديل المفاهيم.

المبحث الثاني: الانقلاب على القواعد والمبادئ القانونية.

المبحث الثالث: ازدواجية المعايير.

المبحث الرابع: توظيف الحق الإنساني للاستعلاء الغربي.

المبحث الخامس: التوظيف الإعلامي لخدمة الضلال الحقوقي.

الخاتمة، وتشتمل على: النتائج، والتوصيات، والدراسات المقترحة.



الفصل الأول

في مفهوم المركزية الغربية

الفصل الأول

في مفهوم المركزية الغربية

تكمن وظيفة النقد المعرفي في أنه يسهم في تغيير مسارات التلقي، والتي أصبح أحد أهم مصادرها ما يقذفه الغرب إلينا من رؤى وثقافات، إذ أن المركزية الغربية تستند في قدر من تشكلها إلى مجموعة من الرؤى ذات الطابع الثقافي، ولما كان الغرب خبيراً أصيلاً في صناعة المفاهيم وتسويقها، فقد كانت قطعياته الثقافية الكبرى من داخل مشروعه الحضاري الخاص، كفيلة دائماً بسحب هذه المفاهيم من الخافي إلى الظاهر. فهو الذي «أعطانا عن نفسه مصطلحات من نوع: عبء الرجل الأبيض، ثم تلك المقولة المتجوهرة عينها حول مفهوم نواة هي المركزة، فقد توالت خطابات من مشتقات هذه المركزة، من نوع المركزة المنطقية، وحولها أنبنت المركزة العنصرية، وتجسدت في أكثر من مشهد جغرافي مباشر هو المركزة القارية، وكل أشكال المركزة هذه بالرغم من تشابهها اللفظي، إلا أن هناك تجليات متناقضة ومتكاملة في آن واحد لتلك النواة المجتمعة في لفظ المركزة.

وقبل أن نشرع في تبيان تلك المركزة لا بد أن نذكر أن كل هذه المصطلحات هي من أيقونات الغرب، ومن استعماله، ومن نقده، ومن قبوله

ورفضه لها. فقد كان هو الأقدر دائماً على بناء مراياه، ثم تكسيرها واحدة بعد أخرى، عندما يعجز الزجاج اللامع البراق في كل مرة عن عكس الوجه المطلوب، وليس الوجه الحقيقي أبداً، فالغرب هو صانع مفاهيمه عن ذاته، وهو الذي ينظر لها وينشئ لها عصراً فكرياً متكاملاً، وهو الذي يمارسها عمليّاً، فينشئ مرحلة حضارية متصالحة بين مُثلها ووقائعها، وإن إلى وقت محدود»[١]، وهذه المركزة هي التي سنحاول أستنكاه مفهومها، وبيان مراحل تشكلها، وأهم سماتها، وآلياتها التي استخدمتها لتنفيذ رؤاها وأجنداتها، وللسيطرة على دول الأطراف، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: في مفهوم المركزية الغربية، ومراحل تشكلها.

المبحث الثاني: سمات المركزية الغربية.

المبحث الثالث: آليات المركزية الغربية.



(١) صفدي، مطاع، نقد الشر المحظ ـ بحثاً عن الشخصية المفهومية للعالم، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٥ ـ ٤٦.

المبحث الأول

مفهوم المركزية الغربية، ومراحل تشكلها

سيكون الحديث في هذا الفصل عن مفهوم المركزية الغربية، ومراحل صيرورتها وتشكلها، ذلك التشكل الذي كان مثار جدل، وكثير من التساؤلات، ومن تلك التساؤلات ما قد أعيد صياغته بـ: هل يُنظر إلى التمركز كموقف، أم كمرحلة تاريخية؟ والمراد بالموقف «صيغة العلاقة بين التمركز ـ كمرحلة ـ بالواقع الراهن، وكطريقة في التفكير والإحساس، وكطريقة في الفعل والسلوك، كانتماء وكواجب»[(١)].

ونحن في دراستنا لذلك التشكل للتمركز الغربي سنحرص على الجمع بين مراحل صيرورة تلك المركزية وتشكلها، وبين قراءة موقفها، وفلسفتها التي بُني عليها تشكلها، أما من حيث مراحلها، فقد نقل فوكو بأنه غالباً ما يُتحدث عن صيرورة تاريخية لذلك التشكل، تمر عبر ثلاث مراحل، إذ يُتحدث عن الحداثة

(١) فوكو، ميشيل، ما التنوير؟، ترجمة: عبد الرحيم حزل، مجلة الثقافة العالمية، العدد (٦١)، السنة (١١)، نوفمبر (١٩٩٣م)، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص١٥٥، وتساؤلاته كانت ترد بشأن الحداثة، وقمت بتحويرها لتتوافق مع الموضوع الذي أرغب في مناقشته.

مسبوقة «بما قبل الحداثة الأول والعتيق، ومتبوعاً بما بعد الحداثة الغامض والمحير»[١].

وهذا التقسيم الثلاثي هو الذي كنتُ اعتمدته ابتداء، ولكني رأيت أن أشير ـ ولو بإيجاز ـ إلى مرحلة مهمة ـ كان وما زال ـ لها تأثيرها العميق في الفكر الغربي، وهي التي تشكل جذوره، وهو يحرص على ربط صلته بها ـ وهي مرحلة الحضارة الإغريقية والرومانية ـ وإن كان سيتم الحديث عنها بشيء من الاختصار للأسباب التي سنوردها عند الحديث عنها.

وبناء عليه سيكون تشكل هذا المبحث في خمسة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: في مفهوم المركزية الغربية.

المطلب الثاني: مرحلة فجر الحضارة الغربية (والتي تمثل حضارة الإغريق والرومان جذرها التاريخي).

المطلب الثالث: مرحلة ما قبل الحداثة (سيطرة النصرانية، ورجال الكنيسة ـ العصور الوسطى).

المطلب الرابع: مرحلة الحداثة (الانقلاب على الدين).

المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحداثة (الانقلاب على الحداثة).

المطلب الأول

مفهوم المركزية الغربية

تعتبر المركزية الغربية هي المهيمنة الآن على شتى مناحي الحياة المعاصرة، وقبل الولوج في ثنايا هذا الموضوع لا بد من بيان وإيضاح ماهية تلك المركزية، والمراد منها، فنقول أن المركزية في اللغة هي: تأنيث لكلمة مركز، والمركز هو وسط الشيء، والذي إليه يعاد ويرجع.

أما في الاصطلاح فقد تم تعريفها في موسوعة الويكيبديا «**Wikipedia**» أو الموسوعة الحرة المنشورة على الإنترنت بأنها «الممارسة الواعية أو غير الواعية،

---

(١) فوكو، ميشيل، ما التنوير؟، مرجع سابق، ص١٥٤ ـ ١٥٥.

التي تركز على الاهتمامات الأوروبية أو الغربية عموماً في مجالات الثقافة والقيم على حساب باقي الثقافات» وهذا التعريف ـ فيما يبدو ـ أنه ناقص لكونه يقصر التمركز الغربي على الاهتمامات الأوروبية، بينما هي ليست تركيزاً على الاهتمامات وإنما فرض لرؤى المركز واهتماماته، وتوظيفها لخدمة مصالحه، وطبعها بطابعه، كما أنه يقصر التمركز على مجالات الثقافة والقيم، بينما هو أعم من ذلك وأشمل، إذ أنه يشمل كل جوانب الحياة من سياسة واقتصاد وعقائد. . . إلخ، إلا إذا نُظر إلى الثقافة بمنظار تايلور والذي يرى أنها «. . كل ما يفهم من العلم والعقيدة والفن والقانون والاقتصاد والتقاليد، وكل الملكات الأخرى والعادات، أو كل ما حصله الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع»[(١)].

وبناء عليه فيمكننا القول: أن ـ الأقرب للصواب ـ أن نعرِّف المركزية الغربية بأنها: «الممارسات الواعية أو غير الواعية، التي تركز على فرض الحضارة والمصالح الغربية عموماً في جميع مجالات الحياة على حساب باقي الثقافات والحضارات والشعوب، وبكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة»، ويمكننا القول أن من أهم مصادر تشكل تلك المركزية استلهامها لجذورها الممتدة في الفكر اليوناني الذي بُنيت رؤيته للعالم على ثنائية الإنسان والطبيعة، باعتبار أن الإنسان مركز الكون، ومقياس الأشياء، وأن حقيقته أنه عقل، في مقابل الطبيعة أو «المادة»، وهو الذي أنشأ ذلك التقسيم الأرسطي لسكان العالم «إلى أغريق وبرابرة، أو إلى أحرار بالطبيعة وعبيد بالطبيعة»[(٢)]، ثم الفكر المسيحي وثنائية الأب والابن، واللاهوت والناسوت. . إلخ، وصولاً إلى أن الفلسفة الأوروبية الحديثة قائمة على فلسفة «الذات» أو «الأنا» فالإنسان ذات في مقابل العالم الذي هو موضوع لها.

---

(١) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، ترجمة: د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ص٢٧ ـ ٢٨، وأنجلتون، تيري، فكرة الثقافة، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٥٣.

(٢) جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، ضمن كتاب «البدائية»، تحرير، أشلي مونتاجري، ترجمة: د. محمد عصفور، عالم المعرفة، عدد (٥٣) الكويت، ١٩٨٢م، ص٢٠١، وهذه النظرة بدأت منذ شيخ الجغرافيين الكلاسيكيين «هيرودوت» وديودورس كما ترى المؤلفة، ونقلت عنهم أمثلة ونماذج عدة.

والفكرة المؤسسة لفلسفة «الذات» هذه هي كوجيتو ديكارت، إذ شك هذا الفيلسوف في كل شيء و«مسح الطاولة» ـ حسب تعبيره ـ مسحاً، ولم يبق لديه أي شيء آخر غير كونه يفكر، وأنتج مقولته الشهيرة «أنا أفكر إذن أنا موجود» وهذا يقتضي أن وجود «الأنا» سابق ومستقل عن وجود العالم وعن أي وجود آخر، ومن هنا كان كل وجود غير وجود «الأنا» هو «آخر» بالنسبة لها، وبالتالي فعلاقة التغاير هي علاقة بين الأنا والآخر[1] ابتداء، سواء كان هذا الآخر هو الشيطان الذي افترض ديكارت أنه قد يكون ضلَّله فصار يشك في كل شيء، أو كان هو الإلـه الذي اطمأن إليه أخيراً باعتبار أن الله لا يمكن أن يضلله، ومن ثم جعله ضامناً ليقينه ذاك، أو كان شيئاً من الأشياء المادية المحسوسة التي يتوقف وجودها على يقينه. . . وهكذا فالشبكة التي يرى «العقل الأوروبي» العالم من خلالها وبواسطتها شبكة تهيمن فيها علاقة أساسية هي علاقة «الأنا» بـ«الآخر»، لا علاقة «آخر» بـ«آخر»[2]؛ أي: علاقة فوقية بدونية، لا علاقة ندية بندية[3].

---

(١) هذا المصطلح «الآخر» من رطانة ما بعد الحداثة، أو ما بعد البنيوية، أو ما بعد الكولونيالية، كما يرى إدوارد سعيد، انظر كتابه: فرويد وغير الأوروبيين، ترجمة: فاضل جكتر، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٢.

(٢) الجابري، محمد عابد، الأنا مبدأ للسيطرة.. والآخر موضوعاً له في لغة الفكر الأوروبي، مجلة فكر ونقد، العدد (؟؟).

(٣) والمشكل في هذا أن من ينظر لمثل هذه الفوقية هم كبار المفكرين الذين ترجع إليهم الجذور الفلسفية للديمقراطية الحديثة، فهذا مونتيسكو يقول: «لما كانت الشعوب الأوروبية قد أبادت شعوب أمريكا، فلقد كان عليها أن تستعبد شعوب أفريقيا، لاستخدامها في استصلاح الأراضي. . . وهؤلاء العبيد سود من أخمص القدمين إلى أعلى الرأس، وأنف الواحد منهم أفطس، ويلغ حداً يعود من المحال علينا أن نشفق عليهم، وليس من الممكن أن نسلم بأن الموجود ذو الحكمة المنيعة، قد أسكن نفساً ـ ونفساً خيِّرة على وجه الخصوص ـ في جسد أسود برمته، ومحال أن نظن هؤلاء القوم بشراً، فإن نظنهم بشراً نعتقد أننا لسنا بأنفسنا مسيحيين» انظر: حليم، عبد الجليل، الفلاحون المغاربة في الأنثلوجيا الكونيالية: بين الجمود وقابلية التحسن، مطبوع ضمن: صورة الآخر العربي ناظراً ومنظوراً إليه، تحرير: الطاهر لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٤٤٩، وقد أحال على المصدر التالي: (Charles Louis de secodate Montesquieu, De l'esprit des lois)! وكذلك فولتير، إذ يقول خلال امتداحه لعظمة الأوروبي: و«أن الاستعمار أمر مشروع طالما أن الإنسان الهمجي يتسم بالغباء، ويعيش كالحيوان في حال مادية بائسة»، انظر: العجة، ناهد طلاس، العولمة =

وعند الرجوع إلى معجم لالاند الفلسفي نجد أنه عرف الأنا «**Moi**» بأنه: «وعي فردي، بوصفه منشغلاً بمصالحه ومنحازاً لذاته» وأيضاً هو «الميل إلى إرجاع كل شيء إلى الذات»، ويستشهد لالاند بعبارة للفيلسوف الفرنسي، بليز باسكال يقول فيها: «للأنا صفتان: فمن جهة هو ظالم بذاته، من حيث إنه يجعل من نفسه ضد الكل، وهو متنافر مع الآخرين من حيث إنه يريد استعبادهم، وذلك لأن كل «أنا» هو عدو، ويريد أن يكون المستبد بكل الآخرين»(١).

إذاً فمفهوم «الأنا» مبني على السيطرة، سيطرة الذات على ما تتخذه موضوعاً لها، سواء كان هذا الموضوع أشياء الطبيعة، أو أناساً آخرين».. فمن يهدد مصلحتي هو الآخر.. وهو آخر بشكل مطلق..إنه الآخر في علاقة منظمة تنظيماً تراتبياً، الذات فيها تحكم الآخر الخاص بها، وتسميه، وتحدده، وتكلفه بالعمل، في ظل ذلك التبسيط المخيف الذي رسم منه هيجل نسقاً، يجري العالم مسرعاً وهو يعيد إنتاج آلية الصراع المميت، وهو الهبوط بـ«الفرد» إلى «لا أحد» ثم إلى وضع الآخر، وهذه هي مؤامرة العنصرية التي لا ترحم، إذ لا بد أن يكون هناك آخر، فليس هناك سيد بلا عبد، ولا سلطة اقتصادية وسياسية بلا استغلال، ولا طبقة سائدة دون ماشية ترزح تحت النير، ولا فرنسي بلا أجانب ذوي بشرة داكنة..»(٢).

ويبني على ذلك هيجل أن «الحضارات تتعاقب، الواحدة بعد الأخرى منذ القدم، إلى أن زالت جميعها ولم يبق منها سوى حضارة واحدة، هي الحضارة الأوروبية التي تمثل خلاص العالم بأسره»(٣)، ولذلك فهو يرى أن أفريقيا لا تاريخ لها(٤)؛ لأنها لا تتبع لتلك الحضارة التي تمثل خلاص العالم، والتي

= ـ محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة: هشام حداد، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٢٥، وأقوالهم في ذلك أكثر من أن تُحصى.

(١) لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٢/ ٨٢٤.

(٢) يانغ، روبرت، أساطير بيضاء ـ كتابة التاريخ والغرب، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٥٧.

(٣) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، ترجمة: عاطف أحمد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٠.

(٤) يانغ، روبرت، أساطير بيضاء ـ كتابة التاريخ والغرب، مرجع سابق، ص٦٥.

وضعت علم النفس، والتحليل النفسي الأفريقيين، واللذين وضعا تعريفاً للآخر الأفريقي على أنه عاجز عن عبور خطوط الحدود الاستعمارية التي فصلته عن الذات الذكورية الأوروبية، والتي أخذت تنظر إلى من عداها على أنه مؤنث و«مستكين، ومعرضٌ لنزوات الذكر، ضمن اقتصاد قصصي مستنبط من أعادة ترتيب الثنائيات الجنسية، على سبيل خدمة التمييز الرئيس بين الغرب ومن عداه، إذ يقوم اندفاع القصة بتفعيل عملية الاستعمار، من خلال تصويرها باختراق الأنا المذكر الأوروبي الاستحواذي في فضاء الشرق المؤنث، وهكذا تصبح الهيمنة على الآخر المؤنث المحجب صورة من صور الخضوع للمبدأ الغربي»[(١)].

هكذا يكون جدل الذات والآخر، الذي تُشَكل فيه الذات الآخر حسبما ترغبه، وتريده أن يكون، وفي أطار ذلك الخطاب التحليلي النفسي أصبح يُرمز للمقاومة ضد التمركز الغربي بالجنون والتبعية والنكوص»[(٢)]، بل حتى عقل الأفريقي ـ ومن ورائه بقية أهل الأطراف ـ جُعل في اختلاف دائم وثابت مع العقل الأوروبي[(٣)]، وكل ذلك ما هو إلا نتيجة لذلك التأصيل الهيجلي، الذي أسماه فوكو «بالقدر التاريخي المتعالي الذي خُص به الغرب»[(٤)]، والذي تلقفه مفكرو ما بعد الحداثة وجعلوا منه أساساً لنظرية نهاية التاريخ، كما فعل كوجييف، ومن بعده فوكوياما في كتابه الشهير نهاية التاريخ، وتبعاً لتلك النظرة الاختزالية التي ترى أن الغرب وحضارته ونظرته للحياة والكون هي الحق المطلق، والذي يلزم العالم أجمع أن يتبعه، والتي عبَّر عنها الأستاذ محمد عمارة بأنها «إعلان صريح وصادق عن موقف الحضارة الغربية من الأمم والقوميات والحضارات غير الغربية، وواقع موقف الليبرالية الغربية من الفلسفات والمذاهب الاجتماعية الأخرى..»[(٥)].

---

(١) الدعمي، د. محمد، الاستشراق ـ الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٨٥.

(٢) لومبا، آنيا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، ترجمة: محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٤٦.

(٣) لومبا، آنيا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، مرجع سابق، ص١٤٨، وفيه مزيد بسط ـ رائق ـ عن نظرة الرجل الأبيض للملونين.

(٤) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، مرجع سابق، ص١١.

(٥) عمارة، د. محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٦٠.

فقد زعم عدد من المؤرخين الذين ساروا على ذلك النهج أن أوروبا كانت وما زالت مركز تاريخ العالم، وأصبحت المركزية الغربية هي النموذج البحثي السائد في دراسات تاريخ العالم[١]، ومن خلال هذا التصور لـ «الأنا» كمبدأ للسيطرة يتحدد موقع «الآخر» ودلالته ووظيفته في الفكر الأوروبي؛ أي: بوصفه موضوعاً للسيطرة أو عدواً، أو بوصفه قنطرة تتعرف الذات من خلاله على نفسها، وقد شكلت هذه النظرة الهيجلية في فلسفة التاريخ والتي تقوم على «نسخ العصر الجديد للعصر القديم، عبر الصراع مع مكوناته، والحلول محلها»[٢]، أولى النظريات الثلاث التي أثمرت وشكلت بنية التمركز الغربي.

أما النظرية الثانية فهي: الداروينية: والتي تنسب إلى دارون في فلسفته عن النشؤ والارتقاء، والتي تقوم على صراع الأحياء، ونسخ ومحو الأقوى للأضعف؛ لأن الأقوى ـ بإطلاق ـ هو الأصلح بإطلاق، والجذل بهذه النظرية جعل برتراند رسل يقف عندها، ويرى أن ما أنجزه داروين بها لعلم الأحياء تعادل ما صنعه غاليليو ونيوتن لعلم الفلك، ويرى أن تعليل التواؤم من غير اللجوء إلى فكرة الغائية لم يكن نتيجة التطور، بل نتيجة نظرية داروين في تنازع البقاء، والبقاء للأنسب[٣]، لقد كيَّف داروين الأفكار الاجتماعية، فلكي يصلح الإنسان للتجارب الاجتماعية المختلفة، أو لكي يكون مواطناً صالحاً لأي يوتوبيا[٤] لا بد من تصميمه وفقاً لنظرية داروين، والتي تشترط القضاء على كل

---

(١) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٢٠، وقارن ذلك بما لدى: لومبا، آنيا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، مرجع سابق، ص٢٥٣ ـ ٢٥٥.

(٢) عمارة، د. محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص٦٣، وقارن بما لدى نعوم تشومسكي عن ذلك التعالي الهيجلي السلطوي المتغطرس والذي أصبح سمة للاستعلاء الغربي في: ٥٠١ سنة الغزو مستمر، ترجمة: مي النبهان، دار المدى، دمشق، ١٩٩٦م، ص١٢ ـ ١٣، و٢٠٢.

(٣) رسل، برتراند، أثر العلم في المجتمع، ترجمة: سمير عبده، دار التكوين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٠.

(٤) اليوتوبيا أو الطوبيا هي: اللامكان، وهو، اسم أطلقه توماس موريس على البلد الخيالي الذي وضع فيه شعباً حكيماً وقوياً وسعيداً بفضل المؤسسات المثالية التي يتمتع بها، انظر: لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٣/١٥١٦.

شيء إنساني في الإنسان[١].

والنظرية الثالثة هي: نظرية الصراع الطبقي ـ سواء في ماركسية ماركس[٢]، أو في الليبرالية الرأسمالية ـ والذي يعتمد النزعة والفلسفة الصراعية في علاقات الطبقات الاجتماعية.. فالطبقة الوليدة تصارع الطبقة القديمة لتقهرها وتزيحها وترثها، وتنفرد بكل الثمرات والامتيازات والسلطات.. البورجوازية في الليبرالية، والبروليتاريا عند الماركسيين[٣]، وهاتين الرؤيتين وما أنتجتاه من حرب أيديولوجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لم تكن صراعاً بين عقائد مختلفة، بل كانت حرب أهلية بين وجهتي نظر متطرفتين لعقيدة غربية واحدة[٤]، وكل واحد عامل الآخر كصنف بشري مختلف، وبالتالي رافضين إنسانية الآخر بالنسبة للذات، وهي محاطة بالصواريخ النووية، ومتخمة بالدعايات والمعلومات الخاطئة لدرجة لم يسبق لها مثيل[٥].

ويُلاحظ أن النزعة الصراعية هي العامل المشترك بين هذه النظريات، وهي التي «صبغت هوية الحضارة الغربية بصبغة الفلسفة الصراعية، على إماتة الضمير الغربي، إبان صراعه مع الحضارات غير الغربية، فبما أنه هو الأقوى، فهو إذاً الأصلح، ولذلك فإن صراعه ضد الحضارات الضعيفة، والبُنى الموروثة للأمم المستضعفة هو قانون علمي، ورسالة نبيلة، يقوم بها الرجل الأبيض، لإزالة

---

(١) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٤ (بتصرف واختصار).

(٢) يربط بعض كُتَّاب المؤامرة الحديثين بين عدد من المفكرين والفلاسفة الغربيين ـ كماركس وهيغل وفيخته وغيرهم ـ وبين المنظمات والجمعيات السرية المرتبطة بالماسونية العالمية، انظر شيئاً من ذلك لدى: مارس، جيمس، الحكم بالسر ـ التاريخ السري بين الهيئة الثلاثية والماسونية والأهرامات الكبرى، ترجمة: محمد منير أدلبي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٢٧٩ ـ ٢٨٧.

(٣) عمارة، د. محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص٦٣.

(٤) هي عقيدة: البحث عن السعادة عبر النجاح المادي، والتي نشرتها الثورة الصناعية، إذ تمثل الرأسمالية المقاربة الفردية، والديمقراطية، بالاستناد إلى السوق، وملهمة بالتفكير الأنجلو أمريكي، وتمثل الشيوعية المقاربة الجماعية والسلطوية المنبثقة عن الفلسفة الألمانية، انظر: ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، ترجمة: نقولا عزقول، الشركة العالمية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٦٧.

(٥) ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٦٧ ـ ١٦٨.

الماضي، والموروثات والمؤسسات الضعيفة، وإحلال النموذج الحضاري الغربي ـ القوي. . والأقوى ـ في العالم كله، عبر التطبيقات المتنوعة لفلسفة الصراع»[١]، وهذه الفلسفة من لوازمها نزع شرعية الوجود عن الآخر، والسعي إلى نفيه خارج إطار العلم، بل حتى الوجود، والمقصود بالذات والآخر في هذا السياق ليس مجرد الوجود الاجتماعي فحسب، بل الوجود من خلال الحضور المتميز والمعبر عن الهوية الذاتية.

ومن ثم فإن العلم المتحيز يسعى دائماً إلى تحقيق السيادة التامة لمقولاته ومفاهيمه ومناهجه، ويرجع ذلك إلى الرؤية الصراعية ـ التي سبق الإشارة إليها ـ والتي من نواتجها أنها لا ترى الوجود إلا من خلال النفي، فلا تستشعر وجودها إلا بنفي ذوات الآخرين وإلحاقهم بها، وهذه الرؤية أساسية في الفكر الغربي، على الرغم من كثرة حديثهم عن التعددية والتنوع؛ لأنهم يقصدون بالتعددية معنى يقصرها على المجتمع الداخلي، في إطار حضارة واحدة، وليس بمعنى التعدد على مستوى الحضارات البشرية، حيث لا يُنظر إلى التنوع الثقافي والحضاري إلا من خلال منظور فلكلوري، لإشباع الرغبة في العلو والتميز، وليس الاعتراف بشرعية وجود الآخرين، وحقهم في صياغة نماذج بشرية نابعة من ذواتهم[٢].

والسبب في ذلك ـ كما يبدو ـ أن أمد الثقافة الغربية محدود نسبياً، ولذلك فهي «تحاول بوعي أو بدون وعي أن تعوِّض هذا الحد بانتقاص قدر وزمان ومكان الثقافات الأخرى، إنها مغترة بنفسها وبنجاحاته المادية إلى درجة أنها لم تجد السبيل للتفكير أو للشعور بكيفية تفكير وشعور الآخرين»[٣].

وهذه الفلسفة الإقصائية والرؤية الصراعية، وما أنتجته من عنف منظم هي التي جعلت «الغرب يتغلب على العالم ليس من خلال تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة ـ التي تحول إليها أعداد قليلة من حضارات أخرى ـ ولكن بسبب

---

(١) عمارة، د. محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية: نموذج للتحيز في العلوم السياسية، ضمن كتاب إشكالية التحيز ـ محور العلوم الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ، ص١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م، ص٣٥٤.

تفوقها في إنتاج العنف المنظم، والغربيون غالباً ما ينسون هذه الحقيقة، أما غيرهم فلا»[١]، وهم بتلك السياسة ارتكبوا في أمريكا أثر اكتشافهم لها أبشع أنواع الإبادة الجماعية، وإعادة صياغة ذهنية سكانها الأصليين، حسبما دعى الرئيس مونرو إلى مساعدة الهنود في «التغلب على أفكارهم المسبقة بخصوص تراب بلادهم، بحيث نصير محسنين إليهم في الحقيقة»[٢].

وبانتصار أولئك الغزاة المستعمرين، وإعلانهم قيام دولتهم، والتي شكلّت ـ فيما بعد ـ قمة هرم التمركز الغربي، ونجاحهم بواسطة ذلك العنف المنظم الذي «قبضت أوروبا من خلاله على زمام ما مجموعه ٨٥٪ من الكرة الأرضية كمستعمرات، ومحميات، وتابعيات، وأقطار خاضعة وكومنولوثات[٣]، ولم يكن هناك طقم مترابط من المستعمرات في التاريخ قد بلغ هذا الحجم من قبل... فقد تم توحيد العالم في كل متفاعل واحد بصورة لا سابق لها»[٤]، والذي تشكل بموجبه كما يرى تشومسكي «المواجهة العالمية بين الغزاة وضحايا الغزو، لهذا النظام العالمي، واتخذت تلك المواجهة أشكالاً عدة، وأسماء مختلفة ـ الإمبريالية، والاستعمار الجديد، وصراع الشمال ضد الجنوب، والمركز ضد الأطراف، والسبعة الكبار ـ أو ببساطة الغزو الأوروبي للعالم»[٥].

وهذا قد يوصِّف جغرافية التمركز الغربي المرادة في دراستنا، وقد أجلاها تشومسكي بقوله: «إن أوروبا تشمل المستوطنات الأوروبية، التي تقود الحملة اليوم واحدة منها ـ أي: أمريكا ـ إضافة إلى اليابانيين، الذين اعتبروا ـ تبعاً لتقاليد جنوب أفريقيا ـ بيض شرف لأنهم أغنياء بما يكفي»[٦]، وهو ما أكده هنتنغتون عندما ذكر

---

(١) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ترجمة: د. مالك أبو شهيوة، و: د. محمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٢٠.

(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤١، وقد ذكر فيه نماذج عدة عن همجية الغرب واستغلالهم للسكان الأصليين.

(٣) الكومنولوثات هي: البلاد التي تتمتع بحكم ذاتي، وتخضع لعرش وولاء واحد.

(٤) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة: كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص٧٩.

(٥) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٠.

(٦) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٠.

أن «الغرب يشمل أوروبا، وأمريكا الشمالية، وبعض الدول الأخرى التي استوطنها الأوروبيون مثل أستراليا ونيوزيلانده..»[١]، وقد أصبحت أمريكا قائدة لدول التمركز الغربي هذه «ووريثة لجميع الاستعماريين في الشرق، فقد تسلمت سيادة بريطانيا البحرية، وإمبراطورية اليابان، وزعامة الأمم الغربية في الصين»[٢].

وهذا ما جعل جورج كينان ـ واضع سياسة الاحتواء إبان الحرب الباردة يصف أمريكا ـ بأنها «حارسة الحضارة الغربية، والوصية عليها»[٣]، وهو ما دعى إليه توماس جيفرسون من قبل بقوله: «على أوروبا القديمة أن تتكئ على أكتافنا، وتسير في ركابنا، بقدر ما تستطيع، مقيدة بإرساء الملوك والرهبان، فأي مارد سنكون؟»[٤]، وهذا هو ما حدث فعلاً، إذ أصبحت أوروبا تتكئ على المارد الأمريكي، وهو ما جعلها تابع له. ومن أجل استمرار تلك القيادة، وضمان تبعية بقية الحضارات، وهنا يستشرف مستقبل المركزية الغربية أحد أشهر الاستراتيجيين الأمريكيين ـ زبيغنيو بريجنيسكي ـ فيقول: «إنني أرى الوقت الذي سيكون فيه لدينا الوسائل ومن ثم الرغبة التي لا يمكن مقاومتها لتشكيل الوظائف السلوكية والفكرية لكل الناس من خلال تشكيل العقل بيئياً وبالكيمياء.

فالإنسان سيعيش بشكل متزايد في بيئة هي من صنعه وتتغير بسرعة بيده، والتأثير الأمريكي في الثقافة العامة وفي تقاليد الشباب وأساليب الحياة ملموس، وسواء كان للأفضل أم للأسوأ فإن العالم يتعلم ما هو مخبوء له، من الخبرة اليومية الأمريكية، سواء كان ذلك آخر الاكتشافات العلمية، في الفضاء أو الطب أو فرشاة الأسنان الكهربائية في الحمام أو فن الغناء الشعبي، أو تكثيف الهواء أو تلويث الهواء أو مشاكل المسنين أو جنوح الأحداث.

---

(١) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١١٢، وفيه مزيد بسط.

(٢) إمرسون، روبرت، من الاستعمار الى الاستقلال، ترجمة: نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة، بيروت، ١٩٦٤م، د.ط، ص٥٣.

(٣) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤١، وهذه الوصاية تجعلنا نضعها الأنموذج الأول الذي سيتم التركيز عليه في دراستنا هذه؛ لأن البقية تبع لها.

(٤) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، ترجمة: معين محمد الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١١.

إن هذا الأمر يبدو أقل وضوحاً في عدة أمور مثل: الموضة، الموسيقى، القيم والعرف الاجتماعي، فنحن أمام علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والعالم، علاقة فيها نفحات إمبريالية، تختلف تماماً عن البنية الإمبريالية التقليدية»[١]، وتلك النفحات هي التي تتشكل منها الإمبريالية المعاصرة والتي بدورها تشكل المركزية الغربية المعاصرة، وهي كانت «.. ثمرة حملت بها الشجرة الأوروبية وجنتها الأيدي الأمريكية. فالذين نظروا لها في أوروبا هم الفلاسفة وسماسرة الفكر ممن احترفوا التمييز والإقصاء، أما في أمريكا فالذين تولوا التنظير لها هم رجال السياسة والقائمون على مصائر الشعوب. والخط واحد لا يكاد يتغير..»[٢].

وهذا التوصيف للغرب جيوسياسياً هو ما سوف يتم اعتماده هنا كموطن للتمركز الغربي، والذي تمثل أمريكا طليعته، وبقية الغرب المتحضر تبع له، ولذا سيكثر استشهادنا بأمريكا ـ خصوصاً في الجانب التطبيقي ـ على اعتبار أنها هي رأس ذلك التمركز ومحوره، والذي من خلاله، ومن خلال استعلاء أهله ظهرت فكرة التابع أو المستعمَر والتي كانت «قبل الحرب العالمية الثانية كلمة تدل على سكان العالم غير الغربي، من غير الأوروبيين، الذين تم إخضاعهم لسيطرتهم فضلاً عن احتلال أراضيهم... ثم أصبح ـ بعد ذلك ـ مصطلح التابع مرادفاً لمصطلح العالم الثالث»[٣].

ولأجل تلك التبعية نجد أن المستعمر العتيق اللورد كرومر يرى أنه «لا بد من إيجاد آلية تعمل في تناغم، لتخدم سلطة المركز، والتي تقف موقف المعارض من العالم النامي»[٤]، ولذلك فقد جُعل لدول المركز مهمتان حيويتان في الحفاظ

(١) بريجنيسكي، زبيغنيو، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنوتروني، بواسطة: فضل الله، محمد صادق، المراودة الفكرية بين الإسلام والغرب، دار الأمير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص١٣.

(٢) المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٢٧٠.

(٣) سعيد، إدوارد، تمثل التابع والمحاورون الأنثربولوجيون، ترجمة: حازم عزمي، مجلة فصول، العدد الثاني، صيف١٩٩٢م، ص٢٥.

(٤) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٧٨.

على بيئة النظام العالمي الحديث «**أولاهما**: أن بعض دول المركز قامت بدور قيادي نزَّاع إلى الهيمنة، ضمن نظام ما بين الدول، **وثانيهما**: أن دول المركز هي القوى العسكرية المسيطرة بشكل متفاوت ضمن النظام، وهي تستخدم قوتها لتؤدب أولئك الذين يرفضون الانصياع لأوامرها»[١].

وتبعاً لذلك فقد قسمت دول المركز من هم خارج دائرة التمركز الغربي إلى دول «شبه طرف» ودول «أطراف» فأما الدول شبه الطرف فهي الدول التي تسعى إلى جعل العالم مكانا آمناً للرأسمالية، وأما دول «الأطراف» فهي الدول التي تكون موطناً أمثل لطبقة الكمبرادور[٢]، وهي دول تتصرف بطرق تخدم مصالح دول المركز داخل مجتمعاتها بالذات، ولا تنتهج سياسات من شأنها أن توجد فرصاً ولو ضئيلة لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، وتشجع دول المركز والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات هذا النهج، وهي لا تتردد في التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، كي تساعد الأنظمة العميلة لها، أو لكي تطيح بالحكومات التي تهدد وضع طبقة الكمبرادور في دول الأطراف»[٣].

وما تقدم يوضح لنا شيئاً من تجليات ذلك التمركز وهيمنته، ومن ثم إعادته صياغة النظر إلى الذات الغربية خارج الغرب ذاته، على أنها «أنا» متحضرة، وإلى الآخر، على أنه همجي، ومتخلف، ولا بد من استغلاله بذريعة تمدينه، وأن ذلك التمدين هو الواجب الحضاري الذي يقع عبئه على الرجل الأبيض[٤]،

---

(١) بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٩٢.

(٢) الكمبرادور هي: الطبقة الوسيطة من أبناء البلدان المستعمرة التي تشكلت لتكون رابطة الوصل بين المستعمرين الأجانب وأبناء البلد المستعمر، وهؤلاء الوسطاء عادة يكونون من وكلاء الشركات الأجنبية أو مستشارين وطنيين لدى السلطات الأجنبية الدخيلة أو عملاء يخدمون تلك السلطات ويقدمون لها العون، انظر: مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية ـ مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف، حمص، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص١٠٧١.

(٣) بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص٢٩٤ ـ ٢٩٧.

(٤) هذه تسمية البريطانيين، بينما سماه الفرنسيون بـ«مهمة التحضير»، وأطلق عليه الأمريكان في القرن التاسع عشر «الواجب المقدر»، أما اليوم فيسمونه «مسؤوليات القوة»، فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥١.

وتبعاً لذلك لا بد أن تصاغ المعارف والمسميات بما يضمن ترسيخ وتجذير تلك الآلية، بل إنه حتى الجغرافيا والتاريخ العالميين تمت صياغتهما بحيث أصبحت ترتبط بالمركز الغربي، وليس أمام دول الأطراف سوى الامتثال[١].

وهو منهج كما يقول عنه «أسوالد شبنجلر»: بأنه «تافه وسقيم، غير ذي معنى إلى حد لا يصدقه عقل، فهو منهج لا يحدد فقط حالة التاريخ، بل ما هو أسوأ من هذا إنه يعالج رقعة أوروبا الغربية بوصفه قطباً ثابتاً وبقعة فريدة من نوعها اختيرت على سطح الأرض دونما سبب مفضل، بينما تواريخ عظمى وحضارات جبارة غارقة في القدم، تدور حول هذا القطب، بكل بساطة وتواضع[٢]، كما لو كان العالم قد وُجد من أجل أوروبا، وكما لو كانت سائر الشعوب والمدنيات خُلقت لتكون حواشي، وهكذا تُربَّى وتثقف الشعوب الأخرى «تربية منظمة على احتقار ماضيها، ومستقبلها اللَّهُمَّ إلا إذا كان مستقبلاً مُستسلماً للمُثل العليا الغربية»[٣].

وتبعاً لذلك فأسماء كثير من المناطق في العالم تُربط بأسماء رحالة أو ساسة غربيين، مثل بحيرة فيكتوريا في أفريقيا، أو تحت تأثير رؤية العالم الغربية لبقية أرجاء العالم، فالشرق الأوسط ـ على سبيل المثال ـ يسميه الغرب بهذا الاسم على اعتبار أنه شرق بالنسبة له، ويلزم العالم أجمعه أن يلتزم بهذه

---

(١) وهذا المعنى قد عبَّر عنه الأديب الأمريكي جوزيف كونراد في إحدى رواياته ـ نوسترومو، تأليف سنة ١٩٠٤م ـ إذ تقول إحدى الشخصيات في تلك الرواية «سنطلق الأسماء على الأشياء كلها: الصناعة، والتجارة، والقانون، والصحافة، والفن، والسياسة، والدين، من كيب هورن إلى ساوند سميث وبعدها أيضا، وإذا ظهر شيء جدير بالاقتناء في القطب الشمالي. ومن ثم سنضع يدنا على القارات والجزر النائية على الأرض. سندير أعمال العالم شاء أم أبى، لا يسع العالم إلا أن يقبل، كما لا يسعنا إلا أن نفعل»، انظر النص لدى: كوكر، كرستوفر، الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة، ضمن كتاب: الأخلاق والسياسة الخارجية، تحرير: كارن إي سميث، ترجمة: فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) شبنجلر، أسوالد، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة: أحمد الشيباني، بواسطة: عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية: نموذج للتحيز في العلوم السياسية، ضمن كتاب إشكالية التحيز ـ محور العلوم الاجتماعية، ص١٨٥.

(٣) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة: د. عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧١م، ص٧٦.

التسمية، وكذا الحال بالنسبة للشرق الأقصى أو الشرق الأدنى، فإنما هو باعتبارهما بتلك الصفة لأوروبا، كما أن الغرب عندما يُطلق فإنه يعني أوروبا وأمريكا، دوناً عن بقية اتجاهات الغرب في العالم، وكذا الحال بالنسبة لتاريخ العلوم، والذي يُدرس باعتباره بُدئ بالإغريق ثم انتقل إلى الرومان، وتوقف أثناء مرحلة القرون الوسطى، وبعد ذلك استمر نموه مع فترة النهضة والثورة الصناعية، ونادراً ما يرد ذكر الإنجازات غير الغربية؛ كالآسيوية أو العربية أو الفرعونية أو الإسلامية في تاريخ العلوم، بل إنهم «يغالون في إخفاء تلك الحقيقة عن تلامذتهم الأوروبيين، فمنذ قرون لم يكن طريق الحرير حمال بضائع فحسب، بل كان حمال ثقافات. .»[١].

وسبب تلك المغالاة في الإخفاء ـ كما يرى غارودي ـ لكي يتم «تقديم أنموذجاً نمطياً لتفاخر الغرب بالتاريخ الرسمي، بصورة تعمل على تزييف منظور التاريخ الشامل، وتُدخل في عقول الأطفال المخططات التي سوف تصبح في الأساس الضمني والمتحكم باختياراتهم السياسية الراهنة. .»[٢]، وهذه الإقصائية لإنتاج الحضارات الأخرى عبَّر عنه أحد محرري الصحف الباريسية الكبرى بقوله: أن «الاحتكار في صناعة التاريخ وظيفة أوروبا، ولم تكن الشعوب الأخرى سوى أدوات لهذه الوظيفية الأوروبية»[٣].

ولعل أصدق وصف يصف ذلك الاحتكار، هو ما وصفها به الدكتور حسن حنفي بأنها «حضارة طردية، تنشأ بفعل الطرد من المركز»[٤]؛ أي: طردها وإلغائها لتواريخ وحضارات الأمم الأخرى وهي ومن خلال هذه النظرة التي

---

(١) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، ترجمة: سلمان حرفوش، دار كنعان، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٣٥، وقد ذكر فيها نماذج عما أنتجته الحضارات الأخرى، وكان له أثر في التقدم الحضاري الغربي، وص٧٦.

(٢) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، المرجع السابق، ص٧٨، وقد أورد نماذج من تزييف التاريخ في كتابه: حوار الحضارات، دار عويدات، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٣م، ص١٧، وص٨٣ ـ ٩١.

(٣) بن نبي، مالك، فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ، ص٢١٥.

(٤) حنفي، د. حسن، مقدمة في علم الاستغراب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، ص٤٣٥.

شكلت المركزية كان فهمها للكون، ويكون تقويمها للآخرين، فالغرب هو محور الدنيا كلها، والعالم كله والآخرون معه أطراف للتمركز الغربي، ومن هنا كانت الهيمنة الغربية والاستعلاء الغربي، ومن هنا كانت دراستهم لتاريخ الحضارات الإنسانية، فالتاريخ عندهم يبدأ في أوروبا، والعصور الإنسانية تبدأ في أوروبا، وتنتهي فيها، وكذلك الحال بالنسبة للتاريخ، كل ذلك لكي يتم وضع منهجية للمختارية ـ أي: أن يكون المرء شخصاً مختاراً ينتمي إلى الغرب ـ أو فكرة الاصطفاء، والتي «قد تعبِّر عن نفسها في صور شتى، فأحياناً تظهر في الإيمان بتميز الغرب، وأحياناً في صورة الصهيونية، وأحياناً في صورة الاعتقاد الصريح بتفوق الرجل الأبيض»[1]، وهذه السمة ـ أي: التمركز حول الذات ـ شكَّلت السمة الأساسية للحضارة الغربية، وحديثنا عنها هنا سوف يغني عن ذكرها في مبحث سمات التمركز الغربي.

ومع كل هذا التمركز من خلال الزمان والمكان والأيدلوجيا فهي لا تشمل كل من كان داخلاً فيها، إذ أن مفهوم الاصطفاء الذي تقوم عليه المركزية الغربية، يكون متبايناً في داخلها، فهو «يوفر تبريراً للفصل القائم بين أفراد الجنس السائد وأسرهم وأحيائهم، وبين أفراد وأسر وأحياء الفئة العرقية الدنيا، وهذا المفهوم يحرر الشخص الأبيض من المسؤولية عما قد يكون ارتكبه أسلافه بحق العبيد والهنود، أو فعلوه لنشر المسيحية، والحضارة الأنجلو ـ سكسونية، . . . وتبعاً لذلك يمكن أن نقرر الافتراض السائد على نطاق واسع، بأن الفئة العرقية الدنيا ليست من الشعب المختار. . .

وبالتالي فإن ما يحدث لهم قد يكون في الحقيقة من قبيل سوء الحظ. . فقد يفقد الهنود أو الفلسطينيين أرضهم، أو يصبح مواطنو الكومنولث ضحايا لممارسات يومية تعسفية من الشرطة، ولكن كل هذا ليس إلا أحداثاً بعيدة حتى ولو كانت تقع في الشارع المجاور لنا، ومن ناحية أخرى لن نعدم أن نجد عنواناً رئيسياً في صحيفة غربية يعرب عن قلق جموع مواطني اليوم من تهديد محتمل تتعرض له زميلتنا في الديمقراطية إسرائيل، والتي قد تبعد عنا بمقدار نصف المحيط الذي يطوق الكرة الأرضية، ولكنها أقرب إلينا ممن هم في الشارع

---

(١) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٢.

المجاور لنا»[١]، وهذه النظرة المختارية هي التي اتكأت عليها دول التمركز الغربي لتبرير استعمارها لأمريكا، وجنوب أفريقيا، وفلسطين[٢].

وهي ـ أي: نظرية الشعب المختار ـ لا تعرف حدّاً تقف عنده «لأن البشر العاديون هم فقط الذين يعيشون في دول ذات حدود ثابتة ونهائية، ولذا فبريطانيا العظمى ظل مما يدعو للفخر بالنسبة إليها أن الشمس لا تغرب عن إمبراطوريتها، والولايات المتحدة ترى أن الرب والطبيعة خلقا الحدود وحدهما، وإسرائيل ما زال أمر الحدود بالنسبة لها غير محسوم»[٣].

وهذا هو حال التمركز الغربي لا يعترف سوى بالهيمنة، والتي تشكل لبها فكرة الشعب المختار، والتي وصفها غارودي بأنها «من أكثر تصورات التاريخ دموية، إذ تجسدت بالفتوحات المجيدة محض الأسطورية على يد يشوع، فقد أوحى للبوريتانيين من انكلترا لدى وصولهم للبر الأمريكي، بمعاملة الهنود كمعاملة العماليق فيما مضى، وألقى هذا التصور على كاهل البابوات الحسم في ما إذا كان للهنود أرواح، وتبعاً لذلك وزعت أراضيهم بين أسبانيا والبرتغال، وهذا التصور هو مبدأ كل استعمار، وها هي كنيسة جان بول في روما بعد أن جعلت من نفسها وريثة ذلك الاختيار الإلـٰهي، تطلق اسم نشر التعاليم الإنجيلية ـ كما هو حال البابا في سان دومينغو في عام ١٤٩٢م ـ على نهب وتقتيل ملايين الهنود، وهذا البابا نفسه يكيل المديح لأوروبا المسيحية على دورها الحضاري في العالم، وباسم المبدأ نفسه ـ مبدأ الاختيار الإلـٰهي ـ تمارس الولايات المتحدة سياسة الاستعمار بداية، ومن ثم الإخضاع الشامل لقوانينها تحت ذريعة القدر الساطع للشعب المختار الجديد»[٤].

---

(١) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٢) بريرِ، الأب مايكل، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني ـ أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين، ترجمة: أحمد الجمل، وزياد منى، نشر دار قدمس، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص٢٣٠.

(٣) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٣.

(٤) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٧٣، وفيه مزيد بسط عن هذه النظرية، وللمزيد من البسط والتفاصيل والتوسع حول النظرية المختارية انظر: لونجلي، كليفورد، الشعب المختار ـ الأسطورة التي شكلت انجلترا وأمريكا، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

وعلى ضوء هذه النظرة يكون تعامل المركز مع دول الأطراف «فإذا كان على المرء أن ينفذ مشيئة الرب، فليس مهمّاً ما يفعله بأناس لا يعدون شعباً مختاراً»[١]، أما مشاعر التضامن التي يظهرها المختارون فيما بينهم فإن أي هجوم على إحدى ديمقراطياتهم، فإنه يُعد هجوماً عليهم جميعاً، وسرعان ما تتحول الحروب إلى حروب عالمية، ومن مشاريعهم لذلك التضامن بين الديمقراطيات في السنوات الأخيرة، مشروع مارشال، وحلف الناتو، ومساعدة إسرائيل، والتعاطف مع البيض في جنوب أفريقيا، وهذا يترتب عليه أن الديمقراطيات غالباً ما توجد في العالم كمجموعة واحدة، وتشكل بذلك الدول الديمقراطية قوة رهيبة، وهذا يترتب عليه استشعار ضرورة قيامهم جماعياً بجعل العالم آمناً بالنسبة للديمقراطية، وهو ما يقوم من خلاله الأساس للنشاط التنصيري، والمعونة الأجنبية، والتدخلات السياسية[٢].

وهذه التضامنية الديمقراطية وما ينتج عنها يتطلب أنها في تعاملاتها البينية «تلتزم بمعيار سلوكي لا تلتزم به حين تعاملها مع غيرها من المجتمعات الأدنى، وهذا الشعور بالتميز كان موجوداً منذ عصر الدول الإغريقية في علاقاتها ببعضها البعض، وعلاقاتها مع الدول البربرية كبلاد فارس وقرطاج...، وما أجمل ما قاله الشاعر الأنتيلي إيميه سيزر، وهو يصف تلك الازدواجية بقوله: «إن ما لا يغفره البرجوازي المسيحي المتدين في القرن العشرين لهتلر ليست الجريمة بحد ذاتها، وليست إهانة الإنسانية من حيث هو كذلك، بل الجريمة ضد الإنسان الأبيض، عندما طبق في أوروبة أساليب استعمارية لم تكن تسري إلا على العرب والحمالين في الهند، وزنوج أفريقيا»[٣].

وتتويجاً لتلك النظرة المتعالية، أصبحت العالمية إذا أُطلقت فإنه يراد بها الحضارة الغربية، حيث «كرس الغرب دلالة العالمية بوصفها لصيقة به، أو بما

---

(١) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٤.

(٢) جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٥ ـ ٤٩٦ (بتصرف واختصار).

(٣) فيرو، مارك، السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، جمع: مارك فيرو، ترجمة: محمد صبح، دار قدمس، بيروت (د.ط)، ص١٧ ـ ١٨، والكتاب فيه دراسات موثقة عن الاستعمار وويلاته.

يصدر عنه، أو يتصل به...»[١]، وتبعاً لذلك ـ ومع حلول القرن التاسع عشر ـ أصبح المجتمع الدولي مجتمعاً أوروبيّاً، لا يمكن لغير الدول الأوروبية أن تُقبل في عضويته إلا إذا ارتقت الى مستوى حضاري يحدده الأوربيون، وعندما تصل الى هذا المستوى قد تُقبل عضويتها، وكانت تركيا أول دولة تخضع لذلك المعيار بموجب المادة الثامنة من معاهدة باريس عام ١٨٥٦م، حيث قُبلت في إطار القانون العام وتآلف أوروبا»[٢].

وبهذا يمكننا القول أن العصر الذي نعيشه، هو عصر تعميم وتوسيع دائرة النموذج الغربي لعملية التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشمل العالم بأسره..، حتى أصبحت تشير باختزال شديد إلى المشروع الثقافي الغربي الحديث والمعاصر، المشروع الثقافي الذي تأسست أصوله الأولى من القرن السادس عشر الميلادي في أوروبا، وذلك ببناء نظرة جديدة للإنسان، والعالم، نظرة تم تركيبها خلال القرون التي تلت القرن المذكور، واتخذت ملامحها الكبرى خلال القرون اللاحقة مستوعبة جغرافيات أخرى خارج المحيط الغربي[٣].

وقد انعكست عقلية التمركز الغربية هذه وتمددها على جميع مرافق ومجالات الحياة، فالأيدلوجية الرأسمالية ـ مثلاً ـ يزعم أقطابها أنها تقوم على حقائق أبدية خالدة، حقائق تتجاوز حدود التطور التاريخي، لتصب في إطار نموذج على الجميع أن يهتدي به ويقلده.. وهكذا أصبحت التجربة الخاصة للتطور في المجتمعات الغربية هي القاعدة العامة والقانون الأساسي لعملية التحليل النفسي والاجتماعي.

وعلى ضوء هذا أصبحت الثقافة الغربية بشقيها الفرانكفوني، والأنجلو ـ

---

(١) د. الرويلي، ميجان، د. البازعي، سعد، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م، ص١٨٧.

(٢) بول، هيدلي، المجتمع الفوضوي ـ دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م، ص٨٨ ـ ٨٩.

(٣) عبد اللطيف، كمال، الثقافة الإسلامية والغرب، مجلة الاجتهاد، العدد التاسع والخمسون، والستون، السنة الخامسة عشرة، صيف وخريف عام ١٤٢٤هـ، ص٨٣ ـ ٨٤.

سكسوني، هي مركز الثقافات، والمحور الذي تدور حوله بقية الحضارات وما عداها من الثقافات تابعة وهامشية وذات دور ثانوي في صياغة المسيرة الإنسانية، ففي الماضي كانت السيطرة الغربية باسم «كنيسة، إلـه، ملك، أما اليوم فباسم: ثقافة، تقنية، نظام عالمي، فلا خلاص خارج الكنيسة، ولا حضارة خارج الغرب، ودائماً: خارج حقيقتي الخطأ، ودائما شعب مختار: عبري، مسيحي، غربي»[(١)].

والخلاصة أن سمة التعميم والمركزية الشديدة في العقلية الغربية عموماً أنتجت ثقافة السيطرة ونزعة النفي، والهيمنة والإقصاء في العقل الغربي، وقد قرر ـ في أغلب الأحوال ـ عدم المواجهة العسكرية في ذلك، وإنما اللجوء الى الإغواء، وجوهر هذا الإغواء أن يخبر الناس أننا سواسية، وأن هناك نظام عالمي جديد، وأن العالم قرية واحدة تسوده مجموعة من القيم العالمية، ولكن في الحقيقة ومن خلال هيمنته على جملة المؤسسات السياسية والأمنية، والاقتصادية الدولية حيث «أنه على الصعيد العملي تتم تسوية قضايا العالم السياسية والأمنية تحت إدارة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وقضايا العالم الاقتصادية تحت إدارة الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، التي تتمتع جميعاً بعلاقات وثيقة بصورة استثنائية مع بعضها البعض إلى حد إقصاء البلدان الأقل شأنا وغير الغربية في الغالب.

فالقرارات المتخذة في مجلس الأمن أو صندوق النقد الدولي التي تعكس مصالح الغرب يتم تقديمها إلى العالم على أنها عاكسة لرغبات الأسرة العالمية، وعبارة «الأسرة العالمية» بالذات باتت تسمية جماعية مشذبة وملطفة ـ حلت محل عبارة العالم الحر ـ لإضفاء المشروعية العالمية على أفعال وتحركات لا تعكس سوى مصالح الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى»[(٢)]، وأن شعارات حقوق

---

(١) غارودي، روجيه، أمريكا طليعة الانحطاط، كيف نجابه القرن الحادي والعشرين، بواسطة: يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٠٤.

(٢) هنتنغتون، صموئيل، صدام حضارات، ضمن كتاب: العولمة الطوفان أو الإنقاذ؟، تحرير: فرانك جي، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ٦٨.

الإنسان والديمقراطية ليست في الحقيقة سوى أكاذيب يوظفونها لخدمة تمركزهم، وزيادة نفوذ ذلك التمركز، وتلك الهيمنة!!.

المطلب الثاني

فجر الحضارة الغربية (الحضارة الإغريقية والرومانية)

من المقرر أنه «لا يوجد تاريخ للأيدلوجيات دون إقامة علاقات بين الصور والأيدلوجية المدروسة والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبحث التمفصلات بين هذه الأشكال المختلفة للتاريخ التي يملك كل منهما استمراره أو انقطاعه الخاصين»[١] إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن التوثيق لحقبة طويلة، ومليئة بالأحداث والصراعات والأيدلوجيات ـ مثل تاريخ وفلسفة التمركز الغربي ـ يعتبر من الصعوبة بمكان، وذلك لطول الفترة الزمنية الممتدة، وكثرة أحداثها، وتداعيات تلك الأحداث، وكثرة الرؤى والفلسفات والأيدلوجيات التي ظهرت طوال صيرورة ذلك التمركز، ونشؤه وتشكله، والتي لا يمكن الإحاطة بها في مثل هذه العجالة، وهذا ما أحاول الاعتذار به ابتداء من كل قصور أو خلل قد يكون خلال قيامي باستعراض مراحل تشكل تلك الصيرورة، وقد حرصت على تقسيم تلك الصيرورة التي نشأ وتشكل من خلالها التمركز الغربي إلى أربعة مراحل، وأول تلك المراحل هي ما يمكن أن يعرف بفجر الحضارة الغربية، وبدء نشوء تمركزها، والتي تعتبر الحضارتين اليونانية والرومانية هي الجذور الأولى لها.

إذ أن الكيان الأول لروما «تألف كدولة إجرامية ـ كما يقول هيجل ـ فمؤسسا روما ـ رومول وريم ـ كانا من قطاع الطرق، وطُردا من العائلة لأنهما لم يحظيا بالحب العائلي، وهو ما نتج عنه أن أصبح العالم الروماني بدون حرية، وبلا روح وبلا روحانية، وهو ما جعلهم يحرصون على جلب ما يفتقدونه من اليونان..»[٢]، والذين كما يقول عنهم الزيات بأنهم «قوم صاغهم الله صيغة

---

(١) شاتليه، فرانسوا، تاريخ الأيدلوجيات، ترجمة: د. أنطوان حمصي، نشر وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٧م، ١/٢٠٦.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، ترجمة: إسماعيل أبو البندورة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٢٣٢.

حسنة، فكانوا مثالاً للكمال الممكن في الإنسان الأعلى. سمت فيهم ملكات العقل والقلب واللسان والجسم سموّاً لا شبيه له في شعوب الأرض، فأبدعوا في نواحي الفكر والشعور والبيان ما ربأوا به أن يكون من صنيع البشر فنسبوه إلى أرباب من خلق أنفسهم..»[١]، فما كان من أولئك الجبابرة الرومان إلا أن سطوا على ذلك السمو العقلي والفكري والفني الذي يملكه اليونانيون إذ «قاموا بجلب الأعمال الفنية من أنحاء اليونان، فهي لم تكن من إنتاجهم الخاص، فالأناقة والثقافة التي تميز هذه الأعمال كانت غريبة عنهم، وثابروا للحصول عليها من اليونان، ولهذه الغاية جلبوا إلى روما الكثير من العبيد اليونانيين، حيث كان أولئك العبيد شعراء وكُتَّاب وحرفيين، ومؤدبين لأولادهم»[٢]، وهذه الخلفية وما تحمله من دلالات هي التي يحرص الغرب على ربط جذره التاريخي بها، إذ أنه يؤرخ لحضارته».. على أنها قد برزت منذ سبعمائة إلى ثمانمائة سنة قبل ميلاد المسيح عليه الصلاة والسلام»[٣].

وقد حرص الغرب على استبعاد كل أصل شرقي لها ولفلسفتها، ولذلك يقول هيجل: «لا بد من شطب الفكر الفلسفي الشرقي»[٤]، وتبعاً لهذه النرجسية فقد حرص الغرب المعاصر على الانتساب إليها، واستمداد الكثير من نظرياته المعرفية والفكرية والفلسفية منها، وكان محور ذلك الاستمداد هو «تحررها من

---

(١) الزيات، أحمد حسن، وحي الرسالة ـ فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، دار الثقافة، بيروت، الطبعة العاشرة ١٤٠٤هـ، ٢/ ٢٧٩.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٣٢ ـ ٢٣٣، وقد أحال على هيجل في كتابه فلسفة التاريخ، ويرى المخرج البولندي أندريه جولافسكي أن التاريخ يعيد نفسه فـ«اليونان وروما في التاريخ القديم، وأوروبة وأمريكا في التاريخ الحديث...»، ويسقط ذلك على الجانب الفني فيقول أن «الفن السينمائي هو بضاعة أوروبا، والصناعة السينمائية بضاعة أمريكا»، المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٣) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١١١.

(٤) إيمار، اندريه، وجانين أبويه، الشرق واليونان القديمة، بواسطة: إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص١٦٨، وهذا الكتاب من أوعب الكتب التي كتبت عن التمركز الغربي، بل إنه فريد في بابه.

النظرة الكونية التي يقوم على أساسها الدين التقليدي، وتحاول أن تقيم نظرتها الكونية على أساس المعرفة والفكر»[١]، وكان أبرز معالم تلك الفلسفة ما يلي:

أ ـ السؤال عن السبب الأول، وعن القانون الأول في العالم، وبذلك ينعقد البحث عن سبب الوجود.

ب ـ التساؤل عن الأطروحات التي ترتبط بمفهوم اللامخفي في الوجود، وجعل ذلك هو المعرفة الحقة.

ج ـ الانشغال بالبحث عن طبيعة الإنسان وأحكامه الأخلاقية ومن ذلك (البحث في طبيعة النفس، البحث في الخير وفي الفضيلة، وفي مجال الممارسة الأخلاقية الفردية، والبحث في مسألة بلوغ السعادة[٢].

وتبعاً لتلك المعالم فقد «رتب تاريخ الفلسفة الغربية أصولاً جغرافية وفكرية للممارسات العقلية الأولى في الثقافة الإغريقية، وحدد بقعتين احتضنتا النشأة المبكرة لتلك الممارسات، وهما «أيونيا»، و«إيليا»، وهاتين المستعمرتين اللتين تترددان كثيراً في تواريخ الفلسفة الإغريقية، يضاف إليهما مدينة ـ لم تستأثر بالاهتمام شأنهما ـ وهي «كروتون» حيث انبثقت فيها ـ فيما يقال ـ أولى التعاليم الفيثاغورسية، وقد تم ذلك ـ في الأغلب ـ خلال القرن السادس قبل الميلاد وشطر من القرن الخامس، حيث جرى أثر ذلك تصنيف التصورات العقلية، وثبتت ثلاثة اتجاهات، اصطلح على الأول بـ«العلم الطبيعي» وينسب إلى مفكري أيونيا، وأصطلح على الثاني بـ«ما بعد الطبيعة» وينسب إلى مفكري إيليا، واصطلح على الأخير بـ«العلم الرياضي» وينسب إلى فيثاغورس، وإلى القائلين بالعلم الطبيعي نسب تفسير الكون استناداً إلى مبدأ محدد، تعددت ضروبه، فهو الماء مرة، والهواء مرة، والمادة غير المتناهية أخرى... إلخ، وإلى القائلين بما بعد الطبيعة نسب القول بتفسير الكون تفسيراً ميتافيزيقيا، وإلى القائلين بـ«العلم الرياضي» نسب القول بأن أصل الكون هو العدد، وسرعان ما اندمجت هذه

---

(١) أشفيستر، ألبرت، فلسفة الحضارة، ترجمة: د. عبد الرحمٰن بدوي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ص١٤٢.

(٢) كونزمان، بيتر وآخرون، أطلس الفلسفة، ترجمة: د. جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص٢٩.

التصورات الأولى في مذهبين، قال أولهما: بالأصل المادي للكون الذي يحكمه «عقل كلي» مثبوت فيه «هيرقليطس»، وقال ثانيهما: بالأصل الميتافيزيقي للكون الذي يحكمه «عقل كلي» أيضاً، لكنه مفارق له ورائده «انكساغوراس»، وتساوق هذان المذهبان، فكان أتباع الأول يرون أن الوجود محكوم بقانون الصيرورة والتحول الذي ينظمه «اللوغوس»[1]، فيما كان يرى أتباع الثاني أن الوجود محكوم بقانون الثبات الذي ينظمه «النوس»[2].

وقد ورث سقراط وأفلاطون وأرسطو هذه التركة، بكل تصوراتها الميثيلوجية، وأعادوا إنتاجها فلسفياً، مما أفضى إلى بلورة اتجاه عقلاني مثالي، استبعدت منه أطراف من التصورات المادية، وغذي البعد الميتافيزيقي في التصورات الأخرى، إلى أن استقامت على يد أرسطو فلسفة عقلية غاية في التجريد، تبوأ فيها العقل المطلق صرح الكون، واحتل فيها العقل الإنساني صرح الطبيعة، وقد جهز أرسطو تصوراته ببراهين عقلية ومنطقية ليجعل من تلك التصورات أمراً ممكن التطبيق..»[3]، وقد وضعوا بهذه الفلسفة، وسياقاتها الجذور الأولى التي رجع إليها فلاسفة الحداثة، وبنوا عليها فكرهم، ونظرياتهم الفلسفية، ولعل هذا ما حدا بهيجل إلى تأكيد أن «الدين الإغريقي وحده هو الذي

---

(١) اللوغوس هو: العقل الكوني الذي يحكم الكون، وأن الحكمة تكمن في التوافق معه، انظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٥٤٣، وقد أورد بعضهم معانٍ عدة له، انظر: إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، ص، وقارن بما لدى: رسل، برتراند، حكمة الغرب، ترجمة: د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، ١/٢٠٨.

(٢) النوس هو: الفاعل المحرك للمزاج الأول، وعلة الأشياء جميعاً، ولكنه لا يتدخل في العلل الجزئية، فجاءت هذه العلل خلواً من العقل تتحرك حركة قسرية، انظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٦٥٨، وقارن بما لدى: رسل، برتراند، حكمة الغرب، مرجع سابق، ١/٢٠٨، وقد قال فيها: «أنه يكاد يكون من المستحيل إيجاد ترجمة مطابقة له».

(٣) إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، ص١٩٣، وللمزيد من التفصيل حول هذه المذاهب انظر: بدوي، عبد الرحمٰن، خريف الفكر اليوناني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٩٨، ورسل، برتراند، حكمة الغرب، مرجع سابق، ١/٢١ ـ ٧٠.

يحقق الماهية الحقة للدين»[١]، وهذا الدين الإغريقي هو الذي حرص نيتشه على الاتكاء عليه في التأسيس لفلسفته، بتأكيده على أن الفلسفة الإغريقية قامت بـ«ابتكار الأنساق الكبرى للفكر الفلسفي، حتى أنه لم يبق لمجمل الأجيال اللاحقة أن تبتكر شيئاً جوهرياً يمكن أن يضاف إليها»[٢].

ويؤكد ذلك برتراند رسل، بقوله: «إن الفلسفة والعلم ـ كما نعرفهما ـ اختراعان يونانيان، والواقع أن الحضارة اليونانية التي أنتجت هذا النشاط العقلي العارم، إنما هو وحده من أروع أحداث التاريخ، وهو حدث لم يظهر له نظير من قبله ولا من بعده»[٣]، والذي شكَّل ـ ذلك الحدث ـ كما يرى الفرد نورث وايتهد «السمة العامة الأكثر أمناً للتراث الفلسفي الأوروبي هي أنها عبارة عن سلسلة من الهوامش على فكر أفلاطون»[٤]، وكل هذا الجذل والفرح بجذور تلك الحضارة التي يشعرون بالانتماء لها، إنما كان لأنها تشعرهم بجذورهم كـ «أنا» والتي ينقل غارودي عن «بول فاليري» أنها وليدة ثلاثة أعراف: ففي المجال السياسي والحقوقي، هي خاضعة لتأثير القانون الروماني، وفي المجال الأخلاقي، هي وليدة المسيحية ـ بعد مزجها بالإلحاد الإغريقي كما سيرد ـ وفي المجال الفكري والفني هي ثمرة التقليد لحضارة الإغريق ثم يطرح غارودي سؤالاً ـ بعد إيراده لتلك الأعراف ـ وهو: لماذا قُطعت هذه التيارات الثلاثة عن منابعها؟ ـ أي: استمدادها من الحضارات الأخرى ـ ثم يجيب على ذلك بقوله: «إننا بذلك نخلق الوهم بأن الغرب بداية مطلقة، وأنه انبثق كما نبتة ترفض

---

(١) شيفر، جان ماري، الفن في العصر الحديث ـ الإستطيقيا وفلسفة الدين، ترجمة: د. فاطمة الجيوشي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٦م، ص٢٠٢.

(٢) نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، تعريب: د. سهيل القش، تقديم: ميشال فوكو، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ، ص٤١.

(٣) بواسطة: إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، ص٥٣، وقد أحال على: رسل، برتراند، حكمة الغرب، ٢/ ٢٨٧، وقارن بما أورده عنه حول هذا الموضوع: بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٦١.

(٤) أوكين، سوزان موللر، النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٢٦١.

ملاحقة جذورها، نبتة متوحدة وفريدة، فكأنما هي ضرب من المعجزة التاريخية»[١].

وللمحافظة على تلك المعجزة، فقد أخذوا يزيفون التاريخ، ويُلقن الأطفال مختزلات ستُكَوِّن أسس وشروط آرائهم السياسية الحالية ـ مثلاً تجاه الرأسمالية والاشتراكية أو الحروب الاستعمارية ـ كما «اتُخذت جميع الوسائل لمحو الحضارة الإسلامية من التاريخ، من أجل ذلك زوَّر الكُتَّاب الغربيون التاريخ، حتى ظهر في عيون من أخذ عنهم أن التاريخ البشري ليس تلك السلسلة التي تتصل فيها جهود الأجيال، وإنما في نظرهم تلك المسافة المختزلة التي تبتدي من الأكروبول في أثينا، وتنتهي عند قصر شايو بباريس»[٢].

وتلك المعجزة التاريخية، والتشبث بها، هي التي ينتج عنها إقصاء وإلغاء لـ«الآخر» وحضارته، فـ«اليونانيون والرومان نظروا إلى أنفسهم على أنهم هم وحدهم المتمدنون أما كل من كان أجنبياً عنهم ـ وعلى الأخص الذين كانوا يعيشون شرق المتوسط ـ فقد كان اليونانيون والرومان يطلقون عليهم لفظ البرابرة، ومنذ ذلك الحين والأوروبيون يعتقدون أن تفوقهم على سائر البشر أمر واقع، ثم أن احتقارهم إلى حد بعيد أو قريب لكل من ليس أوروبياً من أجناس الناس وشعوبهم قد أصبح إحدى الميزات البارزة التي ورثتها الحضارة الغربية عن اليونانيين والرومانيين»[٣].

وخلاصة القول أن المدنية الأوروبية قائمة في أساسها على المدنية الرومانية الوثنية، وهي لم تأخذ من النصرانية ـ التي اعتنقتها لأسباب سياسية قاهرة، كما سيرد ـ سوى الطلاء الخارجي فحسب. إذ «توسطت الثقافة اليونانية في إنشاء الكنيسة، وتحديداً من فلسفة العالم اليوناني والروماني، وبواسطة الآباء

---

(١) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٥٢، وحوار الحضارات، دار عويدات، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٣م، ص١٧، وقد ذكر في كتابه هذا أمثلة على تزييفهم التاريخ.

(٢) بن نبي، مالك، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ، ص١٤٨.

(٣) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة: د. عمرو فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧١م، ص٥٢.

والمبشرين الكنسيين والذين احتازوا ثقافة عالية في تلك الفلسفة، وعنها انبثقت الديانة المسيحية، والتي كانت نظاماً دوغماتياً[١] خالصاً، كما أصبحت الكنيسة هيراركية متطورة وشاملة»[٢]، وهو ما نتج عنه أن أصبحت «المدنية الأوروبية وثنية مادية لا تؤمن بغير القوة»[٣]، وهذه المرحلة قد تركت بصماتها وسماتها على الحقب اللاحقة من تكوّن الفكر الغربي ـ وخصوصاً مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة ـ وهو ما سوف يتم الإشارة إليه عند ذكر سمات تلك المراحل، ولعل هذا يعفينا من ذكر سمات هذه المرحلة تلافياً للتكرار والإطالة، وقد آثرنا أن يُكتفى بذكرها والإشارة إلى أثرها هناك.

المطلب الثالث

مرحلة استبداد الكنيسة والإقطاع (مرحلة ما قبل الحداثة)

من المقرر أنه «لا يوجد تاريخ للأيدلوجيات دون إقامة علاقات بين الصور والأيدلوجية المدروسة والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبحث التمفصلات بين هذه الأشكال المختلفة للتاريخ التي يملك كل منهما استمراره أو انقطاعه الخاصين»[٤]، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن التوثيق لحقبة طويلة، ومليئة بالأحداث والصراعات ـ مثل تاريخ العصور الوسطى ـ يعتبر من الصعوبة بمكان، وذلك لطول الفترة الزمنية الممتدة، وكثرة أحداثها، وتداعيات تلك الأحداث، ولكني سأعمد إلى الاتكاء على تقسيمات بعض المؤرخين لعصور تلك المرحلة، ومحاولة استخلاص بعض أهم سمات وأحداث كل مرحلة من تلك المراحل،

---

(١) الديماغوجيا أو الدوجماطيقيا: لها معاني متعددة، ولعل المراد به هنا: الحكم الذي لا يقبل الشك فيه عند معتنقيه، انظر في معاني ذلك المصطلح: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٣١٣ ـ ٣١٤، و: موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٣٤، وقد أحال عل هيجل في كتابه فلسفة التاريخ.

(٣) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤١.

(٤) جيولتران، بيير، وفرنسيس شميدت، من أجل تاريخ للأيدلوجيات اليهودية والمسيحية القديمة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١/٢٠٦.

والتي ستنتج أثرها في موضوع دراستنا، وبناء عليه فقد كانت مرحلة العصور الوسطى هي مرحلة الظلام الأسوأ التي عرفتها البشرية، وقبل الدخول في تفاصيل ذلك لا بد من تحديد تلك المرحلة، والتي اختلف البحَّاثة الغربيون في تحديد نطاقها ومدتها، وفي تفاصيل حقبها، ومدة كل حقبة[1]، والتقسيم الذي سنتبعه، هو تقسيمها إلى ثلاث حقب على النحو التالي:

أ ـ العصور الوسطى المبكرة: وتشمل القرون من الرابع، والذي كان بعد انعقاد مجمع نيقية، والذي استبدلت فيه ـ كما يقول ديورانت ـ النصرانية بالوثنية، وجعلها المظهر الديني، والعضد الأقوى للإمبراطورة الرومانية، حيث بدأت العصور الوسطى[2]، وحتى القرن الثامن.

ب ـ العصور الوسطى الحقيقية (أو الحقبة الوسيطة من التاريخ الوسيط): وتشمل من القرون من الثامن وحتى القرن الرابع عشر.

ج ـ العصور الوسطى المتأخرة (أو نهاية العصور الوسطى): وتشمل القرون الثلاثة التالية.

وقد بدأت العصور الوسطى عندما كانت الدولة الرومانية القديمة شبحاً متهالكاً، أنهكتها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية والعسكرية كالتالي:

أولاً: العصور الوسطى المبكرة: وقد كانت الكنيسة في هذا العصر في بداية تحالفها مع الإمبراطورية الرومانية، والتي كانت على وشك الانهيار ـ وكما ينقل ديورانت عن عظيم المؤرخين ـ بأن انتصار المسيح كان إيذاناً بموت رومه، وأن النصرانية كانت أهم أسباب سقوط الدولة الرومانية، وتفككها[3]، فحرصت الكنيسة من خلال ذلك على الحصول على أكبر قدر من النفوذ، وتدعيم ذلك

---

(١) وقد حصر بعض الباحثين أهمها في أثني عشر قولاً، انظرها في: د. يوسف، جوزيف نسيم، دراسات في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،(د، ط)، ١٩٨٤م، ص١٩ ـ ٣٤.

(٢) ديورانت، ويل وايريل، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، دار الجيل، بدون تاريخ طبع أو طبعة، ٣٩٦/١١.

(٣) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٤٠٨/١١، ٦٤/١٢، وقد وصف ديورانت ذلك الاتهام بأنه قاسي، وحاول أن يخفف منه.

النفوذ بكل وسيلة تملكها، باستغلالها ذلك التحالف ونشأ عن ذلك تسلط وفرض لأحادية الرؤية التي لم تكن ترى لغيرها الحق في أن يعبر عن رؤاه ومعتقداته، ومن فعل غير ذلك اعتبر مهرطقاً[1].

وقد نتج عن انهيار الإمبراطورية الرومانية ـ في هذه الحقبة ـ ظهور ممالك من البرابرة، والذين عرفت هجماتهم بالغزوات الكبرى، ومنهم تشكلت أجناس أوروبا العرقية وممالكها، واستقروا في جميع أنحائها، وأبرز تلك القوميات والأجناس ما يلي:

١ ـ **القوط**: وهم من الجرمان، وقد ظهروا في شمال أوروبا وفي شرقها، ويقسمون إلى قسمين:

أ ـ القوط الغربيين الذين استقروا في أسبانيا وقد استولوا عليها من الوندال، الذين أطلق العرب اسمهم على أسبانيا فدعوها الأندلس، وكانت طليطلة عاصمة لهم، وبقيت هذه المملكة حتى مجيء المسلمين إلى أسبانيا وفتحها.

ب ـ القوط الشرقيين: وقد استولوا على إيطاليا سنة ٤٨٨م، واتخذوا رافنا عاصمة لهم، ولكن هذه المملكة انهارت وحل محلها عناصر جرمانية سماهم المسلمون اللنبردية.

٢ ـ **الفرنجة**: وهم أيضاً من الجرمان وكانوا قبائل عدة وحدهم كلوفيس (٤٨٦ ـ ٥١١م) وأعلن نفسه ملكاً عليهم، وأتخذ باريس عاصمة له، وعرفت هذه الدولة بالدولة الميروقنجية.

٣ ـ **الألمان**: أو اللمانين وعرفت بلادهم باسم ألمانيا وأشهرهم السكسون، في مقاطعة سكسونيا، والبافاريون، والأنجلي الذين أغاروا على انجلترا وأعطوها اسمهم.

٤ ـ **البلغار**: وهم من العناصر السلافية، وقامت مملكتهم في شرق أوروبا، حول نهر الدانوب وقد ضمت عنصراً سلافياً آخر اسمه الصرب.

---

(١) الهرطقة: كلمة يونانية الأصل وتعني: (الرأي المستقل) أو (الاجتهاد الفردي) وقد استخدمتها الكنيسة بمعنى المذهب الخارج عن المسيحية، وعلى ما تقرر في المجامع المسيحية وعلى ما يقوله الآباء والقساوسة. (انظر في ذلك: د. إسحاق عبيد، الإمبراطورية بين الدين والبربرية، دار المعارف، القاهرة، ص٣٤).

٥ ـ **الروس**: وكانت مملكتهم متاخمة للبلغار في أعالي نهر الفولجا وعاصمتهم كييف، وكانوا من الوثنيين، ثم انتشرت بينهم النصرانية، وأصبحوا سنداً للدولة البيزنطية.

٦ ـ **الأفاريين**: وقامت مملكتهم في وسط أوروبا الشرقية وهم من أصل تركي مغولي، وقد سكنوا هنغاريا الحالية، وعرفهم المسلمون باسم الهنكر أو باشغرد.

٧ ـ **النورمان**: وقد أنشئوا ممالك في شمال أوروبا ثم توسعوا حتى وصلوا إلى جنوب القارة(١)، وكان من أهم السمات التي تميز هذه المرحلة ما يلي:

١ ـ **تحريف النصرانية الحقة**: وهذا الأمر أخبر عنه القرآن الكريم، وذكر أن من أخص خصائص النصرانية تحريف الكلم عن مواضعه، وقد كان أكبر تحريف ارتكب في أصل عقيدة التوحيد، من حيث جعل الإلـٰه الواحد ثلاثة أقانيم، وتأليه عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ وإدعاء بنوته للخالق ﷻ وتأليه مريم وروح القدس جبريل عليه السلام واختراع قصة الصلب والفداء، وعبادة الصليب، والتماثيل والأوثان التي تصنع لأولئك الصالحين، والتي نص القرآن على لسان عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ على كذبهم فيها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٦ ـ ١١٧].

قال الإمام القرطبي: «إن الله سأل عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ هذا السؤال توبيخاً لمن ادعى ذلك عليه ليكون إنكاره بعد السؤال أبلغ في التكذيب، وأشد في التوبيخ والتقريع»(٢).

---

(١) للمزيد حول هذه الأعراق وأدوارها في تلك المرحلة انظر: عاشور، د. سعيد عبد الفتاح، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦م، ص٥٣ ـ ٩٣، ومختصراً في: يونس، أحمد عبد الحليم، العلاقات العربية الأوروبية في العصور الوسطى، مطبوعة ضمن أوراق المؤتمر السنوي السابع لكلية الآداب المعنون بـ(الغرب والإسلام) جامعة فيلادلفيا ـ جرش ـ الأردن ٢٠٠٣م، ص٩٤ ـ ٩٥.

(٢) الإمام القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م، ٦/٣٧٥.

وهذا التحريف كان مبدؤه من بولس[١] الذي دخل إلى المسيحية وبها مسحة من دين التوحيد[٢]، فجاء وطمس نورها وطعَّمها بخرافات الجاهلية التي انتقل منها، والذي ـ كما يصفه جارودي بأنه «مؤسس لاهوت الهيمنة»[٣]، ثم تم إكمال ذلك الطمس من معتقدات الإمبراطورية الرومانية الواسعة والمضطربة، والتي من خلالها تم «تعهير المسيحية بالفكر اليوناني»، والذي نتج عنه ما أطلق عليه نيتشه باحتقار في محله بـ«أفلاطونية عامة الناس»[٤]، حيث قام ـ القساوسة بعد ذلك ـ بإسقاط معتقدات الرومانيين على العقيدة النصرانية، وتغيير مسمياتها تبعاً لذلك، حيث كانت العقيدة الميثراوية[٥] ترى أن ميثرا موصولاً عن قرب بإلٰهي الشمس ـ هليوس وأبلو ـ وكان عيد ميثرا في الخامس والعشرين من كانون الأول ـ القريب من الانقلاب الشتوي ـ وقد صار هذا التاريخ هو عيد ميلاد المسيح، ويرتبط صعود ميثرا مع عودة الشمس إلى السمو في وقت الاعتدال الربيعي، وأصبح هذا التاريخ هو موعد عيد الفصح المسيحي، واستولى المسيحيون على معبد الكهف المكرس لميثرا فوق تلة اللاتيران عاملين منه مقراً لكرسي الكنيسة الكاثوليكية، وكان لقب الكاهن الأعلى لميثرا pater patrrum والذي ما لبث أن أصبح لقب أسقف روما (البابا) وعلل آباء المسيحية التشابه

---

(١) انظر في بولس وتحريفاته للعقائد النصرانية: ملكاوي، د. محمد أحمد، اليهودي شاؤل بولس الطرسوسي وأثره في العقائد النصرانية الوثنية، دار الإسراء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، و: إيسلر، رايان، الكأس المقدسة وحد السكين، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٢٢٨، ونيتشه، فريدريك، عدو المسيح، ترجمة: جورج ميخائيل، دار الحوار، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م، ص١١٣ ـ ١١٨، وبسط جميل لدى: غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٠١.

(٢) هذا التوحيد هو ما ثبت من خلال الأناجيل الاثنين والخمسين التي استخرجت من تحت الأرض عام ١٩٤٥م في منطقة نجع حمادي من إقليم الوجه القبلي بمصر، والتي تبين أنها أقدم عمراً من أناجيل العهد الجديد، وقد تبين أن تلك الأناجيل جعلت الوصول إلى الله لا يمر عبر الهرمية الدينية وإنما عبر المعرفة الإلٰهية، انظر: إيسلر، رايان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢١٦ ـ ٢١٧.

(٣) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٥، وص١١٧.

(٤) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٨٩.

(٥) نسبة إلى ميثرا وهو: الحامي للإمبراطورية الرومانية حسب اعتقادهم.

المدهش مع الميثراوية على أنه من عمل الشيطان، وأعلنوا أن القصص الميثراوية الأكثر قدماً هي مجرد تقليد آثم للإيمان الحقيقي الواحد، واعتمد تأسيس تلك العقيدة النيقاوية، في أول مجمع كنسي مقدس ترأسه الإمبراطور الروماني قسطنطين في نيقية عام ٣٢٥م، وتم تبعاً لذلك تحويل جميع المعابد اليونانية إلى كنائس بعد تغيير أسمائها[١]، وغُدت مريم - عليها الصلاة والسلام - بديلاً لآلهة الخصب التي يعبدها الوثنيون[٢].

وخلاصة القول أن النصرانية «امتصت كل العقائد والطقوس التي لكل العبادات الباطنية الديماسية في الإمبراطورية الرومانية «بعد تغيير مظهر تلك العبادات وتجديد جوهرها، وانتقل بذلك بناء الدين الوثني القديم إلى الدين النصراني الجديد، كما ينتقل دم الأم إلى ولدها[٣].

وهو ما حرص على تأكيده ويل ديورانت بقوله: «إن المسيحية لم تقض على الوثنية بل تبنتها وذلك أن العقل اليوناني المتحضر عاد إلى الحياة في صورة جديدة في لاهوت الكنيسة وطقوسها، وأصبحت اللغة اليونانية - قروناً عدة - صاحبة السلطان على السياسة والآداب والطقوس المسيحية، وانتقلت الطقوس اليونانية الخفية إلى طقوس القداس الخفية، وساعدت عدة مظاهر أخرى من الثقافة اليونانية على إحداث هذه النتيجة، المتناقضة الأطراف..

وقصارى القول: إن المسيحية كانت آخر شيء ابتدعه العالم الوثني

---

(١) انظر في ذلك: إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، ترجمة: د. سهيل زكار، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٢٩ - ٤٣ (باختصار وتصرف)، وقد استمرت مسيرة التحريف بعد ذلك حيث قامت الكنيسة بإعادة تكوين الأناجيل وتشكيلها من أول شكل من أشكال كتابتها وتصنيفها والتي كانت متعارضة متضاربة فيما بينها، (نفس المرجع)، وانظر ما أورده الإمام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقديم: علي صبح المدني، دار المدني، القاهرة، ٣/٣ - ٣٨، والإمام إبن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية تحقيق: د. أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ٢/١٣٨ - ١٣٩.

(٢) برنز، واكيم، بابوات يهود - من غيتو روما، ترجمة: د. سهيل زكار، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٧٧.

(٣) نيتشه، فريدريك، عدو المسيح، مرجع سابق، ص١٠٤، وديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١١/٤٠١، وص٤١٧ - ٤١٨.

القديم»[1]، فالمسيح «أظهر أنه يجب إذا أردنا الذهاب إلى الله لا بد أن ننقلع عن دعوى الانتماء إلى الشعب المختار. ولكن الكنيسة ولدت من ذلك، وعندما تسنمت السلطة ـ كما يقول الأب جيراردي ـ بدأت تشبه شبهاً غريباً الديانة التي حاربها المسيح، والتي صلبته... وقد اعتمدت من أجل فرض الإيمان بالمصلوب على حقيقة السلطة بأكثر جداً من حقيقة اعتمادها على سلطة الحقيقة»[2].

وبهذه المزاوجة بين العقيدة النصرانية والاعتقادات اليونانية تم اختطاف الدين النصراني من المشرق ـ حيث ميلاد المسيح ورسالته ـ وعرقنته[3]، وتحويله إلى عقيدة غربية الجذور، شكلية التعلق بالمسيح ورسالته، وبذلك بدلاً من أن تكون النصرانية «باعتبار جذورها أوثق رباط يربط الغرب بالشرق، نجدها لا تمسي قوة سياسية إلا باندماجها في ثقافة الغرب وبنيانه»[4]، لتكون تلك العقيدة أصلاً من أصول مركزية الغرب، ويستمر ذلك التمركز حتى عصرنا الحاضر.

٢ ـ **التجهيل والعداء للعلم:** كان بولس هو أول من حرص على غرس هذا المبدأ وذلك أن الإلـٰه الذي أخترعه بولس هو إلـٰه يحطم حكمة هذا العالم ـ كما يقول نيتشه ـ ولذلك كانوا أعداءه هم علماء اللغة الجيدين، وأطباء المدرسة

---

(١) ديورانت، ويل وايريل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١١/ ٢٧٥.

(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(٣) أي: ربط النصرانية بالعرق الأبيض المتحضر، حتى أصبح «دور الصليبيين عرقنة ـ عنصرة ـ مفهوم العالم النصراني (وتحويل الآخرين ـ القوميين، الجغرافيين ـ إلى أعداء للمسيح، في مقابل تنبيل ـ أي: جعله نبيلاً ـ وتبييض صورة المسيح والعذراء في فن الرسم) والاحتكام بعد ذلك إلى رب المسيحية في الاضطهاد الذي تمارسه مذاهب التفوق العرقي»، انظر: كنيتز، ليندا، أداء البياض الافتراضي، ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ ـ أو نهاية العولمة، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص١٤٢، حاشية رقم (٦).

(٤) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٢١٨ ـ ٢١٩، وفيه أشارة إلى كيفية تسرب عدوى الفلسفة الإغريقية إلى لاهوت النصرانية، وكيف قويت أكثر من خلال تبني الكنيسة لبنيات تسلطية وتسلسلية مثل بنيات الإمبراطورية الرومانية التي كانت تقدم الأنموذج الحقوقي لتنظيم الكنيسة المنتصرة، وتطور ذلك مع التركيب الذي جاء به توما الأكويني، وأخيراً ما أصيبت به النصرانية من عدوى الفردية الذائعة في عصر النهضة الغربي، وص٢٩ ـ ٣٣ ففيها مزيد إيضاح.

الإسكندرانية ـ وذلك أن عالم اللغة (الفيولوجي) ينظر إلى ما وراء الكتب المقدسة، والطبيب إلى ما وراء الانحطاط الجسدي (الفسيولوجي) ـ فيقول الطبيب: «ليس يشفى»، ويقول الفيولوجي: «أن ما جاء به بولس كذب وشعوذة وخداع»[١].

ولذلك كان العداء للعلم لأنه يكشف ذلك الكذب والدجل باسم الدين، ثم تم تدعيم ذلك العداء بعد أن تم إقامة ذلك الحلف بين الدولة الرومانية من جهة، والكنيسة النصرانية من جهة أخرى، وبناء تلك العقيدة المحرفة فكان لزاماً لكي تلقى قبولاً ورواجاً أن يُمنع الناس من العلم، وكان أول خطوة اتخذت لذلك أن حصل الإمبراطور الروماني قسطنطين ـ في أول مجمع كنسي مقدس في نيقية ٣٢٥م ـ على الإجماع بأن حكم بالنفي واللعن على جميع الأساقفة الذين رفضوا التوقيع على صيغة الإيمان الجديدة[٢]، وصدر مرسوم إمبراطوري يأمر بإحراق كتب أريوس جميعها، ويجعل من إخفاءها جريمة يعاقب عليها بالإعدام[٣].

وكما يقول وولترينغ: بأن «القضية مع بعضها لم يسمع بمثلها من أن عقيدة عالمية ينبغي أن تفرض لوحدها دون سواها بناء على سلطة الإمبراطور»[٤]،

---

(١) نيتشه، فريدريك، عدو المسيح، مرجع سابق، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) وعلى رأسهم الأريسيين، والذين لا يؤمنون بالتثليث، ويقولون بوحدانية الله، وعدم ألوهية عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ انظر في ذلك وما دار في مجمع نيقية بخصوص الأريسيين: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق ١١/٣٩٢ وما بعدها، و: برنز، واكيم، بابوات يهود، مرجع سابق، ص٧٦، غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١١٧.

(٣) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق ١١/٣٩٥ ـ ٣٩٦، وقد كاد أن يعود للأريسيين ظهورهم لولا قيام بطرك الإسكندرية أثناسيوس ضدهم، وهو الذي ـ كما يقول ديورانت ـ يرجع إليه الفضل في استمساك الكنيسة بعقيدة التثليث، انظر تفاصيل ذلك، قصة الحضارة ١٢/١٩ ـ ٢١، والقول بالتثليث كان هو سبب ارتداد الإمبراطور يوليان عن النصرانية، وانتقاله إلى الوثنية، ومحاولته رد الاعتبار لها، المرجع السابق ١٢/٣٢ وما بعدها.

(٤) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٣٥، وقارن بما أورده: د. سفر بن عبد الرحمٰن الحوالي، العلمانية نشأتها وتطورها وأثرها في الحياة الإسلامية المعاصرة، الدار السلفية للنشر، الكويت، ١٤٠٨هـ، ص٢٧ ـ ٣٤، ص٤٨ ـ ٥٢.

ومنعهم تبعاً لذلك من الالتقاء بالناس وتبصيرهم بضلال ما توصل إليه مجتمع نيقية، وأصدرت الكنيسة أوامرها بمنع وتحريم البحث حول أصول الأناجيل[١]، وأن من يؤمن بالعقيدة لكي يصل إلى الخلاص يحتاج إلى الإيمان لكن دون فهم، وإلى إطاعة السلطات[٢]، حتى لقد أصبح إصدار الأوامر بقتل وتعذيب كل من لا يتقبل النظام الجديد[٣] ممارسة عادية بالنسبة لزعماء الكنيسة[٤]، وترتب على ذلك إحراق كميات هائلة من الكتب[٥]، وكان من جراء ذلك أنه في عام ٣٩١م تم إحراق مكتبة الإسكندرية والتي قيل أنها تحوي على سبعمائة ألف مدرج مخطوط بمساعدة وتحريض من القديس سيريل، وقام الرهبان المسيحيون باستخدام الأصداف البحرية من أجل تمزيق كتب الرياضيات والفلك وكتب الفيلسوفة الإسكندرانية الأفلاطونية المشهورة هيباتي، والتي تم قتلها وتقطيعها إرباً بعد ذلك، وأغلقت أكاديميات التعليم القديمة بدعوى أنه يطرح في داخلها الأسئلة الهرطقية، وصار التعليم لأي شخص خارج الكنيسة أمراً منتهياً[٦].

ولذلك أصدر جوليانس أمره الذي يحظر التعليم على النصارى[٧]، وقد

(١) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع السابق، ص٣١.

(٣) وهذا عين ما يطبقه النظام العالمي الجديد، الذي جاءت به آلهة العالم ـ أمريكا ـ حيث يطبق على مخالفيه ما كان يطبقه أباطرة الرومان، مع اختلاف في الأقنعة والمسميات.

(٤) إيسلر، رايان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٥) ويبدوا أن مسألة حرق الكتب كانت سمة من سمات الجبروت الصليبي، فقد تم إحراق مكتبة بني عمار العامة ـ والتي قيل أنها تحتوي على ثلاثة ملايين كتاب ـ في طرابلس خلال الحروب الصليبية، وأمر الكاردينال كسيمينس بتجميع الكتب العربية وإحراقها في باب الرحلة في مدينة غرناطة، وكذلك تم تجميع الكتب وإحراقها في الميادين العامة في مدن الأندلس، انظر ذلك في: د. الضبيعان، سعد بن عبد الله، مكتبة الإسكندرية العامة ـ لمحة تاريخية، مجلة العصور، دار المريخ، مجلد ٤، جزء ١، جمادى أول ١٤٠٩هـ، ص٧ ـ ٣٢.

(٦) مينوا، جورج، الكنيسة والعلم ـ تاريخ الصراع بين العقل الديني والعقل العلمي، ترجمة: موريس جلال، دار الأهالي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٠٤ ـ ١٠٨، و: إيسلر، رايان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٢٧ ـ ٢٢٨، وإيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٦١.

(٧) مينوا، جورج، الكنيسة والعلم ـ تاريخ الصراع بين العقل الديني والعقل العلمي، مرجع سابق، ص١٠٩.

لاقت الكنيسة نجاحاً منقطع النظير في إثبات مقولتها بأن الحق للقوة، بحيث أنه وحتى عصر النهضة ـ أي: بعد ألف عام من هذه الأحداث ـ لم يكن هناك عملياً أي وجود لأي تعبير فني أو سعي لمعرفة تجريبية غير مباركة من قبل الكنيسة، لقد كان التدمير شاملاً لكل معرفة بقيت على قيد الحياة، وشمل هذا التدمير حرق الكتب وامتد إلى خارج أوروبا، وإلى أي مكان استطاعت يد السلطة المسيحية أن تصل إليه(١)، واستمر العداء للعلم حتى بدايات عصر التنوير، حيث أنشأ الفاتيكان لجنة خاصة لتحريم الكتب، ومهمتها ملاحقة الكتب العلمية والفلسفية التي يشتبه في انحرافها عن العقيدة النصرانية، وهكذا حوربت كتب غاليليو وديكارت وسبينوزا وديدرو وجان جاك روسو وفولتير وغيرهم كثير(٢).

٣ ـ توظيف الديني في خدمة السياسي: تعتبر كلمة كنيسة والمشتقة من كلمة (إيكليزيا) اليونانية، والتي تعني المجلس السياسي للشعب(٣)، كلمة لها دلالتها في الربط بين الديني والسياسي، ولذلك عندما بدأ الوهن والاضطراب والتدهور يعصف بالإمبراطورية الرومانية(٤)، والاضطهاد يشتد بنصارى(٥) ذلك العصر قام التحالف بين وثنيي الرومان وقساوسة النصارى، وكان مصلحة أباطرة الرومان ـ وعلى رأسهم قسطنطين ـ تقوية دولتهم بمن فيها من النصارى، حتى أصبح الدين النصراني لديه ـ كما يقول ول ديورانت(٦) ـ وسيلة لا غاية، وأن تصرفه ذلك لم يكن إلا حركة بارعة أملتها عليه حكمته السياسية، وهو ما صرح به في إحدى رسائله حيث قال: «لقد اقترحت أن أرد جميع آراء الناس في الله

---

(١) إيسلر، رايان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٢) صالح، هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، نشر دار الطليعة ورابطة العقلانيين العرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، بيروت، ص١٥٥.

(٣) شاتليه، فرانسوا، مرجع سابق، ٢٤٨/١، غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١١٨، ١٢١ ـ ١٢٨.

(٤) انظر في تفاصيل ذلك الوهن والاضطراب: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ٣٢٠/١١ وما بعدها.

(٥) انظر في اضطهاد النصارى وقتل عدد كبير منهم، وارتداد عدد آخر: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، المرجع السابق، ٣٠٩/١١ و٣٧٠ وما بعدها.

(٦) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٨٧/١١، وقد ذكر أن قسطنطين قام بتجنيد اثني عشر فيلقاً ـ من النصارى ـ ليواجه بهم خصومه.

إلى صورة واحدة؛ لأني قوي الاعتقاد بأني إذا استطعت أن أوحد آراءهم في هذا الموضوع سهل علي كثيراً تصريف الشؤون العامة..»[١].

وأما مصلحة النصارى من ذلك الحلف فقد كانت في حمايتهم مما حل بهم من اضطهاد، بل ومنحهم المناصب والهبات وغير ذلك من الامتيازات، والتي قال عنها ديورانت: بأنها «فاقت كل ما كانت تتوقعه الكنيسة»[٢]، وتبعاً لذلك أصبحت النصرانية أغنى الهيئات الدينية في الإمبراطورية، وهي بدورها خففت من هجماتها على الثراء، وهذا الواقع الجديد ـ كما يقول ديورانت[٣] ـ جعل من المسيحيين رجال دنيا في الوقت الذي هدت فيه المسيحية العالم إلى ذلك الدين، حتى أن ذلك «الإلـٰه الذي خلع الأقوياء عن عروشهم ومجد الضعفاء، أمسى يدعم عرش الأقوياء ويسوغ صبر الضعفاء... وقد أصبح المسيح المقتول كفالة نظام وقانون أولئك الذين أدانوه»[٤].

وقد كان من ثمرت ذلك الحلف هيمنة النصرانية على الإمبراطورية الرومانية وقد حرصت الكنيسة على «طرح ذاتها كوريثة للإمبراطورية الرومانية... ومن أجل ذلك أنضجت سلسلة من أفكار وأساطير متشابكة إلى حد كاف ولكنها تسهم جميعاً في تأكيد حقوقها»[٥] في ذلك الإرث، واستمرت المنافحة من أجل ذلك في مد وجزر، إلى الحد الذي تم من أجله وضع وثيقة زائفة عام ٧٥٠م، أفترض فيها أن قسطنطين تخلى للبابا سلفستر الأول وخلفائه عن السلطة في روما والمناطق الغربية مع العلامات الإمبراطورية، وقد استخدمت تلك الوثيقة للتأكيد على سلطة البابا العالمية، فكامل السلطة في الغرب هي ما زعم أن قسطنطين قد تركها للكرسي المقدس، وقد جاء في رسالته «نرسم بأن أبانا الموقر سلفستر الأب الأعلى، وكذلك خلفاؤه سيعتمرون التاج ـ أي: إكليل الذهب الخالص والحجارة الكريمة الذي تخلينا له عنه بنزعه عن رأسنا... ومن أجل ألا تهان

(١) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١١/٣٩٣.
(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١١/٣٨٩.
(٣) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١١/٣٩١.
(٤) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٢٢٠.
(٥) بيير، فرانسوا مورو، الإمبراطورية المقدسة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، جمع: شاتليه، فرانسوا، مرجع سابق، ٢/٦٣.

مكانة البابوية بل كي تكون على العكس من ذلك أكثر بريقاً من رتبة الإمبراطور، ومن قوة هذا الأخير ومجدها، لا نعهد إلى سلفستر ـ أخينا الباب العالي ـ بقصرنا في لتران ونتخلى له عنه فقط، بل أيضاً عن مدينة روما، وكذلك عن كل ولايات إيطاليا ومناطقها ومدنها وعن المناطق الغربية ليتولاها خلفاؤه في ظل قوتهم وتحت وصايتهم، إذ يسلمها هذا الدستور الى الأبد بموجب الحق إلى الكنيسة الرومانية».

وقد استند خلفاء أينوسنتوس الثالث استناداً واسعاً على هذا النص ليقيموا عليه حقهم في السلطات المدنية، وهم عدوا الإمبراطور تبعاً لذلك موظفاً مكلفاً بتنفيذ مهامه لحسابهم، وأنهم يستطيعون خلعه إذا أخفق في هذه المهام[1]، أو إشهار سيف الحرمان في وجه أي من الملوك والأباطرة الذين يخالفون أمر الكنيسة، كما فعل مع القيصر الألماني هنري الرابع، والملك الفرنسي فليب الأول والذي قال إثر قرار حرمانه: «ما أسعد صلاح الدين الذي ليس فوقه بابا» وهدد باعتناق الإسلام[2]، ووليم الثاني ملك انجلترا[3]، وفردريك الثاني إمبراطور ألمانيا وإيطاليا بسبب تباطوئيه عن القيام بالمشاركة في الحروب الصليبية[4]، وريموند السادس صاحب تولوز لعدم مهاجمته الكاثاريين الملاحدة حسب زعم الكنيسة[5]، وغيرهم كثير، هذا بخلاف العلماء والمفكرين.

ويلخص ذلك كله ما عبَّر عنه جارودي بقوله: «إن وحدة السياسة والإيمان لم تتجل في الغرب إلا بإخضاع أحدهما للآخر في شكل حكومة دينية، وذلك أن السلطة قد اعتبرت حقاً إلٰهياً وكان الملك وحده كفوءاً لتحديد الغايات. وعلى هذا لم تكن السياسة سوى جملة من وسائل القسر التي من شأنها فرض هذه

---

(١) بيير، فرانسوا مورو، الإمبراطورية المقدسة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، جمع: شاتليه، فرانسوا، مرجع سابق، ٢/ ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٥/ ٢٢٦.

(٣) دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية ـ المرحلة الصليبية، ترجمة: د. كبرو لحدو، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ٢/ ٧٣، و: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٥/ ٢٠.

(٤) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٥/ ٥٦.

(٥) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٦/ ٨٥.

الغايات المطلقة»[١].

٤ ـ **نشوء الإقطاع**: لقد كانت أوروبا أشبه ما تكون بالجزيرة الطفيلية، حتى أنه كان يتندر بعض الهجاءون الفكهون عندما يشكون من ذلك التطفل بأن «الذين يعيشون من الأموال العامة أكثر عدداً من الذين يمدونهم بها»، فقد كانت الرشا تستنفذ الكثير مما يجبى من الضرائب، حيث كان الجباة يفرضون على البسطاء أكثر مما يجب أن يؤدوه، ويحتفظون بالزيادة لأنفسهم، وكان في وسعهم أن يخفضوا الضرائب عن الأغنياء نظير جُعل يأخذونه منهم، ونتيجة لذلك كما يقول سلفيان: كان أهل المدن يفرون إلى خارج الحدود، ليعيشوا تحت حكم الملوك البرابرة الذين لم يتعلموا بعد فن جباية الأرض، وكان من أثر هذه الظروف أن قلَّت الرغبة في النسل، فأخذ عدد السكان في النقصان، وبقيت آلاف الأفدنة، من الأرض الصالحة للزراعة بوراً لا تجد من يفلحها، فنشأ عن ذلك فراغ اقتصادي اجتمع إلى ما بقي في المدن من ثروة، فأدى إلى اجتذاب البرابرة الذين كانوا في أشد الحاجة إلى تملك الأرض، ووجد كثيرون من أصحاب الأراضي الزراعية أنهم عاجزون عن أداء الضرائب أو الدفاع عن مساكنهم، ضد الغزاة واللصوص، فتخلوا عن أملاكهم لمن هم أكبر منهم من الملاك أو أعظم قوة، وعملوا عندهم زراعاً، وأخذوا على أنفسهم أن يقدموا لسادتهم قدراً معيناً من غلة الأرض ومن العمل والوقت، على أن يضمن لهم أولئك السادة ما يكفيهم من العيش، ويحموهم في وقتي السلم والحرب.

وبهذا كان إعداد أول أسس الإقطاع[٢]، والذي استمر في تنامي وتصاعد على مدى أكثر من ألف عام، وأثرى من نظام الإقطاع طبقتين هما: النبلاء ورجال الإقطاع من جهة، ورجال الإكليروس والكنيسة من جهة أخرى وكان ثراءهم من ذلك فاحشاً، وباذخاً بدرجة كبيرة جدّاً، حتى أن الكنيسة كانت تملك ثُلث أوروبا نتيجة العمل بنظام الإقطاع، وهو ما فاقم من حجم الفجوة بينها وبين عامة الناس، والذين كانوا بمثابة عمال السخرة لدى الإقطاعيين،

---

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٢/٦١ ـ ٦٢، وانظر: ١٣/٤٠٤ ـ وما بعدها، ود. العريني، السيد الباز، الحضارة والنظم الأوروبية في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، ص٩ وما بعدها

وهذا النظام الإقطاعي كان يدور حول نشاطين أساسيين: الزراعة والقتال..

وقد سبق أن أشرنا إلى أن النظام الإقطاعي كان يواجه تناقص الرقعة المزروعة. ومن القواعد الأساسية في الإقطاع الغربي أن الابن الأكبر وحده هو الذي يرث إقطاعيات والده، أما بقية أخوته فلم يكن أمام أي منهم فرصة سوى البحث عن وريثة غنية يقترن بها، أو أن ينخرط في سلك الكنيسة أو أن يتوجه إلى المهن الأخرى كالقتال[١]..

وقد حرصت الكنيسة على بناء سند عقدي تتكئ عليه لزيادة حصتها من الإقطاعيات، حيث حرصت على أن لا يُنظر إلى المكان إلا من خلال «شكل الملكية، فهو تراصف أملاك، وهي أملاك إلـٰهية أولاً، تقع في منظومة دوائر وحيدة المركز، يأمر الله ـ ملك القلعة السماوية ـ ثلاث فئات من الأتباع، الملائكة والرهبان والعلمانيين، ثم هي أملاك جغرافيا ـ روحية، فالأرض مقسومة إلى ثلاثة قارات، وكل قارة تتطابق مع منطق ديني، وأوروبا تختلط بالمسيحية، وكلتاهما ـ أي: أوروبا والمسيحية ـ تحت سلطة البابا، وهما أملاك أقطاع، ينتج عنها الحق في ممارسة الإقطاع..»[٢].

وهذا البناء للتفويض الإلـٰهي للسلطة الكنسية جعل لها مطلق السلطة والصلاحية للهيمنة على الإقطاع، بالرغم من أن ولادة المسيح تدل سلفاً على انتمائه الجذري، والدعوة التي جاء بها المسيح لا لبس فيها من حفظ حقوق الفقراء، ولكن «هذا الاختيار التفضيلي للفقراء نادراً ما كان اختيار لاهوتيات السيطرة لدى كبار القساوسة وأسياد الأرض، المرتبطين بدرجات متفاوتة بالسلطان»[٣]، فهم في سبيل الحرص على المال ضحوا بتعليمات وأوامر المسيح.

وقد كان من أهم خصائص هذا النظام الإقطاعي خصيصتان هما:

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، دفاعاً عن الإنسان ـ دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٢١٤.

(٢) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيديولوجيا الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، ٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠ (بتصرف).

(٣) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٩٨.

١ ـ تبعية الفلاحين للأرض حيث كان وضعهم فيها كوضع آلات الزراعة وحيواناتها، وانتقالهم ـ مع الأرض ـ إلى المالك الجديد كما تنتقل الآلات والحيوانات، وهذه التبعية للأرض تحرمهم من حق الانتقال منها إلى أرض أخرى، كما تحرمهم من حق اختيار حرفة أخرى فردية مستقلة.

٢ ـ أن إرادة السيد الشريف «الإقطاعي» تعتبر قانوناً في إقطاعيته. فهو الذي يشرع للأقنان ـ رقيق الأرض ـ وهو الذي يحدد علاقاتهم به، وبالأرض، وببعضهم بعضاً..[١].

٥ ـ سقوط الإمبراطورية الرومانية: قال أحد العلماء النابهين: «إن أعظم ما يواجه التاريخ من مشاكل مشكلتان: **أولاهما**: كيف نفسر قيام الدولة الرومانية؟ **وثانيتهما**: كيف نفسر سقوطها؟»[٢].

وهذه حقيقة نظراً لتعدد وتعقد وتشابك أسباب سقوطها وطول الوقت الذي استغرقه ذلك السقوط، ويمكن القول أن ديورانت لم يكن يعدوا الحقيقة عندما قرر أن «الحضارة العظيمة لا يقضى عليها من الخارج إلا بعد أن تقضي على نفسها من الداخل»[٣]، وقد كان للترف[٤] الذي تمتع به الرومان درجة كبيرة في ذلك، بالإضافة الى الفساد الخلقي فقد منعهم ذلك الترف من التناسل، وتناقص بذلك عدد السكان بنسب كبيرة، وانتشار الأوبئة والثورات والحروب كانت سبباً آخر في نقص عدد السكان، وفي المقابل كان الألمان يتكاثرون في شمال إيطاليا، يكثر عددهم في الجيش، وهم لم يفهموا الثقافة الرومانية فلم يقبلوها، فضلاً عن أن ينقلوها إلى غيرهم من الشعوب، وكان الشرقيون الذين نزحوا إلى الإمبراطورية يتناسلون بسرعة، ويميلون إلى تدمير ثقافتها، أما أصحابها الرومان فقد ضحوا بها في سبيل الراحة التي يجلبها العقم.

وقصارى القول: «أن رومه لم يغلبها على أمرها غزو البرابرة من خارجها،

(١) قطب، سيد، الإسلام ومشكلات الحضارة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة التاسعة، ١٤٠٨هـ، ٩٦.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٢/ ٤٠٤.

(٣) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، نفس الجزء والصفحة.

(٤) انظر في شيء من الترف الذي كان يعيشه الناس في تلك الإمبراطورية، ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٠/ ٣٢٦.

بل غلبها تكاثر البرابرة في داخلها»، بالإضافة إلى ظهور النصرانية، وقضائها على العقائد القديمة التي هي الدعامة الخلقية للنفوس الرومانية، وعدائها للعلم والفلسفة، وإغرائها الناس بالسعي وراء النجاة الفردية بالزهد والصلاة، بدل السعي إلى النجاة الجماعية بالإخلاص للدولة والتفاني في الدفاع عنها، بالإضافة الى الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي عصفت بها، حتى أنه تركت بعض مقاطعاتها تحمي نفسها بمفردها دون مساعدة من الحكومة المركزية ـ كما حدث في غالة وبريطانيا ـ مما حدا بكل واحدة منهما إلى اختيار إمبراطورها الخاص، ولم تلبث أسبانيا وأفريقيا أن خضعتا دون مقاومة تذكر للفاتحين البرابرة، واحتُلت روما ونُهبت من قبل البرابرة عدة مرات، حتى عام ٤٧٦م حيث خلع الجنود البرابرة المرتزقة ـ الذين كانوا يسيطرون على الجيش الروماني ـ الصبي الروماني، والذي حمل اسم مؤسس روما الإمبراطوري أغسطس الصغير، وعينوا قائدهم أدوكر مكانه ملكاً على إيطاليا، وهو بدوره جمع الشارات الإمبراطورية وأرسلها إلى القسطنطينية طالباً لنفسه شريف روما، وأهمل الإمبراطور ذلك الطلب، وتركه دون إجابة وبذلك اختفت الإمبراطورية الرومانية من الوجود[1].

ويُجمل ذلك ديورانت في قوله ـ بعد ذكره لمجازر البرابرة ـ بأنه». . . استولى ـ على أوروبا ـ وجل كوجل الأطفال جعله يهاب تبعات الحياة، وجبن غاضب ثائر يندد بكل استسلام، ويفر من جميع الواجبات الحربية، وكان يصحب ذلك الانحطاط الاقتصادي والحيوي عفن ينخر سوسه في جميع طبقات الشعب، وارستقراطية في وسعها أن تخدم، ولكنها عاجزة أن تحكم، وفي رجال أعمال منهمكين في مكاسبهم الشخصية انهماكاً يحول بينهم وبين العمل لإنقاذ البلاد، وفي قواد ينالون بالرشوة أكثر مما يستطيعون نيلة بقوة السلاح وبيروقراطية متشعبة متضخمة خربت رواتبها خزائن الدولة، وفسدت فساداً مستعصياً على العلاج،

---

(١) للمزيد حول سقوط الدولة الرومانية وأسباب ذلك انظر: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١١/ ٤٠٤، وما بعدها، و١٢/ ٤٦ ـ ٩٠، دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية، مرجع سابق، ١/ ٩٣ وما بعدها، نسيم، د. جوزيف، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مرجع سابق، ص٥٧ ـ ٦٥، وقد أجمل فيها ثلاثة عشر سبباً لسقوط الإمبراطورية الرومانية.

وقصارى القول أن جذع هذه الشجرة العظيمة قد تعفن وآن لها أن تسقط»[١].

ثانياً: الحقبة الوسيطة من العصور الوسطى: والتي يرى هنري بيرين في كتابة تاريخ أوروبا الاجتماعي والاقتصادي في العصور الوسطى[٢]: «أن حركة الفتوحات الإسلامية تعتبر حدّاً فاصلاً بين التاريخ القديم بمُثله ومفاهيمه، والعصر الوسيط بأوضاعه الجديدة والمغايرة، وأن تلك الحركة جعلت من البحر المتوسط حاجزاً بين شقي العالم بعد أن كان حلقة وصل بينهما، وأنها سبب ما أصاب أوروبا من كوارث وانهيار اقتصادي»، وكان من آثار ذلك أن توحدت الشعوب الأوروبية مع بداية هذه الحقبة، حيث كان هناك أربع ممالك رئيسة، فقد كانت أسبانيا محكومة من قبل القوط الغربيين النصارى، والأنجلو ـ سكسون يحكمون انكلترا، والفرنجة يحكمون غاليا، واللومبارد يحكمون إيطاليا، فتم تحالف تلك القوى، في إمبراطورية واحدة سُميت باسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة والتي عبَّر عنها برايس بأنها «مملكة عالمية» تحتوي على «حكومة إنسانية مثالية في ذروة كمالها» وأنها منذ «أيام قسطنطين حتى أخريات القرون الوسطى، كانت الإمبراطورية بالإتحاد مع البابوية يمثلان رأس العالم المسيحي، والمركز المعترف به في العالم»[٣]، وكل ذلك كان بمثابة رد على ذلك المد الإسلامي الذي بدأ ينتشر ويتعاظم، وعلى ضوء ذلك تم وضع أسس النظرية البابوية عن الإمبراطورية، ومضمون تلك النظرية أن البابا هو الذي يمنح التاج الإمبراطوري، وله أيضاً أن يمنعه إن رأى ذلك مناسباً[٤]، وكان من أهم سمات وأحداث هذه الحقبة ما يلي:

١ ـ **فساد الكنيسة:** لقد كان للسلطات المطلقة التي كان يملكها رجال الكنيسة، وقساوستها ورهبانها، وحقوقهم التي منحوها لأنفسهم، من حرمان من

---

(١) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٢/ ٨٧.
(٢) نقلاً عن: د. يوسف، جوزيف نسيم، الإسلام والمسيحية وصراع القوى بينهما، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص١١٠.
(٣) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٦٥.
(٤) هارتمان، ل، م، وباراكلاف، ج، الإمبراطورية في العصور الوسطى ـ فكرة وحقيقة، ترجمة: د. جوزيف نسيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٤م، ص١٦٨ ـ ١٧٢.

يعصاهم على اعتبار أنه عاص للإله، ومن يطيعهم كان مستحقاً لصكوك الغفران، وما كانت تحصل عليه الكنيسة من أموال لا حصر لها، كل ذلك جعل الفساد ينخر في داخل الكنيسة، وأهم صور الفساد التي كانت مستشرية فيها هي المتاجرة بالمناصب البابوية، والزواج أو التسري بين رجال الكنيسة، ووجود حالات من الدعارة بين الرهبان[1]، فأما المتاجرة بالدين فقد تم الانقلاب على ذلك الاتجاه الإنجيلي «مباركون أولئك الفقراء..» وأصبحت المتاجرة بالمناصب الكنسية وخدماتها هي الأبرز، وذلك لأن الكنيسة أصبحت واحدة من أبرز التنظيمات الرابحة خلال تلك الفترة، فقد كانت تملك من الثروات ما لا حدود له، واستحوذت على أراض معفوة وحرة لا تدفع الضرائب، ولا تؤدي الخدمات العسكرية المتوجبة للملك، وقد بلغ حجم أملاك الكنيسة ما بين ربع إلى ثلث أوروبا الغربية، بالإضافة إلى الأوقاف.

وغالباً ما استحوذ الأساقفة على مناطق مشمولة بنظام الاستثمار الإقطاعي، كما حصلت الكنيسة على المال بجمعها من الحكام الإمبراطوريين، وبمصادرة الممتلكات كنتيجة لأحكام صادرة عن المحاكم، وبيع التحليلات من الذنوب، ذلك كله كان مغرياً لأن يكون المال والسلطة سبباً في الحصول على المراتب اللاهوتية الكنسية، وأسهم في طبيعة السمعة السيئة لكنيسة العصور الوسطى، وهناك على الأقل أربعون بابا معروفون أنهم اشتروا طريقهم إلى البابوية، وكانت الاتهامات بالقتل والجرائم داخل الكنيسة تتكدس وتصبح كثيرة جداً، ومتكررة بكثافة كلما حدث تغيير في البابوية، وفي شكل خاص خلال مائة سنة متميزة، وصل فيها إلى البابوية أكثر من أربعين بابا تسلموا ذلك المنصب، وفي مدة مقدارها اثني عشر عاماً (من٨٩١ ـ ٩٠٣م) هناك ما لا يقل عن عشرة بابوات مختلفين تسلموا السلطة البابوية[2].

وأما الفساد الأخلاقي: فنتيجة لمعارضة الكنيسة لزواج القساوسة، وأن من يتزوج منهم سيكون ولاؤه لزوجته أعلى من إخلاصه للكنيسة سواء أدرك ذلك أم

(١) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٤/ ٣٨٤، وقد ذكر فيها صوراً كثيرة من صور المتاجرة بالدين.

(٢) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٦٤.

لم يدركه، وأنه سيميل من أجلهم إلى جمع المال أو المتاع، وأنه سيحاول أن ينقل كرسيه أو مرتبته إلى أحد أبناءه، وأن ما يضفيه هذا السلطان الاقتصادي على القساوسة ذوي الأملاك يزيد في قوتهم إلى الحد الذي تعجز معه البابوية من السيطرة عليهم، فنتج عن ذلك وجود عدد من رجال الكنيسة الذين أصبح الشذوذ سمة سائدة لهم، وهذا ما دفع أحد القساوسة أن يشكو إلى البابا بأن «الأسقفيات تعطى للشرهين من غير رجال الدين، وللزانين من القسيسين»[١].

٢ ـ **انشقاق الكنيستين الشرقية عن الغربية**: لم يكن هناك خلاف عقدي بين النصرانية الشرقية والغربية، وإنما كان الاختلاف نفسياً أكثر منه لاهوتياً، لكن بعد سقوط الإمبراطورية الغربية كان من الطبيعي أن تشعر الكنيسة الشرقية بالمسؤولية عن اللاّتين المعرضين للهجوم، والذين من جهتهم ما كانوا يحبون الانضواء تحت جناح الروم اليونانيين، حيث كانوا حذرين من التعرض أكثر مما ينبغي للمؤثرات اليونانية، ولعل من الشيق هنا أن نذكر أن كثيراً ممن اعتنق النصرانية من البرابرة الأنجلو ـ ساكسون أو الفرنجة كان مناصرة للطقس اللاتيني، كما كانوا قلقين من أن يصير الغرب مجرد موقع متقدم لكنيسة الروم الأرثوذكس البيزنطية، وكان مما يسهم في ذلك الطريقة التي يتعالى بها الروم عليهم بلا مواربة أو حياء، كما كرهوا أن يروا روما ـ ذلك المجد الوحيد الباقي في أوروبا ـ وقد هيمنت عليها بيزنطة بحيث أضحت اللغة اليونانية أكثر تداولاً من اللاتينية، والبابا نفسه من أصل يوناني، وما يريدونه أن يكون البابا شخصاً غربياً.

وقد ساء القديس ويلفرد حين زار روما أن يكون البابا هناك يونانياً، وأنه حالما انتهى من كلمته باللاتينية ألتفت إلى مستشاريه وتحدث إليهم بلسان أجنبي، وكان هناك تعبئة من الكنائس الغربية ضد أخيها اليوناني المبجل، وأفضت تلك التعبئة إلى تتويج شارلمان إمبراطوراً رومانياً مقدساً وهو ما شكّل صفعة مباشر لبيزنطة ومنافياً لكل منطق أن يرتدي شارلمان الرجل الجاهل الذي لا يعرف القراءة ولا الكتابة البزة الملكية، ويعتبر نفسه نداً للإمبراطور اليوناني المتعلم، كما كان مؤلماً أن يتربع أحد المتحدرين من أولئك البرابرة الذين دمروا الإمبراطورية الغربية على العرش الإمبراطوري.

---

(١) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٤/٣٨٦.

لكن الأمر بدا لعدد كبير من الناس في أوروبا كما لو أن الغرب أصبح جاهزاً لأن يمسك مصيره بنفسه، ويحسم مسألة الاستقلال عن الروم المتغطرسين، وتم بناء كاتدرائية شارلمان الكبرى ـ والتي تحمل اسم القديسة مريم ـ في عاصمته آخن على نسق البازيليكيا الملكية البيزنطية في رافينا، لقد كان شارلمان يكرس نفسه بوعي كامل نظيراً غربياً للإمبراطورية القديمة لروما الشرقية، وفيما أوروبا تؤكد استقلالها الجديد، إذ بها تنصب نفسها خصماً للكنيسة الشرقية على نحو عدواني، وترى في بيزنطة العدو الطبيعي للهوية الغربية التي كانت قيد المخاض، وكان ينظر إلى البيزنطيين على أنهم نقيض الهوية الغربية، حتى أصبح اليونانيون يمثلون كل شيء لا يمثله الغربيون.

وقد استمرت هذه الصورة النمطية طوال العصور الوسطى ـ وعلى سبيل المثال ـ جرى تشويه أناقتهم ودماثتهم (واللتين كانتا في الواقع محل حسد الغربيين وما لا قبل لهم به) إلى صور من التخنث والوهن شأن صورة «المسلم» القرطبية، وهي إنما كانت صورة تعكسها مرآة مشروخة لمشاعر الدونية المتأصلة في النفس الغربية، وعملية إسقاط للحسد الغربي، وقد كان الغربيون قد قطعوا شوطاً في رسم صورة لأنفسهم كأناس عدوانيين قساة القلوب، وراحوا يروجونها على أنها فضيلة حسنة، فكانوا يضعون عضلاتهم البهيمية في مقابل أدمغة البيزنطيين، ولم تكن القضية قضية انشقاق ديني بين الكنيستين، ومجرد التفكير بمسيحية منقسمة كان يشكل حقيقة صادمة لليونانيين والأوروبيين على حد سواء، غير أن التوتر راح يتفاقم باطراد ما بين الطرفين[١]، حتى أدى إلى انفصالهما إثر تتويج البابا لإمبراطور منافس لإمبراطور الشرق، واندفاع البابا إلى إيطاليا اليونانية.

وكانت القشة التي أحدثت الانفصال أنه عام ١٠٤٣م عُين ميخائيل كرولاريوس بطريقاً للقسطنطينية فأذاع رسالة كتبها باللغة اللاتينية راهب يوناني يلوم الكنيسة الرومانية أشد اللوم لإرغامها رجال الدين على العزوبة مخالفة بذلك

(١) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨٤ ـ ٩٠ (باختصار وتصرف).

أفعال الرسل وتقاليد الكنيسة، ولاستعمالها خبزاً فطيراً في القربان المقدس، ولإضافة الفقرة القائلة بأن الروح القدس ينبعث من الأب والابن إلى العقيدة النيقية، وأغلق كرولاريوس في ذلك العام جميع الكنائس التي تستخدم الشعائر اللاتينية، وحرم جميع القساوسة الذين يصرون على استخدامها، فبعث البابا سانت ليو برسالة إلى كرولاريوس يطلب منه أن يعترف بسيادة الباباوات، ويصم كل كنيسة ترفض ذلك بأنها «جمعية من الخارجين على الدين، وجماعة من المنشقين، ومعبد للشيطان»، ثم أرسل وفداً ليناقشوا الإمبراطور والبطريق في الفوارق التي تبعد فرعي المسيحية، ولكن كرولاريوس أنكر عليهم حقهم في معالجة تلك المسائل، ثم مات ليو في أبريل من عام ١٠٥٤م، وظل كرسي البابوية شاغراً لمدة عام، حتى إذا كان شهر يوليو أخذ المندوبون هذه المسألة على عاتقهم، ووضعوا على مذبح كنيسة أيا صوفيا قراراً بحرمان كرولاريوس، فما كان منه إلا عقد مجلساً يمثل المسيحية الشرقية، وكرر هذا المجلس شكاواه من الكنيسة الرومانية، ولم تغفل فيها شكواها من حلق اللحى، وشنع رسمياً على قرار المندوبين، وعلى «كل من كانت له يد في صياغته، سواء أكان ذلك بمشورتهم أم بصلواتهم» وبذلك تم الانشقاق[1] بين الكنيستين[2]، وبهذا جرى التعميد رسمياً بتمركز الغرب كحضارة وكعقيدة ضد الشرق بحضارته وعقيدته وقيمة، واستمر ذلك التمركز والتعصب حتى وقتنا الحاضر.

٣ ـ **قيام الحروب الصليبية**: لقد كان ظهور الإسلام يعتبر كارثة بالنسبة للنصرانية، فقد وقع قسم كبير من أملاكها بأيدي المسلمين، وأصبح هناك أكثر من ثلاثمائة وخمس وتسعون بطركية تحت الحكم الإسلامي، وأصبحت النصرانية أقلية ضئيلة بين بحر الإسلام اللجب في الجنوب، وبين تلك الشعوب الأوروبية الشمالية غير المتحضرة، وغير المتحولة إلى النصرانية، وقد بنت الحضارة الإسلامية عصراً من النهضة الثقافية والعلمية ازدهرت معه الفنون والعلوم بشكل

---

(١) وقد حصل انشقاق سابق عام ٤٨٣م، انظر تفاصيله في: دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية، مرجع سابق، ١/ ١١٥ ـ ١٣١، وانظر: اللاذقي، الأشمندريتي جراسيموس مسرة، تاريخ الانشقاق بين الكنيستين الشرقية والغربية ـ من القرن الأول ـ القرن الحادي عشر، بدون تاريخ أو مكان طباعة أو نشر.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩١.

واسع وعال، وهو ما حظي بنظرة إعجاب من قبل البيزنطيين في الإمبراطورية الشرقية، وجعلهم ينظرون ومعهم مسلموا الأندلس باحتقار وازدراء للنصارى اللاتين الذين جعلوا الناس يشمئزون من أساليبهم ومعاملتهم الخشنة الفظة[١]، وذلك ما جعلهم يحملون درجة من الحقد على أهل الإسلام لم يعرف لها التاريخ مثيلاً بالإضافة إلى أن الوضع الديمغرافي في أوروبا بدأ في الانفجار إثر توقف الغزوات الكبرى، حيث زاد عدد سكان انجلترا أربع مرات، وهدد الجوع سكان أوروبا بسبب نقص مساحات الأرض الزراعية، وغياب الأمن، وكانت الأعوام الأخيرة مأساوية بشكل خاص، إذ كانت سنة ١٠٩٤م سنة الفيضانات والأوبئة، وسنة ١٠٩٥م سنة الجفاف والجوع، ولذا كان لا بد من توجيه اهتمام الناس نحو أشياء أخرى، كما شكل الفرسان الذين لم يتوقفوا عن خوض نزاعاتهم المسلحة دافعين سكان الأرياف إلى بؤس متزايد نتيجة تلك النزاعات، والتي لم تفلح نداءات البابا والأساقفة في وقفها[٢].

ونتيجة لذلك كله أعلن البابا أوربان الثاني في ٢٥ تشرين الثاني نوفمبر من عام ١٠٩٥م، إطلاق حملته الصليبية المقدسة الأولى على الإسلام أمام مجمع كليرمون[٣]، وقد حث البابا في إعلانه ذلك فرسان أوروبا على الانضمام في الحرب ضد أعداء الله، وقتل هؤلاء الوحوش الكفرة، واستئصال هذا العرق الفاسد من أراضيهم، وقد لقي نداء أوربان استجابة فائقة، فقام الوعاظ الشعبيون، من أمثال بطرس الناسك بحشد الحشود، وتجييش الناس بصورة تعد مذهلة بمقاييس ذلك العصر، حتى بدت تلك الحشود ـ عند اقترابها من العاصمة القسطنطينية للأميرة المذعورة آنا كومنين ـ كما لو أن الغرب برمته، وكل الأرض برمتها من وراء البحر الأدرياتيكي إلى عمودي هرقل (جبل طارق) تُبدل موقعها وتنزاح إلى داخل آسيا، في كتلة متراصة، حاملة معها كل ما تملك لقتال أهل الشرق.

بدا ذلك للبيزنطيين كما لو أنه غزو همجي كذلك الغزو الذي دمر

---

(١) برنز، واكيم، بابوات يهود، مرجع سابق، ص١٠١ ـ ١٠٣.
(٢) دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية، مرجع سابق، ٢/ ٧٣.
(٣) وهو مجمع لحركة سلام الرب، انظر: آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص١٠٤.

الإمبراطورية الرومانية، كان الغرب يغزو الشرق لأول مرة، وهو مفعم بالتدين العدواني للحرب المقدسة، هذا التدين الذي سيطبع بطابعه كل أوجه تعامل الغرب مع الشرق في المستقبل[(١)]، وفعلاً تم تجييش الجيوش وحشدها بإغراءات منها: أن كل من يخر صريعاً في الحرب تغفر له جميع ذنوبه، وأذن لأرقاء الأرض أن يغادروا الأراضي التي كانوا مرتبطين بها، وأعفي سكان المدن من الضرائب، وأجلت ديون المدينين، وأطلق سراح المسجونين، وخفف حكم الإعدام عن المحكوم عليهم بها إذا خدموا طوال حياتهم في فلسطين، ومنهم المتشردين الذين سئموا حياة التشرد، والفرسان اللذين غادر أرضهم أرقاؤهم فأصبحوا لا عمل لهم، ومنهم التجار الذين يبحثون عن أسواق لبضائعهم، إلى غير ذلك، وتم شن حملة أكاذيب عن الاضطهاد الذي يلقاه نصارى فلسطين، وعن زيغ عقيدة الإسلام، وأخذ الثرثارون «الأتقيا» يقولون: أن نبي الإسلام أصابته نوبة صرع والتهمته الخنازير البرية، ورويت قصص خرافية عن ثروة الشرق، وعن الغانيات السمر اللاتي ينتظرن أن يأخذهن الرجال البواسل[(٢)].

ومن صور التحشيد التي استخدموها في تلك الحروب أن صوروا المسيح وصورة عربي يضربه وقد أدماه، وقالوا: هذا نبي العرب يضرب المسيح[(٣)]، وفي ظل ذلك التهييج الأعمى تم جمع جموع يستحيل أن تتجانس، أو أن يستطيع إخضاعها لنظام عسكري، فانحطت حتى استحالت ـ كما يقول ديورانت ـ إلى وحوش كاسرة تستر تعطشها للدماء بستار من عبارات التقى والصلاح[(٤)]، وكانت الاستراتيجية التي تم اعتمادها في ذلك الغزو هي استراتيجية التدمير[(٥)]، وفعلاً كانت تلك الاستراتيجية كارثية ومدمرة على كل الديار التي مروا بها في طريقهم

(١) آرمستورنغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٣٥ ـ ٣٦.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٥/١٨.

(٣) الحنبلي، أحمد بن إبراهيم، شفاء القلوب في مناقب بني أيوب، تحقيق: ناظم رشيد، نشر وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٧م، ص١٦٠.

(٤) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٥/١٨ ـ ١٩.

(٥) انظر في إستراتيجيات تلك الحرب: سميل، ر. سي، الحروب الصليبية، ترجمة: سامي هاشم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص١٦ ـ ١٧.

إلى بلاد الشام حيث كانوا يقومون باستباحة ونهب وحرق ما يجدونهم أمامهم.

فعلى سبيل المثال تم الإقدام على أعمال نهب في الأراضي المجرية فقاموا بنهب ما في طريقهم من الحقول والبيوت، وسرعان ما أضافوا الفسق إلى السلب والنهب، حتى أغلقت بعض المدن أبوابها في وجوههم، وكان مما نهبوه زملين قرب بلغراد، كما قاموا بحرق بلغراد نفسها، وقاموا بقتل أعداد كبيرة من اليهود الذين كانوا يقيمون في الديار التي مروا عليها، ولما بلغوا آخر الأمر القسطنطينية انطلقوا في أرباض المدينة فنهبوا الكنائس والمنازل والقصور[١].

هكذا كان حال الجيوش الصليبية مع أبناء ملتهم من الشرقيين، ولا شك أن الحال سيكون أسوأ مع غيرهم ـ وخصوصاً المسلمين ـ فقد امتثلوا في ذلك لوصية البابا غريغوري «اللعنة على كل رجل يرد سيفه ويرجعه عن سفك الدماء»[٢]، وقد ارتكبوا مجازر جماعية، ونقض للعهود في كل المدن التي سقطت بأيديهم، وكانت المجازر والسلب والنهب إحدى أهم سمات الحروب الصليبية فعندما سقطت إنطاكية قتلوا من كان فيها من المسلمين[٣]، وفي البارة ـ وهي مدينة تابعة لمملكة حلب ـ حيث عاقبوا الرجال والنساء واستصفوا الأموال، وحولوا جامعها الكبير إلى كنيسة، وفي معرة النعمان منحوا أهلها الأمان ثم غدروا بهم وأحرقوا المعرة أولًا عن آخر[٤].

وحلت المجزرة الكبرى والبشعة[٥] إثر سقوط بيت المقدس، إذ يقول أحد

---

(١) دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية، مرجع سابق، ٢/ ٧٥ ـ ٧٧، وديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٥/ ٢٠، و: إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٨١ ـ ٨٢، و: الصوري، وليم، تاريخ الحروب الصليبية، مرجع سابق، ١/ ٢٠٠ وما بعدها.

(٢) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، حوادث ووفيات٤٩١ ـ ٥٠٠هـ، ص٨ ـ ٩.

(٤) عاشور، د. سعيد عبد الفتاح، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١م، ص١٩٤ ـ ١٩٥.

(٥) كروسيه، رينيه، الحروب الصليبية ـ صراع الشرق والغرب، ترجمة: أحمد ايبش، دار قتيبة للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٤٨.

مؤرخيهم ـ وهو ريمون داغويليه ـ واصفاً تلك الكارثة بكل جذل وسرور: «وشوهدت أشياء رائعة، فقد جرى قطع رؤوس أعداد من المسلمين. . . ورمي آخرين بالنشاب، أو أ،رغموا على القفز من الأبراج، وجرى تعذيب آخرين لعدة أيام، ثم أحرقوا بالنيران، وكان الذي يشاهد في الشوارع أكواماً من الرؤوس والأيدي والأرجل، وكان الإنسان يتجول في كل مكان وسط جثث الرجال والخيول، وخاضت الخيول في المسجد الأقصى بالدماء حتى ركبها، لا بل حتى أفواهها، لقد كان حكماً ربانياً عادلاً ورائعاً أن يمتلئ هذا المكان بدماء غير المؤمنين»[١].

وبدلاً من الندم على تلك المذبحة فقد تملك الناس في أوروبا نوبة شغف جديدة بالحملات الصليبية، فقد استثارهم فتح أورشليم في عمق وجدانهم مثلما استثار الفاتحين أنفسهم، وللسنوات الخمسين التالية سوف تستحوذ الحروب الصليبية على الفكر وتصبح الشغل الشاغل في أوروبا، حتى أنها حفزت على كتابة أعمال أدبية أكثر من أي حدث آخر في ذلك العصر، وقد تحولت الحملة الصليبية إلى حرب مقدسة كلاسيكية ففي عرفهم الحملة الصليبية هي حرب توراتية شاملة، وهذه القوننة للعنف الإلـٰهي لم يعد هناك أي غموض أو لبس فيما يتعلق بالمسلمين إنهم جنس «خسيس» و«بغيض» و«لا يعرف الله إطلاقاً»، ولا يواجه إلا لكي «يباد».

وهكذا بعد طول معارضة للحرب والضغينة، قبلت الكنيسة الرسمية العنف اليسوعي وقننته كتب الراهب روبير «إن هذه الرحلة المقدسة لرجالنا إلى أورشليم كانت حدثاً فاصلاً في التاريخ الخلاصي، أنه لا يوجد حدث أعظم منه قدسية منذ بدء الخليقة وصلب المسيح»[٢].

ولكن شكَّل ظهور القائد عماد الدين زنكي واستعادته للرها من الصليبيين كارثة كونية له؛ لأن قداسة الأرض المسيحية بات يتهددها الأشرار[٣] ـ كما يرى

---

(١) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٧٩، و: آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٢٣١، و: الصوري، وليم، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١/ ٤٣٥ ـ ٤٤٤، وفيها مزيد بسط وتفصيل.

(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٢٣٢ ـ ٢٣٧.

(٣) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، =

القديس برنار ـ ولذلك قام بإعلان الحملة الصليبية الثانية[١]، وتحشيد الأوروبيين للانضمام إليها، واستطاع القديس برنار أن يضم إلى تلك الحملة ملك فرنسا لويس السابع، وملك ألمانيا كونراد الثالث[٢]، وكان مما تميزت به هذه الحملة أنها أسست لنظام رهبنة يجمع بين نظام الأديرة والنظام العسكري، ومنها على سبيل المثال (فرسان القديس يوحنا) و (فرسان الهيكل)[٣] و(نظام الرهبان الألمان) كمحاربين محترفين في صفوفها في تلك الحملة، وكان أول ما بدأ به الصليبيين في تلك الحملة هو نقض عهدهم مع حليفهم معين الدين أنر حاكم دمشق، حيث قاموا بمحاصرتها، مما دعاه إلى اللجوء إلى غريمه نور الدين زنكي طلباً لنجدته، وهو ما تسبب في هزيمتهم وعودتهم من تلك الحملة يجرون أذيال الخزي والهوان[٤]، وأكسب نور الدين مزيداً من القوة والتمكين، حيث استطاع

= مرجع سابق، ص٢٥٥ وما بعدها، وانظر فيها المنهجية التي كان يقوم بها القديس برنار لتحشيد الأوروبيين ضد الأشرار الذين يتهددون الأرض المقدسة.

(١) النشاطات الصليبية لم تنقطع طوال الوقت منذ سقوط القدس في أيدي الصليبيين، ولكنها كانت على هيئة حملات عسكرية فردية يتولاها لوردات أو فرسان فرادى ولكن في ثمان مناسبات فقط دعا البابوات أو زعماء النصرانية إلى حشد جهد أوروبي عالمي النطاق، وهي ما شكل الحملات التي يُنسب لها تقسيم الحملات الصليبية وتحقيبها.

(٢) باركر، أرنست، الحروب الصليبية، ترجمة: د. العريني، السيد الباز، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ص٧٣.

(٣) واللذين يشكلون الجذور التاريخية لفرسان الهيكل اللذين تم إدماجهم ضمن حروب أمريكا المقدسة في إطار شركات أمنية (مثل بلاك ووتر).

(٤) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٢٧٧ ـ ٢٧٨، وباركر، أرنست، مرجع سابق ص٧٦ وكانت تلك الهزيمة تعتبر ضربة قاسية لهيبة أوروبا جعلت من الحقد الأعمى على الإسلام والعرب جزء لا يتجزأ من الهوية الغربية، وفي هذه المرحلة كان هناك استفادة كبرى من النهضة المعرفية التي كان يعيشها المسلمون بعامة، والأندلسيون بخاصة، وهو ما تم توظيفه لخلق تقليد من الجدل العدواني العنيف ضد الإسلام، وحمل لواء ذلك التقليد رئيس دير كلوني بطرس المبجل، في رسالة زعم أنها تتقدم من المسلمين بمشاعر الود، وَعَنْوَن لها بـ(موجز بكامل هرطقات مذهب السراسنة الأبليسي) وكان يرى فيه أن الإسلام نسخة فاشلة من النصرانية، والانتقاد العنيف للمسلمين الذي تطور في العصور الوسطى، ولا يزال يؤثر في الطريقة التي يرى بها الغربيون الإسلام اليوم، ونتج عن إقبال عدد من الدارسين الغربيين في تلك المرحلة للإسلام أن واصلوا النظرة إليه على أنه دين السيف، =

أن يوحد سورية المسلمة بكاملها وأن يضم إليه مصر بعد تخليصها من التشيع الفاطمي (١١٦٩ ـ ١١٩٣م).

وكان لقائدة صلاح الدين ـ عليه رحمة الله ـ إلحاق الهزيمة بالصليبيين واسترداد القدس في معركة حطين الشهيرة، وبذلك وصل المشروع الصليبي الذي كانت تديره الكنيسة إلى نهايته الحقيقية، أما الحملات الصليبية التالية لذلك، والتي يعدون لها في التاريخ سبع حملات من دون أن يدخلوا فيها الحملات الخاصة بالقدس، فهي أقرب إلى أن تصنف على أنها خاتمة مسرحية خائبة على وجه الإجمال، وتلك الخاتمة الخائبة هي التي جعلت مفكراً كبيراً معاصراً مثل برنارد لويس يرى أن سبب إخفاقها هو أنها جاءت كرد متأخر على انتشار الإسلام الهجومي، ولذلك يجب على الساسة الغربيين المعاصرين ألا يرتكبوا نفس الخطأ الذي ارتكبه أسلافهم[(١)].

ومن أكثر الأحداث إيلاماً في تاريخ تلك الحروب ما قام به شخص يدعى نيكولاس ـ وهو شاب ألماني لا يُعرف إلا أسمه ـ عندما زعم أن الله أمره أن يقود حملة صليبية إلى الأراضي المقدسة مؤلفة من الأطفال، فانخرط معه أكثر من ثلاثين ألف طفل لا يزيد متوسط أعمارهم عن الثانية عشرة، وأهلك الجوع عدداً كبيراً منهم وهم في طريقهم، وفتكت الذئاب ببعضهم، وكذلك الحال حدث مع راع فرنسي يدعى ستيفن حيث أدعى نفس الدعوى، فأنخرط معه عشرين ألفاً من الغلمان، وساروا معه إلى مرسيليا، وحملوا في سبع سفن على أساس أنهم سيوصلونهم إلى فلسطين، فغرقت سفينتين بمن فيهما في الطريق، وأُخذ الباقي منهم وبيعوا في أسواق الرقيق في تونس ومصر[(٢)].

= وطوروا ذلك حتى أكتسب الإسلام هوية أبليسية في مخيلة الغرب النصراني، واستمرت تلك النظرة في العالم الغربي على أنها مسلم بها إلى اليوم، انظر: آرمسترونغ، كارين، مرجع سابق، ص٢٨٠ ـ ٢٩٠ (بتصرف واختصار)، وللاستزادة حول بطرس المبجل ودوره انظر: هاغمن، لودفيغ، مسيحية ضد الإسلام ـ حوار انتهى إلى الإخفاق، ترجمة: محمد جديد، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية ٢٠٠٥م، ص٦١ ـ ٧٠.

(١) د. حسن البراري، برنارد لويس.. رجل الظل الذي تهيمن روحه على سياسة واشنطن نحو الشرق الأوسط، مجلة المجلة، العدد (١٤٦٣) في ١٧ ـ ٢٣/ ٢/ ١٤٢٩هـ، ص٧٩.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ١٥/ ٥٤ ـ ٥٥.

وبالجملة فإن المغامرة الصليبية انتهت، بعد أن أتيح للحاكم الصليبي لويس التاسع ـ في معتقله بالمنصورة ـ أن يخرج ببعض التوجيهات التي خلص إليها من تجربته في تلك الحرب، ومنها:

١ ـ تحويل الحملات الصليبية من عسكرية إلى سلمية لتحقيق نفس الأهداف، والفرق هو نوع السلاح، ومن أهم آليات تحقيق هذا الهدف الدس بين المسلمين، وإثارة الخلافات فيما بينهم، وإبقاء نارها مستعرة، والإمعان في تأييد بعضهم ضد بعض، وتأمين هذا التأييد بمعاهدات يمكن نقضها عند الاقتضاء.

٢ ـ تجنيد المبشرين الغربيين في معركة سلمية لمحاربة تعاليم الإسلام، ووقف انتشاره ثم القضاء عليه، واعتبار هؤلا المبشرين في تلك المعارك جنوداً للغرب.

٣ ـ العمل على استخدام من يمكن إغراؤهم من نصارى الشرق في تنفيذ سياسة الغرب.

٤ ـ العمل على إنشاء قاعدة للغرب في قلب الشرق العربي يتخذها الغرب نقطة ارتكاز له، ومركزاً لقواته ودعوته السياسية والدينية، ومنها يمكن حصار الإسلام والوثوب عليه، كلما أتيحت الفرصة لمهاجمته.

وقد حدد لويس التاسع لإنشاء هذه القاعدة الأراضي الممتدة على ساحل البحر المتوسط من غزة حتى الأسكندرونة ـ وتشمل فلسطين والأردن والبلاد المقدسة[1] ـ وقد ظل ذلك الحلم الذي كانت تعيشه ـ الصليبية ـ متقداً لم يخمد حتى عثر الغرب على ذاته، وكانت الروح الصليبية هي الهوى المركزي له، وحقق حلمه مع إقامة الانتداب البريطاني سيطرته على القدس عام ١٩٢٠م[2]، ولا زالت آثاره وتبعاته قائمة إلى اليوم.

---

(١) الغنيت، محمد علي، من الحروب الصليبية إلى حرب السويس، بواسطة: د. محمود عبد الحكيم عثمان، جهود المفكرين المسلمين المحدثين في مقاومة التيار الإلحادي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠١هـ، ص٤١.

(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٥٣٤.

٤ ـ **ظهور الإلحاد**: ففي هذه الحقبة كان بزوغ وانتشار بعض مظاهر الإلحاد ـ على الأقل من وجهة نظر الكنيسة[١] ـ والتي كانت تنظر إلى كل من يخالفها على أنه ملحد ومهرطق، وقد كان نتاجاً طبيعياً لفساد الكنيسة ورجالها أن يكثر الخارجون عليها، فقد كان في ميلان وحدها سبعة عشر ديناً جديداً، وكان من أهم تلك الشيع الملحدة شيع البترائيين ـ ويبدو أن اسمها مشتق من بتاريا أحد أحياء المدينة الفقيرة ـ وهذه الحركة فيما يبدو بدأت احتجاجاً على الأغنياء، ثم استحالت حركة ضد رجال الكنيسة، وفسادهم وأخذهم الرشا وبيع المناصب الكهنوتية، ولذلك اقترح أحد زعمائهم «أن تصادر أموالهم وأن تباع أملاكهم بالمزاد العلني، فإذا قاوموا فلتبح بيوتهم للنهب وليطردوا هم وأبناؤهم غير الشرعيين من المدينة».

ونشأت شيع مثلها ضد رجال الدين. . وكانت هذه الشيع في بعض الأوقات هي المسيطرة على الجمعيات الشعبية، والمستولية على زمام الحكم، وبلغ من سلطانها أن فرضت الضرائب على رجال الدين لتمويل مشروعات المدنية، وأمر أنوسنت الثالث مندوبه في لمبارديا أن يقسم جميع موظفي البلديات ألا يعينوا أحداً من الملاحدة في أية وظيفة أو أن يوافقوا على أي تعيين من هذا القبيل، وثار الغوغاء في مدينة ميلان عام ١٢٧٣م وأخذوا يجهرون بأقوال التجديف والسباب، ودنسوا عدة كنائس بالأقذار التي يُستنكف عن ذكرها[٢].

وكان من أقوى تلك الشيع الملحدة شيعة تسمى الكاثارية، وهذا اللفظ مشتق من كلمة يونانية معناها الطاهر، وهذه الفرقة لم يعرف شيئاً من عقائدهم وشعائرهم إلا منقولاً عن أعدائهم، وقد كان بإمكان الكنيسة أن تصمت عنهم لولا أنهم وجهوا سهام نقدهم إليها، فقد أنكروا أن تكون الكنيسة كنيسة المسيح، وقالوا أن القديس بطرس، لم يأت قط إلى رومه، ولم يؤسس البابوية، وأن الباباوات خلفاء الأباطرة لا خلفاء الرسل، وأن المسيح لم يجد له مكاناً يضع فيه رأسه، أما البابا فيسكن قصراً منيفاً، واستمر ذلك النقد والتهجم على الكنيسة

(١) لأن الإلحاد بمعنى إنكار الخالق، لم يظهر بصورة جلية إلا في القرن الثامن عشر، ولذلك فالإلحاد في هذه الفترة كان في مجرد مخالفة الكنيسة.

(٢) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٥/٧٨ ـ ٧٩.

واكتسب شيعة ومناصرين كثر، إلى الحد الذي بدأ يشكل خطراً على الكنيسة[١]، وهو ما حدا بها أن تجرم تلك الفرقة، ولكن كان قرار التجريم صدر بعد أن اكتسبت تلك الحركة عمقاً جماهيرياً كبيراً، وهو ما أوقع الكنيسة في مأزق أنتج أثره في نشوء محاكم التفتيش بعد ذلك.

٥ ـ قيام محاكم التفتيش: بعد انتشار ذلك الفساد الكنسي الذي سبق الإشارة إليه، وما أعقبه من ظهور لحركات الإلحاد التي سبق أن أشرنا إلى شيء منها، فقد كانت مؤشراً على تململ أفراد الناس وآحادهم من ذلك التطويع الأعمى الذي تفرضه الكنيسة على أتباعها، والذي ترى فيه أن فهم الكنيسة للرب هو الفهم الوحيد، ولذلك يتوجب أن لا يكون هناك نقاش ولا جدل حول ذلك، وشيوع ذلك التململ، الذي بدأ يشكل خطراً على الكنيسة، وسطوتها، لذا كان لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة لمنع أي تشكيك في الكنيسة ورجالاتها، أو في العقيدة التي تتبناها وتؤمن بها، وكان ذلك بداية بزوغ عصر الرعب والعذاب لكل من يختلف مع الكنيسة أو يخالفها، ذلك العصر الذي استمر لأكثر من ستة قرون تقيم فيه الكنيسة مسالخها لكل من يخالفها، ولا يجرؤ أحد أن يخالفها أو ينتقدها في ذلك.

وقد كان بداية ذلك إعلان البابا أنسونت الثالث: «إن أي إنسان سوف يحاول ـ مجرد المحاولة ـ بناء رأي شخصي عن الرب يتعارض مع عقيدة الكنيسة، ينبغي حرقه من دون شفقة»[٢]، وأقام البابا غريغوري التاسع محاكم التفتيش، تلك المحاكم التي قلبت القاعدة القانونية «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» إلى «المتهم مدان حتى تثبت براءته» وكان لهم من الإجراءات ما جعل الراهب برنار ديليسي يقول عنها: «لو أن القديس بطرس والقديس بولس أتهما بعبادة هرطقية، وجرى تعذيبهما وقمعهما وفقاً لمذهب محكمة التفتيش وطريقتها، سوف لن يكون مفتوحاً أمامهما سبيل للدفاع»[٣].

وكان التفتيش يتم في بعض الأحيان على من يحاول كشف فساد الكنيسة،

---

(١) للمزيد حول الإلحاد وتنامي حركته بعد ذلك، وأشهر الملاحدة ـ حسب نظر الكنيسة ـ اللذين تم التنكيل بهم وقتلهم انظر: د. رمسيس عوض، الإلحاد في الغرب، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(٢) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٩٢.

(٣) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع السابق، ص٩٤.

مثلما حدث للمصلح التشيكي يوحنا هوس، وكان راهباً مشهوراً بإخلاصه وتقواه، كما كان يحتل أرفع المناصب الأكاديمية بوصفة عميداً لجامعة براغ في بداية القرن الخامس عشر، فحقدوا عليه لأنه حاول كشف التجاوزات التعسفية التي ترتكبها الكنيسة ورجالها، فأصدروا فتوى بزندقته، على الرغم من أنهم أعطوه الأمان إلا أنهم غدروا به وألقوه طُعمة للنيران[١].

وكان يتم اختيار قضاة التفتيش ـ عادة ـ من الرهبان الدومنيكان، وقد أطلق عليهم لقب «كلاب صيد الرب»[٢]، والمعيار الأهم الذي يختار على ضوئه هو غيرته ولهفته لتعذيب الهراطقة وقمعهم، وقد منحوا من السلطات ما لا حدود ولا رقيب لها، وقد جعل منهم ذلك أنهم أصبحوا من أكثر الناس فساداً، مما نتج عنه ثراءهم ثراءً فاحشاً، حيث كانوا يقبلون الرشاوى والغرامات السنوية من الأثرياء الذين كانوا يدفعون لهم في سبيل النجاة من الاتهام، وكانت تلك المحاكم تستولي على جميع الأموال والأملاك العائدة للمتهمين بالهرطقة، وقد وصل الحال بتلك المحاكم أن تحاكم الأموات، حيث كانوا ـ وفي بعض الحالات ـ بعد مرور سبعين سنة على موت المتهم، يتم إخراج عظامه من قبرها، وإحراقها، ومن ثم مصادرة جميع أموال الورثة[٣].

هذا جزء يسير من ممارسات محاكم التفتيش مع بني جلدتهم ودينهم المخالفين لهم، أما من عداهم وخصوصاً المسلمين، فقد كان الأمر أشد وأسوأ؛ لأن الاجتثاث كان يراد لدين وحضارة بكل إنجازاتها، فمنذ سلم أبو عبد الله الصغير ـ آخر ملوك بني الأحمر ـ مفاتيح غرناطة في ٢٥ نوفمبر من عام ١٤٩١م ودخول ملكي أسبانيا فرنالد وإيزابيلا، بعد أن وعدوا المسلمين بالسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية مقابل خضوعهم للسلطة الجديدة، إلا أنهما سرعان ما نقضا ذلك العهد[٤]، وتحول النموذج الإسلامي من الاحترام والتبجيل إلى

(١) صالح، هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، مرجع سابق، ص١٥٦.
(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٥٣٦.
(٣) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٩٢، وانظر فيه مزيداً من ذكر شنائع التفتيش وويلاته.
(٤) صالح، هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، مرجع سابق، ص١٥٧.

الاستهجان والملاحقة للقضاء عليه، حيث نصبت أسبانيا من نفسها درعاً للنصرانية ضد الإسلام بصفتها تمثل خط المواجهة الأول، لذا بلورت برنامجاً منظماً للقضاء على كل معالم الحضارة الإسلامية، ومن أبرز معالم ذلك البرنامج ما يلي:

أ ـ أن مفهوم الوحدة الوطنية يعني: طرد الأقلية واستئصال كل ما لا يمت بصلة إلى الثقافة الكنسية النصرانية.

ب ـ ملاحقة النتاج الثقافي العربي والتخلص منه، مع الإبقاء على بعض المؤلفات العلمية.

ج ـ إصدار سلسلة من القرارات الجائرة من أجل فرض الثقافة النصرانية على المسلمين والتي منها على سبيل المثال: تحريم استخدام اللغة العربية في المخاطبات، وعدم التسمي بأسماء عربية، وعدم ارتداء الملابس العربية، وإجبارهم على وضع شارات خاصة تميزهم عن النصارى، وتحريم الاستحمام يوم الجمعة والأعياد، وعدم الاحتفال برمضان فضلاً عن تحريم صيامه، وضرورة الانحناء أمام كبار الأحبار.

د ـ تأليف المؤلفات من قبل كبار رجال النصرانية لإثبات تفوق الإنجيل على القرآن، ودحض الفكر الإسلامي، ومن هذه المؤلفات على سبيل المثال كتاب شجب القرآن ـ الذي طبع عدة طبعات في طليطلة وأشبيلية (١٥٠٠ ـ ١٥٠٢م) ـ وكتاب أضواء من الإيمان في مواجهة القرآن، فضلاً عن كثير من المؤلفات التي عنيت بمهاجمة العقيدة الإسلامية.

هـ ـ تأسيس محكمة دينية يشرف عليها رجال الكنيسة لمراقبة الإبادة للثقافة العربية والإسلامية في الأندلس[١]، وتلك المحاكم كان شعارها «آمن أو مُت» للقول بأنه لا خلاص خارج الكنيسة، والمفتش بوصفه شرطياً بارعاً، يترجم ذلك بلغته الخاصة إلى قولة: «آمن أو أقتلك»[٢]، ولكن كيف الوصول إلى النتيجة النهائية «الموت» إن ذلك لا يتم إلا من خلال الاعتراف لا الدليل، وإبقاء المتهم

---

(١) البلوي، د. سلامة بن محمد، المثاقفة بين العرب والغرب ـ التجربة الأندلسية نموذجاً، ضمن أوراق المؤتمر السابع لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا، مرجع سابق، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) سالا، لويس، بوليس الإيمان والتفتيش، جمع فرانسوا شاتليه، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، ٢/١٤٥، وهذه الدراسة تستند كثيراً على «دليل المفتشين» وهو الدليل الرسمي لإجراءات المحاكم التفتيشية.

في حالة جهل تام بمن اتهمه، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتعمية عليه في كل شيء، ولذا لا بد أن يضل في جهل تام بما هو متهم به، وهو وسيلة الحصول على الاعتراف، والحبس والتعذيب هما الشكلان الأساسيان لهذه الخطة في الكتمان والانتزاع، وأخيراً يأتي السجن، والجدار والنار والاحتفال على اللحم المعذب بالقول المنطوق به في النهاية[١].

ولكن ومع كل هذه الإجراءات والرعب الذي يبثونه في النفوس، إلا أن روح الشك كانت هي المقدمة لديهم، فبعد أن يتنصر المسلم فهو يظل موضع شك، ولذلك أُعلن في أسبانيا ما يُعرف بـ«القيود الخاصة بنقاء الدم» لكي يحدد من هو النصراني العتيق، والآخر المشبوه ذي الأصول المغربية والذين أصطلح على تسميتهم بـ(المورسكيين) أو الأصول اليهودية والذين أصطلح على تسميتهم بـ(المارنواسيين) وظل ذلك مستمراً قروناً عدة، حيث كان يؤخذ المورسكيين إلى محاكم التفتيش لممارستهم بعض العادات؛ كرفضهم أكل لحم الخنزير، أو رفضهم شرب الخمر، أو لاستعمالهم الحناء، فقد كانت أدنى علامة على الارتباط بالثقافة أو الديانة مهما كانت باهتة إلا أنها خطرة للغاية[٢].

وبالرغم من كل ذلك الهوس بمطاردة من أصوله غير نصرانية ـ فقط الأصول، وإلا فهو نصراني ـ إلا أن ذلك لم يصبهم بالطمأنينة، فلجؤوا إلى الطرد الجماعي، حيث طردوا ما لا يقل عن ٢٧٥ ألف شخص في عام ١٦٠٩ ـ ١٦١٠م إلى البلدان الإسلامية المجاورة[٣]، وحتى مع ذلك كله إلا أن محاكم التفتيش ظلت تسير على نهجها، فهذا خوان إسكوبار دي كارو ـ أحد المفتشين الأسبان ـ عرف المهتدي عام ١٦٨٢م بأنه «أي شخص يتحدر من اليهود أو السراسنة ـ ويقصد المسلمين ـ مهما يكن ذلك التحدر بعيداً في الزمن. . .»[٤]،

---

(١) سالا، لويس، بوليس الإيمان والتفتيش، جمع فرانسوا شاتليه، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، المرجع السابق، ٢/١٥٢.

(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٥٤١، ودي فونتيت، فرانسوا، العنصرية، ترجمة: عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٤٦ ـ ٤٨.

(٣) صالح، هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٤) آرمسترونغ، كارين، مرجع سابق، ص٥٤١، وللمزيد حول تلك الشناعات وتفاصيلها. =

وهذا بعد أكثر من ثمانين سنة من ترحيل أولئك الذين يُشك في نصرانيتهم، وما ذلك إلا لأن أوروبا النصرانية كانت مهتمة إلى درجة الهوس بصور أعدائها، التي ابتدعتها لهم هي نفسها، وأصبحت تحاربهم في داخل ذاتها، ومن المثير أن تلك المحاكمات باسم الهرطقة استمرت حتى مطلع القرن العشرين(١).

ثالثاً: العصور الوسطى المتأخرة: تعتبر هذا الحقبة من الحقب الفاصلة ليس في تاريخ أوروبا وحدها، بل في تاريخ البشرية بعامة، وذلك لما حدث فيه من انقلابات وثورات على المستوى الفكري، والمستوى الاجتماعي بخاصة، وما تم فيها من اكتشافات علمية وجغرافية على وجه الخصوص، ولعل أهم أحداث تلك الحقبة ما يلي:

١ ـ **فتح القسطنطينية:** كان المسلمون بعد الحقبة الصليبية مبعث فزع غير عقلاني للأوروبيين، باعتبار أن لهم القدرة الفعلية على تحطيم أوروبا، وكان ذلك جزء من هويتها الفردية، وهو ما جعلهم يعتبرون بيزنطة النصرانية سوراً واقياً بينهم، وبين الشرق المسلم(٢)، بالإضافة إلى أنها كانت تعتبر القسطنطينية عاصمة الجناح الشرقي للنصرانية، والغريمة الأولى لروما عاصمة الجناح الغربي للنصرانية، وكان ذلك الغرم سبباً في قدر من العداوة والشحناء لا حدود له، ولكن بالرغم من كل العداوات والشحناء التي كانت بينهما فإن فتحها من قبل المسلمين عام ١٤٥٣م أصاب العالم الغربي بالصدمة والذهول، التي وصفها مؤرخ دير آغاراثيوس بأنه «لم يكن، ولن يكون هناك حدث أشد رهبة منه» وردد معه دلوغوش البولوني قائلاً: «لقد سُملت إحدى عيني المسيحية، وبترت إحدى يديها»(٣).

= انظر: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، مع حواشي وتعليقات الأمير: شكيب أرسلان، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٤هـ، ٢/ ٤ وما بعدها.

(١) انظر في ذلك: مارسدن، جورج، كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والايفانجليكانية؟، ترجمة: نشأت جعفر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص٥٥، ص٧٨.

(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٥٤٢.

(٣) دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية، مرجع سابق، ٣/ ١٨٩.

وسبب ذلك الذهول أن أولئك الفاتحين، حشد نصارى الغرب ضدهم كل أنواع ودرجات التحشيد والتهييج، وظلوا على مدى قرنين من الزمان وهم يشنون عليهم الحملات الصليبية المتواصلة، وبدلاً من أن يستردوا منهم مقدساتهم - حسب زعمهم - إذا بهم يسلبونهم عاصمة النصرانية الشرقية، التي لم يستطيعوا مجاراتها في حضارتها وتقدمها، وكان ذلك سبب حقد وحنق نصارى الغرب ضدها، ولكن ذلك الحقد والحسد الذي كانوا يحملونه لها لتفوقها، كان سبباً في زيادة مرارتهم وألمهم لأخذها من قبل المسلمين، ولذلك أصدر البابا نيكولاس الخامس مرسومه البابوي في عام ١٤٥٥م بمنح البرتغال الحق في الغزو والتملك لكل الأراضي الإسلامية والوثنية، وما ذلك إلا لاستجابة البرتغاليين بنزعة عسكرية حماسية فريدة للنداء الذي وجهه البابا للأمم النصرانية، لكي تتحد لاستعادة القسطنطينية، بزعم وجود وحي من الله بأن السلطان المنتصر محمد الثاني سوف يُهزم ويُحمل أسيراً إلى روما لكي تدهسه أقدام البابا، ولكي يُعمد عنوة.

ووافق ذلك تشوق كبير في لشبونة إلى القيام بحملة صليبية جديدة ضد الكفرة، وقام البرتغاليون بتشكيل جيش شديد البأس، كما سكوا من ذهب أفريقيا الغربية عملة أطلقوا عليها «الكروزادة»؛ أي: «العملة الصليبية»، وفي عام ١٤٥٦م منح البابا مرسوماً آخر لـ(جمعية المسيح) السلطة «على امتداد الطريق وصولاً إلى الهنود» وغرس ذلك الدفق المتلاحق من التشجيع البابوي في أذهان العائلة المالكة في لشبونة أن قدرها وواجبها الديني يتمثلان في الوصول إلى الطريق المفضي إلى الشرق لكي تُكسب لكنيسة الرب المقدسة تلك الشعوب البربرية.

ولكن ذلك الجيش الذي تم تشكيله لاسترداد القسطنطينية لم يرسل إلى هناك؛ لأن كل الدول الأوروبية الأخرى انسحبت من التحرك في هذا الاتجاه، فتم توجيهه إلى أقرب البلاد الإسلامية، حيث بدئ بمدينة أصيلة المغربية، وارتكبوا فيها مجازر مخزية، حيث ضربوا أعناق ألفين من السكان، وسيق خمسة آلاف منهم كعبيد، وقد وضعت تلك الحملة الصليبية ضد المغرب السلوك الذي ستتبعه البرتغال في غزواتها اللاحقة، ولقنت العديد من الفرسان الشباب دروساً لا سبيل إلى نسيانها في النهب والاغتصاب والقتل من دون رحمة، وخلصوا إلى

أن المسلمين ـ رجالاً ونساء وأطفالاً على السواء ـ لا قيمة لهم لأنهم أعداء العالم المسيحي[١]، وهذا ما صبغ روح الاستكشافات البرتغالية والأسبانية ـ والتي صيغت بروح صليبية غالية ـ وسيرد الحديث عنهما بشيء من التفصيل لاحقاً.

٢ ـ الاكتشافات الجغرافية: بعد أن حقق فرنالد وإيزابيلا طموحهما في القضاء على الإسلام في القارة الأوروبية، فإنه كان هناك تهديد إسلامي كبير لدول أوروبا الحديثة حملته الإمبراطورية العثمانية، بما ملكت من جيش جرار، وأقوى قوافل حصار في عصرها... ومما دق ناقوس الخطر ـ في جوانبه المتعددة ـ هو التوسع الذي شهدته القوة البحرية العثمانية[٢]، والتي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً للأساطيل الأوروبية ـ وعلى رأسها الأسطولين الأسباني والبرتغالي ـ لذا كان لا بد من البحث عن طريق بديل، يوصلهم إلى الهند ولا يمر عبر العالم الإسلامي، وأثمر تحركهم ذلك عن أكبر اكتشافين جغرافيين، واللذين كانا ـ كما يقول آدم سميث ـ: «أهم وأعظم حدثين في تاريخ البشرية»[٣]، ثم يعقب على ذلك بقوله: «لا تستطيع حكمة البشر أن تتنبأ بأية فوائد أو أية مصائب ستنتج عن هذين الحدثين من الآن فصاعداً»، ويرى بول كنيدي هذين الحدثين ـ بمثابة كارثتين حلتا بالعالم الإسلامي[٤]، وهما:

أ ـ اكتشاف أمريكا: من خلال التنافس المحموم الذي كان قائماً ـ في ذلك الوقت ـ بين إسبانيا والبرتغال ـ على أيهما يسبق في الوصول إلى الهند، من أجل الحصول على الذهب الذي يتم من خلاله تمويل حملة صليبية جديدة للوصول إلى القدس، ووحده التنصير الذي يشكل الحافز القادر على تبرير كل

---

(١) هول، ريتشارد، إمبراطورة الرياح الموسمية، ترجمة: كامل يوسف حسن، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ١٦٩ ـ ١٧٢ (باختصار).

(٢) كنيدي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ص٣٢ ـ ٣٣.

(٣) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١١.

(٤) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٥٤٤.

شيء ـ للحصول على الذهب ـ حتى الإبادة الجماعية[١]، لتحقيق قصب السبق في خدمة النصرانية بذلك الاكتشاف، بالإضافة إلى استمرار نشوة ملكي إسبانيا ورغبتهما الملحة في طمس الإسلام ونشر النصرانية، فقد تعهدا ـ أي: ملكي أسبانيا ـ بدعم كريستوفر كولومبوس في خوض رحلته عبر المحيط الأطلسي على أمل أن يصل من هناك إلى الهند، لكنه اكتشف بطريق الصدفة العالم الجديد بدلاً منها، وقد كان كولومبوس يأمل في إقامة قاعدة مسيحية في الهند يتسنى منها للعالم المسيحي أن يشن حملة صليبية جديدة على الإسلام، ودفتر يومياته يكشف بوضوح أن الرجل كان لا يزال منشغلاً بمسألة الاستيلاء على أورشليم[٢]، والتي قال في إهدائه له ـ أي: لدفتر يومياته ـ مخاطباً الملكين الإسبانيين «إن سموكم كاثوليكيين ومسيحيين وأمراء أحبوا العقيدة المسيحية ويتوقون لرؤيتها تتوسع، وكأعداء لملة محمد وكل الوثنيين الهراطقة، والذين ارتأوا أن من المناسب أن يرسلوني أنا كريستوفر كولومبس إلى الأجزاء المسماة الأنديز للنظر في الطريقة الممكنة لتحويلهم إلى عقيدتنا المقدسة»[٣].

وأنطلق ـ هو ورفاقه ـ ومكثوا يمخضون عباب البحر سبعين يوماً، حتى وصلوا العالم الجديد وهم يعتقدون أنه الهند، واستولوا عليه باسم فرنالد وإيزابيلا والمسيح، وأطلق كولومبوس على الجزيرة اسم سان سلفادور (المخلص المقدس) واستقبل الوطنيون المتوحشون ـ أهل الأرض ـ مستعبديهم بدماثة المتحضرين، ولعل تلك الدماثة كانت السبب في أن يكتب كولومبوس ملاحظته المشؤومة عنهم: «إن هؤلاء الناس غير حاذقين في استخدام الأسلحة ويمكن إخضاعهم بخمسين رجلاً»[٤]، وترك قسماً من بحارته يستوطنون الجزيرة التي اكتشفها، وعاد هو إلى أسبانيا في السادس من يناير من عام ١٤٩٣م، وفي نفس

(١) انظر مصطلح «التبشير واكتشاف الآخر» لدى: مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، الأهالي للطباعة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ١/٩٩.

(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٥٣٩.

(٣) برير، الأب مايكل، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني ـ أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين، مرجع سابق، ص٩١.

(٤) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ٢٣/١٦٥ ـ ١٦٦.

العام صدر مرسوم بابوي يسوغ إعلان الحرب على أي سكان محليين في جنوب أمريكا يرفضون اعتناق المسيحية[١].

ثم قام ـ أي: كولومبوس ـ برحلته الثانية فوجد أن رفاقه الأوروبيين الذين تركهم في هاييتي قد ماتوا، إذ أنهم طافوا بالجزيرة، وسطوا على ذهب الأهالي، وسبوا النساء، وأقاموا فردوساً استوائياً عاش فيه كل رجل مع خمس نساء، وتنازعوا فيما بينهم، وقتل بعضهم بعضاً، أما الباقون فقضى عليهم الهنود الذين انتهكت حرماتهم، وسارت سفن الأسطول شرقاً بحذاء جزر هاييتي، وفي الثاني من يناير من عام ١٤٩٤م أنزل أمير البحر[٢] رجالاً وشحنة لتأسيس مستعمرة جديدة أطلق عليها اسم إيزابيلا، وبعد أن أشرف على بناء مدينة، سافر ليرتاد كوبا، وفكر في الالتفاف حولها والدوران بالكرة الأرضية.

وعندما عجز عن ذلك عاد إلى مستعمرته في ٢٩ أكتوبر من عام ١٤٩٤م، صُدم عندما وجد أنها تصرفت كالمستعمرة السابقة، وأن الإسبانيين الذين تركهم اغتصبوا النساء الوطنيات، ونهبوا مخازن طعام الأهالي، وخطفوا أولاد الوطنيين ليخدموهم كالعبيد، وأن الوطنيين قتلوا كثيراً من الإسبان على سبيل الانتقام، وقامت البعثات التنصيرية بمحاولة تنصير الهنود، وأصبح كولومبوس في رحلته تلك تاجراً للعبيد، حيث أسر ألف وخمسمائة من أهل البلاد، وأعطى المستوطنين أربعمائة منهم، وبعث إلى أسبانيا بخمسمائة، ومات مائتان منهم في الطريق، وبيع الباقون في أشبيلية، ولكنهم ماتوا بعد بضع سنوات، بعد أن عجزوا عن تكييف أنفسهم مع برودة الطقس وهمجية المدينة.

وعاد إلى إسبانيا في عام ١٤٩٦م بعد أن طلب من أخيه أن ينقل مستعمرته من إيزابيلا إلى موقع أحسن في سانت دومينجو، وقام برحلته الثالثة عام ١٤٩٨م وعندما عاد إلى مستعمرته الثالثة، وجد أن رُبع الخمسمائة الذين تركهم يشكون من مرض الزهري، وأنقسم المستوطنون إلى فريقين متعاديين، وكانا على حافة الحرب، ولتهدئة التذمر أقطع كولومبوس كل رجل مساحة كبيرة من الأرض، وسمح له باسترقاق الوطنيين، والإقامة فيها، وأصبح ذلك قاعدة تُتبع في

(١) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص١٠٥.
(٢) وهذا هو اللقب الذي أطلق على كولومبوس من قبل الملكين الأسبانيين.

المستعمرات الإسبانية[١].

وكان اكتشاف الذهب الذي كلما ازداد تدفقه إلى إسبانيا ازداد التدهور الاقتصادي في ولايات البحر المتوسط[٢]، وقد وجدت دول الأطلنطي في العالم الجديد مخرجاً لفوائضها من السكان، ولمجرميها، ووجدت فيها أسواقاً رائجة لبضائعها، ولطاقاتها الاحتياطية، وانتشرت النصرانية فوق رقعة واسعة من نصف الكرة الأرضية[٣].

ولكن ذلك الانتشار كان كارثياً بالنسبة للسكان الأصليين، ويلخص ذلك نائب إقليم الدومنيكان في رسالة وجهها إلى تشارلز الخامس عام ١٥١٧م يقول فيها: «لم أقرأ عن أية أمة، ولم أعثر عليها حتى بين الكفار، قامت بارتكاب أعمال وحشية إلى هذا الحد ضد أعدائها، بهذا الأسلوب، وهذا السلوك، كما فعل المسيحيون، بحق تلك الشعوب البائسة، التي كانت تعد نفسها صديقة ومتعاونة معهم على أرضهم، حتى فرعون والمصريون لم يلحقوا ببني إسرائيل مثل هذه الوحشية»[٤]، وحتى بعد تلك الصرخة التي وجهها النائب الدومينكاني فقد استجيب لها في عام ١٥٧٠م بتأسيس محكمة تفتيش عرفية في بيرو، وفي مدينة مكسيكو بقصد تحرير الأرض من الهراطقة الهنود[٥].

وبذلك تدفقت وحشية الأوروبيين التي لا تخضع لقانون، إلى أمريكا مع البحارة والمستوطنين، وجاءت معها بالإفراط في العنف والشذوذ الجنسي،

---

(١) بل تم إنشاء مؤسسة أقطاعية تجعل من الشخص سيداً على قرية أو أرض وفي خدمته من يسكن عليها، وسميت تلك المؤسسة بـ(encomienda)! وأول ما طُبق نظام هذه المؤسسة في الأندلس بعد أن تم عقد العهود والمواثيق مع أهلها من المسلمين، انظر ذلك لدى: مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ٩٢.

(٢) والذي كما يرى تونبي أن التضخم الذي أصاب الدولة العثمانية بسبب ذلك التدفق كان أحد أهم أسباب سقوطها، انظر: توينبي، أرنولد، تاريخ البشرية، ترجمة: د. نقولا زيادة، الأهلية للنشر، بيروت ١٩٨٨م، ٢/ ٢٣٤.

(٣) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، ٢٣/ ١٦٥ ـ ١٧٩ (باختصار وتصرف).

(٤) بريز، الأب مايكل، مرجع سابق، ص٩١، وفي نظرة الغرب لأولئك المتوحشين، وللأفارقة المستعبدين انظر: كلاستر، هيلين، المتوحشون والمتمدنون في القرن الثامن عشر، ضمن تاريخ الأيدلوجيا، ٣/ ٢٢٥ وما بعدها.

(٥) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص١٠٣.

وأقسى أنواع الاستعباد والاضطهاد، والذي كان فاتحة لولوج أوروبا إلى العصر الحديث، وهي تحمل معها عصبياتها الصليبية القديمة إياها، حتى تلازم «الارتباط التاريخي بين الاستنارة (التنوير) ومؤسسة الاسترقاق؛ أي: حقوق الإنسان واستعباده»[١]، وهكذا تضافرت الأحلام والمخاوف الصليبية بأحلام ومخاوف الغرب الحديث، وعبرت المحيط الأطلسي مع كولومبوس، وضربت جذورها عميقاً في أمريكا، والمؤلم أن يُنص في إعلان الاستقلال الأمريكي على أن أعمال الهمجية التي مارستها بريطانيا العظمى ـ وهي نفسها التي مارسوها مع السكان الأصليين (الهنود الحمر) ـ سبب استقلالهم، بل ويرمون بها الهنود، حيث يقول الإعلان عنهم «وحاول ـ أي: المستعمر الإنجليزي ـ أن يستقدم سكان حدودنا، الهنود الهمج الذين لا يعرفون الرحمة، الذين لا قانون لهم إلا الحرب والقضاء على جميع الأعمار والأجناس والأحوال..»[٢]، فتأمل كيف يتم استغلال عذاباتهم للآخرين، ويرمونهم بها، ثم يوظفونها لخدمتهم، وهي سياسة متجذرة في العقلية الغربية عموماً والأمريكية بخاصة إلى اليوم.

ب ـ **اكتشاف رأس الرجاء الصالح:** بعد أن تولى الملك جون الثاني سدة العرش في البرتغال، والذي سبق أن قام بمذبحة أصيلة ـ التي سبق الإشارة إليها[٣] ـ قام البابا بِحَثِّهِ على مفاجأة الأتراك من المؤخرة، ولتحقيق ذلك الهدف تم نسج أسطورة الراهب يوحنا، والتي تتلخص في حكاية تدور حول زيارة

---

(١) موريسون، توني، الاسترقاق والذات الأمريكية، ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده، مجلة ديوجين ـ الصادرة عن المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية ـ العدد (١٧٩/ ١٢٣)، ص٩٦، وللمزيد حول الفظاعات التي ارتكبها الأوروبيون في أمريكا انظر: بينو، إيف، تحطيم الهنادرة في منطقة الكاريبي، ص٥١ ـ ٦١، وناداياي، باب، إبادة هنادرة أمريكا الشمالية، ضمن نفس المرجع، ص٦٣ ـ ٧٨، وبرنار، كارمن، الإمبريالية الأيبيرية، ص١٤٥ ـ ١٨٩، وبولوني، جاك، أمريكا الأسبانية: استعمار نظام قديم، ص١٩١ ـ ٢٢٧، وغيرها من الدراسات القيمة، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، وهي موثقة بالوقائع والتواريخ والأرقام، ورسائل لاس كازاس عن مذابح الهنود، دار الفضيلة، القاهرة، ففيها صور مروعة لتلك الفظاعات.

(٢) إعلان الاستقلال الأمريكي، مطبوع مع كتاب: سكيدمور، ماكس، كيف تحكم أمريكا، ترجمة: نظمي لوقا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، ص٣١٥.

(٣) عند فقرة «فتح القسطنطينية».

مشكوك فيها قام بها إلى روما مطران الهنود ونشرها في عام ١١٤٤م هيو الجبلي ـ وهو مطران كاثوليكي فرنسي المولد عمل في شرق المتوسط ـ وتحدث عن راهب وملك يدعى يوحنا سكن فيما وراء فارس وكل شعبه من النصارى ولكنه نسطوري، وقد تم صنع الأسطورة مع ظهور رسالة من الراهب يوحنا موجهة إلى البابا، والإمبراطور فريدريك إمبراطور الرومان، والإمبراطور مانويل إمبراطور القسطنطينية، وتشير كل البراهين أن تلك الرسالة لفقها كبير أساقفة منز، والذي زعم أنه ترجمها عن اليونانية إلى اللاتينية، ولم يتم العثور على الأصل اليوناني لها، وربما كان كبير الأساقفة قد توصل إلى فكرة هذه الرسالة المزعومة.

وتتحدث الرسالة عن الأراضي التي تقع تحت حكم الراهب يوحنا بمياهها البلورية، وخبيئاتها الهائلة من الأحجار الكريمة، وغاباتها من أشجار الفلفل... وسرعان ما ترجمة الرسالة من اللاتينية إلى كل اللغات الأوروبية تقريباً، بل كان هناك نسخة للرسالة بالعبرية، ثم بعد ذلك كان المرحلة التالية لتسويق تلك القصة، وهي ابتكار حكايات حكاها رحالة خياليون عن زيارات لمملكة العاهل الرباني ولقاءت معه، ومن الطبيعي أن يكون كل الرحالة إلى الشرق ـ وبصفة خاصة الرهبان الذين أرسلتهم الكنيسة ـ قد طلب منهم البحث عن الراهب يوحنا، وسئلوا لدى عودتهم عنه، وقلة هي التي ردت على هذا السؤال بالنفي وبالرغم أن تاريخ تلك الرواية ـ وفقاً لأي تقدير عقلاني ـ أن تعلن بوفاة ذلك الراهب، لكي تكف أوروبا عن اعتقادها بوجوده.

ولكن على العكس من ذلك ذاعت شهرته من جديد، من خلال (سير جون ماندفيل) وهو شخصية خيالية لنبيل إنجليزي زعم أن مذكراته الخيالية تروي ترحاله في الشرق على مدى أربع وثلاثين عاماً، وقد أثر ذلك العمل على كل مستويات المجتمع الأوروبي على مدار قرون عديدة، حيث قدر لـ«رحلات ماندفيل» أن يكون أول الكتب التي طبعت في أوروبا بلغة أخرى غير اللاتينية، وذلك عندما صدرت طبعته هولندية له عام ١٤٧٠م، وبحلول عام ١٥٠٠م كانت خمسة وعشرون طبعة من هذا الكتاب قد صدرت، ومن النتائج المؤكدة لهذا العمل هي المحافظة على أسطورة الراهب يوحنا في أذهان تلك القوى الأوروبية، وبصفة خاصة البرتغالية، التي مضت تبحث عن طريق جديد تفضي إلى العثور على الراهب الملك خدمة للرب، بالإضافة إلى الثروة الدنيوية.

وهكذا أصبح «الراهب يوحنا» لقباً يُخلع على أي حاكم مملكة مسيحية في الشرق[١]، في ظل هذا التحشيد المحموم، والذي تزامن مع سقوط غرناطة، وعودة كولومبوس الظافرة، والتي سبق الإشارة إليهما، كان البرتغاليون يخشون من طعنة في الظهر يوجهها لهم الأسبان، لذا لجؤوا إلى البابا ليضمن لهم حقوقهم، فأصدر حكمه المتجسد في معاهدة توردسيلاس الموقعة في حزيران عام ١٤٩٤م، والذي وقع فيه الخط الفاصل بين الأسبان والبرتغاليين[٢].

وبعد ذلك بسنتين تزوج ملك البرتغال الجديد مانويل من ابنة حاكمي أسبانيا العتيدين ـ فرنالد وإيزابيلا ـ واللذين اشترطا لزواجها منه أن تطبق البرتغال ما طبقاه بحق غير النصارى، وفعلاً تم ذلك بنفس الدرجة التي تم بها في أسبانيا، وكان من نتائج ذلك أن ممتلكات الأشخاص الذين تم استئصالهم بسبب ديانتهم صادرتها الجمعية المسيحية والتي كانت أداة للعائلة المالكة البرتغالية، وهكذا توفرت للخزانة الملكية قدر من المال تم استثماره في تمويل الحملة التي سيقوم بها فاسكوديجاما والذي أمضى الليلة السابقة لإقلاع سفينته ـ المسماة سان جبريل ـ في الصلاة مع ضباطه في كنيسة شيدها الأمير هنري، وأقسموا أن الموت هو البديل الوحيد عن النجاح، وخرجوا في الصباح في مواكب مهيبة عبر شوارع لشبونة حتى الشاطئ وكان مع رجاله حفاة، لا يرتدون إلا أردية كهنوتية بسيطة تصل إلى ركبهم، فقد كانوا في سبيلهم إلى الانطلاق في رحلة اكتشاف هي أيضاً حملة صليبية مقدسة.

وفي طريقهم اصطحبوا معهم مرشدين من عرب موزنبيق، وحاولوا الهرب، فقام ديجاما بالتحقيق معهم بسكب الزيت المغلي على جلودهم للألم العضوي، ودهنهم بدهن الخنزير المغلي للألم المعنوي، مما دفع بعدد منهم إلى الانتحار، وقد استمروا في الإبحار وكان هاجسهم البحث عن يوحنا الملك الراهب حتى

(١) هول، ريتشارد، إمبراطورية الرياح الموسمية، مرجع سابق، ١٨٥ ـ ٢١١ (باختصار وتصرف).

(٢) وكان الخط الفاصل الذي تم الاتفاق عليه هو دائرة خط الطول المارة على بعد ثلاثمائة وسبعين فرسخاً إلى الغرب من جزر كيب فيردي (الرأس الأخضر) وكل ما يقع وراء ذلك ـ أي: الأراضي التي اكتشفها كولومبوس ـ تستغلها أسبانيا، وكل العالم الواقع إلى الشرق من خط البابا يذهب إلى البرتغال، وهو ما يضم أفريقيا والمحيط الهندي بأسره.

وصلوا إلى الهند، وعادوا إلى الملك البرتغالي بخبر اكتشافهم العظيم، والذي أعلن تنصيب نفسه «سيد غينيا وفاتح أثيوبيا وشبه الجزية العربية وفارس والهند وصاحب الإبحار والتجارة فيها»[١]، وانطلاقاً من القاعدة الأوروبية القائلة بفرض ديانة الحكام على المحكومين فقد تم تدمير المعابد غير النصرانية من البلاد التي انتزعوها بوحشية من سكانها الهندوس والمسلمين، وكانت عقوبة الموت من نصيب كل من يحرض غيره على عدم اعتناق النصرانية[٢].

ويبدو أن البرتغاليين كانوا يريدون أن يكونا سبَّاقين إلى تحقيق الرسالة التي حملها خلفهم الإنجليز، وهي «رسالة مزدوجة: الأولى تدميرية، والثانية إحيائية تجديدية، فالتدميرية إفناء المجتمع الآسيوي، والإحيائية إرساء الأسس المادية للمجتمع الغربي في أسيا»[٣]، وبهذين الاكتشافين دخلت أسبانيا والبرتغال إلى دنيا الاتجار في العبيد، وتبعها بعد ذلك فرنسا وانجلترا وهولندا والدنمرك، والتي أعلنت عن نفسها تجارة جالبة للربح الوفير، وباعثة على مولد الصناعات الأوروبية، وفي المقابل قامت تلك الدول بوضع حاجز على الدراسات المتعلقة بهذه التجارة الكئيبة، جعل منها موضوعاً من المحرمات، وذلك لأن المسؤولية الأخلاقية أمر يظل في القلب والمركز من هذه القضية[٤]، وأوروبا لا تريد ذلك.

٣ ـ نشوء حركة الإصلاح الديني: في خضم ذلك التمركز حول الصليب،

---

(١) هول، ريتشارد، إمبراطورية الرياح الموسمية، مرجع سابق، ٢١٣ ـ ٢٥٢ (باختصار وتصرف).

(٢) دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية، مرجع سابق، ٤/٧٣.

(٣) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة. السلطة. الإنشاء، ترجمة: كمال أبوديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م، ص١٧١، وللمزيد حول القرصنة البرتغالية وممارساتها انظر: المذكرات الكاملة لنائب الملك البرتغالي في الهند «أفونسو دلبوكيرك»، ترجمة: د. عبد الرحمٰن الشيخ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٤) نيان، جبريل تامسير، الفهم الأفريقي لتجارة العبيد، ترجمة: أسامة عبد الحكيم، مجلة ديوجين الصادرة عن منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) العدد (١٧٩) ص٦٣ ـ ٦٤، والعدد عن تجارة الرقيق ودور الغرب فيها، و: فانون، فرانز، لأجل الثورة الإفريقية، ترجمة: ماري وديالا طوق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٢٠ ـ ١٣٠.

والتحيز للكنيسة، وما رافق ذلك من استبداد كنسي، وانشغال بجمع الثروات وفرض الطاعة الاجتماعية، وانتشار لرذائل البلاط البابوي، وحجر على العقول والحريات ـ سبق الإشارة إلى شيء منه ـ وادعاء «الكنيسة الكاثوليكية التي سَّمت نفسها عقل العصر وشرفه وضميره، والضامنة لرعيتها الخلاص الأبدي، إن هي أخلصت وانصاعت لها كلياً»(١)، نتيجة لذلك بدأ تململ الناس وضجرهم من الكنيسة وما تحمله من رسالة وتضليل ـ في نظرهم ـ وهو ما أوجد أرضية سياسية واجتماعية لدى مارتن لوثر(٢) للقيام بحركته الاحتجاجية، لفضح الضمانات الروحية الجماعية المزعومة للمؤمنين، ولاحتواء الفكر في السلطة(٣)، عندما وضع أطروحاته الخمسة والتسعين على أبواب كنيسة بلدته في عام ١٥١٧م، إثر قيام أحد القساوسة ببيع صكوك الغفران.

وكان مما قاله ـ ذلك القس ـ خلال بيع تلك الصكوك: «أن كل تلال سانت أنا بورج ستستحيل إلى كتلة هائلة من فضة صافية، وأنه ما أن يسمع رنين العملة في الصندوق حتى تكون روح من دُفعت الأموال لأجله في طريقها إلى الفردوس»(٤)، وتدعيم ـ لوثر ـ ذلك برسالته «إلى النبلاء المسيحيين في الأمة

---

(١) بانارين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، ترجمة: عياد عيد، نشر إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥م، ص١٤٨.

(٢) آثرنا أن يكون فكر لوثر هو الذي يُستند إليه ـ في هذه العجالة ـ لأنه هو السابق، وحامل الراية، وكالفن بالرغم أن له رؤيته في الإصلاح الكنسي، ولكنهما في الجملة ـ كما يقول دنكان فورستر ـ يتفقان إلى حد كبير، فهما يقبلان السلطات نفسها، والمنهج نفسه، ويتشابه بناء فكريهما، ومعظم نتائجه. . . انظر ذلك في: مارتن لوثر ـ جون كالفن، للمؤلف السابق، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، تحرير: شتراوس، ليو، وآخر، ترجمة: محمود سيد أحمد، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ١/ ٤٦٢ وما بعدها.

(٣) ميريه، جيرار، البروتستانتية والتبرير المسيحي للسيف، مطبوع ضمن تاريخ الأيدلوجيات، جمع: فرنسوا شاتلية، ترجمة: د. أنطوان حمصي، نشر وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٧م، ٢/ ٢٨١ (بتصرف)، وقد اعتمد في دراسته هذه على كتاب لوثر «في السلطة الزمنية وإلى أي حد ندين لها بالطاعة».

(٤) فيشر، هربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث ـ من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة: د. زينب عصمت راشد، ود. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص١٠٠.

الألمانية حول تعديل الدولة المسيحية» في عام ١٥٢٠م[١]، ثم رسالة وجهها إلى الكنيسة بعنوان «مقدمة عن الأسر البابلي الكنسي»، ثم بكتابه الذي وضعه في عام ١٥٢٣م بعنوان «في السلطة الزمنية وإلى أي حد ندين لها بالطاعة» والذي عُد الإصلاح البروتستانتي الذي تحمله ـ احتواء الفكر في السلطة ـ إلى أنه كل ما سيبني الفلسفة السياسية الغربية، ولكنها اختلفت الوسائل، والأمر واضح جداً لدى لوثر، إذ جعل الوسيلة لذلك هو التبرير اللاهوتي للطاعة في التواصل الذي يقوم بين الأمير ورعاياه، في خدمة أيدلوجية القوة، ولذلك «صار الله منذ زمن الانقلاب البروتستانتي يفقد صفات الإلـه المسيحي السابقة، الذي يفضل الفقراء بالروح، وبدأ يذكرنا بإلـه إسرائيل في العهد القديم، والذي لا يخلص الجميع بل المختارين فقط»[٢] وهو بذلك وضع التصور الإلـهي للسلطة الزمنية اللذين سيستخدمهما بعد ذلك فلاسفة الدولة الحديثة[٣]، ويتعلق الأمر في الوصول إلى ذلك بالوصول إلى أنصار روما البابوية، وذلك من خلال تدمير الأسوار الثلاثة التي أحاطوا أنفسهم بها وهي (سمو السلطة الروحية على السلطة الزمنية، والطابع الحصري لحق البابا في تفسير الكتاب المقدس، والحق الحصري للبابا في دعوة المجمع الديني).

بالنسبة للنقطة الأولى، الحاسمة، يعزف لوثر بشكل مفارق على بوق التقاليد الطويلة التي كانت دافعت عن إدعاء سلطة الإمبراطور ضد سلطة البابا، لكن الهدف كان ردّ ادعاء الكنيسة، من أجل إعادة السلطة للسلطة المدنية أقل مما هو من أجل إعادتها للدولة المسيحية بأسرها، وذلك باختزال الكاهن إلى موظف في (الدولة المسيحية) بمجموعها، إلا أن توريط هذه الأطروحة يشير إلى تعاطف واضح، وإن كان ظريفاً ومخصصاً لمقاتلة الكنيسة المغتصبة، من أجل

---

(١) شاتليه، فرانسوا، وآخرون، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ص٨٨٠، وقد ردت الكنيسة على ذلك بحرمانه كنسياً، فما كان منه إلا أن قام بحرق ذلك القرار علناً عام ١٥٢٠م، انظر ذلك في: فيشر، هربرت، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) بانارين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣) ميريه، جيرار، البروتستانتية والتبرير المسيحي للسيف، مطبوع ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢ (بتصرف).

التوسع الحر للسلطة المدنية «لأن السلطة الزمنية كانت تأسست من قبل الله من أجل معاقبة الأشرار وحماية الصالحين، يجب ترك عملها يمارس بحريه ومن دون عقبات عبر كل جسم العالم المسيحي وهكذا، «تنتمي السلطة الزمنية للحالة الروحية. . بالرغم من أن لها مهمة مادية. . »، وبالنتيجة «فإن عملها يجب أن يمر من دون أن يعرقل في كل أعضاء الجسم».

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا (التسييس) للجسم المسيحي يستخدم لإدخال الأطروحة الدينية الثانية التي تمثل مسلمة الإصلاح اللوثري (رفض سلطة الكنيسة على الكتاب المقدس) ثم المطالبة بحق عقد مجمع ديني من دون إذن البابا، إن كل شيء يجري كما لو كان لوثر يعتبر النقطة الأولى كمقدمة تمهيدية استراتيجية لعمله الديني الخاص، الذي يصب بدورة في المطالبة (بديمقراطية) الجسم المسيحي الذي ينبغي فهمة بشكل معاكس للأوتوقراطية البابوية[١].

ليخلص من ذلك إلى نصه «في السلطة الزمنية وإلى أي حد ندين لها بالطاعة إلى» أن السلطة والطاعة وِحدة قوة الأمير، ولوثر البعيد عن اعتبار هذه الوحدة غير المحتملة في ذاتها يكونها حقاً ويخلدها من حيث هي كذلك، ولفهم إشكالية لوثر، يجب الانطلاق من تحقيق يفرض نفسه ويُظهر الى حد كاف الاضطراب الذي كان عليه الوضع السياسي في بداية القرن الخامس عشر، والذي كان يستلزم سلطة متينة، ولكن هذه الأخيرة كانت تفتقر الى أساس لا يقل عن ذلك متانة.

وقد كتب رجل الإصلاح يقول: «ينبغي علينا أولاً: أن نجد أساساً متيناً للقانون والسيف الزمنيين، من اجل أن لا يشك أحد في إنهما موجودان في العالم بإرادة الله وأمره» فالتفكير في السياسي لديه ـ كما يمكن أن نرى ـ إزالة الشك، وهو ما يعني استعادة ما هي عليه الدولة أو بيانه حقاً، إن التفكير في السياسي ـ بالنسبة للوثر ـ هو إثارة إشكالية قداسة السيف الزمني، والمسألة لا تقوم على «الشك» في القانون والسيف الزمنيين: إنها تمس ـ فقط ـ علاقتهما بالله، وبعبارة أخرى: ما من شك في أنه يجب أن تكون هناك دولة نحن ملزمون

(١) شاتليه، فرانسوا، وآخرون، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٨٨٢.

بإطاعتها، فهذا هو على وجه الدقة ما يفلت من الشك، وبالمقابل فإن ما هو موضع شك هو قيام أساسها على الله.

فلندقق في الإشكالية: إن الأساس الإلـٰهي للسلطة ليس موضع شك في حد ذاته، وما يستبعد بوصفه ـ يجب أن يكون ـ مسألة وجود «سيف»، وسوف يكون هناك استبعاد آخر يمس الجوهر الإلـٰهي للسلطة: وهو كون الأمير ـ كما يقول بولس ـ يستمد سلطته من الله، ولذلك فإن سحب هذين الاختزالين المتعاقبين للمسألة إلى موقعهما الصحيح يسمحان بتأسيس للإشكالية السياسية حقاً، وهناك شيئان بديهيان ولا يشكلان في ذاتهما، مسألة لزوم السلطة وكونها إلـٰهية، وبالمقابل فإن المسألة هي معرفة ما الذي يجعل للطاعة، وبصورة موازية للسلطة «حدوداً» عندما يوصي الأمير الزمني رعاياه ـ أو حتى يأمرهم ـ باتباع توجيهات البابا، فلا يمكن ـ إذاً ـ لمسألة الجوهر الإلـٰهي للسلطة أن يكون موضع شك إلا إذا حُدد هذا الجوهر من جانب البابا، فالمسألة السياسية أقل اصطباغاً بالصفة المؤسسية في نتائجها، لاهوتية في مبادئها، فمن المؤكد أن طاعة أمير مخلص لروما يمكن إن تكون لها حدود ينبغي مع ذلك تعليلها بعلّة لاهوتية.

وهكذا يدور الأمر بالنسبة إليه حول الحديث عن السلطة الزمنية وسيفها، وعن الصورة التي يجب أن يستعمل ضمنها ـ هذا الأخير مسيحياً ـ وإلى أي حد يُدان له بالطاعة، فما يبني أيديولوجية للقوة الزمنية هو إذن أيديولوجية للمسيحي الجيد[1]، إن استعمال السيف استعمالاً مسيحياً ليس مجازاً، بل هو تبرير أن لوثر ـ كآخرين قبله ـ يستخدم حيله في إيجاده حل المسألة السياسية في اللاهوت، حيث أن للسياسة حل خارجها: فإطاعة القانون والسيف الزمنيين إلزام غير مؤيد بالسلطة في حد ذاتها ـ أي: بالقوة ـ بل هو مؤيد من الله نفسه، وربما لم يتجل فعل التفكير في مبدئه في أي مكان أفضل مما تجلى لدى لوثر، فالفكر يُنضج ما وراء: للعقل، للرؤيا، للعقيدة، للإيمان من أجل أن لا تعارض طاعة سلطات الدنيا في مبادئها، فإذا كان الخضوع للأمير هو الخضوع كله، فمن هو الذي سيجرؤ على إطاعة أحدهما ويتعرض ليغضب الأخر؟

---

(١) ميريه، جيرار، البروتستانتية والتبرير المسيحي للسيف، مطبوع ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢ (بتصرف).

يمكن أن نتساءل عن ذلك على النحو التالي: «بما أن كل العالم شرير، وبما أنه لا يكاد يوجد مسيحي حقيقي واحد بين ألف من الكائنات الحية، فإنهم سوف يتبادلون الاتهام بحيث لن يوجد شخص قادر على أن يبين للنساء والأطفال كيف يتغذون ويخدمون الله، من أجل ذلك أقام الله المملكتين «المملكة الروحية: التي تجعل من المسيحيين المؤمنين بالروح القدس تحت قانون المسيح، أشخاصاً طيبين، والمملكة الزمنية: التي تقف سدّاً في وجه غير المسيحيين والأشرار بحيث يُرغمون، بالضغوط الخارجية، على احترام السلام والتزام الهدوء ـ إن أرادوا ذلك ـ على إعادة بناء الانتوبولوجيا المسيحية ورجل الإصلاح المسكون بهاجس «الخطيئة» لن يقتصر على جعل الإنسان خليقة الله، بل سيجعل منه واحداً من الرعايا المتحمسين للدولة[1].

ومن خلال ما تقدم نستخلص ثلاث نتائج فيما يتعلق بأيدلوجيا القوة:

الأولى: أن السعي وراء الأساس المتين للسلطة يعني اتخاذ المرء موقعه في المنشأ، فالسلطة الإلـٰهية بالجوهر كما بالصفة المؤسسية، وذلك بصورتين: بصوره أصلية، أولاً برؤيا بولس الرسول ـ وهو نفسه الذي يقول ذلك، ثم في أصلها لأن الأمر هو على هذا النحو (منذ بداية العالم) ماذا يعني ذلك من وجهه نظر المسألة التي تشغلنا؟ أنه يعني: أن السلطة وإطاعتها ليستا من مستوى الزمن، بل من مستوى الأبدية، وبما أن السلطة الناجمة عن إرادة الله غير خاضعة لأي تغيير في جوهرها ـ بتعريفها نفسه ـ فمن الواضح أن الطاعة فعل يعرفه المسيحي، فهذا الأخير يتمتع بنوع من الأزلية في كيانه الزمني بفعل الطاعة وحدها، حيث أنها أزلية، ذلك هو ما يسهم به فيه الإلـٰهي، وهو ما يقوله لوثر: «ربما أغري المرء بالاعتراض بأن العهد القديم قد أُلغي، ولم تعد له سلطة وبذلك لا يمكن اقتراح مثل هذه الأمثلة على المسيحيين، وأنا أرد ـ أي: ميريه جرار ـ على ذلك قائلاً: الأمر ليس كذلك بالمرة لأن القديس بولس يقول: «لقد أكلوا الغذاء الروحي نفسه الذي أكلناه وشربوا من الشراب نفسه المنبجس عن الصخرة التي هي المسيح»، وهو ما يعني: أنه كانت لهم الروح نفسها والإيمان نفسه بالمسيح

(١) ميريه، جيرار، البروتستانتية والتبرير المسيحي للسيف، مطبوع ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥ (بتصرف).

الموجودين لدينا ـ ذلك أن العصر والسلوك الخارجي لا يخلقان فرقاً بين المسيحيين ـ.

والنتيجة الثانية: تتعلق بوضوح بـ«الخاطئ» الذي هو الإنسان وبالضرورة التالية للسيف الزمني، وهنا يوجد أكثر ما هو جدير بالملاحظة في العقيدة، من وجهه النظر هذه على الأقل: فأزلية الطاعة هي التي يستنتج منها الوضع الزمني الفرد، فهناك في إحدى جهتي الخليقة، الإنسان وفي الجهة الأخرى المسيحي، وهذا الأخير يجد نفسه، على الرغم منه حقاً، عالقاً في الشر في الحياة الدنيوية التي يعيشها في هذا العالم، فالمسيحي الذي يواجه الشر خاضع، بصوره طبيعية للسيف الذي ما هو إلا الأداة التي وضعها الله للقصاص من الأشرار وعقابهم، وحول هذه الانتوبولوجيا للمسيحي «الجيد» والمسيحي «السيئ» ينتظم حل المسالة السياسية، ولكن هذه الانتوبولوجيا ليست سوى ترجمة على صعيد النجع، للنظرية المؤسسة للسلطة مفهومة بوصفها غير متوقفة على ظروف زمنيه (لأن السلطة في مبدئها خارج الزمن) ولكنها تسمح على وجه الدقة، بتفسيرهما والتحكم بهما لهذا السبب.

فالأطروحة الأولى والأخيرة هي التالية: بما أن كل سلطه تأتي من الله فإن الوسائل المطلوبة في ممارسه هذه السلطة بذاتها نتائج للإرادة الإلٰهية، وهذا تأكيد دائم ـ من جانب لوثر ـ بأنه إذا كانت ممارسة السلطة والسيف هما ـ كما أوردنا منذ قليل ـ في خدمه الله، فإن كل ما تحتاجه السلطة لاستعمال السيف يجب ـ بالضرورة ـ أن يكون في خدمه الله، فيجب أن يكون هناك، في كل الظروف، واحد يسجن الأشرار، يتهمهم ويذبحهم، ويحمي الأخيار وينجيهم، يدافع عنهم وينقذهم، وهكذا يظهر الله تبريراً للبوليس ـ للقاضي والجلاد ـ.

والنتيجة الثالثةٍ والأخيرة لإشكالية لوثر تقع في واقعة خاصة بالعقلية السياسية الحديثة في جملتها هي كون السلطة الموصوفة بحماية «الأخيار» موجهة كاملة، نحو الآخرين ـ أي: بعبارة أخرى نحو الأشرار ـ فالسياسة تصبح معركة مدنية تتلخص فيها أيديولوجية التواصل والصلة الاجتماعية، وإذا كانت إشكاليه الطيب والشرير هذه تنطبق على المستوى اللاهوتي المسيحيون والآخرون ـ فهي أيضاً تنطبق على المستوى السياسي، فبعد اختزالات متعاقبة تصبح المسألة السياسية قابله للتفكير فيها فعلياً: فالسياسة فعالية مسيحية خالصة، ولكنها فعالية

على مستوى الأشياء الدنيوية الزمنية، إنها الرسالة الأرضية للمخلوق الذي مسته النعمة، وهي تكون واجبة، ونحن نعرف ذلك من قبل على اعتبار أن السلطة تسهم في الإلـٰهي، ولكن ما هو نذر المسيحي؟ إنه العمل على انتصار العدالة المسيحية[١]، أو على الأقل حمل الناس على احترامها، وإعلاء شأنها وحمايتها من بربرية الآخرين، وذلك أن السيف والسلطة بوصفهما خدمة خاصة، يقعان على عاتق المسيحيين أكثر منهما على كل البشر الآخرين على وجه الأرض، وبما أنه من المفهوم أنه لا يمكن إجبار أحد على أن يكون مسيحيّاً يبقى صحيحاً أنه ينبغي إرغامهم على احترام العدالة المسيحية، إذ لا ينبغي للمسيحي أن يستعمل السيف أو يستند إليه لمصلحته أو لمصلحة قضيته الخاصة، بل من أجل الآخرين[٢].

ومن خلال هذه الأيدلوجيا تشكل حض حقيقي للأوروبيين بعامة والألمان بخاصة للتخلص من السلطة الكنسية الكاثوليكية الرومانية، من أجل حماية الشعب من هذه الذئاب الغاصبة ـ كما يرى لوثر ـ ووجدت احتجاجاته تلك تأييداً بين الفلاحين المستغلين، والذين نادوا بالاستقلال عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والذين رفضوا إرسال الأموال إلى كنيسة روما، كما رفضوا تملك الكنيسة لممتلكات كبيرة جدّاً من الأراضي، وانتشرت تلك الحركة في جميع ألمانيا وسويسرا والبلاد المنخفضة وانجلترا، وسكوتلندا، وممالك اسكندنافيا وكذلك في أجزاء من فرنسا وهنجاريا وبولندا، وهذه الرؤية اللوثرية كان لها نتائجها الكثيرة على العقيدة النصرانية بعامة، وهي التي أخذ العمل من خلالها في العالم الغربي مكانته في إحدى طروحات لوثر الـ(٩٥)، والتي تقول: «يصلي ويعمل»، حتى أصبحت هذه من أساسيات عبادة العمل البروتستانتية المشهورة، حيث يمتزج العمل بالعبودية والعذاب والعمل الإنساني غير المناسب للإنسان الحر.

فقد وضع لوثر بمقولته تلك العمل في مقام الصلاة، وأنه أحد وسائل

---

(١) وهذا هو عين ما يقوم به المحافظون الجدد الآن، وبذرائع ومسميات مختلفة، ولكنه يجمعها جامع واحد هو: انتصار العدالة المسيحية.

(٢) ميريه، جيرار، البروتستانتية والتبرير المسيحي للسيف، مطبوع ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٨.

خدمة الله، وبهذا وضع الأسس العملية للأخلاق البروتستانتية وقدرة الشعوب التي اعتنقتها[١]، وهذه الرؤية هي التي بنى علي ضوئها ماكس فيبر ـ بعد ذلك ـ رؤيته الشهيرة التي بسطها في كتابه «البروتستانتية روح الرأسمالية»، كما أن لوثر جرد الكنيسة من نفوذها ونقله إلى الأفراد، وهذه العقائد الجديدة (البروتستانتية والكالفنية) كانتا ـ كما يرى أريك فروم ـ «جواباً على الضرورات النفسية التي مصدرها سقوط النظام الاجتماعي للقرون الوسطى، وبدايات الرأسمالية. ولذا كان من الضروري تحضير الإنسان نفسياً للدور الذي سيلعبه في النظام الصناعي الجديد»[٢].

وكرد فعل حاولت الكنيسة الكاثوليكية القيام بإصلاحها الخاص، والذي أطلق عليه الإصلاح المضاد، واشتعلت العداوة على أثر ذلك بين البروتستانت والكاثوليك على شكل سلسلة من الحروب الأهلية في فرنسا وانجلترا، وكذلك في حرب الثلاثين عاماً الدموية التي تورطت فيها ألمانيا والسويد وفرنسا والدنمرك وهولندا والإمبراطورية المسيحية المقدسة ممثلة بآل هابسبورغ، وعلى سبيل المثال تم ذبح عشرة آلاف بروتستانتي في فرنسا، وكتب البابا غريغوري الثالث عشر إلى ملك فرنسا شارل التاسع «نحن نبتهج معك أنه بعون الرب، قد حررت العالم من هؤلاء الهراطقة الأشرار»[٣].

٤ ـ **عصر العقل**: لقد كان من نتاج الثورة الإصلاحية أنها أفضت إلى تحرير العقل الأوروبي من قيود الاستبداد الكنسي، ولذلك فإن من أكثر من وقف وساند لوثر في ثورته علماء الإنسانيات، فقد أطلقوا وابلاً من الكتيبات تطعن في البابوية بكل ما استوعبه العصر من نقد جارح[٤]، ولكن الأمر لم يقتصر على نقد الكنيسة البابوية بل تعدى ذلك ليصبح ثورة على النصرانية كدين نُظر إليه على أنه يعوق الفكر، وقد تمثلت تلك الثورة في السير بالعقل الجديد في طريقين هما:

---

(١) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢١٤ ـ ٢١٥.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٧١.

(٣) إيليربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص١١٠ ـ ١١١، وللمزيد حول التفاصيل التاريخية للثورة اللوثرية انظر: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٦/٢٤ وما بعدها.

(٤) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٢٤/٢٤ ـ ٢٥.

أ ـ إحياء الروح القديمة للفلسفة والآداب الإغريقية والرومانية: والتي «ساهمت في تكوين إمبراطوريات شاسعة، كفلت السلم لشعوبها، ووثقت عرى العلاقة بين الأقوام التي تتألف منها، لكن العصر الوسيط أوقف الصيرورة مؤقتاً، حيث سقطت أوروبا فريسة للبرابرة»[١]، وقد اعتبر ذلك الإحياء بمثابة ولادة ثانية للحضارة اليونانية الرومانية، وكان العاملون فيها يسمون «الإنسانيين» لأنهم كانوا من المعجبين بالمدنية الأغرو ـ رومانية السابقة للميلاد بالمقارنة بأولئك الذين كانوا طلاباً ومعجبين باللاهوت المسيحي الغربي[٢]، ولذلك كان لا بد من العودة إلى ذلك الماضي البعيد، والاستعاضة بما وُجد فيه عن عقائد القرون الوسطى.

وكان من خواص تلك العودة تحرير عقل الفرد من رق الإيمان، والترخيص بذلك ـ التحرير ـ لكل فرد، بحيث أصبح لعقل الفرد القول الفصل في الحكم على الأشياء، وبذلك فشا الاعتقاد بأن العقل قادر على حل كل ألغاز العالم، وأن يصل إلى أبعد أسراره، وعلى هذا الأساس بنى ديكارت وسبينوزا وليبيتز نظمهم الكبرى، حيث أصبح مذهبهم يسمى مذهب العقلانيين[٣]، ولما تحرر العقل الأوروبي من عبوديته الأولى للكنيسة تخطى في القرنين التاسع عشر والعشرين تلك الحدود ووطد عزمه تدريجيّاً على العداء لكل شكل من أشكال السلطان الروحي على الإنسان. ومن ثنايا هذا الخوف الباطن، ولئلا تعود تلك القوى التي تدعي لنفسها السلطان الروحي مرة ثانية على التغلب، أقامت أوروبا نفسها زعيماً بكل ما هو ضد الدين مبدئيّاً وعمليّاً، لقد رجعت أوروبا إلى إرثها الروماني[٤].

ب ـ الاهتمام بالطبيعة الحافلة بالحقائق: والذي نتج عنه النزوع إلى ارتياد المجهول من آفاق العلم الطبيعي، وقد كان للصيحة التي أطلقها روجر بيكون بأن

---

(١) فولغين، ف، فلسفة الأنوار، ترجمة: هنرييت عبودي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٩٩.

(٢) توينبي، أرنولد، تاريخ البشرية، مرجع سابق، ٢/١٩٩، وانظر: ص٢٢٤.

(٣) رابوبرانت، أ. س، مبادئ الفلسفة، ترجمة: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩م، ص١١٧.

(٤) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤٥.

«العقل الذي أنتصر على الخرافة، عليه أن يسيطر على الطبيعة الخالية من السحر»[١] بالتجربة والاختبار، وما شكّلته مسلّمة ديكارت من قاعدة للتعامل مع الطبيعة «أن نجعل من أنفسنا أسياد الطبيعة ومالكيها»[٢]، وقد استجاب العلماء والفنانون لتلك الدعوات، وأنشئت الجمعيات العلمية كصدى لذلك، وهذا ما مهد لنشأة العلوم الطبيعية مؤيدة بالمخترعات الحديثة، وأخذ الإنسان يسأل: ما أصل المعرفة والإدراك، وما منبعهما، العقل أم التجربة؟

وقد بحث في هذه المسائل وأمثالها جون لوك الذي اختار كسلفه بيكون أن أصل المعرفة التجربة لا العقل[٣]، وتأسس بذلك المنهج التجريبي، الذي يمكننا القول أنه «بدأ بنشر كتب هلبرت الباحثة في المغناطيس سنة ١٦٠٠م، وتلاها على الفور تقريباً نشر هملت لشكسبير سنة ١٦٠٤م، ودون كيشوت لسيرفانتس سنة ١٩٠٥م، وفي تلك الفترة سيتم اختراع المنظار الفلكي حوالي سنة ١٦٠٨م، واكتشاف كبلر قوانين حركة السيارات سنة ١٩٠٦م، وكان غاليليو يبدأ تجاربه العظمى، وفي سنة ١٩٢٨م تقدم هارفي بنظريته عن دوران الدم، ونشر ديكارت مقالة الطريقة سنة ١٩٣٧م... ولكن سيطرة العلم سيطرة لا مراء فيها في مجال الذكاء إنما بدأت بتحالف المصالح الصناعية والاقتصادية»[٤].

وبهذا تم إحداث قدر من التفاعل العظيم بين «إبداع الأفكار الثورية في الفيزياء والفلك والرياضيات، وطرح المناهج والأنساق المعرفية الجديدة في الفلسفة، وتغيير نظرة المجتمع إلى ذاته وإلى العالم الذي يعيش فيه، حيث كان هناك جدل الوعي، والواقع يعمل بأنشطة المتغيرات العلمية والصناعية

---

(١) هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير ـ شذرات فلسفية، ترجمة: جورج كتورة، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٤.

(٢) روجيه، جارودي، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٥٥، حيث يرى جارودي أن عصر الحداثة يقوم على ثلاث مسلمات: هذه إحداها، وتمثلها لفلسفة الفرنسية، وقد أدت إلى إنسان الحاسوب، بالإضافة إلى مسلمة آدم سميث عن تقديس الفردانية، والتي أدت إلى تأليه السوق، وتمثلها الفلسفة الانكليزية، ومسلمة فاوست والتي أدت إلى عالم اللا معنى، وتمثلها الفلسفة الألمانية، وانظر تفاصيل هذه المسلمات ـ كما يرى جارودي ـ بتفصيل شيق وجميل في ص١٥٥ ـ ١٧٦.

(٣) رابرانت، أ. س، مبادئ الفلسفة، مرجع السابق، ص١١٨.

(٤) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

والاجتماعية ضمن إيقاع وتوازن حضاري متكامل، بحيث كان التسابق بين الاختراعات وتطبيقاتها الآلية من ناحية، والتطورات الاجتماعية والثورات المتجددة على مستوى القيم والعادات والأخلاق، ومستوى الإبداع الفني والتطور الفكري العام من ناحية أخرى، كل ذلك كان يسير ويتكامل ويتشابك ضمن إيقاع متوازن، ويؤسس هوية ذاتية لحضارة واحدة جديدة كل الجدة بالنسبة لمختلف الحضارات التي سبقتها وبذلك تم إخراج العقلانية من حدود الغيب والتجريد اللفظي، إلى عالم المجهول المادي، إلى الطبيعة التي هي أقرب العوالم إلى العقل»[1].

ومرحلة النهضة هذه «كما أتفق على تسميتها في التاريخ الغربي هي من إسهامات العالم قاطبة في الحضارة الغربية ـ وهو ما يغالون في إخفائه عن تلامذتهم الأوروبيين..»[2] ليكون التمجيد للتفرد الأوروبي الذي لا تشاركه فيه حضارة أخرى.

المطلب الرابع

مرحلة الحداثة

لا بُدَّ لنا قبل الولوج إلى الحديث عن هذه المرحلة من «التمييز بين الحداثة كقيمة، والحداثة كصيرورة ـ حتى نفهم المسار والمنهج الذي سنسير عليه ـ وذلك أن الحداثة تقدم نفسها في آن واحد كنظرية تأسيس فلسفي للعالم، وكعملية تغيير للمجتمعات، ففي الأنموذج الأول، يتم إيلاء الأولوية إلى الذات العارفة، وإلى الـ«أنا» والذات «الكامنة» كقيمة أسمى تضطلع بالمعنى، وتبني العالم، وتؤسس الرابطة الاجتماعية وذلك من ديكارت إلى هيغل، وفعل التأسيس ذلك ـ بطبيعته ـ لا يمكن أن يؤسس ذاته، وكان عليه أن ينهل من «كتالوج» القيم (الحرية، الفردية، العقل، الكونية، والدولة المصطنعة..) وفي الأنموذج الثاني، يجري الاهتمام بالتحديث: وهو تلك الحركة التي تضمن الانتقال المعقد والمتعدد

---

(١) صفدي، مطاع، نقد العقل الغربي ـ الحداثة ما بعد الحداثة، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠م، بيروت، ص٦٢ ـ ٦٣.

(٢) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٣٥.

الأشكال من «المجتمع التقليدي» إلى «المجتمع الحديث» مع التساؤل عن أسبابها، ورصد ميادينها، ووصف أطوارها، وتفتح أشكالها»[١].

ولذلك فستكون دراستنا ـ في هذا المبحث ـ للحداثة كقيمة، وقد يتم التعريج على بعض مراحل الصيرورة، لإيضاح إشكال، أو بيان التباس، وهذا قد يضطرني إلى الخروج عن منهجية الدراسات الأكاديمية التقليدية، حيث لن يتم ـ في الأعم الأغلب ـ التطرق المنهجي للمعاني اللغوية وجذورها، وارتباطاتها بهذه الكلمة أو تلك، وذلك لأن مثل هذه المداخل قد تم استهلاكها بحثاً وتنقيباً، إضافة إلى أنه لن يُقدم بُعداً فكرياً لموضوعنا، وذلك لأن الموضوع الذي نحن بصدده رؤية فلسفية فكرية من منظور غربي صرف، ولكن من الإشكالات التي قد ترد على ذلك أن الفاصل في المنهجية بين الموضوعين ـ الحداثة كقيمة وكصيرورة ـ كما يرى أناتولي راكتيوف هو «خط اعتسافي إلى حد ما»[٢].

ولذلك فإنه قد يرد الخلط أحياناً، بالإضافة إلى أن مصطلحات الدراسة التي نحن بصددها تعتبر أمراً معرفياً نسبياً، ولذلك فإن هذه المصطلحات يصدق عليها ما عبَّر به جان بودريار بأنها «تظل مدلولاً ملتبساً، يشير إلى تطور تاريخي، وإلى تغير في الذهنية، وهي معطى متشابك تتلاحم فيه الأسطورة بالواقع».

ولذلك فقد اختلفت تعاريفها، وتعددت مدلولاتها، باختلاف الأيدلوجية التي ينطلق منها كل تعريف، ويضاف إلى ذلك أن هذه المصطلحات في حالة صيرورة وتطور مستمر فهي «تحتوي على الكثير من ظلال المعنى الذي قد لا ننجح في استخدامه بصورة دقيقة، حيث يتطور مفهوم ـ تلك المصطلحات ـ بتطور الزمن، فما كان متعارفاً عليه في السنة الماضية لا يكون متعارفاً عليه بنفس المعنى في هذه السنة».

هذه مقدمة وددت الإشارة إليها لبيان المنهج الذي يمكن السير عليه عند

---

(١) سبيلا، محمد، وآخر، الحداثة وانتقاداتها ـ نقد الحداثة من منظور عربي ـ إسلامي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٦٦.

(٢) راكتيوف، أناتولي، المعرفة التاريخية، ترجمة: حنان عبود، دار دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص٩٧.

وقوفنا على المصطلحات، ومحاولة بيان ماهيتها، أما بالنسبة لموضوعنا ـ الحداثة ـ فإنه في مطلع ما اُصطلح على تسميته بعصر النهضة، كانت الروح الغربية بحاجة إلى نظرية للكون وللحياة، وهذا كان يستلزم إعادة النظر في المثل والمعتقدات التي كان يعيشها الغرب في تلك المرحلة وما قبلها، وقد أسس الغرب لذلك منهجية واحدة يستخدمها في محاولته استلهام نظرته للكون وللحياة، وتلك المنهجية هي المنطق العقلي، حيث يرى الإنسان الغربي في نظامه المبني على المنطق بحسبانه مرادفاً للحقيقة، وبالنسبة له فإنه ـ أي: المنطق العقلي ـ هو السبيل الوحيد المؤدي إلى الواقع، وبذلك «أصبحت الحداثة دعوة شمولية لاكتشاف المجهول بناء على لحظة وعي نهضوي، كان خطابها يُختصر في الإعلان عن ضرورة إحداث قطيعة مع كل ما يمنع العقل من بناء المعرفة الجديدة سواء كان المنع سلطة كنسية أو ملكية، أو علاقات طبقية، أو كان جهاز المعرفة نفسه الذي كان يتبناه العقل لإنتاج الحقائق»[١].

وكانت بداية الحداثة مع ديكارت ـ كما سبق الإلماح إليه ـ والذي أعلن عن «نبذه كل النظريات والمبادئ والتعاليم، واطراح كل جهد ومرجع، وبوجه خاص الفيلسوف أرسطو، وأنه سيبدأ بصفحة جديدة خالية من أي شيء، ويشك في كل شيء... وأكد أن معياره في الوصول الى الحقيقة هي مقولته الشهيرة «أنا أفكر فإذاً أنا موجود»، والتي لم يقصد بها أن تكون قياساً منطقياً، بل خبرة مباشرة لا سبيل إلى إنكارها، وكانت تلك المنهجية الجديدة تريد أن تحلل الأفكار المركبة إلى مكوناتها حتى تصبح العناصر غير القابلة للاختزال، أفكاراً بسيطة وواضحة وجلية»[٢]، وقد كان بذلك يريد أن تحل الفلسفة العملية مكان الفلسفة النظرية التي تُعلم في المدارس[٣]، وهذا النموذج المعرفي الجديد كان يعد انقلاباً حضارياً هائلاً، يدمر استراتيجية الماضي كله، ويبني استراتيجية

(١) مطاع صفدي، نقد العقل الغربي ـ الحداثة ما بعد الحداثة، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م، ص٦٧.

(٢) ديورانت، ويل وايريل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٠/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥ (بتصرف واختصار).

(٣) زيناتي، جورج، رحلات في الفلسفة الغربية، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ص١٤٣.

الخطاب المعرفي الشامل[١]، وللوصول إلى ذلك الانقلاب كان لا بد من حدوث هزات حضارية كبرى بعضها بسيط، كالذي يتعلق بالموضة أو (التقليعة) والآخر كاسح، يمتاز بالتحولات العميقة التي تخلفها وراءها، والتي قد تستمر قروناً ـ وسميت بالإزاحات الكبيرة ـ أما الشكل الثالث فهو المدمر الكاسح الذي يقوض هياكل حضارية وفكرية، ويبني بدائل لها تنطوي على أزمات لافتقارها لمنطق التطور التدريجي، ولإتيانها بأعمال محيرة[٢].

ومع ذلك ظلت اللازمة لمدخل الحداثة تقول: «من الضروري أن نكون حداثيين بصورة مطلقة ـ بمعنى: أنه نوع من ممارسة النقد الجذري المستمر ـ لكي نكتشف الغريب والجديد» حتى أصبحت الحداثة مساوية لعصر النهضة والتنوير، مع تنوع في حلقاتها، من (الحداثة الأولية أو البدائية) ثم (الحداثة الجديدة) وصولاً إلى (ما بعد الحداثة) الذي يستعمل لإيجاز نشاط الإنسان في ظروف معينة، وما يتمخض عنه من وجهات نظر بأنه «ذلك النمط من وعي الإنسان المعاصر بأهمية اللحاق بركب الزمن»[٣].

وبهذا أصبح اسم الحداثة واضحاً، أما طبيعتها، ومكان نشوئها وأسبابه، فتتداخل فيه المفاهيم وتتناقض، فمرة يتحدث الغربيون عن روح العصر، والحركة الجارفة، والضرورة الملحة، ومرة يتحدثون عن الرومانسية الواقعية، وثالثة يعدونها ـ ولا سيما الماركسيون ـ بأنها نوعاً من البرجوازية الجمالية المتأخرة النابعة من الواقعية، أو جاءت من الواقعية لتحطيم الرومانسية، أو أنها خير ما يمثل الفوضى الحضارية والفكرية التي تعم حياتنا المعاصرة، وتؤدي إلى هدم تقدمي لكل القيم الإنسانية، ورابعة عدتها حركة اقتحامية تنفر من كل ما هو متواصل، أو تاريخي، أو حركة ترمي إلى التجديد ودراسة النفس الإنسانية من الداخل معتمدة على. . . وسائل جديدة، أو ما عبَّر عنه فيلسوف الحداثة فلوبير بأنها «كل ما أريد أن أفعله أن أُنتج كتاباً جميلاً حول لا شيء، وغير مترابط لا مع نفسه، وليس مع عوالم خارجية، يفرض نفسه بحكم أسلوبه»، إنه تطلع إلى

---

(١) مطاع صفدي، نقد العقل الغربي ـ الحداثة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) مالكم برادبري، وجيمس ماكفالرن، الحداثة، ترجمة: مؤيد حسن فوزي، دار المأمون، بغداد، ١٩٨٧م، ص١٩.

(٣) مالكم برادبري، وجيمس ماكفالرن، الحداثة، مرجع سابق، ص٢٣.

ذلك الفن الذي لا يربطه بالواقع الإنساني أي رابط، إنها باختصار موجة عاتية تدمر القديم، وتعده عبئاً عليها لا بد من التخلص منه[١].

وفي ظل هذا الجدل واللغط في بيان مفاهيم تلك الحداثة ينشأ تبع له ضبابية معتمة في حقيقة مفاهيمها وأهدافها «دون أن تسمح لهم ببلوغ أية نظرة واضحة في العالم الموضوعي والحياة، وهي تتطلب منهم بذل كل جهد للوصول إلى تلك الغاية، وتشيع فيهم نوعاً من خمار النشاط، على نحو لا يسمح لهم بالتأمل والتفكير. . . وهكذا يمضون في جو من الغيوم تؤلف عوزهم إلى نظرية محددة في الكون، كأنهم مشردون بلا مأوى، ومرتزقة سكارى، ينخرطون في خدمة الوضعاء والعظماء على السواء، دون تمييز بينهم، وكلما كانت حال العالم أدعى إلى اليأس. . .أنبهم تصورهم للأشياء، وزادت أفعال الذين انضووا تحت لواء مثل هذا الدافع عبثا، وعدم معقولية»[٢].

وعدم المعقولية هذا هو الذي انتقل من الهامش إلى المتن، ليشكل سمة لها، والتي عبَّر عن بعض حالاتها الدكتور المسيري بـ«. . عقلانية الإجراءات والوسائل، ولا عقلانية الهدف»[٣]، وسبب ذلك الانقلاب فيما يبدو هو الاتكاء المطلق على العقل، حتى انفك من عقلانيته، وانقلب عليها، بالإضافة إلى اعتماد سياسة الهدم، التي كان يرى هايدغر أنها لحظة من لحظات كل تأسيس جديد، فهدم العوالم الخلفية يعد مهمة إيجابية، بما في ذلك هدم الدين[٤]، حتى «أن المفكرين الكبار ـ من بيكون إلى كانت ـ علقوا عليه آمالاً كباراً، معتقدين أنه هو الذي سيجعل الإنسان سيد الطبيعة، وسوف يعقلن المجتمع ويحرر البشرية من البؤس والجور والمرض، وتعاظم احترامهم له، ولكن في القرن التاسع عشر تبين أن ذلك التقدم لم يلغ الظلم الاجتماعي، ولا البؤس أو المرض أو

---

(١) مالكم برادبري، وجيمس ماكفالرن، الحداثة، مرجع السابق، ص٢٣ ـ ٢٧، وقد ذكر فيها جزء من الجدل حول مدارس الحداثة، ومفاهيمها، مما ليس هذا مقام بسطه.

(٢) أشفيستر، ألبرت، فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص٧٩ ـ ٨٠ (بتصرف).

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ١/ ١٠٧.

(٤) ريكور، بول، صراع التأويلات ـ دراسة هيرمينوطيقية، ترجمة: منذر عياشي، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، ص١٩٢.

الاستبداد السياسي، فانقلبت آمال المفكرين. . .»[١]؛ لأن اتكاءهم المطلق عليه - أي: على العقل - وإلغاءهم لما عداه من العوامل اتجه بهم وجهة غير التي كانوا يريدونها، وهذه إحدى الإشكالات الكبرى للحداثة كأيدلوجيا، ومن إشكالاتها الأخرى أنه لا يمكن ضبط نموذج محدد لها «فهي تتنوع من بلد إلى آخر، أو بين دوائر كبرى - لغات، وحضارات. .»[٢]، بل بين مفكرين من داخل منظومة واحدة.

ومن التوظيفات اللافتة حول هذا التنوع أن الحداثة الغربية جعلته أحد أسلحتها، حيث أن «هذا التنوع أمد بالغنى الهيمنة الأوروبية من الداخل بفضل تبادل النماذج فيما بينها، وأنعشها في الخارج، بفضل تعدديتها الظاهرة. . .»[٣]، وذلك التنوع والتبادل يجعل الدارس العربي يقف أمامها «موقف الحيرة لشعوره بأنه لم يبتدعها ولم يسهم في بعثها وبلورتها. . . ويجعله يتسأل: ما السبيل إلى أن ننخرط في الحركة الفكرية والفلسفية دون أن يؤول ذلك بنا إلى الاغتراب ونفي هويتنا؟ وهل بوسعنا أن نقدم بديلاً لما يفد علينا، أو ورثناه من مناهج معرفية لم يكن لنا في صنعها دور فعال؟ ومن ثم ما طريقنا إلى أثبات حضورنا، وتجاوز مظهر التبعية للآخر، أو للذات البعيدة الغائبة في ثنايا التاريخ؟ ويمكن الإجابة عن ذلك التساؤلات بالقول إن «. . موضوع الحداثة هو بالأساس حدث معرفي، ولذا فهو يشف عن وعي بالذات، واستقطار لإمكاناتها في الكشف عن شروط تحقيق المعرفة الصحيحة»[٤].

وهذا الحدث المعرفي ما يهمنا فيه هو معرفة الديناميكية التي أنتجته، ولعل أفضل منهجية للوصول إلى تلك الديناميكية هو اعتماد «النموذج التحليلي

---

(١) راكتيوف، أناتولي، المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢) دومون، لويس، مقالات في الفردانية، مرجع سابق، ص١٧٥، ولمعرفة الفروق بين الحداثات الجغرافية انظر: هميلفارب، غيرترود، الطرق إلى الحداثة - التنوير البريطاني، والتنوير الفرنسي، والتنوير الأمريكي، ترجمة: د. محمود سيد أحمد، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٩م. والكتاب في جملته بسط لذلك.

(٣) بادي، برتران، الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، ترجمة: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، طبعة أولى، ص٥١.

(٤) د. العجيمي، محمد، النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، دار محمد الحامي، تونس، طبعة أولى، ١٩٩٨، ص٤٨٨.

المركب، والذي يقوم من خلاله الدارس بالربط بين المعلومة والسياقات والأبعاد المختلفة، وهو ما يساعد على إدراك الفارق بين المتتالية المثالية التحديثية المفترضة ـ والتي يروج لها دعاة التحديث[(١)] ـ والمتتالية الفعلية المتحققة»[(٢)].

ويمكننا تعريف الحداثة بأنها «تغيير وتجديد المفاهيم والتقنيات والأنظمة والمناهج والفنون والأذواق وغيرها من العقليات والتقنيات السائدة المتراكمة عبر الأجيال، نتيجة وجود تغير اجتماعي أو فكري أحدثه اختلاف الزمن»[(٣)].

ومن أجل ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تغيرين عظيمين حدثا في مطلع عصر الحداثة، فالحدث الأول هو الثورة التي وقعت في العلوم الطبيعية، ورفض العلل الغائية، وتقوض القاعدة النظرية للفلسفة الكلاسيكية، فالعلم الطبيعي الحديث يختلف عن كل أشكال العلم الطبيعي القديم، ليس فقط بسبب فهمه الجديد للطبيعة، بل بسبب فهمه للعلم ذاته؛ إذ لم تعد المعرفة تفهم ـ كما هو الحال مع الإنسان ولا مع النظام الكوني ـ كسعي وراء معرفة تقبلية أساساً، فالمبادرة في الفهم هي استدعاء الإنسان للطبيعة قبل تحكيم عقله وتماهيه معها، ولذلك نجد بيكون يضع الطبيعة موضوع السؤال، وقد بسط منهجه ذلك في كتابه «الأورجانون الجديد» والذي يمكن أن يطبق على كل معرفة بشرية[(٤)].

---

(١) يعتبر التحديث المقدمة الأولى للحداثة، حيث يطلق على «العملية التي تتطور من خلالها المجتمعات البدائية لتصبح مجتمعات صناعية حديثة»، وما يتبع ذلك من عمليات التغيير الاجتماعي التي حدثت تاريخياً، ونتج عنها تغييرات في جوانب العلاقات الإنسانية ـ الاقتصادية، الثقافية، التقنية، النفسية، الفكرية ـ ومن الأمثلة على ذلك: ضعف الأسرة الموسعة أمام الأسرة النواة، وزيادة العلمانية مقابل القيم المقدسة، وانتشار القراءة والكتابة ونمو التحضر، للمزيد حول ذلك انظر: ايفانز، غراهام، و: نوينهام، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٤٥٨، وانظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) هدارة، محمد مصطفى، الحداثة والتراث، بواسطة: العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ص٢٢٥.

(٤) وايت، هوارد، فرنسيس بيكون ـ ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، مجلس الثقافة الأعلى، القاهرة، ١/ ٥٣٥.

وبذلك أصبحت المعرفة نوعاً من الصناعة، والفهم الإنساني يفرض عليها قوانينه، وأصبحت الحقيقة والمعنى متأصلان في الإنسان، وليسا ملازمين لنظام كوني يوجد باستقلال عن النشاط الإنساني، وبذلك «تتوحد الطبيعة بالإنسان، بحيث يردان إلى مبدأ واحد كامن في الكون. . . ويتم إلغاء الثنائيات داخله ـ ومن ضمنها ثنائية الخالق والمخلوق، والإنسان والطبيعة، والخير والشر. . ـ وتم تطهيره من المطلقات والقيم، واختزاله في مستوى واحد يتساوى فيه الإنسان بالطبيعة. . . وفي مثل هذا العالم الواحدي الأملس لا يوجد مجال للوهم القائل: بأن الإنسان يحوي من الأسرار ما لا يمكن الوصول إليه، أو أن فيه جوانب غير خاضعة لقوانين الحركة المادية، بل ويمكن تطبيق الصيغ الكمية والإجراءات العقلانية والأداتية على الإنسان. . ويتحول العالم إلى واقع حسي مادي نسبي خاضع للقوانين العامة للحركة، وإلى مادة استعمالية يمكن توظيفها وحوصلتها»[1].

وقد أعيد تأويل هدف العلم ـ إلى وسيلة للسيطرة ـ من أجل تحسين وضع الإنسان، والسيطرة على الطبيعة، ومن أجل التحكم المنهجي في الشروط الطبيعية للحياة البشرية، فالسيطرة على الطبيعة وتطويعها، يلزم منه أن «تصبح المعرفة مسألة تستند إلى الحواس وحسب، ويصبح العالم الطبيعي هو المصدر الوحيد والأساسي للمنظومات المعرفية والأخلاقية. . .»[2]، وأن تكون الطبيعة عدو وفوضى يجب إخضاعها للنظام، فالطبيعة لا تمنح سوى المواد التافهة، والإنسان هو الذي يحولها إلى أشياء صالحة، وبناء عليه فالمجتمع السياسي ليس طبيعياً بأية حال من الأحوال، والدولة ببساطة شيء اصطناعي ونتاج للاتفاقات والتعاقدات التي نص عليها روسو.

أما التغيير الثاني فيتعلق بالفلسفة الأخلاقية، والتي أسس لها مكيافيللي ووضع نظريته التي فك فيها الارتباط بين السياسة والقانون الطبيعي والأخلاقي[3]، وجعل المحور المحرك لها هو «اعتبارات المنفعة التي تستخدم

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٣٩

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، مرجع السابق، ص٣٩.

(٣) نظر: مكيافيللي، نيقولو، الأمير، تعريب: خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة =

كل الوسائل معتدلة أو مشينة، حديدية أو سامة لتحقيق غاياتها. .»[١]، وكان من سماتها العداء الصريح للدين ـ وعلى رأسه النصرانية ـ وتنحيته له وإعلان سيطرة الدولة العلمانية، وأن الولاء السياسي والوطنية بمثابة الدين الجديد، والبديل للمسيحية، ووضع مكيافيللي فلسفة القوة سبيلاً لقيام الدولة الحديثة «هكذا أثبتت الأيام أن الأنبياء المسلحين قد احتلوا وانتصروا، بينما فشل الأنبياء غير المسلحين، هذا بالإضافة إلى ما سبق قوله، تختلف طبيعة الشعوب، وقد يكون من السهل إقناعها بأمر من الأمور، لكن من العسير جدّاً إبقاؤها على هذا الاقتناع، ولهذا أصبح من الضروري فرض الأمور عليها إذا توقفت عن الاقتناع، أرغمت عليه بالقوة[٢]، غير أن مكيافيللي لم يكن قادراً على وضع صياغة منهجية، أو أسس علمية لنظريته، وهذا هو ما قام به هوبز ـ حسبما سيتم إيضاحه ـ وهذين التغييرين، ألقيا بظلالهما على مرحلة الحداثة برمتها، والتي كان من أهم سماتها ما يلي:

١ ـ **استلهام الجذور**: وذلك بالرجوع إلى الحضارة الإغريقية والرومانية، حيث «مارست اليونانية الكلاسيكية ـ ما بين القرنين الرابع والسادس قبل الميلاد ـ جاذبية كبيرة على الفكر الغربي الحديث، حيث أصبح يرى فيها منشأه النظري، ومهده التاريخي، ونموذجه الثقافي الأول. .»[٣]، وقد كانت عودة التأمل العلمي الإغريقي قوية حتى أنها «أصبحت أهم تغير حدث في تاريخ الفكر الأوروبي منذ مقدم المسيحية»[٤].

ولذلك فقد رتبت الفلسفة الغربية أصولاً جغرافية وفكرية للممارسات العقلية الأولى في الثقافة الإغريقية، وحددت بقعتين احتضنتا النشأة المبكرة لتلك

= الثانية عشرة، ١٤٠٥هـ، فالكتاب في جملته بسط لهذه النظرية، ويُنظر الدراسة الملحقة بالكتاب للدكتور فاروق سعد.

(١) شتراوس، ليو، نيقولو مكيافيللي، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/ ٤٣٠.

(٢) مكيافيللي، نيقولو، الأمير، مرجع سابق، ٨٢ ـ ٨٣.

(٣) شاتليه، فرانسوا، أيدلوجية المدنية الإغريقية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١/ ١٥١.

(٤) باول، جون، الفكر السياسي الغربي، ترجمة: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٣٣٠.

الممارسات، وهما «أيونيا» وهي مستوطنة استعمرها الإغريق على الساحل الغربي لآسيا الصغرى، و«إيليا» وهي الأخرى مستعمرة إغريقية تقع على الساحل الغربي في جنوب إيطاليا، وإلى هاتين المستعمرتين اللتان تترددان كثيراً في تواريخ الفلسفة الإغريقية، تضاف مدينة، لم تستأثر بالاهتمام شأنهما، وهي «كرتون» حيث انبثقت ـ فيما يقال ـ أولى التعاليم الفيثاغورسية، وقد تم ذلك ـ في الأغلب ـ خلال القرن السادس قبل الميلاد وشطر من القرن الخامس، وجرى إثر ذلك تصنيف للتصورات العقلية، وثُبّتت ثلاث اتجاهات:.

اصطلح على الأول بـ«العلم الطبيعي» وينسب إلى مفكري «أيونيا» واصطلح على الثاني بـ«ما بعد الطبيعة» وينسب إلى مفكري «إيليا» واصطلح على الأخير بـ«العلم الرياضي» وينسب إلى فيثاغورس، وإلى القائلين بالعلم الطبيعي نسب تفسير الكون استناداً إلى مبدأ محدد تعددت ضروبه، فهو الماء مرة، والهواء مرة، والمادة غير المتناهية أخرى. . .، وإلى القائلين بما بعد الطبيعة نُسب القول بتفسير الكون ميتافيزيقيا، وإلى القائلين بالعلم الرياضي نسب القول بأن أصل الكون هو العدد، وسرعان ما اندمجت هذه التصورات الأولى إلى مذهبين قال **أولهما**: بالأصل المادي للكون، والذي يحكمه عقل كلي مثبت فيه، ورائد هذا القول «هيرقليطس»، وقال **ثانيهما**: بأنه يحكمه عقل كلي ولكنه مفارق له، ورائده «أنكساغوراس» وتساوق هذان المذهبان، فكان أتباع المذهب الأول يرون أن الوجود محكوم بقانون الصيرورة والتحول، والذي يحكمه «اللوغوس» فيما كان يرى أتباع المذهب الثاني أن الوجود محكوم بقانون الثبات، الذي ينظمه «النوس».

وقد ورث سقراط وأفلاطون وأرسطو هذه التركة بكل تصوراتها الميثيلوجية، وأعادوا إنتاجها فلسفيّاً، بما أفضى إلى انتاج عقلاني مثالي، استبعدت منه أطراف من التصورات المادية، وغذي فيه البعد الميتافيزيقي في التصورات الأخرى، إلى أن استقامت على يد أرسطو فلسفة عقلية غاية في التجريد، تبوأ فيها العقل المطلق صرح الكون، واحتل فيها العقل الإنساني صرح الطبيعة، وقد جهز أرسطو تصوراته ببراهين عقلية منطقية ليجعل من تلك التصورات أمراً ممكن التطبيق، وهذا مطمح كل فلسفة. .»[1].

---

(١) إبراهيم، عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، =

وذلك المطمح الذي نتج عنه ـ كما يقول نيتشه: «ابتكار الأنساق الكبرى للفكر الفلسفي، حتى أنه لم يبق لمجمل الأجيال اللاحقة أن تبتكر شيئاً جوهريا يمكن أن يضاف إليها»[١]، ولعل من أهم الملامح الفلسفية التي استوحاها الفكر الغربي من الفلسفة الإغريقية ما أفترضه الفكر الإغريقي «من التشابه ـ بالمعنى الهندسي ـ بين تنظيم الكون وتنظيم المجتمع والفرد، وترتيب العالم..»[٢]، وهو ـ أي: الفكر الإغريقي ـ وضع الجذور الفكرية للفلسفة والتاريخ والقانون والديمقراطية[٣]، والتي أُحتضنت من قبل المسلمين[٤] حتى أستلهمها مفكرو الحداثة في بداية عصرها، وبنو عليها أفكارهم، وجعلت أساطير الإغريق في أساس محفزات العمل العلمي «فوراء كل اكتشاف كبير تكمن غالباً أسطورة أخصبته... حيث جُعل أسطورة ديناميكية تتوافق مع كل انجاز علمي، فبابل هي أسطورة الترجمة، وإيكار أسطورة الطيران، وبروميثوس أسطورة الطاقة الذرية التي تسرق من النجوم سرها لتعطيه للبشر، والغولم هو أسطورة السوبرنطيقيا ـ التحكم الآلي ـ...»[٥].

ليس هذا فحسب، بل إن هذا الاستلهام للجذور الرومانية أصبح يتم الرجوع إليه لتسويغ الاستعمار، فهذا تاليران ـ وزير خارجية فرنسا عام ١٨٩٧م ـ يكتب مبرراً لاستعمار فرنسا لمصر بقوله: «كانت مصر ولاية من ولايات الجمهورية الرومانية، ولا بد من أن تصبح ولاية من ولايات الجمهورية الفرنسية»[٦]، وهكذا أصبحت المدنية اليونانية هي البوتقة التي صُنعت فيها مبادئ ومفاهيم عبرت الأزمنة، حتى أضحت الديمقراطية القديمة ـ مهما كانت حدودها

= ص١٩٣، وقد خصص المؤلف الفصل الثالث لبسط تفاصيل ذلك الاستلهام.

(١) نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٤١.

(٢) شاتليه، فرانسوا، أيدلوجية المدنية الإغريقية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١/ ١٥٢.

(٣) انظر تفاصيل تلك الجذور في المرجع السابق، ١/ ١٥٥ وما بعدها.

(٤) شاتليه، فرانسوا، أيدلوجيا الطبيعة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٦٤.

(٥) مول، أبراهام، الفكر التقني، مطبوع ضمن مداخل الفلسفة المعاصرة، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص١٩٢.

(٦) لورنس، هنري، الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ـ الاستشراق المتأسلم في فرنسا، ترجمة: بشير السباعي، دار شرقيات، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص٣٤.

ـ تحكم الديمقراطيات الحديثة، ونتج عن ذلك أن المدنية الرومانية كانت صورة مسبقة للحداثة اللاحقة[١].

٢ ـ **العقلانية**: المراد بها: الإيمان بأن العقل قادر على إدراك الحقيقة من خلال قنوات إدراكية مختلفة من بينها الحسابات المادية الصارمة، دون استبعاد للعاطفة أو الإلهام أو الحدس[٢]، ويعتبر الكوجيتو الديكارتي، والذي يضع الذات قبل الموضوع، والأنا قبل العالم، والذي اتخذ من الشك المنهجي آلة أو وسيلة تنقله إلى استنباط الوجود من الفكر «أنا أفكر فإذاً أنا موجود» هو القاعدة التي اتكأت عليها العقلانية الغربية، ومنها انطلقت حتى تحولت الديكارتية من مجرد منهج يطبقه الديكارتيون إلى روح العصر كله، فلقد كان ديكارت «يحلم باليوم الذي يمكن فيه للعقل أن يستغني نهائياً عن تسمية الأشياء، فلا يتحدث إلا بلغة رياضية خالصة، ليست عددية بل جبرية؛ أي: هذا النمط من التجريد المضاعف الذي لا يكتفي بإحلال العدد فقط مكان الأشياء، ولكنه يحل الرموز مكان الأعداد نفسها، عبَّر ديكارت بذلك عن مطمح العقل المطلق يوم لن يُقسر أبداً على الخروج من ذاته، والنزول إلى أي مقام آخر، لكن رحلة التصعيد من التجريد إلى الترميز، إلى هضم العالم كله في معادلة جبرية واحدة كان يعني في حد ذاته مشروعاً سياسياً خالصاً، كان يعني ألهنة الإنسان..»[٣].

وهذه العقلانية الديكارتية وما أنتجته من تأليه الإنسان تلقفتها عقول فلاسفة الغرب «حتى أصبح العقل قادراً على فهم أنساقه الرياضية الخاصة، ونظمه الفكرية، ومذاهبه الفلسفية، كما استطاع تحويل المادة إلى مفاهيم، مثل الحركة والامتداد ـ أعطني الحركة والامتداد أعطك العالم ـ ووحد الإنسان بينه وبين العقل، في الإنسان العاقل عوداً إلى الحيوان الناطق، حتى أصبحت وظيفة العقل الأوروبي تحويل كل شيء إلى عقل، حتى لقد أعتبر ماكس فيبر وهوسرل التعقيل إحدى السمات الجوهرية للوعي الأوروبي يتميز بها عن غيره من الشعوب التي

---

(١) شاتليه، فرانسوا، أيدلوجية المدنية الإغريقية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١/ ١٧١ (بتصرف)، ولمزيد من التفصيل انظر: جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٧٦ ـ ٨٨.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٧٧.

(٣) صفدي، مطاع، نقد العقل الغربي ـ الحداثة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٢٨٨.

لم تصل إلى هذه الدرجة من القدرة على التنظير»[١]، وظلت العقلانية ومذاهبها تتوالد حتى ذهبت بها مذاهب شتى، وصُنفت تلك المذاهب بحسب قربها أو بعدها عن المنهج الديكارتي[٢].

فهناك من يرى أن العقل جزء لا يتجزأ من الطبيعة المادة، وهذا هو العقل المادي، ومنهم من يرى أن العقل يتمتع باستقلالية عنها، فعلى سبيل المثال عرف الفلاسفة الماديون العقل بأنه صفحة بيضاء تتراكم عليها المعطيات الحسية لتصبح أفكاراً بسيطة، وتتجمع تلك الأفكار البسيطة من تلقاء نفسها ـ من خلال قوانين الترابط ـ لتصبح أفكاراً مركبة، وتستمر عملية التركيب، إلى أن نصل إلى ما نتصور أنه الأفكار الكلية والثوابت والمطلقات مع أنها في الواقع مجرد أحاسيس مادية ـ فكأنه لا يوجد شيء في الواقع المادي ـ ولكنها يمكن أن تأخذ أشكالاً أكثر صقلاً.

فالنظرية الداروينية ترى أن العقل قد ظهر من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة وببقية البشر أثناء العملية الإنتاجية، أما دوركهايم فقد تحدث عن العقل الجمعي وأنه من الجماعة بمثابة الضمير من الفرد، أما الفلسفات المثالية فترى أن العقل قوة تدرك المبادئ العامة التي تتحكم في الواقع، كما تدرك المعاني العامة غير المادية ـ مثل ماهية الظواهر، والوجود والعدم، والجوهر والعرض، والعلية والمعلول. . . ـ وعلاقة هذه الثنائيات ببعضها[٣]، وهذه الجدليات العقلية وما أفرزته من مذاهب كانت إحدى أهم سمات مرحلة الحداثة، وإحدى الحاضنات لأفكارها، والتي يؤكد نيتشه بأن «الأنا الصغيرة أطلت وأطلت معها عقلانيتها التي تنزل بمستوى الإنسان إذ لا تبقي له سوى لعد واحد هو: التفكير بمفاهيم. وهكذا كانت ولادة الإنسان ذي البعد الواحد»، والتي أوصلته إلى أن يكون

---

(١) حنفي، د. حسن، مقدمة في علم الاستغراب، مرجع سابق، ص٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٢) انظر في تفاصيل تلك المذاهب وتصنيفاتها: حنفي، د. حسن، مقدمة في علم الاستغراب، مرجع سابق، ص١٨١ ـ ١٩٧، وللمزيد حول العقلانية وصيرورتها انظر: كوتنغهام، جون، العقلانية، ترجمة: محمود الهاشمي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، مرجع سابق، ص٨٠ ـ ٨١.

العقل ـ كما يرى مطاع صفدي ـ أذكى أعداء الحرية[١].

٣ ـ **العداء للدين**: وهو نتاج للعقلانية المتطرفة، والتي شككت في وجود الله ـ تعالى ـ واعتبرت الدين جزاء من سجن العقل البشري من قبل اللاعقل، وكان ثمرة ذلك القطيعة مع النصرانية وكنيستها، التي عطلت العقل، وألغت الفكر، وعادت ـ أي: جعلته عدوّاً ـ العلم، وجعلت منه جريمة لا تغتفر على مدى قرون من الزمن ـ كما سبق أن ذكرنا ـ ولعل موقفها من نظرية الكون والأجرام السماوية، والتي كانت الكنيسة تعتقد أن الأرض مركز الكون، وأن الأجرام السماوية كافة تدور حولها[٢]، حتى جاء كوبرنيق بنظريته القائلة بعكس ذلك، والتي وصفتها هيلين فيدرين بقولها: «إنه يريد إعادة التفكير في مدلول اللامتناهي ليحول إشكالية الطبيعة، وبالتالي إشكالية الأنطلوجيا، وإشكالية اللاهوت بالذات»[٣].

فقُبض عليه وأحيل إلى محكمة التفتيش، ولكنه مات قبل محاكمته، ومُنع كتابه «حركة الأجرام السماوية» من التداول، واعتبر ما فيه وساوس شيطانية مغايرة لروح الإنجيل[٤]، فجاء بعده جوردانو برونو والذي بعث النظرية بعد وفاة صاحبها، وكان صاحب الفكرة التي تقول: «إن عظمة الحداثة لا بد أن تتحدى الدورات التي هيمنت على التفكير التاريخي» وكان بيكون تلميذه في البحث بهذه الطريقة[٥]، فقُبض على الأول ـ أي: برونو ـ وأُحرق وذُر رماده في الهواء[٦]، فجاء بعده جاليليو الذي توصل إلى صنع «التلسكوب» فأيد تجريبياً ما نادى به

---

(١) صفدي، مطاع، فلسفة الحداثة السياسية ـ ماذا يعني أن نفكر اليوم؟ مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٨٢.

(٢) انظر في هذه النظرية: شاتليه، فرانسوا، أيدلوجيا الطبيعة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٦٥.

(٣) ميريه، جيرار، الأنسانوية، النهضة ـ ولادة أيدلوجية جديدة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٥٣.

(٤) انظر ذلك في: شاتليه، فرانسوا، أيدلوجيا الطبيعة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٣.

(٥) وايت، هوارد، فرنسيس بيكون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/ ٥٣٧.

(٦) في تفاصيل فلسفة برونو ومحاكمته انظر: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٠/ ٢٨٨ وما بعدها.

أسلافه نظرياً، فقُبض عليه، وحوكم، وتراجع عن آرائه عندما خشي أن يحل به ما حل ببرونو[١].

وقد كانت هذه الوقائع ذات آثار واسعة ظلت راسخة في الفلسفة الأوروبية، حيث جرى «تفكيك مركزية الأرض، وأعيد وضع الإنسان في المركز»[٢]، ومن خلال ذلك التفكيك أُعيدت صياغة النظرة إلى الدين على أن مصدره هو «الشعور بالتبعية عند الإنسان.. وأن الإنسان لا يشعر بالتبعية إلا للطبيعة، فالطبيعة هي الموضوع الأصلي الأول للدين»[٣]، وأن «التأكيد على فطرية وطبيعية الدين بالنسبة للإنسان هو تأكيد زائف إذا كان المراد به التأليه، لكنه صحيح تماماً إذا كان المراد به الشعور بالتبعية التي يكون فيها الإنسان مدركاً تقريباً أنه لا يستطيع الوجود بدون كائن آخر مختلف عنه... وهو باختصار كائن يعتمد على الطبيعة، وهذا الاعتماد في الحيوان والإنسان طالما أنه يتحرك داخل المجال الحيواني، ولكن عند ارتفاعه إلى الوعي والتخيل، والتفكير فيه، والاعتراف به، فإنه يصبح ديناً»[٤].

وهذه النظرة وتجذرها في الفكر والمجتمع الغربيين كانت أحد أسباب فقد الناس ثقتهم في الكنيسة، وشكهم في صحة وسلامة ما تدعو إليه، وأعطت الأولوية للتجربة والبحث العقلي في الوصول إلى الحقائق، كما أنها هزت فكرة الثبات المطلق التي كانت مسيطرة على الذهنية الأوروبية، وحطت من قيمة الإنسان ومكانته في الوجود، وهذا العداء بدأ تدريجيّاً، حتى جاء ديكارت بنظريته في ميكانيكا الكون، والتي قال عنها ديورانت[٥] بأنها «تركت المعجزات والإرادة الحرة في خطر ومأزق حرج..».

---

(١) في تفاصيل محاكمة جاليليو انظر: ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٠/ ٢٧٣ وما بعدها.

(٢) ميريه، جيرار، الأنسانوية، النهضة ـ ولادة أيدلوجية جديدة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٥٢.

(٣) فيورباخ، أصل الدين، ترجمة: د. أحمد عبد الحليم عطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ، ص٤١.

(٤) فيورباخ، أصل الدين، مرجع سابق، ص٤٢.

(٥) ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٠/ ٣٣١.

ثم جاء بيكون فوضع كتاب «أطلانطا الجديدة» والذي كان يخلص منه إلى شن حرب مقدسة لتخليص العالم من العادات والتقاليد المظلمة[١]، ومن ضمنها الأديان، وهم في أطروحاتهم تلك لم يكونوا يحرصوا على مصادمة الدين مباشرة، وإنما «كان نقدهم للدين غير مباشر وبوليسي، فعوضاً عن لعنه بسبب ما يحتويه من طابع خرافي، فإنها تحاول أن تستنطقه وتقوم بمتابعة لتكشف للعالم أو للمحلل الحقيقة والمعنى الذي يحتويه، وكل ذلك بدون علمه...»[٢] إلى أن يتم الحط من قدسيته، إلى أن يصبح الدين والعقل كل منهما له دائرته الخاصة التي يعمل فيها بمعزل عن الآخر، وهذه الازدواجية تعتبر» مرحلة طبيعية في سلم التدرج من الإيمان المطلق بالوحي، إلى الإنكار المطلق له»[٣].

وهذا هو فعلاً ما حدث، حيث أخذ التنكر للدين يتصاعد، فقد صور الدين كأيدلوجيا وعي زائف، وكشكل مسكن من السلوك معوض في عالم بدون قلب، شكل بديلاً للغبطة والسرور ـ في إطار سوسيو ـ اقتصادي غير ملب للرغبات وبئيس، والذي يجب البحث عن معناه وحقيقته وإيجادهما في صلب صراع الطبقات وعلاقات الملكية، وهذا الدين عند ماركس وأنجلز[٤]، ثم جاء أسبينوزا الذي طبق المنهج العقلي على الكتاب المقدس، فخلُص إلى الخلط بين الله والطبيعة، ورأى «أن الطبيعة ليست سوى الكون بأكمله شاملاً الإلـٰه الذي تصوره الأديان السماوية خالقاً منفصلاً عن الكون، أو عن مخلوقاته»[٥].

---

(١) وايت، هوارد، فرنسيس بيكون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/٥٥٣.

(٢) ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، ترجمة: محمد العمراني، ضمن كتاب الدين في عالمنا، بإشراف: جاك دريدا، وجياني فاتيمو، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٩٣.

(٣) الحوالي، د. سفر بن عبد الرحمٰن، العلمانية، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٤) ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، مرجع سابق، ص٩٣، وقد جمع الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع ـ من ماركس وفيبر ودوركهايم، وسيميل ـ نظريات مختلفة جداً بل متعادية، غير أنهم جميعاً يتلاقون على التشديد ـ كل بطريقته ـ على الانحسار الذي لا مفر منه لوجود الدين في المجتمعات، انظر: إيرفييه، دانييل، الأشكال الجديدة للتدين، ترجمة: خليل كلفت، ضمن كتاب ما هي الثقافة؟ مرجع سابق، ص٦١٥.

(٥) البازعي، د. سعد، المكون اليهودي في الثقافة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٣٩.

ثم جاء كانت الذي وضع ديانة العقل، ذات الخاصية التأليهية بشكل غامض، وذات الانثناءات النفسية الملائمة للإنسانية، وللطبيعة بصفة عامة، والتي تتميز عن كل الحيل الخرافية التي لجأت إليها الطوائف الكهنوتية، والمستبدون الأفظاظ للتحكم في الرعاع والجهلة[١]، وصوَّره هيجل على أنه تجل للماهية المطلقة في شكل أو في صورة تمثيلية، في منتصف الطريق بين الفن والفلسفة[٢]، وتم تتويج ذلك العداء التصاعدي للدين على يد نيتشه، والذي أعلن حربه «على الغريزة اللاهوتية»[٣] وأقام ثورته العارمة ضد النصرانية بخاصة، والأديان بعامة، وقد كال في كتابه عدو المسيح أشد وأقسى أنواع الهجوم على النصرانية وتحريفاتها، وممن شنَّع عليهم في كتابه هذا كانت ـ بسبب ما أسماه الغريزة اللاهوتية داخل الحكماء الألمان[٤] ـ والذي كان يرى ـ أي: كانت ـ أن الدين في حدود مجرد العقل، كما هو عنوان كتابه الشهير، ومع ذلك لم يحمه هذا التقييد من تهجم نيتشه عليه، وتحقيره له، وقد انتهى الأمر بنيتشه إلى إعلان موت الإلـٰه «مات الإلـٰه، ولكن من طبيعة البشر أن هناك كهوف تعرض ظله، ونحن بدورنا علينا أن نقضي على ظله أيضاً»[٥]، وبهذا بلغ العداء للدين غايته، وانقطعت كل صلة بالسماء؛ لأن موت الله يعني: زوال مفهوم الآخرة من الثقافة الغربية، ورسالة نيتشه «هكذا تكلم زرادشت» هي تكريس لهذا المفهوم، ثم بعد ذلك يتم تأليه الإنسان، حيث يتم «استبدال القيم الإلـٰهية بالقيم الإنسانية، أو الجهد لوضع الإنسان مكان الله»[٦]، وكما يقول شيخي ـ الشيخ عبد الله بن بيه ـ: بأنه كانت الأخلاق تستمطر من السماء، وبعد ظهور الحداثة قُطعت الصلة

(١) ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) نيتشه، فريدريك، عدو المسيح، مرجع سابق، ص٣٦.

(٤) نيتشه، فريدريك، عدو المسيح، مرجع سابق، ص٣٨.

(٥) نيتشه، فريدريك، العلم الجذل، ترجمة: د. سعاد حرب، دار المنتخب العربي، بيروت، طبعة أولى، ١٤٢١هـ، ص١٠٧، وانظر ما بسطه مطولاً الدكتور المسيري حول لاهوت موت الإلـٰه في: المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ، ص١٩٩.

(٦) دولوز، جيل، نيتشه، ترجمة: أسامه الحاج، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ص٥١.

بالسماء، وأصبحت الأخلاق تُستنبت من الأرض[١].

وبهذا هربوا من إلٰه الكنيسة، والتجؤوا إلى الطبيعة يلتمسون الحق والعدل في قوانينها الأبدية[٢]، ولكنهم اكتشفوا أنهم إنما يتعلقون بالوهم.

٤ ـ **الصيرورة**: وبعض الكُتَّاب والمترجمين يوردها السيرورة، والذي يبدو أنه أقرب للصواب أنها الصيرورة، من صار يصير، ومنه قولهم: «صار العنب عصيراً»، والمراد بها التحول والتغير، وقد عرَّفها لالاند بأنها «الانتقال من صورة إلى صورة، أو تحول الأجناس وتحول الطاقة»[٣]، ويرى هيجل أنها «في صميم الوجود، وهي سر التطور، إذ أن الوجود أكثر المعاني تجريداً وخواء، ومثله اللاوجود، والصيرورة هي التي تحل التناقض فيما بينهما»[٤]، وقد كان لتطور العلوم ـ مثل المعرفة الرياضية والميكانيكا الذرية ـ أثرها على تقديم المجتمع لا على أنه موضوع القانون المتجانس رياضيّاً والوسيط الموحد الذي يوصف بأنه فرضيات استنتاجية فحسب، وإنما على أنه مجموعة من النقاط الميكانيكية المتداخلة[٥]، ولذلك نجد نيتشه يصفها بأنه «طريقة مذنبة للتحرر من الوجود الأبدي، وهي ظلم يجب التكفير عنه بالموت، إن على كل شيء عرف الصيرورة أن يزول مجدداً. . .»[٦].

ثم هو ينقل عن هريقليطس وصفه للصيرورة حيث يقول: «أنا أراقب الصيرورة، . . وماذا رأيت؟ أوليات مضبوطة، وحقائق يقينية معصومة، طرق العدالة المتشابهة دائماً، حكم النشاز على كل خروج على القانون. .»[٧]،

---

(١) أفادني بهذا شفاهة ـ حفظه الله ـ وهذا موجود في ملخص محاضرته عن تواصل القيم، والتي ألقيت أمام ملك المغرب.

(٢) انظر عن ذلك الهروب إلى الطبيعة: برينتون، كرين، تشكيل العقل الحديث، مرجع سابق، ص١٢٨ وما بعدها، وهوبزباوم، إريك، عصر الثورة، ترجمة: د. فايز الحمارنة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة أولى ٢٠٠٧م، ص٤٠٩.

(٣) لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ٣/ ١٤٨٠.

(٤) وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٣٧٩.

(٥) راكتيوف، أناتولي، المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص١٤٢، وقد ذكر أراء الفلاسفة الغربيين حول هذه المسألة.

(٦) نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٥١.

(٧) نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٥٤.

ويستنبط نيتشه من ذلك أن هريقليطس «تخلى عن التمييز بين عالم فيزيائي، وعالم ميتافيزيقي»؛ أي: أنه لا يوجد هناك حياة دنيا وأخرى، ويرتب على ذلك أن «هذا العالم تصونه قوانين أبدية وغير مكتوبة..» ثم ينقل عن هريقليطس قوله: «إني لا أرى شيئاً سوى الصيرورة، لا تنخدعوا لتأثير نظركم القاصر، فلا علاقة لذلك بجوهر الأشياء..»[١]، ومن لوازم الصيرورة التبدل وعدم الثبات، ولذلك «فلا شيء منجز البتة بالنسبة لها، فالشيء هو دائماً نهاية صيرورة، وبداية صيرورة أخرى»[٢].

وقد تلقف أوجست كونت هذه الفلسفة ووضع من خلالها مخططه المنسق للمعرفة الإنسانية، وتحليله للتاريخ، وأسس لعلم اجتماعه الجديد، والذي كان يتضمن أسس الفلسفة الوضعية، والتي وضعها مستفيداً من خبرات أستاذه «سان سيمون»[٣]، بناء على «أن قيمة التاريخ هي فيما تقدمه من معطيات للتنبؤ بالمستقبل... وأن حركة التاريخ مردها إلى الغريزة المعقدة والمترسخة التي تدفع الإنسان إلى تحسين ظروفه باستمرار، وإلى تطوير مجموع حياته ـ الجسدية والأخلاقية والفكرية ـ في كل الجهات، فجميع ظواهر الحياة مترابطة ترابطاً وثيقاً..»[٤]، وأعلن من خلال فلسفته هذه قانون المراحل الثلاث، والتي طبقها على حركة التاريخ الغربي ـ واستخف بإدخال من عداها من حضارات الأطراف ـ وقد قسم التطور إلى ثلاث فترات كبرى، الأولى أو اللاهوتية، وانتهت سنة ١٤٠٠م، والثانية أو الميتافيزيقية وتشرف على الانتهاء ـ بحسب رؤية كونت ـ لتفسح المجال للثالثة، والتي يمهد لها كونت بنظريته الوضعية، وداخل كل مرحلة

(١) نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) بوليتزر، جورج، مبادئ أولية في الفلسفة، ترجمة: د. فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م، ص١٤٠.

(٣) والذي كان يرى أن «الحقوق الإنسانية والليبرالية قيمة محض تهديمية»، انظر في تفاصيل ذلك: دومون، لويس، مقالات في الفردانية، مرجع سابق، ص١٥٠، وانظر في تأثيره على: محمد علي، وإعادة تنظيمه للمجتمع المصري وفق المنظور الوضعي: بروغلر، يوسف، التربية وتقدم مصر العصرية، ضمن كتاب: التربية الخاطئة للغرب، شتاينبرغ، جوكيتشلو، ترجمة: حسان بستاني، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٢١ وما بعدها.

(٤) بيري، ج، ب، فكرة التقدم ـ بحث في نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

من هذه المراحل تفصيلات وتفريعات ليس هذا مقام بسطها[١]، وانتهت إلى «أن العالم في حالة صيرورة دائمة، وتغير مستمر، لا غاية لهما، فلا ثبات لأي شيء ـ لا الواقع، ولا القيم، ولا الطبيعة البشرية ذاتها ـ إنه عالم لا تحكمه سوى إجراءات منفصلة عن القيمة، وهذا بدوره يؤدي إلى أن ما يسود العالم هو النسبية المطلقة، ولكن حينما تسود تلك النسبية ويتحرر العالم من القيم الإنسانية، والأخلاقية، والدينية، تظهر قيمة واحدة قادرة على حسم الأمور وهي القوة..»[٢].

وهي ما يلجأ إليه المركز لحسم كل أموره معنا، وهو ما جعله يسك مصطلحات تناسب ذلك ـ مثل ـ «أخلاق الصيرورة»، والذي ظهر في الخطاب الغربي، وانطلق من «أن الأخلاق ليست مجموعة من المبادئ الأخلاقية المتجاوزة لرغبات الفرد ومصلحته الشخصية، والتي يلتزم بها الإنسان، وإنما هي مجموعة من الإجراءات التي يتفق عليها أعضاء مجتمع ما، وبالتالي يصبح الشيء الوحيد والثابت والمتفق عليه هو إجراءات الحكم وطريقته، وليس الأساس الذي ترتكز إليه أو الهدف منه، وبناء على هذا فلا يوجد شيء أخطر من العبث في الإجراءات، أما الأهداف النهائية للمجتمع والقيم الإنسانية، والأخلاق الثابتة فهي أمور خاضعة للتفاوض»[٣].

٥ ـ **المادية**: وهي مرادفة للطبيعة في السياق الفلسفي الغربي، والمراد بها: المذهب الفلسفي الذي لا يقبل سوى المادة باعتبارها الشرط الوحيد للحياة الطبيعية والبشرية، ومن ثم فهي ترفض الإلٰه كشرط من شروط الحياة، كما أنها ترفض الإنسان نفسه وأي منظومات فكرية أو قيمية متجاوزة للمادة[٤]، وهي تعتبر

---

(١) للمزيد حول نظرية أوجست كونت انظر: بيري، ج، ب، فكرة التقدم ـ بحث في نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص٢٦٣ ـ ٢٧٧، و: عثمان، د. محمود، الفكر المادي الحديث، مطبعة حسان، القاهرة، ص٨٠ وما بعدها.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٤) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق١/ ٧١، وقد أورد فيها أهم صفات المادية مما ليس هذا مقام بسطه.

كنتيجة وأثر لتطبيق العقلانية الديكارتية الصرفة، والتي لا تؤمن بغير المادي المحسوس، وخلصت نتيجة لذلك إلى «الاستغناء عن دراسة الذهن إلى جانب المادة، ما دام أن العالم الذهني والعالم المادي يعملان بطريقة متوازية تماماً، ففي وسعنا الاستغناء عن أيٍّ منهما»[1].

وهذه المادية هي التي أنتجت مصطلح الواحدية ـ كما يرى الدكتور المسيري ـ و«الذي يعني أن ثمة جوهراً واحداً في الكون على الرغم من كل التنوع الظاهري، مما ينفي وجود الحيز الإنساني المستقل عن الحيز الطبيعي المادي، كما ينفي الثنائية الناجمة عن وجوده، ومن ثم فإن القوانين التي تسري على الطبيعة تسري على الإنسان»[2]، وهذه الطبيعة التي يتماها معها الإنسان في عرف الماديين هي «نظام يتحرك بلا هدف أو غاية، نظام واحدي مغلق مكتف بذاته، توجد مقومات حياته وحركته داخله، يحوي داخله ما يلزم لفهمه، لا يشير إلى أي هدف أو غرض خارجه، فمركزه وقوة دفعه كامن حالٌّ فيه، وهو نظام ضروري كلي شامل لا يمكن لأي من المخلوقات تجاوزه، تنضوي كل الأشياء تحته»[3].

وعلى هذا ندرك أن الحداثة «أفرزت عالماً خاضعاً من أوله إلى آخره لقوانين فيزيائية واحدة، ولميكانزمات سلوكية واحدة فيما يخص المجتمعات البشرية»[4]، وجعلت «السعي من أجل المتعة والهرب من الألم» مبدأ لها، وهو مبدأ رفعه اثنان من كبار فلاسفة الفكر المادي «أبيقور» في الماضي، و«هولباخ» في العصر الحديث، وهذه المادية تؤكد على ما هو مشترك بين الحيوان والإنسان، بينما ـ يرون ـ أن الدين يفرق بينهما، وأن الطقوس والمحرمات الدينية يقصد بها ـ فقط ـ التأكيد على هذه الاختلافات.

---

(١) رمضان، د. أحمد السيد علي، المادية في الفكر الفلسفي، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص٨٧.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٥.

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٧، وللمزيد حول المادية انظر: المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٧٠ وما بعدها.

(٤) تودوروف، تزفيتان، روح الأنوار، ترجمة: حافظ قويعة، دار محمد علي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١١.

فهو يقول: «انظر ماذا يفعل الحيوان وافعل عكسه، إنه يفترس فيجب أن تصوم، وإنه يتسافد فيجب أن تتعفف، وإنه يعيش في قطيع فحاول أن تعيش منفرداً، إنه يسعى إلى اللذة ويهرب من الألم، فعليك أن تعرض نفسك للمتاعب، باختصار الحيوانات تعيش بأجسادها، وعليك أن تعيش بروحك»، ولذلك جعل داروين الإنسان واعياً بأصله الحيواني، وانطلاقاً من هذا الوعي أخذ الآخرون يستنبطون النتائج المناسبة في الأخلاق والسياسة[١].

٦ ـ **الفردانية**: ويمكن أن تكون الفردية ـ فيما يبدو ـ وقد أورد لالاند في موسوعته تعريفين مختلفين لهما، وهما متقاربان، وما يهمنا هنا هو تعريفه للفردانية، حيث عرَّفها بأنها «كل نظرية أو نزعة ترى في الفرد صورة الواقع الأكثر جوهرية، أو أنه أعلى درجات القيمة»[٢]، وقد احتل الفرد بموجب تلك النظرة محور الفلسفة الغربية، حتى ارتبطت به جل المفاهيم، وتبعاً لذلك فقد قامت المركزية الغربية على قطيعة مزدوجة «فكت فيها ارتباط الإنسان بالطبيعة ـ اللاطبعنة ـ وهي العملية التي وصف بها روسو عزل الفرد عن امتداده الطبيعي بغية غدراجه في الحداثة، كما فصلت الكائن عن كينونته من خلال طبعنة الدين وتدهير الحياة الروحية ـ وهو ما يطلق عليه عادة اللاقدسنة ـ ونتيجة لهذه القطيعة المزدوجة سادت الانتربودسية (الإناسة ـ المركزية) وأصبحت في مقام الثيوديسية (الألوهية ـ المركزية)، وهي بذلك قامت على تذرية المجتمع وفردنته[٣].

فالمجتمع الرأسمالي الحديث يؤدي بفعل التذرية الفردانية للبنى الاجتماعية إلى تناقض مع دعوة الأديان السماوية إلى الروح الجماعية، التي تدعو إلى أهداف ومصالح الجماعة، ولكن مع ظهور حركة الإصلاح الديني، والتي حرصت على فك الارتباط بين الفرد والكنيسة، ومع ظهور الاقتصاد الكلاسيكي خلال القرن الثامن عشر، فإن ذلك زاد من قيمة تلك الأفكار، وذلك للاعتبارات التالية:

---

(١) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٨٠ ـ ٨١، (بتصرف) ويوجد هناك مزيد بسط.

(٢) لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٢/ ٦٥٧.

(٣) قاسم، جميل، المختلف والمؤتلف، منشورات الآن، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٣٣ ـ ١٣٢.

أ ـ اعتقاده ـ أي: الاقتصاد الكلاسيكي ـ بأن المجتمع ليس حقيقة تعلو على الأفراد، وتقيد حرياتهم، وتقع خارج نطاقهم المحسوس، وهوَ ما أدى بدوره «إلى تفكك الإرادة الجماعية لصالح الأفراد. وهو قد تجلى لدى الرومان من قبل من خلال التناقض المتزايد بين غنى المقرات الخاصة، وتقهقر المعابد»، وهذا الانبثاق من خلال «اسم النهضة الذي تمثل برفض كل قيمة مطلقة، والنتيجة الحتمية لذلك: فردية الغابة؛ فالنهضة هي ولادة الوحوش الضارية»[1].

ب ـ توضيحه النتائج المفيدة المتمخضة عن نظام المنافسة الاقتصادية الذي يزاوله الأفراد بحرية اقتصادية كاملة.

ج ـ عرضه المتطور لنظام تقسيم العمل، وما يترتب عليه من وجود أدوار اجتماعية مختلفة تعتبر الأساس في اختلاف الأفراد واحدهم عن الآخر[2]، ويعتبر هوبز ومن بعده روسو مؤسسين لمفهوم الفردانية المعاصر، حيث أن كليهما «يطرح انقطاعاً بين إنسان الطبيعة والإنسان السياسي، بحيث يسجل العقد الاجتماعي ـ بالنسبة إليهما ـ الولادة الحقيقية بالنسبة للإنسان، وكلتا نظريتيهما تنطلق من أولية شديدة الفردانية، وتقود بمنطق صارم إلى معاداة الفردانية، وكلتاهما مهمومة إلى أقصى حد بتأمين تفوق الملك ـ الحاكم لدى هوبس، والإرادة العامة لدى روسو ـ وكلا نظرتيهما تريد صهر الناس الذين يعتبرون أنفسهم أفراداً في الجسم الاجتماعي..»[3]، وهذه النظرة الفردانية ـ والروسوية تحديداً ـ كانت هي النظرة المؤسِسَة لمفهوم الحق في الفكر الغربي، والذي على ضوئه بُنيت الإعلانات المبكرة لحقوق الإنسان في أمريكا أو فرنسا، ولكن المأزق في هذه النظرة أن العقلانية الغربية قامت بتجريد الفرد ضمن شمولية العقلنة الحديثة برفعه إلى مستوى العقل الذي لن يبقي الفرد مجرد حامل له، ولكنه سيرضى به معادلاً أنطلوجيا[4] له، بعد تأمله معيارياً إلى ما لا نهاية، حتى

---

(١) روجيه، جارودي، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) ميتشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص١٢٣.

(٣) دومون، لويس، مقالات في الفردانية، مرجع سابق، ص١٣١ ـ ١٣٢، وقد حلل فيه تحليلاً ضافياً توظيف هتلر للفردانية في خدمة العنصرية.

(٤) الأنطلوجيا هي: باب من أبواب الفلسفة ينظر عقلاً في الكون من حيث هو كون، والمراد به =

استحال من الفرد والفردانية إلى الذات والذاتية، وبذلك تضيع خصوصية الفرد مرة ثانية مع الحداثة الكلاسيكية مثلما ضاعت من قبل في ظل المفارقة اللاهوتية، وبذلك الضياع يتم «إعادة صياغة الهرم الاجتماعي كما لو كان نسقاً مصنعياً هائلاً لجاهزيات العملية الاقتصادية، وتسهيل أوليتها الشمولية»[١].

والتي ينتج عنها أن الناس «لم يعودوا جيراناً، ولا أصدقاء، لقد اختفوا وتلاشوا في علاقات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع العمالة، فالجار لم يعد يحظى بحب ولا بكره جاره، فهو لم يكن خيِّراً ولا شريراً، لم يكن لديه روح، كان فرداً مجهولاً، وإن كان كاملاً، فرداً له مكانة في مدينة الشمس، وله وظيفة يؤديها من المهد إلى اللحد»[٢]، وهي إحدى مسلمات الحداثة في العلاقات بين البشر ـ كما يرى جارودي ـ وهي تنطلق من مسلمة آدم سميث «إذا انقاد كل فرد مع مصلحته الشخصية، فإنه بذلك يسهم في الرفاه العام»[٣]، وتبعاً لذلك فقد حرصت الحركة الداروينية إلى خلق علم جديد ليدافع عنها[٤]، وهذه السمة يرى هنتنغتون أنها هي السمة والعلامة المركزية المميزة للغرب[٥]، وهي التي يجب على الغرب أن يسعى لتأكيدها لضمان هيمنته[٦].

= هنا الوجود، انظر: موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٢/ ٩١١.

(١) صفدي، مطاع، نقد الشر المحض ـ بحثاً عن الشخصية المفهومية للعالم، مرجع سابق، ٢/ ١٥٣، وللتوسع حول الفرد والفردانية انظر: صفدي، مطاع، نقد العقل الغربي ـ الحداثة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٢٨٢ وما بعدها.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، ترجمة: محمد يوسف عدس، مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام، ألمانيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٢٥٣، وقارن ذلك بما أورده: سبونفيل، أندره كونت، ترجمة: بسام حجار، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٣٦.

(٣) روجيه، جارودي، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٤) ميتشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٥) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٦) انظر ذلك لدى: بريجنسكي، زبغنييف، رقعة الشطرنج العظمى ـ التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص٣٥، وقارن ذلك بما لدى: محمود حسين، بزوغ الفرد في مجتمعات الجنوب، ترجمة: د. شهيرة بدوي،ضمن كتاب: ما الثقافة؟، مرجع سابق، ص٨٣٧ ـ ٨٧٠.

٧ ـ **النفعية**: والمراد بها «جعل المنفعة أساس كل القيم في مجال المعرفة، وكذلك في مجال الفعل»[1]، وكان إعلان فرانسيس بيكون أن غاية المعرفة هي المنفعة[2] تكريساً لتلك النظرة النفعية، وجعلها هي المهيمنة على العلم، والذي بدوره وسع سيطرة الإنسان على الطبيعة، وهي ـ أي: النظرة النفعية ـ تعتبر أثر ونتيجة للفردانية، والتي نتج عنها استحداث نظام فردي نفعي جديد من السلوك الاجتماعي شعاره «كل ومصلحته وليذهب المتخلفون للشيطان»[3]، ومدار هذه النظرة هي «تعارض الكون والقيمة» وبذا أصبح للقيمة جاهاً عظيماً، وهو ما اهتبلته الذرائعية وقامت من خلاله بالتوحيد بين قيم متباينة، مثل قيمة الحقيقة التي وحدتها مع قيمة النجاح، وبذا تهدم ذات القيمتين وتحط من شأنهما معاً[4]، وهو عين ما تفعله المركزية الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٨ ـ **العلمانية**: وهذه السمة تعتبر من أهم السمات التي أفرزتها الحداثة الغربية، وشكلت ملمحاً أصيلاً لها، ويمكن القول أنها ثمرة ونتاج لكل السمات التي سبق ذكرها، حتى أصبح هذا المصطلح من أهم مصطلحات الخطاب التحليلي الاجتماعي والسياسي والقانوني والفلسفي الحديث في الشرق والغرب، وهو كذلك من أكثر المصطلحات إشكالاً في تعريفه، ويعتبر الدكتور المسيري أن مما سطح قضية العلمانية هو شيوع العلمانية الجزئية واعتبارها «فصلاً للدين عن الدولة» وعدم الالتفات إلى العلمانية الشاملة، بينما الأمر يختلف عما هو شائع، إذ هما بمثابة دائرتين متداخلتين؛ الأولى صغيرة ويشير إليها بـ(الجزئية)، والأخرى كبيرة ويشير إليها بـ(الكلية) وهي تحيط بالأولى وتشملها، وهي بمثابة الإطار الذي ينتظمها.

ويمكن القول أن الأولى هي مجرد إجراءات تشكل تبدياً للثانية، ولا يمكن

---

(١) لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٣/ ١٥١٤.

(٢) بيري، ج، ب، فكرة التقدم ـ بحث في نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص٧٣.

(٣) هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع سابق، ص٣٧٦.

(٤) العوا، د. عادل، القيمة الأخلاقية، مطبعة جامعة دمشق، بدون تاريخ طبع، ص١٦٣، ١٧٦، وقد أورد فيها تفاصيل المنهجية الذرائعية في استغلال الحقيقة والنجاح ومن ثم تحطيمهما.

فهمها حق الفهم إلا بالرجوع إلى الدائرة الأشمل؛ لأن هذه الدائرة الأكبر هي البنية الكامنة والمرجعية النهائية، ويشكل الفصل بين الدين والدولة الدائرة الصغيرة الجزئية الإجرائية، وهي دائرة لا يمكن فهمها في حد ذاتها إلا بالدائرة الشاملة الأكبر التي تشمل الأمور النهائية والمنظومات المعرفية والأخلاقية الكلية التي تمت عملية الفصل في إطارها، وبناء عليه فالعلمانية الشاملة «هي رؤية شاملة للواقع ذات بعد معرفي (كلي ونهائي) تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدين والمطلقات والماورائيات (الميتافيزيقية) بكل مجالات الحياة، فإما أن تنكر وجودها تماماً في أسوأ حال، أو تهمشها في أحسنه، وترى العالم باعتباره مادياً زمنياً كل ما فيه في حالة حركة ومن ثم فهو نسبي.

ويتفرع عن هذه الرؤية منظومات معرفية (الحواس والواقع المادي مصدر المعرفة) وأخلاقية (المعرفة المادية المصدر الوحيد للأخلاق) وتاريخية (التاريخ يتبع مساراً واحداً وإن اتبع مناهج مختلفة فإنه سيؤدي في نهاية الأمر إلى نفس النقطة النهائية) ورؤية للإنسان (الإنسان ليس سوى مادة، فهو إنسان طبيعي/مادي) والطبيعة (الطبيعة هي الأخرى مادة في حركة دائمة) وأن العالم بأسره مكوّن أساساً من مادة واحدة لا قداسة له، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكترث بالخصوصيات أو التفرد أو المطلقات أو الثوابت، هذه المادة ـ بحسب هذه الرؤية ـ تشكل كلّاً من الإنسان والطبيعة، فهي رؤية واحدية طبيعية مادية، كل هذا يعني أن كل الأمور في نهاية الأمر تاريخانية زمنية نسبية، ويمكن تسمية العلمانية الشاملة بـ(العلمانية الطبيعية/المادية) أو (العلمانية العدمية)»[1].

٩ ـ **الثورة الصناعية والعلمية والتقنية**: والتي عرَّفها إريك هوبزباوم بـ«سقوط الأغلال التي كانت تكبل القوة الإنتاجية للمجتمعات البشرية، التي

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/ ٢٢٠، وانظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٠٩ وما بعدها، وقد استغرق ما يقارب المائتي صفحة من الجزء الأول من كتاب العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة في ذكر تعريفات ومقاربات المفكرين الغربيين والعرب للعلمانية، وقدم لذلك بسياقات فلسفية ومعرفية للخلوص إلى هذا التعريف، وانظر كتاب: العلمانية تحت المجهر، سلسلة حوارات القرن الجديد ـ دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص١٥ وما بعدها.

أصبحت قادرة منذئذ على مضاعفة الناس، والبضائع والخدمات، على نحو مستمر وسريع. .»[١]، وهذه الثورة يرى «أنها الحدث الأهم في التاريخ العالمي منذ اختراع الزراعة ونشوء المدن»[٢]، وهذه الثورة كانت كفيلة «لإنتاج طفرة حقيقية في التطور البشري، وإحداث قطيعة بين الإنسان وماضيه، فالإنسان قادر من الآن فصاعداً على كل شيء تقريباً، إذ أن التقنية لم تجعله سيد الطبيعة ومالكها فحسب ـ كما كان يتوقع ديكارت ـ بل جعلته أكثر فأكثر سيد طبيعته الخاصة ومالكها، سيد كيانه البيولوجي، وحياته النفسية. . . وكان من نتاج هذه الثورة تحول في الفكر الذي تستمد حياتها منه، لا يقل عمقاً عن الطفرة ذاتها. . حيث أحدثت تبدلاً في الرؤية التي كان الإنسان يحملها عن عالمه، فأصبح لا شيء في الطبيعة محرم مسه، فما لا يعجبنا نقوم بتغييره، ومن ذلك فكرة الطبيعة ذاتها، فلم يعد الفصل بينها وبين الإنسان، بل صار الفصل يقوم بين الأنا والعالم، وأصبحت الطبيعة تتراءى كراسب في الإنسان الحديث من رواسب الكون ما قبل التاريخي»[٣]، وأصبحت طريقة عمل الآلات هي طريقة المسار العلمي القائم على تحديد حدوده بنفسه لكي يتمكن من مخالفتها لاحقاً. . وأصبح مسار الفكر يقوم على ابتكار حقول مغلقة، واستكشافها، ثم انطلاقاً من الاختبار المكتسب على هذا النحو، وضع تلك الحدود السابقة موضع التساؤل، لكي نتخيل لها حدوداً أخرى. . وهكذا دواليك[٤].

وهذا بدوره جعل تطور العلم وتحول النظريات العلمية، وتغيرها باستمرار، وتكذيب بعضها بعضاً ـ أحياناً ـ إلى رفض موضوعية الحقيقة والمعرفة، والصدق الذاتي الخاص بالنظريات العلمية، واعتبار أن النظريات العلمية لا تكون صحيحة أو غير صحيحة، بل تكون ملائمة أو غير ملائمة. .»[٥]، وهو ما نتج عنه تهميش

---

(١) هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، ترجمة: د. فايز الحمارنة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة أولى، ٢٠٠٧م، ص٨٠.

(٢) هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع السابق، ص٨١.

(٣) مول، أبراهام، الفكر التقني، مرجع سابق، ص١٩٠ وما بعدها (بتصرف).

(٤) مول، أبراهام، الفكر التقني، مرجع السابق، ص١٩٣.

(٥) يفوت، سالم، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص١٦٨ (بتصرف).

الاتجاهات التأملية والنقدية، وسيادة العقل الأداتي[١] والواحدية الموضوعية المادية[٢]، مما أنتج مأزقاً أخلاقياً اعتبر أن «العلم والتقنية زادا من مساحة الحرية على حساب انحلال اجتماعي، أو فك السحر عن الطبيعة الخارجية، الذي لا بد ـ معه ـ من وضع حد لهذه النزعة الجامحة من خلال إقامة تابوات مصطنعة، وثانياً من خلال إعادة السحر إلى الطبيعة الداخلية»[٣].

ويرى المفكر الألماني يورغن هابرماس أن «كل أنواع الأنظمة الحديثة تعتمد على أيديولوجية العلم والتكنولوجيا التي تخنق الحديث الديمقراطي والتي تولد أزمة لعملية إسباغ الشرعية»[٤]، وتبعاً لذلك يعتبر العلم الوصفي، والتفوق التقني الذي وصل إليه الغرب إحدى أهم سمات التمركز الغربي، وهو ما انعكس بدوره على النظرة إلى الحياة والإنسان، حيث أصبح يُنظر إلى البشر على أنهم ليسوا سوى حركة جزئياتهم حيث تماثل الإنسان مع الآلة، فالحياة تختفي حيثما توجد، ناهيك بأنه لا حل للصلة بين الإنسان والعالم التي تبقى عرضية ضمن عالم رياضي ميكانيكي لا مجال فيه لحرية الاختيار أو الجمال أو الغائية أو العقل[٥].

وهي ما أنتجت ـ ما عبَّر عنه أنطونيو غرامشي بـ«نزعة الاغتراب» لدى الإنسان الحديث، وفشله في تطوير وعيه الحضاري من جراء النزعة الاستهلاكية

(١) العقل الأداتي هو: العقل الذي يلتزم على المستوى الشكلي بالإجراءات دون هدف أو غاية، وهو على المستوى الفعلي الذي يحدد غاياته وأولوياته انطلاقاً من نموذج عملي مادي بهدف السيطرة على الطبيعة والإنسان، انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٤٢.

(٢) الواحدية الموضوعية المادية هي: التي تؤكد أن كل شيء كامن في هذا العالم، في حركة المادة وقوانينها، وتساوي بين الإنسان وكل الكائنات الأخرى، انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٦٨، و٢٨٦.

(٣) هابرماس، يورغين، مستقبل الطبيعة الإنسانية ـ نحو نسالة ليبرالية، ترجمة: د. جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٣٥.

(٤) بيلي، فرانك، معجم العلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٣٧٣.

(٥) وستانيوس، غروس، العلم في منظوره الجديد، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٧٢)، الكويت، ١٩٨٣م، ٢/ ٧٣.

المثبطة للمعنويات، والإعلان وتفاهة وسائل الإعلام[١] ـ لا سيما التلفاز ـ وهو ما شكّل تلك المقاربة النقدية التي وضعها روجيه جارودي بقوله: «رجحان الفعل والعمل بما يؤول إلى ما تفرضه الآلة والمواضعات الاجتماعية، ثم رجحان العقل الذي أنتج المذهبية التكنوقراطية بما يؤلف ديانة حقيقية هي ديانة الوسائل التي تطرح دائماً سؤال: كيف، دون الـ«لماذا»، ما يلغي الهدف ويحيل اللانهائي إلى الكم. وهذه السمة هي التي أعطت المشروعية والواقعية لكل ممكن كأنه ضروري، سواء أكان صُنع أسلحة نووية، أو طائرات أكثر سرعة حتى ولو لم يستهدف الذهاب بها إلى أي مكان»[٢]، وغياب الـ«لماذا» ترتب عليه أن يميل «المجتمع الصناعي، بحكم طريقة تنظيمه لقاعدته التكنولوجية، إلى النزعة الكلية الاستبدادية، والنزعة الكلية الاستبدادية ليست مجرد تنميط سياسي إرهابي، بل هي أيضاً تنميط اقتصادي ـ تقني غير إرهابي يؤدي دوره عن طريق تحكمه بالحاجات باسم مصلحة عامة زائفة. ولا يمكن في مثل هذه الشروط قيام معارضة فعالة للنظام. فالنزعة الكلية الاستبدادية ليست مجرد شكل حكومي أو حزبي نزعي، وإنما تنبثق بالأحرى عن نظام نوعي للإنتاج والتوزيع متوافق تماماً مع تعدد الأحزاب والصحف، ومع انفصال السلطات... إلخ»[٣].

١٠ ـ **الرأسمالية**: ولعل أصدق تعريف يعبِّر عنها أنها: «نظام اجتماعي لا تعود فيه الرساميل إلى أولئك الذين يجعلونها منتجة بعملهم»[٤]، أو على حد تعبير صحيفة لانكشير كووبرتور بأنه «لا ثروة بدون عمل وعمال، والعامل هو مصدر الثروة بأكملها، فمن الذي أنتج هذه الأغذية؟ إنه العامل الفقير شبه الجائع، من الذي بنى هذه البيوت والمستودعات والقصور التي يسكنها الأغنياء الذين لا يبذلون أي جهد ولا ينتجون شيئاً؟ أنه العامل، إلا إن العامل ـ كما تقول الصحيفة ـ يظل فقيراً بائساً، بينما يظل من لا يعملون أغنياء، ويمتلكون الثروة المفرطة»[٥].

---

(١) انظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٤٤٢.
(٢) غارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥.
(٣) ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م، ص٣٨.
(٤) لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ١٤٦/١.
(٥) هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع سابق، ص٣٩١.

هذه الرؤية المبسطة للرأسمالية بعيداً عن الأدلجة، وقد كانت ولادتها «متزامنة مع عصر النهضة والكولونيالية، المستترة بترميم فلسفي لثنائية الإغريق ـ وخاصة أفلاطون ـ وكذلك بولادة الإصلاح الديني: الانشقاق الذي اقتطع لوثر وكالفن به من الكنيسة الرومانية الإمبراطورية نصف أوروبا، التي اعتقدت بأنها مركز العالم»[(١)]، أما أيدلوجيتها فقد كانت نواة انطلاقها باكتشاف ما اصطلح على تسميته بالإنسان الاقتصادي، وقد كان لدراسة آدم سميث في كتابه «أبحاث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» والذي صدر عام ١٧٧٦م قصب الريادة في البناء لفكر الرأسمالية وفلسفتها، وقد حرص فيه أن يبرر شرعية الربح الرأسمالي، وهو يحاول أن يسقط حركة الظواهر الطبيعية على النظرية الاقتصادية، فتجده يقول: «.. إن الكسوف والخسوف اللذين كانا ـ سابقاً ـ يثيران الدهشة والرعب، لم يعودا غريبين منذ أن اكتشفت سلسلة الصلة بينها وبين الجريان العادي للأشياء»، ويطبق هذه النظرة على تحول صيغ الإنتاج، وسوق العمل، والذي غدا من الفاعلية بحيث لا يمكن أن يفوته فرض نفسه على الملاحظ»[(٢)].

وما تقدم من رؤية سميث، وما جاء به ماكس فيبر ـ بعد ذلك ـ والذي جعل في كتابه «الأخلاق البروتستانتية روح الرأسمالية»، وأسس من خلاله ما عبَّر عنه بالرأسمالية الرشيدة[(٣)]، والتي ترى أن الأخلاق البروتستانتية غيرت تغييراً عميقاً فكرة العمل، وحوَّلته من عقاب إلى وسيلة لتأمين الخلاص، والذي سرعان ما سيرقى إلى جوهر الإنسانية نفسه، حيث أخذ يُنقب في علم الآثار الثقافي والديني ويخرج منه مصطلح «beruf»[(٤)] ـ أي: المهنة ـ باعتبارها رسالة، ولأجل ذلك تم قلب الرسالة النصرانية المتمثلة في أن الدماثة كانت تعتبر في الأزمنة السابقة ـ لدى الكاثوليك ـ إثماً ووداعة نفس، فأصبحت تعد أسهل طريق

---

(١) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢) انظر: شاتليه، فرنسوا، العمل والصناعة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ١٩٠، وفيه مزيد بسط لنظرية سميث.

(٣) للفرق بين الرأسمالية التقليدية والرأسمالية الرشيدة كما يراها فيبر انظر: المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق ٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) وللمزيد حول هذا المصطلح وفلسفته انظر: المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ٢/ ١١١.

للخلاص، والذي يمكن الوصول إليه في الواقع بالاجتهاد الدنيوي المعلل دينياً في الأمور اليومية، وذلك لأنهم ـ أي: البروتستانت ـ بعد أن فقدوا ضمانات الخلاص الجماعي ـ الذي كانت تقدمه لهم الكنيسة الكاثوليكية ـ عانوا من ضغط انعدام الثقة المغم، ومن خوف كانت الوسيلة الوحيدة أمامه كي يخف أن ينغمس في العمل من غير أن يرفع رأسه[١].

وهذا ما حرصت عليه النظرة الفيبرية، بالإضافة إلى التأكيد على لزوم التقشف الذاتي للبرجوازية الصغيرة البروتستانتية، والتي حوَّلت الطاقة الدينية إلى طاقة استثمارية لا تلتهم ربحها بل تراكمه منهجيّاً وتستثمره، ليتم بعد ذلك تأميم الطبقة الاستثمارية ـ لتصبح بروتستانتية ـ وهي بدورها تقوم بالترشيد[٢] من خلال عشرات المؤسسات التربوية والترفيهية الخاصة والعامة، ومن خلال عمليات تاريخية مركبة لأقصى حد، لبلوغ العلمانية الشاملة ـ التي سبق الحديث عنها ـ وبعد تلك الرسملة للمجتمع والذي يصبح من لوازمه ـ كما يرى لينين ـ ظهور الإمبريالية «والتي تعد نتاجاً طبيعياً للتراكم الرأسمالي الذي لم يستطع المجتمع الأوروبي استيعابه في الداخل فكان من الضروري لاستمرار عملية النمو الرأسمالي أن توجد مناطق أخرى لاستثماره»[٣]، وهي مناطق الدول الأطراف التي قام باستعمارها، وهذه الرؤية نتج عنها «تنحية كل سمة أخلاقية لصالح اللعبة العمياء لـ«قوانين السوق» كما لو أنها قوانين طبيعية لا يمكن تجنبها، أو حتى كما يقول الأمريكي لوتواك في كتابه «الرأسمالية النفاثة» بأنها: القوانين الإلٰهية للسوق»[٤].

هذه السمات ـ وغيرها مما لم يتسع المجال لذكره ـ هي التي ساهمت في

---

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، ترجمة: عياد عيد، نشر إتحاد الكتَّاب العرب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٤٩ (بتصرف).

(٢) الترشيد هو: توظيف الوسائل بأكثر الطرق كفاءة لخدمة أهداف معينة، وللمزيد حول الترشيد، وتقسيم فيبر له، وخطواته انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/٢٤٧ وما بعدها.

(٣) لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، ص١١٣ ـ ١٢٨، بواسطة: عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٦٨.

(٤) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٦.

تشكيل الحداثة كمنظومة قيمية وفكرية أنتجت اغتراباً روحياً وفكرياً وثقافياً لا حدود له، وهو ما جعل سهام النقد تنصب على الحداثة كفكر وأيدلوجيا، واختلفت درجات النقد، وتنوعت باختلاف توجهات نقادها، ويعزو ألن تورين رد الفعل المعادي للحداثة إلى أربع شذرات سيطرت على المسرح الاجتماعي والثقافي هي: «الجنس، والاستهلاك السلعي، والمؤسسة الإنتاجية، والأمة»[١]، وهي أوجدت «انطباعاً بأن المرء يعيش في عالم ممزق، وفي اللامجتمع، وذلك لأن الشخصية والثقافة والاقتصاد والسياسة تبدو أن كل منها يذهب في اتجاه مخالف يبعدها عن الآخر..»[٢].

وتحليل ذلك كما يراه تورين «.. أن ما يبدو واضحاً للعيان هو انفصال نظام التغيير عن نظام الوجود وكانا مرتبطين من قبل في فكر الحداثة، التي كانت تعني العقلانية، والفردية في وقت واحد، وتتزايد المسافة بين التغييرات المستمرة للإنتاج والاستهلاك وبين الاعتراف بشخصية فردية، تلك الشخصية التي تجمع بين الجنس والهوية الثقافية الجمعية، وبدلاً من أن يزول الواقع الاجتماعي والثقافي شيئاً فشيئاً أمام شفافية الفكر العقلي، قام هذا الواقع بغزو مجال الحداثة من جانبيه ولا يوجد أي مبدأ قادر على توحيد القوى المتنوعة التي ما فتئت تشغل عالم الحداثة المتحطم.

ويمكن القول ببساطة أن الأمر الشخصي ينفصل عن الأمر الجماعي، فمن جانب يوجد الجنس والاستهلاك السلعي، وفي الجانب الآخر توجد المؤسسة الإنتاجية والأمة... وتتماسك هذه الثنائيات بسهولة، فبعد الأمل في تحديث منسجم، وفي انتصار أنوار العقل، وقوانين الطبيعة التي تقضي على أوهام الوعي وأكاذيب الأيدلوجيا، ولا عقلانية التراث، جاء الاعتراف المفاجئ بالقوى التي يغير تنوعها المجال الاجتماعي والثقافي... وأصبح الفعل التحديثي يعبئ قوى غير حداثية، إنه يحرر الفرد ويحرر المجتمع الذي ما زال حبيس القوانين غير الشخصية للعقل بعد أن كان حبيس القانون الإلـٰهي... وهو ما أنتج ثورة مفكري

---

(١) تورين، ألن، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص١٣٧، وقد ذكر النظرة التحليلية لسيطرة تلك العوامل في ص١٣٤ ـ ١٣٧.

(٢) تورين، ألن، نقد الحداثة، مرجع سابق، ص١٣٧.

العقل الباطن الكبار مثل نيتشه وفرويد، وهما من أعداء الحداثة اللدودين، ولكنهما بقيا عقلانيين يعتقدان في أمكانية تحرير الإنسان من القيود التي خلقتها الثقافة الأخلاقية، ومن هنا يبدأ ما يمكن أن يصطلح عليه بمرحلة ما بعد الحداثة»[١].

والذي يبدو أن من أهم أسباب إخفاق الحداثة، ومن ثَم الانقلاب عليها هو تغييب الروح، وسحقها، والقضاء عليها، من خلال غياب الإيمان، وإنكار الله تعالى، وهو ما ولَّد غياب الاستقرار النفسي والفكري وما أنتجه ذلك الغياب من تخبط في نظريات أرضية، وأفكار بشرية، لا زالت تهوي بالبشرية في واد سحيق من الظلمات.

المطلب الخامس

مرحلة ما بعد الحداثة

هذه المرحلة تعتبر مرحلة قوية التأثير، سائدة الطراز، ولكن المشكل فيها ـ كما أسلفنا ـ عن هُلامية هذه المصطلحات[٢]، وعدم وجود تعريف محدد لها، ولذا «فليس من الواضح ما تعنيه، أو تريده، أو تمثله تماماً، ولا يشكل الوضوح معلماً بين صفاتها المميزة، فهي لا تعجز عن ممارسته ـ أي: الوضوح ـ فقط، بل تقوم أحياناً بإنكاره فعلاً..»[٣].

ولكن يمكننا استلهام تجارب من سبقونا في درس هذا المصطلح، فنقول: أن ما بعد الحداثة (post modernity) هو مصطلح نفي سلبي، فالمابعديات هي في حقيقة الأمر كما يعبِّر عنها الدكتور المسيري نهاية الشيء، فما بعد العلمانية، وما بعد الأيدلوجيا وما بعد الحداثة؛ تعني: نهاية ذلك الأمر الذي يعدى عنه بما بعد، وقد آثر أصحاب هذه المصطلحات أن يستخدموا الكاسحة (post) «بوست» (ما بعد) ليشيروا إلى أن النموذج المهيمن فقد فعاليته، ولكن النموذج الجديد

(١) تورين، ألن، نقد الحداثة، مرجع سابق، ص١٣٨ ـ ١٣٩.
(٢) عند الحديث عن مصطلح الحداثة.
(٣) غيلنر، أرنست، ما بعد الحداثة والعقل والدين، ترجمة: معين الأمام، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠١م، ص٤٥.

البديل لم يحل محله بعد[١]، وهو يعني سقوط كل الماقبليات بسقوط الكل المُتجاوز، فهو عصر ما بعد التاريخ، وما بعد الإنسانية وما بعد السببية، وما بعد الميتافيزيقيا، وما بعد التفسير، وما بعد التجاوز[٢].

ويمكن التعبير عنها بأنها: نظام لا مركز له، مكوَّن من نُظم صغيرة مغلقة، يدور كلٌّ منهما حول مركزه، وحول نفسه، ويأخذ شكل صور متجاورة لكل منها معناه المستقل، لا يربطها رابط، ولا توجد أية صلة بينها، ولا توجد علاقة سببية واضحة، فكلُّ إنسان يدرك الصورة القريبة منه، وهذا كله يعني: أنه لا توجد طبيعة مادية موضوعية، ولا طبيعة بشرية (ذاتية) ولا توجد مبادئ متجاوزة، فهو عالم ذري متشظ، ولكنها ذرات سائلة متلاصقة، ولذا فهو عالم هلامي، سائل دون أن تكون فيه ثغرات أو مسام وإن كان فيه هوة[٣].

وقد تشكَّل هذا المفهوم كردة فعل على مركزية الإنسان التي رسختها، وتمركزت حولها الحداثة، وجعلت منه مركزاً للكون، ولذا كان لا بد من تفتيت تلك المركزية، وللوصول إلى ذلك الهدف كان لا بد من منهجية يُسار عليها، وهذا ما حرص أن يؤصل له خصوم الحداثة، لذا فإن نُقاد الحداثة الأوائل، والثائرين عليها هم الآباء الروحيون لمفكري ما بعد الحداثة، ويعتبر فريدريك نيتشه وكتاباته «القائمة على الشك بجميع الأفكار الباحثة عن الحقيقة... حتى بدا كما لو أنه وضع لمهاجمة جميع الاصطلاحات المعاصرة في المعرفة، وأتخذ موقفاً ـ ثورياً ـ من جميع أصول الأخلاق والفكر الغربيين»[٤]، والذي كما يقول ريكور: بأنه «أذل الكوجيتو الديكارتي، وجعله مجرد وهم»[٥]، ونتج عن ذلك

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/ ١١٠ (بتصرف).

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة ـ سلسلة حوارات القرن الجديد ـ نشر دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٨٦.

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٨٥ ـ ٨٦، وانظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٧.

(٤) نورس، كريستوف، التفكيكية ـ النظرية والتطبيق، ترجمة: رعد عبد الجليل، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٩٨، ١٠٣.

(٥) ريكور، بول، الذات عينها كآخر، ترجمة: د. جورج زيناتي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة أولى، ٢٠٠٥م، ص٤٩، ٨٤ ـ ٩٢.

الإذلال انقلابه على كل النتائج التي توصلت إليها الحداثة، وثورته على الأخلاق ـ والأخلاق المسيحية تحديداً ـ على اعتبار أنها «أخلاق العبيد»، أو أخلاق «حيوان القطيع» ـ كما يسميها في موضع آخر ـ والذي يريد أن يكون معياراً للإنسان[١].

تلك المعيارية التي يقول نيتشه عنها: «من يكشف القناع عن الأخلاق يكشف القناع في الوقت ذاته عن عدم قيمة كل القيم التي يؤمن بها العبيد، أو التي آمنوا بها من قبل، إنه يدرك حينئذ أن شيئاً لا يستحق الإجلال في أكثر الأنماط الإنسانية المتصفة بالجلال، تلك الأنماط الإنسانية المقدسة، إنه أشأم ما أنتج الرعاع. . .لقد اخترعوا مفهوم الله، وهو مفهوم يضاد الحياة، وعجنوا به خلائط مفزعة تضم العناصر المؤذية كلها، وتضم ضروب الوشاية والإساءة والحقد مما يمكن تكتيله ضد الوجود. . .»[٢]، وهذه النظرة وقائلها أصبحت هي الملهم الأول لهم ـ أي: لمفكري ما بعد الحداثة ـ ولذا فإنهم عنوا بدراسته[٣]، واستلهام أفكاره، والاتكاء عليه في معظم أفكارهم.

وكذلك الحال مع فرويد إذ يعتبره بعض الباحثين أنه هو المؤسس الحقيقي لحركة ما بعد الحداثة[٤]، وهو يرى أن «النظام الفلسفي نوع من التبرير يحمي الإنسان المتلهف من مواجهة المفزع وغير المتوقع، وهو ما وجدت فيه الحداثة البعدية بُغيتها، وهو المُفزع والعابث وغير المعقول»[٥]، بالإضافة إلى الفلسفة الماركسية، وهؤلاء الفلاسفة الثلاثة وصفهم بول ريكور بـ«أسياد الريبة ـ الشك ـ

---

(١) نيتشه، فريدريك، ما وراء الخير والشر، ترجمة: جزيلا فالور حجار، دار الفارابي، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٤١.

(٢) نيتشه، فريدريك، هذا هو الإنسان، بواسطة، العوا، د. عادل، القيمة الأخلاقية، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٣) ومما وقفت عليه من تلك الدراسات: دراستان لجيل دولوز عن نيتشه وفلسفته، ودراسة لبيير بوردو، وفوكو له دراسة قدم بها لكتاب نيتشه الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، هذا بخلاف اعتمادهم عليه في ثنايا دراساتهم العامة.

(٤) ناصف، مصطفى، بعد الحداثة ـ صوت وصدى، النادي الأدبي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٨٦.

(٥) ناصف، مصطفى، بعد الحداثة ـ صوت وصدى، مرجع سابق، ص٨٧ (بتصرف يسير) وقد أورد فيما قبلها تفاصيل أكثر عن النظرة الفرويدية.

أو فلاسفتها»[١]، وقال عنهم فوكو: «إن ماركس وفرويد ونيتشه لم يضيفوا دلائل جديدة للعالم الغربي.. وإنما غيَّروا في الحقيقة طبيعة الدليل، وبدَّلوا الكيفية التي بإمكان الدليل أن يؤول بها»[٢].

هذا التغيير في طبيعة الدليل ـ الذي حكى عنه فوكو ـ كان هو محور الفلسفة المابعد حداثية، وباسمه وُضعت النظريات اللسانية لإعادة صياغة المنهجية التي يتم بها استنطاق ذلك الدليل من أفكار المفكرين السابقين بالإضافة إلى أعمدة الفكر الغربي: الكبار من أمثال كانط وهيجل وهايدغر، والذين قام الكسندر كوجيف ـ والذي يُنظر إليه على أنه المنظر الأول لفكر ما بعد الحداثة ـ والذي كما ترى شادية درروي أنه كان له تأثير لا تخطئه العين على مفكري الحداثة الكبار من أمثال ميشيل فوكو وجيل دولوز ولوي ألتوسير وجاك دريدا وليو شتراوس[٣]، وتلاميذهم، والذين يشكلون الآن صقور المحافظين الجدد في الغرب، وترى النظرية الكوجيفية «أن هناك أربعة معالم هامة في تاريخ الفكر الغربي: أفلاطون وأرسطو، ثم كانط فهيجل، فهايدغر، حيث جاء أفلاطون بالتوصيف المحدد للطبيعة ـ أو الكينونة السكونية ـ لكن أفلاطون ظن أنه أعطى توصيفاً لمجمل الواقع بينما هو لم يصف سوى جزء من هذا المجمل، إن خطأ أفلاطون يكمن في ظنه بوجود كينونة واحدة، وأن طبيعة الإنسان ثابتة، محددة ومتماهية مع ذاته إلى الأبد، ويعتقد كوجييف أن كانط هو أهم مفكر جاء بين أفلاطون وأرسطو من جهة، وهيغل من جهة أخرى، إذ يرى كوجيف أن كانط أول مفكر يدرك الفرق بين الإنسان والطبيعة، لهذا يمثل كانط أبكر محاولة لإيجاد نظرية للوجودية الثنائية، حيث يجد كوجييف ثنائية جذرية متطرفة بين الإنسان والطبيعة عند كانط، لذلك فإن كانط هو أول مفكر يشذ عن وجودية أفلاطون الأحادية التي هيمنت على الفكر الفلسفي الغربي، وهكذا استثمر هيغل اكتشاف كانط وشرع في إعطاء توصيف تحديدي للإنسان أو الفعل أو التاريخ؛

---

(١) ريكور، بول، الذات عينها كآخر، مرجع سابق، ص١٧، ٤٤.

(٢) ولد إباه، السيد، التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ص٧٠.

(٣) انظر ذلك لدى: درروي، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، ترجمة: موسى الحالول، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٠.

أي: لذلك الجزء الجدلي من الكينونة لا السكوني الذي يتماهى مع ذاته، ورغم أن كوجييف يرى أن هيغل يمثل تاج الحكمة الإنسانية إلا أنه كان أسير الوجودية الأحادية التقليدية.. وهنا تكمن عظمة هايدغر ـ في نظر كوجييف ـ في عودته إلى الوجودية الثنائية التي اكتشفها كانط.. ولتبسيط ذلك يستخدم كوجييف صورة الخاتم الذهب كي يصف فهمه للوجودية الثنائية، فيشبه الطبيعة بخاتم الذهب، والإنسان بالتجويف الذي في وسطه، إذا الإنسان هو الغياب في قلب الكينونة، إنه العدم في الوجود، فلولا التجويف الذي في وسط الذهب لما أصبح الذهب خاتماً، ولولا الذهب لما كان هناك تجويف ـ أو حضور الغياب ـ هذه هي العلاقة التي تقوم بين الإنسان والطبيعة، لكن صورة الخاتم لها عيوبها إذ أنها توحي بتساوي الجزأين المكونين للكل المتساويين في الأهمية، وهذا ما يرفضه كوجييف، إذ يرى أن التجويف أو العدم أو الغياب هو الأهم»[1].

إذاً ما يركز عليه كوجييف هو أهمية العدم، وهو ما يحرص على التمركز حوله، ليكون بعد ذلك أصلاً من أصول ما بعد الحداثة، وهو الذي تدور حوله لا عقلانيتها ولا منطقيتها، وبذلك «أعلن ما بعد الحداثيين ميتات ثلاث: موت الإنسان، وموت التاريخ، وموت الميتافيزيقيا... ونتيجة لتلك الميتات يصبح كل شيء عشوائي: إنتاج القوة، العرف، والمصادفة»[2].

ويشبه الدكتور المسيري رحمه الله ما بعد الحداثة بالفلسفة السفسطائية (بروتاجوراس ـ ٤٨٠ ـ ٤١٠ق.م، وجورجياس.. ـ ٣٧٥ق.م) وهي فلسفة مادية عدمية، نادت في بداية الأمر بأن الإنسان مقياس كل شيء ـ شأنها شأن المنظومة التحديثية في عصرها البطولي ـ ولكنها تدريجياً بدأت تزيح الإنسان عن المركز وتحل محله الطبيعة/المادة، ثم انتهى الأمر بالسفسطائيين أن أنكروا أية حقيقة كلية أو نهائية متجاوزة لحواسنا.. ومن ثم أصبح الإنسان حبيس حواسه «قصته الصغرى» والحواس تختلف باختلاف الأشخاص، ولذا أصبحت المعرفة المستقلة عن الحواس معرفة مستحيلة، ولذا يمكن إنكار الوجود ذاته، لا شيء موجود،

(١) دروري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٨٨.

(٢) فلاكس، جين، شذرات التفكير، بواسطة: فوت، ريان، النسوية والمواطنة، ترجمة: أيمن بكر، سمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٦٤.

وإن وجد شيء فلا يمكن أن يُعرف، وإذا أمكن أن يعرف فلا يمكن إيصاله إلى الغير، وإذا لم يكن هناك معرفة مشتركة فلا توجد بالتالي قوانين أخلاقية خارجية يخضع لها جميع الناس، ولا يوجد قانون عام مؤسس على العدالة ـ إذ ليس هناك عدالة بالمعنى الذي يفهمه الناس ـ فالقوانين من اختراع الأقوياء ليخضعوا بها الضعفاء، ولذا يحق للإنسان القوي أن يخرج على القانون متى استطاع ذلك.

والدافع الأساسي لسلوك الإنسان هو الأنانية، وإذا أصبح الإنسان خيِّراً فليس بسبب خير أو شر مفطور فيه، وإنما بسبب عملية التنشئة الاجتماعية والفكرية، والمجتمع في حالة صراع دائم يسوده منطق البقاء للأصلح، وهذا يعني: أن السوفسطائيين نجحوا في دفع كل المقدمات المادية إلى نتائجها المنطقية العدمية، ويمكن القول أن الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة هو انتقال من مرحلة مادية صلبة ورثت كثيراً من مقولات الأفلاطونية والمسيحية بعد علمنتها إلى مرحلة مادية سائلة تشبه مقولات الفلسفة السفسطائية»[1]، ويمكن إجمال أهم سمات ما بعد الحداثة فيما يلي:

١ ـ **اللاإنسانية**: وهي التي حدثت كنتيجة حتمية لذلك التأليه للإنسان الذي أعلنته الحداثة الغربية، ولكن ذلك التأليه لم يزده إلا ضياعاً، وهذا ما دفع ليفي شتراوس، وميشيل فوكو إلى إعلان موت الإنسانية الفلسفية لعصر الأنوار، ارتكازاً على تاريخ الحقوق الإنسانية، وهي ما نتج عنها افتقاد الإنسانية في هذه المرحلة، والتي كانت تشكل محور نظام قيم الحداثة الغربية، حيث كانت تضفي طابعاً غير شرعي على كل شكل من أشكال الظلم الاجتماعي، وأي شكل من أشكال اغتصاب السلطة من قبل الأقلية صاحبة الامتيازات التي ترغب في ديمومة امتيازاتها، ولذلك فقد تقرر ليس فقط انتزاع حقوق الأغلبية المعلنة شكليّاً وحسب بل إفساد أخلاقها بالتشكيك الشامل بقيم الحداثة الديمقراطية ومن خلفها قيم الأديان، والتي يمكن أن يستغيث بها المظلومون والمضطهدون عنصرياً، والتي كان مغتصبوا السلطة ونازعوا الملكيات والمخصصون يقفون ـ بغض النظر عن تفوقهم في القوة والمكانة ـ موقف المدافعين من الناحية الروحية الكبرى،

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٩٢.

كانوا مضطرين إلى النفاق وإخفاء نواياهم الحقيقة والتواري أمام الإنسانية الفاضحة، ولذا تقرر نزع الأهلية عن هذه الإنسانية ذاتها باعتبارها من مخلفات العقلية العتيدة، حيث تعود المواجهة الجديدة بين النخب والجماهير إلى المواجهة بين الحداثة وما بعد الحداثة، فبمقدار ما تصير قيم الحداثة جماهيرية يزداد بعد النخب العولمية عنها مهتدية بما بعد الحداثة، حتى أنه ليمكننا أن نستنتج أن الكثير من معايير ما بعد الحداثة هي اسم مستعار لمعاداة الحداثة[١] وقيمها ومن ضمنها الإنسانية.

وهذا ما رتب البحث عن بدائل لتلك الإنسانية التي أُعلن موتها، حتى أصبح ـ الإنسان الغربي ـ يبحث عن أي شيء كي يمجده، أو يصنع منه ثقافة، مهما كان شذوذه، حتى وصف ذلك آلان بلوم بأن «كل شيء أصبح ثقافة، ثقافة المخدرات، ثقافة الروك، ثقافة عصابات الشوارع، وهكذا دواليك دون أقل تمييز، حتى أصبح فشل الثقافة ثقافة بحد ذاته»[٢].

وهذه اللاإنسانية وغثائتها هي التي حاول الكشف عنها جورج أورويل في رواية ١٩٨٤م، حيث يربط أورويل بين فكرة الميت الذي أعيد إلى الحياة دون حرية إرادة، ودون ارتياب بالسياسة الشمولية. وبطل الرواية ونستون سميث لا يستطيع أن يفهم تفاؤل حبيبته، حيث قال لها: «نحن الموتى، وقالت جوليا بطريقة عادية: نحن لم نمت بعد، ... ليس جسدياً، .. ولكن الفارق ضئيل جداً. فطالما بقيت الكائنات الإنسانية إنسانية، يصبح الموت والحياة متماثلين»[٣].

وحرية الإرادة المفقودة هذه هي التي تمكّن الغرب من السيطرة عليها من خلال تقنيات صناعة الوعي والتي سيرد مزيد بسط لها فيما بعد، والمحصلة من كل ذلك أن الإنسان «لم يبق منه سوى دمية تضعها البنيات على خشبة المسرح»[٤]، وهذا ما سيبدأ معه زحف لا رجعة عنه نحو الكارثة أو العيش وفق

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٢٧.
(٢) فوشون، ألان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، ترجمة: موريس شربل، جروس برس للطباعة، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٩٢.
(٣) هوكس، ديفيد، الأيديولوجية، مرجع سابق، ص١٤٨.
(٤) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٨٢.

قواعد مستقبل مختلف نوعيّاً، ويتم التسليم بإعادة النظر الحازمة بمبدأ البنيان الحياتي ذاتها، والتي تقودنا اليوم إلى كوارث بيئية ونووية وديمغرافية وأنثربولوجية وغيرها من الكوارث الأرضية.

٢ ـ **القوة**: وقد عرَّفها هنتنجتون بأنها «القدرة لدى شخص أو مجموعة على تغيير سلوك شخص آخر أو مجموعة، من خلال الإقناع أو الإرغام أو التحذير»[١]، والنموذج هنا ليس اللغة وإنما إرادة القوة والحرب والمعارك، وإذا كانت مابعد الحداثة اللغوية تقول: «لا شيء خارج النص» فإن مابعد الحداثة الصراعية تقول: «لا شيء خارج القوة، ولا أحد خارج نطاقها، فالمعرفة لا تفهم إلا في إطار علاقات القوة وتوزيعها، ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء»، والقوة في هذا السياق تحل محل اللغة ـ ومحل العلوم الطبيعية ـ فهي لا تهيمن على الواقع وحسب وإنما تعيد إنتاجه، وهي لا تكبح جماح الناس وإنما تعيد صياغتهم، واللغة نفسها ليست أداة للتواصل ولا حتى أداة للقمع بل هي القمع نفسه[٢]، وهي امتداد للنظرة النيتشوية التي صاغها على لسان زرادشت وهو ينصح أتباعه «لا أنصحكم بالعمل، بل بالصراع، ولا أنصحكم بالسلم بل بالنصر، فليكن عملكم صراعاً وسلمكم نصراً»[٣].

يعلق نيتشه على مثل هذه الرؤية الزرادشتية بقوله: «ربما تهلك البشرية من جراء ذلك؟ فليكن!»[٤] بهذه النظرة ينظر نيتشه «إلى الحياة ـ والكون ـ كإرادة للقوة، وإرادة القوة تضع شروطاً للمحافظة على القوة وتصعيدها، وهذه الشروط يسميها نيتشه القيم، وبذلك تكون القوة هي التي تضع القيم، وهذا التصور يقوم

(١) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٩٥.

(٣) نيتشه، فريدريك، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة: فليكس فارس، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ، ص٧٢، وللمزيد حول فلسفة القوة لدى نيتشه انظر: يسري، د. إبراهيم، فلسفة الأخلاق لدى نيتشه، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٤١ وما بعدها.

(٤) هايدغر، مارتن، كتابات أساسية، ترجمة: إسماعيل المصدق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٣م، ص١٢٣.

على إعادة تحديد القيم انطلاقاً من علاقتها بالقوة والحفاظ على استمراريتها، فالقيمة لا تتوفر على وجود قائم بذاته، وإنما تصبح القيم مجرد شروط للمحافظة على القوة وتصعيدها. .»[١].

وبناء عليه تصبح القوة هي أصل الأشياء «إذ لن نجد معنى شيء ما (ظاهرة إنسانية، أو بيولوجية) إذا لم نكن نعرف ما هي القوة التي تمتلك الشيء أو تستغله، أو تستولي عليه، أو تعبر عن نفسها فيه. . . وكل موضوع يتبدل معناه وفقاً للقوة التي تستحوذ عليه»[٢]، وهي بهذا ليست مركزاً ثابتاً وإنما مجموعة من العلاقات تتخلل النظام الإنساني بأسره وبأشكال مختلفة، ولذا يرى فوكو أن «الحق إنما هو نتيجة القوة، يفرضه أصحاب المصلحة في فرضه، ولذا لا يمكن فصل الحق عن القوة. .»[٣].

وهذه النظرة هي ما تعبِّر عنه الداروينية الاجتماعية، والتي ترى أنه يجب أن يكون «الصراع بين البشر حرّاً، كما هو بين القطط البرية، إذ أن القط البري المولود بعضلات قوية وإحساس ممتاز بالتوقيت وثباته، يقتنص الأرنب الممتاز، أما القط البري المولود بعضلات ضعيفة فإنه لا يستطيع أن يقتنص أي أرنب، ويموت صغيراً، ولذلك يرى أنصار الداروينية الاجتماعية أننا نحن المحدثين نتحايل لإعاقة المجرى الطبيعي للتطور الخاص بنوعنا، وذلك لأننا نحمي الضعفاء، ونسمح لهم بأن يشبوا وينقلوا ضعفهم إلى نسلهم الذي نحميه أيضاً، من خلال إعانة الفقراء، والمستشفيات والأطباء. .»[٤]، وهو ما تتبناه مدرسة شيكاغو.

---

(١) هايدغر، مارتن، كتابات أساسية، مرجع سابق، ص١٠٠، وللمزيد حول فلسفة القوة لدى نيتشه انظر: يسري، د. إبراهيم، فلسفة الأخلاق لدى نيتشه، دار التنوير، بيروت، طبعة أولى، ٢٠٠٥م، ص٢٤١ وما بعدها.

(٢) دلوز، جيل، نيتشه والفلسفة، ترجمة: أسامة الحاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، ص٧ ـ ٨.

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٩٤.

(٤) يسري، د. إبراهيم، فلسفة الأخلاق لدى نيتشه، مرجع سابق، ص٤٨ ـ ٤٩، وقارن بما لدى: بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٠٨ ـ ١٠٩، وسيرد مزيد بسط عن مدرسة شيكاغو وفلسفتها.

وهنا يأتي دور اللغة لتسويق مثل هذه النظريات للانتقال بها من فضاء التنظير إلى أرض الواقع، كما سيرد الإلماح إليه، وهذه القوة تعتبر أهم مقوم من مقومات الهيمنة، ولذلك حرصت المركزية الغربية على المحافظة على ذلك المقوم، على اعتبار أنه جزء من هويتها، ولذا كان التأسيس له منذ الفجر الأول للحضارة الغربية، واستمر ملازماً لها طوال صيرورتها، ولذا فإنه عندما بدأت فكرة الغرب في الانبثاق مع مدلول الإمبراطورية الرومانية القديمة، فمن نافلة القول أن ذلك من أجل أن يتشكل مفهوم أن «الغرب هو رديف القوة»[١]، وأن امتيازات القوة وخواصها التقليدية هي التي يجب أن يُختص بها الغرب، ليس هذا فحسب، بل يشمل «قدرة القوي على فرض قواعد النقاش، والغضب الذي يثيره أي تحد لحق الأقوياء في الحكم، وهذه الامتيازات هي التي تحدد من هو الجاني، ومن هو الضحية، فقد جرت العادة على تحويل الضحية إلى معذِّب للجلاد البريء، وبذلك فإن على الفيتناميين أن يتوبوا من الجرائم التي ارتكبوها ضدنا[٢]، وعلى نيكاراجوا أن تثبت أنها غير متورطة في الإرهاب، وعلى الفلسطينيين أن يتوبوا من ممارسة الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل. .»[٣].

والقوة المرادة هنا لا تقتصر على القوة العسكرية، وما يتبعها من قلب للحقائق، من خلال الإعلام الموجه، وما ينتجانه من سيطرة وإخضاع، ولكن القوة الحقيقية التي تسيِّر ما عداها، وهي ما عبَّر عنها فيلسوف القرن العشرين ـ جون ديوي ـ عند وصفه للقوة الخاصة المعادية للديمقراطية، بقوله: «تكمن القوة اليوم في السيطرة على وسائل الإنتاج، والتبادل، والإعلان، والنقل، والاتصالات، فإذا امتلكها كائن من كان، فإنه سوف يسيطر على حياة البلاد، وحتى لو ظلت الأشكال الديمقراطية قائمة، فإن العمل من أجل الربح الخاص، عبر السيطرة الخاصة على النظام المصرفي، والأراضي، والصناعة، مدعوما

---

(١) ميريه، جيرار، أيدلوجية الغرب ـ معنى أسطورة عضوية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢١.

(٢) وهذا ما ذكره جورج بوش ـ الأب ـ صراحة، انظر تصريحه، وما يحمله من صفاقة وعجرفة لدى: تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد = القديم، مرجع سابق، ص١٦١.

(٣) تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد=القديم، مرجع سابق، ص٢١٥ ـ ٢١٦.

بتوجيه الصحافة ووكالات الأنباء، ووسائل الإعلام، والدعاية الأخرى، فهي التي تشكل نظام السلطة الحقيقية، ومنبع القسر، والسيطرة، ولا يمكننا التحدث بجدية عن الحرية والديمقراطية، إن لم نتمكن من تفكيك هذا النظام»[١]، وهو القائم إلى اليوم.

٣ ـ **اللاأخلاقية**: وبناء على تلك النظرة النيتشوية التي اعتمدها فكر ما بعد الحداثة أصبح أحد أهم الملامح الأساسية لما بعد الحداثة لا أخلاقيتها، وهي: فن تمجيد النذالة والرذيلة، أو كما يطلقون عليها «الأخلاق الجديدة»[٢]، وذلك «لأن الواقع لا اتجاه له، والكون لا ثبات فيه، ولكون الحقائق أصبحت منفصلة عن القيمة، بسبب كل هذا أصبح لا يمكن تأسيس نظم أخلاقية عامة، وإنما يمكن تأسيس اتفاقات محدودة الشرعية، لا تتحدد في ضوء منظومة أخلاقية كلية، وإنما في ضوء الوظيفة والنتيجة، وكل ما يمكن التوصل إليه هو أخلاقيات برجماتية تأخذ كل فلسفة القوة والهيمنة للأقوياء، وفلسفة الإذعان والتكيف للضعفاء، إذ لا توجد معايير متجاوزة للإنسان، ولا توجد وسيلة لرفع الظلم وإحلال العدل»[٣].

وبذلك تنفي ما بعد الحداثة «حق الأخلاق في أن تكون منبعاً للشرعية، وتصبح أي ممارسات في عصر ما بعد الحداثة شرعية إذا كانت مرتبطة بالفاعلية والتقانة»[٤].

وبهذا «يتم تدمير رأس المال الأخلاقي المتمثل بالخضوع الإنساني للقانون، والشعور بالمسؤولية، والثقة المتبادلة ـ الذي تم بناءه على مستوى عقود طويلة ـ فأصحاب الحياة الحاليون لا يخرقون على نحو منظم هذه الثقة وحسب، بل يعلمون معاصريهم كيف أن الغدر والفساد سينتصران حتماً على التأدب، إن هذا يضع موضع الشك فوائد التعاون الاجتماعي كلها، ويهدد بتدمير معنى

---

(١) تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد=القديم، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) ديدات، أحمد، شيطانية الآيات الشيطانية، وكيف خدع سلمان رشدي الغرب، ترجمة: علي الجوهري، دار الفضيلة القاهرة، (د، ط)، ١٩٩٠م، ص٤٠.

(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٩٧.

(٤) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٧.

التعاون بحد ذاته»[١].

ويرى فوكوياما أن «الناس الذين لا يشعرون بالثقة ببعضهم لا يتعاملون مع بعضهم إلا في إطار منظومة القواعد والأحكام الشكلية فقط، التي ينبغي إنتاجها باستمرار، وملاءمتها والدفاع عنها في المحكمة، ومن ثم تأمين الالتزام بها بمساعدة الإجراءات القسرية، وتودي هذه الأساليب البديلة للثقة إلى ازدياد ـ ما يسميه الاقتصاديون ـ النفقات الإجرائية، وبمعنى آخر فإن تفشي انعدام الثقة في المجتمع يعتبر معادلاً لفرض ضريبة إضافية على أشكال النشاط الاقتصادي كلها، يكون المجتمع المتمتع بمستوى عال من الثقة في غنى عنها»[٢].

ومن أسباب اللاأخلاقية المابعد حداثية هو إعادة صياغة القيم على اعتبار الأخلاق أمراً ذاتياً، وبناء عليه يبرر إبقاء المشردين من دون منازل، والإفقار المتزايد، والطرد من العمل، من خلال إدعاء الانتساب زوراً إلى التقاليد العريقة في الاعتماد على النفس. . . ويغدو الفقر مجرد أمر ذاتي لا أكثر، ويخرج البؤس إذ ذاك من الحقل الاجتماعي ـ باستثناء اعتباره مجرد عجز سلبي بالكامل لدى الآخر ـ أو مظهر استلاب عرضي في الواقع البشري[٣].

وهذه المعرفة الجديدة لا تحترم الثقافة ولا الأخلاق ولا الفضيلة للمجتمع الذي نشأت فيه، أو للمجتمعات التي تنتشر وتتحرك داخلها بكل حرية، فهي تقبع فيما وراء نطاق الثقافة والفضيلة الأخلاقية، بل إنها في بعض الأحيان تكون مضادة لها، وبهذا تكون «مابعد الحداثة غيَّرت أحكام الحضارة من جذورها، بإلقائها الذات الكبرى وأهدافها الكبيرة، بعيداً عن منصة الشرف»[٤]، وهذا ما سينتج أثره فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

---

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٢) فوكوياما، فرنسيس، الفضائل الاجتماعية وبناء الرفاهية ـ الموجة ما بعد الصناعية الجديدة، بواسطة (بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٥٥)، وبنفس المعنى لدى ـ فوكوياما ـ في: رأس المال الاجتماعي، ضمن الثقافات وقيم التقدم، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٩٣ وما بعدها.

(٣) هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، ترجمة: د. محمد شيا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٣٨٧.

(٤) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٠٩.

٤ ـ **الرغبة**: تعتبر الرغبة أو ما يعبِّر عنه البعض بـ«اقتصاد اللذة»، أو ما يسميه بودريار بـ«فلسفة الإغواء»[١]، أحد المفاهيم الأولية في فلسفة ما بعد الحداثة، إذ ينظر ليوتار إلى المجتمع على أنه «اقتصاد لبيدي لذي»، وهو ينحت هذا المصطلح من خلال إسقاطه الشهوة الجنسية الفرويدية اللاواعية، والتي أسماها (الليبيدو) على المجتمع، وبذلك يحاول التأكيد على دور الرغبة في أداء المجتمع، وتكون نظرته إلى الرغبة على أنها عملية مادية تتضمن أنظمة وطاقة، ومن أجل ذلك فالاقتصاد اللبيدي يسعى إلى «محاولة تحرير الرغبة بالكشف عنها وهي تعمل»[٢]، ويشير استخدام كلمة لبيدي هنا إلى التوسع في نموذج الرغبة والمشاعر الجنسية ليتم من خلاله تشكيل نموذجاً عاماً عن الطاقة في المجتمع.

فالطاقة في الاقتصاد اللبيدي تشبه الطاقة الجنسية، حيث أن هذه الطاقة متقلبة بشدة، كما أنها تنبثق بطريقة غير قابلة للتنبؤ، وفوق ذلك فهو ـ أي: الاقتصاد اللبيدي ـ لا يفهمها ولا يتحكم بها، ويعلق ليوتار أهمية كبرى على ظلال المعاني الجنسية ـ هذه ـ وعلى مصطلحات التحليل النفسي لينتج نظريته المتعلقة بالاقتصاد اللبيدي، والذي يخلص إلى أنه نظام تسيره الرغبة[٣]، بخلاف المصلحة، بل إنه مناقض لها، حيث «أن هذه الفلسفة لا تحرر الشخصية بل تقدمها إلى سلطة منظومة الاحتيالات السائدة، ويتلخص الأمر في أن الرغبة بخلاف المصلحة تتصف بالتقلب الشديد، والأهم هو أنها تخضع لتقنية الاستبدال، حيث تنصاع الرغبة للإرضاءات الرمزية متعددة الأشكال، والتي لا يكون لها في أغلب الأحوال أي علاقة بمصالح الشخصية الواقعية..»[٤].

---

(١) عبد الحميد، شاكر، عصر الصورة ـ السلبيات والايجابيات، مرجع سابق، ص١٥٥، وفيه مزيد من البسط لفلسفة الإغواء لدى بودريار.

(٢) وليامز، جيمس، ليوتار ـ نحو فلسفة ما بعد الحداثة، ترجمة: إيمان عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٦٨، ولأثر اليهودية في هذه النظرة الفرويدية، انظر: باكان، دافيد، فرويد والتراث الصوفي اليهودي، ترجمة: د. طلال عتريسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ص٢٢٦ وما بعدها.

(٣) وليامز، جيمس، ليوتار، مرجع سابق، ص٦٩ (بتصرف) وهو مشروع فلسفي متكامل يوجد في الكتاب مزيد بسط له ولآثاره، وقارن بما لدى: ريكور، بول، صراع التأويلات ـ دراسة هيرمينوطيقية، مرجع سابق، ص٢٤٣، و٥٣٤.

(٤) الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٨٤.

ومن اللافت أن مابعد الحداثة تتعاطى بحذر لافت مع الممارسات اللفظية، ولعل ذلك سبب من أسباب تمركزهم حول لعبة الدول، ولكن الأمر ينعكس تماماً مع الممارسات الجسدية، ومهرجانات التحرر، والتي يندرج الإجرام والدعارة ضمن التعريفات المنشودة لها، «ولذا يصبح الشذوذ الجنسي أكثر أشكال الرغبة انعتاقاً، بل تصبح الرغبات السادية والمازوكية الشاذة قمة الإنعتاق، وقد صرح فوكو ـ وقد كان شاذاً جنسياً ويتردد دائماً على عاصمة الشذوذ في العالم (سان فرانسيسكو) ـ بأن لحظة الإنعتاق الوحيدة التي كان يشعر بها هي لحظة ممارسته الجنس الشاذ على الطريقة السادية المازوكية، فهو بذلك يزيل آثار الميتافيزيقيا وظلال الإلٰه تماماً، إذ لا يبقى في العالم سوى جسده وجهازه العصبي، وخلاياه، وصيرورته الكاملة»[١].

ومما يثير العجب أنهم يصورون تقدم الثقافات، وتعددية الأنماط البشرية التي يكون إدراكها المتبادل لذاتها عبر الممارسات التواصلية إشكاليّاً للغاية، بل إنها تصير مصدراً لعدم قابلية التواصل بين ممثلي الثقافات، ولذا فإنهم يرون أن البديل هو الغريزة والجسد، ولذلك فإنهم يرفعون شعار: الثقافات تفرق، والغريزة والجسد يقربان ويعولمان»[٢]، والمدهش أن يتم تصدير هذا التقريب الذي تقوم به الغريزة والجسد لتدمير التوافق الوطني للدول، وتجريدها من أسلحتها الدفاعية من خلال استجابتها لمعيارين مفترضين هما:

١ ـ أن الانعتاق الظاهر للحسية المتحررة يذكر «بالتحرير»، وتبدو كأنها بذلك تندرج في مشروع الحداثة الغربية التحرري العام، عبر الاستعاضة بها عن الحقوق السياسية والاجتماعية الحقيقية، وأن يصبحوا بتلك الحرية أنصاراً لحقوق الفرد، ودعاة لحقوق الإنسان، وديمقراطيين مناهضين للاستبداد.

٢ ـ أنه بعد أن يكون لأصحاب الحسية المنفلتة تواجد فإنهم يمكن أن يكونوا عوضاً عن المواطنين العارفين بمصالحهم الاجتماعية معرفة جيدة، وعندها يتم إطلاق صناعة الترفيه الجماهيرية بطاقتها القصوى، والإيحاء بالرضى الذاتي

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٩٥.

(٢) الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢١٥ (بتصرف).

لأولئك الذين لديهم الأسس المعتادة من أجل الاستياء والاحتجاج، والملاحظ أن هذه الاستراتيجية الحسية هي التي يتم تمريرها إلى دول الأطراف لتنويمها من خلالها، ولذلك فقد ظهر قطاع اللذة بشكل أصبح يهدد الدول، بسبب خضوعه لآليات السوق، ولأنه يولد لدى الإنسان أحلاماً إباحية غير منضبطة تساعد على البيع والشراء، ولا تساعد على بناء روح تملك مرجعية دينية أو وطنية أو قومية[١].

٥ ـ **اللاعقلانية** وهي: نزعة تجريبية محضة ترفض الكليات العقلية (إنسانية كانت أم مادية) وتلتصق تماماً بالمادة وحركتها، وعالم الحواس[٢]، حيث أنها نتاج الانتقال من العقلانية المادية التي تربط بين التجريب والعقلانية ـ في مرحلة المادية القديمة، ومرحلة الثنائية الصلبة ـ إلى اللاعقلانية المادية التي تفصل بينهما، ولذلك لا نجد غرابة عندما يمجد فوكو الجنون على اعتبار أنه إنساني وعفوي ومفاجئ وحر، بخلاف العقل الذي يوافق فيه رأي كوجييف على أنه بارد، وقاحل، ومجنس، ومطبع لأنه يمثل مشروع الحداثة[٣]، فتجده يوجه انتقاده لديكارت لأنه لم يضع الجنون داخل صيرورة الشك، بسبب كون الجنون مقصياً لا يترك أي أثر أو ندبة على مساحة الفكر، وهو ما يكشف عن وضع جديد للاعقل في العالم الكلاسيكي، فإذا كان الجنون لا يصنف ضمن اقتصاد الشك، فلأنه حاضر بشكل دائم ومقصي بشكل دائم في خطاب الشك والإرادة التي تحركه منذ البداية[٤]، وهو يرى أن الصورة السلبية للجنون إنما يقوم على بلورتها العقل لكي لا يلحقه داخلها أي أذى[٥].

وتبعاً لذلك الانقلاب على العقل نجده يرى أن السلطة التأديبية إنما هي نتيجة حتمية للانتصار المطلق والعنيد للعقل، فتقدم التاريخ باعث على الوهم

---

(١) الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، مرجع سابق، ص٣٥، وانظر في اللامعقول في الفلسفة الغربية لدى: عزوز، محيي الدين، اللامعقول وفلسفة الغزالي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٨م، (د. ط)، وقد خصص الفصل الأول لدراسة فلسفة اللامعقول في الفكر الغربي.

(٣) دروري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٤) فوكو، ميشيل، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٦٣.

(٥) فوكو، ميشيل، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، مرجع سابق، ص١٥٨.

حسب ليفي شتراوس، وتقدم العقل باعث علة الوهم حسب فوكو، فليس للتاريخ من معنى أو اتجاه والعقل إنما يهذي[١]، وهذا النفي للعقل ومنطقه يترتب عليه لدى مفكري ما بعد الحداثة أنهم يمجدون كل شذوذ، بل و«يقلبون العالم رأساً على عقب، حيث يستبدل الله بالشيطان، والمحرمات بانتهاك المحرمات، والنظام بالفوضى، والعقل بالجنون، والخطاب بالمسكوت عنه، والتعقل بالشطط، والرزانة بالثمل، والطهر بالأيروسية[٢]، والنفعية بالهدر الدال على السمو»[٣].

ونتج عن ذلك خلق منظومة متكاملة من اللاعقلانية، وتمجيد الجنون، وعلى سبيل المثال ـ من إغراقهم في ذلك القلب ـ تجدهم ينظِّرون لسفاح ذوي القربى، من خلال مقدمات ليفي شتراوس إذ يتحدث عن ذلك في كتابه البنى الأساسية للنسب بأن الزواج «كان جزءاً من نظام المقايضة الاقتصادي، حيث يرى أن المرأة كانت أهم ما يملك الرجل من ثروة وأغلاها، لذا اقتضى أن يكون توزيع النساء محكوماً بقوانين تمنع التخزين، وبناء عليه، تم التعهد بتوزيع النساء حيث أصبحن مظهراً من مظاهر الكرم الاجتماعي، فالرجل الذي يحتفظ بابنته لنفسه كمثل الخمَّار الذي يشرب ما لديه وحده دون أن يدعو أصدقاءه، لهذا كان الحظر على سفاح ذوي القربى توكيداً على أهمية الكرم، في عالم يسهم كل فعل كريم فيه إلى توسيع دائرة الكرم في المجتمع، وما دام الفعل الجنسي شكل من أشكال التواصل، فقد اقتضى توجهاً نحو الخارج، بدلاً من الانكفاء على الذات»[٤].

فيلتقط بتاي هذه النظرية ويرى أنها آسرة ولامعة، ويرى أن تحريم سفاح ذوي القربى هو أحد مظاهر تنكر الإنسان للطبيعة، بما في ذلك طبيعته الحيوانية... وهو بذلك يعكر انتظام الطبيعة الهادئ[٥]، فتأمل أي جنون هذا؟!!، ونعوذ بالله من ضلال العقل، وانتكاس الفِطَر.

---

(١) كليمان، كاترين، من البنية إلى أوربا، ترجمة: عبد الكريم شوطا، مجلة فكر ونقد، العدد (؟؟).

(٢) الأيروسية لها معان متعددة، والمراد بها هنا: الغريزة الجنسية الجسمية، انظر في المعاني المتعددة للأيروسية: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٣) درووري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٤) درووري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٥) درووري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٢٧.

٦ ـ **صناعة الصورة**: أو كما يسميها بودريار بـ«صنمية الصورة»[(١)]، والمراد بها: تحويل العالم الواقعي إلى صور بسيطة، تصبح بعدها تلك الصور كائنات واقعية، ودوافع فعالة لسلوك منوم مغناطيسياً[(٢)]، وينتج عن ذلك الاستعراض الصوري أنه «يموضع الذات، ويحول الذات إلى موضوع»[(٣)]، وذلك التحويل ينتج عنه تمكن من السيطرة على المجتمع بواسطة أشياء ملموسة أو غير ملموسة وتبلغ تحققها المطلق في الاستعراض، حيث يحل محل العالم الملموس منتخب من الصور توجد فوقه، ويجري التعرف عليها في نفس الوقت بوصفها ذلك الملموس بامتياز، وينتج عن ذلك ما يسميه لوكاتش بـ«صنمية السلعة»[(٤)]، والتي بدورها تؤدي إلى ما يعبَّر عنه «بالتشيؤ»، وهو: النظر إلى الناس كما لو كانوا أشياء، وإسباغ حياة طيفية، وفاعلية شبحية على الأشياء، وبهذا تتشوه العلاقة بين ما هو مثالي وما هو مادي، وهذا التصنيم يهدف إلى بيع أسوأ سلعة بأجمل تعليب، فعندما يؤمن الناس بالمستقبل فإنهم يثقون بالفنان الذي تتجه مقدرته الفنية نحو المحتوى، أما حينما يدور الحديث عن مصالحتهم مع حاضرهم فإن الفنان يخلي مكانه للمصمم المهتم بالشكل ـ أي: الذي يضفي على أكثر ظواهر الحاضر إصابة بالإحباط هيئة السلعة.

ونتيجة لذلك «وصلنا إلى عصر أصبح الاهتمام فيه موجهاً نحو السطح، وليس العمق، نحو المظهر وليس الجوهر، نحو الصورة وليس المعنى، نحو العابر وليس المقيم، نحو الموضع وليس الذات، وهو ما فقدنا معه الاهتمام بأعماق الذات، أو النفس البشرية؛ لأننا أصبحنا فقط نهتم بالموضوعات الظاهرية السطحية اللامعة المظهر، البراقة السطح، وفقدنا العمق»[(٥)].

---

(١) حول فلسفة بودريار عن «صنمية الصورة»، انظر: عبد الحميد، شاكر، عصر الصورة ـ السلبيات والايجابيات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص١٢٨.

(٢) هوكس، ديفيد، الأيدلوجية، ترجمة: إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص١٣٧.

(٣) هوكس، ديفيد، الأيدلوجية، مرجع السابق، ص١٣٧.

(٤) حول تصنيم الصورة والرؤية الما بعد حداثية لذلك انظر: دوبري، ريجيس، حياة الصورة وموتها، ترجمة: د. فريد الزاهي، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٢م، ص٢٤١ وما بعدها.

(٥) عبد الحميد، شاكر، عصر الصورة ـ السلبيات والايجابيات، مرجع سابق، ص٣٦٣ ـ ٣٦٤.

ويبرر مابعد الحداثيون ذلك بأنهم يدعون عدم وجود أي محتوى موضوعي على الإطلاق، بل توجد فقط حرية التأويلات، والمصمم هو المجسد لهذه الحرية، وبذلك يكون المصمم وصانع الصورة هما حاملا العدمية مابعد الحداثية، وناقلاها من المضاربات الميتافيزيقية إلى الممارسات الاحتيالية اليومية»[١].

وهذا بدوره يمثل انتصاراً للجماليات على الأخلاق، من خلال صنع الصورة وتقنياتها، حيث جعل الانتشار الكثيف للتلفزيون، مع توفر الاتصالات عبر الستلايت بالإمكان متابعة دفق من الصور من أمكنة مختلفة من العالم، وبذلك يتم اختزال العالم إلى مجرد سلسلة من الصور، يجري من خلالها نفي وتمزيق المكان بواسطة الزمن وتجانس المنظور المرئي، فيصبح «كل ما حولنا وكل ما يقدم لنا ـ من لوحات الإعلان الضخمة، إلى رفوف الكتب، إلى شاشات التلفاز ـ إنما يشير في كل لحظة إلى فنتازيا الهروب (من تلك العدمية) هي ذي الحياة التي نعيشها، حيث تمزق حياتنا الخاصة، باستمرار دروب الفرار إلى واقع آخر»[٢]، وهذا الفرار هو ما يؤدي إلى اغتراب الفرد داخل مجتمعه، ومما يزيده ويغذيه إعلام نشط وموجه لتحقيق غاية التذرر، حتى يتسنى لمنظومة الليبرالية المدعاة أن تعمل في هدوء دون تدخل الفرد في نقدها، أو تلمس أوجه نقصها[٣].

٧ ـ **التخلص من المرجعيات:** ترى ـ الفلسفة المابعد حداثية ـ أن القيم الأبدية التي لا تفنى ـ ومن ضمنها الأديان ـ هي المهدد لها، ولذا فإنها ترى أن تدمير المرجعيات والتخلص منها إحدى أولويات مابعد الحداثة، ومن ذلك العصيان ضد المعرفة التأسيسية التي جاءت بها الحداثة، ولذلك نجد هذا القصف المركز، والدك الممنهج للأديان، وقيمها الأبدية من خلال ما يعبر عنه بالثورة الثقافية العالمية الجديدة المرتبطة بتدمير المقدسات، ويمكن اعتبار موقف دريدا الفلسفي القائم على الشك هو المدخل الذي يمكن الدخول بواسطته إلى

(١) الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٢٥.
(٢) هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٣٥١.
(٣) عبد الله، د. عبد الله عثمان، أيدلوجيا العولمة، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٤٠.

الثوابت، والمرجعيات، وخلخلتها من خلال التشكيك بها ومن ثم إقصائها، ويتم ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ ـ ثورتهم على التمركز حول اللوجوس: لوجوس هي كلمة يونانية، وتعني: «قول»، أو «كلام»، أو «فكر»، أو «عقل»، أو «معنى»، أو «دراسة»، أو «علم»، وقد تطور معنى الكلمة ليصبح في مصطلح ما بعد الحداثة بمعنى: «الأساس»، و«المطلق»، و«الحضور»، حيث يرون أن الفكر الإنساني كله متمركز ـ بمعنى من المعاني ـ حول «لوجوس» ما، (بمعنى: العقل والمركز والمبدأ الأساسي الثابت) فلا يوجد فكر إنساني بدون أساس ثابت خارج عنه، ولذلك فإن كل الفكر والعقائد الإنسانية ـ ربانية كانت أم إلحادية ـ فهي ميتافيزيقية، أو ملوثة بالميتافيزيقيا، فاللوجوس في النصرانية تعني: «المسيح وابن الإلٰه قبل أن ينزل الأرض»، ويرى البعض أن اللوجوس لدى المسلمين هو«القرآن».

ومن ثم يهاجم ما بعد الحداثة التمركز حول اللوجوس، والمراد من كل ذلك نبذ المرجعيات وإلغائها، سواء كانت تلك المرجعيات أرضية أم سماوية، إذ يطرح دريدا مفهوم «الأخترجلاف»[1]، والتناص، والكتابة الأصلية، ورقص الدوال، والتمركز حول المنطوق، والنص المفتوح، وذلك كله لمحاولة مهاجمة فكرة الأصل الثابت، من خلال محو الثنائيات، والحدود ليسقط كل شيء في الصيرورة، وتسود الإنزلاقية[2].

ب ـ التعامل مع الواقع كنص: لقد دأبت الحداثة على الإيمان بأن المعرفة

---

(١) هذا المصطلح تم نحته كما يرى المسيري من كلمتي «اختلاف» و«إرجاء»، وتحتوى الكلمة على معنى الاختلاف في المكان، والإرجاء في الزمان، لتوحي بالطبيعة المقلقة غير الثابتة للمعنى، وهو قوة كامنة، وحالة في اللغة ذاتها يحركها من داخلها فيفصل الدال عن المدلول، لذا يصبح عالم الدوال مستقلاً عن عالم المدلولات، ويخلق الهوة، ومن ثم تصبح اللغة قوة لا يمكن التحكم بها، للمزيد حول ذلك انظر: المسيري، عبد الوهاب، اليهود وما بعد الحداثة ـ رؤية معرفية، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثالثة، العدد العاشر، خريف عام (١٤١٨هـ)، ص١١٣ ـ ١١٤، و: بام، موريس، الأدب والنسوية، ترجمة: سهام عبد السلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٨٢.

(٢) المسيري، عبد الوهاب، اليهود وما بعد الحداثة ـ رؤية معرفية، مرجع السابق، ص١١٠ ـ ١١١، ومطولاً في: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ١٨٩.

تمثل الواقع الطبيعي، أو الاجتماعي، وهذا الإيمان هو الذي يكمن خلف الفكر المفاهيمي الغربي، والذي تمثل مركزية الكلمة نواته، وانقلاباً على هذه النظرة الحداثية، تنظر ما بعد الحداثة إلى فكرة الواقع مثل نظرها إلى الذات على أنها مضللة وينبغي الاحتراز منها، ولذا فهي ترى أن اللغة ليست أداة المعرفة، وإنما أداة إنتاجها، ولذا فإن النموذج المهيمن هو النموذج اللغوي، والذي يرى فوكو أن هذا النموذج «ليس نسقاً اعتباطياً، إنه موضوع في العالم وهو يشكل جزءاً منه؛ لأن الأشياء نفسها تخفي لغزها وتظهره كلغة، ولأن الكلمات تقدم نفسها للناس كأشياء يتوجب فك رموزها..»، ولذا فإنه يجب «.. أن تُدرس اللغة كشيء من الطبيعة وعناصرها، كما هو الأمر بالنسبة للحيوانات أو النباتات أو النجوم..»[١].

وهذه النظرة هي التي جعلت ريكور يرى «أن العالم هو مجموعة الإحالات التي تفتحها جميع النصوص...»[٢]، وهذا بدوره ما يدخل في لعبة الدوال المنفصلة عن المدلولات، والتي حاول أن يؤصل لها دريدا بقوله: «إن نظام المدلول ليس متزامناً مع نظام الدال، بل الأمر بالأحرى عكس ذلك، أو أنه الموازي الذي يحيد عنه بخفة ـ تعادل زمن زفرة ـ عن نظام الدال، وبما أن المدلول لا يكون في ذاته دالّاً ولا أثراً، فإن العلامة هي التي ينبغي لها أن تكون وحدة المتغيرات، ولكن عندما نخضع العلامة لسؤال الجوهر «ما هي العلامة؟» فتكون الإجابة: أن العلامة هي: الجوهر الشكلي للمدلول «وهو الحضور»[٣]، وامتياز اقترابه من اللوجوس بوصفه وحدة صوتية هو امتياز الحضور، وبهذا يصبح الجوهر الشكلي للعلامة لا يمكن تحديده إلا من خلال الحضور، ولا يمكن تجنب هذه الإجابة إلا إذا تم الطعن في شكل السؤال نفسه، والبدء في التفكير، في أن العلامة هي ذلك الشيء الوحيد الذي يفلت

(١) فوكو، ميشيل، الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٥٢.

(٢) ريكور، بول، نظرية التأويل ـ الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص٧١.

(٣) الحضور هو: حضور الوجود حضوراً مباشراً أمام الذات المدركة، وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٢٨٠.

من السؤال المؤسس للفلسفة..»[١].

وعلم الدلالة[٢] والرمزية[٣] اللذين يحاول أن يؤصل لهما دريدا ـ هنا ـ هما العلمان اللذان تقوم عليهما النظرية النصية ما بعد الحداثية، ويستند الفرق بينهما على الفرق بين الدال والمدلول، وبالتالي فإن ما بعد البنيوية باعتبارها أحد تيارات ما بعد الحداثة تتمادى في تأكيد استقلالية الكون الرمزي عن واقعية المدلول، ويستخدم لذلك تقنية التفكيك، والتي عرَّفها دريدا بأنها «مهاجمة الصرح الداخلي ـ سواء الشكلي أو المعنوي ـ للوحدات الأساسية للتفكير الفلسفي، بل تهاجم ظروف الممارسة الخارجية ـ أي: الأشكال التاريخية للنسق التربوي، والبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..»[٤]، ويبدأ التفكيك كرؤية من داخل النص، ثم يُمتد به إلى خارجه، حيث يبدأ التفكيك «من الإيماءة بتحويل القضية ضد نفسها، للوصول إلى الاعتماد الضمني لبعض أجزاء القضية على بعضها دون تحديد مستوى المعنى»[٥].

وينتج أثر ذلك في أن عدد النصوص التي يغرق الإنسان في فضائها المجازي اليوم عظيم جداً، وهي غير متجانسة؛ أي: لا يتوافق أحدها مع الآخر ـ ومن هنا ينبع مفهوم الـ«بيننصية»؛ أي: التركيب المتبادل لجملة النصوص التي لا تتشرعن وفقاً لمقياس ترابطها بالنصوص الأخرى المرموقة، وبذلك يمكن أن تفلس بلاد بأكملها، ويُفقر أغلب سكانها، أو أن تُحرم الأغلبية من أبسط خيرات الحضارة، ويُشرعن ذلك بنجاح بالاستناد إلى نص الليبرالية أو حقوق الإنسان المتمتعة بالسمعة، أو الرأي العام الغربي، وفي هذه الحالة إما أن يتم التعامل مع الواقع كواقع وسيترتب عليه جملة من الواجبات ـ التي ترتبها تلك الشعارات المرفوعة ـ ينبغي التعامل معها وحلها، أو الاعتراف بعدم الأهلية، وإما التعامل

---

(١) دريدا، جاك، علم الكتابة، ترجمة: أنور مغيث، منى طلبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٨٣ (بتصرف).

(٢) علم الدلالة هو/فرع من علم اللغة يدرس دلالات الكلمات ومعانيها.

(٣) أما علم الرمزية فهو: فرع من علم اللغة يدرس منظومات الرموز.

(٤) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ١/ ٢٩٨.

(٥) نورس، كريستوف، التفكيكية ـ النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٠٩.

مع الواقع كنص متعدد المعاني بعضها لا يتفق مع بعض، وبموجب ذلك يتم قلب الأفق، وإعادة صياغة الواقع، وتكييفه بما يتوافق مع المصلحة، بدلاً من الاهتمام بالمسؤوليات التي تترتب على معطيات الواقع الموضوعية، والتي لن يكون نصيبها أكثر مما يسمى لدى جاك دريدا «أثراً»[١]، ولذلك فهم يتعاملون مع الواقع كنص متعدد المعاني، يفعلون فيه هذه المعاني تارة، وتلك المعاني أخرى، أو يخلطون صفحاته، أو حتى يمزقونها، أو يفصحون عن أمر فيه ويصمتون عن آخر[٢].

وكل ذلك بما يتوافق مع مصالح النخبة المختارة، و«.. لعبة الخطاب الذرائعي هذه من أخطر الألعاب؛ لأنها تسلب الحق باسم الحق، وتصطنع الاستدراج تحت قبعة الاستدلال، وتتحول بك من موقع الطالب إلى موقع المطلوب، ومن موقع المسائل إلى موطئ المساءل...»[٣].

وخلاصة ما تقدم أن «نظرية الخطاب بعد الحداثي ضد الاختيار العقلاني، من أجل إشباع الرغبات الجديدة الحافلة بالحسية البصرية، والنزعات اللاعقلانية، والخيال المباشر لا الخيال المهذب المتوازن، البدع الجديدة أن تترك الرغبات الشخصية أو النفعية (البرغماتية) أو زراعة التوجهات، أو إحلال شيء مكان شيء آخر لغير ضرورة عقلية أو معيار أخلاقي»[٤]، بل إن الموازين تقلب رأساً على عقب، إذ «لا تتمتع الرذيلة مقارنة مع الفضيلة بأفضلية تعدد المعايير وحسب، بل تتمتع بأفضلية التسامح التعددي (عش ودع غيرك يعيش)، أما الشيء الرئيسي فهو أن الرذيلة أكثر تكيفاً من الفضيلة ومنطقها القاسي»[٥].

(١) الأثر هو: تلك الذكرى المتخافتة المطرودة بسبب التواجد الطازج للنص المصاغ. انظر: بارنين، ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٨٦ ـ ١٩٠ (ويمكن للاستزادة الرجوع إليه ففيه مزيد بسط).

(٢) بارنين، ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٨٨.

(٣) المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص١٥٣، والكتاب في جملته تطبيق لهذه النظرية، ولا أعتقد أن أحداً كتب بالقدرة على التتبع والاستقصاء مع جمال الربط والتحليل مثل الدكتور المسدي في كتابه هذا.

(٤) ناصف، مصطفى، بعد الحداثة ـ صوت وصدى، مرجع سابق، ص١٤١.

(٥) بارنين، ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٣.

وفي الجملة فالخطاب وألعابه ـ كما يقول إدوارد سعيد: «سيطرة سياسية وأيدلوجية وتخيلية أيضاً»[١] ـ اللسانية، وهذه النظرية التفكيكية أصبحت تشكل استراتيجية شاملة من استراتيجيات ما بعد الحداثة، وتقوم بتوظيفها في كل مستويات فلسفتها وتعاطيها مع الواقع على كل أصعدته ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية. . ، وقد عرَّفها فيلسوف التفكيك الأكبر ـ دريدا ـ بأنها «تهاجم الصرح الداخلي، سواء الشكلي أو المعنوي، للوحدات الأساسية للتفكير الفلسفي، بل وتهاجم ظروف الممارسة الخارجية؛ أي: الأشكال التاريخية للنسق التربوي لهذا الصرح، والبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك المؤسسة التربوية»[٢]، وقد كانت إحدى أهم خصائص الإستشراق الغربي ـ كما يرى إدوارد سعيد ـ هي «ميله إلى التقسيم والتفريع، وإعادة التقسيم لموضوعه، دون أن يغير من نظرته إلى الشرق بوصفه دائماً نفسه: شيئاً لا متغيراً، متجانساً، وشاذاً شذوذاً جذرياً»[٣].

ج ـ القصص الصغرى والقصة الكبرى: وهذين المصطلحين من مصطلحات فلسفة ما بعد الحداثة، حيث يجعل رواد ورموز ما بعد الحداثة، كلمة القصة بديلاً لكلمة «رؤية» أو «نظرية» أو «نموذج»، وذلك لأنه إذا كانت الرؤية النظرية مجرد قصة، فهي تصبح نسبية، وهم يعرِّفونها ـ أي: القصة الكبرى ـ بأنها «نصوص مركزية مكونة للفكر، ومنتجة في كل ثقافة، ومشرعة لممارسات اجتماعية مختلفة، وفاقاً لمقاييس الحقيقة، والخير، والجمال»[٤]، وهم يرون أنه منذ عصر النهضة والتنوير، تحاول المنظومة المعرفية الغربية الحديثة التوصل إلى نظرية (قصة عظمى) تضم كل النظريات (القصص) الصغرى، وتتجاوزها، ولذا فما بعد الحداثة فلسفة معادية للقصص الكلية التي تستند إلى مركز متجاوز للصيرورة المادية؛ أي: أنها ـ ببساطة شديدة ـ ضد أي نظرية كلية تشير إلى عالم متجاوز لعالم الجزئيات المحسوسة المباشرة، وهي تحرص على التمجيد للقصص الصغرى، التي لا تتجاوز شرعيتها ذاتها، وهي قصة لا تتطلب أي شرعية من

---

(١) ناصف، مصطفى، بعد الحداثة ـ صوت وصدى، مرجع سابق، ص١٤١.
(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١١١.
(٣) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٤) ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٥.

قصة كبرى، فمطلقها ـ مركزها ـ كامن فيها..»[١].

وترى الرؤية المابعد الحداثية أنه لا بد من تدمير ما وراء القصص، إذ تعتبر أن «أي إلزام موجه إلى واقعنا عموماً ـ باسم انتصار المجتمع اللاطبقي، أو حقوق الإنسان، أو المساواة التامة، أو الحرية التامة ـ ما هو إلا إدعاء خطير ينبغي إنكاره»[٢]، ولذا فإن مهمتهم القيام بأعمال وقائية تهدف إلى تقويض مقدرة الثقافة على إنتاج قصص كبرى، وتقويض مقدرة الثقافة على التأثر بها».

ومن هنا تنبع اليقظة الخصوصية لسخرية مابعد الحداثة، التي تستنفر للرد على ظهور أي مؤشر من مؤشرات الحماسة الأيدلوجية، أو الأخلاقية القديمة، المرتبطة بالإيمان، وبمعنى التاريخ، وبالقيم السامية، وقيمة البطولة والتضحية، وهي تنفي حق الأخلاق أن تكون منبعاً للشرعية، إذ أن مفهوم الشرعية لديهم مرتبط بالفاعلية والتقانة، ولذا يقول ليوتار: «إن معيار الفاعلية تقني، وهو لا يناسب النقاش حول الحقيقة والزيف»[٣] ـ وعلى سبيل المثال ـ فهي ترى أن كل ما يمنع تحول كل شيء إلى سلعة معروضة لها ثمنها، هو عدو، ولا بُد من التخلص منه، وهم ـ أي: أصحاب الرؤية المابعد حداثية ـ يرون أنه ما دام المفكرون الوطنيون، والزعماء والقادة السياسيون يناهضون ذلك الفكر، فإن العالم يبدو غير عقلاني، ومخالفاً لمبادئ العقل، ومليئاً بالمفاجآت، ولذلك فإنه تُجند ضد أمثال هؤلاء الزعماء آلة التشهير الضخمة، والتي تمهد فيما بعد لاستخدام التقنيات السياسية والعسكرية الأشد قسوة، حتى يتم إزاحتهم، وإزاحة ما يحملونه من رؤية، وما يمثلونه من مرجعية، ليتم بعد ذلك جعل جميع القيم السابقة وغير المغتربة، وغير القابلة للبيع والشراء ـ سواء بفضل وضعها الروحي، أو بوضعها الطبيعي جغرافي ـ قيماً قابلة للبيع والشراء، وبعد ذلك الإقصاء لكل المرجعيات، فإنه يلزم النخب الحاكمة أن تخصص سيادة أوطانها، لتحصل على الحرية الكاملة، والابتعاد عن الرقابة على تصرفاتها في السيادة الدولية.

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، اليهود وما بعد الحداثة ـ رؤية معرفية، مرجع سابق، ص١١١ ـ ١١٣ (بتصرف، واختصار).

(٢) ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٦.

(٣) ليوتار، جان، حال ما بعد الحداثة، بواسطة: ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٧.

ولذلك لا بد من إلغائه أو القفز على كل المرجعيات التي قد تقف في وجه تلك الحرية، ولا مانع للوصول إلى ذلك من تغييب التاريخ، كما ينصح فوكوياما المؤرخ العالمي أن «يكون على استعداد لأن يغفل شعوباً وحقباً بأسرها، باعتبارها سباقة للتاريخ، أو لا تاريخية، وذلك حين يجدها غير ذات صلة بالمحور المركزي لتاريخه»[١]، وحتى الشعب الذي تتغنى الديمقراطية المعاصرة بحريته، وأنها تحكم باسمه، فهو يغيب، على اعتبار أنه وحش ضخم يجب أن تحمي الصفوة الحاكمة نفسها منه، ويمكن القول أن أفكارهم متنوعة، ونظرياتهم متعددة، ولكن يمكن إيجازها بأنها «رد فعل ضد التفسيرات الشمولية، والنظريات المتشامخة»[٢] ـ حسب تعبيرهم ـ لتكون النتيجة التي يرغب ـ الليبراليون الجدد ـ الوصول إليها هو إزاحة المرجعيات أياً كانت تلك المرجعيات أرضية أم سماوية، والغاية تبرر الوسيلة للوصول إلى ذلك الهدف، وقد حاول أن يبسط تشومسكي تلك النظرة النفعية، ويضرب لها كثيراً من الأمثلة مما ليس هذا مقام بسطه[٣].

٩ ـ **الليبرالية الاقتصادية الجديدة**: كانت الرأسمالية الكلاسيكية ـ التقليدية ـ تسعى إلى تشكيل رأس مال في المدى البعيد من أجل استثماره في المشاريع الإنتاجية، غير أنه بعد أن وصلت آلة الحضارة الرأسمالية التقليدية الغربية ـ في شقها الاقتصادي ـ إلى أنها «تقف أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما التوجه إلى النمو الصفري بسبب محدودية البيئة والطاقة والمواد الأولية، وإما تحقيق إعادة تقسيم المساحات العالمية ـ الغير مستغلة ـ والحصول بذلك على موارد جديدة»[٤]، وكان خيارها هو الخيار الثاني.

ولذا كان لا بد من توسع الغرب الجيوسياسي، ولكي يحدث ذلك التوسع

---

(١) فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٣٢.

(٢) بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٥٣١.

(٣) تشومسكي، نعوم، إهدار الحقيقة ـ إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية الجديدة، ترجمة: نعيمة علي، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٥٦ وما بعدها.

(٤) ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٥٤، وقد سبق الإشارة إلى كلام لينين الذي يشير إلى ما هو قريب من هذه الرؤية.

لا بد من نظرية يستند عليها في توسعه ذلك، فكانت نظرية الليبرالية الجديدة هي النظرية التي ركب عليها مركزيي الغرب، ولذلك فقد «هيمنت النيوليبرالية على الفكر السياسي والاقتصادي.. حيث قام متعهدوها بخلط مجموعة مفككة وانتقائية من أفكار سياسية واقتصادية تعود بأصلها لديفيد هيوم، وآدم سميث، وجان باتيست ساي، وديفيد ريكاردو»[١].

وكان مولد تلك المدرسة إثر اجتماع نجومها في مون بليران قرب فيفي بسويسرا، وشارك معهم فلاسفة واقتصاديون يمينيون من شتى مدارس الفكر، وفي نهاية الاجتماع تأسست جمعية مون بليران وهي «جمعية ماسونية نيوليبرالية، مكرسة لنشر النيوليبرالية، مع لقاءات دولية منتظمة»[٢]، وأتخذ تيار الليبرالية الجديدة من جامعة شيكاغو معقلاً لهم، وأصبحت تنسب إليها المدرسة، وهي تتمتع بشبكة هائلة من المؤسسات والمراكز البحثية التي تمولها كبريات الشركات الرأسمالية، كما أنها تمكنت من توجيه القرار السياسي في أمريكا والدول الأوروبية[٣].

ومن أهم العوائق التي يرون إزالتها لتقوم الليبرالية الجديدة على أكمل وجه بمهامها هي الحرية والديمقراطية، فقد قال فون هايك ـ وهو أحد أبرز منظري تلك المدرسة ـ أن «الحرية والديمقراطية يمكن أن تكونا متعارضتين إذا قررت الأغلبية أن تتدخل في الحق المطلق للمتعاملين الاقتصاديين بالتصرف في

---

(١) لتفاصيل ذلك الانتقاء والخلط الذي قامت به النيو ليبرالية انظر: توسان، أيريك، المال ضد الشعوب ـ البورصة أو الحياة، ترجمة: عماد شيحة، ورندة بعث، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٦٧ ـ ٢٨١، وبمزيد من التفصيل لدى: أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العمالية ضد العولمة، ترجمة: سعد الطويل، ميريت للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٧ ـ ٢٩، وفي الكتاب تفاصيل كثيرة مهمة.

(٢) توسان، أيريك، المال ضد الشعوب ـ البورصة أو الحياة، ص٢٧٥. وتعتبر مدرسة شيكاغو امتداد للداروينية الاجتماعية، انظر: ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٦٤ ـ ١٦٥، ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٣ وما بعدها.

(٣) ولد أباه، السيد، اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٢٠.

ملكياتهم ودخولهم»، كما أن الأخلاق وربطها بالاقتصاد يعتبر عدوّاً آخر لها، ولذا فإنه يمكننا القول أنه في دول الشرق كانت السلطات الاقتصادية والسياسية والروحية تشكِّل درجة من التوازن فيما بينها، حتى جاءت الليبرالية الجديدة فحررت السلطة الاقتصادية من التوازنات التي كان يفرضها نوعي السلطة الآخرين ـ السياسية والروحية ـ ونتج عن ذلك، وباسم الحرية الاقتصادية، والقيم الليبرالية أن تم «وضع الدولة الاجتماعية على قدم المساواة مع معوقات البزنس النابعة من الأخلاق والثقافة، وبذلك يتم تغذية المسخ الشمولي الجديد المستعد لابتلاع المجتمع، وأن يدوس على الأحكام الإلٰهية والبشرية، ويسخر من القانون والأخلاق، ويدمر أسس الحضارة ذاتها بإباحته كل شيء»[1]، وهذه الإباحة وما أنتجته من فلسفة وضعت منهجية محددة للاستيلاء على العالم من خلال الاقتصاد، ومن أهم آليات تلك المنهجية ما يلي:

أ ـ **الخصخصة**: إذ أنها أحد أهم الوصفات التي أدخلت بشكل دائم في فقرات منظمة التجارة العالمية ـ والتي تستخدم كقاعدة للتحكم بالدول ـ وقد طُبقت في وقت واحد في أكثر من مئة بلد، وفقدت تلك البلدان سيادتها الاقتصادية، وسيطرتها على السياسة النقدية والضريبية، وأعيد تنظيم مصارفها المركزية، ووزاراتها المالية، وألغيت مؤسساتها وأقيمت فيها مؤسسات وصاية اقتصادية، وكوَّنت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على المجتمع المدني..»[2].

وهذه الخصخصة كما يرى بارنين يديرها العالم الغربي، ولكونهم لا يستطيعون شراء ثروات الكوكب بالسعر الحقيقي، لذا فإنهم يقومون بلعبة التخفيض التي تتم على مرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى بأن تشتري النخب المحلية الجشعة الممتلكات الوطنية بأبخس الأسعار، فعلى سبيل المثال بيع في روسيا ـ بعد سقوط الإتحاد السوفيتي ـ ما قيمته تريليون دولار وثروات طبيعية لا تقدر بثمن بما لا يزيد عن خمسة مليارات دولار، ثم تأتي المرحلة الثانية حيث يشتري

---

(١) ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١١٣.

(٢) شوسودوفسكي، ميشيل، عولمة الفقر، ترجمة: جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٥ ـ ٤٦.

مالك الدولار الرئيسي في العالم من تلك الزعامات الثروات الوطنية المجزأة والمبخوسة القيمة، بسعر ليس سعر السوق بقدر ما هو سعر سياسي مرتبط بضمانات الأمن وغيرها من الضمانات السرية[1].

وإشكالات هذه الخصخصة كثيرة، ولعل من أهمها أنهم في الوقت الذي يستهزئون بالسلطة ـ هؤلاء المخصصون ـ فإنهم يستنجدون بها عند حلول المآزق الاقتصادية، فتستخرج القروض والإعانات بسرعة، ويُبادر حسب العبارة المشهورة إلى «خصخصة المكاسب وإشراك الجميع في الخسائر»[2]، وهذا بدوره لا يحمل عبئه إلا أولئك المستنزفون من جراء تلك الخصخصة الظالمة، وهو ما حدث خلال الأزمة المالية المعاصرة، والتي استُنفرت خلالها الدول الرأسمالية قاطبة لنجدة تلك الشركات المخصخصة، ولم يكتوي بنارها سوى المسحوقين والفقراء في تلك الدول.

ب ـ الصنمية النقودية: أو ما يسمى بـ«الاقتصاد الفقاعي»، أو «الاقتصاد الطفيلي»[3]، أو «الاقتصاد الرمز»[4]، والمراد به: ذلك التراكم النقودي، الذي لا يرد عن إنتاج حقيقي، وهذا الاقتصاد لا يُظهر جشعه سوى حيال الفائدة في المدى القصير، وهو ما يتم الحصول عليه لا بالمشاريع الإنتاجية وإنما بالمضاربة في التقلبات الاعتباطية لأسعار الأسهم أو في أرجحات أسعار المواد الأولية. فالبنوك تقوم بدور كازينوهات المقامرة، والمشاريع لا تصون نفسها إلا باستخدام الأيدي العاملة الرخيصة المحرومة من التأمينات الاجتماعية في أشد البلدان فقراً، حيث يصار إلى زرع الإنتاج في غير مكانه الأصلي. وتتزايد البطالة بالتأثير المضاعف لعلمية الانتقال تلك وبتطور استخدام الإنسان الآلي والأتمتة مما يؤدي إلى تقليص سلك العاملين، دون إشراك أولئك العاملين في الأرباح المتولدة عن ذلك التحسن في التقنيات. فلا يستفيد سوى أصحاب الأسهم والمدراء لا غير،

---

(١) بارنين، ألكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) بروكنر، باسكال، بؤس الرفاهية، ترجمة: عبد الله السيد ولد أباه، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٥٦.

(٣) ويرى المسيري أنها من أهم أشكال تصفية الثنائيات، وسيطرة السيولة المطلقة، انظر: المسيري، د. عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٥٠.

(٤) بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٤٧٥.

إذ تزداد أرباحهم طرداً مع التسريحات داخل مشاريع يزداد تمركزها أكثر فأكثر..»[١].

وهذه إحدى صور بناء تلك الصنمية النقودية، ومن صور بنائها عن طريق مضاربات وهمية عبر أسواق المال، حيث أصبحت «خطوط الهاتف هي التي تجلب العملة من سائر أنحاء العالم ليجري خلطها كما في مصنع مشروبات، ثم تضخ وتعبأ في عبوات مختلفة، وتقفل وتشحن لتعاد من حيث أتت، فأضخم صادرات نيويورك سيتي اليوم هي الأوراق التالفة، فاقتصاد المدينة إنما بات يقوم على إنتاج رأس المال الوهمي، والذي يتم إقراضه لسماسرة العقار، والذين يقتطعون جزءً منه ليدفع للاختصاصيين ذوي الأجور العالية، الذين يصنعون ذلك الوهم...»[٢]، لينشأ عن ذلك اقتصاد الكازينو، أو اقتصاد المرايا كما وصفه به جورج بوش[٣].

وقد خلق هذا الكازينو العالمي منتدى قمار أرضي شاسع، كل يوم في هذا الكازينو يجري العديد من الألعاب الخلاقة، في عالم المضاربات المالية، يشترك فيها مستثمرون عديدون، ومبادلات للأسهم العالمية، أسواق عملات، سندات مالية وائتمان، ما قيمته بلايين الدولارات من العمليات يتم تنفيذها يومياً، وتريليونات الدولارات سنوياً، وهي بالكاد تمت بصلة للتبادل التجاري، إن ما قيمته أسبوع واحد من عمليات المضاربة في أسواق النقد العالمي يساوي مجموع الناتج الإجمالي للتبادل التجاري العالمي، والاستثمارات الأجنبية لعام كامل»[٤].

وتتأسس المراباة هذه على علاقات الاحتقار والانسلاخ اللامسؤول عن السكان المحليين من قبل الغرباء ـ أصحاب رأس المال ـ فالمراباة هي مغامرة استيلاء وإعادة توزيع شبيهة تماماً بالمغامرة الاستعمارية التي أقدم عليها مستعمرو الهند الغربية، وهذه النظرية هي التي أفرزت الخطاب ما بعد الصناعي المميز

---

(١) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٦.
(٢) هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٣٨٢.
(٣) هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، مرجع السابق، ص٣٧٩.
(٤) ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠٤.

لليبرالية الاقتصادية المركزية المعاصرة، وما يميزه هو الدور الجديد للتبادل الاقتصادي من تبادل محلي إلى عولمي، بحيث يصير المجسد الرئيسي لبرنامج ارتقاء الإنسان العاقل هو البرجوازي باعتباره الإنسان الأكثر إنسانية، وتحديداً البرجوازي النقودي الذي يحصل على ربحه في الغالب من التبادل كتبادل، والذي لا يمثل له الربح الإنتاجي سوى مشهد تاريخي عابر.

حتى أصبحت تشكل التجارة بالعملات الصعبة في الوقت الحاضر أكثر من أربعمائة تريليون دولار سنوياً، وهو ما يزيد ثمانين مرة عن حجم التجارة العالمية بالبضائع، وهذا من أوضح الأمثلة على قيمة التبادلية الذاتية النقودية، هذا التبادل القائم بذاته، الفاقد لارتباطه السلعي، والمولد لربح المضاربات الناجم عن الهواء[1]، وهو ما يولد الصنمية النقودية، والتي بدورها تقوم بتركيز المال في يد حفنة قليلة جداً من سكان العالم، في مقابل إفقار كامل لبقية سكان الأرض.

وهم بذلك يصبحون ـ كما وصفتهم إحدى أكبر الصحف الإقتصادية في العالم ـ بـ«أسياد الكون»، على اعتبار أن هؤلاء يمتثلون لآدم سميث، ويطبقون ما جاء في وصفه لسلوكهم، بالرغم من أنه كان يسميهم «أسياد البشرية قبل أن يأتي عصر الفضاء»، وأصبحت مهمتهم الشعار البشع لأسياد البشرية «كل شيء لنا، ولا شيء للآخرين»، على الرغم من الاعتراضات التي يبديها المهمشون في الأرض، أو «البهائم» كما كان يسميهم الآباء المؤسسون للديمقراطية الأمريكية[2].

١٠ ـ **التفكيك الشامل**: سبق تعريف التفكيك كتقنية من تقنيات تحليل الخطاب، ولكن التفكيك لا يقتصر على النظرية التحليلية اللسانية، وإنما يتعداها ليكون استراتيجية شاملة من استراتيجيات مابعد الحداثة، ويقوم بتوظيفها في كل مستويات فلسفته وتعاطيها مع الواقع على كل أصعدته ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية. . ، وقد عرَّفها فيلسوف التفكيك الأكبر ـ دريدا ـ بأنها «تهاجم

---

(١) الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢) تشومسكي، نعوم، العولمة والحرب، ضمن كتاب: مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، تحرير: هوباد، جيل، ميلر، ديفيد، ترجمة: خالد العوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ١٤٢٧هـ، ص٤٨ ـ ٤٩، وللمزيد من التحليل الضافي لذلك انظر: بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣٠٣ ـ ٣٠٥.

الصرح الداخلي، سواء الشكلي أو المعنوي، للوحدات الأساسية للتفكير الفلسفي، بل وتهاجم ظروف الممارسة الخارجية؛ أي: الأشكال التاريخية للنسق التربوي لهذا الصرح، والبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك المؤسسة التربوية»[١]، فـ«حقبة ما بعد الحداثة تذيب وتفكك جملة من معايير المجتمع الصناعي التقليدية، مثل الثقافة الطبقية، أو العلاقات العائلية...»[٢].



(١) المسيري، د. عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) كوكر، كرستوفر، الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة، ضمن كتاب: الأخلاق والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٤٩.

المبحث الثاني

سمات وخصائص المركزية الغربية

يُعتبر التمركز الغربي نظاماً له نسق متكامل، وله ملامح تصف وجوده، وهذا ما سوف نحرص على الوقوف عنده في هذا المبحث، وإن كان قد سبق التطرق إلى عدد من سمات ذلك التمركز عند الحديث عن مراحل الصيرورة والتشكل لهذا التمركز، وسأكتفي بما تم ذكره هناك، عن إعادته هنا.

ولذا فإن في هذا المبحث سيتم الحديث فيه عن بقية السمات التي تشكل ملامح ذلك التمركز ـ والتي لم يسبق التطرق إليها، وهي في جملتها متناغمة متساوقة، ويمكن إجمال أهمها في المطالب اللاحقة على النحو التالي:

المطلب الأول

الهيمنة باسم العالمية

تُعتبر فتوحات الإسكندر ـ خلال مرحلة عصر الأنوار القديم ـ هي الجذر التاريخي القديم التي يحرص الغرب على الاتكاء عليه لبيان كونية رسالته، وعالميته منذ الأسلاف، ثم جاءت كثلكة الغرب لتجعل منه منذوراً للكونية بروح صليبية غالية، وكون العصر الوسيط لم ينجح في هذا المشروع خلال خمسمائة

سنة، فإنه لم يُسقطه من حسبانه، فقد تم تحقيقه ولكن بأيديولوجية مغايرة، إذ تم تحقيق حلم الكونية القروسطية ولكن لأسباب لا تخص الخلاص الأبدي ـ الذي كانت تتبناه وتؤمن به العقلية الغربية القروسطى ـ وكانت الأيدلوجية التي حققت تلك الرسالة الكونية الغربية هي أيدلوجية الحداثة، وهذه الكونية هي التي عبَّر عنها الأستاذ مالك بن نبي بـ«عالمية الحضارة الغربية»[١]، كما عبَّر عنها هنتنغتون بـ«العالمية الغربية»[٢].

ومن لوازم بروز تلك العالمية وتفردها، نفيها العالمية عن من سواها من الحضارات، وهو ما حرص عليه المستشرقون، من خلال نفيهم عالمية الإسلام[٣] ـ مثلاً ـ وهذه العالمية الغربية، ونفيها لمن عداها من الحضارات، وضع بودريار مقاربة لها بقوله: «كل ثقافة تتعمم تفقد خصوصيتها وتموت، هكذا كان أمر كل الثقافات التي دمرناها بدمجنا إياها بالقوة، وكذلك بثقافتنا في تطلعها، إلى العام، الفرق أن الثقافات الأخرى ماتت من خصوصيتها، وهو موت طبيعي، في حين أننا نموت من فقدان كل خصوصية، ومن استئصال كل قيمنا، وهو موت عنيف»[٤].

وينظر دريدا إلى تلك العالمية من زاوية مختلفة فيرى «أن زمن العالم ليعني في هذه الأزمنة نظاماً عالمياً جديداً يروم تثبيت خلل جديد، وذلك بإنشاء شكل من أشكال الهيمنة التي لم يسبق لها مثيل، والمقصود هو شكل من أشكال الحرب على غير غرار»[٥]، والتي نتج وينتج عنها ما ينقله دريدا عن كوجييف

---

(١) بن نبي، مالك، الفكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة وإصدار ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩م، ص١٨٣.

(٢) وقد تحدث عنها مطولاً وبتفصيل وتوسع أكثر، انظر: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات ـ وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٢٧ وما بعدها.

(٣) انظر تفاصيل ذلك النفي لدى: غراب، د. أحمد عبد الحميد، رؤية إسلامية للإستشراق، المنتدى الإسلامي، لندن، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ص١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) بودريار، جان، روح الإرهاب، ترجمة: بدر الدين عرودكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٧١.

(٥) دريدا، جاك، أطياف ماركس، ترجمة: د. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص١٠٢، وقد وجه في كتابه تحليلاً نقدياً راقياً للنظرية الفوكويامية عن نهاية التاريخ، والتي لفق فيها بين ما هو موجود لدى هيجل حيث يرى أن =

وفوكوياما «أن أمريكا والمجموعة الأوروبية تشكل التحقق الكامل للدولة العالمية المتجانسة، ودولة الاعتراف العالمي»[١]، من خلال «تعزيز الغرب أن أيدلوجيا الديمقراطية الإمبريالية هي التي حققت له انتصاراً عالمياً، ولهذا فالغرب يرى أنه على الشعوب غير الديمقراطية أن تلتزم بقيم الديمقراطية الغربية، والسوق الحرة، والحكومة المحدودة، وحقوق الإنسان الفردية، وحكم القانون. . . ولكن المواقف الغالبة تجاه ذلك في الثقافات غير الغربية تتراوح من الشك الى المعارضة الشديدة؛ لأن عالمية الغرب إمبريالية للآخرين»، ولكن الغرب بالرغم من تلك المعارضة إلا أنه «يستثمر في تدعيم موقفه المتفوق والدفاع عن مصلحته التي يعتبرها مصالح الجماعة العالمية لإضفاء شرعية على المصالح الغربية»[٢].

وعولمة الهيمنة هذه تعتبر من أهم ملامح التمركز الغربي لضمانه لاستمراريته وبقائه، وهي ـ أي: عولمة الهيمنة ـ إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية، بشتى الوسائل والطرق، وقد كتب عالم الاجتماع الإيطالي أنطونيو غرامشي ـ في سنة ١٩٥٢م ـ «إن إحدى العقبات الرئيسية أمام التغيير هي أن القوى المهيمنة تعيد إنتاج أيدلوجية الهيمنة. ومن المهام الجلية والملحة تطوير تفسيرات بديلة للواقع»[٣].

وهذا هو ما تقوم به دول التمركز الغربي، فتفسيراتها البديلة للواقع لا تنتهي، ومن استراتيجيات تلك العالمية أنها تقوم على مبدأ أن «شرط كل هيمنة، غياب المقابل»[٤] الند، أو المكافئ، والنظرة النقدية الفاحصة لمعطيات الثقافة

= الليبرالية هي نهاية التاريخ، ولدى ماركس حيث يرى أن المجتمع الشيوعي هو نهاية التاريخ، ونظرية من يسميه «فيلسوف النسق الجديد ـ أي: التفسير الكوجييفي لهيجل» ثم يصف ـ دريدا ـ كل ذلك التلفيق بأنه سذاجة فلسفية، ص١٣٠ وما بعدها، وانظر في التحريف الكوجييفي لفلسفة هيجل لدى شادية درووري والتي ترى أنه ـ أي: كوجييف ـ قام بقلبها رأساً على عقب، تفاصيل ذلك في: درووري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٢١ وما بعدها.

(١) دريدا، جاك، أطياف ماركس، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٢) هتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص٣٣٤.

(٣) تشومسكي، نعوم، طموحات إمبريالية، مرجع سابق، ص٥٧.

(٤) بودريار، جان، عنف العولمة، ترجمة: بسام حجار، ضمن ذهنية الإرهاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٣٠.

الغربية يجد أنها ترفض مجرد إمكانية بزوغ الند والمكافئ[١]، بل إنها ترفض وجود الممانع فضلاً عن المكافئ، والتي فرضت حضورها وهيمنتها على المعطى الثقافي الدولي بعامة، والإسلامي بخاصة، ولعل هذا ما جعل هنتنغتون يقتبس عبارة أحد الغوغاء الفينيسيين ـ من رواية اللاغون الميت ـ حيث يقول: «ليس هناك أصدقاء حقيقيون، بدون وجود أعداء حقيقيين، إننا ما لم نكره الآخرين فلن نستطيع أن نحب أنفسنا..»، ثم يعلق على ذلك بقوله: «... إن الأعداء شيء جوهري، وإن أكثر الأعداء قابلية، وأكثرهم خطراً، هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع..»[٢]، ولذلك لا بد من وجود العدو، وإن لم يوجد فلا بد من اختلاقه، وأهم العناصر اللازمة الواجب تحققها في مواجهة أولئك الأعداء الذين تم صناعتهم هي القوة ـ بكل صورها ـ وهذا ما عبَّر عنه أوضح تعبير كلمنصو، وهو يوجه كلامه إلى عشيقة لويد جورج على مائدة غداء مزينة بطبق من الفروج فقال: «توصلت إلى استنتاج يقول: أن القوة هي الحق. ما الذي أوصل هذا الفروج إلى هنا؟ يكمن السبب في عدم كونه متمتعاً بما يكفي من القوة لمقاومة أولئك الذين أرادوا قتله. وهذا أمر جيد جدّاً أيضا..»[٣].

وهذا ما حدث مع العالم الإسلامي، والذي يعتبر أقوى جوانب الممانعة ـ كحضارة وثقافة ـ ومع ذلك فقد قام الغرب بتسويق حضارتهم، وفرضها عليه على أنها هي حضارة الإنسانية، والتقدم والرقي، في مقابل إقصاء وتجاهل تام أو

---

(١) ولذلك صرحت كونداليزا رايس ـ عندما كانت مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي ـ من أمام المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠٠٣م عن مدى خطورة وجهنمية مفهوم العالم المتعدد الأقطاب، لكونه يقوم على التنافس بين الأمم وتضيف قائلة: «أنه ينبغي من الآن فصاعداً الامتثال إلى الإرادة النيرة للسلطة في خدمة الحرية»، انظر: نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة: دلال حمدان، دار الفارابي، (د، ت)، (د، ط)، ص١٦٨.

(٢) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص٧٠ ـ ٧١.

(٣) ول، جورج، التفكيك البطئ ـ الانقضاض على مفهوم الأمة والاستخفاف به، ضمن كتاب: المحافظون الجدد، تحرير: إيرون سلزر، ترجمة: فاضل جكتر، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٩٩.

إخضاع لحضارة الأمة، وكذا الحال مع الحضارات الأخرى، وهو ما حقق لها درجة من التسويق، لم يتح لغيرها من الحضارات، فاكتسبت بذلك درجة من الهيمنة والسيطرة، يرجعها الدكتور عبد الله إبراهيم إلى أمرين هما:

١ ـ هيمنة المركزية الغربية، ومحدداتها الثقافية، والأيدلوجية، وممارستها اختزالاً للثقافات غير الغربية، على اعتبار أن الثقافة الغربية هي الثقافة الكونية الشاملة.

٢ ـ الاستجابة السلبية لمعطيات تلك المركزية من قبل الثقافات الأخرى، ومن ضمنها الثقافة العربية، والإسلامية، والتي رهنت نفسها بعلاقة إمتثالية للثقافة الغربية[١].

ومنذ أن تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة دول التمركز الغربي، ووضعت المذكرة رقم (٦٨) لمجلس الأمن القومي في غضون العام ١٩٥٥م، والتي اعتبرت ـ أي: تلك المذكرة ـ هي الوثيقة التأسيسية للنظام العالمي المعاصر، وقد وُضعت مسودتها من قبل بول نيتزه، وبإشراف دين أتشسون ـ وهما كُرِّما أجلَّ تكريم لرزانتهما وتبصرهما في إيجاد النظام العالمي القائم اليوم ـ حيث قابلا بين المخطط الأصيل للدولة الرِّقِّية، والغاية الجوهرية للولايات المتحدة، فوجدا أن الهدف الثابت، والدافع المتأصل المُلازم للدولة الرقية هو فرض سلطة مطلقة على سائر العالم، عبر تدمير جميع الحكومات، وبنيان المجتمع، في كل مكان، وشرها الأقصى يتباين كل التباين مع كمالنا المطلق[٢].

وهو ما يجعل من إمبراطورية الخير، وعنف الخير، هو بالضبط العطاء دون مقابل ممكن؛ أي: أن تحتل مكان الإلـٰه، أو السيد، الذي يترك الحياة سليمة للعبد مقابل عمله[٣]، ويترك لذلك السيد مطلق الحرية في أن يفعل ما يشاء، على

---

(١) د. إبراهيم، عبد الله، المركزية الغربية ـ إشكالية التكون والتمركز حول الذات ـ، مرجع سابق، ص٥.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة ـ إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٥٧، وقارن ذلك بما لدى: جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٣) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٩.

غرار ما في فيلم لسبيلبيرج بعنوان «تقرير مجموعة الأقلية»، إذ تقوم فرقة من المغاوير البوليسية بالقبض على المجرم قبل أن يقوم بجرمه، على أساس استباق الجرائم القادمة، وهذا هو على وجه الدقة سيناريو حرب العراق، والذي صُور على أنه القضاء على فعل الجريمة القادم في مهده ـ أي: استخدام صدام لأسلحة الدمار الشامل ـ.

ولكن السؤال الذي يرد: هل كانت الجريمة المفترضة ستُرتكب؟، لن نعرف شيئاً عن ذلك ما دام قد تم تدارك الجريمة، لكن ما يرتسم عبرها هو: تفكيك آلي لكل ما يمكن أن يشوش على نظام عالمي يعتبر مهيمناً، واجتثاث الشر في كل أشكاله، اجتثاث العدو، الذي لم يعد له وجود بوصفه كذلك... ولكن ما هي الاستراتيجية النهائية، أو على الأقل النتيجة الموضوعية لهذا الابتزاز الوقائي؟ إنها ليست توقع الجريمة، وإقامة الخير، وتصحيح مسار العالم اللاعقلاني، حتى النفط والاعتبارات الجغرافية والاستراتيجية المباشرة ليست الأسباب الأخيرة، إن السبب النهائي هو إقامة النظام الأمني، تحييد عام للشعوب على قاعدة لا حدث نهائي، نهاية التاريخ بمعنى ما، ولكن ليس تحت علامة الليبرالية المنتصرة على الإطلاق، ولا الانجاز الديمقراطي كما يراه فوكوياما، بل على قاعدة إرهاب وقائي يضع حدّاً لكل حدث ممكن[1].

هذا المفهوم، وهذا النهج ـ أي: الحرب الوقائية ـ هو الذي حرص بوش ـ الابن ـ على النص عليه مطولاً في وثيقته حول الاستراتيجية التي أعلنها البيت الأبيض للجمهور في أيلول ٢٠٠٢م، وهذا ليس مبدأ بوش بمفرده بل هناك بعض الدول الغربية التي تتضامن معه في ذلك، وعلى سبيل المثال فقد تبنى جون هوارد ـ رئيس وزراء أستراليا ـ هذا المفهوم، ووعد بشن عمليات عسكرية وقائية في الخارج، إذا تعرضت بلاده لتهديدات، فبالنسبة إليه «ينبغي بكل بساطة تعديل التشريع الدولي، وميثاق الأمم المتحدة في هذا الاتجاه..»[2]، والمراد من هذا ضمان الهيمنة التي لا تقبل الممانع فضلاً عن المكافئ أو المنافس.

---

(١) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٨٦ ـ ٨٨ (باختصار).

(٢) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٢١ ـ ١٢٢، و: فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥١ ـ ٥٢، وفيه تبني لتلك الإستراتيجية، وتبرير لها.

المطلب الثاني

التمركز حول المرأة

يُعتبر مصطلح الـ«فمينزم feminism»، والذي يترجم إلى «النسوية» أو «الأنثوية»، هو المصطلح الأساس الذي يضعه التمركز الغربي، لنظرته للمرأة، وتمركزه حولها، والتي تنطلق من نظرية الحقوق الجديدة ـ لعصر ما بعد الحداثة ـ عصر سيادة الأشياء، وإنكار المركز، والمقدرة على التجاوز، وسقوط كل الثوابت، والكليات في قبضة الصيرورة، بما في ذلك مفاهيم الإنسانية المشتركة، القادرة على تجاوز الطبيعة، والمادة، وأن الحياة لا تقوم إلا على فكرة الصراع، وأن الإنسان إن هو إلا كائن طبيعي، يمكن رده إلى (الطبيعة/المادة) وتسويته بالكائنات كالحيوان والنبات، والأشياء.

وفي هذا الإطار يخضع كل شيء للتجريب، خارج أي حدود أو مفاهيم مسبقة، ويبدأ البحث عن أشكال جديدة للعلاقات بين البشر، لا تهتدي بتجارب الإنسان التاريخية، وكأن عقل الإنسان صفحة مادية بيضاء، ولا يحمل عبء وعيه الإنساني التاريخي، وكأنه آدم قبل لحظة الخلق، فهو قطعة من الطين يمكن أن تصاغ بأي شكل، لا فارق بينها، وبين أي عنصر مادي آخر، ومن هنا ظهرت جماعات التحرر الجديدة ـ المتحررة من كل مفاهيم الإنسانية المشتركة، ومن عبء التاريخ، والمدافعة عن التجريب المنفتح المستمر ـ لتدافع عن الفقراء، والسود، والشواذ جنسيّاً، والأشجار، والحيوانات، والأطفال، والعراة، والمخدرات، وحق الانتحار.. وعن كل ما لا يطر على بال[١]، وتمر مرحلة التمركز حول المرأة من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الثنائية والواحدية الصلبة، حيث ينقسم المجتمع إلى ذكور متمركزين حول ذكوريتهم، ويحاولون أن يصرعوا الإناث، ويهيمنوا عليهن، وإلى إناث متمركزات حول أنوثتهن، ويحاولن أن يصرعن الرجال، ويهيمن عليهم، ومن خلال هذه النظرة فقد عرفت النسوية ذاتها بأنها

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٣ (باختصار).

«أي محاولة لتحدي النظام الأبوي»، وتم تعريف النظام الأبوي بأنه «علاقات القوة التي تخضع في إطارها مصالح المرأة لمصالح الرجل»[(١)].

ومن هنا قامت الضدية الحادة بين ما هو مذكر، ومؤنث، فظهرت ذكورية اللغة والتاريخ، بل وحتى الإلـه ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً ـ فينظر إليه على أنه ذكر، بينما كان في عصور التاريخ الأولى أنثى، والدعوة إلى تأنيث كل تلك المذكرات، وتصل هذه الرؤية قمَّتها حينما تقرر المرأة أن تدير ظهرها للآخر الذكر، وتصبح هي مرجعية ذاتها، وموضع الحلول، ولا تشير إلا إلى ذاتها، وحينئذ يصبح السحاق التعبير النهائي عن الواحدية الصلبة.

ويمكننا القول أن جذور ذلك التمركز النسوي يعود إلى العصر الإغريقي، حيث بُنيت أسطورة مؤتمر سيتير[(٢)]، والتي تزعم أن إلـه الحب اختفى من الوجود، فاعتزل في جزيرته، ودعا مجلسه لمناقشة موضوع نزاع أثير حديثاً وهو: أن الدول المختلفة تتجادل في عنف حول كيفية الحب، ومن ثم فإن كل دوله منها أوفدت سفيرة تمثلها أمام مجلس الحب، فمدام دي جازي تمثل فرنسا، والليدي جرافيله تمثل انجلترا، وبياتريس تمثل إيطاليا، وقد أوكل دور المقرر إلى اللذة. . . وكانت مرافعة الليدي جرافيليه، في ألفاظها مرارة لأن مواطنيها يستخفون بالنساء ويضجرونهن، وأما مدام دي جازي فقد أخذت تثني على الحب المتنقل، وتنبذ الهوى الرجعي، إذ ترى أن أفضل منه الهوى المجمل بالأناقة والنكتة أو «لذة بلا حزن» ـ على حد تعبير كاتب إيطالي ـ أما بياتريس فإنها أخذت تطري عبادة الجمال المثالي، ولكن لم تدافع أية واحدة منهن عن الفكرة الصحيحة، ومن ثم فإن اللذة تلخص المحاورة وتبلغ إرادة الحب. .»[(٣)].

---

(١) هودجسون، بواكير النسوية ـ ضمن كتاب النسوية وما بعد النسوية، تأليف: سارة جامبل، ترجمة: أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٢٢، و: العزيزي، د. خديجة، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، بيسان للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٧٤، وفيها مزيد استقصاء وتوثيق لهذه الفلسفة.

(٢) وسيتير نسبة إلى الجزيرة التي عُقد فيه المؤتمر، وهو اسم للجزيرة المخصصة لإلـه الحب ـ أيروس ـ بن أفروديت ـ إلـه الجمال.

(٣) هازار، بول، الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر، ترجمة: د. محمد غلاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٤م، ص٣١٤ ـ ٣١٥.

وقد شكّلت هذه المقولات الثلاث ـ فيما بعد ـ خطوطاً رئيسه للأيدلوجية النسوية، ومطالباتها، كما تم استلهام الجذور الأوروبية القديمة، التي ركزت على الدورة الزراعية القائمة على الولادة والموت، وإعادة الحياة المتجسدة في المبدأ الأنثوي «الأم الخالقة» وتأنيث الآلهة، التي كانت هي المسيطرة حتى عهد الآلهة أثينا، والتي تم استباحة ألوهيتها من قبل الجبار زوس، وآريس إلـه الحرب[١]، ومنذ ذلك الإقصاء ـ كما ترى الحركة النسوية ـ لألوهية أثينا، انتقلت العلاقة من التشاركية، إلى الهيمنة المطلقة للرجل، والتي تم على أساسها طمس ذلك التراث، بدأ من إلغاء الانتساب إلى الأم، على اعتبار أنها لا تمت له بصلة قرابة[٢]، وأن الانتساب إلى الأب هو الصحيح، ولذلك إذ أريد تعريف شخص مهم فإنه يقال أنه ابن أبيه، وحتى بني إسرائيل، وأبناء الإنسانية، وحتى المسيح يعرفون على أنهم أبناء الله[٣].

وترى الحركة النسوية أن للأديان أكبر الأثر في تحشيد العقل الجمعي ضد النساء، والتمييز بحقهن، وتحشد لذلك حشداً من الأمثلة والتوظيفات النصوصية من جميع الأديان، لتكون النتيجة أن الأديان هي أكبر من يمارس الإقصاء والتهميش ضد المرأة[٤]، لتضمن الهيمنة للرجل، ليتشكل عن ذلك صراع بين

---

(١) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص١٤٨ ـ ١٤٩، وفيها مزيد بسط عن تاريخ العلاقة الصراعية بين الذكور والإناث.

(٢) ويتم الاستناد في ذلك على أسطورة مسرحية أغريقية قديمة لأخيليوس، حيث تصور الأسطورة: أن الملك «أغاممنون» خدع زوجته الملكة «كليتمنيسترا» وهو في طريقه لاحتلال طروادة، حيث جعلها ترسل ابنتها «أيفيجينيا» لتتزوج أخيليوس، بينما في الحقيقة أنه أراد أن يضحي بها للآلهة لكي تمنحه رياحاً هادئة خلال عبوره البحر المتوسط، وعند عودته قام بممارسة طقوس تطهير نفسه من خطايا الحرب، فقتلته الملكة، وقام ابنها «أرستيس» بعد ذلك بقتلها، وعند محاكمته تم تبرئته على أساس أنه لا يمت لها بصلة، وكانت رئيسة تلك المحاكمة الآلهة «أثينا» والتي تقول الأسطورة أنها خرجت من رأس والدها «زيوس» وأنها تتعصب لوالدها، وتبعاً له لجنس الذكور، وينظر إليها على أنها قامت بخيانة الجنس الذي تمثله، ومن هنا كانت صدامات الحضارات الواقعة بين الحضارة التي تنتسب إلى الآباء، والحضارة التي تنتسب إلى الأمهات، إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص١٤٥ وما بعدها.

(٣) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٤) انظر في التوظيفات الخاصة بالنصوص الواردة عن اليهودية، والنصرانية: إيسلر، ريان، =

منظورين للقوة، يتمثلان في الذكورية البحتة، وفي الأنثوية المشاركة مع الذكورية بشكل متساوي، واللذين يمثلهما «الكأس المقدسة وحد السكين، فالكأس المقدسة تمثل إلى جانب العذراء رمزين للقوة الأنثوية القادرة على الإبداع، بينما يمثل حد السكين مع الدنمو[١] رمزين للتقنية المدمرة المجنونة»[٢].

ومن أهم أسباب النزاع العلاقة بين ما يسمى بالقيم الأبوية «الذكورية» والقيم الأمومية «الأنثوية»، حيث ترى الحركة النسوية، أن قيم الأنثوية هي التي أدت إلى تعميق إنسانية الغرب[٣]، وأن الـ«عقلانية» الغربية بسبب ذكوريتها، هي السبب في كل ما ارتكبته من فظائع، وإبادات، واستعمارات[٤]، ولذلك فيجب سحق وإقصاء كل قوة أو جهة أو عقيدة تحاول أن توقف ذلك التعميق للإنسانية، هذا في جانب من جوانبها، أما في الجانب الآخر فترى النظرية النسوية أن ما كانت تعرفه عن الرجال والنساء على أنها حقائق عامة، إنما هي ـ في معظمها ـ آراء مذكرة، تتضمن معظم تلك المزاعم تحيزاً فطريّاً للجنسية الغيرية، ورهاب الجنسية المثلية[٥].

وانقلاباً على تلك النظرة الذكورية، تم التأسيس لمدارس تؤمن وتتبنى كل ما يخالف النظرية الذكورية[٦]، مثل المدرسة السحاقية، والتي بنت

= الكأس المقدسة وحد السكين، ص١٥٠ ـ ١٨٣، وص٢١٠ ـ ٢٢٩، وجاسبر، أليسون، النسوية والدين، ضمن كتاب: النسوية وما بعد النسوية، تأليف: سارة جامبل، ص٢٣٣ ـ ٢٤٤.

(١) تستند المؤلفة في ربطها للمرأة وخيريتها بالعذراء، وللرجل وشرّه وتدميريته بالدنمو، على دراسة للمؤرخ الانجليزي: هنري آدامز، انظر ذلك في: إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٢) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٣) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٤) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٦٠ ـ ٢٧٥، وأندرسون، باميلا، النسوية والفلسفة، ضمن كتاب: النسوية وما بعد النسوية، تأليف: سارة جامبل، ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٥) بام، موريس، الأدب والنسوية، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٦) ويسميه المنظرون العرب بـ«العقل الجمعي»، انظر: المواشي، سالمة، الحريم الثقافي بين الثابت والمتحول، دار المفردات، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ص١١٦ وما بعدها.

رؤيتها على الانسحاب عن عنف الذكور، والطابع التدميري للحياة الحضرية، إلى عالم طبيعي، في أرض ثارت هي نفسها ضد تهديد الرجال للحياة على كوكب الأرض، والرغبة في العودة إلى الأم، في إعادة الارتباط بالمعرفة الحميمية المفقودة، عن الجسد وحب الأم، وتبعاً لذلك ينظر إلى جميع النساء على أنهن سحاقيات بالفطرة، وأن النساء اللاتي يفضلن العلاقات الجنسية الغيرية، هن اللاتي وقعن ضحايا ـ دون قصد ـ للنظام الذي يقهرهن[١]، وتشكل هذه المرحلة مرحلة الواحدية الصلبة من التمركز حول الأنثى.

أما المرحلة الثانية: مرحلة الواحدية السائلة: إذ تعتبر الواحدية الصلبة كامنة في الواحدية السائلة، فبعد أن تتحول المرأة أمام الرجل إلى إنسان أمام إنسان، لا يختلف عنه في أي شيء، ودورها لا يختلف عن دوره، وما يجمعهما ليس إنسانيتهما المشتركة، بل ماديتهما المشتركة، فلا يكترث بذكورة الذكر، ولا بأنثوية الأنثى، وكل هذا يؤدي إلى ظهور الجنس الواحد، أو الجنس الوسط بين الجنسين، حيث يتم رد الواقع إلى عنصر واحد، أو مبدأ واحد، ينكر أي شكل من أشكل عدم التجانس، أو أي تنوع، بل ينكر وجود ثنائية (ذكر/أنثى) وهكذا تتحول المرأة عدوة الرجل ـ في الواحدية الصلبة ـ إلى شخصية ليس لها هوية أنثوية مستقلة، فهي أقل من امرأة تبذل قصارى جهدها لتكون كاملة ـ أي: متطابقة مع الرجل ـ وتبعاً لذلك تنتفي عنها أدوارها الطبيعية ـ الأم، الزوجة، الأخت ـ وبذلك تسقط الأسرة، ويتراجع الجوهر الإنساني المشترك، ويصبح كل البشر أفراداً ماديين، لكلٍّ مصلحته الخاصة، وقصته الصغرى، ويصبح ـ الإنسان ـ أشبه ما يكون بالذرة، التي تصطدم بذرات أخرى وتتصارع معها، والجميع يجابهون قطاع اللذة، والإعلانات بمفردهم، ويسقطون في قبضة الصيرورة، ويتم تسوية الجميع بالحيوانات، والأشياء، وتسود الواحدية السائلة التي لا تعرف الفرق بين الرجل، والمرأة، أو بين الإنسان والأشياء[٢].

---

(١) بام، موريس، الأدب والنسوية، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/ ٣٢٣.

وهذه الأيدلوجية هي التي أنتجت المقولة القائلة بأن «امرأة واحدة تساوي الكل»، وبأن من ليس معنا فهو ضدنا، حتى تم ترجمة ذلك إلى مبادئ عالمية، بحيث تصبح لغة حقوق الإنسان حليفاً ضرورياً، في صراعات المنظمات غير الحكومية، الموجهة ـ في آن واحد ـ داخل وخارج دولها، وهو ما حقق مكاسب ملموسة للحركة النسائية الدولية[١]، حيث جعلت الأمم المتحدة عقداً مخصصاً للنساء، وكانت له ثلاثة أهداف، وهي: المساواة في الجنس، والتنمية، والسلام[٢]، وتبعاً لذلك فقد تم وضع نماذج جديدة في التفكير، وسكت لها المصطلحات، مثل مصطلح «ما بعد الأبوية».

وقد تنادى فلاسفة ونشطاء الحركة النسوية في كل أنحاء العالم لوضع أخلاقيات جديدة لكل من الرجال والنساء مبنية على القيم الأنثوية، مثل: الرعاية، واللاعنف، وعقدت لترسيخ تلك المفاهيم الكثير من المؤتمرات، التي حظيت بدعم مادي وإعلامي غير مسبوق، حتى تم التنصيص على كثير من مطالب الحركات النسوية في عدد من القوانين الدولية، وهو ما نتج عنه أن أصبحت نسونة المجتمعات أولوية قصوى لدى المجتمعات المعاصرة، والتي لا تحتل النساء شيئاً فشيئاً مجمل المجال العام فحسب، ولكن الكثير من قيمهن التقليدية ـ التي خرجت من عصر الحريم ـ بدأ الرجال يتبنونها..

على وجه الخصوص: الميل إلى البقاء في البيت، ورعاية الأطفال، والدلال (من خلال العناية بالجسد والاهتمام بالموضة)، وتأنيث الرجل هذا هو إحدى الاستراتيجيات التي تنبع من خلال التضخيم المستمر للأنثى والأنوثة، حتى أنهم يسكون لذلك بعض المقولات التي تروج لتلك الأيدلوجيا نحو «امرأة واحدة تساوي كل الرجال»، ونحو ذلك من العبارات المضخمة للمرأة وتعزيز تفردها واستقلاليتها عن الرجل.

---

(١) روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق، ترجمة: عاطف عبد الحميد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٩٦، (بتصرف).

(٢) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص٢٥٩.

المطلب الثالث

العدوانية والدموية

تُعتبر النضرة الصراعية ـ التي سبق الإشارة إليها ـ والتي قامت عليها الفلسفة الغربية منتجة طبيعية لهذه السمة ـ أي: سمة العدوانية والدموية والعنف ـ والتي أصبحت سمة غالبة على إنسان الحضارة الغربية منذ فجرها وحتى يوم الناس هذا، وقد عبَّر عن ذلك آدم سميث بقوله: «كان نجاح أوروبا ناتجاً عن تمكن أوروبا من ثقافة العنف وانغماسها فيها»[1]، كما ذكر أن من السمات الأوروبية «الاستخدام العقلاني المنظم للعنف المتوحش»[2]، ويعلق تشومسكي على ذلك بقوله: «كان الأوروبيين يحاربون بهدف القتل، وكان لديهم من الوسائل ما مكَّنهم من إرضاء شهوة الدم عندهم..»[3].

وهذه الشهوة ورثها الأوروبيين والأمريكيين عنهم من الشعوب الجرمانية التي عاثت في الأرض فساداً ودمرت كل ما كان من حضارة روما وكثيراً ما أُطلق عليهم الشعوب البربرية ـ وهو اسم يطلق على القوط والوندال والجرمانيين ـ وقد كانت أشد فتكاً وأكثر دموية وتدميراً، فقد كانت أيدلوجية الكيرغان ـ وهي من الأساطير الهند أوروبية القديمة ـ تمجد القوة القاتلة لنصل السكين، وقد رافق ذلك التمجيد للقوة القاتلة التي في حدِّ السكين، طريقة حياة كان القتل المنظم لأبناء البشر الآخرين، وتدمير، ونهب أملاكهم، وإخضاعهم، واستغلالهم، يبدو وكأنه أمر عادي، وتشير الأدلة الأثرية إلى أن بداية استعباد الإنسان كان مرتبطاً بالغزوات المسلحة[4] المرتبطة بتلك الأيدلوجية، وقد أظهرت مدافنها بأنها كانت

---

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٧، وبنفس المعنى لدى هنتنغتون، ونص عبارته «لقد تغلب الغرب على العالم ليس من خلال تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة، ولكن بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم، ولكنهم غالباً ما ينسون هذه الحقيقة، وأما غير الغربيين فلا..» صموئيل، صدام الحضارات ـ وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٨، وقد ذكر فيها مزيداً من النقولات والاستشهادات التي تدعم ذلك، عن كبار قادة الغرب.

(٤) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، ص١٠٢ ـ ١٠٣، وقد ذكر صوراً كثيرة =

«تولي قيمة اجتماعية كبرى لتقنيات الدمار والهيمنة»[١].

وقد التحمت تلك البربرية بالصليبية المحرفة، والتي عبَّر عنها سميث بقوله: إن من مبادئ الغزو الأوروبي «الإيمان بالصلاح الذاتي الذي يخفي تحته القمع والمذابح والنهب»[٢]، وأكد ذلك المفكر الكبير روجيه جارودي بقوله: «أن العنف الأكثر دموية والذي يرعاه نفاق ديني يشكل سمة دائمة في تاريخ الولايات المتحدة منذ تأسيسها، وقد حمل البيوريبيتانيون الإنكليز الذين نزلوا أمريكا حملوا معهم الاعتقاد الأشد فتكاً في تاريخ الإنسانية، وهو الاعتقاد بفكرة الشعب المختار الذي أعطى الشرعية لعمليات استئصال السكان الأصليين واغتصاب أراضيهم وكأنها أمر إلٰهي، إقتداء بالنموذج التوراتي ـ نموذج يشوع ـ حيث أوكل رب الجنود لشعبه مهمة ذبح السكان الأصليين في بلاد كنعان والاستيلاء على أراضيهم»[٣].

وقد وصَف ذلك الشيخ محمد الغزالي رحمه الله بقوله: «.. وقد التقت الطبيعتان، طبيعة الغرب الهمجية، وطبيعة الصليبية التي نقضت الإحساس بمعنى الجريمة وعقباها السيئة، وذلك أن نظرية الفداء، وما تضمنته من أن عيسى قُتل كفارة لخطايا بني آدم، جعلت الألوف المؤلفة من مصدقيها يستهينون بالآثام المحظورة، وهم يقدمون عليها آملون أن تُحمل عنهم.. ثم إن هذه الصليبية كانت تعاني مما يسميه علماء النفس عقدة الضعة، فهي تعرف مجافاتها للعقل، وبعدها عن منطقه السليم، ومن ثم فهي تستعيض عن الهدوء في عرض نفسها، والجدال بالتي هي أحسن، بغضب ظاهر على المذاهب والأديان الأخرى، كأن عاطفة الحنق على المخالفين سوف تضفي عليها حقّاً فاتها من ضعف الدليل، وانهيار الحجة»[٤].

= من الممارسات الوحشية للكيرغان، وإبادتهم لغيرهم من الحضارات.

(١) إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) جارودي، روجيه، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط، ترجمة: مروان حموي، دار الكاتب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص٣٩.

(٤) الغزالي، الشيخ محمد، الاستعمار أحقاد وأطماع، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، ص١٨ ـ ١٩ (بتصرف).

وقد تجلت هذه العدوانية والدموية في الحروب الصليبية ليس في الاعتداء على المسلمين في ديارهم فحسب بل كانوا ـ وهم في طريقهم إلى القدس ـ يدمرون كل شيء، فقد كانوا ينهبون ويسلبون ويسفكون الدماء ـ ويمارسون ذلك حتى مع أهل ملَّتهم ـ وهم في أجواء حرب مقدسة!!، وقد كانوا يمارسون هذه الدموية بين شعوبهم لأسباب طائفية ودينية، فقد استباحوا الجرائم الشنيعة لتحقيق أفضلية إلٰه الكاثوليك على إلٰه البروتستانت، وهما داخل دين واحد، وهذا ليس غريباً عن الكنيسة فقد قضت سبعة عشر قرناً في تدبير الفتن الرهيبة التي زلزلت الغرب، فكانت منبع الحروب والعنف والاضطهاد، وفرَّقت بين الأمم. . . هكذا كانوا فيما بينهم، حتى صار يضرب المثل بحرب المائة عام بين فرنسا وبريطانيا.

وإذا كان الأمر كذلك مع بعضهم، فهم أكثر عنفاً ودموية وعدوانية وانتقاماً في علاقتهم مع غيرهم من الأمم بعامة ومع المسلمين خاصة، فقد قتلوا مئة ألف، أو سبعين ألفاً من المسلمين ـ على اختلاف بين الروايات ـ وكان معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال، وذلك حين دخلوا القدس لأول مرة في حروبهم الصليبية، وكانت فظائعهم وجرائمهم يندى لها جبين البشرية على كل أرض وطئتها أقدامهم، فقد كانوا يدمرون موانئ المسلمين في سواحل أفريقيا وآسيا بمدافعهم قبل أن يحتلوها وينهبوها في مرحلة ما سمي ـ دجلاً وزوراً ـ بالكشوف الجغرافية، وهي في حقيقتها حروباً استعمارية غايتها نهب خيرات الأمم والشعوب وتحويلها إلى أوروبا، علماً بأنهم أفادوا من البحارة المسلمين وتجاربهم في البحار الإسلامية، خاصة في رحلة فاسكو ديجاما في طريق رأس الرجاء الصالح[(١)].

ولقد اتجهت أساطيلهم إلى أفريقيا تختطف آلافاً مؤلفة من الآمنين السود مسلمين وغير مسلمين، رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً، يحملونهم في السفن إلى الأرض الجديدة ـ أمريكا ـ أرض الهنود الحمر، ليهلك في هذه الرحلات آلاف كثيرة منهم تحت السياط[(٢)]، ويبقى آلاف قليلة تُلقى على البر لتكون تحت

---

(١) انظر في تلك الاستفادة من البحارة المسلمين ـ ومن ابن ماجد تحديداً ـ، هول، ريتشارد، أمبراطورية الرياح الموسمية، مرجع سابق، ص٢٣٥ وما بعدها.

(٢) وقد ذكر تشومسكي أن الملك البلجيكي ليوبولد كان مسؤولاً عن موت ما يصل لعشرة =

أيديهم بهائم مسخرة بالذل لعمارة الأرض، في مقابل إبادة الهنود الحمر من الانكا والمايا والأزيتك، وحضاراتهم التي سحقها الاستعمار الغربي، ولم يعطهم بديلاً عنها[١]، بل إنهم قتلوا منهم الملايين، ومما يذكره المطران برتلومي دولاس كازاس على همجية الغزاة أنهم «من أجل إطعام الكلاب كانوا يقتادون الهنود مقيدين.. فيقتلونهم ثم يوزعون لحومهم البشرية عليها»[٢]، بل إنه ذكر أنهم كانوا «يقتلون الإنسان، من أجل أن يأكلوا لحم كفيه، وقدميه، قائلين أنهما أشهى لحم في الإنسان»[٣]، وقد سبق الإشارة الى شيء من تلك الشناعات فيما تقدم[٤].

وهنا يرد سؤال وهو: لماذا يباد الهنود الحمر، في الوقت الذي يجلب فيه الأفارقة السود لخدمة الرجل الأبيض بالرغم من نقص التكاليف التي تترتب على نقل الأفارقة؟، ويجيب عن ذلك الدكتور المسيري رحمه الله بأن «الأفارقة السود، بقوتهم العضلية، وتفكك ثقافتهم كان يمكن استغلالهم لافتقادهم حقوقهم الإنسانية، بينما كان الهنود الأمريكيين ـ بحقوقهم التاريخية ـ يشكلون جبهة ثقافية متكاملة يصعب معها امتصاصهم في النظام الجديد، على الرغم من ضعف مناعتهم عن مقاومة كل المكروبات التي حملها إليهم الأوروبيون البيض، مما دفع بهم إلى إبادتهم بشكل كامل»[٥].

= ملايين إنسان في الكونغو البلجيكي (زائير حالياً)، تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٧.

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨، فقرة «قطع الأشجار والهنود» وقد ذكر فيها صوراً مفجعة من البربرية والهمجية التي مارسها الغربيون.

(٢) لاس كازاس، المطران برتولومي، مذابح الهنود الحمر ـ رسائل المطران/ برتولومي لاس كازاس، مراجعة وتصدير: د. محمد بن أحمد الحسيني، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٦٣، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٩٤، و: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) لاس كازاس، المطران برتولومي، مذابح الهنود الحمر ـ رسائل المطران برتولومي لاس كازاس، مرجع سابق، ص٦٥، وقارن ذلك بما أورده هيثم مناع عند ذكره لمصطلح «إبادة الهنود الحمر» ضمن كتاب «الإمعان في حقوق الإنسان»، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ١/ ١٤.

(٤) فقرة اكتشاف أمريكا.

(٥) المسيري، عبد الوهاب، الرؤية الأبستمولوجية الإمبريالية، مجلة المنعطف، بواسطة: =

وهذا السياق التاريخي هو ما قامت عليه الفلسفة السياسية الغربية الحديثة، والتي تتحدث بلغة الغايات ـ كما يقول جارودي ـ: «وعدم التفكير إلا بوسائل العنف لحسم أي نزاع يعرض لهم، وذلك بإبادة أحد طرفي التعارض، الأمر الذي كان من الناحية التاريخية منطلق دورة جديدة من العنف والعنف المضاد، ولا وجود فيها للإنسان»[1]، ومن الجوانب التي يتجلى فيها ذلك المنطق السياسات التي اتبعوها مع كل من خالفهم، فجرائمهم في الدول الإسلامية التي ابتليت بالاحتلال الاستعماري في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين فلا حدود لها، فقد كان للهولنديين والبرتغاليين جرائمهم في الفلبين واندونيسيا وجنوب شرقي آسيا عموماً[2]، وكان للفرنسيين كذلك فظائعهم عندما دخل بونابرت إلى مصر[3]، وأشد من ذلك وأنكى في الجزائر وتونس والمغرب، حيث دمروا الحرث والنسل، وقضوا على المدنية والحضارة والإنسان والتاريخ في عمليات إبادة جماعية، وتدنيس متعمد لمقدساتهم، مستخدمين في ذلك أعتى الأسلحة، وأكثر الجيوش وحشية، وأكثر الرهبان والقساوسة والمستشرقين حقداً!![4].

= الشريف عبد الحفيظ، مركزية العنف في الحضارة الغربية، مجلة الفيصل، العدد (٣١٥)، رمضان (١٤٢٣هـ) ص٣٨.

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٢) وقد ذكر ريتشارد هول في كتابه: إمبراطورية الرياح الموسمية نماذج كثيرة لذلك، مما يندى له الجبين، وقد كرر ذلك الأمريكان خلال احتلالهم للفلبين، كما أورده تشومسكي، انظر: تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٣، وكذلك في كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، عدة دراسات موثقة.

(٣) انظر في ذلك: الجبرتي، الشيخ عبد الرحمٰن، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تعليق: د. محمد بن حسن الشريف، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، وقد ذكر فيه صوراً كثيرة من جبروتهم، وفي تاريخ الجبرتي مزيد إضافة، ومحمود محمد شاكر، رسالة في الطريق الى ثقافتنا، مرجع سابق، ص٨٩ وما بعدها، وقارن ذلك بما لدى: إدوارد سعيد في، الإمبريالية والثقافة، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٤) انظر تفاصيل ذلك لدى: الغزالي، الشيخ محمد، الاستعمار أحقاد وأطماع، مرجع سابق، ص١٤ وما بعدها، وفيرو، مارك، غزو الجزائر، ضمن كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، ص٥٠٥ وما بعدها، و: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥٨ ـ ٦٦، وذكر فيها شناعات يقشعر لهولها الأبدان.

وكان للإنجليز القدح المعلّى في المظالم والأعمال العدوانية الدموية في السودان[١]، وكينيا وغينيا والكونغو[٢] وعدن، ومصر والشام والعراق وإيران وأفغانستان والهند، وكان مما قاموا به في الهند أنهم قاموا بتجنيد الهنود من المسلمين والهندوس، وكانوا لإذلال أولئك الجنود يقومون بتشريب القذائف التي يصنعونها بشحم مصنوع من الدهون الحيوانية، فتشرب بدهن الأبقار التي يقدسها الهندوس، أو بشحم الخنزير الذي يحرمه الإسلام، وكان من خصائص تلك القذائف أنه على الجنود عض قطعة من الورق ملوية ملتصقة بنهايتها، قبل أن يمكن استخدامها، وانتشر بين الجنود أن البريطانيين يقومون بإذلالهم من خلال إجبارهم على انتهاك المحرمات الدينية، ومن ذلك عندما قام قائد بريطاني بإصدار أمره للجنود بأن يعضوا على القذيفة ليستخدموها، أطلق عليه أحد الجنود النار، فقام البريطانيين بالرد على ذلك بوحشية ضارية، وكان مما فعلوا أنهم كانوا يخيطون الجنود في جلود الأبقار، والخنازير، ثم يطلقون عليهم النار من المدافع[٣].

ومن ذلك الإبادة الممنهجة التي كانت تمارس ضد قبائل الأبوريجين في أستراليا[٤]، حيث نزل البيض لأول مرة على الأراضي الأسترالية في خليج بوتان، بتاريخ ١٨/١/١٧٨٨م، وكان عددهم ٧١٧ شخصاً من بينهم ١٥٣ امرأة و١١ طفلاً، وكانوا جميعاً من نزلاء السجون الإنجليزية المكتظة، وبمرافقة ٢٠٠ عسكري من قوات جلالة الملكة، والآن يعيش في أستراليا أكثر من ١٦ مليون إنسان، لا يشكل السكان الأصليون منهم سوى ١,٤٪[٥]، وكل ذلك بسبب إجرام

---

(١) لقد ذكر تشرشل أنه في يوم واحد وقعت مذبحة قتل فيها من عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف، وأنه قتل في أم درمان تسعة آلاف وسبعمائة، انظر تفاصيل ذلك لدى، تشرشل، ونستون، تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان، ترجمة: عز الدين محمود، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٧٦، ٢٩٩.

(٢) انظر: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٧ ـ ٦٨.

(٣) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، ترجمة: د. فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢١٨.

(٤) انظر في تلك الإبادة: دافيدسون، ألاستير، شعب محكوم عليه ـ الاستعمار وأبوريجين أستراليا، ضمن كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، ص٧٩ ـ ١٠٨.

(٥) بيجوفيتش، علي عزت، الهروب إلى الحرية، ترجمة: إسماعيل أبو البندورة، دار الفكر، =

البيض وإبادتهم لأولئك السكان، والمؤلم أن القانون البريطاني كان يقوم على الزعم بأن أستراليا أرضاً خاوية[1].

وكذا الحال مع ممارسات الأمريكان خلال احتلالهم للفلبين، والتي كان المبرر التسويغي لاحتلالها الذي ذكره الرئيس جون مكينيلي مغالياً في النفاق والتظاهر بالتقوى ـ كما يقول فيجرسون ـ وأنه كان يقصد التأثير على مستمعيه من أكليروس الكنيسة الميثودية «المنهجية» بقوله: «. . . ليس أمامنا من خيار سوى أخذ الفلبينيين جميعاً، وتعليمهم، والنهوض بهم، وتحضيرهم، وهدايتهم للمسيحية، وبذل أقصى طاقتنا بمباركة الرب في سبيل اعتبارهم إخوان لنا مات من أجلهم المسيح»، ولكن لنتأمل طريقة التحضير، والهداية تلك، والتي يجليها ما أمر به الجنرال جاكوب سميث جنوده بقوله: «. . أريدكم أن تقتلوا وتحرقوا، فكلما ضاعفتم عمليات القتل والحرق أدخلتم السرور إلى قلبي. . أريد منكم قتل كل شخص قادر على حمل السلاح»[2]، وغير ذلك مما تفيض به كتب التاريخ التي تتحدث عن مراحل الاستعمار الحديث بكل خيراته وتنويره الذي وُعدت به دول الأطراف!!.

والأشد إيلاماً أن كل ذلك الإزهاق للأرواح كان يُدَّرس في الكتب المدرسية الغربية على أنه فضيلة نشر حضارة الرجل الأبيض، فهذه المناهج الفرنسية «خلال الثلثين الأولين من القرن العشرين كانت تسرد بابتهاج كيف كان بوجو وسانت أرنو يحرقان القرى خلال احتلال الجزائر، وكيف كان الضباط الإنجليز إبان ثورة (١٨٥٧م) في الهند، يضعون الهندوس والمسلمين على أفواه المدافع، وكيف أعدم بيزارو أتاهوالبا يوبانكي، وكيف أعمل غاليني السيف في أهل مدغشقر، فلقد كانت هذه الفظاعات معروفة، وفيما يتصل بالجزائر منذ عصر توكفيل، ورأى شهود في تونكين[3] مئة مرة «رماحاً تعلوها رؤوس تتجدد باستمرار»، وهو ما كانت تنشره المجلات في العاصمة.

= دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٢٠٩.

(١) دافيدسون، ألاستير، شعب محكوم عليه ـ الاستعمار وأبوريجين أستراليا، ضمن كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، ص٩١.

(٢) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٨٥ ـ ٨٧.

(٣) كذا في الأصل، ولعلها مدينة أو قرية في الجزائر.

ونجد في كتاب ماليه ـ إيزاك المدرسي للعام ١٩٥١م، أنه بعد ثورة القبائل في الجزائر «كان القمع سريعاً وشديداً، بإعدامات ونفي للزعماء، وغرامات ثقيلة ومصادرة للأراضي»، وكان الجنرال لاباسيه الذي يستشهد به ش ـ ر أغيرون في عام (١٩٢٧م)، فهو يرى منذ عام (١٨٩٧م) بأن «الهوة التي أحدثت بين المستوطنين والأهالي ستردم يوماً بالجثث»، كل هذه الوقائع معروفة وعلنية، لكنه لو تبين أن التنديد بها يرمي إلى اتهام أيادي فرنسا البيضاء فإنه يُنكر وجودها؛ لأن الحكومة قد تخطئ لكن وطني على حق دائماً[١].

ويعتبر القرن العشرين قرن الملاحم الكبرى حتى أسماه برجنيسكي بـ«قرن الموت الملاييني»[٢]، ففيه وقعت أشد الحروب دموية، حيث بلغ عدد الذين قتلوا في مذابح هذا القرن مئة وسبعة وستون إلى مئة وخمس وسبعون (١٦٧ ـ ١٧٥) مليون نسمة[٣]، بخلاف الجرحى، والمعوقين، والمشوهين، حيث قُتل في الحرب الكونية الأولى ١١ مليون إنسان، وقد وصف المتحمسون البريطانيون عمل الجندي في تلك الحرب بأنه «ألعاب صبية فظة في الهواء الطلق»[٤]، فتأمل كيف أصبح كل ذلك الدمار إلى مجرد ألعاب صبية فظة!!، وفي الحرب الكونية الثانية قُتل ٥٠ مليون إنسان[٥]، وهتلر وحده قتل ١٧ مليون نسمه، ولينين أباد عدداً يتراوح بين ٦ ـ ٨ مليون نسمة، وستالين قتل ما لا يقل عن ٢٠ مليون نسمه، كل تلك الدماء أريقت بأيدي رجل الحضارة الأبيض، وما فعله الحلفاء أثناء الحرب العالمية بدولة الخلافة الإسلامية، وما فعلوه وهم يدخلون عاصمتها

---

(١) فيرو، مارك، السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، ص٢٠ ـ ٢١، وقارن ذلك بما أورده: فانون، فرانز، لأجل الثورة الإفريقية، والكتاب كله مليء بشناعات الاستعمار في الجزائر.

(٢) بريجنسكي، زبغنيو، الفوضى، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١٣.

(٣) بريجنسكي، زبغنيو، الفوضى، مرجع السابق، ص٢٢، وقد ذكر فيها شيء من تفاصيل تلك الإبادات.

(٤) نادلسون، تيودور، مدربون على القتل، ترجمة: فاطمة نصر، سطور للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١١، وفيه دراسات موثقة عن حجم التحشيد العاطفي والنفسي للاستعداد للقتل، وإزهاق الأنفس.

(٥) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٦٣.

«اسطنبول» يلخص شيئاً من الحقد والدموية الكامنة في نفوس الصليبيين الجدد، فقد دمروا كل معالم الإسلام من مساجد وآثار وكتب، وقتلوا كل من وجدوه في المدينة.. إنها الحروب الصليبية الجديدة!!

أما اليوم، فما أعظم جرائمهم!!، فقد استباحوا ـ تقودهم وتتقدمهم أمريكا ـ ديار الإسلام وولغوا في دماء المسلمين، وهذه العراق ناطقة بفظائع لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، ستظل شاهدة لكل أجيال البشرية القادمة حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهذه أفغانستان شاهد آخر على رسالة المدنية والتحضر التي يحمل عبئها الرجل الأبيض، وما خفي كان أعظم.. ففي كل اتجاه من المعمورة تجد أثراً لعدوانية رسالة الحضارة التي يحمل عبء نشرها الرجل الأبيض وحضارته[١]!!.

المطلب الرابع

المكر والخداع

وهذه السمة تعتبر إحدى السمات المتجذرة في الحضارة الغربية ـ وقد سبق معنا بعض النماذج لذلك[٢] ـ وهذا ديدنهم مع كل الشعوب التي خدعوها باسم التحضر والتحرير وتقرير المصير، ولكن وعودهم هذه، ذهبت أدراج الرياح، وحُكّم منطق السلاح والدمار، فقد سكُّوا خلال الحرب العالمية الأولى مصطلحات غامضة لتسويق مشاريعهم، من قبيل الحماية والوصاية والانتداب، وكأن الشعوب أطفال قاصرة وتحتاج إلى وصاية الغرب، ولكن أولئك الذين قاموا بدور الوصاية، لم يكونوا في حقيقتهم سوى لصوص وقطاع طرق،

---

(١) انظر شيء من إحصاءات الإبادة التي مارستها أمريكا لدى: عيسى، د. أحمد، أمريكا أسوا مستعمر، مجلة المجتمع، العدد (١٧٨٦) ١٧ محرم ١٤٢٩هـ، ص٣٠ ـ ٣١، وتشومسكي، نعوم، ٥٠١ عاماً من الإبادة، مرجع سابق، ففيها توثيق دقيق لتلك المجازر.

(٢) ومن ذلك: خداع ملكي أسبانيا لأبي عبد الله الصغير، وأهل الأندلس، حيث عاهدوهم على الأمان، ونكثوا العهد معهم، وخداع رجال الكنيسة للمصلح التشيكي: يوحنا هوس، كما سبق ذكرهما في فقرة «محاكم التفتيش»، ووضعهم لأسطورة الراهب يوحنا، التي سبقت في فقرة «اكتشاف رأس الرجاء الصالح».

استحوذوا على كل ما تملكه تلك الشعوب القاصرة، ومسخوا حاضرهم، وشوهوا تاريخهم، وحاربوا دينهم وقضوا على تقاليدهم، ومن أهم استراتيجياتهم في ذلك قلبهم للحقائق، من خلال التلاعب بالألفاظ، والتي يتجلى فيها مكرهم وخداعهم.

فعلى سبيل المثال وصفهم الأفارقة الذين قاموا باسترقاقهم ـ بعد ذلك ـ بالحيوانية، ومن سمات تلك الحيوانية، أنهم يمارسون الجنس كالحيوانات، الأب مع ابنته، والأخ مع أخته، ووصفهم لهم بأنهم من أكلة لحوم البشر، ثم بعد ذلك أخذوا يتحدثون عن الوضع السعيد الذي وجد الأفارقة المخطوفون أنفسهم فيه بعد أن غدوا رقيقاً في البرتغال[1]، هذا القلب للحقائق شكَّل قاعدة لسمة المكر والمخادعة التي تستخدمها دول المركز، حتى أصبحت «العنصرية تترجم إلى البراءة والطهارة، والتمييز ـ أي: العنصري ـ يصبح اختلاف ووضع للاستراتيجيات، والسلطة المطلقة والنفوذ يصبحان بطولة رومانسية غازية..»[2].

ومن ذلك ما فعله الفرنسيين عندما أرادوا الدخول إلى مصر، حيث طبعوا كتاباً وأرسلوه إلى البلاد التي يقدمون عليها، وذكروا فيه أنهم مرسلون من السلطان ـ أي: العثماني ـ وأنهم قدموا ليزيلوا عنهم الظلم، وكان مما أوردوه أنهم مسلمون خُلَّص، وأنهم نزلوا في رومية الكبرى، وخربوا فيها كرسي البابا الذي يحث دائماً النصارى على محاربة المسلمين، وأنهم قصدوا جزيرة مالطة، وطردوا الذين يزعمون أن الله يطلب منهم مقاتلة المسلمين، وأخذوا معهم مجموعة من الأسرى الذين كانوا مأسورين في تلك الجزيرة، وأرفقوا معهم مجموعة من نصارى تلك الجزيرة الذين يحسنون العربية، وقدموهم على أنهم أسرى محررين، وهم الذين كانوا يقومون بتوزيع تلك الرسالة[3].

ومن مكرهم وخداعهم أن أعلن مينو ـ وهو القائد الذي حكم مصر بعد رحيل نابليون، ومقتل كليبر ـ إسلامه، وتزوج من إحدى النساء المصريات، لكي

(١) جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، مرجع سابق، ص٢٠٦.
(٢) موريسون، توني، الاسترقاق والذات الأمريكية، مرجع سابق، ص٩٣.
(٣) الجبرتي، الشيخ عبد الرحمٰن، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، مرجع سابق، ص٥٩ ـ ٦٣، وفيه نص الكتاب الذي كتبه الفرنسيين إلى أهل مصر.

يتقرب من شعوب دار الإسلام[١]، ويرى الجبرتي في ذلك أكبر فساد للمصريات، حيث «يُظهر أحدهم حالة العقد: الإسلام، وينطق بالشهادتين، لكنه ليس له عقيدة يخشى فسادها»، ولكن هذا يكون بعد إفساد المصريات من خلال «تبرج النساء ـ أي: الفرنسيات ـ وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء وهو أنه لما حضر الفرنسيس إلى مصر، ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفساتين والمناديل والحرير الملونة، ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري، والمزركشات المصبوغة، ويركبن الخيول والحمير، ويسوقونها سوقاً عنيفاً، مع الضحك والقهقهة، ومداعبة المكارية معهم، وحرافيش العامة، فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء، وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه، . . فلما حارب الفرنسيس أهل بولاق، وفتكوا بأهلها، وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات وسرن مأسورات عندهم، فزيوهن بزي نسائهم، وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية، وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر. .»[٢].

وفرنسا عندما احتلت الجزائر، وأعلنت الحماية على المغرب، أعلنت نفسها حامية للإسلام، وأوعزت إلى بعض صنائعها ويدعى: قدور بن غبريط لكتابة البحوث، وإلقاء المحاضرات عن علاقة الأم الفرنسية الرؤم وصلتها بالإسلام، ويلقيها في مؤتمرهم الذي سموه كذباً وزوراً بـ«الوداد الفرنسي»[٣]، وهذه التقنيات وأمثالها كثير، ولذلك ما فتئوا يضعون لها الخطط والأجندات، بدأً من الجهود الحثيثة لتفتيت وتقسيم إرث الرجل المريض (الدولة العثمانية) وما وضع لذلك من مخططات تزيد على المائة[٤]، بخلاف مخططاتهم التي نشر بعض

---

(١) شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢) الجبرتي، الشيخ عبد الرحمٰن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ٢/٤٣٦.

(٣) بو عياد، الحاج/الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، مرجع سابق، ص٣٩ ـ ٤٠.

(٤) ذكر تلك المشروعات: أرسلان، شكيب، مئة مشروع ـ أعدها الأوربيون ـ لتقسيم الدولة العثمانية، وأوردها ضمن أبحاثه الملحقة بكتاب: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم =

الباحثين عدد منها[١].

وقد كان من أهم الجوانب التي اعتمدوها لتمزيق الدولة العثمانية هي الفصل بين العرب والترك في إطار الدولة العثمانية، وإظهار الأتراك الحاكمين للدولة العثمانية، على أنهم مستعمرين للعرب وبلادهم، وأنهم هم الذين سيحمون العرب وبلادهم وما تحويه من مقدسات، وهذا هو مضمون الرسائل التي كان يبعث بها ملك الإنجليز جورج الخامس إلى العرب[٢].

وهذه الجذور التاريخية للخداع والمخاتلة الغربية لم تنقطع، وإنما أصبحت سمة من سمات السياسة الدولية، التي تهيمن عليها الإرادة الغربية، وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم ابراش: إن «التآمر قلب السياسة، ونقصد أن ما لا تستطيع السياسة تحقيقه بالمكشوف عن طريق القانون والاتفاقيات، تسعى إلى تحقيقه عن طريق الحرب والخداع والمناورة، وكل دولة من دول العالم لها سياستان: سياسة معلنة مزينة بشعارات ومبادئ أخلاقية وقانونية، وسياسة سرية أو خفية يرسمها استراتيجيون وأجهزة مخابرات ويطبقونها في الخفاء، أو يلجؤون إليها وقت الحاجة.. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، هناك التآمر ضد كوبا، وفضيحة ووترغيت، وإيران غيت، وغيرها، وهي أوجه تآمرية سياسية»[٣].

ويؤكد ذلك الدكتور مصطفى الفقي بقوله: «التسليم بوجود ما يمكن تسميته بالحكومات الخفية.. فبينما يقصر دور الساسة والدبلوماسيين على إصدار القرارات العلنية وتنفيذ السياسات العامة، وترتيب الأولويات، والتوقيع على

= الإسلامي، مرجع سابق، ٣/٢٠٨ ـ ٣٤٢، وقد استلها الأستاذ محمد العبده وطبعها في كتاب عنون له بـ«مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية»، ونشرته دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(١) انظرها لدى: الواعي، د. توفيق، المخططات العدائية ضد الإسلام، مجلة الشريعة الإسلامية، العدد السابع عشر، ذو القعدة، ١٤١٠هـ، ص٢٧٣ وما بعدها.

(٢) انظر نص تلك الخطابات لدى: أرسلان، شكيب، ضمن أبحاثه الملحقة بكتاب: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ٤/٢٨٣ ـ ٢٨٦.

(٣) أبراش، د. إبراهيم، نظرية المؤامرة السياسية بين التحليل العلمي والتهويل السياسي، جريدة «القدس العربي»، لندن، ١٩/٥/١٩٩٨م، بواسطة: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

المعاهدات، تكون هناك قوى أخرى خلف الكواليس هي التي تضع الخطوط العريضة، ثمّ ترسم التفاصيل، وتبحث فيما وراء الأحداث، وتقوم بنوع من الدبلوماسية السرية، حتّى لو وصل بها الأمر إلى بعض الأعمال التي قد لا يعلم بها السياسيون أحياناً، مثل الاغتيال السياسي، أو الابتزاز الشخصي، أو حتّى ترويج الشائعات وإطلاق النكات، وكل ذلك في إطار مصلحة عليا، ومفهوم خاص لأهداف تسعى الدولة لإنجازها على المدى الطويل، في عملية فصل باردة بين السياسة والأخلاق، ولعل السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة تعد مثالاً لذلك.. فما أكثر ما وقفت وراء انقلابات عسكرية، واتصالات سرية، وصفقات دولية، فالعالم اليوم محكوم بشبكة معقدة من الأجهزة المعنية بصنع السياسات الخارجية، وتحقيق المصالح الوطنية، ربما يلعب الجزء الخفي منها دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً من الدبلوماسية العلنية، أو شعارات الحكم وخطب الزعماء».

ولقد اعترفت السيدة مادلين أولبرايت ـ التي كانت وزيرة الخارجية في إدارة الرئيس الأمريكي بل كلينتون ـ في ٩/٣/٢٠٠٠م، بتورط الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب الذي أطاح برئيس وزراء إيران، الدكتور محمد مصدق في عام ١٩٥٣م!!، كما تبين أن بلجيكا ـ التي كانت تستعمر الكونغو ـ كانت متورطة في اعتقال رئيس الوزراء الكونغولي «باتريس لومومبا»[1] في عام ١٩٦١م، واغتياله بعد ذلك، وقد اعترف مفوض الشرطة البلجيكية ـ جرار سويكي ـ في تحقيق أجراه التلفزيون البلجيكي عام ٢٠٠٠م، أنه أشرف على إذابة جثة «باتريس لومومبا» بحامض الكبريتيك»!!، وهكذا كل شخص يستعصي يتم إزالته واستبداله، وهذا الاستبدال حسبما يسميه جارودي بـ«حركة اللااستعمار»، «حيث يصبح التدخل العسكري استثناء بينما يكون من الأيسر التأثير بواسطة شخص وسيط، وبمساعدة الفئة الأكثر تفهماً لمصالح الرأسمالية»[2].

وفي كتابه «حرب الخليج دفعتني إلى الاستقالة»، يقرر جان بيير شوفينمان ـ وزير الدفاع الفرنسي الأسبق ـ الذي استقال احتجاجاً على الحرب ضد العراق

---

(١) انظر في ذلك الوثائق التي كشفت عنها وكالة الاستخبارات الأمريكية تحت عنوان «مجوهرات العائلة»، ونُشر ملخصها لدى: كامل، مجدي، مجوهرات العائلة ـ وثائق العار الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٦٩ ـ ٧٢.

(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٩.

عام ١٩٩١م ـ أنه «في كل مرة أراد العرب استدراك تخلفهم، ولأسباب وجيهة أن يصنعوا وحدتهم، كانوا يجدون الغرب على طريقهم كي يمنعهم من تحقيق أهدافهم، كما حصل غداة الحرب العالمية الأولى ـ ويقصد هنا مؤامرة سايكس، بيكو ـ وأن يبقوهم داخل حدودهم المصطنعة، أو ليردوهم نحو الماضي، بما في ذلك استخدام قوة السلاح.. وفي كل مرة أراد نظام عربي أو مسلم الانفتاح على الحداثة، كان الغرب يسد الطريق عليه أو يسحق شرايينه.. فبالأمس كان ذلك مع محمد علي باشا، وخديوية مصر والسلاطين المجددين، وبعد ذلك مع جمال عبد الناصر، ولن أنسى بالطبع الدكتور محمد مصدق في إيران...

وكان من النتائج المباشرة لحرب الخليج الثانية ١٩٩١م، «بطح» بلد عربي هو العراق، وهو الوحيد في المنطقة الذي بدأ ينزع عن نفسه رداء التخلف»، ويشرح شوفينمان الممارسات التآمرية الأمريكية قبل الحرب (وبما في ذلك: شيطنة الرئيس العراقي، وتعطيل آلية الأمم المتحدة)، التي هيأت الظروف الدولية والإقليمية لشن الحرب ضد العراق، مستشهداً بسابقة أمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، فيقول: «من المعروف أن الرئيس (الأمريكي) روزفلت، تلقى إنذاراً حول موعد الغارة اليابانية على قاعدة بيرل هاربر البحرية في أيلول١٩٤١م، ولكنه انتظر حتّى وقعت الغارة فعلاً دون أن يخطر عنها أحداً، لكي يتمكن من إقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة دخول أمريكا الحرب»[(١)].

وكل ذلك مما يعطي المصداقية للاتهامات الموجهة إلى إدارة الرئيس الأمريكي الحالي ـ جورج بوش الابن ـ بأنها لم تتخذ الإجراءات اللازمة تجاه المعلومات الاستخبارية التي زودت بها في وقت مبكر قبل حدوث تفجيرات نيويورك وواشنطن (في ١١/٩/٢٠٠١م)، وفسَّر الكثيرون ذلك «الإهمال المتعمد» برغبة الرئيس الأمريكي الحالي في اتخاذ تلك التفجيرات ذريعة للحرب على أفغانستان والعراق وغيرهما بحجة مكافحة الإرهاب.

وكان السيد سكوت ريتر (المفتش الأمريكي السابق في لجنة الأمم المتحدة المكلفة بنزع أسلحة العراق ـ أونسكوم) قد أكد في فيلم وثائقي تم عرضه، في

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في: فانون، فرانز، فانون، فرانز، لأجل الثورة الإفريقية، ترجمة: ماري وديالا طوق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص.

١٨/ ٧/ ٢٠٠١م، في نادي الصحافة في الأمم المتحدة، أن رئيسه في اللجنة، السيد ريتشارد بتلر، أصدر إليه تعليمات في مقر البعثة الأمريكية في نيويورك، في أواخر عام ١٩٩٨م، طالباً منه استفزاز العراقيين، كي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ القصف الأمريكي للعراق ـ الذي نفذ بعد ذلك، لعدة أيام في شهر رمضان، اعتباراً من ١٦/ ١٢/ ١٩٩٨م، وسميت العملية: ثعلب الصحراء ـ!.

فقد قال السيد ريتر في ذلك الفيلم الذي أخرجه بنفسه (وعنوانه: الرمال المتحركة)، إن رئيسه بتلر تلقى من ساندي بيرغر (مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، في حينه) مكالمة هاتفية يبلغه فيها رغبة واشنطن في «اختلاق مواجهة، لاستغلالها في البدء بالهجوم على العراق»، فوافق بتلر على ذلك، واصطحب معه فريقاً رفيع المستوى من لجنة «اونسكوم» إلى اجتماع في مقر البعثة الأمريكية في نيويورك، ورسم خطين متوازيين.. جعل أحدهما تحت عنوان «تفتيش»، والآخر «إجراء عسكري». وأوضح بتلر أن على لجنة «اونسكوم» افتعال أزمة تفتيش، كي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ القصف».

فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله وقائع تاريخية أخرى مثل: تآمر بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني في مدينة «سيفر» الفرنسية لشن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، وتآمر أمريكا مع العدو الصهيوني لشن العدوان على الأمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧م، فإننا سنخرج بالنتيجة المنطقية التالية: «المؤامرة في السياسة الدولية موجودة، ونستذكر، هنا، قصة ذلك المؤرخ الأمريكي ـ ويدعى ريتشارد كوتوم ـ الذي كان يعمل في إحدى الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتخصص في التاريخ الإيراني الحديث والمعاصر، وكان لهذا الأستاذ تلامذة إيرانيون يحضرون صفوفه ويكتبون أبحاثهم تحت إشرافه، وكان هذا الأستاذ يسأل تلامذته الإيرانيين عن أسباب وقوع حدث ما عند وقوعه في إيران، فكان الطلبة الإيرانيون يجيبونه عادة بأن بريطانيا هي المحرك الأساسي لهذا الحدث أو ذاك، وينقل عن هذا الأستاذ الأمريكي أنه ضاق ذرعاً بتفسير طلابه الذي لا يتغير للأحداث في بلادهم، وأخذ ينظر إليهم نظرة مملوءة بالسخرية، ثمّ صدف أن عرضت الحكومة الأمريكية على هذا الأستاذ أن يعمل لديها ويتخلى عن وظيفته الجامعية ففعل ذلك لأسباب شخصية، وما أن بدأ يعمل لدى الحكومة الأمريكية حتّى أصبح بمقدوره الاطلاع على التقارير السرية التي

كانت تصل من السفارة الأمريكية في طهران إلى وزارة الخارجية في واشنطن، وبعد عدة شهور من الاطلاع على هذه الوثائق، صاح هذا الأستاذ: يا إلٰهي! لقد كان تلامذتي الإيرانيون على حق.

ونختم الحديث عن المؤامرة بما قاله وزير الدفاع ومدير المخابرات المصرية سابقاً، السيد أمين هويدي: «في دهاليز البيت الأبيض بشارع بنسلفانيا بواشنطن، وفي أوكار المخابرات ومراكز العمليات برئاسة القيادة المركزية في تامبا، وعلى مدى ستة أشهر من جمع المعلومات ودراسة التقديرات وإعداد الخطط وتعديلها، تمّ إعداد المؤامرة الكبرى لغزو العراق ـ ويقصد الأستاذ هويدي التخطيط للحرب التي قامت على الأكاذيب الثلاثة: امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وتعاون العراق مع تنظيم القاعدة، وإقامة الديمقراطية في العراق ـ ثمّ انطلقت الطائرات، وصوبت الصواريخ، ونقلت الفرق المدرعة والميكانيكية والمنقولة جوّاً لغزو العراق يوم ٢١/٣/٢٠٠٣م، في عملية أطلق عليها الاسم الكودي «الحرية للعراق»، تحت سمع وبصر العالم ومؤسساته العالمية التي أنشئت في الأصل لمنع العدوان والمحافظة على السلام، انتهت باحتلال العراق»[١].

المطلب الخامس

العنصرية

يُعتبر مبدأ الـ«أنا» والـ«آخر» الذي قامت عليه المركزية الغربية ـ كما سبق الإشارة ـ وما قامت عليه الرؤية الصراعية في الفكر الغربي هي الجذور المكونة لنزعة التفوق العنصري المتأصلة، والتي تشكل سمة لازمة من لوازم التمركز الغربي، وهي قائمة على ما يسميه الدكتور المسيري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعنصرية التفاوت ـ وهو القسم الأول من أقسام العنصرية لديه ـ وقد عرَّفها بأنها: الإيمان بوجود تمايز ثقافي بين الأجناس، وبأن هذا التمايز له أساس مادي (بيولوجي ـ بيئي ـ وراثي)[٢]، وتبعاً

---

(١) ما سبق من نقولات وتوثيقاتها لدى المصري، عبد الوهاب مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

(٢) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٢.

لذلك تم سك القول بوراثة الغرب الحديث للإغريق، والتي من خلالها يفسر اصطناع الغرب «نظرية الطبائع».

وهي نظرية عنصرية ومتعصبة، ومؤداها أن للشعوب طبائع تتوارثها وقد دعمت هذه النظرية مقولاتها بكشوفات علم الأجناس الحيوانية كما ظهر عند داروين، ثمّ عممت النتائج على الأجناس البشرية اعتماداً على فرضية تقول بوجود سلالات بشرية ترث سمات تتجاوز مراحل التطور التاريخي للمجتمع، وأن تلك السمات الوراثية هي المسؤولة عن اختلاف التطورات الاجتماعية، وفي ذلك وضع مؤلفه الشهير في عام ١٨٥٩م والذي يحمل عنواناً يكشف عن محتواه «الحفاظ على العروق المحظية في الصراع من أجل البقاء»[١]، ومن أجل ذلك أصبح علماء الاجتماع الداروينيين يقررون أنه «في غابة صراع الطبقات والأمم والعروق، أصبح من العادي والمبرر، ليس فقط أن يهيمن المنتصرون.. على الشعوب الخفيضة، بل وأن يبيدوها لصالح بقاء النوع البشري على المدى الطويل»، يؤكد داروين على ذلك في عام ١٨٧١م مطبقاً نظريته على النوع البشري «من المؤكد أن العروق المتحضرة ستبيد العروق المتوحشة، وتحل محلها في كل أنحاء العالم»[٢]، وترجع «نظرية الطبائع» في جذورها إلى الفيلسوف أرسطو، الذي وضع للبشر تقسيماً تراتبياً يتضمن تقسيم الأفراد إلى «حر بالطبيعة» و«عبد بالطبيعة»[٣].

وقد انتهى الأمر بالغرب إلى تمجيد التفاوت التراتبي بين المجتمعات، مع وضع أوروبا في أعلى درجة، ومنحها الحق في الامتداد نحو بقية العالم ـ بالفتح والكشف والتبشير والاحتلال ـ لبناء هوية أوروبا.. فقد جاء (مثلاً) في قاموس تريفو الصادر عام ١٧٧٧م: «الأوروبيون هم شعوب الأرض الأكثر تهذيباً، والأكثر تمدناً، والأحسن صنعاً. وهم يبزون جميع شعوب العالم في العلوم، وفي الفنون، وفي التجارة، وفي الملاحة، وفي الحرب، وفي الفضائل العسكرية

(١) كوكري، كاثرين، مسلمة تفوق البيض ودونية السود، ضمن كتاب التاريخ الأسود للإستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٦٧٤.

(٢) كوكري، كاثرين، مسلمة تفوق البيض ودونية السود، ضمن كتاب التاريخ الأسود للإستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٦٧٤.

(٣) إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٢٣ وما بعدها.

والمدنية. إنهم أكثر بسالة، وأكثر فطنة، وأكثر كرماً، وأكثر نعومة، وأكثر اجتماعية، وأكثر إنسانية»!!!

ويُلاحظ أن عنصرية التفاوت هذه والاستعمار الغربي صنوان، وهذا القسم من العنصرية هو تجلٍّ للرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية في عصر التحديث والحداثة ـ حتى عام ١٩٦٥م ـ ويمكن القول أن عنصرية التفاوت تبدأ مع الفكر الإنساني الغربي ذاته، حيث وضع هذا الفكر الإنسان في مركز الكون ـ دون استخلاف من الإلـٰه ـ ولكن هذه الإنسانية انحدرت بسبب إطارها المادي إلى إمبريالية، فبدلاً من أن يضع الإنسان الغربي الجنس البشري في مركز الكون، وضع الجنس الأبيض في هذا المركز، ووضع بقية البشر مع الطبيعة ـ المادة في الهامش، وبدلاً من أن يكون الهدف من الوجود في الكون تحقيق مصلحة الإنسان، أصبح الهدف تحقيق مصلحة الإنسان الأبيض[١].

وعلى هذا تأسست علاقات دول المركز بدول الأطراف، فـ«تمييز الإنسان الملون، واستغلاله من جانب الإنسان ذي اللون الآخر، أمران حديثان حداثة التوسع العالمي للتجار والبحارة والجنود والمبشرين الأوروبيين، ولذلك لا يمكن التفكير في النماذج العرقية إلا انطلاقاً من أكثرها نموّاً النموذج الأبيض»[٢]، وتبعاً لذلك النموذج يتم تقسيم الصفات والعمل تقسيماً عالميّاً فـ«للأبيض النظام أو الحرية والمثابرة، والأصفر مستهتر وضئيل الذكاء، ولكنه عملي، والأسود شره وموسيقي، تناسلي وغير مستقر»[٣]، فالبياض «هو المبدأ الذي ينتظم حوله كل شيء، ولكنه يتموج حسب المدارس..»[٤].

لقد كان هؤلاء البيض «هم الذين نقلوا جماعات سكانية بأسرها إلى عالم

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٢، وما بعدها ففيها مزيد بسط حول هذا القسم.

(٢) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، النموذج الأبيض، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٨٣.

(٣) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، النموذج الأبيض، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٩١.

(٤) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، النموذج الأبيض، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٩١.

آخر، وحطموا عائلاتهم ومحوا شخصياتهم وتراثهم وعاملوهم معاملة الحيوانات. وأخيراً فإن هؤلاء الأوروبيين هم الذين طوروا مجموعة مفصلة من التبريرات من الأفكار والنظريات ومشاعر التفوق العنصري التي تجاوزت عنصرية المجتمعات السابقة إلى حد كبير، فما من مجتمع آخر أنتج مجموعة من الشعراء والفلاسفة والدبلوماسيين المؤمنين بالعنصرية كتلك التي أنتجتها الطبقة الحاكمة الأوروبية والأمريكية، وما من مجتمع آخر ربط بين قيمه الدينية والخلقية والاجتماعية والشخصية وبين العنصرية هذا الرباط الوثيق. ولعل هذا وحده ينهض دليلاً على مدى شمولية الاستغلال العنصري الغربي. لقد ألح الغربيون كثيراً وطويلاً وبشدة على أن ما يفعلونه لم يكن إلا أمراً طبيعياً..[1] ولا يجدون فيه أي غضاضة، وذلك الأنا المتعالي الذي يشعر به النموذج الأبيض هو الذي يشعره بفوقيته، ولزوم تميزه، واستئثاره بخيرات الأرض، وحمله لعبء رسالة تنويرها، من خلال ما ـ يسميه دريدا ـ الأساطير البيضاء «التي تعيد تجميع ثقافة الغرب وتعكسها، فالرجل الأبيض يفهم أن أساطيره (أي: الأساطير الهند ـ أوروبية) وعقله (أي: نسق القيم الأساسية الخاص بلغته هو) أنهما الشكل الكلي لما لا يزال حتماً يرغب في تسميته العقل»[2]، والذي يرغب في فرضها على من عداه.

فعلى سبيل المثال كانت تلك «أيديولوجية البريطانيين في الهند الشرقية ـ أيديولوجية العرق السيد ـ وهي فكرة متأصلة في الإمبريالية، وعبَّر عنها القائمون على السلطة بلغة لا لبس فيها، وتبينت في الممارسة، حيث تعرض الهنود للإهانة والإذلال، والمعاملة المزرية»[3]، وكذلك الحال مع السود، ومن يطلع على ما ورد في في قانون كولبير ـ الذي ظل معمولاً به حتى عام ١٨٤٨م ـ يجد درجة من الهمجية غير مسبوق، ومنصوص عليها بأحكام القانون، إذ تنص المادة الثانية منه على أن «كل العبيد الموجودين في جزرنا ـ أي: الجزر الخاضعة للسيطرة الفرنسية ـ سيعمَّدون وفقاً للديانة الكاثوليكية الرومانية البابوية»، وتنص المادة

(١) رايلي، كافين، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٠٥.
(٢) يانج، روبرت، أساطير بيضاء ـ كتابة التاريخ والغرب، مرجع سابق، ص٦٣.
(٣) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣٣) على أن «العبد الذي يضرب سيده أو أحد أفراد عائلة سيده يحكم عليه بالموت»، وتنص المادة (٣٨) على أن «العبد الذي يهرب لمدة شهر بدءاً من اليوم الذي يعلن فيه سيده عن هربه للعدالة، تُقطع أذنيه ويوضع وشم زهرة الزنبق على ذراعه. وفي المرة الثانية بمرور شهر يعاقب بقطع عرقوب الساق، ووشم زهرة الزنبق على الذراع الثانية. وفي المرة الثالثة يحكم عليه بالموت»[١].

وهذه الأحكام كلها إنما هي صادرة عن تلك العنصرية المتعالية التي لا يحدها حدود في تعاليها، ولذلك نجد غوستاف لوبون (١٨٤١ ـ ١٩٣١م) صنَّف الأمم في أربع طبقات نفسية، حسب عناصر اعتبرها ثابتة ـ منها ما هو راجع إلى الأخلاق، ومنها ما هو راجع إلى الذكاء ـ واعتبر أن الأمم الراقية، وهي أعلى طبقة، «لا يندرج فيها إلا الأمم الهند أوروبية، فهي وحدها التي أظهرت مقدرة على الاختراعات في الفنون والعلوم والصناعة، سواء كان ذلك في الزمن القديم زمن اليونان والرومان، أو في عصرنا هذا، وهي التي أوصلت الحضارة إلى درجة ارتقائها الحالي»[٢]!!، وهذه النظرة العنصرية، هي التي حرص المفكر النازي ألفريد روزنبرج أثناء محاكمته في نورمبرج التأكيد على أنها جزء أصيل من الحضارة الغربية، وأكد أن هناك علاقة عضوية بين العنصرية والاستعمار، وقد أشار إلى أنه عثر على لفظ سوبرمان في كتاب عن حياة اللورد كتشنر ـ وهو الرجل الذي قهر العالم ـ كما أكد أنه صادف عبارة العنصر السيد في مؤلفات عالم الأجناس الأمريكي ماديسون جرانت، والعلامة الفرنسي جورج دي لابوج.

وأضاف قائلاً: «إن هذا النوع من الأنثربلوجيا العنصرية ليس سوى اكتشاف بيولوجي جاء في ختام الأبحاث التي دامت أربعمائة عام»[٣]؛ أي: منذ عصر النهضة في الغرب وبداية مشروع التحديث، ونتج عن تلك العنصرية وتراكماتها

(١) مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ٦٥.
(٢) لوبون، غوستاف، سر تطور الأمم، ترجمة: أحمد زغلول باشا، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص٣٢.
(٣) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٥، وقارن ذلك بما أورده: فونتيت، فرانسوا، العنصرية، ترجمة: د. عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص١١١ ـ ١١٧، والكتاب في جملته دراسة ضافية لهذا الموضوع.

أن أصدر المؤرخ الفرنسي جان كريستوف روفان ـ عام ١٩٩١م ـ كتاباً تحت عنوان: «الإمبراطورية والبرابرة الجدد»، واعتبر فيه أن الإمبراطورية هي حضارة الشمال (أو الغرب)، وأن البرابرة هم شعوب الجنوب (أو الدول النامية) التي يتزايد عدد سكانها بوتيرة تخيف دول الشمال، وأن أشد ما يرعب روفان هو ما سمي بالتفجر السكاني الذي يحصل في دول الجنوب، ويقول روفان صراحة: «إن ما ندافع عنه في الحقيقة، هو مستوى معيشتنا»[(١)].

وفي المقابلة التي أجرتها في آب/أغسطس ١٩٩١م مجلة «باري ماتش» الفرنسية مع روفان، كرر المقولات العنصرية الواردة في كتابه المنوه عنه، وقال: «.. ما دام الإنسان قد أخفق في جهوده لمراقبة النمو الديمغرافي؛ لماذا لا نترك للطبيعة أن تفعل فعلها؟ ستتكفل الحرب، والمجاعة، والفيضانات، والزلازل، والأوبئة، بإقصاء قسم من فائض السكان»، وهو يقصد بطبيعة الحال السكان الفائضين عن مليار السكان أو ما يسمونه بـ «المليار الذهبي» في أوروبا وأمريكا وأستراليا ونيوزيلندة!!![(٢)].

والواقع ـ كما يقرر الدكتور عبد الله إبراهيم ـ أن فكرة «السمو الأوروبي» وفكرة «امتدادية أوروبا» وفكرة «أوروبا مركز العالم» ستفرض نفسها منذ القرن الثامن عشر، بحيث تصبح أوروبا، حسب ميشال دوفيز «الوسيط للتقدم الكوني» و«السيد المعطاء» الذي ينبغي على العالم أن يكون معتمداً عليه سياسياً وتكنولوجياً، وذلك أن ما تهدف إليه الحضارة الغربية ـ كما يرى أرنولد توينبي، في كتابه «الإسلام والغرب والمستقبل» ـ هو «جمع العالم الإنساني كله في مجتمع كبير واحد، والسيطرة على كل شيء فوق هذه الأرض، وفي البحار والأجواء التي ستصل إليها الإنسانية عن طريق التقنية الغربية الحديثة»[(٣)]!!!.

---

(١) دهني، صلاح، الإمبراطورية والبرابرة الجدد الذين هم نحن، جريدة «الأسبوع الأدبي»، دمشق، العدد ٢٩٧، ٢٣/١/١٩٩٢، بواسطة: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

(٢) بلقزيز، عبد الإله، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ما العمل؟، مجلة «المستقبل العربي»، بيروت، السنة ١٣، العدد ١٥٤، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١، ص١٥، بواسطة: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

(٣) إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٢٢، وللمزيد حول هذه النظرة =

وبالرغم من وضوح وجلاء هذه العنصرية الغربية ووضوحها بدون لبس أو غموض، إلا أنهم يستنكفون أن يواجههم أحد بتلك الصفة، وكذا الحال بالنسبة لربيبتهم المدللة ـ إسرائيل ـ حيث يوجد لديهم عشرين قانوناً تمييزياً ضد المواطنين العرب، وعندما ووجهوا بتلك الحقيقة، وأصدرت الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥م قرارها رقم (٣٣٧٩) الذي أدان الصهيونية واعتبرها «شكلاً من أشكال العنصرية، والتمييز العنصري»، قامت الصهيونية ومن ورائها الدول الغربية بشن معركة فكرية ودبلوماسية وسياسية وإعلامية تهدف إلى إعدام ذلك القرار، وحمل الدول التي صوتت عليه على التنصل منه، واستعملت سلاح العداء للسامية ضمن ما استعملته من أسلحة، واعتبرته تشجيعاً للإرهاب ضد إسرائيل.

كذلك شنَّت حملة شعواء ـ بسبب هذا القرار ـ ضد الأمين العام كورت فالدهايم حول علاقته بالنازية في شبابه، كما مُنع من دخول الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعد أن أصبح رئيساً للنمسا ـ على أثر تعديل قانون الهجرة والجنسية الذي سمي «تعديل هولتسمان»[١]، وصيغ بأسلوب غامض متعمد، وقد ورد فيه مثلاً «أن كل من أمر أو سبب أو ساعد أو شارك بأي شكل من الأشكال في اضطهاد شخص ما لسبب عرقي أو قومي أو ديني أو سياسي فإنه يندرج في هذه القائمة من دون أن يتوافر برهان أو دليل بل يكفي مظهر شك ما»، وشُنع عليه تشنيعاً يدعو إلى الرثاء، ولُفقت له التهم بسبب موقفه ذلك[٢]، وبعد ١٦ عاماً من الاستنفار الصهيوني، استطاعت إسرائيل وتدعمها الدول الغربية إلغاء ذلك القرار في ١٦ ديسمبر/كانون أول ١٩٩١م، ويعتبر هو القرار الوحيد في تاريخ الأمم المتحدة الذي أصدرته الجمعية العامة ثم قامت بالعدول عنه ونقضه، أو إلغائه[٣].

= انظر: كافلين، رايلي، الغرب والعالم، مرجع سابق، ٢/ ٨١ وما بعدها.

(١) وقد تم إقرار ذلك التعديل بعد ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار الأممي الذي أدان الصهيونية، مما يوحي على أنه كان أحد أساليب الضغط على من يقف بوجه الصهيونية.

(٢) فالدهايم، كورت، الرد، ترجمة: د. عصام الخضراء، و: د. نبيل حيدري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١١١، وفيه تفاصيل مثيرة عن تلك الحملة التي شُنت عليه.

(٣) شعبان، عبد الحسين، العنصرية والصهيونية، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ٣٤٩ ـ ٣٥١.

المطلب السادس

النصرانية كهوية

سبق أن أوردنا أن من سمات الحداثة هو قطيعتها مع الدين، وانقلابها عليه، إلا أن تلك القطيعة لم تكن مبتوتة الأوصال، حيث ظلت النصرانية كهوية لدول المركز الغربية يتمركزون حولها، ويلهبون من خلالها حماسة جماهير الناس، ويوظفونها في خدمة أجنداتهم السياسية، فالنصرانية اليوم «في نظر السواد الأعظم إنما هي مجرد معنى شكلي فقط، كما كانت حالة آلهة روما، تلك الآلهة التي لم يكن يسمح لها، ولا ينتظر منها أن يكون لها نفوذ حقيقي ما على المجتمع..»[(١)]، وكان بداية ذلك منذ اختطاف النصرانية من المشرق، حيث ميلاد المسيح ورسالته ـ كما سبق الإشارة ـ والمزاوجة بينها وبين الاعتقادات اليونانية، وتحويلها إلى عقيدة غربية الجذور شكلية التعلق بالمسيح ورسالته لتكون تلك العقيدة أصلاً من أصول مركزية الغرب.

ويستمر ذلك التمركز حتى عصرنا الحاضر، فإذا كان «الغرب المسيحي قد خسر شيئاً من قوته لصالح أيدلوجية مترابطة ومعلمنة، ولكنها تنطلق منه، فذلك لا يفعل شيئاً خلاف تأكيده أنه الأسطورة التأسيسية التي تسمح بتعيين هوية التصورات التي تعمر تاريخنا، واليوم حيث توجد الأيدلوجية المسيحية توجد أسطورة الغرب حية تماماً كما لو أنها ولدت لتوها.. حيث يكمن بين أوروبا القديمة والحديثة، توسط المسيحية؛ أي: إعلاء شأن الغرب..»[(٢)]، والذي «استعاضت فيه المسيحية عن الفصل الكلاسيكي بين الإغريق والبرابرة، بمعيار أكثر كرماً وأشد مرونة لتقسيم البشرية، وهو معيار الإيمان الذي كان أتباعها ينشرونه دائماً، ومع ذلك فإن الطبيعة التبشيرية للمسيحية مثلها مثل النظرة الإغريقية المتصلبة ـ التي تستبعد كل ما هو إغريقي من دائرتها ـ لا تشكل أساساً

---

(١) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤٧، وفيه تفصيل عن كيف قدمت النصرانية تنازلات عن كثير من ثوابتها لتحافظ على تواجدها الإسمي لدى الغربيين.

(٢) ميريه، جيرار، أيدلوجية الغرب ـ معنى أسطورة عضوية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ١٥ ـ ١٧ (بتصرف واختصار).

يشجع على الاهتمام المتعاطف، أو الموضوعي بصفات الإنسان، أو ثقافته، إن كانت تلك الصفات خارج الدائرة المسيحية»[١].

وقد تمَّ توظيف تلك الطبيعة التنصيرية لتكوين الدلالات، ومن ثم خدمة الأجندات والرؤى الغربية، وعلى سبيل المثال تكوين دالات «أمريكا، وأمريكي، وأمرك»، حيث بُنيت هذه الدالات على النصرانية كهوية:

«فأمريكا هي: كنعان الجديدة، والقدس الجديدة، بلاد عدن حيث يسود الله والطبيعة.

والأمريكيين: تحت الحماية الإلـٰهية، فلم يكن يمكن أن يحتل قارة مجهزة بمثل هذا الكرم الإلـٰهي سوى شعب مختار، وهكذا فإن الله غربل أمة كاملة ليستطيع إرسال أفضل حبوبها، كما فعل بالنسبة للعبرانيين الذين رسم لهم درباً في البحر، وأقام لهم مائدة في الصحراء.

أما أمرك: فهذه المهمة موكلة إلى الشعب المختار، فالتشريع في شؤون العالم ـ حق لهم ـ فكل مواطن حر في الإمبراطورية، يجب أن يعدّ نفسه مشرع نصف البشرية، والتبشير: فاستعمار هذا البلد، ونموه السريع، وازدهاره الذي لا مثيل له، هي الدروب التي اختارتها العناية الإلـٰهية لتوطيد إمبراطوريتها وتوسيعها، والتحرير: فقد كنا مكرسين من جانب العناية الإلـٰهية.. لنكون مخرج نجاة لإخوتنا في أوروبا..، والتنوير: استعمار أمريكا بداية تحقيق خطة العناية الإلـٰهية، التي هي جعل النور ينبثق إلى العالم، والتجديد: فليجدد العالم الجديد العالم القديم»[٢].

وقد نتج عن هذه البنائية الإعلان الذي آمن به وأعلنه تيودور روزفلت: إن «أمركة العالم قدرنا»[٣]، والذي حوَّل لاهوت التوسع إلى استراتيجية عالمية، نجم عنها التصور الأمريكي للحدود على أنها: «متحركة، ومرنة، مستقبلية غير محدودة، على اعتبار أنها مسجلة في مستوى إلـٰهي يستبعد التناهي، حدود لا تكاد

(١) جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، مرجع سابق، ص٢٠٦.
(٢) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠.
(٣) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٦١.

تفصل بين ما هو هنا ـ محتل من قبل ـ وبين ما يجب الاستيلاء عليه، والنظر إلى الحدود على اعتبار أنها نُصبت كعلامة مؤقتة، وليس كحد، وتبعاً لذلك فالتوسع لا يكون إلا تملك لإقليم منحه الفضل الإلـٰهي»[١]، وهذه النظرة لا تشكل الرؤية الأمريكية فحسب، بل هي رؤية للتمركز الغربي بكامله، والذي أصبحت أمريكا تشكل قمته، فما حدث إنما هو انزياح، وتغير في القيادة فقط، وإلا فالإستراتيجية والرؤية واحدة، فقد كانت «إنجلترا أقوى أمم الأرض، وبعد الإصلاح بقليل، جاء بضعة أشخاص إلى هذا العالم الجديد للمحافظة على عقيدتهم، وربما كان هذا الحدث البريء في مظهره، سبب تحول مقر الإمبراطورية إلى أمريكا»[٢].

ومن خلال هذه الرؤية التي جعلت النصرانية هوية لها تم بناء أسطورة الشعب المختار ـ التي سبق الإلماح إليها ـ والتي شكلت روح التمركز الغربي، وإطلاقه حملاته الاستعمارية والتنصيرية، وتقاليدهما المنبثقة «عما يسمى البلاد المسيحية، من خلال اللجوء إلى الكتابات المقدسة لتسويغ السلوك اللاإنساني»[٣]، وجعلها كوسيلة لاستعباد المركز لمن عداه من دول الأطراف، وأكثر المآسي والمجازر التي ارتكبت من قبل الحضارة الغربية في مشرق الأرض ومغربها، إنما كانت باسم النصرانية كشعار وهوية، وعلى سبيل المثال كان الحكم في فرنسا بلد الأنوار والعلمانية، لا دينياً بل هو أقرب إلى العداء للدين، ولكنها في نفس الوقت ترعى الإرساليات التنصيرية، كما تقوم ببناء الكنائس في دول الأطراف، واستقبال القساوسة لتعليمهم في مدارسها الدينية، وعلى حسابها[٤]، وهي مارست باسم النصرانية بعد احتلالها للجزائر (١٨٣٢م ـ ١٩٦٢م)، شناعات لا حدود لها، وأحياناً قد يكون ذلك للإذلال، ومن ذلك: أن البابا أراد أن يقيم عيداً بمناسبة

---

(١) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٧٠.

(٢) كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ٢٦٧.

(٣) برير، الأب مايكل، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني ـ أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين، مرجع سابق، ص٦٧.

(٤) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٥٤ ـ ١٥٥.

مرور ألف وستمائة سنة على موت القديس أوغسطينيوس، ولكنه أراد لهذا العيد أن يكون له طابعه الخاص، فاختار أن يدعو إلى مؤتمر أفخارستي في مدينة قرطاج ـ قرب تونس ـ لأن القديس أنطونيوس كان بربرياً، وأجبرت تونس على أن تمول المؤتمر من خزينتها المفلسة بمليونين من الفرنكات، وأن تخلي المساجد، وتوضع بها الأسرة لتكون نزلاً للرهبان الذين جاؤوا من أطراف الأرض ليعلنوا حرباً صليبية على تلك المساجد، ومن يُعارض ذلك يُلقى به في السجن[1].

فتأمل إلى أي حد من الإذلال بلغته هذه الصليبية، التي تقيمه ـ أي: الصليب ـ خارج أراضيها، وتنكسه داخل أراضيها، وتحارب النشاط الديني، وتحظر التدريس الديني والمدارس الدينية وتتدخل في التصرف الديني للأفراد لأنه، في نظرها، يهدد وجودها الاستعماري في البلاد المستعمرة ويُمكّن الرجل (الأهلي) من بلورة شخصيته واستقلالها، وهكذا كان الدين المسيحي وسلاحه التنصير في خدمة السياسة الاستعمارية في كثير من المناطق التي ابتليت بالاستعمار الأوروبي الحديث، وحرصاً من رأس الكنيسة على بقاء النصرانية كهوية للقارة الأوروبية، فقد تحفَّظ على انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وهو يعتقد أن في ذلك نهاية للإتحاد الأوروبي ككيان سياسي يعبِّر عن ثقافة مشتركة، ويرى بدلاً من ذلك أن ترتبط تركيا بالإتحاد الأوروبي بطريقة تمكنها من الاستفادة من المنافع الاقتصادية دون أن تصبح عضواً يتمتع بحق التصويت الكامل أثناء المداولات السياسية الأوروبية[2].

المطلب السابع

العداء للإسلام

يعتبر العداء للإسلام لدى الغرب قديم جداً، وجزء من تجذره الآن هو جعله عدواً ونقيضاً للنصرانية، إذ أنه أصبح جزءاً أساسياً في تشكيل الهوية الغربية، حتى أنه لم يعد يمثل في نظر الغربيين سوى «نزعة بدائية عادت للظهور،

(١) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) مجلة نيوزويك ـ الطبعة العربية ـ العدد (٣٣٧)، ٥ ـ ديسمبر ٢٠٠٦م، ص٤٣.

ولا تقتصر على الإيحاء بالتهديد بالعودة إلى العصور الوسطى، بل بخطر تدمير ما يُشار إليه بانتظام بمصطلح النظام الديمقراطي للعالم الغربي..»[١]، كما أنهم ينظرون إليه على أنه لحمة واحدة، فتجدهم «يحرصون على جس نبضه في كل قطر حتى يعرفوا كيف يعاملوه في القطر الذي يقع تحت ولايتهم، ولك أن تتأمل أن فرنسا أرسلت بعثة طويلة عريضة وأنفقت عليها أموالاً جليلة لأجل البحث عن أهمية الإسلام في الصين، كل ذلك من أجل رسم سياستها مع مسلمي المغرب..»[٢] ـ إبان استعمارها له.

وحرصاً منهم على مقاومة ذلك الخطر فإنهم عندما يتناول الروائيون والصحفيون وواضعو السياسات والخبراء موضوع الإسلام فإنه يتم اختزال جميع جوانب العالم الإسلامي في جوهر خاص «يُضمر الشر ولا يعرف التفكير»[٣]، وهذا ما يراه المستشرق توماس ماستناك ويعبر عن ذلك بقوله: «إن تشكيل أوروبا بدأ بالحرب المقدسة التي خاضها المسيحيون اللاتينيون ضد المسلمين، إني أفهم الحروب الصليبية بوصفها تجربة تكوينية حاسمة لما سوف يصبح أوروبا، وأعتبر أن هذه الحروب كان لها أثر عميق على الأفكار والمؤسسات الغربية».

ويرى ماستناك: «أن أوروبا كوحدة ذات هوية جماعية وقادرة على تنسيق الفعل قد جرى التعبير عنها كقاعدة في العلاقة بالمسلمين كعدو، ويضيف: «ومن زاوية النظر هذه، تظهر الحروب الصليبية بوصفها «الاتحاد الغربي الأول»، ويظهر خلق «جيش صليبي» بوصفه علامة على تقدم مثير نحو السلم والوحدة الأوروبيين، والواقع أن السلم والوحدة الأوروبيين كانا مرتبطين ارتباطاً حميماً بالحرب.. ضد أولئك الذين كان ينظر إليهم على أنهم يهددون تلك الوحدة، سواء كانوا أعداء في الداخل أو في الخارج ـ الكفار، الهراطقة، دعاة الانشقاق ـ وقد جرى جعل المسلمين العدو الأول من بين جميع الأعداء الممكنين، وجرى ـ على نحو سافر ـ اعتبار الحرب ضدهم مخرجاً للعنف الذي كان من

(١) سعيد، إدوارد، تغطية الإسلام، ترجمة: د. محمد عناني، رؤية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٤٩.

(٢) رسائل أمير البيان شكيب أرسلان إلى كبار رجال عصره، جمع: نجيب البعيني، دار المناهل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ص٢٥٥.

(٣) سعيد، إدوارد، تغطية الإسلام، مرجع سابق، ص٧٦ ـ ٧٧.

شأنه ـ لولا ذلك ـ أن يجتاح الجماعة المسيحية وأوروبا، ومن ثمّ فقد جرى تصور السلم الأوروبي على أنه غير ممكن إلّا بالارتباط بحرب ضد العدو الخارجي».

ويضيف ماستناك: «وكانت الحروب الصليبية حروباً دينية ضد الإسلام، حيث لا يعتبر المسلمون كفاراً بين كفار كثيرين، بل يعتبرون العدو الأول للمسيحية.. وما كان جديداً لم يكن هو معرفة الإسلام، بل الإصرار على تدميره عن طريق العنف المنهجي الذي تنظمه أعلى السلطات المسيحية، ما كان جديداً لم يكن هو أن عدواً قد جرى النظر إليه على أنه الآخر، بل إن آخر محدداً (هو الإسلام) قد جرى تصويره على أنه العدو الشامل»[1]، وقد بسط النظرة الفلسفية التحليلية لذلك العداء آرنست رينان بقوله: «يتمثل الشرط الأساسي لانتشار الحضارة الأوروبية في تدمير الصنف السامي عن بكرة أبيه، وفي تديمر السلطة الثيوقراطية للإسلام، وبالتالي تدمير الدين الإسلامي.

إن هذا الدين لا يمكن أن يكتب له الوجود إلا كدين رسمي؛ لأنه يتلاشى ما إن نجعل منه ديناً حراً وفردياً. ليس الإسلام ديناً ودولة فقط، كما كانت الكاثوليكية في فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر، أو كما هي الآن في إسبانيا، بل هو الدين الذي يلغي الدولة والتنظيم الذي تجسد الدولة الحبرية في أوروبا نموذجاً عنه. هنا بالذات يكمن سر الحرب الأبدية التي لا تتوقف ما لم يتم القضاء على آخر أبناء إسماعيل وتركهم لبراثن البؤس والشقاء وما لم يقصهم الرعب إلى عمق الصحراء. الإسلام هو النفي الكامل لأوروبا، إذ أن حتى التعصب الذي شهدته لفترة زمنية قصيرة في إسبانيا في عهد فيليب الثاني، وفي إيطاليا في عهد البابا بيوس الخامس، لا يمثل شيئاً يذكر بالمقارنة مع تعصبه.

إن الإسلام احتقار للعلم وإلغاء للمجتمع المدني، وهو أيضاً التبسيط المرعب للعقلية السامية التي تقلص من قدرة العقل البشري وتجعله مغلقاً أمام كل

---

(١) توماش، ماستناك، الإسلام وخلق الهوية الأوروبية، ترجمة بشير السباعي، الإسكندرية، دار النيل، ١٩٩٥م، بواسطة: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م، وقارن ذلك بما أوردته: آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص١٠٨.

فكرة رفيعة وكل شعور مرهف وكل بحث عقلاني، لتضعه في مواجهة تكرار أبدي لا يزيد شيئاً بالمعنى: «لا إلـه إلا الله»[١]، وتلك النظرة كانت إحدى أسباب الوحدة الأوروبية، حيث تمَّ النص في ديباجة معاهدة ماستريخت على «الخطر الإسلامي المحدق وضرورة الاتحاد والتجمع لمواجهته والقضاء عليه»[٢]، وتبعاً لهذه النظرة، وبناء على ما جرت عليه عادة الغرب وحرصه على شيطنة خصومه التقليديين، والذين يتوقع منهم أدنى درجات الممانعة بالرغم من سيطرته عليهم، وفي المقابل يضفي على نفسه صورة ملائكية، لا هم لها سوى ضمان أمن بقية الحضارات في مقابل ذلك الخصم المفترض.

فهذا هنتنغتون يصوِّر الإسلام بأنه: «الحضارة الأكثر إثارة للصراع مع جيرانه الأرثوذكس، والهندوس، والأفارقة والمسيحيين الغربيين، وأن الحضارة الغربية هي الحضارة الوحيدة التي تستطيع التأثير على جميع الحضارات، نتيجة للعلاقة بين قوة وثقافة الغرب، وقوة وثقافة الحضارات الأخرى»[٣] كما أنه ـ أي: الإسلام ـ حسبما يرى لورانس براون: «إنه الخطر الحقيقي، وخطره كامن في نظامه، وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته، إنه الجدار الصلب الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي»[٤]، ولذا كان الحرص على شيطنته؛ لأنه الآخر الممانع، وأصبحت تلك الممانعة سبباً في الخشية من تنامي قوته، وهو ما لا يسمح به الغرب.

وعبَّر عنه هنتنغتون بقوله: «حالما تتزايد القوة النسبية للحضارات الأخرى، تذبل جاذبية الثقافات الأوروبية، والشعوب غير الأوروبية تزداد ثقة في ثقافتها

---

(١) قرم، جورج، شرق وغرب ـ الشرخ الأسطوري، مرجع سابق، ص٥٠ (حاشية رقم ١٣)، وقد ذكر أنه نشر في كتاب أرنست رينان: ما هي الأمة؟.

(٢) انظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١١١، وقد أحال على الدكتور جميل حسين ـ رئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق في جامعة المنصورة ـ في محاضرة له بعنوان «السياسة الدولية في إطار النظام الدولي الجديد».

(٣) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٤) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٨٤.

الأصلية، والتزاماً بها، والنتيجة الطبيعية لتلك القضية الجوهرية في العلاقات بين الغرب وباقي العالم هو التنافر مع جهود الغرب لتكريس عالمية الثقافة الغربية»[1]، وهو ما أنتج تلك الملاحظة التي التفت إليها الدكتور ناصيف حتّي بقوله: «إن ثمة «مكارثية» جديدة ضد الإسلام هي أكثر خطورة من «المكارثية» الأمريكية التي سادت في الخمسينات من القرن العشرين، وخاصة لأن «مكارثية الخمسينات كانت سياسية عقائدية قائمة على الخلط بين كل ما هو ليبرالي بالمفهوم الأمريكي الذي يعني ديمقراطي اجتماعي بالمفهوم الأوروبي من جهة، وما هو شيوعي من جهة أخرى، وربط هؤلاء كلهم بكونهم طابوراً خامساً للاتحاد السوفييتي، في حين أن المكارثية الجديدة ثقافية تقوم على الخلط المتعمد بين الإرهاب والحركات الإرهابية من جهة، والإسلام والعرب والمسلمين من جهة أخرى.. فالعداء والخوف والتخويف لم تعد موجهة ضد موقف سياسي أو عقائدي قادر على أن يتغير، بل ضد هويات أو انتماءات دينية أو قومية، فهو عداء عنصري ويتسم بالثبات والاستقرار، مما ينقل الصراع من المجال السياسي إلى المجال الحضاري، فالمكارثية الجديدة تجسيد عملي لنظرية صراع الحضارات، وهي بالتالي مستقرة عبر الزمان والمكان».

ويقول المفكر الدكتور شريف حتاتة: «منذ انتهاء الحرب الباردة (ضد المعسكر الاشتراكي)، صنعت للمسلمين والعرب صورة مرتبطة بالتخلف، والعداء للديمقراطية، واحتقار النساء، والميل إلى العنف والإرهاب، وقد صدرت مئات الكتب وعرضت مئات الأفلام والبرامج التلفزيونية لتؤكد هذه الصورة»، وفي رده على سؤال حول نظرة وسائل الإعلام في الغرب للإسلام، قال المفكر الأمريكي المعروف جون أسبوزيتو: «تصوّر وسائل الإعلام أن هناك تصادماً خطيراً بين الإسلام والغرب، وينعكس ذلك في الافتتاحيات والمقالات التي تحمل عناوين متشائمة مثل: «ما زالوا يحاربون ـ الحملات الصليبية»، «الإسلام الصاعد يهيمن على الغرب»، «الهلال الجديد في أزمة الانتفاضة العالمية»، «جذور الغضب الإسلامي»، «ذروة الأزمة: صراع الحضارات»، حيث تساهم مثل هذه العبارات

---

(١) لقد بسط فقرة مطولة خاصة بطبيعة العلاقة بين الغرب والاسلام: هنتنغتون، صمونيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص٣٧٠.

في الاستحواذ على الخيال الشعبي والرأي العام، كما أنها وبكل تأكيد تبالغ وتشوه طبيعة الإسلام والحقائق السياسية في العالم الإسلامي وعلاقاتها المختلفة مع الغرب، وتكرس درجة مدهشة من الجهل والنمط الثقافي للعرب والمسلمين، وغالباً ما تتم مساواة الإسلام بالكراهية والتعصب والعنف والتشرد وقهر المرأة».

ويضيف أسبوزيتو: «إن الإعلان بأن الإسلام عدو للولايات المتحدة، سيكون بمثابة إعلان حرب باردة ثانية»[١]، وقد حدث في يوم الخميس ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٢م، أن أساءت إلى الإسلام ثلاث شخصيات إعلامية أمريكية في يوم واحد.. ففي الحادثة الأولى: وصفت المذيعة الأمريكية المعروفة د. لورا سلاسنجر، خلال برنامجها الإذاعي المعروف (والمسمى على اسمها: د. لورا)، العالم الإسلامي بأنه غير متحضر، إذ انتقدت ـ في إشارة إلى العالم الإسلامي ـ الشعوب التي تعيش في جزء كبير من العالم والتي تعلم أطفالها وعمرهم سنتان أو ثلاث سنوات، أن يقتلوا «الكفار»، وقارنت هذا الجزء من العالم بشكل عكسي مع المجتمعات المتحضرة!!.

وفي الحادثة الثانية: ذكر بول هارفي، المذيع الأمريكي المعروف، أنه وفقاً للثقافة الإسلامية، فإن «كونك مديوناً يجلب عليك العار بينما بيع بناتك ليس كذلك»!!.

وفي الحادثة الثالثة: كرر جوزيف فرح، محرر موقع وورلد نت دايلي اليميني المتشدد، بعض الاتهامات الباطلة التي يوجهها اللوبي الموالي للكيان الصهيوني إلى الرسول الكريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ إذ يتهمونه بأنه قد انتهك صلح الحديبية، ويستخدم هذا الاتهام الباطل عادة، في تصوير الفلسطينيين خاصة والمسلمين عامة على أنهم أناس لا يمكن الوثوق بهم!!![٢].

وقد أجرت الدكتورة مارلين نصر دراسة حول: «صورة العرب والإسلام في

---

(١) انظر المقابلة مع جون اسبوزيتو، في: جريدة «الاتحاد»، أبو ظبي، ٢٣/٤/٢٠٠٢، بواسطة: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

(٢) جريدة «المجد»، عمّان، ١٠/٦/٢٠٠٢، بواسطة: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

الكتب المدرسية الفرنسية»، نشرت عام ١٩٩٥م (أي: قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بعدة سنوات!!)، أظهرت فيها كيف أن العرب والمسلمين يصورون بشكل سلبي وسيئ للغاية. . «فالمسلم جبان، خائف، متخلف، يعاني من قصور عقلي، دنيء، فقير، متخلف أخلاقياً، ناقص، إما عدو وإما خائن، وهو إما لاجئ في مخيم أو ساكن في مدن من الصفيح، أو راعي غنم في الصحراء، أو صياد» المسلمون والعرب كفار، أعداء، خونة، غير مؤمنين، فاشلون، مهزومون، هامشيون، مذعورون، يعيشون في حرمان لأن إلٰههم بخيل (أمّا إلٰه الغربيين فكريم، وأعطاهم الثروة والمياه الوفيرة)!.

«والعلاقة بين المسلم وبين الآخرين علاقة عدائية خطرة عندما يفلتون من السيطرة، إذ إنهم بعدها يتحولون إلى أعداء خطرين بعد أن كانوا مخلصين أوفياء، لكنهم عند فقد السيطرة عليهم يتحولون إلى متمردين تارة، وتارة أخرى إلى نهابين، وتارة ثالثة إلى مخربين بل سفاحين. . إنهم قبيلة كريهة من البدو المتعطشين للدماء، الغرب أسياد، والمسلمون: خدم، لصوص، متطيرون، يخافون الموت فيستسلمون ويلحقهم عار الموت، ليس لهم أية صفة إيجابية، إنهم إما كسالى مذعورون وإما غزاة سارقون. . خائفون ويهددون غيرهم. . فُرّار بعد الهزائم. . إن المصير المحزن الذي ينتظرهم الموت الجسدي أو الخضوع أو الاستسلام أو الانسحاب. . .».

أحياناً يقاتلون بشجاعة لكن هزيمتهم محققة، وهم يثيرون العطف أحياناً، لكن القدر دائماً ضدهم والحظ، إنهم شخصيات محكومة دائماً بالهزيمة والفشل والخضوع، وهم غازون ومتطفلون وأجانب، حتّى عندما يكونون في بلادهم الخاصة. . ، «إنهم دائماً في علاقة تناقض مع الآخرين، تتحالف الطبيعة مع القدر ضدهم، ثمّ يجدون أنفسهم بعد ذلك في صف الأشرار أو ضد الأخيار، دائمي التشاحن مع بعضهم «إنهم ضعفاء. . يطلبون الحماية أو يهربون. .»، إن طبيعة العلاقة معهم هي الصراع والعداء وشعورهم بالنقص. . إنهم أعداء أو خاضعون».

وهم في الغرب يحاربون كل من يعلن إسلامه. . فمثلاً، يقول الملاكم المعروف محمد علي كلاي: «رغم حرية الأديان والمعتقدات في أمريكا، فقد حوربت بقوة في البداية. . فقد فوجئت في أولى المباريات بعد إشهار إسلامي،

بأنه لا يمكن أن أصعد إلى الحلبة باسم محمد علي، وإنما باسم كاسيوس، وقد فكر منظموا المباراة بإلغائها، ولكن خوفهم من الخسارة المادية جعلهم يعدلون عن هذا، فسمحوا لي بالاشتراك شريطة عدم لفظ كلمة «إسلام» على الحلبة، فرفضت هذا، وصعدت وهتفت «الله أكبر»، وقرأت سورة الكرسي، وبعض قصار السور، وهذا ما أرعب المسؤولين في الولايات المتحدة، حيث لم يكونوا يظنون أنني سأذهب أبعد من هذا، وعندما رأوا أن الأمر جدي، عادوا وطرحوا قضية الخدمة العسكرية الإجبارية في فيتنام بعد أن كانوا قد أعفوني منها، ولكنني رفضت وقلت: إن ديني لا يسمح لي بقتل الأبرياء، فهذا محرم في الدين الإسلامي، فقالوا: نضعك في مشفى للإشراف على المرضى والجرحى، فقلت: كيف أعالج أو أشرف على جرحى قتلوا أبرياء؟، وعلى إثر ذلك، تمَّ عزلي من البطولة، وسجنت، وقد خضت معركة قوية في المحاكم الأمريكية إلى أن حصلت على حريتي، وعدت مرة أخرى واستعدت البطولة ثلاث مرات».

ويقول السفير الألماني المسلم الدكتور مراد هوفمان: «إن كل شيء مسموح به في الغرب، إلا أن تكون مسلماً»!!، وتنتشر في الغرب، التصريحات والتفوهات المسيئة للإسلام والمسلمين.. فمثلاً، شنَّ شارلي هاغن - رئيس الحزب التقدمي النرويجي - هجوماً على المسلمين وشبَّههم بالنازيين، واتهم أعضاء من الحزب القومي البريطاني - في لقاء تلفزيوني - الفاتحين المسلمين الأوائل بأنهم قوم من «المجانين والمعتوهين».

وقال أحد القساوسة الأمريكيين وهو بات روبرتسون: «إن محمد قاطع طريق، والإسلام خدعة هائلة»، وقال زعيم ديني ثان هو جيمي سوجارت: «محمد ضالّ انحرف عن طريق الصواب»، وقال زعيم ديني ثالث هو جيمي فالويل: «أعتقد أن محمد كان إرهابياً»، بل إن عضو الكونغرس الأمريكي جون هوكس شبّه عمامات علماء المسلمين بحفاضات الأطفال، لذلك كله، فإنه ليس غريباً أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة - كوفي عنان - بالتحذير من تصاعد العداء بين الغرب والإسلام، ووصف ذلك العداء بأنه «بشع وخطر وخاطئ»[1].

---

(١) ما سبق من نقولات انظر توثيقها وإحالاتها لدى: المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، السنة الثامنة، شتاء ٢٠٠٥م.

ولا يزال هذا العداء يستمر ويتنامى إلى اليوم، فقد حذر رئيس مركز الفرص المتكافئة ومقاومة العنصرية في بلجيكا ـ جوزيف دي فيت ـ من ارتفاع نسبة العداء للإسلام في أوروبا، وقال: «إن التقرير السنوي للمركز لعام ٢٠٠٨م يؤكد ازدياد العداء تجاه الأجانب عموماً، والإسلام خصوصاً»[١].



(١) مجلة المجتمع، العدد (١٨٦٨) في ١٥/رمضان ١٤٣٠هـ، ص١٣.

المبحث الثالث

آليات المركزية الغربية

لقد انطلقت دول المركز في تحديد آلياتها للسيطرة على دول الأطراف من خلال تلك السمة الرئيسة التي اتصفت بها، وظلت، وما زالت، وستظل مكوناً رئيساً لوجود ذلك التمركز ـ وهي سِمَةُ التمركز حول الذات ـ والتي حرصت على التأكيد على كل ما هو مذهل وغريب ومشين في الثقافات والشعوب الأخرى، واعتمدت في ذلك على «أساس الشعور بالتفوق والاستهجان، وتتميز بميل رواتها إلى الاستعاضة عن الحقائق بالتخيلات العدائية. .»[١]، التي جعلت من الـ(آخر) «مهرطق» و«متوحش» و«همجي» و«غني» و«قرصان» و«تاجر رقيق» و«غريب الأطوار» و«فظ» كل تلك الأوصاف كانت صوراً نمطية جامدة بثها وروَّج لها في العقل الجمعي الغربي رحالة وتجار وقساوسة[٢]، أما الآن فأصبح «شهوانيا» و«غبياً» و«يملك آبار النفط» و«إرهابيّاً».

---

(١) جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، مرجع سابق، ص٢٠٢، وللمزيد حول عداء الغرب للإسلام انظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٩٧ ـ ١١٣.

(٢) انظر في ذلك، ساري، حلمي، المعرفة الإستشراقية ـ دراسة في علم اجتماع المعرفة، =

وخطورة هذه النظرة التي ينظر بها الـ(أنا) للـ(آخر) أنها أعطت شرعية لذلك التقسيم الثنائي «نحن» و«هم»، «شرق» و«غرب»، وخولت بموجب ذلك التقسيم الجماعة المكونة للحضارة ـ الغرب ـ باستغلال الجماعة الخارجة عنها، بحجة تفوق الداخلة، وتخلف الخارجة، فالقوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية التي اتصف بها الغرب الرأسمالي القوي في هذه المرحلة، «وحاجته الملحة إلى المواد الأولية الخام لاقتصاده الصناعي جعلته يفكر جدياً بضم أو غزو ذلك (الآخر/الشرق) الذي سيؤمن له هذه المتطلبات من جهة، وسيكون بمثابة السوق التي تستهلك إنتاجه من جهة أخرى»[١]، وتبعاً لذلك فقد حاولَت جاهدة دول المركز الغربية على ضمان تفوقها وهيمنتها على ذلك الآخر، ولذلك عملت على إنشاء نظام متكامل لضمان ذلك التفوق، وتلك الهيمنة، ويكون محور ـ ذلك النظام ـ «تفكيك المركب الحضاري»[٢] لدول الأطراف، وذلك التفكيك أعدت له الترسانة الاستعمارية مختلف أنواع القذائف، وهم خلال ذلك ـ كما يقول مالك بن نبي ـ: «يحسبون حساباً لكل أعمال وأقوال يقومون بها»، ويرى الدكتور عبد الله النفيسي أن المركز يتحكم بالأطراف عبر أربعة أضلع هي:

١ ـ احتكار ثقافة السلاح، وتجارته التقليدية.

٢ ـ احتكار النفط والخامات الأخرى (والاستراتيجية بالذات).

٣ ـ احتكار الشرعية الدولية (عبر الأمم المتحدة، ومجلس الأمن).

٤ ـ احتكار التجارة العالمية، والثقافة والإعلام[٣].

= مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد (١٧)، عدد (٣)، ١٩٨٩م، ص١٩٣، وقارن ذلك بما أوردته: هيلين كلاستر، المتوحشون والمتمدنون في القرن الثامن عشر، ضمن تاريخ الأيدلوجيا، مرجع سابق، ٣/ ٢٣٧.

(١) ساري، حلمي، المعرفة الإستشراقية ـ دراسة في علم اجتماع المعرفة، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٢) هذه التسمية للدكتور أحمد العماري، انظر ذلك في: نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) النفيسي، د. عبد الله، هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه؟ ـ ضمن كتاب الإسلام والغرب ـ نحو عالم أفضل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ص٦٦ ـ ٦٧.

فيما يرى المفكر الكبير إدوارد سعيد[١]، أن ذلك يتم من خلال محورين رئيسيين هما:

أ ـ **المعرفة**: والتي تقوم بالمسح (أي: الجرد والتتبع) الكامل لحضارة من أصولها الأولى إلى ذروتها، ثم انحطاطها، وذلك لأن المعرفة تمنح القوة، ومزيد من القوة، يتطلب مزيداً من المعرفة وهي التي نشأ من خلالها علم الاستشراق، والذي جوهره ـ كما يقول إدوارد سعيد ـ هو التمييز الذي يستحيل اجتثاثه بين الفوقية الغربية، والدونية الشرقية[٢].

ب ـ **القوة**: وهي لغة الغرب مع الشعوب الأخرى، وشعوب العالمين العربي والإسلامي على وجه الخصوص وذلك «لأن الشرق العربي والإسلامي، بشكل عام كانا الوحيدين اللذين واجها أوروبا بتحدٍّ لم تجد له حلّاً على الأصعدة السياسية، والفكرية... ولم يغب عن ذهن أي أوروبي، ماض وحاضراً كون الإسلام قد فاق روما إشعاعاً وسما عليها...»[٣]، ولكن عندما فشل الاستعمار المباشر عسكرياً[٤]، لجؤوا إلى نمذجة التقدم، وربطه بالعلمانية، وجعل النموذج التركي هو الذي ينبغي أن يُدعم، وأن هناك ردود فعل خطيرة ستحدث في العالم، فيما لو فشل الغرب في دفع المسلمين إلى هذا الخيار الحضاري الغربي.

بينما يرى الدكتور أحمد العماري: أن التمركز الغربي يعتمد في سيطرته على دول الأطراف على نظامين من أنظمة الغزو قامت بصنعهما دول المركز، وهذين النظامين هما: الغزو العسكري، والغزو المدني، والغزو العسكري المراد

---

(١) انظر: سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع السابق، ص٧٣.

(٣) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع السابق، ص١٠١.

(٤) ولكن هذا الفشل العسكري لا يعني إلغاءه، فالتهديد بالحرب موجه إلى مختلف الحضارات غير الغربية، وفي مقدمتها العالم الإسلامي، إذا لم يتم تعميم وقبول النموذج الحضاري الغربي، وهو ما صرح به رئيس المجلس الوزاري الأوروبي ـ الأسبق ـ جياني ديمليكس، وصرح به كذلك الأمين العام السابق لحلف الأطلنطي ويلي كلايس، انظر تلك التصريحات في: د. محمد عمارة، المركزية الغربية والعداء للإسلام، مجلة لفيصل، العدد (٣١٥) لعام ١٤٢٣هـ، ص٣٧ ـ ٤٣.

به: استخدام القوة الحربية لفرض المركز لأجندته ورؤاه، أما الغزو المدني فهو: «توظيف التقنيات المدنية ـ الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والفكرية... إلخ ـ في التغيير الحضاري»[1]، الذي يريد المركز أن يحدثه، والتقسيم الذي اتبعناه هنا هو ما ذهب إليه الدكتور العماري، لشموله لجميع الآليات التي يستخدمها المركز لإخضاع دول الأطراف، وحُسن تقسيمه لها، وقد قسمها الدكتور العماري إلى أربعة أقسام، وأضفنا إليها أربعة أقسام لم يذكرها[2]، ليكون البحث أعم وأشمل، وتبعاً لذلك فقد قمت بتقسيم مطالب هذا المبحث بحسب أنواع الغزو وكان ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الغزو العسكري.

المطلب الثاني: الغزو المعرفي (الاستشراق).

المطلب الثالث: الغزو العقدي (التنصير).

المطلب الرابع: الغزو الاقتصادي (الرأسمالية).

المطلب الخامس: الغزو السياسي.

المطلب السادس: الغزو القانوني.

المطلب السابع: الغزو الإعلامي.

المطلب الثامن: الغزو الشامل (العولمة).

وهذه الأقسام في مجملها كما يقول عنها الشيخ محمود شاكر ـ عليه رحمة الله ـ: «متعاونة متآزرة متظاهرة، وجميعها يد واحدة؛ لأنهم أخوة أعيان، أبوهم واحد، وأمهم واحدة، ودينهم واحد، وأهدافهم واحدة..»[3]، ولذلك تجد بينها من التنسيق والترابط ما قد لا يخطر على بال؛ لأنها تصدر عن إرادة واحدة، وسيتم التطرق إليها من خلال المطالب التالية:

---

(١) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) الأقسام التي أضفتها، ولم يذكرها الدكتور العماري هي: الغزو العقدي، والغزو المعرفي، والغزو الإعلامي، والغزو الشامل.

(٣) شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مطبوعة كمقدمة لكتاب المتنبي، دار المدني، جدة، ١٤٠٧هـ، ص٤٩.

المطلب الأول

الغزو العسكري

يمكننا القول أن الغزو العسكري إحدى أهم الآليات التي مارستها الحضارة الغربية لتحقيق أهدافها، وهي قد قامت بأربع غزوات كبرى ـ على من عداها من الحضارات ـ وقد كانت الغزوتان الأوليان على أيدي اليونان والرومان بالتعاقب، وكانا غزوين استعماريين[١] خالصين في الغالب، وحدث الغزو الثالث في زمن الصليبيين، أما الغزو الرابع فقد جاء لتحقيق هدفين مزدوجين. هما: الانتصار العسكري، والتوسع الاستعماري[٢]، وقد شكلت بريطانيا العظمى رأس الحربة لذلك الغزو، وذلك في إطار العمل على تعميم النموذج الغربي واعتباره النموذج الوحيد الذي ينبغي أن يسود العالم.

وتبعاً لذلك جاءت مفاهيم التقدم والتخلف، والتحضر والبربرية، والتمدن والتوحش وغيرها من الشعارات والمقولات التي تعكس معايير ومقاييس الغرب في النظر والتحليل للشعوب الطفولية حضارياً ـ حسبما يرونها ـ وهذه النظرة هي التي أنتجت ما اصطلح عليه بـ«عبء الرجل الأبيض» وهو المصطلح الذي استُخدم «من أجل تبرير التوسع الاستعماري الاقتصادي، ومن أجل حرمان الملايين حول العالم من حق إدارة أنفسهم بأنفسهم، بينما لم يؤد التوسع في أوروبا وأمريكا إلا إلى إفناء شعوب بأكملها، حيث يتميز التوسع الغربي بالحط من قيم الشخصية

---

(١) هذا الاصطلاح في تسمية الغزو الأجنبي بالاستعمار يعتبر نوعاً من الحيل اللفظية لتجميل ذلك التدمير، ووصفه بالتعمير، ولتنويم وعينا الجمعي، حتى قال عنها مالك بن نبي بأن «كلمة استعمار هي أخطر سلاح يستخدمه الاستعمار، وأحكم فخ ينصبه للجماهير، وما من خائن يدسه الاستعمار في الجبهة التي تكافح فيها الشعوب المستعمَرة، إلا وكلمة المستعمر تفتح له أبوابا مغلقة في عواطف الجماهير»، انظر: بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ص٢٨، وسنورده هنا على اعتبار أنه أصبح مصطلحاً يطلق على هذا النوع من الغزو، وإن كان يحتوي على صور عدة من جوانب الغزو الأخرى، وانظر المقاربة الرائقة لهذا المصطلح لدى: فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، دار الفجر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١/١٤٣.

الإنسانية، وتفكيك حقوق الإنسان خاصة لدى الشعوب التي قدر له السيطرة عليها، مستعملاً لذلك وصفاً للتخلف بطرق معقلنة، ومركزاً على التأخر وعلى العقلية البدائية، مما يتيح له تبرير الاستبداد الذي يمارسه»[١]، وذلك العبء هو السبب في أن يتم النص على فحواه في المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم بأن «يطبق على الأراضي والمستعمرات التي لم تعد بعد الحرب تحت سيطرة الدول التي كانت تحكمها سابقاً، والتي تسكنها شعوب ما زالت عاجزة عن إدارة ذاتها بذاتها، والتي تعيش ظروفاً صعبة متخلفة عن العالم الحديث ـ كذا ـ المبدأ الذي بموجبه يعتبر تطور هذه الشعوب جزءاً من رسالة المدنية المقدسة. .»[٢].

فتأمل هذه الشوفينية[٣] التي لا يملك المرء أمامها إلا أن يُشده لصفاقتها، ودرجة التعالي الذي وصلت إليه حتى يُنص عليها في ميثاق يعتبر أممياً في حينه، وهذا الغزو العسكري لا يشكل في مجمله إلا كما يقول علي عزت بيجوفتش: «سلسلة من القصص الحقيقية لشعوب متحضرة، شنَّت حروباً ظالمة استئصالية استعبادية، ضد شعوب متخلفة، كان أكبر ذنبهم أنهم يدافعون عن أنفسهم وحرياتهم»[٤]، وسيتكون تطرقنا لذلك الغزو على النحو التالي:

١ ـ **الأسس النظرية للغزو العسكري**: الأسس النظرية لما تقوم به المركزية الغربية تجاه دول الأطراف يقوم على مزيج من الرؤى: منها العقدي والاقتصادي والسياسي، وتبقى عملية الإخراج وهي العملية الخداعية الكبرى التي يقوم بها الغرب لتبرير حروبه التوسعية، فتراه تارة يتقنع بقناع نشر الحضارة وما كان يعبر عنه بـ«عبء الرجل الأبيض»، وما يتبع ذلك من تمدين الملونين، وتحضير البرابرة، وأخيراً بنشره الحرية والديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وهي في حقيقتها ما هي إلا لافتات مزيفة لذلك الإجرام الذي تقوم به لخدمة عقائدها ومصالحها واستراتيجياتها.

---

(١) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، مرجع سابق، ص١١٠.

(٣) الشوفينية هي: رؤية تدعو إلى التفوق القومي، والتفرد لأمة ينبغي لها أن تسيطر على غيرها من الأمم والأجناس، مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، مرجع سابق، ص٨٤٤.

(٤) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص١٠١.

٢ ـ **منهجية ذلك الغزو:** تقوم منهجية ذلك الغزو على التفوق المطلق لدول المركز، في مقابل الخضوع المطلق لدول الأطراف، وهذا ما عبَّر عنه إيميه سيزار حين كتب سنة ١٩٥٥م بأنه: «لا مجال بين المستعمِر والمستعمَر إلا للسخرة والإذلال والضغط والشرطة والضريبة والسرقة والاغتصاب والثقافات الإجبارية والاحتقار وسوء الظن والعجرفة والتبجح والغلظة والنخب المختارة المنزوعة الدماغ والجماهير المسترقة. ولا سبيل إلى اتصال إنساني، وإنما العلاقات علاقات سيطرة وخنوع تحول المستعمر إلى بيدق، إلى ملازم، إلى حارس المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، إلى جذر شجرة مقطوعة، وتحيل السكان الأصليين من بشر إلى أدوات إنتاج»[١]، وأي دولة تحاول ممانعة ذلك التفوق ـ وليس مقاومته ـ يتم شيطنتها، ومن ثم سحقها، ووفقاً لذلك فهم يقومون باختلاق المشاكل اختلاقاً لتنفيذ أجنداتهم، وتبرير تدخلاتهم العسكرية، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ: أن الاحتلال الانجليزي لمصر في عام ١٨٨٢م احتاج لتدشينه إلى وقوع تلك المشاجرة بين حمَّار مصري وراكب مالطي من رعايا بريطانيا العظمى، وما تلا ذلك من قتل لبعض الأجانب وبعض المصريين مما دفع بريطانيا للتدخل واحتلال مصر لمدة أربعة وسبعين عاماً[٢].

ومن الطبيعي أن تحتل تلك الحادثة الجزء الأكبر من اهتمام الناس في الأيام التالية لها مباشرة، فتصبح شغلهم الشاغل، وهو قد يمارس ذلك الغزو بأكثر من صورة، فالصورة الأصلية أن يقوم بالغزو مباشرة، والصورة الأخرى تكون من خلال وسطاء يقيمهم ومن ثم يقوم بتبنيهم ودعمهم، والمنافحة عنهم، وتصويرهم في صورة المظلومين والمضطهدين، ومن الحيل التي يلجأ لها لتبرير وجوده خلق ـ ما يسميه مالك بن نبي ـ مشكلة الإدارة: فالمقاومة ـ أو التمرد حسبما يسميه المستعمِر ـ يتم تحويله إلى مشكلة، فعقل المستعمر المصمم لمنهجية التعامل مع البلد المستعمر، وتوظيفه للعلم الوضعي، يجعله يصور العلة في بقائه تتعلق بمسائل القدرة على الإدارة»[٣] لا غير، وأن البلد المستعمر لو

(١) جارودي، جارودي، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ص١٠٨.

(٣) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص١٠٥.

كان قادراً على إدارة نفسه لما بقي لكي يحافظ على شؤونهم ومصالحهم!!.

٣ ـ **الأهداف العلمية والعملية لذلك الغزو**: لا شك بأنه يوجد لذلك الغزو الذي تقوم به دول المركز، أهداف متعددة يحددها ما يتم وضعه من استراتيجيات، والتي منها المعلن، ومنها المضمر، ومن تلك الأهداف:

أ ـ **التأسيس لما أسماه المستر «دلاس» بموانع الصواعق**: حيث أنه منذ اكتشاف الأسلحة النووية، والصواريخ العابرة للقارات، تم قلب منطق الإستراتيجية في العالم رأساً على عقب، فبعد أن كانوا يقولون في عصر الحروب الكلاسيكية، إن ربع الساعة الأخير هو الذي يقرر مصير الحرب، أما الآن فإن ربع الساعة الأول هو الذي يقرر مصيرها[1]، وتبعاً لذلك أصبح إنشاء قواعد حربية لدول المركز، في دول الأطراف، بعيداً عن مواطن السكان، ومراكز الإنتاج في الغرب، ضرورة لتجذب إليها صواعق الربع ساعة الأولى في الحرب الذرية في حال وقوعها، وتكون تلك البلاد مسرح للعمليات العسكرية تكتوي بلهيبها، وتسلم دول المركز من أي ضرر أو أذى مادي قد يلحق بها حتى ولو كانت حرباً تقليدية، وهذا ما يفسر ذلك الحرص المحموم من قبل دول المركز على إنشاء قواعد عسكرية عند كل موقع استراتيجي تحدده الجغرافيا السياسية والاقتصادية.

ب ـ **السيطرة على الموارد الحيوية للعالم، وفتح الأسواق العالمية**: والتي يلخصها جارودي بقوله: «الاستعمار نهب، ولكنه بالدرجة الأولى قتل»[2]، و«شرط نمو الغرب إنما هو بالضرورة وليد نهب ثروات القارات الثلاث، ونقلها إلى أوروبا وأمريكا، وبالمقابل فإن الغرب هو الذي جعل ما نسميه اليوم العالم الثالث متخلفاً»[3]، وعندما أصبحت الرأسمالية الأوروبية مركز منظومة عالمية أعادت الرق إلى الوجود، وأرجعت نخاسة السود ونقلهم إلى أمريكا. «وعندما استولى الهولنديون سنة ١٦٣٤م على برنامبوك في البرازيل أفهم مدير شركة الهند الغربية عملاءه في ساحل الذهب أن عليهم أن يزيدوا من إرسالهم العبيد من فولتا

(١) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص١٧.
(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦١.
(٣) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٤٠.

ـ ومنذئذ عرف ذلك القطر بأنه ساحل العبيد ـ ولم يكن ذلك ليكفي، فعمدوا إلى جلب العبيد من موزامبيق بالالتفاف حول الرأس. وعندما بدأت الزراعة الواسعة لقصب السكر في الهند الغربية وجب على غامبيا تقديم عدد أكبر من العبيد.

إن مختزل اقتصاد النخاسة هو ما يلي: تغادر سفينة أنفرس أو لفربول أو بوردو. وهي موانئ البلاد الاستعمارية الكبرى. وهي مشحونة بالدمى واللعب. ثم تصل إلى إحدى الموانئ الأفريقية ـ ومثلاً في جزيرة كوره ـ وعندئذ تقايض سلعها التافهة بالعبيد. وتقفل راجعة بحمولتها الجديدة حتى ترسي في الأنتيل أو في أمريكا الشمالية. وهناك يباع العبيد لقاء السكر والقطن أو التوابل. وتعود السفن أخيراً إلى الغرب. وقد اتضح أن هذه الرحلة الغربية التي أجيد تنظيمها هي رحلة رابحة، وقد أبان كارل ماركس في فصل عنوانه: التكدس الأولي لرأس المال مدى إفادة ازدهار الرأسمالية الأوروبية من سلب وذبح واستعباد هنود أمريكا والأفريقيين. قال: «إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا وخطف السكان الأصليين واسترقاقهم ودفنهم في العمل بالمناجم وتحويل أفريقية إلى مستودع تجاري لمطاردة الجلود السود، كل ذلك يحدد الفجر الدامي لعهد الإنتاج الرأسمالي»[1]، وهي استراتيجية لا تزال قائمة إلى اليوم، مع اختلاف في التكتيكات.

ج ـ **غرس العلمانية**: لأنها هي التي تفصل المستعمَر عن تراثه، ودينه، وقيمه، فتزول من داخله كل رغبة في المقاومة، أو الممانعة لذلك المستعمِر، بالإضافة إلى فوائدها المتعددة للمستعمِر، ومنها القدرة على التفريق بين أبناء المجتمع الواحد، وتفتيت نسيجه الاجتماعي، من خلال إثارته للعرقيات، والإثنيات، وهذا ما أفصح عنه المفكر الفرنسي فرانسوا بوغارت، في كتابه مواجهة الإسلام بقوله: «إن العنف بهدف العصرنة ـ أي: العلمانية ـ قد قطع من دون شك الروابط التي تربط ـ الفرد بعالمه الاجتماعي»[2]، والعجيب أنها خلال

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٤٥ ـ ٤٦، وفيه مزيد من التفاصيل المؤلمة.

(٢) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٣٣، وانظر مطولاً لتاريخ الغزو العلماني ووسائله لدول الأطراف لدى: العظمة، د. عزيز، العلمانية من منظور =

حرصها على غرس العلمانية، كانت تحاذر من أن تكون بلغة أوروبا نفسها؛ أي: لغة الديمقراطية التي تبنَّتها أوروبا، وبما يحقق استقلال تلك الشعوب، ولكنها آثرت بدلاً عن ذلك أن تختار الجنرالات والغزاة والموظفين والإداريون الاستعماريون، وإذكاء المشاعر العرقية والطائفية ـ وتوطيدها في تلك المجتمعات، وهو ما أثاروه في الهند وفي لبنان وفي العراق وبشكل واضح لا لبس فيه[١].

د ـ **فرض التخلف**: وحيث أن من لوازم فرض التخلف ونشره سهولة الهيمنة والسيطرة، إذ أن البلاد المستعمَرة بقدر ما تكون متخلفة تسهل السيطرة عليها، وتقل مقاومتها وتضعف، وهذا ما حرص عليه الغرب وقام به ويقوم به بالقوة حيث «قام بفرض التخلف في ثلاث قارات لمصلحة تنمية الغرب وحده حصراً، ونحن الآن ندخل مرحلة جديدة من استغلال العالم الثالث بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات»[٢].

هـ ـ **فتح أسواق جديدة للبضائع الأوروبية**: وهذه إحدى أهم ما يطمح فيه المستعمر، وهو ما أفصح عنه بناة الإمبراطوريات الغربية، فلنستمع إلى شهادة المارشال بوجو ـ أحد القادة الفرنسيين خلال احتلال الجزائر ـ في خطاب ألقاه في المجلس النيابي قائلاً: «أتعرفون لماذا ذهبنا إلى بسكرة وولد نائل على مسافة ١٣٠ كلم من الشواطئ؟ لكي نشق لأنفسنا طرقاً تجارية إلى الداخل. وقد قمنا كما يقوم الإنكليز بحرب المصلحة وسرنا بيدنا سيف وبالآخر متر، ومنذ هذه الفتوحات تم تقدم واسع في التجارة الجزائرية... ولم أستطع أن أتابع مسيرة أقمشتنا، ولكنني لن أدهش إذا وجدت كثيراً منها قد وصل إلى تمبكتو. وهذه هي الأسباب التي من أجلها وسعنا، لا أقول احتلالنا بل سلطاننا... وقد عيّنا رؤساء يقومون بأعمال شرطة الطريق لحماية تجارتنا، وبإمرتنا، وبإدارتنا»[٣].

= مختلف، مرجع سابق، حيث أن الكتاب في مجمله يحوي درجة من الرصد والتوثيق قد لا توجد لدى غيره..

(١) انظر: قرم، جورج، شرق وغرب ـ الشرخ الأسطوري، ترجمة: ماري طوق، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٧٥.

(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥٩.

وكتب الجنرال جيرار ـ وزير الحرب الفرنسي ـ في كلامه عن أهداف غزو الجزائر عسكرياً غداة إنزال الجيوش في سيدي فرج يقول: «إن هذا الغزو يستند إلى أهم الأوامر وأكثرها ارتباطاً بالأمن العام في فرنسا، بل وفي أوروبا: افتتاح سوق كبرى لتصريف السلع الفائضة عن شعبنا وبيع منتجات مصانعنا لقاء الحصول على منتجات غريبة عن أرضنا ومناخنا»[١].

المطلب الثاني

الغزو المعرفي (الاستشراق)

يعتبر الاستشراق هو الأداة المعرفية التي تنطلق من خلالها قوى المركز في دراسة حضارة الشرق وثقافته للتوصل إلى السيطرة عليه، ومنعه من أي محاولة للتخلص من تلك السيطرة، وفي ذلك يقول الأستاذ محمود شاكر: «الاستشراق هو عين الاستعمار التي بها يبصر ويحدق، ويده التي بها يحس ويبطش، ورجله التي بها يمشي ويتوغل، وعقله الذي به يفكر ويستبين، ولولاه لظلَّ في عميائه يتخبط، ومن جهل هذا فهو ببداءة العقول ومسلماتها أجهل»[٢]، وقال في موضع آخر: بأن جهاز الاستشراق «هو الجهاز المستكن في أحشاء جهاز الاستعمار، وجهاز التبشير، يرقب لهما، ويهديهما الطريق»[٣].

وفصَّل تلك المهام التي يقوم بها الاستشراق إدوارد سعيد بأنها: «توزيع للوعي الجيو ـ سياسي إلى نصوص جمالية، وبحثية، واقتصادية، واجتماعية، وتاريخية، وفقه لغوية، وهو إحكام لا لتمييز جغرافي أساسي وحسب ـ العالم يتألف من نصفين غير متساويين، الشرق والغرب ـ بل كذلك سلسلة متكاملة من المصالح، التي لا يقوم الاستشراق بخلقها فقط، بل بالمحافظة عليها أيضاً، بوسائل كالاكتشاف البحثي، والاستبنا فقه لغوي، والتحليل النفسي، والوصف الطبيعي والاجتماعي، وهو إرادة، بدلاً من كونه تعبيراً عن إرادة معينة، أو نية معينة لفهم ما هو بوضوح عالم مختلف، والسيطرة عليه، والتلاعب به، بل حتى

---

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣) شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق، ص١٠٠.

ضمه...»[١].

ويمكن إجمال ذلك في أنه: «نمط من السلطة الفكرية على الشرق داخل الثقافة الغربية»[٢]، وتدير تلك السلطة وتتحكم بها الامبريالية السياسية[٣]، والتي تنطلق من الحقيقة التي لا مراء فيها من كون الغربيين ـ بالنسبة إليهم ـ أسمى من الشرقيين[٤]، والتي ولّدت وتُولّد كون الهوية الأوروبية متفوقة بالمقارنة مع جميع الشعوب والثقافات غير الأوروبية، وهم ينطلقون من تلك الحقيقة المسلمة لديهم، «فالأوروبي أو الأمريكي يواجه الشرق بوصفه أوروبياً أو أمريكياً أولاً، ثم فرداً ثانياً، وأن يكون المرء أوروبيّاً أو أمريكياً في موقف كهذا ليس بأي شكل حقيقة خاملة، بل إنها حقيقة عنت وتعني كون المرء يمتلك وعياً بأنه ينتمي إلى قوة ذات مصالح في الشرق، وأنه ـ وذلك أكثر أهمية ـ ينتمي إلى جزء من الأرض ذي تاريخ محدد من الاشتباك مع الشرق منذ زمن هوميروس تقريباً»[٥]، والتي بدورها تسلط الأفكار الأوروبية عن الشرق، وتعيد تأكيد التفوق الأوروبي على التخلف الشرقي، ولذلك تجد أن «ما يهم الاستشراق هو المجموعة العامة من الأفكار التي تطغى على كتلة المادة المشبعة بمذاهب التفوق الأوروبي، وبشتى أنواع العنصرية العرقية، والامبريالية، وبأفكار مذهبية جامدة عن الشرقي بوصفه تجريداً مثالياً ولا متغيراً...»[٦]، وتبعاً لذلك فإن القول بوجود «إستشراق غير متصالح مع الاستعمار، أو منسحباً إلى البحث الخالص يعتبر وهماً من الأوهام»[٧]، ويمكن إجمال أهم الأسس التي قام عليها الاستشراق فيما يلي:

١ ـ الانطلاق من النصرانية الأوروبية كمعيار لتقويم الأديان الأخرى موضع البحث والدراسة، «بحيث لا تكون هذه الأديان مقبولة ما لم تتفق مع المقولات

(١) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٤٦ ـ ٤٧.
(٢) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٥٣.
(٣) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٤٨.
(٤) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٤٩.
(٥) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٤٦.
(٦) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٤٣.
(٧) لورنس، هنري، الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ـ الاستشراق المتأسلم في فرنسا، مرجع سابق، ١٧٩.

الرئيسية للمسيحية، واعتبار كل ما يشذ عن النموذج الروحي المسيحي نقصاً أو قصوراً يعبر عن فساد هذا الدين وضعفه وعدم معقوليته»[١]، فقد أوقفت أوروبا تطور الإنسانية عند المسيحية باعتبارها أرقى دين وصلت إليه البشرية، بحيث أصبح تاريخ الإسلام يسير لاوفق ديناميكيته الخاصة، بل كانعكاس شاحب ومعكوس لتاريخ الغرب، ولنأخذ مثلاً على ذلك شخصية محمد ﷺ إذ يلاحظ ضمن كل تحليل لها تنساب عملية مقارنة مع المسيح ﷺ[٢].

٢ ـ تقييم المجتمعات ـ الشرقية ـ طبقاً لمعايير متناقضة: طرحتها الخبرات الأوروبية المتتالية، فتاريخ التطور الأوروبي يقوم على التجاوز والنفي، حيث يسير في مراحل متصاعدة، تتجاوز كل مرحلة ما قبلها من مراحل، وتطرح مقولات قد تتعارض كلية مع سابقاتها، ومن ثم هناك ترسانة من مفاهيم المجتمعات الأوروبية وتقييمها؛ لأن بها قدراً من التناقض غير يسير، فالفكر الأوروبي مرَّ بعدة مراحل شكلت «أوروبات حديثة، أوروبا عصر النهضة والإصلاح، وأوروبا الأنوار، وأوروبا الامبريالية، وفي داخل كل أوروبا تتشكل عدة زوايا للرؤية: الزاوية السياسية، والزاوية الدينية، وزاوية البائع، وزاوية المثقف الحر، وزاوية المستعمر المقيم»[٣]، ومع تعدد هذه الزوايا وتعدد المراحل أصبح لدى المستشرق كمّ هائل من المعايير التي على أساسها تقيم المجتمعات محل الدراسة بحيث لا يعدم أن يوجه إليها نقداً أو تشويها أو نفياً خارج دائرة التاريخ والتطور، فنجد ـ المسيحية والعلمانية ـ قام كل منهما بدور في نقد الإسلام، وتوجيه التهم الاعتباطية إليه، إما باتهامه بنقص في الروحانية طبقاً لمقولات المسيحية، وإما بالجمود الثيوقراطي طبقاً لمقولات العلمانية[٤].

٣ ـ الانطلاق من نظرة عرقية تبسيطية: تختزل الإنسانية في عرقين «نحن» و«هم» حيث قسمت شعوب الأرض إلى «أجناس راقية وأخرى متخلفة، فالأولى شعوب آرية، والثانية شعوب سامية، وقد اهتم «ارنست رينان» ومن سار على

---

(١) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢) جعيط، هشام، أوروبا والإسلام، ترجمة: طلال عتريس، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص٢٠.

(٣) جعيط، هشام، أوروبا والإسلام، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) جعيط، هشام، أوروبا والإسلام، مرجع سابق، ص٦٢.

نهجه من المستشرقين والمفكرين الأوروبيين ببيان خصائص الأوروبيين صنّاع الحضارة وحملة الإبداع الخلاق، والساميين السطحيين في تفكيرهم وفلسفتهم»، ومن ثم «اقترنت الأطروحات حول التخلف والانحطاط الشرقيين والتفاوت بين الشرق والغرب في أوائل القرن التاسع عشر بالأفكار السائدة حول الأسس الحيوية للتفاوت العرقي، وهكذا وجدت التصنيفات العرقية في كتابات: «كوفييه: مملكة الحيوان، وجوبينو: مقالة في التفاوت بين العروق الإنسانية، وروبرت نوكس: عروق الإنسان السوداء»، وإلى هذه الأفكار أضيفت أفكار داروينية من الدرجة الثانية تؤكد السريان العلمي، لتقسيم العروق إلى متقدمة ومتخلفة، أو أوروبية ـ آرية وشرقية ـ أفريقية، وهكذا فإن الامبريالية دفعت التقسيم الأنماطي الثنائي إلى عروق وثقافات ومجتمعات متقدمة، وأخرى متخلفة أو محكومة خطوة إلى الأمام، بحيث ظهرت كتابات مثل (جون وستليك: فصول في مبادئ القانون الدولي ١٨٩٤م) يرى فيه أن أقاليم الأرض «غير المتحضرة» ينبغي أن تلحق أو تحتل من قبل القوى المتقدمة، كذلك وبطريقة مماثلة فإن أفكار كتاب مثل: «كارل بيترز» و«ليوبولد دوسوسير» و«تشارلز تمبل» تعتمد على ثنائية المتقدمة المختلفة التي اعتنقت ووُعِي إليها بقوة في استشراق القسم الأخير من القرن التاسع عشر»[1].

٤ ـ اعتبار الخبرة الأوروبية نموذجاً معياريّاً للتطور البشري: فقد ساد الدراسات الاستشراقية نوع من المقارنة غير العلمية، حيث أخضع تاريخ الإسلام ونظمه الاجتماعية للمعايير الغربية؛ بحيث صارت التجربة الأوروبية تمثل المراجع الذي يجب أن تحتذيه المجتمعات الأخرى، وأسقط التاريخ الأوروبي على التاريخ الإسلامي، بحيث أصبحت عصور الظلام في أوروبا ظلاماً في العالم كله، رغم إنها كانت من أكثر فترات الحضارة الإنسانية ازدهاراً في البقاع غير الأوروبية، وذلك لأن الدراسات الاستشراقية انطلقت من إيمان بواحدية وخطية التطور البشري تمثل الحضارة الأوروبية خلاصته وقمة تطوره، وتسير البشرية خلفها في أقسام متباعدة من «البدائية» والتوحش والقبلة وشتى الانحلال والجهل والفقر والبؤس[2]، حيث القاعدة الأساسية «إن تاريخ العالم يتجه من

(١) سعيد، إدوارد، الاستشراق، المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص٢١٨.

(٢) جعيط، هشام، أوروبا والإسلام، مرجع سابق، ص٦٢.

الشرق إلى الغرب؛ لأن أوروبا هي نهاية التاريخ، على نحو مطلق، كما أن آسيا بدايته»[(١)].

٥ ـ التبسيط المبالغ فيه والمتناقض في النظر إلى «الشرق»: حيث اعتبر كل ما عدا أوروبا في ذلك الحين وحدة واحدة لها سمات وخصائص، وتحكمها معايير مشتركة، وأطلق عليها لفظ معمي لا يعبر عن ذاتية أو حضارة واحدة، مما أدى إلى جمع المتناقضات ودمج الأضداد في لفظ واحد هو الشرق، بحيث وضع الدين الإسلامي في مصاف أديان الهند والصين الوثنية، وفي الوقت نفسه فتت المتوحد، فنظر إلى المنطقة العربية التي تحقق أكبر قدر ممكن من التجانس على أنها مجتمع بلوري فسيفسائي، أطلق عليه الشرق الأوسط على اعتبار أنه شراذم من بقايا حضارات بائدة. وكل ذلك دونما ضابط منهجي سوى تحيزات الباحث وثقافته وأهدافه التي أوجدت تاريخاً ذهنياً ليس له دليل واقعي.

ـ وقد استخدم الاستشراق منهجية لذلك الغزو، يمكن الإشارة إلى أهم قواعدها فيما يلي:

١ ـ المبالغة في الشك والافتراض والنفي الكيفي واعتماد الضعيف الشاذ: فقد مثلت هذه القاعدة قاسماً مشتركاً في كتابات المستشرقين، فنجدهم يمضون مع الشك إلى أقصى مداه، ويطرحون افتراضات لا رصيد لها من الواقع التاريخي، وينفون العديد من الروايات في الوقت الذي يتشبّثون بكل ما هو ضعيف شاذ، ونموذج ذلك «مرجليوث» الذي قدم عناصر الشك في الرواية والرواة، ثم تقدم خطوة للإجهاز على الشعر الجاهلي ووصفه بأنه منحول، تمهيداً للتشكيك في القرآن والسُّنَّة المطهرة. وتبع ذلك كثرة الحرص على التقسيم والتفريع، وذلك ـ كما يرى إدوارد سعيد ـ: أنه من السمات الأساسية للاستشراق «ميله إلى التقسيم والتفريع، وإعادة التقسيم لموضوعه، دون أن يغير من نظرته إلى الشرق بوصفه دائماً نفسه: شيئاً لا متغيراً، متجانساً، وشاذاً شذوذاً جذرياً»[(٢)].

٢ ـ إسقاط الرؤية الوضعية العلمانية والتأثيرات البيئية المعاصرة على

---

(١) جعيط، هشام، أوروبا والإسلام، مرجع سابق، ص١٨٨.

(٢) سعيد، إدوارد، الاستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق، ص١٢٢.

الوقائع التاريخية: حيث درس الإسلام، سواء عقيدة أو سيرة وتاريخ بمفاهيم غربية معاصرة، ومقارنة بالمعطيات التاريخية الغربية. فالمستشرق إما أن يكون علمانياً مادياً لا يؤمن بالغيب وإما أن يكون يهودياً أو نصرانياً لا يؤمن بصدق الرسالة التي أعقبت النصرانية، فما بين الرواسب الدينية والنزعة العلمانية درس الإسلام من خلال رؤية وضعية منحصرة على المنظور، ترفض كل ما هو روحي أو غيبي، على أساس أنه سقوط في مظلة الخيال والخرافة واللاعلمية.

٣ ـ **إخضاع التراث الإسلامي للتفسير المادي للتاريخ**: حيث أخضع التراث الإسلامي ـ سواء في نظمه السياسية والاقتصادية أو للتاريخية بل حتى القرآن والسُّنَّة الشريفة ـ للتفسير المادي للتاريخ ولمقولاته الصارمة يفصلها على مساحات منهجه المرسومة سلفاً، يقطع أوصالها لكي يرفض وينفي ويستبعد ما لا ينسجم ومقولات هذا المنهج، وقد درس التراث الإسلامي بمقولات ومفاهيم مثل: المرحلة الإقطاعية، الأرستقراطية المكية، أرستقراطية الرقيق، الملكية الروحية الجديدة، جمهوريه مكة... إلخ.

٤ ـ **دراسة الإسلام كخبرة تاريخية منقطعة عن المصدر الإلـٰهي**: فقد أسقط المستشرقون البعد الغيبي عن الإسلام، وتعاملوا مع الإسلام كدين وتراث ونظم من خلق البشر، دون أن يلغي أثر البشر ومسؤوليتهم ـ يمثل معياراً للاحتكام والتقويم تقاس إليه التجارب ولا ينقص منه انحراف التطبيق، بعيداً عن ذلك وجد المستشرقون إسلاماً وفق منهجهم، من خلال تتبع وقائع تاريخ المسلمين ونظمهم التي (لا تمثل في غالبيتها تاريخاً للنظم الإسلامية الحقة، وإنما تاريخاً لممارسة الفعلية للسلطة السياسية على مقتضى مصالح السلاطين وإن انحرفت عن القيم الإسلامية).

وبناء على هذا المنطق في التعامل مع التراث الإسلامي أوجد المستشرقون إشكالاً مختلفة من الإسلام، تختلف باختلاف الشعوب، وفهمها للقرآن والسُّنَّة، فهناك إسلام الهند، وإسلام تركيا، وإسلام أفريقيا... إلخ، كل إسلام يختلف عن الآخر باختلاف الجنس وطريقة فهم الشريعة الإسلامية.

٥ ـ **الانتقائية والاختلاق في تصنيف العلوم الإسلامية**: فلم يدرس المستشرقون التراث الإسلامي بمداخلة وتصنيفه للعلوم، ولا بالتصنيف الأوروبي للعلوم، وإنما يدرس بتصنيف ثالث من ابتكار المستشرقين، بحيث أضيفت

الأهمية على موضوعات لم تكن لها في التراث الإسلامي أي وزن أو قيمة، وضخمت موضوعات لم تكن أبداً في نطاق الاهتمام والصدارة وابتدعت موضوعات لم يهتم بها المسلمون أنفسهم على مر تاريخهم، مع إهمال العلوم التي كانت موضع اهتمام علماء الإسلام وتجاهلها.

ويذكر المفكر النمساوي المسلم محمد أسد: أن أوروبة «قد لا تتقبل تعاليم الفلسفة البوذية أو الهندوكية ولكنها تحتفظ دائماً فيما يتعلق بهذين المذهبين بموقف عقلي متزن ومبني على التفكير، إلا أنها حينما تتجه إلى الإسلام يختل التوازن ويأخذ الميل العاطفي بالتسرب. حتى إن أبرز المستشرقين الأوروبيين جعلوا من أنفسهم فريسة للتحزب غير العلمي في كتاباتهم عن الإسلام، ويظهر في جميع بحوثهم كما لو أن الإسلام لا يمكن أن يعالج على أنه موضوع بحث في البحث العلمي، بل على أنه متهم يقف أمام قضاته، والمستشرقون يمثلون دور المدعي العام الذي يحاول إثبات الجريمة، وبعضهم يقوم مقام المحامي في الدفاع، فهو مع اقتناعه شخصياً بإجرام موكله لا يستطيع إلا أن يطلب له مع شيء من الفتور اعتبار الأسباب المخففة.

وعلى الجملة فطريقة الاستقراء والاستنتاج التي يتبعها المستشرقون تذكرنا بوقائع دواوين التفتيش ـ التي أنشأتها الكنيسة الكاثوليكية لخصومها في القرون الوسطى، والتي سبق الإشارة إليها ـ والتي لم يتفق لها أبداً أن نظرت إلى القرائن التاريخية بتجرد، ولكنها كانت في كل دعوى تبدأ باستنتاج متفق عليه من قبل، قد أملاه عليها تعصبها لرأيها. ويختار المستشرقون شهودهم حسب الاستنتاج الذي يقصدون الوصول إليه مبدئياً، وإذا تعذر عليهم الاختيار العرفي للشهود عمدوا إلى اقتطاع أقسام من الحقيقة التي شهد بها الشهود الحاضرون ثم فصلوها عن المتن، أو تأولوا الشهادات بروح غير علمية من سوء القصد، دون أن يذكروا وجهة نظر الجانب الآخر ـ أي: المسلمين أنفسهم ـ وليست نتيجة هذه المحاكمات سوى صورة مشوَّهة عن الإسلام والأمور الإسلامية تواجهنا في جميع ما كتبه المستشرقون»[١].

وهذه المنهجية نتج عنها ذلك الافتراء الممنهج الذي قام به الاستعمار

(١) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٥٣ ـ ٥٤.

الحضاري، والذي كان لا هم له إلا الإساءة لسمعة الحضارة الإسلامية، ليس هذا فحسب بل إن من كان يحاول أن يذكر أو يشير إلى تأثير أو سيطرة الحضارة الإسلامية في الحضارة الغربية فإنه يتم إقصاءه، وطرده، ومن ذلك ما ذكره روجيه جارودي بقوله: «إن ذاكرتي ستحتفظ دوماً بالنص الذي سبب طردي من تونس سنة (١٩٤٥م) بذريعة الدعاية المضادة لفرنسا، فقد كان من المحظور تأكيد أن الحضارة العربية كانت تسيطر إلى حد كبير على الحضارة الأوروبية حتى القرن الرابع عشر»[١].

ـ أما بالنسبة للأهداف المراد تحقيقها من وراء الاستشراق، فيمكن إجمال أهم القضايا الكبرى التي مثلت جوهر اهتمام الدراسات الاستشراقية وغاياتها، وهي:

١ ـ حماية العقل الأوروبي والحفاظ على العقيدة المسيحية السائدة في أوروبا: وقد ارتبطت هذه الأهداف بنشأة الاستشراق، حيث كان هدفه الأساسي حماية العقل الأوروبي من تأثيرات الثقافة الإسلامية الغازية «فقد كانت كتب الاستشراق ومقالاته ودراساته كلها مكتوبة أصلاً للمثقف الأوروبي وحده لا لغيره، وذلك لهدف معين وفي زمان معين وبأسلوب معين، لا يراد به الوصول إلى الحقيقة المجردة بل الوصول الموفق إلى حماية عقل هذا الأوروبي المثقف من أن يتحرك في جهة مخالفة للجهة التي يستقبلها زحف المسيحية الشمالية إلى دار الإسلام في الجنوب وأن تكون له نظرة يقتنع كل الاقتناع بصحتها ينظر بها إلى العالم الإسلامي وثقافته وحضارته وأهله..»[٢].

ولذلك، فعندما صوَّت طلبة وأساتذة جامعة ستانفورد لصالح تعديل المنهج الدراسي ليحتوي نصوصاً لعدد أكبر من غير الأوروبيين والنساء.. قام برنارد لويس بنشر مقال في الـ«وول ستريت جورنال» يوم ٢ أيار ١٩٨٩م، ليدلي بدلوه في مسألة تغيير «التراث المكنون الغربي» ـ متحدثاً بوصفه ثقة ومرجعاً في الإسلام ـ فذكر أنه «إذا اندثرت الثقافة الغربية فإن عدداً من الأشياء سيندثر معها، وستحل محلها أشياء أخرى»، وتبعاً لذلك فإن تعديلات قائمة المراجع الدراسية

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق، ص٦١.

المطلوبة ستكون مكافئة لأفول الثقافة الغربية، وسينتج عن ذلك موضوعات مثل: إحياء الرق، وتعدد الزوجات، وتزويج الأطفال ـ وقد سماها لويس بالنص ـ وإلى هذا الاستنتاج المدهش أضاف: بأن حب استطلاع الثقافات الأخرى، وهو حب يؤمن لويس بأن الغرب يتفرد به، سينتهي كذلك[١].

٢ ـ **التبديل الثقافي للأمم والشعوب غير الأوروبية**: كما تقدم في الأسس التي قام عليها الاستشراق أنه انطلق من نزعة عرقية عنصرية متمركزة حول الذات، ترى أن الكمال الثقافي متمثل في الحضارة الأوروبية ومن ثم يجب تعميم هذا النموذج على شعوب العالم توطئة لإلحاقها بركب الحضارة الأوروبية لتظلّ في وضع التابع (الذي لا يحس بتبعيته، بل يحس بمشاركته، ولا تكون العلاقة بينه وبين المتبوع إلا علاقة ولاء وترابط، وليست علاقة صراع ومقاومة، إذ كان الغرب يروم ـ ولا يزال ـ أن حضارته ومدنيته وفكره يجب أن يسود العالم كله، وأن تنصهر مقومات فكر الأمم التابعة في ثقافته) ومن هذا المنطق قامت الدراسات الاستشراقية بمهمة التشكيك في الثقافات الأخرى وتشويهها، تمهيداً لاستبدالها بثقافة أكثر تطوراً ورقياً وتماسكاً (بل سعت لتبديل النظم السياسية لإدخال الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق أهداف الغرب في الهيمنة والسيطرة) فقد كان مفهوم (الرسالة التمدينية) مفهوماً شائعاً في الثقافة الأوروبية، وهدفاً للحركة الأوروبية في أفريقيا وآسيا، كما لاحظ «هـ. لامارش» أن الهدف من الغزو هو الدعوة إلى المدنية المسيحية في أفريقيا وآسيا.

٣ ـ **تسهيل مهمة السيطرة على (الشرق) وإضعاف مقاومته**: وهو الهدف الأكثر بروزاً وأهمية في تاريخ الاستشراق، والذي ورثه العلم الاجتماعي الأوروبي، المتعلق بالعلم غير الأوروبي، ولا يزال مستمراً تحت مسميات أخرى (فمتابعة تاريخ الفكر الفرنسي والانجليزي والألماني في غضون القرن التاسع عشر، تبيُن اقتراباً واضحاً بين دخول الغرب طور التوسع الاقتصادي والجغرافي، وظهور ا نظريات السوسيولوجية الجديدة ولا يعد هذا التزامن وليد الصدفة، إنما هو حلقة في سلسلة طويلة تمتد جذورها إلى عصر النهضة، فلا يعد علم الاجتماع نفسه إلا باباً من أبواب (العلوم الاستعمارية) من حيث موضوعه

---

(١) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص١٠٦.

وأهدافه، حيث كان يخدم مصالح الامبراطورية الفرنسية، دون الالتفات لمصالح الشعوب المستولى عليها فمنذ القرن العشرين ساهم الاستشراق في سيطرة أوروبا على الشرق من خلال وسيلتين:

الأولى: الاستفادة من إمكانيات المعرفة الحديثة ووسائل نشرها بين الناس عن طريق المدارس والجامعات وإنشاء دور النشر والطباعة.. إلخ في إعادة تشكيل العقلية الشرقية، بحيث تنصهر في بوتقة الثقافية الغربية فلا ترى في نفسها تميزاً أو اختلافاً عن الثقة الغربية، بل تنظر لنفسها بالمنظار نفسه الذي ينظر به الغرب إليها.

الثانية: اضطلاع المستشرق بمهام تخرج عن نطاق (العلم) النظري، وتحقق أهداف الحكومات الأوروبية ورغبتها في السيطرة والنفوذ، بإضعاف مقاومة الشعوب المحتلة، وتشكيكها في معتقداتها وقدرتها على حكم أنفسها وتطوير مجتمعاتها[١].

هكذا كان الاستشراق الكلاسيكي القديم، أما اليوم فقد أصبحت هناك لبوس أخرى تلبس بها الاستشراق، ومن أهمها مراكز الدراسات الاستراتيجية، وهي بالمئات في الدول الغربية، بل إنها أصبحت هي التي تضع السياسات، وتصوغ الاستراتيجيات لتلك الدول[٢]، ومن صور الاستشراق الجديد، صُنع مستشرقين عرب، كما هو الحال مع محمد أركون، وعزيز العظمة[٣]، ولذلك ظهر من يمكن أن يسمون بالليبراليين الجدد، والذين لا يخلو منهم بلد، وهم من يحكمون السيطرة على جُلِّ وسائل إعلام العالم الإسلامي، ومراكز الثقافة فيه، ولذلك

---

(١) ما تقدم إيراده عن: الأسس النظرية للإستشراق، ومنهجيته، وأهدافه، قمت بالإفادة مما كتبه الدكتور نصر محمد عارف، في كتابه القيم: نظريات التنمية السياسية المعاصرة ـ دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، وقد قمت بالرجوع لما تيسر لي من مراجع أحال عليها الدكتور، وإلا فالفضل له ـ جزاه الله خيراً.

(٢) يوجد هناك عدد كبير من المعاهد الإستشراقية، التي تقوم بتلك الأدوار، انظرها لدى: مطبقاني، مازن صلاح، الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام، دار أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص٣١ ـ ٤١.

(٣) الأحمري، محمد حامد، نهاية الاستشراق القديم وبداية عهد جديد، مجلة البيان، عدد (٨٧) ذي القعدة، ١٤١٥هـ، ص١٠٥.

تجدهم ملكيين أكثر من الملك، وغربيين أكثر من الغرب ـ والله المستعان ـ.

المطلب الثالث

الغزو العقدي (التنصير)

يعتبر علم اللاهوت النصراني أهم داعم للسياسات الإمبريالية والاستعمارية التي تمارسها دول المركز الغربي، وما ارتكب باسم نشر النصرانية من كوارث إنسانية مدمرة ـ وقد سبق الإلماح إلى شيء من ذلك[١] ـ ومع ذلك فهي ـ أي: النصرانية ـ لم يرف لها جفن تجاه تلك الكوارث، بل إنها لا تزال تسير على نفس الطريق مع اختلاف في التكتيكات والتقنيات، فقد «شكَّل المبشرون الطليعة العقلية لأعمال البحث، وللجهود التوسعية، صحيح أنهم كانوا مدركين ـ على الدوام ـ الخيط الفاصل بين التنصير والاستعمار، ولكن ذلك لم يلحق بهم الشعور بالذنب..»[٢]، وذلك لأنها كانت في صلب الرسالة التي يحملونها.

يستشهد مايكل هارد على ذلك البعد الذي كان مترسخاً خلال الاكتشاف الغربي لأمريكا بـ«لاس كاساس» ـ وهو أحد أعضاء البعثة التنصيرية الاسبانية ـ حيث كان يحتج على الأعمال الوحشية للحكام الاسبان، ويرى أن انبثاقه نابع من مبدأ بسيط هو: «أن البشرية واحدة متساوية»، وهو لا يرى المساواة إلا من منطق التماثل والتطابق، فالهنود ليسوا مساوين للأوروبيين من حيث الطبيعة إلا بمقدار ما يكونوا أوروبيين محتملين، أو مسيحيين محتملين، فهو لا يستطيع أن يرى أبعد من النظرة المركزية للأمريكتين، هذه النظرة التي تكون أقصى درجات كرمها وإحسانها أن تمكن الهنود الأمريكيين من الانضواء تحت مظلة سيطرة ووصاية الدين الصحيح وثقافته، فقد كانت «طريقة التحرر من الاضطهاد ـ بالنسبة للهنود الأمريكيين ـ لا تمر إلا من خلال الاهتداء إلى الديانة المسيحية، وكذا الحال مع يهود إسبانيا في القرن السادس عشر..».

ثم يعلق مايكل هارد بقوله: إنه خطاب «يمتد إلى القرن العشرين، يقول

---

(١) انظر على سبيل المثال نسج أسطورة رأس الرجاء الصالح، عند فقرة «اكتشاف رأس الرجاء الصالح»، وفقرة اكتشاف أمريكا.

(٢) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، مرجع سابق، ص٢٤.

بإمكانية إيصال المتوحشين إلى الكمال»[١]، وهذا الخطاب وما يقوله من إمكانية إيصال المتوحشين إلى الكمال من خلال النصرانية هو الذي شكل لب الهم الذي يحمله مجلس الكنائس العالمي، حيث أنه عند تأسيس المجلس عام ١٩٤٨م تمَّ تحديد مصطلح «المسكوني» على أنه: «كل ما له صلة بمهمة الكنيسة ككل في نشر الرسالة المسيحية في العالم، وبذلك تشمل المسكونية الحركة التبشيرية، والحركة تجاه تحقيق الوحدة بين الكنائس»[٢]، وبذلك التوحد «المسكوني» أصبح الهم الكنسي ـ لجميع الكنائس النصرانية باختلاف مذاهبها ـ واحداً، تحشد له الحشود، وتعقد لأجله المؤتمرات، وهو ـ ما عبر عنه فانون ـ بـ«المسيحية الإجبارية»[٣]، ومن أهم تلك المؤتمرات: المؤتمر التنصيري الذي عقد في مدينة جيلين آيري، بولاية كلورادو الأمريكية، في عام ١٩٧٨م، ومن يطلع على أوراق عمل ـ ذلك المؤتمر ـ يدرك حجم الخطر الذي يتهدد وجود الأمة وهويتها وعقيدتها، والذي تم النص على كونه ـ أي: المؤتمر ـ من «المؤتمرات القادرة على تغيير مجرى التاريخ. . . للبحث عن أنجع السبل لتنصير المسلمين».

وكان من ثمار ذلك المؤتمر التوصية بإنشاء معهد لدراسات التنصير، يحمل اسم «صموئيل زويمر»، والذي يعتبر من أشهر المنصرين في صفوف المسلمين[٤]، ومما يُنقل عنه قوله: «إن تنصير العالم الإسلامي مهمة عظيمة وصعبة للغاية، ومثبطة للعزيمة إلى درجة لا يمكن أن يشجع عليها إلا تطلع المتسلقين إلى الأعلى»[٥]، وهم يستلهمون في ذلك تجربة القرن العاشر الميلادي إذ تم استكمال مشروع تنصير «أوروبا البربرية» التي يمكن اعتبارها، بصورة عامة سلف «أوروبا الغربية» بالمفهوم الحديث وطبقاً لشروط الجغرافيا، وكان التحدي

(١) هارد، مايكل، ونيغري، أنطونيو، إمبراطورية العولمة الجديدة، تعريب: فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١٨٢.

(٢) وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٥٩٢ ـ ٥٩٣.

(٣) فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٤) أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، (د، ت)، (د، ط)، ص٤ ـ ٥، ١٨.

(٥) مونيهام، ستانلي، الخطاب الرئيسي، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٠.

الديني الخارجي قد ذوب التعارض الذي كان قائماً في قلب أوروبا، وشد أزرها، فظهرت بوصفها قوة طالعة وجديدة تهدف ـ من بين ما تهدف إليه ـ إلى تحقيق مجموعة من الدعاوى ذات الأهداف المزدوجة، وفي طليعتها: القضاء على الوثنية من جهة، ووقف التحديات الخارجية من جهة أخرى.

ويمكن القول إن أوروبا قد أسفرت بسبب تلك الأهداف عن وجهها المسيحي، لإيجاد نوع من توازن القوى، وامتصاص التعارض الداخلي القائم آنذاك، ويقول قاموس تريفو الصادر عام ١٧٧٣م: «إن أوروبا أصغر قارات العالم، لكن لها على الأجزاء الأخرى مزايا كثيرة.. والمزية الرئيسة هي: الدين الحقيقي الذي حفظته على النحو الأفضل، والذي تنشره بشكل رئيس منذ قرنين في أجزاء الكون الأخرى»، وكل هذا جعل ميشال دوفيز يضع في كتابه: أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر استنتاجه الآتي: «إن أوروبا تتطابق في الهوية أكثر فأكثر مع المسيحية.. إن أوروبا حامل راية، وجندي المسيح، إن التصور الجغرافي لعصر الحملات الصليبية بسيط ولكنه منطقي: «أورشليم مركز العالم». القدس إذن «سرة العالم». والهدف المسيحي في هذه الحقبة يخضع للفرضية التالية: بما أن «أوروبا بلاد المسيحيين» فإن أفريقيا وآسيا يجب تنصيرهما»، والأصح، كما يؤكد دوفيز: «إعادة تنصيرهما، ما دامت هذه الأراضي كانت جزئياً مسيحية في العصر القديم»[١].

ولقد بدا للأوربيين ـ في ضوء الاكتشافات الجغرافية التي بدأت في القرن الخامس عشر ـ أن العالم خارج أوروبا عالم ثري، وخامل، ووثني.. فقد رافق المستكشفين باحثون عن الذهب، وحاملون للإنجيل.. الفئة الأولى غايتها نقل الثروة إلى أوروبا، وغاية الفئة الثانية بث الحيوية الروحية في ذلك الخمول الوثني، وظهر تبادل غير متكافئ، وقوامه كما يقول ريجيس دوبريه: «ذهبك في مقابل إلـهي، أعطني الدراهم، وإليك المطلق، إني أنهبك، ولكني أهديك إلى الحق»[٢]، وقد كانوا يلجؤون في سبيل الوصول إلى هدفهم ـ بالتعاون مع حكوماتهم المستعمرة ـ بحرمان مناطق المسلمين من التنمية، ومنها: التعليم

---

(١) إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص١٩.

والصحة، فتوصد أبواب التعليم لمن لا يدين بالنصرانية، أو على الأقل تغيير اسمه، واستبداله باسم نصراني، بل حتى المناصب كانت لهم الأولوية فيها، فعندما دخل الإنجليز إلى السودان كانت توصيات المنصرين أن يتولى الولايات العامة فيها المرتدين من المصريين والهنود(١)، فقويت بذلك شوكتهم، وأصبحت تلك الأقلية النصرانية، هي الطبقة الحاكمة، وهي التي تولت السلطات السياسية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، في كثير من الدول الإسلامية التي تُعيش فيها أكثرية مسلمة(٢).

وهذا ما نص عليه المستشرق كنيث لاتورت، في مقال نُشر له في المجلة الدولية للإرساليات، حيث قال: «ولكن يجب أن يُعلم أنه لم يحدث انتقال واسع من الإسلام إلى النصرانية في قُطر ما إلا بعد أن تبدلت حكومته الإسلامية بحكومة غربية مسيحية»(٣)، ومن أشهر الأمثلة على ذلك الرئيس السنغالي الراحل سنغور، والذي تم أخذه من أسرته المسلمة وهو صغير، وتم تنصيره وتعليمه في مدارس تنصيرية فرنسية، وانتُخب في الجمعية الوطنية الفرنسية، وعند استقلال السنغال كان أول رئيس لها(٤)، وهذه إحدى استراتيجياتهم، بالإضافة إلى استغلال الجوانب الصحية والإنسانية، فإن السياسة المشتركة في المستشفيات والمعاهد التربوية التنصيرية، هو أنها تفرض رسوماً باهظة على المرضى والطلاب المسلمين، وإذا اعتنق أحد من الطلاب الفقراء النصرانية، فإنه تُزال عنه كل

(١) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٢) وخصوصاً الدول الجنوب والشرق أفريقية، وكذلك الحال في أندونيسيا سيطر النصارى على عدد من المواقع السيادية والقيادية في الدولة، وقد أورد الدكتور شلبي أسماء المتنفذين في الحكومة والجيش الأندونيسي من النصارى، في مقابل تغييب لأبناء الأكثرية المسلمة، انظر أسماءهم ومناصبهم ـ في فترة الثمانينات ـ لدى: شلبي، د. عبد الودود، حقائق، ووثائق عن الحركات التنصيرية في العالم الإسلامي، الدار السعودية للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص٤٨ ـ ٦٤.

(٣) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

(٤) انظر في ذلك ملف خاص بعنوان «الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية»، مجلة المجلة، العدد (١٤٤٩) ١٨/١١/٢٠٠٧م، ص١٨.

العقبات، ويزوَّد بالتسهيلات الطبية والتربوية، بلا مقابل أو برسوم رمزية، وهذا هو ما حدث في باكستان واشتكى منه الشيخ المودودي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة وجهها إلى البابا[١].

والكنيسة تنطلق في استراتيجيتها من خلال تقسيمها للكنيسة في العالم إلى قسمين هما: «بلاد الحق العام» وهي: التي يكون الوضع فيها مستقراً للكنيسة، وهي منظمة بشكل «أسقفيات» أو «أبرشيات»، وخاضعة للنظام العادي للكنيسة ـ أي: إلى رقابة الإدارة البابوية في روما ـ، و«بلاد البعثات» أو «الإرساليات»، وهي: المناطق التي لا يوجد فيها إدارة كنسية مؤسسة بانتظام، ولا نظام تسلسل أسقفي، وتتبع في روما المجمع الديني للدعاية الذي أنشئ في ١٦٢٢م، وتقوم رؤية الكنيسة على السعي إلى تشكيل أكليروس من أبناء البلاد الأصلاء، وعندما تحصل منطقة ـ ما ـ على ما يكفي من قساوسة ورهبان، فإنه يتم نقلها من وضع «بلاد البعثات» إلى «وضع بلاد الحق العام»[٢]، وهو ما تحرص عليه في كل بلاد العالم.

ولذلك انتهز الفاتيكان فرصة سقوط المعسكر الشرقي ـ المتمثل في سقوط قيادته السوفيتية ـ وأصدر البابا يوحنا بولس الثاني منشوراً بابوياً نشرته صحيفة النيويورك تايمز دعا فيه الكاثوليك إلى «الخروج ونشر المسيحية في كافة بقاع العالم، بما فيها الأماكن الإسلامية التي تمنع القوانين الإسلامية فيها تغيير الأديان»[٣]، ولعل من أكبر المفارقات خلال القرون الخمسة الماضية، أن أوروبا

---

(١) انظرها لدى: شلبي، د. عبد الودود، حقائق، ووثائق عن الحركات التنصيرية في العالم الإسلامي، الدار السعودية للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص٣٤، وقد بسط الدكتورين: الخالدي وفروخ في كتابهما القيم: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، الكثير من النماذج والأمثلة التطبيقية على مناهج المنصرين وأعمالهم، وبتوثيق دقيق، وهي استراتيجيات لا تزال قائمة إلى اليوم، وانظر في خطة التنصير في باكستان: خير الله، فرانك، دور الكنائس المحلية في خطة الرب لخلاص المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٨٤٤ وما بعدها.

(٢) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ص١٨٦ ـ ١٨٨.

(٣) أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مرجع سابق، ص١٠٥.

التي كانت تنتشر فيها أفكار الحرية والأخوة والمساواة، هي نفسها التي كانت - في نفس الوقت - تمارس في خارج أوروبا أبشع عمليات الاستعمار، وتوطد أفظع نظام للنهب العالمي، ويشكل التنصير أهم وسائلها في ذلك، ومن أهم الوسائل التي يستخدمونها لنشر النصرانية ما يلي:

١ - فتح الملاجئ ودور الأيتام، لاستقطاب الأطفال الذين يُنبذون إلى البؤس، أو أخذهم من بين أهلهم تحت ضغط الحاجة، ومن ذلك ما قام به لافيجيري رئيس أساقفة الجزائر، حيث قام بتأسيس قريتين في وادي الشليف لأمثال هؤلاء اليتامى، وهما قرية القديس سيبرين، والقديسة مونيك[١]، وهي قاعدة في كل بلد من البلاد الفقيرة التي يدخلها التنصير.

٢ - تأسيس المدارس التنصيرية في مختلف المدن والقرى، لبثّ النصرانية، وغرسها في نفوس النشء، وفتح مدارس مهنية للبنات وإسناد التدريس فيها إلى الرهبان، والراهبات، وكذلك الحال بالنسبة للجامعات، وعلى سبيل المثال قامت الكنيسة بإنشاء خمس جامعات كاثوليكية في بلاد الإرساليات «شنغاهاي، بكين، مدراس، بومبي، طوكيو»[٢]، ومن ذلك أن الجامعة الأمريكية في بيروت، كان اسمها قبل التعديل: «الكلية السورية الإنجيلية»، وكذلك كلية روبرت في استانبول، والجامعة الأمريكية في القاهرة، وهما تم انشاؤهما من قِبل مبشر، ولا يلي رئاستهما إلا مبشر[٣].

٣ - التركيز على الأثنيات والأقليات العرقية في كل بلد، وبعث تاريخهم القديم، وتصويرهم في صورة المضطهدين من قبل الأكثرية، وأنه لا منقذ لهم من

---

(١) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٢) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، تعريب، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٣) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص٩٥، و: بيترز، جورج، نظرة شاملة عن إرساليات التنصير العاملة وسط المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير - خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٨٩ - ٥٩٠، وانظر الكتاب القيم الذي صنفه العلّامة الإمام الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ بعنوان «المدارس العالمية - الأجنبية الاستعمارية، تاريخها ومخاطرها، ألفا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ففيه مزيد تفصيل، وقد أحال على كثير من المراجع حول هذا الموضوع.

ذلك إلا من خلال اعتناق النصرانية ـ هذا من جانب، ومن جانب آخر ـ الاستفراد بتلك الأقليات، والعمل من خلالهم بكل حرية[١]، وإثارة الخرافات والخزعبلات من خلال دعم الخرافات الصوفية، وتشجيع الارتباط بالسحر والشعوذة[٢].

٤ ـ الحيلولة دون وصول العلماء والدعاة المناهضين لهم من الديانات الأخرى ـ وخصوصاً المسلمين ـ إلى المناطق التي يريدون ممارسة أنشطتهم فيها، وأقل ما يمكن أن يقوموا به في ذلك السبيل تشويه صورتهم، والتنفير منهم، ووجود جمعيات التنصير التي تنشر الدعاية ضد الإسلام، بواسطة المحاضرات، والكتب، والنشرات، والمجلات، ومن ذلك الوقوف بوجه كل مؤسسة خيرية، أو دعوية، أو إغاثية، ويعتبر من أكبر الانتصارات التي حققتها الكنيسة بالتنسيق مع الحكومات الغربية هو وضعها المؤسسات الإغاثية الإسلامية في دائرة التجريم من خلال ما يسمى الحرب على الإرهاب، ومنعها من ممارسة العمل الإغاثي، مما منحها الاستفراد بالساحة.

٥ ـ إنشاء المعاهد والمراكز المتخصصة في دراسة الأديان الأخرى ـ والإسلام على وجه الخصوص[٣] ـ وقد أنشئ لذلك مقاييس إحصائية لقياس عملية تنصير المسلمين، مثل مقياس اينكل[٤]، ومن تلك المعاهد التنصيرية على

---

(١) انظر في تفاصيل ذلك: ماكري، دون، تحليل المقاومة والاستجابة لدى الشعوب المسلمة، أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٢) مسك، بل، إسلام العامة ـ أو الإسلام الشعبي، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٠٤ وما بعدها.

(٣) انظر: ميلر، رولاند، بناء شبكة من مراكز الأبحاث، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٦٨٠، وقد عد فيه عدداً من مراكز الأبحاث المتخصصة في التنصير في العالم الإسلامي، ص٦٨٧ ـ ٧٠٠.

(٤) انظر في ذلك: فريز، ديفيد، تطبيق مقياس انكل في عملية تنصير المسلمين، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٣٧، وانظر: دايتون، ادوارد، قيمة ومنهجية التخطيط الاستراتيجي، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٠٧، وانظر المنهجية الإحصائية التي استخدمت في بحث: الوصول إلى الذين لم يتم الوصول إليهم، مما يدل على دقة في التنظيم والإحصاء الغير عادية، وإذا كان هذا منذ ما يزيد على =

سبيل المثال «المعهد الدومنيكاني للدراسات والأبحاث الشرقية» في القاهرة، و«المعهد البونتيفيكاتني ـ الآباء البيض الكاثوليك ـ للدراسات الشرقية» في تونس[١]، و«مركز دراسات المسيحية العالمية» في معهد لاهوت غوردون ـ كونويل في ساوث هاملتون، بولاية ماساتشوستس[٢]، وكلية المسيح في جامعة أكسفورد، ووضع الخطط والاستراتيجيات على ضوء الواقع المعاش، ووضع الاستراتيجيات التكتيكية، والتنفيذية، وتكون ـ الأخيرة ـ في درجة من السرية والكتمان، ورصد الأنشطة التنصيرية، وتحديد معوقاتها لتذليلها، وإيجابياتها لتدعيمهما، وتحديد التقنيات الجديدة لتعميمها إذا أثبتت نجاحها، وآثار كل نشاط ومعوقاته، ويعتبر مؤتمر كولورادو من أكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك، حيث تم دراسة جميع البلاد الإسلامية وواقع التنصير فيها، وأبرز المعوقات التي يواجهها وسبل مواجهتها، بل وحتى واقع المسلمين في الغرب، تم رصده، ورصد أنشطتهم، ووضع الخطط لاختراق تلك التجمعات وتنصيرها.

٦ ـ مساعدة المتنصرين الجدد، ودعمهم مادياً ومعنوياً، وتزويجهم وتوظيفهم وخلق فرص تجارية لهم، وزرعهم في المراكز الحيوية في البلاد، وخلق مناخ أوروبي يضم شتاتهم، ويشاركهم فيه كل الأجناس الأوروبية الموجودين في بلاد المنَصرين، وتكون أبوابه مفتوحة لكل المتلقفين لطعمه من أهل البلاد، في مقابل سحق وإفقار غير المتنصرين، وبناء الكنائس في المدن والقرى، والدعوة إلى ارتيادها، ومنح الحماية لهم في حال تعرضهم لأي مسألة من جانب دولهم التي تتبنى الإسلام، في مقابل تضخيم مسألة إسلام النصارى[٣].

= الثلاثين عاماً، فترى كيف سيكون الوضع عليه الآن؟!!.

(١) انظر في هذه المعاهد: جورافسكي، أليكس، الإسلام والمسيحية من التنافس والتصادم إلى الحوار والتفاهم، ترجمة: د. خلف الجراد، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ، ص١٣٥.

(٢) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) انظر: الخاطر، مبارك، القاضي الرئيس قاسم بن مهزع ـ رجل من أرض الحياة، طبع البحرين، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، وقد عقد فيه فصلاً عن التنصير في الخليج ومقاومة الشيخ له، وفيه بسط ضافي، ص١٠٣ وما بعدها، وص١٢٧ وفيها ذكر وسائل المنصرين.

٧ ـ استخدام وسائل الإعلام الحديثة[١]، من صحافة ومجلات متخصصة[٢]، فضائيات، وإذاعات إلى غير ذلك، وفي كل وسيلة من هذه الوسائل يوجد عدة دراسات، وصرخات تصدر من هنا وهناك، ولكن لا مجيب، وإلى الله المشتكى[٣].

٨ ـ تشظية العمل الكنسي، والإكثار من الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بأنشطة كنسية، بحيث يصعب حصرها، فضلاً عن تتبع أنشطتها، ففي كل مجال تجد لهم ألوف الجمعيات، في أعمال الإغاثة، في الصحة، في التعليم.. إلخ، وتجد لها العديد من الأسماء الرنانة كـ«تجمع بنات القديس بولس»، أو «تجمع العائلات المسيحية الورعة»[٤]، أو «الآباء البيض»، وأحياناً تحمل اسم المدينة التي تمول البعثة كـ«جمعية بعثات لندن»، وهكذا في بقية المدن الغربية، فكل مدينة تستطيع أن تنشئ جمعية كنسية، وقد تكون أسماء تلك الجمعيات باسم البلاد التي يُراد تنصيرها كـ«جمعية بعثات الجزائر»، وهكذا كل بلد من البلاد التي يريد التنصير أن يجتاحها تؤسس لها جمعيات تحمل أسمها، وكلها تتمتع بغطاء كنسي، وقد تضاعف تقريباً عدد المنصرين ـ البروتستانت فقط ـ العاملين في العالم الإسلامي منذ عام ١٩٨٢م من خمسة عشر ألف إلى سبعة وعشرين ألفاً، نصفهم من الأمريكان[٥].

---

(١) في الإستراتيجية التنصيرية لاستخدام الإعلام انظر: جويس، ريموند، الوضع الحالي للمطبوعات ووسائل الإعلام الأخرى الموجهة للمسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥١٨.

(٢) انظر في ذلك: فراي، س، جورج، الحاجة إلى مجلة خاصة بالإرساليات التنصيرية الموجهة نحو المسلمين،، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٨٠٨.

(٣) انظر في ذلك الدراستين الجادتين التاليتين: ١ ـ الإذاعات التنصيرية الموجهة للمسلمين العرب، د. كرم شلبي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ٢ ـ الفضائيات العربية التنصيرية، لتركي بن خالد الظفيري، نشر مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، و: اكورود، فريد، الإرسال الإذاعي الحالي الموجه إلى المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٦٢ وما بعدها.

(٤) ليدل، ليوبولد، أسرار الفاتيكان ـ قضية ليدل، ترجمة: تحسين حجازي، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٨٥.

(٥) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥٠، وانظر قائمة =

٩ ـ تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وتعدد مصادرها، ولذلك أنشئ بنك مستقل للفاتيكان (IOR)، بالإضافة إلى مشاركته في ملكية عدد من البنوك، بخلاف ملكيته لعدد من شركات الأدوية، وشركات تصنيع السلاح، ولذلك لا يمكن التنبؤ بثروة الفاتيكان أو مصادرها، أو تقديرها، ومن يحاول أن يفعل ذلك فإنه ـ كما يقول ليبول ليدل ـ «يُتهم بالعداء للكنسية»[(١)].

١٠ ـ الحرص على شرعنة التنصير، سواء من خلال المعاهدات الثنائية، كما حدث مع الصين بعد أن انفتحت للأوربيين إثر حرب الأفيون، إذ تم النص في المعاهدة التي أبرمت بين الحكومة الصينية والوزير الفرنسي على «أن الصيني الذي يعتنق الكاثوليكية لا يمكن معاقبته من قبل الحكومة الصينية»[(٢)]، وهو ما تم النص عليه في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م، حيث اعترفت الإمبراطورية العثمانية، فيه بحق الدول الغربية في الولاية على المتنصرين الجدد من الرعايا العثمانيين[(٣)]، وهو ما تحرص على تمريره الحركة الكنسية من خلال التشبث بحرية الأديان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وتوظيفها لخدمة مخططاتها التنصيرية، في مقابل إقصاء للحركات المضادة لها كالحركات الإغاثية الإسلامية حسبما سيرد بيانه.

المطلب الرابع

الغزو الاقتصادي

يمكننا تعريف هذا النوع من الغزو بأنه عبارة «عن التدابير الاقتصادية المتخذة من قبل دولة ـ أو أكثر ـ لأغراض سياسية موجهة ضد الاستقلال

= طويلة بتلك الإرساليات التنصيرية، والبلاد العاملة فيها ضمن: سكوت، والدرون، روابط أمريكا الشمالية مع إرساليات العالم الثالث التنصيرية العاملة بين المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٨٨.

(١) ليدل، ليوبولد، أسرار الفاتيكان ـ قضية ليدل، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، تعريب، مرجع سابق، ص١٩٨، وفيه مزيد من التفاصيل عن تاريخ الإقرار للغربيين بالحق في التنصير بين الصينيين، وتواريخ المعاهدات التي عُقدت بذلك الشأن، ومزيد من الوقائع والأحداث بشأن التغلغل التنصيري.

(٣) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٤.

السياسي لدولة ـ أو دول أخرى ـ بغرض السيطرة عليها، وحرمانها من منابع ثروتها الاقتصادية الضرورية لبناء اقتصادها»[١] يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب الغزو التي حرصت المركزية الغربية على التأسيس له بكل وسيلة، وقد نصيب عين الحقيقة إذا قلنا: أن «ثروات الغرب كانت، وما زالت نتيجة العمل على تأخر المناطق التي هي الآن أفقر مناطق العالم»[٢]، وسلب ثرواتها، ومراكمة رأس المال لديهم، ومن ثم السيطرة على الدول التي أصبحت تدور في فلكها اقتصادياً، ولعل من أهم المداخل التي استخدمتها دول المركز في ذلك هو الأسر الاقتصادي؛ أي: أن تكون دول الأطراف مأسورة لدول المركز اقتصادياً، ولا تستطيع أن تحقق لنفسها أي فكاك من ذلك الأسر؛ لأنه أكبر من قدراتها.

وقد بدأ ذلك مبكراً ـ فمنذ بداية القرن السادس عشر ـ فقد بدأت تونس في الاستدانة عام ١٨٣٠م، وعجزت عن السداد فبدأت أشكال الوصاية الخارجية عام ١٨٦٧م، وانتهت بالاحتلال الفرنسي عام ١٨٨١م، وفي عام ١٨٥٤م قامت مصر بالاستدانة الخارجية، حتى ارتفعت خلال الفترة ١٨٦٣ ـ ١٨٧٦م من ٣ إلى ٦٨,٥ مليون جنيه، ووصلت في عام ١٨٧٦م إلى العجز عن السداد، فتشكلت «لجنة الدين العام» بمشاركة الدول الأوروبية الدائنة، فكانت بمثابة مجلس وصاية، ونواة للسقوط في براثن الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م[٣]، وكذا الحال مع الامبراطورية العثمانية، حيث بدأت بالاستدانة الخارجية، والملاحظ أن كل تلك الاستدانات السابقة رافقها انسلاخ حضاري، وتبني للمنظور الحضاري الغربي، فقد بدأت الاستدانة الخارجية عام ١٨٥٦م، ونتج عن ذلك تراكم الديون من ١٨٥٨ ـ ١٨٧٥م من ٥,٥ مليون ليرة تركية، إلى ٢١٨ مليون ليرة تركية، ومن ثم العجز عن السداد، وتم تشكيل «لجنة الدين العام العثماني» بمشاركة الدول الأوروبية الدائنة[٤].

(١) خلف، د. محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص٣٢٣.

(٢) روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق، ترجمة: عاطف عبد الحميد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٨٤

(٣) شبيب، نبيل، الجذور التاريخية للاستعمار المالي المعاصر، مجلة المجتمع، العدد (١١٤٤)، ٤ ـ ١٠ ذو القعدة ١٤١٥هـ، ص٣١.

(٤) شبيب، نبيل، الجذور التاريخية للاستعمار المالي المعاصر، مرجع سابق، ص٣١.

ليس هذا فحسب بل إنه كانت تُطلب التعويضات الباهظة من الدولة العثمانية لقاء بعض ما يرى الغرب أنه مظالم وقعت عليه، ومن ذلك أن أمريكا أرسلت سفينتها الحربية كنتاكي ـ بقيادة الأميرال كولبي جستر من البحرية الأمريكية ـ إلى تركيا، لتشكل ضغطاً نفسياً على العثمانيين لضمان دفع التعويض عما يزعمون أنها أضرار لحقت بأملاك إحدى بعثات التبشير الأمريكية، أثناء ما أسموه مذبحة الأرمن في عام ١٨٩٩م[١]، ونتيجة لكل ذلك الضغط قام العثمانيون بـ«منح امتيازات وخاصة لبريطانيا وفرنسا وهولندا، تعطي مواطنيها نفس الحقوق التي يتمتع بها ـ أهل الذمة ـ من مواطني البلاد الأصليين، وفي الحال أنشأ الأوروبيون شبكة من المحطات التجارية، والبعثات القنصلية، والتي اتضح أنها كانت بمثابة حصان طروادة، حمل إلى داخل المنطقة المؤثرات الثقافية والاجتماعية الغربية، فحشا الأجانب جيوبهم بالمال على حساب التجارة المحلية، ووطدوا في الوقت ذاته أقدام الغرب في المنطقة كما لم تتوطد من قبل وهكذا لم يجدوا صعوبة في الإمساك بمقدرات تلك البلاد بعد انهيار السلطنة العثمانية»[٢].

واستكمالاً لذلك قامت ـ دول الغرب ـ من خلال استعمارها لدول الأطراف بإعادة بناء اقتصاديات ـ دول الأطراف ـ المقهورة، وإدخالها في علاقة معقدة مع اقتصادياتها، بحيث لا تستطيع معها الفكاك من هيمنتها، والتبعية لها، وقد حاول لينين أن يبيِّن إحدى جوانب تلك الهيمنة في كتابه: الغمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، بأن ذكر: «أن نمو الرأسمالية المالية»، والصناعة في البلدان الغربية قد خلق «فائضاً هائلاً من رأس المال»، هذا المال لم يكن بالإمكان استثماره بصورة مفيدة في بلادِ اليد العاملة فيها محدودة، وفي المقابل المستعمرات كان ينقصها رأس المال، لكنها كانت ثرية باليد العاملة والمصادر البشرية، ولذلك كان على رأس المال الخروج وإخضاع البلدان غير الصناعية للحفاظ على نموه.

---

(١) فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، دار الفجر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١/٢٢٧.

(٢) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٤٦.

وهكذا توقع لينين «أن رأسماليو الأموال الأوروبيون سوف يبتلعون بقية العالم في الوقت المناسب..»[١]، وقد حدث أن ابتلعت سياسة الرأسمالية دولاً، فعلى سبيل المثال استطاع التاجر الاستعماري «سيسيل رودس» أن يقيم دولة جنوب أفريقيا، وأن تسمى أحد أجزائها باسمه «روديسيا»، وذلك عن طريق شركته ذات الامتيازات، وهو ما قام به ثيودور هرتزل «من تأسيس شركة ذات امتيازات، تحت حماية إنجلترا، إلى حين تحويلها إلى دولة يهودية»[٢]، حيث تم بواسطتها شراء مساحات كبيرة من أراضي الفلسطينيين، والتي شكلت فيما بعد نواة الدولة اليهودية.

ومن الاستراتيجيات التي استخدمها ذلك الغزو لتحطيم الاقتصاديات المحلية للدول، وربطها باقتصاده ما يلي:

١ ـ **سياسة الاستيطان**[٣]: وذلك بأن يتوافد الغزاة، وينتشروا بين السكان المحليين، ومن ثم القيام بالاستيلاء الممنهج على الأراضي ذات الريع الاقتصادي، سواء كانت مزارع، أو مصانع، ونحوها، وهم مدعومون في ذلك بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تملكها الدول التي يتبعون لها، وقد يكون ذلك الاستيلاء بالقوة، كما حدثت أكبر عمليات توطين عرفها التاريخ، مع الإبادة الكاملة للسكان الأصليين، تلك التي قامت بها بريطانيا في أمريكا الشمالية، وأستراليا، وبدرجة أقل في جنوب أفريقيا، وفي فلسطين، وقد يكون ذلك من خلال الحيلة الممنهجة، مثل أن ينشروا معاملاتهم الاقتصادية المحرمة ـ وخصوصاً الربا ـ والتي من خلالها يعجز المواطنون المحليون من سداد ما يترتب عليهم من فوائد على قروضهم الربوية، فيصادرون مقابل ذلك أموالهم، ونتيجة لذلك ـ على سبيل المثال ـ سيطر الأوروبيون على حوالي مائة ألف هكتار من الأراضي الفلاحية الممتازة، بخلاف العقارات الأخرى غير الفلاحية، ويكفي أن نعرف أن اليهودي «حاييم بن شيمول» كان يسيطر على الأراضي الواقعة بين

---

(١) لومبا، آنيا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة: محمد هشام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ص٢٦.

(٣) انظر المقاربة الفلسفية الرائقة للاستيطان لدى: سعيد، إدوارد، الثقافة والامبريالية، مرجع سابق، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.

الدار البيضاء جنوباً، وطنجة شمالاً، ومن طنجة غرباً إلى الناضورة شرقاً، على طول مسافة تتجاوز مائتي كيلو متر، ونتج عن ذلك أن تحول المغاربة إلى أقنان في الأرض التي كانوا يملكونها، نتيجة إفلاسهم في المخالطات الربوية[١]، وغالباً ما كان المستعمر يقوم بنزع ملكية الأراضي بالقوة الجبرية[٢]، وهذا ما قامت به هولندا في أندونيسيا[٣]، وبريطانيا في الهند[٤]، وفرنسا في الجزائر[٥]، وأسست لذلك شركاتها، والتي أسمتها ـ كل دولة ـ شركة الهند الشرقية، وقد جاءت الآن الشركات العابرة للقارات لتقوم بمهام سالفاتها، من الشركات الهند شرقية.

٢ ـ **السياسة المالية**: وتقوم تلك السياسة لفرض الهيمنة الاقتصادية الغربية على ثلاث محاور:

أ ـ **فرض العملة الغربية**: بحيث تصبح تلك العملة هي العملة المعتمدة في التعاملات الدولية، بل وحتى المحلية، وهذا ما قامت به فرنسا إثر انتصارها على المغرب في معركة ايسلي على الحدود الشرقية مع الجزائر، وفرضته إسبانيا إثر انتصارها على المغرب في حرب تطوان، كما أن القطع النقدية الانكليزية، والإيطالية، أصبحت تُتداول كقطع رسمية في المغرب، وهذا ما جعل المغرب تابعاً لتلك الدول في علاقاته الاقتصادية، والقانونية، والاعتبارية، والرمزية،

---

(١) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٤ ـ ٧٥.

(٢) بو عياد، الحاج الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ص٢٣٣، وفيه وثائق مهمة عن طبيعة الممارسة الاستعمارية، وسياستها.

(٣) انظر في تفاصيل ذلك: بوفيس، توماس، الاستعمار في جزر الهند الهولندية «الشرقية»، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م) مرجع سابق، ص٢٤٧ ـ ٢٧٥.

(٤) انظر في تفاصيل ذلك: بوشبادس، جاك، الهند: القرن الاستعماري الأول، ص٢٧٧ ـ ٣١٠، وفوركاد، ماري، البريطانيون في الهند، ص٣١٥ ـ ٣٥٠، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م).

(٥) جيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص٨٥ وما بعدها.

والحضارية لأوروبا،[١] وهذا ما حدث إثر مؤتمر بريتون وودز، إذ اعتمد الدولار كعملة دولية يتم التعامل بها.

ب ـ **النهب والإفقار المنظم**: ويمكننا القول أن الاستعمار لم يكن يرغب في أن يخسر أي مال خلال حروبه الاستعمارية، كما أن تلك الطريقة تجعل المستعمَر تحت أشد ضغوط الحاجة، مما قد يكون سبباً في تركيعه، وإخضاعه تحت إرادة المحتل، وقد لجأ الاستعمار لبلوغ ذلك إلى عدة تقنيات، منها:

١ ـ **نهب العملة المحلية**: من خلال سياسة الغزوات الحربية، حيث كانت الدول الأوروبية تعمد إلى شن الحروب لتتخذ منها ذريعة لفرض الغرامات الحربية الباهظة التي تمكنها من امتصاص الثروة المحلية، وعلى سبيل المثال: فقد شنت إسبانيا حرباً على المغرب من مدخل مدينة سبته، وسيطرت على مدينة تطوان[٢]، واشترطت لإيقاف الحرب، والانسحاب أن يقدم لها المغرب مائة مليون بسيطة بعملة المعدن النفيس ـ الذهب والفضة ـ واضطر المغرب الى أن يقبل ذلك، بالرغم أنه لم يكن يوجد في خزانته سوى خمس هذا المبلغ، مما جعله يلجأ إلى الاقتراض بالربا من بريطانيا، ويتنازل عن نصف مداخيله لإسبانيا مدة ثلاث وعشرين سنة.

ثم شنَّت إسبانيا حرباً أخرى على المغرب قرب مليلية، ولم تقبل توقيفها إلا بعدما دفعت المغرب عشرين مليون بسيطة، ونهجت فرنسا نفس السياسة، حيث كانت تسيطر على الجزائر، وتشن منها حروباً دورية على الحدود المغربية، تطالب على أثرها المغرب بدفع غرامات حربية باهظة[٣]، كما قامت بفرض غرامات كبرى على مقاومي الجزائر، ومصادرة أراضيهم[٤]، وأحياناً يتم الإدعاء بمبالغ قال عنها القنصل البريطاني: «بأن أغلب المدعى به لا أساس له من

(١) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦.

(٢) لتفاصيل هذه المعركة، ودور الشركات التجارية فيها انظر: العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٨٨ ـ ٨٩.

(٣) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦.

(٤) جيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص٧٨ ـ ٧٩.

الحقيقة»[١]، وذلك الاستنزاف الممنهج للاقتصاد الوطني أدى إلى زعزعة العملة الوطنية، وتخريب الاقتصاد الوطني في المغرب، وكانت هذه السياسة تهدف بالإضافة إلى نهب الثروة المغربية، على جبر المغرب على السقوط في سياسة القروض[٢]، وقس على هذا بقية الدول التي كان يستنزفها الاستعمار.

٢ ـ **إثقال كاهل المستعمَرين بالضرائب الباهظة**: وهم يختلقون لذلك شتى أنواع الأشكال والمسميات، فهذه بريطانيا العظمى قامت بفرض ضريبة على دول الخليج التي يقوم رعاياها بإقلاق المستعمر البريطاني، والإغارة على سفنه، بدعوى التعويض عن الاعتداءات التي يرتكبها رعايا تلك الدول في البحار[٣].

٣ ـ **نهب خيرات البلدان المستعمرة**: حيث يأخذ المستعمر كل خيرات تلك البلدان وبأيدي أبنائها، وقد كتب عن ذلك الكولونيل الانكليزي كوركان عندما أصبح مستعمراً في كينيا بكل وقاحة: «سرقنا أرضهم. وبقي أن نسرق أذرعتهم. وأن العمل الإجباري هو النتيجة اللازمة لاحتلال البلاد»[٤]، وقد استعمل «العمل الإجباري في تقديم البنى التحتية للمشاريع التعدينية أو الزراعية أو التجارية الموجودة في بلدان المستعمِرين، من أجل أن تزيد من ريع الاستثمارات الخاصة: طرق، سكك حديد، موانئ، كل ذلك كان يشاد لمصلحة استغلال البلد المستعمر حصراً.

هناك مثل ذكره أنره جيد في كتاب له بعنوان: «رحلة إلى الكونغو» ألا وهو بناء سكة الحديد بين برازافيل والبونت السوداء، حيث احتاجت المائة والأربعون كيلو متر الأولى إلى سبعة عشر ألف جثة، وفي كل سنة خلال اثنتي عشرة سنة، كان ما يزيد على عشرة آلاف ساكن أصلي يساقون إلى مكان التمديد، وكان أكثر

---

(١) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، ترجمة: د. يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص٢٩٣.

(٢) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦.

(٣) كيلي، جون، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠م، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (د، ط)، (د، ت)، ١/٣٤٦.

(٤) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٧.

من ربعهم يموت من الإنهاك أو المرض...»[١]، وكانت تستخدم تلك الطرق والمرافق التي يقتل فيها أبناء البلاد الأصليين لخدمة المستعمر وثرائه، إذ يتم بواسطتها شحن خيرات تلك البلاد المستلبة، وقد طورت البلدان المستعمرة ذلك السلب باسم: «إزالة حدود المبادلة»، والذي يكون الأمر أكثر صراحة إذا أسميناه بـ«نهب البلدان الفقيرة»، فالنفط «شأنه شأن سائر المواد كان يشترى لقاء سعر تافه، ويعاد بيعه بأسعار خيالية بعد أن تكون شركات النفط قد استوفت أرباحها، واقتطعت الدولة رسومها»[٢]، وقس على ذلك بقية السلع.

ج ـ الإغراق بالقروض الربوية: والتي يتم من خلالها إثقال دول الأطراف بالديون وربطها بدول التمركز الغربي من خلال ربطها بقروض طويلة الأجل، بعد أن يتم امتصاص عملتها المحلية، ونهبها بواسطة سياسة الإصلاح الفاشلة، والغزوات الحربية، والاستيطان ـ سبق الإشارة إليها ـ والتي يلزم معها الدول المدينة من الانصياع لرغبات وطلبات الدول الدائنة، والتي يديرها عادة كبار رجال المال، حيث يكونوا محركاً للسياسة، وهو ما يكون تأسيساً لعبودية جديدة، فكما «تأسست العبودية القديمة على القبض على البرابرة الغرباء، واسترقاقهم باعتبارهم ليسوا أناساً حقيقيين، كذلك تأسست المراباة على علاقة الاحتقار والانسلاخ اللامسؤول عن السكان المحليين من قبل الغرباء أصحاب رأس المال المقرض»[٣].

ونعود إلى المثال المتقدم ـ المغرب ـ والذي تم إسقاطه في فخ الديون كنتيجة لما تقدم من سياسات مالية، كما تم تأسيس بنوك أجنبية، قامت الدولة بالاقتراض منها، وأصبحت تتضخم تلك الديون، حتى قام السلطان عبد الحفيظ بإعلان العجز عن تسديد تلك الديون، ومن ثم الاستسلام للحماية الفرنسية[٤]، وكذلك الحال مع مصر إذ أمدت الدول الغربية سعيد باشا ـ حاكم مصر ـ بالأموال حتى أغرقته بالديون، ثم إنها اقتضته تلك الديون مرة واحدة،

---

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٧.
(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٩.
(٣) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٥٢.
(٤) انظر تفاصيل ذلك لدى: العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦ ـ ٧٩.

فاستطاعت بذلك أن تشتري أسهم الحكومة المصرية في قناة السويس، وأن تتدخل في إدارة القناة عملياً، ثم تدرج الأمر حتى استعمرت بريطانيا مصر، وأصبحت تحت وصايتها[١]، وفي حال ما إذا لم تنصع تلك الدول للحماية، فإن رجال المال يدفعون دولهم إلى تدخلات عسكرية، ليس لاكتساب أسواق أو أرض، وإنما بدعوى إرغام قادة البلدان المدينة على رد ديونها ـ كما حدث في مصر، تونس، فنزويلا . . ، واستطاعت البنوك الكبرى الاحتفاظ بسيطرتها على اقتصاديات تلك الدول، حتى بعد استقلالها[٢]، وهو ما يقوم به ـ الآن ـ صندوق النقد، والبنك الدوليين.

٣ ـ **السياسة التجارية**: والتي تعتمد على هيمنة المستعمِر على الأنشطة التجارية والاقتصادية المهمة في الدولة المستعمَرة، وهو إحدى المقاصد المهمة لكل الحملات الاستعمارية التي قامت بها الدول المستعمِرة، ولذلك أسست شركاتها الاستعمارية الكبرى، وعلى سبيل المثال فقد أسست ثلاث دول شركات ضخمة باسم شركة الهند الشرقية، وهي: بريطانيا، وهولندا، وفرنسا، للقيام بتلك الهيمنة، التي كانت كل دولة من تلك الدول، تمارس هيمنتها من خلال شركاتها التجارية على البلاد التي تقوم باستعمارها، وهو كذلك ما قامت به عدد من الشركات الأوروبية، والتي أفضت في النهاية إلى استسلام المغرب للاستعمار الفرنسي[٣].

وتلك الدول ذاتها هي التي تملك أكبر نسبة من عدد الشركات العابرة للقارات، والتي تستعمر الدول اليوم ـ اقتصادياً ـ باسم الاستثمارات، وحرية التجارة العالمية، والتي وصفها أحد اللاهوتيين الغربيين في مقالة له بعنوان: «السوق بصفته رباً»، والذي لم ينتج ذلك السوق سوى ١٣٠ من الاقتصاديات

---

(١) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٣٠.

(٣) انظر تفاصيل الأدوار التي قامت بها تلك الشركات، وما قامت به حكوماتها في سبيل ذلك لدى: العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٩ ـ ٩٤.

غير القابلة للحياة، وهي ما عبَّر عنها الاقتصادي السياسي الألماني البارز فريدريتش ـ في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي قائلاً: «من الحيل الماهرة الشائعة، أنه حينما يصل ـ أي: أحد ـ إلى قمة العظمة، فإنه يركل السلم الذي تسلق عليه، كي يحرم الآخرين من وسيلة للتسلق بعده»، والكثير من علوم الاقتصاد الجديد ـ الأنجلو أمريكي، ونظرية الكوكبة برمتها، هي محاولات لعملية حجب السلم هذا[١]، حيث لم تصل أي من الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى التي حققت تقدماً مقبولاً، إلى ما هي عليه الآن باتباعها أي من الوصفات التي تصفها لدول الأطراف، ليظل لها التفرد والتميز في السيطرة على تلك الاقتصاديات الهامشية، والغثائية، والتي لا تريدها أن تعرف السلم الذي ارتقت عليه تلك الدول، لتصل تلك الدرجة من المتانة، والنمو الاقتصاديين.

المطلب الخامس

الغزو السياسي

يعتبر الاستقلال الفعلي للدول المستعمرة من خلال إصرارها على إرادة عيش حسب قيمها الذاتية الخاصة، أما في حال تحويلها ـ أي: قيادة الدول المستقلة عن الاستعمار ـ إلى جماعات تتعهد بمتابعة التغريب، وغرس تفوق القيم الغربية، فذلك لا يعدوا أن يكون استعماراً ولكنه بوجه محلي، وقد سماه رئيس وزراء غانا كوامي نكرومي بـ«الإستعمار الجديد»، وعرفه بأنه: «وضع دولة مستقلة نظرياً تتمتع بكل علامات السيادة، لكن سياستها في الواقع تسير من الخارج»[٢]، وهذا هو الغزو السياسي، وهو أخطر أنواع الغزو، حتى قال عنه لوثروب «بأنه من أكبر عوامل التبدل والانقلاب في العالم الإسلامي، حتى في الشعوب الآسيوية والأفريقية غير المسلمة..»[٣].

وفي هذا العصر أصبح ذلك الغزو أكثر تجذراً ووجوداً، وذلك لأن السياسة

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠١ ـ ٤٠٣.

(٢) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ١/٤.

الغربية اليوم أصبحت تدرس كيف تكسب بالسلم، أكثر مما تكسب بالحرب، ولذلك أصبحوا يضعون مناهجهم، ويبنون استراتيجياتهم على بناء وتوجيه الأفكار، وهم يستعينون على ذلك بـ«خريطة نفسية للعالم الإسلامي، وهي خريطة يجري عليها تعديلات ضرورية في كل يوم، يقوم عليها رجال متخصصون، مكلفون برصد الأفكار، وهو يضع خططه الحربية، ويعطي توجيهاته العملية على ضوء معرفة دقيقة لنفسية البلاد المستعمرة، معرفة تسوغ له تحديد العمل المناسب لمواجهة الوعي في تلك البلاد، حسب مختلف المستويات، وطبقاتها. .»[١].

وتبعاً لذلك فهو يحرص جاهداً على أن تخضع سياسات دول الأطراف إلى الأفكار المجسدة، والتي يقوم بتجسيدها، وتقديمها هو إليها، ويعتمد في ذلك على «ما تتضمنه نفسية الشعوب عامة، من ميل طبيعي نحو السهولة والأشياء المسهلة، فحينما تخطط السياسة طبقاً لمبدأ السهولة، فإنها سوف تجتذب إلى تيارها كثيراً من الناس ذوي النوايا الطيبة، الذين يقدرون الأشياء بناء على سهولات الحاضر، لا على صعوبات المستقبل، بالإضافة إلى شيء من الإغراء يضاف إلى هذه الجاذبية الطبيعة ليسهل حتمية الانزلاق إلى وحل السهولات المغرية»[٢]، ويبعدها كل البعد عن الأفكار المجردة، وذلك «لأن السياسة التي تتبع أفكاراً مجردة، تعانق بحكم الضرورة، الضمير الشعبي، وهي تلتزم المبادئ والمقاييس والقواعد التي تتحكم في سيرها، وهي بذلك تحمل في طبيعتها مبدأ التعديل الذاتي، الذي يفرض عليها رقابة من نفسها، معدلاً بذلك حركتها، واتجاهها عند الحاجة»[٣]، وهم يعتمدون في ذلك على تقنيات عدة، منها:

أ ـ عزل الأفكار عن المجال السياسي: إذ أن هذا العزل يحرص عليه الغرب أشد الحرص، وذلك من أجل «أن تكون عمليات الرقابة والتصحيح والنقد الذاتي التي من شأنها أن تكشف نواياها وتعطل مشروعاته غير ممكنة في البلاد المستعمَرة. . . حتى تبقى الأولى ـ أي: الأفكار ـ غير مثمرة، والثاني ـ أي: السياسة عمياء»[٤]، وينتج عن ذلك أن الشعوب «تجهل دقة الخطط التي

(١) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص١٦.
(٢) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٢٧.
(٣) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٢٤.
(٤) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٢٨، وقد بيَّن فيه =

ترسم من أجل التحكم مصيرها بواسطة أفكارها»[١]، وللمستعمر في ذلك تقنيات ليس هذا مجال بسطها، ولعل مدار بحثنا هذا والذي يحاول الكشف عن ذلك العزل، والذي أنتج نتائج كارثية، من خلال ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولذا فلن أطيل البسط حوله، وإنما سأكتفي بالإشارة إليه.

ب ـ الاتفاقات الدبلوماسية[٢] أو ما يعبر عنه الدكتور العماري بـ«الفتح الدبلوماسي»[٣]: وهو ذلك الذي يتم من خلال الاتفاقيات الثنائية المشتركة التي يفرضها المستعمر بقوته وسلطته على الدول المستعمَرة، ولكن بطرق دبلوماسية، وعلى سبيل المثال فقد فرضت فرنسا على المغرب سبع اتفاقيات في حوالي سبعين سنة (من١٨٣٢م ـ ١٩٠٢م)، وكان من أهم نتائج تلك الاتفاقيات، إرغام المغرب على التخلي عن العمل بمبدأ الجهاد وحقوق الأخوة والروابط الجامعة مع الجزائر، وفصله جيو ـ سياسياً عنها، ومنعه من التعامل بقانون الجامعة الإسلامية وإجباره على التعامل بقانون الوطنية الضيقة فقط، وفرضها عليه كعنصر أيديولوجي وموقف سياسي رسمي لأول مرة في تاريخ البلاد حسبما يلاحظ من بعض بنود اتفاقيات الحدود الأخيرة[٤]، فقضت بذلك على روابط البيعة والوحدة التي أسستها بيعة أهل الجزائر للسلطان عبد الرحمٰن بن هاشم إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة (١٨٣٠م)، وإرغامه كذلك على التنازل عن حقوق سيادته، التي أصبحت تتصرف فيها الدول الاستعمارية الأوروبية بوضوح كامل.

كما نص على ذلك مؤتمر مدريد (١٨٨٠م) ومؤتمر الجزيرة الخضراء

= بعض التقنيات التي يستخدمها الاستعمار لذلك العزل، وهو بيان قد لا تجده لدى غيره.

(١) بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) وقد قسم بعض الباحثين تلك الاتفاقات إلى ثلاثة أقسام هي: ١ ـ الاتفاق بين القوى الاستعمارية على الإعتراف بالحقوق الحصرية لبعضها، ٢ ـ اتفاق القوى الاستعمارية بشأن أراضي دولة ثالثة ما، ٣ ـ اتفاق بين دولة استعمارية ودولة محلية، وللمزيد حول تلك التقسيمات والأمثلة لها انظر: بول، هيدلي، المجتمع الفوضوي ـ دراسة النظام في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٣٠٩.

(٣) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٦٨.

(٤) وهذه الشروط تم فرضها من قبل المركز على كل دول الأطراف وخصوصاً دول العالم الإسلامي.

(١٩٠٦م) حيث قررت فيهما تلك الدول تدويل المسألة المغربية، وبذلك نصت بعض بنودها على تكليف فرنسا وإسبانيا بمهمة الأمن العسكري فيه، وبالسيطرة على نظامه المالي، وتعزيز عنصر الاستيطان الأوروبي فيه، وإعطاء حق الرعاية المغربية، لتتصرف فيه الدول الأوروبية، كي تحمي من تشاء ومن يشاء من المغاربة، ففقد المغرب بذلك حق السيادة وحق الرعاية معاً، ومن ذلك ما فرضته بريطانيا على شيوخ الخليج عام ١٨٩٨م بما عُرف بالاتفاقات الاستثنائية، والتي من أهم شروطها:

١ ـ التعهد بعدم الاتصال بأي حكومة، أو عقد أي معاهدة مع أي دولة أخرى، وبأي شكل من الأشكال، عدا الحكومة البريطانية.

٢ ـ التعهد بعدم الموافقة أو السماح على إقامة ممثل أو وكيل لأي دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية.

٣ ـ التعهد بعدم التنازل أو البيع أو السماح أو الرضا لأي دولة باحتلال أي جزء من الأراضي التابعة للإمارة لغير الحكومة البريطانية[١]، فتأمل كيف شكلت هذه الاتفاقات سحقاً كاملاً لسيادة تلك الإمارات، وارتهاناً لها لسيادة الدولة المستعمِرة، وانطلاقاً من تلك السيطرة المطلقة، وحقوق التصرف في سيادة المستعمرات، قامت بريطانيا بتبادل بعض مصالحها في المغرب بمصالح فرنسا في مصر[٢]، كما عملت فرنسا وإسبانيا على تقسيم جنوب المغرب بينهما في اتفاقية ١٩٠٠م، واتفقت فرنسا مع كل من بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا في اتفاقيات ١٩٠٢م و١٩٠٤م، على تبادل المغرب والتنازل عنه لفرنسا مقابل جهات إسلامية أخرى لصالح الدول الأخرى في المعادلة الاستعمارية[٣]، ومن صور تلك المبادلات اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على زنجبار، وممباسا، في مقابل اعتراف

---

(١) كيلي، جون، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠م، مرجع سابق، ٢/ ٧٦٤.

(٢) وهو ما عُبر عنه بمصطلح «إطلاق اليد» والذي يعني: استعداد كل من القوتين بعدم الاهتمام كلياً بما تفعله القوة الأخرى ضمن منطقة نفوذها، ما دام عدم الاهتمام هذا متبادلاً، انظر: بول، هيدلي، المجتمع الفوضوي ـ دراسة النظام في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٣١١.

(٣) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٦٩ ـ ٧٠.

بريطانيا بالحماية الفرنسية على مدغشقر[١].

ونخلص من ذلك إلى أن الغزو الدبلوماسي استعمل وثيقة المعاهدة والاتفاقية كوسيلة تقنية، تقوم من خلالها الدول المستعمَرة بالتنازل عن مصالحها العليا بالتدريج، بحيث يتطور الغزو، وتتطور معه السيطرة إلى أن يُكمل ذلك بالتسليم الكامل، والمعاهدات التي يتم من خلالها الخضوع للحماية الأجنبية، والاحتلال النهائي، كما أن من ثمار تلك الاتفاقات أن تُستعمل وثيقة المعاهدة لتضع البلد الموقعة معه بالتدريج داخل المنظومة القانونية اللاتينية عن طريق فرض مبادئ وقوانين ومفاهيم وشروط مضادة تماماً لمرجعيته وهويته، ومن ذلك أنه على صفحات المعاهدات الدبلوماسية التي أعدها الدبلوماسيون الأوروبيون، اضطر المغرب إلى التوقيع على إلغاء الجهاد مفهوماً وموقفاً، والتنازل عن حقوق السيادة، والرعاية، وحقوق العمل بقانون الجامعة الإسلامية، وإلغاء القوانين والمصطلحات والمفاهيم والمبادئ الإسلامية في السياسة والعلاقات الدولية، وإحلال القوانين والمصطلحات والمفاهيم والمبادئ اللاتينية محلها بزعم أنها قوانين ومفاهيم دولية، كما أرغم المغرب بواسطة الاتفاقيات الدبلوماسية على الانفتاح وقبول الربا، والاستغلال وإسقاط القوانين والأنظمة الإسلامية في الضرائب مثلاً، والحد من سلطته وتقييد استقلاله[٢].

ج ـ فرض الإصلاحات: وقد أصبحت عنصراً سياسياً مهمّاً في تحقيق الأهداف التي يرغب المستعمر في تحقيقها بدون قتال، وهي تتبنى دعوات ظاهرها الخوف على مصالح البلاد، والرغبة في الإصلاح، فقد تدعو في الظاهر إلى تحديث الإدارة والجيش والضرائب المالية وإدخال التجهيزات الحديثة في البريد والتلغراف والصناعات العسكرية وإرسال البعثة الطلابية لتعليم العلوم التطبيقية وغير ذلك، وعلى سبيل المثال قامت الدعوات في المغرب إلى ذلك، فأخذت الحكومة تلك الدعوات على محمل الجد، وكانت تهدف إلى تجهيز وتعلم أسرار ومناهج وقواعد التجديد والتطوير المعاصر للدخول في نظام

---

(١) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٢) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٦٩ ـ ٧٢ (بتصرف).

المعاصرة من باب العلم معتقدة أن أوروبا قد تساعدها على ذلك، لكن الدول الأوروبية لم تكن تريد تحديث المغرب كما كانت تزعم، وإنما كانت تريد تليين عقلية أفراد البعثات وتجريدهم من الأفكار والعقائد والتصورات المتعلقة بهويتهم الإسلامية، لذلك لم يتعلم أي شيء من المنافع العلمية والتقنية الجديدة التي يفيدون بها بلادهم، إلا بعض الأمور اليسيرة ففشلت البعثات، وفشلت التجهيزات الحديثة التي استوردها المغرب، واستنزف فيها ماليته واقتصاده[١].

كما اقترح القنصل البريطاني «زراعة القطن على نطاق واسع، واقترح - أيضاً برنامجاً مكثفاً لاستغلال ثروات المغرب المعدنية، وتطوير مواصلاتها.. بهدف زيادة دخل السلطان..»[٢]، ونتيجة لتلك الدعوات المحمومة التي قامت بها القوى الكبرى ظهرت عدة رؤى للتعامل مع تلك الدعوات، في مجملها «منحرفة للإصلاح - ولكنه - طغى عليها الجدل بين اتجاهين أحدهما أصبح يرى أن الإصلاح يجب أن يبدأ من تغيير العقلية التقليدية بعقلية جديدة معاصرة للعقلية اللاتينية وشبيهة بها في التشكيل الفكري والمضمون الذهني العلماني والأيديلوجيا الليبرالية، والآخر أصبح يرى أن تعميم التعليم وفتح المدارس وتصحيح التصور الإسلامي مع الاهتمام بالعلوم التطبيقية هو طريق الإصلاح الصحيح، مما خلق جدلاً عقيماً وانقساماً لم يسفر إلا عن مزيد من التخلف إلى الآن»[٣].

د - سياسة تشجيع الحروب الأهلية والاستنزاف الداخلي والإقليمي: وذلك يكون بإذكاء الفتن، والحروب الداخلية والإقليمية، والتي ينتج عنها إنهاك وضعف لتلك الدول، ينتج عنه ضمان مصالح دول التمركز الغربي، بالإضافة إلى تمزق وتشظي دول الأطراف، إلى الحد الذي جعلها تتنازل عن سيادتها لتلك الدول، وهي من أهم التقنيات التي لجأت وتلجأ إليها دول التمركز الغربي، وفي ذلك يقول روبرت امرسون: «إنهم - أي: البريطانيون - متهمون باللجوء إلى

---

(١) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٢٩، وص٢٤١.

(٣) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٢ - ٧٣.

الحيلة الاستعمارية التي مؤداها فرّق تسد، فقد شرع البريطانيون منذ عهد قريب لخلق أمم في مستعمراتهم لم يكن فيها أمم منهم من قبل»[١].

وهذه السياسة نص عليها تشرشل في يوم ١٤ يونيو١٩٢١م في مناقشة له في البرلمان البريطاني[٢]، وقد ذكر الدكتورين: عمر فروخ ومصطفى الخالدي «أنهما لو أرخا للاضطرابات التي أُثيرت في الإمبراطورية العثمانية من ١٨٤٠م ـ ١٨٦٠م ـ أي: خلال عشرين عاماً فقط ـ لاحتاجا إلى كتاب كامل»[٣]، والملفت أن هذه التقنية يستخدم نقيضها الغرب فيما يتعلق بالداخل الغربي، حيث يعتبر منظر ما بعد الحداثة الأول الكسندر كوجييف ـ كما سبق الإشارة ـ هو نفسه من أوائل مهندسي الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الجات[٤]، ولكن الملاحظ أن هذا الاتحاد الذي تحرص عليه الكيانات الكبرى الممثلة للغرب ـ أوروبا وأمريكا ـ تحرص على نقيضه فيما يتعلق بدول الأطراف، وهو ما عبرت عنه المؤرخة الهندية روميلا ثابار بقولها: «بينما كانت أوروبا تتحدث عن الوحدة، كان الحديث في الهند يجري عن الأمة الهندوسية والأمة المسلمة، أحدث هذا المفهوم الاستعماري الذي أسس دولة الهند على قاعدة هويات دينية منفصلة، قطيعة بين الشعب وماضيه... وهكذا تم تطوير نظام تمثيلي منفصل على قاعدة دينية ومفهومي الأكثرية والأقلية...»[٥].

وذلك النظام التمثيلي والتفكيكي هو الذي حرص المركز على ترسيخه، بدأ من الجهود الحثيثة لتفتيت وتقسيم إرث الرجل المريض (الدولة العثمانية) وما وضع لذلك من مخططات[٦]، وما حدث بعد ذلك من تطبيق لأحد تلك

---

(١) امرسون، روبرت، من الاستعمار الى الاستقلال، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٢) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١١٨، وقد أحال على محاضر جلسات البرلمان البريطاني.

(٣) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٥، و١٣٧ وما بعدها ففيها مزيد تفصيل.

(٤) دروري، د. شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٤، ١٩.

(٥) قرم، جورج، شرق وغرب ـ الشرخ الأسطوري، ترجمة: ماري طوق، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٧٥.

(٦) لقد ذكر الأمير المجاهد شكيب أرسلان رحمه الله مئة مشروع ـ أعدها الأوربيون ـ لتقسيم =

المخططات في اتفاقية سايكس ـ بيكو[1]، وكما «اعترف ستانلي بأنه قد تم شراؤه من قبل ليوبولد الثاني ـ ملك بلجيكا ـ ليعمل على تجزئة أفريقيا، كما أوحى بذلك مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٦م، ليكون على رأس البعثة العلمية العاملة في الكونغو»[2]، كما قدم لورنس العرب خريطة تقسيمية للوطن العربي إلى حكومته البريطانية، وقد عُرضت مؤخراً في متحف الحرب البريطاني، كما أن إسرائيل نصت في «خطط إسرائيل الإستراتيجية في عقد الثمانينات»، على رغبتها في تفتيت مصر إلى دويلات، بالرغم من معاهدات السلام التي تعيق ذلك في الوقت الراهن، وكذا الحال بالنسبة لسوريا، والعراق[3]، ومن آخر تلك الخرائط التقسيمية الخريطة التي وضعها رالف بيترز والتي نُشرت في دورية القوات المسلحة الأمريكية، في يونيو ٢٠٠٦م[4]، بل إن دول المركز لم تحرص على تفكيك دول الأطراف فحسب بل وعلى وضع إسفين الخلاف بينها ـ والذي متى ما تشاء تدقه ـ بين كل دولة من دولها، وإثارة النعرات والإثنيات، مثل ما حدث في تيمور الشرقية، وسلخها عن أندونيسيا، ووصولاً إلى ما يجري في العراق والسودان والمغرب وغيرها من البلاد العربية والإسلامية، وما يجري من محاولات جادة لتفتيتها، وقد اعتمدت فيها الدول الغربية على دعائم عدة من أهمها:

= الدولة العثمانية، وأوردها ضمن أبحاثه الملحقة بكتاب: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ٣/٢٠٨ ـ ٣٤٢، وقد استلها الأستاذ محمد العبده وطبعها في كتاب عنون له بـ«مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية»، ونشرته دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(١) انظر نص تلك الاتفاقية لدى: يكن، فتحي، العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عشرة، ١٤١٨هـ، ص٩٩ ـ ١٠٣.

(٢) لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، ترجمة: د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ص٢٢ ـ ٢٣.

(٣) انظر ذلك لدى: جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة: محمد هشام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ص٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٤) انظر الخريطتين ضمن الدراسة التي كتبها الدكتور محمود رياض، بعنوان: الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط. .نظرة تاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٤) أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٤٠ ـ ٤٧.

١ ـ إذكاء روح الطائفية، والمذهبية، والحزبية، والعشائرية، بين السكان إذا كان في داخل الدولة الواحدة، أو إلى دعم ثورات المتمردين وطلاب العرش، ومن ذلك إذكائهم الفتنة بين المسلمين والنصارى، وبين الدروز والموارنة في لبنان[١]، وهو ما تم النص عليه في أحد أبحاث مؤتمر كولورادو بأن «الإستراتيجية ـ أي: التنصيرية ـ الصحيحة، سوف تقسم العالم ـ أي: الإسلامي ـ إلى وحدات ثقافية حيث تقوم الإرساليات النصرانية بدورها في زرع البذور بصورة صحيحة، لتقوم الإرساليات بالحصاد بصورة صحيحة...»[٢].

ومن ذلك حث الفرنسيين شريف وزان، والذي سبق أن تمَّ إعطاءه الحماية القنصلية، على إرسال بعثة إلى سوس للحض على التمرد ضد السلطان، كما تم بعثه شخصياً إلى توت ليستخدم نفوذه لجذب السكان إلى جانب الفرنسيين[٣]، ومن ذلك دعمهم ـ أي: الفرنسيين ـ لثورة أبو عزة الهبري في بداية عهد السلطان الحسن الأول، وثورة الجيلاني بوحمارة الذي دعمته فرنسا، كذلك في عهد السلطان عبد العزيز خلال الفترة (١٩٠١ ـ ١٩٠٨م) وزعزعت به الأوضاع وزادها تدهوراً، ومهدت به البلاد إلى السقوط النهائي تحت الاحتلال الفرنسي، وتشجيعها على الانقلاب الحفيظي، الذي مهدت له فرنسا بثورة بوحمارة المذكور، حتى إذا عجز السلطان عبد العزيز عن إخمادها، تقدمت القوات الفرنسية واحتلت مدينة وجدة شرقاً ومدينة الدار البيضاء غرباً سنة (١٩٠٧م)، فظهر عبد الحفيظ ضد أخيه عبد العزيز، ورفع شعار الجهاد زاعماً أنه الشخص المنقذ للبلاد فتقبلت جميع الأطراف دعوته وبايعته على شروط منها: الجهاد لتحرير البلاد، ورفض مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، والقضاء على ثورة بوحمارة، وإلغاء خطر الحماية الفردية، وتوقيف مسلسل القروض وإلغاء التعاون

---

(١) انظر تفاصيل ذلك لدى: خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) انظر في تفاصيل ذلك: ماكري، دون، تحليل المقاومة والاستجابة لدى الشعوب المسلمة، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٣) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٩٣.

مع الدول الأوروبية التي لها أطماع في المغرب، والتعاون والتحالف مع الدول الإسلامية.

وتمَّ توجيه الأحداث بشكل يوحي بأن السلطان الجديد (عبد الحفيظ ١٩٠٦ ـ ١٩١٢م) قادر على الإنقاذ فعلاً حيث تمكن بسرعة من السيطرة على ثورة بوحمارة، لكنه سرعان ما أُرغم على الاعتراف بمقررات الجزيرة الخضراء، والسير في مسلسل القروض، وعجز عن الوقوف أمام تقدم الجيش الفرنسي الذي أخذ يتجه نحو العاصمة فاس، والتي سقطت في خريف (١٩١١م) بطلب من عبد الحفيظ نفسه، وبذالك اضطر سلطان الجهاد أن يوقع لفرنسا على عقد الحماية، وينهي مهمته ويتنازل عن العرش سنة (١٩١٢م)[١]، بل إن بريطانيا كانت تعمل على إثارة التمردات ضد سلطان عمان في ممتلكاته في أفريقيا، وظلَّ الكابتن وليم أوين يحيك الدسائس والمؤامرات ضد ممتلكاته بأفريقيا الشرقية، لكي تتمكن بريطانيا من انتزاعها منه[٢]، بالرغم من تحالفها معه في الظاهر، ومن ذلك إثارتها للنزاعات بين أمراء مشيخة الخليج، والتي وصفها أدق وصف المقيم البريطاني بقوله: «إن الوساطة البريطانية قد تسببت في إطالة أمد الصراعات بين هذه الدول، أكثر مما أدت إلى إنهائها»[٣].

وهذه قاعدة مطردة لا تنخرم، وهذا كان في الماضي البعيد، ومثله وأشد منه ما حدث ويحدث الآن من دعم متمردي جنوب السودان، وما يحدث الآن من دعم متمردي دارفور، ودعم الكرد، والبربر، وتشجيع التشظي الفلسطيني، والعزف على أوتار الموزاييك اللبناني لتشظيته وشرذمته، وما نتج عن ذلك من حروب أهلية طاحنة، في بلدان عدة من دول الأطراف، ومنها: (ليبيريا، زائير، سيراليون، نيجيريا، أنجولا، الصومال، السودان، الجزائر، لبنان، يوغسلافيا...)[٤]، وما نتج وينتج عن تلك النزاعات والحروب من تفتيت

(١) العماري، د. أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص...

(٢) كيلي، جون، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠م، مرجع سابق، ١/ ٣٦١.

(٣) كيلي، جون، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠م، مرجع سابق، ١/ ٣٧٣.

(٤) بيضون، د. أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، بيسان للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ص١٦٣.

الوحدة والإرادة الإقليمية والمحلية والتي «شكلت في بواطنها حرباً واحدة في أهدافها، فنتائج كل حرب منها كانت تكشف عن خطة جزئية متفرعة عن مركزية وشمولية لمخطط استراتيجي عام، ويُفترض أن سيناريو هذه الحروب وضع أنظمة البلدان المتحاربة أمام حالة استسلام تام لمراكز القرار العالمي، بعد أن حولت وجهة الصراع عن مسارها الصحيح، ودفعتها باتجاهات عدة إلى صياغة أنظمة إقليمية بديلة في سياق إعادة ترتيبات شاملة للأوضاع، والعلاقات الإقليمية»[1].

٢ ـ تهريب الأسلحة وتعميمها بين القبائل والأفراد على المستوى المحلي، أو بين الدول على المستوى الإقليمي: وذلك لامتصاص ثروات البلاد، وخلق حالة من عدم الاستقرار والتطاحن بين القبائل، والإثنيات، أو بين الدول، ولتحطيم ما بقي من مقاومة وصمود شعبي لدى الشعوب، وإلهائها ببعضها، عن مقاومة الغازي الخارجي، وجعله يتطلع للاحتلال العسكري الاستعماري ويرى فيه المنقذ من الفوضى وانعدام الأمن، ومن ذلك ما حدث في لبنان حيث كانت السفن ترسو محملة بالأسلحة، فيمول الفرنسيون الموارنة بالأسلحة، ويمول البريطانيين الدروز[2]، وتنشأ تبعاً لذلك الشقاقات والحروب.

ومثل ذلك ما حدث في المغرب من تحميل السفينة تورمالين بالسلاح، وإرسالها إلى أهالي سوس، والذين قاموا بتوقيع معاهدة منفردة عن الحكومة مع ما سمي بـ«رابطة المضاربة العالمية»، وعندما اكتشفت الحكومة المغربية أمر تلك السفينة، واحتجت على ذلك، وطالبت محاكمة المتسببين في ذلك، تمَّ إحالة الميجور سبيلسبوري إلى المحاكمة، فأصدرت حكمها بأنه غير مذنب[3].

وهذه السياسة التي كانت تعتمدها دول التمركز الغربي، هي التي كانت تحرص عليها خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت تحرص على «توليفة التوازنات العسكرية والسياسية الدولية التي جعلت من المستحيل انتصار أحد

---

(١) بيضون، د. أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٢) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٥ ـ ١٣٧.

(٣) انظر تفاصيل ذلك لدى: روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٣٠٠ ـ ٣٠٢.

الطرفين المتحاربين؛ لأنه كان من المؤكد أن الحرب لو انتهت بانتصار أحدهما، لحصلت تغييرات جذرية في الوضع الجيوبوليتيكي[١] في منطقة الخليج، وعندما كانت تميل بعض الأرجحية لانتصار فريق على الآخر، كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتدخل لمنع حصوله كضامنين للعبة التوازنات، وإبقاء الحرب في مسارها المؤدي فقط إلى إضعاف واستنزاف طاقات العرب وإيران..»[٢]، والذي ينتج عنه ضمان تفوق وهيمنة إسرائيل، وهذا لم يكن مقتصراً على الدول الغربية، بل حتى شركاتها، فهذه شركة إلف (Elf) النفطية قامت بتسليح المعسكرين المتحاربين في أنغولا، وتأجيج الصراع مما جعل الخصمين يبيعانها النفط بأثمان زهيدة، للتزود بالأسلحة[٣].

وتلك الصراعات واستنزاف الموارد والاضطرابات الاجتماعية المراد منها أن لا تسمح لدول الجنوب بحشد أي نوع من القوة لمواجهة الشمال الغني، ولذلك ففي عام ١٩٩٣م وقع في (٤٢) دولة من دول العالم (٥٢) صراعاً من الصراعات الكبرى، بينما تعرض (٣٧) بلداً آخر لأعمال العنف السياسي، وفي هذه الدول البالغ عددها (٧٩) دولة، كان (٦٥) منها في عالم الجنوب، أي أن (٨٢,٢٪) من الصراعات وقعت في الجنوب، وقد تسببت تلك الصراعات في نزوح ملايين من بلادهم هرباً من الموت، وفي عام ١٩٨٣م كان هناك ثمان دول هرب منها ٥٠٠ ألف شخص، ولكن بحلول ١٩٩٢م أصبح عدد الدول ٣١ دولة من تلك الفئة[٤]، وخلال الفترة من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢م كان هناك تسعة وسبعون من

---

(١) الجيوبوليتيكي = الجغرافيا السياسية والمراد بها: حدود القوة السياسية التي تعكس أدوار الدول المسيطرة، ويمكن اعتبارها مماثلة لمصطلح ميزان القوى، إيفانز، غراهام، نوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٧.

(٢) بيضون، د. أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٣) توسان، أريك، و: ميه، دوميان، خدعة الديون، ترجمة: مختار بن حفصة، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢١٥.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م، بواسطة: البرصان، د. أحمد، الجنوب والشمال في القرن الحادي والعشرون، مجلة التعاون، العدد (٥٤)، شوال، ١٤٢٢هـ، ص٢١١.

اثنين وتسعين صراعاً داخلياً، وليس بين الدول[١]، وجُلّ تلك الصراعات لا تخلو من أصابع أجهزة المخابرات الغربية، والتي تثير الأقليات، وتؤجج الصراعات العرقية والأثنية في كل دول الجنوب، من أجل ضمان استمرارية ضعفها، وزيادة قدراتها من الإمساك بقرارات تلك الدول. وبهذا يتضح أن تلك التقنيات التي يستخدمها المركز ضد دول الأطراف كانت وما زالت وستظل تستخدمها دول المركز إلى أن تصحو تلك الدول، وتحاول أن تبني لها استراتيجياتها، وتقنياتها التي تحميها من ذلك الإذلال، وتلك الهيمنة الممنهجة التي لم تستطع منها فكاكاً.

المطلب السادس

الغزو القانوني

تعتبر الشريعة الحاكمة التي يتحاكم إليها الناس عند الخلاف والنزاع والتقاضي، جزء من هوية الأمة، وهذا ما نص عليه مونتيسكو بقوله: إن «القوانين السياسية والمدنية لكل أمة يجب ألا تكون إلا للحالات الخاصة بالشعب الذي سُنَّت من أجله، بحيث يكون من قبيل الصدفة الكبيرة أن توافق قوانين أمة ما أمة أخرى»[٢]، أي أن قانون كل أمة هو روحها التي تبني من خلاله هويتها، وانتمائها، وهو ما كان يراه إبراهام لنكولن، إذ كان يرى أن أي أمة مهما تجاوزت قدراتها هي نتاج ثلاث عناصر «شعبها، وأرضها، وقانونها»[٣]، ولذلك كان الهم المقلق للمستعمر هو الفصل بين الأمة وتشريعها؛ لأنه يربطها بجذورها، وخصوصاً إذا تعلق الأمر بالشريعة الإسلامية، وما تحمله من حيوية، وديناميكية، لا تملكها أي حضارة أخرى، ولذلك حرص المستعمر على تشويه تلك الشريعة بعامة، وأحكامها القضائية بخاصة، وإقصائها تماماً عن الجانب التشريعي والقضائي، ومن الاستراتيجيات التي استخدمها في سبيل ذلك، ما يلي:

---

(١) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٤٠.

(٢) بواسطة: بيرم، د. عيسى، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ص١١٣.

(٣) جوردون، جون ستيل، ترجمة: محمد مجد الدين باكير، إمبراطورية الثروة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص١٥.

أ ـ كتابة الدراسات التي تعنى بفصل الأمة عن تشريعها من خلال فك ارتباطها بالشريعة الربانية: ويعتبر المستشرق الألماني جوزيف شاخت أستاذ الأساتذة في ذلك، فقد انتهى في كتابه: مقدمة في القانون الإسلامي إلى تصور لم يُسبق إليه قط. ولم يجرؤ باحث قبله أن يتبناه أو يدعو إليه. وإن كان يشترك معه في الأفكار نفسها المستشرق المعروف جولد تسيهر. ويتلخص تصوره هذا في الفقه الإسلامي في مجموعه ليس إلا نتاج أدمغة قانونية عربية ممتازة تتابع ظهورها خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة، واعتمد الفقهاء ـ أصحاب تلك الأدمغة ـ على العرف السائد والنزعات القبلية، وإن نصوص ما يسمى بالسُّنَّة إنما اخترعت دعماً لتلك الأحكام، ورغبة في تخليدها والمحافظة عليها، ضمن إطار من القداسة الدينية[1].

وأي محاولة علمية لكشف ذلك التضليل فإنه يتم عرقلتها، إذ يذكر الدكتور محمد سعيد البوطي نقلاً عن الدكتور أمين المصري ﷺ: أنه سافر ليدرس الحديث وتاريخ التشريع في بعض الجامعات البريطانية، فوقف على كتاب شاخت ـ الذي سبق ذكره ـ وأذهله ما رآه فيه من تجنٍّ على الحقائق المعروفة في سبيل يسلم له هذا التصور العجيب!.. واختار الدكتور المصري ﷺ أن يجعل أطروحته دراسة نظرية شاخت هذه. ووافقت الجامعة والأستاذ المشرف على هذا الاختبار، أملاً في أن تأتي دراسته دعماً لأفكار شاخت وترويجاً لها. فأخبرنا صديقنا الراحل ﷺ، أنه بدأ يدرس ويكتب، دون أن يكلفه عمله أكثر من أن يعود إلى المراجع التي أحال عليها شاخت، ليكشف عن كذبه في النقل عنها أو عن تحويره في العبارة أو تلاعبه بالأرقام والتاريخ!...

وما كاد يسير أشواطاً في دراسته هذه حتى عدل أستاذه المشرف عن الموافقة التي قد أبداها بحماسٍ. وأعلن للدكتور المصري أن عليه أن يختار موضوعاً آخر لا صلة له بِشاخت إن كان حريصاً على نجاح أطروحته وموافقة الجامعة عليها!..غير أن هذا الموقف العجيب، أثار اهتمام الدكتور المصري وحمله على أن يزداد تعلقاً بالبحث الذي اختاره. فتحول عن تلك الجامعة

---

(١) البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام ـ رسم لمنهاج وحل لمشكلات، دار الفارابي، دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٢هـ، ص١٥٨.

وانتسب إلى تلك الجامعة كامبردج. وهناك تعرف على أستاذ قيل له أنه أقل الأساتذة الغربيين تعصباً، وأكثرهم موضوعية وهو الأستاذ آربري ARBURI ووافق هذا الثاني في بادئ الأمر على موضوع الأطروحة. وأخذ الدكتور أمين يطلعه على ما يكتبه ولكنه هو الآخر ما لبث أن هبَّ في حماس واتجه إلى الدكتور أمين (وقد عثر على مستمسكات مذهلة لشاخت في مجالي التزييف والتحوير وتغير القول) قائلاً:

ـ أتعلم أنك بهذا الذي تفعل إنما تُخَوِّن شاخت؟

ـ ليس المهم ذلك، إنما المهم أن أكون محقاً من الناحية العلمية فيما أقول.

ولم يعلق المشرف على إجابة الدكتور المصري هذه بشيء. بل طرح عليه السؤال التالي:

ـ ولكن ما مبعث حماسك الشديد في اختيارك هذا الموضوع؟

قال له: الدفاع عن الحق ورعاية الأمانة العلمية.

فقال المشرف: إن شاخت إنما يدرس في جامعاتنا الغربية، وبوسعكم أن لا تعولوا عليه في بلادكم قط.

وأصرَّ المشرف ـ الذي كان أقل الأساتذة الغربيين تعصباً وعصبية، وأكثرهم موضوعية واعتدالاً ـ على أن يغير الدكتور المصري موضوعه إذا أراد أن يستمر في الإشراف عليه. وهذا ما دفع الدكتور أمين إلى أن يطوي فكرة دراسة الشريعة الإسلامية وتاريخها في ربوع الغرب وأن يخطئ نفسه فيما قد أقدم عليه من ذلك. ثم اتجه إلى دراسة التربية وعلم النفس[١].

ومما يدخل في ذلك الإطار أن الأمم المتحدة أوفدت الأستاذ: و. كليفورد ـ مدير معهد علم الإجرام في أستراليا ـ ممثلاً لها لحضور بعض مؤتمرات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، وكان مما لفت نظره تطلع معظم الوفود المشاركة إلى استعادة تطبيق الشريعة الإسلامية لا سيما في البلاد العربية،

(١) البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام ـ رسم لمنهاج وحل لمشكلات، مرجع سابق، ص١٥٩، حاشية رقم (١).

وقد كتب كليفورد دراسة مفصلة قدمها إلى الأمم المتحدة بعنوان: «الجريمة الإسلامية والعدالة القرآنية»، وهذه الدراسة كما يقول عنها الدكتور البوطي بأنها «أقرب إلى أن تكون تقرير مما يُتقدم به إلى الدوائر الاستعمارية المختلفة في العالم الغربي، من أن يعد بحثاً يطرح بين أيدي الدارسين للجريمة والعقاب».

وكان يحذر في تقريره ذلك من «حركة انبعاث إسلامية قوية، تغذيها دولة مضادة للاستعمار»، والتي يرى أنها سبباً في «انهيار ـ بصورة ملحوظة لتلك الهيبة التي تنبع سابقاً من اقتباس النماذج والمؤسسات من مجموعة الأمم الأكثر تفوقاً من الناحية الفنية والأكثر تقدماً وغنى، والتي تمتعت منذ القرن التاسع عشر بمكانة عظيمة سياسياً وعسكرياً ـ يقصد الدول الغربية»، وهو يحمِّل الغرب مسؤولية النتائج التي قد تنجم عن ذلك الانبعاث الإسلامي الحثيث، والذي بات ينذر على أنه يتجاوز الحدود التقليدية للممارسات الإسلامية، ليبرز نوع من السعي الإسلامي إلى استعادة قوة وطاقة الحياة الاجتماعية الإسلامية الكامنة الكفيلة أيضاً بضمان نجاحها السياسي»، وهو ما اتخذ منه مدخلاً للتشنيع على التشريع الإسلامي، وهو من أجل ذلك التشنيع يقع في أخطاء ومزالق علمية جمة[1].

ب ـ إحياء الأعراف التي كانت قبل ظهور الإسلام: أو ما قد يكون لدى الأقليات غير المسلمة من عوائد وأعراف، أو ما يكون لدى المسلمين من أعراف كانت قبل دخولهم الإسلام، وجعلها قوانين يمكن التحاكم إليها، ويعتبر قانون الظهير البربري من أوضح المكائد التي قام بها الاستعمار لسلخ التحاكم إلى الإسلام من نفوس البربر ـ المسلمين ـ في المغرب، حيث تم إنشاء محاكم عرفية بربرية يتم التقاضي إليها[2]، لإقصاء الشريعة كمرجعية للتقاضي والحكم، وإحداث درجة من القطيعة والفصام بين البربر ومن عداهم من المغاربة، وهو ما جعل الشيخ عبد السلام ياسين يقول: «إن إقامة الفرنسيين فترة طويلة في البلاد

(١) البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام ـ رسم لمنهاج وحل لمشكلات، مرجع سابق، ص١٤٩ ـ ١٦٧، وقد خصص تلك الصفحات لنقد ذلك البحث.

(٢) انظر نص قانون الظهير البربري لدى: بو عياد، الحاج الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، مرجع سابق، ص١١ ـ ١٢.

لم تكفهم ليدركوا أن لا كهنوت في الإسلام، وأن انفصال الدين عن الدولة لم يُطرح قط، لسبب بسيط هو أن الولاء لله لا يمر بوساطة أي شخص، والحال أن ما كان في فرنسا مكسب تاريخي ـ أي: العلمانية ـ كانت للمسلمين السلاح الذي استعمل لتحطيم حريتهم وتخريبها، وما كانت الشريعة الإسلامية نظمته، حطت منه العلمانية، لصالح قوانين شرعت لتأطير الغزو الاستعماري قانونياً»[1].

ويعلق على ذلك مارك فيرو بقوله: «والحق أنه من وجهة نظر سياسة المستعمر، كما تردد صداها التقاليد التاريخية، كان المقصود نزع العروبة ونزع الإسلام عن جزء من السكان البربر، الذين كانوا يلجؤون إلى القاضي الشرعي في أحوالهم الشخصية، وهم يحافظون على أعرافهم فيما يتصل بالأمور الجزائية، وقد تصدت السلطات الفرنسية لضمان التغيير، فكانت تكتب في المغرب الأقصى: «من مصلحتنا تطوير البربر للخروج من إطار الإسلام»، وهذه العملية المسماة باسم الظهير البربري ـ عام ١٩٣٠م ـ تندرج في إطار سياسة فصل البربر عن السلطان والسكان المغربيين، بالأسلوب ذاته الذي اتبعته الحكومة في الجزائر، إذ أرادت تأليب القبائل على العرب، ونجحت من جهة أخرى في تنصير البعض منهم، بنوع من العودة بهم إلى ممارساتهم الدينية قبل الإسلام، وقريباً من هذا ما قام به المستعمر الهولندي في أندونيسيا، حيث رفع من شأن الأعراف الهندوسية السابقة على الإسلام، لمواجهة انتشاره في البلاد، ومواجهة تطبيق الشريعة»[2].

ج ـ الحماية القنصلية: وهي أنه بمقتضى المعاهدات تُمنح «الحماية التي تعفي صاحبها من المثول أمام القضاء المحلي، ومن دفع الضرائب، ومن الخدمة العسكرية»[3]، وتقوم الدول الاستعمارية بالحماية الفردية، لمواطنيها المقيمين على الصعيد الوطني لدولة أخرى، أو لمن ترغب من غير مواطنيها، حيث منحت لنفسها الدول الاستعمارية الحق في أن تحمي من تشاء، وتشارك الدول المستقلة

(١) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٣٠.

في سيادتها، وعلى سبيل المثال أصبحت الدول الأوروبية تشارك المغرب في حق المواطنة والتجنيس والرعاية، وكان ذالك من أخطر عناصر الاحتلال والتدخل، وكان بداية ذلك من خلال الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الباب العالي العثماني ـ في عهد السلطان سليمان القانوني ـ والمؤسف أن الحصول عليها كان على يد راهب من فرسان القديس يوحنا الصليبيين، وكانت في البداية قاصرة على الرعايا الفرنسيين، إلا أنها مع ضعف الدولة العثمانية توسعت لتشمل الإنكليز، والهولنديين، والإيطاليين والإسبان والأمريكان ورعايا النمسا وروسيا واليونان، وهو ما استغلته مختلف الإرساليات التنصيرية للحصول على أفضل الامتيازات وتوسيع النفوذ[١]، وقد ازدادت توسعاً ـ أي: تلك الحماية ـ من خلال بيع تلك الحقوق بمبالغ كبيرة لمن يرغب بها من رعايا البلد المضيف، أو غيرهم من الرعايا، أو لمن يعمل في خدمتهم، ولتحقيق مصالحهم[٢].

وقد تسبب ذلك في دخول شرائح هامة من المجتمع غير الأوروبي تحت حماية الدول الأوروبية، بالإضافة إلى دخول المتنصرين الجدد تحت تلك الحماية[٣]، وكانت العناصر الفعالة من أغنياء ورؤساء القبائل والتجار وأصحاب النفوذ هم الذين يدخلون في الحماية لخدمة أغراضهم ومصالحهم الشخصية؛ لأن دخولهم كان يعفيهم من الخدمات الضرورية ومن دفع الضرائب للسلطة، ويتقاضون عند القضاء الأوروبي (القنصلي)، وأحياناً كانت هذه الحماية تستخدم من الدول الحامية للضغط على المحميين بأنهم إذا تدخلوا في شؤون الدول المستعمِرة ـ أو غيرها من نظائرها من دول الاستعمار الأوروبي ـ فإن تلك الحماية ستُرفع عنهم، وهذا ما صرح به القنصل البريطاني، في اجتماع له بعدد من المحميين المغاربة، حيث طلب منهم «ألا يتدخلوا في شؤون الحكومة الفرنسية ـ فيما يتعلق بسياستها الدينية في أراضي البربر ـ أي: تنصيرهم ـ وأنهم

---

(١) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص٥٦ ـ ٥٧، و: رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) خالدي، د. مصطفى، فروخ، د. عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٣ ـ ١٣٤، وقد ذكرا نماذج مخزية لتلك الحماية.

(٣) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٤.

إن تعرضوا لذلك فإن الحماية ستُرفع عنهم»[١].

وقد توسعت عدد من الدول الغربية في فرض نظام الحماية الأجنبية في المغرب، وهو ما دعى السلطان إلى الشكوى من ذلك، وعُقد مؤتمر في مدريد لبحث تلك المشكلة، وتوصلت إلى معاهدة إلا أنه لم يمتثل لها أحد[٢]، حيث أنه بعد هذه المعاهدة قامت فرنسا بمنح حاكم وزان المغربية حق المواطنة الفرنسية، بل والاستجابة إلى طلبه بوضع جميع الأشخاص الذين يعيشون في ممتلكاته، وأراضيه الواسعة، تحت الحماية الفرنسية[٣]، ومن الأحداث ـ المؤسفة ـ التي حدثت نتيجة لنظام الحماية هذا، أن قام حاكم آسفي باعتقال ستة أشخاص يخضعون للحماية البريطانية، فأرسل القنصل البريطاني للسلطان، يطلب منه الإفراج فوراً عن السجناء، ومعاقبة الحاكم، ودفع تعويض قدره ١٢٩٤٠ ريالاً قبل أكتوبر، وعندما لم يصل رد إلى القنصل على طلبه، أرسل سفينتين حربيتين، لتتخذا ما ترياه مناسباً، فما كان من السلطان إلا الموافقة على المطالب البريطانية الثلاثة[٤].

وكان من نتائج العمل بنظام الحماية هذا أن فقد المغرب نسبة هامة من ضرائب الواجبات المالية المقررة على المحميين، وفي مصر كانت المحاكم القنصلية قائمة خلال القرن التاسع عشر[٥]، بل إن من أسباب احتلال بريطانيا لمصر أنه تشاجر حمَّار مصري مع راكب مالطي من رعايا مالطا العظمى، وما تلا ذلك من قتل لبعض الأجانب وبعض المصريين، مما دفع بريطانيا لاحتلال مصر لمدة أربعة وسبعين عاماً[٦]، وكذا الحال في الفيليبين واليابان بعد

---

(١) بو عياد، الحاج الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(٢) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٣) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٤) روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٥) كيره، حسن، المدخل إلى القانون العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م، ص٣٠٦.

(٦) أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص١٠٨.

احتلالهما ـ الفيليبين كان احتلالها عام ١٨١٥م، واليابان عام ١٨٥٤م ـ من قبل الأمريكان، إذ حصل الأوروبيون على الحقوق نفسها التي حصل عليها الأمريكان[١].

ومن آثار ذلك أن أصبح القضاء اللاتيني والسلطة الأوروبية جزءاً من النظام القانوني في العالمين العربي والإسلامي، وهو ما مهَّد لدخول الثقافة والفكر اللاتيني الأوروبي والمرجعية القانونية اللاتينية للعالم الإسلامي، لتصبح واقعًا في نظام حياته، وكان ذلك من أعمق وسائل الغزو القانوني، والقضائي، وأخطره، وهو ما أنتج أثره في المدارس والكليات الحقوقية والقانونية، حيث لم يعد يُدرس فيها سوى مناهج الحقوق الغربية، والتي ترى أن منهجية التقاضي لا تقوم إلا من خلال منظورين ـ وكلاهما غربي ـ وهذين المنظورين هما: المنظور اللاتيني، والذي تتبناه وترفع رايته فرنسا ومن تبنى منهجها ورؤيتها، وعنه أخذت معظم الدول العربية قوانينها، والمنظور الأنجلو سكسوني ـ وتتبناه البلاد الناطقة بالإنجليزية ـ والذي تتبناه وترفع رايته بريطانيا، وأمريكا، وقد نشأ من العادات، وتطور تراكمياً بالاستناد إلى السوابق القضائية التي يتبع بعضها بعضاً[٢]، وعنه تأخذ الدول التي تتبنى الاتجاه الأنجلو سكسوني.

د ـ فرض القوانين والتنظيمات وفق المنظور الليبرالي الغربي: فبعد التمكن الذي حصلت عليه الحضارة الغربية، من خلال حملاتها الاستعمارية على دول الأطراف، قامت بفرض رؤيتها التقنينية والتشريعية والدستورية على دول الأطراف وهذا الفرض لم تسلم منه دولة من الدول، وهذا حدث مع اليابان، والصين، وإيران[٣]، والإمبراطورية العثمانية، فقد كان من إفرازات فرض الحماية القنصلية، أن تمَّ فرض المحاكم التجارية المختلطة منذ وقت مبكر، ثم أنتظمت تحت مسمى مجلس التجارة عام ١٨٤٠م، ثم تمَّت صياغة التقنين التجاري الأول عام ١٨٥٠م بناء على القوانين الفرنسية، وصار أمر تطبيق تلك القوانين مناطاً

(١) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص١٩٦.

(٢) انظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٣) انظر تفاصيل ذلك لدى: رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٢٤ ـ ٢٤٠، وكذا الحال مع أمريكا اللاتينية، وفيه تفاصيل ذلك.

بمحاكم تجارية تابعة لوزارة التجارة ـ أو وكالة الأمور النافعة كما كانت تعرف في ذلك الوقت ـ وكانت هذه المحاكم هي أولى المحاكم الخارجة عن سلطة شيخ الإسلام وجهازه القضائي، كما كانت أول الأجهزة التي اعتبرت شهادة الذمي مساوية لشهادة المسلم ووضعت بذلك سابقة عُمِّمت على مختلف النظام القضائي.

وقام العثمانيون بإصدار قوانين وتشريعات مناقضة لنص الشريعة وروحها، فتم إصدار قانون العقوبات العثماني للعام ١٨٤٠م ـ والذي اعتمد على القانون الجنائي الفرنسي الصادر عام ١٨١٠م كأحد مصادره ـ وألغى عقوبة الرجم في الزنى، وقطع اليد في السرقة. وأضاف القانون الجنائي العثماني لهذا إلغاء حد الردة في عام ١٨٥٨م، كما أنيط إجراء الأحكام النظامية هذه بمحاكم علمانية أطلق عليها اسم المحاكم النظامية أو العدلية، ثم تمَّ إصدار قانون الجنسية العثماني عام ١٨٦٩م والذي نص لأول مرة على المسلم غير العثماني أجنبياً[(١)].

كما قام السلطان عبد الحميد بتعليق الدستور، ثم إنشاء جمعية تركيا الفتاة، وبنائها وفق الأفكار الليبرالية الأوروبية، ولعبت المحافل الماسونية دوراً كبيراً في معارضة السلطان عبد الحميد، والإطاحة به، وكذا فُعل مع الشاه في إيران، حيث تم الإطاحة به، وتعيين ابنه البالغ من العمر عشر سنوات على العرش، وفرض الوصاية عليه، وكذا الحال مع كل دولة لم تمتثل فإنه يُثار لها من الإشكالات ما لا حصر له، ويُزعزع أمنها، إلى أن يُحقق لهم ما يريدون من أهداف[(٢)].

والحال في بلاد الشام، ومصر، وبلاد المغرب لم يكن عن ذلك ببعيد[(٣)].

وكان قبل ذلك كله يسبقه إضعاف لصورة القضاء الشرعي، ولعل ما كتبه محمد عبده في تقرير له شهير ـ عام ١٨٩٩م ـ لتلك المحاكم الشرعية ما يوصف حال تلك المحاكم إذ قال: «فمبانيها مزرية، وتجهيزاتها مهينة لمرتبة القضاة، وقضاتها

(١) العظمة، د. عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص١١١ ـ ١١٣، وفيه مزيد بيان، وتوثيقات وإحالات قد لا تجدها عند غيره.

(٢) رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(٣) العظمة، د. عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص١١٣ ـ ١١٤، ففيه مزيد من التوثيق لذلك، مما ليس هذا مقام بسطه.

غير كفوئين، وذوو دخول منخفضة، خنوعها تجاه الدولة، وهي على ذلك لا تضمن إلا حوالي العشرة بالمائة من أحكامها»[١]، وكان من ثمار ذلك الفرض القانوني إلزام دول الأطراف بتبني دساتير يُضمن فيها النص على علمانية الدولة التي تصدر ذلك الدستور، وعلى الفصل بين أحكامها القانونية والقضائية ومرجعياتها الشرعية، وينبني تبعاً لذلك فرض لقوانين أخرى كالقانون الإجرائي، والجنائي، والمدني[٢]، وكل القوانين التي تطبق في دول الأطراف إنما هي قوانين جاهزة ومعلبة يتم استقدامها من دول المركز وتطبيقها لدينا، مع بعض التعديلات الطفيفة في الشكل، دون المساس بموضوع تلك القوانين، وأحكامها.

المطلب السابع

الغزو الشامل (العولمة)

إن العولمة هي طريق الهيمنة التي اتخذتها الحضارة الغربية. و«تعود جذورها لآلاف السنين: منذ أسطورة الشعب المختار المعلّلة لإبادة جميع الشعوب الأخرى، وصولاً إلى الإمبراطورية الرومانية، التي كانت تزعم بأنه تضم ضمن تخومها ـ حدودها ـ كل العالم المعروف آنذاك، وما أطلقت عليه أوروبا اسم الـ«حضارة» ـ كما لو كانت الحضارة حكراً عليها ـ كي تشرعن الرق واستعمار الشعوب الأخرى. واليوم عمد قادة الولايات المتحدة رسالتهم بأنها القدر الجلي، وهي رسالة مهمتها الإمساك بزمام العالم، من أجل إرساء وبناء عولمة ومنظومة وحيدة خاضعة لما سماه أحد منظريهم بـ«القانون الإلـٰهي للسوق»[٣]، وطوال مرحلة صيرورة العولمة، وصلت في تشكلها إلى ما يمكن أن يعبر عنه بأنها: تزايد تساقط الحدود والخصوصية بحيث يصبح كل البشر كائنات وظيفية، أحادية البعد، يمكن التنبؤ بسلوكها وحوسلتها[٤] وتوظيفها، حتى تتلاقى وتتبع نمطاً واحداً،

---

(١) العظمة، د. عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص١١٤، وقد أحال على الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ١/ ٦١٥.

(٢) مع ملاحظة أن التقنين والتنظيم مطلب مصلحي ويكون لكل دول بحسبها، ولكن تكون تلك التقنينات مستمدة من قواعدة الشريعة وأصولها، ولا يفصلها عنها بحال.

(٣) روجيه، جارودي، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٥١.

(٤) الحوسلة هي: اختصار لعبارة «تحويل كذا إلى وسيلة»، والعلمنة الشاملة والترشيد المادي =

وقانوناً عاماً واحداً ينتج عنه هيمنة الواحدية المادية ويصبح العالم مكوناً من وحدات قد تكون غير مترابطة ولكنها متشابهة، ما يحدث في الواحدة يحدث في الأخرى، (وهذا ما سماه ماكس فيبر بـ«القفص الحديدي»)[١].

والسلطة النهائية التي تتحكم بهذه العولمة وصيرورتها هي دول المركز، وتبعاً لذلك يتم التغيير الشامل في المنظومة العالمية ـ في كل مجالاتها ـ بشكل كامل، وهو ما يعبر عنه مايكل هاردت بـ«قدوم الإمبراطورية الجديدة»[٢]، والتي لا يتم الانتقال إليها إلا من «غسق احتضار السيادة الحديثة، فعلى النقيض من الامبريالية، لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة، إنها أداة حكم لامركزية، ولا إقليمية دائبة تدريجياً على احتضان النظام العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة، حيث تتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة، والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات المتعددة عبر شبكات وطبقات من الحكم والقيادة..»[٣]، والهدف هو: «إزالة كل نطاق مقاوم، واستعمار كل حيز بريء وتدجينه، سواء كان ذلك في النطاق الجغرافي، أو نطاق الذهن»[٤]، وللوصول إلى تلك المرحة الواردة في التعريف المتقدم، فإن هناك ثلاث مستويات متداخلة ينتج عنها ذلك المفهوم، وهي على النحو التالي:

أ ـ العولمة الاقتصادية والمراد بها: تأصيل مفاهيم الليبرالية الجديدة، والدعوة إلى تعميم الاقتصاد، والتبادل الحر، ضمن قيم المنافسة والإنتاجية.

ب ـ العولمة السياسية وهي: إعلان لنهاية سيادة الدولة ونهاية الحدود، عبر الدعوة إلى اعتماد الليبرالية السياسية، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية.

= يرميان إلى تحويل الطبيعة والإنسان إلى وسيلة، المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٨/٢٧.

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٨/٢٧ (بتصرف يسير).

(٢) هارد، مايكل، ونيغري، أنطونيو، إمبراطورية العولمة الجديدة، مرجع سابق، ص١٢.

(٣) هارد، مايكل، ونيغري، أنطونيو، إمبراطورية العولمة الجديدة، مرجع سابق، ص١٣.

(٤) بودريار، جان، عنف العولمة، ترجمة: بسام حجار، مطبوع ضمن ذهنية الإرهاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٢٨.

ج ـ **العولمة الثقافية وهي**: توحيد القيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة، وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، وتوحيد طريقة التفكير وطريقة النظر إلى الذات وإلى الآخر وإلى القيم وكل ما يعبر عنها من سلوك(١)، وبالطبع جميع تلك المستويات العولمية، وما يتبعها من مفاهيم تكون وفق المفهوم والمنظور الفلسفي والفكري الغربي، ونظراً لشدة التعقيد في صياغة المصطلح ومدلولاته ومراميه واختلاطه بالخداع الغربي.. بات السؤال حتماً حول مدى قابلية المجتمع العربي والإسلامي للمشروع العولمي، ومدى تكيف أوضاعه الاقتصادية والفكرية مع المنظور الغربي للمنظومة الحضارية المادية الاستهلاكية المعادية.. وماذا ستنبئ عنه الأيام المقبلة وفاق أم صراع.. وما الدور المنوط بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر والمرحلة المقبلة معاً.. هذه التساؤلات أجاب عنها نخبة من العلماء والمفكرين الإسلاميين.. والتي جاءت رؤاهم واجتهاداتهم المعرفية على النحو التالي:

يرى الدكتور عبد الوهاب المسيري ـ أن مسألة العولمة هي جزء من منظومة فكر الاستنارة الغربي الذي يهدف إلى القضاء على الخصوصيات الحضارية والإنسانية، وتزعمت الولايات المتحدة هذه الرؤية وكرست لها طاقاتها وإمكاناتها منذ تبنت الفكر الامبريالي، وفكر الخصوصية القومية، وتفوق الإنسان الغربي، وطرحت لذلك عدة شعارات عنصرية مثل: الإنسان الأبيض ورسالته الحضارية الغربية، وما تتميز به من تفوق على الحضارات الأخرى.. ولكن بعد ذلك حدث انتقال كبير من مرحلة الصلابة إلى مرحلة السيولة، بمعنى أن الحضارة الغربية التي كانت واثقة من نفسها تماماً قد فقدت هذا التمركز حول الذات وهذا يعود لأسباب عدة أهمها:

أن المنظومة العلمانية تتوجه نحو اللذة، فالإنسان الغربي بدأ ينتقل من مرحلة اللذة الى مرحلة السيولة، مما أدى عنده إلى النزعة الطوباوية والتي تعني عنده الرغبة في إنشاء حضارة ضخمة تسود العالم، لكن تراجعت وأصبح الإنسان الغربي منغلق على ذاته يبحث عن متعة دائمة ولا يفكر.

---

(١) روزانو، جيمس، ديناميكية العولمة ـ نحو صياغة علمية، ترجمة ونشر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٩.

وعلى المستوى الثقافي، نجد أن الهيمنة الغربية الثقافية بدأت في التراجع والنموذج الغربي لم يعد جذاباً إلا بشخصه الرأسمالي، بمعنى أن الاحتراق الداخلي لهذه الحضارة قد حدث فالنظام الاشتراكي قد انهار والنظام الرأسمالي أصبح في أزمة شديدة، إن لم يكن في طور الانهيار الآن.

وعلى المستوى الاقتصادي، حدث تراجع بظهور مراكز اقتصادية أخرى قوية مثل الصين والنمور الآسيوية.. التي أصبح التعاون معها أرخص بكثير من الدخول في حروب!

لكل هذا فإنني أعتقد أن الغرب قد قرر عدم المواجهة واللجوء إلى الإغواء بدلاً من المواجهة، وجوهر هذا الإغواء أن يخبر الناس أننا سواسية وأن هناك نظام عالمي جديد وأن هناك عدل وأن هناك حقوق إنسان وأن العالم قرية واحدة وانه تسوده مجموعة من القيم العالمية، وهذا في الحقيقة ليس أكثر من أكاذيب مثيرة للسخرية!!

فالعولمة تفضل السهل على الجميل والأخلاقي.. تفضل الاستسلام والتكيف على المقاومة.. أي: أن العولمة في جوهرها تعني بالفعل عبادة السهل على حساب الحقيقي الأخلاقي، وبدلاً من الصراع والبقاء للأقوى أصبح الأمر الآن البقاء للأسهل.. فهي منظومة مبنية علي الإغواء ويساعدها في هذا أن النخب المحلية في العالم الثالث والتي قد تمَّ تغريبها عبر الأجيال السابقة، فهي تمضي في هذا الاتجاه.. كما أن التكوين الثقافي للرئاسات والحكومات عندنا تأخذ خطاً بيانياً هابطاً باستمرار نحو مزيد من التغريب وأبناء النخبة الحاكمة الآن في حالة تغريب بل في حالة سيولة!! ووجود هذه النخب الحاكمة جعل شعار العولمة شعاراً من الممكن طرحه، والذي يعني: نعيش جميعاً في قرية صغيرة تحكمها مجموعة من القيم الغربية الواحدة!

إنها عولمة مادية تنفي الخصوصية الإنسانية، وتطرح في ذات الوقت رؤى تدور حول السوق والكباريه والسوبر ماركت والسياحة.. أي: إنها تدور حول القيم التي جوهرها الإنسان الاقتصادي والإنسان الجسماني.

وأعتقد أن هذه العولمة ليست حتمية لأن المجاهد داخل الإنسان سينتصر بمشيئة الله، وإن القيم الإسلامية من الممكن أن تحشد هذه الأمة لكي تقف

ضد هذا الاتجاه المميت الذي يذيب الخصوصيات القومية والخصوصيات الدينية! ويؤكد المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة ـ أن الغربيين يكذبون إذا تحدثوا عن التنوير.. يكذبون إذا تحدثوا عن الشرعية الدولية.. كذلك فإن هذا الذي يفرض عيناً ـ الآن ـ باسم «العولمة» ليس عالمياً وإنما هو الرؤية الغربية.. النظام الغربي.. الهيمنة الغربية كل هذا يفرض على الحضارات الأخرى.. ولا علاقة له بالدولية ولا بالعالمية ولا بالقاسم المشترك بين الحضارات الإنسانية.. إذن لا بد من التميز بين العالمية التي نحن معها ونحن دعاتها وبين هذا الذي يبشرون به باسم العولمة وما هي في حقيقتها سوى «المركزية الغربية»؛ أي: إن الغرب لا يعترف بالآخر ويريد أن يفرض ذاته عليه ـ خاصة ـ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وزعمهم أن الإسلام هو العدو الأول لأنه مستعصياً على العولمة وأنه حتى الآن لم يتبن النموذج الغربي، ولذلك فإن الآلة الحربية لحلف الأطلنطي توجهت صوب العالم الإسلامي.. وهذا الكلام معلن على أعلى المستويات الغربية المسؤولة، وكلام مستوى صناع القرار هناك!

صحيح أن وسائل الاتصال جعلت العالم قرية واحدة ـ كما يزعمون ـ ولكن هذه القرية الواحدة بيوتها ليست سواء، سكانها ليسوا سواء، فهذه القرية بها الظالم والمظلوم والقاتل والمقتول.. بها من يتأجج بأسلحة الدمار الشامل ومن ينزع سلاحه وتنزع أظافره فالطيران الأمريكي يضرب الرادارات العراقية لمجرد أنها رصدت إحدى الطائرات المعادية على أراضيها!! وإسرائيل لديها الأسلحة النووية التي كفيلة بإبادة العرب والمسلمين ولا تسأل عما تفعل!! والعربي المسلم ليس له الحق في الدفاع عن أرضه وكرامته.. إذن أين هي القرية الواحدة؟!

ونحن نسأل أولئك الذين يطالبوننا بركوب قطار العولمة على أساس أن العالم قد غدا قرية واحدة: هل المطلوب منا أن نركب القطار كعبيد؟!

فحديثهم عن القرية الواحدة لا يعني: أن الناس سيصبحون سواسية، فالاغتصاب للأرض والعرض والحرمات والمقدسات في بلادنا على قدم وساق ـ والأمة الإسلامية تحرم ـ وحدها ـ من حق تقرير المصير في فلسطين.. في كشمير.. في الفيليبين.. في بلاد البلقان.. في كل أنحاء أمتنا كذلك..

وأريد أن أقول: إن ظاهرة فرض الغرب هيمنته على الآخرين ليست ظاهرة جديدة.. فعندما كانت الامبراطورية البريطانية لا تغرب عنها الشمس ألم تكن هذه عولمة؟ كان القرار يصدر في بريطانيا وينفذ في مصر وفي الهند وفي بلاد لا تغرب عنها الشمس!

وعندما كان الرومان يحكمون العالم وكانوا هم الأشراف والسادة وغيرهم البرابرة والعبيد.. ألم تكن هذه عولمة!

لكن الجديد في هذه «العولمة» وأخطر ما فيها أن هذه الهيمنة الغربية تقنن باسم الشرعية الدولية وباسم النظام العالمي!! ففيم الغرب وثقافته يعملون على فرضها بالإعلام وبالفكر وبالجواسيس والاختراق على كل الدول والحضارات الأخرى. والغرب الآن يقنن هذا الاختراق ويقنن هذه الهيمنة بوثائق وبرامج باسم النظام العالمي الجديد.. كما حدث في مؤتمرات السكان والمرأة وغيرها.

وأوضح الدكتور علي جمعة ـ مفتي مصر ـ: أنه أدى تحويل العولمة من حالة إلى مفهوم إلى انتشار فكر مدارس ما بعد الحداثة الذي تدعو في صورة المتطرفة الى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيوداً على الفكر والعمل معاً، وبذلك يصل الإنسان إلى النسبية المطلقة التي تساوي السفسطة في الفلسفة القديمة العبثية والفوضوية في الفلسفات الحديثة التي ادعت موت الإلـٰه ثم موت الإنسان. والاستجابة إلى هذه القضية باعتبار العولمة مفهوم فما يترتب عليه بعد ضياعاً لتراث الإنسانية وتدميراً لكل العقائد والأديان!

وأكَّد الدكتور رفعت العوضي ـ أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر ـ: إن العولمة التي نواجهها هي المرحلة الأخيرة للنظام الرأسمالي العالمي الذي أوشك على الاحتضار والفناء ـ بشهادة الغربيين أنفسهم ـ بعد الأزمات التي شهدها العالم الرأسمالي وما حدث للنمور الآسيوية هو في حقيقته أزمة الرأسمالية! وعلينا ألا نخدع أنفسنا فإن عصر الحصول على التكنولوجيا من الغرب قد انتهى فليست هناك استفادة من هذه التكنولوجيا إلا بتصريحات غاية في الخنوع، ومن ثم لا نشمر عن ساعد الجد لنبتدع تكنولوجياتنا ونطورها

بأنفسنا، إن لدينا العقول القادرة على الابتكار في مصر وماليزيا وباكستان وأندونيسيا وإيران، والأمر لا يحتاج سوى المزيد من التعاون لنستطيع أن نبدع تكنولوجياتنا بأنفسنا من خلال إدماج تلك العقول..



الفصل الثاني

المركزية الغربية وحقوق الإنسان

يمكننا القول أن النظام الحقوقي للسوق الرأسمالي ـ بمفهومه الغربي ـ ومفاهيمه وبنائها وتشكلها قامت متزامنة مع النظام الحقوقي لحقوق الإنسان، ولكنهما متزامنين توقيتاً ومنفصلين بل ومتناقضين روحاً ومضموناً، ومن هنا لا بد من رسم لذلك التشكل وتلك الصيرورة وفيما يتعلق منها بحقوق الإنسان تحديداً، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الصيرورة التاريخية لتشكل حقوق الإنسان في الفكر الغربي، والمفاهيم التي تشكلت خلال تلك الصيرورة، وآثارها، والأجهزة التي قام الغرب ببنائها لتوظيف الحق الإنساني لمصالحه ـ وخصوصاً مصالحه الرأسمالية ـ، أو التي يقوم من خلالها بسحق الحق الإنساني في سبيل مصالحه، وسيكون الحديث عن ذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول

التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الغرب

لقد مرت حقوق الإنسان بمراحل تشكل وتكون، وهي وإن كانت تختلف باختلاف الحضارات التي تنبثق منها تلك الرؤية الحق إنسانية، إلا أن الرؤية الغربية أصبحت هي السمة الوحيدة والمتفردة والتي صبغت رؤية ومفاهيم حقوق الإنسان بصبغتها ورؤيتها ومفاهيمها، وأقصت من عداها من الحضارات، وهذه إحدى جوانب التمركز الغربي الحيوية الذي قامت فيه المركزية الغربية بجهود كبيرة على المستوى النظري المجرد للتأسيس لمفاهيم أيديلوجية لتلك الحقوق، وأسبغت عليها صفة العمومية، وأرضعتها بقية أبناء الحضارات الأخرى، في مقابل تغييب كامل لما لدى الحضارات الأخرى من مشترك إنساني يتوافق مع تلك الحقوق، وما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث هو سرد للتطور الحق إنساني ومراحل تشكله تاريخياً، ويكون ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

مرحلة الأنوار المتقدمة

يذكر ديورانت: أن «العالم كله مجمع على أن حكومة روما كانت من أقدر ما شهده من حكومات، ومن أعظمها نجاحاً»[١]، ولعل السبب في ذلك أنها جعلت القانون يشكل أخص خصائصها، كما جعلت اليونان الدمقرطة والفلسفة اللتين كانتا أساس الحرية الفردية أهم ميزة لها، ولعل الفلسفة الإغريقية وعلى رأسها أفلاطون وأرسطو والمدرسة الرواقية «كانوا يتجهون بالقانون الطبيعي باتجاه السمو.. حيث كانوا يرجعونه إلى كون منظم، قابلاً لأن نبلغه عبر العقل، وأن نستخدمه كمعيار يمكن بواسطته أن نعطي الشرعية للقواعد الوضعية، أو أن ننزعها عنها»[٢]، وهو ما كان محور تنظيرات أفلاطون وجدلياته مع تلميذه أرسطو وجدلياته لبناء المدينة الفاضلة التي كان يحلم بها أفلاطون من أجل الوصول إلى عدالة خيرة، وهي تعتبر نواة فلسفية شيقة في هذا الباب[٣].

وهذين ـ أي: حكم القانون، والحرية وفلسفتهما ـ هما كما يقول ديورانت: «أهم ما يجب على الساسة ورجال الحكم الجمع بين هذين التراثين المختلفين المتنافرين، ويوحدوا بينهما، ويؤلفوا من نغماتهما المتعارضة نغماً مؤتلفاً منسجماً»[٤]، وإليهما يعود تاريخ نشأة حقوق الإنسان في الغرب، حيث كانوا لا يعترفون بالسيادة إلا للقانون، والقانون عندهم هو مجموع رأي أهل المدينة، ومن خلال ذلك تم وضع عدد من القوانين، منها: الدستوري، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون الملكية، وقانون المرافعات، وقانون الأمم[٥]، إلى

---

(١) ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٩/ ٥٥.

(٢) فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، ترجمة: محمد وطفه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١٣٦.

(٣) انظر في تلك الجدلية: شتراوس، ليو، أفلاطون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/ ٦٣ وما بعدها، وتوشار، جان، الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية منذ زمن الإغريق وحتى القرن العشرين، مرحع سابق، ص٢٨ وما بعدها.

(٤) ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٠/ ٣٥٨.

(٥) انظر في تلك القوانين ومصادرها وتفاصيلها: ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٠/ ٣٥٩ ـ ٣٨٨، وقارن ذلك بما لدى: شاتليه، فرنسوا، أيدلوجية المدينة =

غير ذلك من القوانين التي شكلت في مجملها جذوراً تاريخية لمبادئ حقوق الإنسان.

ومن أمثلة ذلك: قانون صولون الإغريقي، الذي عاش بين القرنين السادس والسابع قبل الميلاد (٦٤٠ ـ ٥٦٠م)، وقام بإصلاحات تشريعية وإدارية عديدة منها: إخلاء سبيل المحبوسين بسبب الدين، ثم منع استرقاق المدينين، وتحرير الأراضي والفلاحين، وإعطاء المرأة بعض حقوقها الإرثية[١]..، حتى جاء القياصرة واستأثروا بالسلطان، ولكن الإشكال الذي يرد على هذه الحكومات هو نخبويتها، حيث كانت أقلية ضئيلة هي التي تتمتع بحق المواطنة، أما الأرقاء الذين كانوا يقومون بأعباء الحياة الاقتصادية، وجميع الرجال الأحرار الذين لم يصلوا إلى مرتبة مواطن فليس لهم نصيب في المشاركة في مقاليد الحكم، وبذلك لم يكن للأكثرية نصيب أو مشاركة في الحكم، بل كانت الأقلية هي المسيطرة والمتنفذة[٢].

وقد كان هذا الأنموذج هو المثال التاريخي الذي يفاخر به الغرب، وإليه يستند، وما زالوا يعلمون طلاب العالم بأن هذه الديمقراطية هي أم الديمقراطيات، غاضِّين الطرف عن تلك العنصرية المتمثلة في الديمقراطية الأثينية، والتي ـ كما سبق الإشارة ـ لم يكن فيها سوى أقلية من المواطنين الأحرار، يتألف منها الشعب وتملك حق التصويت، بينما يوجد ١١٠٠٠٠ عبد لا يملكون أي حق. فالاسم الحقيقي لتلك الديمقراطية يفترض أن يكون: «أوليغارشية[٣] الرق»[٤]، والرومان ـ بذلك ـ كما يرى شيشرون: «لا يُشرعون من

= الإغريقية، ضمن تاريخ الأيدلوجيا، ١/ ١٥٥ وما بعدها.

(١) المحمصاني، د. صبحي، أركان حقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٢١.

(٢) العربي، د. محمد عبد الله، معنى الديمقراطية، ضمن سلسلة محاضرات في الديمقراطية، نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٤٥م، ص٥.

(٣) هذا المصطلح أصله يوناني والمراد به: حكومة الأغنياء، وأطلقه الفيلسوف الفرنسي «أرنست رينان» على المجتمع الذي يكون فيه الثراء هو العصب الأساسي، حيث ليس في إمكان أحد أن يكون ذا قوة من غير أن يكون ثرياً، وحيث الأخلاق تقاس بالثروة، انظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص١١٨.

(٤) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

أجل الشعب الروماني بصفة خاصة، وإنما لجميع الأمم الفاضلة والمستقرة»[١].

وقد ظلت الحياة القانونية التي أرست دعائمها الدولة الرومانية في مد وجزر، حتى ظهر جستنيان، والذي كان ظهوره بانياً وجامعاً لمنظومة قانونية تعد إرثاً حضارياً لا زالت تفخر به، وتقتبس منه الحضارة الغربية برمتها[٢]، ومن اللافت أن ظهوره كان خلال الفوضى «التي أعقبت غارات البرابرة، والتي كانت تقضي على التراث القانوني في غرب أوروبا، بينما كان قانون جوستنيان، وموجزه، ونُظمه تُجمع وتصاغ في القسطنطينية..»[٣]، والعجيب أن الكنيسة قد وسمت جوستنيان بالهرطقة لإنجازاته تلك[٤]، وقد جاء قانون جوستنيان هذا «كإجراء حتمي، بعد أن أصبحت المراسيم الامبراطورية، والآراء الفقهية، متناقضة ومثيرة للارتباك والتشويش والاختلاط، وأصبحت الأحكام القضائية تحت رحمة أهواء القضاة»[٥]، فكلف لذلك عشرة خبراء تحت رياسة تريبونان، وتحددت مهمة هذه اللجنة في جمع القوانين التي أصدرها أباطرة الرومان، منذ عهد الامبراطور هادريان حتى عصر جوستنيان، والعمل على تنسيقها، وحذف المتشابه منها، وأن يضعوا بعض الإضافات، وإجراء بعض التغييرات إذا اقتضت الضرورة.

وأنهت اللجنة أعمالها في أقل من عام، وأصدرت مجموعة جوستنيان القانونية في السابع من أبريل من عام ٥٢٩م، في عشرة أجزاء في مجلد واحد، ونسخت هذه المجموعة ما عداها من قوانين[٦]، والمؤلم في هذه المدونة هو

---

(١) هولتون، جيمس، ماركوس توليوس شيشرون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/٢٤٧.

(٢) انظر في امتداد القانون الروماني إلى القوانين المعاصرة: الترمانيني، د. عبد السلام، القانون المقارن والمناهج القانونية المعاصرة، جامعة الكويت، ١٤٠٠هـ، ص٩٣ وما بعدها.

(٣) ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٠/٣٨٨.

(٤) إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥) الشاعر، د. محمد فتحي، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في القرن السادس الميلادي - عصر جوستنيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٩١ - ٩٢.

(٦) الشاعر، د. محمد فتحي، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في القرن السادس =

عنصريتها، حيث لم يكن المواطنون أو الأحرار الذين تنطبق عليهم مدونة جوستنيان (التي اندمجت فيها كل الشرائع الإغريقية والرومانية) يمثلون، حسب تقديرات الفيلسوف غارودي، إلا «١٪ فقط من سكان الامبراطورية الرومانية، بينما يمثل «العامة» أو العبيد والأجانب، وهم الذين لا يتمتعون بأية حقوق من أي نوع، ٩٩٪ من سكان الامبراطورية، الذين طمسوا هم وحقوقهم في تضاعيف المدونة المذكورة»[(١)]، والذين يصطلح نيتشه على تسميتهم بـ«الذرية البربرية»[(٢)].

ولا غرابة أن تستمد مدونة جوستنيان شرعيتها من الموروث الفلسفي الإغريقي، وتأخذ بالتقسيم التراتبي الذي وضعه أرسطو، حينما قسم الأفراد إلى «حر بالطبيعة» و«عبد بالطبيعة»، وذلك أن «الطبيعة وهي ترمي إلى البقاء هي التي قد خلقت بعض الكائنات للإمرة وبعضها للطاعة، إنما هي التي أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيداً، كما أن الطبيعة هي أيضاً التي أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبداً، وبهذا تمتزج منفعة السيد ومنفعة العبد»[(٣)].

المطلب الثاني

مرحلة الاستعباد الكامل

وهذه المرحلة تشكلت بين مرحلتي «الأنوار القديمة، والأنوار الحديثة»[(٤)]، حيث كان ما بينهما في غاية الظلام بين نورين ـ حسب المفهوم الغربي ـ فقد كانت الأنوار القديمة تُخضع المقدس لحياة المدنية، في حين أخضع العصر

= الميلادي ـ عصر جوستنيان، مرجع سابق، ص٩٢، وفيها مزيد بسط عن انجازات جوستنيان القانونية.

(١) إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) طاليس، أرسطو، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، ص١٠٣، بواسطة: إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٣٣.

(٤) ميريه، جيرار، أيدلوجية الغرب ـ معنى أسطورة عضوية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/١٩، ولتفاصيل فلسفة القديس أوغسطين، وتوما الأكويني انظر: فورتن، أرنست، القديسين: أوغسطين، وتوما الأكويني، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/٢٦٣ وما بعدها، و١/٣٦٣ وما بعدها.

الوسيط الغربي ـ من أوغسطين إلى توما الأكويني ـ المدنية الأرضية لطوباويات المدينة السماوية المقدسة[١]، حيث أصبح القانون الطبيعي يؤسس على نظام ما وراء الطبيعة، وقد نشأت مقاومة لتلك الرؤية، والدعوة إلى حرية الأفراد، قام بها الراهب الإيرلندي بيلاغيوس ـ والذي تم حرمانه من قبل الكنيسة لموقفه ذلك ـ حيث كان يرى أن «الخلاص بواسطة المسيح ينبغي أن يترافق مع المسؤولية الفردية، والجهود لأداء العمل الصالح، وأن الحرية لا يمكن لها أن تستسلم بدون خسارة للكرامة الإنسانية. .»[٢]، إلا أن الرؤية الأوغسطينية التي نص عليها أوغسطين بقوله: «إنه في طبيعة المني الذي منه أنجبنا جاءت المعاناة، وجاء الموت إلى الدنيا، وأخذ ذلك حرية إرادتنا، وتركنا مع ملازمة طبيعة الشر»[٣].

وكان يؤصل للبطش بالمخالفين، وإرغامهم على موافقته بقوله: «جرح صديق أفضل من قبلة العدو، فقد جاء في إنجيل لوقا مكتوباً: أرغم الناس على الدخول، فبالتهديد بغضب الرب جذب الأب الابن وأعاد الروح إليه»[٤]، ونتج عن تلك الرؤية وتجذيرها سحق كرامة الإنسان وحريته، بحيث أصبح وجوده مرتبطاً بعبوديته لمُلاك الحقيقة الدينية، وملوك الأرض وإقطاعيبها، وقد سبق الإلماح إلى شيء من ذلك الاستعباد، مما يغني عن تكراره هنا، وقد أنتج ذلك الاستبداد المطلق نوعاً من الصراع بين الملكية والشعب، بل والمتاجرة بالعدالة، فقد كانت العدالة تؤمن شطراً مهمّاً من المداخيل، إذ كانت أكثر الجنح والجرائم تسوى بغرامة، وكانت وظيفة وكلاء الحكم المحليين ترؤس تلك المحاكم، التي ينتج عنها تلك المداخيل[٥].

ونتيجة لذلك فقد كان الملوك يحاولون حكم البلاد بصورة استبدادية على حساب قادة المناطق من نبلاء وبرجوازيين في المدن والأرياف، مما كان يدفعهم

---

(١) ميريه، جيرار، أيدلوجية الغرب ـ معنى أسطورة عضوية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢/ ٢٢.

(٢) إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٤٦.

(٣) إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٤٦.

(٤) إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٥٢.

(٥) شترايز، جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة: محمد عيتاني، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص٣١.

للتحرك للمحافظة على بعض امتيازاتهم من طغيان الملك، ونزولاً عند تلك التحركات يخضع الملك فيصدر بعض التشريعات التي تضمن بعض الحقوق لأولئك البرجوازيين، كما فعل الملك هنري الأول عندما أصدر شرعة الحريات عام ١١٠١م[١]، والتي كانت أقرب ما تكون إلى القانون المدني، المنبعث عن القانون الروماني، لتحل محل الأعراف الإقطاعية.

ولكن ذلك القانون لم يعترف بالبابا، وهو ما دفع القديس برنار عام ١١٤٩م إلى التحذير من مخاطر تطبيق القانون المدني بالنسبة للكنيسة، واشتكى من أن المحاكم تعج بقوانين جوستنيان عوضاً عن قوانين الرب[٢]، ثم جاءت الماكناكرتا نتيجة لثورة الإقطاعيين ضد الملك جان بلا أرض في ١٢ حزيران من عام ١٢١٥م[٣]، والذي كما يقول اللورد ديننج: إن موافقته على صدور العهد الأعظم كانت «شقشقة باللسان، ثم أعيد إصداره بواسطة الملك الصغير هنري الثالث»[٤].

وبعد ذلك أصدر البابا في عام (١٢١٩م) مرسوماً يقضي بتحريم دراسة القانون الروماني، وحظر تدريسه في جامعة باريس[٥]، ثم قامت الكنيسة بوضع نظامها الخاص الذي أسمته القانون الشرعي، وادعت المحاكم الكنسية العرفية السيادة القضائية، والحق في فض جميع القضايا، وكان تتويج ذلك بإنشاء محاكم التفتيش (١٢٥٠م ـ ١٨٠٠م) والتي أسست للرعب والخوف وسحق كل من يخالفها ـ كما سبق الإشارة إليه ـ وقد كان الملوك يحرصون على أن يؤكدوا على حقهم في الملكية من خلال رجال الكنيسة الذين يغدقون عليهم صفات التقديس، والحق المطلق في الحكم باسم الله.

فهذا أسقف «مو» ـ مربي ولي العهد ـ يبني بيديه المظلة التي تؤوي شخص

---

(١) خضر، د. خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص٩٧.

(٢) إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٧٦ ـ ٧٧.

(٣) خضر، د. خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٩٧.

(٤) اللورد ديننج، آفاق القانون في المستقبل، ترجمة: هنري رياض، دار ابن زيدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص٣٧٦.

(٥) إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٧٧.

الملك، ويصفه بأنه «شخص مقدس، وما من أحد في الدنيا يستطيع أن يمس سلطانه»[١]، وهذه القدسية تتطلب «أن يكون الملك مسؤولاً أمام الله، وليس مسؤولاً أمام رعاياه، ولا ملزماً بأن يستشيرهم، أو يتبع نصائحهم، ولو أننا نسبنا إلى الملزمين بالطاعة قدرة فعالة تؤثر على الذين اصطفاهم الله للحكم، فإن ذلك مخالفة للمنطق وللدين، وهذا المبدأ من القوة بحيث أن الشعوب لا تُعفى من الخضوع حتى ولو جهر الملك بكفره، أو أعمل الاضطهاد، فليس لديهم سلاح ضد ظلم الأمراء إلا رفع العرائض..»[٢].

ويضرب هازار مثالاً على ذلك بـ«لويس الرابع عشر» والذي سُجل له في بداية سلطته قوله: «الدولة أنا»، وأنه كان يريد أن يحقق كلمات ذلك الشعار حرفياً «ملك واحد، إيمان واحد، قانون واحد»، وأنه حطم كل مقاومة، وتم استلهام نظرية مكيافيلي ـ التي سبق الإشارة إليها ـ والتي وصف هازار كتاب مكيافيلي بأنه: «سفر مشؤوم تحركه القاعدة الزائفة التي مؤداها أن صالح الدولة يجب أن يكون هو مبدأ الحكومة، وكل فصل من فصوله سم، وإذا لم تكن أوروبا تستشفي من الميكيافلية ـ وهي مرض عقلي ـ كل يوم، فينبغي اليأس»[٣]، وتنص تلك النظرية على «أنه لا يمكن حكم الناس إلا بمعاملتهم كما لو كانوا وسائل»[٤].

ليس هذا فحسب بل إن هناك فلاسفة قاموا بوضع نظرياتهم للتأسيس للملكية بمنطق عقلاني، كما فعل هوبز في نظريته التي قال عنها هازار بأنها: «شرسة ووقحة»[٥]، والتي ابتدأ في وضعها عام ١٦٤١م، وحتى اكتمال صورتها النهائية في كتاب اللويثان عام ١٦٥١م، والتي فرضت نفسها على كل مفكري أوروبا، فقد كان هوبز يخاطب فيها الناس قائلاً: «إنكم مفطورون على الشر، ليس في الدنيا أي مبدأ روحاني، لا خير غير المتعة، ولا شر غير الألم، ولا

(١) هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، ترجمة: جودت عثمان، وزارة الثقافة السورية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص٣٠٧.
(٢) هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣٠٨.
(٣) هازار، بول، الفكر الأوربي في القرن الثامن عشر ـ من مونتيسكو إلى ليسنج، ترجمة: د. محمد غلاب، وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٤م، ص٢١٣.
(٤) هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣٠٨.
(٥) هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣٠٩.

هدف غير المنفعة، ولا حرية إلا عدم وجود ما يعيق الشهوة، بما أن مبدأ حفظ الحياة قوامه حب الذات، ولما كان كل فرد يدافع عن حقه في الحياة، فالحالة الطبيعية حالة القتال بين الناس..» إلى أن يقول: «لن تستطيع المواثيق والإيمان إقامة السلام بين الناس؛ لأنهم يخرقونها على الدوام، لا شيء يستطيع أن يكبح غرائز الناس الوحشية، غير القوة والخوف الذي توحيه القوة، وعلى ذلك يجب على الملك أن يتقلد سيفاً للقتال، وصولجاناً للعدل، يجب أن تتركز في شخصه كل الحقوق المطلقة، إن تحديد سلطته بأحد مخترعات الديمقراطية كالمجالس؛ يعني: تشجيع الفوضى، والسقوط من جديد في الحالة الطبيعية، إن الملك ليس مسؤولاً أمام أحد، إنه فوق القانون، إنه الكل في الكل، لا ريب أن ننزل له عن الحرية التي تعتز بها الشعوب إلى حد ما، فما دمنا لا نستطيع التوفيق بين الحرية والحياة، فالأفضل أن نختار الحياة..»[1].

وهذا التأصيل للاستبداد وفلسفته الذي قام به هوبز هو الذي يجعلنا نلحقه بهذه المرحلة، بالرغم أنه تاريخياً يُلحق بالمرحلة التالية، ولكن يكفي تلك الفلسفة أنها كانت سبباً في حراك فكري وفلسفي تمخض عنه تطوير لتلك الرؤية الهوبزية، وهو ما قام به لوك وروسو ـ حسبما سيرد بيانه ـ للوصول إلى المرجعية التي تقوم عليها مفاهيم حقوق الإنسان المعاصرة.

المطلب الثالث

مرحلة الأنوار

وهذه المرحلة هي التي حدث خلالها التأصيل الفكري والفلسفي لمفاهيم حقوق الإنسان، والتي انبثقت من خلالها المفاهيم المعاصرة لحقوق الإنسان، والتي كما يرى سبوري فيري «أن أهم مراحل تطور حقوق الإنسان هو ذلك التطور البطيء الذي شهدته أوروبا في شكل صراع فكري بين مختلف الأفكار التحررية والمحافظة طيلة أربعة قرون»[2]، وكان سبب ذلك الصراع هو «التشويش

(١) هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣١٠.

(٢) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ص١١٩.

الذي طال أسس القانون ذاتها، كما هو الحال مع باقي قطاعات الثقافة الأوروبية»[١]، حيث بدأت تسود الفكرة المتمثلة في العقد الاجتماعي: أفراد أحرار، ومتساوون في حال الطبيعة، ومن المستحيل أن يخضعوا لسلطة لم يقبلوا بها..، والفكرة التي نتجت عن ذلك: أن «الفرد أولاً، والدولة ثانياً، ولا تشكل الدولة سوى وسيلة لغايات الأول»[٢].

وكانت ـ فلسفة حقوق الإنسان ـ تطويراً، وتنقيحاً للفلسفة التي وضعها هوبز، فقد ظهر سبينوزا (١٦٧٧م) وهو يرى أن الملوك دجالون، وأنهم يستغلون الدين في دعم سلطانهم الجائر، وكان ينص في كتابه الأخلاق: على أن «كل شيء ـ مهما كان ـ يجاهد طالما له كيان للإبقاء على كيانه»[٣]، وهو كان ثائراً على الملكيات والأديان، ثم جاء من بعده جون لوك (١٦٨٩م) الذي شكلت «أطروحاته إحدى المقومات الكبرى لفلسفة حقوق الإنسان المعاصرة»[٤]، وقام بالاعتراض على فلسفة هوبز، من وجوه من أهمها: أن حالة الطبيعة ليست حالة عنف ووحشية كما يقرر هوبز، إلا أنها لا تبلغ درجة الكمال، وكذلك ضرورة الرضا والقبول كأساس للحكم، والحق في شرعية العصيان إذا لم يتم الالتزام بما تم التراضي عليه، إلى غير ذلك من الاعتراضات والأفكار الفلسفية المتعلقة بالجانب القانوني[٥].

ثم جاء روسو ووضع فلسفة عقده الاجتماعي ـ والتي سيرد مزيد بسط لها ـ وتعتبر هاتين الفلسفتين ـ أي: فلسفة لوك وروسو ـ كما يرى شيخي الشيخ عبد الله بن بيه مؤسسة لمفهومين متصارعين من مفاهيم حقوق الإنسان، الأول «يستلهم فكر لوك، وهذا يسود في العالم الأنجلو أمريكي، ويرى حقوق الإنسان في جوهرها على أنها تحرر من الدولة، والآخر: يرتكز على فكر روسو، وهو يشيع بدرجة أكبر في القارة الأوروبية، وفي أمريكا اللاتينية، وهو لا يرى حقوق

(١) فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص١٣٧.
(٢) فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص١٣٨.
(٣) هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣١٣.
(٤) فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص١٣٩.
(٥) انظر مزيداً من البسط حولها، وأطروحات عدد من فلاسفة تلك المرحلة وجدلياتهم: هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣٢٠ ـ ٣٢٣.

الإنسان في التحرر من الدولة فحسب، بل يطالب الدولة بحقوق»[(١)].

وتم خلال تلك المسيرة الفلسفية ومخاضاتها الفكرية، صدور عريضة الحقوق في ٧ حزيران ١٦٢٨م، بعد صراع مباشر بين الملك شارل الأول والبرلمان، حيث فرض الملك ضرائب بموجب أوامر ملكية دون موافقة البرلمان، فرفض خمسة من الفرسان دفع الضرائب، فعرضت القضية على المحكمة، فحكم في القضية بعض القضاة الخانعين، وقضوا بأنه «إذا اتهم شخص بموجب أمر صادر من الملك فلا يطلق سراحه بواسطة المحكمة»، فقام عضو البرلمان إدوارد كوك ـ والذي كان قاضياً ففصل من الوظيفة في عام ١٦١٦م بسبب عدم خضوعه لمطالب الملك ـ بتبني قضيتهم، وتقدم بملتمس الحقوق، وقد صور السير بنجامين رديارد ذلك بقوله: «سيكون مما يثلج صدري أن أرى العهد الأعظم العتيق المقعد، الذي طرح رهين الفراش، قد انبعث على قدميه بعنفوان جديد، ومجد مستحدث، ولا شك أن في ذلك انبعاثاً لكل الشعب»[(٢)].

وكان أهم مطالب ذلك الملتمس العودة إلى الشرعة العظمى (الماكناكرتا)، واستلهام مضامينها، وقد حاول شارل الأول الالتفاف على تلك العريضة وتجاهلها، مما أدى إلى ثورة الشعب ضده في عام ١٦٤٢م، وتم الانتصار على الملك وإعدامه عام ١٦٤٩م، إلا أن قائد الثورة الجديد اللورد كروmويل حاول الانقلاب على البرلمان الذي سانده في الثورة ضد الملك، وممارسة السلطة بأسلوب دكتاتوري، وفي عام ١٦٦٠م وبعد وفاة كرومويل أعيدت الملكية من جديد إلى انكلترا، بشخص شارل الثاني بن شارل الأول، الذي أعلن احترامه لسلطات البرلمان، ومنح الحرية للمواطنين، إلا أنه بعد توليه السلطة صدرت بعض تصرفات من الملك وبعض وزرائه للانتقام من خصومهم، وخاصة أولئك الذين ساهموا بالثورة على الملك شارل الأول، فتم وضع قانون جعل عنوانه: «قانون يفضي إلى ضمان أفضل لحرية المواطن والحول دون الاعتقالات عبر البحار»، وكان ذلك عام ١٦٧٩م، وهذا القانون تطبيق لمذكرة «الهابياس

---

(١) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) اللورد دينجنج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٧٥.

كوربوس»، التي كانت في الأصل قانون صدر في عهد الملك إدوارد الأول حوالي عام ١٣٠٢م، لتعزيز سلطات المحاكم الملكية كوسيلة إجرائية لزيادة صلاحياتها على حساب المحاكم المحلية.

وفي القرن السادس عشر تم بعث تلك المذكرة لتكريس استقلال السلطة القضائية عن السلطة الملكية، وذلك عن طريق الأحكام ضد تصرفات المجلس الملكي، والتوقيفات التعسفية التي كان يأمر بها، ويعتبر هذا القانون الذي أصبح أساسياً في التاريخ الدستوري البريطاني، وأحد القوانين الرئيسية للملكة، ونوع من الحصن الذي استطاعت الحريات العامة الإنكليزية التفتح في ظلال جدرانه العالية، دون أي خشية من مطالب السلطة التنفيذية، أو من تردد القضاة... وبسبب الأهمية الكبرى التي يتميز بها هذا القانون في مجال الحريات الفردية، فقد تم تعديله وتوسيعه في عام ١٨١٦م ليشمل ميادين داخلة في القانون المدني، مثل حماية المتخلفين عقلياً، والأطفال، وعلاقات الأزواج، ويطبق هذا القانون في مختلف دول الكومنولث، ما عدا اسكتلندا، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخاله في دستورها، واعترفت به حكومات الولايات على غرار الحكومة الفدرالية، بالرغم من بعض الاختلافات في تطبيقه[1].

وفي عام ١٦٨٨م قامت الثورة الثانية ضد الملك جيمس الثاني، الذي حاول إعادة الكاثوليكية إلى انكلترا، فهرب الملك، فتقدم البرلمان من الأمير وليم أورانج، الذي قدم من هولندا مع زوجته الأميرة ماري ابنة الملك ـ الفار ـ جيمس الثاني، لاعتلاء عرش المملكة، بهذه الوثيقة التاريخية التي قبل الملكان بموجبها تقييد ما تبقى لهما من سلطات دستورية، وتمت الموافقة على هذه الشرعة في ٢٥ تشرين أول ١٦٨٩م، وتضم الوثيقة ثلاث عشرة مادة تحدد بوضوح سلطات الملك، وصلاحياته في إدارة البلاد، فالمادة الأولى تحرم على الملك حق تعليق أو تنفيذ القوانين بدون موافقة البرلمان، والمادة الثانية تعتبر أن تهرب السلطة الملكية من تنفيذ القوانين، أو تنفيذها بشكل عشوائي، كما كانت عليه الحال في الماضي مسألة غير قانونية.

---

(١) خضر، د. خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠٢ ـ ١٠٤.

ونصت الوثيقة على تحديد البرلمان نفقات الدولة والبلاط الملكي، وفي عام ١٧٠١م تم إكمال هذا القانون بقانون دستوري آخر يحدد قواعد الخلافة على العرش بسبب عقم الأميرة ماري التي توفيت بدون أولاد، ويفرض المذهب الإنجليكاني كمذهب رسمي للدولة، كشرط للشرعية الملكية، كي لا يتكرر خطر عودة الكاثوليكية إلى العرش، كما فعل جيمس الثاني[١]، وهذه الصيرورة الإنكليزية إليها يعزو نيتشه كل ما يسمى بـ«الأفكار الحديثة»، أو «أفكار القرن الثامن عشر»، أو «الأفكار الفرنسية»، وكل ما ناهضته الروح الألمانية باشمئزاز عميق هو إنكليزي الأصل، لا ريب في ذلك البتة، أما الفرنسيين فقد جاؤوا مقلدين وممثلين لهذه الأفكار وحسب، وكانوا أفضل جنودها، وأكثر ضحاياها تكبّداً للخسائر، وذلك أن داء الأكلزة اللعين بـ«أفكاره الحديثة» أصاب النفس الفرنسية، وكال لها من الهزال اليوم ما يمنع المرء من تذكر قرنيها السادس عشر، والسابع عشر، وخلاصة القول: «أن النبل الأوروبي بكل معنى رفيع هو ابتكار فرنسا ومأثرتها، وأن السوقية الأوروبية، ورعاعية الأفكار الحديثة، فمنبتها إنجلترا»[٢].

أما في أمريكا فقد صدر أول إعلان لحقوق الإنسان بعنوان: «إعلان حقوق شعب فرجينيا الطيب»، في ١٢ يونيو ١٧٧٦م[٣] ـ وهي السنة التي توفي فيها جان جاك روسو ـ ثم أعقبه في ٤ تموز من عام ١٧٧٦م انعقاد المؤتمر الذي عُقد في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا، وحضره مندوبون عن ثلاثة عشر ولاية كانت مستعمرات تابعة للتاج البريطاني، وقرر المجتمعون إعلان الاستقلال، والانفصال التام عن انجلترا، وتميز هذا الإعلان الذي حرره توماس جيفرسون بالأفكار التحررية التي كانت فلسفة الأنوار الأوروبية قد نقلتها إلى العقل الغربي بعامة،

---

(١) خضر، د. خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠٤ ـ ١٠٥، و اللورد ديننج، آفاق القانون في المستقبل، ترجمة: هنري رياض، ص٣٧٦ ـ ٣٧٨، وفيه مزيد بسط عن أسباب الثورة على جمس الثاني، وهروبه، والانتقادات التي وجهت له.

(٢) نيتشه، فريدريك، ما وراء الخير والشر، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(٣) زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة: فوزي عيسى، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٠.

والأمريكي بشكل خاص[١].

وفي ١٧ سبتمبر عام ١٧٨٧م اجتمع أولئك المندوبون، والذين يطلق عليهم الآباء المؤسسون ـ مرة أخرى ـ وهم من كبار الرأسماليين في ذلك الوقت، وأنهم ـ كما يقول مايكل بارنتي ـ يتفقون مع آدم سميث في مقولته: «بأن الحكومة إنما قامت للدفاع عن الأغنياء، ضد الفقراء»[٢]، وهذه الحكومة يقوم عليها كما سماهم سميث ـ أيضاً ـ «مهندسو السياسة الرئيسيون»، وهم في أيامه التجار والصناعيون[٣]، وقد وصفهم القائم بالأعمال الفرنسي في رسالة إلى حكومته قبيل انعقاد المؤتمر الدستوري بوقت قصير، يقول فيها: «على الرغم من عدم وجود نبلاء في أمريكا، فإن هناك طبقة من الرجال يطلق عليهم السادة، وجميع هؤلاء ترتعد فرائصهم من أي محاولة يقوم بها الشعب لكي ينتزع منهم ما يملكون، كما أن هؤلاء من فئة الدائنين، ولذا فإنهم مهتمون بتعزيز وتقوية الحكومة، والتأكد من تنفيذ القانون، وغالبية هؤلاء من التجار، ومن مصلحتهم أن يرسخوا السمعة الحسنة للولايات المتحدة في أوروبا بحيث تقوم على قاعدة متينة، وذلك بالحرص على سداد كافة الديون برمتها، وبمنح الكونجرس سلطات من الشمول، بحيث يجبر الناس جميعاً على المساهمة في تحقيق هذا الهدف»[٤]، وهو ما حدث في ذلك الاجتماع، حيث تم إصدار الدستور الفدرالي الذي جعل النظام الدستوري يتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب، كما نظم الحقوق، وغيرها من القواعد الأساسية للحكم.

غير أن الآباء المؤسسين أقحموا ما سماه جيمس ماديسون بـ«الاحتياطات الإضافية»، والتي تستهدف تجزئة السلطات، وتوزيعها دون إعطائها سمات ديمقراطية، بما يتفق مع رغبة أولئك المؤسسين في كبح جماح الأغلبية، وبفصل

(١) خضر، د. خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٨٣، و: زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص١٢٧.

(٣) تشومسكي، نعوم، قوى وآفاق نزاع الشرق الأوسط، ترجمة: محمد الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص٧٤.

(٤) بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٨٤ ـ ٨٥.

الوظائف التنفيذية والتشريعية والقانونية عن بعضها البعض، ومن ثم وضع نظام من الضوابط والتوازنات بين مختلف هذه الفروع، وقد عبر ماديسون عن المراد من تلك التشريعات في العدد العاشر من صحيفة الفدرالي، حيث ذكر أن هناك هدفين يجب تحقيقهما من وراء تلك التشريعات، وهما:

أولاً: أنه «يتوجب عدم السماح للأغلبية التي لا تملك أية ممتلكات بأن تتفق على قضية عامة ضد الطبقة المالكة، وضد النظام الاجتماعي الذي أقامته تلك الطبقة، فكلما كبرت الأمة، وازدادت حجماً، وكلما تعاظم تنوع الأحزاب والمصالح، فإن من شأن ذلك أن يزيد من الصعوبة التي تواجهها الأغلبية في القيام بأعمال موحدة

وثانياً: يجب عدم منع الأغلبية من التلاحم أفقياً فحسب، بل يجب كبح جماح قوتها عمودياً أيضاً، وقدرتها على الوصول إلى الأعلى، بحيث يتم منعها من التأثير، على الحكومة وكسر شوكتها، وذلك عن طريق إقحام أشكال متعددة من التمثيل الانتخابي..»[١].

ووجدت تلك التعديلات التي اقترحها ماديسون القبول لدى مجلس الشيوخ، وتم المصادقة عليها باسم وثيقة الحقوق في عام ١٧٩١م[٢]، غير أن «إعلان الاستقلال الأمريكي يعتبر من الحقائق البينة تلقائياً «أن البشر يولدون متساوين، وأن خالقهم أنعم عليهم ببعض الحقوق التي لا مساس بها: الحياة والحرية..»، لكن الدستور المنبثق عن ذلك الإعلان المشهود، أبقى على نظام عبودية الزنوج طيلة ما يزيد على قرن من الزمان. فتلك حقوق وديمقراطية للبيض لا للسود»[٣]، هذا فيما يتعلق بالداخل الأمريكي، أما في خارج أمريكا، فالأمر أشد من ذلك وأنكى، فحقوق الإنسان والديمقراطية هي المهرة الطيعة التي تركب عليها أمريكا لتحقيق أهدافها، وعلى سبيل المثال فقد ابتدعت ـ أمريكا ـ حماية

---

(١) بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٩٢، وقارن ذلك بما أورده تشومسكي عن النظرة الماديسونية في: قوى وآفاق نزاع الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٨٠ ـ ٨١، و: الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٢) اللورد دينيج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٧٩.

(٣) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

الأقليات في الدول ورفعت راية المطالبة بحقوق الإنسان، ولم يكن ذلك سوى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنفذاً لحياكة المؤامرات وإسقاط الأنظمة التي لا ترضى عنها أمريكا.

أما في فرنسا فقد كان المجتمع الفرنسي منقسماً إلى طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين، والطبقة الثالثة التي تمثل أكثرية الشعب، وهي الطبقة التي تدفع الضرائب دون أن يكون لها تمثيل مناسب مقارنة بالطبقات الأخرى، وكانت السلطة الملكية تحرص على أن ترتكز على مبدأ الحق الإلٰهي في الحكم، حيث كان الملك يرى نفسه ممثلاً لله على الأرض، وأن واجب طاعته يتخذ صفة دينية نابعة من شخصه، وكانت العواقب الحتمية لهذا الوضع تتمثل في الانفصال العميق بين الواقع الاجتماعي، والمؤسسات والسلطة.

وفي السابع عشر من يونيو عام ١٧٨٩م، قام ممثلو الطبقة الثالثة بتشكيل جمعية وطنية، وتنصيب أنفسهم ممثلين عن الشعب، وتم إعداد إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وقام الجنرال لافاييت بنشر الإعلان قبل الاستيلاء على سجن الباستيل بثلاثة أيام، واقترح على الملك إصداره لكنه رفض، وفي أعقاب ذلك ألغت الجمعية الوطنية الامتيازات الإقطاعية، وبعد ذلك حصل لافاييت على موافقة الملك، وتم أقرار الإعلان في ٢٦ آب ١٧٨٩م[١]، وهذا الإعلان يؤكد: «بأن جميع البشر أحراراً يولدون ويظلون أحراراً ومتساوين بالحقوق».

وفي البندين (١٤ ـ ١٥) يوضح الإعلان بأن: «جميع المواطنين يحق لهم الإسهام في صياغة القوانين» غير أن الدستور الذي شكل ذلك الإعلان مدخلاً إليه، لم يمنح حق التصويت إلا للملاكين، أما الآخرون ـ أي: ثلاثة ملايين فرنسي، فقد أعلن بأنهم مواطنون سلبيون، بينما المواطنون الإيجابيون الفعالون (الناخبون) حسب تعبير سييز ـ والد ذلك الدستور ـ هم مالكو الأسهم الحقيقيون في المشروع الاجتماعي الكبير، ومن قبله كان ديدرو ـ أعظم فيلسوف فرنسي في ذلك القرن ـ كتب في الموسوعة (تحت مصطلح: مندوب، ممثل): «الملاك وحده مواطن دون سواه»، وتلك ديمقراطية للملاكين لا للشعب»[٢].

(١) زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١.

(٢) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

وكان من ثمار ذلك الثورة على الملك لويس السادس عشر وإعدامه، فاستولى على الحكم الديكتاتورية العسكرية المتمثلة في نابليون بونابرت، إلى عهد الملكية الدستورية مع عودة لويس الثامن عشر إلى الحكم، إلى عهد الجمهورية الثانية سنة ١٨٤٨م، فقد حدث خلال تلك المرحلة من تاريخها منعطفات ألقت بظلالها على صعيد الحريات العامة والفردية، وكان من ثمار ذلك المخاض، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، صدور ذلك الإعلان الذي كان مستلهماً من أفكار لوك روسو، وفولتير، ومونتيسكو، ولعل قيمة الإعلان الكبرى أنه أرسى دعائم أيديلوجية ثابتة في فهم الحريات، والدفاع عنها، والتمسك بها، ولكنه لم يجد مكاناً واضحاً له في القانون الدستوري الفرنسي إلا مع الدستور الجديد الذي تم إقراره عام ١٩٤٦م[١]، والغريب أن الذي يمكن أن يكون إيجابياً في تلك القيم والمثل المعبر عنها في تلك النصوص لم يكن مقصوداً بها سوى الرجل الأبيض، بينما من عداه من العبيد السود، والهنود الشرقيين والغربيين ـ والملوّنين عموماً ـ فإنه لم تكن تشملهم تلك القوانين.

ويرى الشيخ عبدالله بن بيه: «أن الفترة من عام ١٨٠٠م وحتى عام ١٩٤٥م كانت مرحلة طويلة من الصراع بين الذين كانوا يسعون إلى الاحتفاظ بسلطة أعلى وامتيازات أرفع في مواجهة أولئك الذين يعترضون على ذلك، ففي بريطانيا ارتفعت صيحات الاعتراض على الحقوق الطبيعية من جهات كثيرة، فقد انفعل «أوموند بيرك» بما تعرضت له الثورة في فرنسا من تطورات، وأعرب عن اعتراضه على الفكرة الحقيقية لحقوق الإنسان والسيادة الشعبية، فقد عمد في كتابه: «تأملات حول الثورة في فرنسا» ـ الذي نشر لأول مرة عام ١٧٩٠م ـ وفيما أعقبه من كتابات إلى أن يصور «بعبارات سوداء» الأخطار التي رآها في الديمقراطية عندما يسمح للجماهير أن تحكم غير مقيدة وغير مسترشدة بالقيادة المسؤولة من جانب الطبقة الأرستقراطية الموروثة، وكان يرى أن التفكير العقلاني والمشروعات التأملية لإعادة البناء السياسي تتسبب في تدمير الإمكانيات والموارد المادية والروحية، التي حصل عليها المجتمع واكتسبها بجهد ومشقة وعناء.

(١) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٢.

وعلى النقيض من ذلك أشاد بما اعتبره فضائل الدستور الإنجليزي بتواصله واستمراريته ونموه غير المنتظم مع حقوق معينة تقوم على أساس منزلة الفرد وليس على الحقوق المجردة والمتساوية، وقد كان تقبل الإنجليز لتسلسل المراتب في نظره سمة إيجابية وليست سلبية، وقد رأى القرن التاسع عشر في فلسفة التشريع أو نظرية القانون توكيداً قوياً على الفلسفة الوضعية، وقد بدأها «جيرمي بنتام» مؤسس مذهب النفعية في بريطانيا، ثم تطور بهذه الفلسفة بشكل أكبر «جون أوستن»، الذي حاول في كتابه «تحديد عالم التشريع» في عام ١٨٣٢م أن يوضح الفرق بين القانون والأخلاقيات، وهو الأمر الذي اعتبره قد غمض بسبب مبادئ الحقوق الطبيعية، وقد بلور تعريفه للقانون على أنه نوع من الأوامر التي تصدر عن حاكم يصحبها تهديد بالعقوبة «الرادعة» في حالة العصيان وعدم الطاعة، وهذا المفهوم يتناقض تماماً مع نظريات القانون الطبيعي أو الحقوق الطبيعية.

ومع ذلك كان نطاق الديمقراطية محدوداً، فإذا كان «جوك لوك» قد اعتبر رضا المحكومين من همومه الكبيرة بالفعل، فإن أصحاب العقارات والممتلكات هم الذين كانوا يشغلون تفكيره وليست الجماهير[١]، وقد ظهر من بين هؤلاء الذين كانوا لا يزالون يؤيدون مبادئ الحريات الأساسية والحقوق الطبيعية اتجاهان مختلفان؛ أحدهما يؤيد الحرية مع الاستقلال، والآخر يؤيد الحرية مع المشاركة، وقد تحققت الاستقلالية عن الدولة بآليات حكمتها وقيدتها: أي: تقسيم السلطة بين التشريعية والتنفيذية والقضائية تمشياً مع الآراء التي اقترحها «مونتيسكو» وهي الإجراءات المناسبة والضمانات الأساسية لحرية الفرد ومبدأ عدم رجعية القوانين في أمور الجريمة ـ أو في المسائل الجنائية ـ والتحرر من التعذيب وحماية الممتلكات، وأيضاً حرية الكلام في نطاق بعض القيود[٢].

وفي الجملة فقد خَلُصت الثورتين ـ أي: الفرنسية والأمريكية ـ إلى أن حكم الواحد لا يحتمل، فلا شيء يضمن أن لا يمارس تعسفاً؛ لأنه لا يستطيع من حيث مصدره وهدفه، ولم يعد الله ولا ممثلوه، مصدر شرعية لديها، فبما أن

(١) انظر في نظرة لوك هذه: بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر، الأردن ـ عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٥٥.

(٢) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٤ ـ ١٢٥.

الإيمان الفاضل بضرورتها، قد تزعزع، فإنه يلزم معتقد آخر، وهو ما تعبر عنه إيفلين بيزييه بـ«استعمال المعيار في السيطرة»، والتي يجد الحق من خلالها في وظيفته كتبرير للسلطة أقوى دعامة له في حكاية أيديلوجية، حكاية القانون المصنوع من جانب الإنسان ومن أجل الإنسان، والتي يتم الخلط فيها بين المشروعية والقانونية في هذه الأنظمة ـ التي بحسب تعبير ماكس فيبر ـ: «لا تقدم فيها الطاعة للشخص بل للقواعد»[١].

وفي أعقاب إقرار الحقوق والحريات التي أكدت عليها الإعلانات المشار إليها، كان التركيز في القرن التاسع عشر على اضطهاد العبيد، وحقوقهم كبشر، وقد أدى الضغط من أجل إنهاء العبودية[٢] ـ في ذلك الحين إلى إثارة قضايا تتعلق بحقوق المرأة، وأدى ذلك إلى حقوق مدنية وسياسية لجميع الأعراق، وللجنسين، ولم يتيسر ذلك بالحروب فقط بل بثورات على أصعدة عدة، ومنها الجانب الأدبي، كروايات العم توم لهارييت بيتشر ستو ـ عام ١٨٥٢م ـ وبيت الدمية لهنريك أبسن ـ عام ١٨٧٩م ـ.

وفي الولايات المتحدة تم تجسيد هذه الحقوق الجديدة في عدة تعديلات على الدستور، حيث جاء التعديل الثالث عشر ملغياً للعبودية، والتعديل الرابع عشر، ضامناً الإجراء القانوني، والحماية المتساوية، والتعديل الخامس عشر ملغياً التميز العنصري في الأهلية للانتخاب، والتعديل التاسع عشر ملغياً التمييز على أساس نوع الجنس ـ ذكر/أنثى ـ في الأهلية الانتخابية، وبذلك فإن الجيل الأول من حقوق الإنسان الناشئة من التأكيد اللوكاني[٣] على حماية الملكية الخاصة، ومن ضغوط القرن التاسع عشر من أجل حقوق متساوية لجميع الأعراق وللجنسين، وهي حقوق مدنية وسياسية، وتشمل هذه الحقوق الحريات الفردية، والحماية المتساوية، وحق الانتخاب، وتدابير حماية الإجراء القانوني، والحق في التملك، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والعقيدة، وهذه الحقوق في

---

(١) بيزييه، إيفلين، الطاعة والقانون: الحق، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) للمزيد حول تواريخ إعلان تحرير الرقيق انظر: زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢ ـ ١٣.

(٣) نسبة إلى لوك.

معظمها حقوقاً سلبية[١].

المطلب الرابع

المرحلة الحديثة والمعاصرة

وقد كان من ثمار الاهتمام العالمي بالعبودية ـ الذي سبق الإشارة إليه ـ أن كان ذلك فرصة لتوسيع الإدراك العام لأشكال أخرى من الاستغلال الاقتصادي، مثل الأوضاع الاستغلالية في مصانع ومناجم أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، والذي أنتج الجيل الثاني من حقوق الإنسان، فقد كانت حقوقاً اقتصادية، واجتماعية إيجابية، بحيث تتولى الحكومة مسؤولية ضمان مستويات حياة ملائمة من خلال توفير فرص للتوظيف، ودخل، ومسكن، ورعاية طبية، وأمن، وتعليم، وقد حظيت حقوق العمال باهتمام أكبر في نهاية الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى إنشاء منظمة العمل الدولية عام (١٩١٩م)[٢]، وكنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى التي عصفت بأوروبا (١٩١٤م ـ ١٩١٩م) والتي ذهب ضحيتها ملايين البشر، وجد المفكرون والساسة أن هناك حاجة ملحة لإيجاد وسيلة تمتاز بالتنظيم والاستمرارية، وتكون قادرة على الحيلولة دون تكرار الحروب، فكانت عصبة الأمم التي ولدت من رحم مؤتمر فرساي[٣]، والتي اعتمد ميثاقها في ٢٨ أبريل ١٩١٩م[٤].

ولكن الكونغرس الأمريكي رفض الموافقة على الانضمام إليها، واضطُرت إلى العمل دون عضوية الولايات المتحدة الأمريكية[٥]، ولكن لم يُكتب لتلك

---

(١) بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) انظر في مؤتمر فرساي وما تمخض عنه من نتائج كارثية: كار، وليم، اليهود وراء كل جريمة، ترجمة: خير الله طلفاح، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، ص١٨٨ وما بعدها.

(٤) المسفر، محمد بن صالح، المنظمات الدولية ـ خلفيات النشأة والمبادئ، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٧م، ص١٥ ـ ١٦.

(٥) غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

المنظمة البقاء، والاستمرار، ويرى البعض أن في «نظام الانتداب» الذي أقرته العصبة أحد المنجزات الهامة لها، ولكن في حقيقة الأمر أن ذلك النظام لم يكن إلا تشريعاً للاستعمار وتنظيماً له، وقد نتج عنه من الأضرار والمآسي ما لم يسبق لها مثال في التاريخ، وخير شاهد على ذلك الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي لا تزال آثاره وتداعياته قائمة إلى اليوم.

ويذهب البعض إلى أن عصبة الأمم قد أنجزت «حماية حقوق الأقليات»، وحقيقة الأمر أن الأقلية الوحيدة التي حُميت حقوقها ـ منذ نشأة العصبة وحتى يومنا هذا ـ هي الأقلية اليهودية، فمعابدهم مصانة، ومنظماتهم لها مطلق الحرية والنفوذ في معظم المجتمعات الأوروبية، أما الأقليات العربية والإسلامية فليس لها حقوق مصانة فمساجدهم في معظم أوروبا هُدمت، ومآذنها أزيلت، كما تجابه شروط بناء المساجد في الغرب بعقد إدارية وفنية كثيرة، ويكفي أن المسلمين لم يستطيعوا بناء مسجد لهم في مدينة نيويورك رغم المحاولات منذ منتصف الخمسينات، كما يعاني العمال العرب والمسلمين من الاضطهاد إلى درجة الاغتيال في كثير من دول أوروبا الغربية، وأمريكا[١].

وقد كان للقاء ونستون تشرشل[٢]، وفرانكلين روزفلت على ظهر البارجة الحربية ـ أمير ويلز ـ في المحيط الأطلنطي، وما أنتجه ذلك اللقاء من تحالف وصياغة مبادئ مشتركة بين انجلترا ـ المحاربة وحدها ضد قوى الشر ـ والولايات المتحدة الأمريكية المتعاطفة معها ـ وإن لم تكن قد دخلت الحرب بعد ـ وما أنتجه من مبادئ، وهي المبادئ التي أعلن رئيس الوزراء البريطاني وجعل منها السبب في بدء الحرب ضد ألمانيا النازية، وأذاعته هيئة الإذاعة البريطانية في صباح يوم الأحد ٣ سبتمبر من العام ١٩٣٩م، وقد جاء فيه: «إن لنا ضميراً نقياً خالصاً، ولقد فعلنا كل ما بوسع أي بلد أن يفعله لترسيخ السلام، ولكن أصبح من المستحيل التساهل في موقف لا يمكن فيه الثقة بكلمة واحدة ينطق بها حاكم

(١) المسفر، محمد بن صالح، المنظمات الدولية ـ خلفيات النشأة والمبادئ، مرجع سابق، ص٢١ ـ ٢٢.

(٢) يعتبر ونستون تشرشل أحد الرموز التي يستلهمها المحافظون الجدد، انظر: فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٨١.

ألمانيا، ولا يستطيع أن يشعر فيه أي شعب أو بلد بالأمن، فليباركم الرب جميعاً، ونتضرع إليه أن يدافع عن الحق، ذلك أن الشرور هي ما سوف نخوض القتال ضدها، شرور القوة الغاشمة والضلال والظلم والقمع والاضطهاد، وإنني لواثق من أن الحق هو من سوف ينتصر على هذه الشرور»[١] ـ وهي نفس الشعارات التي أطلقها بوش الصغير غداة حربه المدمرة على العراق ـ.

وتم إصدار تلك المبادئ في بيان مشترك أطلق عليه ميثاق الأطلنطي، وعبر عنه الرئيس الأمريكي في ٦ يناير ١٩٤١م بقوله: «في مستقبل الأيام نتطلع إلى عالم يقوم على الحريات الإنسانية الضرورية الأربع: حرية الكلام والتعبير، وحرية كل شخص في عبادة خالقة بطريقته الخاصة، والتحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف»[٢]، وهو كان يسير في ذلك على نهج مقترحات ويلسون[٣]، وبعد ذلك استُعمل اصطلاح الأمم المتحدة ـ لأول مرة ـ للإشارة إلى الدول التي استجابت للمبادئ الواردة في ميثاق الأطلنطي المذكور[٤]، والتي عُقد اجتماعها في لندن، وحضرته العديد من دول أوروبا الغربية، ومندوبو الكومنولث وكان نتيجة ذلك المؤتمر أن وقع ممثلو الحكومات الغربية ومندوبو الكومنولث وعددهم أربعة عشر دولة على ما عرف بعد ذلك بـ«تصريح لندن» في ١٢ يونيو١٩٤١م.

وجاء في نص التصريح: «أن الأساس الذي يرتكز عليه السلام هو التعاون الحر لشعوب حرة، في عالم لا يخضع للتهديد والعدوان، عالم يتاح فيه للجميع أن يتمتعوا بالأمن والطمأنينة، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إننا عازمون

(١) تايلور، فيليب، قصف العقول ـ الدعاية للحرب منذ العالم القديم وحتى العصر النووي، ترجمة: سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، ذو الحجة ١٤٢٠هـ، ص٢٩٩.

(٢) اللورد دينىنج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٨١، وقارن ذلك بما أبداه الزيات ﷺ من رؤية نقدية لتوظيف تلك الحريات والتلاعب بها، وكان ذلك في وقت مبكر جداً في عام ١٩٤٦م، انظر: الزيات، أحمد حسن، وحي الرسالة ـ فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، مرجع سابق، ١/ ٤٧ ـ ٥٠، ٧٤ ـ ٧٨.

(٣) زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٥.

(٤) الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية،(د.ت، ط)، ص٩.

على أن نتعاون مع الشعوب الحرة في الحرب والسلم في سبيل تحقيق هذا الهدف»[١].

ثم وفي ٧ ديسمبر من نفس العام هاجمت اليابان ميناء بيرلي، فدخلت أمريكا الحرب، وفي الأول من يناير من عام ١٩٤٢م اجتمع ممثلو الحكومات من دول كثيرة في الشرق والغرب، لإقرار إعلان الأمم المتحدة، وقد كان غرضهم ـ وهم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ـ أن يحددوا الأهداف التي يقاتلون من أجلها، وقد أعلنت الحكومات الممثلة في الاجتماع في بيان مشترك أطلق عليه مصطلح «تصريح الأمم المتحدة» ذكرت فيه: «أنها مقتنعة بأن أهداف النصر على أعدائهم هي الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال والحرية الدينية، والمحافظة على حقوق الإنسان والعدالة في أراضيهم، وكذلك في الأراضي الأخرى».

وفي نفس العام اجتمعت مجموعة دولية من الباحثين والدبلوماسيين بدعوة من معهد القانون الأمريكي، وهو مؤسسة خاصة في الولايات المتحدة متخصصة في القضايا التي تتعلق بجمع القوانين وتصنيعها، وذلك لوضع صيغة لإعلان محتمل أو مذكرة للحقوق الدولية للإنسان، وكانت الثقافات التي تمثلها هذه المجموعة هي الأمريكية والعربية والبريطانية والكندية والصينية والفرنسية والألمانية النازية والإيطالية وثقافة أمريكا اللاتينية والبولندية والإسبانية، وأكملت المجموعة برنامج مذكرة لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٤م، ولكنها لم تتابع إلى أكثر من ذلك[٢].

وفي أكتوبر من عام ١٩٤٣م عقد اجتماع في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وإنجلترا، والصين، واتفق فيه على اصطلاح الأمم المتحدة للإشارة إلى المنظمة الدولية الجديد، الذي أتفق على إنشائها لترث النظام القائم آنذاك، وهو عصبة الأمم، وصدر من خلاله تصريح موسكو، والذي نُص فيه على «ضرورة إنشاء منتظم دولي عام في أسرع

(١) المسفر، محمد بن صالح، المنظمات الدولية ـ خلفيات النشأة والمبادئ، ص٢٧.
(٢) أسبورن، أيدي، المغزى التاريخي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٥٨) ديسمبر ١٩٩٨م، ص١٩ ـ ٢١.

وقت، يكون هدفه الحفاظ على الأمن والسلم الدولي، وتكون العضوية فيه مفتوحة أمام كافة الدول المحبة للسلام كبيرها وصغيرها. وتقوم العضوية فيه على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء»[١].

وفي الفترة ما بين أواخر أغسطس إلى أوائل أكتوبر سنة ١٩٤٤م اجتمعت هذه الدول الأربع في دومبر تون أوكس لوضع أساس التنظيم الدولي الجديد، وقد أسفر هذا المؤتمر عن صياغة الأهداف المراد تحقيقها من إنشاء التنظيم، كما أسفر أيضاً عن إرساء الشكل شبه النهائي للهيكل التنظيمي له، فمن حيث الأهداف انتهى المؤتمر إلى أن التنظيم ينبغي أن يعمل على صيانة الأمن والسلم الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الدول، والعمل على تطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

أما من حيث تصور المؤتمر للهيكل التنظيمي للمنظمة الوليدة فلقد استوحى إلى حد كبير الهيكل التنظيمي لعصبة الأمم، مع اختلاف في طبيعة الاختصاصات لبعض الأجهزة، ومع إدخال أجهزة جديدة لم تكن موجودة في عصبة الأمم، فقد اتفق على أن تشمل المنظمة الجديدة خمس أجهزة: أربعة منها عرفتها عصبة الأمم - بصورة أو أخرى من قبل - فهناك مجلس الأمن (وكان يقابله مجلس العصبة) والعضوية الدائمة فيه للدول العظمى، وهناك الجمعية العامة (وكان يقابلها الجمعية في عصبة الأمم) وتضم كافة الدول الأعضاء في المنظمة، وهناك محكمة العدل الدولية (وكان يقابلها المحكمة الدائمة للعدل الدولي)، أما التجديد فلقد تمثل في إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولم يكن له ما يقابله في عهد عصبة الأمم[٢].

وفيما يتعلق بتكوين مجلس الأمن فلقد قرر المؤتمر أن يتكون من خمسة عشر عضواً منهم خمسة دائمون وهم: الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا، وفرنسا والصين، بينما تنتخب الجمعية العامة الأعضاء الست الآخرين، أما فيما يتعلق بنظام التصويت في مجلس الأمن فلم يتوصل المؤتمر إلى أي اتفاق بشأنه، ولم يتحدد

(١) الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١٠.
(٢) الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١١.

ذلك النظام إلا في وقت لاحق أثناء مؤتمر يالطا، والذي عُقد في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٤٥م بين كل من روزفلت وتشرشل وستالين لبحث كافة المسائل المتعلقة بانتهاء الحرب، وتقاسم غنائمها، وكذلك للاتفاق على نظام في مجلس الأمن.

ولقد انتهى المؤتمر بالاتفاق على منح الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حق الاعتراض الموقف لأي قرار موضوعي يصدر عن هذا المجلس، وهو الحق المعروف باسم «حق النقض ـ الفيتو» الذي نصت عليه بعد ذلك المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرر المؤتمرون الدعوة إلى مؤتمر دولي في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥م ينعقد في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية لكي يناقش ويعد ميثاق منتظم الأمم المتحدة «وفقاً للخطوط التي تمَّ إرساؤها في مؤتمر مبرو تون أوكس»[١]، ثم بعد ذلك بدأت أعمال المؤتمر في التاريخ الذي حدد له، وضم آنذاك خمسين دولة واستمرت أعماله حتى٢ يونيو سنة ١٩٤٥م.

ولعل أهم ما يميز أعمال ذلك المؤتمر هو الدور الرئيسي الذي لعبته الدول الكبرى في إعداد الميثاق، فهي التي وضعت خطوطه الرئيسية وقدمته إلى الدول المؤتمرة في صورته شبه النهائية، صحيح أن الدول الأعضاء في المؤتمر كان لها الحق في إقرار أو رفض أي مادة من المواد الواردة في الميثاق بأغلبية الثلثين، على أن هذا الحق كان نظرياً بالدرجة الأولى، فالدول المشتركة في المؤتمر كانت تعلم تماماً أن الذهاب ضد إرادة الدول الكبرى كان يحمل معه خطر إفلاس محاولة إنشاء المنظمة، إذ كان يكفي أن تنسحب الدول الكبرى أو بعضها من المؤتمر، وتزهد في اكتساب عضوية المنظمة إذا رأت أن أغلبية الثلثين قد عارضت ما أرادته، وعندئذ تصبح المنظمة بدون هؤلاء كائناً لا فاعلية له[٢].

وفعلاً تم إنشاء المنظمة الدولية، وفق ما أرادته الأمم الكبرى، بالرغم من «ضغط العديد من دول أمريكا اللاتينية من أجل تضمين ميثاق الأمم المتحدة نفسه مذكرة حول حقوق الإنسان، وكان من بين تلك المذكرات التي أعدتها المجموعة

---

(١) الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١٣.

التي حشدها معهد القانون الدولي، والتي قدمها مندوب بنما، وقد تقرر حينئذ أن يضمن الميثاق نصّاً يتعلق بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وأن تتولى هذه اللجنة مهمة وضع مسودة للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وقد أنتج ذلك الزخم الذي حظي به موضوع حقوق الإنسان أن تم النص في (مادة ١/فقرة ٣) على اعتباره أحد الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة على تحقيقها، واحتل مكانة بارزة في الفصل التاسع المخصص للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصاً (مادة ٥٥/فقرة ج) والتي نصت: على «أن الأمم المتحدة سوف تشجع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتراقبه، وكذلك الحريات الأساسية للجميع بلا تفرقة أو تمييز بالنسبة للعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين»، وفي (المادة ٥٦) نصت على أن «تتعهد الدول الأعضاء بأن تقوم بأعمال مشتركة، أو منفردة في التعاون مع الأمم المتحدة فيما نصت عليه المادة الخامسة والخمسون»، وفي (المادة ٦٢) تعداد لوظائف وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي يتعلق جزء كبير منها بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، وفي (المادة ٧٦) تحديد للغايات الأساسية لنظام الوصاية الدولي، والتي من ضمنها حقوق الإنسان، وكانت أولى مبادرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي تشكيل لجنة ترأستها ألينور روزفلت ـ زوجة الرئيس الأمريكي ـ لصياغة وثيقة حقوق إنسان دولية وكان ذلك نهاية عام ١٩٤٦م[١].

وقد كانت المذكرة ـ المشار إليها فيما تقدم ـ مصدر إلهام أساسي في عمل اللجنة، كما أعد قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برئاسة جون همفري من كندا أول مشروع للإعلان العالمي، وتتابعت مبادرات عديدة أخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقدمت بإحداها أمريكا اللاتينية كمتابعة لأمر دولي بين الأمريكتين حول مشكلات الحرب والسلام الذي عُقد في متشابولتبك في المكسيك في أوائل عام ١٩٤٥م[٢]، وبعد ذلك بدأت لجنة حقوق الإنسان عملها في عام ١٩٤٧م، وكانت لجنة الصياغة تتألف من وفود من أستراليا والصين،

(١) بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١٧.

وفرنسا ولبنان والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وكانت الصيغة الأولى التي أعدها جون همفري مدير قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تتأسس إلى حد كبير على العمل الذي كان مستمراً منذ عام ١٩٤٢م، وقام به ممثلو الثقافات المختلفة، والذين ـ من أجل بلوغ العالمية ـ حرصوا على أن يتم اعتماد الغموض البناء ـ حسب تعبير إليانور روزفلت ـ لكي «يُترك لكل منا المجال لأن يضع منطقه الخاص»[(١)]، وهو ما أنتج الصيغة النهائية التي تأسست على مسودة معدلة قام بتحريرها رينيه كاسان من فرنسا، وقد قدمت في صيف عام ١٩٤٨م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أقرتها مع بعض التعديلات الطفيفة في ١٠ ديسمبر من نفس العام[(٢)]، حيث صوت على الإعلان ست وخمسون دولة، ثمانية وأربعون صوتاً مؤيدة له، وعدم وجود أصوات معارضة، وامتناع ثماني دول عن التصويت، فقد امتنعت دولة جنوب أفريقيا عن التصويت لسيطرة البيض ـ في ذلك الحين ـ على الحكم وحرمانهم لأغلبية الشعب من الحقوق السياسية.

كما كان من أسباب اعتراضها تأكيدها على أن الإعلان ينتهك حماية الولاية القضائية المحلية، كما امتنع عن التصويت روسيا وخمس من دول الكتلة الشيوعية، وعللت عدم تصويتها بأنه بسبب عدم إيلاء الإعلان اهتماماً كافياً للحقوق الاجتماعية والسياسية، بالمقارنة مع التفصيل المستفيض بالحريات البرجوازية، وحقوق الملكية، وقد اعتبر السوفييت الإعلان بمثابة وثيقة حرب باردة، مصممة لكي تصم الأنظمة الاشتراكية[(٣)]، ورأوا أن فكرة الإنسانية تم السطو عليها، بواسطة دعاة أيديولوجية خاصة، هم بالتحديد أصحاب «الفردية

---

(١) مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ٨١.

(٢) أسبورن، أيدي، المغزى التاريخي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٩ ـ ٢١.

(٣) وقد علق على ذلك مؤلف الكتاب ـ جون بيليس ـ بقوله: «وهو وصف ليس غير دقيق لدوافع الذين أصدروه»، وقد وصف ماركس حقوق الإنسان بأنها «.. تشكل كذبة مقيتة تخفي وراء ستار الشرعية والحرية والمساواة والعدالة حقيقة استغلال الإنسان للإنسان..»، وكذلك الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير له نظرة نقدية لتوظيف الدولة البرجوازية للقانون بعامة والإنساني بخاصة، انظر ذلك لدى: فريدمان، بينوا، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص٩٧ وما بعدها.

البرجوازية»، ومنذ ذلك الحين اكتشفت الشعوب غير البيضاء، والنساء، والأقليات الجنسية، والبلدان النامية، والثقافات غير الغربية أنها أقصيت عن حقوق الإنسان[١].

كما امتنعت عن التصويت المملكة العربية السعودية ـ وهي واحدة من الأعضاء القليلين غير الغربيين ـ وكان سبب امتناعها اعتراضها على المادة (١٨) والتي تنص على حرية تغيير، وممارسة الدين الذي يختاره المرء[٢]، كما أن هناك دولة رفضت، ولا زالت ترفض الانضمام إلى الأمم المتحدة، وهي الدولة السويسرية، وقد عُرض موضوع الانضمام إلى الأمم المتحدة، على الشعب السويسري في ٦١ آذار/مارس ١٩٨٦م، حيث عُرض ذلك في استفتاء عام، وكانت النتيجة أن رفض غالبية الشعب السويسري الانضمام إلى الأمم المتحدة، وقد كان تعليل الشعب السويسري لذلك بعدة علل من أهمها ـ: «أن حتمية الرضوخ لمجلس الأمن مخالف للدستور السويسري، وأن الأمم المتحدة قرابة ١٦٠ عضواً ـ أي: في ذلك الحين ـ والدور الرئيسي يعود إلى الدول الكبرى التي تملك حق النقض، وأن الأمم المتحدة التي كان هدفها خدمة السلام، أصبحت الآن المركز العالمي للتملق والديماغوجية، فهي لا تخدم السلام، بل تسمم العلاقات الدولية، ولا تجني سويسرا أي فائدة من دخولها هذه المنظمة»[٣].

وصدور هذا الإعلان شكل إحباطاً لأولئك الذين توقعوا في أعقاب الحرب العالمية ما هو أكثر من صدور إعلان أخلاقي ـ كما طالبت الولايات المتحدة ـ ومارسوا الضغط من أجل أن يكون الإعلان بمثابة معاهدة متمتعة بقوة القانون الملزمة، وقد عبر عن هؤلا المحامي الدولي: «هيرش لاوترباخت، والذي كرس سنوات الحرب لصياغة مثل هذه المعاهدة، بقوله: «إذا ما تقرر اختزال أي ميثاق

(١) ووديويس، أنتوني، حقوق الإنسان من منظور عصري، ترجمة: محمد المغربي، الفجر للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٥٠.

(٢) بيليس، جون، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٩٨٦ ـ ٩٨٧.

(٣) الذيب، سامي عوض، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام، ضمن كتاب: حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٩٦ ـ ١٩٧.

دولي عن حقوق الإنسان إلى مجرد تصريح عن نوع من المبدأ السياسي أو الأخلاقي، فإن من المحتمل أن يحظى الأمر، بقبول سهل، من شأنه إغراق أي صعوبة ممكنة في الاتفاق على بنود الميثاق في الطبيعة، غير الضارة لغرض محايد، أما إذا تعين على الحرب العالمية الثانية أن تنتهي ـ حسب كلمات رئيس الوزراء البريطاني ـ «بإجلاس حقوق الإنسان على العرش» فإن إعلاناً مخصياً كهذا من شأنه أن يشكل تورطاً بالغ الخطورة في جريمة افساد اللغة، إذ من شأن ذلك عبر تكوين الانطباع غير المسوغ، بحدوث تقدم، أن يشكل في أذهان العديد من الناس حدثاً رجعياً من حيث الجوهر، من شأنه أن يكوِّن وهماً بوجود عزم على حل مشكلات القانون والسياسة الحاسمة بأوسع معانيهما، من خلال عبارات تبجيل طنانة، من شأن تفاهتها أن تفضح الافتقار إلى كل من الإيمان والصراحة»[١].

ويلاحظ في هذا الاستعراض للمخاض التاريخي الذي وُلد عنه ميثاق حقوق الإنسان أن دول التمركز الغربي هي التي كانت لها اليد الطولى في ذلك المخاض، مما يجعل منه ـ كما يقول جارودي: «قانوناً للمنتصرين غداة نصرهم على هتلر الذي كان الخليفة الأكثر انسجاماً؛ أي: الأكثر همجية، لكل الخروقات الديكتاتورية في الغرب، منذ خمسة قرون من هيمنة استعماره العنصري، مع توابعه من أعمال نهب، ومذابح وتدمير للثقافات والشعوب، باسم الفكرة الثابتة نفسها «أنهم شعب الله المختار»، الوحيد القادر على أن يحمل لجميع الآخرين بالحديد وبالنار حضارته»[٢]، وأن الحضارة الإسلامية بكل ثقلها كانت مغيبة عن صياغة ذلك الميثاق، حيث تم تجاهلها عن عمد، إذ أن العربي الوحيد الذي كان مشاركاً في مناقشات صياغة الميثاق وهو الحقوقي اللبناني شارل مالك، والذي كما يقول شيخي: بأن «حظه من الثقافة الإسلامية لم يكن على مقدار إطلاعه وتمكنه من الثقافة الغربية، وهذا أقل ما يقال، بالإضافة إلى كونه لم يكن ممثلاً لقوة يمكن أن يُسمع صوتها، في خضم النقاش الذي كان

---

(١) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، تحرير: كارن سميث، تعريب: فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص١٥٣.

(٢) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٨.

أطرافه منتصري الحرب العالمية»[١]، بل إنه كان من أشد المنافحين عن الرؤية الغربية، إذ «نشأ خلاف حاد بين أفكاره ـ المستندة إلى التعاليم المسيحية ـ وبين آراء بينج شون شانج الكونفوشوسية. فبينما كان مالك يركز على فردية حقوق الإنسان، وأنها في ذات وجوده وكيانه، كان شانج ينادي بأن ذلك يتم من خلال الارتقاء بالإنسان، وأن ذلك يتم من خلال تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، كما دار أيضاً صراع حاد وعنيف بينه ـ من خلال تبنيه للرؤية الليبرالية الغربية ـ وبين مندوبي الاتحاد السوفييتي واليوغسلافي، ذوي التوجهات اليسارية»[٢].

وكما نرى فهو الذي شكل رأس الحربة في الدفاع عن الرؤية الغربية، والذي ما جيء به إلا لذلك الهدف، ولذلك حاولت الدول الطرفية بالإعلان عن اعتراضها على ذلك التمركز الغربي في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣م، كما طالبت تلك الدول في إعلان بانكوك في أبريل ١٩٩٣م على أن حقوق الإنسان تحتاج إلى إعادة النظر في سياق يراعي أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية[٣].

كما أن من الملاحظات التي لاحظها اللورد دينج: «أن هذا الإعلان لا جدوى منه لسبب خطير وحاسم، هو افتقاده وسائل تنفيذ أحكامه؛ أي: لعدم وجود محكمة يمكن اللجوء إليها لإصدار أوامر ملزمة لتنفيذ الأحكام، كما أن ليس هناك متقاضون يمكن لهم المثول أمامها، ولا سلطات للبوليس يمكن أن تقبض على المتهمين بالإخلال بالأحكام الواردة في الإعلان، وذلك أنه يجوز لأي من الدول الموقعة عليه أن تضرب صفحاً عنه، بل يمكن القول أن تخلو قوانينها من أي حق ينص عليه القانون، إنه إعلان عن تطلعات فاضلة، لا عن

---

(١) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) صالح، عبد الله، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.. ظروف النشأة والأعمال التحضيرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩م، ص٧٦.

(٣) مارشال، بيتر، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد الجمال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٨٦.

حقوق ملزمة»[١]، وحتى لو وجدت تلك الآليات من محاكم وسلطات بوليس.. إلخ، فإنها لن يمثل أمامها سوى من ترغب دول التمركز الغربي بمثوله أمامها، كما هو الحال مع الرئيس السوداني عمر البشير، بينما دول التمركز الغربي التي مارست أبشع جرائم الإبادة الجماعية في الشيشان وأفغانستان والعراق وفلسطين لا يمكن أن يصدر بحق روسائها، كما صدر بحق الرئيس السوداني.

ثم بعد ذلك لدى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢م، وبعد نقاش طويل طلبت الجمعية العامة من لجنة حقوق الإنسان أن تضع عهدين بشأن حقوق الإنسان، يشتمل أولهما على حقوق مدنية، وسياسية، وثانيهما على حقوق اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وقد تم الانتهاء من أعداد العهدين، وأقرتهما الجمعية العامة في عام ١٩٦٦م، ولكن كان تنفيذ كل منهما يتطلب موافقة خمس وثلاثين دولة على الأقل، ولم يتوافر هذا العدد إلا بعد عشر سنوات، في ٣ يناير ١٩٧٦م بالنسبة للاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ٢٣ مارس ١٩٧٦م بالنسبة للاتفاقيات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية[٢]، وأصبح ينصرف اصطلاح الشرعية الدولية لحقوق الإنسان إلى الوثائق الثلاث المعتمدة[٣]؛ أي: هاتين الوثيقتين، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بقي الإشارة إلى أجيال حقوق الإنسان، وقد تقدم بيان الجيل الأول عند خاتمة المطلب الثالث، وهي الحقوق التي تخول صاحبها نهج سلوك معين، وتتمثل في الحقوق المدنية والسياسية في مواجهة الدولة، وهي حقوق سلبية كما سبق الإشارة.

أما **الجيل الثاني**: وهي الحقوق التي تخول صاحبها الحق في اقتضاء خدمة أساسية من الدولة، وتلتزم الدولة بتمكينه منها، وتتمثل في الحقوق

---

(١) اللورد دينيج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٨٣.

(٢) البشري، طارق، الإطار المرجعي لحقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والفقه الدستوري، مجلة التسامح، العدد الرابع، خريف ١٤٢٤هـ، ص٧٤.

(٣) بسيوني، د. محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ١/ ٢٣.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي حقوق إيجابية، ويمكن بواسطتها أن يباشر الإنسان حقوق الجيل الأول بفاعلية وكفاءة.

وأما **الجيل الثالث**: وهي حقوق تخول جميع الأفراد حق مطالبة غيرهم من الأفراد باحترام قيم عالمية في إطار من التضامن، حتى أنها سميت بحقوق التضامن، كالحق في السلام، والحق في التنمية، والحق في البيئة، وهذا الجيل من الحقوق لم يظهر إلا في ثمانينات القرن الماضي، ولأن هذا الجيل من الحقوق ينظر إلى هموم الجنوب الفقير، ويعيد إليها شيء من الاهتمام فقد وقفت ضده أمريكا، منذ إعلان عام ١٩٨٦م، حيث كانت وحدها ضده حتى عام ١٩٩٤م عندما طالبت لجنة حقوق الإنسان بإنشاء آليات دائمة لتقييمه، ويومها وقفت أمريكا وبريطانيا واليابان ضد القرار، وتغيبت ثمان دول أوروبية عن التصويت[١]، وقد انتقد العميد ريفيرو هذا الجيل على أساس أن كل حق له صاحب يطالب به، ومضمون معين، وطرف آخر يُطالب به، وجزاء يترتب على إهداره، وقال: إن هذه العناصر الأربعة غير متوفرة فيما يسمى بالحقوق الجديدة للإنسان، وتساءل عمن هو صاحب هذه الحقوق، هل هو الفرد، أم الشعب، أم الإنسانية؟، وقال: إن مضمونه ما زال غامضاً، إذ لا يُعرف من هو الطرف الآخر في هذه الحقوق، هل هي الدولة، أم هي المشروعات الخاصة، أم هي المنظمات الدولية؟، كما أنه لا توجد جهة قضائية يمكنها أن تفرض الجزاء عند إهدار هذه الحقوق[٢].



(١) مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، ص٤١ ـ ٤٣.

المبحث الثاني

احتكار المفاهيم والمعايير المتعلقة بالحق الإنساني

يتم من خلال النظريات الفلسفية الغربية، وربيبتها نظريات التنمية السياسية تعميم غايات ومُثل المجتمع الغربي على مختلف شعوب العالم على أساس أنها غايات ومُثل إنسانية مشتركة، بل تصور على أنها أفضل ما يمكن أن يتوصل إليه العقل البشري، بالرغم من أن تلك الغايات ليست مُثلاً بالنسبة للمجتمع الغربي، بل واقع مُعاش، ونموذج يسعى الغربي إلى تعميمه على جميع دول العالم ـ وعلى سبيل المثال ـ فالديمقراطية وحقوق الإنسان على النمط الأوروبي ينبغي أن تكون هي الغايات الكبرى لمختلف المجتمعات البشرية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال الاحتكار المفاهيمي والقيمي لتلك المعايير، وهو ما حرصت عليه المركزية الغربية، وسيتم التطرق إلى ذلك الاحتكار المفاهيمي من خلال عرض بعض المفاهيم التي قامت المركزية الغربية بصياغة فلسفتها، وبنائها وفق منظور غربي صرف، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم الإنسان في الفكر الغربي

هذا المطلب يتناول إحدى الأسئلة الكبرى والنهائية في الفكر الغربي، وهذه الأسئلة تدور حول الإنسان والإلـه والطبيعة، ولكن هذه الأسئلة مترابطة إلى درجة أنه يمكن من خلال دراسة عنصر من هذه العناصر الوصول إلى العنصرين الآخرين[١]، ولا تتحدد طبيعة المرحلة التاريخية لنظرة الغرب للإنسان في تجربة ما قبل النهضة الحديثة، إذ أن طبيعة المرحلة التاريخية التي تجتازها الحضارة، والأنماط الاجتماعية والثقافية السائدة فيها لها أكبر الأثر في تشكل تلك النظرة، مما جعل فلسفة هذه المرجعية، المحددة لقيم أتباعها في الوجود، عرضة لتقلبات هذه المرحلة التاريخية، وقد جاءت مرحلة النهضة الحديثة والاستنارة العقلية والترشيد، لتحدد بشكل كلي وجذري المرجعية المادية/الطبيعة الواحدية ضمن الثنائيات الصلبة.

فقد كانت صورة الإنسان تتجلى في الحضارة «الفلسفية» اليونانية في «الإنسان العاقل» المفكر والمنظر والمتأمل، ثم تراجعت هذه الصورة لكي تفسح المجال لصورة أخرى في العهد الروماني، وهي صورة «الإنسان المصارع والمحارب»، الإنسان الجسد، الصالح والنافع لبسط نفوذ روما على العالم ـ وهي شبيهة من حيث الرؤية المعرفية بنفعية النازية الحديثة ـ كما جاءت الكنيسة أيضاً لترسم صورة أكثر تطرفاً للإنسان «المتطهر، المنسلخ من رغباته وتطلعاته الفطرية»، الراهب المتبتل، الى أن آل الوضع إلى عصر النهضة الأوروبية لتظهر الفلسفات الإستنارية التي تطرفت على الوجهة المادية، في مقابل التطرف اللاهوتي الكنسي[٢].

ومن هذه المقابلة ـ بين المادي واللاهوتي ـ بدأ تاريخ الفلسفة الغربية

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، في أهمية الدرس المعرفي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة، العدد العشرون، ربيع ١٤٢١هـ، ص١١٢.

(٢) شبار، سعيد، قيمة الإنسان وتكريمه ـ بين المرجعية المادية والمرجعية المتجاوزة، ضمن كتاب في عالم عبد الوهاب المسيري ـ حوار نقدي حضاري، مرجع سابق، ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١.

الحديثة بالفلسفة الإنسانية الهيومانية والتي أخذت تنظر إلى الإنسان على أنه مركز الكون، بل هو سيده الذي لا منازع له، وهو مرجعيته النهائية، ولذا فهو يواجه الكون دون وسائط، حراً تماماً من قيود الحضارة والتاريخ والأخلاق، صاحب إرادة كاملة، رافضاً أية غيبيات أو ثوابت أو مطلقات تتجاوز عالمه المادي وحدود عقله، وهو إنسان متمركز حول ذاته ـ التي لا حدود لها ولا قيود عليها ـ يرفض كل القيم القَبْلية والتعميمات والتجريد، يعيش حسب معياريته ومقاييسه وقوانينه الخاصة الفردية النابعة من ذاته، فهو مرجعية ذاته ومقياس كل شيء، لا يمكن محاسبته بأية معيارية خاصة (فالعقل بوسعه ـ من خلال التعامل مع الواقع الطبيعي والتاريخي، دون أية حاجة إلى وحي إلٰـهي ـ أن يصل إلى تفسير كلي شامل لهذا العالم، وأن يولِّد المنظومات المعرفية والأخلاقية والجمالية اللازمة له ليُسيِّر حياته، وهذا يعود إلى وجود تماثل كامل بين قوانين العقل وقوانين الطبيعة، وعقل الإنسان المرشَّد يولِّد لغة مرشَّدة، يمكنه من خلالها التواصل والحوار ومراكمة المعرفة، ويمكنه أن يدرس التاريخ فيزداد الإنسان وعياً وإدراكاً لما حوله، ويزداد تقدمه).

كل هذا يعني وجود حقيقة كلية ـ قصة عظمى ـ وأن الإنسان هو الذي يدركها ويعيها، فهو إذن الكل الثابت المتجاوز، لكل هذا يعلن الإنسان أنه سيد الكون والمخلوقات بلا منازع، ومركز الكون بلا منافس، يتجاوز كل شيء ولا شيء يتجاوزه، لديه نزعة بروميثية فاوستية لأن يبتلع الكون بأسره، ويهزمه ويسخره، والطبيعة بالنسبة له مجرد مادة استعمالية، يهزمها ويسخرها ويحوسلها، وانطلاقاً من هذا الافتراض، يحاول هذا الإنسان أن يؤكد جوهره الإنساني ـ المستقل عن الطبيعة، السابق عليها ـ وأن يتجاوز الطبيعة/المادة، بل يحاول كذلك أن يتجاوز طبيعته المادية نفسها، بقوة إرادته، وأن يفرض ذاته الإنسانية عليها، بإسم إنسانيتنا المشتركة ـ أي: باسم الإنسانية جمعاء ـ.

وقد ولدت هذه النظرة من رحم هذه المشروع التحديثي في مراحله الأولى، والفكر الإنساني الهيوماني، وفكر حركة الاستنارة، ولكن في غياب أية مرجعية تتجاوز ذات الإنسان الفردية، حتى أصبح الإنسان ينغلق على هذه الذات، فيصبح تدريجياً إنساناً فرداً، لا يفكر إلا في مصلحته ولذته، ولا يشير إلى الذات الإنسانية، وإنما إلى الهوية الإثنية والذات الفردية، حينئذ تصبح هذه

الهوية أو هذه الذات ـ لا الإنسانية جمعاء ـ موضع الحلول، فيؤلّه الإنسان الفرد نفسه، أو شعبه في مواجهة الطبيعة، وفي مواجهة الآخرين، مستمداً معياريته من ذاته، ويصبح إنساناً إمبرياليّاً، لا تتسع رؤيته لتضم الآخرين، وإنما تستعبدهم، وتوظفهم، وتوظف الطبيعة لصالحه القومي والفردي، وبهذا تتحول الفلسفة الإنسانية إلى فلسفة استبدادية متكبرة متعجرفة، تحلم بالتحكم الكامل في الكون، ثم بحوسلة بقية البشر، باسم الحقوق المطلقة للإنسان الغربي، وتفوقه الحضاري، فأصبحت فلسفة لا تعترف إلا بالتفوق العرقي، باعتبارها المعيار الوحيد الذي يمكن استخدامه، وتحولت بذلك إلى عداء صريح للآخر، وللإنسان ككل، فكانت هذه البداية الأولى لمنظومة التحديث الغربي.

أما البداية الثانية ـ والمتزامنة مع البداية الأولى ـ لمنظومة التحديث والعلمنة الغربية حين تصبح الطبيعة/المادة هي الأخرى مرجعية نفسها، وموضوع الحلول والكمون، ومركز الكون «اللوجوس». . . قوانينها تتجاوز كل شيء، وهي قوانين لهدف منها ولغاية، ولا تمنح الإنسان أية أهمية خاصة [فالإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة/المادة]، يعيش داخلها وحسب قوانينها، وهي مادة لا قداسة لها ولا خصوصية ولا أسرار فيها، مادة خاضعة لقانون طبيعي واحد [أو مجموعة من القوانين الطبيعية المادية] يساوي بين الإنسان وكل الكائنات الأخرى، ولذا مهما بلغ الإنسان من مركزية في الطبيعة، ومهما حقق من تجاوز لها، فإنه [في نهاية الأمر، وفي التحليل الأخير] يعيش داخل الطبيعة/المادة، فهو إنسان طبيعي/مادي، يمكن رده تماماً الى ما هو دونه ـ أي: المادة ـ ومن ثم يفقد الإنسان مركزيته وتجاوزه، ويصبح شيئاً ضمن الأشياء، خاضعا لمنطقها، ولذا تصبح كل الأوامر متساوية، وإذا تساوت كل الأوامر، فإنها تصبح نسبية، ويصبح كل شيء خاضع لقانون الحركة.

كل هذا يعني في واقع الأمر، أسبقية الطبيعة/المادة على كل شيء، وضمن ذلك الإنسان، وأن الكل الثابت المتجاوز هو في واقع الأمر الطبيعة/المادة، وهذه الرؤية التفكيكية، المتمركزة حول الموضوع المادي، كانت جزءاً أساسيّاً من الرؤية الغربية للإنسان منذ عصر النهضة الغربية، ولكنها كانت رؤية هامشية في بداية الأمر، ثم تحركت نحو المركز بالتدريج، فتراجع النموذج المتمركز حول الإنسان، وتزايد التمركز حول الطبيعة/المادة (الموضوع)، وانتهى الأمر

بظهور نزعة واحدية مادية معادية للإنسان، تطالبه بأن ينفض عن نفسه وهم الكون المتمركز حول الإنسان، والوهم الهيوماني القائل بحرية الإنسان وبمقدرته على توليد معياريته وغائيته من داخل ذاته، وتبيّن له أن الطريق الوحيد أمامه هو أن يذعن للقوانين المادية الحتمية المنفصلة عن القيم والغايات الإنسانية «وهو ما يعني نفي الحرية تماماً» وأن يستمد منها معياريته.

ومن رحم هذه الرؤية ظهر ما يسمى بـ«الاستنارة المظلمة»، والتي قام مفكروها بتوجيه ضربات متتالية لمقولة الإنسان، وقاموا بنشاط واع بعملية تفكيك الإنسان، وإزاحته عن مركز الكون، فأكد هوبز أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وأن الواقع إن هو إلا حلبة يتصارع فيها الجميع مع الجميع، أما مكيافيلي فقد كان نفعياً مادياً، يدعو إلى حوسلة كل شيء، وضمن ذلك الإنسان، وأعلن كوبرينكس ونيوتن لامركزية الأرض، وانتهاء العالم المتمركز حول الشمس، وقام كثير من الفلاسفة الماديين مثل سبينوزا والفلاسفة الماديين في فرنسا بتفكيك الذات الإنسانية تماماً، فطوروا رؤية مادية آلية للإنسان والكون، فظهر مفهوم جون لوك للعقل الإنساني باعتباره صحيفة بيضاء تتراكم عليها المعطيات المادية، فتتحد من تلقاء نفسها لتكون أفكاراً، تتحد بدورها لتكون أفكاراً مركبة. . .

وهكذا، وانطلاقاً من هذا التصور المادي الآلي ظهر علم النفس الترابطي ـ والسلوكي فيما بعد ـ الذي ينطلق من تصور آلي للإنسان، وانضم إليه بنتام الذي ذهب أن سلوكنا الأخلاقي يمكن تفسيره مادياً في إطار المنفعة واللذة، ومع القرن التاسع عشر استبدلت بالصورة المجازية الآلية ـ العالم كآلة ـ صورة مجازية عضوية ـ العالم كنبات ـ ولكن لم يتغير النموذج المادي، فبيَّن داروين أن الإنسان ظهر باعتباره حلقة في سلسلة تطور الطبيعة، وأنه لا أصل إليها له، بل هو سليل القرود، خاضع لقوانين التطور البيولوجية، وتبعه ماركس وآدم سميث واللذان أكدا على أن المجتمع حلبة صراع لحتميات مادية اقتصادية، ثم جاء فرويد الذي أكد أن وعي الإنسان ولا وعيه ـ أي: الإنسان في كليته ـ خاضع لقوانين الحركة الميكانيكية والبيولوجية، وأن ما يحركنا هو أساس لاوعينا، وأن لاوعينا تحكمه قوى مظلمة مثل الجنس، وأننا في الواقع لسنا سليلي القرود فحسب، بل إن القرد كامن داخلنا، فإيروس هو الذي يسيطر على كل شيء.

وقد ذهب فرويد أيضاً إلى أننا لا ندرك الحقيقة في ذاتها، فما ندركه هو

في واقع الأمر ما يتراءى لنا أنه حقيقة؛ أي: أنه خلط بين الظاهر والباطن، والحقيقة والزيف، والأسطورة والتاريخ، وقرَّر النسبية المطلقة وصفاً للحقيقة، أما يونج فقد بيَّن أن لاوعينا هو لا وعي جمعي، تسيطر عليه أساطير وأنماط كونية أصلية تشكلت داخل لاوعينا الجمعي، تسيطر علينا وتصوغ وجداننا، ولا نسيطر عليها أو نصوغها، ثم جاء البنيويون الذين أعلنوا أن البنية تتحدث من خلال الإنسان، وأن الإنسان في الحقيقة لا يتحدث من خلال البنية.

وانتهى الأمر بإعلان فوكو موت الإنسان، وهكذا تم ضرب الإنسان وتفكيكه أنطلوجياً[١] (فالإنسان إن هو إلا مجموعة من الدوافع المادية والاقتصادية والجنسية، لا يختلف في سلوكه عن أي حيوان أعجم) وأبستمولوجياً[٢] (فإدراك الإنسان للواقع ليس عقلانياً، وإنما تحكمه مصالحه الاقتصادية، وأهواؤه النفسية) والمجتمع حسب هذه الرؤية المعلنة سيرك كبير في أحسن الأحوال، وحديقة حيوانات في الأحوال العادية، وغابة متوحشة في اللحظات النماذجية.

وبناء عليه فالمشروع التحديثي هو مشروع تفكيكي، لا يؤدي إلى تأكيد مركزية الإنسان، وإنما إلى ردِّه إلى ما هو دونه، وإلغائه تماماً كمقولة مستقلة مركزية في النظام الطبيعي، فإذا كان الإنسان الحديث إنساناً حقاً عقلانياً علمياً مادياً، فعليه يتبنى رؤية علمية مادية موضوعية، يقوم من خلالها بتفكيك العالم من حوله، ثم تفكيك ذاته، وهذا التفكيك يمر بمرحلتين:

أ ـ مرحلة الصلابة: أو «مرحلة الثنائية الصلبة» أو «الواحدية المادية» أو «عصر المادية البطولي» وهي كلها مسميات لمسمى واحد، وقد تناول الفكر الغربي هذه المرحلة ـ من المنظومة التحديثية في الإطار العلماني الشامل ـ تحت مسميات كثيرة من بينها: «نزع القداسة عن العالم» أو «نزع السحر عنه» أو «تحييده»، فالتحديث (في إطار النموذج الطبيعي/المادي) يقوم بفصل المقدس

---

(١) الأنطلوجيا هي: البحث عن سمات وطبيعة الكائن، أو الكائنات بذاتها، انظر: موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٢/٩١٣.

(٢) الأبستمولوجيا هي: فرع من فروع المعرفة يبحث في أصل المعرفة، وبنيتها، ومناهجها، ومصداقيتها، وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص١٢.

عن الزمني والطبيعي (أو يمزجهما تماماً بحيث لا ينفصل الواحد عن الآخر) وهو يصدر عن تأكيد زمنية ومكانية ومادية كل شيء، وإخضاع كل شيء - وضمن ذلك الإنسان - لعمليات الترشيد العقلاني المادي في إطار معايير عقلانية صارمة.

وعملية التحديث متتالية تحققت تدريجياً، وهذا التحقيق التدريجي يعني تصاعد الواحدية الموضوعية المادية التدريجي، والمستمر إلى أن تسيطر تماماً، ولذا، فإن ثمة تراجعاً مستمراً عن الفلسفة الإنسانية (الهيومانية)، وعن ثنائية الإنسان والطبيعة، وعن الإيمان بالثبات والتجاوز، وهو في واقع الأمر تصاعد مطرد للواحدية الموضوعية المادية، ومحو الثنائيات والخصوصيات والهويات والثبات، وتفكيك لمقولة الإنسان كمقولة لها حدودها المستقلة المتماسكة، ليسقط الإنسان تماماً في قبضة الصيرورة وزمانية ومكانية منظومة الحداثة العلمانية الشاملة، ولعل ما يسمى التلاقي بين النظم الرأسمالية والاشتراكية، وهيمنة النماذج البيروقراطية والكمية، وإزاحة الإنسان عن المركز، والتسلع، والتحييد، والتشيؤ، والاغتراب، ونزع القداسة عن العالم، وإنكار الجوهر الإنساني، والهجوم على الطبيعة البشرية، والنظام العالمي الجديد والعولمة. . . إلخ - تعبير عن الظاهرة نفسها، وليس مجرد انحرافات عن مسار التحديث وعن جوهره.

وقد عبَّر رورتي عن هذا بوصفه التحديث (في العالم الغربي) بأنه مشروع نزع الألوهية (أو القداسة) عن العالم، وتقبل الإنسان زمنية كل شيء، وعدم تجاوز الزمان والمكان كصيرورة لا معنى لها، ويبيِّن لنا رورتي بعض النتائج المنطقية الأخرى للتحديث في الإطار المادي والعلماني الشامل، فالتحديث إيمان عقلاني مادي بالتقدم، وإيمان بالمستقبل الذي سيتحقق فيه التقدم، الذي أصبح المعيار الواحد. . بل الوحيد، ولكن التقدم نفسه مجرد حركة، بل هو حركة مستمرة لا متناهية، ولأنها حركة في عالم المادة فلا يمكن أن تكون لها غاية ما، وهو ما يعني سقوط الثبات، وهكذا تم ضرب الذاتية الإنسانية وتفكيكها تماماً ولم يبق من الإنسان شيء، لا مقدرته على الإدراك المبدع للواقع، ولا ذاكرته التاريخية.

ورغم تفكيك الإنسان وتقويضه، فإن الطبيعة - مع هذا - تظل مركز الكون، تزوده بمعيارية المطلق العلماني، ويصبح الإنسان مذعناً لها، ولذا يظل الكون كوناً طبيعياً صلباً، تسري عليه قوانين طبيعية صلبة، تؤله الكون، وتارة تغلب

الذات على الموضوع وتعلن أسبقية الإنسان على الطبيعة (تأليه الإنسان) وتارة أخرى تغلب الموضوع على الذات، وتعلي من شأن الطبيعة على حساب الإنسان (تأليه الطبيعة)، إلا أنها ومع تأرجحها هذا ظلت فلسفة عقلانية تكتسح كل بقاع الأرض حتى أصبحت أقرب إلى ما يسميه ماكس فيبر بـ«الديانة العالمية».

وهي ديانة يرى أنها تستند إلى رؤية كوزومولوجية ـ أي: عالمية شاملة ـ تتفرع عنها نظم معرفية وأخلاقية شاملة، تجيب على كل أو معظم الأسئلة الكلية والنهائية التي تواجه الإنسان بطريقة معقولة تتسم بالاتساق، حيث قامت بأخذ المنظومات المعرفية والأخلاقية المسيحية وغير المسيحية عن الأسئلة النهائية، وقامت بعلمنتها بأشكال مختلفة، فحلت محل الإلـٰه مطلقات علمانية شاملة مختلفة، مثل: «العقل الكلي» أو «روح التطور» أو «المجتمع» أو «الطبقة العاملة» وحلت محل «تجسد الإلـٰه في العالم» مسميات أخرى مثل: «تحقق العقل الكلي في التاريخ» أو «حتمية التقدم» أو «مسار التاريخ»، وحلت محل «الآخرة والبعث ويوم الحساب» مفاهيم مثل: «حكم التاريخ» و«نهاية التاريخ» و«اليوتوبيا التكنوقراطية» و«الفردوس الأرضي»، وقد امتدت هذه المرحلة منذ عصر النهضة في الغرب، وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين، حيث بدأت تتحرك السيولة الكاملة ـ أي: العالم الذي لا مركز له ـ والتي كانت كامنة في الرؤية الغربية للعالم، إلا أنها كانت هامشية، ولكنها بدأت تتحرك نحو المركز في نهاية القرن التاسع عشر، إلى أن استقرت فيه في آخر القرن العشرين.

ب ـ تفكيك الإنسان: مرحلة السيولة: مع نهاية القرن التاسع عشر بدأت تظهر عناصر جديدة جعلت الاستمرار في حالة الصلابة القديمة مستحيلاً، ومن تلك العناصر:

١ ـ أن الإنسان الغربي بدأ يشعر باستحالة تنفيذ مشروعه التحديثي، وأن ما تحقق منه قد بدأ يؤدي إلى اختفاء الإنسان، لا إلى تأكيده، ورغم إدراك الإنسان الغربي لهذا الوضع إلا أنه كان لا يعرف بديلاً له، كما أنه كان لا يزال يحمل ذكرى عصر المادية البطولي، ولذا استمر فيه، واستمر في الإبداع، وفي التمرد على وضعه، وقد سمَّى هذه المرحلة الانتقالية ـ الدكتور المسيري ـ بـ«عصر الحداثة المأساوي/ الملهاوي/ العبثي».

٢ ـ أن تفكيك الذات الإنسانية المستقلة وصل إلى مستويات أكثر عمقاً

وجذرية، حتى تم ضرب فكرة الواقع الموضوعي نفسها، فالواقع (الطبيعة/ المادية) من المنظور التحديثي في حالة حركة مستمرة، وتغير دائم، والتغير هو الصفة الثابتة الواحدة لعالمنا، ومن ثم سقطت الطبيعة نفسها في قبضة الصيرورة.

٣ ـ اكتشف الإنسان أن الطبيعة/ المادة (المتحركة ـ النسبية ـ المليئة بالفوضى والصراع) لا تصلح مصدراً للقيمة، ولا يمكنها أن تزود الإنسان بمعايير يضبط بها حياته.

٤ ـ أنه مع اتساع نطاق الواحدية المادية، تعددت المرجعيات المادية، وتوزع الحلول والكمون في أكثر من عنصر، حتى أصبحت كل عناصر الواقع موضوع كمون، فأصبحت كل الأشياء مقدسة، وأصبح كل شيء مرجعية ذاته.

ونتيجة لما تقدم بدأت الطبيعة/ المادة نفسها في الاختفاء كمرجعية، وككل ثابت متجاوز، وأخذ الكون يتشظى، ويتحول إلى ذرات صغيرة، كل ذرة منغلقة على نفسها، ويصبح الواقع مجموعة من الوقائع والتفاصيل، والأحداث، والحقائق غير المترابطة، ومن ثم يظهر عالم لا مركز له، أو متعدد المراكز، يتسم بخلوه من أي حقيقة أساساً، أو بتعدد الحقائق، وخلوه من أي مطلقات، أو بتعدد المطلقات، عالم ليس فيه ذات متماسكة، ولا موضوع متكامل، ويصبح العالم مفككاً لا مركز له، وتصبح الصيرورة مركز الحلول والكمون، ويصبح النسبي هو المتغير الوحيد، والتغير هو نقطة الثبات الوحيدة، ويتحول العالم إلى كيان شامل واحد، تتساوى فيه جميع الأطراف والمركز، والمطلق والنسبي - مثلما أصبح الإنسان مساوياً للكائنات الطبيعية المادية ـ عالم لا يوجد فيه قمة ولا قاع، أو يمين ويسار، أو ذكر وأنثى، وإنما يأخذ شكلاً مسطحاً، تقف فيه جميع الكائنات الإنسانية والطبيعية على السطح نفسه، ويُقضى فيه على كل الثنائيات الصلبة الفضفاضة، وتنفصل الدوال عن المدلولات، فتتراقص بلا جذور، ولا مرجعية، ولا أسس، وتصبح كلمة «إنسان» دالاً بلا مدلول، أو دالاً متعدد المدلولات...

وبدلاً من الصراع بين الذات والموضوع، تذوب الذات في الموضوع، والموضوع في الذات، وتمحى كل الثنائيات عن طريق مزج طرفي الثنائية «خير/ شر، حقيقة/ زيف، مطلق/ نسبي، عدل/ ظلم، إنساني/ طبيعي، خالق/ مخلوق»، وتسقط السببية، ويحل محلها مبدأ الانقطاع والصدفة وعدم التحدد، ويتزايد

الإيمان باستحالة المعرفة والاتصال، ويستحيل على الإنسان تجاوز صيرورة عالم المادة والحركة. . فيسقط في قبضتها تماماً، وتسقط معه فكرة الحقيقة والحق والخير والجمال والكل، بل فكرة الطبيعة «البشرية ثم المادية». . أي: تسقط كل المنظومات المعرفية والأخلاقية والجمالية، ويظهر ما يمكن تسميته «النسبية المطلقة» حيث لا يوجد مطلق إلى النسبي، ولا ثبات إلى المتغير، وتختفي تماماً فكرة الكل المادي المتجاوز للأجزاء ذي الهدف والغاية، فهي ـ في كلمة واحدة ـ عملية تفكيك كاملة.

ثم تظهر حالة يظن أنها تتسم بالتعددية الكاملة، مع أنها في واقع الأمر حالة سيولة شاملة ناجمة عن غياب أي يقين معرفي أو أخلاقي، وعن تسوية كل المخلوقات ببعضها البعض، وعن اختفاء أية مركزية لأي كان، وهذا الانتقال من عالم متماسك ذي معيارية، إلى عالم مفكك بلا معيارية، هو الانتقال من الواحدية الصلبة ـ إنسانية كانت أم طبيعية ـ إلى الواحدية السائلة الشاملة التي لا تملك حدوداً ولا قيوداً، وهو أيضاً الانتقال من عالم التحديث والحداثة (الامبريالية) إلى عصر ما بعد الأيديولوجيا ـ حيث يروج للادعاء القائل بأن الإنسان ليس بحاجة إلى أيديولوجيا، بينما تسود في حقيقة الأمر الأيديولوجيا الداروينية ـ وعصر ما بعد الميتافيزيقيا، وما بعد الحقيقة، وما بعد الإنسانية الهيومانية، وما بعد الحداثة، عصر الحلولية الشاملة السائلة.

إن عالم ما بعد الحداثة ـ النظام العالمي الجديد ـ عالم تسود فيه فلسفة لا عقلانية مادية، لا تعرف البطولة، ولا تعرف المأساة، ولا الملهاة، ولا حتى التمرد العبثي. . فلسفة تدرك حتمية التفكيك الكامل، والسيولة الشاملة، إذ يتم التوصل إلى أن كل شيء نسبي مادي، وأن الفلسفة الإنسانية وهم، وأن الاستنارة المضيئة حلم وعبث، وأن الواقع في حالة سيولة، وحركة ـ مثل المادة الأولى ـ وأن ليس ثمة ذات إنسانية متماسكة ثابتة، ولا موضوع طبيعي/مادي ثابت متماسك ـ فهذه كلها مجرد تقاليد فكرية وصورية مجازية ـ وحتى إن وجدت الذات ووجد الموضوع، فلن يتفاعل، إذ لا توجد لغة تواصل أو تفاعل، كل هذا يعني اختفاء فكرة الكل تماماً، وأن الأجدر بالإنسان أن يتكيف بطريقة برجماتية، فهي فلسفة خضوع وتكيف، وتطبيع لحالة اللامعيارية ـ ولذا يطلق عليها أحياناً البرجماتية الجديدة ـ وبدلاً من عصر الماقبليات الفلسفية المتماسكة،

ظهر عصر المابعديات المادية السائلة، عصر نهاية التاريخ ـ أي: ما بعد التاريخ ـ حيث لا يوجد مجال لأية تناقضات أو اجتهادات، في عصر تكتسح فيه الكوزمولوليتانية جميع الحضارات، وكذلك خصوصياتها، كما تدمر المطلقات والثوابت.

وكان السؤال الذي طُرح في مرحلة الحداثة: ما مركز الكون.. الإنسان أم الطبيعة؟، أما في هذه المرحلة فتطرح تساؤلات أكثر جذرية مثل: هل يمكن الإيمان بوجود كل ثابت متجاوز له معنى داخل الإطار المادي؟ وكيف يكون هناك «كل» والعالم المادي مكون من جزئيات وتفاصيل وظواهر متناثرة؟ وكيف يكون هناك ثبات داخل الإطار المادي، والمادة متحركة؟ وهل يمكن تحقيق التجاوز والمادة لا تعرف التجاوز؟ هل يمكن أن يكون هناك معنى للكون والمادة حركة بلا قصد أو معنى؟ وهل يمكن الاحتفاظ بثنائية يستطيع الإنسان/الطبيعة في عالم واحدي مادي والمادة لا تعرف إلا قانوناً واحداً؟ وهل يستطيع شيء أن يفلت من قبضة الصيرورة في إطار فلسفة مادية؟

وبعد تفكيك الذات والموضوع كانت الإجابة على هذه الأسئلة في أنه لا يوجد أي أساس لظهور الكل المادي المتجاوز ـ الإنسان أو الطبيعي ـ أو أي شكل من أشكال الثبات، فالإنسان غير قادر على السيطرة على الطبيعة وإنما عليه الإذعان لها، بل إنه غير قادر على إدراكها تماماً، والطبيعة نفسها متحركة، لا يمكن رصدها والإمساك بها، ومن ثم لا توجد ثوابت أو كليات أو مطلقات معرفية أو أخلاقية، ومن ثم يقع الإنسان ـ وكل شيء ـ في قبضة الصيرورة.

وقد أنتجت الحضارة الغربية فلسفات كثيرة معادية للعقل والكليات والمطلقات، مثل البرجماتية وفلسفات الحياة، ثم ظهرت أخيراً الفلسفة الفينيومنلوجية[1] كنوع من محاولة الوصول إلى تعريف للحقيقة يتجاوز ثنائيات الذات والموضوع، والتجاوز والكمون، والثبات والحركة، والغائية والعدمية ـ

(١) الفينيومنلوجية هي: فقه الظاهر، وانظر مطولاً حول هذا المصطلح وصيرورته التاريخية: مقدمة ترجمة: فينوميلوجيا الروح لهيغل، تقديم وترجمة: د. ناجي العونلّي، المنظمة العربية للترجمة، وتوزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٥ وما بعدها.

عن طريق فكرة الوعي والقصد، حيث لا توجد الذات إلا من خلال الموضوع ولا يوجد الموضوع إلا من خلال الذات، بمعنى أنه قد يمكننا أن نصل إلى الحقيقة الكلية دون حاجة إلى تَجاوُز أو ثبات أو غائيات أو ثنائيات، وبذا يمكن تقويض أساس الأنطولوجيا الغربية (ثنائية الذات والموضوع، ووجود الكل والجزء، ووجد الحقيقية الموضوعية والذات المتماسكة والمعنى والهدف) دون السقوط في العدمية أو الميتافيزيقا.. أي إننا قادرون على الوصول إلى الحقيقة الكلية والمعنى الكلي بدون ميتافيزيقا.

هذه الفلسفات المادية اللاعقلانية هي نفسها فلسفات جينية، لا تقف ضد الديانات العالمية التقليدية وحسب، وإنما ضد العقلانية المادية الصلبة نفسها، ولا تقف ضد الميتافيزيقا الإيمانية وحسب، وإنما ضد الميتافيزيقا المادية أيضاً.. أي: إنها ضد أية ميتافيزيقا، والحاضرة المعاصرة نتاج هذه النسبية الكاملة وهذه السيولة الفلسفية الشاملة، نتاج هذا النزوع الجنيني نحو إنكار الحدود والهويات والكليات، وهذه السيولة نمط ساد في سائر الأنساق الحلولية الكمونية المادية في كل الحضارات، وهذه المنظومات تظهر عادة قدراً من التماسك في العصر البطولي، ولكنها تتحول إلى مادة محض غير متشكلة.. لا مركز لها ولا قوام، ولا تسامح بقيام أية كليات.

وقد نبهنا إلى ذلك السفسطائيون في بداية تاريخ الفلسفة الغربية، كما نبهنا نيتشه ـ فيلسوف عصر السيولة ـ في نهاية القرن الماضي، وهو إن كان ظهر من الناحية الزمنية في أواخر القرن التاسع عشر ـ إلا أنه في واقع الأمر فيلسوف نهاية الحداثة، والذي جعله فلاسفة ما بعد الحداثة إمامهم وقدوتهم ـ فقد أدرك بثاقب نظرةٍ أن الحقيقة الكلية المادية، التي بشَّر بها دعاة الاستنارة (المضيئة) والتحديث والعقلانية المادية، مرتبطة حتماً بالتجاوز والميتافيزيقا، لا يمكنها أن تنفصل عنها، وهذا يعني في واقع الأمر أن الرباني والمقدس والمدلول والمتجاوز (ظلال الإلـٰه) حسب تعبيره يولد مرة أخرى من داخل نظام يدعى المادية، ولكن هذا أمر غير معقول داخل إطار مادي، ففي داخل هذا الإطار لا مناص من قبول أطروحات الاستنارة المظلمة التي لا تعرف (ظلال الإلـٰه) فهذا هو مصير الإنسان الموجود في الزمان والمكان.

وبعد موت الإلـٰه لا داعي للتحرك في ظلاله التحديثي في عصر المادية

البطولي، هذا هو التمحك، وهو أمل جبان غير قادر على قبول وضع الإنسان في عالم الصيرورة المادية، وهذه المنظومات المعرفية والأخلاقية العقلانية هي مؤامرة الضعفاء على الأقوياء من أبناء الطبيعة، لكل هذا رحَّب نيتشه بالعدمية زائراً دائماً في وسط عصرنا الحديث، وأعلن فلسفة القوة، التي لا تعرف البكاء والضحك، ولا تكترث بالضعفاء، فلسفة ليس فيها ذات ولا موضوع، أو داخل وخارج، أو ظاهر وباطن، أو دال ومدلول، أو مقدس ومدنس، أو حلال وحرام، أو حقائق أو حق وحقيقة، وإنما فيها فقط صراع بين قوى مظلمة، يحسم بطريقة مادية طبيعية[1].

المطلب الثاني

مفهوم الحق في الفكر الغربي

تبعاً لتلك النظرة للإنسان في الفكر الغربي وصيرورتها التاريخية، فقد تشكل معها عدد من المفاهيم والقيم، تتبدل مضامينها باختلاف المرحلة التي تمر بها، ومن تلك المفاهيم مفهوم الحق، حيث كان بداية تشكل هذا المفهوم وصيرورته التي أوصلته إلى ما هو مقرر عليه الآن، إنه في مطلع عصر النهضة حدث تغيير يخص الفلسفة الأخلاقية، وهو ما أنتج أثره في تشكل مفهوم الحق وتجذيره، حيث وضع مكيافيللي نظريته[2] التي فك فيها الارتباط بين السياسة والقانون الطبيعي والأخلاقي، وجعل المحور المحرك لها هو «اعتبارات المنفعة التي تستخدم كل الوسائل معتدلة أو مشينة، حديدية أو سامة لتحقيق غاياتها..»[3]، وكان من سماتها العداء الصريح للنصرانية وتنحيتها، وإعلانها سيطرة الدولة

---

(١) هذا التصور للإنسان في الفكر الغربي قام المسيري رحمه الله بالتنظير لها في عدد من كتبه، المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/ ٢٦٣ - ٢٨٤، والفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ودفاع عن الإنسان - دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة.

(٢) انظر: مكيافللي، نيقولو، الأمير، تعريب: خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٠٥هـ، فالكتاب في جملته بسط لهذه النظرية، ويُنظر الدراسة الملحقة بالكتاب للدكتور فاروق سعد.

(٣) شتراوس، ليو، نيقولو مكيافللي، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/ ٤٣٠.

العلمانية، وأن الولاء السياسي والوطنية بمثابة الدين الجديد، والبديل للمسيحية.

ووضع مكيافيللي فلسفة القوة سبيلاً لقيام الدولة الحديثة بقوله: «هكذا أثبتت الأيام أن الأنبياء المسلحين قد احتلوا وانتصروا، بينما فشل الأنبياء غير المسلحين، وقد تختلف طبيعة الشعوب، فيكون من السهل إقناعها بأمر من الأمور، لكن من العسير جداً إبقاؤها على هذا الاقتناع ولهذا أصبح من الضروري فرض الأمور عليها وإذا توقفت عن الاقتناع، أرغمت عليه بالقوة»[1]، غير أن مكيافيللي لم يكن قادراً على وضع صياغة منهجية، أو أسس علمية لنظريته، وهذا ما جاء به ديكارت ـ كما سبق الإشارة ـ وانبثق بواسطة المنهج الديكارتي مذهبان فرديان:

الأول: عبَّر عن نفسه بصورة واقعية، وغير أخلاقية، وهو ما قام به هوبز من استدعاء فكرة القانون الطبيعي من الإغريق والرومان، ومن ثم إعادة تنقيحها والربط بينها وبين العدالة ـ بروح مكيافيللية ـ من خلال إسقاطه للمعرفة العلمية على القواعد الأخلاقية والقانونية، وسلك في ذلك أحد طريقين هما:

المنهج التركيبي: الذي يستدل عن طريقه بالعلل الموجودة لكل الأشياء على معلولاتها الظاهرة.

والمنهج التحليلي: والذي يتم فيه الاستدلال من معلومات ظاهرية، أو وقائع على علل ممكنة لوجودها[2]، وقد نتج عن تطبيقه لهذه المنهجية أن يرى: «أن الإنسان ما هو إلا ذئب على أخيه الإنسان، وأن الحالة الفطرية والطبيعية، كانت حرباً لا هوادة فيها بين أفراد النوع الإنساني، ولذلك احتاج الناس إلى عقد يتنازل بواسطته بعضهم لبعض عن شيء من الحقوق في سبيل أمن وسلامة الجميع، ولما كانت طبيعة الإنسان ـ كما يراها هوبز ـ هي الشر دائماً، استلزم الأمر وجود قوة نفوذها أعلى من العقد، تكون مهمتها تنفيذ العقد إجبارياً على الأفراد، وهذه القوة هي الدولة»[3]، وبهذا يتم تحويل القيمة الأخلاقية والقانونية

---

(١) مكيافللي، نيقولو، الأمير، مرجع سابق، ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) بيرنز، لورانس، توماس هوبز، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥.

(٣) هوبز، توماس، اللوياثان، ١/ ٢٥٧، بواسطة د. سفر الحوالي، العلمانية، مرجع سابق، ص٢١٣.

إلى عملية فيزيائية، وبذلك انقلب هوبز على القانون الطبيعي الذي كان يُفهم ـ سابقاً ـ على ضوء تراتبية غايات الإنسان، والتي تحتل فيها مسألة الحفاظ على الذات مرتبة أدنى، حيث صاغ القانون الطبيعي بصيغة الحفاظ على الذات، حتى أصبح مفهوماً بالأساس في صيغة الحق في الحفاظ على الذات كشيء متميز عن أي ضرورة أو واجب[(١)]، وهو تطور يبلغ ذروته مع حلول حقوق الإنسان محل القانون الطبيعي «حيث عُوضت الطبيعة بالإنسان، وعُوض القانون بالحق» وبناء عليه يتضمن الحق الطبيعي الحفاظ على الذات، والحق في «حرية جسدية»، وفي وضع لا يسأم فيه الإنسان من الحياة.

ويشمل هذا الحق الطبيعي حق الحفاظ على الذات بشكل مريح هو محور تعاليم لوك[(٢)]، والذي كان نقطة الخلاف الجوهرية بينه وبين هوبز أن هوبز كان يفترض أن حياة الفطرة الأولى هي شر لأن الإنسان شرير بطبعه، وتبعاً لذلك فإن سلطة الحكومة المشرفة على تنفيذ العقد مطلقة، بينما افترض لوك العكس ـ على اعتبار أنه يخضع للمؤثرات البيئية المحيطة به ـ وتبعاً لذلك فإنه يرى أن سلطة الحكومة مقيدة بقبول الأفراد لها، ومراعاتها لمصالحهم، وضمانها لحرياتهم وحقوقهم، ولذا فإنه يمكن سحب الثقة عنها في حال مخالفتها لذلك[(٣)].

وبذلك نجد أن «النفعية التي يقدمها مكيافيللي مدعمة بالأسانيد الواقعية، والأحداث التاريخية على طبق من ذهب ـ إلى فرد أو طبقة حاكمة ـ هي نفسها النفعية التي يقدمها هوبز، ولكن بصورة أكثر تماسكا من حيث المنهج، وبذلك يكون ما أنجزه هوبز للطبقة الوسطى هو عين ما أنجزه مكيافيللي للأمراء»[(٤)].

أما المذهب الثاني: المنبثق عن الديكارتية فقد كانت منطلقاته أخلاقية في جوهرها، ورائده سبينوزا، والذي «حافظ على أعجاب هوبز وديكارت

---

(١) شتراوس، ليو، نيقولو مكيافللي، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع السابق، ١/ ٤٣٢.

(٢) انظر: جولدون، روبرت، جون لوك، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٢/ ٧ وما بعدها.

(٣) فاضل، د. صدقة يحيى، الفكر السياسي الغربي ـ دراسة في الأصول والمبادئ، مكتبة مصباح، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ٢/ ١٥ ـ ٥٢ (بتصرف).

(٤) رايلي، كافين، الغرب والعالم، ترجمة: د. عبد الوهاب المسيري، و د. هدى حجازي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٦م، ص٣٤.

بالرياضيات، بوصفها نموذجاً للعقل الجديد الذي عن طريقه تحل إرادة القوة المنظمة بصورة علمية محل اليوتوبيات[١]الزائفة، وعند تطبيق التحليل الرياضي على النظام البشري يحلل سبينوزا هذا النظام إلى ذراته الفردية، على نحو تكون فيه الطبيعة البشرية سابقة على ما هو اجتماعي»[٢]، وهو بهذا يتوافق مع تنظير من سبقه من المفكرين أمثال هوبز ولوك، والذين تتميز نظريتهم بأنها انفصال جوهري عن الماضي، فلم يدع أحد منهم إلى غاية مقدسة، أو قانون طبيعي هو تعبير عن القيم الخالدة، وإنما دعوا إلى التسليم بمبدأ المنفعة[٣]، وهذا ناتج من نتاج الحداثة الكلاسيكية، والتي يمكن القول أنها كانت بداية التأسيس والتأصيل للفردانية وبنائها على أصول مادية صرفة، وجعلهما ـ أي: المادية والفردانية ـ سمة من سمات الحداثة، والتي أصبحت ملازمة لها طوال صيرورتها.

ـ أما الموجة الثانية ـ في مفهوم الحق ـ فقد ابتدأت مع روسو، حيث غير المناخ الأخلاقي بنفس العمق الذي أحدثه مكيافيللي، ويمكن وصف فكر روسو بأنه كان نقداً مركزاً لفكر الموجة الأولى[٤] ـ والتي كانت إسقاطاً للفكر الرياضي والتقني على الإشكالات السياسية والأخلاقية ـ وأصبح مفهوم الطبيعة كما لو كان في حاجة إلى تغليفه بالحضارة كمجرد شيء اصطناعي، ولذلك نجد روسو يحتج على نظرة هوبز والتي ترى أن «النوع البشري مقسوم إلى قسمان، قطعان من الحيوان، وساسة يسوسونهم، وأن الراعي أعلى من قطيعه طبيعة»[٥]، فيحتج روسو على ذلك باسم الفضيلة ـ أي: الفضيلة الأصلية واللانفعية ضد المذاهب الواهنة والمتلاشية لسابقيه ـ لقد عارض العقلنة الخانقة للملكية المطلقة، والروح التجارية الأكثر أو الأقل قسوة للجمهوريات الحديثة، بيد أنه لم يعمل على إعادة

---

(١) اليوتوبيا هي: استعراض لمجتمع مثالي في مكان خيالي، انظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٦٩٣.

(٢) روسن، ستانلي، بندكت أسبينوزا، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١/٦٦٦.

(٣) باول، جون، الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص٣٣٥.

(٤) للمزيد حول ذلك النقد انظر: ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٣٠٩ وما بعدها.

(٥) روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي ـ أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م، ص٣١.

الاعتبار للمفهوم الكلاسيكي للفضيلة، باعتبارها الغاية الطبيعية للإنسان وكمال لطبيعته، لقد أرغم على إعادة تأويل الفضيلة على اعتبار أنها «علم النفوس البسيطة، والمواطنة الصالحة. .»[١]، وذلك لأنه تبنى المفهوم الحديث للحالة الطبيعية كحالة يجد فيها الإنسان نفسه وقد عاد إلى البداية ـ إلى مجتمع العصر الكلاسيكي القديم ـ الذي يكون الناس فيه أحراراً ويحكمون أنفسهم ـ كما كان عليه الحال في مدينة اسبرطة، والتي أمدتهم بفترات طويلة من السلام، والاستقرار، والاستقلال[٢].

لقد استطاع روسو بلوغ ـ ذلك المفهوم ـ لأنه رأى أن ذلك الإنسان الذي يعيش على الحالة الطبيعية، أو ما يعبر عنه بـ«المتوحش النبيل»[٣]، وأنه إنسان مجرد من كل ما اكتسبه بمجهوداته الخاصة، فالإنسان في حالته الطبيعية إما أنه أدنى من مرتبة الإنسان أو ما قبل إنساني، أما إنسانيته أو عقلانيته فقد اكتسبها عبر صيرورة طويلة، وفي كتابات ما بعد روسو، نجد أن إنسانية الإنسان لا ترجع إلى الطبيعة، وإنما إلى التاريخ ـ أي: إلى الصيرورة التاريخية ـ وهي صيرورة وحيدة أو فريدة ولا غائية، فنهاية الصيرورة أو قمتها كانت غير متوقعة ولا يمكن توقعها، بل ظهرت للعيان فقط مع اقتراب إمكانية التحقيق الكلي لعقلانية الإنسان أو لإنسانيته، حيث أصبح مفهوم التاريخ ـ أي: الصيرورة ـ مفردة يصبح الإنسان فيها إنساناً بدون رغبة منه، إنما هي نتيجة لتجذير روسو لمفهوم الحالة الطبيعية عند هوبز، واتكاءه في ذلك على حضارة الإغريق والرومان الغابرة، وتحديداً في كتابه العقد الاجتماعي[٤].

ولكن ـ يظل الإشكال في ـ كيف يتسنى لنا معرفة أن حالة معينة من تطور الإنسان هي القمة؟ أو كيف يمكننا تمييز الحسن من القبيح إذا كان الإنسان بطبعه دون مرتبة البشر، أو إذا كانت حالة الطبيعة أدنى من منزلة البشر؟ لنقل: إن

---

(١) بلووم، آلان، جان جاك روسو، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٢/ ١٣٩.
(٢) بلووم، آلان، جان جاك روسو، المرجع السابق، ٢/ ١٣٩.
(٣) انظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٣٧٧.
(٤) انظر على سبيل المثال: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ص٣٧، ٤١ و٧١ و٨١ ـ ٨٢ و٨٤ ـ ٨٥، وص١٧٥ وما بعدها، وهو يضع في عدد مما يطرحه مونتيسكو نصب عينيه، فتجده يقتبس منه في مواضع متعددة.

الإنسان الطبيعي ـ الأول ـ عند روسو لا يفتقر ـ كما هو شأن الإنسان الطبيعي عند هوبز ـ إلى الاجتماعية وحسب، بل ويفتقر إلى العقلانية أيضاً، فهو ليس حيواناً عاقلاً، بل إنه حيوان فاعل حر، لكن كيف يلزمه أن يتشكل أو يشكل نفسه؟ فطبيعة الإنسان تبدو غير كافية على الإطلاق لإرشاده، ولذلك كان لا بد من «نقله من حالة الطبيعة إلى حالة الحضارة»[(١)]، أو ما يعبر عنه روسو بـ«الانتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية»[(٢)]، وهي تزوده بلوازم ذلك الانتقال، والذي يتضمن أن يكون الإنسان عاجزاً عن الحفاظ على ذاته ما عدا في حالة إقامة مجتمع مدني.

بيد أنه سيعرض الحفاظ على ذاته للخطر إذا لم يتأكد من أن للمجتمع المدني بنية محددة ـ أي: بنية تفضي إلى الحفاظ على ذاته[(٣)] ـ إذ يجب أن يحصل الإنسان في المجتمع على الرديف الكامل للحرية التي كان يمتلكها في حالة الطبيعة، ويجب أن يكون كل أفراد المجتمع خاضعين بالتساوي، وعلى وجه الإطلاق للقوانين، التي ينبغي لكل واحد منهم المساهمة في تسطيرها، ويجب ألا يكون هناك إمكانية للاستئناف من تلك القوانين إلى قانون أعلى ـ أي: القانون الطبيعي ـ فمثل هذا الاستئناف سيعرض سيادة القوانين للخطر.

إن مصدر القانون الوضعي، هو الإرادة العامة ـ أي: إرادة ملازمة ومتأصلة في المجتمع المؤسّس بمعنى الكلمة ـ والتي تحل محل القانون الطبيعي المتعالي[(٤)]، وتقوم الحداثة بالاستياء من الهوة التي تفصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون[(٥)] ـ أي: بين الواقعي والمثالي ـ وقد كان الحل المقترح من طرف الموجة الأولى للحداثة، هو تقريب ما ينبغي أن يكون ـ أي: القانون الطبيعي ـ مما هو كائن ـ أي: الحكومات ـ وذلك بالتقليل من شأن ما

---

(١) بريتتون، كرين، تشكيل العقل الحديث، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) انظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٤١ ـ ٤٢.

(٤) انظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٧٥.

(٥) وهذه المقولة تعود لروسو، انظر: باومر، فرانكلين، الفكر الأوروبي الحديث ـ الاتصال والتغيير في الأفكار، ترجمة: أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٩٦.

ينبغي أن يكون، عن طريق جعله لا يمنح الإنسان أشياء صعبة المنال، أو جعله في عدم انسجام مع أعم وأقوى نزوع لدى الإنسان ـ وهو الرغبة في الأمن ـ وعلى الرغم من هذا التقليل، فالاختلاف الجوهري بينهما يظل قائماً، وذلك لأن تصور روسو يدور حول الإرادة العامة، وكيف يمكن عصمتها من الضلال؟

فيكون الجواب: بأنها لا يمكنها أن تضل لأنها إرادة عامة ـ ولأنها ببساطة كينونة ما ينبغي أن يكون ـ وبهذا يتبيَّن كيف يمكن التغلب على الهوة الفاصلة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وروسو لم يبيِّن أن مذهبه في الإرادة العامة، مرتبط بمذهبه في الصيرورة التاريخية، وهو ما جعله يحرص على المجاوزة بين تفاعل الفكر الحقوقي والفكر التاريخي، ولا تتوقف تلك المجاوزة إلا مع خاتمة الكتاب[١]، وهو ما قام ببيانه وتجليته لاحقيه الكبيرين كانت[٢] وهيغل[٣]، وتبعاً لهذا الرأي فالمجتمع العادل، أو المجتمع العقلاني المتميز بوجود إرادة عامة معروفة المثل الأعلى، يتحقق بالضرورة في سياق الصيرورة التاريخية بدون أن يهدف الإنسان إلى تحقيق ذلك، ولكن هناك سؤال يردّ على ذلك، وهو: لماذا يمكن أن تظل الإرادة العامة صائبة دائماً؟ ولماذا تكون الإرادة العامة خيرة بالضرورة؟ والجواب هو: «أنها خيرة لأنها عقلانية، وهي عقلانية لأنها عامة»[٤]، إنها تنجم عن طريق تعميم الإرادة الخاصة بالشعب، والتي تمثل السلطة التشريعية.

---

(١) شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٤٣٧.

(٢) انظر في جدليات المجاوزة بين الحق والتاريخ لدى كانت: شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٧٧٥، وهاسنر، بير، عمانويل كانت، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٢/١٨٦، و٢١١.

(٣) انظر تفاصيل ذلك لدى: هيجل، فريدريك، أصول فلسفة الحق، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٤٩٩، ومتياس، ميشيل، هيغل والديمقراطية، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٦٧ وما بعدها.

(٤) انظر في عقلانية الإرادة وفلسفتها: روسو، جان جاك، مرجع سابق، ص٦٧ وما بعدها، وقارن بما في: كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة: د. عبد الغفار مكاوي، دار الجمل، الطبعة الأولى، كولونيا ٢٠٠٢م، ص٤٣ وما بعدها.

وما كان يشغل بال روسو هو حاجة كل فرد إلى مجتمع جمهوري من أجل أن يصوغ رغباته وطموحاته تجاه أنداده في شكل قوانين، وعندما يصوغ رغبته في قانون ممكن، عندها يدرك حماقة إرادته الأولية أو الخاصة، هذا هو إذن التعميم المجرد لإرادة تكفل خيرها[1]، ولا حاجة إلى اللجوء إلى أي اعتبار فعلي لما تتطلبه طبيعة الإنسان أو كماله الطبيعي، إذ بلغ الفكر الناتج عن هذه الحقبة وضوحه الكامل في مذهب كانت الأخلاقي، والذي وصف روسو بأنه: . . . «نيوتن الأخلاق، وأنه استكشف في العنصر الأخلاقي ما يمسك على الطبيعة الإنسانية وحدتها، كما أن نيوتن قد وجد المبدأ الذي يربط قوانين الطبيعة الفيزيقية بعضها ببعض»[2]، حيث يرى كانت أن الطبيعة أنانية كلها، وحسية كلها، ولا تؤسس لأي حق[3].

ويتخذ من الصراع بين الحتمية الشاملة التي تتضمنها فيزياء نيوتن، وحرية الإرادة التي عبر عنها روسو أساساً لنظريته[4]، ويرى أن الاختبار الكافي لمحاسن القواعد العامة للسلوك ـ وهو الشكل المجرد للعقلانية ـ يمكن أن تبنى عليه القوانين الأخلاقية، ومن ثم يحيلها ـ كانت ـ إلى قوانين للحرية[5]، وأنها لم تعد تؤخذ كقوانين طبيعية، وأن المثل العليا الأخلاقية والسياسية قد أنشئت بدون العودة إلى طبيعة الإنسان، وقد تحرر الإنسان كلية من حجر الطبيعة، وأن الحجج التي تُعارض المثل الأعلى ـ والمقتبسة من طبيعة الإنسان ـ كما فُهمت عبر تجارب لا يرقى إليها الشك عبر العصور.

هذه الحجج لم تعد تكتسي أهمية تذكر، وما يُزعم أنه طبيعة بشرية إن هو

---

(١) انظر تفاصيل نظرية روسو في الإرادة الشعبية وتشكلها: روسو، جان جاك، مرجع سابق، ص١٠١ وما بعدها، وقارن بما في: شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٤٣٩ ـ ٤٤٥.

(٢) بوترو، إميل، فلسفة كانط، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٣) بوترو، إميل، فلسفة كانط، مرجع سابق، ص٣٥٨.

(٤) هاسنر، بير، عمانويل كانت، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٢/١٦٨.

(٥) انظر تفاصيل نظريته في ذلك: بوترو، إميل، فلسفة كانط، مرجع السابق، ص٣٦٣ وما بعدها، و: أنوود، ميخائيل، معجم مصطلحات هيجل، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ص٤١٥.

إلا نتيجة للتطور الإنساني حتى العصر الحاضر، إن الماضي الإنساني لا يستطيع منح أي إرشاد للمستقبل الممكن للإنسان، فالإرشاد الوحيد المتعلق بالمستقبل وبما يجب على الإنسان فعله أو ما يطمح إليه لا يمنح سوى من طرف العقل، فالعقل يعوض الطبيعة، وهذا هو معنى التوكيد على أن ما ينبغي أن يكون ليس له أي أساس بتاتاً فيما هو كائن[1].

هذه الحصيلة هي التي ألهمت كانت والفلسفة المثالية الألمانية والتي نتج عنها المفارقة بين نقد المعرفة لدى كانت، وتأمل الفكر لدى هيجل، وكانت سبباً في سقوط تلك الفلسفة[2]، لكن كان هناك فكراً جوهرياً لروسو لا يقل أهمية عما أشير إليه، والذي تخلى عنه كانت وأتباعه، ولكنه أعطى ثماراً في مكان آخر، فقد تقبلت الفلسفة الألمانية وجذرت فكرة الإرادة العامة وتضميناتها وبذلك تخلت عن مؤهلات روسو في هذه الطريقة من الاستدلال: «ولد الإنسان حراً، ولكنه مقيد في كل مكان»[3] كيف حدث هذا التغيير؟ وما الذي يجعل هذا التغيير شرعياً؟ إنه بهذا يقرر الصراع بين الفردية والدولة، وهو مدرك ـ كما قال بذلك أرسطو: أن «الإنسان حيوان سياسي»[4]، وأنه ليس في استطاعته أن يكمل ذاته إلا داخل المجتمع[5]، وهذا المجتمع لا بد أن تتحقق فيه إرادة عامة يتميز بها عن المجتمع المحكوم استبدادياً، ويمكن القول أن الحفاظ على الذات، هو مضمون الحق الطبيعي، الذي انبثق عنه العقد الاجتماعي وهو ليس الحقيقة الأساسية.

فالحفاظ على الذات لن يكون حسناً إذا كان الوجود الفعلي غير خير، إذ أن خيرية الوجود الفعلي يتم اختيارها من خلال الإحساس بذلك الوجود، وهذا الإحساس هو الباعث على الاهتمام بالحفاظ على الوجود وعلى كل نشاط إنساني، لكن هذا الاهتمام يحرم الإنسان من المتعة الأساسية ويجعل الإنسان

(١) كانط، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها.

(٢) شنيدرس، فرنر، الفلسفة الألمانية في القرن العشرين، ترجمة: محسن الدمرداش، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٢١ ـ ٢٢.

(٣) روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤) شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٤٤.

(٥) باول، جون، الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص٤٤٨ ـ ٤٤٩

تعيساً، وبالرجوع فقط إلى التجربة الأوليـة يمكن للإنسان أن يصبح سعيداً، وقليل من الناس فقط يستطيع تحقيق هذا الأمر في وقت يستطيع فيه كل الناس تقريباً التصرف وفقاً للحـق المشتق في الحفاظ على الذات ـ أي: العيش كمواطن ـ أما بالنسبة للمواطن فالمطلوب منه القيام بواجبه، كما يجب عليه التحلي بالفضيلة، لكن الفضيلة ليست هي الطيبة، فالطيبة (حساسية، إشفاق) بدون شعور بالواجب وبدون إلزام وبدون جهد ـ لا فضيلة بدون جهد ـ هي ما يحمي الإنسان الطبيعي ـ ذلك الإنسان الذي يعيش على هامش المجتمع بـدون أن يشكل جزءاً منه ـ فمن جهة هناك هوة لا يمكن ردمها بين عالـم الفضيلة والعقل والحرية الأخلاقية والتاريخ من جهة، ومن جهة أخرى الطبيعة والحرية الطبيعية والطيبة.

ويبدو نضال الفلسفة الغربية من أجل الحريات المجسدة للفرد في موقف هذه الفلسفة تجاه الطبيعة والعلم والفرد، وانبثاق الفرد العادل مرتبط أساساً بتحقق قدر من سيادته على أفعاله، وكان أول شاغل فلسفي هو مفهوم السيادة[١]، فقد وقف فلاسفة اليونان المتقدمين موقف التأمل في الطبيعة محاولين فهم قوانينها وأنظمتها ليتمشوا مع هذه القوانين الثابتة التي تتحكم فيها، ولقد رددوا باستمرار وجوب احترام الطبيعة والسير معها، وكان الكون مليئاً بالأسرار والآلهة والأساطير، فكان لا بد من الوقوف بخشوع أمامه.

أما الفلسفة الغربية فقد تخلصت سريعاً من الموقف التأملي نحو الطبيعة، وقبل نهاية القرون الوسطى، لتزيل عنها كل طابع مقدس لتسيطر عليها وتسخرها لخدمة الفرد، كان اليوناني يبحث عن القوانين التي تسير الطبيعة ليحترم هذه القوانين ويكيف حياته معها، أما الغربي فقد اعتبر الطبيعة آلة ضخمة مكتوبة بلغة رياضية، وكان همه من معرفة القوانين التي تسيرها لكي يتسنى له السيطرة على الطبيعة وتسخيرها في خدمته، أي أنه كان يريد توسيع مدار قدرة الفرد وهيمنته على محيطه ليتمكن من التصرف به حسب إرادته هو[٢]، وطرح الطبيعة كمرجعية

---

(١) صفدي، مطاع، ماذا يعني أن نفكر اليوم؟ الحداثة السياسية ـ نقد الإستراتيجية الحضارية، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٣٢٦.

(٢) زيناتي، جورج، رحلات في الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص١٣٠.

بديلة للمرجعية الدينية القروسطية، وهذه السيادة على الطبيعة لا وجود للعقل بدونها[١]، ولذلك سوف تتحول إلى حتمية أخرى تستند إليها فئات سلطوية جديدة صاعدة إلى حكم الدولة العلمانية القائمة على أنقاض دولة المركب اللاهوتي الإقطاعي، حيث تنحدر الكونية من التجريد اللاهوتي إلى المحايثة الطبيعية، وتمتلئ بمفردات التضمين الإنساني الذي لا يلبث أن ينقلب إلى مصدر شرعية جديدة، تؤكد جدارة الإنسان في التمتع بحقوقه الطبيعية، قبل أن يستلبها منه أي نظام باسم شرعية أخرى مفارقة لاهوتية، أو نبالة مطلقة وراثية، وباسم هذه الطبيعة الحقوقية يمكن للبشر أن يتطلعوا إلى تلاق متوازن في رحاب كونية شمولية.

وتنظم هذا التطلع التلقائي إرادة ائتلاف تثمر تعاقد الجميع تحت طائلة كونية الكل، فالجميع هنا هو المحل الموضوعي لتلاقي إرادات الأفراد حول عقد عقلاني مصلحي خالص، وتفصيل ذلك كما يرى روسو أن «اللامساواة الاجتماعية التي أقامها البشر مع الإرتقاءات المتعاقبة للذهن البشري، والذي تعتبر الملكية العقارية هي مرحلتها الأساسية، حيث نجح بعض البشر في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض بحيث غدت الأرض في نهاية المطاف وقفاً عليهم، في حين آل الذين حال ضعفهم أو طيشهم دون تملكهم ولو شبراً واحداً من الأرض، إلى حالة من الفقر والعوز، وقد اضطرتهم الظروف إلى أن يتلقوا ما يحتاجونه من أيدي الأغنياء، أو أن ينهبوه منهم، فكانت العلاقة التي لا تزال قائمة إلى الآن بين البشر ـ من جهة السيطرة والاستعباد، ومن جهة العنف والنهب ـ.

وقد تذرع الفقراء بحاجتهم ليدَّعوا لأنفسهم حقاً في أملاك غيرهم يعادل حق الملكية، وقد دار صراع لا هوادة فيه بين حق الأقوى، وحق شاغل الأرض الأول، وغدا المجتمع الوليد مسرحاً لحرب ضارية، ولجأ الأغنياء وهم أول المتضررين من هذه الحرب إلى الحيلة للإيقاع بالفقراء، وابتكروا ـ كما يقول روسو ـ أذكى خطة اقتدر العقل البشري على ابتداعها قط، عندما قالوا للفقراء:

---

(١) هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير ـ شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص٦٢.

لنتحد كي نحمي الضعفاء من الظلم والجور، ونضمن لكل فرد حقه فيما يملك، ونضع قوانين العدل والسلم ـ بدلاً من أن نستنفذ قوانا في الاقتتال ـ لنوحد أنفسنا في سلطة عليا تحكمنا وفق شرائع حكيمة، تتولى حماية أفراد المجتمع، وتتصدى للأعداء المشتركين، وتبقينا في وئام دائم، وما كان لصورة جذابة كهذه إلا أن تخدع الفقراء وتغريهم.

ومن شيم الإنسان التضحية بسعادة فعلية على مذبح سلام وهمي، وهكذا قاد تأسيس ملكية الأرض البشر إلى الميثاق الاجتماعي، وإلى إنشاء سلطة عامة وقوانين، وقد انحصرت المهمة الأخيرة في إمداد الأغنياء بقوى جديدة، إذ أضفت صفة القدسية على الملكية، ورفعت الاغتصاب إلى مستوى الحق النهائي الذي لا رجوع عنه، وأخضعت الجنس البشري منذ ذلك اليوم للعمل وللعبودية وللشقاء»[1]، ولكن بما أن قوى المدينة أعظم من قوى الفرد ـ بما لا يقاس ـ فإن من الواقع كون الحيازة العامة أشد قوة وأكثر ثباتاً، وذلك من غير أن تكون أكثر شرعية من حيث الأجانب على الأقل..»[2]، ولذلك كان لا بد من تأمين قاعدة أكثر صلابة لترسيخ حكم المجتمعات البشرية، من أجل ذلك تم ترجمة الكونية إلى نظام حقوقي يعبر عن الصالح العام، أي إرادة الكل، وروسو عندما قال: «.. إن الطبيعة تمنح الإنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، والميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها..»[3]، فإنما أراد من هذا التمييز التكاملي بين مفهومي (الجميع، والكل) أن يدعم تحت صيغة الأول سيادة الفرد على إرادته وتمتعه بحريته الطبيعية التلقائية، وأن ينفتح تحت صيغة الثاني ـ مفهوم الكل ـ نحو الكونية الإنسانية الشاملة.

فالنظرية العقدية هي أول صياغة عقلانية واقعية لثقافة الأنوار الأولى،

---

(١) فولغين، ف، مرجع سابق، ص٢١٧ ـ ٢١٨، وقد كان ينقل عن كتاب روسو: في أصل اللامساواة بين البشر.

(٢) روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي ـ أو مبادئ الحقوق السياسية، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣) روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي ـ أو مبادئ الحقوق السياسية، مرجع سابق، ص٦٦.

المنتصرة للطبيعة أو للمحايثة ضد الغيبيات المفارقة، فولدت شرعة حقوق الإنسان المعلنة كدستور لأول ثورة سياسية شمولية بهذا المعنى ـ في مرحلة فجر الثورة الفرنسية ـ وقد جاءت هذه الشرعة لتغدو أساس عمل الحداثة والتجسيد الموضوعي لإمكان قيام مجتمع حقوقي في ظل كونية بشرية خالصة[١].

وكما أن الموجة الثانية لفلسفة الحق تنتسب إلى روسو، فقد حلت الموجة الثالثة لفلسفة الحق والتي تُنسب إلى نيتشه، ومن بعده ماركس وفرويد، حيث أن روسو تقوم فلسفته على أنه يجابهنا بتناقض الطبيعة من جهة، وبالمجتمع المدني والعقل والأخلاق والتاريخ من جهة أخرى، بحيث أن الظاهرة الأساسية هي الإحساس بالوجود البهيج؛ أي: الاتحاد والمشاركة في الطبيعة، وهو جزء لا يتجزأ من الطبيعة بما هي متميزة عن العقل والمجتمع، ويمكن أن توصف الموجة الثالثة بأنها تقوم على أساس فهم جديد للشعور بالوجود، وهذا الفهم «يتجاوز حدود الذات البشرية، بل وحدود الثقافة أيضاً، والمراد به الفهم الذي يشمل قوى الطبقة، واللاوعي والنوع والعرق والبنية، وقد أحدثت هذه القوى تحولات جذرية في المفاهيم القديمة. . .»[٢].

وهذه التحولات، وما أنتجته من فهم يقوم على تجربة الرعب والمعاناة بدلاً من الانسجام والسلام، هو كذلك إحساس بالوجود التاريخي باعتباره مأساوياً بالضرورة، وهذا الفهم، وما يقوم عليه، هو الذي جعل نيتشه يرفض كل النظريات الفلسفية السابقة، ويرى أنها حكم مبتسر محض[٣]، ومن ثم يقوم بإعادة صياغة مفهوم الإرادة، التي نظر لها روسو، وما قام به كانت بعده من تجذيره لـ«الإرادة الخيرة»، حيث يقول: «لا يوجد شيء يمكن عده خيراً على وجه الإطلاق دون قيد، اللَّهُمَّ إلا شيء واحد هو: الإرادة الخيرة»[٤]، فقام نيتشه

(١) صفدي، مطاع، فلسفة الحداثة السياسية ـ نقد الإستراتيجية الحضارية، مرجع سابق، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.
(٢) سعيد، إدوارد، تمثل التابع والمحاورون الأنثروبولوجيون، ترجمة: حازم عزمي، مجلة فصول، العدد الثاني، صيف، ١٩٩٢م، ص٢٥.
(٣) دانهورز، نيتشه، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، ٢/ ٥٢٢.
(٤) كانط، عمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، مرجع سابق، ص١٧.

بقلبها رأساً على عقب، إذ يعتقد أنه اكتشف الوحدة الجوهرية بين إبداع الإنسان وباقي الكائنات الحية «أينما وجدت الحياة فثمّة إرادة القوة»، فيجعل من ذلك «آخر جهد نيتشوي للسيطرة على الزمن»[١]، ويجعل من إرادة القوة أنها طبيعة الإنسان وهذا يعني في المستوى الأول، إرادة السيطرة الشاملة على الآخرين، فيعلن: أن «إرادة القوة هي القوة الأساسية الوحيدة في الكون، وباعتبارها معيار القيمة»[٢]، وبناء على ذلك فالإنسان يستمد متعته من خلال السيطرة الشاملة على الآخرين وعلى نفسه أيضاً، أو ما يعبر عنه زرادشت نيتشه بـ«العلو على الجيران، والعلو على الذات»[٣].

وهذا العلو عند نيتشه لا يتحقق إلا من خلال أن يكون الإنسان الطبيعي عنده فظّاً، بخلاف الإنسان الطبيعي عند روسو والذي يتطلب منه أن يكون شفوقاً، وهذه الغلطة هي التي ينتج عنها أن الإنسان الأعلى هو وحده من سيكون بمقدوره العيش في انسجام مع إعادة التقييم لكل القيم «والذي يقوم بهدم أخلاق الماضي ليبدع ذاته قبل أن يبدع أخلاقه الجديرة به»[٤].

إن النظرة الغائية في الموجود تقود إلى المثل الأعلى النهائي، والذي يتمثل في الإنسان الأعلى والذي يخلص منه ـ نيتشه ـ إلى أن هناك شيء واحد فقط لا شك فيه يتعلق بالمستقبل: «لقد انتهى الإنسان كما عرف حتى اليوم وما سوف يأتي سوف يكون إما الإنسان الأعلى أو الإنسان الأخير، والإنسان الأخير هو الأحط والأوضع»[٥]، وهو الإنسان الذي استلهمه فوكوياما في كتابه: نهاية التاريخ أو الإنسان الأخير، هو إنسان القطيع بلا مثل عليا ولا طموحات، لكنه جيد التغذية حسن المسكن والملبس، مطبب جيداً من طرف أطباء عاديين كما من طرف أطباء نفسانيين، وبهذا الإنسان نصل إلى دولة القمة النهائية التي تتميز

---

(١) بوردو، بيير، نيتشه مُفَتّتاً، تعريب: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٦١هـ، ص١٤٣، وقد بسط فيها فلسفة الصراع بين إرادة القوة والزمن.

(٢) إبراهيم، د. يسري، فلسفة الأخلاق ـ فريدريك نيتشه، مرجع سابق، ٢٦٣.

(٣) إبراهيم، د. يسري، فلسفة الأخلاق ـ فريدريك نيتشه، مرجع سابق، ص٢٦٤.

(٤) عباس، د. فيصل، الفرويدية ونقد الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٥) دانهورز، نيتشه، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، ٢/ ٥٢٧.

بحقيقة كونـها تسجل نهاية سيادة المصادفة، إذ سوف يصبح الإنسان لأول مرة سيد مصيره.

وخلاصة القول أن دول التمركز الغربي تطبق النظرة الروسوية ـ فيما يتعلق بالحق ـ على الداخل لديها، بينما تطبق النظرة النيتشوية في تعاملها مع الخارج، وهي قاعدة مطردة، فـ«مأساة التقدم الأوروبي التاريخية نابعة من أن الكثير من مقاصده وآماله المتعلقة بغالبية السكان تفقد انفتاحها التنويري ما إن تتخطى حدود المنطقة الأوروبية»[1].

المطلب الثالث

مفهومهما كمركب اصطلاحي «حقوق الإنسان»

سبق أن ألمحنا إلى نظرة الفكر الغربي إلى الإنسان، وإلى الحق كمعان وأيديلوجيا مجردة، وهنا سنحاول التطرق إليهما كمصطلح واحد يشكلان مرتكزاً لرؤية تلك الحقوق لدى الغربيين، وقد سبق الإشارة عند ذكرنا لمراحل صيرورة حقوق الإنسان الذهنية التي كانت تنطلق منها تلك الحقوق، وأن مرادهم منها في اللحظة التي نتوصل فيها إلى فكرة الحقوق الحميمية المرتبطة بإنسانية الإنسان (لا بخصائصه العرضية)، تبقى المسألة الحاسمة هي محاولة تعريفها. وإننا لندرك صعوبة مثل هذا المشروع. فمثالياً، سيتوجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا ميتافيزيقا معينة بالطبيعة الإنسانية ونعمل على أن نستخرج منها الحقوق «الطبيعية» المرتبطة بالإنسان: وبهذا المعنى يتم الحديث عن الحقوق الطبيعية للإنسان، لا شك أن الحق الطبيعي يشكل مفهوماً قديماً، لكنه كان يأخذ آنذاك دلالة الحق الموضوعي.

إذ كان الحق الطبيعي هو النظام القانوني الأكثر انسجاماً مع الطبيعة، وكانت هذه الأخيرة تتأسس بذاتها، داخل التقليد المسيحي الأوروبي، على عنصر ما فوق ـ طبيعي معين، أي على إلـه خالق وقيّوم. إن تقليداً من هذا القبيل ساهم بشكل ما في جعل فكرة الحقوق الذاتية الأساسية ممكنة بترويجه لأفكار المخلوق المفضل (صورة الإلـه، وبالتالي المقدس، والمحترم بشكل قاطع)،

---

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣٤.

والخلاص الفردي وبالتالي: إمكانيات الحرية وتساوي كل الناس أمام الإلـه، غير أن هذه الحقوق الأساسية الجنينية في العصر الحديث قد تطورت وانقلبت ضد المسيحية السياسية (التي استعملت اليد العلمانية للدولة من أجل أن تفرض نفسها على القوى المعاندة) وذلك باسم حرية الاعتقاد والاستقلالية الفردية: حيث تم توسيع مجالي مساواة البشر وحرية البحث عن الحقيقة ليشملا رفض أوضاعاً مختلفة وديانات أخرى أو مواقف لا دينية.

إذاً فالاستقلالية التي تشكل دون شك أهم ملمح لمحاولات تعريف الطبيعة الإنسانية المؤسسة لحقوق الإنسان: أي الحرية في أن يعطي الإنسان لذاته قانونه الخاص (مما يعني وبشكل مفارق الفكرة التي يكون حسبها للإنسان طبيعة «إعطاء ذاته» طبيعته، جوهره ـ باختصار عدم توفره على هذه الطبيعة مسبقاً ـ أو على الأقل يجب التعامل معه كما لو أنه قادر على ذلك).

إن السياسي لا يوجد كي يفرض تصوراً معيناً للحياة الخيرة، إنما يتمثل دوره على عكس ذلك في أن يجعل البحث الحر عن هذه الأخيرة ممكناً بالنسبة للمواطنين (بل أكثر من ذلك، بالنسبة لكل إنسان يدخل في لحظة أو أخرى تحت نظامه القانوني). وبهذا المعنى الجذري تكون المهمة الأساسية للسلطة السياسية (ليست الوحيدة بالتأكيد) هي أن تجعل حقوق الإنسان محترمة، أي وسائل الاستقلالية، فالشيء الوحيد الذي بإمكانه أن يبرر الإكراه الدولتي يكمن في اقتضاء جعل حرية الآخر محترمة من طرف الجميع. في الحدود القصوى، إذا ما احترم الأفراد بعضهم البعض بكيفية عفوية، فإن هذا سيبرر الفوضوية وبالتالي «سيتلف» الدولة.

وهذا ما فكر فيه ماركس كما هو معروف، إذ حينما تجتث الشيوعية الصراعات الأساسية ـ المرتبطة بالصراع الطبقي وبالندرة ـ، فإن الحرية الفردية سوف تصير في ظلها محترمة بشكل عفوي دون أن يستدعي فرضها على الآخرين اللجوء إلى الإرغام. بيد أننا إذا ما تموضعنا داخل الشروط المثالية للغاية التاريخية الماركسية، فسنفهم ضرورة وجود الدولة الحكم حتى لا تكون الحرية وقفاً على الأكثر قوة: فمن الواجب وجود نظام ما وتوقعية وملاذ للأكثر ضعفاً. فدولة قوية أكثر من اللزوم تضع الإنسان تحت رحمة تعسف الطاغية، أما دولة شديدة الضعف فإنها تجعله تحت رحمة تعسف جاره.

إذا كانت حقوق الإنسان تمثل وسائل الاستقلالية، فما هو إذن مضمونها؟ هل بالإمكان «استنباطها» من فكرة الحرية؟ يلزم ها هنا بعض التدقيق. ففي حالة مفهوم مفعم بالتاريخ إلى هذا الحد، ومستعمل مراراً خارج نطاقه الأكاديمي، من الواضح أن واقع النصوص والممارسات هو أكثر تعقيداً من تطبيق فكرة فلسفية (مع افتراض أنها ليست مثار نقاش وهذا ليس صحيحاً). هذه الوضعية تستلزم بالضرورة تغير مضمون الإعلانات الكبرى والنصوص الأساسية حول حقوق الإنسان. وتعود هذه الظاهرة على الأقل إلى عنصرين:

فمن جهة، يمكن إعطاء حقوق الإنسان تأويلاً مختلفاً عن ذلك الذي يقوم على فكرة الاستقلالية، وذلك مثلاً بالتفكير فيها انطلاقاً من فكرة الشفقة أو الإنسانية. إذ في مقدورنا رفض التعذيب والتعامل اللاإنساني والمهين في حق أناس نعتبرهم لما يبلغوا بعد مرحلة «النضج» التي اعتبرها كانت سمة أساسية للأنوار، وبالتالي فإنهم لا يتوفرون على الاستقلالية. ونفس الحجة تصلح لتبرير أنظمة استبدادية «عطوفة»، واحتمالاً لتبرير حقوق الحيوانات (المبنية على نقد للنزعة النوعية - أي: النرجسية المتمركزة على الإنسان) فبإمكاننا أن نرغب في التعامل الجيد مع الحيوانات وأن نرفض «تعذيبها»، دون أن نتمكن مع ذلك من منحها حقوقاً (الاستقلالية). وفي هذه الحالة، سوف نفصل حقوق الإنسان عن ممارسة الحرية، وعلى الخصوص السياسية، ولن نحتفظ في أحسن الأحوال من ثالوث لوك (الحياة، الحرية، الملكية) سوى بتأويل على صورة الاستقبال الشخصي، وفي أسوئها على حق في الحياة متوائم مع الحمايات القانونية الدنيا.

ومن جهة أخرى، بالإمكان الاختلاف دائماً حول شروط التطبيق الملموس لفكرة الاستقلالية (وهذا ما سيشمل النقاش الأكبر حول الحقوق الاجتماعية، وفيما بعد حول الحقوق الثقافية).

فلنتخذ إذن من مفهوم الاستقلالية خيطاً رابطاً للتحليل؛ إن الدولة في هذا الإطار لا يفترض اهتمامها بتصورات الحياة الخيرة. فهي دولة علمانية، على الأقل في حدود كونها تمثل الشعب ، وليس فقط «الجزء» من هذا الأخير «تصور جزئي للحياة». فإذا حدت من حرية البعض، فإنما باسم حرية الآخرين (البند ٤ من إعلان ١٧٨٩م: «تكمن الحرية في القدرة على فعل ما لا يضر بالغير»).

وانطلاقاً من هذا المنظور، يمكن اعتبار الحقوق الكبرى التي يحميها الاتفاق الأوروبي لحقوق الإنسان سنة ١٩٥٠م (ما يدعى بحقوق الجيل الأول) كشروط للحياة المستقلة، حتى وإن كان من الممكن النظر إلى البعض منها كما رأينا، مثل الحق في عدم التعذيب، «كمجرد» تقدم للإنسانية، ولو كان ذلك داخل نظام سياسي تبعي.

إن دولة حقوق الإنسان تشكل في الواقع مطلباً أقوى من الدولة العطوفة، بل وحتى «بمجرد» دولة الحق، التي يمكنها أن تبدو قمعية لأقصى حد، رغم احترامها للإجراءات النظامية، فما هي هذه الحقوق؟ إنها الحق في الحياة، وفي عدم التعرض للتعذيب ولمعاملات لا إنسانية ومهينة، وعدم الخضوع للسخرة أو الأعمال الشاقة، (حرية التجول، الحقوق في الأمن والمحاكمة العادلة، حقوق احترام الحياة الخاصة، الزواج والحياة العائلية، حريات الاعتقاد والتعبير والتجمع والتشارك)، والحقوق السياسية، وحق الملكية.

ومن الممكن ـ ولكن دون أن يكون هناك أي ترتيب مسلم به ـ إرجاع هذه الأصناف الثلاثة من الحقوق حسب لوك: حقوق الشخص الفيزيائي «حق الحياة»، شروط ممارسة الحرية وحقوق المواطنة (الملكية). ومن المهم كذلك أن نسجل أن هذه الحقوق، رغم أهميتها البالغة مقارنة بالحقوق الذاتية التي هي مجرد حقوق وضعية (وبالتالي سياقية)، ليست كلها ذات طبيعة مطلقة، فالاتفاق يقتضي حدود ممارسة البعض منها، سواء في الفترات العادية أو في الظروف الاستثنائية (التي تأخذ الحقوق خلالها كما هو معروف طابعاً مؤقتاً). ودون الدخول في تفاصيل هذه التحديدات، لنسجل بأن هذا الحق أو ذاك من حقوق الإنسان، يلزم بالضرورة أن يحد بنفس الحق الذي يستفيد منه الغير، وكذلك بحقوق أخرى: فحرية التعبير تنحصر على الخصوص بحق الحياة الخاصة، وبافتراض البراءة الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر الحق في محاكمة عادلة. كما أن الحقوق في حالات الحرب أو حينما يكون الوطن في خطر، يمكنها أن تجدد بشكل أكثر جذرية (البند ـ ١٥): إلا في بعض الحالات: لا يمكننا أبداً ومهما كان السبب، أن يكون لنا الحق في ممارسة التعذيب أو الاستعباد أو إيقاع جزاء عقابي قائم على استبداد رجعي.

كل تلك الصيرورة لحقوق الإنسان هي التي تشكلت منها المبادئ الحديثة لحقوق الإنسان، والتي مع دخول العصر الصناعي أصبحت تعبر عن صراع أصحاب الفردية، ضد الدولة الأوتوقراطية ـ أي: الاستبدادية، أو غير الديمقراطية ـ التي يسودها حكم الفرد، وبالتالي يمكن القول أنها نظرية حقوقية قائمة على مفهوم السوق، ولذا كان أول حق إنساني ينشأ بوضوح هو الحق في الملكية الخاصة، وهذا بدوره أدى في القرن التاسع عشر، إلى ظهور مفهوم عن حقوق الإنسان، يميز بين طبقات آحاده المختلفة، ويمنح كلاً منهم درجة معينة من الحقوق، أي إنها تحولت إلى نظرية استبعادية، وحسب رؤية يوبندار باكسي؛ فإن حقوق الإنسان آنذاك كانت حقوقاً لكل الرجال البيض القادرين على التفكير المستقل، وتحقيق حرية الإرادة، ونظراً لعدم تمتعهم بمؤهلات الحداثة، فإن أعدادا كبيرة من البشر تم استبعادهم من تلك الحقوق، بسبب هذه القاعدة الانتقائية الغريبة، وهو ما نتج عنه استبعاد العبيد، والبرابرة، والشعوب المستعمرة، وجماعات السكان الأصليين، والنساء، والأطفال، والفقراء، وغير الأسوياء عقلياً، من أن يكونوا أصحاب حق إنساني[(١)].

ولذا كان حرص الآباء المؤسسون على أن تُعقد اجتماعاتهم خلف أبواب، ونوافذ مغلقة ـ محتملين الحر اللافح ـ ولم تُنشر أوراق ماديسون التي سجلت معظم المناقشات الفعلية لتلك الاجتماعات إلا بعد ثلاثة وخمسين سنة، إثر وفاة جميع من شاركوا في المؤتمر ـ أي: مؤتمر فيلادلفيا ـ وذلك بناء على إصرار ماديسون نفسه، وجاء ذلك لتجنيب أي حرج سياسي لأعضاء المؤتمر[(٢)].

وكذا الحال بالنسبة للإعلان الصادر عن الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) والذي لم يكن يستهدف سوى الحقوق الفردية وحدها، بينما أضاف الإعلان الصادر عن

---

(١) موكلينسكي، بيتر، حقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسية ـ هل هناك مشكلة؟، ترجمة: محمد علي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، العدد (١١٢) مايو/يونيو ٢٠٠٢م، ص١١٧.

(٢) بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، ترجمة: حصة المنيف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٩٦.

الجمعية العامة إلى تلك الحقوق الفردية حقوقاً اجتماعية ـ تتضمن الحق في التعليم، والحق في الحماية الاجتماعية ـ وحقوقاً جماعية (كالحق في تشكيل الهيئات والجمعيات والانضمام إليها، والحقوق النقابية...)، وهي حقوق لم تظهر في تشريعات الدول الديمقراطية إلا في وقت لاحق، وقد كان «بمقدور أي عقلية مدققة ملاحظة أن المواد الثلاثين لهذا الإعلان الشهير تضم قائمة من الحقوق غير المتناغمة، والمستمدة من منابع وإيحاءات مختلفة، والتي كثيراً ما تتناقض في أبعادها ومراميها. فبعض هذه الحقوق يرمي إلى الحد من سلطة الدولة في مواجهة الأفراد، وبعضها الآخر يفترض ـ على العكس ـ دعم سلطة الدولة حماية لحقوق الأفراد.

وفي العلاقات البينية الاجتماعية، فإن الحقوق التي تقدم للبعض لا بد وأن تقابلها التزامات (ومن ثم قيود على الحرية) تقع على عاتق البعض الآخر، وقد شكل إعلان (١٩٤٨م) قوة دفع كبيرة شجعت على إصدار العديد من الإعلانات الأخرى ذات الطبيعة الخاصة، فصدرت إعلانات عن المرأة (١٩٧٩م)، وعن الطفل (١٩٨٩م)، وعن العمال المهاجرين (١٩٩٠م)، من دون الاهتمام عما إذا كانت هذه الحقوق النوعية، أو الفئوية تتعارض مع الحقوق الأخرى، فتدعيم أو توسيع حقوق الطفل يقتضي تقليص حقوق الآباء.. على سبيل المثال»[١].

في الوقت نفسه فإن هذا المفهوم حول حقوق الإنسان، جعل حماية هذه الحقوق تمتد لتشمل تراكمات رأس المال، فإن المادة الأولى من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ـ كما أن من الملاحظات التي يجب الوقوف عندها فيما يتعلق بالحق الإنساني، هو أنه ـ كما يقول أنجلتون: «له وجه لطيف، وآخر مرعب في آن، وليس هذا تناقضاً يمكن لذلك الحق أن يتخلص منه، فبما أنه يستند إلى القوة لحماية المستضعفين الذين يلجؤون إليه، ورغم ذلك فهو تناقض يُهدد بأن يُجرد القانون من مصداقيته، ومن المصادقة الحرة عليه،

---

(١) ميرل، مارسيل، العلاقات الدولية المعاصرة ـ حساب ختامي، ترجمة: د. حسن نافعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٣٦.

واللتين يحتاج إليهما كي يكون فعالاً»[١]، وما ذكره أنجلتون يوَصِّف مشكلة الطرح التي تتعلق بالحق الإنساني إذ أنها تركز وبشكل لافت وكبير على الشق الأول، ولا تلتفت إلى الشق الثاني، وما يشكله من تآكل لمصداقية القانون، وما ينتج عن ذاك التآكل من إشكالات كثيرة تمس بنية القانون، والهدف من إنشائه، وهي التي ينتج عنها: أن يصبح «القانون ملعون لأنه يذكرنا بطريقة فظة بعيوبنا، بمجرد وجوده فحسب، فوعينا للقانون، هو وعينا لانتهاكنا له، ولأن القانون يصف ما يجتذبنا بأنه تجاوز في المقام الأول، فهو يبدو لنا بالضرورة كشيطاني، كقوة مهلكة تسبب العنف والفساد في العالم»[٢].

ما الذي يجعل من حقوق الإنسان مفهوماً سياسيّاً بالأساس؟ قبل ذلك لنحدد أولاً مفهوم الحقوق بشكل عام. يملك فرد ما (أو في حالات لن نضعها في اعتبارنا «شخص أخلاقي») حقوقاً حينما يعترف له بها بعض «الآخرين»، في إطار تشكيلهم لجماعة معينة، وحينما يكون من الممكن فرض مثل هذا الاعتراف، إذا ما اقتضى الأمر ذلك باللجوء إلى القوة. فليس لنا من حق في شيء داخل العزلة. فالحق دائماً وبالضرورة قابل لأن نواجه به شخصاً ما، يكون ملزماً باحترامه تحت طائلة العقاب. وتتميز الحقوق التي تتسم بمضمون ما وكذلك بمدى معين بقابليتها لأن تواجه بها مجموعة متغيرة من الأفراد أو المؤسسات. فالملمح الرئيس للمفهوم الحديث للحقوق الذاتية هو توفر «ذات الحق»، الشخص الملموس (أو إمكانيات الأخلاقي)، على سلطات على مستوى الفعل وامتيازات معترف بها ومصالح مشروعة محمية.

ويتميز المفهوم الخاص بحقوق الإنسان عن الحقوق التي يتغير مضمونها وقابلية الاحتجاج بها حسب الأزمنة والأمكنة، بحيث من الممكن أن يحرم الفرد من هذه الحقوق تبعاً للظروف والأنظمة القانونية الوضعية (كما أنها قابلة لاكتساب مضمون محدود، إذ من الممكن ألا يلزم باحترامها سوى قلة من الناس). غير أنه إذا ما اعتبرت بعض الحقوق الأساسية لتحقيق كل حياة

(١) ايجلتون، تيري، الإرهاب المقدس، ترجمة: أسامة إسبر، بدايات للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٣٨.

(٢) ايجلتون، تيري، الإرهاب المقدس، مرجع سابق، ص٤٩.

تستحق هذا الاسم، فستكون كما لو أنها «لصيقة» بالإنسان: بحيث لا نستطيع أن نحيا حياة إنسانية كاملة بدونها، بينما تتوقف الحقوق الذاتية الأخرى على الظروف. ومن هنا فإن هذه الأخيرة تأخذ طابعاً عرضياً وغير ضروري. فبمقدور الدولة أن تمنحها أو أن تمتنع عن ذلك، باعتبار أنها سابقة عنها، على عكس ما إذا أعلنا أنها حقوق «طبيعية»، ففي هذه الحالة، سيكون لزاماً على الدولة ضمانها؛ لأن هذه الحقوق غير تابعة لها، بل تتعلق جوهرياً بالشخص ذاته و«بطبيعته».

لماذا تعتبر حقوق الإنسان مرتبطة أساساً بالفلسفة السياسية؟ ذلك لأن الحق لا يأخذ معناه بالنسبة لصاحبه، إلا في ارتباطه بالاحترام الذي يكون واجباً على البعض أو على جميع ـ الآخرين ـ تجاهه. فإذا كانت بعض الحقوق أساسية، فإن ذلك رهين قبل كل شيء بجعلها عمومية، وعند الضرورة جزائية. ولكن من طرف من؟ من طرف ذلك الذي يتوفر على سلطة المعاقبة؛ أي: السلطة السياسية (محكمة المدينة بمعناها الواسع). فمن البين أن من يحتج عليه بحق ما من المحتمل ألا يكون هو في نفس الوقت من يعاقب. ولكن حقوق الإنسان هي حقوق أساسية وتدعى كذلك طبيعية، ومن هنا فإن السلطة السياسية ذاتها، التي تعد «آخر» شديد القوة، واحتمالياً مستبداً ما دام أنه يتوفر على امتياز احتكار القوة عكس الأفراد الخاصين، يتوجب عليها وفي الدرجة الأولى احترام هذه الحقوق.

وهكذا يتم الحديث حالياً في فرنسا على الحريات العمومية؛ أي: الحقوق الأساسية التي يلزم على الحاكمين احترامها: المعاقبة والاحترام، أليس هاهنا خلط خطير؟ إنه الأمر يتعلق بصعوبات أساسية في الفلسفة السياسية. فهل ستصبح الدولة في الآن ذاته قاضياً (المحكمة التي تعاقب) وطرفاً في القضية (المعاقب المحتمل)، الذي يمكن الاحتجاج بالحق عليه، وباللجوء لذلك عند الحاجة إلى الإكراه؟ هل ستكره الدولة ذاتها؟ وهذا بالضبط ما يبرر أهمية الفصل بين السلطات داخل الدولة. فالقضاة يجب أن يكونوا مستقلين، خصوصاً أولئك الذين سيتم استدعاؤهم للبت في قضايا حقوق الإنسان. كما يتم الإلحاح على الطابع الحتمي لوجود رأي عام حذر، وقادر في ظروف قصوى على ممارسة حق مقاومة الاضطهاد (أي: حق التمرد ضد عدم احترام حقوق الإنسان). إن حقوق

الإنسان تتضمن شكلاً معيناً للدولة، التي يجب عليها في الآن ذاته احترام هذه الحقوق والمعاقبة على خرقها، ولو من طرفها، وباختصار تتضمن فكرة معينة عن النظام الجيد، موضوع الفلسفة السياسية بامتياز.



المبحث الثالث

آثار ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي

يعتبر القانون الدولي ليس شيئاً نظرياً مجرداً ـ في حد ذاته ـ ولكنه مجموعة من المعاهدات والممارسات العرفية التي تنظم على سبيل المثال استخدام القوة، وحماية حقوق الإنسان، والصحة العامة في العالم، وتنظيم استغلال المحيطات والفضاء، وكل ما عداها من الأمور الشائعة المشتركة بين الدول والبشر، ويُفترض أن تستند كافة القوانين إلى مرجعية مشتركة لكل أطراف تلك التعاقدات، ولكن ما حدث هو احتكار إحدى القوى المهيمنة على الساحة الدولية لتلك المرجعية، وقد نتج عن ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي الذي قامت به الحضارة الغربية، وفرضها لتلك المفاهيم من خلال عولمتها لمنظومتها المعرفية والفلسفية نواتج وآثار عدة، ومن أهم تلك الآثار فيما يتعلق بالمجال الحقوقي ما يلي:

المطلب الأول

أحادية المرجعية

انطلاقاً من الإيمان المطلق بتميز العقلية الغربية ـ والذي سبق الإشارة إليه ـ وتفوقها على العقليات الأخرى مجتمعة، وتميز تراثها، ومنظومتها المعرفية

والأخلاقية، وتبعاً لذلك تشكلت النظرة التي ترى أن التقدم لا يُنظر إليه على أنه نتاج للتطور الإنساني العام، بل كاحتكار أزلي للحضارة الغربية، التي ولدت مثل هذه الظاهرة الفريدة، والتي لا تتاح للآخرين، فهم يقنعوننا أن الإنسانية «لا تستطيع السير عبر طرق متعددة، نحو المستقبل الواحد، فالطريق الوحيدة الموصلة لذلك المستقبل لا تمر إلا عن طريق الحضارة الغربية، أما ممثلو الحضارات والثقافات الأخرى فهم في أحسن الأحوال ليسوا سوى مقلدين للتطور الغربي، وليسوا مبدعين له..»[١]، وكل «من أرخ للتراث الإنساني لم يكن إلا غربياً، وانطلق من المفاهيم الغربية، والإنسانية المتقدمة فقط هي تلك النابعة من الحضارة الأوروبية، والتقدم السياسي هو أسلوب الحياة الديمقراطية في نموذجه الغربي، لا يتجزأ أي جزء منها عن الآخر، مجموعة من المفاهيم المشوهة آن لنا أن نعيد النظر في جوهرها، لا بمعنى أنها غير صادقة ـ ولكن على الأقل بمعنى أنها غير مطلقة.

وهذه المفاهيم المختلفة كان لا بد وأن تفرض إطاراً معيناً في فهم التاريخ السياسي والخبرة الإنسانية، حيث أن التقاليد العلمية تعودت أن تنطلق في فهم أي خبرة سياسية من الإطار الفكري المجرد الذي رسبته لنا المفاهيم الغربية..»[٢]، وبناء على تلك المفاهيم أصبحت «المعيارية الوحيدة لحقوق الإنسان ـ والمنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ـ هي من المفهوم الليبرالي عن الفرد والدولة»[٣]، والتي أصبحت من خلالها الديمقراطية سلعة غربية مصدرة مثلها مثل التخصيص، وحقوق الملكية الفكرية، ونحوها من السلع الفكرية، وهذه المرجعية، وما تُصدره من لوازمها ألا تقبل معها بمرجعيات أخرى، يمكن أن تعارضها أو تنافسها، وهذا الاستبداد المرجعي ينتج عنه ما يسميه ماكس هوركهايمر بـ«الحرية الشكلية للجميع»، والتي هي مضمونة

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) ربيع، د. حامد، حقوق الإنسان والخبرة الإسلامية، بواسطة: مصطفى، د. نادية محمود، العلاقات الدولية في الإسلام ـ مدخل القيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ص٤٦٤.

(٣) دونللي، جاك، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة: مبارك علي عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٩٢.

للجميع[١]، وقد أنتجت بدورها ما يسميه بـ«المجتمع المغشوش»[٢]، الذي تجعله الصناعة الثقافية «يستبدل بالمعارضة المرح»، وهو يشرح هذه الجدلية شرحاً شيقاً، ورائقاً، في فصل جعله بعنوان «التنوير وخداع الجماهير»، حيث يمثل على ذلك المرح بما يجري في الأفلام الإباحية، التي تفرض على الضحايا «القبول بعلاقة غير شرعية في الفيلم دون أن ينال المجرمون العقاب العادل، وهو شيء ممنوع..».

وما يُحسب حسابه من ذلك ليس الطهرية مع تأكيدها لنفسها باستمرار، في التنظيمات النسائية، بل الضرورة اللازمة للنظام بأن لا يترك للمستهلك ـ أيّ لحظة ـ فرصة لإمكانية المقاومة، والذي ينتج عنه نمذجة غثائية، تؤدي إلى «ذوبان الثقافة والتسلية، الذي لا يؤدي إلى فساد الثقافة، بل إلى جعل التسلية أمراً ثقافيا بالقوة»، وهي «التي تصل إلى السريرة، شكل الحقيقة الذاتي، والتي خضعت باستمرار لسادة الخارج، بأكثر مما يمكن تصوره، إذ حولتها الصناعة الثقافية إلى كذبة واضحة، فلم يعد يمكن الشعور بها إلا بوصفها ثرثرة تتلقاها كما لو كانت بمثابة توابل، أو ما يطيب الروايات الدينية، والأفلام النفسية، ومجلات التسلية النسائية بهدف السيطرة فعلياً على مشاعر الحياة الحقة..»، واستبدالها «بالتسلية التي تعني دائماً: لا تفكر بشيء وانسَ العذاب، حتى حيث يبدو ظاهراً للعيان، إذ يتعلق الأمر بشكل من أشكال العجز، فقد يكون الأمر هروباً، لكنه ليس هروباً أمام الواقع الحزين، بل هروب من آخر إرادة في المقاومة..»، والتي تصبح معها «المُثُل المجردة لمجتمع معافى ومتناغم، قد صارت في زمن الإعلانات العالمية، مُثلاً عينية.

وذلك أننا تعودنا أن نعاين جانب التجريد في الإعلان، فالخطاب الذي يدعو إلى الحقيقة لا يثير إلا قلة الصبر في الوصول بسرعة إلى الغرض التجاري الذي يُفترض أن نراه في الواقع، والكلمة التي ليست وسيلة مباشرة تبدو عبثية،

---

(١) هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير ـ شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢) هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير ـ شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص١٦٤.

أما الآخرون فوهم وأكاذيب، والأحكام القيمية تُدرك كما يُدرك الإعلان، أو أنها ثرثرة لا فائدة تُرجى منها. . .»، وبذلك تذوي القيم، وما تتطلبه من معايير لتنهض وتعيش، إذ يصبح التطور الوحيد في أيامنا نوع من دولة الرخاء في أعلى مستوى لها، ومن أجل الحفاظ على موقعهم الخاص يحافظ الناس على إيقاع اقتصاد يعتبر الجماهير ـ وبفضل تقنية متطورة جداً ـ أناساً زائدون على الإنتاج، فالعمال الذين هم فعلاً من يحرس المجتمع بحق ـ يتغذون إذا ما صدقنا الأيديولوجيا ـ من قبل مديري الاقتصاد الذين يغذونه بالفعل، ومن هذه الرؤية يصبح وضع الفرد عابر جداً. .».

وهذه الاستمرارية لهذه الأكذوبة التي أنتجت هذا الواقع المأساوي، ولم تتراجع أمامه، نتج عنها: «أن ثقافة الجماهير تتعامل مع المأساوي كالمجتمع الكلي، الذي يكتفي بتسجيل وتنظيم آلام أعضائه، قبل أن ينهيها. .حتى يصبح المأساوي لحظة محسوبة، ومقبولة في العالم إلى أن يصبح نعمة له، إنه وقاية تجاه الإدانة، التي يمكن أن تطاله، لعدم احترامه الحقيقة، إذ يُصار لقبوله، وإن بأسف. . فالجماهير المنهارة أخلاقياً بسبب حياة تخضع دون انقطاع لضغوطات النظام، حتى أصبحت علامة الحضارة الوحيدة وجود سلوك آلي للتعامل مع ذلك المأساوي، مع بعض الانتفاضات النادرة من غضب أو تمرد، هذه الجماهير صار لزاماً أن تُحفز إلى الانتظام أمام مشهد الحياة القاسي، وأمام تصرف الضحايا النموذجي.

لقد أسهمت الحضارة في كل الأوقات في ترويض الغرائز الثورية كما الغرائز البربرية، أما الحضارة المصنعة فقد قامت بشيء يتجاوز ذلك، إنها تبرز الشروط الوحيدة التي تسمح لنا أن نعيش فيها، حياة عديمة الشفقة، والفرد ملزم باستعمال الاشمئزاز، الذي تلهمه الأشياء ليجعل منه القوة التي تسمح له أن يترك نفسه للسلطة الجماعية التي اشمأز منها. . .»[١]، وهذه النتيجة التي أصبحت أقصى غايتها للتعامل مع المأساوي هي الاشمئزاز، وذلك الاشمئزاز مدفوعة إليه ليصبح هو القوة التي تسمح للفرد أن يترك نفسه للسلطة التي اشمأز منها، وهذه الصيرورة وما

---

(١) هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير ـ شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص١٦٤ ـ ١٧٨.

تمخضت عنه، إنما هي نتيجة طبيعية ومنطقية لذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي، الذي مارسته، وما زالت تمارسه الحضارة الغربية، وكيف تم تسليع تلك المفاهيم؛ لأنه لم يكن لها سند قيمي وأخلاقي ثابت تستند عليه، وإنما هي أوهام وتخرصات لا يدعمها سوى صناعة الصورة، وتسليع الأحداث، وإقصاء القيم عنها.

هذه إحدى آثار ذلك الاحتكار المفاهيمي، ومن الآثار الأخرى التي نتجت عن ذلك الاحتكار المفاهيمي ذلك الصراع الذي نشأ من خلال تعارض الأيديولوجيتين الليبرالية والشيوعية، وما نتج عنهما من صراع بين رأس المال والعمل، باعتباره صراعاً بين الحق في التملك، وحقوق الرجل العادي، وخاصة العامل، وأصبح هذا الصراع يمثل صراعاً بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، ونتيجة لذلك فقد «تحول الدفاع عن الحق في الاقتناء غير المحدود للملكية الخاصة ـ وهو حق اقتصادي بامتياز ـ إلى دفاع عن الحقوق السياسية والمدنية، ويقدم لنا السياسة التفسير الوحيد لهذا الوضع الشاذ ـ فقد كانت الحقوق الطبيعية الشاملة سلاحاً قويّاً في يد البرجوازية الصاعدة في مواجهة القيود الإقطاعية والاقتصادية والتجارية والهيمنة السياسية للأرستقراطية التقليدية، وفي البداية استخدمت الحجج المبنية على الحرية الطبيعية بهدف تحرير عملية التراكم الرأسمالي من القيود التقليدية، ولتبرير التعبئة الاجتماعية والسياسية، ولكن بمجرد أن تمكنت السلطة السياسية للبرجوازية، استخدمت نفس حجج الحرية الطبيعية بشكل أساسي لمنع صعود الطبقات الشعبية وحتى حمايتها.

وعلى سبيل المثال: فقد استخدمت محاكم الولايات المتحدة الحق في حرية التعاقد لمهاجمة النقابات ولضرب القوانين العمالية. لقد قُدم الحق في التملك بواسطة المنادين به على أنه شرط مسبق للتمتع بكل من الحق في الحرية الطبيعية ـ أي: باعتباره الحق الأساسي، ومن هنا لم يبق غير خطوة لتقدم نتيجة للممارسة الحرية الطبيعية ـ أي: باعتباره الحق الأساسي، ومن هُنا لم يبق غير خطوة ليُقدم الحق ـ الاقتصادي ـ في التملك (سياسياً إن لم يكن فلسفياً) على أنه الحق السياسي والمدني الأسمى، هذا التوظيف المفاهيمي أنتج نظرة عدائية من قبل الرأسماليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل وجه اليسار هجوماً معمماً على الحقوق المدنية والسياسية، والتي فُهمت بالمعنى الضيق للملكية. . .

وقد مثلت البرجوازية الأساس الاجتماعي للحقوق المدنية والسياسية، كما بدأت المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع صعود الطبقة العاملة والمثقفين الاشتراكيين»[١]، وهذا الصراع الأيدلوجي ألقى بظلاله على العهدين الدوليين الذين صدرا بعد ذلك[٢]، وكل معسكر تبنى العهد الدولي الذي يرى أنه يحقق رؤيته القيمية والأخلاقية والأيدلوجية، وكان من آثار ذلك أنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وحصول الاستفراد الرأسمالي، أن تم «منح حقوق الأفراد إلى كيانات اعتبارية جماعية ـ الشركات ـ وهي حقوق تتجاوز ببعيد حقوق الأفراد من لحم ودم في الترتيبات الاقتصادية الدولية الحديثة المسماة تضليلاً ترتيبات التجارة الحرة»[٣].

وكلا هذين المنظورين الفلسفيين، وما نتج عنهما من صراعات خرجا من رحم حضارة واحدة، ومنظومة فلسفية وقيمية واحدة، وهي الحضارة الغربية، والتي شكلت فلسفتها جذوراً فكرية لتلك الحقوق وما تم قولبتها فيه من مواثيق وعهود دولية غُلفت بغلاف العالمية، وكان هذا الحرص على عولمة تلك الحقوق قد بدأ منذ قيام الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان (١٧٨٩م)، وتابعه في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٤]، والذي كان من الملامح البارزة فيما بينهما رفضهما الإشارة إلى الله تعالى، أو إلى كلمة الخلق وما تصرف منها ـ كما يقول الحقوقي اللبناني شارل مالك، العضو في اللجنة التحضيرية للإعلان ـ وكانت النتيجة هي اعتبار الإنسان نفسه مركزياً، ومرجعية قائمة بذاته، وكأنه هو الله[٥] ـ تعالى الله وتقدس ـ. وهذه المعيارية الإلحادية ـ أو العدمية في أحسن أحوالها ـ لم تكن متجذرة لدى حضارة من الحضارات مثل تجذرها لدى إنسان الحضارة الغربية، كما سبق إيراده.

---

(١) دونللي، جاك، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٤٥.
(٢) أي «ميثاق الحقوق المدنية والسياسية»، وميثاق «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية».
(٣) نعوم، تشومسكي، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٥٣.
(٤) انظر حول عالمية حقوق الإنسان: موقت، محمد، حقوق الإنسان هل هي عالمية؟، ضمن كتاب «المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية»، مرجع سابق، ص١٠٩.
(٥) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٥.

المطلب الثاني

أحادية التشريع والتقنين

وهذه الأحادية والتفرد في الرؤية يستتبعها أحادية وتفرد بالتشريع والتقنين، والتي يصدق فيها ما نقله تشومسكي عن أوليفر جولد سميث من أن «القوانين تطحن الفقراء، والأغنياء هم الذين يسنون»[١]. وهذا هو عين ما تقوم به دول التمركز الغربي إذ أنها تفردت ـ كما تقدم ـ بتأسيس وتقنين نظام الأمم المتحدة، وما تبعه من تفرد في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المعاهدات، والقوانين الدولية، فهي لا توضع، ولا يُصادق عليها إلا من خلال النظرة النفعية الغربية، ووفق المنظومة المعرفية، والحضارية الغربية «فتاريخ حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، هو تاريخ قراءة ذاتية غربية محلية ـ تتزايد قدماً ـ للاحتمالات الممكنة لذلك الخطاب، الذي أصرَّ مؤلفوه بقوة على عالميته، وبين سلسلة قراءة كونية تنبعث من بقية العالم وضاغطة على متغيرات مبدأ التبادلية الذي تم تهميشه تنظيمياً كنسبة ثقافية»[٢].

وهذه الأحادية الغربية هي التي أمسكت بزمام الأمور فيما يتعلق بالتشريع والتقنين، وبناء ووضع القوانين وفق الرؤية المعرفية الغربية، وهذا يشمل جميع القوانين الدولية، فهم من يُمسك بتلابيب منظماتها، وهم من يضع مسودات قوانينها، وممثلوا بقية الحضارات وجودهم فيها مجرد وجود تحسيني، أو تجميلي، لا تعلق له بموضوع القانون، وحتى تفسير القانون، أو التحفظ عليه يخضع لتلك النظرة، فما يصادق عليه من تلك القوانين فإن دول التمركز الغربي ـ وعلى رأسه أمريكا ـ تظل في منأً عنه، إذ أنها قليلاً ما تصادق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان[٣]، وحتى هذا العدد القليل عادة ما يُقرن

---

(١) تشومسكي، نعوم، الربح على حساب الشعوب ـ الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ترجمة: أسامة إسبر، بدايات للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٧٠، وهذا الطحن الذي تقوم به القوانين للفقراء قد لا يكون من خلال نصوصها ولكن من خلال آلياتها.

(٢) وودبويس، أنتوني، حقوق الإنسان من منظور عصري، ترجمة: محمد المغربي، الفجر للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) فأمريكا ـ مثلاً ـ لم تصادق إلا على اتفاقية الإبادة الجماعية عام ١٩٨٨م، وميثاق الحقوق =

بتحفظات تجعله غير قابل للتطبيق عليها، إنها تعتبر بحكم «غير السارية علينا»، أو عرضة «للتحفظات والتفاهمات والتوضيحات».

وبناء على هذه الرؤية تبدي ازدراء واضحاً للمعاهدات الدولية، ولك أن تتأمل في معارضة الولايات المتحدة لكل معاهدات الحد من انتشار الأسلحة تقريباً ـ ألغام، أسلحة خفيفة، الحظر الشامل لتجارب السلاح النووي، معاهدة الحد من انتشار الصواريخ البالستية ـ ومعارضتها للجهود التي تُبذل لتقوية المعاهدات القائمة حالياً حول الحرب الكيميائية، والبيولوجية..[(١)]، بالرغم من أنها كانت داعية نشطة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٠م، كما أن أي استخدام لتلك الأسلحة يعتبر انتهاكاً بديهيّاً لميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية، والذي وقعته واشنطن، وتمسكت به، لكن الولايات المتحدة دافعت عن استخدام الأسلحة النووية في بيان لها لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٩٥م، بحجة أن «القتل المتعمد لعدد كبير من الناس يرقى إلى فعل الإبادة الجماعية فقط، إذا تعمد المعتدي التدمير الكلي، أو الجزئي لمجموعة قومية، أو عرقية، أو دينية بصفتهم تلك»[(٢)].

وهذه التبريرات المزاجية للقانون، أصبحت سمة لدى تلك الدول، فلها الحق في أن تضعه، وتقره، ولها الحق أن تفسره كيفما تشاء، ولها الحق أن ترفضه متى ما تشاء، دون حسيب أو رقيب، ومن ذلك أنه في «غضون ستة أشهر من وصول بوش ـ الصغير ـ إلى السلطة انسحب من اتفاقية كيوتو لضبط المناخ الكوني، ورفضها ـ أي: واشنطن ـ لخطة مجموعة الدول الثماني لعام ٢٠٠١م المتعلقة بالطاقة الأقل تلويثاً للبيئة، كما قام بسحب توقيع أمريكا على اتفاقية

= المدنية والسياسية عام ١٩٩٢م..، انظر: هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، ترجمة: فريد الغزي، قدمس للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص١٨٩.

(١) سلوتر، آن ماري، الزعامة بالقانون، ترجمة: فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد (١٣١) يوليو ٢٠٠٥م، ص٦١.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٤٧ ـ ٤٤٨، وللمزيد حول الحجج التي تذرعت بها أمريكا لعدم التوقيع على اتفاقيتي حظر الألغام، والمحكمة الجنائية الدولية، لدى: غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، ٩٠ ـ ١٠١.

إنشاء محكمة الجنايات الدولية»[١]، كما لم توقع على اتفاقية حقوق الطفل والمعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومعاهدة إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول ١٩٨٩م الملحق بالمعاهدة الدولية المتعلقة بحظر عمالة الأحداث[٢].

فالتزامات الحكومات السابقة لحكومة بوش ـ الصغير ـ لا تتمتع بأي مصداقية، ويعلل ريتشارد بيرل ذلك بقوله: «لئن ألقيتم نظرة على بعض المعاهدات التي نبذتها الولايات المتحدة، فأنا على أتم الاستعداد للمراهنة أنه لم يطلع عليها أي رئيس للدولة، أو للحكومة، والبعض من المعاهدات يحتوي على خمسمائة إلى ستمائة صفحة، وقد تم التفاوض عليها مُنذ أكثر من عشر سنوات، من قبل بعض البيروقراطيين الذين عملوا لوقت طويل في جنيف أو فيينا أو أي مكان آخر، في نأي عن أي مراقبة للسلطات العليا، وقد وجدت الإدارة الجديدة في هذه الاتفاقيات بعد دراستها وتحليلها العديد من الأخطاء.

لقد وجدنا بروتوكول الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية يفتقر إلى وسائل التحقق، كما وجدنا بروتوكول كيوتو حول انبعاثات غاز الكربون على قدر كاف من الخطورة بالنسبة لمصالحنا الاقتصادية تدفعنا إلى البحث عن بديل أفضل..»[٣]، وهو ما يحرص جون بولتون ـ أحد صقور المحافظين الجدد ـ على التخريج له قانونياً بقوله: «.. لا أحد يعلو على النص الأساسي للدستور، وإذا حصل أن أدت معاهدة إلى الحد من حرية العمل الأمريكي في إتمام مهمتها كمحسنة، فالدستور، أو القانون الأسمى، يجيز إمكانية تجاهل ما يُسمى معاهدة..»[٤].

بهذه البساطة يتم إلغاء التزامات الدولة السابقة، وبتبريرات أقل ما يُقال عنها أنها وقحة، ومن العجيب أن هذه السيادة للقانون الأسمى لا تكون متاحة إلا لأمريكا، ومن ذلك الاتفاقية حول الإبادة الجماعية التي أقرتها الولايات

---

(١) هاثاواي، أوونا، تحيتان للقانون الدولي، ترجمة: فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد (١٣١) يوليو ٢٠٠٥م، ص٥١.

(٢) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٢ ـ ١١٣.

(٣) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٦٦ ـ ١٦٧.

(٤) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٤٥.

المتحدة، بعد أربعين سنة على وضع مسودتها، وعلى سبيل المثال عندما أنشئت محكمة لجرائم الحرب في حروب البلقان، طالب مجموعة من الحقوقيين الدوليين المحكمة بالتحقيق في جرائم الناتو أثناء القصف على صربيا، عارضة أدلة موثقة عن تلك الانتهاكات، رفض المدعون العامون الطلب من دون أي استقصاء، عندئذ حملت يوغسلافيا التهم إلى المحكمة الدولية، متسلحة بالاتفاقات الخاصة بالإبادة الجماعية، وبررت الحكومة الأمريكية أنها تستثني نفسها من أية تهمة موجهة إليها بالإبادة الجماعية، فقبلت المحكمة هذه الحجة عملاً بأحكام نظامها الأساسي!!.

ويرى أحد القانونيين الأمريكان أن سبب ذلك ما يسميه «القواعد الخاصة بالقواعد، أو القواعد اللاحقة»[1]، وهي التي تحدد شكل ومحتوى أي منظومة قانونية، فهي تبين ما يمكن أن يُنظر إليه ـ كقاعدة ـ وكيف تُوضع وتُنقض القواعد التي تنظم مسير الأمور من يوم لآخر، وتبعاً لذلك فالمنظومة القانونية تعتمد في قوتها وتناسقها على القواعد اللاحقة، وهي التي تجعل القانون الدولي أكثر هشاشة من أغلب القوانين المحلية لكل دولة، وهناك ثلاث قواعد لاحقة في القانون الدولي ـ ربما كانت سبباً في تلك الهشاشة ـ وهي تتعلق بقضايا القبول، والالتزام، والتسبيب.

ـ **فالقبول**: مبناه على أن القانون الدولي هو نظام طوعي، وقواعده مبنية على أساس قبول الدول المختلفة به طوعاً، فأي دولة غير ملزمة بأية قاعدة لا تقبلها بالأساس، وهذه القاعدة ينتج عنها إعاقة حركة النظام القانوني، إلى الحد الذي يثير الشكوك حول مدى صحة وصفه بالقانوني، وقد عُرضت على محكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٧م قضية تتعلق بشرعية قبول دولة ما لمعاهدة معرضة لتحفظ غير عادي عليها، وهذا التحفظ لا يجعل الاتفاقية ممكنة التطبيق، إلا إذا رغبت الدولة المتحفظة في تطبيقها، فرفضت المحكمة تلك التحفظات، واعتبرت أن الدولة المتحفظة بتحفظها لم تقم بأي التزام[2].

---

(١) جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحيانا، ترجمة: فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد (١٣١) يوليو ٢٠٠٥م، ص٤٥.

(٢) انظر في حكم القاضي الدولي: هيرش لوترباكت مع هذه المسألة، وتسبيبه لذلك الحكم، جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحياناً، مرجع سابق، ص٤٦.

ـ **أما الالتزام:** فهو مشتق من فكرة الالتزام الطوعي، فغالباً ما يُقال أنها «الغراء الذي يحافظ على تماسك النظام»، وهي القاعدة التي تنص على أن أي دولة ملزمة بتطبيق المعاهدات التي تكون طرفاً فيها، ولكن في نظام مبني على الطواعية في الالتزام من قبل الدول نفسها، فليس ثمة بديل هنا، إذ أن القول بإلزامية هذه القاعدة يتطلب نسفاً لأساس الطوعية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي بأسره، وسيكون مثل هذا الالتزام أخلاقياً، أكثر منه قانونياً،. ومن ذلك أن القانون المحلي في الولايات المتحدة وضع فكرة أن التقييد الذاتي هو قانون ملزم، ففي القانون الدستوري لا يمكن لفرع من الحكومة الفدرالية أن يفرض التزامات مجبرة على نفسه.

وعلى سبيل المثال: هناك أمر رئاسي لا يزال ساري المفعول من أيام الرئيس جيرالد فورد يمنع الموظفين العموميين من المشاركة في الاغتيالات، ومع ذلك فقد أصدر الرئيس كلينتون أمراً باغتيال أسامة بن لادن، ورغم أن الأمر السابق لم يبطل، فإن الأمر اللاحق نسخه بكل بساطة، إذاً فالتقييد الذاتي ليس قانوناً ملزماً، وهذا الموقف ينسحب على القانون الدولي، فالاغتيالات غالباً ما يُقال أنها لا تخالف القانون الدولي فحسب، وإنما تُخالف المادة (٢/ ٤) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنع استخدام أي تهديد بالقوة ضد وحدة أراضي دولة ما، أو استقلالها السياسي، ولكن أمريكا لم تلتفت إلى ذلك، إذ تنظر إلى ما يتعلق بالقانون الدولي من منطلق أن تقييد القانون الدولي ليس قانوناً ملزماً[1].

ـ **أما التسبيب:** فالغرض منه التفريق بين ما تقوم به الدول منطلقة من التزام قانوني، وما تقوم به لبواعث تحتمها أسباب أخرى، كأن تقوم بذلك بدافع من المجاملة الدولية، أو الكياسة، أو المصلحة الذاتية، وقد أصر القانون الدولي على وجود دليل ما بأن الدول قد اتبعت الإجراء المشار إليه لأن الدول رأت أن مثل هذا التصرف مطلوب بحكم القانون؛ أي: لا بد أن يتسبب الاعتقاد في قيام الفعل، ومن الأمثلة على ذلك القضية حكم محكمة العدل الدولية في القضية المرفوعة من نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦م، بعد أن لغمت الولايات المتحدة المواني النيكاراجوية، ووفرت نوعاً من الدعم لجماعات

---

(١) جابنون، مايكل، فكرة عظيمة أحياناً، مرجع سابق، ص٤٦، ٤٨.

الكونترا المتمردة، وفي معرض رفض المحكمة للدعوى والتي سببت حكمها بأنه «إذا تصرفت دولة ما بشكل ظاهري لا يتماشى مع القاعدة القانونية المعترف بها، ولكنها تدافع عن تصرفها ذاك استناداً إلى الاستثناءات أو التبريرات المحتواة في القاعدة القانونية ذاتها، فإن مشروعية تصرف تلك الدولة من عدمه على هذا الأساس ينبع من أهمية هذا الموقف الذي يعدُّ تأكيداً للقاعدة القانونية، أكثر منه إضعافاً لها»[1].

فتأمل إلى أي حد وصلت الصفاقة بهذه المحكمة التي تزعم أنها دولية، لتسبب بذلك التسبيب الذي أقل ما يُقال عنه أنه سخيف، والملاحظ أن هذه القواعد اللاحقة لا يجرؤ على استخدامها، أو الاتكاء عليها إلا دول المركز، بينما دول الأطراف ليس لها سوى الالتزام، والإذعان، ولا تجرؤ على ما جرؤت عليه دول المركز، ونخلُص من ذلك إلى أن «المحكمة اعترفت عن صواب بأن الولايات المتحدة دولة تعفي نفسها من المبادئ الأساسية للنظام الدولي الذي اضطلعت بدور رئيسي وأساسي في صياغته وسنه قانوناً»[2]، وهذه من أهم ثمار الاستفراد التشريعي الذي تقوم به دول المركز.

ومما يدخل في أحادية التقنين هو تفسير النصوص القانونية، وعلى سبيل المثال بعد أحداث ١١ أيلول، واستناداً إلى مبدأ شرعية الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، تدخلت الولايات المتحدة بشكل مكثف وعنيف في أفغانستان، ورفضت التجاوب مع اقتراحات حلفائها الغربيين للمساعدة ـ باستثناء بريطانيا ـ وتصرفت بمفردها، وبمعزل عن أي تفويض من الأمم المتحدة، ولم يكن طلب هذا التفويض وارداً، على اعتبار أن الفصل السابع ينص على «شرعية الدفاع عن النفس»، وهنا تكمن العلة، إذ يُفترض أن تكون الأمم المتحدة هي المرجع المفوض إعلان شرعية تطبيق هذا المبدأ[3]، ولكن ذلك لم يحدث على اعتبار أن أمريكا هي من يملك ذلك الحق، وتقديره.

---

(١) جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحياناً، مرجع سابق، ص٤٥ ـ ٤٨ (بتصرف واختصار)، وقارن ذلك بما أورده: تشومسكي حول هذه المسألة، في كتابه «الدول الفاشلة»، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٨٣.

(٣) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٢٩ ـ ١٣٠.

ومن صور أحادية التقنين أن الولايات المتحدة حسمت موقفها من القوانين والمحاكم الجزائية الدولية بـ«منح حصانة لنفسها، وحصانة جزئية لخدامها، فهي الأكثر تقاعساً في قبول المعاهدات الدولية فضلاً عن تقيدها بها..»[١]، وهي مع ذلك تريد أن تفسر القانون الدولي وفق رؤيتها هي، وقد استخدمت ذلك في مسائل عدة، ولكن من أهمها «جريمة العدوان»، حيث عرقلت في الأساس التوصل لتعريفٍ للعدوان وتحديد عناصره، الأمر الذي نتج عنه عملياً إبقاء جريمة العدوان خارج اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، واضعة عدداً من الثوابت التي تقرر حتى في حالة وضع تعريف للعدوان أن تبقى صلاحية تحديد وقوع العدوان وتحديد الطرف المعتدي من اختصاص مجلس الأمن ـ والذي تهيمن عليه أمريكا ـ عملاً بالمادة (٣٩) من الميثاق.

فإنه بالتالي ليس من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية النظر في هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها إلا بعد أن يعتمد مجلس الأمن قراراً يؤكد فيه ارتكاب هذه الجريمة وتحديد مرتكبيها، الأمر الذي يؤدي عملياً إلى أن المحكمة لا تملك إلا إصدار قرار الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي؛ لأن قرار الإدانة يكون قد صدر مسبقاً من مجلس الأمن[٢]. فتأمل هذه العدالة التي لا تأتي إلا حسبما يريده الكبار!!.

المطلب الثالث

أحادية المتابعة والتقييم

وهذه الأحادية والتفرد في الرؤية الأيديلوجية، والرؤية التقنينية يستتبعها أحادية وتفرد في المتابعة والتقييم، «فالمعايير العالمية ـ لحقوق الإنسان ـ تمثل اتفاقيات مؤقتة توصلت إليها قوى معينة في مواقف لا تتساوى فيها القوى، كما يتم تطبيقها في مواقف لا تتساوى فيها القوى، لذلك فتطبيقها يتم بدون مساواة، والنتيجة دائماً هي درجة من درجات الظلم، ويسري هذا الوضع على أي آلية،

(١) هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٢) محمود، د. ضاري خليل، و: يوسف، باسيل، المحكمة الجنائية الدولية ـ هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٠٩.

أو قوة قد تؤدي إلى تغيير الوضع الراهن..»[١]، وكنتيجة منطقية لاختلال القوى هذا، فقد فتحت التغيرات المهمة التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ السبعينات «الأفق لما يتجاوز الاحتواء نحو الرد على انتصارات حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، التي كانت أُحرزت من خلال كفاح شعبي مرير؛ إنه أُفق مغرٍ كما يبين بجلاء المشهد العالمي الجاري، ليس من المرجح أن تظل الحقائق القائمة فحسب، بل وأن تغدو أكثر قتامة لمعظم سكان العالم، بقدر ما أن عُرى العقد الاجتماعي آخذة في الانحلال»[٢].

ولذلك فدول التمركز الغربي تحرص على أن تكون الوحيدة المخولة بإصدار شهادات حسن أو سوء سلوك الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا يحق لغير تلك الدول إصدار تلك الشهادات، وكذلك الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، مُسَيطر عليها بالكامل من قبلها، وهي لا تنظر إلا بعين الفوقية، فتجدها ترى الخلل والقصور، أو الانتهاكات التي تقع من دول الأطراف، ولا تلتفت إلى الانتهاكات التي تقع من دول المركز، حتى أن الأمر يبدو وكأنه «تصورات لمصالح معينة تظهر فيها أمة ما، أو طبقة ما، أو ثقافة ما بمظهر البطل، بينما تظهر أمم وطبقات وثقافات أخرى بمظهر المفعول بهم لا الفاعلين في التاريخ»[٣].

وهذا ما نتج عنه أن أصبحت حقوق الإنسان رؤيا سياسية للواقع، روجت بنيتها للفرق بين المألوف: (أوروبا ـ الغرب ـ نحن)، وبين الغريب: (الآخر ـ الشرق ـ دول الأطراف ـ هم)، والذي نتج عنه أن أصبح الواقع الحقوق إنساني ضد الإنسان، وهذه النظرة عبَّر عنها بودريار بقوله: «إننا نملك احتكار تقدير الخير والشر؛ أي: ما يعني أن الخيار الوحيد ـ الحر المسؤول ـ لا يمكن إلا أن يكون مطابقاً لقانوننا الأخلاقي، القائم على أن نعزو كل مقاومة وكل مخالفة لقيمنا إلى عمى الضمير، ولكن من أين يأتي هذا العمى؟ أن يختار الإنسان الحر والمستنير الخير بالضرورة، فذلك حكمنا المسبق العام، ومن ثم الغريب، طالما

(١) روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص٩٤.
(٢) تشومسكي، نعوم، قوى وآفاق نزاع الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٧٤.
(٣) روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص٩٤.

الإنسان المرغم على هذا الخيار العقلاني لم يعد حراً في الأساس»[١]، وإنما هو مقيد بما تريد أن تنظر إليه المركزية الغربية ـ والمتمثلة في مجلس الأمن ـ.

فعلى سبيل المثال: نصَّ ميثاق الأمم المتحدة، على أن من أهدافها «إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»، وكإستراتيجية منطقية للوصول إلى ذلك الهدف، كان يُفترض أن يُحد من تصدير السلاح، ولكن بما أن الدول المصدرة للسلاح هم أعضاء في مجلس الأمن، فلم يلتفت إلى ذلك أحد، بل إن الدول الكبرى تثير الحروب، لتسويق سلاحها[٢]، وهناك اليوم «.. أكثر من خمسين ألف[٣] معاهدة دولية سارية المفعول تغطي أغلب مناحي العلاقات الدولية، وكل مظاهر سلطة الدولة.. لكن هذا الصرح يقع تحت الحصار»[٤]؛ لأنه لم يمنع ذلك الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان، بسبب تلك المنهجية العوراء في المتابعة والتقييم.

وإذا كانت المادة (٢٨) والتي بموجبها أنشئت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والتي يُفترض أن جزء من اختصاصاتها هو التقييم والمتابعة، إلا أنها مهمشة، وحتى بعد أن تم تحويلها إلى مجلس؛ لأن السيطرة عليها ظلت قائمة من قبل دول التمركز الغربي، وهي اللجنة التي يتم تقديم التقارير الدولية إليها ـ بموجب المادة (٤٠) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ـ عن التدابير التي تبنتها، والتي تؤثر على الحقوق المعترف بها، وعن التقدم الناتج عن التمتع بتلك الحقوق، ولكن كل تلك التقارير، وتلك اللجان وما تنتجه من قرارات فإنها لا تنتج أثرها على أرض الواقع؛ لأن الدول الكبرى تقدم المصلحة على الحق، ولذا فإنه تبعاً لذلك يُعطل الحق، ولا يُتخذ بحق منتهكه أي أجراء، إلا أن تكون دولة ضعيفة ومخالفة للمصالح الغربية، أو ما يتخذ من إجراء يتوافق مع مصالح

---

(١) بودريار، جان، روح الإرهاب، ترجمة: بدر الدين عرودكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٥٨ ـ ٥٩.

(٢) الذيب، سامي عوض، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام، ضمن كتاب ـ حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٣) هكذا أورد العدد المرجع الذي أخذت عنه، وأظن العدد مبالغ فيه، ولم يتسنَّ لي التثبت من مصدر آخر.

(٤) هاثاواي، أوونا، تحيتان للقانون الدولي، مرجع سابق، ص٥١.

الدول الكبرى، التي تملك في يدها حق النقض ـ الفيتو ـ والذي كما يقول تشومسكي: إنه «لم يُستخدم ضد التلاعبات غير المشروعة، وإن أُستخدم بمواظبة لعرقلة العقود الإنسانية»[١].

وكان من نتائج أحادية المتابعة والتقييم أن أصبحت حقوق الإنسان تخضع للابتزاز والمساومة، وهذه النتيجة هي التي جعلت التوصيف الذي قدمه مارتن ولاكوت لعقد التسعينات بأنه كان «عقد المساومة المتواصلة، مع الظلم، والاستغلال، وعقد الحصول على الأسوأ في العالمين ـ أي: عالم الشمال والجنوب ـ كليهما، عقد المبادئ المميعة المتزاوجة مع المطالب الاقتصادية غير المشروطة»[٢]، حيث يتم ابتزاز دول الأطراف برفع تلك الحقوق كأدوات للضغط من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، هذا بالإضافة لاستخدامها كذرائع ضد الدول التي تُظهر شيئاً من الممانعة ـ كما حدث مع العراق، وليبيا، وكوريا ـ لسحقها عسكرياً أو اقتصادياً، أو الوصول لدرجة الإذعان.

ومن نتائج ذلك الاحتكار أنه أصبح أداة ابتزاز لكسب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية[٣]، وتبعاً لذلك فقد كانت حقوق الإنسان في شرق أوروبا قضية عظمى ـ خلال الحرب الباردة ـ أما في وسط وجنوب أمريكا فقد توجب سحقهما لخدمة الامتيازات الأمريكية[٤]، وذلك للحصول على أكبر قدر من الأوراق الابتزازية، وهذا يشمل تقاسم الغنائم بموجب السكوت عن انتهاكات المخالفين لحقوق الإنسان، ومن ذلك، اتفاق أمريكا وروسيا على سكوت الأولى عن سحق الثانية لحقوق الإنسان في الشيشان، وارتكابها للمجازر الجماعية هناك، مقابل عدم التدخل في إدارة موارد آبار النفط والغاز في بحر قزوين،

(١) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة ـ إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، مرجع سابق، ص٧٥.

(٢) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٣) انظر نماذج من تلك المزايدات والصراعات بإسم الحق الإنساني لدى: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات ـ وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٤٧ ـ ٣٥٥.

(٤) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥٦.

وعلى تقاسم مداخل النفط في هذه المنطقة، على حساب المصلحة الصينية[١]، وذلك كله يعبر عنه عضو جمهوري في مجلس الشيوخ الأمريكي بقوله: «يعتمد البيت الأبيض على قلة اهتمام الناس، فالسياسة لا المبادئ هي التي لها الاعتبار الحاسم في تصرفات واشنطن»[٢].

وقد تم النص على معيارية حقوق الإنسان في اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع بلدان أوروبا والكاريبي والمحيط الهادي والمسماة باتفاقية لومي والتي مرت بأربعة مراحل، وكانت جداول أعمالها تعكس المهام والقضايا المعني بها الاتحاد الأوروبي أكثر من تضمينها لاهتمامات بلدان أفريقيا والكاريبي، وكان العرض الذي تم رفع شعار حقوق الإنسان من خلاله مقروناً بسياسة الجزرة والعصا، والتي جعلت أن أي فشل فيه من قبل دول الجنوب في تطبيق معايير حقوق الإنسان الصادرة من الشمال ينتج عنه تعليق عضوية الدول الفاشلة في اتفاقية لومي[٣]، وبقي تحديد وتطبيق وتقييم المفاهيم والمعايير المحددة لتلك الحقوق مثار خلاف بين دول الشمال والجنوب[٤].

وقد ضرب مثالاً على تقديم المصلحة على الحق بحالة فيجي والتي تم الانقلاب على رئيسها المنتخب واحتجازه كرهينة، ولم تُطرح مسألة تعليق عضوية فيجي، وسُمح لممثلي الحكومة الانقلابية بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[٥]، ومن أوضح الأمثلة على المتاجرة بحقوق الإنسان ما قامت به فرنسا من رفضها في مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ـ الذي عقد في هولندا ـ أن يُضمن البيان الختامي إدانة للصين الشعبية لانتهاكات حقوق الإنسان

---

(١) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٣١، وص١٤٢ ـ ١٤٣، وانظر: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٢٢٣ وما بعدها، ففيهما مزيد إيضاح عن ذلك.

(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥٧.

(٣) هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، ترجمة: صالح فرحان الصالح، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٦م، ص٨٤ ـ ٨٩.

(٤) هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، مرجع سابق، ص١٧٨، ويتضمن الكتاب إيراداً لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه حقوق الإنسان، انظر: ص١٨٥.

(٥) هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، مرجع سابق، ص٢١١ ـ ٢١٣.

لأنها تتوقع التوقيع معها قريباً على صفقة طائرات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، مما دفع بعض الصحفيين إلى التعليق على ذلك بسخرية بقولهم: «قائمة الأسعار في بورصة حقوق الإنسان»[١].

كما أن من نتائج احتكار المتابعة والتقييم أن أصبح هناك نسبية في إنسانية الإنسان، فالإنسان الغربي لا يمكن أن يُقارن بغيره من البشر، فهو له قدسية، يعتبر المساس بها كارثياً، بخلاف من عداه من بني البشر، وللمرء أن ينظر إلى التقارير الإخبارية عندما يُرتهن رهينة غربي، تجد أن الإعلام العالمي برمته، والأجهزة الحقوقية الدولية تُستنفر، وتُسير وحدات من الجيوش، لأجل عيون ذلك الرجل الأبيض، وفي المقابل يُرتهن عشرات الرهائن من دول الأطراف، فلا يذكرهم أحد، وإن ذكروا فكخبر عابر في نشرة أخبار، أو في شريط أخباري، وكذلك الجرائم، فعندما يرتكبها الآخرون تصبح إرهاباً، وجرائم فظيعة، أما عندما نرتكبها نحن فلا تتعدى كونها أفعالاً هامشية، ولا تحتاج إلى التعليق.

ومن الأمثلة على ذلك: «السيارة المفخخة التي أعدتها (CIA) في عام ١٩٨٥م والتي كانت تستهدف قائداً مسلماً، أمام جامع يكتظ بالمصلين، وأدت إلى مقتل ثمانين لبنانياً، بالإضافة إلى تدمير معمل الأدوية في السودان، عام ١٩٩٨م، والذي أدى إلى مقتل عدد غير معروف من البشر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنها أحبطت جهود محاولة الأمم المتحدة للتحقيق في الحادث، وتمادى محررو نيويورك تايمز في دفاعهم عن ضرب المعمل، واعتبروا أن من حق الولايات المتحدة ضرب الأماكن التي تُحضر فيها الهجمات الإرهابية ضد الأهداف الأمريكية، ومن حقنا أن نتساءل كيف سيكون الرد لو قامت مجموعة إسلامية بضرب منشأة في إسرائيل أو أي بلد حليف آخر؟»[٢]، ولك أن تقيس على ذلك ما عداها مما يتعلق بحقوق الإنسان.

---

(١) الحامدي، محمد، قائمة الأسعار في بورصة حقوق الإنسان، بواسطة: زيادة، رضوان، الإسلاميون وحقوق الإنسان إشكالية الخصوصية والعالمية، ضمن كتاب: حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٧.

- ومن النتائج المتعلقة بهذا الجانب احتكار حق التقاضي لمن تشاء، وفي المكان الذي تشاء، وبالصورة التي تريد، فكل المحاكم الدولية كانت من صنعهم، وهم من يُحدد قضاتها، ويكيف تهمها، والشواهد في ذلك لا تتناهى، بدءاً من محاكمات طوكيو ونورمبرغ، والتي قال عنها القاضي الهولندي رولينغ: أنه «لم يبق من الحرب العالمية الثانية سوى شيئان في الذاكرة: غرف الغاز، والقصف الذري الأمريكي»[١]، وقد حوكم مرتكبو الأولى، وأفلت مرتكبو الثانية؛ لأن عدالة المنتصرين هي الحاكمة، وليست عدالة الحق، وهذا ما أكده القاضي الآسيوي المستقل الوحيد - رادها بينود بال، من الهند - عندما قال: «عندما يدخل سلوك الأمم في الحساب، فقد يخسر القانون حربه أمام الجرائم، فإن كان القتل العشوائي للمدنيين ما زال غير مشروع في الحروب، فإن قرار استخدام القنبلة الذرية في حرب المحيط الهادي هو المثال الوحيد الذي يماثل سلوك القادة النازيين، أما في حال المتهمين الماثلين أمامنا الآن فلا يمكن مشاهدة شيء من هذا القبيل»[٢].

وكان هذا في محكمة طوكيو، فتأمل هذه العدالة!!، وهي - أي: هذه العدالة - التي جعلت وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا، يستشهد بقول الجنرال كورتي ليماي - وكان قد خدم معه في فترة قصف المدن اليابانية بالقنابل الحارقة، في الحرب العالمية الثانية - حيث قال: «لو خسرنا الحرب لكنا حوكمنا كمجرمي حرب»، ويعلق على ذلك - مكنمارا - بقوله: «أعتقد أنه محق... ولكن ما الذي يجعل الحرب غير أخلاقية إذ خسرت، وأخلاقية إذا ربحت؟!!»[٣]، وهو تساؤل جوهري، يُحدد من خلاله كيف تقوم عدالة المنتصرين، ويمكننا أن نبني على ذلك ونقول: أن «الحقوق الإنسانية غدت اليوم في سياق المركز الناجم عن انتهاء الحرب الباردة، مقياساً للبلاد الغربية عموماً، وزعيمتها أمريكا خصوصاً، لتظل خاضعة في تحولاتها للإكراهات التجارية، والمصالح الدولية الخاصة، تبعاً لقاعدة «وزنين ومقياسين»، والتي تطبقها الدول

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٦.
(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٦.
(٣) تشومسكي، نعوم، طموحات إمبريالية، مرجع سابق، ص٥٨.

الغربية اليوم في إطار سياستها الخارجية لمساعدة البلدان النامية انتقائية إلى حد يفضح تعسفها السياسي»[١]، وهذه هي الثمرة الطبيعية لأحادية التقييم والمتابعة.

المطلب الرابع

صيرورة القوانين

محور هذا المطلب ينطلق من تحويل الحضارة الغربية كل مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية، وانطلاقاً من هذه القاعدة فقد حرصت الفلسفة الغربية على الدفاع باستمرار عن حق الفرد وحرياته ضد المجموعة، وقيمها الماضية، وحاولت باستمرار كشف القناع عن زيف قيم المجموعة ـ التي عبر عنها روسو كما تقدم ـ بأنها تخدع الفقراء وتغريهم لتقيم نشوة الفرد أمام الحياة، إن التغني الفردي بروعة العيش كان صرخة النهضة، أما عصر الأنوار فصارع التعصب الجماعي رافعاً شعار التسامح الفكري الذي يحفظ للفرد حريته، وقد جعلت الفردانية تلك من الشخص الإنساني قيمة مطلقة، فجعلت منه القيمة الأولى، ولما كان هدف ـ الفلسفة الغربية ـ انتزاع حريات مجسدة معينة للفرد من المجموعة، فقد نظرت إلى كل ما هو أخلاقي نظر حذر وريبة، حيث رأت فيه القناع الذي تخفي وراءه المجموعة قمعها وسحقها للفرد، وجعلت الطبيعة هي المصدر الأصيل لتلك الحريات.

وقد جعل الفيلسوف الألماني كانت أن الطبيعة هي التي «تكون الفكرة عن الحرية بالمعنى الميتافيزيقي، وأن مظاهرها في الأفعال الإنسانية إنما تتحدد وفقاً لقوانين طبيعة عامة ـ شأنها شأن أي ظاهرة من ظواهر الطبيعة[٢]. . .، وأن إرادة المرء أن ينتج بنفسه من نفسه كل ما يتجاوز نطاق التنظيم الآلي لحياته، وألا يشارك في سعادة أو كمال آخر غير ذلك الذي أوجب لنفسه بعقله وهو حر من الغريزة، وذلك أن الطبيعة لا تفعل شيئاً عبثاً، وليست مبذرة في استخدام

---

(١) موقت، محمد، حقوق الإنسان هل هي عالمية؟، ضمن كتاب «المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية»، مرجع سابق، ص١١٥.

(٢) كانت، أمانويل، نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالمي، ترجمة: عبد الرحمٰن بدوي ـ ضمن مجموعة كتب في النقد التاريخي ـ دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٣م، ص٢٨٢.

الوسائل المؤدية إلى تحقيق غاياتها..»[١]، وبذلك فهو إنما يجعل مهمة الأخلاق الأولى هي مصالحة الفرد مع القانون ومع المجتمع، كما تجلت في كتابه تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، حيث يبدو الواجب أمام العقل «كضرورة عملية غير مشروطة للفعل»[٢]؛ أي: أنه يبدو كأمر حازم مطلق غير مشروط، وتتلقاه الإرادة الفردية كعمل قسري ملزم دون أي اعتبار للطبيعة الحسية العاطفية للإنسان.

وعلى هذا المستوى النظري الأولي هناك تعارض وصراع بين الفرد والقانون العقلي العام، غير أن هذا التعارض لا يلبث أن يزول ويتلاشى كلية حين يرفع كانت كل فرد إلى قيمة مطلقة لا يجوز على الإطلاق استعمالها كوسيلة لتحقيق أي مآرب للغير، فالفرد غاية مطلقة وكل استعمال له كوسيلة هو إنقاص للكرامة الإنسانية، وتقبل الإرادة الفردية القانون وتتبناه فتصبح هي سانة القانون ـ أي: المشرعة الوحيدة، أو الآمر الناهي المطلق ـ أو بتعبير كانت: أن «تعد الإرادة نفسها في عين الوقت واضعة تشريع كلي عام عن طريق مسلمتها...»[٣]، وعندها ما كان يبدو قسراً ومفروضاً من الخارج يصبح ليناً منبثقاً من الذات، وبذا تتلاشى المسافة القائمة بين الفرد والقانون، وكل تناقض بينهما يذهب ليحل مكانه تطابق العام والفردي في الإرادة الخيرة[٤]، وللوصول إلى ذلك التطابق فقد حولت الحضارة الغربية كل مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية، أي أنها وجدت طريقة عملية قابلة للتطبيق لكل مشكلة أخلاقية لضمان حرية الفرد في وجه المجموعة، ثم تركت لاستحسان الفرد وتقييمه الوجهة الأخلاقية للمشكلة.

غير أن مسيرة كسب الحريات الفردية المجسدة عملية طويلة النفس لا تكاد تتوقف، لذا فقد كانت المرحلة اللاحقة المكملة للأولى أن يوضع موضع التساؤل كل مكتسب جديد مما يتيح لفكرة التقدم أن تستمر دون توقف، ولكي نوضح ما أردناه سنكتفي بضرب مثال قريب: فقد كان الإجهاض يعتبر جنحة يعاقب عليها

---

(١) كانت، أمانويل، نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالمي، مرجع السابق، ص٢٨٤، وقارن ذلك بما في: بيري، ج.ب، فكرة التقدم، مرجع سابق، ص٢٢٥ ـ ٢٣٤.

(٢) كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة: د. عبد الغفار مكاوي، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، كولونيا، ألمانيا، ٢٠٠٢م، ص١٠١.

(٣) كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، مرجع السابق، ص١١٨.

(٤) زيناتي، جورج، رحلات في الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص١٣٥.

القانون في معظم بلدان أوروبا، حيث كان القانون يحمي الجنين ويعتبر التخلص منه بمثابة جريمة أخلاقية نحو الحياة، وهل يحق للأم أن تقتل الحياة الجديدة التي تحملها في أحشائها؟ وثارت أسئلة حول بدء حياة الإنسان، وهل تبدأ في الرحم منذ اليوم الأول للحمل أم أنها لا تبدأ إلا بعد الولادة؟

وقد انقسم العلماء إلى فريقين، ولم تستطع مناقشاتهم أن تحسم القضية، وتدخلت الكنيسة الغربية بكل ثقلها مندّدة بأنصار الإجهاض، واتخذت القضية كل أبعادها الأخلاقية، ولكن هذه المشكلة الأخلاقية تحولت إلى مشكلة فيزيائية قبل أن تجد لها حلاً، فعلى الصعيد الفلسفي كانت الوجودية نادت بحرية غير محدودة للفرد، ووجهت تفكيره نحو المشاكل المعاشة للفرد، وكرست جزءاً من تأملها للجسد وأبعاده الوجودية، وبذلك بدأت تتغير نظرة الإنسان الغربي نحو جسده ـ على الصعيد الفكري ـ وقد ساهم التحليل النفسي الفرويدي في تغيير تلك النظرة، والتي يمكن تلخيصها بالقول: «جسدي ينتمي لي، إنه كنزي الخاص، وأنا السيد المطلق الوحيد عليه، أمارس عليه حريتي كما أشاء».

وهنا تبرز الصلة بين قضية الإجهاض وهذه الآراء الفكرية، حيث استغلت حركات تحرير المرأة هذه الآراء لصالح حريتها بأن يكون لها ولد حين تشاء، وألا يكون حين تشاء، وأعلنت مجموعة من النساء الشهيرات في فرنسا أنهن لجأن إلى الإجهاض، وتحدين الدولة بأن تلاحقهن، هذه المجموعة شكلن قوة جديدة في وجه سلطان الدولة وقوانينها، ويؤازرهن قطاعات هامة من النساء على استعداد أن يتظاهرن في الشوارع وهن يهتفن: «جسدي لي، ولا سلطان لأحد غيري عليه، أنا وحدي أقرر متى أريد ولداً ومتى لا أريد، حقي أن أقرر، وسأدافع عن هذا الحق».

هنا انتقلت المشكلة من مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية، بمعنى أن قوة هائلة عبارة عن ملايين النساء الثائرات على القانون قد دخلن حلبة الصراع، وأن هذه القوة قادرة على ممارسة الضغط على النقابات والنواب والوزراء وفرض إرادتها، لم يعد إذاً من المهم النظر إلى مشكلة الإجهاض كمشكلة أخلاقية، بل أصبح الشيء الذي لا يمكن تجاهله هو أن هناك ملايين من النساء المصممات على اللجوء إلى كل الوسائل من إضراب ومظاهرات واجتماعات عامة للدفاع عن حقهن في السلطان على أجسادهن، وعلى هذه يمكن أن يقاس العديد من

الإشكالات الأخلاقية التي تم الانقلاب على الأخلاق فيها وتحويلها إلى قضايا فيزيائية[١]، مثل قضية الإتجار بالجنس والتي تم السماح للعاملات فيها بتأسيس نقابات على أنهن «عاملات جنس»، وحصلوا على الاعتراف الرسمي، على أنها من المهن العادية الدافعة لضرائب الدخل.

وكذلك قضية الشذوذ الجنسي ففي ألمانيا حصلوا على الاعتراف رسمياً بهم منذ عام ٢٠٠١م، وأصبح الأزواج الشواذ يحصلون على التسجيل المدني، وبذلك يحصلون على معظم امتيازات المتزوجين[٢]، والقتل الرحيم، والإخصاب الصناعي، وتعاطي المخدرات ـ الذي تم السماح به في بعض البلاد الأوروبية ـ ونحوها، بل إنهم أصبحوا يشكلون جماعات ضغط، ولعل التحليل النفسي الفرويدي كان له أكبر الأثر في تحويل قضايا طرحتها البشرية بتعابير أخلاقية فأتى الفكر الغربي ليطرحها بتعابير فيزيائية، فمشكلة العاطفة والغريزة وكل الحياة الانفعالية، كانت مدار التأمل الفلسفي على مر العصور، وكان التشديد باستمرار على الناحية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه المشكلة، فقد أراد أفلاطون أن يُحَكّم الفلاسفة لأنهم يحكمون بلا انفعال ويسيطرون على نزواتهم[٣]، أما النظرة الفرويدية فقد قلبت كل النظرة إلى الحياة العاطفية والغريزية حيث «أدى ظهور الإنسان المزود بالعقل والوعي الذاتي إلى ارتباك روابطه البدائية والطبيعية بالعالم الطبيعي، وإلى القضاء على التوافق المنسجم بين الإنسان البدائي والطبيعة، وأدى إلى نشأة التناقض الوجودي، الذي يشكل لب مسألة الوجود الإنساني، فمن ناحية يشكل الإنسان جزءاً من الطبيعة ويخضع لقوانينها الفيزيائية

---

(١) زيناتي، جورج، مرجع سابق، ص١٣٢ ـ ١٣٣، وانظر: د. عباس، فيصل، الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٤٢٥، وفي الحيل التشريعية التي اتخذت لإقرار ذلك القانون، انظر: هيرميت، ماري أنجيل، سلطة على الحياة وسلطة على الموت ـ أدوار القانون، ترجمة: د. أنور مغيث، ضمن كتاب: ما الإنساني؟، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٨٠٨ ـ ٨٠٩.

(٢) هوفمان، مراد، خواء الذات والأدمغة المستعمرة، ترجمة: عادل المعلم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ص٧٨.

(٣) زيناتي، جورج، مرجع سابق، ص١٣٢ ـ ١٣٣، مرجع السابق، ولتفاصيل النظرية الفرويدية، انظر المرجع السابق، للدكتور عباس، فيصل، ص٢٧٩ وما بعدها.

والبيولوجية، على حين أنه من ناحية أخرى يرتفع بذاته فوق الحدود التي تفرضها عليه الطبيعة، ويواجهها بوصفه عنصراً واعياً بذاته..»[(١)].

ولذلك جعل من القوى الانفعالية التي تكمن في الأنا والتي أطلق عليها اسم الليبيدو والهو مفهوماً فيزيائياً ـ إذ جعلها طاقة بالمعنى الفيزيائي للكلمة ـ وأنها تحتاج إلى أن تستثمر، ويقوم الأنا العليا بمنع هذه الطاقة من الاستثمار على هواها، فتخرج هذه الطاقة بشكل أوليات الدفاع المختلفة ـ كالكبت، والإسقاط، والإجتياف، والتسامي ـ وإذا لم تستطع ذلك كان العصاب هو اختلال في توازن الطاقة المكبوتة، إن التعابير التي يطرح فرويد من خلالها الحياة الانفعالية كلها تعابير فيزيائية، تؤكد «أن انفصال الإنسان عن الطبيعة، والتناقض الناشئ عنه، ليس هو الحافز الأول والقوة الدافعة لتطور الإنسان فقط، وإنما هو ـ أيضاً ـ الذي يحدد سلفاً في الواقع كافة النوايا والأهداف النهائية والدلالة الداخلية لهذا التطور..»[(٢)]، وبذلك لا تتوقف القوانين عند مبادئ أخلاقية، أو أصول دينية، وإنما تكتسحها صيرورة التغيرات الاجتماعية، فتتكيف وفق ما ترغبه تلك الصيرورات بعيداً عن أي مبادئ أو قيم، وهذا هو ما نريده بصيرورة القوانين كأثر من آثار الاحتكار المفاهيمي والقيمي لدول التمركز الغربي.

المطلب الخامس

عنصرية التسوية

هذا المصطلح قام بسكه الدكتور المسيري ﷺ وهو القسم الثاني[(٣)] من تقسيمه للعنصرية، وهي المرحلة المتأخرة من مراحل ما بعد الحداثة، ولدقة توصيفه، وتعلقه بموضوعنا، وكثرة ما ضربه من أمثلة فقد نقلت ما أورده عن هذا الموضوع كاملاً، وقد عرف هذا القسم ـ أي: عنصرية التسوية ـ بأنها: عنصرية لا تساوي بين البشر، وإنما تسويهم الواحد بالآخر، بحيث لا يوجد شعب أو

---

(١) دوبرينكوف، ف، الفرويديون الجدد ـ محاولة لاكتشاف الحقيقة، ترجمة: محمد يونس، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٣٩.

(٢) دوبرينكوف، ف، الفرويديون الجدد ـ محاولة لاكتشاف الحقيقة، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) انظر المطلب الثامن من المبحث الثالث في الفصل الأول.

آخر، ولا يوجد خصوصيات ولا ثنائيات ولا نتوء ولا أسرار، بحيث يصبح البشر وحدات مادية إنتاجية استهلاكية، خاضعة لقانون مادي عام، ويتسع نطاق التسوية إذ يسري القانون المادي العام على الإنسان والحيوان وكل الكائنات ويتم التسوية بينها، والعنصرية الغربية شأنها شأن الظواهر العلمانية الشاملة تمر بمرحلتين: مرحلة الحديث المنفصل عن القيمة والتي تتسم بالتقشف والثنائية الصلبة ـ ثنائية الإنسان والطبيعة ـ ومرحلة ما بعد الحداثة والاستهلاك والنظام العالمي الجديد والسيولة الشاملة.

ويبدو أن العنصرية الغربية بدأت تدخل مرحلة ما بعد الحداثة والسيولة الشاملة، فهي لا ترفض التفاوت بين البشر وحسب، وإنما ترفض التفاوت بين البشر والكائنات الحية الأخرى، أي أنها ترفض الطبيعة البشرية كمرجعية نهائية وكمركز ثابت وتقبل الطبيعة/المادة وحسب كمقياس وحيد، أي أن العنصرية الجديدة ليست معادية لجماعة إنسانية بعينها لحساب جماعة أخرى، وإنما هي عنصرية موجهة ضد العنصر الإنساني نفسه، وضد ظاهرة الإنسان ذاته ككائن متميز، وضد مفهوم الطبيعة البشرية والمعايير البشرية والمرجعية الإنسانية والجوهر الإنساني كشيء متميز في عالم الطبيعة.

ولذا فإن هذه العنصرية الجديدة تأخذ شكل دعوة مساواة وتسامح وتعددية، وتستخدم مفردات الخطاب التقليدي المعادي للتفاوت بين البشر ولكن داخل منظومة معرفية مختلفة تماماً، فهي لا تهاجم التفاوت بين الإنسان وأخيه الإنسان وحسب وإنما تهاجم التفاوت بين الإنسان وأخيه من جهة و«أخيه» الحيوان والنبات من جهة أخرى؛ أي: إنها محاولة لتسوية الإنسان بالكائنات الطبيعية (ومن هنا جاءت تسميتها بـ«عنصرية التسوية» ـ أي: الإنسان بالكائنات الطبيعية ـ وهي تسوية مفهومة تماماً في إطار أن الإنسان هو مجرد إنسان طبيعي، فالمساواة أو رفض التفاوت هنا، هو في واقع الأمر شكل من أشكال العداء للإنسان (anti - humanism) وقد يعني التسامح الذي ينادي به الخطاب العنصري الجديد، حرية مباشرة وتراجعاً عن التعصب التقليدي، ولكنه تسامح يعبر عن عدم الاكتراث بالهوية أو بخصوصية الآخر ـ إلا باعتبارها زخرفاً سلبياً ومصدراً للمتعة ـ بل إن التسامح هنا تعبير عن لا إنسانية الإنسان، فالمطلوب من الإنسان هو أن يصبح إنساناً طبيعياً عاماً ليس له حدود إنسانية خاصة، إنساناً مرناً قادراً على تغيير قيمه

بعد إشعار قصير، ويتقبل ما يمليه عليه قطاع اللذة من أحلام وأوهام.

ويتسم هذا الإنسان بأن دوافعه واحتياجاته واستجاباته طبيعية مادية للأشياء الطبيعية ومثل هذه الدوافع والاستجابات الطبيعية، تبعده عن عالم الإنسان، وتدخله في عالم الأشياء الطبيعية التي تجعل منه إنساناً ذا بعد واحد لا يمكنه تجاوز واقعه المادي بل ولا يحلم بهذا، ومن هنا الإصرار على الدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة، والشواذ والتمركز حول الأنثى (feminism) وحقوق الحيوانات والحق المطلق لأي فرد في أن يفعل ما يشاء، فالدفاع ليس عن الإنسان، وإنما هو في واقع الأمر هجوم على أي معيارية إنسانية، وعلى مركزية الإنسان في الكون، وهي عملية تسوية للإنسان بالكائنات الطبيعية، ورده إلى القاسم المشترك الأصغر الطبيعي المادي، وهي النقطة التي تظهر فيها السمات المشتركة بين الإنسان والحيوان، ويأخذ الهجوم على هذه المعيارية البشرية شكلاً مغايراً تماماً في المجتمعات الغربية الحديثة، وإن كان يؤدي إلى نفس النتيجة، فثمة إصرار غير عادي على استخدام مصطلح «أقلية» للإشارة إلى كل جماعة بشرية، فأعضاء الجماعات الإثنية أقلية، وكذلك أعضاء الأقليات الدينية، والنساء أقلية، والأطفال أقلية، والشواذ أقلية، والبدينون أقلية، والمسنون أقلية، ويصر أعضاء كل جماعة من هؤلاء بشكل هستيري على أنهم أقلية لها سمات فريدة وهوية متفردة تستحق الحفاظ عليها وخطابها الحضاري الخاص[١]، ولا يمكن لأي أحد خارجها أن يفهمها.

وعلى سبيل المثال: فقد تمَّ اكتشاف أذن إلكترونية تساعد الصم على السماع، فاحتج أحدهم بقوله: إن لغة الإشارة التي يستخدمها الصم والبكم هي لغة فريدة يجب ألا نفرط فيها!، وهذه حالة ـ ولا شك ـ متطرفة ولكنها مع هذا دالة، ونفس الشيء ينطبق على الشواذ، وقد اقترح أحد الأطباء النفسيين على الجمعية الأمريكية للطب النفسي أن تشطب الشذوذ الجنسي من قائمة الأمراض، على اعتبار أن الشذوذ الجنسي له أصول بيولوجية حتمية، وبالتالي فالشاذ ليس مسؤولاً عن شذوذه، وقد قوبل اقتراحه بالترحاب لأنه حوَّل الشذوذ إلى حالة نهائية طبيعية وقُبل الاقتراح[٢].

(١) قارن ذلك بما لدى: إدوارد سعيد، في: الآلهة التي تفشل دائماً، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) وتبعاً لذلك فقد قامت عدد من الشركات بالترويج لذلك الشذوذ مثل: آبل كمبيوتر، =

ولكن هذا الطبيب نفسه بعد مرور ما يزيد على عشرين عاماً تراجع عن رأيه، ورأى أنه يمكن علاج الشذوذ الجنسي، فقوبل رأيه الأخير بالاستهجان، فقامت الدنيا ولم تقعد؛ لأن رأيه يفترض أن الشذوذ الجنسي يشكل انحرافاً عن معيارية إنسانية، ولو قمنا بتحليل الخطاب ما بعد الحداثي الخاص بالأقليات لاكتشفنا أنه لا علاقة له بالتسامح أو بقضية الحقوق وإنما هو محاولة لهدم المعيارية الإنسانية ـ فعلى سبيل المثال ـ في حوار جرى في إحدى الكنائس، اقترح أحد القساوسة ضرورة التسامح مع الشواذ ومحاولة مساعدتهم فرُفض هذا الاقتراح (فهو يفترض وجود معيارية إنسانية).

وأصرّ المجتمعون على ضرورة تطبيع الشذوذ الجنسي ـ بمعنى قبوله باعتباره أمراً طبيعياً ـ ومن نتاج ذلك أن أُنشئت له الاحتفالات والمهرجانات ومن أشهرها مهرجان نيو أورليانز، والتي كان يقام فيها احتفال سنوي ومهرجان عام للشواذ يسمى «الانحلال الجنوبي» وقد بُدئ به من عام ١٩٩٧م، حيث تدعو فيه المدينة الشواذ من كل أنحاء أمريكا لتمضية عدد من الأيام للاحتفال وممارسة الأفعال الفاحشة في شوارع المدينة وطرقاتها، ومن التدابير الإلـٰهية أن إعصار كاترينا الذي ضرب المدينة كان قبل قيام المهرجان بيومين اثنين[1]، وقل نفس الشيء عن قضية الحقوق، فإن دافع أحد عن قضية اليهودي باعتبار أنها مسألة حقوق فإن هذا يعتبر غير كاف بالمرة، فالمهم هو الهوية الفردية واللغة الخاصة، ولذا تصبح قضية الرموز أكثر أهمية من قضية الحقوق، ونجد أن من المطالب الأساسية لحركة التمركز حول الأنثى تأنيث اللغة، ويظهر هذا بوضوح في قضية اليهود، فالدفاع عن حقوقهم المدنية في بلادهم لا يعد كافياً، إذ أن المشكلة هي مشكلة أن الهوية اليهودية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في أرض الميعاد.

وهذا الإصرار على أن كل أعضاء الجنس البشري هم مجموعة من الأقليات ـ لكل هويتها المتفردة ـ يعني: أنه لا يوجد أغلبية، وأن لكل أقلية

= وديزني، وإل وتايم وارنر، بعمل برامج صحية للرفقاء من نفس الجنس، انظر: كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٧.

(١) خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مجلة البيان، العدد (٢١٨) شوال، ١٤٢٦هـ، ص٨٠.

حقوق مطلقة، وهو ما يعني في واقع الأمر أنه لا توجد إنسانية مشتركة، وإنما توجد حالة الطبيعة/المادة، وهي حالة صراع مادية هوبزية بين الجماعات البشرية المتنافرة المتناحرة، ولا مجال لأن يتفاهم إنسان مع آخر انطلاقاً من إنسانية مشتركة، وكأن كل البشر مكونون من يهود أغيار، فعضو الأقلية من شعب الله المختار، وبقية البشر هم من الأغيار المتربصون به ـ ومن هنا التركيز على الاغتصاب في أدبيات التمركز حول الأنثى، وعلى المذابح التي دبرت ضد اليهود في الأدبيات الصهيونية ـ وإذا كانت عنصرية التسوية تنكر وجود أي جوهر إنساني متميز، مستخدمة ديباجات التسامح، فإن تحويل كل البشر إلى أقليات هو إنكار لوجود جوهر إنساني يمكن أن يجمعهم من خلال استخدام ديباجات الفرادة، ولكن المحصلة النهائية واحدة.

ومع هذا يجب التنبه إلى أن النمط الأكثر شيوعاً في عنصرية التسوية هو استخدام ديباجات التسامح والسيولة، وليس ديباجات الفرادة والحقوق المطلقة، وقد ظهرت عنصرية التسوية هذه في فرنسا بشكل واضح إبان الهياج ضد المسلمين، فقد اتضح لهذا المجتمع العلماني أن أعضاءه غير قادرين على تقبل المسلمين كمسلمين، وأنه على أتم استعداد لأن يتقبلهم بعد أن يتم ترشيدهم وعلمنتهم فيصبحوا فرنسيين ـ أي: أشخاصاً طبيعيين، ومادة لا طعم ولا لون ولا رائحة لها ـ ومن هنا حديثهم عن الإسلام الفرنسي؛ أي: الإسلام الذي لا يتعارض مع القيم العلمانية الطبيعية المادية، وعنصرية التسوية هذه تتسق مع الاستهلاكية العالمية ـ أو النظام العالمي الجديد ـ مثلما كانت العنصرية القديمة تعبيراً عن الإمبريالية العالمية أو النظام العالمي القديم، وعلى الرغم من أن كلتا الرؤيتين يدور في إطار مرجعية واحدة مادية للعالم، إلا أن الإمبريالية العالمية كانت تستخدم فكرة التفاوت بين الأجناس لتبرر عملية تحويل شعوب آسيا وأفريقيا إلى مادة دنيا وعمالية رخيصة، وتحول بلادهم إلى مصدر للمواد الخام وأسواق يحتكرها البلد المستعمر بحيث يحل الغرب مشاكله ويزداد تماسكه ويرفع مستواه الحضاري.

أما الاستهلاكية العالمية، فإنها تستخدم فكرة المساواة أو التسوية الطبيعية الكاملة بين البشر والكائنات لتحول البشر جميعهم ـ في الشرق والغرب ـ إلى مادة استهلاكية إنتاجية، وتحول العالم كله إلى سوق واحد لا يفرق بين أبيض

وأسود أو عربي وعجمي، فكلهم تم ردهم إلى القاسم المشترك الأصغر الطبيعي المادي، وإذا كان رمز العنصرية القديمة هو طرزان الرجل الطبيعي الأبيض القوي في غابات أفريقيا ـ الذي يدعي أنه يفرض النظام وقدراً من الحضارة على السود الذين حوله، فإن رمز العنصرية الجديدة هو مادونا ـ الأنثى ذات الأصل الإيطالي الكاثوليكي والتي ليست من أصل أبيض بروتستانتي ـ كما أنها ليست من الغابة الأفريقية وإنما من المدينة (أيُّ مدينة) ومتاحة للذكر (أيُّ ذكر)! ولعل إعلانات بنيتون (ألون بنيتون المتحدة) وثيقة هامة للتعبير عن عنصرية عصر ما بعد الحداثة المعادية للإنسان، ففي إحدى الإعلانات يظهر راهب يقبل راهبة في فمها، والرسالة هنا ليست هجوماً على المسيحية، وإنما هي تعظيم للسيولة واللامعيارية والتسوية، وهناك إعلان آخر لمجموعة من المراهقين من كل الأجناس وهم يتعانقون في سيولة طبيعية مادية كونية كاملة، في هذا الإعلان لا يتساوى الأبيض مع الأسود مع الأصفر، بل يفقد كل إنسان حدوده ويتساوى الإنسان مع الكائنات الطبيعية.

وتصل هذه التسوية الكاملة في الإعلان الشهير الذي يضم ما يزيد على خمسين عضواً من أعضاء التأنيث والتذكير لكل الأعمار والألوان، وهنا أصبحت المساواة تسوية كاملة، ولم يبق من الإنسان إلا جسده، وتم تبسيطه واختزاله إلى معدة (المنفعة) وأعضاء التأنيث والتذكير (اللذة) واستمرت عملية التبسيط والواحدية بحيث اختزل الإنسان إلى مبدأ مادي واحد هو الجنس (اللذة) فاستبعدت المعدة وظهر الإنسان الجسماني الذي أُختزل تماماً إلى عضو التذكير والتأنيث، وهي النقطة التي يحدث فيها تلاق كامل بين النظم الاشتراكية والرأسمالية، وبين الذكر والأنثى، وبين الإنسان والحيوان، وإنها نقطة الصفر العلمانية الحقة والسيولة الشاملة والانفصال الكامل عن القيمة العنصرية التسوية، وقد رفضت الصحف نشر هذا الإعلان، فحل محله إعلان آخر يحتوي على موانع حمل (للذكور والإناث) ملونة بالألوان الطبيعة المادية!، وتظهر هذه العنصرية الجديدة المعادية للإنسان، والتي تقوم بتسوية بالكائنات الأخرى وتصفي كل الثنائيات وتنكر كل تجاوز في أفكار العالم البريطاني ريتشارد دوكنز أستاذ علم الأحياء في جامعة أكسفورد، الذي يبدأ منظومته بالقول: بأن الإيمان بإلـه متجاوز للنظام الطبيعي إن هو إلا خلل في العقل يشبه الفيروس الذي يصيب

الكمبيوتر (أي: إن المرجعية النهائية هنا هي الطبيعة/المادة التي تشبه الكمبيوتر المبرمج بدقة بالغة).

ويؤكد دوكنز ـ وهو أكبر دعاة ما يسمى الداروينية الجديدة ـ: على أنه لا يعتبر نفسه عضواً في الجنس البشري ولا إنساناً عاقلاً، وقد بدأ هذا الأستاذ حركة سياسية لمنح القرود (باعتبارهم أقلية مضطهدة) حقوقاً متساوية مع البشر، على أساس الأطروحة الداروينية التي تذهب إلى أن الإنسان والقردة متساوون من الناحية الجوهرية، وإلى أننا نحن أنفسنا ـ في واقع الأمر ـ قرود، ثم يصفي دوكنز كل الثنائيات حين يؤكد أن الإنسان يسقط في شكل من الأشكال الازدواجية الأخلاقية حين يطبق منظومة أخلاقية على نفسه مختلفة عن تلك التي يطبقها على القردة!، وظهر ما يسمى: «مشروع القرد الأعظم» الذي أصدر «إعلان القردة العليا»، على غرار «إعلان حقوق الإنسان»، ويبدأ الإعلان بما يلي: «نحن نطالب بتأسيس جماعة من القردة العليا من الأعضاء المتساوين في الحقوق تضم ما يلي: «البشر ـ الشمبانزي ـ الغوريلا ـ والأورنج أوتانج».

وقد عرَّفت عالمة الأنثربلوجيا الهولندية بربارة نوكسي هدف هذا الإعلان بأنه: «فك التمركز حول الإنسان»، وقد بدأ مشروع القرد الأعظم في لندن في يوم ١٤ من يونيه ١٩٩٣م، وكانت انطلاقته بدأت بمقال في مجلة التايمز في ٧ من يونيه من ذلك العام، كتبه أستاذ من جامعة برنستون يسمى آلان بيتر سنجر ـ وهو منظر حركة تحرير الحيوانات وحقوق الإنسان ـ وقد نحت أحدهم مصطلح (speciesism)؛ أي: التمييز ضد الأنواع الحيوانية الأخرى، على غرار (racism) ـ أي: التمييز ضد العناصر البشرية الأخرى ـ ثم كتب دوكنز مقالاً في مجلة نيوساينس ذا طابع معرفي، فهو يرى أن الإيمان بأن الإنسان يشغل مكانة خاصة في الكون هو تعبير عما سماه: العقل غير المستمر (discontinuous mind) أي: العقل الذي يرى عدم استمرار الكون، وأن ثمة مسافة بين الإنسان والطبيعة، وهو مفهوم يرى أن الإنسان مفهوم مطلق مختلف عن مفهوم القرد، وهذا التمييز، وهذه الثنائية في تصوره، هي مصدر كل الشرور.

أما النظرية التطورية، فهي تنكر عدم الاستمرار، وترى استمراراً كاملاً بين الإنسان والقردة، ولذا فإن مقولة: «قرد» تتضمن مقولة «إنسان»، وقد أكد دوكنز أن المواقف الأخلاقية للمجتمع في الوقت الحالي تستند إلى المقولات النوعية

(speciest)؛ أي: التي تفرق بين الأنواع وتؤكد عدم الاستمرار، ثم يرمي دوكنز بالقفاز في وجه كل من يؤمن بإنسانية الإنسان واختلافه عن الحيوان، فيقول: «وماذا لو نجح أحد العلماء في تطوير هجين من الإنسان والقرد ـ في هذه اللحظة ـ سيصبح القساوسة والمحامون والإنسانيون والرجعيون ضد هذا الإنجاز العلمي الذي يدعم نظرية الاستمرار، وهو ما يدل على تحجرهم وإيمانهم بقيمهم الأخلاقية المتحجرة، والقيم الأخلاقية ليست مصنوعة من الحجر، فهي خاضعة للتغيير».

وقد أتبع هذه المقالة بمقالة ثانية يبيِّن فيها كيف يمكن تمثيل القرود في المحاكم لحماية حقوقهم، وهاجم محاولة بعض الرجعيين في أن يضعوا خطاً أخلاقياً فاصلاً بين الإنسان والقردة، ودعا إلى تصنيف الإنسان على أنه نوع ثالث من أنواع الشمبانزي، وعنصرية التسوية هي في واقع الأمر علمنة متطرفة لا يرتبط نتاجها بأي حضارة، وإذا كنا نشكو في الماضي من الإمبريالية الثقافية، فإن الجديد في هذه المرحلة من تطور المنظومة العلمانية الإمبريالية هو أنها لا تصدر لنا ثقافة متكاملة مرتبطة بهوية محددة وإنما تصدر أشكالاً شبه ثقافية نابعة من الطبيعة/المادة تؤدي إلى تخريب الهويات القائمة وتشوهها تماماً، أو تفرغها من الداخل من أي مضمون إنساني مركب حقيقي، ولا تترك سوى قشرة خارجية رقيقة تسمح بالمزيد من العلمنة البنيوية وبالمزيد من تفكيك الإنسان[1].

المطلب السادس

عولمة القيم والمفاهيم الغربية

تعتبر العولمة مدمرة لكل قيم وأخلاق، وهذا التدمير نتاج لفلسفة ما بعد الحداثة الذي خرجت من رحمه، والتي من أهم سماتها ـ وكل سماتها تدميرية ـ التفكيك الشامل لكل شيء، فينتج عن ذلك أن يكون المصير «المثالي لكل قيمة يكمن في ارتقائها إلى العام، دون أن نقدر الخطر المميت الذي يؤلفه هذا الترفيع: إنه ليس ترفيعاً بقدر ما هو بالأحرى تخفيف، إلى درجة الصفر من

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٧ ـ ٢٣٤.

القيمة، ففي عصر التنوير، كان التعميم يتم بإسراف، حسب تقدم صاعد، أما اليوم فهو يتم بالغياب، بالهروب إلى الأمام، نحو أصغر قاسم مشترك، هكذا الأمر بالنسبة لحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحرية، فاتساعها، يتطابق مع أضعف تعريفاتها»[١]، وذلك «لأن الواقعي ـ القيمي ـ العام كان فكرة فحين تحققت في العالمي، انتحرت كفكرة، كغاية مثالية.

أما وقد صار الإنساني هيئة مرجعية وحيدة، أما وقد احتلت الإنسانية المحايثة[٢] لذاتها المكان الفارغ للإلٰه الميت، حيث يسود الإنساني وحده من الآن فصاعداً، لكنه لم يعد يملك سبباً نهائياً، وبما أنه لم يعد يملك عدواً، فهو يستولده من الداخل، ويفرز كل ظروف الانبثاث الإنساني»[٣]، وينتج عن ذلك «أن القيمي العام يهلك في العولمة، فعولمة التبادلات تضع نهاية لعمومية القيم، إنه انتصار الفكر الوحيد، على الفكر العام، إن ما يتعولم هو السوق أولاً، ووفرة التبادلات وكل المنتجات، وتدفق المال المستمر. وثقافياً، اختلاط كل العلامات، وكل القيم ـ أي: البورنوجرافيا[٤] ـ حتى أنه لا حاجة للفجور الجنسي، ويكفي هذا الجماع التفاعلي، وفي نهاية هذه العملية، لا يعود ثمة اختلاف بين العالمي وـ القيمي ـ العام، فالعام نفسه تعولم» وينتج عن عولمة القيم العامة ـ كما يرى بودريار ـ عدة نتائج، ومن أهمها:

ـ **اختلال المرجعية والأثر**: فقد كان القيمي العام ثقافة المتعالي، والذات والمفهوم، والواقعي والتصور، أما فضاء العالمي فهو فضاء الشاشة، والشبكة، والمحايث، والرقمي هو فضاء ـ زمان بلا بُعد. ففي القيمي العام، كان لا يزال موجوداً مرجع طبيعي للعالم، والجسد، ضرب من التوتر الجدلي، والحركة النقدية، يجدان شكلهما في العنف التاريخي والثوري. إن طرد هذه السلبية النقدية هو الذي يؤدي إلى ضرب من العنف، عنف يفوق الإيجابية الوحيدة،

---

(١) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) المحايثة هي: علة في باطن الذات الفاعلة، وتقابلها علة مفارقة. وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٥٨٠.

(٣) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٤.

(٤) المراد بها: الانتشار العالمي لكل شيء، ولأي شيء على امتداد الشبكات، كما عرفها بودريار نفسه.

والفاعلية التقنية، تنظيم شامل، وتداول كامل، وتعادل كل التبادلات. من هنا نهاية دور المثقف، المرتبط بعصر التنوير، وبالقيمي العام، وكذلك المناضل، المرتبط بالتناقضات، وبالعنف التاريخي[١].

ـ **التشظي والتبعثر**: فقد تحطمت بالنسبة لنا مرآة العام ـ لكن ربما كان ذلك مناسباً؛ لأن في أجزاء هذه المرآة المحطمة تنبعث كل الخصوصيات، تلك التي كنا نظنها مهددة تعيش، وتلك التي نظنها قد اختفت تنبعث من جديد، وهذا التشظي يجعلها ضعيفة أحياناً، ومفرقة متمزقة أحياناً، ومتناقضة أحياناً، وهو ما يفقدها وهجها وقوتها.

ـ **الغيرة الضارية**: فوضع النظام العالمي هو نتيجة ـ كما يرى بودريار ـ غيرة ضارية، غيرة ثقافية لا مبالية، وذات مستوى وضيع إزاء الثقافات ذات المستوى الرفيع[٢]، فبالنسبة للقوة العالمية كل الثقافات والصور المختلفة والخصوصية هرطقات، وبهذه الصفة فهي مكرسة إما للدخول راضية أو مرغمة في النظام العالمي، وإما للتلاشي، وهمة الغرب ـ بما أنه لم يعد يملك قيمه الخاصة به ـ هي إخضاع الثقافات المتعددة بكل الوسائل لقانون التعادل الضاري، إن ثقافة أضاعت قيمها لا تستطيع إلا أن تنتقم من قيم الثقافات الأخرى، وحتى الحروب ـ كحرب أفغانستان ـ تهدف أولاً فيما وراء الاستراتيجيات السياسية أو الاقتصادية، إلى تطبيع الوحشية، وإلى إرغام الأراضي كلها للخضوع، وتقليص كل منطقة عاصية، واستعمار واستخدام كل الفضاءات البكر، سواء في الفضاء الجغرافي، أو في العالم الذهني، فبالنسبة لنظام كهذا فكل شكل عاص هو بالقوة إرهابي، وهكذا كانت أفغانستان ـ بالنسبة للنظام العالمي ـ فإن يمكن على صعيد أرض ما أن تكون كل الإجازات والحريات والديمقراطيات ـ الموسيقى والتلفزيون وأوجه النساء ـ ممنوعة، وأن يتمكن بلد ما أن يعاكس معاكسة تامة ما نسميه حضارة ـ أيّاً كان المبدأ الديني

---

(١) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٤ (بتصرف يسير).

(٢) والتي يصفونها كما يعبر بودريار بـ«ثقافة النظم الخائبة، المفرغة من حدتها، إزاء الثقافات ذات الكثافة العالية، ثقافة المجتمعات الخالية من القدسية إزاء الثقافات أو الصور القربانية».

الذي يستند إليه ـ فهو أمر لا يُطاق في بقية العالم الحر، فلا مجال لأن لا تظهر الحداثة بوصفها بداهة الخير، والمثل الأعلى الطبيعي للنوع، وأن توضع موضع شك كل عمومية عاداتنا وقيمنا، حتى ولو كان من بعض العقول التي سرعان ما توصف بأنها متعصبة، أمر إجرامي في نظر الفكر الوحيد والأفق الإجماعي للغرب[١].

ـ **تسليع القيم**: بحيث تصبح نوعاً من السلع، حتى «تصبح الديمقراطية وحقوق الإنسان تعبر الحدود كأي نتاج سلعي عالمي، كالنفط، ورؤوس الأموال»[٢]، وينتج عن ذلك التسليع ـ ما يسميه بودريار ـ التمييز والاستبعاد: فهما «ليسا نتيجة طارئة بل في منطق العولمة نفسه»[٣]، ولذا لا بد من ذلك الفرز والتمييز، ومتى ما احتجنا هذا أظهرناه، واتكأنا عليه، ومتى ما استغنينا عنه أو عن غيره، أقصيناه، واستبعدناه، أو قفزنا عليه، وهذا ما تفقد معه القيم العامة سلطتها، وشرعيتها، فقد كانت ـ في السابق ـ تفرض نفسها بوصفها قيماً وسيطة، فهي تنجح نسبياً بإدماج الخصوصيات، بوصفها اختلافاً ضمن ثقافة عامة للاختلاف، لكنها لم تعد تنجح لأن العولمة المنتصرة قضت على كل الاختلافات، وعلى كل القيم، مدشنة ثقافة ـ أو لا ثقافة ـ لا مبالية، على نحو كامل، فلم يبق ـ بعد أن يختفي القيمي العام ـ إلا البنية التقنية العالمية الكلية القوة، في وجه الخصوصيات، التي صارت من جديد وحشية ومتروكة لأمرها، وهي تعاني من انحراف، وتمرد، تصبح معه مفاهيم الحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان باهتة بما أنها لم تعد إلا أشباح عام مندثر[٤].

ـ **عنف النظام**: والمراد به العنف العولمي الذي يلاحق كل شكل من أشكال الخصوصية، بما في ذلك الشكل الأقصى من الخصوصية، وهو الموت نفسه، عنف مجتمع نُحرم فيه فرضياً من الصراع، ونُحرم من الموت، عنف يضع نهاية بمعنى ما للعنف نفسه، ويعمل لإقامة عالم متحرر من كل نظام طبيعي،

---

(١) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٧ ـ ٧٨.
(٢) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٢.
(٣) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٢.
(٤) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٣ (بتصرف يسير).

سواء كان نظام الجسد، أو الجنس، أو الولادة أو الموت، أكثر من العنف، يجب أن نتحدث عن الفتك، فهذا العنف جرثومي: إنه يعمل بالعدوى، برد فعل متسلسل، وهو يهدم بالتدريج كل حصاناتنا، وقدرتنا على المقاومة[١].



(١) بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٤ ـ ٧٥.

المبحث الرابع

الأجهزة الدولية التي يستخدمها المركز لتوظيف الحق الإنساني

لقد أصبحت حقوق الإنسان سلاحاً مريحاً في يد دول التمركز الغربي «يرفعه في وجه الأنظمة التي لا يرضى عنها لأي سبب من الأسباب، حتى أصبحت حقوق الإنسان حجة في يد الدول المسيطرة، لكبت الدول الناشئة التي تحول بينها وبين الأسواق النامية، إلا إذا وافقت على الالتزام بمستويات حقوق الإنسان المفروضة من الخارج»[١]، والتي تمكن لدول التمركز سطوتها على تلك الأسواق ودولها، وهذا الأمر قد عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣م بقوله: «.. إن حقوق الإنسان تخدم الغرض نفسه الذي خدمه الحق المقدس في القرن السابع عشر، إنها كأوامر صريحة تخلق سلطة أعلى من أية سلطة أخرى»[٢].

(١) روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص١٧١.
(٢) أورد ذلك: روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص٩٢ ـ ٩٣.

ولكي يحقق المركز أهدافه من استغلال حقوق الإنسان وتوظيفه لها، لا بد من أن يوجد لها الأجهزة المناسبة لتنفيذ ذلك التوظيف، حيث صرنا نطبق «برامج مفكرة ومعدة في الخارج، خاصة تلك التي تسمى المساعدة الفنية، التي تأتينا من منظمات دولية، أو من البنك الدولي، وغيره من المؤسسات الدولية التي عمقت هوة الفوارق الحاصلة داخل المجتمع، كما ركزت على مصالح وتحالفات مشتركة بينها وبين فئات قليلة، معادية لمصالح الشعوب ولطموحاتها»[١]، وهو ما شكل من تلك الأجهزة مطية لخدمة دول التمركز الغربي، ولن أطيل في هذا المبحث؛ لأني سأشير إشارات إلى تلك المؤسسات التي تستخدمها دول التمركز الغربي في سحق الحق الإنساني، بينما الأمثلة التطبيقية ستكون في الفصل التالي، ومن أهم تلك الأجهزة ما يلي:

المطلب الأول

منظمة الأمم المتحدة

لقد كان من النتائج التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية تفسخ النظام العالمي القديم، وأزيلت الأسس المالية والاجتماعية لنظام الأخلاق التقليدي، ووجدت دول التمركز الغربي نفسها هي محور السياسة الدولية، وأنها في حاجة إلى صياغة نظام دولي جديد يقوم على النظرية التي عبر عنها وينستون تشرشل بعد الحرب العالمية الثانية بقوله: «لا بد من تسليم الأمم الشبعانة المكتفية حكم العالم، وائتمانها عليه؛ لأنها أمم لا ترغب في أية زيادات عما بحوزتها من ثروات، أما لو تُرك حكم العالم بأيدي الأمم الجائعة فسنجد الخطر ماثلاً بصورة دائمة، إن السلم لا تحفظه إلا الشعوب التي تعيش بطريقتها الخاصة بعيدة عن الطمع، لقد وضعنا قوتنا في مرتبة أعلى من مراتب الآخرين، مثلنا مثل أغنياء ينعمون بالسلام في مساكنهم، وأوطانهم»[٢].

---

(١) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م، ص٧٨.

(٢) تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد = القديم، ترجمة: صفوان عكاش، دار فُصلت للدراسات والترجمة، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص٢٠.

لذا كان لا بُد لتحقيق ذلك الحكم من منظومة دولية تتدثر بها الأمم الشبعانة، لذا فقد فكر الرئيس روزفلت[(١)] في إنشاء تلك المنظومة الدولية بعد أن أصابه المرض بالشلل في عام ١٩٢٣م، ووضع لذلك خطة أطلق عليها «مشروع حفظ السلام»، وبعد فترة تغيرت تسمية المشروع إلى الأمم المتحدة، وهو ما جسده تشرشل من خلال ترؤسه في عام ١٩٣٦م للقسم الانجليزي من منظمة دولية تحمل اسم «جمعية التعاون الجديد بين الشعوب»، وقد دعت هذه المنظمة إلى إنشاء قوة دولية لحفظ السلام، وصرح رسميّاً بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦م بأنها تتميز عن بقية المنظمات الداعية للسلام إلى كونها تدعو إلى استخدام القوة لحماية القانون، وعند اجتماعهما ـ أي: روزفلت وتشرشل ـ ولدت وثيقة الأطلسي ـ التي سبق الإشارة إليها ـ حيث أخبر تشرشل روزفلت بأن الرأي العام البريطاني سيصاب بخيبة أمل كبيرة إن لم يجد في الوثيقة تعهداً بإنشاء منظمة دولية تهدف إلى إقرار السلام بعد الحرب، ولذلك فقد اجتمع قادة الدول التي ستدخل الحرب العالمية الثانية، وتم النقاش حول الخطط الهادفة إلى خلق ما أطلق عليه في بادئ الأمر بـ«الحكومة العالمية»، واتفق هؤلاء القادة فيما بينهم على أن الدول الداخلة في هذه الهيئة ستتخلى طواعية عن معظم حقوقها لمصلحة الهيئة المذكورة[(٢)].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان لا بد من تقاسم غنائمها بين

---

(١) يورد بعض الباحثين أن تلك لم تكن من أفكار الرئيسين الأمريكي والبريطاني، وأنها كانت فكرة أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية المغمورين، ويدعى: ليو باسفولسكي ـ من أصل روسي ـ وقد عمل تحت إشراف مباشر من وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت ـ كورديل هل ـ وانكب على دراسة إمكانية تأسيس منظمة بعد الحرب، وبحلول ١٩٤٤م كانت معظم العناصر للمنظمة الجديدة مكتملة في المسودة التي أعدها باسفولسكي، وخاصة الفكرة التي تمخض عنها مجلس الأمن، انظر تفاصيل ذلك لدى: فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، أسبار للدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص٢٦٠ ـ ٢٦١، وقد أحال في ذلك إلى كتاب «عملية خلق: تأسيس الأمم المتحدة» لستيفن شيلزنجر.

(٢) ريد، دوغلاس، الجدل حول صهيون، ترجمة: أديب فارس، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٥٦٣ ـ ٥٦٥ (بتصرف)، وفيها مزيد بسط عن دور اليهودي برنارد باروخ في تلك الأفكار، وتحقيقها على أرض الواقع.

حلفائها المنتصرين، وعُقد لذلك مؤتمر يالطا، في شباط ١٩٤٥م، والذي وضع الأحجار على رقعة الشطرنج، حيث تم تقسيم كل شيء يقع تحت أيديهم إلى قسمين، حيث شرع المؤتمر بتقسيم ألمانيا، وأوروبا، وكوريا، والعالم إلى قسمين، وقسم يُلحق بالعالم الحر (الرأسمالي الغربي) وقسم يُلحق بالعالم العادل (الاشتراكي الشرقي)، وبقي تبعاً لذلك الإخراج الدولي، وعند إنشاء الأمم المتحدة كانت صين شيانغ كايشيك هو الكيان الصيني الوحيد المعترف به من قبل كل أطراف الحرب المنتصرة، وهو ما أدخلها في لعبة تقاسم المقاعد الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث استحصل الاتحاد السوفيتي ـ في ذلك الوقت ـ على أحد المقاعد الخمس، لتصبح ثلاث مقاعد للمعسكر الرأسمالي، ومقعدان للمعسكر الاشتراكي[١]، وبذلك أصبحت أربعة أخماس المقاعد الدائمة العضوية التي تتمتع بحق النقض الفيتو من الدول التي انبثقت أفكارها وأيديلوجياتها عن أفكار دول التمركز الغربي، وتدين بدينه، ومع ذلك بقيت مسألة إخراج توازن القوى هذا ضمن نظام يتحلى ـ ولو ظاهرياً ـ بالديمقراطية، أو على الأقل بالعدالة الشكلية، فتوصلوا في النهاية إلى أن تقسم الأمم المتحدة الى الجمعية العامة، والتي تعتمد نظام دولة واحدة ـ صوت واحد، ومجلس الأمن الذي يتألف من أعضاء دائمين، يتمتعون بحق النقض، وأعضاء مؤقتين يتم تعيينهم مداورة.

وهكذا تبدو الجمعية العامة كالمنتدى الديمقراطي، بينما يحافظ مجلس الأمن على امتيازات القوة لدول التمركز الغربي[٢]، أو ما يعبر عنه مايكل هاردت بـ«إضفاء الشرعية على النظام الامبراطوري، والذي لا يمكن فرضه بمجرد الاستناد إلى فاعلية المباركة الحقوقية، والقوة العسكرية وحدها، بل لا بد من تطوير الأمر عبر إنتاج معايير قضائية ترفع من شأن سلطة الطرف المهيمن، بطريقة ثابتة وقانونية، وهنا بالذات تصل العملية الدستورية التأسيسية التي بدأت مع

(١) هرنانديز، أنطونيو، إمبراطورية الحرية، ترجمة: أحمد توفيق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢١٣.

(٢) غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

ولسون، لتصل إلى مرحلة النضج، وتطفو على السطح ثانية... فقد تمت إقامة سلسلة من المنظمات الدولية التي أفرزت ما يطلق عليه في القاموس التعاقدي التقليدي للحق الدولي، اسم معيارية وفعالية زائدة أو إضافية، وما لبث هذا الشيء الإضافي والزائد أن اكتسب قاعدة واسعة كونية شاملة، من حيث النزوع بفضل روح اتفاقات سان فرانسيسكو التي أسست الأمم المتحدة...»[١]، وهذه القاعدة الكونية والشمولية هي التي شرعت استغلال الغرب لتلك المنظمة، وذلك أحياناً يكون بالتدخل السلبي، والذي يكون بالامتناع عن تمرير القرارات التي تخدم الحق الإنساني، إذا كانت تتعارض مع المصالح الغربية، وأحياناً بالتدخل الإيجابي، بفرض قرارات باسم الحق الإنساني، وليس الغرض منها في حقيقة الأمر حماية ذلك الحق، وإنما الوصول إلى أهداف أخرى من وراء ذلك الشعار، وهذا ما صرح به ريتشارد نيكسون بقوله: .. «ونحن إذا ما أردنا التدخل عسكرياً لحماية مصالحنا، علينا أن نوظف الأمم المتحدة لنا، لا أن نكون أداة لها»[٢]، ولذلك كانت أمريكا تريد من الأمين العام للأمم المتحدة أن يكون مجرد إداري يسمع ويطيع لأمرها، ولا علاقة له بالسياسة[٣]، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت بقولها: «ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يكون إدارياً فحسب، وقد يكون ممكناً أن يتخذ دوراً سياسياً في مرحلة مقبلة من الزمن، ولكن ليس في هذه المرحلة»[٤].

---

(١) هارد، مايكل، ونيغري، أنطونيو، إمبراطورية العولمة الجديدة، مرجع سابق، ص٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) نيكسون، ريتشارد، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الدار الأهلية، عمان - الأردن، ص٤٦ - ٤٧.

(٣) وتطبيقاً لذلك فقد استمالت الولايات المتحدة أمين عام الأمم المتحدة - تريغفي لي - وأقنعته بتوقيع اتفاقية سرية مع وزارة الخارجية يسمح بموجبها - ضارباً عرض الحائط بكافة مفاهيم الحريات الأساسية وبميثاق الأمم المتحدة نفسه - لعملاء أمريكيين بتركيز أجهزة تنصت وتصوير تلفزيونية خفية داخل مكاتب مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، بغية مراقبة المتقدمين إلى شغل وظائف، أو الذين يشغلون فعلاً وظائف إدارية في الأمانة العامة خلسة..»، انظر: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٤) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين - مخاوف ومخاطر جديدة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١١٢ - ١١٣، وانظر: =

وبذلك الإقصاء السياسي لدور الأمم المتحدة وجعلها مجرد واجهة لتمرير القرارات الأمريكية بقناع أممي، ومنطق التفرد هذا هو ما عبَّر عنه أكثر من مندوب لأمريكا لدى الأمم المتحدة، ومنهم مادلين أولبرايت إذ صرَّحت أمام مجلس الأمن ـ عندما كانت مندوبة لأمريكا في الأمم المتحدة ـ بقولها: «إننا ستتصرف جماعياً عندما نستطيع، وسنتصرف أحادياً إذا استلزم الأمر؛ لأننا نعتبر هذه المنطقة ـ أي: منطقة الشرق الأوسط ـ ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية، ومن ثم لا نعترف بأي حدود أو عراقيل، أو حتى بقانون دولي أو أمم متحدة»[1]، ولذلك فقد قامت أمريكا بتدمير عدد من الحكومات الديمقراطية، المبنية على حكم الشعب، والتي سعت لانتهاج بدائل عن حكم السوق المفتوحة، القائمة على الشركات العملاقة، كما حدث في تشيلي، ونيكاراجوا، وأندونيسيا[2]، وسبب ذلك المأزق هو أنها لا تنظر إلى حقوق الإنسان كقيم، وإنما تنظر إليها على أنها «مجرد سمات ثقافية محلية، تم تصديرها كممارسات تصلح لكل شعوب العالم»[3].

ولخلوِّها من النظرة إلى الموضوع من منظور قيمي نجد أن الدول الغربية، وربيبتها إسرائيل، لا تُطبق عليها قرارات المنظمات الدولية ـ من الجمعية العامة، إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة ـ فهم يلوِّثون العالم، دون أن يخضعوا لأنظمة البيئة، وهم يستخدمون الفيتو بإسراف، على نحو يُجهض إرادة ما يقرب من مائتي دولة، ويتحدون الإنسانية في التفرد باستخدام الأسلحة المجرمة دولياً ضد

= المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٧٨ ـ ٢٨٢، فلديه المزيد من الشواهد والإحالات القيمة في هذا الشأن.

(١) تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص١٠، وص١٤ ففيها مقولة شبيهة بهذه لأحد الدبلوماسيين الأمريكيين في الأمم المتحدة، خلال الجدل حول بنما أثر احتلال أمريكا لها، ونص العبارة «إن ميثاق مجلس الأمن يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة للدفاع عن مصالحنا»، ولم يصرح باسمه تشومسكي.

(٢) انظر تفاصيل ذلك التدمير المروع لدى: تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد = القديم، مرجع سابق، ص٢٠٨ وما بعدها.

(٣) جيمسون، فريدريك، ملاحظات حول العولمة كمسألة فلسفية، ترجمة: ليلى الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٩.

المدنيين، وتكون الآلية التي ينفذ من خلالها ذلك الاستخدام هي منظمة الأمم المتحدة، وهو ما صرحت به مادلين أولبرايت ـ وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ـ أمام إحدى لجان الكونغرس في آذار/مارس ١٩٩٥م حيث بينت أن الأمم المتحدة ليست سوى مجرد مورد إضافي في الترسانة الأمريكية، ونص ما قالته: «عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُضيف إلى قُدراتنا من دون الانتقاص منها، تُعطينا الخيار بين القيام بعمل منفرد أو التنحي جانباً عندما تشتد حدة الصراع، تسمح لنا بالتأثير على سير الأحداث، من دون تحمل كامل الأعباء، التكاليف والمخاطر. وتمنح القضايا والمبادئ التي نساندها وزناً على الصعيد القانوني وعلى صعيد الرأي العام العالمي»[١].

وهذا ما أكده أمينها العام السابق بطرس غالي بذكره أنها ـ أي: الأمم المتحدة ـ «تُستغل من خلال استخدام الترهيب، والتهديد، وحق النقض الفيتو، كما أنها تُستغل في تشريع تحركات أمريكا، وتشكيل الائتلافات، وفرض العقوبات، أما عندما يتصدى الرأي العام لأمريكا فإنها تعامل المنظمة باحتقار كبير»[٢]، وقد لخص ذلك جارودي بقوله: «أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية، وتنفيذها، وليتحول دورها إلى ساتر ومبرر قانوني للمخططات الأمريكية، وأداة للتنصل من الجرائم، وإثبات البراءة للإدارة الأمريكية»[٣].

والنتيجة أن الأمم المتحدة أصبحت أحد المواقع التي كثيراً ما حُسمت فيها الخلافات بين الدين والسياسة والاقتصاد ـ من وجهة نظر غربية ـ من جهة، وحقوق الإنسان من الجهة الأخرى، والتي أعطت سياسات، ومخططات ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ بشكل عام ـ نتائج مرضية، ورائعة للأمم الغنية القانعة، التي تحكم بموجب حقها في الحكم، كما سبق وأن أوردنا من كلام تشرشل.

---

(١) غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) غالي، بطرس، الأمم المتحدة المهزومة: مأثرة الولايات المتحدة ـ الأمم المتحدة، بواسطة: د. فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٣) جارودي، روجيه، أمريكا طليعة الانحطاط، ص١١٢، بواسطة: د. فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، مرجع سابق، ص٢٦٣.

وما أجمل ما قاله المفكر الجزائري مالك بن نبي بقوله: «إن شيئاً يسمى الضمير العالمي أراد أن يدخل الوجود فقدم أوراق اعتماده، قدم ميثاق الأمم المتحدة، والتصريح بحقوق الإنسان، ولكن الروح الديمقراطية التي أشرفت على تحرير هذه الوثائق التاريخية، لم تكن ديمقراطية إلا اسماً، إذ أنها نسيت فيما حررت أن تنص على قضية الشعوب، وبهذا انصرف اهتمامها إلى الدول... ونتج عن ذلك ألا نجد في اهتمام تلك الوثائق بمصلحة الإنسان ـ سواء باعتبارها من خلال الجماعات أو الأفراد ـ إلا مزيداً من التأكيد والتقرير لمصلحة الكبار..»[١]، وهذا ما حرص على التأكيد عليه فرانز فانون بقوله: «إن منظمة الأمم المتحدة هي ورقة قانونية تستخدمها المصالح الامبريالية عندما تفشل ورقة استخدام القوة»[٢]، وهي بنظره «لم تقم يوماً بحل مشكلة واحدة بشكل فعال، مما يطرحه الاستعمار على ذمة الضمير الإنساني، وفي كل مرة تدخلت فيها، كان ذلك لمساعدة سلطة استعمار البلد القامع بشكل فعلي»[٣].

وهذا ما يقوم به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، حيث أن اعتراض أحدهم يكفي لتعطيل أي قرار، وإيقاف سريانه، وهذا ما جعل الرئيس الكوبي ـ فيدل كاسترو ـ يرى «أن تعزيز الأمم المتحدة من الضروريات التي لا يمكن تأجيلها، ولكن من الواجب دمقرطة الأمم المتحدة، إذ يجب إعطاء الجمعية العامة ـ حيث تمثل جميع الدول الأعضاء ـ السلطة الأعلى، وكذلك الوظائف، والدور المناسب لها، ويجب إنهاء دكتاتورية مجلس الأمن، مع الدكتاتورية التي تمارسها الولايات المتحدة في تلك الهيئة»[٤]، وهذا التغيير الذي طرحه الرئيس الكوبي مثالي للغاية، ولكن كان هناك طرح آخر يرى «زيادة أعداد مقاعد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وأن يكون التمثيل في المجلس موزعاً على مناطق مختلفة من العالم، وفق تعدادها السكاني، ولكن

---

(١) بن نبي، مالك، في مهب المعركة، دار الفكر، دمشق، (د، ط)، ١٤٠٢هـ، ص١٢١.

(٢) فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٩.

(٣) فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٨، وقد ذكر عدداً من النماذج على تحيز تلك المنظمة للأقوياء.

(٤) كاسترو، فيدل، العولمة الإمبريالية، ترجمة: عبد الرحمٰن إياس، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٨٣.

من المستحيل تحقيقه، فالدول الدائمة العضوية ترفض أي انتقاص من امتيازاتها، أو اقتسامها مع غيرها، ولديها في المادة (١٠٨) من الميثاق ما يكفيها من التصدي لهذا التغيير، إذ يجب موافقتها جميعاً، أو سكوت بعضها لتحقيقه»[١].

وهذا ما جعلها تفقد مصداقيتها، وهو ما شكا منه الأمين السابق لهيئة الأمم المتحدة ـ كوفي عنان ـ بقوله: «لقد فقدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان سمعتها، ففي حالات كثيرة تسعى الدول إلى الحصول على عضويتها لكي تعزل نفسها عن الانتقادات، أو لكي تنتقد الآخرين، عوضاً عن أن تعمل على مساندة المهمة الحقيقية لهذه الهيئة»[٢]، وكان من ثمار ذلك الفقدان لتلك السمعة أن أصبحت حقوق الإنسان خلال عقد التسعينات مصدر عدم ثقة في العلاقات الدولية، ونتج عن ذلك أن «جملة الهيئات الحكومية البينية المسؤولة الإشراف على تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان بقيت ناقصة التمويل، وضعيفة وعاجزة عن تحقيق الغرض الذي من أجله أنشئت»[٣].

وهذا ما طُبق مع الأمم المتحدة إذ قُدر حجم المستحقات المتأخرة على واشنطن غير المدفوعة للأمم المتحدة بحوالي ١٠٣ بليون دولار، وكتب الأمين العام السابق ـ للأمم المتحدة ـ كوفي عنان بأن «أبوابنا مفتوحة فقط لأن بلداناً أخرى غير واشنطن تقدم قروضاً سياسية بدون فوائد من أجل تغطية العجوزات الأمريكية الواسعة ـ ليس من حلفاء الناتو فقط... بل من البلدان النامية مثل الباكستان، وفيجي»[٤]، ومن أجل استمرار ذلك الضعف[٥] رفعت الولايات

---

(١) الذيب، سامي عوض، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام، ضمن: حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٢) عنان، كوفي، نحو حرية أكبر ـ أو التحرر من الفقر والخوف، ترجمة: عبد القادر عثمان، مجلة الثقافة العالمية، العدد (١٣٧) يوليو أغسطس ٢٠٠٦م، ص٢٧.

(٣) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، ص١٥٨.

(٤) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٥) وتعتبر الولايات المتحدة سبب كبير في ذلك الضعف المالي، بسبب الصعوبات المالية، التي لم تلتزم بسدادها أمريكا، ولا ترغب في ذلك إمعاناً في إذلال المنظمة، ولتمرير =

المتحدة شعار «إصلاح الأمم المتحدة»، والذي من شأنه كما قال أحد المعلقين أن يكون موازياً لخصخصة هذه المنظمة، والحكومات الغربية الأخرى إما بادرت إلى تأييد الإصلاحات، أو حريصة على كتمان انتقاداتها، فجرى تقليص ميزانية الأمم المتحدة العادية فعلياً، في حين كان هناك زيادة في المساهمات الطوعية المقدمة من الدول الغنية، أو من أفراد ميسورين.

ويجري توجيه المساهمات أو التبرعات نحو دعم أنشطة من اختيار المساهمين، مما يؤدي إلى تضخيم نفوذهم الكبير أساساً، كما تمخضت عملية الإصلاح في عملية اختيار العاملين في الأجهزة، فالأجهزة الممولة من جانب الميزانية العادية تعرضت للاختزال، في حين ارتفع عدد الأشخاص المرشحين من قبل حكوماتهم، أو من جانب شركات خاصة، أو تم التعاقد معهم لفترات قصيرة»[(١)]، ونتج عن ذلك الإصلاح «تعطيل قدرات الرد التعددية، واختزلت المكانة والمصداقية المعنونتين، للمنظمة، وهما أمران جوهريان لدعم دورها في الميادين كلها، ولكن في ميدان حقوق الإنسان بشكل خاص»[(٢)].

وفقدان تلك المكانة والمصداقية، هو ما جعل ريتشارد بيرل ـ أحد صقور المحافظين الجدد ـ يعلن موت الأمم المتحدة في تصريح له لصحيفة الغارديان حيث يقول: «الشكر لك ربي على موت منظمة الأمم المتحدة. .أوه، ليس المنظمة بكاملها، بل أسطورة الأمم المتحدة، من حيث هي قاعدة النظام العالمي الجديد، . . والمفهوم الليبرالي لأمن يرعاه قانون دولي يطبق بواسطة مؤسسات دولية»[(٣)]، وهذه النظرة شكلت قاعدة من قواعد السياسة الأمريكية، ولذلك فقد

= شعار الإصلاح الذي ترفعه، وللمزيد حول ذلك انظر: عبد النور، د. ناجي، و: فتيحة، ليتيم، الأزمة المالية للأمم المتحدة وسبل علاجها، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٤) أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٤٨ ـ ٥٨.

(١) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٢) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة ص١٧٨.

(٣) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٩.

تدخلت في عشرين عاماً (١٩٤٦م ـ ١٩٦٥م) مائة وثمان وستين مرة في مختلف مناطق العالم[١]، بخلاف التدخلات التي حدثت بعد ذلك، بالإضافة إلى ما سبق إيراده من شكاوى المسؤولين الأمميين، وتصريحات القياصرة الأمريكان، فإنه لم يبق لنا سوى أن نتساءل: تُرى أي احترام، أو مصداقية ستكون لهذه المنظمة بعد كل ذلك؟!.

لنخلص من كل ذلك إلى «أن هناك (عالم حر) يستعبد عالماً (غير حر)، وأن هناك (أمم متحدة) تتحكم في مصائر أمم (غير متحدة)، ليس هذا فحسب بل إنها جعلت وكالات الأمم المتحدة المختلفة مجرد محور توطنات طفيلية، توطنات التروستات الزراعية ـ الغذائية التي تنهك تربة العالم الفقير من أجل التصدير إلى البلدان الغنية، توطنات المدافعين الذين يصنعون السياسة الخارجية لكل البلدان الكبيرة مثل الصغيرة، توطنات الماليين الشرهين إلى توظيفات مجزية للذين يتلاعبون بتلك المؤسسات الدولية»[٢].

ونخلص من كل ما تقدم إلى أننا نوافق على ما قاله وزير خارجية بلجيكا في نفس السنة التي احتفلت فيها الأمم المتحدة بمرور خمسين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحديداً في يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨م، والذي قال فيه: «لقد ماتت الأمم المتحدة»، وذلك تعليقاً على ضرب العراق بالقنابل بواسطة طائرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأنها لم يعد لها وجود إلا بالقدر الذي يحقق مصالح الدول الغربية فقط[٣].

---

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٣٧، وللمزيد من تلك التصريحات، وذلك الازدراء للأمم المتحدة، انظر: الخازن، جهاد، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٧١ ـ ٧٢، و: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ٥ ـ ٦، و: ص٨ ـ ١١، ١٥، ١٩ ـ ٢٩.

(٢) باربر، فيليب، موتى العولمة الأحياء، ضمن الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة: د. أنطوان حمصي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٣٨٦، وقارن ذلك بما لدى: فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٨ ـ ٢٦٠.

(٣) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٠.

المطلب الثاني

صندوق النقد، والبنك الدوليين

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تم عقد مؤتمر بريتون وودرز في نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٤٤م، وكان ذلك برعاية الأمم المتحدة الجنينية، والذي كان من قراراته إنشاء كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي[١]، وكان الهدف من إنشائهما المساعدة على تحقيق إعادة إعمار المجتمعات الرأسمالية التي كانت تحطمت بسبب الحرب، والاختصاصات التي أوكلت إلى صندوق النقد هي «ضمان استقرار أسعار صرف العملات، والتعديلات التي تقوم بها الدول التي تعاني من مشاكل تتعلق بالسيولة النقدية، أما البنك الدولي فكان من اختصاصه ـ في المقام الأول ـ إيصال أموال القطاع الخاص، إلى المشروعات الاستثمارية التي تضمن النمو، والتنمية. .»[٢].

هذه هي الاختصاصات المعلنة، بينما الواقع أنه بعد الحرب العالمية لم يعد من مصلحة القوى الكبرى السيطرة على الدول من الداخل ـ أي: بالاستعمار المباشر ـ فكان لا بد من التعويض عن وجود مرئي بحكومة لا مرئية، من خلال حكومة البنوك الكبرى: «كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. .»[٣]، والدخول إلى تلك الدول من خلال خرافة التنمية، والتي يصفها تشومسكي بأنها ـ في الغالب ـ «شكل من أشكال التخلف الموجه إلى العالم الثالث»[٤]، وكان تمويلهما يتم من الدول الغنية، وبشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت لها اليد الطولى في تسييرهما، حتى سماهما أحد المعلقين بـ«الأسنان

---

(١) ايفانز، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٩.

(٢) وودز، نجير، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٢٦٤.

(٣) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٤٠.

(٤) تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، ترجمة: هيثم علي حجازي، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٧.

الاقتصادية للنظام العالمي الجديد»[١].

وهذا ما أكد عليه هنتنغتون إذ نص على أن «الغرب يستخدم تلك المؤسسات لتدعيم موقفه المتفوق، والدفاع عن مصلحته التي يعتبرها مصالح الجماعة العالمية، لإضفاء شرعية عالمية للأعمال التي تعكس المصالح الغربية، ومن ذلك إدماج اقتصاديات المجتمعات غير الغربية في النظام الاقتصادي العالمي الذي يسيطر عليه الغرب، فمن خلال صندوق النقد والمؤسسات العالمية الأخرى يعمق الغرب مصالحه الاقتصادية ويفرض سياسات اقتصادية على الأمم الأخرى يعتقد بأنها ملائمة لها. لكن في أي استفتاء لتلك الشعوب ـ غير الغربية ـ سيحصل على نتيجة متدنية جداً من الأغلبية الساحقة الذين يتفقون مع وصف جورج أربانوف لمسؤولي صندوق النقد الدولي بأنهم: «البلاشفة الجدد الذين يستغلون أموال شعبنا ويفرضون قواعد غربية وغير ديمقراطية للعمل السياسي والاقتصادي وإجهاض الحرية الاقتصادية»[٢].

وكل ذلك خدمة لرأس المال الغربي، إذ «أن كل (١٠٠٠) دولار يقرضها البنك الدولي للعالم الثالث ترجع منها (٧٨٠) دولار إلى الولايات المتحدة بطريقة من الطرق، كما ورد ذلك في مقال افتتاحي في صحيفة النيويورك تايمز»[٣]، وويلات هاتين الهيئتين الدوليتين، وسحقهما لحقوق الإنسان، أكبر من أن يُحاط به، وقد صُنف فيها عدد كبير من الكتب[٤]، وهما ـ كما يقول تشومسكي ـ: «نفوران من حقوق الإنسان بشكل استثنائي»، ومن لطيف التعليقات على إبادات البنك الدولي ما علق به جيري ماندر على تولي روبرت مكنمارا ـ وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في حكومتي كنيدي وجونسون ـ لرئاسة البنك الدولي بقوله: إن «مكنمارا قتل من الناس وهو على رأس البنك الدولي، أكثر مما فعل وهو وزيراً

(١) تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص١١.
(٢) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات ـ وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٣٤.
(٣) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١٣٦.
(٤) انظر على سبيل المثال: إيريك توسان، المال ضد الشعوب، ودوفسكي، ميشيل، في كتابه: عولمة الفقر ـ تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، وستيجلر، جوزيف، ضحايا العولمة، وغيرها كثير.

للدفاع، ومسؤولاً عن مذابح فيتنام»[١]، وما فتئ صندوق النقد، والبنك الدوليين حسبما يرى روجيه جارودي يسعيان إلى «تخريب القطاع الجنوبي من العالم، من الأرجنتين حتى تنزانيا، ومن باكستان إلى الفلبين، وقد شرع في استخدام الأسلوب نفسه مع دول الكتلة الشرقية، للوصول إلى سوق عالمية موحدة ومتجانسة، على أن الإنجاز الأهم كان، وما زال بربط الاقتصاد العالمي بالدولار..»[٢].

وهذا وغيره جعله يصف صندوق النقد بأنه «يشكل أكثر المنظمات إجراماً في العالم»[٣]، وبما أن «المديونية والفساد واستنزاف الثروات، هي عناصر ثلاث لمشكلة واحدة، فالفساد ـ عبر الدين خصوصاً ـ وسيلة تسمح بجعل الحاكم يقبل بوضع بلاده تحت وصاية صندوق النقد، ومالية الشمال وشركاته المتعددة الجنسيات، بالسماح لها بالحصول على ثروات البلاد بأثمان زهيدة[٤]، فقد كانت الآلية التي يتم خنق الدول من خلالها للانصياع لإملاءت الدول الكبرى، هو توظيفها لتلك المؤسسات المالية، فصندوق النقد الدولي يتم توظيفه من خلال اختصاصاته، فهو ـ كما تقدم ـ يقوم بإدارة نظام أسعار صرف مستقرة للعملات الدولية، حيث يكون بموجب ذلك لكل عملة ما سعر تكافؤ يعبر عنه بالدولار، ويتم تعديل ذلك السعر بموافقة الصندوق، إذا اعتبر ميزان المدفوعات الخارجي في حالة عدم توازن أساسي.

كما أن من مهامه توفير سيولة للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات، ويُفترض دائماً أن السلطات النقدية للدولة المتلقية ستتخذ تدابير مناسبة لتصحيح حالات اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، ولقد أصبح من سمات إقراض الصندوق ما يسمى بالاشتراطات، التي تكون جزءاً من رزمة الإنقاذ، ويتم الإعراب عن حق صندوق النقد الدولي في وضع تلك الشروط بأن تقوم الدولة المتلقية للقرض، بإصدار خطاب نوايا إلى الصندوق، وهذا الإجراء

---

(١) زيغلر، د. جان، سادة العالم الجدد، ترجمة: د. محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص١٥٩.

(٢) جارودي، روجيه، أمريكا طليعة الانحطاط، ص١١٩ ـ ١٢٠، بواسطة: د. فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، مرجع سابق، ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٣) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٠.

(٤) توسان، أريك، و: مييه، دوميان، خدعة الديون، مرجع سابق، ص٢١٥.

برمته يؤدي إلى تآكل سيادة الدولة... وقد درج صندوق النقد الدولي على الانطلاق من تلك النقطة للطلب من الدول المتلقية للقروض بأن تقوم بتعديلات هيكلية لتصحيح اختلال التوازن[١]، ومن أهم السياسات النموذجية التي يحبذها الصندوق لذلك زيادة الضرائب، ورفع أسعار الفائدة، وخفض الإنفاق العام، بما في ذلك الإعانات[٢].

أما البنك الدولي فهو مشبع بالمبادئ المصرفية التجارية، ولذلك فهو يتبع سياسات إقراضية ربوية صارمة، ونتيجة لتلك المراباة الصارمة، ارتفعت قيمة الدين الخارجي الكلي لدول الأطراف ـ البلدان النامية ـ من ٥٨٠ مليار دولار، عام ١٩٨٠م، إلى ٢٤٠٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٢م، أي إنه تضاعف حوالي أربع مرات[٣]، كما أن فترة التسعينات كانت أفضل فترة في حقبة النيوليبرالية، حيث لم تجتذب أثناءها بلدان المحيط التي يعيش فيها ٨٥٪ من سكان العالم، إلا حصة هامشية من رأس المال المتنقل عبر الكوكب، فمن بين ١٨٧ بلداً تصنفها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على أنها دول نامية، تلقت عشرة بلدان فقط نصف ذلك المبلغ الضئيل، وقد تقلصت حصة بلدان المحيط من تدفقات رأس المال الخاص في عام ١٩٩٧م من ١٥٪ إلى ٧،٥ ٪، وقد قام البنك الدولي بتقسيم التدفق المالي لرؤوس الأموال الخاصة المتجهة إلى بلدان المحيط، إلى أربع فئات:

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمثل غالبية التدفق الدولي لرأس المال.

ثانياً: استثمارات محافظ الأسهم.

ثالثاً: سندات الدين، والأوراق المالية التي تصدرها شركات خاصة، أو هيئات رسمية في بلدان المحيط.

---

(١) انظر في كارثية التصحيح الهيكلي مبحث بعنوان: «التصحيح الهيكلي يحارب الفقراء» لدى: بارير، فيليب، موتى العولمة الأحياء، ضمن: «الكتاب الأسود للرأسمالية»، مرجع سابق، ص٣٨٩.

(٢) ايفانز، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٣٢٨.

(٣) إيريك توسان، المال ضد الشعوب، مرجع سابق، ص١٥٧.

رابعاً: قروض المصارف الدولية، وفي الفترة ما بين ١٩٩٠م ـ ١٩٩٧م شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يقارب الخمسين بالمائة من تلك التدفقات، واستثمارات المحافظ ١٦٪ وأوراق الدين ١٥٪ والقروض المصرفية ١٢٪، وكل ذلك كان بإشراف وتنسيق البنك الدولي[1]، ويتم تنفيذ برامج تلك المؤسسات الدولية، للإطباق على خناق الدول عبر أربع مراحل، على النحو التالي:

ـ **المرحلة الأولى: الخصخصة**: والتي يمكن تسميتها بدقة أكبر «الارتشاء» كما يقول ستيغليتز. بدلاً من الاعتراض على بيع صناعات الدولة، قام الزعماء الوطنيين بكل لباقة ـ مسكتين النقاد المحليين كما طلب منهم البنك العالمي ـ ببيع الشركات المحلية للكهرباء والماء و«بإمكانك رؤية أعينهم وهي تتسع لمشهد الـ(١٠٪) نسبة العمولة التي دفعت لحسابات مصرفية سويسرية لمجرد حسم بعض مليارات من سعر المبيع من تلك الممتلكات الوطنية»[2].

المرحلة الثانية: تحرير سوق رأس المال: بعد الارتشاء، تأتي المرحلة الثانية من خطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ـ التي تناسب كل الحالات ـ لإنقاذ اقتصادك، وهي تحرير سوق رأس المال، وهذا يعني: إبطال أي قانون في أي دولة يبطئ أو يفرض ضريبة على الأموال التي تقفز فوق الحدود، نظرياً تسمح إزالة القيود على سوق رأس المال في دولة ما لرؤوس أموال البنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بالتدفق داخل وخارج تلك الدولة، ولكن للأسف، في دول مثل إندونيسيا والبرازيل تدفقت الأموال إلى الخارج وإلى الخارج فقط. يدعو ستيغليتز هذه العملية بدورة «الأموال الساخنة». تدخل الأموال إلى الدولة للمضاربة في العقارات والعملات، ثم تهرب عند أول أثر لوجود مشاكل، وبذلك قد تجف احتياطات الدولة في أيام أو حتى ساعات، والشركات عندما يحصل ذلك فهي في مأمن إذ يطلب صندوق النقد الدولي من تلك الدول لإغراء الشركات المضاربة بإعادة رؤوس

---

(١) إيريك توسان، المال ضد الشعوب، مرجع سابق، ص٧٣ ـ ٧٤.

(٢) بالاست، غريغ، أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال، ترجمة ونشر الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص١٥٥.

أموالها ـ أي: أموال الدول ـ رفع نسب الفوائد إلى٣٠ بالمائة و٥٠ بالمائة و٨٠ بالمائة.

المرحلة الثالثة: وضع الأسعار اعتماداً على السوق: وهو مصطلح مزخرف لرفع أسعار الغذاء والماء والغاز المنزلي، وهذا يؤدي إلى المرحلة (٣,٥٪) والتي يدعوها ستيغليتز «إخلال صندوق النقد الدولي بالأمن»، وهذا الإخلال بالأمن متوقَّع به مسبقاً من قبل الصندوق، عندما تصبح دولة ما «فقيرة ومعدمة، يستغل ـ صندوق النقد الدولي ـ الفرصة ليعصر آخر نقطة دم منها، ثم يرفع الحرارة إلى أن ينفجر المرجل بأكمله» ـ كما حصل عندما أوقفت إعانات الغذاء والوقود إلى الفقراء في إندونيسيا في عام ١٩٩٨م فانفجرت حوادث الشغب في البلاد، وكما حدث في بوليفيا في نيسان ٢٠٠٠م من اندلاع لحوادث الشغب إثر ارتفاع أسعار الماء بضغط من البنك العالمي، وحوادث الشغب في الإكوادور في بدايات عام ٢٠٠١م، بعد ارتفاع أسعار الغاز المنزلي التي وُجدت في البرنامج السري لـ«مساعدة» الإكوادور، حتى إنه قد يتولد لديك انطباع بأن حوادث الشغب تلك مكتوبة ضمن البرنامج ـ وهي كذلك في الحقيقة ـ فعلى سبيل المثال نحن بحاجة فقط لإلقاء نظرة على «إستراتيجية المساعدة المؤقتة» والسرية للإكوادور، إذ يذكر فيها البنك ـ بدقة باردة ـ بأنهم يتوقعون لخططهم أن تشعل «اضطراباً اجتماعياً» ـ وهو مصطلحهم البيروقراطي لاشتعال البلد ـ وذلك ليس مستغرباً، نظراً لانفجار الاقتصاد داخلياً. يذكر التقرير السري بأنه لكي تجعل الخطة من الدولار الأمريكي عملة للإكوادور فإنها دفعت بـ(٥١٪) من عدد السكان إلى ما دون خط الفقر، وهو ما يسميه ستيغليتز خطة الضغط حتى الانفجار، وعندما تنفجر البلاد تكون خطة «المساعدة» للبنك العالمي جاهزة، وهي الطلب من السلطات بأن تستعد للنزاع المدني وللمعاناة مع الحل السياسي، في تلك الأمم المفلسة، الحل يعني نزول الدبابات إلى الشوارع، وكل شغب جديد ـ والمراد به المظاهرات السلمية التي تُفرَّق بالهراوات أو الرصاص ـ يسبِّب هروباً مذعوراً لرؤوس الأموال وإفلاس حكومي، ولهذا الإحراق الاقتصادي وجهه المشرق بالطبع، فالشركات الأجنبية يمكنها عندئذ أن تلتقط بقايا الممتلكات، بأسعار مزاد الحرائق.

و يشير ستيغليتز إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ليسا موالين

متحجري القلب لاقتصاد السوق، ولكن فقط عندما تحتاج البنوك إلى من ينتشلها من أزمتها المالية، إذ يصبح عندها التدخل في السوق مرحّباً به.

المرحلة الرابعة: التجارة الحرة: والمراد بها التجارة التي تسير حسب قواعد منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي، حيث يشبّه ستيغليتز التجارة الحرة على طريقة منظمة التجارة العالمية بحروب الأفيون، «فتلك ـ الحروب ـ أيضاً كانت من أجل فتح الأسواق»، فكما حدث في القرن التاسع عشر، ها هم الأوروبيون والأمريكيون يحطمون اليوم الحواجز أمام التجارة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقية، في الوقت الذي يسدون فيه أسواقهم الخاصة أمام زراعة العالم الثالث»، وفي حروب الأفيون، استخدم الغرب الحصار العسكري لإرغام الأسواق كي تفتح أمام تجارتها غير المتوازنة، واليوم بإمكان البنك العالمي أن يفرض حصاراً اقتصادياً فعالاً كالحصار العسكري تماماً ـ وفي بعض الأحيان مميتاً مثله أيضاً[١].

وهذه السياسات ومرحلياتها هي ما نتج عنه كوارث اقتصادية واجتماعية، لا توصف، ومن النماذج الصارخة على خضوع صندوق النقد الدولي، وتكريسه خدماته لإملاء شروط الهيمنة الغربية، أنه بعد الأزمة المالية التي حدثت في المكسيك عام ١٩٩٥م، والتي كان سبباً في حدوثها، ودعواته لتحرير الاقتصاد، والخصخصة الشاملة، وإلغاء الحواجز التجارية، وأخذت الأبواق الإعلامية للرأسمالية العالمية، تشيد بالمكسيك كدولة صالحة، ولما كانت معدلات الفائدة متدنية في أمريكا، وعالية في المكسيك، فقد كان في ذلك فرصة ذهبية لمدراء صناديق الأموال الأمريكيين، فبدأت التدفقات المالية، وتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، وسيطر الرأسماليين العولميون على حوالي ٥٠٪ من سوق الأوراق المالية المكسيكي، وحوالي ٢٥٪ من الدين الحكومي قصير الأجل.

وعندما تضخمت أرباح تلك الشركات، قامت تلك الشركات بهجرة معاكسة لأموالها، بعد أن قامت بشفط ما لدى المكسيكيين من أموال، وهو ما أوقعهم في كارثة اقتصادية، وهنا جاء دور صندوق النقد، والذي قام

---

(١) بالاست، غريغ، أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال، مرجع سابق، ص١٥٥ ـ ١٥٨.

بوضع شروطه للإنقاذ كجزء من الخطة، ومن أهم تلك الشروط:

ـ يجب على المكسيك أن تبيع أفضل ما لديها من موجودات مثل الموانئ، والسكك الحديدية، البتروكيماويات، الاتصالات، لجمع مبلغ ٢١ مليار دولار، ويجب أن تبدأ عمليات البيع على الفور، بغض النظر عما إذا كانت الأسعار قد أصبحت في الحضيض، بسب الأزمة التي تمر بها البلاد.

ـ ينبغي على المكسيك أن تفتح الأبواب لتملك الأجانب في بنوكها، التي لم يكن يُسمح للأجانب بالتملك فيها.

ـ على المكسيك أن تودع كافة إيراداتها النفطية لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، ووافقت المكسيك على تلك الشروط على مضض، وكانت النتائج كارثية، إذ زادته انهياراً[١]، ونتيجة لذلك انحدر نصف سكان المكسيك إلى ما دون عتبة الفقر[٢].

وبصورة أسوأ ما حدث مع الأرجنتين وهي التي امتثلت لكل إملاءات صندوق النقد، وبيعت جميع مؤسسات الدولة وممتلكاتها (النفط ـ المناجم ـ الكهرباء ـ الماء ـ الهاتف ـ الطرق السريعة ـ سكك الحديد ـ المترو ـ الشركات الجوية ـ وحتى البريد) وحُررت التجارة الخارجية تماماً، وأُزيلت الرقابة على المبادلات المالية، وسُرح عشرات الآلاف من الموظفين، أو خُفضت رواتبهم، وقُلصت عائدات تقاعدهم، وكانت النتيجة أن دين الأرجنتين الذي بلغ ٨ مليارات قبل الخصخصة، أصبح بعد بيع أملاك الدولة ١٣٢ مليار دولار؛ أي: تضاعف ست عشرة مرة، ومع ذلك ظلت الأرجنتين أنجب تلميذ لدى صندوق النقد، حتى أن وزير الاقتصاد. دومينغو كافللو ـ صانع الخصخصة والدولرة ـ حظي من النيويورك تايمز في آذار مارس من العام ٢٠٠١م بلقب بطل السنة الليبرالي[٣]!!، ولعل السبب في ذلك هو ما ذكرته النيويورك تايمز في إحدى

---

(١) انظر تفاصيل تلك الأزمة ونتائجها الكارثية: زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٢١ ـ ٢٢٨.

(٢) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٠.

(٣) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٦ ـ ١٢٧.

افتتاحياتها بأن كل ١٠٠٠ دولار يقرضها البنك الدولي لدول العالم الثالث تعود ٧٨٠ دولاراً منها إلى الولايات المتحدة بطريقة من الطرق[(١)].

وكذا الحال كان مع دول جنوب شرق آسيا، حيث طُبق نفس السيناريو معها، وحصلت الكارثة، وحضر فريق عمل صندوق النقد الدولي إلى سيول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧م للتفاوض حول شروط برنامج إنقاذ كوريا الجنوبية، ووصل في نفس الوقت مسؤول كبير في وزارة المال الأمريكية، ونزل في نفس الفندق، وتابع عمل فريق صندوق النقد، طوال المدة التي تم فيها إنجاز الصفقة مع الحكومة، ومثلت الصفقة في النهاية إطار عمل لسياسة مشتركة بين صندوق النقد الدولي ووزارة المال الأمريكية، وبطريقة مشابهة حدث في برنامج الإنقاذ الأندونيسي، وقد دفعت الولايات المتحدة من خلال تلك المباحثات إلى تضمين مطالبها في مجمل عمل البرنامج[(٢)]، وهذه الرقابة اللصيقة التي تمارسها وزارة الخزانة الأمريكية، والتبعية التي يقوم بها صندوق النقد شبهها ـ عالم الاقتصاد السياسي ـ فرجسون توماس بـ«الكلب الذي يظهر في إعلانات شركة الاسطوانات القديمة، وهو يستمع إلى صوت سيده على أسطوانات فونوغراف. .»[(٣)]، وطبعاً لا يملك الكلب إلا الامتثال لصوت سيده.

ودول التمركز التي تسيطر على صندوق النقد لم تكلف نفسها أن تعامل دول الأطراف التي يوجد بها ملايين البشر، معاملة شركاتها العملاقة، ففي صيف ٢٠٠٢م إثر إعلان اختلاسات مالية بلغت ٧,٢ مليار دولار، حمت ـ الدولة ـ شركة ولد كوم ثاني أكبر شركة أمريكية للخطوط الهاتفية البعيدة نفسها من دائنيها، باللجوء إلى الفصل (١١) من القانون الأمريكي المتعلق بالإفلاس ـ وهو قانون يسمح للشركات بالعمل ثلاثة أشهر دون أن تسدد دائنيها ـ ولكن ماليزيا التي تضاهي ديونها تلك المبالغ المختلسة، لم تستطع أن تحمي نفسها من دائنيها

---

(١) بواسطة: المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢) كفالجيت، سنغ، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٦٣ ـ ١٦٤، و: زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٣١ ـ ٢٥٠.

(٣) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠٦.

المتوحشين، خلال أزمة جنوب شرق آسيا[1]، وهذه المؤسسات لديها قدرة على التلون ـ في الشعارات على الأقل ـ لا حدود لها، ففي سبعينات القرن الماضي كانت نظرية «النمو» هي النظرية المحببة للبنك الدولي، وكانت المعادلة: (نمو = تقدم = تنمية = رخاء للجميع) وعندما جاءت أول موجة من الانتقادات بأن «النمو غير المحدد يخرب الطبيعة»، رد منظرو البنك بتبني منهجية «التنمية المتكاملة» ـ أي: إنه لا يعنى بنمو الناتج المحلي الخام للبلد المراد، بل سوف يعنى بنتائج هذا النمو على القطاعات الأخرى ـ.

ثم ظهرت تقارير أخرى تنتقد الرأسمالية المنفلتة، وركزت على «اقتصادية البنك»؛ أي: تركيزه المفرط على الاقتصاد، وإهماله الجوانب الأخرى في حياة المجتمع، مثل الصحة والتعليم واحترام حقوق الإنسان، ورد البنك بوضع نظرية حول ضرورة «التنمية البشرية»[2]، وعندما أزعج المحتجين الغوغائيين ـ صندوق النقد ـ باحتجاجاتهم غيَّر مسمى برنامج «التعديل الهيكلي»، إلى اسم يروق للمحتجين وهو: «برنامج التنمية وتقليص الفقر»[3]، وكل ذلك التلون في الشعارات لم يغير من واقع الأمر شيئاً، وإنما ازدادت الأمور سوء، وقد حققت دول التمركز الغربي ـ وعلى رأسها أمريكا ـ بوسائل الأموال المضاربة ما عجزت عن تحقيقه باستعمال الوسائل الدبلوماسية، أو القوة العسكرية.

ولمثل هذه النتائج، وهذا الابتزاز، فإن أمريكا لا تريد أن يوجد شيء خارج سيطرتها، ولضمان تلك الهيمنة فقد رعت بعض الأنشطة التي تضمن فيها حضوراً قوياً، وهيمنة مطلقة، وعلى سبيل المثال فقد أقامت: منظمة المعاهدة الجنوب شرق آسيوية، ومنتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي، ولكنها

---

(١) توسان، أريك، و: ميبه، دوميان، خدعة الديون، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٢) زيغلر، د. جان، سادة العالم الجدد، ترجمة: د. محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص١٦٠ ـ ١٦١، وللمزيد حول جرائم صندوق النقد انظر: بالإضافة إلى ما سبق من مراجع، جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠٤ وما بعدها، وص٤٢٣ وما بعدها.

(٣) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٢٢.

ترفض أي تجمع دولي لا تضمن الهيمنة عليه، ومن ذلك أنه عندما سعت دول العالم الثالث في عام ١٩٥١م إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية، والذي لا يكون مقياسه لمنح القروض القواعد المصرفية الضيقة، وإنما حاجات التنمية لتلك البلدان، عارضت دول الشمال ذلك، لاجئة في البدء بالمماطلة والتأخير، ولكن عندما فشلت محاولات التأخير والمماطلة في تحويل مسار مسعى الجنوب، خرج الشمال بطرح بديل، وهو إنشاء مؤسسة تتولى منح قروض ميسرة للتنمية الاقتصادية تصدر عن رؤوس مال مكتتبة من قبل دول الشمال وتحت سيطرتهم، بدلاً من سيطرة غالبية دول العالم الثالث الأعضاء في الأمم المتحدة.

وهكذا ظهرت إلى الوجود مؤسسة التنمية الاقتصادية الدولية، والتي ألحقت بالبنك الدولي كواجهة لمنح القروض الميسرة[١]، وكذا الحال عندما سعى رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد إلى مقاومة المنتدى الذي رعته أمريكا ـ منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي ـ بتقديم اقتراح لمؤتمر تحضيري اقتصادي شرق آسيوي، يستثني الولايات المتحدة، رُفض هذا الاقتراح من قبل واشنطن، باعتبار أنه مصمم لإبقاء الرجل الأبيض خارج النادي الآسيوي، وكذلك عندما دعت اليابان لإنشاء صندوق نقد دولي آسيوي في عام ١٩٩٩م، إثر الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا، إلا أن واشنطن رفضت الفكرة، ولكنها لم تقدم أي عرض بديل ليعمل كآلية تنسيق مؤسساتية، قادرة على تخفيف الأزمات المستقبلية[٢]، وكل ذلك المنع من وجود مؤسسات، أو أجهزة قادرة على تنسيق الجهود، أو توحيدها، يناقض الرؤية الغربية في أن تظل الهيمنة، والسيطرة لها، ومتفردة بها، دون منافس.

ومن الإشكالات الكبرى التي تقوم بها هذه المؤسسات «أنها تعتمد على الكذب، فهم يُنكرون تزايد الفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة

---

(١) بلو، والدن، تفكيك العولمة ـ أفكار لإقتصاد عالمي جديد، ترجمة: نقولا عزقول، العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٨١ ـ ٨٢.

(٢) فوكوياما، فرنسيس، إعادة النظر في آسيا، ترجمة: أنصاف سلطان البابر، مجلة الثقافة العالمية، العدد (١٣٥) مارس/أبريل ٢٠٠٦م، ص١٤٣.

الاقتصادية، ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية، والتلاعب بالإحصاءات الرسمية، وتُقلب المفاهيم الاقتصادية رأساً على عقب، وأما الرأي العام العالمي فيواجه بوابل من الصور البراقة للنمو والازدهار العالمي من خلال وسائل الإعلام..»[١]، والتي تخالف الواقع، وهذه الوقائع كلها لا نملك أمامها إلا أن نردد مع جورجي آرباتوف وصفه الذي وصف به رسميي صندوق النقد الدولي بـ«البلاشفة الجدد المولعين بنهب أموال الآخرين، بفرض القواعد اللاديمقراطية والشاذة على السلوك الاقتصادي والسياسي، بخنق الحرية الاقتصادية»[٢] وباسم الحرية الاقتصادية، ولعل ذلك هو السبب في معارضة القسم القانوني وبشدة مراراً متكررة إنشاء هيئة أو منظمة لمكافحة الفساد، وكانت الحجة التي تذكرها البنك ـ بعد طول نسيان ـ أن ميثاق تأسيس البنك يمنع من التدخل في شؤون أحد الأعضاء السياسية، وزعم أن الفساد يتخطى صلاحيات البنك القانونية، وهو ما دعى صاحب الفكرة ـ بيتر أيغن ـ الى التقاعد مبكراً، والتفرغ لإنشاء «منظمة الشفافية العالمية»[٣].

المطلب الثالث

منظمة التجارة العالمية

لقد شكلت منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث من أضلاع المثلث العولمي ذي السطوة ـ إذ يشكل صندوق النقد والبنك الدوليين الضلعين الآخرين من أضلاع ذلك المثلث ـ والتي يتم من خلالها تفكيك «صناعة واقتصاديات العالم الثالث.. من خلال فرض رقابة لا تكل ولا تمل على سلوك الحكومات الوطنية في العالمين الثاني والثالث، بهدف معرفة إلى أي حد يجري تنفيذ برنامج التفكيك الصناعي المنهجي ـ أي: تقليص الصناعات التحويلية الوطنية والعلم

(١) انظر تفاصيل ذلك التزييف والتزوير والخدع الحسابية لدى: تشوسادوفسكي، الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين، ترجمة: صفاء روماني، مجلة الثقافة العالمية، العدد (٩١) نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٨م، ص٢١.

(٢) هتنغتون، صموئيل، صدام حضارات، ضمن كتاب: العولمة الطوفان أو الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) فلوريني، آن، القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود، مرجع سابق، ص٤٠.

والتعليم والتطوير الثقافي. إذ يقضي البرنامج مباشرة بإفلاس الصناعة الوطنية إفلاساً شاملاً لتتحول مؤسساتها إلى مؤسسات سائلة ـ أي: قابلة للبيع بأبخس الأثمان للسادة الأجانب بهدف تصفيتها باعتبارها غير مربحة، ولا تندرج في التقسيم العالمي الجديد للعمل.. والذي يكمن جوهره في أن البلدان غير المنتمية إلى الدول صاحبة الامتيازات أن تتخلى إلى الأبد في حقها في أن يكون لديها صناعتها التحويلية الخاصة وإنتاجها المستوعب للعلوم، وأن تلعب دور المورد للمادة الأولية الرخيصة ـ مبخوسة القيمة ـ واليد العاملة عوضاً عن محاكاة طليعة العالم ما بعد الصناعي...»[1].

وتبعاً لذلك فقد تم إنشاء منظمة التجارة الدولية لهدفين أساسيين هما: محاولة إدارة التنافس التجاري بين البلدان الصناعية الرئيسية، وخاصة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهدف الثاني هو: منع العالم الثالث من استخدام التجارة آلية شرعية لتصنيع نفسه، ومن ثم يهدد البنية الاقتصادية الكوكبية النيوليبرالية[2]، ويعتبر تحرير التجارة هي العمود الفقري الذي يقوم عليه هذين الهدفين ـ وبالذات الثاني ـ حيث أن هذا التحرير يمكن اختصاره في أن «ما لدينا نمنعه عن الآخرين، ونغلق الباب في وجوههم، وما ليس لدينا نطلبه من الآخرين، من خلال فتح الباب بالقوة، في ظل المنافسة الحرة، وهذا هو المنطق الذي تُدار به التجارة الحرة، والباب المفتوح»[3].

وهذا المنطق تجلى أوضح ما تجلى من خلال «اتفاقية الزراعة»، و«اتفاقية الملكية الفكرية»، والتي تروم العودة إلى المهام التي تبنّى الغرب القيام بها بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل في «إعادة العالم المُستعمَر سابقاً إلى وظيفته التقليدية، وهي وظيفة توفير السعادة والرفاه للنظام الرأسمالي العالمي، حيث صارت وثائق التخطيط العليا تُعرف الاقتصاد القومي ـ للدول الأخرى ـ على أنه خطر كبير، ذلك الاقتصاد الذي يقوم على مبدأ: أن المستفيدين الأوائل من تنمية

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٩٣، وفيه مزيد بسط حول ذلك.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٣.

(٣) تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٨.

مصادر الدولة هم شعب تلك الدولة، وطبعاً كانت الولايات المتحدة مُلزمة بإنهاء هذه التوجهات الخطيرة، حتى تُكرس مكانها توجهات أخرى، وهي أن المستفيدين الأوائل هم المستثمرون الأمريكيون، وأمثالهم في أي مكان في العالم، ومن ثم يجب منحهم المناخ المناسب والملائم لإدارة أعمالهم، ولتمكينهم من الوصول بسهولة إلى الثروات المادية، والإنسانية الموجودة بالمناطق التي تعمل في خدمتهم.. وقد ذكرت الوثائق الداخلية هذه الحقائق كلها بمنتهى الوضوح.. وبدون تكلف، وبلهجة خشنة»[١].

وهذا هو الهدف الذي من أجله وُضعت خطط التكييف الهيكلي منذ البداية، بحيث يتم فتح اقتصاديات البلدان النامية المدينة، بأقصى حد أمام شركات البلدان العابرة للقوميات، الأكثر تصنيعاً، وأمام المصالح الاستراتيجية لبلدان الثالوث ـ أي: البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة ـ وقد سمح التحالف الوثيق بين الدائنين العامين ـ مؤسسات بريتون وودز[٢]، ونادي باريس[٣] ـ بإدخال بلدان العالم الثالث في حلقة تبعية متفاقمة، وتعزيز كبير

(١) تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٣، ولدى: بيليس، جون، و: سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع السابق، ص٢٦٦، و٢٨٢ وما بعدها.

(٢) بريتون وودز هو: مؤتمر عُقد في المدينة التي يحمل اسمها ـ بريتون وودز ـ والذي تم الاتفاق فيه على تثبيت سعر عملات الدول الرأسمالية بالدولار وربط الدولار بالذهب، ويكون لتلك العملات سعر ثابت بضمان الخزانة الأمريكية، واستعدادها عند الطلب استبدال الدولارات بالذهب، ولكن تم فك الارتباط بين الذهب والدولار في عام ١٩٧١م، لعدم قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بذلك الالتزام، فتم تعويم الدولار، وأصبحت تحدد قيمته يوميّاً وفق العرض والطلب، جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠٦ ـ ٤٠٨.

(٣) نادي باريس هو: الاسم الذي أطلق على مجموعة مكونة من ١٩ بلداً دائناً (أوروبا الغربية، كندا، الولايات المتحدة، اليابان، استراليا، روسيا) وتجتمع هذه البلدان مرة كل شهر تقريباً، في وزارة المالية الفرنسية، بهدف الحصول على تسديد منتظم من البلدان المدينة، للحصة ثنائية الأطراف من ديونها الحكومية الخارجية، في دورات تسمى «تفاوضية»، مع البلدان المعسرة على الحلول التي ستعتمدها، وهدفه إيداع أكبر قدر ممكن من الأموال في خزائن الشمال، واجتناب أن تتعود الدول المدينة تأجيل تسديد ديونها. توسان، أريك، و: مييه، دوميان، خدعة الديون، مرجع سابق، ص١٠٤.

لموقف الشركات العابرة للقوميات، التابعة لبلدان المركز، ليس فقط من حيث اقتسام السوق، بل كذلك من حيث السيطرة على الدوافع الاستراتيجية للنشاط الاقتصادي، وعلى المصادر الطبيعية، والاستراتيجية، والغذائية منها بخاصة[١].

وقد كان تتويج تلك السيطرة، وتعزيزها بإنشاء منظمة التجارة العالمية، فمنذ عام ١٩٩٥م وهو العام الذي بدأت فيه تلك المنظمة نشاطها، بدأ التنسيق بين إدارة الهيئات الثلاث متعددة الأطراف جهودها، بهدف دفع العولمة النيوليبرالية إلى أبعد مدى، ويشكل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة ثلاثياً لضمان ذلك الدفع، وهو ما تنص عليه المادة الثالثة ـ فقرة خمسة ـ من اتفاقيات مراكش، التي أدت إلى ولادة منظمة التجارة العالمية، حيث ورد فيها «بهدف جعل تطوير السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي أكثر تماسكاً، سوف تتعاون منظمة التجارة العالمية، بالشكل المناسب مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي»، وفي نشرة عرضها صندوق النقد الدولي على موقعه في أيلول سبتمبر ٢٠٠٣م نقرأ ما نصه: «يتعاون صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية بعدة أوجه لضمان تماسك كبير للقرارات الاقتصادية العالمية».

وفي موضع آخر ـ من الموقع ـ نعلم أن صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد طورت للبلدان الأقل تقدماً «إطاراً متكاملاً يهدف لضمان دمج المسائل التجارية في وثيقة إستراتيجية تقليص الفقر، التي تعدها البلدان بالتشاور مع صندوق النقد والبنك الدولي وشركاء آخرين في التنمية»، والتي بدأت الحكومات الغربية ثنائياً ومن خلال مؤسسات متعددة الأطراف ـ غير المؤسسات السابقة ـ كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، تربط حقوق الإنسان والدفاع عنها، ربطاً مباشراً بالإصلاح الاقتصادي، القائم على حرية السوق، بالرغم من أنه لم يكن هناك أي توافق بين اقتصاديات حرية السوق مع حقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال، إذ كانت برامج التكيف الهيكلي تتطلب من

---

(١) انظر في بعض تأثيرات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي ـ العربي تحديداً ـ البطاينة، إبراهيم، منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة التعاون، العدد (٥٠) جمادى الأولى ـ ١٤٢٠هـ، ص٢٦٩ وما بعدها.

الحكومات تقليص الإنفاق العام، وهو ما ينتج عنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفق قانون حقوق الإنسان.

وبذلك تصبح حقوق الإنسان مجرد ذريعة ترفعها تلك الأجهزة النهابة للشعوب المستضعفة، وبهذه الذريعة ـ أي: ذريعة التنمية ـ وما يتبعها من تركيع لدول الأطراف، ظهر استغلال العالم الثالث على نحو جديد بنشأة الشركات المتعددة الجنسيات، وقد نتج عن تدخل هذه المنظمة استعمار دون مستعمرين، وذلك يتم من خلال خلق طبقة من القادة من أهل البلاد، ارتبطت بأقلية القوى البنكية الكبرى، إذ يوضح أنطوان غلاسر، وستيفن سمث في كتابهما: «أفريقيا من دون أفارقة ـ حلم القارة السوداء الأبيض» أن ما أفضى إليه إتلاف وتدخلات النظام ـ الذي صار فيما بعد ـ في الغابون، وغيرها، قضية شركة ألف، وفي الملفات السوداء لسياسة فرنسا الأفريقية، يُذكر النموذج الجديد من العلاقات التي تبدت في رواندا، وتشاد، والسودان. . من أن السكان المستعمَرين كانوا يعرفون زمن الاستعمار مضطهدهم الأجنبي، أما ما بعد الاستعمار فهم يجهلون لمن تبعيتهم، ولا يستطيعوا إلا أن يلوموا قادتهم، ولن يُعدل تبديلهم لهؤلاء القادة تبعيتهم حيال السوق العالمية، ولاجتذاب الشركات الأجنبية[1]، وبذلك تصبح الشركات العابرة للقارات أكبر من الدول.

وعلى سبيل المثال: يشكل الناتج المحلي لشركة جنرال موتورز (١٧٦ مليار دولار)، أكبر من الدنمارك (١٧٤ مليار دولار)، وديملر ـ كرايزلر (١٥٩ مليار دولار) أكبر من النرويج (١٤٥ مليار دولار)، ومن السعودية (١٢٨ مليار دولار)، وتويوتا (١١٥ مليار دولار) أكبر من البرتغال (١٠٧ مليار دولار)، وبلغت مبيعات كل واحدة من الشركات الخمس الكبرى (جنرال موتورز، وول مارت، إكسون موبيل، غورد موتورز، وديملر كرايزلر)، قيماً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لحوالي ١٨٢ دولة في العالم[2]، وتصبح ـ تبعاً لذلك ـ

---

(١) فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من (١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص٤١.

(٢) وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م، ص٣٢، وقارن ذلك بما لدى: رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٩.

حكومات الدول هي الوسائل المناسبة لتطبيق الحكم غير المباشر لتلك الشركات، والهيمنة على مقادير البلاد من قبل تلك الشركات، والتي يرى موكلينيكسي أن العلاقة الوحيدة بينها وبين حقوق الإنسان هي «علاقة الفريسة بالصياد»[(١)]، إذ أن هناك الاتفاقات التي تتم بين تلك الشركات وبعض الحكومات والتي تتضمن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، فغالباً تتضمن تلك الاتفاقيات «أن تقوم الدول بحماية الشركات من تدخلات الأطراف الخارجية في شؤونها الخاصة، للتأكد من التزامها معايير حقوق الإنسان»[(٢)].

وهنا يصدُق قول وارن ألماند ـ رئيس المنظمة الكندية للحقوق والديمقراطية ـ: «إننا نعيش في عالم يكون فيه خرق إحدى قواعد التجارة الدولية أخطر بكثير من خرق حقوق الإنسان»[(٣)]، وأحياناً قد تكون الشركة هي الحامية للدولة، ومثال ذلك ما حدث في سيراليون عام ١٩٩٥م، حيث تم منح امتيازات في صناعة التعدين، لشركة إكزيكيوتف آوتكامز، مقابل تجنيد عدد من مرتزقتها ـ مع مرتزقة آخرين من نيبال ـ للمحافظة على الحكومة من هجمات قوات الجبهة الثورية المتحدة.

وقد كانت تلك الشركة تقوم بإدارة المناطق التي يتم تحريرها من خلال الفروع التي تعمل تحت رعايتها، إذ أنشأت هذه الشركات منظمات غير حكومية، بهدف تطوير الخدمات الاجتماعية في المناطق التي تمارس فيه هذه الشركات نشاطاتها، ومن خلال الزعم بأنها تمثل المجتمع المدني، وتمكن عدد من هذه المنظمات من الحصول على تمويلات حكومية على شكل مساعدات من مؤسسات التمويل، وذلك عن طريق تبنيها شعارات تتمثل في «قدرة التنمية الذاتية المحلية»، أو «مشروع السلام»، أو «تشجيع تطوير وضع المرأة»... إلخ[(٤)]،

---

(١) موكلينيسكي، بيتر، حقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسيات ـ هل هناك مشكلة؟، ترجمة: محمد علي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد (١١٢)، مايو ٢٠٠٢م، ص١١٦.

(٢) موكلينيسكي، بيتر، حقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسيات ـ هل هناك مشكلة؟، مرجع سابق، ص١١٦.

(٣) زيغلر، د. جان، سادة العالم الجدد، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٤) ويسمان، فابريس، سيراليون: سلام بأي ثمن، أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، =

وهي ـ أي: الشركات العابرة للقارات ـ مع ذلك أصبحت متقنة للغة حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتعتبر قمة دول الثماني الغنية، من أهم المرجعيات التي تخضع، وتلتزم بمخططاتها المنظمة، وهم يفكرون عن بقية العالم، ويضعون له خططه الاقتصادية التي تنبع من مصالحهم هم، غير آبهين بما تنتجه خططهم تلك من كوارث[1].

وشركات تلك الدول «.. باتت تنظم عملية نهب لم تعد على المستوى القومي، وإنما على المستوى العالمي، فحيناً تجعل مرتكزها قوة عظمى ـ كالولايات المتحدة ـ توجه اقتصادها وسياستها باستخدام آليتها العسكرية ـ كما في غواتيمالا، وفيتنام، والعراق ـ وحيناً آخر باستخدام مؤسسات دولية، تقوم في داخلها بالدور الباتر»[2]، كما هو الحال مع منظمة التجارة العالمية، ومن أشهر القضايا جماهيرياً تلك المتعلقة بشركة شل في أوجونيلاند بنيجيريا، وشركة بي بي «بريتش بتروليوم» في كولومبيا، وشركة يونكال في بورما «ميانمار».

ومن أهم الامتيازات التي مُنحتها هذه المنظمة أن سلطاتها متجاوزة للأمم والدول، ووضعت خارج كل رقابة من قبل الديمقراطية البرلمانية، حتى أنه يسعها حالما تُخطر بما يتجاوزها أن تعلن أن التشريعات الوطنية في مجال قانون العمل، أو البيئة، أو الصحة العامة «مخالفة لحرية التجارة»، طالبة إلغاءها[3]، وبناء على ذلك فإنه يصبح لها الحق في الرقابة على قوانين الدول الأعضاء، والمطالبة بإلغائها أو تعديلها، وليس ذلك من حق الدول فيما يتعلق بالمنظمة وقوانينها، مهما كانت مهددة للمصالح الوطنية، وبناء عليه فمنظمة التجارة العالمية تعتبر منظمة فوق قومية تعلو أنظمتها على القوانين القومية للأمم الموقعة على ميثاق المنظمة، فمنظمة التجارة العالمية التي تضع الأنظمة لأجل التجارة العالمية وتقوم بوظيفتها كنوع من

= فابريس، في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٥١.

(١) انظر في تفاصيل إستراتيجيات تلك الدول، ومنهجية عملها، مجموعة الأبحاث التي نُشرت ضمن كتاب مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، وهو مرجع سابق ذكره.

(٢) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٩.

المحكمة الدولية لأجل فض المنازعات التجارية، وتفسر قضايا التجارة تفسيراً عريضاً للغاية بحيث لا يقتصر ـ فقط ـ على حواجز التعرفة الجمركية بل تشمل قضايا الأخلاق السياسية والاجتماعية العامة.

كما أن منظمة التجارة العالمية هي من فرض حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة (trips)، والتي يملك الشمال الغني جُل تلك الحقوق، وهي ـ كما يرى ديفيد ميلر ورفيقه ـ «تُمثل النظير الفكري للسطو المسلح، فجيناتنا الوراثية، وأغذيتنا الأساسية تتعرض للترخيص التجاري، مما يعني على سبيل المثال منع إنتاج أدوية رخيصة غير مرخصة لعلاج الناس من الإيدز»[١]. ويلخص المفكر الأمريكي تشومسكي العواقب المتوقعة لانتصار قيم رائدة التمركز الغربي ـ أمريكا ـ في منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

١ ـ إيجاد وسيلة جديدة من أجل التدخل الأمريكي العميق في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢ ـ استيلاء الشركات التي توجد مراكزها الرئيسية في أمريكا على أكثر القطاعات أهمية في الاقتصادات الأجنبية.

٣ ـ تحويل الأرباح إلى جيوب رجال الأعمال والأغنياء.

٤ ـ تحميل كلفة هذا التحويل على المواطنين العاديين.

٥ ـ إن هذا الانتصار سيكون سلاحاً قوياً محتملاً ضد خطر الديمقراطية[٢].

والنتيجة من كل ذلك أن «نظام منظمة التجارة العالمية هو آلية خادعة، فاعلة لأقصى درجة للإمبريالية الاقتصادية، تُشهرها البلدان الغنية، ضد البلدان الفقيرة»[٣]، والذي أظهرت التجارب مراراً «أن الأمم أو الكتل المتاجرة الكبرى

---

(١) هوباد، جيل، ميلر، ديفيد، مقدمة شركة البربرية المتحدة، ضمن كتاب مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) تشومسكي، نعوم، الهيام بالأسواق الحرة ـ تصدير القيم الأمريكية عبر الهيام بمنظمة التجارة العالمية الجديدة، ضمن كتاب: العولمة والإرهاب ـ حرب أمريكا على العالم ـ السياسة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، ترجمة: د. حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٣١، وفيه مزيد بسط عن هذا الموضوع.

(٣) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٧.

ـ كالولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي ـ يمكنها كما في السابق أن تهزأ بالقرارات الصادرة عن مجالس حل النزاعات التابعة للمنظمة إن لم تعجبها، أو تؤجل تطبيقها إلى أجل غير مسمى إلى هذا الحد أو ذاك، بينما يجري إجبار الأمم الأصغر على الالتزام»[(١)].

المطلب الرابع

منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»

يعتبر حلف شمال الأطلسي هو اليد الضاربة لدول الشمال الغني، وعصاة التأديب التي تستخدمها ضد كل من يُعارضها، أو لا ينصاع لأوامرها، وقد تم التأسيس لحلف شمال الأطلسي في ٤ أبريل من عام ١٩٤٩م، لكي يشكل أول حلقات الأحلاف الغربية ضد الاتحاد السوڤييتي، والذي قام بتأسيس حلف مناظر في عام ١٩٥٤م، وسُمي حلف وارسو[(٢)]، ولكن بعد سقوط حلف وارسو، وتحلل الاتحاد السوڤييتي، وانتهاء القوة التي كانت مبرراً لقيام الحلف، قام الحلف بالخروج على نصوص معاهدة واشنطن المؤسسة له، حيث تم ومن خلال التعديلات التي أُدخلت على عقيدة الحلف العسكرية، وهياكل القوة فيه، تكليفه بمهام خارج المنطقة التقليدية لمجال عمل الحلف، والتي كانت محددة من خلال المادة السادسة في معاهدة واشنطن، والتي تنص على أن يكون نشاط الحلف في غرب أوروبا، وشمال الأطلنطي، فتم الانقلاب على تلك المادة، وتوسيع نشاط الحلف ليشمل القارة الأوروبية بأكملها، وجنوب المتوسط، والشرق الأوسط، على أساس أن أمن القارة الأوروبية يتأثر بما يجري حوله.

ومن ثم فإن أي اضطرابات أو عدم استقرار في جنوب المتوسط، والشرق

---

(١) شات، هاري، الديمقراطية الجديدة ـ بدائل لنظام عالمي ينهار، ترجمة: عبد الرحمن أياس، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١١٦، وانظر: بيتر مارتين، هانس، و:شومان، هارالد، فخ العولمة، مرجع سابق ـ مقدمة المترجم ـ ص٢٧، ففيه مزيد تفصيل.

(٢) جاد، د. عماد، حلف الأطلنطي ـ مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ص١٠٦.

الأوسط تتطلب من الحلف التدخل لمواجهة ما قد يشكل تهديداً[١]، والذي أعلن الأمين العام السابق لحلف الأطلسي ـ ويلي كلايس ـ: «أن العدو الجديد الذي حل ـ في خطط الحلف ـ محل الشيوعية، هو الإسلام؛ لأن الأصولية الإسلامية أصبحت هي التهديد للغرب، كما كانت الشيوعية»[٢]، وقد نتج عن ذلك تحول الحلف في اثنتين من أهم أوجه إستراتيجياته، وهما: توسيع التحالف، وتغيير الأهداف[٣].

فعلى صعيد توسيع الحلف فقد انطلقت في العام ١٩٩٢م الشراكة العسكرية الموسعة، لتشمل بلدان البلطيق، وروسيا، ووزراء مجموعة الدول المستقلة، وأبرمت وثيقة التعاون بين الحلف وروسيا، وبينه وبين أوكرانيا في عام ١٩٩٧م، وانضمت دول أوروبا الشرقية ـ بولونيا، المجر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، في عام ١٩٩٤م، ورومانيا، وبلغاريا في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢م[٤] ـ وبذلك تؤسس أوروبا المعرفة في معاهدة ماستريخت بأنها «العماد الأوروبي لحلف الأطلسي»، وتؤلف نادياً لقدامى المستعمرين المتنافسين في السابق فيما بينهم، لكنهم الآن يخضعون للاستعمار الموحد في ظل الإدارة الأمريكية. وهي تقوم بدور الرديف للجيش الأمريكي، من العراق إلى كوسوفو. وليس لها سوى ذلك من وحدة أو وجود، سواء تعلق الأمر «بالسياسة الخارجية أو بالسياسة النقدية»[٥].

---

(١) جاد، د. عماد، حلف الأطلنطي ـ مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) مجلة سكوتسمان الأمريكية في ٢٧ فبراير ١٩٩٥م، بواسطة: د. محمد عمارة، المركزية الغربية ونزعة العداء للإسلام، مجلة المنهل، العدد (٥٥١)، الربيعان ١٤١٩هـ، ص٥٩، وللتوسع حول ذلك انظر: منصور، أحمد، حلف الأطلسي يعلن الحرب على العالم الإسلامي، مجلة المجتمع، العدد (١١٤٣) ٢٧ شوال ١٤١٥هـ، ص٢٢ ـ ٣٢.

(٣) وقد تبنى هذا التغيير الرئيس الأمريكي «كلينتون»، في خطاب له ألقاه في كلية «ويست بوينت»، انظر ذلك لدى: كيسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة: هند بهلول، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٤١ وما بعدها، وقد تحدث فيه مطولاً عن الحلف وسياساته.

(٤) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة: دلال حمدان، دار الفارابي، (د، ت)، (د، ط)، ص١١٦ ـ ١١٧.

(٥) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٦٨.

وتبعاً لذلك فقد أعيد تحديد أهداف الحلف في أواخر أبريل من عام ١٩٩٩م، حيث عُقدت قمة واشنطن للحلف الأطلسي ـ التي تم من خلالها إقرار نظرية كلينتون ـ واتخذ فيها قرارات غيرت الرؤية الأمنية للحلف، حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي، وقد حددت الوثيقة التي اعتمدتها القمة المخاطر العالمية، والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف، وتشمل:

١ ـ احتمال انقطاع الإمداد بمادة حيوية كالنفط.

٢ ـ وقوع أعمال إرهابية انطلاقاً من بلدان خارج بلدان الحلف.

٣ ـ نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما.

٤ ـ انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع (حسب مفهوم الحلف طبعاً).

٥ ـ استفحال الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات.

٦ ـ احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد يجب ألا تصل إليه(١).

وتبعاً لذلك انقلب الحلف من «اتفاق قانوني للدفاع الجماعي عن النفس، إلى ميثاق غير شرعي للتدخل الهجومي»(٢)، ولأجل ذلك فقد حرص الحلف على تعريف حالات التدخل المسموح بها بعبارات بالغة المرونة ـ تجارة المخدرات، الإرهاب، التسليح الخطير لدول خارج حلف الناتو.. إلخ ـ الأمر الذي يتيح للحلف ـ بقيادة أمريكا ـ حقاً يكاد يكون مطلقاً في القرار بالتدخل، ثم أضيف إلى ذلك أن الناتو أعتق نفسه من الالتزام بموافقة الأمم المتحدة على مبادراته(٣)، بعد ذلك تقدم خافير سولانا ـ الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي ـ بمسودة للمفهوم الاستراتيجي للحلف، وتضمنت

---

(١) مصطفى، بخوش، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٤) أكتوبر ٢٠٠٨م، ص١٤٤، وقارن بما لدى: سمير أمين، ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة، ص٦٩.

(٢) بويل، فرنسيس، تدمير النظام العالمي ـ الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر، مرجع سابق، ص٢٣٣، وقد وضع فقرة بعنوان «دعارة حلف شمال الأطلسي»، أطنب فيها في شرح عربدة القوة التي يستخدمها الحلف خارج نطاق ما يسمى الشرعية الدولية، والحروب الصليبية التي يشنها الحلف.

(٣) أمين، سمير، ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة، ص٦٩.

تلك الاستراتيجية حماية الحلف للمصالح الأوروبية، ومواجهة التهديدات التي قد تواجهها، والحرب الاستباقية، ومكافحة الإرهاب، وهو ما أثلج إدارة الرئيس بوش[١].

وهذه القوة الضاربة التي يملكها حلف الأطلسي، وهذه التهديدات التي وضعها، وما تشكله من خطر على دول الأطراف جعلت عدداً من الدول والمنظمات إلى المطالبة بوضع معايير دولية، تحكم أشكال التدخل العسكري، وخصوصاً بعد الوجه الإنساني الذي حاولت أن تُخرج به حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، ولكنها لم تحقق نجاحاً يُذكر، بل إن كثيراً من الحكومات والخبراء الغربيين أخذوا يدافعون عن أن قانوناً متطوراً للتدخل الإنساني يضفي الشرعية على تدخلات الناتو ضد صربيا، أو الحصول على تفويض من جانب مجلس الأمن لم يكن مطلوباً[٢]، وكان لا بُد من رفع نغمة الدفاع عن حقوق الإنسان، وتزيين الواجهة التي سُيرفع من خلالها شعار الناتو، وكان أفضل طريقة للتزيين هي شعارات المبادئ والقيم الكونية التي يرعاها الاتحاد الأوروبي وقادة حلف الناتو، أو ما عبر عنه وزير الألمانية السابق يوشكا فيشر ـ والذي أصبح مؤيداً لما دعاه المفكر الألماني أولريخ بيك ـ «بنزعة الناتو الإنسانية»، والتي تداعى للتطبيل لها عدد من أعضاء الحلف.

فوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ـ مادلين أولبرايت ـ ترى أن رسالة الحلف مفادها: أن «الدفاع عن حقوق الإنسان إنما هو نوع من الرسالة السماوية»[٣]، وباسم حقوق الإنسان كان ولا يزال يُذبح الإنسان، حتى أصبحت ـ في ظل تلك السياسات ـ جزء كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحظى بالتهليل الطنان لخطر وقوع الإنسان ضحية النزعة الشعاراتية، والخلاصة من كل

---

(١) واجك، روب دي، الإصلاح العسكري من أجل شراكة كونية، ترجمة: فوزي قشوع، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد (١٢٩)، مارس/أبريل، ٢٠٠٥، ص١١١، وفيه مزيد بسط عن استراتيجيات، وإمكانيات الحلف.

(٢) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

(٣) تشومسكي، نعوم، النزعة «الإنسانية» العسكرية الجديدة، ترجمة: أيمن حداد، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٠ ـ ١١.

تلك المنظومات والأجهزة الدولية التي يمتطيها الغرب لتحقيق أهدافه، أن الدول الغربية تتخذ السياسة الشهيرة: «لا تعمل ما أعمله أنا، بل قُم بعمل ما أقوله لك»؛ أي: امتثل ونفِّذ فقط، وفي كلمات أخرى، من حق الدول الغربية - تقودها أمريكا - أن تهزأ بالقوانين الدولية برمتها - سياسية، تجارية، اجتماعية.. - ولكن ذلك ليس مُتاحاً للآخرين[١].

ومن منطق القوة هذا دعي ريتشارد بيرل - من صقور المحافظين الجدد - إلى أن يمتلك حلف شمال الأطلسي «كل القدرات التي تتيح له أن يصبح مؤسسة دولية، تقر بشرعية اللجوء إلى القوة، لكونه - أي: الحلف - يتألف من مجموعة من الدول الديمقراطية الليبرالية، ولماذا لا يتمتع الحلف بنفس القدر من الشرعية الذي تتمتع به الأمم المتحدة»[٢]، وفي الجملة فإن سيطرة الغرب على الأجهزة الأممية التي أنشأها، وما تُنتجه من قرارات لا تعبر إلا عن مصالحه، ويُقدمها للعالم على أنها تعبر عن رغبة المجتمع الدولي، والذي أصبح - أي: مصطلح المجتمع الدولي - اسماً جماعياً ملطفاً يحل محل العالم الحر، لإضفاء مشروعية كونية على الأعمال التي تعكس مصالح الغرب[٣].



(١) هوباد، جيل، ميلر، ديفيد، مقدمة شركة البربرية المتحدة، ضمن كتاب مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٣) يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٨٩.

الفصل الثالث

تناقضات المركزية الغربية
مع حقوق الإنسان

الفصل الثالث

تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الإنسان

لقد نصت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «تحرير البشر من الهلع والبؤس، حيث يحيل الهلع إلى الحقوق المدنية والسياسية، بينما يحيل البؤس إلى أوضاع الفقر الفادح ـ أي: إلى واقع اجتماعي اقتصادي لا يكف عن التفاقم»[١]، ولكن دول التمركز الغربي، وعلى رأسها أمريكا ـ كما يرى تشومسكي ـ «ترفض مبادئ الإعلان الدولي لحقوق الإنسان؛ لأن هذه المبادئ غير فعالة»، وأن «تعهد واشنطن الخطابي بعالمية حقوق الإنسان، لم يكن إلا سلاحاً استخدم ضد الآخرين انتقائياً»[٢]، وأنها ـ أي: حقوق الإنسان ـ أصبحت «مجرد قيمة نفعية في الثقافة السياسية، إذ تشكل أداة نافعة للدعاية، ولخدمة مصالح الدول الكبرى، ولا شيء أكثر»[٣]، وفي هذا الفصل سنحاول التعرض

(١) ديلماس، ميري، القانون والعولمة، ترجمة: بشير السباعي، ضمن كتاب: مالثقافة؟، إشراف: إيف ميشو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٣٩.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة ـ حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة: محمود علي عيسى، نينوى للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٨٧، ١٧٣.

(٣) تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد = القديم، مرجع سابق، ص٢١٤.

إلى شيء من التطبيقات المنوعة لذلك الاستخدام الانتقائي، وتلك النفعية التي استخدمت حقوق الإنسان لتحقيق المصالح الغربية، ومما ينبغي التنبيه إليه هنا عدة أمور، وهي على النحو التالي:

١ ـ إن هذا الفصل ـ من خلال ما ظهر لي يستحق أن يفرد بثلاث رسائل ـ أو أكثر ـ مستقلة، وكل رسالة تتناول جانباً أو أكثر من جوانب انتهاكات المركزية الغربية لحقوق الإنسان؛ لأنه من البخس البين لهذا الفصل الإشارة إليه في إشارات عابرة، وقد بوبها الدكتور محمود شريف بسيوني في أحد عشر باباً، وجمع في كل باب ما تعلق به من اتفاقيات ومواثيق دولية، ويمكن أن يكون ذلك التقسيم استرشادياً يُعاد إليه إذا أريد دراسة تناقضات المركزية الغربية مع كل تلك الحقوق بالتفصيل.

أما إذا أُريد دراستها بإجمال فيمكن تقسيمها وفق التقسيم المقتضب الذي اخترناه في هذا الفصل، وأن تكون تلك الدراسات على النحو التالي: «المركزية الغربية وتناقضاتها مع الحقوق المدنية والسياسية»، و«المركزية الغربية وتناقضاتها مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، و«المركزية الغربية وتناقضاتها مع الحقوق الجماعية»، وتكون بشكل أكثر تفصيلاً وبياناً، ولذلك فإنه في هذا الفصل سيتم الإشارة بصورة موجزة، وغير مستقصاة لتلك الحقوق وما لحق بها من انتهاكات وتناقضات مع حقوق الإنسان، على أمل أن تُستكمل المسيرة فيما بعد.

٢ ـ إن الإشكال الكبير الذي واجهني عند محاولتي لتصنيف تلك الحقوق هو تداخلها وتشابكها بشكل معقد، فتجد الحق الواحد له تعلق بعدد من المواثيق، فتجده حيناً يدخل ضمن الحقوق المدنية، وأحياناً قد يدخل ضمن الحقوق الاجتماعية، وثالثة تجده يدخل ضمن الحقوق القانونية، وهكذا دواليك، وتختلف تصنيفات الباحثين تبعاً لذلك، وهو ما يوقع الباحث في حرج من حيث تصنيف تلك الحقوق، والقدرة على فرزها وتصنيفها بحسب تعلقها.

٣ ـ إننا عندما نتحدث عن هذه الحقوق وتناقضات المركزية الغربية معها فالمراد من ذلك تناقضاتها بشكل عام مع مطلق حقوق الإنسان، ولكن سيتم التركيز على تناقضاتها مع حقوق الإنسان في دول الأطراف، مع الإشارة إلى بعض من تناقضاتها مع تلك الحقوق في الداخل الغربي، كما أننا لا نتطرق إلى

الانتهاكات التي حدثت خلال المرحلة الاستعمارية، فتلك مرحلة ـ ولا شك ـ لها ويلاتها التي تستحق التخليد، وأن يُذَكر بها الأجيال، ولعل الله أن يهيئ لها من يفردها بتتبع ودراسات مستقلة لضخامة وشناعة حجم تلك الانتهاكات، ولحقوق أولئك المنتهَكين الذين ذهبوا ضحايا لتلك الانتهاكات، ولكن نظراً لضيق المجال وضخامة الموضوع فلن نقف عندها، وإنما سنكتفي ببعض الإشارات إلى ذلك.

٤ ـ أنه أحياناً قد يوجد تناقض وتداخل بين بعض الحقوق وبعضها، وبينها وبين بعض المبادئ المستقرة فقهاً وقضاء، ومنها على سبيل المثال حق التعبير بالكلام، وتناقضه مع حق الحكومة في حفظ النظام، إذا اعتبرت أن الخطاب المتكلم به ملتهباً، ويحتمل أن يثير العنف[١]، وكذلك وجود تعارض بين شرعة الأمم المتحدة وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢]، وهو ما يدل ـ كما يرى مارسيل ميرل ـ على أن «الاهتمام تركز على كم الإعلانات والمعاهدات، وعلى عدد الدول الموقعة عليها، أو المنضمة إليها، بأكثر مما تركز على مدى التجانس بينها. وفي هذا السياق تحول الحديث عن حقوق الإنسان على المدى الطويل، إلى شكل من أشكال الطقوس التي تحتل مكاناً بارزاً في الخطب والوثائق الرسمية، ولا شك في أن كهنة هذه الطقوس يدركون فيما بينهم أنهم يسهمون بذلك في طمس معالم تناقض رئيسي قابع في قلب المجتمع الدولي، ومع ذلك فهم مستمرون في عملهم هذا لأنهم يعلمون تمام العلم أن ذلك النوع من حقوق الإنسان التي تفرزها الأمم المتحدة، لا يرتب أي مسؤوليات إضافية على الدول»[٣].

٥ ـ ومن جوانب الإشكال التي ظهرت خلال العمل في الجانب التطبيقي هو تدجين الواقع الحقوق إنساني، من خلال مأسستها، وهذا ما عبَّر عنه ماركوز

---

(١) وقد عد جيبسون حوالي عشرة تناقضات نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، انظر ذلك لدى: جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، مرجع سابق، ص٤٢، وهذه التناقضات تستحق دراسة أكاديمية مستقلة.

(٢) انظر ذلك التناقض لدى: تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) ميرل، مارسيل، العلاقات الدولية المعاصرة ـ حساب ختامي، مرجع سابق، ص١٣٦.

بقوله: «إن الحقوق والحريات التي كانت عوامل أساسية في المراحل الأولى من المجتمع الصناعي تقل أهميتها وحيويتها في مرحلة أكثر تقدماً وتفرغ من مضمونها التقليدي. فقد كانت حرية الفكر والكلام والضمير ـ شأنها شأن المشروع الحر الذي كانت تخدمه وتذود عنه ـ تهدف وهي المكونة في جوهرها من أفكار نقدية إلى استبدال ثقافة مادية وفكرية بالية بثقافة أخرى أكثر فعالية وعقلانية. وعندما أخذت تلك الحريات والحقوق صفة المؤسسات شاطرت المجتمع الذي أصبحت جزءً لا يتجزأ منه، مصيره وبكلمة واحدة، إن الإنجاز يموه المقدمات»[١].

وهذا الإنجاز تمثَّل في كثرة الوقائع التي قام الغرب من خلالها بانتهاكه الممنهج لحقوق الإنسان، فكان لا بد لكي تكتسب تلك الانتهاكات صفة المشروعية من تمويه المقدمات التي أسست لتلك الحقوق المنتهكة بما يتوافق مع تبرير تلك الانتهاكات، وهو ـ أي: الغرب ـ خلال قيامه بتلك الانتهاكات وما يتبعها من خدع بالتشنيع على دول الأطراف انتهاكها لتلك الحقوق!!، والذي لا يمكن تفسيره إلا من خلال منطق الحيلة التي يؤمن به الغرب، مع المزاوجة بينه وبين القوة، بحيث تكون الثانية تبريراً للأولى، ولذلك فهو يوظف المتاجرة بتلك الحقوق لخدمة مصالحه.

وفي المقابل فقد هالني الصمت المعيب من المجتمع الدولي على تلك الانتهاكات التي قام بها الغرب على كل أقسام ومستويات حقوق الإنسان، ولم يوجه له لوم أو انتقاد فيما قام ويقوم به من تلك الخروقات الفاضحة لتلك الحقوق، في نفس الوقت الذي ينعى على من عداه بارتكاب أقل القليل من تلك الفظائع، وسكوت بقية دول العالم على تلك الفضائح التي باتت كل شعوب العالم تعرفها، وتطلع عليها.

كما أن مما ينبغي التنبيه إليه هنا أن هناك كثيراً من الوقائع تم ذكرها عند التعرض للوسائل والآليات التي اتخذتها المركزية الغربية للالتفاف على حقوق الإنسان، وسوف أستغني بذكرها هناك عن إيرادها هنا، تحاشياً وتلافياً للتكرار،

---

(١) ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م، ص٣٧.

وقد سرتُ في تقسيم تلك الحقوق وفق أجيالها، فما يعبر عنه بـ«الجيل الأول» من حقوق الإنسان جعلته في المبحث الأول، والجيل الثاني في المبحث الثاني، والجيل الثالث في المبحث الثالث، وذلك لكون ذلك التقسيم يستوعب جُل الحقوق الإنسانية، ويحتفظ لها بمراحل صيرورتها التاريخية، ومما ينبغي التنبيه له هنا أن بعض النماذج التطبيقية سيتم الإحالة فيها إلى النماذج التي تم إيرادها في مواضع أخرى من البحث تلافياً للإطالة والإطناب، وقد كان تقسيم هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الحقوق المدنية والسياسية.

المبحث الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثالث: الحقوق الجماعية.



المبحث الأول

أثر المركزية الغربية على الحقوق المدنية والسياسية

وهو يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والتي تعتبر أساسية لأمن ورخاء الإنسان، ويعتبر السند القانوني لهذه الحقوق من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والتي كانت مخاض لجنة حقوق الإنسان التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان معظم أعضائها من الدبلوماسيين الذين تحملوا مسؤولية إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد ألقت الاختلافات الأيديولوجية ـ بين الرأسمالية والشيوعية[١] ـ بظلالها على ذلك الميثاق.

(١) يقول عن ذلك الاختلاف الدبلوماسي البارز أوزوالدو ريفيريو ـ سفير بيرو في منظمة التجارة العالمية ـ أنه «لم تكن الحرب الأيدلوجية بين الرأسمالية والشيوعية أثناء النصف الثاني من القرن العشرين، صراعاً بين أيدلوجيتين كاملتي الاختلاف، الأحرى أنها كانت حرباً أهلية بين وجهتي نظر متطرفتين من نفس الأيدلوجيا الغربية: السعي إلى السعادة من خلال التقدم المادي الذي بذرته الثورة الصناعية.. إلى أن يخلص إلى أن نتاج تلك الأيدلوجيتين هو.. ثمن الصيغة السوفيتية كان نقص الحريات وغيابها، والآن فإن ثمن التنويعة الرأسمالية ـ النيوليبرالية ـ هو البطالة، والإقصاء الاجتماعي»، انظر ذلك لدى: =

ولذلك نجد ذكراً قليلاً للفهم الاقتصادي في الإعلان، وعلاوة على ذلك نجد أن من بين (٢٤) حقاً إنسانياً محدداً ـ مذكورة في المواد من (٣ ـ ٢٦) من الإعلان ـ هناك (١٨) حقاً يمكن تحديدها كحقوق سياسية ومدنية ـ المواد من (٣ ـ ١٦، ومن ١٨ ـ ٢١) ونجد ستاً منها تتعلق بالحقوق القانونية، بينما نجد ستاً منها يمكن تعريفها كحقوق اقتصادية واجتماعية.

وقد ضخمت تلك الحقوق صورة غربية كبيرة لما أسماه روزفلت: «المجتمع الصالح»، وأنه المجتمع الذي تعد فيه الملكية قدساً محرماً (مادة ١٧)، وحكم القانون قد أسس بشكل مؤمن تماماً للمجتمع الديمقراطي الليبرالي، مصفوفة واسعة من الخدمات الاجتماعية، والجمعيات التطوعية[1]، وكنوع من الموازنة بين الرؤية الليبرالية الغربية التي مبناها على الحقوق الفردية، والرؤية الشيوعية الاشتراكية السوفييتية التي تدعي قيامها على الحقوق الجماعية، تم التحضير لنصين؛ أحدهما: متعلق بالحقوق المدنية والسياسية، مستجيباً في ذلك لرغبات الدول الغربية، والآخر: متعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مستجيباً أكثر لرغبات البلدان الاشتراكية والعالم ثالثية[2]، وهما اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة في ١٦ كانون/ديسمبر ١٩٦٦م، وسرى مفعولها في ٣٢ آذار/مارس ١٩٧٦م.

وهذه العهود كانت بالنسبة لدول الليبرالية الغربية ـ وعلى رأسها أمريكا ـ تشكل معضلة، ولذا فقد حرصت على التنصل منها، فهذه الولايات المتحدة لم تصادق على ميثاق الحقوق المدنية والسياسية إلا في عهد بوش الأب ١٩٩٢م، ووضعت عليها الكثير من الفهم والتحفظات والتفسيرات قبل المصادقة عليها[3]، وهي إنما وقعت عليه لأنها «كانت ضامنة لطغيان قوانينها على بنود القانون

= جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠١.

(١) ووديويس، أنتوني، حقوق الإنسان من منظور عصري، مرجع سابق، ص١٥١.

(٢) محيو، أحمد، تقنين القانون الدولي وحماية الشخصية الإنسانية، ضمن كتاب المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٩٦.

(٣) جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، ترجمة: سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٢٢.

الدولي، إذ جاء التصديق عليها متضمناً إضافة حق إعدام المراهقين والمراهقات على جرائم مقترفة بين السادسة عشرة، والثامنة عشرة من العمر، ضاربة عرض الحائط ببند مطلق ومقدس غير قابل للانتهاك مهما كانت الظروف، وسارعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى التعبير عن الأسف حول كثرة التحفظات، مبينة قدراً استثنائياً من القلق بشأن حكم الإعدام الذي أفادت أنه كان مناقضاً لهدف الميثاق وغرضه المنشود»[١].

كما أن هناك بعض الملاحظات على هذا العهد ومنها: التداخل الكبير بين هذه الحقوق، إذ أنه لم يميز بينهما عند ذكرها في مواد ذلك العهد، كما أن كثيراً من الحقوق المدنية، تنتج أثرها في الحقوق السياسية، مثل: المشاركة والاجتماع والصحافة والكلام، والعكس صحيح، كما أن «عنوان الميثاق لم يتضمن كلمة قانوني، وهو مع هذا يضع حقوقاً قانونية معينة في خانة الحقوق المدنية»[٢]، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف مواد الإعلان ذهبت في بيان أحكام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وانتخاب أعضائها، وآليات عملها، ولم يُنص أو يُشر إلى ذلك في عنوان تلك الحقوق، كما ورد النص على حقوق اجتماعية، مثلما هو الحال في المادة (٢٣) من النص على الأسرة كوحدة أساسية في المجتمع، وما تبع ذلك من فقرات تنص على الحق في الزواج، والحقوق المقررة لذلك، بالرغم من وجود عهد خاص بالحقوق الاجتماعية، وكان الأولى أن ترد فيه، هذه بعض الملاحظات، أما ما يتعلق بتلك الحقوق ومرجعياتها، وتناقضات دول المركز معها فستكون دراستنا لها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

في مفهوم الحقوق المدنية والحقوق المنصوص عليها بالحماية

يشير اصطلاح الحقوق المدنية ـ والتي تُعرف أيضاً بالحقوق غير السياسية ـ إلى مجموعة من الحقوق التي يقررها القانون حماية للفرد، وتمكيناً له للقيام

---

(١) بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢) جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، مرجع سابق، ص٤٩.

بأعمال معينة يستفيد منها، والملاحظ أن هذه الحقوق تثبت لكل إنسان بصفته فرداً. ولذلك فهي توصف بأنها من قبيل «الحقوق الشخصية أو الأصلية»، أو «الحقوق الملازمة للشخصية»، أو «الحقوق اللصيقة بالشخصية»، بالنظر إلى أن محلها هو المقومات الأساسية ـ المادية والمعنوية ـ لذات الإنسان والتي يستحيل وجودها بدونه[١].

ويعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صدر بقرار الجمعية العامة (٢٢٠٠/أ) المؤرخ في ١٦ كانون/ديسمبر ١٩٦٦م، هو الوثيقة الأولى المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، ويتمثل الإسهام الذي أضافه هذا العهد إلى النظرية العامة لحقوق الإنسان، في ثلاثة أمور:

أولها: في تفصيل الأحكام التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من الاتفاقيات ذات الصلة.

وثانيها: في تقرير الكثير من الحقوق والحريات التي تشكل في مجموعها ما يُعرف الآن بـ«الجيل الأول» من حقوق الإنسان.

وثالثها: الإسهام في إنشاء الآلية الخاصة بالمتابعة والرقابة[٢]...

وسنحاول في هذا المطلب التعرض لمفهوم الحقوق المدنية، وبيان ماهيتها، وبعض مفاهيمها، والمصادر القانونية التي تستند إليها لتقرير مشروعيتها، ويمكن تعريفها بأنها: مجموعة الحقوق التي يقررها القانون لحماية الفرد، وتمكينه من مزاولة نشاطه[٣]، وهذه الحقوق المدنية تنقسم إلى قسمين هما:

الحقوق العامة، وهي: تلك الحقوق التي تثبت للفرد باعتباره إنساناً، وهي حقوق لا غنى عنها، كما أن هذه الحقوق تثبت لكل إنسان، وطنياً كان أو أجنبياً، وبصرف النظر عن أي اعتبار آخر، ولذلك تسمى أيضاً بـ«حقوق الإنسان»[٤]،

---

(١) الرشيدي، د. أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ص١٣٨.

(٢) الرشيدي، د. أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١١٧.

(٣) الصده، عبد المنعم فرج، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨م، ص٣١٨.

(٤) مبارك، د. سعيد عبد الكريم، أصول القانون، جامعة بغداد، ١٤٠٢هـ، ص٣٢٠.

أو الحقوق الطبيعية، وذلك تأثراً بما كتبه فلاسفة القانون الطبيعي، من أنه توجد حقوق طبيعية للإنسان تولد معه، وبما كتبه أنصار المذهب الفردي من ضرورة الاعتراف للإنسان بحقوق طبيعية، تنشأ للفرد باعتباره إنساناً، وأنه ينبغي العمل على تحقيق هذه الحقوق وحمايتها(١).

وهذه الحقوق متعددة ومتنوعة، منها ما يرمي إلى حماية الكيان المادي للإنسان، كحق الشخص في الحياة، وحقه في سلامة جسمه وأعضائه، ومنها ما يتعلق بحماية الكيان الأدبي أو المعنوي للإنسان، كحق الشخص في المحافظة على سمعته وشرفه، ومنها ما يتعلق بنشاط الإنسان، وتمكينه من مزاولة نشاطه مستقلاً عن غيره، كحرية الشخص في الانتقال، والتملك، وحرية المسكن، وحرية الإقامة، وحرية المراسلات، وغيرها(٢)، وهي ـ أي: الحقوق المدنية ـ «تعتبر شروطاً مسبقة للحقوق السياسية»(٣)، وفي الجملة فهذه الحقوق حقوق غير مالية، ولذلك فهي تتميز بعدة مزايا، منها:

١ ـ أنها حقوق غير قابلة للتصرف فيها بمقابل، أو بدونه، فلا يجوز للشخص أن يبيع اسمه، أو أن يتنازل عن حريته الشخصية، وكل اتفاق يحدث بخلاف ذلك فهو باطل.

٢ ـ أنها حقوق لا تسقط بالتقادم، ولا تُكتسب به، فعدم ممارسة الشخص لحقه في التنقل لا يؤدي إلى سقوط حقه فيه مهما طالت فترة عدم ممارسته متى شاء، كما أن استعمال شخص لاسم شخص آخر لا يكسبه الحق فيه مهما طالت فترة استعماله له.

٣ ـ أن الاعتداء على هذه الحقوق ينشئ لصاحبها الحق في وقف الاعتداء والمطالبة بالتعويض إذا لحق به ضرر نتيجة لذلك(٤).

---

(١) فرج، د. توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية ـ النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق، مكتبة مكاوي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م، ص٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٢) للمزيد حول هذه التقسيمات، وتفصيلاتها انظر: فرج، د. توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية ـ النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق، مرجع سابق، ص٤٧٨ ـ ٤٨٥.

(٣) هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، ترجمة: صالح فرحان الصالح، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٩١.

(٤) مبارك، د. سعيد عبد الكريم، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣٢٠ ـ ٣٢١.

٤ ـ أنها حقوق لا تنتقل بالميراث، إذ أن ورثة الشخص لا يحق لهم أن يرثوا بدنه، أو حقه على شرفه واعتباره[١].

وأما **الحقوق الخاصة** فهي: تلك التي لا تثبت لكل فرد من الأفراد، بل لأولئك الذين تتوفر فيهم شروط اكتسابها[٢]، وهي ليست موضوع بحثنا، ولذلك فلن يتم التطرق إلى تفصيلات تلك الحقوق، وأحكامها.

ويمكننا إجمال أهم تلك الحقوق استناداً على ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ـ المشار إليه فيما تقدم ـ في الحقوق التالية:

١ ـ **الحق في الحياة وحماية الجسد**: وهذا الحق يشمل جانبان هما:

أ ـ الحق في الحياة: والذي يعتبر الحق هو الحق المحوري، والذي تعتبر ما عداه من الحقوق تبع له، فإن كان الإنسان حياً قُررت له جميع الحقوق، وإن فقد ذلك الحق، فإنه يفقد تبعاً لذلك جميع الحقوق الأخرى، وهذا الحق مقدس في الشرائع السماوية ـ وليس هذا مقام بسطه ـ وكذا الأنظمة الوضعية تبنت ذلك الحق، وهو ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة منه، وما نصت عليه المادة (٦/١) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان (٢/١)، والميثاق الأمريكي (٤/١)، والميثاق الأفريقي (٢٠/٤)، وغيرها من المواثيق، والاستثناء الوحيد الذي قد يرد على ذلك الحق هو «المتمثل في عقوبة الإعدام التي تصدرها المحاكم طبقاً للقانون الساري»[٣].

ولكن نظراً لتزايد حالات الإعدام التعسفي، أو بإجراءات موجزة ومقتضبة، في شتى الدول، فقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس الأمم المتحدة تعيين شخص ذي مركز دولي ليكون مقرراً خاصاً لبحث مسائل المتصلة بالإعدام التعسفي أو بمحاكمة مقتضبة، وقد أورد المقرر الخاص في تقاريره تعريفاً مؤقتاً لحالات الإعدام التعسفي أو بإجراءات موجزة، على النحو التالي:

---

(١) الرشيدي، د. أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢) مبارك، د. سعيد عبد الكريم، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٣) زانغي، كلوديو، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة: فوزي عيسى، مرجع سابق، ص١٩٣.

١ ـ الحرمان من الحياة نتيجة لحكم مفروض بمقتضى إجراءات لم تتم فيه مراعاة الأصول القانونية، ولا سيما الضمانات المحددة في المواد (٦، ١٤، ١٥) من العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية، والضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره المؤرخ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٤م.

٢ ـ الحرمان من الحياة نتيجة عمليات قتل تنفذ من قبل الحكومة أو باشتراكها، أو بتغاضيها عنها، أو بقبولها ضمناً، دون أي إجراء قضائي، أو قانوني.

٣ ـ الحرمان من الحياة نتيجة لإساءة المعاملة أو للإفراط في استخدام القوة من قبل الشرطة، أو الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

٤ ـ حرمان المدنيين من الحياة على أيدي أفراد القوات المسلحة، أو قوى الأمن انتهاكاً للقانون المنظم لحالة الحرب، أو المنازعة المسلحة[١].

كما وضع مكتب الأمم المتحدة في فيينا ـ بواسطة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ـ دليلاً لمنع ممارسات تنفيذ أحكام الإعدام خارج نطاق القانون، وقد عدد فيه حالات الإعدام فيما يلي:

١ ـ الاغتيالات السياسية.

٢ ـ الوفاة الناتجة عن التعذيب، والمعاملة السيئة في السجون، أو في مراكز الاحتجاز.

٣ ـ الوفاة الناتجة عن حالات الاختفاء القسري.

٤ ـ حالات الوفاة الناتجة عن فرط استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين، بإنفاذ القوانين.

٥ ـ حالات الإعدام دون اتباع الأصول في قواعد الإجراءات القانونية.

٦ ـ أعمال الإبادة الجماعية[٢]: وهي وفقاً للتعريف الذي أقرَّته الجمعية العامة

---

(١) بواسطة: بشير، د. الشافعي محمد، قانون حقوق الإنسان ـ مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) بواسطة: بشير، د. الشافعي محمد، قانون حقوق الإنسان ـ مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص١٣٦ ـ ١٣٨.

للأمم المتحدة بأنه «عمل هدفه القضاء الجزئي أو الكامل، على بعض المجموعات الاجتماعية ـ قومية أو دينية أو عرقية ـ وهذا العمل يمكن تنفيذه بشكل مباشر ـ أي: بواسطة التصفية الجسدية ـ أو بشكل غير مباشر ـ كوضع المجموعات في شروط حياتية معينة تؤدي إلى فقدان مؤسساتهم السياسية والاجتماعية والثقافية»[١]، والمركزية الغربية ارتكبت الإبادات الجماعية بشقيها المباشر وغير المباشر، وبامتياز لا يمكن أن ينازعهما فيه منازع.

كما ورد النص على تجريم انتهاك الحق في الحياة في عدد من الوثائق الدولية، مثل ميثاق المحكمة العسكرية الدولية والتي ارتبط اسمها بعد ذلك بالمدينة التي أقيمت فيها المحكمة، فأصبح يطلق عليه «ميثاق نورمبرج»، والتي وقعها الحلفاء في ٦ أغسطس ١٩٤٥م، وفي ميثاق المحكمة العسكرية الدولية بطوكيو الصادر في نفس العام لمحاكمة قادة اليابان، وهذه هي قوانين المنتصرين، إذ لم يجرؤ أحد على محاكمة أمريكا وحلفائها على إحراقها مدينتي هيروشيما، ونجازاكي اليابانيتين بالقنابل النووية، ولم يحاكمهم أحد على ما ارتكبوه من مجازر؛ لأنهم فقط كانوا هم المنتصرين.

كما ورد النص على حماية ذلك الحق، والنص على تجريم انتهاكه منع جريمة الإبادة الجماعية، والتي تم المصادقة عليها في ٩ ديسمبر من عام ١٩٤٨م، وفي اتفاقيات جنيف الأربع، حيث وُضعت الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، والثانية لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في البحار، والثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، والرابعة تتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب، وكان تاريخها في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩م[٢]، كما ورد النص على حماية ذلك الحق في المادتين (٦ ـ ٧) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٣].

---

(١) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) انظر تلك الاتفاقيات ونصوصها في: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص٦٤ ـ ٢٦٢.

(٣) انظر للمزيد حول ذلك الدراسة التحليلية التي قام بها: ليفان، مارك، الإبادة الجماعية أحدى خصائص القرن العشرين، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان، ضمن كتاب ما الثقافة؟ =

ب ـ الحق في سلامة الجسد، وفي عدم الإكراه: وهذا الحق تتمثل أكبر ضمانة له في حظر التعذيب، والذي تم تعريفه مطولاً في المادة (١) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما تم تعريفه مختصراً في المادة السابعة من نظام روما الأساسي بأنه «تعمد إلحاق ألم أو معاناة شديدين، سواء بدنياً أو عقلياً، بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته. .»، وتم النص على ذلك الحق، ومنع كل ما قد يؤدي إلى انتهاكه في عدد من المواثيق الدولية ومن ضمنها المادة (٧) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. . .»، كما نصت عليه المادتين (٣١ ـ ٣٢) من اتفاقية جنيف الرابعة.

ومن أجل ذلك تم إصدار عدد من التنظيمات الأممية لحماية ذلك الحق، ومنها إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية والصادر في عام ١٩٧٥م، بل إنه في عام ١٩٨٢م تم إصدار اتفاقية خاصة بدور الموظفين الصحيين ـ لا سيما الأطباء ـ في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

كما تم إصدار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ١٩٨٤م. كما تم بمقتضى المادة (١٧) من هذه الاتفاقية إنشاء لجنة مناهضة التعذيب والتمييز وبدأت أعمالها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨م[1]، كما ورد النص على حماية ذلك الحق في المادة (٣) من اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب لسنة ١٩٤٩م، وكذا في المادتين (٦ ـ ٧) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولكنها ظلت ورقة تستخدم ضد دول الأطراف، ويُغض الطرف عن انتهاكات دول المركز.

= جمع بإشراف: إيف ميشو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٠١ وما بعدها.

(١) انظر في شرح أعمال هذه اللجنة، ونظامها الداخلي، والذي أقر في أول اجتماع عقد لها في نيسان/أبريل ١٩٨٨م، وقد أورد نص ذلك التقرير: بسيوني، د. محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/٧٠٨ ـ ٧١٥.

٢ ـ الحق في حماية الحياة الخاصة: والتي تعد من أخص خصائص الكرامة الإنسانية، إذ يطوي ذاته على مكنونات يرى في سترها نعمة من الله عليه، وقد تفاوتت آراء فقهاء القانون واجتهادات القضاء في تحديد إطار خصوصية الإنسان الجديرة بالحماية القانونية(١)، ولكن لعل المختار هنا هو ما ذهب إليه مؤتمر رجال القانون في ستوكهولم في مايو ١٩٦٧م إلى أن الحق في الحياة الخاصة؛ يعني: حق الفرد في أن يعيش حياته بمنأى عن الأفعال التالية:

أ ـ التدخل في حياته وحياة أسرته.

ب ـ التدخل في كيانه البدني أو العقلي أو حريته الأخلاقية أو العامة.

ج ـ الاعتداء على شرفه وسمعته.

د ـ وضعه تحت الأضواء الكاذبة.

هـ ـ استعمال اسمه أو صورته.

و ـ التجسس والتلصص والملاحظة عليه.

ز ـ التدخل في المراسلات والاتصالات الخاصة.

ح ـ إفشاء المعلومات المتحصلة بحكم الثقة والمهنة، وقد تم النص على هذه الحقوق في أكثر من ميثاق، حتى أصبحت معياراً دولياً لا بد من التقيد به، وقد تم بسطه وبحثه في عدد من الرسائل والأبحاث العلمية(٢).

٣ ـ الحق في الجنسية: المراد بالجنسية «تلك القيمة أو الميزة التي تنشأ من حقيقة انتماء شخص إلى أمة أو دولة ما»، والجنسية هي التي تقرر الوضع السياسي للفرد، وخاصة بالرجوع إلى الولاء، والإقامة تقرر وضعه المدني(٣)، وهذا الحق نصت عليه المادة (١٥/١ ـ ٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن هذا الحق ليس حق مطلق، وإنما هو حق نسبي، وقد تم شرعنة تلك

---

(١) ذكر الدكتور الشافعي، محمد بشير لذلك ثلاث اتجاهات، انظرها في كتابه: قانون حقوق الإنسان ـ مصادره وتطبيقاته الوطنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص١٥٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: بحث رسالة الدكتوراه لأستاذنا الدكتور البحر، ممدوح خليل، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي ـ دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، والبحث برمته دراسة تأصيلية تفصيلية متكاملة لهذه الحقوق.

(٣) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٦٥.

النسبية من خلال اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، والتي تم اعتمادها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤م، كما تم التوقيع في نفس السنة على اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، ثم صدر الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والذي اعتمد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥م، ثم بعد ذلك تم إقرار اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية في عام ١٩٦١م[١].

٤ ـ **الحق في حرية المعتقد**: وهذا الحق قررته المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأوضحته وزادته تفصيلاً المادة (١٨/١ ـ ٤) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، ومن أهم تلك البنود ذلك البند الذي ينص على عدم جواز «تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يُخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق الدين الذي يختاره»، والإكراه هنا يشمل كل أنواع الإكراه، سواء منه المادي، والمعنوي، الذي تُستغل من خلاله حاجات ذوي الحاجات من غذاء ودواء وأي صورة من صور الاحتياج إذا تعرضت للمساومة لتغيير المرء دينه فإن ذلك يُعتبر خرقاً لهذا الحق.

كما منعت المادة (٢٠/٢) كل دعوة للكراهية الدينية، وتم تتويج ذلك بإعلان الأمم المتحدة حول إزالة كل أشكال التعصب والتمييز بسبب الدين أو المعتقد والذي تم تبنيه في عام ١٩٨١م، وهو يتضمن بصورة تفصيلية الحقوق المتعلقة بحرية المعتقد، ونبذ كل تعصب أو تمييز ضد أي عقيدة أو دين.

المطلب الثاني

تناقضات المركز مع الحقوق المدنية

تتبنى دول التمركز الغربي الرفع البراق والأخاذ للشعارات البراقة ـ التي تسمى حقوق الإنسان ـ وتُظهر تلك الدول نفسها على أنها المدافع الأول عنها، ومن أجل ذلك الدفاع فلها الحق في كسر كل القواعد الإنسانية والأخلاقية، دون أن يرف له جفن، وسنتناول في هذا المبحث الانتهاكات التي ارتكبتها دول

(١) انظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/٧٩١ ـ ٣٢٣

المركز بشأن تلك الحقوق التي يمكن تصنيفها على أنها مدنية، وهي على النحو التالي:

١ ـ **تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الحياة وحماية الجسد:** وهذا البند كما سبق الإشارة يشتمل على فقرتين هما:

أ ـ **الحق في الحياة:** سبق الإشارة إلى الطبيعة الدموية لهذه الحضارة، وإيراد شيء من تاريخها الدموي الطويل[١]، وسيرد معنا مزيداً من النماذج، والذي يظهر من خلال ذلك كله أنه لا يوجد حضارة من الحضارات، أو أمة من الأمم استخفت بسفك الدماء، ومارسته بشكل عملي مثلما فعلت الحضارة الغربية، منذ فجر قيامها، وحتى يوم الناس هذا، وهذا السحق لهذا الحق سواء بالأفعال الإيجابية من خلال القتل المنهجي المباشر وإبادة السكان الأصليين، أو من خلال الأفعال السلبية من خلال الامتناع عن إعطاء تلك الشعوب المسحوقة شيء من حقوقها التي نهبتها الدول الغربية، سواء بواسطة النهب المباشر في مرحلة الاستعمار التقليدي، أو من خلال النهب الغير مباشر بواسطة الليبرالية الاقتصادية، وأدواتها التي سبق الحديث عنها، وما نتج وينتج عن ذلك من موت الملايين من البشر بسبب نقص الغذاء والدواء، إلى غير ذلك من الأفعال والتي تصب في مجملها في سحق هذا الحق وانتهاكه، ولذا فسوف أكتفي بما سبق إيراده من أمثله، وما قد يرد من نماذج لذلك السحق لهذا الحق؛ لأن هذا الجانب من الانتهاكات الممنهجة لهذا الحق لا يمكن استقصاءه بحال، نظراً لكثرة وقائعه وحالاته التي لا يمكن حصرها.

ب ـ **الحق في سلامة الجسد:** يعتبر الحق في سلامة الجسد من الحقوق التي عنيت المركزية الغربية على انتهاكها بصورة ممنهجة وقديمة، وهي عندما تنتهك ذلك الحق فهي لا تنتهكه بصورة فردية، وإنما بصورة رسمية تتبناها الدولة ومؤسساتها، وعلى رأس ذلك بالتأكيد أمريكا، حيث يوجد لديها من الانتهاكات لهذا الحق ما يندى له الجبين ـ مما ليس هذا مقام بسطه ـ وخصوصاً ضد السود الأمريكيين[٢]، وتعتبر الـ«سي. آي. أي» الجامعة الكبرى المتخصصة حول العالم

---

(١) انظر ذلك في المطلب السادس من المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٢) انظر بعض التفاصيل حول ذلك، وحول عدد من الانتهاكات العدلية الصارخة لدى: باك، =

في تخريج وتدريب الجلادين على مستوى العالم، وبالتعاون مع مخابرات دول الأطراف، وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، فهناك مدارس أنشئت خصيصاً لتعليم التعذيب، حيث يدير الجيش الأمريكي مدرستين على الأقل، إحداها معهد أميريكايس ـ المدرسة الحربية ـ الواقعة في مدينة فورت بينينغ في ولاية جورجيا، والذي تم تغيير مسماه بعد ذلك إلى «مركز التعاون الأمني بين دول القارة الأمريكية»[1]، والتي لو قدر لهما أن تحمل شعاراً لكان «نحن نمارس التعذيب»، كما أعدت الـ«سي. آي. أي» كتباً ومناهج وأدلة لمنهجيات التعذيب، ومن أشهرها كتاب «kubark» لتعليم فنون التعذيب، والذي صدر عام ١٩٦٣م.

ويذكر الكتاب الشهير أفضل الطرق وأنجعها للتحقيق بالتعذيب، ويبدأ بعبارة: «حتى تكون محققاً جيداً..» ثم يشرح الأساليب التي يجب على المحقق اتباعها لانتزاع المعلومات، ويوجد في الكتاب رسوم ومراحل التعذيب، وأساليب مختلفة جداً، كما أنه يذكر الظروف المؤاتية للقيام بالتعذيب، كما يذكر الكتاب التأثير الذي تتركه تلك الأساليب، مؤكداً أن أفضل الأساليب هي أن يقوم معتقل بتعذيب آخر أو تعذيب نفسه، وهو «المنهج الذي تم تدريسه لضباط الاستخبارات والسجون ومكافحة التمرد والثورات في أمريكا».

وفي عام ١٩٨٣م طورت الـ«سي. آي. أي» مناهج التعذيب، حيث أصدرت كتاباً آخر بعنوان: «التدريب لاستغلال القدرات البشرية»[2]، ويتوافق ما في تلك الكتب من أساليب مع المنهج الذي طُبق في أبو غريب في العراق إلى حد كبير، وكانت تلك الكتب تباع في المكتبات حتى تم سحبها من الأسواق في عهد بوش ـ الأب ـ ومن أشهر فنون التعذيب التي وردت في تلك الكتب، والتي يدرسها ويطبقها الأمريكان «كسر الأضواء الكيماوية، وسكب السوائل على المعتقلين، وسكب المياه الباردة والساخنة عليهم وهم عراة، وممارسة اللواط، وإجبارهم على النوم بعضهم فوق بعض، وإبقاءهم عراة عدة أيام، وإجبارهم

= روبير، الولايات المتحدة ـ الحلم غير المكتمل، ضمن الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سابق، ص٢٨١ ـ ٣٠٧.

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص١٣٩، وص١٤٥.

(٢) وقد أورد وليم بلوم مقتطفات من كتيبات إرشاد الجيش الأمريكي والاستخبارات المركزية، انظرها: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص١٠٧ وما بعدها.

على ارتداء ملابس نسائية، وحرمانهم من النوم، واستخدام الكلاب المدربة لترويع المعتقلين، وهي أساليب استخدمت وطبقت بحق المعتقلين العراقيين وغيرهم من العرب والمسلمين خلال رحلاتهم السياحية الأمنية»[١].

وقد رصدت المنظمات الدولية أكثر من ١٦٠ أسلوباً للتعذيب، ويتم ذلك بالتنسيق مع مخابرات دول عدة، ومنها بعض الدول العربية والأوروبية، ومن أشهر الحالات التي تعرضت للتعذيب وثبت براءتهم الشاب الكندي ماهر عرار، والمواطن الألماني من أصل لبناني خالد المصري، وقد كان من أشهر الأشخاص الذين قاموا بتعذيبه ضابط الاستخبارات الألماني غيرهارد ليمان، والذي تم تكريمه بعد ذلك بتكليفه بالمشاركة في التحقيقات الدولية الجارية في مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وقد نشرت صحيفة يونغي فيليت الألمانية صورته وهو يودع الرئيس اللبناني فؤاد السنيورة على صدر صفحتها الأولى، مع التعليق بأن ألمانيا سحبته بسرعة من حقل الفضيحة[٢].

بل إنهم ـ كما يذكر تشومسكي ـ لديهم «استعداد للتضحية بالحرب على الإرهاب على مذبح هوسهم بالتعذيب. فمن أجل اختطاف رجل مشتبه به على أنه إرهابي في إيطاليا ونقله إلى مصر ليخضع هناك لتعذيب محتمل عطلت الإدارة الأمريكية تحقيقاً رئيسياً كانت تجريه الاستخبارات الإيطالية، وذلك الشخص الذي تم اختطافه هو منير المتصدق ـ أبو عمر المصري ـ إمام مسجد ميلانو»[٣]، بل إن هناك دراسات أكاديمية متخصصة أجريت عن العلاقة بين المساعدات الأمريكية وانتهاكات حقوق الإنسان ـ والتعذيب بشكل أساسي ـ فكانت النتيجة

---

(١) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١١ ـ ١٥.

(٢) الحوراني، محمد، عولمة التعذيب ـ خفايا سجون الديمقراطية الأمريكية، مركز الراية للتنمية الفكرية، جدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٩٥ ـ ١٠٥، والكتاب بجملته توثيق لذلك الإجرام، وهو مليء بالنماذج والتوثيقات التي لا يتسع المجال لإيراد كثير منها، مراعاة للاختصار، وكذلك تجد التوثيق لدى: وليم بلوم في كتابه السابق بتفصيل أكثر، ولدى: معظم بيغ في كتابه: عدو محارب ـ رحلة مسلم بريطاني إلى معتقل جوانتانامو ذهاباً وإياباً.

(٣) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٤٦ ـ ٤٧، وانظر: ص٥٣ ـ ٥٧، وسيرد المزيد من إيضاح ذلك في المطلب الثالث من المبحث الأول، من الفصل الرابع.

أنها شديدة الترابط جداً[1]، بل إنها حرصت على وضع بعض القوانين التي تحمي جنودها من أي ملاحقات قضائية، ومنها ما يتعلق بالحالة العراقية تحديداً، إذ أصدر الحاكم الأمريكي للعراق المذكرة رقم (٣) بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨م وتتضمن الفقرة (٣/ ٢) على أن: «أي محكمة عراقية بضمنها محكمة الجنايات العراقية ليس لها سلطة على أي فرد من التحالف في أي موضوع سواء أكان مدنياً أم جزائياً».

كما نص القسم (٢) من الأمر على أن: «تتمتع سلطة الإتلاف المؤقتة وقوات الإتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية»[2]، وكذا الحال بالنسبة للديمقراطية الفريدة والوحيدة في الشرق الأوسط ـ أي: إسرائيل ـ فقد أعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية أن جهاز الاستخبارات كان يكذب عليها على مدى ستة عشر عاماً، حيث كان يعذب الناس ويخبرها بأنهم لم يفعلوا، ومن الطريف أنه ذات مرة وبعد تحقيق أجرته منظمة العفو الدولية ـ أمنستي ـ حول التعذيب في إسرائيل، وكان أحد قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية في لندن، وأجريت معه مقابله من قبل أمنستي. وسألوه أن يفسر النسبة العالية جداً من اعترافات العرب، فقال: إنه جزء من طبيعتهم «أن يعترفوا»[3]، وإسرائيل هي بجلاء الديمقراطية الصناعية الوحيدة التي يُرخص فيها بالتعذيب قانوناً، وذلك بتزكية من لجنة لانداو الرسمية[4]، ولهم في ذلك شنائع لا حصر لها، ونتيجة لتلك القدوة التي رسمتها الدول الحامية لحقوق الإنسان في العالم فقد أباحت أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم التعذيب، وذلك وفقاً لتقديرات منظمة العفو الدولية[5].

---

(١) انظر الإشارة إلى تلك الدراسات لدى: تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٢) انظر في ذلك الدراسة الضافية لـ: بجك، باسيل يوسف، الآليات القانونية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨) حزيران/يونيو ٢٠٠٦م، ص١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص١٣١.

(٤) تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٤٨.

(٥) وليامز، جيسيكا، ٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٥٩.

٢ ـ **الحق في حماية الحياة الخاصة**: سبق أن تم إيراد أن هذا الحق يشمل عدة جوانب حسبما قرر ذلك مؤتمر رجال القانون في استكهولم، وحيث يعتبر من أكبر الخروق التي يمكن أن ترتكب تجاه هذا الحق هو انتهاك الحق في سرية الاتصالات والمراسلات، وهذا الحق هو الذي دأبت الدول الغربية على انتهاكه، فكما يشبه وليم بلوم وكالة الاستخبارات الأمريكية بـ«مكنسة كهربائية عملاقة في الفضاء، حيث تقوم وكالة الأمن القومية الأمريكية بامتصاص كل شيء وجذبه إليها: فاكس، هاتف منزلي، هاتف خليوي، بريد الكتروني، تلكس.. اتصالات عبر الصناعية، اتصالات عبر الألياف البصرية، اتصالات عبر الموجات الصوتية، وكل ما يقتضي تشغيله الاستعانة ببطاقة إلكترو ـ مغناطيسية تكون وكالة الأمن القومي له بالمرصاد بتقنياتها العالية جداً ـ سبعة أيام في الأسبوع، أربعة وعشرين ساعة في اليوم ـ ربما مليارات الرسائل يتم ابتلاعها كل يوم، ولا احد بمقدوره التفلت. لا رؤساء جمهوريات ولا رؤساء حكومات، ولا الأمين العام للأمم المتحدة، ولا البابا، ولا ملكة انجلترا، ولا رؤساء مجالس إدارة الشركات المتعددة الجنسيات، ولا قريب ولا صديق ولا عدو.. كل ذلك بموجب نظام اصطلح على تسميته رمزياً بـ«اصطفاف»، والذي أطلق في السبعينات للتجسس على الاتصالات السوفيتية عبر الأقمار الاصطناعية، وقد تولت وكالة الأمن القومي وشركاؤها الصغار ـ بريطانيا ونيوزيلندا وأستراليا وكندا التعاون في إنجاز ذلك التلصص...»[1]، وقد زاد حدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث لم يعد هناك خصوصية لأحد.

٣ ـ **الحق في الجنسية**: وهذا الحق لا يُكفل لأي أحد فالغرب جعله وسيلة جذب وإغراء لتلك العقول العبقرية المفكرة والمخترعة في كل الفنون، فتجد أن جامعاته تزخر بأولئك المبدعين، بينما تُحرم منهم دولهم التي صرفت عليهم ملايين الدولارات لبنائهم، وتعليمهم، وابتعاثهم، ثم بعد ذلك يأتي الغرب ليسطو عليهم بإمكاناته المادية، وإغراءاته المالية، حيث يبلغ حاملي الشهادات العليا ـ ما فوق الدكتوراه ـ في العالم الثالث من حاملي نفس الشهادات في

---

(١) انظر تفاصيل عمل ذلك النظام، وغيره من عمليات التجسس الضخمة، وما أثير حولها من اعتراضات لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٧٦ ـ ٣٩٠.

العالم (٥٥٪)، وأغلب أفراد تلك النسبة سيكون من العاملين في الجامعات الغربية، ومن نتاج ذلك الإغراء والاستقطاب أن ٨٠٪ من التجهيزات الإعلامية في أمريكا ينتجها خبراء من دول العالم الثالث ـ كوريا، الهند، البرازيل، العالم العربي ـ وقس على هذا ما شئت من أوجه النشاطات الأخرى، ولا تحتاج أمريكا إلا إلى ٦٠٪ من حاجتها من الأطباء الأمريكيين؛ لأن نسبة الـ(٤٠٪) الباقية سيأتون من خارج البلاد، ممن يتم استقطابهم عن طريق ذلك الإغواء الممنهج، وقد حققت دول الشمال الغني ـ وتحديداً بريطانيا وأمريكا وكندا ـ نتيجة لذلك ربحاً صافياً من تلك العقول يبلغ خمسين مليار دولار[1]، وقد كتبت كاثرين ستيمسون ـ عميدة مدرسة الفنون والعلوم بجامعة نيويورك ـ: أن «ثلثا خريجي جامعتها في العلوم الهندسية هم من الأجانب، وسيبقون في الولايات المتحدة، حيث يقدمون مساهمات ثقافية واقتصادية وتربوية، وثلث الفائزين بجائزة نوبل الأمريكيين لم يولدوا في أمريكا[2]، بينما أولئك الفقراء والمعوزين الذين لا يملكون تلك الإمكانات التي تستغلها وتستفيد منها تلك الدول الغنية فإنهم يموتون غرقاً في زوارق الموت التي تنطلق بالآلاف على أمل الحصول على ما يقيم أودهم، ويمنع عنهم الموت جوعاً، ولكنها ترتطم بإجراءات لا تليق بالحيوانات فضلاً عن البشر، ولذلك فهم محرومون من مجرد الإقامة فضلاً عن الجنسية.

ج ـ **الحق في حرية المعتقد**: وهذا الحق كما تقدمت الإشارة إليه مكفول بموجب المواثيق الدولية، ولكن عند الممارسة العملية نجد أن الغرب لا ينظر إلى هذا الحق ـ في الأغلب الأعم ـ إلا من خلال تلك النظرة الكنسية ـ وقد سبق الإلماح إلى شيء من ذلك[3] ـ والتي تحقق له تفوق إيمانه العقدي، ونظرته الاستراتيجية، ومنافحتهم عن كل متحول عن ديانته ـ وخصوصاً الإسلام ـ وعكس ذلك تجد في ما إذا كان المتحول نصرانياً.

---

(١) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص٣٨١.

(٢) غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، ترجمة: فادي أديب، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٣٨.

(٣) انظر في ذلك المطلب التاسع من المبحث الثاني من الفصل الأول، والمطلب الثالث من المبحث الثالث من الفصل الأول.

وسيرد نماذج على ذلك في المطلب الخامس من المبحث الرابع من الفصل الرابع، بل حتى في توجهات المجتمعات يتم بناءها وفقاً للمنظور الغربي، ومن ذلك التوصيتين اللتين وضعهما صندوق النقد الدولي في نهاية مايو وأوائل يونيو ١٩٩٥م للحكومة اليمنية كشرط لكي يتم منحها مساعدات تبلغ قيمتها ٢٨٠ مليون دولار على مدى اثني عشر شهراً، وكانت التوصيتين كما جاءت على لسان خبير اقتصادي يمني ونشرتها وكالة الأنباء الفرنسية ـ تتمثل في «الحد من نفوذ التيار الإسلامي داخل المؤسسات الحكومية»، والتوصية الثانية فهي «إلغاء قرار إنشاء البنك الإسلامي» والذي كانت الحكومة اليمنية قد وافقت مبدئياً على إنشائه في شهر أبريل من عام ١٩٩٥م!![١].

المطلب الثالث

الحقوق السياسية

يشير مصطلح الحقوق السياسية إلى تلك الطائفة من «الحقوق التي تثبت للفرد بصفته عضواً في جماعة سياسية معينة بقصد تمكينه من المشاركة في إدارة المجتمع الذي ينتمي إليه، ويرتبط به برابطة الجنسية»[٢]، والهدف منها تمكين ذلك الشخص من المساهمة في إدارة شؤون بلده، وهي تثبت للشخص باعتباره عضواً في «دولة سياسية»[٣]، وهذه الحقوق تتميز عن الحقوق المدنية بما يلي:

١ ـ إن هذه الحقوق إنما تقرر ليس بقصد إشباع مصلحة شخصية للفرد أو المواطن، بل بقصد التعاون مع الآخرين، من أجل التعاون مع الآخرين، من أجل تحقيق مصلحة الوطن، والإعلاء من شأنه، وتبعاً لذلك فإذا وجد تعارض بين المصلحتين ـ عند مباشرة حق سياسي معين ـ فإن الأولوية يتعين أن تكون دوماً للمصلحة الأخيرة ـ أي: مصلحة الوطن.

---

(١) منصور، أحمد، سقوط الحضارة الغربية ـ رؤية من الداخل، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ص١١٣ ـ ١١٤.

(٢) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) الصده، عبد المنعم فرج، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣١٨.

٢ - إن مباشرة هذه الحقوق لا ينبغي النظر إليها على أنها مجرد حقوق فحسب، وإنما هي تتجاوز هذه المرتبة لتصير حقوقاً وواجبات في ذات الوقت، وبناء عليه فلا يوجد ما يسوغ للمواطنين التقاعس عن أداء واجبهم الوطني في مباشرة أي من هذه الحقوق، طالما توافرت فيهم الشروط القانونية اللازمة لذلك[١].

٣ - إن الأصل فيها أنها تكون قاصرة على الوطنيين، إذ لا يساهم في حكم الدولة إلا من ينتمي إليها بجنسيته، ولكن يجوز استثناء من هذا الأصل الاستعانة بموظفين أجانب.

٤ - إنها لا تثبت لجميع المواطنين وإنما لمن تتوفر فيهم شروط خاصة ينص عليها القانون[٢].

١ - الحق في التجمع وتشكيل الروابط، والاتحادات، والمطالبة والاحتجاج السلمي: هذا البند يشمل أكثر من حق (الاجتماع والارتباط وتكوين الاتحادات والاحتجاج)، وقد حرصت على جمعها هنا مراعاة للاختصار، ولكونها متناظرة، ويمكن تعريفها بأنه «تجمع طوعي لأناس يشتركون في غرض عام، ويسعون على نحو عام إلى تحقيق هدف عام»، وهي إحدى الحريات الأساسية، وقد نصت على هذا الحق المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد (٢١، ٢٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والصادرة في عام ١٩٤٨م، وأخرى في حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية صدرت في عام ١٩٤٩م، وهي تختلف عن بقية الحريات المعنية بالحق في التعبير، حيث أنها تتصل بحرية العمل على نطاق منظم، وهي مشتقة بشكل طبيعي من حرية الاجتماع، والتي يمكن أن تضمن حق التظاهر العفوي، لكنها يجب أن تضمن أيضاً حق الناس في الاجتماع بشكل دوري مطرد، ويمكن تقليص تلك الحقوق أو الحد منها، إذا أخذت في تجنيد جيوش خاصة، وتمنع حق وجود الأحزاب أو جماعات الضغط، والكثير من

(١) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢) الصده، عبد المنعم فرج، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣١٨.

ذلك يتوقف على رغبات الأكثرية، «فحيث يُحظر صيد الثدييات لا يمكن لصيادي الثعالب أن يجتمعوا بحرية»[١].

٢ ـ **الحق في حرية الرأي والتعبير**: وهي تشمل حرية الاتصال، والكلام، والكتابة من خلال الصحافة أو غيرها، وقد حرصت على جمع هذه الحقوق في هذه الفقرة لأنها مقسمة، ومتعددة على أكثر من مجال، ولكنها يجمعها توفير أكبر قدر من الحرية لآحاد الناس للتعبير عن آرائهم وأفضلياتهم، وإيصالها إلى الآخرين، فهي تسمح بانتقاد من هم في السلطة، وهي ركن أساسي من أركان حرية معارضة الحكومة، فما من سلطة يجب أن تكون مقدسة حيث توجد حرية الانتقاد[٢]، وهذا الحق قد نصت عليه المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (١٩) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وقد وضع ذلك الميثاق ضابطين لتلك الحرية وردا في المادة (٢٠) حيث تُمنع أي دعاية للحرب، كما تُمنع أي دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية بصورة تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، كما تم التنصيص على هذا الحق في المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وهذا لا يُعتبر في حق البالغين فحسب بل تعدى ذلك إلى الأطفال حيث نصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بأن على الدولة «أن تضمن للطفل القادر على التمييز الحق في التعبير بحرية عن رأيه في كل مسألة تهمه، وأن آراء الأطفال يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مع احترام سنهم ودرجة نضجهم»، وقد فصلت المادة الثالثة عشرة في أحكام ذلك الحق.

٣ ـ **الحق في الانتخاب**: المراد بهذا الحق: هو أن يكون «الحكم بموافقة المحكومين، وبيان وسائل المحكومين لإظهار موافقتهم والتزام السلطات الحاكمة بذلك القانون»[٣]، وهذا الحق قررته المادة (١/٢١ ـ ٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (٢٥/أ ـ ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

(١) بيلي، فرانك، معجم العلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٦٨.

(٢) بيلي، فرانك، معجم العلوم السياسية، مرجع سابق، ص٢٦٩.

(٣) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٦٧.

والسياسية، ونصت كذلك على الحق في الانتخاب، وهو ما ورد الالتزام به في الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان (الافتتاحية، وفقرات٤ ـ ٥)، والميثاق الأمريكي للحقوق (٢٣)، وهذا الحق هو ما حرصت المركزية الغربية على التشدق به، واعتباره امتيازاً غربياً لا مقارب لها فيه، كما حاولت الإعلان على أن نشر ذلك الحق هو إحدى مهامها الحضارية المقدسة والتي تضطلع وتقوم بمهمة نشرها وفرضها على كل شعوب العالم ـ كما سيرد معنا[١] ـ واعتبار ذلك معيار لا ينبغي التنازل عنه، ويجب على كل الدول امتثاله.

المطلب الرابع

تناقض المركزية الغربية مع الحقوق السياسية

تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق السياسية كثيرة جداً، ولا يمكن الإحاطة بها في هذه العجالة، ونظراً لكون السياسة هي الأداة التي من خلالها تتم إدارة الدول، وتوجيه سياساتها على مختلف الصُعد، وعلى ضوئها يتم وضع الاستراتيجيات بكل أشكالها، ولذلك فهي تعتبر مخلب القط الأول الذي تحرص المركزية الغربية على التمكن منه، والسيطرة عليه في كل دول الأطراف، وهي تعزف للوصول إلى ذلك الهدف على أكثر من وتر، ومن أهم تلك الحقوق التي تم النص عليها كحق إنساني ولكن المركزية الغربية قامت بذبحها بغير سكين ما يلي:

١ ـ **تناقضاتها مع الحق في حرية التجمع وتشكيل الروابط، والاتحادات، والمطالبة والاحتجاج السلمي**: تنفرد الولايات المتحدة ـ كما يقول تشومسكي ـ بتبني الأدوات القديمة المستخدمة لتخريب النقابات[٢]، وهذا أوضح ما يتجلى في العصر الويلسوني، والذي كان مشروعه يقوم على الدعوة للديمقراطية، ولكنها ديمقراطية رجال المال، والأعمال، ولذلك فإنه عندما كان يمكن أن تقوم حركة عمالية بتشكيل نقابة لها، فإنه يتم سحقها على يد رعب ويلسون الأحمر[٣]،

---

(١) انظر الفصل الرابع المبحث الأول «مطلب نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان».

(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٣) انظر تفاصيل ذلك لدى: تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٦٥.

واستمر ذلك القمع يزيد ويخبو، بحسب ما تتعرض له مصالح رجال الأعمال من مخاطر.

وهذا ما حدا بمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٩١م، أن تؤيد شكوى تقدم بها إتحاد العمل الأمريكي، حيث نصت على أن حق الإضراب يضيع عندما يضطر العمال المضربون للمخاطرة بفقدان أعمالهم لصالح عمال بدلاء دائمين، وأوصت المنظمة أن تعيد الولايات المتحدة تقييم سياساتها في ضوء المعايير الدولية(١)، ولكن تلك الإعادة كانت من خلال استعادة القمع الويلسوني بعد أكثر من ثمانين عاماً، في عام ١٩٩٢م، عندما هُزمت نقابة عمال السيارات المتحدين(٢)، في تاريخ كله مليء باستخدام الدولة لمصلحة أصحاب الشركات، وقمع العمال وتجمعاتهم، وهذا السلاح البديل ـ أي: استخدام عمال بدلاء ـ لم يكن موجوداً حتى تم إقراره مع بداية عصر المحافظين الجدد بقيادة ريجان، عام ١٩٨١م(٣).

كما أن من الممارسات التي دأبت الشرطة على استعمالها بحق العمال المضربين «ضربهم وتوقيفهم، ومواكبة غير المضربين منهم إلى داخل المصانع، وهذا التقليد دأبت عليه الحكومات خلال ١٥٠ من الصراع بين العمال وأرباب عملهم، كما أن ثمة ـ في أمريكا وحدها ـ أكثر من عشرة آلاف مؤسسة أمنية تستخدم حوالي مليون ونصف المليون حارس، تعمل في خدمة الشركات والمصانع، لقمع حركات الإضراب عن العمل وإلقاء الرعب في نفوس النقابيين»(٤).

ومن صور الانتهاكات الفاضحة لاعتراضات العمال على ما يجدونه من قساوة شروط العمل في المصنع الذي يعملون فيه، أن «رجال مكافحة الجريمة في شمالي كاليفورنيا قاموا بتقطير فُتيلات قطنية مشبعة برذاذ البهار ـ وهو أقوى

---

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٣.

(٢) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٧، وهو مبحث كامل بعنوان «قتال حتى الموت» خصصه لسرد الصيرورة التاريخية لصراع العمال، مع أصحاب الشركات، الذين تقف معهم الدولة، وتؤازرهم بكل حزم.

(٣) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٢.

(٤) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٦٧.

بـ٦٠٠ مرة من البهار الأحمر العادي والحار جداً ـ في عيون أشخاص مسالمين كانوا قد شكلوا بأيديهم سلسلة متراصة، احتجاجاً على قساوة شروط العمل في مصنعهم، ولدى سريان مفعول ذلك المحلول، طفق أولئك العمال يزعقون متلوين من شدة الألم، وبعضهم قضى نحبه نتيجة ذلك الرذاذ»[١].

وقد شكل الثقل الديموغرافي الذي قد يشكله العمال القادمون من دول الجنوب الفقير، إلى الشمال الغني همّاً مقلقاً لتلك الدول، وقد حرصت على وضع العوائق والعراقيل أمام قدومهم إليها، ومن أشهر القوانين في ذلك قانون «بوسي فيني» ـ وهو نسبة إلى رئيس رابطة الشمال، يومبيرتو بوسي، ووزير الخارجية الإيطالي السابق جيانفرانكو فيني ـ وهو قانون شبيه بالقانون الذي اعتمد في هولندا، وهي تهدف إلى تقليص عدد المهاجرين في تلك البلاد، وترحيل كل المشتبه فيهم، واعتبار تعلم لغة البلد الذي يقيم فيه العامل شرطاً لتلك الإقامة[٢].

٢ ـ **تناقضاتها مع الحق في حرية الرأي والتعبير**: وهذا الحق يكون متاحاً عندما يتوافق مع الرؤية والاستراتيجية التي تؤمن بها وتتبناها المركزية الغربية، وتعتبر المكارثية ونتائجها الكارثية من خير النماذج على ذلك في السابق، وأما الآن فيوجد منظمات قوية لا هم لها سوى محاربة كل صوت يتفوه بما لا ترغبه أو تريده تلك المنظمات، وهي في أغلبها يهودية، ومن أشهر تلك المنظمات منظمة مكافحة التشهير، إذ أنها متخصصة في الدفاع عن الرؤى التي تؤمن بها وتتبناها إسرائيل، والويل كل الويل لمن يعارضها أو ينتقدها، ولهم في ذلك برامج وآليات محددة لإسكات وحرب الخصوم، وكل ذلك باسم حرية الرأي والأعلام، والتي هي في الحقيقة حرية لا تتاح إلا لهم حصراً.

ومن المقدسات التي لا يقبلون المساس بها مثلاً التشكيك في الهلوكوست، أو أعداد الذين قتلوا في تلك المحرقة، فهذه تعتبر عندهم من المقدسات التي لا يجوز المساس بها بأي حال من الأحوال، ومن تجرأ على

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٦٨.

(٢) خليفة، عبد الباقي، محاربة الوجود الإسلامي بقانون بوسي فيني، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٨)، ١٢محرم ١٤٢٧هـ، ص٢١.

ذلك فقد وُضعت له القوانين اللازمة بالزج به في السجن، حتى ولو كان هدفها علمياً أو أكاديمياً صرفاً، ومن أشهر من مورس بحقه ذلك الحجر على حريته بسبب ذلك هو المفكر الألماني الكبير روجيه جارودي، وغيره كثير، ومن تلك التقارير أو الدراسات التي شنَّ عليها اللوبي اليهودي حرباً شعواء تلك الدراسة الأكاديمية التي أجراها اثنين من أساتذة العلوم السياسية الأمريكان بعنوان «اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية»، وقد نُشرت بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٦م، للباحثين الأمريكيين: جون مير شيمير، وستيفن والت، وقد تعرضا بسبب ذلك لضغوط لا حصر لها، لدرجة أن الجامعة التي موَّلت البحث ـ وهي جامعة هارفارد العريقة ـ تراجعت عن ذلك وسحبت شعارها من الدراسة[١].

وكذا الحال بالنسبة للسيناتور هولينغز، والذي أشار في مقال كتبه إلى أن دخول أمريكا إلى العراق لم يكن لأجل المصالح الأمريكية، وإنما كان لأجل المصالح الإسرائيلية، فشُنت عليه حملة ساخطة من قبل تلك المنظمة ـ أي: منظمة مكافحة التشهير[٢] ـ وكذا الحال مع كل من لا يتوافق مع ما تريده تلك اللوبيات، وسيرد مزيد بسط وإيضاح لذلك في المبحث الخامس من الفصل الرابع، والذي يُظهر أن حرية التعبير لا تكون إلا لمن يتماهى مع الرؤية والنموذج الغربي، ومن يخالفه فإنه يتم حربه وسحقه بكل أنواع وأشكال السحق.

٣ ـ تناقضاتها مع الحق في الانتخاب: يعتبر شعار الديمقراطية الذي تتغنى به الدول الغربية، وحق الشعوب في انتخاب ممثليها من أكثر الشعارات التي تتغنى بها الديمقراطية الغربية، وهي أكبر من يمارس سحق ذلك الحق، والنماذج في ذلك أكثر من أن تُحصى، وأكبر دولة في العالم سحقت ذلك هي أمريكا، وسحق تلك الدول لذلك الحق يمكن إجمال أهمها من خلال الصور التالية:

أ ـ الإطاحة بالحكومات المنتخبة: إذا كانت لا تتوافق مع الرؤية

---

(١) انظر في ذلك تحقيقاً مطولاً عن تلك الدراسة وما مورس بشأنها من حرب إعلامية تحقيقاً بعنوان: أجرأ دراسة أكاديمية أمريكية تحذر من أخطار اللوبي الصهيوني، مجلة المجتمع، العدد (١٦٩٦) والذي يليه، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٤٢٧هـ، ص١٦ ـ ٢٠.

(٢) انظر ذلك لدى: بايبر، مايكل كولينز، كهنة الحرب الكبار، ترجمة: عبد اللطيف أبو بصل، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١١ ـ ١٢.

الاستراتيجية الغربية، وهذا تجسَّد في أكثر من دولة حيث تم الإطاحة بحكوماتها المنتخبة بسبب أنها لا تتوافق مع المصلحة الغربية، فمعيار الديمقراطية والحق في الانتخاب يتبخر، ويذهب أدراج الرياح إذا لم توافق تلك الحكومات المنتخبة دول رأس المال القوية فيما تريده، ولم تنصع لها في إملاءاتها ـ وسيرد مزيد بسط لذلك عند حديثنا عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ ومن تلك النماذج إطاحة أمريكا بـ«جاكابو آربنز»، رئيس جواتيمالا، والمنتخب ديمقراطياً، وبنسبة ٦٥٪ من أصوات الناخبين، ولكن عندما لم يراع مصالح «شركة الفواكه المتحدة الأمريكية» والتي كانت تملك ٤٢٪ من أراضي جواتيمالا الصالحة للزراعة، فأراد أن يقوم بتأميم تلك الأراضي الزراعية، فقامت أمريكا بالانقلاب عليه، والإطاحة به وتنصيب حكومة من الموالين لها[1].

وكذا كان الحال مع الرئيس الفنزويلي تشافيز والذي تم إسقاطه من قبل أمريكا، ولولا تمسك الشعب به، وإفشاله للتدخل الأمريكي للحق بمن سبقه من الرؤساء الذين لم يوافقوا على الرؤية النفعية المصلحية الغربية والأمريكية تحديداً، وكذا الحال مع ما يجري لحكومة حماس التي وصلت إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، وقام الشعب بالتصويت لها في انتخابات حرة ونزيهة، إلا أن أول من انقلب على تلك الانتخابات ونتائجها هم أكبر دعاة الديمقراطية المعاصرة ـ أي: الإسرائيليون والأمريكيون ـ وتم التضييق عليهم وتشويههم بكل صورة، وتم اعتقال قادة الحكومة المنتخبة، وأعضاء المجلس التشريعي المنتخبين من حركة حماس والزج بهم في السجن، والحصار الكلي والشامل لقطاع غزة لأن أهله اختاروا حركة حماس، وكان من آخر ما قاموا به في دعم تلك الديمقراطية الوليدة ذلك الدك الممنهج والتدمير اللامعقول لقطاع غزة برمته تشجيعاً للديمقراطية التي صدع الغرب رؤوسنا بذكر مآثرها.

ومن تلك الحكومات التي انقلب عليها الغرب حكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣م، وغواتيمالا ١٩٥٤م، والكونغو ١٩٦٠م، والإكوادور ١٩٦١، وبوليفيا ١٩٦٤م، واليونان ١٩٦٧م، وفيجي ١٩٨٧م[2]، وبلغاريا ١٩٩٠م، وألبانيا عامي

---

(١) بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص٢٩٥.

(٢) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٣٦.

١٩٩١م و١٩٩٢م[١]، والقائمة طويلة، ولكل منها قصته التي ليس هذا مقام بسطها، ولكن لعل الإشارة إليها يكفي، ومن عجائب حرصهم على هذا الحق أن أمريكا قطعت مساعداتها عن باكستان عام ١٩٧٨م، بعد وصول ضياء الحق إلى السلطة، وتذرعت آنذاك بأن القانون الأمريكي يمنع دعم أي دولة تطيح بنظام ديمقراطي، وتحل محله نظاماً عسكرياً[٢]!!.

ليس هذا وحسب بل إن من يقف أو يتسبب أو يشارك في الإطاحة بالدكتاتوريين الذين تحتضنهم أمريكا فإنه يُعاقب، ومن الأمثلة على ذلك أنه «رُفض منح دوراً لماريا تليز، بطلة النضال الشعبي الذي أطاح بنظام سوموزا الفاسد في نيكاراجوا، تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة للتدريس في كلية هارفارد للاهوت. لقد اعتبرت تليز إرهابية لأنها ساعدت في الإطاحة بطاغية وقاتل جماعي مدعوم من أمريكا»[٣]، وهي تروج لمثل تلك التحالفات القاتلة بمسميات خادعة مثل «التحالف من أجل التقدم»، والذي ينتج عنه ما عبر عنه سيمون بوليفار بقوله: «يبدو أن القدر قد اختار الولايات المتحدة كي تفرض سيطرتها ونفوذها على أمريكا اللاتينية وتسبب البؤس لسكانها تحت شعار براق هو: الحرية»[٤]، وهذا الشعار تستخدمه أمريكا مع كل من تسحقهم، وكذا الحال بالنسبة لفرنسا مع دول الوسط والجنوب الأفريقي، والتي تدور في الفلك الفرنسي، ولا تستطيع منه فكاكاً ولذلك فهي تحرص على بقاء أولئك الحكام الموالين لها، وتُخرج لذلك كل الإخراجات اللازمة للظهور بمظهر الديمقراطيات المتحضرة إذا لزم الأمر[٥].

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٤٢.

(٢) زيدان، أحمد موفق، لماذا قطعت أمريكا مساعداتها عن باكستان؟، مجلة البيان، العدد (٣٥)، جمادى الثاني ـ ١٤١١هـ، ص٤٦، ولكن هذا القانون لم يتم تذكره أو الاسترشاد به عندما انقلب الجنرال/ برويز مشرف على حكومة نواز شريف؛ لأن ذلك كان بما يتوافق مع مصالح الغرب!!.

(٣) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٤٨.

(٤) انظر في ذلك: مصيلحي، د. السيد الحسيني، التنمية والتخلف ـ دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، ص١٩٨ وما بعدها.

(٥) لتفاصيل حول الديمقراطية الفرنسية في أفريقيا انظر مقال بعنوان: الابتزاز الفرنسي لخيرات أفريقيا، ضمن كتاب منصور، أحمد، سقوط الحضارة الغربية ـ رؤية من الداخل، مرجع سابق، ص١١٥ ـ ١١٧.

ب ـ إفساد الانتخابات: وذلك من أجل منع وصول أي مرشح لا يدين بالولاء للغرب، ولمنظومتهم القيمية، ومنظورهم الاستراتيجي، والاقتصادي... إلخ، وتبعاً لذلك فقد قامت المركزية الغربية بإفساد عشرات المحاولات الانتخابية، وقد عد وليم بلوم ما يزيد على العشرين نموذجاً لانتخابات أفسدتها أمريكا بمفردها[1]، فما بالك بما فعلته فرنسا وبريطانيا ونحوها من دول التمركز الغربي التي تجعل الانتخابات وسيلتها لحكم مستعمراتها السابقة بالنيابة، وفي حال قدوم مرشح لا ترضى عنه تلك الدول فإنه يتم الانقلاب على الديمقراطية برمتها في سبيل إسقاط ذلك المرشح، كما حدث في الانتخابات الجزائرية في التسعينات، والتي ـ كما يقول جارودي ـ: «قام ديمقراطيونا الفرنسيين الممتازون بقرع الطبول والمزامير بـ«انتخابات حرة»، وها هم يحققون السيناريو الذي جاء لدى بورتو بريخت بأسلوب تهكمي يفضح عملية الخداع والاحتيال «الشعب صوت. هو قد أدان قادته. فأبسط الحلول إذاً هو أن نحل الشعب وننتخب شعباً آخر».

وهذا ما كان بالفعل. نعم ديمقراطيونا ـ يقول جارودي ـ على شاطئي الأطلسي، يتلذذون بانتصارهم: فحرية السوق مكفولة، وصندوق النقد الدولي سيكون بإمكانه أن يفرض بحرية في الجزائر سياسة الاعتدال؛ أي: تجميد الرواتب، حرية الأسعار، ضغط الدعم الاجتماعي، وهو بذلك يعمل من خلال قروضه واستثماراته، على ترسيخ أركان السلطة، التي أعاقت وعطلت على ديانة أخرى إمكانية زعزعة ربوبية السوق»[2].

وقريباً من ذلك ما حدث في هاييتي إذ عمل «المعهد الجمهوري الدولي»، وهو «مجموعة بناء الديمقراطية العزيزة على قلب بوش»، وعمل دونما كلل على «تشجيع المعارضة للرئيس أرستيد، وساعده في ذلك احتباس المعونات الماسة للغاية بحجج مشكوك فيها في أحسن الأحوال، وعندما بدا أن أرستيد سيفوز في انتخابات حقيقية، اختارت واشنطن والمعارضة الانسحاب، وهي حيلة معهودة

---

(١) انظر: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٢٣ ـ ٣٣٥، كما أفردها في كتاب مستقل بعنوان «قتل الأمل ـ تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية».

(٢) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٤.

لتشويه سمعة الانتخابات التي ستتمخض عن النتيجة غير المتوخاة وتبع ذلك وقوع انقلاب عسكري، وطرد الرئيس من البلاد، وشيوع الإرهاب والعنف بشكل واسع تخطى كل ما عرف في عهد الحكومة المنتخبة»[١].

ومثل ذلك ما حدث في نيكارجوا في عام ١٩٨٤م، وفنزويلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م، وكذا ما حدث في الانتخابات الكينية ٢٠٠٧م والتي كان مرشحاً للفوز بها وبقوة رايلا أودينجا ولكن أمريكا تضامنت مع رجلها وحليفها الرئيس مواي كيباكي وحدث تزوير على نطاق واسع، ومع ذلك كانت كل الدلائل تشير إلى فوز أودينجا، مما حدا بكيباكي إلى إعلان فوزه، وتنصيب نفسه رئيساً للبلاد، ولم تتأخر واشنطن في إعلان قبولها لتلك النتيجة[٢]، وسيرد مزيد بسط وأمثلة لذلك[٣]، ومن عجيب ما وقفت عليه في ذلك ما ذكره بلاتونوف ـ مؤلف روسي ـ عن كيفية قيام الماسونية وبالتنسيق مع الاستخبارات الأمريكية بتفكيك الشيوعية، وبناء ديمقراطيتها الجديدة وفق المنظور الأمريكي[٤].

ج ـ **عنصرية الانتخابات**: والذي تمثل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ـ بحسب الرؤية الغربية ـ أنموذجه المتفرد، والتي تُعرف بأنها دولة للشعب اليهودي، وهي تضع العديد من الحقوق والامتيازات لأي إنسان في العالم يتصف بأنه يهودي ويسعى للعيش هناك، مهيمناً على السكان العرب الأصليين. وهذه الديمقراطية المتفردة تفرض على الناس أن يختاروا من بين المرشحين الصهاينة، ولا يمكن أن يترشح أي مرشح يعترض على الطبيعة اليهودية للدولة، ويمنع المرشح من شغل المناصب إذا كان يرى أن إسرائيل يجب أن تكون دولة علمانية ديمقراطية يتمتع سكانها جميعاً بالمساواة في

---

(١) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٣٢١ ـ ٣٢٢، وفيه مزيد بسط عن التكتيكات التي تستخدم لتخريب الحق في الانتخابات.

(٢) تحقيق بعنوان «كينيا.. هل تشعل واشنطن بلد الثورة والفقراء؟»، مجلة المجتمع العدد (١٧٨٤) في ٣/١/١٤٢٩هـ، ص٣١.

(٣) انظر: المطلب الثالث من المبحث الأول من الفصل الرابع.

(٤) انظر تفاصيل ذلك ـ وفيها الكثير من الإثارة ـ لدى: بلاتونوف، و. أ، إكليل الشوك الروسي ـ التاريخ السري للماسونية ١٧٣١ ـ ١٩٩٦م، ترجمة: مازن نفاع، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٢٢٩ ـ ٢٥٩.

الحقوق. وفي المقابل فإن هذا التمركز الغربي الذي ينظر إلى تلك الديمقراطية العنصرية بعين الرضا، كان ينظر إلى الديمقراطية الشيوعية التي تفرض على الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين الشيوعيين فقط بأنها نوع من الحكم الشمولي[١]، وتشن عليها كل أنواع الحروب السرية والمعلنة.



(١) وايز، تيم، تعريف الديمقراطية ـ ضمن كتاب: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم ـ السياسة الخارجية لأمريكا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥، وفيه تفصيل لذلك.

المبحث الثاني

أثر المركزية الغربية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والمراد بهذه الحقوق في مجملها: أنها «تخول الأفراد الحق في الحصول على أو اقتضاء خدمة أساسية من الدولة باعتبارها الجماعة السياسية التي يعيشون في كنفها»[(١)]، وهو ما يُعبر عنه بالجيل الثاني من حقوق الإنسان، أو ما قد يُسميه البعض بالحقوق الإيجابية، والتي تعتبر العدو الأول للنظرية الرأسمالية، وذلك لما تشكله من التزامات على الدولة الرأسمالية، وعلى شركاتها العابرة للقارات، ولذلك فإن هذه الحقوق هي التي تلكأت أمريكا في المصادقة عليها، منذ تولي آباء الليبرالية الجديدة ـ من المحافظين الجدد، بقيادة رونالد ريجان سدة الحكم في ثمانينات القرن الماضي ـ فقد أصرَّت تلك الإدارة على رفض تلك الحقوق ـ أي: الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية ـ وعلى تقليص عدد غير قليل من الحقوق المدنية والسياسية، وذلك لأن أول من يُسحق من خلال تطبيق نظرية

---

(١) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٢.

الليبراليين الجُدد هي تلك الحقوق[١].

ويعجبني في توصيف ذلك ما كتبه فيليب بارير عندما قال: «إن أكثر المواد تلويثاً للكوكب هي إلى حد بعيد ـ وبعيد جداً ـ اللامساواة: فهي أكثر بكثير من التسربات السمية للصناعات المحتدمة شمالاً وجنوباً والتي هي أصلها، وأكثر بكثير من حرائق الغابات والحروب والمجاعات التي تنتجها، فهذه اللامساواة تدمر الكوكب بضربات مدن الصفيح، بنهبها رأس المال الأخضر للبلدان الفقيرة التي لم تعد تستطيع أن تفعل شيئاً آخر خلاف دفع ديونها عيناً»[٢].

ويعتبر هايك، وتلميذه ميلتون فريدمان ـ والذي اشتهر بقوله المأثور: «لا يوجد وجبة غذاء مجانية»[٣] ـ من أشهر مهندسي ذلك التوحش والتغول ـ أي: الليبرالية الجديدة ـ والتي كان من نتاج تطبيقاتها أنه لا يوجد دولة في العالم أخذت بتلك النظرية إلا وسُحقت فيها تلك الحقوق، ولكن تختلف درجات السحق باختلاف الدول، ووضعها الاقتصادي، فاقتصاد الليبرالية الجديدة يتنكر للدولة، ويسحق مجتمعها، ويسخر منها حال أرباحه ورخائه، ولكنه ما إن يمر بصعوبة أو أزمة فإنه يُطالب بمنة الدولة، فلا يُعبأ عندئذ بالأصول الليبرالية للسوق، بل تُستخرج القروض، والإعانات بسرعة، ويُبادر حسب العبارة الشهيرة إلى «خصخصة المكاسب، وإشراك الجميع في الخسائر»[٤].

وهو عين ما تعاني منه، وطبقت لإنقاذه الليبرالية الجديدة في أزمتها الحالية، وهذه النظرة التي تنحاز بكل وضوح للأغنياء ضد الفقراء هي إحدى أهم الأسباب التي جعلت خطاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتعثر، ولا يأخذ

---

(١) انظر سرداً تاريخياً موثقاً لويلات تلك الرأسمالية المتوحشة، وحرصها على قمع كل دولة حاولت النهوض باقتصادها ـ كالصين ومصر والهند ـ لدى: تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٦٢ ـ ٧١.

(٢) بارير، فيليب، موتى العولمة الأحياء، ضمن كتاب الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(٣) انظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٤٤٤.

(٤) بروكنر، باسكال، بؤس الرفاهية ـ ديانة السوق وأعداؤها، ترجمة: عبد الله السيد ولد أباه، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٥٦.

حقه الكامل ومداه الحيوي الضروري[(١)]، وسيكون حديثنا في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

في مفهوم الحقوق الاقتصادية ومصادرها

يمكننا القول أن الحقوق الاقتصادية هي أم الحقوق حيث أن الصراع على الإقرار بمشروعية تلك الحقوق ابتداء كان هو محور التجاذب بين الرؤية الرأسمالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى، ولكن بعد تهاوي المنظومة الاشتراكية وسقوطها وهيمنة الرأسمالية الغربية وتمكنها وتغولها إلى الحد الذي أصبحت معه تلك الحقوق تشكل صداعاً مزعجاً لتلك الرأسمالية التي لا تعترف إلا بمنطق الربح ولا غيره، ولذلك كان وقوفها وتصديها لتلك الحقوق لأنها قد تحد من أرباحها، وكذا الحقوق الاجتماعية، ومن أهم تلك الحقوق التي ورد التقنين لها بصورة جيدة، وورد النص على التزام كل الدول بتلك الحقوق فقد نصت المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أن: «تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدولي، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية»، ولكنها عند التطبيق تصبح ـ تلك القوانين ـ هشيماً تذروه الرياح، ومن أهم تلك الحقوق ما يلي:

١ ـ **الحق في الغذاء**: يعتبر الحق في الغذاء من الحقوق التي لا تقبل المساومة، أو التحكم بها، وتعتبر من أهم مقومات الأمن الاستراتيجي لأي بلد يرغب في استقلالية قراره، وسادته على أرضه، ولذلك فقد جاء النص على «حق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولأسرته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وكذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة» ـ العهد

(١) انظر في أسباب ذلك الإخفاق: المصري، شفيق، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣.

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مادة (١١/ ١) أو «حق كل شخص في أن يكون متحرراً من الجوع» المادة (١١/ ٢ ـ أ)، ويلزم من ذلك القيام بواجب إيجابي في «تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية تبعاً للحاجة» المادة (١١/ ٢ ـ ب).

ويعتبر الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الصادر عام ١٩٧٤م، وإعلان روما الخاص بالأمن الغذائي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة «الفاو» في عام ١٩٩٦م هما المرجعية الكبرى لإقرار تلك الحقوق وبيان ماهيتها، بالإضافة إلى إعلان الجمعية العامة حول الحق في التنمية في ٤ كانون/ ديسمبر ١٩٨٦م، وقرار الجمعية العامة حول الطعام كحق إنساني عالمي في ٨ كانون ١٩٨٦م.

٢ ـ **الحق في الملكية**: وهذا الحق من الحقوق التي أقرتها المادة السابعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت على أن «لكل شخص الحق في التملك بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره»، وأكدت على أنه «لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً»، وهذا الحق قد يكون في ملكية شيء مادي محسوس كالأراضي والبيوت ونحوها، وقد تكون تلك الملكية لشيء معنوي أو من صنع القانون كبراءات الاختراع، أو حق التأليف.

٣ ـ **الحق في الصحة**: عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها: «حالة من السواء البدني، والذهني، والاجتماعي وليست مجرد غياب المرض أو العجز»[(١)]، وبهذا التعريف فإن إشباع الحاجات الإنسانية مجتمعة هو الذي يؤدي إلى الصحة الجيدة، وقد تم النص في المادة الخامسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص «حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة، أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه».

---

(١) حسونه، وفيق، ضمن كتاب: علم البيئة ومشكلاتها، ترجمة: عبد السلام رضوان، من منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدون مكان أو تاريخ نشر، ص٢٠٧.

وتنص المعاهدة الدولية لحقوق الطفل على أن «لكل طفل الحق في مستوى معيشي يسمح بالنمو الجسمي والعقلي والأخلاقي»، وتقول المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بندها الأول: «تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه»، ومن المقرر أن من الشروط الدنيا للصحة أربعة عوامل يعتبر توفرها أهم عوامل التمتع أطول وقت بالصحة، وهذه الشروط هي: «الماء المشروب، والغذاء المتوازن، والسكن الملائم، والتعليم»[١].

ويشمل الحق في الصحة أمرين رئيسيين: أحدهما وقائي، والآخر علاجي، فالوقائي يسمى: «حفظ الصحة»، والمراد به: «حماية كل المعرضين للمرض بحكم عامل الفقر والجهل بعدد من التدابير أهمها: التلقيح، والتربية الصحية، وتحسين المحيط، والتقصي ـ أي: محاولة اكتشاف الأمراض قبل استفحالها»[٢]، أما الجانب الآخر وهو العلاجي ويسمى بـ«رد الصحة»، والمراد به: «الإجراءات التي تتخذ عندما يسقط الإنسان فريسة للمرض، إما لحادث طارئ، أو لعيب خلقي، أو لانعدام الظروف الصحية وفشل سياسة الحفاظ على الصحة»، كما تم التنصيص على الحماية من بعض الأمراض ومعالجتها في مواثيق دولية، كما هو الحال مع مرض الإيدز، إذ صدر إعلان التزام ـ دولي ـ بشأن فيروس نقص المناعة المكتسبة ـ الإيدز، وكان ذلك في عام ٢٠٠١م[٣].

المطلب الثاني

في تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الاقتصادية

يعتبر استخدام الإجراءات الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي، من أهم التقنيات التي يستخدمها الغرب، لفرض إرادته، وإملاء مشاريعه، ولذلك عندما

---

(١) المرزوقي، منصف، الحق في الصحة، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/١٨٨.

(٢) المرزوقي، منصف، الحق في الصحة، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/١٨٩.

(٣) انظر نص ذلك الإعلان لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/٣١٩.

حاولت دول الجنوب الفقيرة الحد من تلك الإجراءات، بتقديم مشروع قرار عرضته دول الجنوب على الجمعية العامة عام ١٩٩١م ضد «استخدام الإجراءات الاقتصادية وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية»، أحبط الغرب ذلك المشروع؛ لأن تلك الإجراءات هي التقنيات المفضلة ـ إن استثنينا الإرهاب ـ التي تسعى من خلالها إلى تدمير البلدان الناشئة المستقلة مثل كوبا، ونيكاراجوا، دون أن تكف في الوقت ذاته عن الترنم بمحاسن السوق الحرة، ولكن كل ذلك يحدث بعيداً عن وسائل الإعلام الشمالية المهيمنة[1]، وهذه إحدى الآليات التي يتم من خلالها الاعتداء على تلك الحقوق وسحقها، ومن أهم الحقوق الاقتصادية التي تمرست دول التمركز الغربي على أن تدوس عليها دون حساب لأي مشاعر إنسانية أو أخلاقية أو دينية، ومن أهم تلك الحقوق:

١ ـ **تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الغذاء:** يعتبر الحق في الغذاء إحدى الحقوق السيادية التي لا تقبل المساومة، أو التفاوض، ومن أجل خرق تلك الاستقلالية، والقضاء على مفهوم السيادة لدى دول الأطراف، وجناية أكبر قدر من الأرباح، وهي سياسة استعمارية قديمة قدم الاستعمار نفسه، وللطرائق التي «استخدمتها انجلترا في الهند دلالة مميزة. فهي لم تتردد في تدمير الصناعة اليدوية الهندية واقتصاد الغذاء كله، فالمهم وحده هو النتيجة الماثلة في جعل الهند تختص آنذاك بزراعة القطن الذي سيصنع بعد ذلك في مانشستر ويعاد تصديره بصفته منتجاً ليباع في الهند، زراعة واحدة وإنتاج واحد، يمثلان الوجه الأساسي للنمط الاستعماري.

ولا بد من التوسع في زراعة القطن على حساب الزراعات التقليدية دون اكتراث بحاجات الشعب الأصلي. وقبل ذلك كان ثمة اقتصاد غذائي يتيح توازناً شبه صحيح في المنتجات التي يحتاج إليها السكان. وهذه السنغال ظاهرة من النوع ذاته. فعندما فرض كبار صانعي الزيوت الفرنسيين ـ ولا سيما فريق زيوت لوسيور ـ وحدة زراعة فستق العبيد ـ من ٨٠ ـ ٨٥٪ من إنتاج السنغال ـ على حساب الزراعات الغذائية الأخرى نجم عن هذا التوجه نتيجتان رهيبتان: تجويع

(١) تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٦٨.

السكان وتسميم الأرض أي تشكيل طبقة من الغضار الأحمر على سطحها يجعلها غير صالحة لأية زراعة.

وفي البرازيل بعد أن تم الفراغ من سلب مناجم الذهب والأحجار الكريمة، ونضب معينها، تم الاتجاه إلى تنمية زراعة قصب السكر، وعندما كف السكر عن أن يعود بأرباح كافية تقرر زراعة البن، إلى أن تمت تصفية الزراعات الغذائية ولم يكف القطر عن معرفة مجاعات مخيفة ما زال الشمال الشرقي من البرازيل يعانيها إلى اليوم. . . ومن ذلك أن فرضوا على بلد إسلامي تحرم ديانته الخمر ـ وهو الجزائر خلال الاستعمار ـ وحدة زراعة الكرمة، وبذلك قُضي على الاقتصاد الغذائي الذي كان سائداً من قبل. وأصبحت الجزائر تستورد القمح بعد أن كانت تصدره. وقد أحيطت تبعيتها منذ ذلك الحين على الصعيد الاقتصادي بكفالة مزدوجة لتصدير خمرها وهي لا تدري ما تصنع به ولاستيراد القمح الذي تحتاج إليه»[١].

وعلى هذا النحو يتصل استغلال العالم الثالث والسيطرة عليه ويزداد خطراً في أشكال جديدة، فقد فرض على كوستاريكا وغواتيمالا ترجيح جانب زراعة الموز لحساب الأونايتد فروت، مثلما فرضت زراعة شجر المطاط على ليبيريا لمصلحة شركة فايريستون للإطارات، حيث حققت من سنة ١٩٤٠ ـ ١٩٦٥م ربحاً يقدر بـ(١٦٠ مليون دولار) من ليبيريا»[٢]، وهذا الإثراء كله يقابله جوع وإفقار منظم لآحاد تلك الشعوب المستغلة والمستضعفة.

ولا تزال تلك السياسة قائمة إلى اليوم ولكن اختلفت الأقنعة، إذ أصبحت الشركات الاستعمارية الكبرى هي من يقوم بذلك نيابة عن أولياء نعمتها، وحرصاً من رائدة الرأسمالية العالمية على رصد أوضاع الغذاء العالمي، والسيطرة عليه، وتوجيهه الوجهة التي يرغبها السادة البيض، فقد أنشئت الهيئة الأمريكية لمراقبة الزراعة العالمية، وهي كما يقول عنها مارتن وشومان: بأنها «تدرس على نحو تآمري الوثائق المتعلقة بالإنتاج الكلي المتوقع لأهم أنواع الحبوب واستهلاكها فيما يزيد على مائة دولة. .»[٣]، ليتم من خلال ذلك دراسة أنجع السبل للسيطرة

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥٧ ـ ٥٨.
(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٦.
(٣) بيتر مارتين، هانس، و: شومان، هارالد، فخ العولمة ـ الاعتداء على الديمقراطية =

على العالم من خلال بطونهم، وهذا ما حدث لذلك الحق من خلال الضربة الساحقة التي وُجهت له بواسطة «اتفاقية الزراعة»، التي فرضتها الدول الغربية، حيث كانت الزراعة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، قد ظلت خارج نطاق الجات؛ لأن الولايات المتحدة كانت قد هددت ـ ولوقت طويل ـ بأن تنسحب من الجات إذا لم يُسمح لها بالاستمرار في حماية ما تنتجه من السكر، ومنتجات الألبان، والسلع الزراعية المحلية.

ومن أجل التصدي لأي تصدعات قررت الجات عدم فرض أية أحكام على الزراعة، لكن مع مقدم السبعينات كانت أوروبا قد أصبحت مصدراً لأطعمة تغل الأرباح، وأخذ التنافس بين القوتين الزراعيتين العظميين ـ الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية ـ يتسم بالضراوة، وكان كل منهما يريد فتح العالم الثالث سوقاً جديدة لصادراته الزراعية، ولتحقيق ذلك فقد كان عليهما أن يدفعا بمزارعي العالم الثالث إلى الإفلاس ـ البطالة، والتوقف عن العمل، وإحلال بيزنسات محلية محلهم، وفي جولة أورجواي للمفاوضات الزراعية، أقصت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي جميع ممثلي دول العالم الثالث، واتفقا على أحكام تغطي الزراعة، حيث حظرت اتفاقية بلير هاوس ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣م على العالم الثالث حماية زراعته، واستثنيا نفسيهما ـ أي: الاتحاد الأوروبي وأمريكا ـ في دعمهما لزراعتهما، بزعم أن الدعم كان سارياً قبل عقد الاتفاقية.

ونتيجة لذلك فقد انهمرت تدفقات هائلة من الواردات الزراعية على البلدان النامية[١]، بدون زيادة متكافئة في صادراتها، ونتج عن هذا الاقتحام هروب العمال الزراعيين المُقتلعين في العالم الثالث إلى المدن، وتركيز كبير في ملكية الأرض بأيدي طبقة البيزنس الجديدة، وفي نهاية التسعينات أنفقت دول الاتحاد الأوروبي في ظل برنامج الاتحاد الأوروبي الزراعي المشترك (٤٢) بليون دولار سنوياً لدعم مزارعيها، فيما خصصت (٣٠) بليون دولار فقط معونة تنموية لجميع دول العالم الثالث، لجميع الأغراض، وارتفع مستوى الدعم الكلي للزراعة في

= والرفاهية، مرجع سابق، ص٨٤.

(١) فالدهايم، كورت، الرد، ترجمة: د. عصام الخضراء، و: د. نبيل الحيدري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٢٠٩.

البلاد الغربية من (١٨٢) بليون دولار عام ١٩٩٥م ـ العام الذي أنشئت فيه منظمة التجارة العالمية ـ إلى (٢٨٠) بليون دولار عام ١٩٩٧م، و(٣٦٢) بليون دولار عام ١٩٩٨م[(١)].

وقد بلغ الدعم (٥٦٠) مليار دولار، وهو ما يعادل سبعة أضعاف المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول النامية[(٢)]، ونتيجة لذلك فقد كان هناك إنتاج مهول لأنواع المنتجات الزراعية، والتي تشمل الحبوب، واللحوم، والألبان ومشتقاتها، والخضروات، والفواكه، والزيوت النباتية، والسكر. .، وكانت تلك السلع تُفرض على البلدان النامية بأسلوب فظ، وتباع بسعر التكلفة، والنتيجة الحتمية حرمان الدول الفقيرة من حقها في أمنها الغذائي، أو ما توصل إليه ستيجليتز بأن الدول الغنية «كثيراً ما تمتدح التجارة الحرة، والتعرفات الجمركية، والمعونات المالية، للحد من واردات الدول الفقيرة، ولحرمانها من التجارة التي تحتاج إليها للتخفيف من وطأة الفقر، وللسعي من أجل نموها الاقتصادي»[(٣)].

فالأغذية «التي ينتجها العالم المتقدم تكفي لإطعام ٨ مليار نسمة، وهناك ثلاث دول ـ الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا ـ تخزن فائض حبوب يزيد عن ١٠٠ مليون طن. علماً أن ٣ ـ ٤٪ من تلك الحبوب تكفي لتجنب ملايين الوفيات، ولكن تلك الدول لا تفعل»[(٤)]. وهذا الاحتكار نتج عنه أن قفزت أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة ٨٣٪ منذ العام ٢٠٠٥م[(٥)]، وهو ما ترتب

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٦ ـ ٤١٧.

(٢) بيتر مارتين، هانس، و: شومان، هارالد، فخ العولمة، مرجع سابق ـ مقدمة المترجم ـ ص٢٥.

(٣) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٣ ـ ٤١٦، والأمثلة في ذلك أكثر من أن تحصى، وانظر على سبيل المثال التفاصيل حول النموذج الهايتي لدى: تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١١ ـ ١١٢، وتجد نماذج أكثر من التدميرية التي أحدثتها لبرلة الزراعة، وهي صور تثير العجب والاستغراب من ذلك القدر من التوحش الذي لا يرحم. انظر: فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص٩٣ ـ ١١٢.

(٤) جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٦٤.

(٥) كولير، بول، سياسة الجوع ـ كيف فاقم الوهم والجشع أزمة الغذاء؟، ترجمة: حسام =

عليه نشوء أزمة غذائية طاحنة في معظم أرجاء العالم، إذ يموت كل يوم عشرين ألف إنسان من الجوع ـ بمعناه الحرفي ـ وهناك تسعمائة مليون إنسان يعانون من سوء التغذية الحاد[١].

ـ ومن صور الاعتداء على الحق في الغذاء: استغلال منظمة الزراعة العالمية ـ الفاو ـ من قبل الدول الكبرى: وذلك من خلال الشركات الكبرى، فـ«منذ أن أخذت شركات متعددة الجنسيات تسهم في أعمالها لم تعد تلُحُ على تنمية الزراعة في أقطار العالم الثالث تنمية متسقة، بل تحرص على مطالب الصناعة الزراعية الكبرى، لمصلحة بعض إقطاعيي العالم الثالث، بالإضافة إلى الحرص على مصلحة شركات إنتاج الآلات الميكانيكية. وقد حول هذا التحالف ـ مع إقطاعيي الأرض وضد الشعوب ـ منظمة الفاو إلى عميل للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، ففي الحبشة مثلاً امتدت زراعة البن والقطن في وادي أواش إلى مناطق الكلأ. وفي أفريقيا الغربية ـ في الساحل ـ احتكرت الشركات المتعددة الجنسيات آلاف الهكتارات لزراعة القطن من أجل التصدير على حساب الإنتاج المحلي للحبوب الضرورية لغذاء السكان.

وحتى في الداخل الأوروبي أضر تغول الشركات الكبرى ضد صغار المنتجين حتى تم سحقهم، على سبيل المثال فقد تجمع مئات الألوف من مربي الأبقار الحلوب للتظاهر عدة أسابيع، وقاموا بسكب ملايين اللترات من الحليب لكون سعر بيع الحليب لشركات التصنيع والتوزيع أعلى من كلفة الإنتاج، وقد انتحر عشرات من مربي الأبقار الحلوب ضيقاً بالخراب الذي حل بهم، والذي كان من نواتجه أن انخفض عدد مربي الأبقار من خمسمائة ألف عام ١٩٨٤م إلى مئة ألف مربي أبقار حالياً، إذ أصبحت كبرى الشركات المصنعة للألبان يربون أبقار لا علاقة لها بالأرض أو بالمرعى، حيث باتت تولد وتربى وتحلب في بنايات من الإسمنت، وتأكل علفا صناعياً مدراً للحليب، وتحقن بكل أنواع المواد الكيمائية، وهو ما أضر بدوره بالمزارعين الفعليين وبأبقارهم، ودفعهم إلى

= حسني بدار، مجلة الثقافة العالمية، العدد (١٥٦) ـ سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٩، ص٦.

(١) الشهال، نهلة، مقال بعنوان: أزمة الحليب في أوروبا: حين لا يمكن إخفاء الواقع، صحيفة الحياة، (١٦٩٧٧) بتاريخ ٨ شوال ١٤٣٠هـ، ص٢٢.

التظاهر والخروج على تغول تلك الشركات، وما تعتزمه دول الاتحاد الأوروبي من التوجه إلى إلغاء الدعم على الغذاء في عام ٢٠١٥م، ومعاملته كأي سلعة أخرى[١].

- ومن الانتهاكات التي ترد فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ما يتعلق بـ«نظام حقوق الملكية الفكرية»، هو أنه منح الشركات - وللمرة الأولى - براءات لأشكال الحياة الخاصة بالبذور، حيث ضغطت الشركات المنتجة للأطعمة المعدلة وراثياً بلا رحمة من أجل هذا الشرط، فمثلاً تملك شركة مونسانتو براءة بذور فول صويا - راواند آب ريدي - والتي كانت حتى وقت قريب تتحمل كل مبيدات الأعشاب الضارة، وهي لاعب رئيسي في أسواق فول الصويا والذرة في أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وفي سوق القمح الأوروبي، وهو ما سيرتب على ذلك ارتفاع أسعار هذه المواد الأساسية - نظراً للحقوق التي تتطلبها الملكية الفكرية لهذه المنتجات - كما أن هذه الشركات تستخدم نظام التربس لإنتاج نباتات معدلة وراثياً لا تُنتج بذوراً لزرعها في السنوات التالية، والتي لا بُد أن تُخصب بمنتجات باهظة الثمن تصنعها الشركات نفسها، والحصول على براءتها[٢].

ومن خلال ذلك أصبحت بنوك الجينات التي تقدمت بوعد المحافظة على الأنواع كـ «إدارة تقوم بالوصاية، وتكوين قلاعاً تكنولوجية تحت إشراف شمالي»[٣]، و«كان من ثمار ذلك أن أسعار عدد من المنتجات الزراعية كالقمح وفول الصويا ارتفعت بنسبة تقارب٨٠ - ٩٠٪ على التوالي، وهي بلغت مستويات قياسية، ومن أسباب ارتفاعها بالإضافة إلى ما تقدم أن جزء منها أصبحت تُستعمل كوقود حيوي[٤]، وهذا اعتداء آخر على الحق في الغذاء.

---

(١) الشهال، نهلة، مقال بعنوان: أزمة الحليب في أوروبا: حين لا يمكن إخفاء الواقع، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية - أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٦ - ٤١٧، وبتوسع أكثر لدى: فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١١٩.

(٣) فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١١٨.

(٤) نعيم، موسى، هل يمكن للعالم أن يتحمل وجود طبقة وسطى؟، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٧١.

ـ ومن ذلك الاعتداء على الحق في الغذاء سوء استخدام نظام التربس الأخرى هو ما أصبح يسمى «البيوقرصنة ـ أو القرصنة الحيوية»، حيث أنه في ظل هذه الممارسات تحصل هذه الشركات، أو الجامعات على براءات نباتات عرفتها بلدان العالم الثالث لقرون، ثم تُنتزع إتاوات حقوق الملكية إذا أرادت تلك البلدان الاستمرار في زراعتها، كانت إحدى الحالات الكلاسيكية هي محاولة شركة رايس تك، من آلفين تكساس، الحصول على براءة هجين الأرز الهندي البسمتي، الذي كان يُزرع في أرجاء القارة الهندية منذ أكثر من قرنين من الزمان، وحتى الآن فقد اقتصرت حقوق استعمال تلك البراءة داخل الولايات المتحدة، بعد أن نددت بها جميع بلدان العالم الثالث[١]، وكذلك حدث مع نبات الكركم عندما استحصلت كلية الطب في المسيسبي على براءة اختراع كمادة شافية للجراح. إلا أن ناشطين هنود طالبوا بسحب البراءة، على اعتبار أن ذلك الاختراع تم أخذه ببساطة عن معرفة النساء الهنديات المتوارثة منذ زمن طويل بذلك، وأنه يعتبر ملكية فكرية لهن، وأن الجامعة سرقته من أجل أن تحقق بذلك أرباحاً لن يشاركها فيها المالكون الحقيقيون لذلك الاختراع، ونجحت الدعوى، وسحب حق الإنفراد بالاستثمار والاستخدام من الجامعة[٢]، وبهذا تُصبح الشركات في وضع تبتز فيه أرباحاً احتكارية من البلدان الفقيرة، بالهيمنة على قطاعاتها الزراعية، وفرض ما تأكله وتتداوى به عليها، إن كان هناك ما تأكله أصلاً!!.

ـ ومن انتهاك الحق في الغذاء تدمير المنشآت المعنية بهذا الحق: ومن ذلك قيام واشنطن بضرب مصنع لإنتاج حليب الأطفال في العراق، وادعت أنه مصنعاً لإنتاج الأسلحة البيولوجية، بينما أكدت الحكومة النيوزيلندية التي كان خبراؤها الفنيون قد تفقدوا مراراً وتكراراً منشآت ذلك المصنع، وأجمعوا على أنه مصنع لإنتاج الحليب للأطفال، وقد ساندهم في ذلك التأكيد والجزم المتعهد الفرنسي الذي شيد المنشأة.

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٧.

(٢) فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١١٨.

بالرغم من ذلك بقي رئيس هيئة الأركان المشتركة كولن باول مصرّ على القول: «لقد كان مصنعاً لإنتاج الأسلحة البيولوجية، ونحن متيقنون من ذلك»[١]، وقصف مستودعات الأغذية التابعة للأمم المتحدة في غزة، من قبل القوات الإسرائيلية، وقد نتج عن كل تلك الصور من الاعتداء على حق الإنسان في الغذاء تضاعف مطرد في أعداد الجائعين حول العالم، حيث قدر مجلس الغذاء العالمي في عام ١٩٩٣م عدد الجائعين بأكثر من (٥٥٠) مليون جائع مزمن في العالم النامي، وأنه سيرتفع عدد أولئك الجائعين إلى أكثر من مليار نسمة[٢]، أو كما أوردت إحدى الباحثات أنه يتعرض للجوع واحد من كل خمسة أشخاص من سكان العالم؛ أي: ثمانمائة مليون شخص[٣]، ولذلك أسباب عدة ولكن من أهمها ولا شك الحرص على تخمة ورفاه الرجل الأبيض في مقابل جوع من عداه!!.

٢ ـ تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الملكية: تنظر المركزية الغربية إلى هذا الحق وتحترمه إذا كان الأمر يتعلق بممتلكاتها هي، أو بممتلكات أحد رعاياها، أما إذا تعلق الأمر بممتلكات إحدى دول الأطراف، أو رعاياها فإن ذلك الحق يعتبر أمراً ثانوياً، ولذلك نجد ذلك الدك الممنهج في كل الحروب التي خاضتها المركزية الغربية وبربريتها لكل الممتلكات العامة والخاصة، وهي لا تفرق في ذلك بين الملكية العامة، والملكية الخاصة، بل حتى الملكيات المنصوص على حقها بالحماية نصاً كدور العبادة والمدارس والمستشفيات ونحوها من الأملاك المتعلقة بمصالح الناس العامة، وحاجاتهم الضرورية، والتي قد تكون مرتبطة بهم وبحياتهم فهذا آخر شيء يمكنها أن تفكر فيه، وما ارتكبته تلك المركزية في تاريخها البعيد والقريب شواهده لا تزال قائمة، فما أرتكبته فرنسا في الجزائر، وما فعله الإنجليز في مصر، وما قام به الأمريكان في فيتنام والعراق وأفغانستان، وما قامت وتقوم به ربيبتهم إسرائيل في فلسطين وشواهدها التي لا يمكن حصرها لكثرتها وكونها أكبر من أن يُحاط

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٣٢.

(٢) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٣) انظر تفاصيل ذلك وإحصاءاته لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٦٧.

بها كلها تدل على أن ذلك الحق من آخر الحقوق التي يمكن أن تلتفت إليه تلك الحضارة.

هذا ما يتعلق بالاعتداء على تلك الملكية من خلال الحروب، أما إذا تعلق الأمر بشركاتها العابرة للقارات وحقوق تلك الشركات، فإنها لأجل تلك الحقوق تُفلس دولاً، وتجوع شعوباً من أجل أن تحفظ حقوق تلك الشركات، وضمان تخمة أصحابها البيض النبلاء!!. أما ما يتعلق بالاعتداء عليها من خلال المصادرة فإسرائيل كانت وما زالت وستظل النموذج الأكثر نصوعاً في هذا الجانب وهي تقوم بذلك الاعتداء الممنهج على حقوق الفلسطينيين، وهي إنما قامت ككيان على اغتصاب الملكيات، ولا زالت إلى اليوم تمارس ذلك وخصوصاً ما يُشاهد هذه الأيام من مصادرة واسعة لمنازل وعقارات الفلسطينيين في القدس، للتوصل إلى تغيير هويتها السكانية، وإعلانها مدينة يهودية خالصة، وهو امتداد لنهج سابق ابتدأه نتنياهو في ولايته السابقة، إذ شجع استيطان السكان اليهود في مدينة القدس، ممن قدموا لتوهم من بلاد الشتات[١]، في مقابل حرمان تام للسكان الأصليين من مجرد القيام بعمليات ترميم لبيوتهم، وذلك خلافاً للقانون الدولي، وهو ما يشكل إستراتيجية ثابتة في السياسة الإسرائيلية، وبأموال غربية[٢].

٣ ـ **تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الصحية**: يمكن القول أن أخطر انتهاك للحق في الصحة يكمن في التخلي عن العلاج للمرض «رد الصحة» بسبب العجز عن دفع ثمن الخدمات الصحية، والتي أصبحت في زمن العولمة الرأسمالية تجارة تخضع لقانون العرض والطلب، وتتباين فيها جودة الخدمات حسب المال الذي بحوزة المريض، ويعتبر غياب الضمان الصحي الفاعل وانتشار

---

(١) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٩٢، وقارن ذلك بما لدى: وايز، تيم، تعريف الديمقراطية ـ ضمن كتاب: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم ـ السياسة الخارجية لأمريكا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٢) انظر في بعض تفاصيل ذلك التمويل في تقرير صحفي بعنوان: كيف تمول الجمعيات الخيرية الأمريكية بناء المستوطنات الصهيونية، مجلة المجتمع، العدد (١٨٧٢) في ٢١شوال١٤٣٠هـ، ص٢٢ ـ ٢٤.

جيوب الفقر من العوامل الحادّة التي تمنع الناس من التمتع بما يوفره الطب الحديث من إمكانات، ونتيجة لذلك فقد أعلن مؤتمر «الما آتا» أن الأوضاع الصحية لمئات الملايين من البشر في العالم في الوقت الحاضر هي أوضاع غير مقبولة، وخصوصاً في البلدان النامية، فأكثر من نصف سكان العالم لا يتمتعون بميزة الرعاية الصحية المناسبة[١].

ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية مسؤولية تقييم الحاجات الصحية للمجتمعات المحلية على عاتق الخدمات الصحية المحلية[٢]، حيث يرتبط الاحتياج الأساسي للرعاية الصحية بالوضع المعيشي الذي اكتملت له أسباب الراحة، وعلى ذلك فلا بد من إشباع الحاجات الأساسية الأخرى حتى نكفل تلبية الحاجات الصحية ويعتبر عدم التوازن بين الحاجات وإمكان توفير الموارد سبباً رئيسياً للمشكلات الصحية، ويعتبر ارتهان القرار الاقتصادي لدول الأطراف لدول التمركز الغربي سبباً جوهرياً لتلك المشكلات، وما تسببه ضغوط المؤسسات الدولية من فقدان للموارد، أو توجيهها وجهة رأسمالية صرفة لا تعلق لها بالحق الإنساني، ومن ضمنها الحق في الصحة سبباً جوهرياً في تدهور ـ إن لم يكن ضياع ـ تلك الحقوق.

هذا بالإضافة إلى احتكار الغرب للمعرفة الطبية، والعلاجية، إضافة إلى امتلاكه القوة الاقتصادية الجبارة، التي تمكنه من تمويل تلك المعرفة، ومنع إيصالها إلى دول الجنوب الفقير، ومن العوامل المهمة في ضياع الكثير من الحقوق الصحية لدول العالم الثالث، ما ورد في تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية هيروشي ناكاجيما أن (١١) مليون طفل يموتون سنوياً من أمراض سهلة المعالجة؛ لأن العالم المتقدم لا يريد أن يقدم الموارد الضئيلة الضرورية للتغلب على تلك «المأساة القابلة للمنع»، أو ما يعبر عنه بـ«الإبادة الجماعية الصامتة» التي يجب أن تشعرنا جميعاً بالعار.

---

(١) غبور، سمير، تعريف الحاجات الإنسانية وتقييمها، ضمن كتاب: علم البيئة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) غبور، سمير، تعريف الحاجات الإنسانية وتقييمها، ضمن كتاب: علم البيئة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص٦٤.

وفي حزيران ١٩٩٥م نشرت اليونيسيف ـ صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ـ تقريرها السنوي الذي يُقدر أن (١٣) مليون هو عدد الأطفال الذين يموتون لأن البلدان الغنية تنكر عليهم قروشاً من المساعدة، وبالرغم من هذا التقرير المحزن، إلا أن الكونغرس الأمريكي قرر خفض مقداره الثلث من الدعم الذي تقدمه أمريكا لليونيسيف للعام التالي ١٩٩٦م، وكذلك تقليص المساعدات الخارجية بمقدار ٣ مليارات دولار، بينما لم تُمس٣ مليارات دولار تذهب إلى بلد غني يخدم مصالح أمريكا ـ أي: إسرائيل ـ وأيضاً ٢,١ مليار دولار لمصر للأسباب نفسها[١].

وكذا الحال بالنسبة لمرض الإيدز، والذي بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية فإن ملايين من البشر يلقون حتفهم سنوياً بسببه، مقارنة بمئات الآلاف الذين تودي بحياتهم الحروب، فإن عدد ضحايا الإيدز يقرب من عشرة أضعاف ضحايا الحروب، وعلى الرغم من أن العقاقير التي قد تمنع انتقال المرض، أو معالجتها بتناول المضادات الحيوية، متوافرة وموجودة، ولكنها بعيدة المنال نظراً لغلاء سعرها، وعندما قامت حملات مكثفة من جمعيات المصابين بالإيدز، والمنظمات المهنية لتخفيض سعر تلك الأدوية أو توفيرها، خرج أندرو ناتيوس ـ رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ـ برد ينضح بالعنصرية، حيث قال: «الناس في الكثير من أرجاء أفريقيا لا يعرفون شيئاً عن الساعات، ولا يستخدمون الوسائل الغربية لمعرفة الوقت، بل يلجؤون إلى الشمس لهذا الغرض. وهم عندما تطلب منهم تناول عقار عند الساعة العاشرة سيردون عليك: ماذا تعني بالساعة العاشرة؟!!»[٢]، فتأمل ذلك!!

ـ ومما أذهلني حول انتهاك الحقوق الصحية ما كتبه أحد الأطباء والباحثين المتخصصين في مرض الإيدز وقد ذكر أن فيروس (HIV) المسبب

---

(١) تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) برادول، د. جان هيرف، تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٢.

لمرض الإيدز ليس ضاراً، وهو بالتبعية لا يسبب نقصاً في المناعة لدى الإنسان، ولكنه حدث تلاعب في المختبرات أوجد البيئة الصالحة لينقلب إلى وحش يهدد البشرية، وذكر أن التلاعب بهندسة جينات الفيروسات من قبل علماء الحكومة الأمريكية، وقيامهم في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٨م بحقن الرجال الشواذ في نيويورك ليقوموا مقام فئران المختبرات في تجارب حول مرض التهاب الكبد (ب).

وفي أكتوبر من عام ١٩٧٩م ظهرت أولى حالات الإيدز عند رجال من الشواذ في منهاتن، كما أن هناك صلة بقيت طي الكتمان بين تفشي مرض الإيدز في أفريقيا والانتشار الواسع لبرامج اللقاحات الواسع التي قامت بها منظمة الصحة العالمية في السبعينات من القرن العشرين في أفريقيا الوسطى، وبشكل خاص برنامج استئصال الجدري، وأن هناك تعتيم متعمد على نظرية صناعة الإنسان للإيدز في الأدبيات العلمية، وفي وسائل الإعلام التي تسيطر عليها كبرى الشركات[1]، لينتهي إلى خلاصة تهز الوجدان والضمير ـ كما يقول بدر الرفاعي ـ: وهي أن المرض تصنيع بشري مقصود بهدف القضاء على بعض الجماعات غير المرغوب فيها، بما فيها جماعات الشواذ والسود، وأن الحكومة الأمريكية خططت ونفذت سراً برنامجاً للقضاء على الشعوب السوداء في أفريقيا، وذلك في سعيها لضبط ازدياد عدد السكان في العالم[2].

وكذا الحال بالنسبة لمرض أنفلونزا الخنازير والذي ذكر عدد من المتخصصين أنه تم تصنيعه في المعامل الأمريكية، ونشره بين الناس لتحقيق عدد من المكاسب ومن أهمها: تحقيق أعلى عائد لشركات الأدوية من ذلك الرعب

---

(١) كانتويل، ألان، الأصول السرية للإيدز، ترجمة: د. شادي عمران بطاح، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد (١٣٩) نوفمبر/ديسمبر٢٠٠٦م، ص١٥١ وما بعدها، وقد أسهب في ذكر عدد من الأدلة والشواهد على ذلك، وأحال على عدد كبير من المراجع الأجنبية، وقارن بما أورده محمد مقدادي في كتابه: أمريكا وهيكلة الموت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٨٦ ـ ٨٧، وفيه مزيد تفصيل، وقد أحال على كتاب: النهر للكاتب البريطاني إدوارد هوبر.

(٢) الرفاعي، بدر سيد، الإيدز مؤامرة أم إبادة جماعية، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد (١٣٩) نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٦م، ص٤.

الجماعي وما يتبعه من نواتج التطعيم والعلاج[١].

- ومن صور الحرب على الصحة ذلك الإعلان العدائي الذي تمارسه المؤسسات الأمريكية للإعلان عن السجائر، والذي ضخم نسبة التدخين بين الشباب والنساء، في بلدان آسيا والتي أُجبرت على فتح أبوابها أمام تلك السلع، عبر التهديد بعقوبات قاسية، ونتيجة لولع أمريكا بحرية التجارة، وحرية الكلام للمعلنين عن المواد القاتلة، والسامة، فقد تضاعفت تلك التجارة خمسة أضعاف من عام ١٩٧٥ ـ ١٩٩٦م[٢]، ويجب أن لا نعجب عندما ندرك أن أكثر من ٧٠٪ من مدخني العالم يعيشون في دول الأطراف[٣]، بل إن كلينتون عندما حاول الوقوف في وجه كارتلات شركات التبغ، وانتهج سياسة صحية تعيق مصالحهم، تم الإيقاع به من خلال فضيحته مع مونسكي، والنائب العام الذي استمات ضد كلينتون ـ كينيث ستار ـ والمرسل من قبل لوبي التبغ القوي، كان هو نفسه المحامي السابق لذلك اللوبي[٤]، وهذا مثال مأساوي لنتائج رفاهية لاهوت السياسة المتعصب، الذي رفع التجارة إلى أعلى مرتبة بين القيم الإنسانية.

- ومن صور تناقض الغرب مع الحقوق الصحية نظام حقوق الملكية الفكرية «التربس» والتي برهنت على أنها منجم ذهب بالنسبة للشركات الغربية الكبرى، ولذا نجد الاقتصادي الدولي ستيغلير حساس بشكل خاص تجاه معاهدة منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية. إذ يرى أن تلك المعاهدة هي حكم من النظام العالمي الجديد «على الناس بالموت»، بفرضه تعرفات وضرائب مستحيلة كي تدفع لشركات الأدوية مقابل الأدوية ذات العلامة التجارية. «إنهم لا

(١) أورد ذلك بالإضافة إلى معلومات خطيرة حول الموضوع، وحول تواطؤ منظمة الصحة العالمية في ذلك، والمسيطر عليها تاريخياً ـ كما يقول ـ من عائلة روكفلر، هورتوزين، ليونارد، في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة في برنامج «بلا حدود»، في يوم الإربعاء ١٨/ ١٠/ ١٤٣٠هـ.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة ـ حكم القوة في الشؤون الدولية، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) انظر تفاصيل ذلك وإحصاءاته لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٩٩.

(٤) ذكر ذلك: فريميون، أيف، دعاية واحدة تساوي ألف قنبلة. . ـ الجرائم الإعلانية في الحرب الحديثة، ضمن الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سابق، ص٤٢٨.

يكترثون إن عاش الناس أو ماتوا»، وهو يرى أن هدفها هو منع البلدان الفقيرة من نسخ أو امتلاك التكنولوجيا بالأسلوب الذي كانت الدول المتقدمة ـ حالياً ـ قد استخدمته أثناء مسيرة نموها الاقتصادي، حيث تنص الاتفاقية على امتلاك الشركات المتعدية الجنسية حماية لبراءات اختراعها لمدة حدها الأدنى عشرون عاماً، وتضع عبء البرهان في حالة أي نزاع على المتهم.

وهذا مثال آخر على الدول الغنية، وهي تركل السلم كي تمنع الدول الفقيرة من اللحاق بها ـ والذي تقدم الحديث عنه ـ وقد سبق الإشارة عن خطورة هذه الاتفاقية على ما يتعلق بالأمن الغذائي، ونفس الخطر يتهدد الأمن الدوائي، إذ طلبت دول العالم الثالث السماح لها باستيراد أو تصنيع نماذج نوعية رخيصة، من العقاقير، التي لها براءات اختراع، لمعالجة مشكلاتها الصحية العامة الحادة، وهو أمر تحظره اتفاقية التجارة العالمية، وقد أيد جميع أعضاء منظمة التجارة إرجاء التفسير الصارم للنصوص الخاصة بالأدوية في الاتفاقية، إلا الولايات المتحدة، والتي طالبت أن تقتصر الاستثناءات على بعض الأمراض كالإيدز، والملاريا، والسل، وبعض أمراض المناطق الحارة، وزعمت أن صناعة العقاقير ينبغي أن تستمر في تلقي أثمان مرتفعة من أجل تمويل الأبحاث في المستقبل.

ـ ومن ذلك أن (١٠٪) من الدولارات العالمية المنفقة على الأبحاث الطبية تُنفق على المشاكل التي تؤثر في (٩٠٪) من سكان الأرض، إذ أن شركات الدواء الكبرى عليها أن تُبقي المساهمين فيها سعداء، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي نُشرت في المجلة الطبية ذي لانسيت وجدت أن نسبة (١٪) فقط من العقاقير الـ(١٥٥٦) عقاراً التي تم تطويرها في الفترة من ١٩٧٥م ـ ٢٠٠٤م كانت عقاقير لمعالجة الأمراض المهملة، كداء السل والملاريا والتي تفتك بحياة (٥,٦) مليون شخص سنوياً، ونحوها من الأمراض التي تنتشر في الدول الفقيرة[١]، بينما بقية النسبة (٩٩٪) من العقاقير وتجاربها كانت تتعلق بالأمراض التي تتعلق بأمراض أبناء الشمال المتخمين!!.

(١) تشيك، إيريك، السعي إلى الدواء، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/ أغسطس، ٢٠٠٦م، ص١٩.

ـ ومن ذلك أن منظمة الصحة العالمية قامت بإبعاد الناس عن مناطق المستنقعات في ليبيريا بسبب المخاطر الصحية الكبيرة الكامنة فيها، إلا أن هيئة المساعدات الأمريكية قامت بدفع مشاريع تطوير حقول الأرز جنوب مناطق المستنقعات التي أوصت منظمة الصحة بإبعاد الناس عنها[١].

ـ ومن ذلك التجارب الطبية والبيولوجية، والتي تجريها الولايات المتحدة على البشر، ومن أخطر تلك التجارب التي أُجريت لتعديل أو التحكم في السلوك البشري، واستغلالها لعدد من العلماء في ذلك البرنامج، والذي أطلق عليه «أرتي شوك، أو النبات الشوكي»[٢]، وكذا الحال في ما تقوم به إسرائيل، حيث منحت وزارة الصحة الإسرائيلية حوالي (١٠٠٠) ترخيص لشركات عقاقير من أجل اختبار تلك العقاقير الخطرة على الفلسطينيين المعتقلين والمسجونين في السجون الإسرائيلية[٣]، والوقائع في ذلك كثيرة جداً[٤].

ـ ومن ذلك أن صحة البشر في دول الأطراف أصبحت ممراً للنفايات

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٦٣.

(٢) انظر في ذلك الوثائق التي كشفت عنها وكالة الاستخبارات الأمريكية تحت عنوان «مجوهرات العائلة»، ونُشر ملخصها لدى: كامل، مجدي، مجوهرات العائلة ـ وثائق العار الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٧٣ ـ ٧٦.

(٣) شهد بذلك كل من رئيس لجنة العلم في الكنيست الإسرائيلي، كما أكده رئيس قسم العقاقير في وزارة الصحة الإسرائيلية، أمام أعضاء الكنيست الإسرائيلي في الجلسة نفسها، انظر: تقرير لجنة حقوق الإنسان (الدورة ٥٤، البند ٤، من جدول الأعمال المؤقت ـ للجنة الفرعية لمنع التعذيب وحماية الأقليات، الدورة ٤٩، البند ـ ٧، من جدول الأعمال المنعقد في: ١٩ أغسطس ١٩٩٧م، بواسطة: عبد المنعم، د. هويدا محمد، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، طبع مهيب صبري للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨٦.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر الفصل الذي عقده: محمد العربي بوقرة بعنوان «الجنوب خنزير هندي في مختبر الشمال»، ضمن كتاب: العلم ضد العالم الثالث ـ الشركات المتعددة الجنسيات وأوهام التطور، ترجمة: د. فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٩٣ ـ ١٤٣، والكتاب مليء بحقائق تبين حجم التحيز الغربي في هذا الجانب، وتواطوء منظمة الصحة العالمية في ذلك، و: ريجيس، أد، بيولوجيا الجحيم ـ التاريخ السري لأمريكا في الحرب الجرثومية، ترجمة: أحمد فوزي عبد الحميد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م والكتاب فيه رصد تاريخي للتجارب الأمريكية على البشر.

الغربية، فبدلاً من رميها، يتم إطعام الفقراء بها، فالأغذية المقدمة من المجموعة الأوروبية عادة ما تصحبها كثيراً من الشكاوى، وهو ما عبر عنه عضو البرلمان الأوروبي بقوله: «إنه من غير المقبول أن نقوم بتصدير غذاء لا نأكله نحن أنفسنا»، وفي أعقاب انتشار الإشعاع الصادر عن حادث تشرنوبل في روسيا عام ١٩٨٦م، تحولت كميات من الأغذية الملوثة التي تُعد غير قانونية في أوروبا إلى شحنات إعانة. ويكشف هانكوك في كتابه ـ سادة الفقر ـ أن إحدى المساعدات التي قدمتها إحدى المنظمات الأمريكية الخاصة إلى كمبوديا إبان المجاعة الكبرى هناك ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠م، كان الغذاء بها قديماً لدرجة أن أصحاب حدائق الحيوان رفضوا إعطاءه لحيواناتهم في سان فرانسيسكو، كما أن فعالية الأدوية قد انتهت قبل خمسة عشرة سنة[(١)].

ـ ومن ذلك أن مصنع الشفاء للأدوية قد رفع نسبة الاكتفاء الذاتي والدوائي السوداني من أقل من ٥٪ إلى أكثر من ٥٠٪ بتصنيعه حوالي٩٠٪ من الأدوية المستعملة في معالجة الأمراض المميتة في هذا البلد، المليء بالفقر حتى حد اليأس. لكن في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨م ارتأت الولايات المتحدة أن تبعث بأكثر من دزينة من صواريخ توماهوك لتدمر ذلك المصنع، حارمة الشعب السوداني خلال لحظات من جني ثمار الإنجاز الطبي الفريد.

واستندت واشنطن في تبرير الغارة إلى صور جوية ملتقطة لمصنع الشفاء لتزعم أنه ينتج أسلحة كيميائية، وفي نفس الوقت أوحت أن مالك المصنع صالح إدريس من المقربين لجماعات الإرهابيين ومتورط في تبييض الأموال. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل سارعت إلى تجميد ودائع لإدريس في المصارف اللندنية بقيمة (٢٤) مليون دولار، ولم تستطع واشنطن إثبات أي من مزاعمها في مواجهة الدلائل الحسية وشهادات الخبراء التي أجمعت على نفي أي قدرة للمصنع على إنتاج أسلحة كيميائية[(٢)].

---

(١) هانكوك، غراهام، سادة الفقر، ترجمة: د. ناصر السيد، بواسطة: يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، مرجع سابق، حيث أورد ملخصاً عنه، ص١٢٥ ـ ١٢٦، وفيه مزيد أمثلة.

(٢) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٣٠ ـ ٤٣١.

المطلب الثالث

في مفهوم الحقوق الاجتماعية ومصادرها

الحقوق الاجتماعية مطلب ملح ومهم لاستقرار كل مجتمع، والحفاظ على لحمته، وبناء هويته، وهذه الحقوق مما جعلتها الدول الأطراف حقوقاً فطرية لا تقبل الجدل، وهي تشكل مكوناً جوهرياً لبنيتها الثقافية، بينما المركزية الغربية، ومن خلال نظرتها إلى فردية الإنسان، وبناء منظومتها الحقوقية وفق ذلك المنظور، هو الذي جعل تلك الحقوق قد تلتزم بها الدولة، ولكنها لا تملك أي رصيد لها على الصعيد البنيوي للمجتمع، ولذلك فإنه عندما تتخلى الدولة عن تلك الحقوق فإنه ينشأ عنها من المآسي ما لا حدود له، ومن أهم تلك الحقوق التي حرصت المركزية الغربية على النص عليها وتضمينها في نصوص قانونية، ولكنها قامت بسحقها على صعيد الواقع العملي، ما يلي:

١ ـ **الحق في الضمان الاجتماعي**: يمكننا تعريف ذلك الحق بأنه «سياسة حكومية وبرنامج لتأمين سلامة ورخاء الناس الذين يعجزون لأسباب متنوعة عن تأمين احتياجاتهم الأساسية»[(١)]، وهذا الحق نصت عليه المادة (٢٢/أ) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي نص على «أن لكل شخص بوصفه عضواً في المجتمع حقاً في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع نظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته»، وأكد ذلك المادة التاسعة من ميثاق الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إذ ورد فيها أن على الدول الأطراف في الميثاق أن «تعترف بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في هذا التأمين الاجتماعي»، كما تم تخصيصه بعدد من المواثيق الدولية ومن أهمها: اتفاقية بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على حقوق العجزة والمسنين والورثة في التأمين، وكان ذلك في عام ١٩٣٥، واتفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي تم عقدها في عام ١٩٥٢م، واتفاقية بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في

(١) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٥٤.

مجال الضمان الاجتماعي، وقد صدرت عام ١٩٦٢م، واتفاقية بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، وقد صدرت في عام ١٩٨٢م[١]. كما ورد النص على ذلك الحق في عدد من المواثيق الإقليمية والقارية الأخرى بخلاف ما سبق[٢].

٢ ـ **حماية الأسرة**: الأسرة هي: التي تشكل وحدة المجتمع الطبيعية والأساسية الجماعية له، وقد تم النص على حماية هذا الكيان الذي منه تتشكل هويات الأمم في المادة (٢٣) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، وقد تضمن الميثاق ستة حقوق للعائلة يجب حمايتها ومن أهمها: الحق في الزواج لمن هم في سن الزواج، وأن لهم الحق في تأسيس عائلة نتيجة لذلك الزواج، ولزوم وضع التدابير اللازمة التي تساوي حقوق الزوجين حال انفكاك رابطة الزوجية، كما يضيف ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حماية خاصة للأمهات قبل الولادة وبعدها في المادة (١/١٠ ـ ٣)، هذا بالنسبة للأسرة كوحدة، وككيان متكامل، أما بالنسبة لهم كأجناس فقد تم النص على حقوق بعض أفرادها، حيث تم اختصاص المرأة بجانب كبير من الحقوق تم التنصيص عليها في المواثيق الدولية، كما تم التنصيص على حقوق الطفل، حسبما سيرد بيانه.

٣ ـ **حقوق الطفل**: يعتبر الأطفال مستقبل الأمم التي يولدون وينشؤون فيها، فإذا ما أحسن الاهتمام بهم وتوجيههم، وبناءهم كان نتيجة ذلك الغرس مشرقاً ومبهجاً، ولذلك فقد اهتمت الشرائع السماوية والأرضية بالطفل وتنشئته لما يشكله ذلك من أثر بالغ على مستقبل الأمم والحضارات، وتبعاً لذلك فقد

---

(١) انظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/١٣٦ ـ ١٧٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان ـ برتوكول (٩)، والميثاق حول العنصرية المادة (٥)، والميثاق حول النساء المادة (١/١١ ـ هـ)، والميثاق حول الطفل مادة (٢٦)، وقوانين منظمة العمل الدولية حول الأمن الاجتماعي مادة (١٠٢)، والميثاق حول اللذين بلا دولة مادة (٢٤)، والميثاق الاجتماعي الأوروبي (١/١٢)، وإعلان فيلادلفيا لمنظمة العمل الدولية (٣)، والإعلان عن التقدم الاجتماعي (١١، ١٩)، والإعلان حول الأشخاص المعاقين (٧)، والإعلان حول غير المتجنسين (٨/ج).

نصت المواثيق الدولية أن لكل طفل الحق ـ دون تمييز بالعنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الأصل الاجتماعي أو القومي أو الملكية أو الولادة ـ الحق في تدابير حماية على النحو الذي يتطلبه كقاصر من طرف عائلته ومجتمعه ودولته، وهو ما نصت على ذلك المادة (٢٥/ ٢)، والمادة (٢٤/ ١) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وميثاق الحقوق الاقتصادية (١٠/ ٣).

كما صدر عدد من المواثيق المستقلة الخاصة بحقوق الطفل ومنها على سبيل المثال: إعلان حقوق الطفل الصادر في عام ١٩٥٩م، وإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حال النزاعات المسلحة وقد صدر في عام ١٩٧٤م، واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠م، واتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها وقد صدرت في عام ١٩٩٩م، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والصادرة عام ٢٠٠٠م. والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والصادرة عام ٢٠٠٠م.

كما تم تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية، والأعمال غير الصناعية بموجب الاتفاقيتين المقررتين لذلك عام ١٩٣٧م، واتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والتي صدرت عام ١٩٧٣م. كما تم إنشاء لجنة حقوق الطفل، وتم تحديد أعمالها في أول اجتماع لها[1]. كما تم النص على حقوق الأطفال في عدد من المواثيق الإقليمية والقارية التي تشارك فيها دول التمركز الغربي أو بعضها، فقد تم النص عليها في الميثاق الأوروبي (١/٥)، وفي الميثاق الأمريكي (١٩، ١٧/ ٥).

٤ ـ **حقوق المرأة**: لعله لم يحظى حق من حقوق الإنسان بقد ما حظيت به حقوق المرأة من الاهتمام، وكثرة المعاهدات المتعلقة بذلك، وهي من الحقوق التي جاءت المعاهدات الدولية، والمواثيق الأممية على التأكيد عليها، ولكن كانت في مرحلة ما قبل الحداثة حقوقاً فيها درجة من العقلانية والمنطقية، وهي

---

(١) انظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ٥١٧ ـ ٥٣٦ و٨٦ ـ ٩١٠.

بلا شك وفق الرؤية والنظرة الغربية، والحق الذي ركزت عليه المواثيق الدولية هو الحق في المساواة، فكان أن صدرت اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة في عام ١٩٥٢م لمساواتها بالرجل في هذا الجانب، وتم التأكيد على ذلك في المادة (٣) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية على «تأمين الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة للتمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والمنصوص عليها في الميثاق».

كما نصت المادة (٢٦) على أنه يجب أن يمنع القانون أي تمييز.. على أساس مثل: «العنصر واللون والجنس...»، وبعد ذلك صدر إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ١٩٦٧م، وبعد ذلك تم إصدار اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء في ١٨ كانون ١٩٧٩م، وفي عام ١٩٩٣ تم إصدار إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، كما تم التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٩م، بالإضافة أنه يتم التنصيص عليها صراحة في جل المواثيق والاتفاقات الدولية، وتخصيصها بأبواب أو مواد في كل نظام صدر عن المنظمات الدولية. ووضع لذلك عقد كامل خصص للمرأة، وسمي عقد المرأة، كما عُقد لذلك عشرات المؤتمرات.

المطلب الرابع

في تناقضات دول المركز مع الحقوق الاجتماعية

كما سبق وأسلفنا أن المركزية الغربية تفننت في رفع الشعارات البراقة، والمبادئ الحضارية التي تعتبر من المشترك الإنساني الذي لا تملك أمة من الأمم أو حضارة من الحضارات إلا التسليم بتلك المبادئ، ومع ذلك كانت تلك الحضارة هي أكبر من يخرق تلك المبادئ ويسحقها، ومنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، ومن تلك المبادئ التي تم سحقها:

١ ـ تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الضمان الاجتماعي: لقد كانت دولة الرفاه الاجتماعي الغربية أنموذجاً يحتذى، إلا أنه ومع انقلاب النظرية الاقتصادية الجديدة ـ الليبرالية الاقتصادية ـ على تلك المجتمعات، أصبحت شبحاً مرعباً يتهدد ملايين البشر في داخل الدول الغربية نفسها، ومنذ تسلم عرابي

الليبرالية الجديدة «تاتشر ـ ريجان» لمهامهما، وقيامهما بالقضاء على دولة الرفاه الاجتماعي، في مقابل إتخام بطون أولئك الأثرياء، فعلى سبيل المثال كان فيما قامت به الحكومات المتعاقبة بقيادة تاتشر من «إلجام كمية الإصدار النقدي، ورفع معدلات الفائدة، وتخفيض الضرائب بشدة على أعلى الدخول، وإلغاء الرقابة على حركة النقد ـ خروج ودخول رؤوس الأموال ـ ورفع معدل البطالة بدرجة كبيرة، وتحطيم الإضرابات، وإصدار قوانين معادية للنقابات، واقتطعت من ميزان الخدمة الاجتماعية.

وفي النهاية قامت بسياسات واسعة للخصخصة، حيث بدأت بالإسكان الحكومي، ثم بالصناعات الأساسية مثل الصلب والكهرباء والبترول ومياه الشرب، وكذلك قام رونالد ريجان بتخفيض الضرائب على الأغنياء، وحطم الإضراب الرئيسي الذي جرى في عهده ـ وهو إضراب المراقبين الجويين. .»[(١)]، وكل ذلك الإخلاص لمبادئ الليبرالية الجديدة نتج عنه مزيد من الثراء الفاحش لكبار الرأسماليين، في مقابل إفقار كبير لآحاد الناس، حتى إنه يوجد في تلك البلدان الصناعية «أكثر من مئة مليون شخص تحت خط الفقر. .»، ويعيش «في الولايات المتحدة ٤٧ مليون فرد لا يغطيهم التأمين الصحي ضد المرض»، كما أنه يعيش بلندن ٤٠٠ ألف شخص بدون مأوى»، وكل ذلك بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧م[(٢)].

وهذا كان قبل حدوث الكارثة الاقتصادية الأخيرة، والتي يظهر أن أعداد أولئك المحرومين قد تضاعفت أضعافاً كثيرة. هذا بالنسبة للداخل الغربي أما ما عدا ذلك من دول الأطراف فقد كان لليبرالية الاقتصادية المفروضة قسراً، والتي كما يصفها نورنينا هيرتس بأنها «حبة دواء ـ خاطئة ـ وهي لم تكن مرة وحسب، ولكنها كانت تعطى في الغالب بالإكراه. . .»[(٣)]، حيث أدت نتائج استعمال ذلك

(١) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص١٥.

(٣) هيرتس، نورنينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة: صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة (عدد ٣٣٦)، فبراير ٢٠٠٧م، الكويت، ص٥٢.

الدواء إلى «الإبادة الاقتصادية ـ أي: قتل الصناعة الوطنية والتي ستجر خلفها إبادة مباشرة ـ أي: اضمحلال السكان المحليين.. ومما زاد من صعوبة ذلك الوضع أن تفكيك الصناعة الوطنية ترافق مع تفكيك منظومات الضمان الاجتماعي التي شهر بها أيديلوجياً وسياسياً باعتبارها من مخلفات الشمولية وتشجيعاً للكسالى، وغير القادرين على التكيف.

ونتيجة لذلك أخرج أكثر من نصف سكان البلدان غير المنتمية إلى نطاق الدول المختارة إلى ما وراء حدود منظومة الحداثة والمجتمع الاستهلاكي الجماهيري. ويبقى مصيرهم هو نمط الحياة الهامشي ـ أي: العودة إلى أكثر أشكال الاقتصاد العيني بدائية، وإلى حياة البؤس أو التحول إلى الممارسات الإجرامية. وهذا كله يشوه صورتهم في نظر المؤسسة العالمية المتسلحة بالأساطير العنصرية عن الأعراق والثقافات وحتى الحضارات القاصرة والإجرامية...»[1]، وتلك النتيجة لذلك الدواء المر والذي أعطي قسراً لكل دول الأطراف أصبحت قاعدة مطردة مع كل الدول التي أخذت بوصفات الليبرالية الجديدة من خلال تعميدات مؤسساتهم الدولية ـ صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، كما سبق الإشارة إلى شيء من ذلك.

٢ ـ تناقضات المركزية الغربية مع حماية الأسرة: يكمن الخلل في نظرة الثقافة الغربية للأسرة، حيث تم النظر إلى «الأسرة والمجتمع على أنهما متنافران، وذلك لأن المبدأ الرابط للأسرة هو الحب والعاطفة، وفي المجتمع هو المصلحة أو العقل، أو كلاهما، وتبعاً لذلك فكل درجة تطور في المجتمع يقابلها حيف بالأسرة بنفس النسبة، فإذا ما تم تطبيق المبدأ الاجتماعي بكل نتائجه، تلاشت الأسرة، وهذا ما صرح به أنجلز إذ قال: «الأسرة منذ تاريخها البدائي في الزمن القديم وهي آخذة في التقلص التدريجي عن طريق التضييق المستمر لدائرتها. فقد كانت هذه الدائرة تحتوي في الأصل على القبيلة بأسرها، وفي إطارها كان للجنسين علاقات زواجية، ثم بدأت عملية الاستبعاد تأخذ مجراها، فذهب من الأقارب أبعدهم أولاً ثم أدناهم فأدناهم.. حتى الأقارب بالزواج.. وتصل الدائرة في ضيقها بحيث يصبح الاجتماع في علاقة زواجية

---

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٩٤.

مستحيلاً من الناحية العملية.. وفي الختام لا يبقى سوى الفرد وحده في علاقات سائبة بالجنس الآخر.. وبهذا الانحلال يتوقف الزواج»[١].

وهذا هو عين ما وصل إليه الغرب الآن، بل وأدهى من ذلك حيث أن تمركز الفكر الغربي حول المرأة وما أنتجه ذلك من قلب لكل الهيكلة الطبيعية لمنظومة الأسرة برمتها، حيث تم الانقلاب على مفهوم الأسرة برمته، من خلال النظرية النسوية المتطرفة، والتي قامت بابتكار منظومة دينية أنثوية يكون الإلٰه المعبود فيها أنثى، وما يستتبع ذلك من انقلاب على كل معايير الأسرة السماوية والأرضية، ومن هنا كان ابتكار مصطلح الجندر ـ والذي سيتم الوقوف عنده بشكل أكثر تفصيلاً لاحقاً ـ إذ أن دعاته يرون أنه يوحد بين نوعي الإنسان «الذكر والأنثى» ليكونا بلا أي فوارق نفسية أو ذهنية أو بيولوجية، إلا في النزر اليسير والذي تم إيجاد بدائل له، وتبعاً لذلك فالذات البشرية أو النوع الإنساني ـ المؤنث ـ يمكن أن يقوم بدور النوع ـ المذكر ـ والعكس بالعكس، حتى في الأمور الجنسية والوظيفية، فالمرأة يمكن أن تعاشر مثلها وتتزوجها، وامتناعها عن الولادة يجعلها كالرجل حرة طليقة لا تعاني من تبعات الزوجية والأمومة، وإذا احتاجت الزوجتان أو العشيقتان إلى طفل فهناك وسائل تعفي من الحاجة إلى تدخل الرجل في حياتهما، حيث يمكن الاستعانة ببنوك النطف للحمل من دون رجل، أو اللجوء إلى التبني، أو الإستيلاد من الأرحام المؤجرة بالنطف المشتراة.

وكذا الحال بالنسبة للشاذين من الرجال، الذين يريدون تكوين أسرة ذكورية، حيث يكون من حق الرجل/الأنثى أن يتحرر من ذكوريته، ويقوم بأعباء النساء في المنزل، بما في ذلك تربية الأولاد وحضانتهم، ونزولاً عند هذا الحق فقد تم استصدار قانون في شهر أبريل من عام ٢٠٠٤م يعطي للأب في تلك الأسرة ـ المعترف بها قانونياً ـ الحق في إجازة أبوة على غرار إجازة الأمومة التي تُعطى للنساء، ولا زالت جمعية السحاقيات واللوطيين الدولية تناضل من أجل تقرير ذلك الشذوذ على اعتبار أنه حق لا يجوز المساس به

---

(١) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٦، وفيه مزيد تأصيل وتفصيل.

على مستوى العالم[١].

ونتيجة ذلك كله أن «الحضارة لا تقضي على الأسرة من الناحية النظرية فقط بل تفعل ذلك في الواقع أيضاً، فقد كان الرجل أول من هجر الأسرة، ثم تبعته المرأة، وأخيراً الأطفال. وظهر ذلك في كثير من الجوانب فعدد حالات الزواج في تقهقر متصل، وعدد حالات الطلاق في ازدياد، وعدد النساء العاملات في تصاعد، والزيادة المطردة في عدد المواليد غير الشرعيين، والازدياد المستمر في عدد الأسر التي تقوم على أحد الوالدين فقط وهي الأم.. إلخ»[٢].

هذا على الصعيد البنيوي للأسرة لدى الغرب، أما على صعيد الأسرة التقليدية لدى دول الأطراف فإن كل الحصارات والحروب التي شنتها دول التمركز الغربي، وكذا الحال بالنسبة للبرامج التي أقرتها الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، وما رافق ذلك من ما يسمى الإصلاحات الهيكلية، ونحوها من الإجراءات التي تمت لحساب ثراء الرجل الأبيض وزيادة ثرواته، كل ذلك كان من ثماره تدمير ممنهج للأسرة، وتفكيك لبناها، وتشريد لأفرادها، وما حدث لكل الدول التي تبنت اقتصاد السوق، وسارت في ركاب الحضارة الغربية في هذا الجانب خير شاهد على ذلك.

وكذا الحال في ما لحق بالبلاد التي قامت دول التمركز الغربي بغزوها وتدميرها، إذ شنت تلك الدول أكثر من خمسين حرباً ـ خلال نصف قرن ـ منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان من ثمرات تلك الحروب أن قتل فيها أكثر من ٢٣ مليون شخص ٩٠٪ منهم مدنيون وأطفال[٣]، فعلى سبيل المثال كان حصيلة تصدير الديمقراطية الغربية للعراق حسبما ذكرت منظمة اليونسيف ترمل مليون ونصف المليون امرأة عراقية، وعدد الأطفال الأيتام

---

(١) انظر في نضال تلك الجمعية ـ حسبما ترى ـ لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٥٩.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٣) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٥٦.

العراقيين من (٤ ـ ٥) ملايين طفل عراقي[١]، والحال ليس ببعيد عن ذلك في أفغانستان وفلسطين والدول الأفريقية برمتها، ودول أمريكا اللاتينية جميعها لحقها من التحطيم والتدمير لبنية الأسرة ما لا يتسع المقام لبسطه، وقد يرد نماذج لذلك فيما يأتي.

٣ ـ **تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الأطفال:** تقوم النظرة الغربية إلى الأطفال وحملهم على النظرة الوظيفية المجردة من أي عاطفة، على اعتبار أنها شكل من أشكال الإنتاج، وهي نظرة قديمة جداً إذ قام بالتأسيس لها أفلاطون ـ في جمهوريته ـ وتم التأكيد عليها في عدد من الرؤى الفلسفية الغربية[٢]، وهذه الرؤية بالإضافة إلى إلحاق الحضارة الغربية الخزي بالأمهات بصفة خاصة، فهي تفضل على الأمومة أن تحترف الفتاة مهنة البيع أو أن تكون موديلاً، أو معلمة لأطفال الآخرين، أو سكرتيرة أو عاملة نظافة، ونتيجة لذلك نرى في جميع الدول المتحضرة ركوداً أو انخفاضاً في نسبة المواليد، وهو ما تشكو منه الحضارة الغربية.

بالإضافة إلى تنميط الأطفال إذ أنه بعد مغادرته المستشفى يوضع في دار للحضانة، ثم يرسل بعد ذلك إلى مدرسة ما قبل الابتدائية، ثم إلى مدرسة داخلية، وهناك يُعطى شهادة لكي يستقل بحياته، حتى أصبحت «تسير جنباً إلى جنب بيوت المسنين مع بيوت الأطفال، فهما ينتميان معاً إلى نفس النظام، وهما في الحقيقة حالتان للنوع نفسه، فبيوت المسنين وبيوت الأطفال تذكرنا بالميلاد والموت الصناعيين، كلاهما تتوفر فيه الراحة وينعدم فيه الحب والدفء.. وبينهما ملمح مشترك هو زوال العلاقات الأبوية: ففي الحضانة أطفال بلا آباء، وفي دور المسنين آباء بلا أطفال. وكلاهما المنتج الرائع للحضارة»[٣].

---

(١) تحقيق بعنوان: أوضاع مأساوية للأيتام في ظل الاحتلال، مجلة المجتمع، العدد (١٧٨٤) في ٣ محرم ١٤٢٩هـ، ص١٨ ـ ١٩.

(٢) انظر النص الأفلاطوني، وكذلك عدد من النصوص الفلسفية الغربية لدى: بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٣) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٦٥.

هذا بالنسبة للداخل الغربي، أما بالنسبة لدول الأطراف فيعتبر الاستغلال الاقتصادي الذي يقوم به الغرب لدول الأطراف من أهم أسباب تدهور وانتهاكات حقوق الإنسان في تلك الدول، ولذا فقد أعلنت مديرة قسم التخطيط والتقييم في منظمة اليونيسيف ـ مارتا بابيز ـ أن الإحصاءات الدولية أكدت وجود ١٣٠ مليون طفل حول العالم بدون تعليم، ويعملون في ظروف استغلالية خطيرة، وأن ١٣ مليون طفل آخرين سيموتون بسبب سوء التغذية، وأمراض من السهل علاجها. .»[١].

والعجب من ذلك الدجل الذي يحدث باسم حمايتهم، ومن المضحك المبكي حول ذلك أن مذيعة أمريكية تدعى: كاثي لي غيفورد قامت باتهام الترويج لسلسلة ملابس مصنوعة من قبل فتيات هندوراسيات في الثالثة عشرة من العمر ويعملن أربعة وعشرين ساعة في اليوم، وهذا ما نتج عنه تجريمها دون وجه حق لأنها حاولت فضح استغلال تلك الشركات الكوكبية لأولئك الأطفال، ولكي تنال الصفح تم قلب ذلك الفضح الذي كانت تريد القيام به لاستغلال أولئك الأطفال إلى نوع من الدعاية على إنسانية أولئك الأمريكان، والذين قاموا من أجل هؤلاء الأطفال المساكين المعذبين بإرسال زوج تلك المذيعة ـ فرانك غيفورد ـ لتظهر صوره وهو يقوم بتسليم أوراقاً نقدية من فئة المائة دولار إلى العاملات في إحدى ورش التعرق[٢]، فانقلب ذلك الانتقاد لما كانت تقوم به تلك الشركات الكوكبية إلى نوع من الدعاية لها.

وهذا الاستغلال كما يقول الكاتب يتكرر في كثير من دول العالم الثالث، وخص كوريا بالحديث وذكر أنهم يقومون بتوزيع حبوب منع الحمل على أولئك الفتيات على اعتبار أنها نوع من الفيتامين، ثم يعلق على ذلك بقوله: «ولا غرابة أن تتضمن تقارير حقوق العمال مزاعم عن وجود حالات اغتصاب»[٣]، بل إن آن

---

(١) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) انظر تلك القصة لدى: فيشمان، تيد، مباهج الاستثمار الكوكبي، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٢٩٩.

(٣) فيشمان، تيد، مباهج الاستثمار الكوكبي، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٠٦، وهو يورد تلك الوقائع بطريقة فيها درجة من التهكم اللاذع.

كروغر[١] دافعت عن ذلك خلال المنتدى الاقتصادي الدولي السابع في سان بطرسبرغ، في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م، عن عمالة الأطفال بقولها: «إنه ينبغي الامتناع عن إدانة تشغيل الأطفال؛ لأن البدائل أسوأ: التضور جوعاً، أو معاناة سوء التغذية..»، كما طالبت بعدم إدانة ما أسمته «ورش العرق..»[٢]، وذلك لم يكن ليحدث لولا ذلك النهب المنظم التي تقوم به دول المركز لاقتصاديات دول الأطراف وإغراقها في دوامات الديون التي لا تنتهي، ولن تنتهي، وتبعاً لذلك فالحالات التي يتم من خلالها انتهاك حقوق الطفل أكثر من أن يُحاط بها في هذه العجالة، ولكن سنحاول التطرق إلى أهم الحالات التي يتم من خلالها سحق تلك الحقوق، ومنها ما يلي:

أ ـ المتاجرة بهم من خلال شبكات البغاء: من شدة خطر تلك الظاهرة، واستفحالها فقد تداعى ممثلو ١٨٠ دولة إلى مؤتمر دولي في العاصمة السويدية استكهولم لمناقشة ظاهرة استغلال الأطفال والمتاجرة بهم جنسيّاً، ومن خلال مداولات المؤتمر تبيَّن أن ما يزيد على مليوني طفل استخدمتهم المافيا الدولية في تجارة الجنس، وأن الشواذ في أوروبا وأمريكا أصبحوا قوة اقتصادية، ويستطيعون من خلال قوتهم تلك جلب الصبيان من تايلاند والفيلبين وبيرو والبرازيل وكولومبيا وهندوراس والمكسيك لاستخدامهم في أغراض المتعة الجنسية، وهناك عصابات في أوروبا الشرقية متخصصة في توريد عشرات الآلاف من الأطفال للعمل في المواخير وعلب الليل، وأصبحت ظاهرة الإتجار بالأطفال لأغراض الجنس صناعة تدر ١٠ مليارات دولار[٣]، بل إنه في حال افتضاح بعض حالات الإتجار تلك تتدفق الأموال الغربية لتغطية تلك الفضيحة والتستر عليها، فقد كُشف النقاب عن حلقة جنسية للأطفال، وأخرى لأخذ صور فاضحة، وتم التستر عليها أمام أموال أمريكية[٤].

---

(١) آن كروغر هي: كبيرة اقتصاديي البنك الدولي في عهد ريجان، ومساعدة المدير العام لصندوق النقد الدولي.

(٢) توسان، أريك، المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة، مرجع سابق، ص٣٧٧.

(٣) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥ ـ ٥٦.

(٤) يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، مرجع سابق، ص١٢٨.

ب ـ **المتاجرة بأعضائهم من خلال بيعها:** فقد صرحت هيئة الأمم المتحدة عن اختفاء عشرين ألف طفل من المكسيك، و٤ آلاف طفل من البرازيل، وألفي طفل من كولومبيا، و٥٠٠ طفل من غواتيمالا، وتبعاً لذلك فقد وجَّه نائب البرلمان الأوروبي ليون شواتزنبرغ اتهاماً إلى إيطاليا بالاتجار في أعضاء الأطفال، حيث تم استيراد حوالي أربعة آلاف طفل برازيلي إلى إيطاليا تحت اسم أطفال التبني، واستيرادهم كان بصفة رسمية، ولم يُعثر إلا على ألف طفل فقط على قيد الحياة، بينما لم يُعثر على أي طفل من الثلاثة آلاف طفل الباقين.

ذكرت التقارير أن كثيراً من الأطفال البرازيليين قد تم احتجازهم، بناء على أوامر صادرة من عصابات الرقيق في مدينة نابولي، في عيادات سرية في المكسيك وتايلاند وأوروبا، حيث تم انتزاع جميع أعضائهم البشرية وبيعها. وعن سبب اختيار أطفال البرازيل بالذات يقول بعض المراقبين: إن البرازيل تقتل أطفال الشوارع. . . فلماذا لا تستفيد منهم البشرية بدلاً من أن يموتوا كما تموت الكلاب الضالة؟![1]، ومثل ذلك أطفال دارفور الذين تم اختطافهم من قبل منظمة فرنسية، وقام الرئيس الفرنسي بالتدخل شخصياً لإطلاق سراح المخطوفين، حسبما سيأتي بيانه، ثم هم مع كل ذلك يدعون حماية حقوق أولئك الأطفال!!.

ج ـ **تجنيد الأطفال للقتال، أو التنكيل بهم خلال الحروب:** إذ يوجد ٢٥ دولة انخرط فيها مئات الأطفال في الحروب طوعاً أو كرهاً، وشارك أكثر من ٢٠٠ ألف طفل في الحروب التي شنتها تلك الدول، ويرجع عدد التزايد المضطرد في أعداد الجنود الصغار إلى تطور تكنولوجيا الحرب، والتي تقوم بتصديرها دول التمركز الغربي، حيث يتم تصنيع الأسلحة الخفيفة التي يتيسر للأطفال المحاربين استخدامها بسهولة تامة، فأطفال الحرب في ليبيريا وسيراليون يستعملون البندقية (AK47) والتي تباع بستة دولارات فقط، وفي ظل تلك الإمكانات التي تتيح استخدام أولئك الأطفال كوقود للحروب، فإن لوردات تلك الحرب وجدوا في الأطفال جنوداً مثاليين وذلك لأنهم: مطيعون، ويمكن ترويضهم بسرعة، ولا يتقاضون مقابلاً مادياً، فضلاً عن أنهم أقل هرباً

---

(١) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٧٣ ـ ٧٤.

من الكبار[١].

هذا بالنسبة لتجنيدهم وجعلهم حطباً لنيران القتال، أما بالنسبة للتنكيل بهم وتشريدهم خلال القتال فيكفي في ذلك ما ذكره صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة ـ اليونسيف ـ بأنه في السنوات العشر الأخيرة تسببت الحروب في وفاة وإصابة عشرين مليون طفل، وشردت خمسة عشر مليون آخرين[٢]، وكل ذلك تحت سمع وبصر دول حقوق الإنسان الكبرى، وبمشاركتها في أغلب الأحيان!!.

د ـ حرمانهم من حقوقهم الصحية: تحصد الأمراض الفتاكة ملايين الأطفال كل عام، ففي عام واحد أودت الأمراض بحياة ١٥ مليون طفل في العالم، بمعدل ٣٥ ألف طفل يومياً، من بينهم ثلاثة ملايين طفل في الأسبوع الأول من ولادتهم، ويعاني أكثر من ربع أطفال العالم الثالث من سوء التغذية، ولا يستطيع خمسين مليون طفل من أطفال بلدان العالم الثالث من الاستفادة من التعليم بسبب إصاباتهم الخطيرة بنقص اليود، ويعد مرض الحصبة من أكثر أسباب موت الأطفال شيوعاً بين الشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد أودى هذا المرض بحياة مليون ومائتي ألف طفل في عام واحد، وفقاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية[٣].

٤ ـ تناقضات المركزية الغربية مع حقوق المرأة: كل ذلك الصخب الحقوقي الذي دار ويدور حول المرأة لا يوجد شيء منه سعى إلى تكريمها، ورفعها إلى منزلتها التي اختصها الله بها، والذي يتوافق مع تركيبتها العضوية والنفسية، ولذلك كان آثار تلك المساواة هو مزيد من التسليع لها، والمتاجرة بها، سواء كانت تلك المتاجرة مباشرة ببيعها في سوق النخاسة الدولية، وقد ذكر كريس دي ستووب في كتابه تجارة النساء في أوروبا حقائق ووقائع ـ لا يملك

---

(١) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥، وفيها مزيد تفصيل.

(٣) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥.

المرء إلا أن يُصدم أمامها ـ عن رواج تلك التجارة ووجود أسواق دولية مشهورة لها في قبرص، حيث يتم جلب قوافل من المومسات من الفيليبين وتايلند والمتاجرة بهن، حيث تعتبر قبرص بمثابة محطة فرز للدول الأوروبية[١].

وكذا الحال في أمستردام بهولندا[٢]، وفي روما وتيران وبولون وفلورانس وبادم بإيطاليا، حيث تجد العاهرات الإفريقيات يملأن شوارع تلك المدن[٣]، كما تحدث الكتاب عن «السفاري الجنسي» في أفريقيا، والـ«جنس ـ كروز» في الكاريبي، وكل ذلك يقوم به السادة البيض لكي يعودون وبذاكرتهم طعم النساء الأجنبيات، وهو يذكر أن البوليس الأوروبي لا يتحرك في هذا الجانب إلا قليلاً[٤]، والكتاب مليء بالتوثيقات والأحداث والوقائع التي شكلت صدمة وشُكلت لأجله عدد من اللجان البرلمانية للتحقيق فيما ورد فيه.

وبالرغم من كل ذلك فلا تزال المرأة سلعة يُتاجر بها في الكباريهات والطرقات، ولهم تكتلات تغض الدول طرفها عنهم لما يشكلونه من أجرام وقوة تخشى بعض الدول من مواجهتها، حتى إنها حسبما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن أرباح عصابات استرقاق النساء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى أكثر من عشرة مليارات دولار أمريكي كل عام، وأن تلك العصابات تجني هذه الأرباح من خلال تهريب وبيع نساء آسيا وأوروبا الشرقية، كما ذكر التقرير أن أرباح نساء تايلاند وفيتنام والفيلبين اللاتي يتم بيعهن في اليابان وتايلاند تقدر بمليارين ونصف المليار من الدولارات في العام الواحد[٥]، بل إنه أصبحت المتاجرة بجسد المرأة ـ في بعض الدول الغربية ـ مهنة كبقية المهن التي يدفع

---

(١) ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، ترجمة: ربى النحاس، الأهالي للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٧ ـ ٢٢.

(٢) لتفاصيل ذلك انظر: ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، مرجع سابق، ص٢٣ ـ ٣٦.

(٣) لتفاصيل ذلك انظر: ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، مرجع سابق، ص٣٧ وما بعدها.

(٤) انظر: ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، مرجع سابق، ص٥٨ ـ ٥٩.

(٥) طحان، د. أحمد، عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٣٩.

أصحابها الضرائب، وأصبحت من موارد الدخل القومي لتلك الدول.

ففي إحصائية عن الأرباح التي تحصل عليها الحكومة الفرنسية من بيوت الدعارة تبين أنها تصل إلى (٣) بلايين فرنك في مدينة بوردو، و(١,٥) بليون فرنك في مدينة جريونيل، و(٧) بلايين فرنك في مارسيليا، و(٨) ملايين فرنك في منطقة كوت دازير[١]، ومن أجل الحفاظ على دخول مرتفعة فقد تفننوا في استحداث أنواع من الدعارات مثل: دعارة نهاية الأسبوع للطالبات والفتيات الشابات اللاتي يبحثن عن مصروف الجيب، ودعارة (TIR) وهي التي تكون على طول طرق الشاحنات، ودعارة الطرق العامة، والجنس عبر الهاتف، وغير ذلك من أنواع المتاجرة بالجنس[٢]، أو من خلال جعلها تمارس البغاء من خلال المتاجرة به عبر وسائل الإعلام المختلفة، كتجارة مقننة ومعتمدة للجنس.

ولا أدل على ذلك من مئات وآلاف القنوات ومواقع الإنترنت والخطوط الساخنة الخاصة بتجارة الجنس وتسويقه والتي يُمارس فيها الجنس علانية، وتبث من داخل دول الحضارة وحقوق الإنسان الأوروبية، ودون أدنى قيد أو شرط قد يعيق تلك القوادة التي تُمارس وعلى الهواء مباشرة، حتى أن أمريكا وحدها تنفق عشرة مليارات دولار سنوياً على المجلات والعروض الإباحية، وهي نفس المبالغ التي تنفقها على المساعدات الخارجية[٣]، وقد يكون ذلك من خلال تسليع المرأة، وجعلها تمارس البغاء بطريقة غير مباشرة من حيث استغلالها في التسويق والدعاية والإعلان إلى آخر تلك المجالات التي جُعلت المرأة فيها سلعة من السلع، ولكن من يتأمل ذلك يجد أن هذا ما ينتج عنه ما يعبر عنه ألكسندر بارنين بـ«استبدال الحسية الحرة بدلاً من الحريات المدنية»[٤]. وكل ذلك يصدر من تلك البلاد التي

---

(١) أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٣٩٧، وقد أحال على كتاب: من نافذة الإباحية ـ لمصطفى فوزي غزال، ص٦٨ ـ ٧٠.

(٢) للمزيد حول ذلك انظر: فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، ترجمة: د. سالمة صالح، دار الجمل، كولونيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٨٨، وفيه تفاصيل كثيرة.

(٣) انظر تفاصيل ذلك وبإحصاءات وأرقام موثقة لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم، مرجع سابق، ص٢٧٨ ـ ٢٨٥.

(٤) لقد عقد مبحثاً مهمّاً لبيان ذلك الاستبدال انظره لديه في كتابه: الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٧٩ ـ ٢٩٠.

صدعت رؤوسنا بتشدقها بالدفاع عن حقوق المرأة!!، ولا أعلم أي حقوق تلك التي يتشدقون بها؟، ولا عن أي امرأة يدافعون؟!!.

المطلب الخامس

في مفهوم الحقوق الثقافية ومصادرها

الثقافة هي ـ كما في قاموس التراث الأمريكي ـ: «إجمالية سلوك ونماذج وفنون ومعتقدات ومؤسسات مبثوثة اجتماعياً، وكل إنتاجات أخرى من عمل الإنسان والفكر المميز لمجتمع أو سكان»[١]، إذاً فهي مكونات هويات الأمم، ومخزون عقائدها وحضاراتها، واليونسكو هي المنظمة الأممية التي تتبع الأمم المتحدة والتي تعنى بشؤون الثقافة والتربية والعلوم، وقد عرف إعلانها العالمي بشأن التنوع الثقافي الثقافة بأنها «مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات»[٢].

وقد نصت ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو على أنه: «. . . لما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعاً على مبادئ العدالة والحرية والسلام وكان هذا العمل بالنسبة للجميع واجباً مقدساً يجب القيام به في روح من التعاون المتبادل»، وهذا النص وما يحمله من مثالية يظل نصاً شكلياً إذا ما فُرغ من مضمونه ـ كما هو الحال مع أغلب النصوص الأممية ـ وتصبح الهيمنة الثقافية، ذات البُعد الواحد ـ وتحديداً الثقافة الغربية ـ وما تحمله من مفاهيم وقيم هي الثقافة الأممية الأنموذج، والذي يجب على كل من عداها من الأمم والحضارات الإقتداء بذلك النموذج، والاندماج فيه، إن لم يكن الانصهار معه.

وإن لم يتم ذلك فتكون النتيجة هي المبارزة بالحرب، إن لم يكن الإبادة

---

(١) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢) وهذا التعريف مطابق لاستنتاجات المؤتمر العالمي بشأن السياسة الثقافية (مونديا كلت، مكسيكو، ١٩٨٢م)، واللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (التنوع الإنساني المبدع، ١٩٩٥م)، والمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨م).

الثقافية، ولعل في ما حدث للهنود الحمر، وحضاراتهم العريقة، وما تحمله من إرث حضاري كبير، وما حظي به ذلك كله من طمس وإلغاء ممنهج نتج عنه محو تلك الحضارة، وإلغائها من الخارطة الحضارية الأممية، اللَّهُمَّ إلا بقايا لا تكاد تُذكر من فلكلورات، أو موروثات لا تشكل رؤية وصورة كاملة لتلك الحضارة، وما استخدمته وطبقته الحضارة الغربية مع حضارات الهنود، تحرص على تطبيقه مع غيرها من الحضارات والثقافات، إذ أن هذا ما استخدمته بالنسبة لحضارة الأوريغون في أستراليا، وهو ما تحرص على التركيز عليه الآن بشكل مباشر ومحدد مع الإسلام، لتطويعه وتذويبه واحتوائه ضمن المنظومة الحضارية الغربية ـ كما سيرد توضيح ذلك ـ وسيكون تطرقنا لتلك الحقوق من خلال ما يلي:

١ ـ **الحق في حماية التراث**: يعتبر حماية التراث إحدى الحقوق الإنسانية المكفولة بموجب اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤م، والقاضية بعد المساس بالتراث الثقافي الحضاري الإنساني خلال النزاعات المسلحة، ومن الإعلانات التي صدرت عن منظمة التربية والثقافة والعلوم ـ اليونسكو ـ إعلان كاستيليون بشأن الآفاق الجديدة للتراث المشترك للبشرية، والصادر في عام ١٩٩٩م، وقد تم النص في هذا الإعلان بأن «على البشرية أن تصون هذا التراث وأن تشرف على وجوه استغلاله، وذلك باسم البشرية ذاتها ولحسابها ولمصلحتها بالذات»؛ أي: لمصلحة كل البشر وكل الشعوب والأمم بلا تمييز.

٢ ـ **الحق في الثقافة والتعليم**: وهذا الحق منصوص عليه في المادة (٢٦/ ١ ـ ٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت على أن: «لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجانياً، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً، وأن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن يسهل القبول للتعليم العالي على قدم المساواة للجميع وعلى أساس الكفاءة»، كما نصت الفقرة (٢) على أنه: يجب «أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية. .».

كما نصت المادة (١٣/ ١) من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادي والاجتماعية والثقافية على «حق كل فرد في الثقافة. .»، وذكرت أحكاماً لذلك تم إيضاحها والتأكيد عليها في المادة (١٣/ ١ ـ ٤) من نفس الاتفاقية. كما تم

إصدار عدد من المواثيق والاتفاقيات المختصة بالتأكيد على حماية ذلك الحق، ومنها: الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، الصادرة عام ١٩٦٠م، وبروتوكول إنشاء لجنة التوفيق والمساعي الحميدة لتسوية الخلافات بين الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، وكان صدورها عام ١٩٦٢م، والإعلان العالمي بشأن التربية للجميع[١].

المطلب السادس

في تناقضات دول المركز مع الحقوق الثقافية

١ ـ **الحق في حماية التراث:** حيث يعتبر التراث هو تاريخ كل أمة، وإرثها الذي يعبر عن تاريخها، وأمجادها في سابق أيامها، وتبعاً لذلك تحاول كل أمة من الأمم وتسعى جاهدة إلى الحفاظ على تراثها ذلك، بينما تحاول الأمم التي لا تملك إرثاً حضارياً تاريخياً البحث عنه في حضارات غيرها من الأمم، ليتلمسوا فيه جذوراً لهم، على اعتبار أن تلك الحضارات تشكل موطناً لأجدادهم، وقد حرص الغرب على طمس هويات وحضارات من يسيطر عليها من الأمم، فما إن وطئ الغربيون العالم الجديد «حتى أباد ثقافة الأزتك، وأجهز على ثقافة المايا، وقد نظم ديجو أولاند، وهو أول أُسقف (ميراندا) في يوكاتان، محرقة حقيقية وتبجح بأنه قضى على جميع كتابات المايا ليسهل دخولهم إلى المسيحية..»[٢].

وهذه منهجية اعتمدوها وساروا عليها في كل حروبهم العدوانية على الحضارات الأخرى، فالتدمير لتراث وحضارات الآخرين يشكل إحدى الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الغرب خلال حروبه وغزواته الاستعمارية، ومن صور تلك الحرب ذلك النهب والسرقة المنظمة التي يقوم بها للسطو على تراث غيره من الحضارات، وهو يرصد لذلك ملايين الدولارات من الأموال، ويجند

---

(١) انظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/٣٤٣ ـ ٣٦٦.

(٢) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٨٣، وقد ذكر أمثلة كثيرة على تفوق تلك الحضارة وبعض إنجازاتها التي قام الغربيون بإبادتها.

العشرات من الأجهزة المتخصصة للبحث عن ذلك الإرث، ويقيم عشرات المتاحف لتحفظ فيها تلك المسروقات، فتجد المتحف البريطاني، ومتحف فيلد، وجامعات أكسفورد، ولندن، وييل، وهارفارد، وشيكاغو، وبنسلفانيا، وكاليفورنيا، وغيرها من الأجهزة التي حرص الغرب على تجنيدها للقيام بذلك البحث والتنقيب عن الآثار والتراث، ونسبته إلى جذورهم ـ المزعومة ـ والمنقطعة الصلة بهم، ويكرسوا كل إمكانياتهم لهذه الحرب الصليبية الجديدة[١].

وهذه الحرب حدثت في كل البلاد التي دخلها المستعمر، ومن يقرأ تاريخ الاستعمار يجد ذلك واضحاً جلياً، وعلى سبيل المثال: عندما دخل الفرنسيون، ومن بعدهم البريطانيون مصر نهبوا كثيراً من تراثها، وخصوصاً التراث الفرعوني، وهناك أحداث ووقائع لا تتناهى في ذلك، حتى إن أحد المختصين بالآثار، ويدعى واليس بادج سُمِي «بقرصان علماء المصريات»، وقد نجح بتمويل من المتحف البريطاني ـ الذي يبدو في الظاهر حصناً للوقار ـ في مضايقة موظفي مصلحة الآثار وخداعهم، حتى أرسل إلى بلاده شحنات مليئة من الأسلاب، بالطريقة التي سلب بها دريك الأسطول الإسباني»[٢].

حتى إن تلك الأعمال وصفها جارودي بأنها: «قضاء منهجي على كنوز تلك الثقافات، حتى بلغت شدته أنا إذا أردنا أن ندرس فنون إحدى تلك الحضارات وجب علينا أن نبحث عن بقاياها في المتحف البريطاني في لندن، وفي متحف المستعمرات القديمة ـ الذي أعيد تعميده اليوم ـ في باريس، وفي المتحف الملكي القديم للمستعمرات البلجيكية في تروفرن، وفي كيت،

---

(١) هذا الوصف لهذه الحرب هو للدكتور جيمس هنري برستيد ـ مؤسس المعهد الشرقي في شيكاغو ـ وكان ذلك في خطابه الرئاسي أمام الجمعية التاريخية الأمريكية في ٢٨ كانون أول ١٩٢٨م، وكان بعنوان «الحرب الصليبية الجديدة»، ونشر في المجلة التاريخية الأمريكية العدد (٣٤)، انظر تفاصيل ذلك لدى: فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، مرجع سابق، ١/ ٢٣، وقارن ذلك بما لدى: داغر، شربل، الفن والشرق ـ الملكية والمعنى في التداول المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، وخصوصاً الفصل الرابع، والذي خصصه لسيرورة الملكية، وقد أورد فيه شيئاً من تاريخ ذلك النهب الممنهج للكنوز الحضارية والتراثية.

(٢) فرانس، بيتر، اغتصاب مصر، مرجع سابق، ص١٧١، وفي الكتاب وقائع كثيرة لذلك النهب.

وأمستردام، دون أن نتحدث عن المجموعات الخاصة الموجودة في أمريكا وسويسرا وإنجلترا وألمانيا وفرنسا»[١].

وهذا النهب ذاته تكرر في العراق، عندما دخلها المستعمر الأمريكي، والبريطاني، ومن رافقهم من مرتزقة وشُذاذ الآفاق. هذا من جانب، وهو ما يمكن التعبير عنه بالنهب الممنهج لتراث حضارات الأمم الأخرى، وهناك جانب آخر تدميري، يقوم على تدمير كل ما قد يربط الأمم والحضارات الأخرى بجذورها المنتسبة إليها، وهذا ما قد يفسر ما قامت به أمريكا في حرب الخليج الأولى بضرب المتحف العراقي بالصواريخ، وفي الحرب الثانية من قيامها باقتحامه ونهب نفائسه، ثم جعلته حمى مستباح بعد ذلك، فنُهبت كنوزه، حيث يذكر الدكتور المهدي المنجرة أنه عندما كان يعمل في اليونسكو أشرف على بنائه وتنظيمه في مجمع يضم تاريخ (٦٠٠٠) عام من الحضارة العراقية، وأنه عندما هاجم البرابرة الجدد بغداد كان مما قاموا بنهبه إرثها وتاريخها الحضاري والمتمثل في متحفها الوطني، والمقصود من ذلك «تحطيم تلك الذاكرة العالمية»[٢]، وأنه كان فيه أكثر من مائتي ألف قطعة أثرية وضاعت، إما عبر سرقتها أو عبر تدميرها.

وهو نفس ما حدث لمكتبة المنصور ببغداد والتي تم حرقها من قبل الأمريكان، وكان بها نسخة من القرآن مكتوبة بخط الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ﷺ وتم إحراقها من قبلهم[٣]، وكل ذلك التدمير لا يمكن أن يدركه إلا «كل من يحاول أن يحيا من الداخل ذلك التراث، وتلك الفنون العالمية الماثلة في الأقنعة والتماثيل البرونزية أو الخشبية الأفريقية عندها يستطيع أن يقدر سعة الأضرار التي ألحقها الاستعمار بتلك الآثار، وأهمية الفرص المفقودة التي كان

---

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٤، وقد أحال على كتاب لـ: كارل ماير، بعنوان «سلب الماضي».

(٢) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١١٦، و: المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٣) المنجرة، المهدي، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٣٧، ولتفاصيل أكثر انظر تقرير المرصد العراقي بعنوان: الحياة الفكرية والأحوال الأكاديمية في بغداد ما بعد الحرب، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، جمع ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص٢٧١ ـ ٢٩٨.

في وسع هذه اللقاءات ـ لو أنها جرت في سياق تاريخي آخر ـ أن تتيحه لنا في الاستعاضة عن «الإنسان ذو البعد الواحد»، إنسان الغرب، بالإنسان الشامل الذي يمكن أن يولد من حوار حقيقي بين الحضارات، وتأثير ذلك على السلم العالمي»[١].

٢ ـ تناقضاتها مع الحق في الثقافة: تعتبر الثقافة من الحقوق الحضارية الكبرى، وقد قام الغرب بالهيمنة ولعب ألعاباً للهيمنة على المشهد الثقافي الدولي، أقل ما يقال عنها أنها قذرة ـ وخصوصاً خلال الحرب الباردة ـ حيث قامت أمريكا وتتبعها الجوقة الغربية بتنظيم وإدارة جبهة عريضة في معركة كانت الثقافة مسرحاً لها، والـ(C.I.A) قائدة لها، من أجل الاستيلاء على عقول البشر، حيث أخرجت الترسانة الثقافية أثقالها في تلك الحرب: صحف، مجلات، إذاعات، مؤتمرات، معارض الفن التشكيلي، والمهرجانات الفنية، وإنشاء روابط واتحادات دولية تؤمن وتتبنى المنظور الحضاري الرأسمالي الغربي، واستحداث الجوائز الثقافية المنوعة في شتى مناحي المشهد الثقافي...

كما تم تجنيد راديكاليون سابقون، ومثقفون يساريون ممن تحطم إيمانهم بالماركسية والشيوعية، ومؤسسات وهمية وتمويل سري ضخم، وحملة أقناع هائلة في حرب دعائية ضارية تخطط لها وتديرها «منظمة الحرية الثقافية»، والتي كانت بمثابة وزارة غير رسمية للثقافة الأمريكية، أو لتكون الزمار الذي تدفع له (C.I.A)، وقد بسطت تفاصيل ذلك التدخل والتوجيه والدعم للتيارات الثقافية الغربية، في مقابل السحق والتهميش والإقصاء للتيارات الأخرى والشيوعية منها على وجه الخصوص، الكاتبة/ فرنسيس ستونر سوندرز، في كتابها الموثق توثيقاً رائعاً، ومن وثائق الـ(C.I.A) نفسها، والمعنون بـ«من الذي دفع للزمار؟ ـ الحرب الباردة الثقافية ـ المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون»، والذي كان يتم اختيار الناس ليس بناء على قيمتهم الفكرية وإنما بناء على مواقعهم، والتي عبر عنها آرثر كويستلر بـ«شبكة للدعارة الأكاديمية الدولية»[٢].

---

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٥.

(٢) سوندرز، فرنسيس ستونر، من الذي دفع للزمار؟ ـ الحرب الباردة الثقافية ـ المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون، ترجمة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م، ص٢٧.

ويعتبر السيناتور مكارثي ونجاحه في تكوين لجنة داخل الكونجرس خاصة بالأنشطة الثقافية المعادية لأمريكا، وتمكنت تلك اللجنة من تمرير مشروع قانون يعنى بالرقابة على الثقافة في ١٠ يوليو ١٩٥٣م، وهو ما أوجد أجواء مشابهة شبيهة بأجواء الثورة الفرنسية، حيث كان الفرنسيون يؤخذون بالشبهة إلى المقصلة، ولكن في حال الولايات المتحدة فإن المشتبه في شيوعيته بأي درجة من الدرجات ينتهي أمره بتدمير حياته ومستقبله وربما تدفعه إلى الانتحار عندما تضيق أمامه سبل الرزق، كما حدث مع الروائي الشهير أرنست همنجواي[١]، كان ذلك خلال الحرب الباردة، أما ما بعد الحرب الباردة حيث أصبحت الثقافة قوة اقتصادية تغزو الأسواق الأخرى في العالم وتسيطر عليها، فأصبحت تلك الثقافة تشكل استبداداً أكثر خطراً وأشد ضراوة مما لا يتسع المقام لبسطه هنا[٢].

ومن شدة ولع حاملة لواء الحرية بالثقافة وحمايتها أنها بقيت ما يقارب الثلاثين عاماً وهي خارج المنظمة المختصة بذلك، فقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الأكبر في كل الشؤون وفي الشأن الثقافي على وجه أخص ـ بريطانيا ـ من منظمة الثقافة والتربية الدولية «اليونسكو» في عام ١٩٨٤م، إبان فترة تولي السينغالي أحمد مختار أمبو منصب أمانتها العامة، وذلك احتجاجاً على ما اعتبرته سيطرة دول العالم الثالث على المنظمة، منذ أن طالب ممثلو ـ ذلك العالم ـ بإقامة نظام إعلامي جديد ينبذ الهيمنة الغربية، والتغريب الثقافي والإيديولوجي الذي تمارسه الدول الغربية على باقي الدول، واستمرت خارجها حتى عام ٢٠٠٣م[٣]، وذلك لكي لا تخضع لأي معيارية يمكن أن يُحتج بها على استبدادها الثقافي، وما يشكله ذلك من سحق لثقافات بقية الأمم والشعوب والحضارات.

---

(١) سوندرز، فرنسيس ستونر، من الذي دفع للزمار؟ ـ الحرب الباردة الثقافية ـ المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون، مرجع سابق، ص١٥، والكتاب مليء بنماذج الاستبداد والتحريف الثقافي.

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال: سمايزر، جووست، الفنون والآداب تحت ضغط العولمة، ترجمة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

(٣) كروسيت، باربارا، كيفية تفكيك قنبلة بولتون، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس ٢٠٠٦م، ص٥٨.

ومن صور حرب الثقافات والتناقض مع المواثيق الدولية التي تتبناها المنظمة الدولية ـ اليونسكو ـ والقابعة في عاصمة النور الفرنسية!! ما قامت به فرنسا حين أصدرت وزارة التربية والتعليم الفرنسية قراراً بتاريخ ٧/ ١/ ٢٠٠٠م، يقضي بأن يتم امتحان اللغة العربية ـ في ورقة الامتحانات ـ بالحروف الفرنسية[١]، ويشمل هذا القرار الغريب الأمر بـ«التوقف عن تدريس العربية الفصحى التي يعتبرها الداعون لغة تعاهدية غير حية، واستبدالها باللهجات المحلية، حيث تم اعتماد اللهجة المغاربية، واللهجة الشامية، واللهجة البربرية القبائلية»، وهذا القرار يأتي بعد أن كانت تُدرس اللغة العربية في فرنسا منذ قرون بالحروف العربية، وتعاملها في المدارس الثانوية في مستوى واحد مع الإنكليزية، والإسبانية.

وقد اعتبر ذلك القرار انحرافاً بالثقافة العربية، واحتج على ذلك رئيس الجمعية الفرنسية لأساتذة اللغة العربية، والذي اعتبر في ذلك القرار موقفاً أيديولوجياً، ينطلق من الاستعمار الجديد، الذي يفرنس حتى العربية، بكتابتها باللغة الفرنسية[٢]، وهذه المحاولة الفرنسية لفرنسة العربية كلغة وحضارة وهوية، عارضته فرنسا عندما تعلق الأمر بها كحضارة فرنسية ـ تحرص على ضم كل من يتكلم تلك اللغة تحت مسمى فرنكفونية[٣] ـ حتى تم النص على الحرية الثقافية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمحافظة على هويتها من الذوبان في الثقافة الأنجلو أمريكية[٤].



(١) وهذا ما يسميه المهدي المنجرة تعهير الثقافة واللغة، انظر: المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(٢) الدجاني، أحمد صدقي، الفصحى والعامية في وسائل الإعلام العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٥)، آب/أغسطس٢٠٠٠م، ص٣٦.

(٣) انظر في ذلك فصل عقده المهدي المنجرة بعنوان «الفرانكفونية والعلاقات الدولية»، ضمن كتاب الحرب الحضارية الأولى، وقد بسط فيه أهداف ومرامي الفرنكفونية بدرجة عالية من التوثيق، ص٢٢٦ وما بعدها.

(٤) سوندرز، فرنسيس ستونر، من الذي دفع للزمار؟ ـ الحرب الباردة الثقافية ـ المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون، مرجع سابق، ص١٦ ـ ١٧.

المبحث الثالث

تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الجماعية

سبق أن أشرنا إلى أن الجيل الأول من حقوق الإنسان ـ الحقوق المدنية والسياسية ـ والمبنية على فكرة الحرية، والتي تقدم الحماية ضد انتهاكات الدولة الموجهة ضد الأشخاص، ولحق بها الجيل الثاني ـ والذي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ والمبنية على أساس المساواة التي تكفل الحصول الإيجابي على السلع والخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، ثم انبثق الجيل الثالث من تلك الحقوق، والمبني على أساس الأخوة، ويتطلب أشكالاً متنوعة من التعاون الدولي، لتجاوز عدم التكافؤ الدولي والذي كان سبباً في إحباط عدم تحقق الجيلين الأولين للحقوق، وخصوصاً في ـ ما يسمى ـ بـ دول العالم الثالث، وسوف يتم التعرض في هذا المبحث لماهية هذه الحقوق، ولبعض تطبيقاتها، وتناقضات المركزية الغربية مع تلك التطبيقات، وسوف يكون حديثنا عن ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

في مفهوم الحقوق الجماعية، ونماذج منها

يمكننا القول أن هذه الطائفة من الحقوق تندرج في عمومها ضمن طائفة الجيل الثالث من حقوق الإنسان، وهي توصف بأنها حقوق جماعية؛ لأنها تستلزم لممارستها والتمتع بها وجود مجموعة من الأشخاص يشتركون فيما بينهم في خصائص وسمات معينة[١]، وبناء على ذلك فهذه الحقوق يتعذر التمتع بها إلا إذا انخرط الفرد في جماعة معينة يرتبط بها بروابط خاصة، وهذا ما ينشأ عنه ما يعبر عنه المفكر الأمريكي توكفيل بـ«الحق في الانضمام»، وهو: أن يدمج الإنسان جهوده بجهود الناس الآخرين، وأن يتعاون معهم[٢]، وتبعاً لذلك فإنه يصبح من المتعذر ـ قانوناً، ومنطقاً، وواقعاً ـ الحديث عن «حق فردي» في تقرير الحقوق الجماعية، وهو ما يعني أن هذا النوع من الحقوق إنما ينصرف لما هو مستقر فقهاً وعملاً فيما يتعلق بتلك الحقوق، غير أنه قد يصح النظر إلى بعضها على أنها حقوق فردية ـ كحرية العقيدة[٣] ـ ولكن في ذات الوقت يصح اعتبارها ـ أيضاً ـ من قبيل الحقوق الجماعية استناداً إلى مباشرة الحق في التمتع بهذه الحرية يكون متعذراً ما لم ينخرط الفرد في جماعة معينة يشاركه أفرادها المعتقد ذاته[٤].

ومن أهم التطبيقات لهذه الحقوق: الحق في تقرير المصير، حقوق الأقليات، الحق في السلام، الحق في بيئة صحية وسليمة، الحق في التنمية، حقوق المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة تحت الاحتلال، حقوق العمال والمهاجرين أو الأجانب، حقوق السكان الأصليين... وسيتم التطرق إلى بعض تلك الحقوق من خلال ما يلي:

---

(١) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص١٩٩، وقد أحال إلى كتاب الديمقراطية في أمريكا لتوكفيل.

(٣) ولذا تم التطرق إليها في المبحث الأول.

(٤) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٥.

أولاً: الحق في التنمية: وهذا الحق كان السبب في نشأته عدم المساواة الاقتصادية بين الدول، وهو يقوم على مبدأ «التعويض كحق للشعوب والبلدان التي نهبت ثرواتها طوال سنوات عديدة بسبب الرق والاستعمار»[1]، وقد عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ لجنة حقوق الإنسان ـ في دورته الخمسين المنعقدة عام ١٩٩٣م بأنه «حق كل إنسان في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية»، ويعتبر هذا الحق حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وقد وردت الإشارة إليه في المادة (٥٥/أ) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي نصت على «تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي».

وقد تم الإعلان عن هذا الحق لأول مرة من قبل لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٧٧م، وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا الحق في قرارها رقم (١٢٨/٤١) المؤرخ في الرابع من ديسمبر عام ١٩٨٦م، وقد جُعل ـ ما يسمى ـ الحق في التنمية الاجتماعية هو المقدم، وهو الذي تم التركيز عليه ـ دوناً عن بقية جوانب التنمية ـ فتم إصدار إعلانين يتعلقان بهذا الحق، أحدهما حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، وقد صدر في عام ١٩٦٩م، ثم بعد ذلك صدر إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥م، والذي أحال على مؤتمرات سابقة، فقد أحال على مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل المنعقد بنيويورك عام ١٩٩٠م، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣م، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة المعقود في بريدجتاون، بربادوس، في عام ١٩٩٤م، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤م. وهي مؤتمرات تعنى في جُل مقرراتها بهذا الجانب من التنمية ـ أي: التنمية الاجتماعية ـ لتنميط مجتمعات دول الأطراف وفق أنماط مجتمعات الدول الغربية.

---

(١) تقرير لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات الدورة (٤٩)، البند رقم (٤).

ثانياً: حقوق المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة تحت الاحتلال: يعتبر أكثر المتضررين من قيام النزاعات المسلحة هم المدنيين، ولذا فقد حرصت المواثيق الدولية على عدم المساس بهم أو المساس بحقوقهم، وقد حددت اتفاقية جنيف الرابعة حقوق أولئك المدنيين، والالتزامات التي يجب أن يقوم بها أطراف النزاع تجاه أولئك المدنيين، وقد حدد المادة الرابعة الأشخاص الذين تحميهم تلك الاتفاقية بأنهم: «أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها».

كما نصت المادة السادسة من الاتفاقية على النطاق الزماني الذي تسري فيه تلك الاتفاقية، وهو أن هذه الاتفاقية تطبق «بمجرد بدء نزاع أو احتلال وردت الإشارة إليه في المادة الثانية»، وقد حددت المادة الثانية صور ذلك الاحتلال، ولتأكيد تلك الحقوق أكدت المادة (٨) أنه لا يجوز للأطراف المحميين بموجب هذه الاتفاقية التنازل عن حقوقهم كلياً أو جزئياً، ثم فصلت بعد ذلك الاتفاقية تفصيلاً به درجة من المعقولية في حماية حقوق أولئك المدنيين، وأكدت الاتفاقية على حماية مراكز الخدمات العامة المقدمة للمدنيين كالمستشفيات، وأكدت وفصلت أحكام تلك الحماية، وبينت تلك الاتفاقية أحكام المعتقلين وكيفية معاملتهم.

وحدد الفصل الأول من القسم الأول قواعد معاملة أولئك المعتقلين، كما فرقت الاتفاقية بين المعتقلين وبين أسرى الحرب، وأنه يجب الفصل بينهم، وحددت شروط ومواصفات المباني التي يكون الاعتقال فيها، كما نصت المادة (٨٦) على تمكين المعتقل من ممارسة شعائره الدينية، كما نصت على تأمين الغذاء والملبس، وتأمين الرعاية الصحية والطبية، وعلى ممارسة الأنشطة الذهنية والبدنية لأولئك المعتقلين، في تفاصيل ليس هذا مقام استقصائها، ولكن يُكتفى بالإشارة إليها، لعل الله أن يهيئ استقصاءها في وقت آخر.

ثالثاً: الحق في بيئة صحية وسليمة: قبل القرن العشرين لم تكن تلقى القضايا البيئية ما تستحقه من اهتمام، ولكن بحلول القرن العشرين أصبحت تلك القضايا تحتل موقعاً متقدماً على جدول الأعمال، وذلك بسبب الأخطار الجدية التي أصبحت تتهدد الكوكب الذي نعيش عليه، وتبعاً لذلك تسارعت وتيرة

الاهتمام بسن القوانين المخصصة للحفاظ على البيئة، وعقد المؤتمرات المتخصصة في ذلك، وأول تلك المؤتمرات كان: «مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان»، والذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢م، وقد أقر ذلك الاجتماع إعلاناً يتضمن (٢٦) مبدأ فيما يخص البيئة، وخطة عمل تشمل (١٠٩) من التوصيات التي تغطي ستة عناوين عامة تشمل: مناطق استيطان الإنسان، إدارة الموارد الطبيعية، التلوث، النواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، التنمية والبيئة، والمنظمات الدولية.

وفي السنوات اللاحقة لذلك المؤتمر تم إنجاز العشرات من الاتفاقيات الدولية البيئية، وبعد ذلك المؤتمر بحوالي عشرين عاماً تم عقد المؤتمر الثاني بعنوان «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، وقد كان هذا الاجتماع أحد أكبر اجتماعات القمة على الإطلاق، حيث بلغ عدد الحاضرين ما يقارب (٤٥٠٠٠) شخص، بينهم وفود حكومية، وما يزيد على (١٠٠٠٠) من رجال الصحافة والإعلام، وممثلون عن (١٥٠٠) منظمة حكومية، حيث عقدت المنظمات غير الحكومية مؤتمراً موازياً خاصاً بها، وقد اعتمد المؤتمر (٢٧) مبدأ عاماً لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة[1]، وقد أكدت الجمعية العامة أهمية البيئة وحمايتها كحق لكل إنسان في قرارها رقم (٤٥/ ٩٤ لعام ١٩٩٤م) بقولها: «إنها تقرر بأن لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهيته»، وقد صدر لحماية ذلك الحق عدد من الاتفاقيات ـ بخلاف الاتفاقيات التي سبق الإشارة إليها ـ ومن أهمها:

١ ـ اتفاقية ڤيينا لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥م.

٢ ـ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود عام ١٩٨٩م.

٣ ـ الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ عام ١٩٩٢م.

رابعاً: الحق في العمل وحقوق العمال: تضمنت اتفاقيات العمل الدولية أحكاماً واضحة في بيان حقوق أولئك العمال التي تجب مراعاتها، سواء كان

---

(١) انظر في تلك المبادئ والمزيد من التفاصيل حول ذلك لدى: بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٦٥٢ ـ ٧٠٧.

أولئك العمال وطنيين، أم مهاجرون، فقد تم التنصيص كمبدأ عام على الحق في العمل، وهذا ما ورد في المادة (٢٣/ ١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن «لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة، كما أن له الحق في الحماية من البطالة»، ونصت عليه المادة (٦/ ١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أكده البند الثاني/ فقرة (أ) من إعلان فيلادلفيا عام ١٩٤٤م على أن: «لجميع البشر أياً كان عرقهم أو معتقدهم، أو جنسيتهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص».

هذا بالنسبة للحق في العمل كمبدأ عام، أما حقوق العمال فقد نظمتها اتفاقات منها ما يتعلق ببيئة العمل وظروفه، وسوف أقوم بسرد أهم الاتفاقات الدولية التي تم إصدارها، ومنها اتفاقية بشأن المساواة في الأجور عام ١٩٥١م، واتفاقية بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة عام ١٩٥٨م، واتفاقية بشأن سياسة العمالة ١٩٦٤م، واتفاقية بشأن ممثلي العمال في عام ١٩٧١م، واتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين عام ١٩٧٥م، واتفاقية بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة عام ١٩٨٧م، واتفاقية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠م، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ١٩٩٨م[١]، وكل اتفاقية من هذه الاتفاقيات تتضمن أحكاماً بخصوص العمال ووجوب مراعاة حقوقهم، وضمان معاملتهم المعاملة اللائقة، ولكن الواقع يختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً.

خامساً: حقوق الأقليات: يعتبر الأقليات مجتمع منغلق في تجمعات منغلقة، وهو في الأغلب الأعم يحظى بمعاملة تمييزية من قبل مجتمع الأكثرية، تهضم فيها حقوقهم، ولا يُسمع لهم صوت، ومن أجل ذلك تم إنشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وهي بدورها قامت بتعريف الأقليات بأنها «تلك المجموعات غير الغالبة بين سكان لديهم تقاليد وخصائص عرقية أو دينية

---

(١) انظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/ ٤٦٥ ـ ٥٧٤.

أو لغوية أو خصائص تختلف كلياً عن تلك التي لدى بقية السكان ويرغبون في المحافظة عليها»، كما عرفه ميثاق اليونسكو ضد التمييز في التعليم في مادته الأولى بأنه «أي: تمييز أو تحديد أو تفضيل يقوم على أساس عنصر أو لون أو جنس أو لغة أو دين أو رأي سياسي أو أي رأي آخر، أو أصل وطني أو اجتماعي أو ظرف اقتصادي أو ولادة، وله غرض أو تأثير إبطال أو إلغاء المساواة في المعاملة. . .»، إذ يُفترض أن كل الأشخاص متساوون أمام القانون، ومن حقهم الحصول على حماية متساوية منصوص عليها قانوناً من دون أي تمييز.

وقد ورد النص على حقوق الأقليات، وحمايتهم من أي تمييز قد يقع عليهم، في المادة (٢٧) من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على أنه: «لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما. وفي الاشتراك مع الأعضاء الآخرين مع جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم واتباع تعاليمها واستخدام لغتها»، كما تم التفصيل في تلك الحقوق، والتنصيص على حفظها بشكل أكثر استيعاباً وشمولاً من خلال الإعلان حول حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، والذي وافقت عليه لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٢م.

سادساً: الحق في الهجرة واللجوء: عرفت المادة (١/أ) من الميثاق الخاص بوضع اللاجئين الصادر عام ١٩٥١م اللاجئ بأنه «أي شخص نتيجة لأحداث وقعت قبل ١ كانون/يناير١٩٥١م، أو بسبب خوف قائم على أساس صحيح من أن يُضطهد لأسباب العنصر أو الدين أو الجنسية أو عضوية مجموعة اجتماعية خاصة، أو رأي سياسي، ويكون خارج بلد جنسيته ولا يكون قادراً على الانتفاع بحماية ذلك البلد، أو الشخص الذي ليس لديه جنسية وهو خارج مكان إقامته الاعتيادي السابق نتيجة أحداث كهذه، ولا يرغب في العودة إلى بلاده بسبب الخوف»، وبناء على ذلك فقد نصت المادة (١/٣٣) من الميثاق على أنه: «لا يحق لأي دولة متعاهدة أن تطرد أو تعيد لاجئاً بأي طريقة كانت إلى حدود أو مقاطعات تهدد حياته أو حريته. .».

كما صدر في عام ١٩٦٦م البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، وفي عام ١٩٦٧م صدر إعلان بشأن الملجأ الإقليمي، وفي عام ١٩٨٥م صدر الإعلان

المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه.

المطلب الثاني

في تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الجماعية

كما سبق أن ألمحنا بأن مفهوم الحق الإنساني مداره في الفكر الغربي ـ والليبرالي على وجه الخصوص ـ على الفردية، وكل ما يضاد تلك الفردية يعتبر نقيضاً لذلك الحق الإنساني الذي يعتقده، ويؤمن به الغرب، وتبعاً لذلك فهو ينظر إلى الحقوق الجماعية كنقيض لتلك الفردية التي يعتقدها ويؤمن بها، هذا بالإضافة إلى أن تلك الحقوق في جزء كبير منها تتناقض مع الرأسمالية وولعها بمراكمة رأس المال، وبأسهل وأقصر الطرق، ولذلك فإن كل حق سينتج عنه تقليص أو حد من تلك المراكمة التي يسعى رأس المال إلى توسيعها فإنه سينظر إليه بشيء من العدائية، وهو ما أنتج ذلك الاستخفاف بتلك الحقوق والتي جعلته لا يقيم لها وزناً، اللَّهُمَّ إلا نوعاً من تزيين لغته الخطابية، في نفس الوقت الذي يقوم بممارساته العملية في سحق تلك الحقوق، وسيكون حديثنا عن انتهاكات تلك الحقوق من خلال المطالب التالية:

أولاً: الحق في التنمية: سبق أن أشرنا إلى آثار ذلك الثالوث المتوحش الذي يسيطر عليه الغرب ـ أي: البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ـ على هذا الحق، وأنها قامت بسحقه لدى جميع دول الأطراف، ولعل فيما سبق إيراده هناك ما يغني عن تكراره هنا[1]. هذا بالنسبة للتنمية في المجالين الصناعي والاقتصادي، أما ما يتعلق بالتنمية في الجانب الاجتماعي، وهو الجانب الذي سبق الإشارة إلى أنه كان محور اهتمام مؤتمرات الأمم المتحدة التي عنيت بهذا الجانب، فقد تم التطرق إلى شيء من ذلك عند الحديث عن

(١) في الفصل الثاني، المبحث الرابع، المطلبين الثاني والثالث، ومن العجيب أن هذا السحق للتنمية ـ العربية منها على وجه الخصوص ـ والذي كان للغرب أكبر الأثر فيه يستخدم كوسيلة للتشنيع على العرب، ووصفهم بالتخلف، انظر القراءة النقدية الرائقة لتقرير التنمية الإنسانية العربية، والتي قام بها الدكتور جلال أمين، بعنوان: التنمية الإنسانية ـ تقرير أم فضيحة، وهو منشور ضمن كتاب: عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٨٨ ـ ١٢٩.

تناقضات المركزية الغربية مع حقوق المرأة والطفل والأسرة، مما يغني عن إعادته هنا.

ثانياً: حقوق المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة تحت الاحتلال: لقد صدرت اتفاقيات جنيف الأربع لتبين أحكام تعاملات أطراف النزاعات خلال الحروب، فجاءت اتفاقية جنيف الأولى لتبين أحكام التعامل مع جرحى ومرضى القوات المسلحة في ميدان المعركة، وجاءت الاتفاقية الثانية لتبين أحكام جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، وجاءت الثالثة لتبين أحكام معاملة أسرى الحرب، وجاءت الرابعة لتبين حقوق المدنيين وقت الحرب، وقد اخترنا هذه الأخيرة للوقوف عندها لأنها تعتبر الأدنى، فإذا كان أدنى الدرجات ـ والذين لا علاقة لهم بالحرب ـ تكون معاملتهم بتلك الصورة، فما بالك بمن عداهم ممن تكون صلته مباشرة بالحرب، والذي أستطيع أن أجزم به هنا هو أن الدول الغربية لم تراعي أي حكم من أحكام تلك الاتفاقية في كل حروبها التي خاضتها، وهي لا تعرف تلك الاتفاقية إلا عندما تحتج بها لمصلحتها، أما ما عدا ذلك فهي لا تلتفت إليها.

فبدءاً من ما قام به الفرنسيون في الجزائر، والذين كانوا خلال توقيع تلك الاتفاقية يجثمون على أرضها، وقد استعملوا أشنع وأسوأ أنواع الإبادات الجماعية بحق المدنيين العزل، إذ بلغ عدد القتلى أكثر من مليون شخص، وعدد المهجرين أو المرحلين إلى معسكرات أسموها معسكرات التجميع بلغ مليونين ومائة وسبع وثلاثين ألف إنسان، كما دمرت ثمانية آلاف قرية، وأحرق أكثر من مليون هكتار من الغابات[1]، وكذا الحال في بقية مستعمراتها الفرنسية[2].

أما أمريكا فلها في ذلك مجازر لا تحصى، وعلى رأسها مجازرها في فيتنام، وفي العراق، وفي أفغانستان مما قد يرد الإشارة إلى بعض منه لاحقاً،

---

(١) بينوت، إيف، إزالة الاستعمار في أفريقيا الفرنسية، ضمن: الكتاب الأسود للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٧٣، وللاستزادة وتفاصيل أكثر حول تلك الشناعات انظر: فيرو، مارك، غزو الجزائر، والنزعة الاستعمارية في الجزائر عشية التمرد، وكليهما ضمن: الكتاب الأسود للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٠٥ ـ ٥٣٤.

(٢) انظر في ذلك: بينوت، إيف، إزالة الاستعمار في أفريقيا الفرنسية، ضمن: الكتاب الأسود للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٧٣.

ومن أعجب ما استوقفني أن منظمة العفو الدولية وضعت أكثر من مخطط يمكن الاسترشاد به في الحالة العراقية، أحدها بعنوان: «العراق: مسؤوليات دول الاحتلال»، وآخر بعنوان «العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق»[١]، وضمَّنته الحقوق الإنسانية التي يجب على دولة الاحتلال أن تلتزم بها.

وعندما تأملت في هذين التقريرين عجبت من أنهما كأنما وُضعا لكي يكونا نموذجين استرشاديين لانتهاك ما ورد بهما من توصيات!!، ولكن زال العجب عندما وجدت ذلك التصريح للرئيس بوش ـ الابن ـ الذي يجعل نفسه فيه فقيهاً من فقهاء القانون الدولي وينظِّر لذلك بقوله: إن «الفكر الجديد في قوانين الحرب، والذي يرى في القانون الدولي والمواثيق الدولية أحكاماً تعاقدية خاصة، بحيث أن الطرف الأقوى حر في أن يطبقها أو يهملها كما يراه مناسباً»، ثم يعلق تشومسكي على ذلك بقوله: إنها «تُطَبَّق بصرامة وحزم لضمان عالم أكثر أمناً للمستثمرين، وتكون عجيبة وعفى عليها الزمن حين تكبح لجوء واشنطن إلى العدوان وجرائم أخرى»[٢]، وهذا هو ما حدث مع تلك التقارير وما استندت عليه من قوانين دولية!!.

ثالثاً: تناقضات المركزية الغربية مع الحق في اللجوء: يعتبر هذا العصر من أكثر العصور حروباً وأشدها فتكاً، وهذا ما ضاعف من أعداد اللاجئين، وسياسة الدول الغربية في التعامل مع اللاجئين تقوم على النفعية المطلقة، إذ تحرص دول التمركز الغربي على التعامل معها بانتقائية بالغة، وتعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من المشاكل المزمنة التي لا تزال شاهدة على فضح ذلك النفاق الغربي، إذ تقوم الرفضية الأمريكية ـ الإسرائيلية «كما يقول تشومسكي» في التخلص من الحق النظري في العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين، إذ يشكل هذا الحق عنصراً حاسماً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تقرر المادة (١٣) من الإعلان أن «لكل شخص حق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وله

(١) انظر نصي التقريرين ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٨٧ ـ ٢٠٤، وص: ٢٢٣ ـ ٢٥٥.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٨٧.

الحق في العودة إلى بلده»، وفي اليوم التالي لتبني الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تبنت أيضاً بالإجماع القرار رقم (١٩٤) والذي يطبق المادة (١٣) على الحالة الفلسطينية، وتعترف المحاكم الأمريكية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه «قانوناً دولياً ثابتاً»، والتعريف المرجعي لمعايير حقوق الإنسان.

أن المادة (١٣) هي الاشتراط الأشهر من الإعلان. والذي كان يُستحضر سنوياً من قبل أمريكا ولعدد من الأعوام في يوم حقوق الإنسان العالمي الموافق لـ١٠ كانون الأول، مع مظاهرات واحتجاجات غاضبة ضد الاتحاد السوفييتي من أجل السماح ليهود الروس بالمغادرة بوصف ذلك حقهم المقدس الذي تكفله لهم المادة (١٣)، وتبقى في الخفاء حقيقة أن أولئك الذين كانوا يستحضرون تلك المادة بأعنف هوى هم خصومها الأعنف، ولذلك بدأت واشنطن تخطط للانتهاء من الأونروا ـ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ والممقوتة تاريخياً لدى الإسرائيليين، لكي تترك الفلسطينيين مشكلة تحلها إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والتي تعتبر وكيلاً فعلياً للحكومة الإسرائيلية.

ومن أجل ذلك صوتت إدارة كلينتون ضد كل قرارات الجمعية العامة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين خلال عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤م، على أساس أن تلك القرارات تصادر حصيلة عملية السلام الجارية، ويجب أن تُحل مشكلة اللاجئين بالمفاوضات، وهذه المفاوضات آمنة لأنها في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية وعملائها، وكخطوة على طريق تفكيك الأونروا تقرر نقل مركزها الرئيس إلى غزة، الأمر الذي سينهي عملياً الدعم الدولي لمليون وثمانمائة ألف لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا، وستكون الخطوة التالية بقطع التمويل عن الأونروا وتسليمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لما تقوله مصادر في الأمم المتحدة[١].

هذا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، أما بالنسبة للاجئين حول العالم فقد قدر تقرير كيونود لعام ١٩٩١م عددهم بسبعة عشر مليون لاجئ شرعي، وعشرين مليون من النازحين داخلياً[٢]، وهذا بالطبع قبل أن يقوم الغرب بحروبه الكوكبية

(١) تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٤٧ ـ ٤٩.
(٢) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٨٢.

الأخيرة. أما الآن فلا شك أن العدد قد تضاعف، وتقوم سياسة الدول الغربية في التعامل معهم على الانتقائية النفعية، حيث تنتقي العقول العلمية، والكفاءات التي قد تدفعها الظروف السياسية أو الاجتماعية إلى ترك بلادهم فتقتنصهم وتمنحهم ذلك الحق، أما من لا ترى أنها يمكنها الاستفادة منهم فإنها لا تلتفت إليهم.

وتعتبر الحالة العراقية من النماذج المثالية لتطبيق ذلك، حيث كانت الحكومات الأوروبية تستقطب اللاجئين العراقيين المعارضين لحكم صدام لتجنيدهم ضد حكمه، وعندما قامت باحتلال العراق كانوا هم الأدوات التي قامت بالتمكين لهم وتسليمهم مقاليد البلاد، أما ما بعد سقوط صدام فإنها أغلقت الباب أمام اللاجئين العراقيين بالرغم من أنها هي من قامت بتدمير بلادهم، وتشريدهم من منازلهم، وكذا الحال بالنسبة للاجئين الأفغان، إذ وجدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نفسها محشورة بين مطرقة التزامها الدولي بكفالة حق أولئك المشردين، والمضطهدين في الحصول على اللجوء، وبين سندان رفض البلدان المضيفة استقبالهم والذي حظي بمؤازرة الدول المانحة التي آثرت رد التماسات طالبي اللجوء.

ويوم شارف عقد التسعينات من القرن الماضي على الانتهاء كان الأفغان يحتلون المرتبة الأولى من طالبي اللجوء في أوروبا، ولم تكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتتردد هي الأخرى في إبعادهم، إما برفض إعطائهم حق اللجوء، أو حشرهم في معسكرات احتجاز تحت إشراف عسكري، كما هي حالهم في أستراليا[1]، وبالرغم من كون تلك الدول هي المتسببة في معاناة أولئك اللاجئين إلا أنها كانت ترفض تقديم معونات مالية للدولة التي تستضيفهم، لتوفير العون لهم، بالرغم من أن تلك الدول تعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة وكبيرة، كالحال مع إيران وباكستان في الحالة الأفغانية، والأردن وسوريا في الحالة العراقية، وحال اللاجئين الهايتيين من أوضح

---

(١) كالاس، فرانسوا، و: سالينو، بيير، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٧٧.

النماذج على نفعية الحق الإنساني، إذ أنه قبل أكثر من ربع قرن ومنذ استهلت إدارة كارتر سياسة إعادة الناس الفارين على متن القوارب الصغيرة قسرياً، ليكونوا تحت حكم دوفالييه الديكتاتوري، وقد أقر رسمياً انتهاك البند (١٤) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إتفاقية ريغان ـ دوفالييه.

أما في أثناء فترة الفاصلة الديمقراطية القصيرة ـ والتي هي محط للازدراء الرسمي الأمريكي ـ حين توقف الإرهاب عملياً، وانخفض عدد لاجئو المراكب إلى رقم يسير جداً، انعكست هذه السياسة واحترم البند (١٤) ولكن عندما جيء بحكم عسكري موالي لأمريكا، وجدد ممارساته للإرهاب عادت واشنطن إلى اتباع «سياسة اللاجئين غير القانونيين واللامسؤولة.. والتي تستحق الشجب» ـ على حد تعبير منظمة مراقبة حقوق الأمريكتين[١] ـ حيث أعادت أمريكا الآلاف من لاجئيهم الذين كانوا يرغبون الدخول إلى فلوريدا عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م، فتم إعادتهم بلادهم مرغمين[٢]. وهو ما كان سبباً في إدانة المفوضية العامة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ـ والتي قليلاً ما تعارض أمريكا ـ الولايات المتحدة لاتخاذها هذا القرار.

وقد شجب مرشح الرئاسة في ذلك الوقت بل كلينتون تلك السياسة بمرارة، ولكن أول عمل قام به حين بات رئيساً هو جعل تلك السياسة أشد من ذي قبل، وقد أقرت المحكمة العليا الأمريكية ذلك معتمدة فيما يبدو في تفسيرها للقانون الدولي الخاص باللاجئين على حجج سويسرا عندما رفضت إدخال اليهود الفارين من الهولوكست إلى أراضيها، وهذا وفقاً للملاحظة التي أبداها رئيس تحرير المجلة الأمريكية للقانون الدولي في تقويمه للتفاقم المثير للقلق لرفض واشنطن الالتزام بشروط المعاهدات الدولية[٣]، وقد بسط ما يتعلق بتناقضات المركزية الغربية مع الحق في الهجرة، وذكر نماذج لها ـ وتحليله لأسس ذلك التناقض ـ

---

(١) تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٣ ـ ١١٤.

(٢) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٥، ولتفاصيل أوفى، والمغزى السياسي من تلك الإعادة لدى: تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥٣.

(٣) تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٤.

المفكر الأمريكي هنتنجتون في كتابه صدام الحضارات[١].

رابعاً: تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق البيئية[٢]:

يتحدث المركزيون الغربيون عن الإدارة المتكاملة للموارد، وهم لا يعنون التقليل من إنتاج الفضلات والملوثات، وإنما كيفية التخلص منها بطريقة مربحة للقطاع الخاص، ومن هنا يلجؤون إلى حلول مبنية على «التجارة في حقوق التلويث»، وذلك بأنهم لا يهتمون كثيراً بالنتائج السلبية العامة ـ كالإضرار بالاقتصاد، والتكاليف الاجتماعية ـ وهم يدعون أن هذا ثمن التقدم ويقولون: «على الإنسانية أن تدفع هذا الثمن إن أرادت التقدم»[٣]، وهذا الحق في التلويث هو الذي كان من نتائجه نشوء ظاهرة ما يسمى بالاحتباس الحراري العالمي، والتي كان من آثارها ـ على سبيل المثال ـ خسارة ٧٥٪ من الجليد في القارة المتجمدة الجنوبية خلال العشر سنوات الأخيرة. وقد صبت الأنهار الجليدية الذائبة في عام ٢٠٠٦م حوالي ١٩٢ بليون طن من الثلج في البحار، وهذا بدوره ينتج عنه من التغيرات المناخية المدمرة ما لا يحصى كثرة، ومنها الارتفاع الحاد في درجات الحرارة، وهلاك الشعاب المرجانية ـ إذ في عام ١٩٩٨م هلكت ١٦٪ من الشعاب المرجانية في العالم ـ بالإضافة إلى تلك الأعاصير والفيضانات المدمرة التي باتت تشكل خطراً قائماً على الكثير من المدن الساحلية.

ومن آثار ذلك الحق في التلويث أن المحيطات استوعبت خلال المائتي سنة الماضية ما يقارب من نصف ثاني أكسيد الكربون الذي انبعث نتيجة للنشاطات البشرية، وتغيرت كيمياء المحيطات بسرعة تزيد أكثر من مئة مرة عام حدث خلال الـ(٢١) مليون سنة الماضية، ونتيجة لذلك زادت نسبة الحموضة في

---

(١) انظر: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات ـ وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٥٥ ـ ٣٦٥.

(٢) لتفاصيل موسعة حول هذا الموضوع انظر: وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، والكتاب في جملته مخصص لذلك، وهو مليء بالنماذج والتوثيقات.

(٣) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٢.

مياه المحيطات بنسبة ٣٠٪ منذ الثورة الصناعية[١]. وتعتبر منظمة البيئة العالمية والتي يُفترض أنها تشكل إحدى أهم المنظمات الدولية والمعنية برصد المتغيرات البيئية وسبل مواجهتها، إلا أنها بدلاً عن ذلك شكلت تحالفاً مع أجهزة التمركز الغربي الكبرى ـ صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ـ لتشكل رباعياً متضامناً، ينطق بلسان واحد، تردد أقوالها الغالبية العظمى من وسائل الإعلام الكبرى تمجيداً لقيم السوق[٢]. ولعل من أفضل من وصف هذه المعضلة هو المفكر الكبير: أنطوني جيدنز إذ ينظِّر لمسألة الاعتداء على البيئة، من خلال تأسيسه لمصطلح المخاطرة، إذ يرى أن الكلمة في الأصل كانت ذات علاقة بالمكان، ثم تحولت بعد ذلك إلى التعبير عن الزمان، كما تُستعمل الآن في الأعمال المصرفية، والاستثمارية للتعبير عن حساب العواقب المحتملة للقرارات الاستثمارية فيما يتعلق بالدائنين والمدينين، وهي كذلك بالنسبة لشركات التأمين، وإنه أتى بعد ذلك استعمالها للتعبير عن مدى واسع من الأحوال المتعلقة بالشك.

ثم يضرب لذلك مثلاً بما يحكى: «أن رجلاً قفز من أعلى ناطحة سحاب ذات مائة طابق، وكلما مر بطابق سمعه نزلاء ذلك الطابق يقول: «ما تزال الأمور على ما يرام»، «ما تزال الأمور على ما يرام»... وكأنه يحسب مدى المخاطرة فيما يتعلق بعمله ذلك، ولكن في الحقيقة كل شيء كان محسوماً، ثم يخلص من ذلك إلى تعريفها بأنها ـ أي: المخاطرة ـ تشير إلى: الخطر المقدر بوعي فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية، وهو واسع الاستعمال في المجتمعات ذات التوجه المستقبلي؛ أي: تلك التي تنظر إلى المستقبل وكأنه منطقة يجب احتلالها

---

(١) أبو العينين، تامر، مقال بعنوان: المناخ المضطرب يفرض خيارات الطاقة البديلة، صحيفة الحياة، (١٦٩٧٧) بتاريخ ٨ ـ شوال ـ ١٤٣٠هـ، ص٢٢. وفيه ذكر للمزيد من الآثار الخطيرة والمدمرة للاحتباس الحراري. كما في نفس الصفحة يوجد مقال بعنوان «من يهدد غذاء البشر»، وهو تلخيص لتقرير خطير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العالمية «الفاو» يذكر فيه آثار التغير المناخي وضغوطه على سوق الأغذية، وتقرير آخر عن آثاره على النقل والسياحة: بعنوان «النقل والسياحة في مهب حرارة الغلاف الجوي».

(٢) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٨ ـ ١٢٩.

واستعمارها»[١]، ثم هو يفرق بين المخاطرة والخطر، ليخلص بعد ذلك إلى تقسيم المخاطرة إلى قسمين: مخاطرة خارجية[٢]، ومخاطرة داخلية، وهي المرادة هنا، إذ يعرفها ـ أي: المخاطرة الداخلية ـ بأنها هي: التي أوجدها تأثير تطويرنا للمعرفة فيما يخص العالم[٣]، والإشكال الكبير أننا نملك تاريخاً ضئيلاً لمقارعتها، فمعظم المخاطر البيئية التي تصادفنا، مثل الارتفاع الحراري لكوكب الأرض، تقع ضمن هذا النوع، كما أن من الإشكالات أن التوازن بين الفائدة والخطر الناجمين عن التطور العلمي غير قابلين للقياس[٤]، ليخلص من ذلك إلى أن مجتمعنا يعيش في مرحلة ما بعد الطبيعية.

وبالطبع لا يعني ذلك أن العالم الطبيعي لم يعد موجوداً، أو أن العمليات الطبيعية لم تعد موجودة، وإنما تُشير إلى أن القليل مما يحيط بنا من البيئة المادية قد سلم من تدخل الإنسان، إن الكثير مما كان طبيعياً لم يعد طبيعياً الآن على الإطلاق[٥]، ويتحدث عن سبب ذلك الانقلاب، فيذكر أنه منذ الأيام الأولى للمجتمع الصناعي الحديث قامت المخاطرة، وهي المحرك المنشط لمجتمع بني على التغيير، وصُمم على أن يغير مستقبله بدلاً من أن يتركه للدين، أو التقاليد، أو أهواء الطبيعة؛ لأن الرأسمالية الحديثة تختلف عن جميع الأنظمة الاقتصادية التي سبقت فيما يتعلق بمواقفها تجاه المستقبل.

ثم يتحدث عن فلسفة التأمين كنتاج من نواتج المخاطرة، إذ أنه متعلق بتوفير الضمان، وهو في الحقيقة متطفل على المخاطرة، ومواقف الناس إزاءها،

---

(١) جيدنز، أنطوني، عالم جامح ـ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: عباس كاظم، وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٤٩.

(٢) وهو يعرف المخاطرة الخارجية بأنها: الآتية من الخارج، أو من ثوابت التقاليد والطبيعة، كسوء المحصول، والفيضانات، والأوبئة، والمجاعات.

(٣) جيدنز، أنطوني، عالم جامح ـ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٥٠.

(٤) جيدنز، أنطوني، عالم جامح ـ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥) جيدنز، أنطوني، عالم جامح ـ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٥١، وهو يرى أن المخاطر المصطنعة لا تقتصر على الطبيعة، بل تشمل نواحي الحياة الأخرى، ويضرب على ذلك مثلاً: بموضوع الزواج، والعائلة، والذي شهد تغيراً جذرياً في الدول الصناعية ـ وإلى حد ما في العالم ـ وهو ما قلب معه هذين المفهومين، ولكن ما يهمنا هنا هي التغيرات التي تلحق بالطبيعة.

ليخلص من ذلك إلى أن المقايضة وتحميل المخاطرة للآخر ليست خاصية سببية للاقتصاد الرأسمالي فحسب، بل لا يمكن في الحقيقة للرأسمالية أن تتجسد أو أن يمكن التفكير فيها خارج هذه الخاصية، لهذه الأسباب كانت المخاطرة متصلة بالحداثة. . ، لكن في الوقت الذي يُتوقع من المخاطرة أن تكون وسيلة لتنظيم المستقبل وتطبيعه وجعله تحت سيطرتنا.

إلا أن الأمور لم تنتهي إلى هذه النتيجة؛ لأن محاولاتنا للسيطرة على المستقبل تميل إلى الارتداد علينا[١]، وهذا الارتداد هو ثمرة التدمير الممنهج للطبيعة، والذي غالباً ما يكون بالفعل الإيجابي، وهو يتخذ صوراً متعددة، ولعل من أهمها أن أول فعل صارخ ارتكبته أمريكا في هذا السياق هو وقوفها في وجه أي محاولة لتخفيض الانبعاثات الحرارية، فبدأ من القمة التي سميت بقمة الأرض، والتي نظمتها الأمم المتحدة في نيويورك، وأوروبا كانت تؤيد التخفيف من انبعاث الغازات، إلا أن إعلان الولايات المتحدة عن عزمها على حظر استهلاك الأجبان التي تعتمد استخدام الألبان الطازجة، والاقتصار على الأجبان المعدة بواسطة الألبان المعقمة تعقيماً حرارياً، كان سبباً في تكشير المصالح عن أنيابها، وتفتقت الذرائعية عن مخالبها فالضربة قاسية على المنتجات الغذائية الأوروبية، والإعلان تلويح أكثر مما هو قرار[٢]، فتنازلت أوروبا عن مطالباتها تلك مقابل محافظتها على مصالحها التجارية.

وكذا الحال بالنسبة لبروتوكول كيوتو المتعلق بانبعاث غاز الكربون، ومعارضة خطة مجموعة الثمان للعام ٢٠٠١م المتعلقة بالطاقة الأقل تلويثاً للبيئة، كما تقدم، ومن الأفعال الإيجابية التي تؤدي إلى التدمير الكارثي للبيئة، إقرار استخدام الأسلحة النووية والكيميائية بصورة وقائية، ومن ذلك كثرة وضخامة عدد المصانع التي تُنتج ملوثات البيئة، ونظراً لخطورة تلك المصانع، وما تنتجه من ملوثات، إلى غير ذلك من الاعتداء على حق الإنسان في بيئة سليمة، ويمكننا الإشارة إلى تلك المخاطر التي تقوم المركزية الغربية من خلالها بأعمال تخالف

---

(١) جيدنز، أنطوني، عالم جامح ـ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٤٧ ـ ٤٩.

(٢) المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٣٠٣ ـ ٣٠٤.

القوانين الدولية التي تنص على حماية البيئة، وهي تهددها بشكل مباشر، من خلال الفقرات التالية:

أ ـ الإشعاعات النووية: وعلى سبيل المثال ما حدث من تسرب إشعاعي لمحطة تشرنوبيل في أوكرانيا ١٩٩٦م، والتي لا أحد يعرف بالضبط عواقبها على المدى البعيد، وكذا الحال في القنابل النووية التكتيكية ـ المحرمة دولياً ـ والتي تستخدمها أمريكا في حروبها، للانتصار بالضربة القاضية، بل والأسلحة النووية التقليدية، وكان طرح تلك الفكرة ابتداء من قبل بول وولفوييتز ـ أحد صقور المحافظين الجدد ـ والذي كان سكرتيراً مساعداً لوزير الدفاع الأمريكي، إذ نشر تقريراً يدعو فيه إلى ترسيخ النظام الدولي الجديد القائم على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً[١].

وهو ما تم النص عليه صراحة في دراسة أجريت عام ١٩٩٥م بعنوان: «ردع ما بعد الحرب الباردة»، صادرة عن القيادة الاستراتيجية الأمريكية «ستراتكوم»[٢]، وقد تبنى بوش الابن هذه العقيدة رسمياً في خطاب ألقاه في أكاديمية وِست بوينت في حزيران من عام ٢٠٠٢م، وقد شرعت العقيدة الجديدة إمكانية استخدام السلاح النووي في حال النزاع ذي الطابع الكلاسيكي، على شكل قنابل ضعيفة التحميل بالمادة النووية، ويطلق عليها بالقنابل التكتيكية، ضد بلدان لا تملك مثل هذا السلاح، إذ لم يعد السلاح النووي سلاحاً يتم اللجوء إليه في نهاية المطاف، فالإرادة في إرهاب البلدان الأضعف تهدف إلى تبيان أنه من الآن فصاعداً لا يمكن التأمل في كسب الحرب ضد أمريكا[٣].

وهذا ما طبقته أمريكا في حربها على العراق وأفغانستان ومن قبل في البوسنة، إذ قصفت عملياً ملايين العراقيين بأطنان من الأسلحة المحملة باليورانيوم المنضب، والمكون من نفايات نووية سامة والتي عادة ما تودع في مزابل نووية محصنة، إلا أنها بدلاً من ذلك تم قصف العراقيين بها[٤]، والتي

---

(١) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٥.
(٢) انظر: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٢ ـ ١٣.
(٣) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٥ ـ ١١٨.
(٤) انظر تفاصيل ذلك لدى: ورنثغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، =

تشكل إحدى قنابلها وتسمى (B - 61 - 11) أنها تنفجر بقوة تعادل ٣٤٠ ألف طن من الـ«تي. أن. تي»[١]، وقد أثبتت التحاليل المخبرية تلوث المياه في تلك الدول بتلك الإشعاعات، والأكثر كارثية في الأمر أن آثار تلك الإشعاعات «تبقى حامية ومتواجدة حوالي أربعة بلايين وخمسمائة مليون سنة، وهذا يعني عملياً حسبما ذكرت الدكتورة هيلين كالديكوت ـ خبيرة الأشعة ـ أن الرياح المثقلة بغبار اليورانيوم المنضب ستبقى فعلياً إلى آخر الزمان»[٢].

كما ذكر الخبراء من مركز دراسات اليورانيوم الطبية أن فحص عينات سكان تلك الدول ـ والأفغان تحديداً ـ كشف عن أعلى نسبة يورانيوم مسجلة في العالم حتى الآن بين سكان مدنيين[٣]، والعجيب أن ذلك الإجرام تم باتفاق بين الرئيسين الروسي والأمريكي بحيث يستخدم الأول القنابل النووية في الشيشان، والثاني يستخدمها في أفغانستان[٤]، وهذا لم يقتصر على خصومهم بل حتى حلفاؤهم ففي مناوراتهم الحربية التي تم إجراؤها في جزيرة فييك البورتريكية أصيب ثلثا السكان بأمراض خبيثة، وقد ثبت وجود اليورانيوم المنضب في عدد كبير من أجساد الناس هناك، وقد قام المئات منهم برفع دعاوى قضائية ضد البحرية الأمريكية يطالبونها بتعويضات[٥]، ولكن دون جدوى.

وفي مقابل ذلك وهروباً من مثل هذه الدعاوى، ومن أجل استمرار هذا

= مرجع سابق، ص١٠٣ ـ ١١٤، وهي دراسة مثيرة للاهتمام، وملئة بتوثيق يصعق الأمر أمامه من شدة الإجرام التي قامت به تلك القوى باستخدامها تلك الأسلحة.

(١) ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٢) ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١١١.

(٤) ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٩، ولتفاصيل أوسع حول التواطؤ الغربي على القضية الشيشانية انظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٢٦٠ ـ ٢٧٠.

(٥) ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١١٢.

الإجرام فقد ضغطت وزارة الدفاع على الكونغرس لكي لا تشمله قوانين البيئة، بحيث يستطيع أن يلوث ويسمم ما يشاء دون حساب أو عقاب[١]، وأما تبعات ذلك الاستخدام الكارثي لتلك الأسلحة، بالإضافة إلى تلك الترسانة الضخمة من الأسلحة النووية، والتي ـ كما يقول جارودي: أنها ـ تكفي لتدمير العالم سبعين مرة، فهو لا يهمهم، ولا يلتفتون إليه.

ب ـ التعديل الوراثي للجينات: وهذا يُعتبر من مبتكرات العلم الحديث، وهو قد يكون على الإنسان، وقد يكون على الحيوان، وقد يكون على النبات، وهو قد يكون له بعض الميزات كوفرة الإنتاج، وتحسين السلالات، ولكنه فيه من المخاطر الشيء الكثير، ومن نتاج ذلك ـ فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني ـ ظهور ما يسمى بمرض جنون البقر، وعلى سبيل المثال صوت البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٦م على تصنيع هرمونات اصطناعية من لحم البقر بمعدل ٣٦٦ صوتاً مع منع تصنيعه، ولم يخالف المنع أحد، اعتماداً على دليل قوي بأن ذلك التصنيع يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالسرطان، ويقلل من خصوبة الذكور، ويؤدي في بعض الحالات إلى بداية مبكرة للمراهقة عند الأطفال.

وبعد هذا المنع الذي أصدره الاتحاد الأوروبي بثلاثة أشهر، استجابت الحكومة الأمريكية لضغوط شركة الزراعة الكيميائية مونسانتو، وإلى اتحاد أصحاب قطعان البقر الوطني الأمريكي، وإلى مجلس الولايات المتحدة لتصدير الألبان، وإلى اتحاد منتجي الحليب الوطني، وجماعات ذات مصالح أخرى، واشتكت هذه إلى منظمة التجار العالمية، ضد الدول الاوروبية، بحجة أن قرار المنع شكل حاجزاً أمام الاستيراد، وأصدرت منظمة التجارة العالمية قراراً لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، واستأنف الاتحاد الأوروبي ضد ذلك القرار، إلا أن ذلك الاستئناف رُفض[٢].

وفي الجملة فإن منظمة التجارة العالمية «كثيراً ما تدخلت لمنع الحكومات

---

(١) ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب «العراق، الغزو ـ الاحتلال، المقاومة»، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٩٦.

من استخدام المقاطعة أو فرض الرسوم الجزائية على الشركات التي وجدتها هذه الحكومات تعمل بطريقة غير مقبولة أخلاقياً، أو غير سليمة بيئياً، وهي في جميع الحالات البيئية التي ناقشتها منظمة التجارة العالمية، حكمت هذه المنظمة في مصلحة الشركات ضد رغبات حكومات منتخبة بصورة ديمقراطية، وبدأت هذه المنظمة حروباً تجارية، أو أقرتها، وعرضت صحتنا للخطر»[(١)].

ج ـ **استنزاف الموارد الطبيعية**: يعتبر استمرار النمو الاقتصادي الحالي سبباً من أسباب استنزاف الموارد الطبيعية على هذا الكوكب، وتخريب البيئة والأنظمة الطبيعية، وهو ما سوف يساعد على تفاقم ذلك الاستنزاف وسيطرة منظمة التجارة العالمية، والتي من أهم بنودها: إلغاء الحماية الجمركية، وتسهيل انتقال المنتجات، والتي سينتج عنها التوسع في التحطيب، وقطع أشجار الغابات، واستنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة، كالمياه الجوفية، أو الغابات، أو موارد التعدين، في إنشاء صناعات جديدة، وتوسعة القائم منها، وعلى سبيل المثال فقد خسر العالم ٨٠٪ من غاباته الطبيعية التي كانت موجودة فيه، كما أن الجزء المتبقي من الغابات مهدد بالفناء خلال عدة سنوات قادمة[(٢)].

د ـ **النفايات السامة**: حيث تعتبر النفايات السامة من أكبر المخاطر التي نهدد البيئة، وهم عندما يتحدثون عنها، فإنهم يدرجونها ضمن الإدارة المتكاملة للموارد، فإنهم لا يعنون التقليل من إنتاج الفضلات والملوثات، وإنما كيفية التخلص منها بطريقة مربحة، ومن هنا يلجؤون إلى حلول مبنية على «التجارة في حقوق التلويث»، وذلك أنهم لا يهتمون كثيراً بالنتائج السلبية العامة، وهم يدعون أن هذا ثمن التقدم[(٣)]، ولذلك حرصت المركزية الغربية على أن تكون دول الأطراف مرمى لتلك النفايات، كما ورد في اقتراح أحد الخبراء في البنك الدولي ـ لورانس سمرز، وهو الترزي الذي أشرف على عملية الإجراءات التقشفية لكل بلد محتاج إلى قروض ـ في مذكرة تم تسريبها، حيث كتب فيها:

---

(١) هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص٥٦ ـ ٦٠.

(٣) أوتار، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ الحركة العمالية ضد العولمة، ترجمة: سعد الطويل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٢ ـ ٤٣.

«أعتقد أن المنطق الاقتصادي، خلف إلقاء حمولات النفايات السامة في البلدان التي بها أجور عمالة متدنية، سليم وغير معيب، ولا بُد أن نواجه ذلك بشجاعة»[١].

ولذلك هم يصدرونها إلى دول الأطراف بصور شتى، ومن ذلك أنه تم تصدير (٦٠٧٥) طناً من المبيدات الزراعية السامة جداً مثل الميركس، أو الكلوردان، أو الكلور السباعي إلى غواتيمالا والبرازيل وسيرلانكا، كما صُدِّر إلى الخارج (٢٧٥٠) طناً من المبيدات الحشرية التي تحدث تغييراً في الجينات الوراثية المسببة للسرطان أو التي تسبب المسخ أو الخطرة على الجهاز التناسلي البشري[٢]، وكذا الحال في البوسنة والهرسك حيث ذكرت مصادر صحية وحقوقية وسياسية أن قوات حفظ السلام والتدخل الإنساني في بعض دول العالم كانت في ظاهرها لحفظ السلام لكنها تخفي أجندات خاصة، ومنها ما يتعلق بدفن النفايات السامة ـ والنووية منها تحديداً ـ في البلدان المضطربة، ومن تلك المناطق التي تم دفن النفايات السامة بها في مدن «موستار»، و«نيرتفا»، و«بونا»، و«يابلانيتسا»، و«كونيتس»، وهي المواقع التي توجد فيها القوات الفرنسية والإسبانية وبعض القوات البريطانية[٣].

كما كشف الدكتور مصطفى طلبه المدير التنفيذي لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة عن دفن نفايات سامة في داخل الأراضي الصومالية، وأضافت مجلة فرنسية معلومات جديدة عن ذلك، واكتفت الأمم المتحدة بالإعلان عن إجراء تحقيق في هذه الفضيحة، ومن يومها لم يتحدث أحد مرة أخرى عن الموضوع[٤]، أما إذا كانت تلك النفايات تتعلق بتقنيات عسكرية متطورة، ويخشى

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١١.

(٢) العجة، ناهد طلاس، العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة: هشام حداد، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٧٩.

(٣) انظر في ذلك تحقيق بعنوان «أوروبا تدفن نفاياتها السامة في البوسنة» ـ اتهامات لقوات «يوفور» بالتخلص منها في مصادر المياه وباطن الأرض، مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٢) ١٠ ربيع أول ١٤٣٠هـ، ص٢٢ ـ ٢٣.

(٤) مجلة السياسة الدولية، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣م، شهريات الأحداث الدولية ـ سبتمبر ـ ١٩٩٢م، ص٣٣٠.

من تطفل الآخرين عليها فقد يتم دفنها في الداخل، كما قامت به وزارة الدفاع الأمريكية في منشأتها المسماة «المنطقة ٥١» والكائنة في صحراء نيفادا، حيث يعاني العاملون من جراء استنشاق الغازات الكيميائية السامة المنبعثة من احتراق نفايات ضارة من ضيق دائم وحاد في التنفس، ومن شتى أنواع السرطان، ومن آلام في الأحشاء، ومن تشققات جلدية نازفة، فقد كانت أنسجتهم ملأى بالسموم الصناعية التي لم يُشهد لها مثيلاً لدى البشر إلا ما ندر، لكن بسبب السرية المطلقة المفروضة على تلك المنطقة لم يتمكن العمال من الحصول على إيضاحات تتعلق بنوعية تلك المواد التي قد يكونون تعرضوا لها، من أجل تلقيهم العلاج الطبي الملائم..»[١].

والكارثي في الأمر أن تلك الأجهزة والشركات عندما يُطلب منها المشاركة في برامج المعالجة الطوعية لتلك النفايات الصناعية الكيميائية تتنكر لذلك، ومن تلك الشركات شركة فرموزا بلاستيكس والتي تقول أحدث دراسات مجلس الأولويات الاقتصادية أن تلك الشركة تعتبر المنتج الأكبر للنفايات الخطرة بين الشركات الكيميائية الأمريكية المتوسطة[٢].

ومن ذلك الحق في التلويث نفايات الغرب التي تسبح في الفضاء، ففي الفترة ما بين ١٩٥٧م ـ ٢٠٠٨م أُرسل أكثر من ستة آلاف قمر اصطناعي، وأقل من ثمانمائة من تلك الأقمار لا يزال قيد الاستعمال، بينما تلك الأقمار القديمة قد تفتتت وتحولت إلى شظايا بسرعات هائلة جداً تزيد عن ٣٥ ألف كم في الساعة، وهي ما تشكل تهديداً مدمراً لأي قمر اصطناعي أو رجل فضاء قد تصطدم به[٣].

خامساً: حقوق الأقليات: يمكننا القول أن الأقليات وحقوقهم المقررة في القانون الدولي الإنساني من الأمور التي تُنتهك بشكل منهجي في الدول الغربية،

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٨٦.

(٢) فيشمان، تيد، مباهج الاستثمار الكوكبي، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٠٧.

(٣) تحقيق بعنوان «نفايات الغرب تسبح في الفضاء ـ ٥٠ ألف قطعة تدور حول الأرض بسرعة سبعين ألف كم في الساعة»، من إعداد. صلاح الصيفي، مجلة المجتمع، العدد (١٨٧٠) في ٢٩ رمضان ١٤٣٠هـ، ص١٨ ـ ٢٠.

وخصوصاً المسلمين فقد أكدت دراسة أجراها اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان أن المسلمين في أوروبا يتعرضون لأعمال تمييز متزايدة، وخصوصاً من بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر، وشملت الدراسة ـ التي أجريت في أحد عشر دولة أروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ـ المواقف السلبية المنتشرة بشكل واسع عند التعامل مع المسلمين، بما في ذلك تقارير وسائل الإعلام غير المتوازنة والتي تصور المسلمين على أنهم أعداء الداخل، وهناك أشكال من التمييز ضد المسلمين(١) وضد غيرهم من الأقليات، وكذا الحال بالنسبة للملونين والفقراء ونحوهم من الأقليات التي لا يُعبأ بها ولا يُلتفت إليها وإنما هم يقعون تحت ضغط وتمييز لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وسيرد مزيد بسط لذلك عند المبحث الثالث من الفصل الرابع.

سادساً: حقوق العمال: لقد كان من ثمرات تكتل رأس المال الغربي وعولمته أن «تم نزع العمل من دوره في خلق القيمة والتاريخ، وأصبح سلعة تتنافس في السوق العالمي، وثمن هذه السلعة يجب أن ينخفض بلا انقطاع، بالاستعانة بذراع الرافعة التي تلعب دورها في البطالة العالمية»، وتبعاً لذلك تم تغيير النظرة إلى الإنسان الفرد، وتجريده من حقوقه الأساسية، حيث تم النظر إليه على اعتباره من الموارد البشرية، وبناء على ذلك فلم يعد له الحق في البقاء إلا بقدر ما يحققه من ربحية، أو ما أصبح يطلق عليه «القابلية للاستخدام»، وهو المفهوم الذي حل «محل الحق في العمل»(٢).

وهذا المفهوم هو الذي بُنيت عليه عملية الاندماج الاقتصادي الكوكبي والمدفوعة من الليبرالية الغربية المتوحشة باحثة عن أكبر قدر من الأرباح وبأقل التكاليف، وأكثر جهة يمكن تقليص التكاليف من ناحيتها هي ما يتعلق بالعمال، حيث أن الشركات الكبرى تبحث عن أيدي عاملة وبأجور زهيدة، ولذلك فإن أي محاولة للمطالبة بحقوق العمال فإنها تُغضب الرأسماليين، كما أن أي تكتل أو

---

(١) لاستقصاءات أكثر حول التمييز ضد المسلمين انظر: اللاوندي، د. سعيد، الإسلاموفوبيا ـ لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، والكتاب في جملته توثيق لذلك التمييز ضد المسلمين.

(٢) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٤ ـ ٤٥.

اتحاد أو منظمة قد تقوم للمطالبة بحقوقهم فإنها مما يُغضب تلك الشركات، لما يشكله ذلك التضامن من خطر على مصالحها.

ولذلك فإن من الرسائل الرئيسية التي تتعمد الشركات إرسالها إلى الحكومات المعنية أن تقول إن من شأن تشكيل النقابات أو الاتحادات العمالية أن يُعرض الاستثمار للخطر، وكانت الحكومات تسارع على الدوام إلى التراجع(١)، وهذا ما نص عليه أحد تقارير منظمة العفو الدولية، إذ نص التقرير على أن هذه الشركات الكوكبية «مثلها مثل القوى العظمى، بما يشبه السطوة والهيمنة الكونيتين الشاملتين(٢)، وقد باتت حقوق العاملين فيها، وممونوها، وزبائنها، والمؤسسات التجارية الصغيرة، خاضعة لقواعد اللعبة الكبرى الجديدة، تحرص الحكومات على خطب ود هذه الشركات وتتسابق في تقديم الإغراءات لها.

أما العواقب الإنسانية لهذا النظام الجديد فتتجلى في انسحاق الحقوق في الورشات الغارقة في بحار العرق بأمريكا اللاتينية، في مجمعات التصنيع/التخزين/السكن الموجودة في مناطق الصناعات التحويلية المعدة للتصدير بالشرق الأقصى، لقد قال تحالف يضم عدداً من المنظمات النسائية أنه «في اللحظة التي يجري فيها تشجيع النساء اللواتي ينتعلن أحذية نايك(٣) الشهيرة على تقديم أفضل ما يستطعن من أداء، تعاني النساء الأندونيسيات والڤيتناميات والصينيات المشغولات بتصنيع تلك الأحذية من الأجور الزهيدة، والعقوبات الجسدية، والعمل الإضافي القسري، والمضايقة الجنسية»(٤).

---

(١) غرايدر، واواسان ٢٠٢٠م، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٢٧٣. وواواسان هو الاسم الذي أطلقه الماليزيون على تطوير بلادهم إلى عام ٢٠٢٠م.

(٢) وقد ذكر التقرير أن شركة ميتسوبيشي هي الآن أكبر نفوذاً من أندونيسيا ـ الرابعة في العالم من حيث عدد السكان، وجنرال موتورز أكبر من الدنمارك، وتويوتا أكبر من النرويج، وفيليب موريس أكبر من نيوزلاندا، كما أن ما لدى رئيس مايكروسوفت من أموال يفوق ضعف إجمالي الناتج المحلي لكل من أوغندا وكينيا وتنزانيا مجتمعة.

(٣) انظر في بداية تشكل تلك الشركة وتغولها: كورزنيويتش، ميغويل، سلاسل السلع واستراتيجيات التسويق: نايك وصناعة الأحذية الرياضة العالمية، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٢٧٩ ـ ٢٩٨.

(٤) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق العمال، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان =

ومن المفارقات العجيبة المتعلقة بهذه الشركة أن «٣٠٠٠٠ شخص ـ وهو عدد الموظفين الأندونيسيين العاملين في مصنع تلك الشركة ـ يقل إجمالي رواتبهم السنوية عما يتقاضاه نجم كرة السلة الأمريكي: مايكل جوردان لقاء ظهوره في الإعلان عن هذه الأحذية!!»[١]، ومن ذلك أن شركة هاليبلوغ الهولندية تشحن ٤٠٪ من روبيان بحر الشمال في شاحنات مبردة إلى درجة ٣ تحت الصفر ـ عبر أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر داخل أوروبا ـ إلى تطوان في المغرب، ليقمن العاملات في تطوان المغربية بتقشير تلك الحيوانات، ولو تم ذلك في هولندا أو ألمانيا لكلف عشرة أضعاف ما تكلفه العاملات المغربيات[٢].

وقس على هذا، بل إن بعض تلك الشركات قد تقوم بالانقلاب على حكومات لتحافظ على مصالحها، ومن ذلك ما حدث لرئيس الوزراء الإيراني المنتخب: محمد مصدق في عام ١٩٥٣م، حيث قامت شركة بريتيش بتروليوم بتمويل الانقلاب عليه إثر قيامه بتأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وذلك بعد تسعة أشهر من طرد الشركة من إيران، وسميت تلك العملية باسم أجاكس، وقام مهندس ذلك الانقلاب وهو ضابط الاستخبارات الأمريكية كيرميت روفلت بتأليف كتاب مفصل عن ذلك، ونشره عام ١٩٧٩م[٣].

وهناك بعض الشركات يوجد لديها ما يشبه الجيوش لتصدي لكل من قد يعكر عليها صفو عملها، وذكرت منظمة العفو الدولية أن شركات مثل شل، وبريتيش بتروليوم، وتوتال تورطت في عمليات انتهاك حقوق الإنسان في كل من نيجيريا، وكولومبيا، وميانمار ـ بورما سابقاً ـ والتي لا تقوى الدول الوطنية على مقاومة تلك الشركات نظراً لما تعانيه من عبء الدين القومي، وما يقوم به صندوق النقد الدولي من نفوذ، والشركات الكبرى العابرة للحدود القومية، والمؤسسات الاستثمارية فيما وراء الحدود إلى شل قدرة الحكومات على اتخاذ

= أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(١) زلوم، عبد الحي، نذر العولمة، مرجع سابق، ص٧، وقد أحال على مجلة التايم الأمريكية عدد ١ حزيران ١٩٩٨م.

(٢) فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣) زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٩١.

قراراتها الخاصة أو على التحكم بمصائر دولها[١].

المطلب الثالث

في حق تقرير المصير، ومصادره الدولية

١ ـ **حق تقرير المصير**: وسنتناول في هذه الفقرة مضمون هذا الحق ونطاقه، فالمراد بتقرير المصير في فقه القانون الدولي العام، وفي أدبيات العلاقات الدولية أنه يشير «بصفة عامة إلى حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه، وبحرية كاملة، دون أي تدخل خارجي، كما يشير هذا الاصطلاح إلى حق كل شعب في اختيار شكل حكومته ونظامه السياسي، والإفادة من ثرواته الطبيعية، والتمتع بتراثه الروحي والطبيعي دونما قيد، وعلى النحو الذي يريده[٢].

وقد كان هذا المبدأ ـ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ـ مبدأ صورياً؛ لأن الدول الغربية كانت قائمة باستعمار عدد كبير من دول الأطراف استعماراً عسكرياً، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام الأمم المتحدة تم الإشارة إلى هذا المبدأ في صلب المادة الأولى من نظامها، وأن يكون ضمن قائمة المبادئ الحاكمة للعلاقة بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وتعتبر الخطوة الأكثر أهمية وذات الدلالة والتي تمثل منعطفاً للتغيير تأسيس لجنة تصفية الاستعمار، وما أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقرارها رقم (١٥١٤) والذي صدر عام ١٩٦٠م بعنوان: «إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة»، والذي نص صراحة في مقدمة هذا القرار على أن الجمعية العامة تعلن:

١ ـ «أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي أو سيطرته أو استغلاله، يعتبر إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويهدد قضية السلام والتعاون في العالم.

---

(١) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق العمال، ضمن كتاب: العولمة ـ الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٣٨.

(٢) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٦.

٢ ـ لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها ـ بمقتضى هذا الحق ـ أن تحدد بحرية مركزها السياسي، وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٣ ـ يجب ألا يتخذ بأي حال تخلف الإقليم، في الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التعليمي، ذريعة لتأخير الاستقلال.

٤ ـ يوضع حد لجميع الأعمال المسلحة أو أعمال القمع الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة، حتى تتمكن في أن تمارس بسلام وحرية حقها في الاستقلال التام وتضمن سلامة إقليمها الوطني...».

والمشاهد أن مبادرة الجمعية العامة إلى إصدار القرار (١٥١٤) سالف الذكر، إنما تؤسس قانوناً على الأحكام ذات الصلة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة. فقد عرض الميثاق للحق المذكور في مواضع عدة، أبرزها ما يلي: نص المادة (٢/١) الذي أشار إلى أن من بين الأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها، الهدف المتمثل في: «إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام مبادئ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير..». كما أعاد الميثاق التوكيد على مبادئ الحق في تقرير المصير في صدر المادة (٥٥) منه، حيث نص على أنه: «رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم، على أساس احترام مبادئ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها تقرير المصير...».

وقد ورد التوكيد مجدداً، وبعد صدور قرار الجمعية العامة سالف الذكر ـ على الحق في تقرير المصير في المادة (١/١) المشتركة في كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية أو السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦م. فطبقاً لنص الفقرة المذكورة «تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها. وتملك، بمقتضى هذا الحق، حرية تقرير مركزها السياسي، وحرية تأمين نماها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

كما أنه استمراراً لهذا المنهج من جانب الأمم المتحدة، عاودت الجمعية العامة التوكيد على الحق المذكور، وذالك في قرارها رقم (٢٦٢٥)، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠م، الصادر تحت عنوان: «إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». فقد جاء في

هذا القرار (الإعلان)، أن «لجميع الشعوب ـ وبمقتضى تساوي الشعوب في حقوقها، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة ـ الحق في أن تحدِّد بحرية ومن دون أي تدخل خارجي، مركزها السياسي، وفي أن تسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..»[1].

ويلاحظ في هذا الخصوص أيضاً، أن الجمعية العامة كانت جد حريصة ـ في الإعلان سالف الذكر ـ على بيان مباشرة الشعب المعني (أو الجماعة المعنية) لحقه في تقرير مصيره، إنما ينصرف نطاقه ـ أصلاً وأساساً ـ إلى التخلص من السيطرة الأجنبية، ومن دون أن يؤدي ذلك إلى تعريض مبدأ السلامة الإقليمية للدولة للخطر، ويجب ألا «يشكل عدم الكفاية على صعيد الاستعداد السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي ذريعة لإرجاء الاستقلال»، وقد اعتبر هذا القرار من قبل عدد من دول آسيا وأفريقيا ميثاقاً ثانياً أعلنته الأمم المتحدة لتحرير سائر الشعوب من نير الاحتلال[2]، وتبع ذلك عدد من القرارات المتعلقة بهذا الحق في الأعوام: ١٩٧٤م ـ ١٩٧٧م، وفي عام ١٩٨٤م.

٢ ـ **حقوق الشعوب في مواردها الطبيعية**: حيث يعتبر «مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية..» إحدى المبادئ المقررة في القانون الدولي، وكان من أوائل القرارات القرار رقم (٦٢٦) الصادر بانعقاد الجمعية العامة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٢م، والذي تضمن: «توصية جميع الأعضاء في ممارسة حقها باستخدام واستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية طالما ذلك مرغوباً فيه لتقدمها وتطورها الاقتصادي..»، وفي عام ١٩٦٢م تم تأليف لجنة خاصة سميت بـ«لجنة السيادة الدائمة للدولة على ثرواتها الطبيعية» وغرضها القيام بالفحص الكامل والدقيق لسيادة الدول على ثرواتها، وقد خرجت لجنة السيادة تلك بإعلان سمي بـ«الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية»[3].

كما ورد النص على ذلك الحق في المادة (٢/١) من العهدين الدوليين

---

(١) الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٧ ـ ١٤٩.

(٢) جاكسون، روبرت، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص٥٥٠.

(٣) للمزيد حول ذلك انظر: المظفر، محمود، الثروة المعدنية وحقوق الدولة والفرد فيها، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ص٢٢٤ ـ ٢٢٩.

للحقوق المدنية أو السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦م على أن «لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون أية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة».

المطلب الرابع

في تناقضات المركزية الغربية مع حق تقرير المصير

هذا الحق من أكثر الحقوق التي تجلت فيه تناقضات المركزية الغربية، وهم بكل صفاقة وجه يقفزون فيه على تلك الأعراف والمواثيق التي وضعوها، ويضربون بها عرض الحائط إذا تعارضت مع التوجه، أو الاستراتيجية التي يريدونها، ومن أكثر القضايا التي تجلى فيها ذلك التناقض هي قضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ووصف المقاومين للاحتلال، والمطالبين بحقهم في تقرير مصيرهم بالإرهابيين، بينما من يملك أحدث الأسلحة التقليدية، وغير التقليدية، ولديه كل الطاقات والإمكانات فهو مدافع عن نفسه فقط؟[1].

وقد مورس بحق الفلسطينيين كل أنواع القمع، وطبقت ولا زالت تُطبق بحقهم الانتهاكات الكاملة الممنهجة لكل حقوق الإنسان ـ بدون استثناء لأي حق من تلك الحقوق ـ وتحت سمع العالم وبصره، وبتواطؤ وحماية من دول التمركز الغربي، وليس من آخرها ما قامت به إسرائيل من حصار تام على قطاع غزة، ثم قيامها بدك القطاع بكل أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، واستهداف جميع المرافق المدنية، والمقرات الأممية، ومخازن الغذاء، ودور العبادة، والمستشفيات، وكل ذلك بمباركة غربية شبه كاملة، ومساواة للضحية بالجلاد، في مفارقة لا يملك المرء أمامها إلا الإيمان بأكذوبة حقوق الإنسان، التي لا وجود لها إلا لحماية المغتصبين، وممارسة الدجل تبريراً لذلك الإجرام باسم الدفاع عن النفس!!.

(١) انظر تفاصيل العجرفة الأمريك ـ إسرائيلية، لدى: تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٠ وما بعدها، وفيها بسط لن تجده عند غيره، كما صرح هو بذلك.

وكذا الحال بالنسبة للشيشان من النماذج الحرية بالوقوف عندها، حيث جاهر الرئيس الروسي فلادمير بوتين بكراهيته للإسلاموية، ونتيجة لذلك قام الجيش الروسي بسحق إرادة ذلك الشعب، ورغبته في تقرير مصيره، ولكي يحصل على أكبر قدر من التأييد لذلك السحق فقد كان الجيش الروسي يوجه ضربات قاتلة داخل الأراضي الروسية وينسبها إلى الإرهابيين، ويقصف بقنابله سكان البلاد، ويغتصب نساءهم، ويسفك دماء رجالها، وقام بمحو العاصمة الشيشانية جروزني من على وجه الأرض، ومنذ العام ١٩٩٤م تم قتل ما لا يقل عن مئة ألف شيشاني، وتهجير أكثر من أربعمائة ألف، من أصل عدد سكانها البالغ مليون نسمة، وكل ذلك كان يحدث بإقرار صامت من قبل مجلس الأمن(١).

٢ ـ تناقضاتها مع حق الدولة في السيادة على ثرواتها: وهذا الحق تم الجناية عليه من خلال ألاعيب عدة، ومن أهمها ما يسمى «الخصخصة»، حيث تباع ثروات الدولة ومواردها بأبخس الأثمان لأولئك الرأسماليين الكبار، والذين إذا اشتروا تلك الموارد أصبحوا هم أهل الهيمنة والكلمة العليا في الدولة، وشواهد ذلك أكثر من أن تحصى، ومن ذلك ما حدث في روسيا بعد سقوط الشيوعية، حيث نهبت شركاتها النفطية بإشراف وتنسيق من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والولايات المتحدة الأمريكية(٢).

كما أن من أهم تلك الثروات التي يحرص الغرب على السيطرة عليها هي البترول، إذ أن مواقف الغرب ـ والحكومة الأمريكية تحديداً ـ جعلت على أجندتها محاولة تحقيق ما أسموه منذ أيام نيكسون بـ«خطأ الرب» ـ تعالى الله عما يقولون ـ في أنه جعل البترول في المكان غير المناسب، وأنهم سيسيطرون على مواطن النفط بأي طريقة، وهذه حروب النفط مشتعلة وقائمة ـ من فنزويلا

---

(١) برادول، د. جان هيرف، تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٤ ـ ٢٥.

(٢) انظر تفاصيل ذلك النهب لدى: توسان، أريك، المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة، مرجع سابق، ص٣٣٧٨ ـ ٣٨٢.

وكولومبيا، إلى البحر الأسود، وجنوب السودان، وشمال أفريقيا وغربها ـ وهم قد يحاولون أغلفة أخرى تغطي شراهتهم تلك، وحرصهم على حرمان ذوي الحقوق من حقوقهم، ولكنها سرعان ما تهترئ وتظهر الحقيقة.

ولجماعات الضغط البترولية دور كبير في ذلك، ويبررونه بالاستراتيجية المستقبلية للبلاد، فمن بين أكثر من ثلاثين متبرعاً لانتخابات بوش، هناك خمسة عشر من تجار البترول وشركاته، فالحكومة أكثر حكومة بترولية في تاريخ أمريكا، وقد قدم تشيني تقريراً لإدارته في مايو ٢٠٠١م أكد فيه على الأهمية القصوى للحصول على كميات بترول كبيرة من الخارج وضرورة تأمينها، إلى سنة ٢٠٢٠م، وذكر نسبة الزيادة القادمة لاستيراد البترول، وأنها ستزيد من (٥٢٪) إلى (٦٢٪)، ومن (١٠) ملايين برميل يومياً إلى (١٦,٧) مليون برميل يومياً، والوسيلة إقناع الموردين أن يبيعوا لأمريكا، ويعرض التقرير للخليج الذي تقارب مخزوناته ثلث مخزون العالم، وطريقة التعامل معه، ويطالب التقرير ـ الذي سبق أحداث سبتمبر ـ أن تسمح الدول البترولية بالتدخل الأكبر في تسويق واستخراج البترول، وأن تتدخل في تطوير البنية التحتية في هذه الدول من أجل إنتاج وتصدير أكثر، وتحدث التقرير عن بترول فنزويلا ووسط آسيا وبحر قزوين[1]، والذي استغلت أحداث العراق وأفغانستان من أجل تحقيق تلك الأجندة بشكل كبير، وتأمين السيطرة على النفط وعلى منابعه، وعلى طرق أمداده وتصديره، وهذا هو ما تحقق لهم الآن.

---

(١) الأحمري، د. محمد حامد، العراق... وما بعده، وما قبله!، مجلة المنار الجديد، العدد (٢١) شتاء ٢٠٠٣م، ص٥ ـ ٦.

الفصل الرابع

التفاف المركز على حقوق الإنسان

من السمات التي تطبع المركزية الغربية كما سبق الإشارة إلى ذلك هي سمة الخداع والمراوغة والمخاتلة، والحجة المكيافيلية جاهزة لذلك، بل إن له مدارس في الفكر الغربي تنظر له، وتوجد له الأعذار والمبررات لتقرير قواعده وجذوره الفلسفية، ومن ثم تبنى عليها تلك السياسات النفعية التي يستخدمها الغرب، والتي تشكل حقوق الإنسان إحدى تقنياته المفضلة التي يستخدمها.

وسنحاول في هذا الفصل بيان تلك التقنيات التي يستخدمها المركز للالتفاف على حقوق الإنسان، ومن خصوصيات تلك التقنيات أنه هو الوحيد المخول لاستخدامها، وتجده يبسط لها من الحجج والتبريرات ما لا تملك أمامها إلا أن تتعجب من سخافتها، أو صفاقتها، أو قل عنها ما شئت، وفي المقابل لو قامت إحدى دول الأطراف باستخدام تلك التقنيات فإنها تقام عليها الدنيا ولا تقعد؛ لأنها اعتدت على خصوصية من خصوصيات الأسياد التي لا يجوز لأحد سواهم أن يستخدمها، وسيكون حديثنا عن تلك الالتفافات التي يقوم بها الغرب لدهس حقوق الإنسان من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول

استحداث وتبديل المفاهيم

يعتبر استحداث وتبديل المفاهيم لعبة غربية بامتياز، وهو من باب التلاعب الواعي باللاوعي الاجتماعي، والحضاري، والمعرفي، وهذا التلاعب يتم من خلال تلك الصيرورة المتجددة من المفاهيم والمصطلحات التي خصصوا لها أقساماً في أجهزتهم الاستراتيجية والتنفيذية، ويتم الزج بتلك المفاهيم من خلال الأجهزة الأممية، أو من خلال التهليل والتطبيل والتزمير لها في وسائل الإعلام إلى أن تجد لها صدى وقبولاً، وهي قد تحمل في ظاهرها وضوحاً خادعاً[1]،

(١) مصطلح الوضوح الخادع من المصطلحات التي سكها الأستاذ الكبير مالك بن نبي، فـ«البديهيات الخادعة» هي التي تخدع الفكر بظواهر الأشياء، والتي ضرب لها ـ مالك بن نبي ـ مثالاً بقصة غاليليو ـ الذي دفع حياته ثمناً في مقابل الخطأ الذي وقع فيه معاصروه ـ عندما أخرج لهم نظريته المدهشة، والتي تقول لأول مرة، بأن الأرض هي التي تدور حول الشمس، بينما كان الناس يعتقدون أن الشمس هي التي تدور حول الأرض، ولقد كان الخلاف بين من يرى مرأى الفكر، مثل غاليليو، ومن يرى رأي العين ـ أي: كافة الناس ـ اللذين كانوا يرون بوضوح الشمس تدور.. ولذا ذهب غاليليو ضحية الوضوح الخادع، وذلك الوضوح الخادع الذي يتكرر عينه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفي كل المصطلحات التي يتم سكها، وتُلبس غير لبوسها الحقيقي، والذي يسميه الأستاذ مالك بن =

ولكنها في باطنها تحمل دجلاً وتضليلاً لا حدود له، وسنتطرق إلى نماذج من تلك المفاهيم التي جرى استحداثها من خلال أربعة مطالب، على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم الجندر

سبق أن تحدثنا عن عنصرية المساواة[١]، وما أنتجته من آثار، والتي كان من آثارها نشوء وتشكيل الحركة النسوية والتي سبق الحديث عنها[٢]، وأنها مرت بمرحلتين: مرحلة الواحدية الصلبة، والواحدية السائلة، والتي هي ثمرة صيرورة وتحولات فلسفية، واجتماعية، واقتصادية كبرى حصلت في الغرب، وخلال تلك الصيرورة التي مر بها الفكر النسوي، كان آخر ما توصل إليه مؤدلجوه كتتويج لمفهوم الواحدية السائلة، هو بناء مفهوم الجندر، ويمكن القول أن هذا المفهوم يعتبر تجلياً للحظات الثلاث التي تبرز فيها العلمانية الشاملة، والتي تُمثل ذروة فلسفة ما بعد الحداثة، وهي التي يصنفها الدكتور المسيري ﷺ إلى ثلاث لحظات وهي:

«**اللحظة السنغافورية**: والتي يتحول فيها الإنسان إلى طاقة إنتاجية، وقدرة شرائية، تصب في عملية الإنتاج والاستهلاك القومي.

واللحظة التايلندية: والتي يتحول فيها الإنسان إلى طاقة جنسية تقدم خدماتها للمستهلكين من السياح، فتحسن الدخل القومي، وتعدل ميزان المدفوعات لحساب الوطن.

واللحظة النازية والصهيونية: والتي يتحول فيها الإنسان غير النافع (اليهودي كمادة بشرية) إلى مادة استعمالية تزداد إنتاجيتها في معسكرات الاعتقال، والسُّخرة في الحالة النازية، في الدولة الصهيونية، أو يتم التخلص

= نبي بـ«البديهيات الخادعة» وهذه «البديهيات الخادعة» وما رافقها من ثورة علمية، ومعرفية، تم تجنيدها «ووضعها في خدمة الغايات السياسية التي لا ترحم، وفي خدمة الاضطهاد والإفناء، وتجنيد التحريفات التاريخية، والمذاهب المعرفية، والتحريف الأعمى للضرورات الاجتماعية.

(١) في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(٢) المطلب الثاني من المبحث الثاني، من الفصل الأول، بعنوان «التمركز حول المرأة».

منها تماماً في معسكرات الإبادة حسب مقتضيات الأمور»[(١)].

ويعتبر هذا المصطلح من أحدث المفاهيم والمصطلحات التي تم سكها من قبل فلاسفة التمركز الغربي، وهو خير مثال يمكن أن تتجلى فيه تلك اللحظات الثلاث، ويمكن تعريفه ـ أي: الجندر ـ بأنه «الافتراضات والممارسات الثقافية التي تحكم التكوين الاجتماعي للرجال والنساء، وعلاقاتهم الاجتماعية»[(٢)]؛ أي: توجيهه الوجهة التي تحددها اللحظة التي يراد تصييره إليها، وإلغاء الأعراف الاجتماعية، والدينية، والأخلاقية التي قد تُعيق وصوله إلى تلك اللحظات.

ومن أهم عوامل بلوغه تلك اللحظات القضاء على مفهوم الأسرة، وهو ما عبرت عنه الكاتبة الفرنسية «سيمون دي بوفوار»، في حديث لها مع مجلة النيويورك مجازين، وهي تقول: «ستظل المرأة مستعبدة، حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة وخرافة الأمومة والغريزة الأبوية»[(٣)]، كما ادعت في كتابها: «الجنس الثاني» أن «ربات البيوت غير منتجات، وبأنهن يحيين حياة الطفيليات التي تكون عالة على غيرها، وألقت باللوم على مؤسسة الزواج، مدعية بأنه يحول المرأة إلى «مخلوقات سامة»، و«حيوانات طفيلية»، والحل الذي قدمته هو تحرر النساء من قيود الزواج».

وتبنت نفس الموقف الكاتبة بيتي فريدان في كتابها: «اللغز الأنثوي»[(٤)]، وهذه النظرة العدائية للأسرة هي جوهر النظرة النسوية، ومن أجل ذلك فقد أخذ ذلك الفرض النظري، والبُعد الأيديلوجي بُعداً تطبيقياً، وفُرضت مفاهيم تلك الأدلجة فرضاً كمُقرر من مقررات الأمم المتحدة التي يجب أن تتبناها، وقد مرت مراحل تشكل ذلك التكوين لتلك القوانين بدءاً من مؤتمر المكسيك عام ١٩٧٥م،

---

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/٢٤٨، وفيه مزيد بسط وإيضاح، وأمثلة ونماذج لتلك اللحظات.

(٢) باركر، كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، ترجمة: علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٤٨.

(٣) بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٤) تولي، جمس، سوء تعليم المرأة في الغرب، تلخيص: أي، جي ويلنسن، ترجمة: العربي بن رزوق، نشر مجلة البيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص٢٦ ـ ٢٧.

حيث دعا المؤتمر إلى حرية الإجهاض، والحرية الجنسية للمراهقين، وتنظيم الأسرة.

ثم عُقد مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥م، بعنوان: «استراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة»، ثم كان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في سبتمبر ١٩٩٤م، وتتويجها كان في مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م تحت عنوان: «المساواة والتنمية والسلم»[١]، بحيث حل مصطلح النوع (Gender)[٢] بدلاً من مصطلح الجنس (sex) للتمييز بن الذكر والأنثى، على «اعتبار أن الجنس البيولوجي ثابت من الناحية الأساسية، وعلى العكس من ذلك فإن تعريفات النوع الاجتماعي في حالة تغير مستمر، وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة»[٣]، وهم بذلك يريدون جعل الفوارق بين الرجل والمرأة متعلقة بالثقافة وليس الطبيعة؛ أي: رفض حقيقة أن الوضع البيولوجي هو المحدد لهوية كل فرد، أو أن اختلاف الذكر عن الأنثى صنع رباني، ولذا فهم يريدون أن يصوروا أن ذلك الاختلاف ليس عضوياً «بيلوجياً»، وإنما هو ناتج عن التنشئة الاجتماعية، والأسرية، والبيئية، والتي يتحكم فيها الرجل، أو ما يعبرن عنه فيلسوفات النظرية النسوية بـ«البطريركية الأبوية»[٤].

ولإلغاء ذلك التحكم ـ بزعمهم ـ فإنه يتم إلغاء جنس الرجال، ثم إلغاء جنس النساء، للوصول إلى «النوع البشري» الذي يصلح لكل أدوار الأجناس ـ الخشن، والناعم، والمثلي، وغير المثلي، والمشروع، وغير المشروع ـ فكلها

---

(١) لتفاصيل أكثر حول تلك المؤتمرات انظر: العبد الكريم، د. فؤاد، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، سلسلة كتاب البيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٤٨ ـ ٥٨.

(٢) انظر في الصيرورة التاريخية لفلسفة النوع «الجندر» في، مفاهيم عالمية ـ التذكير والتأنيث «الجندر» ـ من أجل حوار بين الثقافات، وفيه عدد من الأبحاث المترجمة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

(٣) ماراتوس، جولي، وأخريات، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي ـ دليل تدريبي، إعداد وتحرير النسخة العربية، د. آمال عبد الهادي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، (د، ت)، ص.

(٤) انظر تلك الفلسفة ونظرتها لدى: العزيزي، د. خديجة، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، مرجع سابق، ص١٧٤، و١٧٨ وما بعدها، ففيها مزيد بسط وتفصيل أكثر.

يشملها أنها «نوع بشري»، وتتضمن هذه النزعة فرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية، وأدواره المترتبة عليها، ومن ثم الإعتراف رسمياً بالشواذ، والمخنثين، والمطالبة بإدراج حقوقهم الشاذة ضمن حقوق الإنسان، ومنها: حقهم في الزواج المثلي، وتكوين أُسر، والحصول على أطفال بالتبني، وتأجير البطون، وإقرار حق المرأة والفتاة في التمتع بحرية جنسية آمنة مع من تشاء، وفي أي سن تشاء، وليس بالضرورة في إطار الزواج الشرعي، فالمهم هو تقديم النصيحة والمشورة لتلك العلاقات الآثمة، لجعلها مأمونة العواقب، سواء من ناحية الإنجاب، أو من ناحية الإصابة بالإيدز.

ولا تتحدث وثيقة بكين عن الزواج من حيث أنه رباط شرعي يجمع الرجل والمرأة في إطار اجتماعي هو الأسرة، وإنما ترى أن الزواج المبكر يعيق المرأة، ومن ثم فهي تطالب برفع سن الزواج، ومنع الزواج المبكر، كما أنه لا ترد كلمة الوالدين إلا مقرونة بعبارة «أوكل من تقع عليه مسؤولية الأطفال مسؤولية قانونية»، في إشارة إلى مختلف الأسر المثلية، ولا تستخدم الوثيقة عبارة الزواج، وإنما الشريك والزميل، وتخاطب الوثيقة المرأة الفرد، وليست المرأة التي هي نواة الأسرة، ولذا فالمرأة العاملة داخل البيت ـ ربة البيت ـ تعتبر متخلفة وخارج السياق الدولي الجديد؛ لأنها تمارس عملاً بلا مقابل، ولأنها ربطت نفسها بالزوج والأولاد والأسرة.

ولذا فعبارة الأمومة وردت حوالي ست مرات، بينما كلمة جندر جاءت ستين مرة، وجاءت كلمة جنس في مواضع كثيرة، وقد وقع على هذه الوثيقة ١٨٠ دولة، وقد جعلت منها المرجعية الكونية البديلة[١]، وقد اقترن بهذا المصطلح ـ الجندر ـ وارتبط به مصطلح براق آخر قُرن به، وهو مصطلح «التمكين»، وهذا المصطلح يُعرف بأنه «رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل، من أجل إحداث تغيير في المجتمع، يُنهى به التمييز، والعنف ضد المرأة، وضد اللامساواة

(١) حبيب، كمال، عولمة المرأة ـ قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مجلة البيان، العدد (١٥٠) صفر، ١٤٢١هـ، ص٤٠، وانظر نص إعلان بكين ضمن كتاب: العولمة الطوفان أم الإنقاذ ـ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: جي، فرانك وآخرين، ترجمة: فاضل جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٤٥١.

في العلاقات، وتوزيع القوى بين المرأة والرجل»[١].

ومدخل التمكين هذا أصبح هو المدخل الأساسي الذي تنادي به الحركات النسوية، والمنظمات الدولية، والعديد من الدول للتمكين للمرأة، وهذا التمكين يورده أنصار هذه النظرية على اعتبار أن المرأة تعرضت للتهميش والإقصاء على مدى قرون طويلة، وأنها في الواقع المعاصر لا تشكل سوى أقل من ١٠٪ من المناصب القيادية على مستوى العالم، وهذا يُعتبر تهميشاً لها، ولذا لا بُد من التكفير عن ذلك بالتمكين لها، وانتشالها من ذلك الظلم والإقصاء والاضطهاد الذي تعرضت له طوال التاريخ، ومن لوازم التمكين هذا تعديل القوانين الوطنية، والسياسات، والآليات، والإجراءات، التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء، وتغيير المفاهيم والقيم التي تتعارض مع مفهوم التمكين هذا[٢]، وقد أشارت الوثيقة بوضوح إلى أن الدين يقف عائقاً أمام تحقيق هذه المقررات، ولذا ناشدت المقررات المؤسسات الدينية لكي تساعد على تحويل تلك المقررات إلى واقع، وتصبح المؤسسات الدينية إحدى المرجعيات الكونية الجديدة التي يتبناها النظام العالمي، ويسعى لفرضها على العالم، ومن المثير أن الوثيقة تستخدم كلمة (المساواة) للتعبير عن إزالة الاختلافات، بين الرجل والمرأة، وتُستخدم (التنمية) للتعبير عن الحرية الجنسية، والانفلات الأخلاقي، وتُستخدم كلمة (السلم) لمطالبة الحكومات بخفض نفقاتها العسكرية، وتحويل الإنفاق إلى الخطط التخريبية والتدميرية للأيديلوجية النسوية[٣].

---

(١) شكري، شيرين، المرأة والجندر في الوطن العربي ـ إلغاء التميز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١٠٦، ولذلك يجب أن لا نستغرب عندما نجد تكاثر المنظمات النسوية كالفطر، وما تلقاه من دعم دولي سخي، وعلى سبيل المثال فقد حصلت التنظيمات النسوية في الأراضي الفلسطينية على (٥٪) من إجمالي المعونات الدولية المخصصة للأراضي الفلسطينية، في حين أن المجال الزراعي والصناعي لم يحض سوى بـ(١,٢) منها!! ـ حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م ـ فتأمل ذلك، وانظر المزيد حوله لدى: الخطيب، معتز، تحرير المرأة.. عقم المفهوم وانتهازية التطبيق، مجلة المنار الجديد، العدد (١٩)، ٢٠٠٢م، ص٨٨.

(٢) شكري، شيرين، المرأة والجندر في الوطن العربي ـ إلغاء التميز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) حبيب، كمال، عولمة المرأة ـ قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مرجع سابق، ٤١، =

ولضمان نجاح تلك الرؤية الجندرية أوكلت مهمة المراقبة والمتابعة لمدى التزام الدول بما ورد في توصيات تلك المؤتمرات إلى الأمم المتحدة، وهي بدورها أسست لجنة باسم: «لجنة القضاء على التميز ضد المرأة»، ووضعت لها بروتوكولاً، نصت المادة الأولى منه باختصاصها بـ«القضاء على التمييز ضد المرأة»، ونظمت المواد (٢ ـ ٨) كيفية تلقي الشكاوى، وكيفية التصرف فيها، كما نصت المادة (١٧) على أنه لا يُسمح بالتحفظ على هذا البروتوكول ـ وهذه هي الدكتاتورية التقنينية ـ ووضعت المادة (١٨) آلية معقدة لاقتراحات التعديل إذ نصت على أنه: «لا يجوز لأي دولة طرف اقتراح تعديل لهذا البروتوكول، وتقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويقوم الأمين العام، بناء على ذلك بإبلاغ أي تعديلات مقترحة إلى الدول الأطراف مشفوعة بطلب أن تُخطره بطلب ما إذا كانت تفضل عقد مؤتمر للدول الأطراف بغرض النظر في الاقتراح والتصويت عليه، وإذا رأى ثُلث الدول الأطراف ـ على الأقل ـ عقد مؤتمر من هذا القبيل، يعقد الأمين العام المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، وأي تعديل تعتمده أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر يُقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه».

وهنا نعود إلى أحادية التقنين التي سبق الإشارة إليها، كما أن المنظمات غير الحكومية الممثلة في الأمم المتحدة تمثل قوة ضغط في دولها لمراقبة التزام تلك الدول بقرارات هذه المؤتمرات وتوصياتها، ومتابعة ذلك، وهي تعتبر بمثابة جواسيس للأمم المتحدة في دولها، ولإيجاد آلية متابعة منتظمة فقد تم برمجة مؤتمرات تُعقد لمتابعة ما ورد في المؤتمر السابق، فعلى سبيل المثال هناك مؤتمر سنوي يُطلق عليه: السكان+١، السكان+٢، وهكذا حتى يحين موعد مؤتمر السكان القادم.

وكذا الحال بالنسبة لمؤتمر المرأة، فتجد بكين ٤ عُقد في الهند.. إلى أن يحين المؤتمر العام الذي يليه للمرأة، ويُعقد عادة بعد عشر سنوات من انعقاد

= وقارن ذلك بما لدى: أمين، جلال، في نقده القيم لتقرير التنمية الإنسانية العربية، والذي عنون له بـ«تقرير التنمية الإنسانية العربية ـ تقرير أم فضيحة»، مطبوع ضمن كتاب: عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٩٩ ـ ١٠١.

المؤتمر الأول[١]، ومن الملاحظات اللافتة أن أي دارس يقوم بمجادلة في دراسة من الدراسات التي تتعلق بالحرية النسائية، أو بحقوق الشواذ ـ رجالاً أو نساء ـ فإنه يُخاطر بتشويه سمعته باعتباره متعصباً[٢]، وبهذا «تتعزز صورة التأنيث عند الشباب كما عند الشابات، وهي صورة مرسومة رسمة ثقافية محكمة، ولن تكون خيار فردياً وذوقياً، بقدر ما ستكون ضرورة ثقافية اجتماعية...»[٣].

وصورة التأنيث تلك هي التي حدت بعدد من المشاهير إلى إحداث تغييرات جذرية في هيئاتهم وأشكالهم، حيث أصبحوا كهيئات وظيفية أنثوية، فهذا مايكل جاكسون سعى إلى تغيير لونه من الأسود إلى الأبيض، وأجرى عمليات طبية خطيرة ومكلفة مادياً وصحيّاً، ليبدو أبيض اللون، ثم عمل على التلاعب بحباله الصوتية حتى صار صوته أنثوياً، ويظهر بتسريحات شعر كالبنات، وحركاته مؤنثة، حتى أصبح رمزاً تعلق الفتيان والفتيات به وبفنه، ونموذجاً به يقتدون، وقد حرصت الأمم المتحدة على تطبيع الـ«جندر = النوع» كحق، وعقدت لذلك مؤتمرات ما يسمى بـ«الجنس الآمن»، في بكين عام ٢٠٠٥م، ونيويورك وغيرها من العواصم العالمية، وقد سعوا في مايو ٢٠٠٦م للتغلغل في نسيج الثقافة الإسلامية بدعاوى مختلفة لنشر ثقافة الجنس والشذوذ، خصوصاً بعد ما أقرها مؤتمر الأمم المتحدة في بكين، وأصبحت وثيقة ملزمة للمسلمين، من خلال خطة إعلامية تبدأ بالتركيز على إيجاد اهتمام إعلامي عربي بهذه القضايا في سياق حملات إعلامية دولية أخرى، ظاهرها التحذير من مرض الإيدز أو الزواج المبكر، وباطنها بدء تنفيذ مقررات «بكين + ١٠» الدولي، الذي فرض على دول العالم تدريس الجنس في المدارس، واعتبار الشذوذ، والحمل خارج إطار الزوجية والانحلال الأخلاقي أموراً غير مجرمة.

---

(١) حبيب، كمال، عولمة المرأة ـ قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) انظر في ذلك: بينيت، جيمس، و: رينزو، توماس ديلو، الأكاذيب الرسمية ـ كيف تضللنا واشنطن؟، ترجمة: محمود برهوم، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٣٠٤.

(٣) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١١٦.

وتزامن هذا مع حملة على الفضائيات العربية للترويج لمشروع ميثاق عربي للإعلام وحقوق الطفل، والذي يعتمد على مقررات بكين، وأعده خبراء التربية والإعلام العاملون بمنظمة اليونيسيف بالمنطقة العربية، وقد تطرقت غالبية تلك الفضائيات إلى مسائل جنسية خادشة مثل: مهنة العاهرات، أو مشكلات غريبة تتعلق بالمرأة مثل حقها في التسمي باسم أمها بدلاً من اسم أبيها، وما يسمونه العلاقات الآمنة للمراهقين الشواذ.

وللتلبيس على الناس فقد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات تحمل عنوان «ملتقى القادة الدينيين لمكافحة الإيدز»، وكان الأول في القاهرة من ١١ ـ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤م، وقد صدر عنه ما سمي بـ«إعلان القادة الدينيين في البلاد العربية لمواجهة الإيدز»، والثاني في ليبيا، والثالث في القاهرة يوم ٦ نوفمبر ٢٠٠٦م عقدته الأمم المتحدة برعاية جامعة الدول العربية، وكان عنوانه «ملتقى القادة الدينيين لمكافحة الإيدز»، وقد وزع المنظمون في ذلك المؤتمر ورقة خاصة بالمصطلحات الجنسية ـ لم توزع على القادة الدينيين، وإنما وزعت على الصحفيين فقط ـ وتتضمن مصطلحات بديلة يُراد لها أن تسود؛ كمقدمة لتغيير المفاهيم والثقافات.

وكان تحت عنوان: «الأسلوب اللغوي حول فيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز» حاول المؤتمر إقرار ورقة عن لغة التخاطب مع مرضى الإيدز والمحيطين بهم، وجاءت صيغة الورقة بأسلوب قل/ولا تقل، حيث سعوا إلى تعميم مصطلحات خطيرة مثل عبارة (الجنس الأكثر أماناً) بدلاً من (الجنس الآمن)، و(تعدد الشركاء الجنسيين) بدلاً من (الإباحية والتحلل)، و(رجال يمارسون الجنس مع رجال) بدلاً من (الشاذين جنسيّاً)، و(العاملات والعاملون بالجنس التجاري) بدلاً من (الداعرات/العاهرات/فتيات الليل/بائعات الهوى)[1]، وهذا التمكين للإباحية يعتبر إحدى المعايير التي يجب أن تفرضها الحضارة الغربية فرضاً على دول الأطراف، وعليهم أن يتقبلوا مثل ذلك المعيار، مهما كان متعارضاً مع أديانهم وأخلاقهم!!.

---

(١) تقرير بعنوان: «مؤتمر الأمم المتحدة بالقاهرة يدس سم «الجنس» و«الشذوذ» تحت دعاوى مكافحة الإيدز»، مجلة المجتمع، العدد (١٧٢٧) ٢٧ شوال ١٤٢٧هـ، ص٢٠ ـ ٢٣، وللمزيد حول ذلك انظر المطلب الأول من المبحث السادس من هذا الفصل.

المطلب الثاني

الحرب على الإرهاب

كان يُنظر إلى «الحق في التدخل» على أنه دفاع عن ما اصطلح على وصفه بنظرية «الأمن الجماعي والقيم الأخلاقية الكونية»، ونُظر إليه على أنه «جبهة أخلاقية» لحماية مصالح القوى العظمى، وقد جرى توسيع نطاق ذلك التدخل باسم «الحرب على الإرهاب»، والذي يعتبر من أكثر المصطلحات التي حصل حولها كثير من الخلط، وعدم الوضوح، وتُعمد استمرار قيام الضبابية حوله[1]، وهذا الإرهاب وضبابيته أُتُخذ منه ذريعة لشن الحروب، وسحق الدول، وإسقاط حكومات، وقد كانت كلمة الإرهاب تُستخدم لمئتي سنة ماضية لتشير إشارة ملتبسة إلى من يلجأ إلى العنف ساعياً إلى تغيير النظام السياسي، سواء أكان محقّاً أم مخطئاً، وقد أثبتت التجربة أن العنف كان ضروريّاً في بعض الحالات، وتبعاً لذلك فقد تحول عدد ممن كانوا يوصفون بالإرهاب إلى رجال دولة محترمين، وعلى رأسهم الرئيس المناضل الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا، والمسؤول السابق في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة، والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ـ قبل انقلابهم عليه ـ وأول من اقترح عقيدة الإرهاب ونظر لها منذ العام ١٨٤٨م هو الألماني كارل هاينزن في كتابه «الاغتيال»، وفيه يعتبر أن كل الوسائل خيِّرة، حتى الاغتيال الانتحاري، بغية تسريع مجيء الديمقراطية!، وذكر هاينزن في كتابه باعتباره الديمقراطي الأصولي: «إن وجب عليكم أن تُفجروا نصف قارة، وتهرقوا دماء الكثيرين ليصير بركاً، بغية

---

(١) وقد عد بعض الباحثين أكثر من مئة وتسع تعريفات، ذكر ذلك: شكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر، ضمن سلسلة، حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٩٥، وقارن ذلك بما لدى: اللويحق، د. عبد الرحمن بن معلا، توظيف المصطلح في الصراع الحضاري ـ مصطلح الإرهاب أنموذجاً، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٤٤) شوال، ١٤٢٤هـ، ص٣٠١ ـ ٣٧٧، وانظر في الوظائف المرادة من الحرب على الإرهاب: كين، ديفيد، حرب بلا نهاية ـ وظائف خفية للحرب على الإرهاب، ترجمة: معين الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، وهو مخصص لدراسة تلك الوظائف المخصصة لتلك الحرب القذرة.

تدمير حزب البرابرة، فلا يكن لكم أي وخز ضمير، فمن لا يضح بحياته فرحاً لأجل أن ينال الفرحة في القضاء على مليون بربري، لا يُعد جمهوريّاً جديراً بهذه التسمية»[١].

وقد زاد حجم التضخيم للإرهاب منذ بداية عهد ريجان، والذي «جعل من مكافحة الإرهاب حجر الزاوية في سياسته الخارجية، من اليوم الأول للإدارة في الحكم، وكان موقف وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب المستشار القانوني في وزارة الخارجية موقف المعارض لإدخال أي تعريف للإرهاب، محليّاً أو دوليّاً في صلب القانون»[٢]، وتجذرت تلك الرؤية حتى أصبحت أي محاولة لتعريف الإرهاب بواسطة تحليل نظريته السياسية، أو طبيعته تعادل تبرير الإرهاب ـ كما يقول إدوارد سعيد[٣] ـ وتبعاً لذلك أصبح الفلسطينيون المقاومون لمن يحتل أراضيهم إرهابيون، وأصبح نيلسون مانديلا وحزبه ـ المؤتمر القومي الأفريقي ـ من أبرز المجموعات الإرهابية في العالم، لمقاومته لسلطة وغطرسة البيض، هذا في نفس الوقت الذي كانت أمريكا وربيبتها إسرائيل تمارس أشد العمليات إرهاباً[٤].

وأصبحت تلك ممارسة طبيعية تسير عليها السياسة الأمريكية، ومن أهم استراتيجيات تلك السياسة ممانعة أي تعريف يمكن أن يكيِّف أو يوصِّف الإرهاب في نصوص القانون الدولي، وبعد أن انتصرت المعسكر الغربي في الحرب الباردة، انطلقت دول ذلك المعسكر ـ وعلى رأسه أمريكا ـ في حرب عالمية رابعة ضد الإرهاب، ووضعه مكان الخطر الشيوعي السابق[٥]، وضد ـ ما

---

(١) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٦٦ ـ ٦٨.

(٢) شكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، مرجع سابق، ص٩٥.

(٣) سعيد، إدوارد، الأنسنية والنقد الديمقراطي، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) وقد عملت وكالة الأستوشيد برس استطلاعها السنوي لمحرري الصحف لعام ١٩٨٥م فكان موضوع الإرهاب في الشرق الأوسط يتصدر القائمة، ورشحت الأعمال الإرهابية لنيل الجائزة الأولى فكانت جميعها أمريكية، انظر تفاصيل ذلك لدى: تشومسكي، نعوم، القوة والإرهاب ـ جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة: إبراهيم الشهابي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٦٨ ـ ٧٢.

(٥) انظر في مقاربة ذلك الاستبدال للخطر الشيوعي بالخطر الإرهابي لدى: أمين، جلال، =

يسمونه ـ الأصولية الإسلامية، التوتاليتارية[١] الجديدة[٢]، (هذا التعبير لجايمس ولسي ـ أحد المحافظين الجدد) وكان المراد منع أمريكا من أن تنام على انتصاراتها، فبعد سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، وسقوط النظرية الماركسية معه، وما كان يمثله ذلك من تحد أيديولوجي، وما فرضه ذلك التحدي من تعاون وشراكة بين المعسكر الرأسمالي الغربي ـ بقيادة أمريكا ـ وبين المجاهدين ـ كما كانوا يسمونهم ـ اللذين كانوا يحاربون السوفيت، وما كانت تقدمه لهم من دعم بكل درجاته[٣].

بدأ كُتَّاب الغرب ومنظروه يتحدثون عن صراع الحضارات، وكان أكثرها إثارة للغط والجدل هي نظرية المفكر الأمريكي صموئيل هنتنغتون في كتابه عن صراع الحضارات، حيث يرى أن «التوسع الغربي انتهى والثورة ضد الغرب بدأت»[٤]، وأن تلك الثورة قائمة على «أساس الدين وأشكال ثقافية من الهوية والولاء والالتزام..»[٥]، وأن الدين المتصدر لتلك الثورة هو الإسلام، ولذلك فهو يصوره بأنه دين إرهاب وقتل[٦]، حيث يقول: بأن «.. ولع المسلمين

= خرافة التقدم ـ العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٢٥ ـ ١٣٩، وفيه التفاتات قد لا تجدها عند غيره.

(١) التوتاليتارية هي:

(٢) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٣) انظر في ذلك الدعم، والتمويل، والتدريب: جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٤) صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٥) صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع السابق ص١٢٤.

(٦) وهذا الربط بين الإرهاب والإسلام قام به مفكرين غربيون كُثر ـ ولكن أشهرهم صموئيل هنتنغتون ـ ومنهم: ستيفن أمرسون في كتابه: الجهاد الإسلامي: الإرهابيون بيننا، ودور جولد في كتابه: مملكة الكراهية، ومارك إيه جبرائيل، في كتابه: الإسلام والإرهاب، وغيرهم كثير، وللمزيد حول ذلك انظر: د. رالف سالمي، في مقال له بعنوان: المصادر المتعلقة بالمفاهيم الأمريكية حول الإسلام والإرهاب، ونشر ضمن كتاب بعنوان: السعوديون والإرهاب، رؤى عالمية، دار غيناء، الطبعة الأولى، الرياض ١٤٢٦، هـ ص٣٤٠ وما بعدها.

بالعنف والقتال من حقائق القرن العشرين ولا يستطيع المسلمون ولا غيرهم نفيه..»[١]، ولكي يدلل على صحة نظريته تلك يذكر: أن «.. كل مناطق التماس بين جماعات المسلمين وشعوب حضارات أخرى ـ الكاثوليك، البروتستانت، الهندوس، الصينيين، البوذية، اليهودية ـ كانت علاقات عدائية، ومعظم هذه العلاقات كانت علاقات عنيفة في التسعينات على طول محيط الإسلام، المسلمون لديهم مشاكل للعيش بسلام مع جيرانهم»[٢].

هذا من الناحية الأيدلوجية، وتبعاً لذلك فالمسلمون جميعهم إرهابيون، أما اليهود فهم دعاة السلام، ونموذج الديمقراطية الذي ينبغي أن يحتذى، وعندما يقدم الطبيب اليهودي باروخ جولدشتاين على قتل وجرح عشرات الفلسطينيين في المسجد سُجداً في صلاة الفجر، والذي شهد الإعلام بأنه كان يمارس عمله في كامل قواه العقلية، ليخرج علينا كلينتون بعد ذلك ليشهد أن باروخ جولدشتاين مجنون!!، ليفهم من أراد أن يفهم أن ما حصل هو عمل فردي، وأن الجيش والحكومة الإسرائيلية برئيه منه، وأن فكرة الإرهاب غابت عنه، ومعها فكرة العنصرية والتطرف، وغابت معها فكرة الإجرام، وبديهي أن تحتجب فكرة التنديد، وأن يمحى احتمال تسليط العقوبة، وفوق هذا وذاك على منظمة التحرير أن تستأنف مفاوضاتها مع إسرائيل!![٣].

ولم يُحشد للإرهاب اليهودي أو الغربي أي حشد، بينما عندما يريدون تحشيد الأمم ضد ممانعيهم فإنه تعقد لذلك المؤتمرات الدولية، ومن تلك المؤتمرات المؤتمر الذي عقد في يناير من عام ١٩٩٢م، وكان أول اجتماع من نوعه في مجلس الأمن الدولي لرؤساء الدول والحكومات لوضع جدول أعمال

---

(١) صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع السابق ص٤١، وهذه النظرة لم تأت منفكة عن سياقاتها التاريخية والحضارية، وإنما هي امتداد لها، ولعل من أروع من تطرق إلى شيء من تلك السياقات المفكر العربي إدوارد سعيد، في كتابه: الإستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، وانظر: بول فندلي، مؤسسات الفكر السياسي في الغرب تكرس الكره والصدام مع الآخر، ضمن كتاب: السعوديون والإرهاب، رؤى عالمية ـ المشار إليه فيما تقدم ص٣١٦ وما بعدها.

(٣) المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٦٨.

المجلس لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخلال هذا الاجتماع عبَّر المجتمعون عن قلقهم العميق بشأن الأنشطة التي تمارسها الجماعات الإرهابية عبر العالم، وضرورة التعامل الجدي مع جميع أشكال الأنشطة الإرهابية، وكان أول قرار أتخذ تبعاً لتلك الرؤية فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا[١].

وبدأت الدول العظمى في حشد قدراتها لمواجهة ذلك الخطر ـ المسمى بالإرهاب، دون بيان ماهيته ـ فكان صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٩/ ٦٠) في ديسمبر من عام ١٩٩٤م، والقرار رقم (٥١/ ٢١٠) في ١٧/ نوفمبر من عام ١٩٩٦م على أساس منع وإخماد الأعمال الإرهابية، والتي أُرسي على إثرها من خلال هيئة الأمم إثني عشر معاهدة دولية ضد الإرهاب، ولعل السبب في هذا الاختلاف، وعدم وجود اتفاق بشأنه، هو ما عبَّر عنه المفكر والفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي بأن الإرهاب من المنظور الأمريكي هو ما يهدد مصالحها، وأمنها القومي، وبتبنيها معايير مزدوجة لمفهوم الإرهاب، ولذلك لا يوجد تعريف موضوعي دولي معتمد للإرهاب، كما نجد أن «المصالح القومية لأمريكا» وفزاعة «الحرب على الإرهاب» هما مفتاح الخطاب الأمريكي.

وللمحافظة على ذلك الخطاب دون تقييد، نجد أن هناك تصدياً واضحاً من قبل أمريكا ضد أي محاولة لتعريف الإرهاب، وضد أي محاولة لبيان ماهية المصالح الأمريكية، وهذا الإخفاء والممانعة ضد أي وضوح في المفاهيم والأهداف، هو مقدمة نظرية للإرهاب الأمريكي، والذي «تعيد من خلاله شروط وقواعد الاشتباك للعلاقات الدولية حسب الأولويات، والاستراتيجيات، والإملاءات الملزمة الأحادية الجانب، فكثيراً من الدول بما فيها الدول العربية تجبر إجباراً عن طريق الضغط الدبلوماسي والسياسي، والاقتصادي، على الموافقة على سياسة أمريكا وتكتيكاتها في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا فستواجه العواقب، بما فيها فرض العقوبات أو التهديد باستعمال القوة..»[٢].

---

(١) شانتال دو جونغ أودرات، «محاربة الإرهاب»، مجلة الثقافة العالمية، العدد رقم (١٢٥)، في شهر يوليو ـ أغسطس من عام ٢٠٠٤م، ص٦٣ ـ ٦٤.

(٢) فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٠٩.

وقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول بارزة فيما يسمى بالحرب على الإرهاب، وكان أهم سمات ذلك التحول هو «أن قيم الماضي التي طالما وُصفت بأنها أساسية، تم التخلي عنها باسم الحرب العادلة التي تُخاض ضد الحرب على الإرهاب، وأخذت الدول الديمقراطية تستغرق في حال من التقهقر، من الوجهة الحقوقية»[١]، وتبعاً لذلك قام الغرب وعلى رأسه أمريكا باستنفار شامل لكل المنظمات الأممية، لشرعنة تلك الحرب، وتجنيد تلك المنظمات لمحاربة ذلك الخطر، حيث تم استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٧٣) لعام ٢٠٠١م، والذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقضي بإلزام جميع الدول الـ(١٩١) الأعضاء في الأمم المتحدة بتبني تشريعات وطنية تقضي بتجريم جميع الأنشطة الإرهابية، وكل توفير للدعم لها، والتعاون الحثيث مع الدول الأخرى لتطبيق تلك الإجراءات.

ولضمان تطبيق ذلك القرار ومتابعته فقد شكَّل مجلس الأمن الدولي، لجنة مكافحة الإرهاب، برئاسة ممثل المملكة المتحدة الدائم في مجلس الأمن: جيرمي غرينشتوك، وكان أول مرحلة قامت بها تلك اللجنة مراجعة القوانين الوطنية الراهنة، والإجراءات العملية المتخذة لمكافحة الإرهاب، وقد وصل عدد التقارير المقدمة من الدول الأعضاء إلى ١٧٥ تقريراً حتى شهر إبريل من عام ٢٠٠٣م، وهو ما يعتبر استجابة بارزة بالمقاييس التاريخية[٢].

ومن عجيب المفارقات في ذلك أن هناك توصيات ودعوات بأن يتم تحويل تلك اللجنة إلى منظمة مناهضة للإرهاب، وأن تقوم بعمل متواصل احترافي، وأن يتم اختيار أعضائها من الخبراء الدوليين المؤهلين، بحيث تبقى على اتصال دائم بمجلس الأمن، وملبية لطموحاته، إلا أن الولايات المتحدة تعارض ذلك مفضلة عليه معالجة ثنائية، كما أنها رفضت تشكيل صندوق ائتماني للمساعدة في الحرب على الإرهاب، وذلك لأنها تفضل تقديم المساعدات من خلال قنوات ثنائية[٣]،

---

(١) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٦٩ (بتصرف).

(٢) انظر في ذلك: شانتال دو جونغ أودارات، محاربة الإرهاب، مرجع سابق، ص٦٩.

(٣) شانتال دو جونغ أودارات، محاربة الإرهاب، مرجع سابق، مرجع السابق، ص٧١.

وذلك لكي يتم الابتزاز من خلال ذلك الاستفراد الثنائي، والذي يغلب فيه منطق القوة والغطرسة الأمريكية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أكبر بلد يؤوي الإرهابيين في العالم هو أمريكا، وقد عقد المفكر الأمريكي آلان بلوم فصلاً في أحد كتبه بعنوان: «ملجأ الإرهابيين»[١]، وهو موثق بالأسماء، والممارسات التي ارتكبها أولئك الأشخاص، أو تلك المجموعات، وتواريخها، مما لو تم إيراده هنا لأخذ مساحة كبيرة، كما أنها هي من أكثر الدول التي تمارس الإرهاب، ومع ذلك فهي لا تُصنف نفسها ضمن الدول الإرهابية، أو الراعية للإرهاب، كما تم تبني المفهوم الإسرائيلي للإرهاب، والذي يرى أن اليهود عندما يقتلون الفلسطينيين، ويهدمون منازلهم، ويجرفون مزارعهم، ويسممون مياههم، ويحاصرونهم، ويجوعونهم، فإن ذلك لا يُعتبر إرهاباً، ولكن أي مقاومة لذلك الجبروت تعتبر إرهاباً، وتبعاً لذلك فكل حركات المقاومة الفلسطينية أصبحت إرهابية وفق المنظور الغربي[٢]، وهذا المفهوم الإسرائيلي للإرهاب جرى التحضير له منذ أمد بعيد، إذ وضع نتنياهو في عام ١٩٨٧م كتاباً حول مكافحة الغرب للإرهاب، ورسم فيه أسس تلك المكافحة من منظور إسرائيلي، وأتبع ذلك بتأسيس معهد متخصص بذلك وأسماه «معهد جوناثان» ـ باسم أخيه الذي لقي مصرعه في الغارة الإسرائيلية على مطار عنتيبي في أوغندا ـ وفي المؤتمر الأول لذلك المعهد أيد جورج شولتز ـ وزير الخارجية الأمريكية آنذاك ـ الرأي الذي كان نتنياهو يروج له عن الإرهاب، وكيفية تصدي الغرب له»[٣].

وهو ما شكَّل قاعدة للاستراتيجية الغربية لمكافحة الإرهاب، ومن خلال

---

(١) انظر: بلوم، آلان، الدولة الشريرة ـ إساءات السياسة الأمريكية لشعوب العالم، مرجع سابق، ص١٣٣ وما بعدها.

(٢) انظر في ذلك الدعم اللامحدود للإرهاب اليهودي، ومعارضة كل إدانة له في مجلس الأمن لدى: فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٠٩ ـ ٢١١.

(٣) فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٢٨.

تلك القاعدة تم النظر إلى المقاومة الفلسطينية في هذا الإطار، وهو ما ظلت تتعاقب الإدارات الأمريكية على تأكيده، وما صرح به - أخيراً - الرئيس الأمريكي بوش - الإبن - في خطاب له في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢م، والذي كان مؤلفاً من (١٨٦٧) كلمة، خُصصت أكثر من ألف منها لانتقاد الفلسطينيين، وإملاء الطلبات عليهم، بينما لم تعالج ما ينبغي على إسرائيل عمله سوى (١٧٣) كلمة، ولخص المشكلة في «أن الإرهاب هو الذي يجعل إسرائيل تتمسك باحتلالها، وليس الاحتلال هو الذي يولِّد المقاومة والإرهاب..»، وما ورد في خطاب بوش هذا هو نسخة لخطة شارون دون أي تحوير[١].

وقد أصبح مصطلح الإرهاب هو الحجة التي يستخدمها الغرب - وعلى رأسه أمريكا - للتدخل في الدول عسكرياً، فعندما تم غزو أفغانستان والعراق فقد كان بذريعة محاربة الإرهاب، وعندما غزت إسرائيل جنوب لبنان وغزة فقد كانت بنفس الحجة[٢]، وهذا الإرهاب وممارساته لم يكن حكراً على أمريكا وإسرائيل وحدهما، وإنما هو قاعدة تتخذها جميع دول التمركز الغربي لكل من يخرج على مصالحها، فهذه روسيا البوتينية وممارساتها الوحشية ضد العُزل، وما مارسته من إبادة جماعية ضد المدنيين، فباسم مكافحة الإرهاب قام الرئيس الروسي فلادمير بوتين بسحق إرادة الشعب الشيشاني، ورغبته في تقرير مصيره، ولكي يحصل على أكبر قدر من التأييد لذلك السحق فقد كان الجيش الروسي يوجه ضربات قاتلة داخل الأراضي الروسية وينسبها إلى الإرهابيين، ويقصف بقنابله سكان البلاد، ويغتصب نساءهم، ويسفك دماء رجالها، بل إنه قام بمحو العاصمة الشيشانية جروزني من على وجه الأرض، ومنذ العام ١٩٩٤م تم قتل ما لا يقل عن مئة ألف شيشاني، وتهجير أكثر من أربعمائة ألف، من أصل عدد سكانها البالغ مليون نسمه، وكل ذلك كان يحدث بإقرار صامت من قبل مجلس الأمن[٣].

---

(١) فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب،ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) أمين، د. جلال، عولمة القهر - الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٣) برادول، د. جان هيرف، تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة - العنف والسياسة والعمل =

ولأجل ذلك تم تشريع قانون روسي يقضي بأن جثث الإرهابيين القتلى ـ بما فيهم أولئك الذين يلقون حتفهم داخل السجون ـ لن تعاد إلى عائلاتهم، ومن هنا صار بالإمكان قتل هذا الإرهابي أو ذاك أثناء احتجازه من دون إجراء كشف طبي ـ قضائي حول سبب الوفاة. وقد أقر الدوما ـ البرلمان الروسي ـ ذلك القانون[1]، وكذا الحال بالنسبة لسكان غزة فقد انتهكت جميع الحقوق الإنسانية التي يُفترض أنه يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني، بدون استثناء، وقصفوا بكل أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، وبتواطوء وصمت غربي كاملين، وكل ذلك باسم الحرب على الإرهاب.

ويدخل ضمن الإرهابيين من يتصدى للدفاع عن الحقوق المدنية، كما حدث للمحامية الأمريكية لين ستيوارت ـ البالغة من العمر ٦٢ عاماً ـ الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان، والتي دافعت سابقا عن الشيخ الضرير: عمر عبد الرحمٰن، حيث تم القبض عليها ولُفقت لها التهم لا لشيء إلا لأنها كانت تدافع عن الحقوق المدنية، وقد ظهر آشكروفت في الليلة التي قُبض عليها فيها وأوضح بأسلوب هزلي كيف أن المحققين الاتحاديين تمكنوا من اعتقال محامية إرهابية ثم قال: «نحن ببساطة لن نسمح للناس المتهمين بالإرهاب بتوجيه نشاط الإرهابيين من داخل السجن»[2].

والخلاصة أن هذه الحرب القذرة باتت تشكل تهديداً للقانون الدولي الإنساني، بل إن أي مبادرة لأنسنة تلك الحرب سارت تعد عملاً مناهضاً للحرب بصورة مباشرة، ولم يعد أمام المنظمات الإنسانية إلا دوراً هامشياً تؤديه، فهذا التمحور الشديد حول ثنائية الصديق: العدو، والذي سار يستحدث دون انقطاع عبر أعمال عنف وحشية الطابع، يجعل من الإقرار بحيادية النشاطات الإنسانية تحديداً مسألة بالغة الدقة والحساسية، وهذا بدوره «جعل من سياسات تلك

= الإنساني، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٤ ـ ٢٥.

(١) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٢) انظر تفاصيل ذلك لدى: غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٥٧ ـ ١٦٠.

الدول الغربية لمكافحة الإرهاب لا تتناقض ـ فقط ـ مع المبادئ الراسخة التي قامت في البنية السياسية والقانونية لتلك الدول، ولكنها تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية»[١].

والعجيب أن ذلك التشنج الذي يستخدم ضد من يعارض أمريكا ووصفه بكل أوصاف مستشنعة ومستقبحة؛ كوصفه بـ«الإرهاب»، أو بكونهم «الأشرار»، يستخدم ضده مع من يرتكبون أشد من تلك الفظاعات من الأمريكيين أو الإسرائيليين أو من يتحالفون معهم، فما تقوم به أمريكا في أفغانستان وفي العراق، وما تقوم به إسرائيل في فلسطين كل ذلك لا يمكن أن يكون إرهاباً، وإنما هو جزء من حرب أمريكا ضد الشر والأشرار!!.

المطلب الثالث

مفهوم المحاربون الأعداء

يمكننا القول أن الحرب على الإرهاب شكَّلت متغيراً حاسماً، بل إنقلابة جذرية في كثير من المفاهيم والقواعد القانونية، فقد قرر القانون الدولي للحروب التزامات، ورتب عليها تبعات، ووضع لكل ذلك أحكام مقررة ومنصوص عليها، ومن ضمن تلك المواثيق الوثائق التي حددت ووصَّفَت الأحكام القانونية لأسرى الحرب، وماذا يجب تجاههم، وقد نصَّت المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف على أنها «تحمي كل الأشخاص بغض النظر عن وضعهم وسواء كانوا جواسيس أو مرتزقة أو إرهابيين، وبغض النظر عن نوع الحروب التي يقاتلون فيها، وتحظر المادة نفسها التعذيب والمعاملة القاسية، وقتل المعتقلين، وتفرض تقديم العناية اللازمة للمصابين، وتنص على وجوب أن يُعهد بمحاكمتهم إلى محاكم عادية تراعي الإجراءات القانونية»[٢].

---

(١) باركر، أليسون، فوق القانون: السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الإنسان، ص٢٠٦ (بتصرف)، وقارن التحليل الرائق لذلك لدى: المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٣٠٩ ـ ٣١٨.

(٢) انظر نص المادة ضمن موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ـ النصوص الرسمية للاتفاقات والدول المصدقة، من إصدارات بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، الطبعة السادسة، ٢٠٠٥م، ص٦٦.

وبما أن القفز على القانون الدولي، والتحايل عليه صفة أمريكية، لا يُنازعها في ذلك منازع، فقد حرصت على ابتكار كل أنواع الحيل للاستفراد بذلك بجدارة، ومن تلك الحيل التي ابتكرتها، وسكَّت لها مصطلحاً للهروب من التزامات القانون الدولي ومن مدخل ما يوصف بالحرب على الإرهاب فقد تم نحت صفة «المحاربون الأعداء»[١]، وذلك للهروب من الالتزامات والحقوق التي تقررها اتفاقية جنيف لأسرى الحرب، والتي سبق إيرادها، ولكي لا تشملهم تلك الاتفاقيات، ولا تنطبق عليهم أي مدونة قانونية دولية، «حيث جرى حجز أعداد من البشر داخل مصطلح لغوي جديد، لا تتطابق معه الأعراف القانونية، ولم يرد في أي معجم تشريعي لا مدني، ولا حربي، والكلمة هناك هي الترنيمة العمياء.. والمصطلح في هذه الحالة هو برج دلالي يصنع صورة عمياء من حيث جرى حجب الإعلام عن السجناء هناك، ولم يكن أحد يعلم عنهم شيئاً، وبذاك تم إخراجهم من الصورة البشرية، وإخراجهم من الصورة التقليدية، وحصرهم في حجر دلالي حيث اللغة خارجة عن الصور والممتنعة على التصنيف الثقافي..»[٢].

وليظل نحت المصطلحات الجديدة قاعدة لبناء مظلة الاستفراد الأمريكي، وكان من أهم سمات ونتاج سك ذلك المصطلح ما يلي:

أ ـ أن تكون سلطة الجيش أعلى من سلطة المحاكم: ومن أجل تشريع ذلك الاستفراد فقد قام ممثلون للإدارة الأمريكية في ١٩ يونيو ٢٠٠٢م بوضع خطوط عريضة للدائرة القضائية الرابعة بمحكمة الاستئناف بطلب سلطة رئاسية لا سند لها من الدستور، أو القانون، أو السوابق القانونية في شمولها المذهل، قالوا: «إن للجيش الحق في القبض على أفراد يقرر أنهم مقاتلون أعداء، واحتجازهم... بما في هذا المقاتلون الأعداء الذين يحملون المواطنة الأمريكية، علاوة على هذا فليس لهؤلاء المقاتلين أي حق في إتاحة استشارة

---

(١) للمزيد حول الـ«مقاتلون الأعداء» انظر: باركر، أليسون، فوق القانون: السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٢١ ـ ٢٣١.

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٨٧.

لتحديد احتجازهم» ثم مضوا يقولون: «ليس للمحكمة حق تكوين رأي آخر يُناقض حُكم الجيش على الشخص بأنه مقاتل عدو»؛ لأنهم بفعلهم هذا يتدخلون «عنوة في سلطة الرئيس المطلقة، بصفته قائد أعلى للجيش» والتي من المفترض أن تشمل السلطة في أن يأمر باعتقال واحتجاز، ومعاملة العدو والحصول على استخبارات حيوية للأمن القومي من المعتقل، وتقييمها»، وأنه ينبغي للمحاكم أن تُذعن للجيش «حينما يُطلب منها إعادة النظر في القرارات العسكرية في وقت الحرب»[١].

ب ـ الحرص على عدم توقيف أو استجواب أولئك المقاتلون على الأراضي الإقليمية الأمريكية: وذلك من أجل الالتفاف على القانون الفيدرالي الأمريكي، وإمعاناً في البعد عن أي مظلة قانونية يمكن أن تشمل أولئك المعتقلين، وتطبيقاً لذلك فقد تم بناء سجن كبير في قاعدة البحرية الأمريكية بجوانتانامو في كوبا، وسجن باغرام في كابل، وسجن أبو غريب في العراق، وعدد آخر من القواعد والسجون السرية في عدد من الدول المتحالفة مع أمريكا لسجن أولئك المقاتلين الأعداء، وجميعها سجون سيئة السمعة في التعامل مع معتقليها، واعتبروا أن المحاكم الأمريكية لا تملك صلاحية التدخل هناك، والتزمت المحكمة العليا الأمريكية الصمت حول ما إذا كانت صلاحيتها تشمل تلك القواعد أم لا[٢].

ج ـ انتهاك كل القواعد والأصول القانونية في التعامل مع أولئك الأسرى: وقد كان من ثمرات ذلك الاستفراد بعيداً عن أي مظلة قانونية، فكان الحرص على أن لا يتم القبض على أحد من خصوم أمريكا أحياء، فضربت بعرض الحائط الشروط التي تنص عليها اتفاقيات جنيف فيما يخص الأسرى، فعمدت إلى تصفية أعضاء القاعدة بعيد استسلامهم، وكان وزير الدفاع رامسفيلد، قد أظهر تشدداً حيال أي مخرج يؤول إلى استسلام أولئك المحاربين، بل رد كل فكرة من هذا القبيل، ودعا صراحة إلى قتل السجناء العرب من غير الأفغان الذين كانوا يقاتلون إلى جانب طالبان.

---

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

(٢) تحقيق بعنوان أمريكا تبالغ في استخدام سيطرتها، صحيفة نيوزويك ـ الطبعة العربية ـ العدد (٤١٩)، ١ يوليو ٢٠٠٨م، ص٣٠ ـ ٣١.

وعلى هذا النحو قُتل أعداد كبيرة من أسرى الحرب في أفغانستان، إبان عملية «الحرية الراسخة»!!، إذ أنه بعد سقوط قندوز في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م، تم نقل أسرى الحرب إلى سجون الأوزبك في شبرغان ـ بإشراف قوات أمريكية خاصة ـ في ظل ظروف مروعة تسببت في موت الآلاف منهم، ولم يمض سوى أيام على ذلك حتى تم سحق انتفاضة في قلعة جانجي قرب مدينة مزار شريف، وتم شن ضربات جوية خلَّفت مئات القتلى من السجناء المحاصرين[١]، كما قُتل عدد أكبر منهم لدى احتلال القوات الأمريكية والموالين لها من الأفغان لجبال تورا بورا[٢]، ولم يتم إجراء أي تحقيق دولي في ذلك، ومن ذلك الانتهاك للقواعد والأصول القانونية أن تم اتخاذ تكتيكات محرمة دولياً لاستجواب أولئك المعتقلين مثل الإيهام بالغرق، والحرمان من النوم، والوضعيات المؤلمة، والموسيقى التي تصم الآذان، والإذلال المسبب للصدمة النفسية[٣].

بل إنها كانت تحرص على نقل معتقليها إلى دول ذات أنظمة لها باع طويل في ممارسات التعذيب لكي يتاح للشرطة المحلية استخدام طرق شديدة وفعالة[٤]، والعجيب أن تلك الأساليب تم طرحها في الصحافة الأمريكية، وعلى صفحاتها الأولى على أنها مشروعة، وفي القنوات التلفزيونية، وعلى سبيل المثال ففي البرنامج الشهير الذي تبثه السي. إن. إن والذي يسمى ستون دقيقة، وخُص

(١) كالاس، فرانسوا، و: سالينو، بيير، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧٢ ـ ٧٣.

(٣) آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/ أبريل ٢٠٠٨م، ص١٥.

(٤) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧١، ولتفاصيل موسعة ودقيقة حول ذلك انظر: بيغ، معظم، عدو محارب ـ رحلة مسلم بريطاني إلى معتقل غوانتانامو ذهاباً وإياباً، ترجمة: أيهم الصباغ، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، والكتاب بجملته فضح لتلك الممارسات، وكذا اللقاء الذي تم على قناة الجزيرة، مع مصورها سامي الحاج والذي قضى ما يزيد على الست سنوات معتقلاً في جوانتانامو.

به موضوع «تعذيب معتقلي طالبان، وهل هو مشروع أم لا؟، وكان ذلك بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢م، أبرزت شهادة الجنرال الفرنسي بول أوسارس، والذي تم إدانته بارتكاب جرائم حرب، وقد سوغت القناة استضافته على شاشتها بقولها: «إن الجنرال أوسارس يدافع عن طريقة في التعذيب يسعها أن تجنب الأبرياء الموت على يد إرهابيين...»[١]، وقد تم تدشين ما سمي بـ«مذكرة التعذيب»، في أغسطس٢٠٠٢م، بحيث أصبح لمستجوبي السجناء مطلق الحرية في التعامل معهم، عدا قتل السجين أو بتر أطرافه[٢].

وقد أوردت منظمة هيومان رايتس ووتش ـ كمثال على ذلك ـ قضية المعتقل محمد القحطاني، والذي مورست بحقه صنوفاً من العذاب من بينها الوقوف عارياً أمام محققة أنثى عارية، وإرغامه على ارتداء ملابس نسائية داخلية، وإرغامه على أن يقلد الكلب بعد ربطه بحبل مشدود على رقبته، ومنعه من النوم، بالإضافة إلى المعاناة الناتجة عن الإذلال والتحقير الجنسي والجسمي، حيث أجبروه على أخذ حقن شرجية، كما أجبروه على أخذ ماء عن طريق الحقن في الوريد ثم منعوه من التبول حتى بال على نفسه مرتين على الأقل، بالإضافة إلى استخدام الكلاب المدربة الشرسة المزمجرة، واستخدام درجات الحرارة المنخفضة في الزنازين والتي تؤدي إلى تعطيل عمليات الجسم الحيوية، وكل ذلك كان بتعليمات مباشرة من رامسفيلد شخصياً[٣].

ما تقدم يعتبر تعذيباً من النوع الخفيف بحسب ما أفاد به النقيب أيان فيشباك، ولكن التعذيب من النوع الثقيل يكون بتحطيم أقدام المعتقلين بالمطارق، أو إجلاس المعتقلين على أنابيب عوادم السيارات مما ينتج عنه تقرحات مؤذية وخطيرة، وقال فيشباك: «إن الكثير من الممارسات الوحشية التي مورست التي

---

(١) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) انظر في تفاصيل صدور تلك المذكرة وما دار بشأنها من لغط، تحقيق بعنوان: «تمرد في القصر» صحيفة النيوزويك العربية، ٧ فبراير ٢٠٠٦م، ص٢٨.

(٣) روتشيلد، ماثيو، الاستقالة أو الإقالة لا تكفي ـ رامسفيلد يجب أن يحاكم، مجلة بروجرسف الأمريكية، ترجمة: جمال خطاب، مجلة المجتمع، العدد (١٧٠١) ١٥ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، ص٢٢.

ظهرت في صور أبي غريب، والتي وصفها البنتاجون بأنها عمل مجموعة صغيرة من الجنود العاملين في المناوبة الليلية، كانت في الحقيقة تنفيذاً للسياسة الأمريكية»، وتلك الأساليب هي ما حرص تشيني على الدفاع عنها، وهو ما دعى صحيفة الواشنطن بوست بوصف تشيني بأنه «نائب الرئيس لشؤون التعذيب»[(١)].

والعجيب أن كل أولئك المعتقلين كانت تدرك الإدارة أن السواد الأعظم منهم هم من الأبرياء، كما صرح بذلك لورانس ويلكرسون ـ كبير مساعدي وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول ـ في مقابلة أجرتها معه وكالة «أسوشيتدبرس» أن «نحو ٢٤ محتجزاً فقط من محتجزي جوانتانامو البالغ عددهم (٨٠٠) معتقل بالقاعدة العسكرية الأمريكية في كوبا مشتبه بضلوعهم في أعمال إرهابية»[(٢)]، ومن عجيب المفارقات المتعلقة بهؤلاء المعتقلين أن قام أحدهم بالاتصال على قناة الجزيرة بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٤٣٠هـ فقامت قيامة إدارة المعتقل وصرح أحد المتحدثين باسم وزارة الدفاع الأمريكية، بأن ذلك الاتصال يُعتبر خرقاً لاتفاقات جنيف!!، فهالني حجم الصفاقة التي يحمله ذلك التصريح، وافتقاد أدنى درجات الحياء، إذ كيف يجروء أحدهم بالاحتجاج باتفاقات جنيف وهم لم يلتزموا منها بحرف فضلاً عن بند، بل إنهم أضفوا عليهم صفة الـ«مقاتلون الأعداء» لكي يهربوا من الالتزامات التي تنص عليها تلك الاتفاقات.

د ـ **السرية**: كانت وما زالت السرية سمة بارزة في التعامل مع أولئك المعتقلين الأعداء، فسجون سرية يتم الاعتقال فيها، وجلسات تحقيق سرية، وأدلة السرية مقدمة ضدهم، لا يُعرف نوعها، ولا من قام بإجرائها، وفوق هذا فإنه لا يحق لهم الاطلاع عليها، فضمن الحرب على الإرهاب أصبحت سرية الأدلة من القواعد القانونية التي تحظر على المتهم أو محاميه الإطلاع على الأدلة المقدمة ضده، أو معرفة من قدمها، وقد قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها بعنوان ـ تحت الرادار: رحلات سرية إلى التعذيب والاختفاء ـ: إن «(C.I.A) لم

---

(١) هيرش، مايكل، الحقيقة حول التعذيب، نيوزويك العربية، العدد (٢٨٢) ٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، ص٨، ولتفاصيل أكثر، وسرد موثق انظر: تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٥٣ ـ ٥٥.

(٢) مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٥)، مرجع سابق، ص١٣.

تخرق فقط القانون الدولي المتعلق بمنع التعذيب، ولكن أيضاً خرقت قوانين الطيران المدني، بلجوئها في تغطية عملياتها إلى خدمة الشركات الخاصة، وقد بلغ عدد الرحلات التي تستخدم لنقل المعتقلين حوالي ١٦٠٠ رحلة»[١]، وقد ذكرت مصادر تركية أن (C.I.A) قامت باختطاف ١٥٠ شخصاً من تركيا للتحقيق معهم، وقال عثمان قراخان محامي أحد المتهمين: «إنه ثبت وجود سجون سرية تابعة للاستخبارات الأمريكية، أربعة في باكستان، والبقية في الأردن وأفغانستان والمغرب وتركيا..»[٢].

ومن تلك الاختطافات ذلك الاختطاف الشهير لأبي عمر مصطفى حسن نصر، والذي تم اختطافه من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية من مدينة ميلانو الإيطالية في ١٧ فبراير ٢٠٠٣م، وتم نقله إلى مصر، واتصل في وقت لاحق بزوجته وبإمام آخر في ميلانو، وذكر لهم أنه تعرض للتعذيب في محاولة لتحويله إلى جاسوس لأمريكا[٣]، وذلك التعسف لم يقتصر على غير الأمريكيين، فحتى المواطنين الأمريكيين شملهم ذلك الأذى، ومن أشهر الحالات التي تخص مواطنين أمريكيين حالة عصام حمدي، وخوسيه باديلا، واللذين اعتقلا، وصُنفا كمقاتلين أعداء[٤]، وكذا الحال بالنسبة للمواطن القطري: علي بن صالح المري والذي دخل إلى الولايات المتحدة بتأشيرة دراسة فاعتقلته السلطات الأمريكية ووجهت إليه تهمة مقاتل عدو، بناء على معلومات استقتها من استجواب شخص متهم أنه من مسؤولي القاعدة[٥].

وكذا الحال بالنسبة للطالب الإيراني ياشار زيندهيل والذي تم القبض عليه

---

(١) موقع الجزيرة نت، بواسطة مجلة البيان، كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مجلة البيان، العدد (٢٤٤)، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، ص٩٤.

(٢) خبر بعنوان «الكشف عن قيام الاستخبارات الأمريكية باختطاف ١٥٠ تركياً»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٢)، ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ص١٢.

(٣) تحقيق بعنوان «أسئلة إضافية حول إمام مفقود»، صحيفة النيوزويك العربية، العدد (٢٦٥) ١٢ يوليو ٢٠٠٥م، ص٤٠.

(٤) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٤٥١ ـ ٤٥٣.

(٥) انظر تفاصيل قضايا هولاء الثلاثة وبعض المؤاخذات القانونية المتعلقة باعتقالهم لدى: باركر، أليسون، و: فيلنر، جيمي، فوق القانون: السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٢١ وما بعدها.

لأنه قام بتسجيل أقل من إثني عشر ساعة في سجله الأكاديمي، مع استكماله جميع الإجراءات النظامية، كما قُبض على أكثر من خمسة آلاف مواطن أجنبي بعد أحداث ٩/١١، ولم يوجه الاتهام إلا لثلاثة منهم بجرائم تتعلق بالإرهاب، ثم أُعلن براءة اثنين من الثلاثة، والثالث قيد الاستئناف[١].

وهذه الإجراءات الخاصة بالمقاتلين الأعداء لم تكن حصراً على الرجال، وإنما حتى النساء تم تطبيق نفس تلك القواعد عليهن، ومن أشهر أولئك النسوة، الطبيبة الباكستانية: عافية صديقي، والتي تم اعتقالها عام ٢٠٠٣م في باكستان، ونُقلت إلى قاعدة باجرام في أفغانستان، وظلت فيها من عام ٢٠٠٣م ـ ٢٠٠٧م، وقد ذكرت منظمات حقوقية عدة أن عافية صديقي تعرضت لأنواع مختلفة من أساليب التعذيب الأمريكية، وأنها لم تعد تعي ما تقول.. وأشار التقرير إلى تعرضها لمحاولات نزع معلومات منها بتهديدها المتوصل بسلاح الاغتصاب، ونزع ملابسها... إلخ[٢].

وأحياناً يتم قصف مدنيين وقتلهم ضمن ذلك المبدأ المستحدث، ومثال ذلك أنه عندما استهدفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية العديد ممن قالت أنهم من عملاء القاعدة في اليمن عام ٢٠٠٢م وقصفتهم بالصواريخ وقتلتهم، صنفت تلك المعايير تحت بند السرية للغاية[٣].

المطلب الرابع

خصخصة الحروب

تعتبر أجهزة الدفاع الوطني لكل دولة هي القوة التي تفاخر بها، وتحامي بها عن أراضيها، وهي القوات التي كفل لها القانون الدولي أوضاعاً مقررة خلال الحروب، ونظم أحوالها في حال النصر، وفي حال الهزيمة، ولكن عندما تكبر

---

(١) غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٣٢ ـ ١٣٤.

(٢) انظر تحقيقاً مطولاً عن ذلك بعنوان: عافية صديقي تستغيث في السجون الأمريكية، مجلة المجتمع، العدد (١٨٦٨)، في ١٥ رمضان، ١٤٣٠هـ، ص٢٦ ـ ٢٧.

(٣) آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/ أبريل، ٢٠٠٨م، ص١٦.

الإمبراطوريات، وتترهل، ترى أنها محتاجة إلى وقود تزج بهم في محارق وأتون شهواتها التوسعية، وهذه عادة مستقرة لدى كل الإمبراطوريات، فقد قامت الإمبراطورية البريطانية بزج الكثير من الجنود المرتزقة الهنود ـ والسيخ على وجه الخصوص ـ في حروبها التوسعية، كما هجر الفرنسيين ١٣٢ ألف من مختلف أقطار المغرب، لسد الفراغ الناجم عن تجنيد الفرنسيين، بالإضافة إلى تجنيد بعضهم مباشرة للقتال[١]، أما في عصر الإمبراطورية الكونيالية الأمريكية، فهي قامت بابتكار إنشاء شركات خاصة تقوم بمهام قتالية في أراضي الحروب، وهي ـ أي: الشركات ـ تقوم بتوظيف وتجنيد مرتزقة، وهؤلاء المرتزقة إما أن يكونوا ذا بُعد عقائدي لتجييشهم ضد الخصم، أو أن يكون لا هم لهم إلا جمع المال، ومن خلال ذلك تحقق الدول المحاربة عدة فوائد، من أهمها:

١ ـ أن هؤلاء المرتزقة هم من يُزج بهم في مقدمة الصفوف، وفي المناطق الساخنة، فيكونون رداء للجيش النظامي، مما يقلل خسائره والعثور على بدائل للقوات المستعمرة، لتحاشي الإصابات التي قد تزعج «الوطن»، حيث أن قتلى هؤلاء المرتزقة لا يدخلون في إحصاءات الجيوش النظامية كقتلى، أو كجرحى، مما يقلل من عدد الخسائر أمام الرأي العام، ولذلك فقد كانوا يُدفنون في مقابر جماعية، أو تلقى جثثهم في الأنهار، والمناطق المهجورة ـ كما حدث في العراق ـ إذ كانوا يُدفنون في مقابر جماعية، أو يلقى بهم في مناطق من نهر ديالى شبه المهجور على الحدود العراقية الإيرانية..»[٢].

٢ ـ أنهم ليس لهم أي ضوابط أخلاقية، أو التزامات قد تمنعهم من ارتكاب أشنع المجازر، وأفظع جرائم الحرب، فمعيارهم هو الدولار ولا غيره.

٣ ـ أنهم يُعتبرون فوق المسألة، وهذا ما فعلته أمريكا ـ بالذات ـ معهم إذ منحتهم حصانة مطلقة، وما زالت تمنحهم تلك الحصانة، وفي حال الدول الضعيفة يمكن التنصل من مسؤوليتهم، بالتواطوء معهم كأن تقوم الدولة التي قامت بتجنيدهم بحل الشركة التي قامت باستقدامهم، ويصبح ليس لها أي

(١) المسيري، د. عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/٢٥٣.

(٢) منصور، أحمد، معركة الفلوجة ـ هزيمة أمريكا في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠٨م، ص٦٢ ـ ٦٣.

وجود قانوني، هذا إن لم يكن بناء الشركة وهمياً من الأساس.

٤ ـ أنهم يكونون في الغالب مدربين تدريباً جيداً، ومؤهلين لخوض عمليات قتالية ـ كأن يكونوا أفراداً أو ضباطاً سابقين في إحدى الجيوش النظامية وتم تسريحهم، أو حراساً شخصيين لبعض الرؤساء السابقين، ونحوهم ـ وهو ما يوفر كلفة تدريبهم وتأهيلهم.

٥ ـ أنهم يمكن تحشيدهم تحت شعارات دينية ـ كالحرب الصليبية مثلاً ـ وإلهاب حماسهم بتلك الشعارات، كما سيأتي.

وهذه الشركات التي تتم الخصخصة عن طريقها إما أن تكون ذات بُعد عقائدي، وعلى الأقل في إداراتها العليا ـ وهذا هو الغالب ـ وإما أن تُلغي الشعار العقائدي، ويكون كل همها منصبّاً على جمع المال، وسيكون حديثنا عنها على النحو التالي:

أولاً: الشركات ذات البُعد العقائدي: وهي التي تحرص على أن يكون المنخرطون فيها ممن يؤمنون بالعقيدة الصليبية، التي ترى أن نشر الصليبية بالسيف هو أهم رسالة مقدسة يحملونها، وهي تضرب بجذورها إلى أيام الحملات الصليبية الأولى، وتستلهم تلك الروح، وهي في حقيقة الأمر امتداد لها، حيث أنها تعيش على أوقاف خُصصت لتلك الجماعات، وقد بدأ التأسيس لتلك الجماعات العقائدية من بدايات القرن العاشر، إذ كانت حركة الإصلاح الكلونية[1] ـ والتي دعت إلى الإصلاح الكنسي البابوي من الفساد ـ فنتج عن ذلك إقبال كبير من الناس لاعتناق الرهبانية، ففكر الكثيرون ـ من زعماء تلك الحركة ـ بإنشاء جماعات جديدة لتحتضن ذلك الفائض من الناس، فأنشئت عشرات الحركات الديرية التي تخدم في مناح متعددة[2].

وما يهمنا هنا هو جماعات الرهبان المحاربين، إذ استخدمت البابوية فكرة الحرب العادلة في القتال الذي كان دائراً ضد مسلمي الأندلس، إذ منح البابا الإسكندر الثاني في سنة ١٠٦٣م غفراناً للفرسان الفرنسيين الذين ذهبوا لقتال

---

(١) نسبة إلى دير كلوني في جنوب فرنسا، والذي أنشأه وليم التقي دوق أكيتانيا في ٩١٠م.

(٢) يوسف، د. جوزيف نسيم، دراسات في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، (د، ط)، ١٩٨٤م، ١٧٣ ـ ١٧٧.

المسلمين في أسبانيا[١]، وفي رأي كثير من الباحثين أن جريجوري السابع (١٠٧٣ ـ ١٠٨٥م) هو الذي صاغ فكرة الحرب المقدسة في شكلها النهائي، واستخدم عبارة جيش المسيح للمرة الأولى ـ بالمعنى المادي ـ[٢]، وأخذت تلك الحركات تنمو، ويزداد نفوذها مع مرور الوقت، حتى أصبح الراهب «آمر قلعة المسيح»، والرهبانية كانت تعتبر بمثابة فروسية المسيح ضد قوى الظلام، وأضحى طريق الصليب رمزاً لهذه الحرب المقدسة الديرية، وكان الرهبان يقومون لمن معهم من الفرسان برحلة روحية إلى «أورشليم السماوية»، وذلك لزيادة تماهيهم مع ذلك التجييش، وهذا الإتحاد بالرب، والامتثال لمشيئته هو الهدف من الحياة المسيحية.

ولذلك فبعد أن اقتحموا القدس، أرسلوا إلى البابا يرجونه الحضور إليهم لكي ـ بحسب عبارتهم ـ أن «تفتحوا لنا أبواب كلا الأورشليمين»[٣]، ومن أهم وأشهر جماعاتها ـ فرسان القديس يوحنا والذين اشتهروا بـ«الإسبتارية»، وقد اجتمعوا لأول مرة في عام ١٠٩٩م، وفرسان المسيح الفقراء أو فرسان الهيكل والذين اشتهروا بـ«الداوية»، وكان تأسيسها سنة ١١١٩م، وقد وضع المجمع المسكوني لمدينة تروا نظام الهيكل، وسُمح للفرسان ارتداء المعطف الأبيض، والذي سيُزين اعتباراً من عام ١١٤٧م بالصليب الأحمر المشهور[٤]، وبدءوا يحصلون على امتيازات غير عادية، وإعفاءات كثيرة، وعدد من الأوقاف لا حصر لها، ومن ذلك أن الفونسو المحارب ـ ملك أرغون ـ أوصى لفرسان الداوية بثلث مملكته[٥]، وبدأت ثروتهم تتضخم، وهو ما سبب لهم العديد من

---

(١) للمزيد حول دور جماعات الفرسان الدينيين وحروبها في الأندلس، انظر: د. البشري، سعد، جماعات الفرسان الدينية وحروبها مع المسلمين في الأندلس، مجلة جامعة أم القرى، العدد السابع، ١٤١٣هـ، ص١٨٥ ـ ٢٢٠.

(٢) قاسم، قاسم عبده، ماهية الحروب الصليبية ـ الأيدلوجية، الدوافع، النتائج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد (١٤٩)، شوال ١٤١٠هـ، ص٣٧.

(٣) آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٤) فرجيس، جاك، جرائم الدولة ـ الكوميديا القضائية، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ١١١ ـ ١١٣.

(٥) د. البشري، سعد، جماعات الفرسان الدينية وحروبها مع المسلمين في الأندلس، مرجع =

الإشكالات، إلا أن تواجدهم ظل قائماً، ولم ينقطع، ولكنه يضعف ويقوى بحسب الأوضاع والظروف الدينية والاقتصادية والسياسية[(١)].

حتى هذا العصر، ولهم امتداد إلى الآن، ويدعى «فرسان مالطا»[(٢)]، ويتمتعون بوجود قانوني لهم، ولها دستورها، ومؤسساتها العمومية، وتقيم علاقات مع ثمان وتسعين دولة، من بينها ستة عشر دولة إسلامية، وتسع دول عربية، ورئيسها يلقب بـ«السيد الأكبر»، وهو حالياً الأمير البريطاني: فرا أندرو بيريتي، وهو يعامل كرئيس دولة بكل الصلاحيات والحصانات الدبلوماسية، وينص القانون الدولي على سيادة دولة فرسان مالطا، ولها صفة مراقب دائم في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وتُدار الأنشطة المختلفة للمنظمة عن طريق ستة أديرة رئيسية متفرع عنها خمسة فرعية، وسبع وأربعون جمعية وطنية[(٣)].

وهذه المنظمة هي التي يرأس أحد أعضائها ـ إريك برنس[(٤)] ـ أكبر وأسوأ شركات المرتزقة في العالم وهي شركة بلاك ووتر، ومن أبرز أعضاء هذه الجماعة بريسكوت بوش ـ الجد ـ وبوش الأب، وبوش الابن، ورونالد ريجن[(٥)]

= سابق، ص١٩١، وبالرغم أنه حدث خلاف حول تلك الوصية إلا أنه تم التصالح بشأنها، حيث يُمنح الفرسان نصيباً في البلاد التي تم انتزاعها من أيدي المسلمين.

(١) انظر شيء من تفصيلات ذلك في المراجع السابقة، بالإضافة إلى: عبد الحكيم، منصور، دولة فرسان مالطا وغزو العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص١٢١ وما بعدها.

(٢) للمزيد حول دولة فرسان مالطا وصلتهم بصناعة المرتزقة وأن لهم دور فاعل في مساعدة المتمردين النصارى للانفصال في كثير من دول العالم الإسلامي، كدعمهم للمتمردين في جنوب السودان، ومشاركتهم في انفصال تيمور الشرقية، إلى غير ذلك انظر: عبد الحكيم، منصور، دولة فرسان مالطا وغزو العراق، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٣) كامل، مجدي، بلاك ووتر ـ جيوش الظلام ـ المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب ـ بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٧١.

(٤) انظر في حياة مؤسس بلاك ووتر وانتماءاته اليمينية لدى: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، ترجمة ونشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٣١ ـ ٥٧.

(٥) كامل، مجدي، بلاك ووتر ـ جيوش الظلام ـ المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب ـ بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، مرجع سابق، ص٧٢، ٩٣.

ـ الرئيس الأمريكي السابق ـ ومن أبرز رموز أعضاء تلك المنظمة التنفيذيين جوزيف شميتز[١]، والذي قدَّم للإدارة الأمريكية بعد هجمات سبتمبر رؤيته للحرب على الإرهاب، مستخدماً نظرية التفوق الكاثوليكي، التي تتبناها منظمة فرسان مالطا، وهو ما حرص بوش على الالتفات إليه من خلال إعلانه الحرب على الإرهاب على أنها حرب صليبية، وعيَّن بعدها شميتز كمفتش عام في البنتاجون، وبعد استقالته من البنتاجون عُين برتبة مستشار، ومشرفاً على إدارة العمليات القتالية[٢] في شركة بلاك ووتر، كي يشرف على تنفيذ رؤيته التي قدمها للإدارة الأمريكية، من خلال إدارته للعمليات القتالية لتلك الشركة، والتي استباحت الدماء، وسفكتها بدون حساب، أو رقيب[٣]، وكان قبل ذلك قام بإلقاء محاضرة للإتحاد الفدرالي لفرسان مالطا في كنسية بريمر في بيتسيدا ـ ميريلاند ـ وتلا خلالها قصة «الهروب إلى الجنة» لفرانسيس بريمر، زوجة بول بريمر[٤].

وانطلقت بلاك ووتر في جمع مرتزقته من أقطار الأرض، وكانت دول أمريكا الجنوبية هي المنطقة التي ركزت عليها عملية التجنيد[٥]، وبالرغم من كل الجرائم التي ارتكبتها تلك الشركة إلا أنه تم تجديد عقود معها بأكثر من ١٧٤ مليون دولار في العراق وأفغانستان منذ تولي الرئيس أوباما لمنصبه، ويأتي تجديد عقدها بعد شهادة اثنين من موظفيها تفيد بأن مالكها ـ إريك برنس ـ كان يعتبر نفسه «محارباً صليبيّاً مكلفاً باستئصال الإسلام والمسلمين من العالم»، وأنه قد يكون «ضالعاً أو مسهلاً لاغتيال أفراد كانوا يتعاونون مع السلطات الفيدرالية في

(١) انظر في سيرة شميتز وارتباطاته الكنسية: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣٦٩.

(٢) كامل، مجدي، بلاك ووتر ـ جيوش الظلام ـ المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب ـ بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، مرجع سابق، ص٩٠.

(٣) انظر حول بعض جرائم هذه الشركة: المشهداني، د. أكرم، ١٨٠ ألفاً من المرتزقة ينشرون الخوف والرعب في العراق، مجلة المجتمع، العدد (١٧٧٢) ٢٤ رمضان ١٤٢٨هـ، ص٢٠.

(٤) سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣٩٥.

(٥) انظر في تفاصيل ذلك التجنيد: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٢٣٧ وما بعدها.

التحري عن الشركة»[١]. وبلاك ووتر ليست الشركة الوحيدة بل هناك عشرات الشركات التي تحمل ذلك البُعد العقائدي، وتنشط تحت مسميات مختلفة، ويكثر تواجدها في المناطق المضطربة.

ثانياً: الشركات التجارية: وهي التي يكون همها منصبّاً على جمع المال، ولذلك يظل البعد العقائدي ثانوياً، ولا يُشترط فيمن ينتسب إليها أن ينتمي إلى ديانة معينة، وإنما أن تنطبق عليه المواصفات التي يرغبونها في الشخص الذي يريدون أن يتعاقدوا معه، من وجود الخبرات السابقة، وقوة البدن، وقد كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وجهازها المتخصص بـ«الأعمال القذرة»، وبتواطؤ من الحكومة البريطانية، كانت تقوم بتجنيد المرتزقة، لبلبلة الأمن في المناطق التي تخشى أن تقع تحت النفوذ الشيوعي إبان الحرب الباردة[٢].

وهناك سوابق تاريخية لذلك، فلولا مرتزقة الهند لعانت الإمبراطورية البريطانية من نقص مزمن في القوة البشرية، فقد كانت الهند ثكنة إنكليزية في البحار الشرقية، تأخذ منها أي عدد من الجنود، دون أن تدفع لهم ـ كما يقول اللورد ساليزبوري ـ كما كان ثلث، أو أقل من نصف القوات البريطانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية معتمداً على مستعمراتها[٣]، كما كان لدى الفرنسيين فيلقهم الأجنبي، خلال حروبها الاستعمارية، وكذا الحال بالنسبة للهولنديين، الذين كانوا يجندون مستعمريهم من شرق أندونيسيا[٤].

وقد أورد مؤلفا كتاب «المرتزقة في أفريقيا» نماذج لذلك التجنيد من خلال اعترافات المجندين خلال محاكمات بعضهم، في جنوب وشرق أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، وقد كانت الإعلانات تُنشر لطلب تجنيد المرتزقة في أغلب

---

(١) قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ١٨/٨/١٤٣٠هـ، والخبر على موقعها على الإنترنت، وقد أحالت على مجلة «ذي نيشن» الأمريكية.

(٢) بورشيت، ويلفرد، روبوك، ديرك، المرتزقة في أفريقيا، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص٢٠.

(٣) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٤) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٠٦، وقد أورد فيه سرداً مطولاً عن تلك الشركات وأنشطتها.

الصحف البريطانية[١]، كما أنه كان هناك تحشيد متعمد لإعاقة صدور القانون الجنوب أفريقي الذي يذهب إلى منع الجنوب أفريقيين من المشاركة في أي نزاع مسلح كمقاتلين يسعون إلى الكسب الشخصي، أو من التدخل في أي عمل يهدف إلى الإطاحة بحكومة أو زعزعة النظام الدستوري والسيادة وسلامة أراضي بلد من البلدان»[٢].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة في مراحل كثيرة من تاريخها على صناعة العنف، وترويجه بواسطة المرتزقة، فبعد الحرب العالمية الثانية انصرفت الولايات المتحدة إلى مهمة إخماد المقاومة المناهضة للفاشية في بقاع كثيرة من العالم، بتجنيد المرتزقة، فقد جندت عصابات من النازية؛ كأمثال كلاوس باربي «سفاح ليون»[٣]، وتم تكليفه كمسؤول عن عمليات التجسس على الفرنسيين لصالح المخابرات الأمريكية، وريناد جيهلين أحد أبرز النماذج، فقد كان مسؤولاً عن عمليات استخباراتية لهتلر في أوروبا الشرقية، ولكن سرعان ما أُسندت إليه نفس المهام في مخابرات ألمانيا الغربية بإشراف من الـ«سي آي أي»، وأسند إلى منظمته دعم الولايات المتحدة في تنفيذ عمليات عسكرية داخل الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية، وقد أدار هذه العمليات مكتب جورج كينان، بوزارة الخارجية.

وبعد ذلك تم استقدامهم إلى أمريكا، أو إلى أمريكا اللاتينية، بمساعدة من الفاتيكان، والكهنة الفاشيين لتدريب القائمين على أعمال التعذيب التي ابتكرها الجستابو ـ جهاز المخابرات النازي ـ وللمساعدة على تأسيس دول أمن قومي ذات طابع نازي في أمريكا الجنوبية، وتأسيس سرايا الموت في أمريكا الوسطى[٤]، وهم ـ أي: المرتزقة ـ من حرص الأمريكان على تجنيدهم خلال

---

(١) بورشيت، ويلفرد، روبوك، ديرك، المرتزقة في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢٠، وقد أورد فيه نص الإعلان الذي نُشر في الديلي إكسبريس.

(٢) انظر في تلك المحاولات لإعاقة صدور ذلك القانون لدى: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٤٤٧.

(٣) انظر عن «كلاوس باربي» الوثائق التي كشفت عنها وكالة الاستخبارات الأمريكية تحت عنوان «مجوهرات العائلة»، ونُشر ملخصها لدى: كامل، مجدي، مجوهرات العائلة ـ وثائق العار الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٧٧ ـ ٧٨.

(٤) تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة.. وإرهاب الأباطرة.. قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص١٢٧، و: تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٩٠ ـ ٣٩١.

الحرب مع فيتنام، حينما أرسلوا قرابة ٢٠٠٠ من فرقة البريهات الخضراء الخاصة إلى المرتفعات الجنوبية، لتجنيد المونتجناردز ـ وهم جماعة جبلية تتميز أثنياً عن الفيتناميين ـ في مجموعات دفاع غير نظامية، كما قامت بتطويع الجنرال فانج باو، من جيش لاوس، بمساعدات سرية فرنسية، وهو قام بدوره بتطويع جيش قوامه ٣٠٠٠٠ جندي من قبائل الهمونج، وأصبح باو بطلاً بالنسبة للاستراتيجيين الأمريكيين، وتم استخدام طائرات الـ«سي آي أي» لإمداد قرى همونج بالسلاح، والأرز، ونقل محصولهم المدر للأرباح ـ أي: الأفيون ـ إلى مقر فانج باو الرئيسي في سهل جازر، ومن هناك انتقل الأفيون لتموين القوات الأمريكية المحاربة في فيتنام، ثم بعد ذلك أُنشئ برنامج وزارة الخارجية، الدولي للتعليم والتدريب العسكري، في أعقاب مبدأ نيكسون، أو «فتمنة الحرب الفيتنامية»، أو مبدأ «أن يحارب الصبية الآسيويون الحروب الآسيوية».

وكان الأسلوب الرئيسي لبرنامج وزارة الخارجية السابق هو دفع الأموال للضباط والجنود الأجانب لدراسة كورسات في أماكن مثل جامعة الدفاع القومي بواشنطن، ومركز استخبارات الجيش بفورت هاوتشوكا ـ أريزونا، ومركز الحرب البحرية الخاصة ـ المركز الخاص لفرقة السيلز ـ بكورونادو، والأكاديمية البين: أمريكية للقوات الجوية بقاعدة لاكلاند الجوية بسان أنطونيو، ومدرسة قيادة العمليات الجوية الخاصة بهيرلبرت فيلد، ومركز جون فرانكلين كنيدي للحروب الخاصة، وتعتبر أكثر تلك المؤسسات التعليمية سوء سمعة هي مدرسة اللغة الإسبانية للأمريكتين، والتي أعادت تسمية نفسها بـ«معهد وسترن هميسفير للتعاون»[1]، لكي تتلافى أمراً صدر من الكونجرس بإغلاقها، وقد قامت بتدريب ما يربو على٦٠٠٠٠ ألف من ضباط الجيش والشرطة في أمريكا اللاتينية، وتورط خريجوها في انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، حيث تورطوا في عمليات تعذيب، واغتصاب، ومذابح واغتيالات، وقامت حركات مناهضة لذلك المعهد،

---

(١) وقد ذكر جريمي سكاهيل أن هناك كلية الأمريكتين الحربية التابعة للولايات المتحدة، وأعيد تسميتها في ٢٠٠١م بـ كلية نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني، ولم يتضح لي ما إذا كانت نفس الكليتين أم تختلفان، انظر: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، ترجمة ونشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٢٣٨.

فتم إغلاقه على الأراضي الأمريكية، وأعلنت إدارة بوش خططا لإنشاء بديل لها في كوستاريكا[١].

وفي مطلع الثمانينات الميلادية أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية ـ إبان الحرب الباردة ـ مجموعة من أبرز نخبة المرتزقة، وجعلت لها عنوانا عالمياً هو «العصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية»، وهي إحدى عناصر شبكات الإرهاب الدولي التي تنظمها الولايات المتحدة، وتتكون هذه العصبة من خليط من النازيين، والمعادين للسامية، وسرايا الموت، وبعض من أسوأ القتلة وسفاكي الدماء من كافة أنحاء العالم[٢]، وأما بعد انهيار المعسكر الشيوعي فقد قام ديك تشيني عندما كان وزير الدفاع في ولاية بوش الأب، بتكليف شركة براون آند روت بعمل تقرير سري مفصل عن إمكانية قيام الشركات الخاصة بتزويد القوات الأمريكية بالدعم اللوجستي في مناطق الحروب، بتكلفة ٣٠٩ مليون دولار، وتم إضافة ٥ مليون دولار لها.

وفي ذات العام فازت الشركة بعقد مدته خمس سنوات من سلاح المهندسين بالجيش، وتم اعتماد خصخصة[٣] العمليات اللوجستية للجيش، واعتمادها كاستراتيجية حربية، وبدأ البنتاجون في التعاقد على كل تلك الخدمات المتخيلة، باستثناء إطلاق المدافع، وقيادة الطائرات، ويُقدر أن تقفز إيرادات تلك الشركات بعد الخصخصة من ٥٥,٦ بليون دولار، إلى ٢٠٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠م، كما ترى ذلك ديبرا آفانت من كلية إليوت للشؤون الدولية، بجامعة جورج واشنطن، المتخصصة في شؤون المرتزقة، وبعد أن ترك تشيني وزارة الدفاع الأمريكية، أصبح الرئيس التنفيذي لهاليبرتون بين عامي ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠م،

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢١٠ ـ ٢١٥.

(٢) تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة.. وإرهاب الأباطرة.. قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٣) تلك الخصخصة التي قال عنها الكولونيل بروس جرانت: أنها «أسلوب للالتفاف على الكونجرس، ولعدم إعلام الجمهور، يصنع السياسة الخارجية غيابياً، مستشارون عسكريون، دافعهم الجوهري هو الربح». جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

والتي قامت بشراء شركة براون آند رووت، وخلال عمل تشيني بهاليبرتون تقدم ترتيب الشركة من المركز الثالث والسبعين إلى المركز الثامن عشر من مقاولي البنتاجون، كما تزايد عدد فروعها في الملاذات البعيدة الآمنة من الضرائب، من تسعة إلى أربعة وأربعين فرعاً، وانتقلت هاليبرتون من دفع ٢٠٣ مليون دولار كضرائب على الشركة، إلى استرداد ٨٥ مليون دولار من الضرائب المسددة، ولذا فإنه ليس غريباً أن يحظى تشيني بمناسبة «يوم البيزنسات الكبيرة» في ٤ أبريل ٢٠٠٣م بجائزة «التميز في التربح الشركاتي غير المشروع من الحرب»، والتي منحته سيتيزن وركس، وهي منظمة أنشأها رالف نادر للدفاع عن حقوق المستهلكين، والعجيب أن ذلك التجمع الدموي لتلك الشركات، وتجارتها جعل لنفسه جمعية أسماها «جمعية عمليات السلام الدولية»[١]؟!!.

وقد صرح بوش ـ الابن ـ في خطاب له يوم ١١ مارس ٢٠٠٢م، بالغرض من ذلك التجنيد بقوله: «لن نرسل القوات الأمريكية إلى كل معركة، لكن أمريكا ستتولى إعداد الأمم الأخرى بعناية للمعارك القادمة»[٢]، ولتفعيل ذلك فقد ناقش الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يقضي بمنح الجنسية الأمريكية للمهاجرين غير الشرعيين ممن يواجهون خطر الترحيل من البلاد، إذا ما وافقوا على الخدمة العسكرية في العراق[٣]، ومن ذلك التجنيد ـ الذي تقوم به دول التمركز الغربي ـ ما قام به عدد من المرتزقة البريطانيين للانقلاب على حكومة غينيا الاستوائية، والذي كان بتخطيط السير مارك تاتشر ـ ابن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة ـ كما صرح بذلك عنصر المرتزقة سايمون مان، مدير الانقلاب[٤]، وما قام به عدد من المرتزقة في عدد من دول أمريكا اللاتينية[٥]، وكذا الحال فيما يقوم به المرتزقة

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٢٢ ـ ٢٣٠ (بتصرف، واختصار)، وفيه مزيد من التفاصيل عن نشاط تلك الشركات.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢١٠.

(٣) خبر بعنوان «قانون أمريكي يمنح الجنسية للمهاجرين غير الشرعيين مقابل الموت في العراق»، مجلة المجتمع، العدد (١٧٧٢) ٢٤ رمضان ١٤٢٨هـ، ص١٤.

(٤) صحيفة النيوزويك ـ الطبعة العربية ـ العدد (٤١٩)، ١ يوليو ٢٠٠٨م، ص٥.

(٥) انظر شيئاً من تفاصيل ذلك لدى: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٢٣٧ وما بعدها.

الأمريكان والبريطانيين من جرائم في العراق، وغيرها من الدول دون أن يجرؤ أحد على معاتبتهم، فضلاً عن معاقبتهم، وكذا الحال مع المجرمين من الجنود الأمريكان الذين ارتكبوا جرائم حرب، كجريمة حديثة، وجريمة النجف، وجريمة تدمير الفلوجة، وغيرها من الجرائم، التي لا يمكن لأحد أن يوجه لهم أي اتهام فيها لأن منطقة القوة وميزانها هو الحاكم.

وبموجب ذلك المنطق أصدر بول بريمر قانونه رقم (١٧) لعام ٢٠٠٤م، والذي يمنحهم بموجبه الحصانة المطلقة من المحاسبة أو الملاحقة القضائية، وهذا بخلاف ما نصت عليه الإدانات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان وخصوصاً في عام ١٩٨٦م، حيث أدانت المرتزقة كوسيلة لإعاقة حق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة في أفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وعينت في عام ١٩٨٧م مقرراً خاصّاً لفحص مسألة المرتزقة المنتهكين لحقوق الإنسان، وممارسات تقرير المصير، كما تبنت الجمعية العامة ـ بعد سنوات من المفاوضات الصعبة ـ في ٤ كانون/ديسمبر ١٩٨٩م، ميثاقاً لتجريم عمل المرتزقة، إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ لقلة الدول المصادقة عليه[١].

والخلاصة من كل ذلك ـ كما يرى الكاتبان الفرنسيان: بريغولي، ودلاموت في كتابهما البازار الكبير ـ أن «ثمة اتجاهاً جديداً يرمي الى تحويل البنتاجون إلى مركز للمرتزقة. فقد أنشئت سلسلة من الشركات الخاصة مؤلفة بمعظمها من موظفين سابقين من البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية ـ سي. آي. أي ـ تقوم بمهمات التدريب العسكري والحماية والتفاوض في حالات الخطف لحساب دول صغيرة أو لحساب شركات كبرى في أي مكان في العالم يتعرض لأي نوع من أنواع الخطر، وهذه الشركات تقوم بكل ذلك باعتبارها شركات خاصة مع أنها تتطلب دائماً موافقة الجهات الرسمية»[٢].

---

(١) جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢) بواسطة: عيسى، حسن عبيد، المرتزقة الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨) حزيران/يونيو ٢٠٠٦م، ص١٤٢، ويتضمن دراسة تاريخية جيدة، وتوثيقات يُحتاج إليها لمن أراد المزيد.

المطلب الخامس

الإسلام المعتدل

وهذا المصطلح في حقيقته المراد منه تغيير هوية الإسلام، من تلك الشريعة الربانية التي جاء بها محمد بن عبد الله ﷺ إلى إسلام عصري ليبرالي، وهو ليس حديث النشأة وإنما له جذوره القديمة[١]، التي تزيد على المائة عام، حيث تم النص على «الإسلام الجديد» في مؤتمر القاهرة التنصيري عام ١٩٠٦م، حيث خطب بذلك القس «ويتبر تشت»، ووضع خطته والتي طرحها في ذلك المؤتمر[٢]، وقد أعدوا العدة لذلك منذ زمن ليس باليسير، بل حتى القرآن الكريم تم إعداد طبعة عصرانية منه، وقد ذكر لي أستاذي الدكتور سليمان الصادق البيره ـ حفظه الله ـ (مُنذ ما يزيد على العشرين عاماً) أنه رأى مصحفاً في دير الأسكوريال بأسبانيا وقد حُذفت منه كل آيات العداء أو التي فيها تكفير لليهود والنصارى، ولكن ما زاد من زخمه ـ أي: عصرنة الإسلام ـ هو أن الجهود في السابق كانت موجهة لحرب الشيوعية، وعندما سقطت الشيوعية تحولت تلك الجهود إلى الخصم التقليدي، وإظهار العداء المعلن والمستتر للإسلام، والذي تم إعلانه على أنه إفراز من إفرازات الحرب على الإرهاب، وأنه ليس له جذور عقدية أو أيدلوجية سابقة.

وكان المدخل إلى ذلك أن تم ربط الإرهاب بالإسلام، وتصويره بأنه هو العقيدة التي تولد وتُفرخ الإرهاب، وتبعاً لذلك فلا بُد من إعادة صياغته ـ أي: الإسلام ـ واستبداله بإسلام مدجن يتوافق مع ما يريده الغرب، وما يتطلبه لكي يكون إسلاماً عصرياً، وقد يصل الأمر من أجل فرض ذلك الإسلام العصري إلى حد قلب وتغيير الأنظمة، وهذا الأمر تم النص عليه على يد نورمان بودوريتز ـ وهو أستاذ موجه للمحافظين الجدد ـ ونُشر في عدد أيلول سبتمبر ٢٠٠٢م من

---

(١) انظر في تلك الجذور، ومفكريها، ونظرتهم العصرانية لدى: سعيد، بسطامي محمد، مفهوم تجديد الدين، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص١١٩ وما بعدها.

(٢) شلتليه، أ. ل، الغارة على العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٨٩.

مجلة كومنتري، والذي أعلن فيه أن تغيير الأنظمة هو «الشرط الذي لا غنى عنه في جميع أنحاء المنطقة»، فهذه التغييرات «قد تمهد الطريق إلى القيام بإصلاح داخلي ـ وفق المفهوم الأمريكي طبعاً ـ وتحديث للإسلام حان وقتهما منذ زمن طويل»[١]، وبناء ما يسمونه بـ«العلمانية المؤمنة»[٢].

وفي سبيل بناء تلك العلمانية اتخذ الكونجرس عدة مشاريع، لكنها لم تكن تشكل رؤية متكاملة، ومنها مشروع «الجسور الثقافية»، الذي تبناه الكونجرس في ١٠/٥/٢٠٠٢م، بميزانية ٧٥ مليون دولار، وهي مخصصة وفق مقدمي المشروع من أعضاء الكونجرس، لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على غربلة ومراقبة الطلبة الأجانب.. وصياغة مواقفهم من أمريكا، وتعليمهم القيم الأمريكية؛ لأنهم قادة الغد في العالم الإسلامي، وفق نص المشروع، ومشروع «إصلاح التعليم في الشرق الأوسط» الذي تشرف عليه اليزابيث تشيني، والصادر من الكونجرس في ١٩/٤/٢٠٠٥م، ويهدف وفق الرؤية الأمريكية إلى القضاء على انجذاب الشباب نحو التطرف[٣]، ولكن لم يتم وضع أجندة متكاملة، وخطة استراتيجية وآليات واضحة إلا من خلال تقرير[٤] راند[٥] الأخير، والذي ورد فيه «أنّ عملية تغيير

---

(١) عاروري، نصير، مدى أمريكا العالمي وحرب جورج بوش الصليبية على الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢) الرشيدي، حسن، إسلام على الطريقة الأمريكية، مجلة البيان، عدد (١٩٢) شعبان ١٤٢٤هـ، ص٩١، وفيه مزيد بسط لآلية نشر تلك العلمانية المؤمنة.

(٣) ضمن المقال الافتتاحي لمجلة المجتمع بعنوان: «الطابور الخامس»، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٧٥٨) ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، ص٥.

(٤) بعنوان: «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، وقد جاء في (٢١٧) صفحة توزعت على مقدمة، يليها تسعة فصول ومن ثمّ فصل عاشر خاص بالخلاصة والتوصيات التي تمخّض عنها التقرير. وقد تمّ نشر هذا التقرير الذي أعده أربعة باحثين (أنجيل راباسا ـ تشيرل بنارد ـ لويل تشارتز ـ بيتر سيكل) في ٢٧ آذار ٢٠٠٧م، وتمّ إرفاقه بملخص تنفيذي بنفس العنوان من ١٨ صفحة.

(٥) مؤسسة راند RAND Corporation مؤسسة بحثية أمريكية، وقد تأسست «راند» في عام ١٩٤٨م، ولها نفوذ كبير وتأثير نوعي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، ولها علاقات وروابط مع وزارة الدفاع الأمريكية، فهي تشرف على ثلاث مراكز أبحاث تمولها وزارة الدفاع، وغالباً ما يتم العمل بتوجيهاتها، بناء على التقارير والأبحاث التي تقدمها للإدارة الأمريكية، انظر: غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين =

دين ليست عملية سهلة إلا أنّها ممكنة» وأعطى مثالاً بالتحول من الإمبراطورية العثمانية إلى دولة علمانيّة مثل ما حدث في تركيا[١]!!

وهذا ما جعلهم يفكرون في إيجاد «إسلام» يناسبهم، وذلك من خلال العمل على خنق «الإسلام السُّني» صاحب المذهب «الوهابي الحنبلي»، وحجر الزاوية في تنفيذ تلك الأجندة هي «أجندة الحرية وحقوق الإنسان»، وقد استوقفني ذلك التقرير طويلاً، وهو ما جعلني أفرد له هذا المطلب، واعتمد على تحليل ذلك التقرير فيه، إذ يصف التقرير في الفصل الأول دور المسجد في المعارضة السياسية في العالم الإسلامي من ناحية، وعدم تمكن التيارات العلمانية من استخدام هذا المنبر من أجل التعريف ببرامجه، ويرى التقرير أن التيار الإسلامي يتمتع بكل من المال والتنظيم، وهما العنصران الأكثر تأثيراً في المجتمعات الإسلامية، ولكي يتمكن الغرب من تغيير هذه المعادلة لصالح التيارات العلمانية المعادية للدين الإسلامي ـ والذين يتم وصفهم فيما تبقى من فصول التقرير بالاعتدال ـ فلا بد من الاستفادة من التجربة السابقة في القضاء على الشيوعية[٢].

وأما الفصل الثاني فيتم الشرح فيه كيف تحولت المواجهة مع الإتحاد السوفيتي من مواجهة اقتصادية وعسكرية إلى مواجهة فكرية بالدرجة الأولى، ويصف التقرير كيف تم تغيير الكثير من القواعد والقوانين المعمول بها سابقاً من أجل تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي، وكيف أنه تم السماح لوزارة الخارجية الأمريكية باستخدام كل الوسائل الإعلامية اللازمة لتغيير الرأي العام العالمي لخدمة المصالح الأمريكية، كما تم إنشاء قسم خاص في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كان هدفه الرئيسي العمل على تغيير مواقف المفكرين والطلاب والعمال ضد الشيوعية في شرق أوروبا.

= للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٧٢٨ ـ ٧٢٩.

(١) وهذا النموذج يعتبر هو المفضل لديهم، انظر ذلك وتوثيقاته لدى: عبد المجيد، سعيد، النموذج التركي العلماني فكرة للتصدير، مجلة المنار الجديد، العدد (١٩)، صيف ٢٠٠٢م، ص٥٩ ـ ٧٥.

(٢) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٧.

كما ذكر التقرير أنه كان هناك اهتمام كبير بنشر المجلات والصحف والكتب داخل الحزام الشيوعي بطرق غير مباشرة، ومن خلال العديد من المؤسسات الإعلامية الوهمية التي أنشئت في تلك الفترة لتكون ستاراً للتغلغل الفكري داخل المعسكر السوفيتي، وأنه قد تم توزيع ما يزيد على عشرة ملايين كتاب خلال تلك الفترة بطرق غير مباشرة، كما أهتم التقرير بتوضيح أحد عناصر المواجهة الفكرية مع الإتحاد السوفيتي والتي ركَّزت على إحياء ثقافة ما قبل الإتحاد السوفيتي، واعتبارها الثقافة الروسية الأصيلة، وليس الواقع المعاصر، وهو ما ظهر من خلال الاحتفاء الكبير في الغرب بالمفكرين والأدباء في الفترات التي سبقت ظهور الإتحاد السوفيتي، أو من عارضوا قيام ذلك الاتحاد، ومن الأسماء التي ذكرها التقرير الروائي والمصلح الاجتماعي ليو تولستوي، والأديب المعروف ديستوفسكي، وأوضح التقرير أن الدور الأمريكي كان يجمع بين التنظيم والتخطيط والدعم المالي، وتوجيه سياسات المواجهة، وتقديم الدعم الإداري والتنظيمي والإعلامي المساند للجهات التي تولت المواجهة الفكرية مع المعسكر الشرقي، إضافة إلى العمل على توفير المادة المعرفية اللازمة للهجوم على الفكر الشيوعي، مع الاهتمام في نفس الوقت بتشجيع تلك المؤسسات التابعة لها في المعسكر السوفيتي على مهاجمة أمريكا لتحقيق المصداقية.

كما بيَّن التقرير أن أوروبا الغربية قد شاركت أيضاً في تلك الخطة الاستراتيجية، وخصوصاً بريطانيا، التي كان لها العديد من البرامج والخطط للهجوم على المعسكر الشيوعي، كما يذكر التقرير تحديداً قسم المعلومات البحثية (IRD) الذي أنشأته الحكومة البريطانية كقسم سري ضمن وزارة الخارجية يتولى الدعاية الإعلامية البريطانية في الحرب الباردة، ويروي التقرير كيف تم استخدام المفكرين البريطانيين للعمل ضمن جهود ذلك القسم لمواجهة الفكر الشيوعي[١].

أما الفصل الثالث فيعقد مقارنة بين الحرب الباردة وتحديات العالم المسلم اليوم، حيث يبدأ الفصل بتوضيح أوجه الشبه بين الحرب الباردة وبين المواجهة

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص١٧ ـ ٢٠.

الحالية مع العالم الإسلامي، ويلخص أوجه الشبه في ثلاث أمور هي:

١ ـ حدوث أزمة جيوبوليتيكية (جغرافية سياسية) ذات بعد أمني ومخاطر عسكرية واستراتيجية على مصالح الولايات المتحدة.

٢ ـ إنشاء جهاز أمريكي ضخم للتعامل مع هذه الأزمة.

٣ ـ أن طبيعة الصراع فكرية وليست اقتصادية أو عسكرية فقط.

أما أوجه عدم التشابه بين واقع الحرب الباردة وبين الواقع المعاصر فيلخصه التقرير في ثلاث نقاط أيضاً هي:

١ ـ أن الحرب الباردة كانت دولة في مواجهة دولة، بينما التيارات الإسلامية التي استهدفت الولايات المتحدة ليست كذلك.

٢ ـ أنه كان هناك إمكانية للتفاوض خلال الحرب الباردة، بينما الصراع الحالي لا يمكن التفاوض فيه؛ لأن التيارات المسلحة لا تقبل بالأنظمة والمعاهدات الدولية.

٣ ـ أنه يمكن معرفة أهداف وأطماع الإتحاد السوفيتي من قبل المفكرين والساسة وصناع القرار الغربيين.

أما في عالم اليوم فإن الأهداف الاستراتيجية لخصوم الغرب غامضة، ولا يمكن التنبؤ بها كما يرى معدو التقرير، ويختتم هذا الفصل بالإشارة إلى أن الدعوة إلى الديمقراطية يمكن أن تُضعف الدول التي تشكل جزءاً من البنية الأمنية الحالية التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة[1].

أما الفصل الرابع والذي حمل عنوان «جهود أمريكا في مواجهة التطرف»، ويركز هذا الفصل على تقييم ما قامت به أمريكا خلال الأعوام الماضية من خطوات عملية لمواجهة التطرف، ويرى معدو التقرير أن أمريكا أخطأت عندما أظهرت بعض الدعم لعدد من الحركات الإسلامية التي تدعي الاعتدال، ولكن ما لبث أن انكشف الوجه الآخر لها والمعادي للمصالح الأمريكية، وأن تلك الحركات ليست معتدلة بالمفهوم الأمريكي للاعتدال، ويضرب التقرير لذلك

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٠ ـ ٢٣.

بمثالين هما: حزب العدالة والتنمية في المغرب، وجبهة العمل الإسلامي بالأردن، ثم يتحدث التقرير عن الجهود التي تركزت في الأعوام الماضية على الدعوة إلى الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، وأن هذه الدعوات قد تسببت في خسائر حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها أثبتت أنها قد تأتي بالإسلاميين إلى السلطة، كما حدث مع حركة حماس في فلسطين، وهو ما يتعارض مع المصالح الاستراتيجية للأمريكيين(١).

أما الفصل الخامس والذي يحمل عنوان «خارطة الطريق لبناء شبكات معتدلة في العالم المسلم»، حيث يرى التقرير أنه يجب تحديد وتعريف هؤلاء المعتدلين، وقد وضع لهم أربعة معايير رئيسية وهي:

١ ـ القبول بالديمقراطية: حيث يعتبر قبول قيم الديمقراطية الغربية مؤشراً مهمّاً للتعرف على المعتدلين، فبعض المسلمين يقبل بالديمقراطية الغربية، وبعضهم يقبل منها ما يتواءم مع المبادئ الإسلامية خصوصاً مبدأ الشورى، ويرونه مرادفاً للديمقراطية، كما أن الإيمان بالديمقراطية يعني رفض فكرة الدولة الإسلامية.

٢ ـ القبول بالمصادر غير المذهبية في تشريع القوانين، حيث يرى معدو التقرير أن الموقف من تطبيق الشريعة أحد الفروق الرئيسية بين المتطرفين والمعتدلين، ويستدل على ذلك بمقال للكاتب السوداني عبد الله نعيم، والذي قال فيه: «بأن الرجال والنساء، والمؤمنين وغير المؤمنين لا يمتلكون حقوقاً متساوية في الشريعة الإسلامية».

٣ ـ احترام حقوق النساء والأقليات الدينية: إذ يرى التقرير أنه يجب إعادة النظر في الأوضاع التمييزية بين النساء والرجال، والأقليات في القرآن الكريم، نظراً لاختلاف الظروف الراهنة عن الظروف التي كانت في عهد نبي الإسلام ـ عليه الصلاة والسلام.

٤ ـ نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع: إذ يؤكد التقرير أن المعتدلين يؤمنون بفكرة الحرب العادلة ـ كما هو الحال في معظم الأديان ـ ولكن يجب

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٣ ـ ٢٤.

تحديد الموقف من استخدام العنف، ومتى يكون مشروعاً وغير مشروع.

وقد وضع التقرير مقياساً لاختبار الاعتدال مكون من أحد عشر سؤالاً، والإجابة عليها هي التي تحدد ما إذا كان المجيب معتدلاً أم غير معتدل[١]، ومن يقرأ تلك الأسئلة يجد المراد منها محاولة إعادة تعريف مفهوم الاعتدال داخل المجتمع المسلم بحيث لا يستند التعريف من الآن فصاعداً إلى مبادئ الوسطية والتراحم التي حثت عليها الشريعة الإسلامية، وإنما إلى مجموعة من المسلمات الغربية التي تُقدم إلى العالم على أنها مبادئ دولية، ومن المتوقع أنه في حال إقرار هذه التوجهات ودفعها في الساحة الفكرية الدولية أن تُمنع شعوب العالم من رفضها أو حتى الاعتراض عليها، بدعوى أن ذلك سيكون اعتراضاً على حقوق الإنسان الدولية والشرائع العالمية، كما حدث فيما يتعلق بما سمي بحقوق الإنسان، والتي أصبحت لاحقاً حقوق الشواذ وحقوقاً لمخالفة الأخلاق والقيم والأديان[٢]، كما قسم التقرير في هذا الفصل من يمكن للإدارة الأمريكية أن تعتمد عليهم، أو أن تتعاون معهم إلى:

١ ـ العلمانيون: ويقسمهم التقرير إلى ثلاثة أقسام هي:

أ ـ العلمانيون الليبراليون: وهم من يؤمنون بالمبادئ الديمقراطية الغربية، ويعارضون تحكيم الشريعة، ويؤكد التقرير على أهمية التعاون مع هذا القسم، وأنهم هم المفضلون في التعامل لأن التعامل معهم سيكون بدون حرج.

ب ـ من أسماهم التقرير بـ«أعداء السلطة الدينية»: وهم يمثلون التيارات الحاكمة في بعض الدول كتونس وتركيا، وهم يعادون العلماء، ويجاهرون برفض الوجود الديني بمختلف صوره في المؤسسة الحاكمة.

ج ـ العلماني التسلطي: والذين يمثلون بقية الحكومات في العالم الإسلامي كما يرى التقرير، ويرى التقرير أن التعاون مع القسمين الأول والثاني هو المفضل لديه، أما القسم الثالث فإن التقرير يحذر من التعامل معه رغم أنهم

---

(١) انظر في ذلك الاختبار وأسئلته: خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٦ ـ ٢٧.

(٢) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٩.

علمانيون ـ كما يذكر التقرير ـ لأنهم قد يتعاونون مع الإسلاميين في مقاومة التغيير الديمقراطي وفق النموذج الغربي.

٢ ـ **الإسلاميون العصرانيون:** والذين كما يرى التقرير أنهم من أصحاب الخلفيات الدينية، أو من يحاولون إدخال الإسلام في العالم المعاصر، وهم يرون أن الإسلام ديمقراطي ابتداء، وأن أي نظام حاكم لا يلتزم بالنظام الديمقراطي فهو غير إسلامي.

٣ ـ **التيار التقليدي والصوفي المعتدل:** ويحدده التقرير بأنه التيار الذي يقدس أفراده الأولياء، ويصلُّون في الأضرحة بخلاف ما تدعو إليه الوهابية، ويوصي التقرير أن يُستخدم التيار التقليدي الصوفي في مواجهة الإسلام السلفي، وقد حدد التقرير النوعية التي ينبغي التعاون معها من أجل بناء شبكات مضادة للتيار الإسلامي، وهم التيار الأكاديمي الليبرالي والعلماني، والدعاة المعتدلون الجدد، والقيادات الشعبية، وجمعيات المرأة، والصحفيون والكُتَّاب والإعلاميون، وتم تحديد مواصفات كل شريحة من تلك الشرائح[1].

وفي الفصل السادس والذي يحمل عنوان: «الركن الأوروبي في الشبكة»، ويقدم هذا الفصل بعمل إحصاءات لمسلمي أوروبا، ثم يقسم المسلمين في أوروبا إلى ثلاثة تيارات رئيسية، وهي:

١ ـ تيار الاندماج في الحياة الأوروبية، وتغيير الإسلام ليتناسب مع الحياة الأوروبية المتمدنة.

٢ ـ تيار الاهتمام بالهوية الإسلامية داخل أوروبا، مع تفهم عدم إمكانية تطبيق بعض الشعائر الإسلامية داخل أوروبا.

٣ ـ تيار الاعتزاز بالهوية الإسلامية، ومحاولة تطبيق كافة تعاليمه، وهم بالعموم أنصار التيار السلفي، ويرى التقرير دعم التيار الأول فقط، ثم بعد ذلك يذكر التقرير عدداً من النماذج الليبرالية المسلمة التي ينبغي أن تُحتذى، ومنها شخصية تدعى سامية، وهي ليبية مقيمة في أوروبا، وتُصدر مجلة تدعى: «إلكترو شك = صدمة الكترونية» وفي عدد ربيع ٢٠٠٦م قامت إدارة المجلة بعمل حوار

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٣٠ ـ ٣٤.

خيالي مع الرسول ﷺ وسألته عن موقفه من زواج الأطفال، وعن رأيه في أسامة بن لادن، ويقدم الحوار ردود النبي ﷺ المتخيلة، وكأنها ردود ليبرالية معتدلة بالمفهوم العلماني للاعتدال، ومن النماذج التي يذكرها التقرير الدكتور بسام طيبي، وينقل عنه عبارة «إن العلاقة بين الشريعة وحقوق الإنسان هي كالعلاقة بين النار والماء»، كما يقدم نموذجاً لشيخ صوفي في أوروبا ويدعى: عبد الهادي بالازي، وهو يرى أن «الشريعة تمنع المسلم من القيام بأية أعمال إسلامية حتى تلك التي يسمح بها القرآن إن عارضتها قوانين الدول التي يعيش فيها المسلم..»، أما الجزء الأخير من الفصل السادس فيذكر أسماء العديد من المنظمات التي يمكن التعاون معها لبناء شبكات الاعتدال[١].

وفي الفصل السابع والذي يحمل عنوان «الركن الخاص بجنوب شرق آسيا»، إذ يعود التقرير ويؤكد مجدداً على أهمية الاستفادة من التجربة الأندنوسية في إشاعة الليبرالية تحت مظلة الاعتدال، ويذكر التقرير مثالاً على ذلك جمعية نهضة العلماء، والتيار المحمدي، ويرى التقرير أن كلّاً من ماليزيا وباكستان يمثلان التيار الأصولي من الناحية الفكرية، وإن كانت ماليزيا أقل تطرفاً من باكستان، ولكنها تتأثر بدرجة أكبر بالأزهر، وبعلماء العالم العربي، ويوصي التقرير بدعم التيارات العلمانية في جنوب شرق آسيا...[٢].

وفي الفصل الثامن والذي عُنون له بـ«المكون الشرق أوسطي» ويحدد التقرير فيه أن العائق الرئيس أمام بناء شبكات معتدلة في الشرق الأوسط بأنه يتركز في عدم وجود حركة ليبرالية علمانية واسعة القبول، ليصبح الإسلاميون والمساجد هم القنوات الوحيدة للتعبير عن المعارضة السياسية، كما يذكر التقرير أن هناك تركيزاً في بعض الدول على دفع التيارات الليبرالية للتوحد للعمل سويّاً، ومثال ذلك التجربة المصرية، ثم يذكر التقرير العديد من التوجهات الليبرالية المنفتحة على المشروع الأمريكي في كل من الأردن والخليج العربي.

كما يهتم التقرير بشرح العديد من مشروعات دعم وبناء التوجهات

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٣٦ ـ ٣٧.

(٢) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٣٨.

الديمقراطية في المنطقة العربية، ووجود مؤسسات دولية ترعى تلك الأنشطة في المنطقة، ويذكر التقرير على سبيل المثال «مركز ابن رشد»، و«مركز الإسلام ودراسات الديمقراطية» الموجود بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقوم بإعداد قائمة بيانات عن المسلمين الديمقراطيين في العالم الإسلامي للتعاون معهم، وعقد الورش والبرامج التدريبية لهم[١].

أما الفصل التاسع والذي حمل عنوان «المسلمون العلمانيون: البعد المهمل في حرب الأفكار» إذ ينص التقرير على المسلمين العلمانيين بأنهم «العلمانيين التحرريين فقط، أما العلمانيين المتسلطين فلا يجمعون أهدافاً تتقاطع وتختلف مع الأهداف التي ندعو لها فقط، ولكنهم يحملون اهتمامات استراتيجية تتوافق مع اهتمامات التيارات الإسلامية أيضاً»[٢]، ويذكر التقرير أنه ينبغي التعاون مع الشخصيات العلمانية ويذكر منها: إيان هرسي علي، ووفاء سلطان، والتي يشير التقرير إلى رأيها في التعامل مع كتاب الله تعالى، والذي تقول فيه: «ينبغي التساؤل حول كل درس من تعاليم كتابنا المقدس»[٣].

ثم يذكر بعد ذلك التقرير قائمة بالليبراليين المعتدلين ويعد على رأسهم الكاتب السوري محمد شحرور، ويرى أنه معتدل لأنه تخلى عن الرؤى التقليدية من خلال رفضه لمصادر الدين الأخرى، ومن بينها السُّنَّة، ولأنه أنزل الرسول ﷺ من مقام العصمة ليصبح في نظره ليس أكثر من شخص مثير للإعجاب، ولكنه إنسان غير سوي»[٤].

ثم يورد قائمة بالشخصيات التي ينصح بالتعامل معها، ومنها: أدونيس والدكتور نصر حامد أبو زيد، ومارسيل خليفة، وشاكر النابلسي، وطارق حجي،

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٤٠، وقد أحال على نص التقرير ص١٢٢.

(٣) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٤٠.

(٤) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٤١.

ثم يشير التقرير إلى أهمية التعاون مع علمانيي أوروبا، ويذكر مثالاً قبيحاً على ذلك وهو أنه «في النرويج تخرج الممثلة الكوميدية المسرحية» تسابانا رحمان «ـ وهي من أصول باكستانية ـ على المسرح مرتدية البرقع، ثم تقوم بخلعه ثم يظهر تحته فستان سهرة أحمر قبل أن تقوم بإلقاء نكاتها المتهكمة بالشريعة، وتؤكد على فوائد التكامل مع الحداثة الغربية»[1].

وفي الفصل العاشر والذي يعتبر للتوصيات والخلاصة، وهي نتائج وتوصيات تصب في تدعيم بناء تلك الرؤية للإسلام الأمريكي الذي يُراد بناءه، وهي رؤية قديمة الجذور، ولكنها لم تتخذ صياغة منهجية، وإعداداً واضحاً إلا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتعاظم زخمها والدعوة لها بعد أحداث سبتمبر، وكتفعيل مباشر لتلك التوصيات فقد تم عقد مؤتمر «علمنة القرآن» في مدينة سان بترسبورج بولاية فلوريدا الأمريكية، في عام ٢٠٠٧م، وقد أُستضيف فيه عدد من العلمانيين المعروفين بمناوئة الإسلام وعدد من المرتدات عن الإسلام، وطبقاً للإعلان الصادر عن المؤتمر فقد ناقش أهمية الحاجة إلى نقد القرآن وصياغة إسلام عصري، من خلال إعادة تفسير الإسلام بأسلوب عصري...[2].

ومن عجيب ما قرأت في ما يتعلق بهذا الجانب هو استجابة رئاسة الشؤون الدينية في تركيا لضغوط أمريكية وأوروبية لمنع تلاوة قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ في نهاية خطب الجمعة، واستبدالها بحديث: «**التائب من الذنب كمن لا ذنب له**»، والعلة في ذلك أن الآية الكريمة تشكل تهديداً للمسيحيين، وتخالف المبادئ العلمانية، وتشكل ضغطاً على الأديان الأخرى، كما أوردت ذلك الخبر صحيفة «ملي جازيت» التركية، واستنكرت الصحيفة ذلك وعلقت عليه بقولها: «من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تكتفي بهيمنتها على الاقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا، بل تحدد الخطب المسجدية»[3].

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٤١، وقد أحال على نص التقرير ص١٣٧.

(٢) مؤتمر علمنة القرآن.. صهيوني مخابراتي ترعاه واشنطن، مجلة المجتمع، العدد (١٧٤٢) ٢٠ ـ ٢٦ صفر ١٤٢٦هـ، ص٦.

(٣) خبر بعنوان: «استجابة لضغوط أمريكية وأوروبية ـ منع آية»: «إن الدين عند الله الإسلام» من خطب الجمعة في تركيا، مجلة المجتمع، العدد (١٧٠١) ١٥ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، ص١٤.

المبحث الثاني

الانقلاب على القواعد والمبادئ القانونية

في القرن الرابع عشر رسم أبروجيو لورينزيتي صوراً جدارية في دار بلدية مدينة سيينا الإيطالية تصور مفهوم الحكم الرشيد والحكم الفاسد من خلال شخصيات رمزية خيالية، واستخدم في لوحة الحكم الرشيد ظلال اللون الذهبي والأزرق المخضر والأحمر والأصفر المحمر لتصوير شخصية «جوستيتيا» والتي يُرمز بها للـ(عدالة) مرتين تأكيداً على أهميتها البالغة، فمرة نراها في صورة كلاسيكية، وهي جالسة توازن الميزان الذي تحمله الحكمة، بينما نرى في جدارية الحكم الفاسد شخصية «تيرانيا»، والتي يرمز بها للـ(طغيان)، وهي مزهوة بانتصارها، وهي جالسة على جسد «جوستيتيا ـ العدالة» المدحورة وبجانبها شظايا الميزان المحطم، وهي رسالة واضحة مؤداها أن العدل عصب الحكم السديد.

أما في حال فساد الحكم فإن السلطة الحاكمة تضع نفسها فوق مستوى العدالة المنهزمة والمطروحة أرضاً؛ أي: أن العدالة لا تصبح قادرة على حماية الفرد، والسلطة التنفيذية تتصرف دون قيد، وتضرب بالقانون عرض الحائط[1]،

(١) باركر، أليسون، فوق القانون: السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل =

وهذا ما يُفترض أن يكون فيصلاً في كل جوانب العدالة، أن يكون القانون وقواعده ومبادئه هي الحاكمة لعلاقة الفرد بالسلطة، والعكس صحيح، حيث أن جميع مناحي تلك العلاقة يحكمها أنظمة وقواعد قانونية مستقرة لا خلاف عليها ـ في الجملة ـ وهو ما حرصت الأنظمة والحكومات الغربية على استمداد شرعيتها منها، وربطها بتلك القوانين، وأي مخالفة لتلك القوانين تعتبر سبباً في تآكل تلك الشرعية، ولكن أصبح في كثير من الأحيان يُنظر إلى تلك القواعد والمبادئ القانونية على أنها قيداً يحد من سلطة وتصرف سلطات دول المركز، وهو ما أصبح يسبب لها كثيراً من التبرم والضجر ـ وما يتعلق منها بحقوق الإنسان على وجه الخصوص ـ وتبعاً لذلك تقوم بالقفز عليها، أو تجاهلها وكأنها لم تكن موجودة، أو تفكيكها، وقد صرح بذلك في أوضح عبارة الرئيس كندي في خطاب توليه للرئاسة حيث أعلن عن استعداد أمريكا بـ«عملية التفكيك البطيئة لتلك الحقوق الإنسانية التي ظلت هذه الأمة حريصة على الالتزام بها..»[١].

وهو ما سارت عليه أمريكا وتبعاً لها الدول الغربية في تفكيك المبادئ والأصول القانونية المستقرة، والانقلاب عليها، وهذه إحدى التكتيكات التي يستخدمونها لذلك، ومن التكتيكات التي يستخدمونها لذلك ما عبرت عنه راراد كشنار بـ«المجرم الجبار الذي انتحل لنفسه صفة الشرطي»، وتضرب على ذلك مثالاً بـ«حالة القوة النووية، عندما تُجرم البلدان النامية ذات القدرة النووية المحتملة أو المؤكدة بوصفها دولاً مارقة، بدون اعتراف بأن هذا المروق قد بدأت به أولاً القوى العظمى، إنه كما لو أن مجرماً جباراً انتحل نفسه سلطة الشرطي على قاعدة دخوله الأسبق، وبالتالي المحدد للمعيار الذي يمكن أن يصف من خلاله بأن هذا مجرماً، ومنتهكاً للقوانين..»[٢].

وهم من خلال تلك التكتيكات وغيرها يقومون بما قامت به تيرانا مع

= حقوق الانسان، ص٢٠٤.

(١) ول، جورج، التفكيك البطيء ـ الانقضاض على مفهوم الأمة والاستخفاف به، ضمن كتاب: المحافظون الجدد، تحرير: إيرون سلزر، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٢) كشنار، راراد، العولمة والرغبة وسياسة التمثيل؟ ـ ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٥٨ ـ ٥٩.

جوستيتيا، والنماذج في ذلك أكثر من أن تحصى، ولمقاومة ذلك الإجرام باسم القانون بعد قلبه رأساً على عقب، فلا بُد من تفكيك بُنى الخداع التي تنصبها تلك العقائديات، وما تستخدمه من حيل لتنفيذ أجنداتها وخططها واستراتيجياتها وباسم الشرعية والحق في أحايين كثيرة، ولذا كان من الضروري ولكننا سنتطرق لأربعة نماذج منها، وهي ما تتكون منه مطالب هذا المبحث، وهي على النحو التالي:

المطلب الأول

مبدأ الشرعية[1]

يعتبر مبدأ الشرعية، أو «القانونية» وهي: صفة ما هو مطابق للقانون[2]، ويعتبر هذا المبدأ من القواعد الأصول التي يقوم عليها القانون بعامة، والقانون الدولي والجنائي بخاصة، وهي ما يعبر عنه في نطاق القانون الجنائي الداخلي للدول بـ«لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص»، وتُعرف بأنها: «أن يعين المقنن سلفاً ما يُعتبر من الأفعال الصادرة عن الإنسان جريمة، فيحدد لكل جريمة أنموذجها القانوني، كما يحدد لكل جريمة عقوبتها»[3]، وهو المصدر الوحيد صاحب الاختصاص بالتجريم والعقاب، وهذا هو الذي يميزه عن غيره من القوانين ـ كالقانون المدني والتجاري والإداري ـ ويعتبر هذا المبدأ من الضمانات الدستورية في أغلب الدول، حيث نصت عليها كافة الدساتير الدولية، وقد نصت على ذلك

---

(١) انظر في الخلفية الفلسفية لهذا المبدأ والتنازع الذي دار حوله لدى العديد من مفكري وفلاسفة الغرب لدى: كواكو، د. جان مارك، الشرعية والسياسة ـ مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، ترجمة: د. خليل الطيار، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ـ الأردن، (د.ط)، (د، ت)، والكتاب في جملته دراسة فلسفية ضافية لهذا المبدأ.

(٢) كواكو، د. جان مارك، الشرعية والسياسة ـ مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) الصيفي، عبد الفتاح مصطفى، الأحكام العامة للنظام الجزائي، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ص٧٠، وفي شرعية العقوبة في الشريعة الإسلامية انظر بحث للباحث بعنوان: شرعية العقوبة في الشريعة الإسلامية ـ مفهومها ـ مصادرها ـ تطبيقاتها، ونشر في المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد (٤١).

المبدأ المادة (١١/ ٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث ورد فيها أنه «لا يدان أي شخص من جراء القيام أو الامتناع عن قيام بأعمال لم تكن تشكل فعلاً جرمياً وقت ارتكابها، بحسب نصوص القانون الوطني أو الدولي. كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كانت مقررة وقت ارتكاب الجريمة».

وهذا المبدأ يقوم على دعامتين أساسيتين هما: حماية الحرية الشخصية، وحماية المصلحة العامة، وأما حماية الحرية الشخصية فقد قام هذا المبدأ كعلاج ضد مختلف صنوف التحكم التي عانت منها العدالة الجنائية ردحاً طويلاً من الزمن، فهذا المبدأ يضع للأفراد الحدود الواضحة لتجريم الأفعال قبل ارتكابها، فيُبصرهم من خلال نصوص واضحة وجلية لكل ما هو مشروع وغير مشروع قبل الإقدام على مباشرتها، كما يضمن لهم الأمن والطمأنينة في حياتهم، ويحول بذلك دون تحكم القاضي، فلا يملك إدانة لأحد إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم والعقاب الذي يتعرض له، سبق النص عليه من القانون[١]، أما حماية المصلحة العامة فتتحقق من خلال إسناد وظيفة التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية إلى المشرع وحده، تطبيقاً لمبدأ انفراد المشرع بالاختصاص في مسائل الحقوق والحريات[٢].

هذا على مستوى القانون الجنائي، أما القانون الدولي، ومبادئه وقواعده، فهو لم يتكامل بعد، وهو يعتبر حتى وقتنا هذا عرفياً في معظم قواعده، ولا يوجد قانون جنائي دولي مكتوب[٣]، ويمكن القول أن القواعد الدولية الآمرة أحد مصادر الشرعية الأساسية في القانون الدولي، وقد تم تعريفها في معاهدة فيينا لقانون المعاهدات المبرمة سنة ١٩٦٩م إذ قررت المادة (٥٣) منها أنه «تعتبر قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العامة القاعدة المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال بها، ولا يمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العامة ذات الصفة»، ويعني هذا: أن مخالفة قاعدة دولية من هذا

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص٣٩٣.
(٢) سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص٣٩٤.
(٣) خلف، محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص٣٤٢.

النوع لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة من له الإرادة الشارعة في المجتمع الدولي، وبموجب قاعدة لها ذات خصائص القاعدة التي تتم مخالفتها. وانطلاقاً من التعريف الوارد في المادة السابقة من معاهدة فيينا لقانون المعاهدات فإننا نستطيع أن نحدد خصائص القاعدة الدولية الآمرة بأنها قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العام، وأنه لا يجوز الإخلال بها، وأنها مضمونة بجزاء حاسم هو بطلان كل تصرف يأتي انتهاكاً لها بطلاناً مطلقاً، وذلك لأنها:

أ ـ قاعدة عامة أساسية، ومن ثم فإنها تتميز عن تلك القواعد التي لا توصف بأنها قاعدة دولية عامة، كما أنها تتميز عن القواعد الدولية التي لا توصف بأنها من قبيل القواعد الأساسية رغم اتصافها بأنها من قبيل القواعد العامة، فالقواعد الأساسية تتميز عن غيرها بأنها قواعد غائية تهدف لتحقيق أهداف معينة تمثل المبرر لوجودها. وطبيعي أن تكون هذه الغايات متعلقة بمصلحة عامة للمجتمع الدولي برمته، مثل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والتعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان. . . إلخ.

ب ـ أنها تُعد قاعدة لا يجوز الاتفاق على ما يخالف أحكامها، وهذا ما يميز جانبها الآمر، إذ لا يكفي فيها القول بأنها قاعدة ملزمة، ولا نقاش حول ثبوتها، ولزومها لأي تجريم، أو عقاب[1]، كما أن من النتائج التي تترتب على القول بمبدأ الشرعية ذلك قاعدتين أساسيتين، وهما: قاعدة عدم رجعية القوانين إلى الوراء، وقاعدة: قصر التجريم وترتيب العقوبات على القانون المكتوب دون غيره من مصادر القانون، وهذا المبدأ هو الذي يميز دولة القانون عن الدولة الشرطية، ويعتبر أحدى مصادر القانون الدولي وقواعده الآمرة، المعاهدات الدولية، ويشترط لإلزامية تلك المعاهدات شرط واحد وهو أن تكون مقترنة بالتصديق، أو الموافقة المنشورة نظامياً[2].

---

(١) الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة ـ دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص٣٩ ـ ٩٤.

(٢) للمزيد حول ذلك، والعلاقة بين المعاهدات الدولية والقانون، وبينها وبين الدستور، وكيفية المواءمة بينهما، وبعض تطبيقاتها: فوديل، جورج، و: دلفولفيه، بيار، القانون الإداري، مرجع سابق، ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٦.

ولم يقتصر الأمر في القانون الدولي على التنصيص على الجرائم الإيجابية، والتي يمكن تعريفها بأنها: قيام الدول باستخدام القوة بقصد تحقيق نتيجة، يحظر القانون، أو العرف الدوليين حدوثها، بل إنه تم التنصيص على الجرائم السلبية في القانون الدولي، والمراد بها: امتناع دولة عن القيام بعمل، يأمر القانون بإتيانه، مما يترتب عليه عدم تحقيق نتيجة يأمر القانون بتحقيقها[١]، وتعتبر المعاهدات والمواثيق الدولية أحدى أسس الشرعية في القانون الدولي، ولاحترام تلك التعهدات تم إصدار معاهدة فينا لقانون المعاهدات المبرمة ـ والتي سبق الإشارة إليها ـ وهي تنص في ديباجتها على التذكير بـ«تصميم شعوب الأمم المتحدة لتوفير الظروف المناسبة للمحافظة على العدالة وعلى احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات»[٢].

كما أكدت معاهدة فيينا بأنها «تأخذ في الاعتبار مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة مثل: مبادئ الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير مصيرها والمساواة في السيادة واستقلال جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنع التهديد بالقوة أو باستخدامها والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع»[٣]، وهذه المثاليات التي تم النص عليها في هذه المعاهدة تعتبر بمثابة تعبير عن إرادة المجتمع الدولي برمته، بحيث لا تستطيع الإرادات الخاصة، سواء أفرغت في معاهدات ثنائية أو في معاهدة متعددة الأطراف أن تخالف تلك المبادئ، فمثل هذه الإرادة الاجتماعية تمثل الشرعية في إطار النظام القانوني الدولي أو هي ـ إن شئنا ـ بمثابة النظام العام في المجتمع الدولي، وهذا النظام العام تلتزم جُل دول الأطراف بأحكامه، ويظل الأمر أن كل تلك المثاليات القانونية تسقط، عندما يتعلق الأمر بسلطات دول التمركز الغربي، فإن تلك القوانين تنقلب إلى مجرد

(١) خلف، محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مرجع سابق، ص٣٤٩، وقد أورد فيه التسنيد القانوني لكل من الجرائم السلبية والإيجابية، وأمثلتها.

(٢) الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة ـ دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة ـ دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٠١.

نصوص ورقية لا قيمة لها، فلهم الحق في الانقلاب على أي اتفاقية دولية يوقعونها، كما لهم الحق في الضرب عرض الحائط بكل قاعدة عرفية دولية ـ مهما كانت عدالتها ـ إذا كانت لا تتوافق مع مصالحهم، فالمصلحة مقدمة على الحق، مهما كانت مثالية ذلك الحق، ومشروعيته، وأخلاقيته، فلا ارتباط للحق لديهم إلا بالمصلحة، فإذا كان يحقق مصالحهم فإنه يُعتد به ويُقبل كحق، وأما إذا خالف مصالحهم، أو قيد من حرياتهم في قمع كل مخالف لهم فإن ذلك لا يُعتد به ولا يُقبل، ولا ينظر إليه إلا كعقبة تجب إزاحتها.

ونجد تبعاً لذلك أنهم من أكثر دول العالم انتهاكاً للقانون الدولي، فلهم الحق في خرق أي مبدأ أو قاعدة قانونية، وليس للمجتمع الدولي سوى القبول ـ طائعاً أو مكرهاً ـ ومدار بحثنا هنا يقوم على الضرب بهذا المبدأ عرض الحائط، والقفز عليه بتبريرات واهية لا يقبلها عقل ولا منطق سليم، ومن الأمثلة على ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة، والذي تعتبره الولايات المتحدة ـ كما يقول تشومسكي ـ «القانون الأعلى للأرض»[1]، ومن نصوص هذا القانون الأعلى المادة (٢/٣ ـ ٤) والتي نصت على أنه «يجب على أعضاء الأمم المتحدة في سعيهم إلى الأغراض المنصوص عليها في المادة الأولى أن يعملوا طبقاً للمبادئ التالية: . . .

٣ ـ يقوم كافة الأعضاء بتسوية منازعاتهم بطرق سلمية، وبطريقة لا تعرِّض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

٤ ـ يجب على كافة الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وبأي طريقة أخرى لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة».

ومع وجود هذا النص الواضح والبيِّن الدلالة، والذي معترف به من كل دول العالم، وعلى رأسها الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، ومن ضمنها العراق والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلا أن ذلك النص لم تلتفت إليه قمة دول التمركز الغربي، التي تحكم هيئة الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي،

(١) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٠٢ ـ ١٢٨، وعقد لخرق هذا المبدأ فصلاً كاملاً في كتابه هذا وعنون له بـ«غير قانوني. . . لكن مشروع»، وتتبع جذور هذه الغطرسة، واستشهد لها بالكثير من الوقائع.

وفي المقابل فقد تم تأسيس مذهب باسم مذهب ستيسمون ـ وهو وزير خارجية سابق لأمريكا ـ وذلك عندما قامت اليابان بغزو الصين وتأسيس دولة عميلة باسم «مانشوكو» في منشوريا، وقامت أمريكا بعدم الإعتراف بأي نتائج قانونية تترتب على مخالفة ميثاق كليوج ـ بايرند للسلام ـ والذي يعرف باسم ميثاق باريس ـ وقامت عصبة الأمم في حينها بتبني ذلك المبدأ والذي كان منطوقه «يتعين على أعضاء عصبة الأمم ألا يعترفوا بأي وضع أو معاهدة أو اتفاق قد يتم التوصل إليه بوسائل تناقض نص ميثاق عصبة الأمم»، وقد أصبح مذهب ستيمسون وما تلاه من تأييد عصبة الأمم أصولاً للمبدأ القانوني الجوهري الخاص بعدم اعتراف المجتمع الدولي العالمي بأية ثمار يتم قطفها نتيجة العدوان.

وهذا المبدأ تم استدعاءه عندما غزى العراق الكويت، ولكن تم تجاهله والانقلاب عليه بعد أن غزت أمريكا العراق!!، حيث شرعن مجلس الأمن في قراره رقم (١٤٧٢) لعام ٢٠٠٣م بشأن العراق ذلك الاحتلال، وهو ما لم تقم به عصبة الأمم خلال احتلال اليابان لمنشوريا، أو احتلال تشيكسلوفاكيا وبولندا من قبل هتلر، أو ما قام به موسوليني لأثيوبيا، أو الاحتلال الذي قام به ستالين لليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، ومن المفارقات أن حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد شنقتا النازيين في نورمبرج لقيامهم بنفس النوع من السلوك الشائن الذي ارتكبه بوش وبلير ضد العراق[١]، بل إن أمريكا هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت حق النقض ـ الفيتو ـ لوقف قرار مجلس الأمن الدولي الداعي جميع الدول إلى احترام القانون الدولي[٢]؟!!، ويكفيك بهذا مثالاً وأنموذجاً على ذلك الاحترام، وتلك الاحتفالية بالمحافظة على الالتزام بالقانون الدولي، وليس هذا مقام الإكثار من ضرب الأمثلة على خرق المركزية الغربية لهذا المبدأ لكون خرقه يعتبر مدار بحثنا هذا، وقد سبق الإشارة إلى نماذج من ذلك، وسيرد نماذج أخرى، ولتلافي التكرار والإطالة فقد تم الاكتفاء بذلك عن الإكثار من إيراد الأمثلة هنا.

---

(١) بويل، فرنسيس، تدمير النظام العالمي، مرجع سابق، ص٢٧٨ ـ ٢٧٩ (باختصار)، وبتفصيل أكثر لدى: تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٧ ـ ١١٩.

(٢) تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٧.

المطلب الثاني

مبدأ السيادة

يعتبر مبدأ سيادة الدولة على إقليمها الوطني من المبادئ الثابتة في القانون، وذلك الحق لا يمكن منازعتها فيه؛ لأنه أحد أركان وجود الدولة، وهو من الناحية السياسية «وضع لازم في الدول لا تخضع فيه لأي سلطة أعلى منها، وتعد الدولة ذات السيادة مسؤولة في خاتمة المطاف عن مواطنيها»[(١)]، وأما من الناحية القانونية فالمراد به: سريان الأحكام والقواعد القانونية على كل ما يقع داخل الإقليم، وعلى كل الأشخاص الموجودين فيه[(٢)]، وهذا المبدأ يقع على أساس ما للدولة من سيادة في إقليمها، مما يُعد معه تطبيق قوانين الدول الأخرى على ما يقع في إقليمها هو اعتداء على سيادتها[(٣)]، وقد قررت المساواة في ذلك الحق المادة (٢/ ١) من ميثاق الأمم المتحدة، حيث نصت على أن «تقوم الهيئة ـ أي: هيئة الأمم المتحدة ـ على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها»، ولكن الذي حدث على أرض الواقع أن هذا المبدأ هو الذي انقضت عليه النظرية الكسنجرية التي عبَّر عنها بقوله: «إن.. علينا مواجهة حقيقة أن الولايات المتحدة وحدها تملك ما يكفي من القوة ـ داخليّاً واقتصاديّاً ـ لحمل المسؤوليات العالمية، وأن محاولة الحصول على الموافقة المسبقة من حلفائنا لكل خطوة نقوم بها، سوف لن تؤدي إلى فعل إجرائي مشترك، بل إلى حالة من العجز واللافعل.. يجب أن نحتفظ بحق الفعل والتصرف لوحدنا، أو مع مجموعة من القوى الإقليمية، إذا أملت مصالحنا ذلك»[(٤)].

وهذا كان خياراً استراتيجيّاً قبل سبتمبر، ولكنها بعد سبتمبر أصبح قاعدة مقررة، عبر عنها بول وولفوفيتز بعبارته المشؤومة بعد أحداث سبتمبر بعبارة «إنهاء

---

(١) بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٥٦٣.

(٢) كيره، حسن، المدخل إلى القانون العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م، ص٣٢٥.

(٣) كيره، حسن، المدخل إلى القانون العام، مرجع سابق، ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٤) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٤٧.

الدول»[١]، ذلك الإنهاء الذي يقضي على سيادتها، ويسحق استقلالها، وقد وضعت إدارة بوش مخططاً لذلك الإنهاء مرتبطاً بالانصياع للإملاءات الأمريكية، وقد عبَّر عنه ريتشارد هاس ـ مدير مكتب تخطيط السياسة في وزارة الخارجية ـ بقوله: «إن ما ترونه من هذه الإدارة هو ظهور مبدأ جديد. . . لست متأكداً أنه يشكل مذهباً عن السيادة، فالسيادة تستتبع التزامات أحدها عدم ذبح شعبك، والالتزام الآخر عدم دعم الإرهاب بأي طريقة، فإذا عجزت حكومة ما عن تنفيذ هذه الالتزامات، فإنها تخسر بعض المزايا الطبيعية للسيادة، بما في ذلك الحق في أن تُترك وحدها داخل أراضيها نفسها. . . وفي حالة الإرهاب فان هذا العجز قد يؤدي حتى الى الحق في اتخاذ إجراء وقائي، أو استباقي للدفاع عن النفس، ويمكنك أن تبادر إلى هذا الإجراء إذا كان لديك سبب للاعتقاد بأن المسألة هي مسألة متى ستتعرض للهجوم، وليست مسألة ما إذا كنت ستتعرض له. .»[٢].

ولتشريع تلك التدخلات تم البحث عن صياغات وتخريجات قانونية لها، ومن تلك التخريجات التي كثر الحديث حولها ما يُعبر عنه «بالتدخل الدولي لأغراض إنسانية»[٣]، وهذا التدخل باسم الحق الإنساني هو الذي نص عليه الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٩م ـ أي: ساعة وطئت القوات الأسترالية أرض تيمور الشرقية لسلخها عن أندونيسيا ـ حيث قال: «إن الدول المصممة على ارتكاب ممارسات إجرامية ينبغي أن تعلم أن الحدود لم تعد تمثل خطوط دفاع نهائية. . . وإن الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان ـ أينما وقعت ـ لا يجب السماح باستمرارها»، بل حتى الجوانب الثقافية، والتربوية[٤]،

---

(١) عاروري، نصير، مدى أمريكا العالمي وحرب جورج بوش الصليبية على الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، جمع: إيلين هاغوبيان، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٦٤.

(٢) فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٣) انظر الجدل القانوني حول ذلك ـ مطولاً ـ لدى: بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٨١٤ ـ ٨٥٠.

(٤) انظر في التدخل في السياسات التربوية ومناهج التعليم في دول الأطراف ـ والعالم الإسلامي تحديداً الملف الذي أعدته مجلة «الوطن العربي» بعنوان: «حصاد الهجمة =

والاقتصادية يتم التدخل فيها بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، أو تطبيق اقتصاد السوق، وهذا ما نتج عنه مظاهر عدة لتحطيم سيادة الدول، ومن أهمها ما يلي:

١ ـ **انتشار القواعد العسكرية الغربية**: كالفطر في كافة بلدان العالم، هذا بخلاف القواعد التجسسية، والتي يزيد عددها عن ٧٥٢ قاعدة عسكرية[(١)]، وأي اعتراض على وجود تلك القواعد أمر لا يقبله الغرب بعامة، والأمريكان بخاصة، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٥م أراد جوزف ويتلام رئيس وزراء أستراليا ـ عن حزب العمال ـ إغلاق قاعدة استخبارات الأقمار الاصطناعية، التي كانت آنذاك قاعدة سرية، وهدَّد أن يكشف أن القاعدة التي كانت مخبأة بالكامل تحت الأرض، باستثناء هوائياتها، وأنها قاعدة عسكرية، تديرها أمريكا بقيادة ضابط من الاستخبارات الأمريكية، فقرر السير: جون كير، الحاكم العام لأستراليا ـ بعد أن قدمت له الاستخبارات الأمريكية تقريراً عن الوضع ـ إقالة رئيس وزراءه لإرضاء أمريكا، وعين مكانه زعيم المعارضة، مالكوم فريز، رئيساً مؤقتاً للوزراء، حتى إجراء الانتخابات[(٢)].

وكذا الحال مع ناشطة السلام البريطانية: لينديز بيرس ـ منسقة الحملة البريطانية لمحاسبة القواعد الأمريكية ـ والتي ألقي القبض عليها مرات عديدة لاقتحامها القواعد الأمريكية في بريطانيا، ووجه لها خمسة أوامر قضائية زجرية لمنعها من دخول تلك القواعد كما قامت في إحدى تلك المغامرات باقتحام قاعدة كراوتون للقوات الجوية الملكية، ووُجهت إليها تهمة «التعدي المشدد» حينذاك كشفت للصحافة أن مسمى القوات الجوية الملكية مسمى زائف، وأن القاعدة أمريكية، إذ يعمل بها ٤٠٠ أمريكي، و١٠٩ من العاملين بوزارة الدفاع، فأسقطت التهمة ضدها للحيلولة دون تقديمها أدلة محرجة، لدى مثولها في

= الأمريكية»، العدد (١٥٥٠) ١٥/١١/٢٠٠٦م، ص٣٢ ـ ٣٥.

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٥٧، وانظر: ص٢٤٤ ـ ٢٤٨، ففيها بيان تفصيلي بتلك القواعد، وأعداد الجنود.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

محاكمة مفتوحة، وكان ذلك في يونيو ٢٠٠٢م[١].

ب ـ لا قيد يمنع الغرب من استخدام الأجواء الإقليمية، والبحرية للدول: وعلى رأسه أمريكا فلهم مطلق الحرية، أن يسيِّروا طائرتهم، وفرقاطاتهم في المكان الذي يريدون، ولا يحق لأحد أن يعارضهم، ومن يفعل ذلك فإنه يعتبر ارتكب إذلالاً كبيراً للغرب، لا يجوز له الرضوخ لذلك، وتبعاً لذلك فقد قاموا بانتهاك سيادة أجواء عشرات الدول دون أن تجروء واحدة منها على الاعتراض، وقُصفت دول أخرى مجاورة دون أن يستطيع أحد الممانعة لذلك، ومن أشهر تلك الدول التي تم قصفها: العراق وأفغانستان والسودان واليمن وباكستان[٢]، وفي حال ما إذا تم اعتراض تلك الاختراقات فإن الغرب ينظر إلى ذلك على أنه سوء أدب مع السيد الأبيض وينبغي عليه من يرتكبه التأديب، وعلى سبيل المثال فقد قامت الصين باعتراض طائرة تجسس أمريكية، في الأول من نيسان ٢٠٠١م، فذكرت مجلة الويكلي ستاندارد في افتتاحيتها الإذلال العميق الذي تم الشعور به جراء ذلك العمل الذي قامت به الصين، وأُرغمت الصين على إعادة الطيارين، والأجهزة[٣]، ولم يقف أحد منهم عند الإذلال الذي تتعرض له تلك الدول عندما تُنتهك سيادتها؟!!، أو ما الذي يمكن أن يكون عليه الأمر لو أن مثل ذلك العمل تم في الأجواء الأمريكية؟.

ج ـ عدم السماح بمحاكمة الرعايا الغربيين في غير دولهم: وتتداعى لأجل ذلك كل الدول الغربية، وتعتبر أن ذلك إهانة كبرى، ومن ذلك الممرضات البلغاريات اللاتي حقن أكثر من أربعمائة طفل بلغاري بفيروس الإيدز، والقراصنة الفرنسيين الذين اختطفوا مئات الأطفال السودانيين والتشاديين لتهريبهم إلى فرنسا ـ حسبما سيرد تفصيله ـ وعندما قُبض عليهم حضر ساركوزي بنفسه إلى تشاد وقام باصطحابهم بنفسه إلى فرنسا، وحتى إذا صدرت أحكاما قضائية بحقهم فإنه لا

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٢) عز الدين، أحمد، الغارة على السودان.. والأجواء العربية المكشوفة، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٦)، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٩٠.

يُعترف بتلك الأحكام ـ وسيرد بسطه بصورة أوفى لاحقاً[١] ـ ومن ذلك ما حدث في عام ٢٠٠٠م من اعتقال أحد رجال الأعمال الألمان: هلموت هوفر، والذي أُعتقل في إيران بتهمة الزنا بامرأة مسلمة، ونتج عن ذلك توقف التقدم في العلاقات بين ألمانيا وإيران، وتم تبرئته من تلك التهمة لانتفاء الدليل، وتم تمديد توقيفه لفترة أخرى لإهانته مأمور السجن، والذي قام بدفع غرامة مالية عن هذه التهمة، وسُمح له بمغادرة إيران والعودة إلى ألمانيا[٢].

وهذه أمريكا ترفض رفضاً قاطعاً مثول مواطنيها أمام محاكم دولية، مهما كانت الجرائم التي يرتكبونها، ومن أجل ذلك أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانوناً ومن القراءة الأولى وهو المسمى (ASPA) والذي يكفل للولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات القصوى ـ الذاهبة إلى حد اجتياح إحدى البلاد عسكرياً ـ بغية تحرير كل مواطن أمريكي يكون مهدداً بأن يمثل أمام محكمة الجزاء الدولية»[٣]، وتطبيقا لذلك فقد أطلق جندي أمريكي النار في القاعدة الجوية الواقعة في مطار ماناس بالعاصمة القرغيزية بشكيك على سائق روسي من مواطني قرغيزستان يدعى: ألكسندر إيفانوف وأرداه قتيلاً، ودافع الجيش الأمريكي عن الجندي بأن ذلك السائق كان يهدد الجندي الأمريكي بسكين، وتم ترحيل الجندي الأمريكي إلى بلده دون أي عقاب، وفي حادث آخر صدمت سيارة خاصة بضباط أمريكيين امرأتين قرغيزيتين مما نتج عنه تدهور حالتهما الصحية، ولم يكلف الحادث ذلك الضابط سوى غرامات مالية يسيرة بلغت ألف دولار[٤].

وعكس ذلك تماماً يتم التعامل به مع دول الأطراف، فهذه ليبيا عندما أُتهم اثنين من مواطنيها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق مدينة لوكربي، واقترح القذافي أن تُعرض الاتهامات على محكمة دولية مختصة، أو على أي محكمة محايدة،

---

(١) انظر: المطلب الرابع من المبحث الرابع من الفصل الرابع.

(٢) هوليس، روز ماري، إيران العلاقات الخارجية والدور الإقليمي، ترجمة ونشر: مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٨)، شهر ٨، عام ٢٠٠٠م، ص١٧٥.

(٣) رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧٣.

(٤) تحقيق من أعداد. المنوفي، فاطمة، إغلاق قاعدة أمريكية في قرغيزستان، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٦)، مرجع سابق، ص٢٧.

رفضت واشنطن ذلك بازدراء، وتولت كِبر ذلك صحافتها التي تقلل من شأن أي وسيلة تنزلق إلى استقلالية مفرطة[١]، وأحياناً قد يكون التدخل باسم حماية الرعايا الغربيين، مثلما حدث في عام ١٩٨٣م، عندما قامت أمريكا بغزو غرينادا، بهدف حماية طلاب الطب الأمريكيين وغيرهم من مواطني الولايات المتحدة، وقامت بإعادة تعيين حكومة تمثيلية بعد الانقلاب الذي نفذته فصيلة من الماركسيين[٢]، فتأمل كيف يُنقلب على حكومة بلد بأسره لحماية الطلاب البيض!!.

د ـ بناء منظمات المجتمع المدني وفق المنظور الغربي: وذلك من أجل تحقيق التحولات الفكرية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الالتفاف حول الدول عند الإنفاق أو تقديم الدعم المالي والتنظيمي لهذه الجمعيات والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية، وهو ما يعتبر خرقاً واضحاً وصريحاً لسيادة الدول على أراضيها ومؤسساتها، وهو ما تم النص عليه صراحة في تقرير راند، إذ تم التأكيد على أهمية أن يتم تجاهل الدول لإنجاح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد تم النص على ذلك من خلال برامج نشر الديمقراطية المرتبطة بالمعونة الأمريكية (USAID)، ولكن ظلت المعضلة في الدول الخليجية التي لا تتلقى معونات من الخارج.

لذا فقد تم إنشاء مشروعات على غرار مبادرة الشرق الأوسط السياسية (MEPI)، والتي تم تصميمها للمساهمة في ملء الفراغ من خلال الالتفاف حول تدخلات الدول المحلية، وعن طريق الدعوة إلى قيام برامج ذات طابع إقليمي، وقد تم الإشارة بكثير من الإيجابية إلى تجربة التغيير الأندنوسية، ويعتبرها تقرير راند مثالاً يجب دراسته، والاستفادة منه، كما يشير التقرير إلى أهمية استخدام مدخل التعليم من أجل التغيير لما يخدم المصالح الأمريكية، ويعلل ذلك بأن مشروعات التعليم مشروعات تحظى برضى الخارج[٣].

---

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص...

(٢) سكاون، بيتر، أمريكا الكتاب الأسود، ترجمة: إيناس أبو حطب، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٧٤.

(٣) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٥.

هـ ـ إرغام الدول على الانضمام لاقتصاد السوق: والإيمان بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتطبيق متطلباتها، من بيع المؤسسات الوطنية، وسحق أي رغبة في الاستقلال الاقتصادي، أو بنية رؤية اقتصادية مخالفة لما يراه الغرب، ويؤمن به، وقد تم إيراد نماذج سابقة عن إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لشروطها، وفي هذا السياق اضطرت دولة مثل بنين بإيعاز من البنك الدولي إلى التخفيف من أعباء حوالي ٦٣٠٠ موظف، وفي وقت متزامن اضطرت باكستان الشعبية، والجزائر الاشتراكية إلى تغيير بنيتهما الاقتصادية بعمق في اتجاه الليبرالية، وبعد مضي وقت قليل استدرجت كينيا إلى طرح مشروع خصخصة مهمة لمؤسساتها الضخمة، وأعقبتها موزنبيق وأثيوبيا في عام ١٩٩٦م، ورومانيا ومقدونيا في أوروبا[١].

والخلاصة أن أمريكا يصدق فيها قول تشومسكي: «..إن الولايات المتحدة تقول لدول العالم: إذا كنتم غير قادرين على الدفاع فسنهاجمكم عندما نريد، ولكن إذا كنتم تملكون الردع فسنتراجع لأننا نهاجم فقط الأهداف غير القادرة على المقاومة»[٢]، دون أن يستطيع أحد أن يشير لها بسوء.

المطلب الثالث

مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية

يعتبر مبدأ عالمية حقوق الإنسان، ووجوب الدفاع عنها، ونشر الديمقراطية[٣] من المبادئ التي حرصت الحضارة الغربية برمتها على التمركز حوله، وجعلته واجهة أصيلة، وشعاراً مقدساً، وظفت لأجله كل وسائل إعلامها،

---

(١) بادي، برتران، عالم بلا سيادة ـ الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ص١٣٤، وبتفصيل أكثر في كتابه: الدولة المستوردة ـ غربنة النصاب السياسي، ترجمة: شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦م، ص٧٠ ـ ٨٧.

(٢) من حوار له بعنوان: العراق.. محاولة تجريبية، مطبوع ضمن كتاب: الإمبراطورية.. بعد احتلال العراق، نشر مركز القاري للدراسات والترجمة، الرياض، ص١٥٤.

(٣) للاستزادة حول هذا الموضوع وجذوره التاريخية، وتطبيقاته المعاصرة ـ بخلاف ما ذكر ـ انظر: تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٣٠ ـ ٢٠٤.

وتتشدق به كل بعثاتها الدبلوماسية، على اعتبار أنها الحضارة الوحيدة الوصية على حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وهي تتجاهل أنه للوصول إلى الديمقراطية الحقة، والتي ينتج عنها حقوق عادلة للإنسان، لا بُد من وجود مجتمع ذي توزيع متكافئ للموارد، ومشاركة شعبية في صنع القرار، لكن الديمقراطية بهذه الصورة تعتبر مثالاً بعيداً، وخطراً لا بد من تجنبه، لا قيمة يجب السعي لإحرازها، لذا فقد كان الشعار في مرحلة سابقة «يجب رد الدخلاء الجهلة الفضوليين، إلى مرتبة المتفرجين»، أما الآن فقد أصبح الشعار أنه «لا بُد أن تزول من رؤوس الرعاع أية فكرة بإمكانية سيطرتهم على مقدراتهم، يجب أن يكون كل فرد متلقياً معزولاً للدعاية، وأعزل أمام قوتين خارجيتين معاديتين هما: الحكومة، والقطاع الخاص، بما يملكان من حق مقدس بتقرير الطابع الأساسي للحياة الاجتماعية»[١].

وللوصول إلى تلك النتيجة فلا بُد من رفع ذلك الشعار البراق، ولكن وفق توجيه دقيق يقوم به التحالف المتكتل لذلك ـ أي: رجال السلطة والمال ـ وهذا المبدأ سبق أن قرره الآباء المؤسسون ـ كما سبق الإشارة ـ وظل متلازمة من متلازمات ـ السلطة الأمريكية بخاصة والغربية بعامة ـ ذلك التحالف، وتوجيهه للسلطة، ولم يكن ذلك على الصعيد الوطني فحسب، وإنما اتُخذ ذلك النموذج كمعيار يتم تصديره إلى الخارج، وتعميمه على العالم «فعلى امتداد التاريخ الأمريكي كان نشر الديمقراطية مقوماً محورياً للهوية السياسية والغائية..»[٢]، فالديمقراطية تكون موضع ترحيب «إذا كانت ديمقراطية محبة لأمريكا... ما دامت من النوع الفوقي التقليدي، الذي يدع النُخب المؤيدة للأهداف الأمريكية في سدة الحكم»[٣]، ويعتبر مبدأ مونرو ـ الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية ـ والذي يرى أن الولايات المتحدة هي المعنية بشؤون الأمريكتين، وأن أي تدخل فيها يعتبر عملاً عدائياً[٤]، وقام تبعاً له مبدأ الرئيس ويلسون، هو

---

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٤٦.
(٢) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٩٧.
(٣) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٠١.
(٤) تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١٣٠، وقد أوضح التسلسل التاريخي لتلك الذرائعية ـ الحق إنسانية ـ في كتابه هذا.

أفضل تجسيد لذلك، حيث أعلن عنه أمام الصحافة بعد أسبوع واحد من دخوله البيت الأبيض بقوله: «إن التعاون بين دول أمريكا اللاتينية لن يكون أمراً ممكناً في المستقبل، إلا إذا تلقى دعماً مستمراً بواسطة أنساق منتظمة من الحكومات العادلة، المؤسسة على القانون، لا على القوة العشوائية أو التي تخالف القواعد والأصول.. لا يمكن أن نتعاطف مع أولئك الذين يسعون للاستيلاء على سلطة الحكم لتعزيز مصالحهم وطموحاتهم الشخصية»(١).

أما النتيجة الضمنية المستخلصة من عبارة ويلسون فهي أن الولايات المتحدة لن تتسامح إلا مع أنواع معينة من أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية، فستسقط الأنظمة العسكرية الديكتاتورية، وكذلك الثورية، وعلق ولسون قائلاً: «دعاة التهييج أرادوا تفجير الثورات في بعض الدول، ونزعوا إلى اختبارها مع الإدارة الجديدة... ولن يتركهم «رئيسها» يفجرون «ثورة» إن استطاع منعها. ولذلك سيكون المستقبل إلى جانب تلك الحكومات التي تملك ما يكفي من المنطق العقلاني السليم لتضع نفسها في موقع متوسط بين «الحدين المتقابلين البغيضين اللذين تمثلهما القوة.. العشوائية» و«الثورة».

واحتفظت الولايات المتحدة بالحق باستخدام القوة ضد الأنظمة غير المقبولة بالنسبة لها، وكتطبيق لذلك أعلن ويلسون عدم الاعتراف بحكومة الجنرال فكتوريانو هويرتا، الذي استولى على السلطة عقب اغتيال رئيس الوزراء الليبرالي فرانسيسكو ماديرو عام ١٩١٣م، وهذا القرار هو الذي تم توضيحه لوزير خارجية بريطانيا إدوارد غراي، من قبل السفير الأمريكي في لندن والتر بيج حيث جرى بينهما الحديث التالي:

- غراي: لنفترض أن عليكم التدخل - أي: في المكسيك - ما الذي سيحدث آنئذ؟

- بيج: نجعلهم يجرون انتخابات، ويعيشون تبعاً لقراراتهم.

- غراي: لكن لنفترض أنهم لم يقبلوا؟

- بيج: سوف نتدخل ونجبرهم على التصويت مرة أخرى.

---

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩١.

ـ غراي: وتكررون ذلك لمدة ٢٠٠ سنة.

ـ بيج: أجل، الولايات المتحدة ستبقى هناك لمدة مائتي عام، ويمكنها أن تستمر في إرسال الرجال إلى تلك المساحة الصغيرة، حتى يتعلم أهلها التصويت في الانتخابات وحكم أنفسهم.

وهكذا ولدت المفارقة التي ستصبح معلماً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية، طيلة قرن من الزمان، مفارقة إملاء الديمقراطية، وفرض الحرية بالقوة والوعيد، وانتزاع التحرر بالابتزاز والتهديد[١].

مما ينبغي الالتفات إليه أن الدوافع الإمبراطورية القديمة استمرت في عملها إلى جانب هذا المبدأ الجديد، فالاعتبارات الاقتصادية، والاستراتيجية، بالإضافة إلى الافتراضات المعتادة التي تزعم التفوق العرقي.. وفي الحقيقة أن المقاربة الولسنية كانت مجرد زخرف ظاهري لسياسة موجودة مسبقاً تجاه المنطقة[٢]، وبعد حوالي خمسة عشر عاماً من إعلان ذلك المبدأ كتب الجنرال سميدلي بتلر ـ أشهر قادة البحرية البحرية، وأكثرهم نيلاً للأوسمة في جيله ـ في مقال كتبه لمجلة «كومون سينس» في عام ١٩٣٥م: «قدمتُ المساعدة لجعل هاييتي وكوبا مكاناً محترماً يليق برجال ناشيونال سيتي بنك، كي يجمعوا المرابح والفوائد فيه، قدمت العون لاغتصاب ست جمهوريات في أمريكا الوسطى لفائدة وول ستريت، سجل الابتزاز طويل، مددت يد العون لتطهير، نيكاراجوا من أجل البيت المصرفي الدولي للإخوة براون بين عامي ١٩٠٩ ـ ١٩١٢م، حملتُ النور إلى الدومنيكان من أجل مصالح شركات السكر الأمريكية عام ١٩١٦م، ساعدتُ في جعل هندوراس ملائمة لشركات الفواكه الأمريكية عام ١٩٠٣م.. كما ساعدت في اغتصاب نصف دستة من دول أمريكا الوسطى لصالح البزنس الكبير ـ وول ستريت، والبنوك... حين انظر إلى الوراء، وأرى كل ذلك، أشعر بأنني آل كابون، لكنه كل ما كان باستطاعته هو ابتزاز ثلاث مناطق في المدينة، أما نحن

---

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩١ ـ ٩٣، وفيه مزيد من التفصيل حول هذا المبدأ.

(٢) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩٣، وقد ذكر كثيراً من الأمثلة على الانقلاب على ذلك الدجل ـ الذي أعلنه ويلسون كمبدأ.

مشاة البحرية، فقد اشتغلنا بنشاط في ثلاث قارات»[١].

ومنطق العصابات هذا الذي تحدث عنه الجنرال سيظل معمولاً به مُنذ ذلك التاريخ وحتى يوم الناس هذا، وتظل الشعارات التي أطلقها ويلسون لافتات مظللة يمتطيها قراصنة القارات لتبرير قرصنتهم[٢]، والأمثلة على ذلك لا تتناهى، ومنها إطاحة أمريكا بـ«جاكابو آربنز»، رئيس جواتيمالا، والمنتخب ديمقراطيّاً، وبنسبة ٦٥٪ من أصوات الناخبين، ولكن عندما لم يراعي مصالح «شركة الفواكه المتحدة «الأمريكية والتي كانت تملك ٤٢٪ من أراضي جواتيمالا الصالحة للزراعة، فأراد أن يقوم بتأميم تلك الأراضي الزراعية، فقامت أمريكا بالانقلاب عليه، والإطاحة به وتنصيب حكومة من الموالين لها[٣]، وأما تشيلي والتي تم فيها التطبيق العملي لأفكار الاقتصاد الجديد ـ الذي جاءت به الليبرالية الجديدة ـ في أشكاله الأكثر تشدداً، والتي كان من لوازمها إلغاء الديمقراطية، وفرض نظام ديكتاتوري من أقسى ما عُرف منذ الحرب العالمية الثانية، ولذا فقد تم الانقلاب على الديمقراطية التي أوصلت سلفادور ألليندي إلى سدة الحكم[٤]، وجيء بدلاً عنها ببينوشيه، والذي كان رجل الغرب المفضل الذي يلقى منه كل الدعم بالرغم من ديكتاتوريته المتوحشة، وذلك لأنه كان يقوم بتطبيق أول تجربة عملية لليبرالية الجديدة، حتى قبل تبني تاتشر وريجان لها بعقد من الزمان تقريباً، وكان الموجه الأول لذلك هو ملتون فريدمان، وقد حظيت تجربة التشيلي في السبعينات باهتمام كبير من مستشاري السيدة تاتشر، وكانت علاقات النظامين في الثمانينات وثيقة جدّاً..»[٥].

---

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩٩ ـ ١٠٠، و: جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٠، واقتباس النص فيه بشكل أطول، وتفاصيل أكثر.

(٢) رفع ولسون شعار «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، كوسيلة لإحلال الوجود الأمريكي مكان الوجود الأوروبي، عن طريق الوقوف مع الشعوب المضطهدة، انظر: العزي، سويم، الاستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن، دورية شؤون الشرق الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد (١١٠)، ربيع ٢٠٠٣م، ص٣٥.

(٣) بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص٢٩٥.

(٤) انظر تفاصيل ذلك الانقلاب لدى: هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، مرجع سابق، ص١٠٣ ـ ١٣٠.

(٥) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد =

وأما في فنزويلا فقد كان لدى الغرب رغبة عارمة لنشر أفكار وتطبيقات الليبرالية الجديدة، ومن أجل ذلك تم السعي إلى تطبيقها بالتزامن في أربع من دول أمريكا اللاتينية، وقد دخلت في تطبيق إجراءات الليبرالية الجديدة متزامنة، فطبقت في المكسيك بوصول الرئيس كارلوس ساليناس عام ١٩٨٨م، وبوصول كارلوس منعم في عام ١٩٨٩م إلى السلطة في الأرجنتين، وفي بداية الرئاسة الثانية لكارلوس أندريس في فنزويلا في نفس العام، وبانتخاب ألبرتو فوخيموري لرئاسة بيرو في عام ١٩٩٠م، وقد وعدوا الناخبين بعكس السياسات المعادية للشعب، التي اتبعوها خلال أعوام التسعينات، أما بالنسبة لساليناس فما كان ليصل إلى الانتخابات لولا التزويرات الانتخابية الواسعة التي لجأ إليها الحزب المؤسسي الثوري، وقد استمرت تلك الدول ـ عدا فنزويلا ـ في الموالاة لتطبيق الليبرالية المتوحشة على شعوبها، ولذا كانت تجاربهم ناجحة، بينما فنزويلا كانت تجربتها فاشلة وفق المنظور الغربي طبعاً، وهنا يكون الفرق بين النجاح والفشل ذو مغزى هام[1]، وفشل التبني الفنزويلي للرؤية الليبرالية الجديدة، ونظراً لما قام به الرئيس الفنزويلي تشافيز من انقلاب كامل على تلك الرؤية الليبرالية، وفي سبيل محاربة الإرهاب التشافيزي طبعاً!!، فقد تم الانقلاب عليه وإسقاطه في عام ٢٠٠٢م من قبل أمريكا، بالرغم من كونه منتخباً من قبل الشعب[2]، لا لشيء إلا حبّاً وكرامة للديمقراطية وفق المنظور الغربي، ولولا تمسك الشعب به، وإفشاله للتدخل الأمريكي للحق بمن سبقه من الرؤساء الذين لم يوافقوا على الرؤية النفعية المصلحية الغربية والأمريكية، فتأمل في هذا الحب والإخلاص للديمقراطية والإيمان بها!!.

= العولمة، مرجع سابق، ص٢٧ ـ ٢٩، و: هارفي، ديفيد، الليبرالية الجديدة ـ موجز تاريخي، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص٢١، ففيها مزيد من التفاصيل حول تواطؤ الاستخبارات والشركات الأمريكية لدعم تلك الدكتاتورية.

(١) أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) انظر في تفاصيل الصراع الأمريكي الفنزويلي وشيء من تجاذباته لدى: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص٣١٥ ـ ٣٢٠.

وهذا روزفلت كان هو صاحب حلف الأطلسي، وحرياته الأربع التي سبق الحديث عنها، وكنيدي كذلك كان داعياً من دعاة الحرية إذ تعهد «بدفع أي ثمن، وتنكب أي عبء، ومواجهة أي مشقة.. لضمان بقاء ونجاح الحرية»[1]، ومبدأ ترومان الذي رفع شعار «إن دعم أمريكا يجب أن يذهب إلى الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات إخضاعها، من قِبل أقلية مسلحة، أو بسبب الضغوط الخارجية»[2]، وهذا الرئيس جونسون عندما أراد إرسال جنوده إلى سانتو دمينغو، قدم العذر البلاغي المعتاد «على مر سنوات تاريخنا دخلت قواتنا أراض ودول عديدة، لكنها عادت دوماً حين انتفت الحاجة إليها؛ لأن هدف أمريكا، لم يكن أبداً أخذ الحرية، بل إعطائها الآخرين، لا تدمير السلام، بل تعزيزه وترسيخه، لا احتلال الأرض بل إنقاذ الأرواح على الدوام»[3].

وكذلك قام ريجان بوضع برنامجه لـ«تعزيز الديمقراطية» والذي ـ قال عنه تشومسكي ـ أن الريجانيون «قادوا من خلاله حرباً صليبية شاملة لجلب محاسن الديمقراطية إلى الشعوب المقهورة»[4]، وتبعاً لذلك قامت أمريكا بإنشاء وحدة أسمتها «هيئة التبرع الوطني من أجل الديمقراطية»، وتم إنشاء تلك الهيئة بعد ظهور فضيحة إيران كونترا، وذلك لتقوم علناً بما كانت تقوم به الـ«سي. آي. أي» خفية، وهذا ما صرح به ألن وينستاين ـ الذي ساهم في إعداد مشروع قانون إنشاء الهيئة ـ إذ قال: «جزء كبير مما نقوم به اليوم سبق أن قامت به الـ«سي. آي. أي» خفية منذ ٢٥ سنة»[5].

وهذه المتلازمة كان يقوم بترديدها كل الرؤساء الأمريكان بدون استثناء، ولكنها لا تُنتج إلا عمليات قرصنة منظمة ـ كتلك التي سبق إيرادها من حديث الجنرال سميدلي بتلر ـ ولعل من آخرها القرصنة التي قام بها الأمريكان وحلفاؤهم ضد العراق، ونتيجة لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي ـ السابق ـ

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٣٦.
(٢) العزي، سويم، الاستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن، مرجع سابق، ص٣٥.
(٣) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٦٠.
(٤) تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٧١.
(٥) انظر في أعمال تلك الهيئة وما قامت به في سبيل نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٤٠ وما بعدها.

كلينتون من على منبر الأمم المتحدة، في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣م بأن هدف أمريكا المهيمن هو «توسيع وتعزيز الديمقراطيات القائمة على حرية السوق، في أرجاء المجتمع العالمي»[(١)].

وبناء عليه فأي ديمقراطية لا تؤمن بحرية السوق فيجب سحقها، وتلك الشعارات هي التي جعلت كلينتون يستعيد عبارة روزفلت ـ التي افتتح بها القرن العشرين، ليختتم بها كلينتون ذلك القرن ـ «إما أن تكون راغباً في النضال من أجل المثل العليا، أو أن تختفي تلك المُثل»[(٢)]، وهذه المُثل هي التي قال بوش أنه يقاتل باسمها «هناك ظرف إنساني يجب أن نهتم به في أوقات الحرب، ثمة منظومة قيم لا يمكن التنازل عنها، قيم من عند الله، ليست من اختراع أمريكا، إنها قيم الحرية، والإنسانية، وحب الأمهات لأبنائهن، ما يهم حين نمارس سياستنا الخارجية، عبر الدبلوماسية والأعمال العسكرية، هو أن لا نبدو وكأننا ابتكرنا أو خلقنا هذه القيم»[(٣)].

إنها نفس الحجج التي رددها من سبقه من الرؤساء الأمريكيين، ونفس الشعارات، التي تم ارتكاب جرائم الحرب بموجبها، دون أن يرف لهم جفن، وهذا الشعار البراق كانت هي الذريعة لنشر القواعد الأمريكية لإعلاء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق المفهوم الأمريكي، إذ تنص الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي المنشورة بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢م على أن «وجود القوات الأمريكية في الخارج هو أحد أعمق التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها وأصدقائها، تثبت الولايات المتحدة عزمها على الحفاظ على توازن القوى لصالح الحرية، من خلال استعدادها لاستخدام القوة للدفاع عن أنفسنا وعن الآخرين. .»[(٤)].

---

(١) بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٤٢٤.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة ـ حكم القوة في الشؤون الدولية، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٦٣، وقارن ذلك بما باح به بوش للصحفي بوب وود وورد انظره لدى: فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٤) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، =

ومن أجل الحصول على أفضل نتائج لنشر الحرية والديمقراطية، فقد كُلف بالمسؤولية عنها، نائب مستشار الأمن القومي لاستراتيجية الديمقراطية العالمية إليوت أبرامز، والذي أدانه المحقق الخاص في فضيحة إيران كونترا بخداع الكونغرس عن دوره في تمويل مرتزقة الكونترا، وما ارتكبوه من جرائم في نيكاراجوا، وقد عفا عنه بوش ـ الأب ـ في عام ١٩٩٢م، وعينه بوش ـ الابن ـ مسؤولاً عن حقوق الإنسان، وأثار الترشيح عاصفة من الاحتجاجات؛ لأن الرجل داس على حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى، كما انتهك القانون نفسه[١].

فتأمل مدى هذا الحرص على الحرية؟!!، ودعاوى نشر الحرية الزائفة والديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي جعلتها أمريكا أهم ثلاثة شروط لتقديم المعونة، وكذا فرنسا وبريطانيا بدأتا في تبني نفس الشروط[٢]، وهذه الأكذوبات هي التي تذرع بها بوش لغزو العراق، وهي التي جعلت إدارته تنفق تيريليونات الدولارات في تلك الحرب للترويج للقيم الغربية، والتسامح، والتعددية.



= ص٢٣٥، وقد أورد آلان بلوم عشرات النماذج عن تدخلات الولايات المتحدة في انتخابات الدول المستقلة، انظر: بلوم، آلان، الدولة الشريرة ـ إساءات السياسة الأمريكية لشعوب العالم، مرجع سابق، وفيه كثير من النماذج.

(١) الخازن، جهاد، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) داياموند، لاري، عولمة الديمقراطية، ضمن كتاب: العولمة الطوفان أو الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي، ترجمة: فاضل جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٤٣٧.

المبحث الثالث

ازدواجية المعايير

يحرص الغرب على رفع شعارات براقة وفضفاضة، ويجعل لها معيارية مثالية إلى درجة لا يملك المرء أمام بعض بنودها إلا الوقوف إجلالاً لها، ولكنه عندما ينظر إلى الواقع التطبيقي العملي يجد بوناً شاسعاً بين ما هو مُنظر له، وما هو منصوص عليه قانوناً، وبين تطبيقات تلك النصوص، فيجد أن تطبيقاتها أبعد ما تكون عن المثالية التي تحملها كثير من النصوص التي يتبناها الغرب، ويؤمن بها، والشكاية من هذه الازدواجية قد صدح بها منذ ما يقارب الستين عاماً الأستاذ الزيات إذ قال: «ولكن من الصعب على الذهن المنطقي أن يدرك ما يريده الأوروبيون والأمريكيون من لفظ (الإنسان) الذي أعلنوا له هذه الحقوق وأظهروا عليه هذا العطف.

أغلب الظن أنهم يريدون بإنسان هذه الحقوق ذلك الإنسان الأبيض المترف الذي تحدر من أصلاب اللآتين أو السكسون أو التوتون، أما الإنسان الأحمر في أمريكا فهو في رأي أبناء العم السام ضرب مهين من الخلق، عليه كل واجب وليس له أي حق، وجودة المعدوم في بلاد الديمقراطيين الأحرار لا يزال أغلظ

كذبة في دستور الديمقراطية بواشنطن، وأكبر لعنة على تمثال الحرية بنيويورك، وأما الإنسان الأسمر والأسود في أفريقيا، أو الأخضر والأصفر في آسيا، فهو في نظر الغربيين نوع من بهيمة الأنعام، وجنس من المواد الخام، يولد لِيُسَخَّر، ويُروض ليُستثمر، ويُنتَج ليُستهلك. وهو موضوع الخصومة في السلم، ومادة الغنيمة في الحرب..»[١].

وهذه هي الحقيقة المرة التي تقوم عليها الشعارات البراقة للحضارة الغربية، وما يحمله خطابها من ذلك التناقض بين القول والعمل، وبين المبدأ والفعل، ففي ظل أعتى موجات الاستعمار، وأكثرها ضراوة نجد الكثير من مفكري الغرب يفاخرون بأن بلدانهم هي التي تضطلع بشرف نشر وترسيخ المبادئ والقيم التي تعيد للبشر إنسانيتهم، وهذا أليكس توكفيل الذي كان يفاخر بأن «بلاده وثورته أعادت إلى الجنس البشري صفاته، ورفعت مبدأ المساواة بين كل الناس، لا يجد غضاضة في الوقت نفسه أن يقدم نصيحة بخصوص التعامل مع الجزائريين، كرعايا للمستعمرة الفرنسية، بأنه ليس هناك منفعة، ولا واجب في إعطاء رعايانا المسلمين أفكاراً مبالغاً فيها على أهميتهم، ولا في إقناعهم بأننا مجبرون على معاملتهم في كل الظروف تماماً، كما لو كانوا مواطنينا وأنداداً لنا»[٢].

وهذه الازدواجية فيما بين نحن وهم، هي التي يختل معها ميزان التنظير، وتجده يحمل رؤية إيجابية من حيث التنظير المجرد، وأحياناً حتى على صعيد القوانين والتشريعات المجردة، ولكنه عندما يوضع على محك التطبيق فإنه تختل معياريته، ويفقد ميزانه عدالته، وهذا الاختلال يخضع لمعياريات متنوعة ومتعددة، وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها، ولكن يمكن الإشارة إلى بعضها من خلال المطالب التالية:

---

(١) الزيات، أحمد حسن، وحي الرسالة ـ فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، مرجع سابق، ٤/ ٥ ـ ٦.

(٢) السنوسي، د. صالح، العولمة أرث غربي مخيف، مجلة الفيصل، العدد (٣٥٥)، محرم ١٤٢٧هـ، ص١١٢.

المطلب الأول

معيار الشمال والجنوب

يعتبر مصطلحي الشمال والجنوب بمثابة بوصلة «تتيح معرفة الاتجاهات بدقة ويقين، في مياه التفوق الدولي القائم، إذ يشير عقرب الشمال دائماً إلى حيث توجد الدول الغنية، بينما يشير عقرب الجنوب إلى مناطق العالم الفقيرة، والمتأخرة اقتصادياً ـ وليس من المهم أن توجد في مكان ما من أقصى الجنوب بعض الدول الغنية: أستراليا، نيوزيلندا ـ وأصبح ذلك الجنوب يطلق عليه عدد من الأوصاف والتسميات تدل على درجة من الدونية كـ«الدول الفقيرة»، أو «الأقل نموّاً»، «البلدان النامية»، «البلدان ذات الاقتصاد المشوه»، «البلدان المتأخرة»، «البلدان المتخلفة»، «العالم الثالث»[١].

وهذه التسميات التي تم نحتها من قبل الشمال الغني، ليصف بها الجنوب المتخلف الفقير لا تنم إلا عن درجة من التعالي، والوصاية التي لا يريد للجنوب الفكاك منها، والتي يرى تشومسكي أنها لن تنحسر حدتها «فالتمييز بين الشمال ـ الجنوب سوف تكون ثمة حاجة لابتكار أزمة جديدة من السيطرة لتضمن احتفاظ الشرائح ذات الامتيازات في المجتمع الصناعي الغربي، بقدر كبير من التحكم، بالموارد الكونية، الإنسانية والمادية، وأن تفيد فائدة لا تتناسب مع حجمها من هذا التحكم، وهكذا فليس ثمة من مفاجأة في أن تجد إعادة تشكيل العقائدية في الولايات المتحدة أصداء لها عبر العالم الصناعي كله.. غير أن من المقتضيات المطلقة للنظام العقائدي الغربي أن تُخلق هوة شاسعة بين الغرب المتحضر ـ بالتزامه التقليدي بالكرامة، والحرية، وتقرير المصير ـ وبين الوحشية البربرية لأولئك الذين يُخفقون لسبب أو لآخر ـ وقد يعود السبب إلى الموروثات المشوهة المعتلة ـ في أن يُقدروا عُمق هذا الالتزام التاريخي، الذي يتجلى أحسن تجلٍ في حروب أمريكا الأسيوية»[٢].

---

(١) انظر في هذه التسميات ومدلولاتها: عبد المولى، محمود، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، ص٣٦ ـ ٤٦.

(٢) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٠، وقد أحال في ذلك على تشومسكي.

ومن أسوأ وآخر تلك الحروب حربهم القرصانية على العراق، وما نتج عنها من تهجير وتشريد لملايين العراقيين، والذين تتحمل أمريكا أخلاقياً وقانونياً عبء ذلك التشريد والتهجير، ولكنها كانت أول من أغلق أبوابها مع حليفتها الصديقة بريطانيا في وجوه العراقيين، بل إنه حتى عندما عقدت جمعية غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حضرت الحكومتان المحتلتان إلى المؤتمر بصفتي مراقب، غير آبهين بما سبَّبا من مأساة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية لهذا الشعب المثقل بالهموم والآلام، وقد جاد الكرم الأمريكي على اللاجئين العراقيين في جميع الدول التي لجؤوا إليها بسبعة وثلاثين مليون دولار، وهي تكفي بالكاد لتوفير الحاجات الأساسية من فرش وبطانيات وإسعافات أولية ومياه نظيفة في سوريا فقط[١].

وهذا التعالي لا يعبر إلا عن معيارية محددة معينة ينظر بها ومن خلالها الشمال للجنوب، تبيح له ارتكاب ما يشاء من جرائم، وإبادات دون أن يُسأل أو يُحاسب، ومن ينظر إلى القائمين على الحكومات الليبرالية الغربية ـ وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ـ يجد أنهم ممثلوا الشركات الكبرى، وتبعاً لذلك فهم لا يهمهم سوى مصالح شركاتهم، فكونداليزا رايس كانت مستشارة شركة شفرون الرئيسية، والتي كانت أستاذاً بجامعة ستانفورد، وبلغ من رضا شفرون عن دور رايس أن أسمت إحدى ناقلاتها النفطية العملاقة باسمها، وبعد أن دخلت في تشكيلة إدارة بوش تم تغيير اسم الناقلة إلى «ألتيرفويدجر»، وتشيني سبق الإشارة إلى المنصب الذي تولاه كمدير لشركة شفرون، وجيمس بيكر ـ وزير خارجية بوش الأب ـ والعقل المدبر لمؤامرة جعل المحكمة العليا تعين بوش الابن رئيساً، كان الشريك الأكبر في مؤسسة بيكر بوتس القانونية، والتي كان لها اليد الطولى في عدد من الأنشطة التجارية الكبرى، وريتشارد ارميتاج، وبرنت شكوكروفت، وغيرهم كثير الذين قدموا من المجمع الصناعي التجاري، لقيادة الولايات المتحدة لخدمة ذلك المجمع، والذي يشكل تجمعاً للأثرياء، ولا همَّ له إلا خدمتهم، وخدمة الشركات التي ينتمون لها[٢].

---

(١) علوش، محمد مصطفى، اللاجئون العراقيون أسرى المؤامرات، مجلة البيان، العدد (٢٤٧) ربيع الأول ١٤٢٩هـ، ص٥٣.

(٢) انظر تفاصيل ذلك بشكل إحصائي لدى: هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية =

والمحافظة على مصالح تلك الشركات لا يقتصر على الإطار المحلي، فتجده يتم ضمان تلك المصالح حتى في الخارج، وبنفس المعيار، وقد يشعلون الحرب لمصالح تلك الشركات، باسم الأكثرية، وباسم القيم، وبشعارات براقة كثيرة، ولكنها تخبئ حقيقة وحيدة وهي مصالح الأثرياء، وضمانها، وهذه الحروب يصدق فيها مقولة جان بول سارتر «عندما يُشعل الأغنياء الحرب، فإن الفقراء هم الذين يموتون»[1]، وتلك الحروب لا ينتج عنها إلا زيادة ثراء الأثرياء، وسحق الفقراء، من خلال التمكين لتلك الشركات العابرة للقارات، والتي حتى بعد دخولها إلى دول الأطراف لا يستفيد مما تُدره من موارد إلا الأثرياء، أما الفقراء فلا نصيب لهم في ذلك، وحتى أثريا دول العالم النامي، والممسكين بخيراته ـ في الجملة ـ لا يكونون إلا من الممالئين للغرب، ولنموذجهم الحضاري والاقتصادي، ولذلك يكون الحرص على التمكين لهم، وسحق من يخالفهم أو يعارضهم.

وعلى سبيل المثال ٨٠٪ من الدخل الذي تأتي به شركات النفط العاملة في نيجيريا يظل داخل البلاد إلا أنه لا يستفيد منه سوى المنتمون إلى الطبقة الحاكمة القليلة العدد، وتحدث موظف كبير كان يعمل في شركة نفطية في كولومبيا فقال: «هذه المشروعات مفيدة جدّاً للحكومة، ومفيدة لنا كشركة، إنها مفيدة لكل من يستطيع أن يستغل الوضع، ولكن الأغلبية لا تستفيد، إنها مفيدة للقلة التي تفرض نفسها»[2]، وفي المقابل يتم سحق المناوئين لأولئك الأثرياء، فهناك عدد من التقارير عن حوادث عدة قامت فيها قوات الأمن النيجيرية بضرب الناس الذين احتجوا، ضد نشاطات الشركة، أو اعتقالهم أو قتلهم، وفي نوفمبر من عام ١٩٩٥م أعدم كين سارو ـ ويوا السياسي النيجيري النشط، والشاعر، والكاتب المسرحي، الذي قاد معركة معارضة دامت خمس سنوات، ومن التهم التي أعدم بسببها مطالبته شركة شل الملكية الهولندية بتعويضات عن الأضرار التي ألحقتها

= العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة: صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٥٦ ـ ٥٧.

(١) لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩١.

(٢) هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٥٥.

بالبيئة، وكان إعدامه بعد محاكمة تُعتبر خرقاً فاضحاً للمعايير الدولية لمحاكمة عادلة.

كما قامت الشرطة الهندية في شهر مايو من عام ١٩٩٧م بضرب ١٨٠ محتجاً كانوا يشاركون في مظاهرة سلمية خارج بوابة شركة إنرون للطاقة ـ والتي غدت سيئة السمعة، وذلك ضد مشروع لتوليد الكهرباء، وكان أهل المنطقة يخشون أن يحول هذا المشروع الماء على قلّته عن مساره، فتموت الأسماك(١).

ويموت تبعاً لذلك عشرات الصيادين وعوائلهم الذين يقتاتون من صيد تلك الأسماك، وأفضل تشبيه يمكن أن يُشبه به الغرب وأمريكا اليوم هو ما شبهها به أرنولد توينبي ـ قبل خمسة عقود تقريباً ـ وأورده عنه آلان بلوم كمدخل لفصل عقده لتدخلات أمريكا الظالمة، وأطنب من خلاله في سرد عشرات التدخلات ـ وتشبيه توينبي هو: أن «أمريكا اليوم على رأس حركة عالمية مضادة للثورة، دفاعاً عن مصالحها الخاصة، إنها من الآن فصاعداً، تمثل ما كانت تمثله روما في الماضي، ففي كل المجتمعات الأجنبية التي وقعت تحت نيرها، كانت روما تدعم الأغنياء ضد الفقراء، وبما أن الفقراء كانوا منذ الأزل، وفي كل مكان في العالم أكثر عدداً من الأغنياء، فإن السياسة الرومانية كانت تخلق بالقوة شيء من الظلم واللامساواة، لقد كانت تدافع عن رفاهية الأقلية على حساب رفاهية الأغلبية»(٢).

ومن صور ذلك الازدراء ما صرح به برلماني يمني تم احتجازه في إحدى المطارات الأمريكية فقال «إذا كانت الأمور ستستمر بهذه الطريقة، فلماذا نأتي إلى هنا؟ من الأفضل أن نستورد القمح من أماكن أخرى، ونخلص أنفسنا من هذه المشاكل»(٣).

والسؤال الذي يرد هنا: ترى كيف ستكون ردة الفعل فيما لو احتجز

---

(١) هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) بواسطة: بلوم، آلان، الدولة الشريرة ـ إساءات السياسة الأمريكية لشعوب العالم، مرجع سابق، ص١٩٦.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٣م، بواسطة: زاوية مرصد الأحداث، مجلة البيان، عدد (١٩٢) شعبان ١٤٢٤هـ، ص١١٦.

برلماني أمريكي، وفُعل به كما فعل الأمريكيون بالبرلماني اليمني؟!!، ولكن لأنه من دول العالم الثالث النامية والمتخلفة فيسوغ في حقهم ما لا يسوغ في حق أسيادهم البيض!!، ومعيار البيض والملونين وكونه أحد المعايير الفارقة في نظر الغرب لحقوق الإنسان هو ما سوف يتم التطرق له في المطلب التالي.

المطلب الثاني

معيار البيض والملونين

يُعتبر معيار البيض والملونين من أهم المعايير الحضارية لدى الرجل صاحب العبء الأبيض، فهو يُملي على الآخرين ما يراه صواباً من الأخلاق، ومن الحقوق، وليس لأحد أن يُملي عليه شيئاً من ذلك، كما أن له الحق في أن يبيد من يشاء من الملونين، وليس لأولئك الملونين أن يدافعوا عن أنفسهم، وهذا منذ أن قام الرجل الأبيض بالتصدي للقيام بعبء نشر الحضارة التي يحملها، فمنذ دخولهم إلى أمريكا، ووصولهم إلى أستراليا، وتجارتهم بالعبيد من السواحل الأفريقية، ونهبهم لخيراتها ـ كما سبق الإشارة إلى ذلك ـ وتلك الأنا المتعالية لا يحد من طغيانها شيء لأنها صاحبة الرسالة السامة، والتي لا يتساوى معها بقية البشر.

ولذا فقد كانت العنصرية الغربية ـ كما يرى كافين رايلي ـ «فريدة في مداها وشمولها» فهي لم تكتف بتسميم الثقافة الأوروبية بل نشرت الميكروب في جميع أنحاء العالم. إلا أن جميع المستوطنات الاستعمارية في العالم الجديد ـ في أمريكا الشمالية والجنوبية على السواء ـ ازدهرت بفضل إبادة السكان الأصليين ـ الذين كانوا يدعون بالهنود ـ وبفضل العمل العبودي الذي قام به جنس آخر من أفريقيا.

وحتى الأرض الأفريقية ذاتها أصبحت مهداً للمؤسسات العنصرية: «أسواق العبيد الدولية، الدول الاستيطانية البيضاء، المزارع والمناجم التي يعمل فيها العبيد ويديرها البيض، وبمضي الوقت أفرز ذلك رؤى عنصرية تضع الصينيين واليابانيين والشرقيين في مستوى أقل من الإنسانية، ولم تكن هذه الرؤى إلا صيغة مبتسرة لنفس الأفكار القديمة عن السود والهنود الأمريكيين الأصليين»[1]،

---

(١) رايلي، كافين، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٠٥.

ولذا يجب أن لا نعجب من انتشار الجمعيات العنصرية انتشار الفطر، ومن أشهرها تلك المنظمة العنصرية الـ«كوكلس كلان»[(١)]، والتي تؤمن وتتبنى فلسفة تفوق الجنس الأبيض، وتؤمن بنقائهم العرقي، ولها جمهور عريض وواسع في المجتمعات الغربية، وهي كانت وما زالت متجذرة في المجتمعات الغربية، والخطير في الأمر أن تلك النظرة أخذت بُعداً عقائدياً، يتم التحشيد له من خلال نظريات النقاء العرقي، والتي ترى أن المسيحية كانت تاريخيّاً ديناً للجنس الأبيض، بغض النظر عن محاولات البيض لتحويل العالم إلى المسيحية، وأُسست تبعاً لهذه النظرة عشرات المنظمات الأصولية، ومن أقلها شهرة، رغم نشاطها في هذا الخصوص، حركة «معيدو البناء» ـ والتي تؤازر أن تكون العبودية كوسيلة من وسائل دفع الديون، وإعادة نظام العبودية، ومنع تنظيم الحمل ـ ونتيجة لذلك خسرت حوالي مئة مدرسة دينية من ميزة الإعفاء من الضرائب، عندما رفضت دخول الملونين فيها[(٢)].

ومن أشهر تلك المعاقل التعليمية التي تتقيد بسياسة الفصل العنصري جامعة بوب جونز، والتي فقدت الإعفاء الضريبي منذ عام ١٩٨٢م نتيجة لسياستها في تحريم الزواج والتعارف بين الأجناس المختلفة، وقد قال أحد مسؤوليها ـ بوب جونز الثالث ـ مستنداً إلى لعنة حام «أفضل ما يكون الزنجي عندما يخدم على المائدة، وعندما يقوم بذلك فهو يقوم بأحسن ما يعرف، أما الزنجي الذي ارتقى مناصب الحكومة أو التعليم فأعتقد ـ بصفة عامة ـ أنك ستجد دماء بيضاء سرت فيه، أنا لست عنصريّاً، وهذه الجامعة ليست عنصرية، لا أستطيع تأكيد ذلك بما يكفي، ولكن ما أقوله هو بكل إخلاص ما تعلمته، وما استطعت دراسته من تعاليم الكتاب المقدس»[(٣)].

---

(١) حول هذه المنظمة وعنصريتها وأهدافها وقسمها انظر: أنان، ديفيد، الكوكلس كلان، ضمن كتاب: الجمعيات السرية، تحرير: نورمان ماكنزي، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص٢٥٥ ـ ٢٨٥.

(٢) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٠، ٢٤٠.

(٣) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٠ ـ ٢١١، والكتاب فيه نماذج كثيرة لتلك العنصرية، ليس هذا مقام استقصائها.

بل حتى رواية الملونين لتاريخهم يعتبر في نظر البيض مشكلة لا يمكن التغاضي عنها، فقد قامت هيئة الإذاعة البريطانية ـ بي بي سي ـ بإعداد برنامج وثائقي عنوانه «الأفارقة» وقد كتب السلسلة باحث كيني مسلم ـ أستاذ للعلوم السياسية في جامعة ميتشجن ـ وهو: علي مزروعي، وكانت لسلسلة مزروعي مقدمتان منطقيتان:

الأولى: أنها المرة الأولى في تاريخ تهيمن عليه تمثيلات الغرب لأفريقيا يقوم أفريقي بتمثيل نفسه، وتمثيل أفريقيا أمام جمهور غربي، وهو بالضبط الجمهور الذي قامت مجتمعاته لبضع مئات من السنين بنهب البلاد التي تعود جذوره إليها ـ أفريقيا ـ واستعمارها، واستعبادها.

والمقدمة المنطقية الثانية: أن تاريخ أفريقيا مكون من ثلاث عناصر ـ أو بلغة مزروعي ـ ثلاث دوائر متحدة المركز هي: التجربة الأصلانية الأفريقية، وتجربة الإسلام، وتجربة الإمبريالية.

وكانت ردت الفعل على ذلك البرنامج أن سحب الصندوق القومي لدعم الإنسانيات دعمه المالي لبث هذه السلسلة، ثم أن النيويورك تايمز نشرت مقالات متوالية تهاجم تلك السلسلة[(١)]، هذه النظرة لم تكن لحظة آنية، وإنما ظلَّت قائمة ومتواصلة، حيث كشف مشروع الحقوق المدنية في يونيه ٢٠٠٢م في جامعة هارفارد معلومات تؤكد استمرار ذلك الاتجاه العنصري[(٢)].

ولذلك فقد كان من المآخذ التي أخذها زعماء السود في أمريكا على باراك أوباما هو ترشيحه نفسه للرئاسة، بينما يوجد تمييز عنصري ظالم تجاههم، وأن ترشيحه ووصوله للرئاسة من شأنه أن يُلمع صورة مضطهديهم من البيض، ويقضي على الكثير من مطالبهم بالقضاء على التمييز الذي يقع ضدهم[(٣)]، ومن ذلك التمييز ما رفعه في فبراير ٢٠٠١م عشرة من الموظفين ذوي الأصول الإفريقية،

---

(١) انظر تفاصيل ذلك، وتعليقات رائقة له على ذلك لدى المفكر الرائد: سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٠.

(٣) هذا الأمر ذكره: محمد حسين هيكل، في برنامج له في قناة الجزيرة، بمناسبة انتخاب باراك أوباما، في يوم الخميس ١٥/١١/١٤٢٩هـ، ونقل ذلك عن عدد من الزعماء السود اللذين التقاهم في أمريكا خلال حملة أوباما الانتخابية.

ضد «الإتلاف المسيحي» ـ وهي جمعية كنسية ـ بتهمة التمييز، حيث قالوا في دعواهم أن الجمعية طلبت «ألا يستعمل السود الباب الأمامي، كما أنهم يجب أن يتناولوا وجباتهم في أماكن منفصلة من مقر الائتلاف بواشنطن دي سي، والسبب ببساطة كونهم سود، كما لعب ذلك الائتلاف المسيحي في كارثة انتخابات عام ٢٠٠٠م في فلوريدا، والتي حُرم فيها الأمريكيين من أصل أفريقي من الإدلاء بأصواتهم على وجه الإطلاق[١]، ومن صور ذلك التمييز أن الأمريكيون من أصل أفريقي يشكلون (١٤٪) من متعاطي المخدرات بشكل منتظم، بينما يشكلون (٥٦٪) من السجناء في قضايا المخدرات[٢].

ولذلك يجب أن لا نعجب عندما نجد أن فرص الرجال السود في الولايات المتحدة ببلوغ الرابعة والستين من العمر، هي أقل من فرص الرجال في بنجلاديش»[٣]، وذلك بسبب سوء ما يعانيه السود من خدمات في هذا الجانب، وهذا العرق الأسود ـ بحسب روبرت لانسنغ وزير خارجية ويلسون ـ هو السبب في فشل السوق الحرة التي قدمت بها الشركات الأمريكية، إلى ليبيريا وهاييتي، ودمرت اقتصاد تلك البلاد، إلا أن لانسنغ يخرج ويلقي باللائمة عليهم بقوله: «تظهر تجارب ليبيريا وهاييتي أن العرق الأفريقي خال من أية قدرة على الانتظام السياسي، ويفتقر للعبقرية الحكومية، ومما لا جدال فيه حقيقة أن يحمل ميلاً موروثاً للجنوح إلى الوحشية ولأن يطرح جانباً كل قيود المدنية المزعجة لطبائعه الجسدية..»[٤].

ونتيجة لتلك النظرة لذلك العنصر من الناس فقد يكون السجن هو المصير الطبيعي للكثير منهم، إذ أن واحداً من أصل كل ثلاثة ذكور سود يحتمل أن يدخل السجن في وقت ما من حياته، ويبلغ نسبة السجناء الأمريكيين السود ٤٥٪

---

(١) كيمبرلي، بلاكر، المضامين الاجتماعية لمعركة هيرمجدون، ضمن: أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٢، ولتفاصيل حرمان السود من حقوقهم الانتخابية، وتزوير الانتخابات، انظر: بالاست، غريغ، أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال، مرجع سابق، ص١٧ وما بعدها، وهي موثقة بالأحداث، والتواريخ والوثائق.

(٢) ليثويك، داليا، مقال بعنوان: مشكلة السجون الحقيقية عندنا، مجلة النيوزويك ـ النسخة العربية ـ العدد (٤٦٩)، في ١٦/يونيو ٢٠٠٩م، ص١٨.

(٣) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٠.

(٤) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٦٣.

من عدد السجناء، و١٨٪ من أصول أسبانية، وحتى أحكام الإعدام فـ(٨٠٪) من الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام أدينوا بقتل البيض، وكشفت دراسة أعدتها وزارة العدل أن (٨٠٪) من الحالات التي قدمها المدعون العامون الاتحاديون والتي تطلب عقوبة الإعدام كان المتهمون فيها من أقليات عرقية، وفي أكثر من (٥٠٪) منها يكون المتهم فيها من أصل أفريقي(١).

ومن صور تلك الازدواجية عمليات الاسترقاق التي تتم في داخل المجتمع الغربي، ففي تحقيق صحفي، تم في بدايته تحرير المصطلح، فعرف العبد بأنه: كائن بشري مجبر على العمل من خلال الغش، أو تحت تهديد العنف، وأجره لا يتعدى قوته اليومي(٢)، وقد ذكرت الصحفية في تحقيقها تفاصيل قصة رحلتها إلى هاييتي وكيف يتم التفاوض لشراء العبيد واسترقاقهم مقابل خمسين دولاراً، وأن هناك أكثر من ثلاثمائة ألف طفل مستعبد من الأطفال الهاييتيين، وكيف يمكن أن يتم ترتيب أوراقهم ليبدوا على أنهم أطفال مُتبنين، وقد بيَّنت في ذلك التحقيق كيف أن الاسترقاق منتشر في جميع أنحاء العالم(٣).

هذا يحدث انطلاقاً من الأراضي الأمريكية، ويتم بأيدي أمريكية، في نفس الوقت التي صدع فيه الغرب رؤوس العالم بالدعوة إلى الحرية الإنسانية، ومن ضمنها حرية العمل، والتي صنفت عدداً من دول الخليج على أنها دولاً تنتهك حرية العمال؛ لأنها تعمل بنظام الكفيل، والذي رأت فيه نوعاً من السخرة، بينما يوجد في تلك الدول درجات من الاسترقاق المادي المباشر ما لا يمكن مقارنته بما يعيبونه على الدول الخليجية، حيث أنها تصدر في تصرفها ذلك من خلال قوانين وطنية نافذة، بها درجة من العدالة، والتراضي والمحافظة على الحقوق، وما يشكل حفظاً لأمنها الوطني ولكن الغرب لا يرضيه ذلك على اعتبار أنه لم يتلبس بالنموذج الغربي بكل حذافيره!!.

---

(١) للمزيد حول ذلك انظر: غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٨٩ ـ ١٩١.

(٢) سكينر، إي بنجامين، عالم مستعبد، آر راتنر، ستيفن، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/أبريل، ٢٠٠٨م، ص٤٤.

(٣) آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/أبريل، ٢٠٠٨م، ص٤٥ ـ ٤٧.

وقد ظهر جلياً حقيقة تلك العنصرية المستترة بعد تدمير مدينة نيو أورليانز الأمريكية والتي يقطنها غالبية سوداء تُقدر بنسبة ٦٧٪ من عدد السكان، وقد تحدث عنها المفكر الأمريكي بول كينيدي ـ بعد وصفه لما حدث بأنه كارثة أخلاقية ـ بقوله: «لقد كان إعصار كاترينا كارثة وطنية، ولكن ما حدث في الواقع هو أنه ضرب الأمريكيين بشكل غير متساوي، وحسب وضعهم في السلم الاجتماعي، إن المحافظين يحبون أن يكرروا مقولة: «إن المد المرتفع يرفع جميع القوارب»، ولكن المد المرتفع الذي غمر نيو أورليانز لم يفعل ذلك، بل إنه أغرق في الحقيقة العديد من القوارب الأكثر هشاشة»[١]، لتكون النتيجة أن العنصرية التي أظهرتها تلك الأحداث لم تظهر فجأة وإنما كانت جزء لا يمكن تجاهله من التركيبة النفسية للمجتمع الأمريكي، وهي ما عبَّر عنها الكاتب الأمريكي بقوله: «إن هناك قضايا كامنة قام إعصار كاترينا بإطلاقها ليس إلا، لا أعتقد أن غالبية الأمريكيين يستطيعون تشخيص هذه الأعراض. .نعم! نحن نتحدث عن التعددية الثقافية، ولكن العنصرية الكامنة فينا منتشرة بصورة واسعة»[٢].

ونتيجة لذلك فقد نقلت وكالات الأنباء صور ضباط الشرطة وهم يشتركون في نهب المحلات والمتاجر، وانتشر في المدينة اغتصاب النساء والأطفال، والقتل على مرأى من قوات الشرطة، بل إن محلات الأسلحة سُرقت واستخدمت الأسلحة التي بها لإطلاق النيران على طائرات الإنقاذ القادمة لإيقاف النهب والسلب[٣]، وحتى التغطية الإعلامية لما حدث فرقت بين الأبيض والأسود بشكل مقزز، وكان من أكثر الأحداث التي أثارت جدلاً واسعاً حول تلك العنصرية، أن نشرت وسائل الإعلام العالمية صورتان وفي كلا الصورتين يظهر شخص يحمل معه بعض الطعام وهو يسير في الماء محاولاً النجاة من الغرق، الفارق أنه في الصورة الأولى كان الشخص أسود، وفي الصورة الثانية كان الشخص أبيض البشرة، وما لفت أنظار المراقبين الإعلاميين أن التعليق على الصورة الأولى (عن

(١) خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٣.
(٢) خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٣.
(٣) خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٢.

الشخص الأسود) ـ وقد صدر عن وكالة الأسوشيتد برس الأمريكية ـ كان يقول: «شخص يحاول السير في المياه إلى مستوى الصدر بعد أن سرق طعاماً من أحد المحلات. .»، أما التعليق على الصورة الثانية (عن الشخص الأبيض) ـ وقد صدر عن المكتب الأمريكي لوكالة الأنباء الفرنسية ـ فكان يقول: «شخص يحاول السير في المياه إلى وسط الصدر بعد أن وجد خبزاً ومشروبات في أحد المحلات. .»، فرغم أن الصورتين تعكسان نفس الموقف، والتعليق متشابه في معظم الكلمات إلا أن الأسود أُتهم بسرقة الطعام، بينما الأبيض وُصف بأنه وجد طعاماً، وقد أثارت الصورتان، وما وضع عليها من تعليقات ضجة إعلامية كبيرة، اضطرت وسائل الإعلام عقبها إلى الاعتذار عنها، وحذفها من مواقعها الإلكترونية[1].

وهذه العنصرية هي ما تفسر ذلك التقاعس الذي أبدته الحكومة الأمريكية حتى طفت الجثث بعد انتفاخها على وجه الماء في شوارع نيو أورليانز، وشاهد العالم عبر الفضائيات الفئران وهي تقضم بعض الجثث. وبقي أكثر من عشرين ألفاً في الأستاد الرياضي أربعة أيام محشورين بين أكوام القذارة، والرائحة النتنة دون أن تصلهم حافلات لنقلهم وإيوائهم، وفي عمق تلك المأساة وقف الرئيس بوش أمام الكاميرات وهو يعزف على قيثار قُدم له من المطرب الأمريكي: مارك ويلز، وعقدت لذلك مقارنة الكاتبة الأمريكية: روزا بروكس مع الإمبراطور الروماني نيرون الذي كان يعزف الكمان وروما تحترق، ثم علَّقت على ذلك بقولها: «إن عزف نيرون الشهير على الكمان ما زال ـ بعد ألفي عام من موته ـ له دلالة رمزية عن القيادة اللامبالية والمتمحورة حول الذات في أوقات الأزمات، وسلوك بوش الغريب في اللعب على القيثار في وجه دمار نيو أورليانز قد يحكم عليه بمصير مماثل»[2].

وهذه العنصرية التي لا حدود لها قد تصل إلى درجة أنه قد يُطاح بحكومات بأسرها بسبب دفاعها عن نفسها، أو التصدي لمكر البيض، أو تدنيس ذلك النقاء ـ حسبما يرى البيض ـ وهذا ليس بالأمر الجديد، فهو متجذر في

---

(١) خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٥.

الفكر والحضارة الغربية منذ القدم، ومن ذلك أنه منذ مئة عام ـ تقريباً ـ وتحديداً في عام ١٩١٢م قام الرئيس النيكاراجوي بإعدام اثنين من الأمريكان لقيامهما بدعم بعض الثوار الذين حاولوا الثورة على حكمه، فكانت نتيجة ذلك الإعدام أن أُجبر على الاستقالة وإزاحته عن قيادة الدولة[١]، لتعديه على حرمة ذلك الدم، وهذه قاعدة مطردة لا تنخرم في كل محل نزل به، أو استولى عليه الرجل الأبيض، كما أن من تعاليهم أنهم لا يرضون أن يُعاملوا بالمثل، ومما ينتج عن ذلك أن أي جريمة يرتكبها رجل الشمال الأبيض تصبح نوعاً من الخطأ اليسير.

فمثلاً عندما قام عدد من أفراد إحدى شركات المرتزقة، وتدعى دينكروب أوف ريستون ـ فرجينيا، بأخذ محظيات قاصرات من البوسنة وبيعهن في أماكن أخرى من أوروبا، وعندما أُكتشف ذلك لم يجرؤ أحد على محاكمتهم، وكان أكبر عقاب تعرضوا له أن اكتفت الشركة بفصل هؤلاء العاملين[٢]، وكذا الحال ما قام به المرتزقة البيض في العراق من انتهاك لكل القوانين المحلية والدولية، ومع ذلك أسبغ عليهم بريمر الحصانة القضائية الكاملة[٣]!، وهذا المعيار ـ أي: الحصانة ـ ممنوح حصريّاً لكل من يرتكب جرائم حرب، أو جرائم إبادة ضد الإنسانية، إذا كان من دول التمركز الغربي، وأمريكا على وجه التحديد فإنه يحصل على مطلق الحصانة، والتي لا تخول لأي قضاء دولي أو محلي محاكمته.

(١) فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، ترجمة: د. فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٢٠، واغتصاب النساء البوسنيات والمتاجرة بهن من قبل قوات الحماية الدولية كتب فيه تقارير عدة، واعترفت به الأمم المتحدة في تقرير أعده: جويتر جرندل، بعد تحقيقات استمرت عاماً كاملاً، كما أكدت الحكومة البوسنية أنها تملك وثائق وأدلة قاطعة ضد قائد القوات الدولية الكندي لويس ماكنزي، والذي كانت العقوبة التي لحقت به جراء ذلك هو عزله عن منصبه!!.

(٣) وهو ما كنت سأفرد له مطلباً كاملاً بعنوان: «معيار الحصانة القضائية»، بالإضافة إلى «معيار النصر والهزيمة» ولكني سأكتفي بالإلماح إليهما هنا على اعتبار أن هذين المعيارين من الخصائص التي يرون أنه يختص بهما الرجل الأبيض، فهو يجب أن لا يُرى إلا منتصراً، وفوق هذا محصناً من كل قضاء، أو عقاب قد يلحق به، ولعل إلماحنا إليهما هنا يكون كافياً.

فها هي قائدة المعسكر الغربي أول من تشفى بمحكمتين جنائيتين دوليتين ـ طوكيو ونورمبرج ـ والتي وُضع قانونها من قبل دول المحور المنتصرة، وهو قانون المنتصرين، وقد جاءت القوانين الإجرائية لمحكمة نورمبرج من نفس المبادئ ـ أو بالأحرى انعدام المبادئ ـ التي تقضي أن يكون المتهمين من بين المهزومين وحدهم، ولم يكن من ضمنهم أي من قادة الحلفاء بالرغم من ارتكابهم جرائم حرب، وعلى رأسهم ترومان، والذي أباد مدينتين يابانيتين دون ضرورة عسكرية، إذ أن إمبراطور اليابان كان قد أصدر قرار استسلام بلاده قبل أن تُضرب المدينتين، وقد تم تحديد إجراءات المحكمة على النحو التالي:

المادة (١٩) والتي تنص على أن المحكمة «لن تتقيد بالقواعد الفنية المتعلقة بإقامة الأدلة، وسوف تسعى بقدر الإمكان إلى إتباع وتطبيق إجراءات سريعة، وليس إجراءات شكلية، وسوف تقر أي وسيلة ترى أنها حاسمة».

والمادة (٢١) والتي تنص على أن المحكمة «لن تكون مطالبة بتقديم أدلة على الوقائع الشهيرة، وستعتبرها وقائع ثابتة، كما ستعتبر الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء بمثابة أدلة صحيحة».

ويعلق على هاتين المادتين جارودي بقوله: «وهذا المسخ القانوني الذي غدا واجباً أن تؤخذ أحكامه، باعتبارها قواعد لا تقبل التشكيك، ومعايير لحقيقة تاريخية لا يجوز المساس بها»[١]، بينما هي أبعد ما تكون عن منطق الحق والعدل، وقد قوبلت هذه الإجراءات المتبعة باعتراضات شتى، حتى من جانب القضاة الأمريكيين وعلى رأسهم كبير قضاة المحكمة العليا الأمريكية، روبرت جاكسون، والذي عُين رئيساً لتلك المحكمة، ولكنه شعر بالضيق؟!! من المهمة المنوطة به، والتي تعني أنه مطالب بأن يُجرم قانوناً ـ باسم إحدى الدول ـ أفعالاً قامت هي بارتكاب مثلها، كما وصفها قاض آخر من قضاة المحكمة العليا الأمريكية بأن هذه المحاكمة «بمثابة عملية إعدام تعسفي»[٢].

وقد حاول روبرت جاكسون أن يلطف من ذلك التعسف والحيف، فقال في

---

(١) جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٢) جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٣٦، وفيها مزيد تفاصيل في فصل عقده بعنوان: «أسطورة خرافة عدالة محاكمات نورمبرج».

المؤتمر الدولي للمحاكمات العسكرية، موجهاً كلامه للألمان: «ينبغي أن نوضح للألمان أن الجرم الذي يخضع له زعماؤهم من أجله للمحاكمة ليس خسارة الحرب، بل بدؤها، وينبغي أن لا نسمح لأنفسنا بالانجرار إلى محاكمة أسباب الحرب؛ لأن موقفنا هو أنه ليس هناك مظالم أو سياسات تبرر اللجوء إلى الحرب العدوانية. إنها مُستنكرة، ومُدانة كأداة للسياسة»[١]، ترى كيف ستكون النتيجة إذا طُبقت هذه النظرية التجميلية الجاكسونية على حروب أمريكا المدمرة التي تشنها على الشعوب المضطهدة، والمقهورة؟!!.

وهذه الأمريكا هي أول من نادى بإقامة محكمتين جنائيتين دوليتين ـ بخصوص القضيتين اليوغسلافية والرواندية ـ إلا أنها رفضت الاعتراف بسلطة محكمة الجنايات الدولية التي نصت معاهدة روما للعام ١٩٩٨م على إنشائها، والتي باشرت عملها في العام ٢٠٠٢م، ولم يكن بمقدور المحكمتين السابق ذكرهما ـ أي: التي بخصوص القضيتين اليوغسلافية والرواندية ـ المساس بأحد من الأمريكيين، نظراً لإمكاناتهما المحدودة، في حين أن محكمة الجنايات الدولية والتي تتمتع بصلاحيات عمومية وشاملة، فإنها لا ترغب الولايات المتحدة بأن يتردد اسمها على مسامعها، وقد سعت إلى الحيلولة دون إبرام المعاهدة التي تنص على نظام المحكمة، وصلاحياتها، بالحيلولة دون اكتمال النصاب المقرر لإقرارها، ولما أخفقت في ذلك عملت على استصدار قرار من مجلس الأمن بحماية رعاياها من سلطة المحكمة لمدة سنة ـ قابلة للتجديد ـ بالإضافة إلى ذلك قامت بالتوقيع على اتفاقات ثنائية بعدم تسليم المتهمين بجرم من رعاياها إلى هذه المحكمة، وقام الاتحاد الأوروبي بتفويض أعضائه التوقيع على مثل تلك الاتفاقيات، وهكذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون فوق القانون الدولي[٢]، ليس هذا فحسب بل تم إقرار ما أصبح «يدعوه الكثيرون بقانون غزو هولندا، الذي يخول الرئيس حق استخدام القوة لإنقاذ من يساقون إلى لاهاي من الأمريكيين»[٣].

---

(١) لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، ترجمة: ليلى نابلسي، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٠٨.

(٢) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٤.

(٣) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٨١.

وكذا الحال قامت به ربيبتها إسرائيل مؤخراً للتنصل من آثار جرائمها التي ارتكبتها ضد الإنسانية، في مقابل أن تلك المحكمة التي يترفع عنها أصغر جندي أمريكي، بفعل الحصانة التي استصدرتها له دولته، تُصدر مذكرة توقيف بحق رئيس دولة من أكبر الدول العربية، وهي دولة السودان، وأُنزل حُكم الإعدام برئيس دولة عضو في الأمم المتحدة من خلال محاكمة هزلية بحق الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، إذ كان أول قانون يوقعه حاكم الاحتلال الأمريكي بول بريمر، وهو القانون رقم (١) سنة ٢٠٠٣م، هو قانون المحكمة الجنائية العراقية للجرائم ضد الإنسانية[١]، وبعد تعيين مجلس الرئاسة الانتقالي المعين من قبل سلطة الاحتلال، قامت بتجديد ذلك القانون بقانون حمل الرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥م، والقاضي بإحداث المحكمة الجنائية العراقية العليا، ومن الملاحظات الصارخة على هذا القانون خلوه من عناصر الجرائم، ومخالفته للقواعد الآمرة للقانون الجنائي الدولي، بالرغم من سلخه ـ أي: القانون الذي وضعه الاحتلال وعملاؤه ـ للكثير من نصوص المحكمة الجنائية الدولية التي تتناسب مع رغباته، وأهوائه، وإغفاله لما قد يضمن قدراً من العدالة بحق المتهمين[٢]، وهذه المحاكمة أيضاً كسابقتها يصدق بحقها ما سبق إيراده من قول القاضي الأمريكي بأنها: «بمثابة عملية إعدام تعسفي»، ولكنه في كلا الحالين قانون المنتصرين الذي لا معيار له سوى التشفي باسم العدالة والحق!!.

المطلب الثالث

معيار النصارى والمسلمين

تعتبر الأصولية النصرانية هي التي تكتسح المشهد الاجتماعي الأمريكي، وهم لهم تنظيمات ميليشاوية لا تُحصى كثرة، ويُذهل المرء من أعداد تلك المليشيات وحجمها، إذ يوجد حوالي ٤٠٠ مليشيا مسيحية، ومنخرط بها عشرات الألوف، وهم لهم مرجعهم الخاص، بعنوان «المرجع العلمي للميليشيات

---

(١) ومن العجيب أن يشرعون للناس ما يرفضون أن يوقعوا على أفضل منه، عدالة وحيادية.

(٢) انظر تفاصيل ذلك لدى: بجك، د. باسيل يوسف، قانون المحكمة الجنائية العراقية وتنفيذ قراراتها في ضوء القانون الجنائي الدولي، دورية المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٣٦) شباط/ فبراير ٢٠٠٧م، ص٩٨.

الحرة»، وهو يثبت عصمة الكتاب المقدس، ويرى أن تسليح المليشيات أنفسها واجب مقدس[١]، وهم يسهلون على أنفسهم استخدام العنف بصناعة وجهة النظر التالية «لا يمكننا تقييم أنفسنا، مع الخط من الآخر، وفي النهاية قتله، إن لم نستدع الإلٰه إلى جانبنا في المعركة»[٢].

وعندما قدم بوش إلى السلطة كان مثقلاً بذلك التحشيد الكنسي، والذي كان سبباً في فوزه ـ حتى وإن كان بحرمان آخرين من التصويت كما تقدم ـ وهو قدم بأجندة كنسية متطرفة، كان لها الأثر على سياساته في الاقتصاد، والبيئة، والعلاقات الدولية، وكل ذلك هين بالمقارنة بالصدمة التي سيلقاها النظام القضائي لعقود قادمة[٣]، وقدم بمبادرته المسماة «المبادرة المؤسسة على الإيمان»، والتي قال عند تقديمه لها: إنها «واحدة من المبادرات الأقصى أهمية التي ليس فقط تناقشها إدارتي، بل التي تقدم تنفيذها»، وأنشأ لها وكالة فيدرالية جديدة[٤]، وتبعاً لذلك فهم يرون أن غير المؤمنين ناقصي الإنسانية، ولهذا يمكن الاستغناء عنهم، ومن أجل ذلك تم عقد الحلف بين الكنيسة والنظام العالمي الجديد[٥]، ومن أجل ذلك الحلف تم تحشيد الرؤية الاستراتيجية الغربية برمتها لخدمة ذلك التحالف، ويتغطى خلال ذلك بأغطية عدة، وهذه الدعوات إلى الحريات الدينية في الخارج الغربي، نجد ما يناقضها في الداخل.

وعلى سبيل المثال نجد بعض المنظمات الأمريكية وتسمى «جمعية الأمريكيين من أجل الوجود القومي «تدعو إلى اعتبار الإسلام جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن لمدة عشرين سنة، كما أعدت مشروعاً لمراقبة المساجد، وتصنيفها حسب درجة التزامها بالشريعة الإسلامية، والتي تعتبرها المنظمة

---

(١) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٣٥.
(٢) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٣٩.
(٣) سوزار، جون. إم، الطريق الى الحكم الديني ـ تطهير التعديل الأول، ضمن: كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٦٥.
(٤) سوزار، جون. إم، الطريق الى الحكم الديني ـ تطهير التعديل الأول، ضمن: كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٦٩.
(٥) انظر في ذلك التحالف وأمثلة تطبيقية عليه لدى: جويل، إريك، التحالف الدنس بين المسيحية والنظام العالمي الجديد، ضمن التقرير الارتيادي السنوي الذي تصدره مجلة البيان، عام ١٤٢٤هـ، ص٥٤١.

«مؤامرة إجرامية تهدف إلى إسقاط الحكومة الأمريكية وتقويض الدستور»[١].

ونتيجة لذلك الضغط ـ التحشيد ـ فقد تم إصدار نظام التسجيل الخاص للمهاجرين في الولايات المتحدة ـ والذي كان معنياً به المسلمين دون سواهم ـ حيث كان يغطي خمسة وعشرين بلداً إسلامياً، ويلزم التسجيل كل الذكور غير المواطنين ابتداء من عمر ١٦ سنة، وذلك التسجيل في حقيقته لم يكن سوى مصيدة حيث تقوم الشرطة بوضع الأصفاد البلاستيكية في أيدي أولئك الأشخاص، ومن ثم يتم شحنهم إلى مراكز الاعتقال، ليس هذا فحسب بل إنه يتم الهجوم على المسلمين حتى في منازلهم.

وخذ مثلاً على ذلك باكستان الصغيرة في بروكلين حيث كان يقيم ١٢٠٠٠٠ مهاجراً باكستانياً قبل عمليات القمع، والتي شهدت نزوحاً جماعياً منذ أن أصبحت تعج بعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكلاء الهجرة والتوطين، إذ ترك ١٥٠٠٠ شخص منازلهم إلى كندا أو أوروبا أو باكستان، والعديدون تم أبعادهم سرّاً، عبر إقامة جسور جوية، ومن يحتجز منهم يتعرض لكافة الانتهاكات، حيث يتم ضربهم، وتقييد أياديهم وأقدامهم، ويحتجزوا في غرف مضاءة لأربع وعشرين ساعة يوميّاً، ويتم تزويد عائلاتهم بمعلومات كاذبة عن أماكن اعتقالهم، وحتى عندما يأمر القضاة بإطلاق سراح أحد المحتجزين كانت الحكومة تهمل القرار بكل بساطة وتبقي على الشخص في السجن[٢].

ومن تلك الازدواجية نشر الخوف والرعب مما يسمونه الأسلمة، ونشأ تبع لذلك منظمات تنتشر في عدد من الدول الأوروبية واسمها «مدن ضد الأسلمة»[٣]، وهي تقوم بإخافة الناس من الإسلام، وتشويه صورته، ويندرج

---

(١) خبر بعنوان: «بدعم صهيوني منظمة أمريكية تجرم اعتناق الإسلام»، مجلة المجتمع، العدد (١٧٥٨) ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، ص٨.

(٢) انظر تفاصيل ذلك لدى: غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٤٣ ـ ١٤٨، وانظر: أليسون، باركر، فوق القانون: السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الانسان، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٣) خبر بعنوان: «أوروبا: تأسيس منظمة يمينية جديدة ضد المسلمين»، مجلة المجتمع، العدد (١٧٨٦)، ١٧ محرم ١٤٢٩هـ، ص٨.

ضمن ذلك الإقصاء والتهميش المتعمد لغالبية الفرنسيين من أصل مغاربي، والذين يسكنون في ضواحي باريس، والذين ـ نتيجة لذلك ـ قاموا بثورة، ووُجهوا بدرجة عالية من القمع نتج عنها احتراق أكثر من (٩٠٠٠) سيارة، واعتُقل (٢٩٢١) شخصاً خلال تلك الاحتجاجات، إثر هروب مراهقان من الشرطة، والتجائهما إلى محطة كهرباء فرعية، وصعقا خلال التجائهما إلى تلك المحطة[١].

بل حتى الأموات يتم التمييز بحقهم، ومنهم تلك «الفتاة المغربية التي اختطفت في بلجيكا سنة ١٩٩٣م ثم عُثر جثمانها بعد أربعة أعوام بين ضحايا الانحراف والذي انكشف تورط أجهزة الأمن وبعض دواليب السياسيين، وحين رغبت عائلتها في دفنها حيث تقيم وحيث ماتت، صُدم الرأي العام العربي إذ عرف أن الجالية العربية هناك لا يُرخص لها في إقامة مقبرة يدفن فيها من يموت من أفرادها، فحُمل جثمان تلك الفتاة، ودفن في طنجة المغربية»[٢].

وفي بريطانيا يوجد درجة من العنصرية ضد المسلمين بشكل مرضي، وهو ما حرصت على الحشد له عدد من وسائل الإعلام، ففي دراسة أكاديمية بريطانية قامت بها كلية الصحافة والإعلام بجامعة كاردف للنظر فيما تبثه وسائل الإعلام ضد المسلمين فوجدوا أن (٦٩٪) من مقالات الصحف تصور المسلمين بأنهم مصدر المشكلات، و(٢٦٪) تصور الإسلام على أنه دين رجعي وخطير وغير منطقي، و(٣٤٪) من المقالات تربط المسلمين والتهديد بالإرهاب، و(٩٪) تزعم أن الإسلام يهدد طريقة الحياة البريطانية[٣]، وهذه قاعدة مطردة لدى كل وسائل الإعلام الغربية بدون استثناء، وقد نُشر حول ذلك العديد من البحوث الدراسات[٤].

---

(١) غويساني، برونو، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس ٢٠٠٦م، ص٦٥.

(٢) المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٣) تحقيق بعنوان: «الخوف من الإسلام.. مرض بريطانيا الجديد»، مجلة المجتمع، العدد (١٨١٩)، ١٣/رمضان ١٤٢٩هـ، ص١٤ ـ ١٧، وفيه مزيد من الحقائق.

(٤) ومنها على سبيل المثال: الفال، د. محمد بن يحيى، التغطية الصحفية الأمريكية للمسلمين، و: سليمان، ميخائيل، صورة العرب في عقول الأمريكيين، و: ساري، =

وهذه الصورة النمطية التي حرص الإعلام الغربي على ترسيخها تم تجذيرها بعد أحداث ١١ سبتمبر، واستُغلت تلك الأحداث لإلهاب حماس الجماهير للانتقام من ذلك العدو الهمجي البربري الذي قدم ليدمر الحضارة الغربية، وهذا ما صرح به الروائي البريطاني المعروف: مارتن أميس إذ شن هجوماً لاذعاً على الإسلام والمسلمين، وجدد دعوته التي سبق أن أطلقها «بترحيل المسلمين من المجتمعات الغربية، وإخضاعهم لعمليات تفتيش دقيقة في إطار الحملة على الإرهاب»[١]، ونتج عن ذلك أن اتخذت الحرب على المسلمين ـ التي غُلفت باسم الحرب على الإرهاب ـ بُعداً عقائدياً، وأصبح الحشد لهذه الحرب، والدعوة إليها ينطلق من داخل الكاتدرائيات، من خلال التلاعب بالشعور الديني، وإضفاء القداسة على ضحايا الهجمات، وعلى رواية الأحداث، حتى أصبح كل تشكيك في هذه الحقيقة في العالم يُعتبر تدنيساً لا بد من التصدي له ومحاربته.

ونتيجة لذلك تم تعديل واستحداث القوانين التي تكون منصبة على محاربة الوجود الإسلامي. ومن صور ذلك التميز ما ذكره المفكر الألماني المسلم مراد هوفمان من أنه قام بإلقاء محاضرتين أحدهما أمام الملك أولاف الخامس ملك النرويج، والأخرى في جامعة القديس جون الراهب في دنفر بولاية كولورادو الأمريكية، وفي كلتا المحاضرتين عند التعريف به وسرد سيرته الذاتية يتم القفز على التعريف بالدين الذي ينتمي إليه، ومؤلفاته في الموضوعات الإسلامية، بل إنه في الثانية تم تحريف ما كتبه عن نفسه بذلك الخصوص[٢].

ومن ذلك تلك الإبادات التي يقوم بها جيش الرب الكنسي في أوغندا، والذي قام باختطاف ما يصل إلى خمس وعشرين ألف طفل، بالاشتراك مع حكومة يوري موسيفيني، والتي قامت باحتجاز ما يزيد على مليوني شخص ـ من أقاليم أتشولي ولانغو وتيسو ـ في نحو ٢٠٠ معسكر اعتقال، يواجهون القذارة

= حلمي خضر، صورة العرب في الصحافة البريطانية، وغيرها عشرات الدراسات التي تؤكد هذه الحقيقة.

(١) صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م، بواسطة: مجلة البيان ـ العدد رقم (٢٤٣)، ص٥٨.

(٢) هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، ترجمة: محمد سعيد دباس، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٩٣.

والموت والجوع، حيث يتقاسم أربعة آلاف شخص مرحاضاً واحداً، وتصل وفيات الأطفال إلى ١٥٠٠ طفل في الأسبوع، ومن الجرائم المروعة التي ترتكبها الحكومة أنه يتم فحص جنود الحكومة وكل من يوجد منهم حاملاً لفيروس الإيدز يتم إلحاقه بتلك المعسكرات للقيام باغتصاب النساء والفتيات، وإلحاق أكبر قدر من الإصابات بهم، وغير ذلك من الجرائم التي تعلمها تمام العلم الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، وسفارات الدول الغربية، ومع ذلك فهو يوصف في دوائر السياسة والإعلام الغربية بأنه السلالة الجديدة من الزعيم الأفريقي[(١)]، وفي مقابل ذلك يتم التشنيع والتشهير بالحكومة السودانية التي تحاول القيام بمقاومة المتمردين المدعومين من الغرب.

ـ ومن صور ذلك التمييز ضد المسلمين بناء منظومة حقوق الإنسان وفق المنظور الحضاري الغربي، وتجد في ذريعة «حفظ النظام العام» باباً واسعاً ينتظمه ذلك التمييز، وعلى سبيل المثال عندما منعت الحكومة البريطانية عرض فيلم يقدح في شخص المسيح ـ عليه الصلاة والسلام ـ رفعت بعض الجهات المهتمة بحقوق الإنسان دعوى أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية باعتبار الحظر الذي فرضته الحكومة البريطانية منافياً لحق الإنسان في التعبير ونشر رأيه. . . إلخ، وبعد نظر المحكمة في الدعوى أيدت موقف الحكومة البريطانية باعتبار الفلم المذكور مخالفاً للنظام العام في قرارها بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م.

وهذه المحكمة نفسها هي التي أيدت قرار السلطات التركية بحظر حزب الرفاه الإسلامي، وذكرت في حيثياتها أنه يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك ما لا يتفق مع منظومة القيم الأوروبية، وبمعنى آخر النظام العام الغربي[(٢)]، بالرغم أن أربكان ـ رئيس الحزب ـ كان يرغب في التخفيف من غلواء التطرف العلماني القائم في تركيا، وكان يريد استمداد ذلك من الحضارة الغربية نفسها، حيث كان يرغب في استلهام المادة (٢٧) من الدستور السويسري والتي تنص على «عدم إقامة نظام تعليمي مخالف للدولة والإيمان الديني

---

(١) أوتون، أولارا أيه، الإبادة السرية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/ أغسطس ٢٠٠٦م، ص٣٣ ـ ٣٤.

(٢) بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٧٠.

للشعب»، وذلك لاستبدالها بالمادة (٢٤) من الدستور التركي والتي يتخندق حولها العلمانيين، وذلك لأنه كما صرح عقب لقاءه السفير السويسري في أنقرة بأن «تغيير الدستور والاستفتاء حوله لن يكون حول العلمانية وغير العلمانية، ولكنه سيكون لتمييز أعداء الدين من المدافعين عن حقوق الإنسان»[١].

ولك أن تقيس على هذا ما يتعلق بالرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول ﷺ وما وجدته تلك الرسوم من دعم وتأييد على اعتبار أنها إحدى حقوق حرية التعبير، حتى أن الدول الأوروبية عارضت التوصية التي قدمتها منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر دربان الأخير للمطالبة باحترام الأديان، على اعتبار أن ذلك يعارض حرية التعبير!!، وكذا الحال بالنسبة للبس الحجاب، وحظر لبسه في المدارس في عدد من الدول الأوروبية، ونُظر إليه بنفس المنظار السابق ـ أي: حفظ النظام العام الغربي!! ـ، ويدخل في ذلك التحيز ضد المسلمين ما تعانيه اللغة العربية في المنظمات الأممية من محاولات رامية إلى إخراجها من مجموعة اللغات المتداولة رسمياً في المنظمات الأممية بتعلة تكلفة المترجمين المهرة في لغة الضاد، ومن ثم إلزام العرب بتحمل أعباء نفقاتهم مما لم نر مثله مع سائر اللغات المتداولة رسمياً في الأمم المتحدة وكافة هيئاتها[٢]، وما ذلك ـ فيما يظهر ـ إلا لكونها لغة القرآن.

ـ ومن صور ذلك التمييز ما قام به فرع ماكدونالدز للوجبات الغذائية الأمريكية السريعة في فلسطين المحتلة عندما قام بفصل العاملة الفلسطينية: عبير زناتي من العمل، وأرجعت الفتاة سبب فصلها إلى رفض مديرها الأمريكي تحدثها بالعربية أكثر من العبرية، وتم رفع دعوى قضائية ضد المدير، وقام أحد النواب العرب بتقديم استجواب إلى الكنيست، والذي أصدر قراراً بعودة الفتاة للعمل، إلا أن ذلك الأمر لم يُنفذ[٣].

وكذا الحال مع الحكم الذي أصدرته محكمة إيطالية ضد طيار تونسي

---

(١) مجلة المجتمع، العدد رقم (١١٥٥)، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣) صحيفة معاريف الإسرائيلية، بتاريخ ١٨/٢/٢٠٠٤م، بواسطة مجلة البيان، العدد (١٩٨)، ص٩٠.

بسجنه عشر سنوات بتهمة «الانشغال بترديد أدعية دينية، والاستغاثة بالله عندما تعرضت طائرته التابعة للخطوط التونسية، لعطل فني في أغسطس من عام ٢٠٠٥م، بدلاً من التركيز على تنفيذ تعليمات الطوارئ»[١].

المطلب الرابع

معيار الداخل والخارج

قد تكون الحكومات والشعوب الأوروبية، موشكة على الدخول في حقبة لن تتحمل انتهاكات حقوق الإنسان الفاضحة والصارخة في أي من دولها، وحتى حدود الدول الواقعة إلى الغرب من روسيا، ولكن دون أن تشمل هذه الدول ومعها روسيا نفسها، أما فيما وراء الغرب، فهناك فصل حاد بين المجالين الداخلي والخارجي ما زال مستمراً في أنه المعيار والمبدأ ويبدو انه محكوم بأن يبقى مستمراً على امتداد المستقبل المنظور، قد يكون الغرب عاكفاً على استعادة طبعة جديدة من التمييز المبدئي الذي سبق له أن درج على اعتماده للفصل بين حضارته من جهة وباقي العالم من جهة ثانية، وهو لا يستسيغ أن تُطبق تقنياته التي يستعملها مع الآخرين ضده هو، وقد كان ذلك أحد الأسباب ـ كما يرى الشاعر الأسود: سيزير ـ في ثورة الغرب ضد هتلر، إذ يقول: إن «ما لا يستطيع بورجوازيّ القرن العشرين صاحب النزعة الإنسانية أن يسامح هتلر عليه، ليس ارتكابه الجريمة بحد ذاتها، أو الجريمة بحق الإنسانية الأبيض، وإنما تطبيقه على الأوروبيين أساليب كولونيالية لم تُطبق حتى الآن إلا على عرب الجزائر، وحمالي الهند، وزنوج أفريقيا»[٢].

غير أن الغرب هذه المرة يكتفي بضرب معاييره على المناطق المجاورة له ففي حين أن الدول المفلسة في أرجاء العالم الأخرى لا تثير قدراً ملحّاً من الاهتمام والتوجس، نجد أن الدول المفلسة في أوروبا تشكل قضية بالغة الخطورة وهاجساً قوياً لأن أوروبا اليوم باتت تتحدد سياسيّاً بفضائل سيادة

---

(١) خبر في مجلة المجتمع، بعنوان: «إيطاليا: السجن عشر سنوات لطيار تونسي.. استغاث بالله»، العدد رقم (١١٥٥)، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٢٥.

القانون، حقوق الإنسان، الديمقراطية، حقوق الأقليات.. إلخ، ويوغسلافيا جزء من أوروبا، ذلك هو السبب الكامن وراء استحالة تحمل قيام الحكومة اليوغسلافية باضطهاد ألبان كوسوفا وقمعهم.

ويحاول المفكر الأمريكي إيمانويل فاللرستاين يضع مقاربة لذلك ـ من زاوية أخرى ـ حيث يرى أنه «بمقدار ما سنبتعد عن المساس بالحقوق داخل الدولة، ستتهدد الحقوق على المستوى العالمي، ربما ستكف أمريكا ولأول مرة في التاريخ عن أن تكون نصف مستعبدة، ونصف حرة، في ذلك الوقت سيجد العالم المتبقي كله مقسوماً بشكل واضح إلى نصفين، حر ومستعبد، فإذا كنا بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠م، ومن أجل الحفاظ على مستوى دخل عال لـ(١٠٪) قد اضطررنا إلى تشديد استغلال (٥٠٪) من الآخرين، فتخيلوا ما الذي سنحتاج إليه من أجل الحفاظ على مستوى دخل عال بما فيه الكفاية لـ(٩٠٪) من سكاننا!، سيتطلب الأمر استغلالاً أكبر وسيكون استغلالاً لشعوب العالم الثالث»[1].

ولأجل ذلك ستظل الولايات المتحدة داخل نفسها مفتوحة ديمقراطيّاً ومجتمعاً مزدهراً مؤكدة توقعات أخلاق النجاح، كما أنها ستتحول بالنسبة للخارج إلى مجتمع امبريالي احتلالي، مستعد لوضع يده على المتبقى من موارد العالم، ولأن يقمع أي مقاومة له بالقوة، وهذا سيعيد تاريخ الغرب إلى نموذج إمبراطورية روما القديمة التي ما كانت تستطيع تنفيذ وعودها أمام دهمائها، وإخماد استيائهم إلا عن طريق الفتوحات الإمبراطورية الجديدة، وإعادة تقسيم العالم لهذا صارت نهاية الحرب الباردة نقطة انطلاق مشروع امتلاك العالم العولمي، عوضاً عن أن تصير أساساً لنزع سلاح أمريكا، ورفض أساليب استخدام القوة في العلاقات الدولية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كمون التعصب والحقد العنصري الذي عبئ في وقت من الأوقات، من أجل تنظيف القارة من ذوي البشرة الحمراء ـ أول الأمر ـ ومن ثم من أجل الحفاظ على النظام بين الزنوج، والأقليات الإثنية المشكوك بها، وهذا الكمون تقرر تصديره إلى الخارج، لتحقيق رسالة أمريكا العولمية في العالم، و«الذي تتلخص مصيبته في أن فيه هذا الكم من الأجانب ـ

---

(١) بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٠٦.

والأدق ـ هذا الكم من الشعوب ذات العقلية غير الصحيحة، وهذا الأسلوب المتبع في دفع الكمون السوسيوثقافي العدائي، نحو الوسط الخارجي، عائد إلى الأساليب القديمة جدّاً في فرض الاستقرار الداخلي على المجتمع الانفعالي.

المطلب الخامس

ازدواجية الاعتذارات والتعويضات

يعتبر موضوع الاعتذارات أمراً رمزيّاً، ولكن وبالرغم من رمزيته، إلا أن التمركز الغربي يرفض القيام بأي اعتذار عن جرائم الحرب، والإبادات الجماعية التي اقترفوها، وهذا ما صرح به جورج بوش ـ الأب ـ بقوله: «سوف لن أعتذر البتة عما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، ولن أعير أدنى اهتمام للحقائق أيّاً كانت»[1]، وهذا الاستكبار عينه هو الذي دفع الغرب وإسرائيل إلى الانسحاب من مؤتمر دربان الدولي الأول والذي عُقد لمحاربة العنصرية ومعاداة الأجانب، والذي عُقد في أيلول ٢٠٠١م، إذ اصطدم المؤتمر بمسألتين رئيسيتين هما: اعتراف الغرب بمسؤوليته عن الفظاعات المرتكبة في نظام الرق والاتجار بالأفارقة، ومسؤولية إسرائيل عن شقاء الفلسطينيين[2].

وتكرر ذلك في مؤتمر دربان الثاني بالرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها دول الأطراف، إذ أصر الغرب على اعتبار الاعتداء على الأديان والمساس بالمقدسات، ينبغي أن يظل ضمن حرية التعبير، فيما يعتبر المساس بالهلوكوست، أو بالإجرام الإسرائيلي جريمة يجب أن يعاقب من يرتكبها!!، وعدم الاعتذار هذا يُستثنى منه ما كان من ذلك الاعتذار المدفوع بارتباطات أيدلوجية، ومصلحية، كالذي قدمه الألمان إلى اليهود، دوناً عن بقية الأجناس الذين قاموا بإبادتهم، وكذا ما قام به الفرنسيون من إقرار قانون غيسو في ١٣ تموز ١٩٩٠م، والذي يجرم كل من ينكر غرف الإبادة النازية[3]، حتى ولو كان

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٣.

(٢) قرم، جورج، شرق وغرب ـ الشرخ الأسطوري، مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٣) روبير، جاك، التاريخ، الندم، والقانون، مجلة القانون العام وعلم السياسة، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م، ٢/ ٢٨٩.

من منطق البحث العلمي، أما ما عدا ذلك فإنه من المتعذر وجود اعتذار يقوم به الرجل الأبيض عن جريمة اقترفها، بالرغم من قيامهم بإحياء الذكريات لما يزعمون أنها مظلوميات وقعت عليهم، ويرفضون أن يقوم بذلك الإحياء خصومهم.

ومن ذلك أنه في يوم ٧ كانون أول ١٩٩١م كانت الذكرى الخمسين للقصف الياباني على بيرل هاربر[١]، وفي تلك الذكرى تم إجراء مقابلة مع وزير الخارجية الياباني في صحيفة الواشنطن بوست، عبَّر فيها الوزير الياباني عن الأسف العميق للمعاناة والحزن اللذين سببتهما اليابان للشعب الأمريكي، وشعوب آسيا، والمحيط الهادي، خلال الحرب، وقال الوزير: إن البرلمان الياباني سيعتمد قراراً يعبِّر عن أسف اليابان في الذكرى الخمسين لتلك الجريمة!![٢]، وفي المقابل رفض الرئيس بوش بكل حزم الاعتذار عن جريمتي قصف هيروشيما وناغازاكي، كما لم يفكر أحد بالاعتذار عن الغارات التي نفذتها ألف طائرة أمريكية، ضد ما تبقى من مدن اليابان الكبرى، بل إن أمريكا دأبت على الاحتفال في تلك الذكرى بعرض جوي عسكري، يعيد تمثيل تلك الحادثة، حيث يقوم الجنرال الجوي المتقاعد: بول تيبيتس ـ الذي أسقط القنبلة على هيروشيما بنفسه ـ باستخدام قاذفة ـ بي ٢٩ ـ ويحضره عشرات الآلاف من الجمهور المعجب، وقد أدانت اليابان ذلك العرض، على اعتبار أنه مؤذ لمشاعر الشعب الياباني، ولكنهم عبثاً[٣] كانوا يحاولون، يعلق على ذلك تشومسكي بقوله: «قد لا يكون قتل وتعذيب ملايين الناس، والإساءة لهم بمختلف الأشكال أمراً ذا بال، أما الهجوم الغادر على قاعدة بحرية عسكرية في إحدى المستعمرات الأمريكية، فهو جريمة من مستوى مختلف تماماً. .»[٤].

---

(١) قام تشومسكي بتحليل ما نُشر في تلك الذكرى من تقارير ودراسات تحليلاً ـ ربما ـ لن تجده عند غيره، في فصل عنونه بـ«دروس في الاستقامة السياسية»، تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٩٨.

(٢) ومن أعجب العجب أن تقوم الضحية بالاعتذار لجلادها عما ألحقته به من أذى، في نفس الوقت الذي يحتفل فيه الجلاد ويتلذذ بجرائمه!!.

(٣) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٤) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٧.

ثم يسترسل تشومسكي في طرح تساؤلاته اللافتة، ومنها: أنه لم يقارن أحد فعل اليابان ذلك بفعلنا في فيتنام، إذ تبقى هذه المقارنة غير واردة إلى درجة تجاهلها كليّاً، باعتبارها سُخفاً غريباً، وإلا أدينوا بتهمة تبرير جرائم اليابان، فإذا انطلقنا من أن كمالنا هو مسلمة من المسلمات فيُستنتج أن أي مقارنة تقام بيننا وبين الآخرين، ستلقي عليهم بظل من نبلنا، وتصير بالتالي تبريراً لجرائمهم، بنفس المنطق الذي لا سبيل لدحضه، ينتج أن التصفيق للجرائم التي نرتكبها ليس فعلاً تبريريّاً، بل هو تقدير لعظمتنا...

ثم يطرح تساؤلاً آخر وهو: كيف حدث أن امتلكنا قاعدة عسكرية في ميناء بيرل هاربر؟ وكيف تسنى لنا الاحتفاظ بمستعمرتنا في هاواي الجميلة؟!، والجواب هو: أننا سرقنا هاواي من شعبها، بالقوة والخداع، قبل نصف قرن تماماً من ذلك التاريخ المشؤوم[١] ـ أي: من تاريخ ضرب اليابان للميناء ـ وهذا الاسترسال في إيضاح الغطرسة الأمريكية، واستخفافها بمشاعر الشعوب، إنما هو لبيان أنها سمة من سمات غطرسة المختارين البيض.

وهذه الازدواجية الاعتذارية طبقتها بالتضامن مع فرنسا على تركيا، عندما أقر البرلمان الفرنسي في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠١م قانوناً في مادة وحيدة يعترف بإيجاز نادر بالإبادة الأرمينية المرتكبة في عام ١٩١٥م، وقرار يقضي بمطالبة تركيا بالاعتذار عن جرائمها ضد الأرمن، وهذا القرار أصدر قرار شبيهاً به الكونجرس الأمريكي، وتكمن مشكلة القرار في أنه غير صادر من دولة ذات صفة، وأنه «لم يعط عن تلك المجزرة أي توضيح دقيق؛ فالضحايا لم يجر التحقق من هويتهم، والمجرمون لم تجر تسميتهم، ومكان الجريمة نفسه لم يُشر إليه»[٢]، ولكن في المقابل رفضت فرنسا الاعتذار عن جرائمها الاستعمارية ضد الجزائريين بالذات؟!!

ليس هذا وحسب بل إن البرلمان الفرنسي أصدر قانوناً بتاريخ ٢٣ شباط

---

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٩٥ وما بعدها، ففيها تفاصيل ذلك الاغتصاب المشئوم.

(٢) روبير، جاك، التاريخ، الندم، والقانون، مرجع سابق، ٢/ ٢٩٠، وانظر ما كتبه: غريفيل بيفور حول الموضوع في صحيفة النيوزويك ـ النسخة العربية ـ العدد (٤٥٥)، في مقال له بعنوان: «كيف يُغلق الجدل حول المجزرة؟»، ص٢١.

٢٠٠٥م، يمجد فيه ذلك الاحتلال، ويعتبر قانون «٢٣ فبراير»، والذي أُستبيحت بموجبه الدماء الجزائرية، وعيث في الأرض فساداً، مما يعتز به الفرنسيون، ومفخرة لا يمكن الشعور نحوه إلا بالتمجيد، معتبراً أنه نقطة مهمة في التاريخ الفرنسي[١]، وخصوصاً المادة الرابعة ـ التي تم الاعتراض عليها بشدة ـ والتي تعترف بشكل خاص بالدور الإيجابي للقوة الفرنسية فيما وراء البحار، ولا سيما في شمال أفريقيا!![٢]، وعندما قام روبرت مكنمارا (وزير الدفاع الأمريكي خلال الحرب على فيتنام) بتوجيه اعتذار للأمريكيين ـ ولاحظ أنه للأمريكيين، وليس للفيتناميين ـ أدانه الصقور، واعتبروه خيانة[٣]، وذلك لأنه لا يجوز للرجل الأبيض الاعتذار عما يصدر منه خلال قيامه بأعباء رسالته التنويرية لشعبه فضلاً عن أن يكون للضحية أو للعالم.

وأما ألمانيا فقد اعتذرت ـ وما زالت، وستظل تعتذر ـ عن ما يسمى بمحرقة الهولوكست، وبالرغم من وجود ضحايا آخرين من غير اليهود، ولكن لم يتلفت إليهم أحد، ولم يعتذر إليهم أحد، بينما الهولوكست وكنتيجة لذلك التضخيم الممنهج الذي قام به اليهود[٤]، أصبحت المحرقة شبحاً بالنسبة للألمان، وأصبح مجرد التشكيك في أعداد ضحايا المحرقة، يعتبر جريمة يُعاقب عليها القانون، وليس لك الحق في أن تفكر، أو تحلل، أو تعيد قراءة التاريخ

(١) خبر بعنوان: «الجزائريون طالبوا بإجبار باريس على الاعتذار ـ البرلمان الفرنسي يمجد الاحتلال»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٠) في ٨ ذو القعدة، ١٤٢٦هـ، ص١٤.

(٢) روبير، جاك، التاريخ، الندم، والقانون، مرجع سابق، ٢/ ٢٩٠.

(٣) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٨.

(٤) انظر في ذلك التضخيم والغرض منه: جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٠٠، وما بعدها، ومن أسباب ذلك التضخيم كما يرى جارودي أن «الحديث عنها باعتبارها أكبر عملية إبادة جماعية في التاريخ، يعني بالنسبة للاستعماريين الغربيين نسيان الجرائم التي اقترفوها ـ مثل إبادة الهنود الحمر في أمريكا، واستعباد سكان أفريقيا ـ كما يعني إخفاء عمليات القمع الوحشية التي ارتكبها ستالين، وكذا الحال بالنسبة للإنجليز والأمريكان، ولا سيما بعد مذبحة دريسدن، والتي ذهب ضحيتها ٢٠٠ ألف مدني، ممن قتلوا حرقاً بالقنابل الفسفورية في غضون سويعات، دون أن يكون هناك هدف عسكري من وراء ذلك؛ لأن القوات الألمانية كانت قد انسحبت من الجبهة الشرقية بأكملها، كما أن أمريكا وجدت فيها فرصة سانحة لإبعاد الأنظار عن واقعتي إلقاء القنبلتين على هيروشيما، ونجازاكي..»، ص٢٠٤.

في ذلك، وإلا فإن التهمة جاهزة، وتهمة معاداة السامية من أعظم التهم، والتي تعتبر «طريقة لجعل الناس يصمتون، وهي تُخفي حاجتها للحجج، والبراهين»[1].

ومن ذلك الإخراس بحجة العداء للسامية المطالبة بإغلاق مركز زايد للتنسيق والمتابعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعجيب أنه بعد إغلاقه تم توجيه انتقاداً لدولة الإمارات لإغلاقها المركز في تقرير أوضاع حقوق الإنسان الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، بوصفه متعارضاً مع حرية التعبير[2]!!!.

ومن سيئ الابتزازات ذلك النقد الذي وُجه إلى رأس الكنيسة الكاثوليكية ـ الفاتيكان ـ لعدم اعتذاره عن سكوت البابوية الكاثوليكية، على جرائم النازية في حق اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، وعدم الاعتراف بدولة إسرائيل، وعدم إدانة معاداة السامية، وعدم الاعتراض على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وكان المدخل لذلك كله، هو عدم اعتذار الفاتيكان، فحققت إسرائيل طلباتها تلك كلها، فقد اعترف الفاتيكان بدولة إسرائيل عام ١٩٩٣م، ثم تم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، وأما الاعتذار فقد قدمه البابا مرفقاً بإكليل الزهور الذي وضعه على النُصب التذكاري لضحايا المحرقة في متحف يافا، وقال في اعتذاره: «إنه لا توجد كلمات للتعبير عن الأسف على المأساة المروعة التي حدثت ضد اليهود»، وأما الإعراب عن إدانة معاداة السامية والصهيونية فقد أتى ضمناً في إطار زيارته لتل صهيون[3].

أما المسلمين فلا حق لهم في الاعتذار، مما حل بهم في الجزائر من الفرنسيين الكاثوليك، ولا حق لهم في الاعتذار مما حل بهم من اليهود في فلسطين؟، ولا حق لهم في الاعتذار مما حل بهم من الأرثوذكس الروس في أفغانستان والشيشان، ومن البروتستانت البيض الأمريكيين في أفغانستان والعراق. . .!!، ومن أوضح الأدلة على ذلك أنه بعد أن نُشرت الصور المخزية

---

(١) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٢) مرصد الأحداث، مجلة البيان، عدد (١٩٢)، شعبان ١٤٢٤هـ، ص٨٧.

(٣) للمزيد حول ذلك انظر: كامل، عبد العزيز، زيارة بابا الفاتيكان ـ خطوات جديدة على طريق الاختراق، مجلة البيان، عدد (١٥٠)، صفر ١٤٢١هـ، ص١١٣ ـ ١١٤.

لحالات التعذيب والإذلال للعراقيين في سجن أبو غريب قام «رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية بعقد لقاء مع الرئيس بوش ـ الابن ـ وعبَّر فيه عن أسفه لذلك، ولكنه لم يعتذر، وعندما سأله رئيس التحرير بأدب جم عما إذا كانت تلك الأفعال تتطلب منه اعتذاراً، كرر الرئيس بوش التعبير عن الأسف دون أن يعتذر، والنتيجة أن حقوق الإنسان العراقي تختلف في نظر السياسة الأمريكية عن حقوق الإنسان بل وحتى عن حقوق الكلاب أيضاً»[١].

ومن آخر مهازل الاعتذارات أن المؤتمر الذي عقد في أسبانيا يوم السبت ٢١/ ٥/ ١٤٣٠هـ لمناقشة اضطهاد المسلمين في الأندلس وما لحق بهم من إبادات، وقد قدم الملك الأسباني خوان كارلوس اعتذاره مرتين لليهود عن طرد الأسبانيين واضطهادهم لليهود، وكذا أعتذر لهم البابا، على اعتبار أن كنيسته هي من أشرف على عمليات الاضطهاد في حق اليهود والمسلمين، ولم يقدم أي اعتذار للمسلمين على الاضطهاد الذي تعرض له أجدادهم في نفس الحقبة[٢]، وبأعداد تفوق أعداد المضطهدين من اليهود بأضعاف مضاعفة!!

وكذا الحال بالنسبة للتعويضات فإذا كان المضرور يهودياً أو غربياً قامت الدنيا ولم تقعد، وبُولغ في تقدير تلك التعويضات، حتى تبلغ أحياناً أكبر من ميزانيات بعض الدول، ومُورس من أجل دفع تلك التقديرات أكبر الضغوط، أما في حال ما إذا كان المضرور غير غربي فإنه في الغالب أنه لا يُلتفت إليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولعل من أوضحها أنه بعد احتجاجات وصرخات كثيرة أصدرت الإدارة الأمريكية قراراً بالتعويض على كل قتل يحدث بطريق الخطأ بدفع مبلغ وقدره (٢٥٠٠) دولار لذوي المقتول، ولكن من عجيب التدابير الإلـٰهية أن ذلك القرار صدر في زمن قُرر فيه أن يكون التعويض عشرة ملايين دولار[٣]،

---

(١) أمين، جلال، خرافة التقدم والتأخر ـ العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص٦٠ ـ ٦١.

(٢) خبر في صحيفة الرياض بعنوان: «جمعيات تطالب بالاعتذار للمسلمين على اضطهادهم في الأندلس ـ الضمير الشعبي الأسباني يستنكر الاعتذار لليهود مقابل تجاهل المسلمين»، في العدد رقم (١٤٩٣٧)، في يوم الأحد ٢٢/ ٥/ ١٤٣٠هـ، ص٤.

(٣) مناع، هيثم، التعذيب في القانون الدولي: حماية المنجز وحق المحاسبة، ضمن كتاب «مستقبل حقوق الإنسان»، مرجع سابق، ص١٩٧.

لكل ضحية من ضحايا حادثة إسقاط الطائرة المدنية فوق مدينة لوكربي الأسكوتلندية، في بداية التسعينات الميلادية، والتي أُتهمت فيها الاستخبارات الليبية[1]، حيث بلغت التعويضات المقدرة عدة مليارات، ومورست على ليبيا أشد الضغوط حتى أذعنت ودفعت تلك التعويضات.

وفي المقابل فقد أدى القصف الأمريكي على ليبيا في نيسان أبريل من عام ١٩٨٦م إلى مقتل عشرات الأشخاص، وجرح حوالي المائة، وكان من بين القتلى ابنة الزعيم الليبي معمر القذافي[2]، ونُقل سبعة من أولاده وزوجته للعلاج في المستشفيات من الصدمة ومن جروح مختلفة، ورُفعت ٦٥ دعوى ضد البيت الأبيض ووزارة الدفاع بموجب قانون الدعاوى الخارجية وقانون القتل عن طريق

(١) وقد وردت عدت تقارير صحفية مفادها أن تلك القضية تم تلفيقها ضد ليبيا لمحاصرتها واستنزافها اقتصادياً، والصفقة التي عُقدت مؤخراً لإطلاق سراح المقرحي في مقابل تنازله عن طلب الاستئناف تدخل في إطار عدم الرغبة في كشف الأوراق التي لا يرغب الغرب في كشفها ـ على الأقل أمام الرأي المحلي لديه ـ انظر على سبيل المثال حول بعض تلك التلفيقات: بيغلر، جون، أكاذيب حول قضية المقرحي، ونشر على موقع صحيفة أويا الليبية على الإنترنت (WWW.oealibya.com/oea-sections).

(٢) والعجيب كما يقول وليم بلوم: أن «جريمة القذافي لم تكن في دعمه للجماعات الإرهابية، بل في أنه ساند المجموعات الإرهابية الخطأ؛ أي: أن القذافي لم يساند الإرهابيين الذين تدعمهم واشنطن ـ مثل جماعات الكونترا في نيكاراجوا، ومنظمة يونيتا في أنجولا، والمنفيين الكوبيين في ميامي، وحكومتي جمهوريتي السلفادور وجواتيمالا، والعسكريين الأمريكيين في غرينادا ـ والذين كما يسميهم ريجان: مقاتلون من أجل الحرية. . !!»، انظر: بلوم، وليم، قتل الأمل ـ تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: د. أسعد إلياس، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٨٦ ـ ١٨٧، وفيه تفاصيل كثيرة عن ذلك الصراع. كما أن من اللافت أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكمين قضائيين باختصاصها بنظر تلك القضية، وكان الحكمين بناء على شكوى تقدمت بهما ليبيا ضد بريطانيا وأمريكا، إلا أنهما كانا يرفضان تلك الولاية بكل صلف وغرور، لتوظيفها لأجنداتهم. انظر نص الحكمين في: موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، منشورات الأمم المتحدة، الجزء الخاص بالأحكام الصادرة من عام ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢م، الحكمين رقم (١٠٩، ١٠٨)، بالرغم من محاولات تلك الدولتين العظميين من الالتفاف على ولاية المحكمة الجنائية الدولية، باستصدارهما القرارين رقم (٧٤٨ لعام ١٩٩٢م)، ورقم (٨٨٣ لعام ١٩٩٣م)، وقد دفعا بذلك حسبما ورد في نص الحكم.

الخطأ الفيدراليين، من قبل أهالي القتلى والجرحى، الذين كان من بينهم ليبيون ومصريون ولبنانيون ويوغسلاف، مطالبين بتعويضهم بما يفوق الخمسة ملايين دولار عن كل حالة وفاة غير معتمدة، وقد بلغ عدد المدعين ٣٤٠ شخصاً، ولكن أياً من هذه الدعاوى لم يُتح لها السلوك في النظام الأمريكي، بسبب تمنع المحكمة العليا من النظر في هذه القضية[١].

وكذا الحال مع السودان إذ تم تعويض ضحايا الاعتداء على المدمرة كول ـ والتي لا ناقة ولا جمل للسودان في ضربها ـ من الأموال السودانية المجمدة في البنوك الأمريكية بفعل العقوبات الاقتصادية على الخرطوم، بينما لم يعوض السودان فلساً واحداً على ضرب الأمريكان لضحايا مصنع الشفاء الذي قصفته الطائرات الأمريكية[٢].

ومن صور التعالي الغربي في رفض دفع التعويض لدول الأطراف ما حدث عندما أسقطت الصواريخ الأمريكية طائرة الركاب المدنية الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي، اعتبرت ذلك ـ بكل بساطة ـ أنه خطأ في التقدير، ولم يتم دفع أي تعويض لأولئك الضحايا لأنهم ليسوا بغربيين، وكذا الحال عندما سقطت الطائرة المصرية التي تقل عدداً من الضباط المصريين بعد إقلاعها من الأراضي الأمريكية في أواخر تسعينات القرن الماضي[٣]، وغيرها العديد من الطائرات التي أسقطها الغرب وأعرض صفحاً عن مجرد تذكرها، فضلاً عن تعويض ضحاياها.

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٨، ولتفاصيل أكثر حول التواطؤ الغربي على ليبيا انظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٢٠٩ ـ ٢٢٠.

(٢) صحيفة الوطن السعودية، العدد (٣٢٧٤)، وتاريخ ٢٦ رمضان ١٤٣٠هـ، ص٤.

(٣) اختلفت الروايات حول سبب سقوطها فبعضها ترجح ضربها بصاروخ أمريكي، وبعضها ترى أنها أسقطت بوضع قنبلة بداخلها من قبل الموساد، لكونه كان على متنها ثلاثين ضابطاً بعضهم على مستوى نادر من التدريب والكفاءة، وهناك الرواية الأمريكية السخيفة ـ كما يقول عنها جلال أمين ـ بأن مساعد الطيار ـ جميل البطوطي ـ أراد أن ينتحر وأسقط الطيارة لكي ينفذ رغبته تلك، والقرينة التي يستند عليها الأمريكان في ذلك أنه قال: «توكلت على الله»، انظر ذلك لدى: أمين، جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر، مرجع سابق، ص٣٨ ـ ٤٩.

ومن النماذج الأخرى على ذلك ما وقع عام ١٩٩٨م حين حلقت طائرة مقاتلة أمريكية في إيطاليا بسرعة عالية، وعلى ارتفاع منخفض جدّاً، فوق منطقة مأهولة، فقطعت كبلاً يحمل تلفريكاً في منتجع للتزلج، ونتج عنه مقتل عشرين شخصاً، وأعيد الطيارون الأمريكيون المتورطون في الحادث إلى الولايات المتحدة، حيث أعفتهم المحكمة العسكرية من المسؤولية تماماً، وقام الرئيس الأمريكي آنذاك بالاعتذار لإيطاليا ووعد بدفع تعويض، إلا أن الكونجرس أوقف الدفع الذي كان من الممكن أن يعيل أهالي الضحايا[1].

ومن غريب ما وقفت عليه حول هذا الموضوع أن فلسطينيّاً تقدم بطلب إلى القضاء الإسرائيلي لتعويضه عن الأضرار التي لحقت به بعدما قتل حرس الحدود زوجته، فرفضت المحكمة ذلك، وكان تسبيبها يقوم على أساس أن «موت الزوجة عاد عليه بالنفع؛ لأنه كان مُلزماً بإعالتها عندما كانت حية، وهو الآن لا يعيلها، وبالتالي فإن الضرر اللاحق به يكاد يساوي صفراً»[2].

ومن مفارقات التعويضات أنه في ١٧ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٧م أدلى المدعي العام المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية جيمس لورنس كينغ بما يلي: «لقد قامت كوبا باعتداء سافر على القانون الدولي وعلى شرعة حقوق الإنسان عندما أقدمت على قتل أربعة أشخاص وهم في المجال الجوي الدولي»، ثم أردف بأنه قد تقرر تخصيص مبلغ ١٨٧ مليون دولار كتعويض لعائلات الطيارين الكوبيين المقيمين في فلوريدا الذين سقطوا في شباط/فبراير ١٩٩٦م نتيجة إطلاق النار عليهم من طائرة حربية كوبية أثناء توجههم إلى كوبا في مهمة جوية ـ وفي الواقع أن الحكومة الكوبية لم تفعل سوى ما يمكن أن تفعله أي حكومة في العالم ـ حيث اعتبرت هافانا تلك الطائرات أنها كانت تبيت نيات عدوانية، عندما رفضت الامتثال للتحذيرات المتكررة من السلطات الكوبية ـ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦م كانت الحكومة الفيدرالية الأمريكية قد استبقت قرار القاضي لورانس إذ خصت كل عائلة من عائلات الضحايا بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار كدفعة على الحساب من أصل التعويض العتيد كانت قد اقتطعتها من ودائع كوبية

---

(١) سكاون، بيتر، أمريكا الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص٧٧ ـ ٧٨.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٣٠.

مجمدة، وفي المقابل تجاهلت الحكومة الأمريكية الدعوى المقامة عليها من قبل الحكومة الكوبية أمام محكمة هافانا، والمؤرخة بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩م وتطلب فيها الأخيرة تعويضات بقيمة ١٨١ مليار دولار جراء مقتل وجرح العديد من الكوبيين خلال أربعة عقود من الاعتداءات الأمريكية على كوبا، والتي بلغ عدد القتلى فيها (٣٤٧٨) قتيلاً، وسقوط (٢٠٩٩) جريحاً[١].

ومن غرائب التعويضات أن أمريكا وقعت في باريس «اتفاقية إنهاء الحرب وبعث السلام في فيتنام»، ومن بين المبادئ التي وافقت الولايات المتحدة على تبنيها كان البند رقم (٢١) من الاتفاقية والذي ينص على أن «تتعهد الولايات المتحدة بالمساهمة في إزالة آثار الحرب وفي إعادة إعمار جمهورية فيتنام وسواها من بلدان الهند الصينية المتضررة»، وأرسل الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة إلى رئيس وزراء فيتنام الشمالية تتضمن تعهداً بمساهمة الولايات المتحدة في إعادة إعمار فيتنام الشمالية، بالإضافة إلى المساهمة في برنامج إعادة الإعمار بـ(٣,٢٥) مليار دولار، ولكن الذي تبين بعد ذلك أن فيتنام هي من قام بتعويض الولايات المتحدة ففي عام ١٩٩٧م باشرت بدفع (١٤٥) مليون دولار من الديون المترتبة على حكومة فيتنام الجنوبية البائدة، ثمناً لأغذية أمريكية وتجهيزات بنية تحتية، وهكذا فإن فيتنام هي التي تسدد للولايات المتحدة قسماً من تكاليف الحرب التي شنتها عليها»، وعلق على ذلك الملحق الصحافي في السفارة الفيتنامية بقوله: «إن هذه القضية مثلها مثل مليارات نيكسون غير المدفوعة، تعتبر من القضايا المثيرة للمشاعر في فيتنام، ولكن الحكومة في هانوي هي أعجز من أن تغير الطريقة التي يُدار بواسطتها العالم»[٢].

وقد ذكر بلوم نماذج أخرى من عجائب الغطرسة التي تُفرض بقوة السلاح، ويؤخذ عليها التعويضات أحياناً. والنتيجة من ذلك كله يلخصها تشومسكي بقوله: «كل شيء عادي تماماً، وهو ليس إلا دليلاً جديداً على أن «الديمقراطية»، و«حقوق الإنسان» لا يُنظر إليهما إلا كأداتين من أدوات السلطة، دون أي قيمة أصلية لهما، بل إنهما خطرتين، ويمكن الاعتراض عليهما، تماماً كما يمكن لأي

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٣ ـ ٤٢٥.

(٢) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٥ ـ ٤٢٦.

عارف بالتاريخ، والمؤسسات أن يتوقع»[١].

ومن أسوأ حالات الابتزاز للحصول على التعويضات ما قامت به اللجنة الأمريكية اليهودية من عقد مؤتمر صحفي في كل من نيويورك وبرلين بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٩٧م وأعلنت فيه قائمة باسماء ٢٢٥ شركة ألمانية مارست العمالة الإجبارية والسخرة أثناء العهد النازي، وتعد هذه القوائم التي تم نشرها الأكثر شمولاً لشركات ما زالت قائمة وسبق لها أن استخدمت هذه العمالة، ولم يسبق إذاعة أسماء العديد من هذه الشركات من قبل، وقد دعا أوجين دوباو ـ مدير مكتب اللجنة الأمريكية اليهودية في برلين ـ أن تواجه تلك الشركات مسؤوليتها التاريخية، وأضاف: «إن هذه الشركات، إضافة إلى الشركات الأخرى التي ما زال المؤرخون بصدد توثيق مشاركاتها في هذه العمالة، تتحمل مسؤولية فردية لتعويض العمال الذين أجبروا على القيام بأعمال السخرة. ونأمل أن يحفز نشر هذه القائمة المزيد من الشركات لكي تنضم إلى صندوق التعويضات المزمع إنشاؤه، وتحريك المفاوضات من أجل تسوية مرضية».

والعجيب أن اللجنة استندت في القائمة التي أصدرتها على المعلومات التي تم جمعها من قبل لجنة التقصي الدولية في مدينة أرولسن بألمانيا، والتي كانت بدأت بأشراف الحلفاء، وفي عام ١٩٥٥م تم وضعها تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتم نشر المعلومات الشاملة التي جمعتها لجنة التقصي عن نظام الرايخ الثالث لمعسكرات العمال لأول مرة عام ١٩٤٩م، وتعد هذه المادة أهم مصدر للمواد الأرشيفية عن معسكرات العمالة النازية التي تم تفكيكها قبل الحرب[٢]. وفعلاً تم لهم ما أرادوا فقد وافقت الحكومة الألمانية على إنشاء صندوق لقطاع الطاقة لتعويض الضحايا، وانضم إلى الصندوق عدد من الشركات الألمانية، ولكن السؤال الذي يرد هنا هو: ألا يستحق ضحايا الانتهاكات والتعسفات الآخرين مثل هذا الصندوق؟!!.

---

(١) تشومسكي، نعوم، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٢) دورية قراءات الصادرة عن المجموعة الإعلامية الدولية، السنة الرابعة، العدد الثاني، ذو القعدة ١٤٢٠هـ، ص٢٠، وقد أحالت على وكالة الأنباء الأمريكية بالتاريخ المشار إليه أعلاه.

المطلب السادس

معيار الطاعة والولاء

يعتبر معيار الطاعة والولاء من أهم المعايير التي تستخدمها دول التمركز الغربي، في تقييمها لدول الأطراف، ولذا فإن الدولة التي تمتثل لإملاءتها يُغتفر لها ما لا يُغتفر لغيرها، ومن تخرج عن ذلك المعيار فإنها تصبح عدوّاً، وتُجند ضدها مكنة الإعلام الضخمة، لتشويه تلك الدولة، وبيان خطورتها على الأمن والسلم الدوليين، حيث يتم استخدام الإعلام الدعائي التقني لتصوير هؤلاء المتمردون على «أنهم من العناصر المتمردة، والكسولة والكافرة، وهم من العالم الذين يرفضون حق الدول المتنورة في اللجوء إلى العنف والإرهاب، متى، وحيثما، وكلما اعتقدوا أنه عادل، ومتجاهلة القواعد الدولية القديمة المعيقة، واتباع النظريات الحديثة للعدل، والتي تفصلها لكل مناسبة»[1]، والأمثلة على ذلك كثيرة (تروجيلو، موبوتو، ماركوس، روفاهير، نورييغا) فالجرائم التي ارتكبها هؤلاء ليست كبيرة، ولكنها تتعلق بعصيان أوامر السيد، والتمرد عليه، وكذا الحال بالنسبة لصدام حسين[2].

ومن هنا جاء مصطلح الدول المارقة، فكل دولة تُخالف الرؤية الاستراتيجية الغربية، أو لا تمتثل امتثالاً كاملاً للإملاءات الغربية، فإنها تُصنف ضمن ذلك المحور، وهذه قاعدة مطردة، فالعراق وليبيا سابقاً، وسوريا، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية حالياً، أصبحت من الدول المارقة؛ لأنها لم تمتثل امتثالاً كاملاً لما يريده الغرب، بينما كولومبيا والتي تعتبر ثالث دولة في العالم بعدد المهجرين من بيوتهم، ويتم فيها انتهاكات خطيرة جدّاً لحقوق الإنسان، وبمؤازرة من الحكومة الديمقراطية الأولى في العالم، يقوم الرئيس كلينتون بالترحيب بها كدولة ديمقراطية رائدة، ويشاركه في ذلك عدد من القادة الأمريكيين، والمعلقين السياسيين[3]، ولذا تم ابتكار مسار الصراع بين الخير ـ الذي تمثله أمريكا ـ والشر

---

(١) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة ـ حكم القوة في الشؤون الدولية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة ـ حكم القوة في الشؤون الدولية، مرجع سابق، ص٨.

(٣) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة ـ حكم القوة في الشؤون الدولية، مرجع سابق، =

الذي يمثله من يخالفها، وهو ما أطلقه بوش على الدول التي تخالفه، والتي عبَّر عنها بمحور الشر، في خطابه عن حال الاتحاد عام ٢٠٠٢م[(١)].

ولذا يجب أن لا نستغرب عندما يستيقظ ذلك الحس الإنساني الرفيع لدى بوش ـ الابن ـ فيقول: لـ بوب وودوارد ـ من صحيفة الواشنطن بوست «إنه يمقت كيم يونج إل ديكتاتور كوريا الشمالية؛ لأنه يجوع شعبه، ويُفرق الأسر، ويعذب المعارضين»[(٢)] هذه الرأفة والحنان اللذين حلّاً بقلب بوش لم يكن سببهما حرص بوش على الشعب الكوري، ورفاهه، أو على الأسرى والمعارضين، وإنما لأن كوريا لم تنصع انصياعاً كاملاً للإملاءات الغربية، ولذا تجده يلتقي برؤساء دول ـ كما يقول جونسون ـ بأن «سجلات حقوق الإنسان لديها ميؤوس منها»[(٣)]، ومنها: أوزبكستان[(٤)]، وقرغيزستان، وكازاخستان، وتركمانستان، حيث يلتقيهم في المكتب البيضاوي، دون أن تكون لديه تلك المشاعر التي يحس بها تجاه الرئيس الكوري، وعندما يزورهم وزير دفاعه رامسفيلد، ورئيس قيادته المركزية الوسطى تومي فرانكس[(٥)]، فإنهم لا يشعرون تجاههم بما يشعرون به تجاه الرئيس الكوري، بالرغم من ذلك السجل السيئ فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والسبب في ذلك المقت والحب ليس حقوق الإنسان كما يدعي بوش، ولكنه الإذعان المطلق بالطاعة والولاء.

= ص٩٣، وما قبلها فيها ذكر مطول للانتهاكات الممنهجة لحقوق، الإنسان وقتل المدافعين عنها.

(١) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٩٧.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٣) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٤) والتي كان رئيسها يغلي خصومه السياسيين حتى الموت، وللمزيد حول ذلك، وحول طبيعة العلاقة بين واشنطن وكريموف انظر: جريمي، سكاهل، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٥) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

وهذا المعيار هو الذي يعطيهم الحق المطلق في إسقاط أي حكومة لا تخضع لإملاءاتهم، وهو ما عبَّر عنه بوش صراحة في خطاب له في الأكاديمية الحربية وست بوينت «إن لنا حقاً أحادياً في الإطاحة بأية حكومة في العالم، نرى فيها تهديداً لأمننا..»[١]، وبالرغم أن الرئيس بوش لم يسم أي بلد في خطابه، إلا أنه اتضح أن لديه قائمة للهجوم على ستين هدفاً ممكناً، وكان هذا تصعيداً للبلاد الأربعة والأربعين التي كان ديك تشيني ميزها بصفتها بلداناً يجري دراسة إدراجها على قائمة هجماتنا بعد القضاء على إرهابيي القاعدة بأفغانستان، ومعيار الأمن هذا هو معيار الطاعة، والإذعان، بل إن الجيوش الغربية قد تتدخل للحفاظ على عروش أولئك الموالين كما حدث في الغابون وساحل العاج والسنغال وتشاد، ضد تمرد السكان ومطالبتهم بتحقيق الديمقراطية[٢].

وكذا الحال مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فهو عندما كان مطيعاً لأمريكا احتضنته واشنطن، وقلبته من زعيم إرهابي، وثائر أقرب إلى الهمجية ـ كما كانت تصوره وسائل الإعلام الأمريكية ـ إلى زعيم قومي، ومناضل وطني، وأخذت تُبرز وجهه الإنساني، وتغنى بمآثره، ولباقته، حتى قالت عنها صحيفة بريطانية «إنها ربما تفتحت بعد قِرانه بسيدة مسيحية متحضرة»[٣]!!، ومُنح جائزة نوبل للسلام، عندما كان في قائمة المطيعين، وقدم لهم في مفاوضات كامب ديفيد كل ما يريدون، ولكن عندما تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينها ـ باراك ـ ووضع حدّاً للمحادثات[٤]، فقد حرصوا أن يرسلوا رسائل لعرفات تبين له حجمه، ومن ذلك أنهم تعمدوا إذلاله ليعرف منزلته وقدره، وذلك عندما حضر حفلة استقبال في مركز (لنكولن) حيث ستُعزف مقطوعات موسيقية غربية، وقام أحد مساعدي عمدة نيويورك (رودولف جولياني) بطرده من

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٤٠.

(٢) المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣) أورد ذلك: سلطان، د. عبد الله عمر، في مقال له بعنوان: «من اتفاق طابا إلى نقل السفارة»، مجلة البيان، العدد (٩٥)، رجب، ١٤١٦هـ، ص٦٧.

(٤) مير شايمر، جيمي، نقاش حول نفوذ إسرائيل، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٥٤.

المركز[١]، واستقبل ذلك بكل رحابة صدر، ولكنه عندما حاول الخروج عن الخط الذي رُسم له، تمت محاصرته في مقره، كما تم تصويره على أنه إرهابي كبير، وشبهوا استئناف التفاوض مع حكومته، بأنه ليس سوى «أشبه باعتماد مفاوضات مع أسامة بن لادن، أو مع الملا عمر، ولا تستطيع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحض، أو على الأقل تلح على إسرائيل لمتابعة التفاوض مع عرفات»[٢]، وهو ما استثمره أرييل شارون لفرض معادلة أن «عرفات يعادل بن لادن، ومنظمة التحرير تعادل القاعدة»[٣]، والواحد منهما كالآخر، يجب سحقهما باسم الحرب الشاملة على الإرهاب، وهو ما تم تتويجه باغتيال عرفات.

ونفس المعيار ينطبق على حركة حماس، فهي قد فازت في انتخابات حرة ونزيهة، ولكن لأنها لم تكن تسير على الخط الأمريكي، فقد مورست عليها كل الضغوط، وأنواع الحملات المُظهرة والمعلنة لتغيير مسارها، فقد أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً يوم ١٦/١٢/٢٠٠٥م بأغلبية (٣٩٧) أصوات مقابل (١٧) صوتاً حذرت من أن مشاركة حماس أو الجماعات المدرجة على ما أسماه القرار بـ«اللائحة السوداء للمنظمات الإرهابية» بأنها يمكن أن تدفع أمريكا إلى إعادة النظر في المساعدات المالية للفلسطينيين، وبعد قرار مجلس النواب بيوم واحد أصدر الإتحاد الأوروبي على لسان المنسق العام للمجموعة الأوروبية ـ خافير سولانا ـ قراراً مماثلاً[٤]، وبمجرد أن استلمت حماس السلطة قام مكتب التحكم

---

(١) سلطان، د. عبد الله عمر، في مقال له بعنوان: «من اتفاق طابا إلى نقل السفارة»، مجلة البيان، العدد (٩٥)، رجب ١٤١٦هـ، ص٦٧.

(٢) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٣) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٢٠٨، فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب «استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر»، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٤) مقال بعنوان «فوز حماس في البلديات.. أسقط قناع الديمقراطية الغربية الزائف»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٢) ٢٢ ـ ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ص٥، وقارن ذلك بما لدى: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص٣٢٠ ـ ٣٢١.

بالأرصدة الأجنبية (أوفاك) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، بتصنيفها على أنها سلطة إرهابية، ونتج عن ذلك أن قاطعت كل المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة الحكومة الفلسطينية، التزاماً بتلك العقوبات، وحتى البنك العربي الذي مقره عمان أغلق على غير المتوقع حساب الخزانة الموحد لتلك الحكومة التي كانت تقف على رئاستها حماس، تاركاً الحكومة من دون حساب مصرفي، وذلك بعد أن قرر محققو وزارة الخزانة الأمريكية أن عمليات مصرفية تمت مع جماعات وسمت فيما بعد بأنها منظمات إرهابية، ويواجه البنك الآن دعاوى قضائية بملايين الدولارات في المحاكم الفدرالية الأمريكية، بدعوى أن البنك نقل أموالاً إلى حماس[1]، ومع ذلك افتُعلت الآعيب عدة لتركيعها، أو إسقاط حكومتها ولكنها ضلت صامدة، ولذلك فأهالي غزة يُحاصرون، ويجوعون، ويُرتكب بحقهم أسوأ حصار جماعي، وأشنع قصف في العصر الحديث، تحت سمع العالم وبصره، ولم تلتفت تلك الدول التي تدعي حماية الحرية، أو الدفاع عن حقوق الإنسان إلى معاناتهم، على اعتبار أنهم إرهابيين وفق المنظور الغربي؟!!.

وعكس ـ ما حدث مع عرفات وسلطته ـ حدث مع القذافي وسلطته، فعندما كان يرفع شعار الممانعة، ويحاول التمنع من السير في الركاب الغربي، فإنه كان يمثل أحد الإرهابيين ودولته إحدى دول محور الشر، ولكن بعد ستة أيام من إخراج صدام من مخبئيه، تخلى القذافي عن كل عنترياته، وأعلن دخوله بيت الطاعة الأمريكي، وأذعن لهم بكل ما يريدون وأصبحت ليبيا من الدول الصديقة، والتي تستحق أن نتعامل معها، وأن لا تكون دولة إرهابية، أو كما تقول رايس: بأنها أصبحت «نموذجاً مهمّاً فيما تضغط الدول حول العالم من أجل إحداث تغيير في مسلك حكومتي إيران وكوريا الشمالية»[2].

والمعيار في ذلك ـ غالباً ـ هو الاقتصاد، وإن كانت لا تخلو من الارتباط بمعايير أخرى مصلحية وأيدلوجية، ففي أواسط الثمانينات أُعلن النفير من أجل

(١) سيلفرمان، أيريك، فوضى عقابية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/ أغسطس، ٢٠٠٦م، ص١٠.

(٢) انظر تفاصيل ذلك الخضوع والتسليم في تحقيق بعنوان: «إعادة تأهيل القذافي»، مجلة النيوزويك العربية، العدد (٣١١) ٣٠ مايو ٢٠٠٦م، ص١٢.

الديمقراطية، وكانت آراء جين كباتريك ـ وهي سفيرة سابقة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ـ محورية في التوفيق بين التناقض الظاهر بين الدعم النشط لأنظمة غير ديمقراطية، مثل نظام ماركوس رئيس الفلبين، والجنرال بينوشيه رئيس تشيلي، وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية، في مقابل التصوير الشيطاني والقبيح لأنظمة كوبا والإتحاد السوفيتي والصين، وكانت ـ كيراكباترك ـ لا ترى تناقضاً في الموقفين، إذ ترى أنه «إذا ميَّزنا بين الحكم السلطوي والشمولي، فالأنظمة التسلطية ـ كتلك القائمة في الفلبين وتشيلي وجنوب أفريقيا ـ لم تكن ديمقراطية، وكثيراً ما كانت تضطهد شعوبها بقسوة وعنف، وكانت عادة فاسدة، ولكن لأنها كانت تشارك في الإيمان الأمريكي بأنظمة الاقتصاد المفتوح، فقد كان سائغاً لأمريكا أن تعمل معها، وفي الجانب الثاني، كانت الأنظمة الشمولية شريرة لأنها كانت تتحكم في كل جزء من أجزاء مجتمعها ولا سيما في الاقتصاد الذي كان مغلقاً أمام النشاط الفردي، والتدخل الأجنبي، ولو بدا لهم أن يرتبوا الحريات على سُلَّم الأولويات لوضعوا في المقام الأول حريات الشركات الأمريكية التي تدر الأموال»[(١)].

ما تقدم كان إقصاء على مستوى الدول، وكذا الحال بالنسبة للأفراد فمن يكون مناوئاً يوضع ضمن قوائم الإرهاب، كما هو الحال مع عدد من العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ الإمام يوسف القرضاوي[(٢)]، والشيخ عبد المجيد الزنداني[(٣)]، والباحث الإسلامي السويسري طارق رمضان ـ حفيد الشيخ حسن البنا ـ ومنعه من الدخول الى الأراضي الأمريكية مؤخراً[(٤)]، وغيرهم كثير من المناضلين الذين يحملون درجة من الممانعة للمشروع الحضاري الغربي، وبكل

(١) هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) انظر حول تعرض الشيخ القرضاوي لبعض التشويه في خبر بعنوان: «مواطن سويدي يرفع دعوى قضائية على الرابطة الإسلامية في أستكهولم بحجة استضافتها للقرضاوي، الذي هاجم الحركة الصهيونية»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٨)، ١٢ محرم ١٤٢٧هـ، ص٢١.

(٣) انظر في ذلك خبر بعنوان: «الإصلاح يطالب برفع اسم الزنداني من قائمة الإرهاب»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٨)، ١٢ محرم ١٤٢٧هـ، ص١٤.

(٤) انظر خبر بعنوان: «إدارة أوباما تؤيد منع طارق رمضان من دخول أمريكا»، مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٦)، ٩ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ، ص٩.

وسطية واعتدال، ومقابل ذلك تلميع واحتضان ودعم لمن يؤمن بالليبرالية الغربية ويناضل في الدعوة إليها والدفاع عنها، ومن ذلك تلك الأسماء التي نص عليها تقرير راند الذي سبق الإشارة إليه.



المبحث الرابع

توظيف الحق الإنساني للاستعلاء الغربي

كما سبق الإشارة أن الحق الإنساني يعتبر مشتركاً أممياً يتم رفعه من قبل دول التمركز الغربي لخدمة مصالح خاصة، وأغراض آنية، وتعتبر الغاية تبرر الوسيلة للوصول إلى ذلك الهدف، حيث يتم بها ابتزاز المخالفين للوصول بهم إلى الإذعان، ومن لم يذعن فإن فزاعة حقوق الإنسان سترفع في وجهه، وستصدر له شهادات سوء السيرة والسلوك، وسيُظهر على أنه أحد أكبر منتهكي حقوق الإنسان، ولذا فإن الكثير من الدول ترضخ بالخضوع لإملاءت دول التمركز الغربي، هذا من جهة، وقد تقدم الحديث عنه بشيء من التفصيل فيما تقدم من مباحث، ولكن ما لم يتم الحديث عنه هو توظيف العمل الإغاثي كحق إنساني، في خدمة أجندات غربية، بعيدة كل البعد عن العمل الإنساني إن لم يكن مضادة له، حتى أنه أصبح «الإسراف والإبهام في استخدام عبارة إنساني يؤدي إلى مفارقات عجيبة: إنسانية دولة، إنسانية حربية، غارة إنسانية. . . إذن كل ما يطلق عليه أنساني هو بالضرورة صدر عن طيبة متناهية، حتى أصبح الـ«إنساني» وسيلة ملتوية للعمليات السياسية ـ الدبلوماسية ـ الحربية وهو ما جعل الكاتب الفرنسي روني بروما‌ن يعبِّر عن ذلك في مقال له نشر في صحيفة

الليبراسيون بعنوان «إنساني أو التسمية الحديثة للنذالة»، وكانت النتيجة من كل ذلك أن أصبح «سوء استخدام تلك الصفة ـ إنساني ـ في الصالح والطالح، يؤدي حتماً إلى انعدام تام للمعنى ـ أو بالأحرى إلى معنى مضاد ـ في حين كان يجب عليه أن يخلق معنى»[(١)].

ومع انقلاب ذلك المفهوم لمصطلح إنساني تنقلب معه استخدامات ذلك المصطلح، فيتحول الفرد إلى مجرد حاجات أولية كالغذاء والرعاية والمأوى، فهو يغوص داخل كتلة نتعامل معها ونحركها ونشكلها ونغيّرها ونخضعها للإحصاء. وهو ما ينتج عنه أن يتصور المنقذ الاحتياجات سلفاً، ويضع نفسه في وضع معرفة وسلطة ونفوذ من خلال التبعية المادية والنفسية التي فرضها على الضحايا، ليقوم بالتحكم فيهم وإعادة تشكيلهم من خلال تلك التبعية، وذلك يتم على أكثر من صعيد، ولذلك نجد أن هذا العمل الإنساني لا يتجه إلا من الشمال إلى الجنوب ومن الغني إلى الفقير، وتقوم الدول الغربية بالتقنع بتلك الأقنعة ذات الشكل الإنساني لتنفيذ أجنداتها، ومن تلك الأقنعة ما تم تقسيمه في هذا المبحث من خلال مطالبه التالية:

المطلب الأول

التغطية على المخالف أو ابتزازه بموجب الحق الإنساني

إن الحق الإنساني هو المشترك الأممي الذي يتم من خلاله تشويه المخالف وإقصاءه، أو تمجيده وإطراءه، وكل ذلك لتحقيق أجندات، يروج لها وتُغرس باسم ذلك الحق، ويوجد عشرات المنظمات التي تتبنى رؤية وأيدلوجية غربية مضادة لأوطانها في كثير من الأحيان، وأحياناً تكون النفعية الصادرة من كلا الطرفين هي محور العلاقة بينهما، فتسعى تلك المنظمات لتحقيق مكاسب من خلال الاستقواء بالآخر الغربي، ويحرص ذلك الآخر على استغلال حاجة تلك المنظمات للدعم والمؤازرة لتمرير مفاهيمه ورؤاه وأفكاره وقيمه، ولذا قام الغرب بإنشاء عدد من منظمات المجتمع المدني[(٢)]، للترويج لمصالحهم، والضغط على

(١) نقلاً عن: سيمونو، كلود، الجانب الإنساني وثقافة الشك، ترجمة: مرفت بكير، ضمن كتاب: ما الثقافة، مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٢) هذا المصطلح ـ كما يذكر أسامة الدليل ـ لا وجود له في اللغات اللاتينية، ولا يُعلم من =

المخالف باسم تلك الشعارات العريضة، والتي تصبح العلاقة فيها بين تلك المنظمات ومموليها علاقة وصاية أكثر منها علاقة تمويل، إذ «تميل منظمات الوصاية تلك التي تدعمها الجهات المانحة إلى أن تتشابه في برامجها وقياداتها ونظرتها الأيدلوجية إلى أن تكون أقرب إلى أولويات الجهات المانحة، منها إلى حاجات وأفضليات الجماهير..»[(١)].

ونتيجة لذلك فقد قفزت حصة الإعانات الأوروبية التي يجري تمريرها عبر المنظمات غير الحكومية من ٤٧٪ ـ ٦٧٪، بين عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤م وتعتبر المبالغ المخصصة لذلك هائلة[(٢)]، وهي تُربط بشروط لا بد أن تلتزم بها الجهات التي يُعطى لها التمويل. وشروط التمويل التي تشترطها الجهات الممولة تعطينا فكرة عن قائمة المخرجات التي تقدمها تلك المنظمات، فتجد بعض الجهات المانحة تخصص أهداف تمويلها على مكافحة ختان الإناث، وتعطيها أولوية أسبق وأكبر من مكافحة العنوسة ـ مثلاً ـ والتي تحتل أولوية كبرى ـ إذ يوجد في مصر فقط تسعة ملايين عانس ـ. كما تعطي جهات مانحة أخرى أولوية كبرى لقضية مشاركة المرأة في العمل السياسي، مع صرف النظر عن التركيز على قضية محو أمية النساء ـ إذ أن نحو ٤٠٪ من النساء في مصر أميات ـ. كما تضخ الجهات المانحة الكثير من الأموال للدفاع المستميت عما يسمى حقوق الأقليات، في الوقت الذي تعاني فيه الأقلية والأكثرية من نفس الانتهاكات، كما

= اخترعه في لغتنا العربية، وقد ذكر أن بناء ودعم تلك المنظمات هي جزء من نظرية الفوضى الخلاقة ـ التي وضعتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس ـ وأن نتائج تلك النظرية هي واحدة من أهداف الإستراتيجية الأمريكية التي اعتمدها الرئيس الأمريكي السابق ـ جورج بوش عام ٢٠٠٢م، انظر ذلك لدى: الدليل، أسامة، قطط أمريكا المدللة ـ بارونات المجتمع المدني يواجهون الإفلاس والاتهام بالعمالة، مجلة الأهرام العربي، العدد (٦٥٥)، ١٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩م، ص٣٦.

(١) أوتاوى، مارينا، الحركات الاجتماعية وإضفاء الطابع الاحترافي على الإصلاح والديمقراطية في أفريقيا، ضمن كتاب: المعونة الأجنبية لنشر الديمقراطية ـ هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟، ترجمة: د. محمود بكر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص٨٣ ـ ٨٤، وفيه توثيق لبعض جوانب الاستغلالات المصلحية لتلك الإعانات.

(٢) أجيتون، كريستوف، العالم لنا ـ العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها، ترجمة: طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص١٨٦.

أن التمويل لما يسمى بحقوق الأقليات يشمل كل شذوذ جنسي أو ديني، ويدخل ضمن ذلك ما يتعلق بحماية حقوق الشواذ جنسيّاً، وما يتعلق بحماية حقوق البهائيين[١].

وقد ذكرت الباحثة المصرية: سناء المصري في كتاب لها بعنوان «تمويل وتطبيع ـ قصة المنظمات غير الحكومية» والذي جاء بمثابة صيحة الإنذار للتسربات التي تتم عبر ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية، وهي التي يطلق عليها أيضاً الجمعيات الأهلية، وقد كتبت عنه: فاطمة حلمي مقالاً في مجلة سطور، أشارت فيه إلى التواطؤ الذي يتم بين المثقفين والمؤسسات والجمعيات حيث يتقاضون رواتب خرافية، وقد أوردت نموذجاً على ذلك ميزانية «حملة الختان» التي قام بها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والتي كلفت (٢٠) ألف دولار، وأسفرت عن كتاب لم يسمع به أحد خارج المركز، ثم ذكرت أن جُل أصحاب تلك الجمعيات هم من المعارضة، وقد تركتهم الدولة ينعموا بجمعياتهم التي يناقشون فيها أحوال الفقراء في الفنادق الخمس نجوم، كما أن هناك قانوناً يجعل هذه المنح تأتي عبر أجهزة الدولة ـ وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية ـ وهنا نجد أن بعض أصحاب الجمعيات فضل الاحتفاظ بعلاقات جيدة بالدولة ليستفيد من المنح الدولية التي تأتي باسم أجهزة الدولة ووزاراتها، ومن هذه المنح المعونة الأمريكية، والمعونة الكندية. كما نجد أن بعض أصحاب الجمعيات حاولوا الإفلات من أية رقابه برفع شعارات (شركة مدنية غير هادفة للربح) كما تحايل البعض بتلقي الأموال بأسمائهم الشخصية، وهكذا نرى أن الدولة تركت النشطاء ينخرطون في سباق تكوين الجمعيات، ويسقطون في شباك العلاقات الدولية واستجلاب المال الأجنبي، ويغرقون في وهم العمل العام..»[٢].

وللتناغم مع ذلك فإنه يوجد لوبيات وتكتلات ومنظمات خارجية متخصصة في إنشاء ودعم الأجندات التي تتوافق مع توجهها وأيدلوجيتها، ومن تلك

---

(١) الدليل، أسامة، قطط أمريكا المدللة ـ بارونات المجتمع المدني يواجهون الإفلاس والاتهام بالعمالة مجلة الأهرام العربي، العدد (٦٥٥)، ١٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩م، ص٣٦.

(٢) المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٤٧٠ (الحاشية رقم ـ ١٩ ـ من الفصل الحادي والعشرون).

المنظمات منظمة «فريدوم ووتش»، والتي كانت ممولة من الملياردير اليهودي شيلدون آديلسون، وكان من دأبها انتقاد النُظم الحاكمة في الشرق الأوسط، بدعوى أنها حكومات غير ديمقراطية(١)، ولتوظيف ذلك في خانة الابتزاز السياسي متى ما أرادوا ذلك، والنتيجة ـ كما يرى تشومسكي ـ أنه «كلما كان تأثير الغرب أقل، كان التقدم على صعيد الديمقراطية أكبر»(٢).

ومن الأمثلة على ذلك الدعم والتمويل الخارجي ما حظي به مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، ورئيسه الدكتور سعد الدين إبراهيم(٣)، والذي حكم عليه بالسجن سبع سنوات من قبل القضاء المصري، لاتهامه بالعمل ضد مصالح مصر لصالح جهات خارجية، فكان نتيجة ذلك أن تم تنظيم حملة هجوم إعلامي على أوضاع حقوق الإنسان، وحرية التعبير في مصر، وعلى أثر ذلك قامت حكومة بوش ـ الابن ـ بربط المساعدات المالية بحقوق الإنسان، وكان من ثمار ذلك أن تم ابتزاز مصر بوقف مساعدات بقيمة ١٥٠ مليون دولار على قضايا خلافية(٤).

ومن ذلك التشويه للمخالف أن وكالة رويترز للأنباء نشرت خبراً مفاده أن الوكالة الأمريكية للتنمية لم تجد من تسلمه مهمة القيام بمشاريعها، وتلميع صورة أمريكا في الأراضي الفلسطينية إلا ابني الرئيس محمود عباس ـ طارق وياسر ـ وعندما نشرت حماس بياناً تطالب فيه بالتحقيق مع نجلي الرئيس للاشتباه بتورطهما في قضايا فساد مالي وإداري تتعلق بتلك الصفقات، انبرت الوكالة

---

(١) خبر بعنوان: «فريدوم ووتش ـ الداعية لنشر الديمقراطية في العالم تغلق أبوابها»، صحيفة الوطن السعودية، العدد (٢٩٩٧) بتاريخ ١٥/١٢/١٤٢٩هـ، ص١، ٤، وقد ورد في الخبر أنها أغلقت أبوابها كنتيجة من نتائج الأزمة المالية العالمية.

(٢) تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) انظر في تحليل فكر المدرسة التي ينتمي لها الدكتور سعد الدين إبراهيم، وبيان منهجيتها في الإستقواء بالخارج على الداخل، لدى الدكتور/ جلال أمين، عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٥٩ ـ ٧١، وقارن ذلك بما لدى: المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص١٥٠ ـ ١٥٧، وقد ذكر فيه نماذج من تماهي الدكتور سعد الدين ـ ومركزه الذي أنشأه بإسم «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» ـ مع الرؤية الغربية، وما نظمه لتسويقها من مؤتمرات، وما كتبه لتمجيدها من أبحاث.

(٤) الرشدان، عبد الفتاح، استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة العربية، ضمن التقرير الإرتيادي السنوي الذي تصدره مجلة البيان، عام ١٤٢٤هـ، ص٢٩٥.

الأمريكية للتنمية، ووكالة رويترز، ومحامي أبناء الرئيس للدفاع عن شفافية تلك الصفقات «وأن العوامل الأسرية لم تكن ضمن العوامل التي أخذت في الاعتبار»، وأن ابني الرئيس منيا بخسائر في أعمالهما التجارية بعد تولي والدهما الرئاسة، وأن حماس وقيامها بتلميحاتها بمحاباة أبني الرئيس في تلك الصفقات يعتبر أمراً غير أخلاقي، وهدد محامي ابني الرئيس بمقاضاة كل من يحاول التشهير بالنجلين الكريمين!![1]، وانقلب ذلك الخبر إلى سلاح يوجه الاتهام من خلاله لحماس، وأن يكون سبباً في درجة من التشنيع عليها بسبب اعتدائها على حق ابني الرئيس في استثمار أموالهما الخاصة، وبطرق مشروعة وشفافة!!.

ومن تلك التغطية على المخالف وابتزازه بموجب الحق الإنساني ما حدث مع كوبا، فمنذ قيام الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩م ولغاية اليوم شهدت أمريكا اللاتينية استعراضات رهيبة من انتهاكات حقوق الإنسان؛ كالتعذيب المنهجي، ومواكب المختطفين، والمجازر الجماعية بحق الفلاحين والطلاب وغيره من المجموعات، والإعدامات بأعصاب باردة. وكان أعتى مرتكبي هذه الجرائم طوال هذه الفترة أو جزء منها هم من العسكريين أو أعضاء المليشيات الملتحقة بهم، وهم في كل الأحوال ممن قامت أمريكا وحلفاؤها بدعمهم، وتدريبهم، وتشجيعهم على ارتكاب تلك الفظاعات، كما في السلفادور وغواتيمالا والبرازيل والأرجنتين وتشيلي وكولومبيا والبيرو والمكسيك والأورغواي وهاييتي وهندوراس.

وكل هذه الانتهاكات لم يتمكن ألد أعداء كاسترو أن يتهموه بها، بل إن الرئيس كلينتون شهد بأن التعليم والطبابة ـ واللذان يكفلهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ـ مؤمنان بشكل أفضل مما هي عليه في سائر البلدان الأخرى، وخلال أربعين سنة من عمر الثورة الكوبية كانت كوبا صاحبة السجل الأنقى في مجال حقوق الإنسان بين كل دول أمريكا اللاتينية، ولكن مع ذلك كله ولكونها لم تكن من الدول التي تنصاع لإملاءات أمريكا أصبحت «كوبا هي الدولة الغير ديمقراطية

---

(١) خبر بعنوان: «حماس تستغل تقريراً صحافياً لتوجيه اتهامات بالفساد لعباس وولديه ـ ونجلا الرئيس يهددان بمقاضاة أية جهة تشهر بهما بسبب أعمالهما»، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١١٠٦) في ٢٥/٤/٢٠٠٩م، ص٩.

الوحيدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية»، وأصبحت هذه اللازمة من اللوازم التي تداول على طرحها الرؤساء الأمريكيين، ومن بعدهم وسائل الإعلام ببغائية متناهية[(١)]، وتم تصويرهم ـ أي: الكوبيين ـ على أنهم الخنجر المصوب أبداً نحو قلب أمريكا الجماعي.

ونتيجة لذلك ودفاعاً عن حقوق الإنسان الكوبي استخدم في حقه كل أنواع الحرب البيولوجية والاقتصادية والزراعية وغيرها من قبل حامية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الأولى في العالم!![(٢)]، ومن أجل ذلك صوتت أمريكا منفردة وعلى مدى عقد كامل تقريباً ـ من عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٩م ـ بـ(لا) ضد إنهاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية على كوبا[(٣)]، كما قامت الولايات المتحدة بدفع ربع مليون دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، بواسطة هيئة التبرع الوطني من أجل الديمقراطية ـ التي سبق الإشارة إليها ـ على جمعية ميامي المتطرفة والمناهضة لكاسترو ـ المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية ـ والتي قامت بدورها بتمويل نشاطات لويس بوزادا ـ أحد أقسى وأعتى الإرهابيين في الزمن المعاصر ـ الذي تورط في حادثة تفجير طائرة ركاب كوبية عام ١٩٧٦م، نجم عنها مصرع ٧٣ شخصاً، إضافة إلى ضلوعه في سلسلة من التفجيرات استهدفت عدد من الفنادق في هافانا عام ١٩٩٧م، وكل ذلك من أجل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان[(٤)].

المطلب الثاني

النفعية باسم الحق الإنساني

النفعية أو ما يعبر عنها أحياناً بـ«البرغماتية» إحدى أهم سمات التمركز الغربي ـ كما تقدم ـ ولذا فالغاية تبرر الوسيلة، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، خلال إلقائه خطاباً في شيكاغو قال فيه: «إننا نستهدي في

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٣٢٠.

(٢) انظر تفاصيل ذلك لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٢١٣ ـ ٢٢٠.

(٣) انظر في تلك القرارات وأرقامها وتواريخها لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٧٠.

(٤) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٤٤.

أفعالنا بالمصلحة الذاتية المتبادلة والمرامي الأخلاقية على حدٍّ سواء، وذلك في القيم التي طالما نادينا بها وفي نهاية الأمر امتزجت القيم بالمصالح، وإذا استطعنا أن ننشر ونوطد قيم الحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومجتمعاً منفتحاً، ففي هذا تعزيز لمصالحنا القومية»[1]، وهذه المصالح القومية هي التي عليها مدار حقوق الإنسان، فهي لا ينادى بها، ويعلى من شأنها إلا من خلال تأثيرها على تلك المصالح، ويتم سحقها وفق ذلك المنظور أيضاً، ولذلك فإنه لا يوجد حق إنساني مجرد، منفك عن المصلحة، وقد سبق الإشارة إلى نماذج من ذلك كثيرة.

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً على تلك البرغماتية الغربية حالة تيمور الشرقية، والتي كثيراً ما يقف عندها المفكرون الغربيون كدليل صارخ على تلك النفعية، حيث كانت تيمور الشرقية مستعمرة برتغالية، وأعلنت استقلالها عن البرتغال عام ١٩٧٥م، وسارعت الأنظمة الشيوعية القائمة في ذلك الوقت والمستعمرات البرتغالية للاعتراف بها، في نفس الوقت الذي انتصر فيه الشيوعيون في فيتنام، وأضحى احتواء المد الشيوعي أولوية لدى الدول الغربية ـ وعلى رأسها أستراليا وأمريكا ـ فقامت تلك الدول بدعم السياسة التي انتهجها الرئيس الأندنوسي السابق سوهارتو التي قام من خلالها بضم الجزيرة إلى الدولة الأندنوسية، لتصبح المقاطعة السابعة والعشرون، ونتيجة لذلك الضم قامت مقاومة مسلحة بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير تيمور الشرقية، وخلال ذلك الصراع الذي استمر خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وقع ما لا يقل عن (١٨٠) ألف قتيل، وبعض التقديرات ترفع عدد القتلى إلى ما بين (٢٥٠ ـ ٣٠٠) ألف شخص؛ أي: ما بين (٣٥٪ ـ ٤٣٪) من إجمالي السكان، وقد استغلت الدول الغربية تلك الأوضاع الكارثية في نشر الكاثوليكية، واللغة البرتغالية، ونجحت في ذلك في عقدين من الزمان، بعد أن فشلت فيها البرتغال طوال أربعة قرون.

وخلال السنوات الخمس عشرة الأولى من الصراع ظل المجتمع الدولي

(١) برادول، د. جان هيرف، تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٧.

يتفادى توجيه أي لوم أو تأنيب لنظام حكم سوهارتو، والذي كان ينعم بدعم غربي كامل، بل إن أستراليا عقدت صفقة تنال بموجبها حق التنقيب عن النفط في بحر تيمور الشرقية، مقابل اعتراف أستراليا بضم تيمور الشرقية إلى أندونيسيا، ومع انتهاء الحرب الباردة وُضعت قضية تيمور الشرقية على أجندة المجتمع الدولي، وشكلت زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للجزيرة في عام ١٩٨٩م ذروة اندلاع الاضطرابات في ديلي، وشكلت التغطية الإعلامية الموسعة للمجزرة التي شهدتها كاتدرائية سانت كروز في ديلي عام ١٩٩١م، وراح ضحيتها (٢٥٠) قتيلاً ذريعة قوية لانقلاب ذلك الدعم الذي كان يحظى به سوهارتو من قبل الغرب إلى شجب، واتخاذ تدابير مناوئة للحكومة الأندونيسية، وفي عام ١٩٩٦م تم منح جائزة نوبل لاثنين من قادة الكنيسة الكاثوليكية الانفصاليين وهما القس كارلوس بيلو، وخوسيه راموس هورتا، وقد شكلت الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧م، وما آلت إليه من انهيار حكم سوهارتو عام ١٩٩٨م، وتولي حسن حبيبي السلطة، الذي وجد بلداً مفلساً ينخر فيه الفساد والمحسوبية، فاستغل الغرب ذلك الوضع الاقتصادي الكارثي للضغط على أندونيسيا من أجل اتخاذ خطوات من شأنها إشاعة الديمقراطية، وفُرض على أندونيسيا أن تدخل في مفاوضات مع البرتغال[1] برعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة تيمور، ورافق ذلك درجة من التمرد والعصيان داخل تيمور الشرقية.

وفي مطلع حزيران/يونيو ١٩٩٩م وافق مجلس الأمن بقراره رقم (١٢٤٦) على تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتيمور الشرقية تناط بها مهمة تنظيم وإجراء مشاورات شعبية، وتعاقبت الإجراءات التي اتخذها الحلفاء السابقون، ومن ضمنها تعليق واشنطن جميع أنواع التعاون مع أندونيسيا، وفرض الاتحاد الأوروبي حظراً على مبيعات السلاح لها، وإيقاف صندوق النقد والبنك الدوليين القروض الممنوحة إلى أندونيسيا، وتجميد التعاون الاقتصادي معها لمدة سنة، والتي كان نتيجتها إذعان أندونيسيا، والموافقة على إرسال قوة متعددة الجنسيات

(١) حيث تذكر الغرب أن تيمور الشرقية لا تزال إقليماً برتغالياً، مدرجاً على قائمة البرتغال للأقاليم التي تمضي على طريق الاستقلال، وتبعاً لذلك فإن السيادة عليها من الناحية القانونية تظل في حوزة البرتغال؟!!.

إلى تيمور بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩م، ليصدر قرار مجلس الأمن رقم (١٢٦٤) بعد ذلك بثلاثة أيام بالموافقة على تشكيل القوة الدولية لتيمور الشرقية، ترافق ذلك باتخاذ إجراءات فاعلة نتج عنها استقلال تيمور الشرقية في عام ٢٠٠٢م[١].

وكذا الحال بالنسبة لجزر الفوكلاند التي تناغمت وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية كافة لتقنع العالم بأن الحرب التي خاضتها بريطانيا ضد تلك الجزيرة ـ التي تبعد عنها (١٢٠٠٠٠ كلم ـ في عام ١٩٨٢م) كانت حرباً ضد العدوان وحفاظاً على القانون الدولي، وقد قالت رئيسة الوزراء البريطانية خلال الحرب ـ مارجريت تاتشر ـ في مذكراتها: «كنا ندافع عن شرف الأمة، ومبادئ في غاية الأهمية للعالم كله بعدم السماح لأي عدوان أن ينجح، ويجب على القانون الدولي أن يعلو فوق كل استخدام للقوة»، ولكن وبعد عشر سنوات من قيام تلك الحرب أعلنت دائرة المسح الجيولوجي البريطانية عن وجود (٢٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع) من حوض مليء بالبترول يقع حول تلك الجزر، ويعتقد أن احتياطات النفط تزيد بـ(٥٠٪) عن كل الأحواض البريطانية التابعة لبريطانيا في بحر الشمال، التي درت (٧٥) مليار دولار، وهكذا انتقل الدفاع عن شرف (٢١٥٠) إنسان، و(٧٠٠٠٠٠) خروف يسكنون الفوكلاند، لتصبح دفاعاً عن جزر النفط، وانقلبت تبعاً لذلك مبادئ القانون الدولي»[٢].

ومن صور تلك النفعية احتضان أولئك المنتهكين والسفاحين لحقوق الإنسان بدعاوى متعددة، ومنها دعاوى المصلحة، ودعاوى الحرب على الإرهاب، وغير ذلك من الدعاوى، وكمثال على ذلك كان الاحتضان الأمريكي للدب الروسي بالرغم من مجازره في الشيشان، فقد أعلن بوش خلال حملته الانتخابية ـ أثناء مقابلة أجراها معه لاري كنج ـ أن عمليات الجيش الروسي في الشيشان ليست مقبولة، وأعرب عن تأييده لقطع المعونات عن روسيا، من أجل

---

(١) جونزاليس، جيل، تيمور الشرقية ـ شيء متأخر خير من لا شيء، أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٣١ ـ ٤٦ (بتصرف واختصار)، وقارن ذلك بما لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٢) زلوم، عبد الحي، نذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٩٥ ـ ٢٩٦.

إدانة قتل الأبرياء من النسوة والأطفال، بيد أن بوش بعد ذلك أصبح يصف فلاديمير بوتين بـ«الصديق المخلص في الحرب على الإرهاب»، وطبقاً للعقيدة الاستراتيجية الجديدة فإن «روسيا تجتاز حاليّاً فترة تحولات واعدة، وهي في سعي جاد لتحقيق مستقبل ديمقراطي وضمان حليف لها في حربها على الإرهاب».

أما المجلس الأوروبي فهو من الناحية الفعلية قد تخلى عن قيمه ومبادئه منذ أواخر ٢٠٠٢م عندما أنعم بوسام الاستحقاق على فلاديمير كالامانوف، مندوب الكرملين لشؤون حقوق الإنسان في الشيشان، وكان دبلوماسي أوروبي قد زعم غداة القمة الأوربية ـ الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م أن «العلاقة بين أوروبا وروسيا أهم من أن تحكمها قضية حقوق الإنسان»، ونتيجة لذلك فقد اختفت القضية الشيشانية من على جداول المؤتمرات السياسية الدولية[١].

ومن صور تلك النفعية التي قامت من خلالها المركزية الغربية بانتهاك حقوق الإنسان لهذا الحق أكثر وأكبر من أن تُحصى، ولكن ما قامت به بريطانيا بعد أن قامت بتأجير أمريكا لإحدى جزرها وتسمى «دييغو غارسيا»، وهي شريط من الأرض منحن كحدوة فرس، وسط المحيط الهندي، وعرضها أربعة أميال وطولها أربعة عشر ميلاً، وقد وقعت الولايات المتحدة عقد إيجار على تلك الجزية لمدة خمسين سنة، واشترطت أن تكون خالية من السكان، وقد امتثلت بريطانيا لذلك وقامت بطرد قرابة ألفي شخص من سكان تلك الجزيرة بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٣م، وذلك بتهديدهم والغدر بهم، ونفتهم إلى حياة الفقر والفاقة في موريشوس وسيشل، وتم خداع بعضهم لقبول ما قيل لهم أنه مجرد رحلة إلى موريشوس ليجدوا أنفسهم عند وصولهم على أرصفة الموانئ لا يعرفون طريق العودة، ولم تدفع أي تعويضات لسكان الجزر، وحكومة موريشوس استولت على الأموال التي دفعت لإعادة توطينهم، وتم إبلاغ البرلمان البريطاني بأن الجزر كانت غير مأهولة، وهي كذبة متبجحة»[٢].

---

(١) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٢) سكاون، بيتر، أمريكا الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص٨١، وفيه تفاصيل أكثر عن هذا =

ومن صور تلك النفعية توظيف منظمات حقوق الإنسان لأغراض استخباراتية وتجسسية، ومن ذلك ما بثه التلفزيون الروسي في شهر يناير من عام ٢٠٠٦م لدبلوماسي إنجليزي واسمه مارك دوي، وهو ينقب صخرة صماء في منطقة أحراش خارج موسكو، وبالقبض عليه تم اكتشاف قرص صلب يحتوي على معلومات استخباراتية غاية في الخطورة، وهذه القضية تورط فيها اثني عشر منظمة كبرى لحقوق الإنسان داخل موسكو، واتضح أنها تتلقى تمويلات غير رسمية من السفارة البريطانية بواقع ٢٣ ألف جنيه إسترليني شهرياً لكل منظمة، وكانت منظمة موسكو هلسنكي ـ أكبر منظمة روسية لحقوق الإنسان ـ أكبر منظمة متورطة في ذلك، وعندما أعلنت الحكومة الروسية تشديد الرقابة على تمويل المنظمات الأهلية لحقوق الإنسان، وحل أي منظمة يثبت تورطها في مثل هذه الأعمال الاستخباراتية. وقد ردت دول الإتحاد الأوروبي على ذلك القرار الروسي بحملة إعلامية شرسة، في أحد فصولها عبارات تكشف حقيقة هذه المنظمات وطبيعة دورها داخل بلادها، إذ أعلنت مؤسسة ويستمنستر فاوندیشن ـ وهي من كبرى جهات التمويل للمنظمات الأهلية في روسيا على لسان متحدثها الإعلامي: تيموثي جارتون آش في مقال له في صحيفة الجارديان نص فيه على «أن أعمال التجسس لن تنتهي بمثل تلك الأعمال..»، ومؤسسة ويستمنستر فاونديشن هذه هي نفسها أكبر مؤسسة تقوم بتمويل منظمات حقوق الإنسان في مصر[1].

المطلب الثالث

توظيف الحق الإنساني لخدمة الأجندة الغربية

لعل من أخطر وأحقر وسائل النفعية الغربية فيما يتعلق بالحق الإنساني هو توظيف العمل الإغاثي الإنساني توظيفاً جعله رهينة للاستراتيجية الدولية الغربية، توظفه في خدمة تلك المصالح، وهذا ما طالب به وزير الخارجية الأمريكي

= الموضوع، وقارن ذلك بما لدى: هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، مرجع سابق، ص١٩١.

(١) عبد العزيز، شريف، منظمات حقوق الشيطان، مقال منشور ضمن موقع مفكرة الإسلام اليوم.

السابق ـ كولن باول ـ عندما خاطب منظمات أمريكية غير حكومية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١م خلال عملية «الحرية الدائمة» في أفغانستان بقوله: «بينما أتحدث إليكم الآن فإنني على يقين بأن منظمات أمريكية غير حكومية، ومثلما فعل دبلوماسيينا وضباطنا، قد توجهت إلى هناك لتقديم خدماتها وتضحيتها على الخطوط الأمامية لجبهة الحرية.. وإنني بكل جدية أؤكد لكم أننا نرتبط بأفضل العلاقات مع المنظمات غير الحكومية التي تمثل قوة مضافة لقواتنا وجزءاً مهمّاً من فرقنا القتالية.. ونحن جميعاً ملتزمون بالهدف الفريد نفسه المتمثل في مد يد العون للجنس البشري، لكل ذي حاجة في هذا العالم من رجال ونساء، ولكل جائع ولكل من فقد الأمل، لنساعد كلّاً منهم أن يملأ معدته، ويبني سقفاً فوق رأسه، ويعلم أولاده، ويمتلك الأمل، ولنمنحه القدرة على أن يحلم بمستقبل أكثر إشراقاً، وكما سعينا تماماً لنجعل المستقبل أكثر إشراقاً للأمريكيين»[1].

وهكذا جاءت الرسالة واضحة لتلك المنظمات نحن نتشاطر القيم والأهداف ذاتها، فلنوحد قوانا أذن، وهذا ما تم عقب تلك الدعوة إلى الالتحاق بالمعسكر المتحضر، حيث تم إنشاء ما سمي بـ«مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية» (orha) بإشراف مباشر من البنتاجون، وكل ما على المنظمات غير الحكومية تقديم نفسها إليه ليتسنى تقديمها خدماتها للشعوب المحررة!!، وهكذا ارتضت لنفسها تلك المنظمات الإنسانية أن تختزل دورها إلى «مقاول ثانوي» لا أكثر، يعمل لصالح طرف من أطراف الحرب، ليس هذا وحسب بل إن «القوات الأمريكية الخاصة صاروا يؤدون المهام الموكلة إليهم بملابس مدنية، على أساس أنهم متطوعون إنسانيون في أفغانستان...»[2]، وذلك للتغطية على أنشطتهم، ولإيهام المدنيين بأنهم إنما قدموا لخدمتهم، وذلك القناع الإنساني هو نفسه الذي كانوا يتدثرون به خلال القصف الجوي، فقد كانوا يقومون بالقصف، وفي نفس الوقت يقومون بإلقاء حصص إغاثية فردية من

---

(١) بروماني، روني، و: سالينو، بيير، العراق: البحث عن أزمة إنسانية، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢) كالاس، فرانسوا، و: سالينو، بيير، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٨٤ ـ ٨٥.

ارتفاعات عالية، ومنشورات تطلب من الأفغان عدم مغادرة مواقعهم «أبقوا حيث أنتم ونحن سنطعمكم».

وعلى حد تعبير الرئيس بوش ـ في خطابه الرئيس إلى الأمة ٧ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠١م ـ فإنما هي مسألة دعوة «الشعب الأفغاني المضطهد. . . للتعرف على كرم أمريكا وحلفائها. ونحن في الوقت الذي نضرب فيه أهدافاً عسكرية سنلقي من الجو الغذاء والدواء والمؤن الأخرى للجياع المعذبين من رجال أفغانستان ونسائها وأطفالها»، وهذا الحنان المغدق تزامن معه قصف ممنهج لمخازن الأغذية، والتي حددتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ لكي يتم تفادي قصفها ـ ولكنها قُصفت مرتين قبل الشروع في توزيع الأغذية بوقت قصير، ومن الكارثي أن سلاح الجو ألقى في شهر واحد من الأغذية ما يكفي لإطعام قرابة مليون أفغاني، وليوم واحد، ولكن العديد من هذه الطرود الغذائية كان يلقى فوق حقول الألغام، كما أن مظهر تلك العبوات الغذائية كان مموَّهاً بحيث تشبه في مظهرها ولونها شكل القنابل المتشظية التي كانت قد ألقيت في نفس الوقت، مما تسبب في وقوع عدد من الضحايا، فتأمل هذه الإنسانية الغربية[1]!!

والتي طالب من أجل تعميمها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أن تنظم المنظمات الإنسانية إلى القوات الغربية لتشكيل ما أسماه بـ«التحالف الإنساني العسكري»، ولم يكن وزير الخارجية الأمريكي بأقل صراحة عندما طالب

(١) وهذه الإنسانية هي التي مارسها الغرب في البوسنة والهرسك إذ قام بإسقاط أطعمة وأدوية فاسدة انتهت مدة صلاحيتها، وهو ما تسبب في إصابة المرضى والجرحى من أولئك المنكوبين بمضاعفات خطرة، لتخلص من تلك النفايات وممن يأكلها، أما الأغذية السليمة والتي كانت توزع عن طريق الأمم المتحدة فقد ذكر الجنرال النمساوي جويتر جرندل في تقريره الذي أعده للأمم المتحدة أن جنود القوات الدولية قاموا باستغلال مجاعة البوسنيون ومارسوا من خلالها الإتجار في السوق السوداء، كما ذكر يحيى غانم مراسل صحيفة الأهرام في سراييفو أنه شاهد بنفسه قيام الكتيبتين الفرنسية والأوكرانية وهما تقومان ببيع الطعام والوقود الخاص بالأمم المتحدة لمواطني سراييفو مقابل السلاسل الذهبية أو آلاف الماركات الألمانية، ونتج عن ذلك أن أصبح كثير من جنود القوات الدولية من كبار الأثرياء بسبب هذه الجرائم، انظر ذلك لدى: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٣٠٥.

المنظمات الإنسانية غير الحكومية بنقل رسالة عن القيم الأمريكية إلى سائر العالم، معتبراً أن هذه المنظمات «قوة مضافة لنا، وعنصراً مهمّاً من عناصر فرقنا القتالية»[١]، ومن ذلك الاستنفاع بالعمل الإغاثي الإنساني أنه في خضم المجاعة التي ضربت كوريا الشمالية ـ والتي تعد من الدول المارقة ـ تم تقديم دعم إغاثي ضخم، ولكنه بغطاء إنساني، ولم يكن يصل لمستحقيه الفعليين، وعندما قام جان زيغلر ـ مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الغذاء ـ بالإلماح في أحد تقاريره إلى أن المعونات الغذائية التي أرسلت إلى كوريا الشمالية لم تصل إلى الشرائح السكانية المحددة لها، طالبت كاثرين بيرتيني ـ المدير التنفيذي السابق لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ـ بشطب تلك الفقرة من التقرير، في رسالة بعثت بها إلى زيغلر، وأعربت عن قلقها من أن «هذه المعلومات المغلوطة ستقوض الإرادة السياسية للحكومات المانحة، فهي تعد ركيزة أساسية من ركائز عملية إطعام ما يزيد على ثمانية ملايين جائع من النساء والأطفال والرجال في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية».

والحقيقة أن الإرادة السياسية لتلك الحكومات ـ المانحة ـ ليست مهددة بالانهيار لأن الهدف الأساسي الذي يقف وراء المعونات الغذائية القادمة من أكبر ثلاث دول مانحة ـ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ـ ليس التخفيف من حدة معاناة الكوريين الشماليين وآلامهم، وإنما هو إحراز تقدم على مسار القضايا السياسية المتعلقة بكوريا الشمالية. ومن هنا فقد أضحت المعونات الغذائية مرهونة بأجندة سياسية وليست إنسانية، حيث وظفت الحكومات المانحة المعونات الغذائية الإنسانية كأحد مكونات ما سمي بـ«استراتيجية الهبوط الآمن»، بالنسبة للدول الغربية، وما أسمته كوريا الجنوبية بـ«استراتيجية أشعة الشمس»[٢].

---

(١) كالاس، فرانسوا، و: سالينو، بيير، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٨٣ ـ ٨٤.

(٢) فيونا، تيري، كوريا الشمالية: تغذية الاستبداد، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٠٤ ـ ١٠٥، وفيه تفاصيل كثيرة لتغذية السياسي بقناع إنساني، وكيفية توظيفه لخدمة تلك الإستراتيجيتين، ومقايضة السياسي بالإنساني.

ويعتبر قانون حرب السودان الذي أجازه الكونجرس الأمريكي في سبيل تطويع السودان أو تقسيمه، نموذجاً صارخاً على ذلك التوظيف للعمل الإغاثي في سبيل العمل الكنسي، فاللافت في ذلك القانون هو كثرة البنود المخصصة لمنظمات الإغاثة التنصيرية وأنشطتها، والذي كان وراء هذا القانون هو السناتور «بل فرست» وهو ذو صلة بمجموعات الضغط الكنسية، وخاصة منظمة سامرتان بيرس العاملة في جنوب السودان، ومن المؤلم في ذلك ممارسة الدجل الإعلامي للحصول على دعم المواطنين الأمريكيين حيث كشفت شبكة (C.P.S) الأمريكية عن المسرحيات التي سميت بعملية تحرير الرقيق في جنوب السودان، والتي ظلت مادة خصبة للدعاية من قبل المنظمات الكنسية، حيث صُنع فلم دعائي كان الرقيق المزعوم فيه لم يكن سوى أطفال الحي، أما التجار المتنكرون في زي عربي فهم جنود من قوات التمرد الجنوبية، وتحظى تلك المنظمات بدعم من مركز كارتر في أطلانطا وبدعم من كنيسته، حيث لعب دوراً مهمّاً في إقناع الحكومة الأمريكية ومؤسسات عالمية أخرى لتنفيذ مساعداتهم للجنوب عن طريق الكنيسة.

بالإضافة إلى ما يقوم به من حشد رئيس أساقفة كانتربري من حشد الدعم للمتمردين، وزياراته المتكررة لمواقعهم، بدون علم الحكومة، والتي نتج عنها أن تم طرد السفير البريطاني من الخرطوم في عام ١٩٩٤م لدوره في ذلك[١]، وهو ما اعتبر إهانة لكل دول التمركز الغربي، ولا زال يعيش السودان تبعاتها إلى اليوم، بل إن الدعم اللوجستي كان يقدم بواسطة طائرات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر للمتمردين[٢]، والذين لهم ثُلث مطار الخرطوم، ولهم بوابة خاصة بهم ولا يُدرى ما يُدخلون منها، ولا ما يخرجون عبرها[٣]، وتدعيماً لتلك الجهود الكنسية فقد أطلقت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قامت بإطلاق

---

(١) يوسف، عبد الحي، حول التدخل الأجنبي في دارفور، مجلة البيان، العدد (٢٤٤)، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، ص١٠٠.

(٢) ندوة طوفان التنصير يهدد هوية السودان، مجلة البيان، عدد (١٩٢) شعبان ١٤٢٤هـ، ص٤٢ ـ ٤٤.

(٣) يوسف، عبد الحي، حول التدخل الأجنبي في دارفور، مجلة البيان، العدد (٢٤٤)، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، ص١٠٠ ـ ١٠١.

برنامج شريان الحياة، وتضامن مع هذا البرنامج أكثر من أربعين منظمة غير حكومية، ولكن مما حرف البرنامج عن مقصده، توقيع البرنامج في عام ١٩٩٥م اتفاقاً مع الجيش الشعبي لتحرير السوداني اعترف بمقتضاه رسميّاً بالجناح الإنساني للحركة ـ أي: الجمعية السودانية للإغاثة والتأهيل ـ وهو ما شكَّلت معه المعونات الإنسانية أداة أكثر نفعاً للجيش الشعبي لتحرير السودان، وقواته المتمردة، والنخب المحلية المتعاطفة معه، من خلال الدعم المباشر بتلك المعونات، والتمويل المادي ـ خلافاً لمبدأ الحياد ـ بالإضافة إلى التظاهر بالقيام بغارات وهمية تدفع عمال الإغاثة إلى إخلاء مناطقهم، ليتم بعد ذلك نهب المخزونات الغذائية، أو تضخيم أعداد السكان، ممن هم بحاجة إلى العون، أو إساءة استغلال المعونات بشكل منظم قبل توزيعها، أو إجبار السكان المدنيين على نقل حصصهم التي حصلوا عليها توّاً إلى مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية السودانية للإغاثة والتأهيل ترغم منظمات الإغاثة على التنازل لها عن جزء من مخصصاتها المالية، بل إنها أضفت طابعاً رسميّاً على ذلك من خلال إبرام مذكرة تفاهم رسمية، ومن مهام تلك الجمعية أنها تنتقي المنظمات غير الحكومية تبعاً لالتزامها بسياسة الجمعية، ولا تترد عن طرد تلك التي تنتقد أداء عملها.

ومن ذلك أنه في عام ١٩٩٨م، قامت الجمعية السودانية للإغاثة ـ بطرد منظمة تدعى «منظمة العمل ضد المجاعة» غير الحكومية، بدعوى تورطها في عمليات تجسس، لا لشيء إلا لأنها تساءلت عن سبب عدم تراجع معدلات سوء التغذية في معسكرات النازحين في لابون، ووافق برنامج شريان الحياة التابع للأمم المتحدة على ذلك دون أدنى اعتراض، كما أنه يرغم تلك الجمعيات على تنفيذ عملياتها الإغاثية بالقرب من قواعد قوات الجيش، وفي حال تعرضها لقصف فإنه يلزمها بإصدار بيانات شجب لتلك الضربات الجوية على تجمعات السكان، ولكنها تتجاهل قيام قادة الجيش بتجميع المدنيين عمداً حول منشأته ومرافقه العسكرية[١]، وفي الجملة فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان يستخدم

(١) انظر في ذلك والمزيد من التفاصيل حوله: لافيرن، مارك، السودان: من يستفيد من المساعدات الإنسانية؟، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٣٥ ـ ١٥٨.

المنظمات الإغاثية الإنسانية وسيلة لبسط سيطرته على السكان المحليين، ولحماية مواقعه الاستراتيجية، وبتواطوء ودعم غربي، إذ اتضح للغرب أن التحرك تحت غطاء إنساني يعد وسيلة قليلة الكلفة لتحقيق أغراضهم ومآربهم.

ويمكننا القول أن توظيف العمل الإغاثي الإنساني كورقة مساومة في بلد يضربه الفقر والمجاعة والمرض فهو أمر جدير بالاستنكار، وبخاصة عندما تلجأ حكومات ـ من تسمي نفسها ـ العالم الحر إلى استغلال صور المدنيين الجياع لتبرير تقديم العون، دون أن تفعل شيئاً يضمن حصول هؤلاء الجياع على هذا العون، وتصب تلك المعونات في مصلحة أطراف تتحمل مسؤولية كبيرة عن معانات أولئك البشر.

وفي مقابل كل ذلك التمكين للنصرانية نجد المحاربة والعداء لكل جهداً إنساني إسلامي، ومن ذلك حرمان الهيئات الإغاثية الإسلامية ـ فقط ـ والتي تعمل في البوسنة من السفر على طائرات الأمم المتحدة، من وإلى البوسنة والهرسك، بينما تُرك الباب مفتوحاً لاستخدام هذه الطائرات للهيئات الإغاثية الأخرى[1]، ويندرج ضمن ذلك ما صرح به السفير الأمريكي في باكستان ـ خلال الزلزال الذي ضرب باكستان في عام ٢٠٠٥م ـ «بأنه يعتبر نشاط المنظمات الإنسانية في المناطق التي ضربها الزلزال في باكستان أمر يبعث على القلق وعدم الاطمئنان..»[2]، بينما يعتبر وجود قوافل الإغاثة التنصيرية مما يبعث على السرور والارتياح!!.

وهذا ما يحدث في الجزائر إذ غزتها جحافل المنظمات الكنسية والتنصيرية، وذلك باسم الإغاثة والعمل الإنساني، تم بناء ما يزيد على ١٥ كنيسة في تيزي وزو، بلغ عدد مرتاديها نتيجة تلك الحملات التنصيرية نحو ٣٠٪ من سكان تلك المنطقة التي لا تبعد عن العاصمة سوى ٩٨كم، وحسب تقرير

---

(١) خبر بعنوان: «الأمم المتحدة تحرم منظمات الإغاثة الإسلامية من استخدام طائراتها في البوسنة والهرسك»، مجلة المجتمع، العدد (١١٤٤)، ٤ ـ ١٠ ذو القعدة ١٤١٥هـ، ص١٨.

(٢) خبر بعنوان: «استياء باكستاني من اعتراض السفير الأمريكي على أنشطة المنظمات الإسلامية في مناطق الزلزال»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٢) ٢٢ ـ ٢٨ ذوالقعدة ١٤٢٦هـ، ص١٢.

الأديان التابع لوزارة الخارجية الأمريكية فإن فئة غير المسلمين في الجزائر بلغت نصف مليون شخص، يرتادون ثلاثمائة كنيسة أغلبها في منطقة القبائل!![١].

وتم الدخول تحت ذلك الغطاء إلى أفغانستان والعراق بعد غزوهما وكل ذلك يتم باسم حقوق الإنسان، التي لم يترك ذلك الغزو حقّاً من الحقوق الإنسانية بشتى فروعها وأشكالها إلا وانتهكه، ومع ذلك حرص الإعلام الغربي وذيوله من أجهزة الإعلام الشرقية على أن يُعرض صفحاً عن الوقوف عند تلك الكوارث التي ارتُكبت، وترتكب باسم الحق الإنساني والدفاع عنه، وهذا ما خلق ويخلق مأزقاً حضاريّاً كبيراً، جعل الغايات تبرر الوسائل، وفي بعض الأحيان قد يُستغل الصليب الأحمر هو المنظمة الدولية الإغاثية الأولى التي تمارس تلك الأنشطة بغطاء دولي، وفي شعارها الذي تحمله دلالات عدة، إذ أنه يحمل بُعداً عقديّاً لا يمكن تجاهله، وهو ما تحرص تلك المنظمة الدولية على التدثر بالدثار الإنساني لممارسة نشاطاتها التبشيرية، وفي بعض الأحيان يُمارس من خلالها ما يسميه بوب غلدوف بـ«تشويه الكرم الإنساني»[٢]، والذي من خلاله تستغفلنا المنظمات الإنسانية، فتصبح لا إنسانية في تعاملها مع البشر، وكم كان مفهوم الدعم والمساعدة والمعونة التي يُعلن عنها كاذباً.

ومن صور توظيف العمل التطوعي لتجنيد المتطوعين للعمل في خدمة الأجندات التي تتبناها الدول الغربية، أن أعمال إغاثة تطوعية، وبعد أن يتم تجنيد عدد من المتطوعين يصبح من قام منهم بتسجيل اسمه في «جهاز الخدمات التطوعية» مضطراً إلى التجنيد في حروب «الأمن القومي» المستقبلية، ولا تقبل أي عذر مهما كان شرعياً للتخلف عنها، أما من يتخلف فإنه يكون عرضة لعقوبات جمة، من بينها مدد لا بأس بطولها في السجن، أو حرمانه من كافة المساعدات الحكومية، أو من حق التقدم إلى وظائف»[٣].

---

(١) انظر في ذلك التحقيق المطول بعنوان: «إرساليات التنصير تجتاح الجزائر مستغلة الفقر والانفصال»، مجلة المجتمع، العدد (١٧٨٦) في ١٧ محرم ١٤٢٩هـ، ١٤ ـ ٢٢.

(٢) هانكوك، غراهام، سادة الفقر، ترجمة: د. ناصر السيد، بواسطة: يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، مرجع سابق، حيث أورد ملخصاً عنه، ص١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٨١.

المطلب الرابع

الحق الإنساني في خدمة الإجرام الغربي

هذا المطلب مرادي منه بيان كيف يُستغل الحق الإنساني للتغطية والتعتيم على ما يرتكب من جرائم ثابتة لا شك فيها من قبل دول التمركز الغربي، وقد تتداخل الأجندة الدولية لتغطية على تلك الجرائم، والتي تُرتكب ـ عادة ـ بتواطوء دولي، وفي حال اكتشافها لن تجد أكثر من التنصل منها، وفي أفضل الأحوال التبريرات التي تُختلق لها، ومن ذلك تجارة الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية، ويعتبر توظيف التدخل الإنساني والعسكري للمصالح التجارية من الأمور المسلمة في العمل الإغاثي، وهو ما أقرت به وأدانته منظمات إنسانية عدة، ومنها منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أطفال العالم، ومنظمة حقوق الإنسان الدولية[1].

ومما فتح ملف ذلك الملف هو تلك الفضيحة المدوية التي حدثت إثر ضبط دورية تشادية في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٧م جمعية فرنسية تدعي أعمال الإغاثة، وتسمى «لارش دي زو»، وتعني بالعربية: «قوس الغابة»، وهي تستغل أعمال الإغاثة لنقل الأطفال إلى أوروبا، وبيعهم أو استغلالهم في تجارة الجنس، أو التجارب الطبية، أو للمنظمات الكنسية التنصيرية، والعجيب أنها لم تكن مسجلة في منظمات الإغاثة الفرنسية، كما أن الطائرة التي حطت في القاعدة الجوية في أبيتشي بتشاد ـ وهي من نوع بوينج ٧٥٧، لم تكن مجدولة رحلتها إلى فرنسا، وقد ادعت تلك المنظمة أن هؤلاء الأطفال ليس لهم عائلات تؤويهم، وأنهم من أيتام دارفور، ولكن تبين من تحقيق الحكومة التشادية أن الأطفال هم من تشاد، وأن لهم عائلات يعيشون معها، وهذا ما أكدت عليه المتحدثة باسم المفوضة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تشاد، إذ قالت: «إنه حسب المعلومات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة ـ اليونيسيف، والصليب الأحمر الدولي، ومفوضية شؤون اللاجئين ـ أنهم ليسوا أيتاماً، ولا يقيمون

---

(١) ملف خاص بعنوان: «الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية» ـ قصة تهريب الأطفال الأفارقة إلى باريس وبيعهم لشركات التجارب العالمية، مجلة المجلة، العدد (١٤٤٩) ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧م، ص١٨.

وحدهم في الصحراء في تشاد، وأنهم يعيشون مع عائلاتهم، وفي مجتمعاتهم»، وهذا ما أكد عليه أنطونيو مزيتللي ـ من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات ـ منبهاً إلى أن «آلاف الأطفال قد تم نقلهم من غرب أفريقيا إلى بقية القارة الأفريقية، وإلى خارج القارة للعمل، ولاستغلالهم في تجارة الجنس»، وقد تبيَّن أن أعمار هؤلاء الأطفال تتراوح بين العام الواحد والتسعة أعوام، وأنه يتم بيعهم في أوروبا، وخاصة لبعض العائلات التي ليس لديها أطفال، وبعضهم يدفع أموالاً في سبيل الحصول على طفل أو أكثر، وقد دفعت بعض العائلات الأوروبية ما بين ٢٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ الآف يورو للطفل الواحد، وأن بعض تلك العائلات كان في انتظار الطائرة، مما يعني أننا أمام مرتزقة جدد، ولكن تحت شعار الإنسانية.

وحسب ما يقوله هيثم مناع من منظمة حقوق الإنسان العربية في باريس أن سيناريو الخطف ذلك كان معداً له منذ أشهر، وليس وليد المصادفة، وأن الجيش الفرنسي قد قدم للمنظمة ما تحتاجه من تسهيلات، مثلما فعل مع ٧٥ منظمة غير حكومية فرنسية، والغريب أن نصف هذه المنظمات لم يظهر إلا بعد أزمة دارفور، ومن أهم تلك المنظمات المنظمة التي أسسها الطبيب والوزير الفرنسي: برنارد كوشنير والتي تدعى منظمة «إغاثة دارفور»[١]، مما يعكس محاولات استغلال الأزمات الأفريقية من منظمات تدعي الإغاثة لتحقيق مآربها الخاصة من تنصير وتجارة الرقيق.

وقد حذر المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الخليعة ـ خوان ميغيل بتيت ـ من خطورة هذه العملية، وقال: «أدعو السلطات الفرنسية والتشادية لإجراء تحقيق شامل، وتسليط الضوء على الظروف المحيطة بهؤلاء الأطفال، ويجب تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الطفل ومحاكمتهم بموجب المعايير الدولية العادلة»، ولكن يظهر أن ظروف تشاد السياسية والاقتصادية، وعلاقتها بفرنسا لن تسمح لها بذلك، حيث أنه بالرغم من

---

(١) وقد أصدر الكاتب الفرنسي بيير بيان كتاباً كاملاً فضح فيه الممارسات التي يقوم بها الوزير كوشنير تجاه ذلك الإقليم، انظر في ذلك: مجلة المجتمع، خبر بعنوان: «كتاب فرنسي: كوشنير تآمر لقلب نظام الحكم في السودان»، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٦)، مرجع سابق، ص١٠.

شناعة الجرم، وتحقق ثبوته، وإحاطة كل الظروف المشددة به، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس الفرنسي أن يأتي بنفسه لإخراج القراصنة المتورطين في تلك الجريمة، ويصطحب جلهم في طائرته الرئاسية، ويحضر بعده وزير الدولة للشؤون الخارجية الأسباني: برناردينو ليون إلى تشاد وقام باصطحاب طاقم الطائرة معه على اعتبار أنهم ليس لهم صلة بعملية الاختطاف[١].

والغريب أن منظمة زوية الفرنسية حاولت تبرير ذلك بنشر شريط وثائقي على موقعها على الإنترنت، بعنوان «طفل يموت كل خمس دقائق، إنه استغلال فاضح للنزاعات في القارة الأفريقية، واستغلال لحاجات المحتاجين والمعوزين للاتجار بالبشر لغايات غير إنسانية، حيث أن هناك من يربط بين خطف الأطفال ومحاولة إجراء تجارب طبية عليهم، وقد كشفت وثائق في الولايات المتحدة الأمريكية أن بعض السود قد خضعوا إلى تجارب طبية، وتم تعويضهم لاحقاً بعد كشف فضيحتهم، حيث كان للاستخبارات الأمريكية دور رئيس فيها[٢].

والمؤلم أن منظمات الإغاثة في الجنوب الأفريقي، وفي جنوب السودان على وجه الخصوص لها تاريخ سيئ في المتاجرة بالحق الإنساني، واستخدامه كستار لأنشطة أخرى ممنوعة، أو مجرمة؛ كأعمال التجسس لصالح وكالات الاستخبارات الغربية، والإسرائيلية، حيث قامت الحكومة السودانية بإعدام ثلاثة من موظفي هيئة المعونة الأمريكية، وموظفاً آخر من الوكالة الأمريكية للتنمية لقيامهم بأعمال التجسس على القوات الحكومية وإمداد المتمردين بالمعلومات عن تحركاتها ومواقعها[٣]، وكذلك الحال من قيام العاملين في القوات الدولية بالتواطؤ مع الصرب بكل صور التواطؤ المادي والمعنوي[٤]، وقد استغلت

(١) ملف خاص بعنوان «الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية» ـ قصة تهريب الأطفال الأفارقة إلى باريس وبيعهم لشركات التجارب العالمية، مجلة المجلة، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) ملف خاص بعنوان: «الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية» ـ قصة تهريب الأطفال الأفارقة إلى باريس وبيعهم لشركات التجارب العالمية، مجلة المجلة، مرجع سابق، ص٢٠.

(٣) انظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص١٩٢، وقد أحال على مجلة السياسة الدولية، عدد (١١١) ص٣٣٠، وفيه دراسة مطولة وموثقة حول التآمر الغربي على السودان.

(٤) انظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، =

العمليات الإنسانية في الثمانينات في نقل يهود الفلاشا لإسرائيل.

وهذا يعود بنا إلى تاريخ انتهاك الإنسان الأبيض لحقوق الأفارقة، واسترقاقهم، وتوظيفهم كعبيد لخدمة الاستعمار الغربي، إذ أن الممارسات الغربية التي تمت في السنوات الأخيرة تعكس الحنين الأوروبي والأمريكي إلى العودة لحقبة الاستعمار والعبودية، وأخذنا نسمع صراحة عن الاستعمار الليبرالي، والبربرية، وتجارة الرقيق رغم أننا نعيش عصر العولمة، والقرية الكونية، وحقوق الإنسان.

وباسم ذلك الحق الإنساني حرصت شركة المرتزقة الكبرى ـ بلاك ووتر ـ على إيجاد موطئ قدم لها في السودان، لتنفيذ الأجندة الكنسية الاقتصادية لدول التمركز الغربي، ولا زالت تحرص على ذلك إلى اليوم[1].

ومن صور ذلك الإجرام الذي كان متلبساً باسم حماية الحق الإنساني وقبعاته الزرقاء، ما تناقلته وسائل الإعلام العالمية من صور لجنود «فيالق القبعات الزرقاء الذين يعملون في البعثة الأممية في الصومال ـ والمسماة إعادة الأمل ـ وكشفها تسجيل سري، حيث يأخذ جنديان طفل صومالي، ويمسكانه كل من طرف، ثم يديرانه على أتون أوقدوه لهباً وسعيراً، ونزعوا عن الطفل أثوابه. وتضوع اللهيب بروائح الشواء فاحترقت باحتراق اللحم صورة من صور الثقافة الكونية، فاكتوت اللغة بأزيز مجازات الأمل.

ويتمادى مسلسل الرعب الثقافي، حيث يعترف الجنود الإيطاليون ويكشفون تواطؤهم مع جنود بلجيكيين وجنود أمريكيين، ويستقيل بعض قيادات الجيش الإيطالي ويعم الشعور بالفاجعة. ثم يأتي التحقيق بتورط جنود كنديين، ثم ينزل خبر كالصاعقة: أن مجلس الحرب في بلجيكا قد أعلن براءة الجنود البلجيكيين رغم أنهم اعترفوا بصدقية الشريط المسجل، ثم أيدت المحكمة ذلك، ثم رفع الملف إلى الأمين العام للمنتظم الأممي عسى أن تنبعث محكمة دولية، وخيمت

= ص٣٠١ ـ ٣٠٧، وقد ذكر أكثر من عشر صور على ذلك التواطؤ، وذكر لكل حالة توثيقاتها.

(١) انظر المبحث الذي خصصه لذلك جريمي سكاهيل، في كتابه: بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٤٢٣ وما بعدها.

السحب على ثقافة الإنسان المعاصر، وادلهمت صورة الرجل الأبيض حيال الرجل الأسمر، وتطايرت روائح أحماض الكبريت من براكين الكونية الثقافية في مشهد مأساوي خليق بروايات كافكا وأفلام هيتشكوك[١]، وكل تلك الجرائم ترتكب بغطاء مروع من حماة حقوق الإنسان!!، وعندما ظهر إجرام الرجل الأبيض تم استبدالهم بجنود يحملون نفس العقيدة مع اختلاف في اللون، حيث تم إرسال قوة أفريقية بغطاء دولي، ولكن تم الحرص على أن يكون جميع أفراد تلك القوة من قبائل التوتسي، والذين يرتبطون مع الحبشة بروابط الدين والعرق، وهم من النصارى الأرثوذكس المتعصبين.

وحتى الدول التي يشكل عدد المسلمين أكثرية في صفوف جنودها كأوغندا تم استبعاد الجنود المسلمين من صفوف تلك القوات، حتى قيل أن بعض الجنود تم سحبهم من تلك القوات على عجل من الوحدات المرسلة قبيل مغادرتها إلى الصومال، وهو ما أنتج درجة من الضغينة بين أولئك الجنود والمواطنين الصوماليين، وكان أثرها أن قامت تلك القوات بارتكاب عدد من المجازر من أشهرها ما فعلته تلك القوات في يومي ٢٢ ـ ٢٣ من فبراير ٢٠٠٩م من شن عدوان همجي استخدمت فيه كل أنواع الأسلحة الأمريكية الحديثة، وفي كل اتجاه وخاصة في أكبر سوق في العاصمة ـ مقديشو ـ «سوق بكارة» وسقط من جرائه مئات من الشهداء والجرحى معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، حتى أن كثيراً من الأسر هُدمت بيوتها على رؤوسها ولم ينج منها أحد[٢].

ـ ومن ذلك المذابح التي ارتكبها الصرب ضد المسلمين في الفترة ما بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥م وقتل فيها ما يزيد على ٢٠٠ ألف مسلم، تشكل من دون جدل ما بات يعرف في القانون الدولي الإنساني بـ«جريمة إبادة» والتي تعد أعلى درجات «الجرائم ضد الإنسانية»، والتي قد يعتبر مجرد السكوت عليها كفراً

---

(١) المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٢) عبد الرحمٰن، محمد يوسف، مقال بعنوان: فلترحل القوات الأفريقية من الصومال، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٦)، مرجع سابق، ص١٩، وللمزيد حول الأزمة الصومالية والتواطؤ الغربي حيالها تجده مطولاً لدى: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص١٦٥ ـ ٢٠٨.

بالقانون الدولي!، والمصيبة الكبرى أن يتم ذلك بتواطوء ومساندة لوجستية واستخبارية من قبل القوات الدولية، وغطاء من قبل الأمم المتحدة وأمينها العام ـ في ذلك الوقت ـ وبعض مساعديه[1]، ولا عجب بعد ذلك أن يأتي حكم المحكمة الجنائية الدولية ذي التناقض الواضح ـ وغير الموفق ـ والذي أقر بأن «جريمة إبادة» قد ارتكبت، ولكنه رفض تحميل صربيا المسؤولية القانونية الدولية المترتبة عليها، وهذا ما أخرج محكمة العدل الدولية من الحكم في قضية قانونية واضحة ليدخلها في لعبة سياسية قذرة.

والواقع أن تبرئة محكمة العدل الدولية لصربيا من المسؤولية القانونية الدولية المترتبة على الإدانة بتهمة «جريمة الإبادة» في قضية سربرنيتشا، هو في حقيقته تبرئة لقوات الأمم المتحدة، كما أنه تبرئة لأوروبا أيضاً، فقد كانت قوات الأمم المتحدة على مقربة أمتار من موقع المذبحة التي قتل فيها ١٠ آلاف بوسني مسلم في مدينة سربرنيتشا وحدها، ومع ذلك فلم تحرك قوات الأمم المتحدة ساكناً، بل تقهقرت وتركت المجال للقوات الصربية لإكمال مهمتها، بعد أن كان مجلس الأمن قد وضع سربرنيتشا تحت الحماية الدولية، وبعد أن كانت قوات الأمم المتحدة قد نزعت سلاح جميع المنتمين لجيش البوسنة والهرسك، وبعد أن طمأن الجنرال الفرنسي فيليب موريون أهل مدينة سربرنيتشا بأنه «لم يعد ثمة سبب للخوف»، وهذه النذالة هي التي جعلت الكاتب الفرنسي: روني برومان يكتب مقالته التي سبقت الإشارة إليها والتي نشرت في صحيفة الليبراسيون بعنوان: «إنساني أو التسمية الحديثة للنذالة».

ومع كل ذلك فقد حرصت أوروبا على أن لا يُلام أولئك الأوروبيون القتلة إذ أن قرار محكمة العدل الدولية المتعلق بتبرئة صربيا من تهمة ارتكاب مجزرة إبادة ضد مسلمي البوسنة والهرسك، قد لا يكون مفاجئاً، ولكنه جاء مخيبٌ للآمال، إذا ما علمنا بأن إدانة صربيا وتحميلها المسؤولية القانونية الدولية عن جريمة الإبادة تلك، قد تتعداها إلى منظمة الأمم المتحدة ذاتها ـ التي تعتبر محكمة العدل الدولية إحدى هيئاتها ـ وهو الأمر الذي أشار إليه الأمين العام

(١) انظر تفاصيل ذلك مطولاً، وبتوثيقات كثيرة جداً لدى: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٧٣ ـ ٣٤١.

السابق للأمم المتحدة بقوله: «إن شبح سربرنيتشا سيظل يطارد المنظمة الدولية إلى الأبد»[١]، وهذا الشبح إنما هو في ما يقع بحق حضارات الأطراف، وعقائدها وأيدلوجياتها، بينما عندما يتعلق الأمر بمصلحة ظنية ـ وليس حقاً ـ لدول التمركز الغربي فإنه تقوم لذلك قائمة المنظمات الأممية للمطالبة بذلك الحق، وإن لم تمتثل تلك المنظمات، أو لم تسر وفق ما يريده قائد ذلك التمركز فإنه يسار إليه مهما كلف ذلك من مجازر، أو انتهاك لحقوق، فإن ذلك يعتبر حقاً لنا يجب أن نقوم به!!.

المطلب الخامس

توظيف الحق الإنساني في خدمة التنصير

لقد أثبتت التجارب أن نشاط المنظمات الكنسية لا يشتد، ويقوى عوده إلا في مناطق الاضطرابات والأزمات، ولذلك فمن أهم استراتيجياتهم الخروج من تلك الأزمات بأكبر قدر من المكاسب، والأمثلة على ذلك لا تتناهي، ويكفيك أن تلتفت إلى أي منطقة مضطربة في العالم فستجد المنظمات الكنسية، وأساطيلها أول الحاضرين، وهي تتدثر بدثار المعونات والمساعدات الإنسانية[٢]، ولكنها تخفي من ورائها مقاصد عقدية كبرى، وكل ذلك في مقابل إقصاء ممنهج للغالبية العظمى من مؤسسات العمل الإسلامي الخيِّر، بذريعة الحرب على الإرهاب[٣]، ليخلو الجو للمنظمات الكنسية والتنصيرية، بل وقد يتم رفع دعاوى وشعارات علمانية لا علاقة لها بالدين لإقصاء تلك المؤسسات، كالاستراتيجية

---

(١) المبارك، د. محمود، محكمة العدل الدولية تفقد مصداقيتها، صحيفة الحياة، بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٠٧م.

(٢) انظر في المنهجية التي يستخدمونها لذلك: بتكبت، روبرت، و: ماكاكبا، رفينول، الغذاء والصحة وسائل لتنصير المسلمين، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٨٢٥ وما بعدها، وبيترز، جورج، نظرة شاملة عن إرساليات التنصير العاملة وسط المسلمين، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٨٩.

(٣) انظر تفاصيل ذلك وتوثيقه لدى: السلومي، د. محمد بن عبد الله، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب، نشر مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، والكتاب في جملته توثيق لذلك.

التي وضعها دينس روس وجعل لها عنواناً بـ«جمعيات الدعوة العلمانية»، وهو ما تم النص عليه في تقرير راند «أنه من أجل منافسة التيارات الإسلامية فلا بُد من منافستها في أنشطة العمل الاجتماعي والخيري، للوصول إلى الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي، ويعني به: قيام التيار العلماني بالعديد من الخدمات الإغاثية والخيرية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية الإسلامية، حتى لا تُترك لها ساحة التأثير على العامة من خلال تلك البرامج الخيرية والمعونات، وما يشكله ذلك من تهديد لسيادة الدول[١].

وهذه الرؤى التي تُطرح لإقصاء العمل التطوعي والخيري الإنساني الإسلامي يحظى بضدها النشاط الكنسي، ويقدم بروفيسور قانون حقوق الإنسان في جامعة ويتواتر سراند في جوهانسبرج شرحاً يبين فيه كيف تستخدم كثير من الجماعات ومن الايفانجليكيين الذين كخدعة «فهم يستغلون بؤس الأشخاص المحتاجين، بسبب المرض أو الفقر ليضمنوا خضوعهم»[٢]، وهذه قاعدة مطردة لا استثناء لها، سوى بعض الخدع اللفظية، وهذا الاستغلال للمآسي الإنسانية كان مثار معارضة من قبل المسلمين خلال المحاورة التي حدثت بين مجلس الكنائس العالمي والمسلمين، ونص عليه في عدد من المؤتمرات الحوارية ومنها مؤتمرات بروناما عام ١٩٧٢م، وليكون عام ١٩٧٤م، وشامبس عام ١٩٧٦م، وهو ما سبب قلقاً لدى المنظمات التنصيرية المتخصصة في ذلك النوع من التنصير[٣]، وهم يحرصون على استغلال العمل الإنساني لنشر العقيدة النصرانية، ومن أشهر تلك المؤسسات «كريستيان فريدوم انترناشيونال» والتي ـ كما يقول جريمي سكاهيل ـ تقوم باستغلال كونها للمساعدات الإنسانية غطاء لنشاطاتها التبشيرية[٤].

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف ـ اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٣) بروستر، دانيل، الحوار بين النصارى والمسلمين وصلته الوثيقة بالتنصير، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٧١.

(٤) سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٤٣١، وفيه تفاصيل مثيرة عن ذلك التحالف الكنسي الاقتصادي وبوجه إنساني أحياناً.

وليس هذا فحسب بل إنهم يقومون بتوظيف الأجهزة الدولية لخدمة الرؤية التنصيرية، ولذلك فهم يذكرون بإطراء تلك النماذج التي عملت في تلك الأجهزة وهي تحمل الرؤية الكنسية، كما هو حال ممرضة الصليب الأحمر جيني دي مايير، والتي يجعلونها نموذجاً يحضون على الاحتذاء به[١]، وهذا ما صرحت به السيدة ميليسيا كوكينيس، المواطنة الكندية والتي كانت تعمل منصرة في خدمة الكنيسة التابعة للحركة الإنجيلية المسماة «المولودون في الله» ـ قبل أن تعلن إسلامها ـ إذ ذكرت في مقابلة مع موقع الجزيرة نت أن هناك ثمانمائة ألف منصَّر من معمداني وإنجيلي متجدد في العالم، غالبيتهم من المنصرين الذين يغزون العالم الإسلامي تحت مسميات المساعدات الإنسانية والعمل التطوعي[٢]...

ومن صور ذلك التوظيف القذر للحق الإنساني لخدمة أجندة كنسية ما قامت عليه محنة المسلمين في ليبيريا، إذ تشكل أنموذجاً يمكن الوقوف عنده، فليبيريا دولة تقع في جنوب غرب أفريقيا، وقد تأسست على يد الأفريقيين المحررين الذين اختطفوا أرقاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما قامت الحركات والجمعيات المناهضة للرق بحملة نشطة لمنع الرق ـ بدعاوى إنسانية في الظاهر، ولكنها عنصرية في الباطن ـ وطالبت بإعادة توطين الزنوج في وطنهم الأصلي ـ أفريقيا ـ وباشرت تلك الجمعيات مهمتها الاستيطانية بإيفاد البعثات الاستكشافية إلى القارة الأفريقية، لإيجاد مناطق صالحة لتوطين المحررين، وبعد رحلات عدة، وقع اختيارهم على ليبيريا، حيث حصلوا على أراضي من ملوك ورؤساء قبائل، بالشراء تارة، وبالمنحة تارة أخرى، وفي عام ١٨٢٢م وصلت أول سفينة إلى شاطئ المستوطنة الجديدة محملة بالفوج الأول من المحررين العائدين، ترافقهم البعثات التنصيرية، لتنصير المنطقة وأهلها من المسلمين، ثم تتابع وصولها، وظلت الحكومة الأمريكية ممثلة بتلك الجمعيات الإنسانية والتنصيرية، ترعى شؤون تلك المستوطنة، إلى أن أعلنت استقلالها عام ١٨٤٧م،

---

(١) ويلسون، كريستي، مهام تنصيرية يقوم بها منصرون غير متفرغين ـ أصحاب الخيام ـ الى جانب عملهم في دولة إسلامية، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير ـ خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٣٦.

(٢) بواسطة: التويجري، د. عبد العزيز بن عثمان، مقال بعنوان: الأهداف السياسية للتنصير في العالم الإسلامي، صحيفة الحياة، (١٦٩٧٧) بتاريخ ٨ شوال ١٤٣٠هـ، ص١٠.

وسموها ليبيريا ـ والتي تعني «الحرية» ـ ويبلغ عدد سكانها ٣ ملايين نسمة، يشكل المسلمون منهم نسبة ٣٥٪ والنصارى ٢٥٪ والباقي وثنيون، وهي تعاني من اضطرابات كبيرة، وأكثر المُضطهدين في تلك الاضطرابات والحروب هم المسلمون، والسبب في ذلك هو إذكاء نعرات الفتنة الطائفية من قبل الكنسية، ومندوبيها، وعندما أدرك المنصرون فشلهم في تنصير المسلمين بالطرق السلمية، عمدوا إلى الغزو المسلح في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩م عن طريق تحريض ودعم القبائل الوثنية، ضد المسلمين، وتسللوا عبر الحدود الليبيرية مع ساحل العاج، حيث تدربوا تحت اسم الجبهة الوطنية الليبيرية، بقيادة تشالرز تايلور، وهو من الأمريكان الليبيريين، وأعلنا أنهما يهدفان إلى الإطاحة بالحكومة، تضليلاً للرأي العام العالمي، وتغطية على تصرفاتهم الوحشية ضد المسلمين، وعندما حاول المسلمين الدفاع عن أنفسهم أثارت القوى التنصيرية المحلية والعالمية ضجة كبيرة، وكثفت تحركاتها لمواجهة ما يسمونه الخطر الإسلامي على النصرانية في ليبيريا، وقد وضع مجلس الكنائس العالمي تقريراً ضمَّنه توصيات اللجنة المنبثقة عنه الخاصة بليبيريا، وبالرغم من قِدم التقرير إلا أن خطورة ما فيه تدعو إلى إعادة قراءته، والوقوف عنده، وقد جاء في مدخل التقرير أنه «منذ ١٤٧ سنة، قررت المنظمة الأمريكية للاستيطان ـ وهي منظمة نصرانية غير حكومية ومقرها في أمريكا ـ إعادة توطين العبيد الأفريقيين المحررين والمرفوضين من قبل المجتمع الأمريكي، في أي بقعة من القارة الأفريقية، وكان لهذه المنظمة هدفان رئيسيان:

الأول: إعادة توطين هؤلاء الأفارقة في قارتهم الأصلية.

الثاني: استعمال هؤلاء المستوطنين في تنصير أفريقيا.

وقد تم وضع عدة استراتجيات لتحقيق هذه الأهداف، ولكن نظراً لبعض الظروف الاقتصادية والعامل الديني بين السكان الأصليين الذين كانوا من المسلمين، فإن تحقيق هذه الأهداف قد واجهته بعض الصعوبات[1].

ثم ذكر التقرير أنه «وبعد مرور (١٤٧) سنة، فإن هذه الدولة النصرانية

(١) شريف، سيد أبو بكر، مأساة المسلمين في ليبيريا ـ حقائق وأرقام، مجلة البيان، العدد (٨١)، جمادى الأولى، ١٤١٥هـ، ص٦٦.

المهمة، مهددة من قبل المسلمين، أكثر من أي وقت مضى، وهناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام والمساعدة العاجلة لهؤلاء المتقين ـ النصارى ـ لقمع هذا الخطر الإسلامي، ولكن قبل إصدار أي توصيات، فإنه من الأفضل التعرف على مدى قوة هذه الجماعة ـ المسلمين ـ واستراتيجيتهم ومصادر تمويلهم والعقول المخططة لهم، وهذه الأعمال تحتاج إلى تشكيل لجان خاصة لدراستها، وفي ضوء نتيجة هذه الدراسة، يمكن تأجير متخصصين من أنحاء العالم للتعامل مع الوضع، حماية للنصرانية في ليبيريا بصفة خاصة وفي أفريقيا بصفة عامة»[(١)]، ثم قامت اللجنة التي شكلها المجلس بإعداد تقريرها عن ليبيريا بصفة خاصة وعن أفريقيا بصفة عامة، ووضع خطة عمل لعام ١٩٩٤م، وقد استعرض التقرير أماكن تجمع المسلمين، وفصائلهم وأحزابهم، وأشهر قادتهم، ومصادر تمويلهم، ثم خلُص الى التوصيات، وهي أهم ما ورد في التقرير، وقد جاءت على النحو التالي:

١ ـ إرسال متخصصين إلى ليبيريا من ذوي الخبرة الطويلة في التعامل مع مثل هذه القضايا المعقدة.

٢ ـ إغداق الأموال على الكنائس للقيام بحملات صليبية مكثفة.

٣ ـ كسب السياسيين الرؤساء ذوي النفوذ والمعنيين بالقضية الليبيرية.

٤ ـ التأثير على العالم الغربي للقيام بحملات لصالح القادة السياسيين من النصارى.

٥ ـ إيجاد بلبلة في صفوف التجمع ذي الأغلبية المسلمة من الشباب.

٦ ـ كسب كبار القادة المسؤولين عن عملية حفظ السلام في البلد للمساهمة في إفشال نشاط هؤلاء الشباب الأصوليين.

٧ ـ العمل على إيجاد عداوة في نفوس النصارى ضد المسلمين.

٨ ـ دفع رواتب مغرية لعدد كبير من الشبان المنصَّرين للقيام بأنشطة تنصيرية مكثفة.

---

(١) شريف، سيد أبو بكر، مأساة المسلمين في ليبيريا ـ حقائق وأرقام، مجلة البيان، العدد (٨١)، جمادى الأولى، ١٤١٥هـ، ص٦٧.

٩ ـ وضع أنشطة الشخصيات الإسلامية البارزة في البلد ومؤسساتهم تحت المراقبة وتشكيل لجنة خاصة للإشراف على ذلك.

١٠ ـ التأثير على النصارى في الحكومة للوقوف إلى جانب الكنيسة والعمل من أجل مصالحها في كل المداولات الوطنية.

١١ ـ كسب القادة السياسيين الإسلاميين بأي وسيلة كانت.

وختاماً يتم دعم هذه المخطط من قبل النصارى في العالم مع الحرص الشديد على سرية التنفيذ[١]، وقد أنتجت تلك المخططات وغيرها عن فوز تايلور، بانتخابات أعقبت حملة من الترهيب شُنت تحت شعار «لا سلام من دون تايلور»، وتم التصويت له بنسبة ٧٥٪ بعد أن أوهم الليبيريون أن لا خيار لديهم غير انتخابه إن هم أرادوا السلام مهما يكن مقدار الدماء التي تلطخ يديه. حتى قال بعض من صوتوا له «لقد قتل أبي، وقتل أمي، وسأصوت له»، وبعد توليه الحكم قام بتأسيس شبكة للاستغلال الاقتصادي خاصة به على درجة عالية من المركزية، وحدث في عهده من المجازر والتطهير العرقي، وتوظيف العمل الإغاثي الإنساني لخدمة أجندته ورؤيته ما ليس هذا مقام بسطه[٢].

ومن ذلك التوظيف للحق الإنساني في خدمة العمل الكنسي، والدعوة إلى تنصير غير النصارى، أن تُخلى لهم الساحة في مناطق الكوارث والأزمات وخاصة في بلاد العالم الإسلامي، وهم كانوا ينتظرون الحجة المناسبة للوصول إلى ذلك الهدف، وبعد ثلاثة أسابيع ـ فقط ـ من أحداث الحادي عشر من سبتمبر تم تشكيل فرق عمل من وكالات أمريكية متعددة تحت اسم «عملية البحث الأخضر»، وهو اسم أطلقته وزارة المالية على حملة محاربة المؤسسات الخيرية، ويتكوَّن الفريق من خبراء ماليين من الوزارة وأفرع حكومية أخرى. . واجتهد الفريق في تقصي كيفية جمع التبرعات الإسلامية ـ فقط ـ واستجيب له في توقيف

(١) انظر نص تقرير اللجنة المنبثقة عن مجلس الكنائس العالمي والخاصة بليبيريا، لدى، شريف، سيد أبو بكر، مأساة المسلمين في ليبيريا ـ حقائق وأرقام، مجلة البيان، العدد (٨١)، جمادى الأولى، ١٤١٥هـ، ص٦٦ ـ ٧٠.

(٢) انظر تفاصيل ذلك لدى: جان، هيرف جيزنكال، ليبيريا: فوضى منسقة، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٦١ ـ ١٨٠.

(٣٨) فرداً، وتوجيه الاتهام إلى (٢٦) آخرين، وحجز حوالي ٧ ملايين دولار داخل أمريكا، و١٦ مليون دولار تحويلات كانت في طريقها إلى أوجه صرف مختلفة.

وبعد ذلك بدأت الإدارة الأمريكية ترسل وفودها إلى العواصم العربية والإسلامية تطالبها فيها بمطالب كبيرة، تدعو في محصلتها إلى تجفيف منابع العمل الخيري، وتؤكد البيانات أنه تم تجميد ما يزيد على (١١٢) مليون دولار في كافة أنحاء العالم، وكلها أموال للمسلمين، وقد صرح نائب وزير الخزانة الأمريكية في شهادة له أمام اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ في حينه «أنه أجرى مباحثات بهذا الخصوص مع دول في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، ودول صناعية أخرى من مجموعة السبع الكبرى، ومع فريق العمل المالي ـ متعدد الأطراف ـ وقد تم التعامل مع هذه المشكلة من خلال:

أ ـ وقف تدفق الأموال ومن خلال تجميد المؤسسات الخيرية.

ب ـ التحقيق في أعمال إساءة استخدام المؤسسات الخيرية.

ج ـ العمل مع دول العالم لرقابة ومحاسبة هذه المؤسسات[(١)].

ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر فاعلية فقد تم إقرار قانون «باتريوت»، والذي يسمح لأمريكا بإغلاق الجمعيات الإغاثية الخيرية الإسلامية بدعوى أنها قد تدعم الإرهاب، ويمنح القانون الحكومة الأمريكية الصلاحية لإغلاق أي مؤسسة خيرية أسلامية قبل انتهاء التحقيقات، والحكومة غير ملزمة بالكشف عن الأدلة التي استخدمتها في تبرير استيلائها على ممتلكات مؤسسة بعينها، أو إدراجها في قائمة الإرهاب التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية[(٢)].

ومن تلك المؤسسات التي تم إغلاقها مؤسسة الحرمين الخيرية، ومؤسسة «الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية ـ إنتربال»، وقد حرصت الولايات المتحدة وإسرائيل إلصاق جميع تهم دعم الإرهاب وما يتعلق بذلك بتلك المؤسسة ـ لأنها

---

(١) تحقيق مطول بعنوان: الدور المشبوه لمنظمات الإغاثة الغربية في العالم الإسلامي، مافيا الإغاثة الدولية، مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٥)، ١ ـ ٨ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ، ص٣٠.

(٢) الدرياتي، ليلى، و: عبد الكريم باسل، جريمة أن تؤسس جمعية خيرية إسلامية، مجلة المجتمع، العدد (١٦٩٦)١٠ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، ص٢١.

لم تكن تسير على الهوى الأمريكي والإسرائيلي ـ وتسليط الأضواء عليها كما حدث في برنامج بانوراما في إذاعة الـ«بي. بي. سي»[1]، وكل ذلك بدون وجود أي دليل، سوى نظرة عين السخط، وهذا التشدد كله لا نجده إلا عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الإسلامية.

أما المؤسسات الكنسية فالمجال مفتوح لها على مصراعيه، وتقدم لهم تسهيلات كبرى لممارسة أنشطتهم، وبدعم ومساندة من الحكومات الغربية، بل إن كتاب عطاء أمريكا يذكر أن ثلاثة متبرعين فقط قدموا لتلك الجمعيات أحد عشر مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وحده، وتسعة مليارات في عام ٢٠٠١م، أما في إسرائيل فقد ذكر مركز دراسات القطاع الثالث ـ وهو التسمية الإسرائيلية للعمل الخيري ـ فقد أنجز مشروعات في عام ١٩٩٥م وحده بلغت ١١ مليار دولار، وظل ذلك القطاع محتفظاً بذلك الإنجاز حتى عام ٢٠٠٢م، وتقدر بعض المصادر أن الدولة العبرية تحصل على تبرعات ومساعدات سنوية تصل قيمتها إلى ١٥ مليار دولار[2]، بل إن «الصندوق اليهودي البريطاني»، وهي المؤسسة التي تُعرف باسم «الصندوق الدائم لإسرائيل» يقوم برعايته رئيس الوزراء البريطاني بنفسه، إذ تم تنصيب رئيس الوزراء البريطاني: غوردن براون خلفاً لسلفه توني بلير، وهذا الصندوق هو الذي يشرف على جمع التبرعات للدولة العبرية ويقف وراء عمليات بناء المستوطنات وزراعة الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

وقول صاحب كتاب عطاء أمريكا أن شهود عيان أثبتوا أن منظمات إغاثية تعمل مع منظمة «رؤية العالم» دأب العاملون فيها على تهديد اللاجئون من السلفادور بوقف الطعام عنهم إن لم يأتوا لحضور القداس البروتستانتي، كما ضرب الكاتب مثال بما حدث في الصومال، حيث لم يحتمل الشعب أن تتم فيه دعوتهم إلى النصرانية، فأوسعهم ضرباً حتى غادروا، وتبعاً لذلك تم تغيير

---

(١) ريدلي، أيفون، شريان الحياة فتحت القلوب قبل الحدود، ترجمة: جمال خطاب، مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٦) ٩ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ، ص٢١.

(٢) الدور المشبوه لمنظمات الإغاثة الغربية في العالم الإسلامي، مافيا الإغاثة الدولية. . ، مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٦) مرجع سابق، ص٣٠.

(٣) صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م، بواسطة: مجلة البيان، العدد (٢٤٣) ص٥٧.

التكتيكات حيث بدأ تدريب المنصَّرين الذين يعملون في الهيئات الإغاثية التنصيرية على أن يتقمصوا دور المسلمين، وتقوم على هذا البرنامج التدريبي جامعة كولومبيا العالمية، حيث قامت بوضع مناهج علمية وتدريبية خاصة بـ«التنكر والتخفي لتنصير المسلمين»، بحيث يعمل نصارى في شكل مسلمين داخل مجتمع إسلامي، وذلك ما تسميه بعض المجلات الأمريكية بـ«الحرب الصليبية الحذرة». . حيث بلغ عدد المنصرين المؤهلين لهذه المهمة أكثر من ثلاثة آلاف منصر خاص بالمسلمين يعملون في ٥٠ دولة[١]، فتأمل كيف يُسمح بممارسة ما يسمى بالعمل الخيري لكل الأديان ويمنع منه أهل الإسلام!!.

ومن صور توظيف الحق الإنساني لخدمة النصرانية قضيتين متناقضتين تمثلان نموذجاً لازدواجية النظرة الغربية وتوظيفاتها للحق الإنساني في خدمة النصرانية، وهاتين الصورتين تتمثل الأولى في:

قضية المرتد: عبد الرحمٰن عبد المنان: والذي كان يعمل مع إحدى المؤسسات الإغاثية التنصيرية في مدينة بيشاور الباكستانية عام ١٩٩٠م، فاعتنق النصرانية خلال عمله ذلك، ثم سافر بعد ذلك بثلاث سنوات الى ألمانيا، وحاول الحصول على لجوء سياسي لينجو من ملاحقة المجاهدين، لكنه لم يفلح في الحصول على هذا اللجوء، ولم يفلح أيضاً في الحصول عليه من بلجيكا، وبعد عشر سنوات من الإقامة في الغرب، عاد مع الاحتلال الأمريكي الى أفغانستان عام ٢٠٠٣م، بعد سقوط حكومة طالبان، وبدأ يعلن ردته، فطلبت زوجته الفراق منه واحتدم الخلاف بينهما حينما طالب المرتد بضم بناته إليه ليكنَّ معه على دينه الجديد، وظل الخلاف بينهما ثلاث سنوات، ثم رفعت الزوجة أمرها الى القضاء الأفغاني، الذي كان بعض قضاته متوهمين أنه يمكن لهم الرجوع للأحكام الشرعية في القضاء والحكم في ظل الاحتلال.

حتى تلك المرحلة؛ كان الأمر يبدو وكأنه مجرد مقاضاة في قضية أشبه بالأحوال الشخصية بين زوجين، لكن الرجل أصر على أنه التحق بالنصرانية مختاراً، ولن يتحول عنها. . . ومن حينها؛ خرجت القضية الى العالم، على أنها

---

(١) الدور المشبوه لمنظمات الإغاثة الغربية في العالم الإسلامي، مافيا الإغاثة الدولية. . ، مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٦) مرجع سابق، ص٣٠.

اعتداء على «الحرية الدينية»، وشاء بوش وحلفاؤه أن يجعلوا منها سلاحاً حديثاً في الحرب العالمية على الإسلام، وتحت هذا العنوان «الحرية الدينية» التي تعد الوجه الاعتقادي في الليبرالية الغربية؛ بدأت الولايات المتحدة ومعظم دول الغرب في خوض حملة مكثفة للإفراج عن المرتد، قبل أن تبدأ محاكمته أو حتى استتابته!، وبدأ الرجل يظهر في وسائل الإعلام الغربية وفي يده نسخة من الإنجيل مكتوبة بلغة محلية لأغراض تنصيرية، وبدأت في موازاة ذلك حملة عالمية لنصرة ذلك المرتد، واحتفت بها وسائل الإعلام الدولية، وتجاهلتها وسائل الإعلام العربية والإسلامية، وتدخل جُل الزعماء الغربيين لنصرة ذلك المرتد.

فتدخل جورج بوش شخصياً، وقال في خطاب له في ولاية فرجينيا: «إنني منزعج جدّاً لسماعي أن شخصاً تحول عن الإسلام قد يُعاقب على ذلك، هذا ليس بالتطبيق العالمي للقيم التي تحدثنا عنها... من المزعج للغاية أن بلداً ساعدناه على التحرر يعاقب شخصاً لاختياره ديناً آخر. إن لدينا نفوذاً في أفغانستان وسنستعمله لنؤكد لهم أن قيماً عالية يجب احترامها»[1]، أما كوندليزا رايس فقد قالت: «لن أتوقف عن ممارسة الضغط حتى يُفرج عن عبد الرحمٰن... إن هذا أمر مقلق للغاية.. لقد اتصلت بكرزاي، وأثرت معه الموضوع بأشد لهجة ممكنة، لكي تؤكد أفغانستان تمسكها بالدستور الجديد الذي ينص على احترام حقوق الإنسان... فالحرية الدينية مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان»[2].

وأما الصحافة الأمريكية فقد وجدت في الموضوع فرصة لإثارة قضية تضمين الدساتير في الدول الإسلامية لإشارات تعتبر الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع[3]، وأما الإتحاد الأوروبي فقد ألقى بثقله وراء حملة الحرية الدينية، وأعلن على لسان وزيرة الخارجية النمساوية والتي كانت ترأس بلادها

(١) كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مجلة البيان، العدد (٢٤٤)، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، ص٧٩.

(٢) كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣) وقد أورد الدكتور عبد العزيز كامل عدداً من النقول عن ذلك في عدد من المجلات الأمريكية منها: النيويورك تايمز، والواشنطن بوست، وناشيونال ريفيو، وبترسبرج تريبيون.

الإتحاد الأوروبي بأن «على الإتحاد الأوروبي أن يبذل ما بوسعه للإفراج عن الأفغاني الذي اعتنق النصرانية... وأن رئاسة الإتحاد الأوروبي ستتابع الوضع عن كثب، وستقرر الخطوات التالية حسب تطور القضية»[(١)].

وقد هددت معظم الدول الأوروبية بوقف المساعدات عن أفغانستان، وهددت دول حلف الناتو بسحب قواتها من أفغانستان إذا لم يطلق، كما أطلق البابا بندكت نداء للإفراج الفوري عن المرتد الأفغاني، كما استدعت إيطاليا سفيرها في أفغانستان وأعلنت بعد مطالبتها بالإفراج عن المرتد عن استعدادها لاستضافته كلاجئ سياسي[(٢)]، وليس بعيداً عن ذلك قيام البابا بنديكت ـ رأس الكنيسة الكاثوليكية ـ بنفسه بتعميد الصحافي المصري مجدي علام في كنيسة القديس بطرس في الليلة التي سبقت ليلة عيد الفصح، محولاً له من شخص مسلم يكره نفسه، إلى مسيحي يحب نفسه!!، وذلك ضمن تغطية إعلامية واسعة[(٣)].

ويدخل في هذا الباب تلك الفتاة التي تدعى: رفقة باري والتي تم تنصيرها منذ أن كان عمرها ثلاثة عشر عاماً عبر موقع الـ«فيس بوك»، بواسطة قس أمريكي وزوجته، وتركوها إلى أن بلغ عمرها سبعة عشر عاماً، حيث تم أخذها لتقيم مع القس الأمريكي وزوجته بفلوريدا، وعندما رفع والدها دعوى يطالب فيها بإعادتها إلى حضانته تم تحشيد المجتمع ضد ذلك الطلب، من قبل الكنائس ووسائل الإعلام، ورجال السياسة، ولا تزال قضيتها تدور في أروقة المحاكم، ولن يكون إلا ما يريده النصارى في هذه القضية!

ولكن السؤال الذي يرد هنا هو: ما الذي سيحدث لو أن مسلماً قام بدعوة نصرانية في ذلك العمر، وبتلك الطريقة؟!!، وهذا كله جهود متضافرة، في حلقات مترابطة، وهي تؤتي أُكُلها في أن تحقق للغرب ما يريد من الكسر المعنوي ـ على الأقل ـ لإرادة أمة بأسرها من خلال التحزب لأولئك المرتدين!!

---

(١) كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٧٩.

(٢) كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٨٠

(٣) خبر بعنوان: «هدايات مثيرة للجدل ـ مستفزون مسيحيون واعتدال إسلامي، صحيفة النيوزويك، ٨ أبريل ٢٠٠٨م، ص٦.

وفي المقابل: نجد قصة تلك المرأة المصرية التي مارست حقها في حرية الاعتقاد التي ينادي بها الغرب، وغيَّرت دينها من النصرانية إلى الإسلام بكامل حريتها وإرادتها، وتبدأ قصة المرأة: وفاء قسطنطين بمشاهدة برنامج في التلفزيون المصري عن الإعجاز العلمي للقرآن، حيث تأثرت به، وبدأت تسأل زملائها في العمل عن هذا الموضوع الذي أهمها كمهندسة زراعية، فزودها بعضهم بإفادات ومصادر عن الموضوع، فزاد تعلقها وشغفها بالاطلاع على أسرار القرآن، وقادها ذلك إلى الإسلام، ودخلت فيه سرّاً، خوفاً من أسرتها ومن زوجها الذي كان يعمل كاهناً في إحدى الكنائس المصرية، ولها منه ابن وابنة كلاهما جامعيان، وظلت المرأة على إسلامها سرّاً تصلي وتصوم وتقرأ القرآن، حتى حفظت منه سبعة عشر جزءاً، ومع مرور الوقت عرفت أسرتها وزوجها وأهم من ذلك من قِبل الكنيسة، فكان نتيجة ذلك أن ثارت ثائرة الكنيسة، واعتصم بابا الكنيسة في ديره حتى تُسَلَّم المرأة المسلمة لكنيسته، وصاحب ذلك حملات ضغط دولية، وقامت الجالية المصرية القبطية في الغرب تولول على تلك المرأة التي كان يمكن أن يفتح إسلامها الباب أمام المزيد في الدخول إلى الإسلام، وأمام تلك الضغوط رضخت الحكومة المصرية وقامت بتسليم تلك المرأة للكنيسة، دون أن تقوم لنصرتها حملة عالمية ـ كتلك التي قامت للمرتد الأفغاني ـ وبعد مدة من الحجز الكنسي ـ خارج إطار القانون ـ أعلن النائب العام المصري أن المرأة عادت إلى النصرانية!! ولم يبين كيف؟ ولماذا[1]؟!!

وبعد ذلك تكرر نفس السيناريو مع فتاتين مصريتين اعتنقتا الإسلام، وتزوجتا من شابين مسلمين، وأثير ضجة كبيرة حول التغرير بهما، وإرغامهما على اعتناق الإسلام، وهو ما تبنته الجمعية القبطية بواشنطن، ورئيسها موريس صادق[2]، وأتذكر أنه عُقدت حلقة كاملة في برنامج الساعة العاشرة الذي يبث

---

(١) كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٨٠، وقد أورد ذلك باختصار في كتابه: معركة الثوابت والمتغيرات بين الإسلام والليبرالية، كتاب البيان، الرياض، (د.ت) ص١٠٤ ـ ١٠٨، وقد أوردت بعض المواقع الألكترونية أنها قتلت في داخل الكنسية.

(٢) خبر بعنوان: «السياسي القبطي جمال أسعد: هناك عمليات تنصير منظمة في مصر»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٧٧)، ١٧ شوال ١٤٢٦هـ، ص١٣، وهذه تكاد أن تكون قاعدة =

من خلال قناة دريم، من أجل مناقشة قضية أولئك الفتيات، وقد نجحت الكنيسة في إرغام الحكومة على تسليمهم لها، كما ثبت في حالات كثيرة أن قساوسة يقومون بالعبث في عقول الفتيات المسلمات مستغلين حاجتهن لردهن عن دينهن، وإذا تحرك المسلمون في مصر ضد مثل هذا الأمر علا صراخ النصارى مستنجدين بلجنة الحريات الدينية الأمريكية[(١)].

وقد تبلور عن ذلك أن أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً في عام ١٩٩٨م ينص على إدراج الأقباط المصريين في قائمة الأقليات الدينية التي يتعين العمل على مساعدتها والدفاع عن وجودها ومصالحها، وقد جاء ذلك في إطار قانون ـ ما يسمونه ـ حماية الأقليات من الاضطهاد الديني[(٢)]، والذي استوجب تعيين مساعد لوزير الخارجية مكلف بمتابعة الإنجازات على هذا الصعيد، والذي يخول للولايات المتحدة فرض عقوبات على أي دولة باسم رعاية مصالح الأقليات[(٣)]، وتتميماً لذلك تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار شهادات حسن السيرة والسلوك الإنسانية لأمم الأرض ـ ومن يصدر تلك الشهادات هي أكبر دولة في العالم تسحق حقوق الإنسان ـ ليتمم ذلك الدور الذي ابتدأه الفاتيكان.

وعلى سبيل المثال فقد ورد في التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٥م، ونشرته صحيفة الوطن الكويتية في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥م، وهو يستنكر في البداية محاربة الأمة للمذاهب المنحرفة ـ كعبدة الشيطان، وأدعياء النبوة، والمذهب البهائي ـ ويطلب تسهيل رعاية الخارجين عن الإسلام من المرتدين، كما يبدي التقرير اعتراضه على أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج، والميراث الشرعي، ويحتج التقرير على منع الكتب

= مطردة، إذ يوجد عشرات الحالات على مثل تلك النماذج، ولعل من آخرها ما يتفاعل الآن من مثل قضية كرستين قليني، وروودينا عطا زكري، وغيرهما كثير، وبعكس ذلك تماماً مع المسلمات إذا تنصَّرْن، وكل ذلك باسم حرية العقيدة وحقوق الإنسان المزدوجة!!.

(١) أبو ارشيد، أسامة، أقباط مصر في المهجر.. واللعبة الخطيرة، مجلة المجتمع، العدد (١٦٧٧)، ١٧ شوال ١٤٢٦هـ، ص٢٦.

(٢) يوجد دراسة نقدية لهذا القانون لـ: مرقص، سمير، بعنوان: سياسة ودين ـ الحماية والعقاب ـ الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، ميريت للنشر، القاهرة ٢٠٠٠م.

(٣) المسدي، د. عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص١٥٧.

والكتابات التي تحض على الفجور وعلى التشكيك في عقيدة المسلمين، ويحتم رعاية النصارى ورفعهم وتلبية طلباتهم، وشكك التقرير في الإحصاءات الحكومية المصرية عن أعداد النصارى في مصر، والتي تقدرهم الحكومة بـ ٨٪، بينما يرى التقرير أنهم بين ١٢ ـ ١٥٪.

وحتى أحكام القضاء المصري لم تسلم من النقد والاعتراض، فقد استنكر التقرير صدور حكم قضائي في ٢١ مارس ٢٠٠٤م، من محكمة جنح المعادي ضد إبراهيم أبو شوشه و١١ من أتباعه، بالحبس لازدرائهم الإسلام، واعتناقهم عقيدة دينية تنقص من الإسلام، كما أنهم حاولوا ترويج عقائدهم بين الناس، كما انتقد التقرير حكم محكمة الاستئناف في شهر يونيو ٢٠٠٤ القاضي بتأييد برآة ٩٤ متهماً من أصل ٩٦ متهماً في أحداث قرية الكشح، حيث يذكر التقرير عدد ضحايا الأقباط بأنهم ٢١٠ قتلى، وانتقد التقرير قضية وليام شيبوب الذي اتهم بقتل أقباط في قرية الكشح، حيث يزعم أن القضاء أدان شيبوب لأنه نصراني، كما انتقد التقرير القانون المصري والشريعة الإسلامية اللذان يحرمان زواج النصراني من مسلمة، دون أن يعتنق الإسلام، مطالباً بالمساواة التي تتيح للشاب المسلم أن يتزوج من نصرانية سواء أسلمت أم لم تسلم[1].

ومن ذلك التباكي على اضطهاد النصارى في الشرق أن بابا الفاتيكان قام بالإعلان عنه، وأصدر تقريراً يتحدث عن اضطهاد ثلاثين مليون نصراني في ست وأربعين دولة إسلامية، وتبعاً لانتهاك ذلك الحق فإن الحبر الأعظم يعلن عن أن الفاتيكان أعاد إحياء منظمة تطلق على نفسها اسم «مساعدة الكنائس المضطهدة»، والتي أنشئت قبل خمسين عاماً لمحاربة الشيوعية أيام سطوتها، وذلك للدفاع عن حقوق نصارى الشرق المضطهدين!![2]، هذه أسعد أقلية في العالم ـ كما يسميها الشيخ الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فهم تقل نسبتهم عن ٦٪ ويملكون ٣٥ ـ ٤٠٪ من ثروة مصر، إذ أنهم يملكون ٢٢,٥ من الشركات التي تأسست بين عامي ١٩٧٤ ـ

(١) الواعي، توفيق، حكم القوي في المُخَدَّرين، مجلة المجتمع، العدد (١٦٧٧) ١٧ شوال ١٤٢٦هـ، ص٤٣.

(٢) حارب، د. سعيد، الثقافة والعولمة، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٥٤.

١٩٩٥م، و٢٠٪ من شركات المقاولات المصرية، و٥٠٪ من المكاتب الاستشارية، و٦٠٪ من الصيدليات، و٤٥٪ من العيادات الطبية الخاصة، و٣٥٪ من عضوية غرفتي التجار الأمريكية والألمانية، و٦٠٪ من عضوية غرفة التجارة الفرنسية، و٢٠٪ من رجال الأعمال المصريين، و٢٠٪ من وظائف المديرين بقطاعات النشاط الاقتصادي المصري، وأكثر من٢٠٪ من المستثمرين بمدينتي السادات والعاشر من رمضان، و١٥,٩ من وظائف وزارة المالية المصرية، و٢٥٪ من المهن الممتازة والمميزة ـ الصيادلة، والأطباء، والمهندسين، والبيطريين، والمحامين[١].

كل ذلك أورث درجة من الخوف المرضي لدى الدول التي يوجد بها رعايا من النصارى، ومن ذلك أن السلطات المصرية كانت تتوهم أن مجرد معارضة النصارى، أو توهم إلحاق الأذى بهم مبرراً لاستخدام كل أنواع العنف ضد من يعارضهم أو يحتج ضدهم، فقد قتلت قوات الأمن المصرية ثلاثة من المصريين المسلمين وجرحت عدداً آخر بسبب تظاهرهم أمام كنيسة مار جرجس بالإسكندرية، والتي قامت بنشر قرص مدمج سجلت عليه مسرحية بعنوان «كنت أعمى والآن أبصرت»، وهي تتهكم فيها بالإسلام وأهله[٢]، ومع ذلك فقد قُتل وجرح المحتجون لمجرد توهم أنهم قد يلحقون الأذى بالكنسية أو روادها من النصارى؟!!.

وهذا الزخم والدعم الذي حظوا به دفعهم إلى المجاهرة بالدعوة إلى النصرانية سواء من خلال المجاهرة بذلك في الميادين العامة، ومن خلال الأنشطة التنصيرية كزيارة المستشفيات الحكومية لتوزيع الهدايا والمساعدات المالية على المرضى تحت غطاء المواطنة[٣]، ليس هذا وحسب بل إن وزير الأوقاف المصري قام بإجبار الأئمة والدعاة على حضور محاضرات تثقيفية في

---

(١) عمارة، محمد، حرية الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، العددان (٣١ ـ ٣٢)، ربيع ١٤٢٤هـ، ص١٥٣.

(٢) أبو ارشيد، أسامة، أقباط مصر في المهجر.. واللعبة الخطيرة، مجلة المجتمع، العدد (١٦٧٧) ١٧ شوال ١٤٢٦هـ، ص٢٦.

(٣) موقع المصريون، بتاريخ ١٥/أكتوبر ٢٠٠٧م، بواسطة مجلة البيان، العدد (٢٤٣)، ص٦٠.

كنائس تتبع للهيئة الإنجيلية بالإسكندرية، بدعوى زيادة خبراتهم وتأهيلهم علمياً لمواجهة ما أسماه الفتنة الطائفية[1]!!.

ومن خلال هذه الأمثلة يظهر أن الحرية الدينية تتعلق بالخروج من الإسلام لا الدخول فيه، وكل المحاولات التي تدعو إلى الخروج منه وتساعد على ذلك تجد لها من القبول والاحتواء والتشجيع لدى الغرب ما لا تجده سواها من المنظمات، ولذا فقد قررت مجموعة من المرتدين عن الإسلام في ألمانيا تأسيس مجلس خاص بهم أطلق عليه اسم «المجلس الأعلى للمسلمين السابقين»، وتقول رئيسة المجلس «مينا عهدي» ـ وهي إيرانية الأصل ـ أن المجلس تم تأسيسه بعد عدة جلسات ولقاءات مع منظمات إنسانية وحقوقية عالمية قبل اتخاذ القرار بإنشائه[2]، بينما لا يوجد منظمة تحمل هذا المضمون ضد أي دين آخر سوى الإسلام، فلا يوجد منظمة تعنى بـ«النصارى السابقين»، أو «اليهود السابقين» لتقويتهم على إلحادهم أو إيمانهم الجديد، وقس على ذلك، فتأمل هذه الحرية، وهذا الحق الإنساني!!.



(١) خبر بعنوان: «الأوقاف المصرية تجبر الخطباء على حضور دورات تثقيفية في كنائس»، مجلة المجتمع العدد (١٧٨٤) في ٣/١/١٤٢٩هـ، ص٨.

(٢) خبر بعنوان: «مجموعة مرتدة تؤسس مجلساً أعلى للمرتدين عن الإسلام»، مجلة المجتمع، العدد (١٧٤٢) ٢٠ ـ ٢٦ صفر ١٤٢٦هـ، ص١٠.

المبحث الخامس

التوظيف الإعلامي لخدمة الضلال الحقوقي[(١)]

يعتبر التضليل الإعلامي إحدى أهم التقنيات التي تستخدمها الدول الغربية لتغيير ذهنية دول الأطراف، سواء في الأيدلوجيات، والمفاهيم، أو في التشريعات والقوانين، أو في التطبيقات اللاحقة، وانتقاءاتها، ونظّر لذلك إبراهام شولسكي ـ وهو أحد المتخصصين في الإعلام من المحافظين الجدد ـ عدة أبحاث يشير فيها إلى وجوب «التمييز بين الخطاب الباطني الموجه إلى النخبة، والخطاب العلني الموجه إلى أكبر عدد من الناس»[(٢)]، وهذا التمايز بين الخطابين هو الذي اعتمدت عليه المركزية الغربية، لخداع الجماهير الأممية، في الداخل والخارج، وهو ما عبَّر عنه قبل ذلك جورج أورويل في مقدمة رواية له بعنوان

(١) يعتبر الإعلام أحد أهم الآليات التي تستند عليها المركزية الغربية في بسط نفوذها، ونشر هيمنتها، وكنت أود التطرق إليها كآلية من آليات التمركز الغربي ـ في المبحث الثالث من الفصل الأول ـ ولكني رأيت أن أفرده هنا بمبحث مستقل لأهميته، وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فكان هذا المبحث.

(٢) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٦٣.

«مزرعة الحيوان»[١]، والتي كرَّسها لوصف الطرق التي تتمكن بها المجتمعات الحرة من طمس الأفكار غير الشعبية، والتعتيم على الحقائق المزعجة، دون أي حاجة إلى حظر رسمي عليها، وعلَّق أورويل بأن هذا الشكل «المشؤوم من الرقابة الأدبية إنما هو طوعي إلى حد كبير، وينشأ عن تعليم جيد يغرس في النفس اتفاقا ضمنياً عاماً بأنه ليس من الحري ذكر هذه الحقيقة المحددة أو تلك، ونتيجة لذلك التجهيل المتعمد، ولعوامل أخرى، فإن أي شخص يتحدى السننية الأرثوذكسية المسيطرة سيجد نفسه يُسكت بفعالية تثير الذهول»[٢].

وتضليل عقول البشر يصبح ـ كما يعبِّر باولو فرير ـ «أداة للقهر»، إذ أنه يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى «تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة» فباستخدام الأساطير التي تفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود، بل وتضفي عليها أحياناً طابعاً خلَّاباً، يضمن المضللون التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية. وعندما يؤدي التضليل الإعلامي دوره بنجاح تختفي الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة[٣]، ومن المنظور المقارن فإن أمريكا دولة غير عادية، وإن لم تكن فريدة في غياب القيود على حرية التعبير، كما أنها تُعد حالة استثنائية في مدى فاعلية الوسائل التي توظفها لتقييد حرية الفكر[٤]، وهذه المقاربة بالرغم من تناقضها إلا أنها هي

---

(١) إذ تتحدث الرواية عن مجتمع استبدادي في المستقبل يحكمه دكتاتور متسلط يدعى «الأخ الأكبر»، وتسيطر الدولة في هذا المجتمع على أفكار الشعب، مثلما تسيطر على أفعاله، بواسطة جهاز يسمى «شرطة الأفكار»، وتمارس الدعاية والتبشير باستمرار، للمزيد حول ذلك انظر: لاندروا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، ترجمة: ليلى نابلسي، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢١٦، وانظر الربط الرائق لتلك الرواية بواقع الإعلام الغربي: أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩١ وما بعدها.

(٢) تشومسكي، نعوم، النزعة «الإنسانية» العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١٣.

(٣) شيللر، هيربرت، المتلاعبون بالعقول ـ كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهير بخيوط الرأي العام؟، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، ١٩٩٩م، ص٥، والكتاب في جملته يعتبر دراسة جادة وموثقة لذلك التضليل الإعلامي لعقول البشر.

(٤) تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة.. وإرهاب الأباطرة.. قديماً وحديثاً، تعريب: أحمد =

عينها ما تقوم عليه استراتيجيتها، في التعامل مع الواقع الإعلامي، الذي يعتمد على البلاغة التي تسوقها الأجهزة الإعلامية، ووسائل الإقناع «الما فوق واقعية»، والتي ينتج عنها ـ ما يسميه تشومسكي ـ بـ«الحق في التضليل والذي يجب أن يكون مكفولاً للأشخاص الخالدين برغم مرضيتهم، والأقوياء النافذين الذين صنعتهم الحركية الراديكالية على صعيد القضاء»(١).

وأسياد هذه اللعبة ومن خلال سيطرتهم على الإعلام، فهم من يمكنهم صياغة مفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان حسب توجهاتهم، ووفق الرؤية التي يرغبون بها، ويرتضونها، وسيكون تناولنا لذلك الحق في التضليل لعقول البشر ـ وفيما يتعلق بحقوق الإنسان تحديداً ـ من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

هيمنة المركز على الإعلام

يشكل التلاعب الواعي، والذكي بسلوك الجماهير، وبآرائها أحد العناصر الأبرز في المجتمع المعاصر، والذين يستطيعون التحكم بتلك المعطيات، هم الذين يستطيعون التحكم بقيادة الجماهير، وأهم معطى للتحكم بذلك هو الإعلام، ولذلك حرصت دول التمركز الغربي على استغلال هذا الجانب، والتركيز عليه، لخلخلة عقائد الأمم، وزعزعة استقرارها، ويعرف الغرب أنه من اليسير على مكنة الغرب الإعلامية أن تحرف اتجاهات الرأي العام، ولكنه يُدرك أنه يحتاج إلى جهد جهيد لكي يحتل عقله تماماً، ولذلك فهو يحرص على وضع الأجندات، والبرامج على أكثر من صعيد ـ أخلاقي، ثقافي، أيدلوجي. . إلخ ـ وعلى أكثر من مرحلة، وعبر أكثر من مستوى، فهو يخاطب الشباب بلغة تختلف عن لغة الكهول، ويخاطب العوام بخطاب يختلف عن خطابه للمثقفين.

= عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص١٣.

(١) تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص٢٧١ ـ ٢٧٢، وقارن ذلك بما لدى: ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص٣٧، وقد عقد فيه فصلاً مطولاً بعنوان: «أشكال الرقابة الجديدة»، وأبان عن ذلك التضليل والدجل وجذوره وتموضعاته بما قد لا تجده عند غيره.

وهكذا في منهجية مدروسة متناغمة تحرص على مخاطبة كلٍ بما يحقق أهدافها، ولذلك فوسائل الإعلام تحرص على الاستفراد بنا واحداً واحداً، لتقنعنا بما تريدنا أن نحمله من أفكار ومعتقدات، وتدخل لكل فرد من المدخل الذي يحبه، ويرغبه، ولذلك فهم يحرصون على السيطرة التامة على جميع وسائل الإعلام، وتوجيهها الوجهة التي يرغبون، هذا في الأحوال العادية ـ وسيرد مزيد بسط لذلك ـ أما في الأحوال الاستثنائية فالأمر أشد من ذلك وأخطر.

ويضع لذلك المفكر الفرنسي الذائع الصيت: جان بودريار مقاربة جميلة، نشرها في صحيفة الغارديان البريطانية قبل أيام قليلة من اندلاع حرب الخليج الثانية، حيث كتب مقالاً يتحدث فيه عن خطاب وصور الآلية الإعلامية التي تخلق وهم المساندة للحرب بالإجماع، عبر تقديمها بشكل مسبق لكل الأجوبة والمواقف الصحيحة، وبذلك أصبح الحديث عن الحرب بديلاً عن الحدث ذاته ـ وهو الحرب ـ ليعلن من خلال هذه المقاربة أن حرب الخليج لن تقع، وأن ما يحدث هو نوع من التخييل الذي لن يحدث بدوره إلا في مخيلة متفرجي التلفزيون المبهورين، الذين قُصفوا بكل أنواع صور وألعاب الفيديو، التي غطت شاشاتهم أثناء حشد القوات قبيل الحرب، وأن الحرب حتى وإن حدثت فلن يكون هناك أحد في موقع يستطيع من خلاله أن يتكهن بدقة أن ما يراه، أو يسمعه أو يقرأه، ليس سوى تمثيل زائف، ومتخيل لما هو حقيقي، ساهمت في صياغته آلية الدعاية النهمة، أو الأساليب المختلفة للتضليل الإعلامي. . ، هذا التضليل الإعلامي المجنون يقودنا إلى فانتازيا[1] أكثر سريالية وغرائبية لمبادرة ريغان عن حرب النجوم ـ والتي كما يرى بودريار أننا ـ نعيش تلك المرحلة، ونتجاوزها إلى حالة من الاستنزاف البطيء والثابت، حالة من اللامبالاة والبلادة الجمعية، حيث الحرب مجرد كلمة، دلالة عائمة، فارغة من أي حمولات دلالية، أو زخم إجرائي له صلة بالعالم الحقيقي ـ فهو يرى ـ أننا نعيش في فلك من الظواهر الخيالية أو المخادعة، ويرى بأن الحقيقة ولَّت مثلما ولَّى العقل

---

(١) الفنتازيا هي: القوة التي تتصرف في الصور المحسوسة، والمعاني الجزئية المنتزعة منها، وتصرفها فيها بالتركيب تارة والتفصيل أخرى، وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٤٧٧.

التنويري، أو ما شابه من أفكار بائدة، وأن الواقع اليوم مشروط بكليته برقصة الصور الزائفة..»[١].

وهذه الصور الزائفة، وصناعتها هي التي حرص الغرب على احتكارها، والتي يتم من خلالها ما يسميه تشومسكي بـ«هندسة القبول الديمقراطي»، والتي جعلت من مبادئها مبدأ ينص على «عدم إجراء تحقيق في ما يرتكبونه من أعمال وحشية، أما فيما يتعلق بأعمال وحشية يرتكبها الآخرون، فإن عدد الضحايا يُعرف حتى آخر شخص فيهم، وعندما ننظر إلى أعمالنا الوحشية لا نرى أي دليل عليها»[٢]، وهذا المبدأ الذي ينسف خرافة الحياد الإعلامي وأمثاله من المبادئ هي التي يتم من خلالها هندسة القبول الديمقراطي، والتي يجب من خلالها أن لا نخضع لـ«دوجماطيقية[٣] الديمقراطية في أن الأفراد هم أفضل قضاة لمصالحهم الخاصة، بل يجب أن نضع طرقاً تضمن تأييد الأفراد لقرارات قادتهم ذوي الفكر الثاقب»[٤]، وللسيطرة على إرادة أولئك الأفراد كان لا بد من توجيهها بواسطة وسائل الإعلام، إلى الوجهة التي يريدها ذوي الفكر الثاقب، والتي تتلاءم مع المشاعر الغربية، حيث «يخلطون فيها عن قصد ونية مبيتة، حرية الناس مع حرية المال، وحرية الإبداع لدى الفنانين مع حرية المضاربات لرجال المصارف، مع أن تلك الأمور ذات وظائف متعاكسة»[٥].

وكذا الحال بالنسبة لتسويق الإنسانية الغربية، فمن أجل ذلك يجب أن تبقى المذابح التي يرتكبها الغرب طي الكتمان، فلا يُعرض إلا التسجيلات المرئية للغارات المنزهة عن الخطأ والعيب، وتحقيقات صحفية تشبه الكراسات المصورة والمصممة من أجل إغراء المتطوعين الجدد، وفي حال ما إذا تم

---

(١) نوريس، كريستوفر، نظرية لا نقدية ـ المثقفون وحرب الخليج، ترجمة: د. عابد إسماعيل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٩ ـ ١٤ (بتصرف واختصار).

(٢) تشومسكي، نعوم، القوة والإرهاب ـ جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) الدوجماطيقية سبق تعريفها ص١٥.

(٤) تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة.. وإرهاب الأباطرة.. قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ١٣ ـ ١٤.

(٥) غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٣.

تمرير شيء خارج إطار تلك السيطرة، فإن النتائج تكون سيئة، وهو ما حدث من خلال ما تسرب عبر وسائل الإعلام، ومن ذلك ما سجلته الكاميرا من صور لرقيب في الجيش الأمريكي وهو يحمل رأسين قطعا من جثتي مقاتلين فيتناميين، وصورة ضابط أمريكي وهو يطلق النار على رأس أسير فيتنامي مكبل اليدين في سايغون، وصور النعوش الأمريكية العائدة من فيتنام، وما أثاره كل ذلك من انقلاب لدى الرأي العام الأمريكي، حيث تعالت الصيحات المعارضة للحرب، وتسببت في خسارة أمريكا في الحرب، وصور جثث الجنود الأمريكيين في الصحراء الإيرانية، بعد فشل تحرير رهائن السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٨٠م، وهي الصور التي أثرت على الرأي العام مما أدى إلى إسقاط المرشح للرئاسة جيمي كارتر، وفي عام ١٩٨٣م كان لصور تفجير مقر قوات المارينز الأمريكية في بيروت أكبر الأثر في إجبار القوات الأمريكية على الخروج من لبنان[١].

وكل تلك الصيرورة التاريخية لسوء السيطرة الإعلامية هي من الدروس التي استوعبتها تماماً دول التمركز الغربي، وجعلت من مجرد الخروج عن الخط ـ حتى ولو كان خروجاً بالرأي فقط، أو خطأ غير مقصود ربما ـ جرماً يستوجب العقاب، ومن ذلك ما فعلته محطة الـ(سي. أن. أن) بمراسلها الشهير بيتر أرنيت ـ خلال حرب عام ١٩٩١م والذي فصلته القناة عندما أدلى بحديث للقناة العراقية تحدث فيه عن إخفاق قوات التحالف في مخططها العسكري، وكذلك فعلت محطة فوكس نيوز بمراسلها جيرالدوا ريفيرا لمجرد أنه أعطى معلومات عن المكان الذي كان فيه[٢]، وما حصل للصحفي: بيل ماهر وطرده من قناة (أي. بي. سي) بسبب وصفه الحرب على أفغانستان بالجبانة، وما حدث من طرد الإذاعي/ ديفيد كوك من محطة راديو كاليفورنيا بسبب أنه قام ببث مقابلة مع عضوة الكونجرس: باربارا لي على الهواء، وهي من المعارضين للحرب على أفغانستان، وطرد الصحفي: رون كيتينغ، بسبب كتابته مقالاً بعنوان: «بوش لم

---

(١) النيرب، باسل يوسف، قتل الشهود ـ الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية العربية، غيناء للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص٣٢ ـ ٣٣.

(٢) النيرب، باسل يوسف، قتل الشهود ـ الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية، مرجع سابق، ص٢٠.

يعد قادراً على إدارة البلاد»[١]، وقس على هذه النماذج.

وخشية من أن يتكرر ما أحدثه تسريب صور سحل جثث عدد من الطيارين الأمريكيين في شوارع مقديشو، مما كان سبباً في انقلاب الرأي العام الأمريكي، وما نتج عن ذلك من سحب الجنود الأمريكيين من الصومال، وذلك الأثر هو ما خُشي منه أن يتكرر عندما تم سحل جثث أربعة من المرتزقة الأمريكان في شوارع الفلوجة، وكان من الممكن أن يمر الحدث بدون ضجة؛ لأنه ـ كما يقول أحمد منصور ـ من الحوادث التي يتعرض لها الأمريكيون كل يوم، ولكن خطورته تكمن أن الكاميرات كانت هناك، وأن وسائل الإعلام العالمية بثته، ولذلك كان من أهم ما حرص عليه المعلقون الأمريكان التأكيد على عدم التشابه بين ذلك الحدث، وما حدث في الصومال، وكان لزاماً الانتقام من الفلوجة، وتم محاصرتها، ودكها بالطائرات، وتمكن فريق قناة الجزيرة من التسلل إلى داخل المدينة، وكان ينقل صور المجازر، وقصف المستشفيات، ويبث التقارير عما يحدث هُناك من مجازر مروعة، مما كان له أكبر الأثر في أن يقوم الأمريكان بعمل هدنة مع أهالي المدينة، وكان أهم شرط من شروطها خروج قناة الجزيرة، وبعد خروج فريق قناة الجزيرة، تم استئناف الحرب على الفلوجة في معركة الفلوجة الثانية، والتي تم فيها استباحة المدينة، وتدميرها بالكامل، واستخدمت فيها كل الأسلحة المحرمة دولياً، وكل ذلك تم في صمت مطبق، لسيطرة القوة الغازية على الإعلام، وعدم خروج شيء من الحقائق سوى ما تريده واشنطن من الأباطيل التي تحقق لها غرضها[٢].

ولذلك يجب أن لا نستغرب عندما نجد ذلك الحلف القذر القائم بين رأس

---

(١) أوردت هذه النماذج صحيفة السفير اللبنانية، في عددها الصادر يوم الأربعاء ١٧/ ١٠/ ٢٠٠١م.

(٢) انظر تفاصيل معركتي الفلوجة ـ وبالذات الأولى ـ والتي كان يكتب عنها أحمد منصور من قلب الحدث ـ وأثارهما الإستراتيجية لدى: منصور، أحمد، معركة الفلوجة ـ هزيمة أمريكا في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠٨م، والكتاب في جملته توثيق لذلك، وما حدث فيها من انتهاكات وجرائم، ومن العجيب الغريب أن يصف بوش تلك الحرب بأنها «من أكثر الحملات العسكرية الأمريكية إنسانية عبر التاريخ»!!، انظر ذلك التصريح لدى: النيرب، باسل يوسف، قتل الشهود ـ الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية، مرجع سابق، ص٣٤.

المال والأساطير الإعلامية الكبرى في الغرب، حيث كشفت دراسة سويسرية على أن سبع إمبراطوريات إعلامية يملكها سبعة أشخاص ـ إثنان منهم يهود ـ هي التي تسيطر على الإعلام في العالم، ومنها أربع في الولايات المتحدة، وواحدة في كل من فرنسا وألمانيا واليابان، تجاوزت مجموع مبيعاتها (٢٤٧,٥٥) مليار دولار. حيث تأتي شركة تايم وارنر الأمريكية في نيويورك في المرتبة الأولى بين المجموعات الإعلامية السبع بمبيعات تجاوزت ٤١ مليار دولار في عام ٢٠٠١م، وفي المرتبة الثانية شركة والت ديزني الأمريكية بمبيعات تتجاوز ٢٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١م، وصاحبها هو اليهودي ميشيل آيزنير، وفي المرتبة الثالثة مؤسسة نيوزكوربوريشن بمبيعات ١٧ مليار دولار، وصاحبها هو اليهودي روبرت مردوخ والذي يمتلك شبكة واسعة من الإعلام في أوروبا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وتسيطر من خلال ذلك الولايات المتحدة على ٨٠٪ من الصور المبثوثة حول العالم[1]. وهذا على المستوى الدولي، ولا يختلف الحال كثيراً على مستوى الداخل الأمريكي، إذ تكوّن تلك الشركات وربيباتها السيطرة الكاملة على الإعلام في الداخل الأمريكي، وذلك على النحو التالي:

١ ـ شركات أخبار روبرت مردوخ: وتملك قناة فوكس الإخبارية، والنيويورك بوست، ودايركت تي في، و٣٤ محطة تلفزيونية.

٢ ـ جنرال إليكتريك وتملك: (إن. أي. سي.) (NEC)، و(سي. إن. بي. سي.) (CNBC)، و(أم. أس. أن. بي. أس) (MSNBC)، وتيلي موندو، وبرافو، و١٣ محطة تلفزيونية.

٣ ـ تايم وارنر وتملك: (أيه. أو.) إلـ (AOL)، و(سي. أن. أن) (CNN)، ووارنر برذر، وتايم ومجلاتها المائة والثلاثين.

٤ ـ والت ديزني وتملك: (أيه. بي. سي) (ABC)، وقناة دزني، و(إي. أس. بي. أن)، و١٠ محطات تلفزيونية، و٩ محطات إذاعية.

٥ ـ هايبريون فياكوم وتملك: قناة (سي. بي. أس)، و(أم. تي. في)،

---

(١) النيرب، باسل يوسف، قتل الشهود ـ الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية العربية، مرجع سابق، ص٢٦ ـ ٢٧، وقد أحال على صحيفة الوطن السعودية.

ونيكولديون، وباراماونت، وسايمون شوستر، و١٨٥ محطة إذاعة أمريكية.

٦ ـ بريلتسمان وتملك: راندوم هاوس، ولها أكثر من ١٠٠ مطبوعة، وغرونر وجاهر ومجلاتها الثمانون.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير ومعقد من التنوع والتعدد في المسميات والأقنعة، ولكنها تخضع لهيمنة واحدة، وهذا ما يفسر قلة التنوع في غرف الأخبار، والذي ينتج عنه قلة التنوع في الأخبار ذاتها[١]، وتزييف متعمد للحقائق ومن ذلك أن تقوم الشركات الضخمة بالاستعانة بمكاتب علاقات عامة لقاء بدلات خيالية، فتقوم الأخيرة بتجنيد محامين وتحريين خاصين وجواسيس وتنظيم حملات إعلامية كاسحة للتأثير على وسائل الإعلام والرأي العام في مواضيع تختص بالغذاء والبيئة، متعمدة تشويه سمعة الناشطين في تلك المجالات وغيرهم من المؤلفين والكُتَّاب، الذين يشكلون خطراً على المصالح المميزة لمخدوميهم، وذلك بتصويرهم كأناس أغبياء، إن لم يكونوا أشقياء، أثناء ممارسة أولئك الناشطين حقوقهم السياسية، وكتطبيق لذلك فقد ألغت شبكة «أن. بي. سي» التلفزيونية مقابلة مع ناشطة ضد الأسلحة النووية؛ لأنها قامت بانتقاد شركة «جنرال إلكتريك» المالكة للشبكة.

كما لا بُد أن يكون أي نشطاء آخرين أو كُتَّاب أو معارضين للإنفاق العسكري، غير مرحب بهم على الإطلاق في محطة «سي. بي. أس» التلفزيونية؛ لأن ملكيتها تعود إلى شركة «وستنغهاوس». ولا بُد أن تكون أبواب محطة «آي. بي. سي» موصدة في وجه كل من لا يوجه أسمى آيات التقدير إلى «تكتل ديزني» الذي يملك المحطة، وينسحب الأمر على شبكة الـ«سي. أن. أن»، ومالكها الأخطبوط الإعلامي «آي. أو. أل. تايم ـ وارنر»[٢].

كما أن وسائل الإعلام تلك هي من تقوم بصناعة السياسيين وتلميعهم

---

(١) انظر في تلك السيطرة الإعلامية، ومنهجيتها، وتزييفها للحقائق فصلين مثيرين للغاية بعنوان: «أعلام حكومي على الطريقة الأمريكية»، و«في الفراش.. مع الجيش»، ضمن كتاب: غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص٢١٥ ـ ٢٥٣.

(٢) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٩٠.

وإبرازهم كنجوم، ولذا يجب أن لا نندهش عندما نجد كبار السياسيين يسعون لنيل رضى مُلاك تلك الشركات ودعمهم، فهذا توني بلير ـ عندما كان زعيماً للمعارضة ـ قام بالسفر عشرة آلاف ميل إلى أستراليا للحصول على دعم إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ، والذي يتحكم بعدد من وسائل الإعلام البريطانية، وكذا الحال سلفيو برلسكوني والذي أنتخبه الإيطاليون رئيساً لحكومتهم عام ١٩٩٤م وعام ٢٠٠١م دون أن يملك مؤهلاً سوى أنه أثرى رجل في البلاد، وكونه يسيطر على شبكات التلفزيون الخاصة[١].

وهذه الهيمنة الإعلامية ـ كما يرى الدكتور الغذامي ـ تعتبر «تركيباً معقداً من تحالف شيطاني لقوى متعددة، وطبقية غير ثابتة، ولكنها فعالة وقوية، وتتمثل فيها عناصر التفحيل الجوهرية في كل الثقافات، وهي الجنس والعنف والمال، إضافة إلى هيمنة الرأي الواحد، ونفي المعارض، وهذه قيم أزلية لا تتبدل وإن غيرت وجوهها ولغاتها..»[٢]، ومن يخرج عن تلك الهيمنة فإنه سيلاقي أشد أنواع المعارضة والسحق، إذا كان سيخرج عن ما تريده دول المركز، وهذا هو سبب التشكي الدائم من الغرب ـ وواشنطن تحديداً ـ من قناة الجزيرة الفضائية وأنها تؤجج الرأي العام بالنقل الحي المباشر الذي «يضخم حجم الخسائر بين المدنيين» مثلما جرى أثناء التدمير الأمريكي لمدينة الفلوجة، وأن «تقاريرها الإخبارية عن نضال الفلسطينيين مليئة بالشحن العاطفي»، وثمة خروج آخر عن المعايير الصحفية وهو عرض أشرطة أسامة بن لادن التي تعد في الظاهر جديرة بالبث في العالم الإسلامي، كما بين الناس الذين تُقلقهم وتقض مضاجعهم التهديدات الأمريكية»[٣].

وهذا ما يفسر الحرص الأمريكي على استهداف مكاتبها، والاعتداء على مراسليها في أكثر من موقع من مناطق النزاع الساخنة، وخصوصاً في أفغانستان والعراق؛ لأنها حاولت الخروج عن الوصاية الأمريكية، وحاولت أن تفضح شيء

(١) شات، هاري، الديمقراطية الجديدة، بدائل لنظام عالمي ينهار، العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٠٠.

من الانتهاكات الصارخة التي يمارسها الغرب ضد دول الأطراف، وهذا ما دفع مسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية ـ تشيني، رامسفيلد، رايس، باول ـ إلى ممارسة ضغوط على قطر للجم أخبار القناة[١]، وعندما لم يُجد ذلك قرر بوش استهداف مكتبي قناة الجزيرة في أفغانستان والعراق، وأسر عدد من العاملين فيها ضمن قانون ما يسمى الحرب على الإرهاب، وقتل عدد من العاملين فيها، بل إنه من شدة ضيق الرئيس بوش بها ذرعاً عقد العزم على قصف المقر الأم للقناة في قطر، وأن يصرح بذلك لتوني بلير، وما أحدثه تسرب ذلك الخبر من ضجة إعلامية كبرى، دفعت النائب العام البريطاني إلى تحذير وسائل الإعلام من أنها قد تواجه ملاحقة قضائية بمقتضى قانون الأسرار الرسمية الصارم إن هي نشرت فحوى المذكرة، والتي توصف بأنها محضر لوقائع اجتماع في البيت الأبيض بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٠٤م، بين بوش وبلير[٢].

ومن التحيز ضد قناة الجزيرة أنها عندما أطلقت قناتها الناطقة باللغة الإنجليزية لم تقبل أي شركة كيبل أمريكية أن تضم المحطة إلى مجموعة قنواتها الإخبارية، والمفارقة أن السوق الإعلامية الأكثر تحرراً في العالم هي التي تشكل أكبر تحد لدخول الجزيرة إليه، كما وصفت بأنها معادية للسامية[٣]، وهذا ما تم ضد جميع الإعلاميين الذين كانوا يقومون بتغطية الحرب على العراق، من دون أن يتم تضمينهم مع الجيش الأمريكي[٤]، ومن أجل ذلك فقد كان من أوائل الأهداف التي قُصفت خلال حرب العراق الثانية هو مقر وزارة الإعلام العراقية، كما قصفت مقر المركز الصحفي في فندق المريديان ـ فلسطين حيث كان جُل الصحفيين يقيم في ذلك الفندق، وقُتل من جراء ذلك عدد من الإعلاميين[٥]،

(١) انظر في ذلك: تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٩٩.
(٢) تحقيق بعنوان: «قضية المذكرة السرية»، مجلة نيوزويك ـ الطبعة العربية ـ العدد (٢٨٧)، ١٣ ـ ديسمبر ٢٠٠٥م، ص٢٨ ـ ٣٠.
(٣) مايلز، هيو، تحقيق مطول عن قناة الجزيرة، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص١٣ ـ ١٥.
(٤) انظر تفاصيل ذلك التضمين وأخباره لدى: غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص٢٣٩ ـ ٢٥٣، وقد عقدت لذلك فصلاً بعنوان: «في الفراش.. مع الجيش».
(٥) انظر تفاصيل تلك الإستهدافات، والتبريرات السخيفة لها لدى: غودمان، آيمي، حكام =

وكذا الحال بالنسبة للحكومة الروسية خلال سحقها للمقاومة الشيشانية، حيث جعلت من كتم الصوت المخالف، أو الذي قد يقول الحقيقة، المسار الرئيس الذي سارت عليه لسحق أي صوت إعلامي قد يكشف جرائمها ضد حقوق الإنسان، حيث أصدرت قانوناً من شأنه إحكام الهيمنة على وسائل الإعلام، إذ سيكون بموجبه بإمكان السلطات الروسية أن تغلق أياً من الوكالات الصحفية بتهمة مساندة الإرهاب، مهما كان نوع المواد الإعلامية التي تنشرها[1].

وهذا التحكم في وسائل الإعلام هو الذي كان سبباً في أحداث انقلاب في الرأي العام الروسي، والذي لم تكن الحرب الشيشانية الأولى ـ خلال عهد الرئيس يلتسن ـ تحظى لديه بدعم كافي، حيث حظيت وسائل الإعلام بقدر من الحرية لا بأس به، بينما في الحقبة البوتينية لم يكن الرأي العام الروسي على دراية بالوضع القائم في الشيشان، فهو لا يحصل إلا على المعلومات التي تجيز السلطات الرسمية نشرها، والتي تلجأ إلى عرض أفلام يجري تحويرها والتلاعب بها مسبقاً، أو نشر وثائق يكتنف الشكوك مصادرها وكلها تتحدث عن متعصبين شيشانيين يضربون أعناق رهائن روس في الأغلب، وكثيراً ما يجري وقف بث عروض رئيسية كحفلات انتخاب ملكات الجمال ـ مثلاً ـ لتقديم مشاهد أعدت بصورة مسرحية لضباط من قوات الكوماندوز ممن برعوا في فنون الحرب وهم يقضون على إرهابيين مزعومين أمام جمهور من المشاهدين استحوذت عليهم مشاعر الإثارة والابتهاج[2].

ومن القضايا الشهيرة التي قُلبت فيها الحقائق في الشيشان وانقلبت من عمل إجرامي إلى عمل بطولي، قضية العقيد بودانوف والذي كان يحتفل بالعيد الثاني لمولد ابنته ـ في نفس اليوم الذي انتخب فيه بوتين سيداً جديداً للكرملين ـ

= مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص٢٥٥ ـ ٢٧٣، و: النيرب، باسل يوسف، قتل الشهود ـ الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية العربية، مرجع سابق، ص٢١.

(١) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٢) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٩٦ ـ ١٩٧.

٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠م حيث سكر حتى الثمالة في مقر قاعدة تانجي ـ تشو الواقعة في منطقة أوروس ـ مارتان، ثم توجه إلى قرية صغيرة مجاورة للترويح عن النفس، فقام جنوده باختطاف إيلزا فيزا كونجاييف البالغة من العمر (١٨ عاماً) وعادوا بها إلى القاعدة، ليتركوها وحيدة مع العقيد، وعندما استدعى رجاله بعد ساعة من الزمان كانت إيلزا قد فارقت الحياة، وفي نفس الليلة ذهب الأب إلى أوروس ـ مارتان ليقابل الجنرال: جيراسيموف، القائد العسكري للمنطقة والذي توجه بنفسه لاعتقال العقيد، وليعقب ذلك الشروع بتحقيق هو الأول والوحيد الذي يجرى بشأن سلوك الضباط الروس ـ في سياق جرائم من هذا النوع ترتكب ـ في الشيشان.

وجاءت الأدلة قاطعة ضد بودانوف، فقد اعترف بخنق الفتاة، وأنكر اغتصابها إلا أن تشريح الجثة كشف النقاب عن أنها قد اغتُصِبت من مهبلها وشرجها قبل ساعة من موتها، بيد أن جريمة الاغتصاب شطبت من لائحة الاتهام، وطبقاً للرواية الرسمية الجديدة فإن بودانوف خنق الفتاة في نوبة غضب بسبب الشك في أن لها نشاطاً لصالح حركة التمرد، وانقلبت تلك الجريمة إلى عمل بطولي، حيث وصف الجنرال شامانوف حاكم منطقة أوليانوفسك ذلك العمل بالبطولي، وحظي بقدر من المعلومات والتعاطف أظهره تجاهه الرأي العام الروسي[١].

فتأمل كيف أنقلب الإجرام إلى عمل بطولي بفعل ذلك التزييف وتسويقه إعلاميّاً!!. ومن ذلك فرض روسيا حظراً على شبكة أي بي سي نيوز بعدما سجلت مقابلة مع الزعيم الشيشاني الذي أمر بتنفيذ حصار مدرسة بسلان، والذي نتج عنه أكثر من٣٣٠ جريحاً، فقد واجه ـ ذلك الحظر ـ الكثير من الهزء والسخرية، إلى جانب تعبيرات رصينة متزنة عن القلق إزاء خطوات موسكو «لإحكام قبضة الدولة على وسائل الإعلام».

وقد يتعدى الحظر مجرد الشجب إلى ردود فعل استثنائية، على مثل تلك الإجراءات التي تعتم على ما لا يريد الغرب التعتيم عليه، مثلما حدث مع

(١) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٩٨ ـ ١٩٩.

نيكاراجوا، وهي تحت وطأة الهجوم الأمريكي الكثيف، حيث شُجبت أشد الشجب لممارستها الرقابة على الصحف، مع الحرص في الوقت نفسه على حجب الحقيقة، حيث أن الصحيفة الأولى في البلاد كانت تؤيد علناً الإطاحة بالحكومة على أيدي القوات الإرهابية التابعة للدولة العظمى، والتي تمول تلك الصحيفة، وهذه الإدانة جاءت تغطية للسجل السيئ بما لا يقاس للتابع الإسرائيلي لدى واشنطن حوالي الوقت عينه وإزاء تهديد لا مجال فيه للمقارنة، كما حجبت بالطبع السجل المخزي للولايات المتحدة المعرضة لتهديد مباشر لا يُذكر بأية حال، وهذا كله يُمكن إثباته بمنتهى السهولة.

ففي أنظمة الحكم التابعة لواشنطن تنسف وسائل الإعلام المستقلة من جانب إرهابيي الدولة، الذين يغتالون أيضاً المحررين والصحفيين أو يجبرونهم على الفرار من دون أن يثير ذلك أي التفات إلا ما ندر في البلاد التي تتحمل المسؤولية الأولى عن الجرائم[1]، ومن ذلك الاستبداد الإعلامي أنه تم طرد رئيس تحرير الديلي ميرور من عمله بعد سماحه بنشر صور تُظهر جنوداً بريطانيين يسيئون معاملة سجناء عراقيين، ولضمان السيطرة على ما يُطرح في وسائل الإعلام العربية فقد تم إنشاء وحدة إعلامية خاصة في وزارة الخارجية الأمريكية وسميت باسم «وحدة التدخل السريع»، وهي وحدة تتخصص في مراقبة وسائل الإعلام العربية والمواقع الإلكترونية، وتقديم تقارير عنها للإدارة الأمريكية، كما أنها تهتم بسرعة بتقديم وجهة النظر الأمريكية في وسائل الإعلام العربية، والتأكد من وصول الرأي الأمريكي إلى المشاهد العربي، وقد تم النص عليها في تقرير راند الذي سبق الإشارة إليه، وأن هذه الوحدة تتمتع باستقلالية تامة عن وزارة الخارجية الأمريكية لأخذ الموافقة على التعامل الإعلامي مع أي قضية من القضايا، وذلك حتى يتوفر لها سرعة اتخاذ القرار[2].

كما يذكر التقرير أن وزارة الخارجية الأمريكية تعمل أيضاً على إعداد قاعدة بيانات مركزية عن الشخصيات الدينية والثقافية الهامة والمؤثرة في المنطقة

---

(١) تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٥.

الإسلامية، وهو ما يُشار إليه بقاعدة بيانات الشخصيات المؤثرة[١]، وهو ما سوف يتم توظيفه في هذه الحرب الإعلامية، ومن ذلك إنشاء قنوات إعلامية وفق المنظور الأمريكي ومنها قناة الحرة وراديو سوا، واللذين يرى تقرير راند أنهما فشلا في تحقيق الأثر المرجو منهما، وأن الميزانية المرصودة لهما في عام ٢٠٠٧م والتي بلغت (٦٧١,٩) مليون دولار، إضافة إلى خمسين مليون دولار أخرى كاحتياطي للأزمات تمثل إهداراً للمال الأمريكي كما يذكر التقرير، وأنه يمكن إنفاق المال بشكل أفضل في العديد من البرامج الأخرى[٢].

إذاً فهم يدركون أن مسألة الرضا في التنظيمات الاجتماعية والسياسية المعاصرة مبنية بواسطة دعاية منتظمة، وفي عزلة عن الثقافات الوطنية، وعلى رؤيا عضوية وشمولية في الخبرة المجتمعية في آن واحد، ولذلك يجب أن لا نستغرب إذا رأينا العديد من القنوات العربية تتبنى الرؤية الأمريكية أكثر من الأمريكيين أنفسهم، فهي غربية الهوى، غربية الثقافة، وبعضها غربية اللسان، وهي تسعى إلى غرس القيم الغربية بشكل غير مسبوق، لتدعيم بناء ذلك الرضا الاجتماعي والسياسي القادم في كثير من صوره وحالاته من وراء الحدود.

المطلب الثاني

السحق الإعلامي لمن يراد نهشه إنسانيّاً

تدرك دول التمركز الغربي أن الانتصارات الرخيصة على الضعفاء والعُزل من الأعداء يمكن استغلالها في إثارة مشاعر الوطنية والحماسة الشعبية في الداخل، ولذا كان لزاماً بث الخوف في نفوس وقلوب آحاد وأفراد المجتمع، من خلال تهديدات خطيرة تمس وجوده، ومن الأمثلة الغابرة تحذيرات هتلر بتطويق ألمانيا من قبل الدول المعادية التي عقدت العزم على القضاء عليها، فالتشيك خنجر مصوب إلى قلب ألمانيا، وعدوانية وإرهاب التشيك والبولنديين

---

(١) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٦.

قائم وحقيقي ويجب التصدي له، والمراد من ذلك «إشعار المجتمع دائماً بالخطر، بترويعه بسلسلة لا تنتهي من البعابع والغيلان، كلها من نسج الخيال، ومن ثم يُقاد المجتمع المتذمر إلى شاطئ الأمان، وهو ما أطلق عليه ـ إتش إل منكن ـ «الهدف الكامل للسياسة العملية»[١].

هذا بالنسبة للمجتمع الذي تريد منه حكوماته أن يتبنى سياسة ترغب في القيام بها، لذا فهي تعمد إلى شيطنة ذلك الخصم، وتصويره بأنه الخطر الأكبر على استقرار ذلك البلد وأمنه، وهذه السياسة هي ما يعبر عنها جورج أورويل بـ«إعلان الأخ الأكبر ـ أي: السلطة» من حين لآخر عن العدو الرهيب الذي يهدد أمن بلاده وشعبه، وهذا العدو يُصور في صورة شيطانية أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة، وتنسب له صفات أسطورية مثلما يوصف بن لادن، ومكانه غير معروف على وجه الدقة، فهو دائم الهرب من مكان لآخر ولكن الدولة وراءه مهما حاول الفرار. وهي تعلن كل يوم عن تمكنها من القبض على بعض أتباعه المنتشرين في كل مكان، وأنها بعينها الساهرة وذكائها لا بد أن تظفر برأسه في النهاية، ووسائل الإعلام تطلق عليه اسم عدو الشعب، وتدعو الناس كل يوم للوقوف والهتاف ضده، وذلك لمدة دقيقتين تسميهما وسائل الإعلام «دقيقتين للكراهية»[٢].

وهذه السياسة هي التي اتبعتها أمريكا حيث أن الوكالات الاستخباراتية والدعائية قامت «بتأمين السيولة النقدية لكافة أنواع الأبحاث، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تختص بتقنيات الإقناع واستطلاعات الرأي والاستعلام والتعبئة العسكرية والسياسية ونشر العقيدة، ولم يُترك شيء للصدفة في عمليات بيع أمريكا. فقد أفصحت إدارة كلينتون في عام ١٩٩٩م أنها بصدد تشكيل فريق جديد «للإعلام الجماهيري والدولي»، مهمته «التأثير في الجماهير الأجنبية» لدعم السياسة الخارجية الأمريكية، والتصدي المضاد لدعاية أعداء

---

(١) تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة.. وإرهاب الأباطرة.. قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢) أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٤.

الولايات المتحدة، وتقول شرعة هذا الفريق بأن «التحكم بالإعلام العسكري الدولي» يُقصد به «التأثير على مشاعر ودوافع والتحليل المنطقي لسلوكيات الحكومات والمنظمات والجماعات والأفراد»[١].

وزاد زخم تلك الدعاية قبل الحرب على العراق، حتى مع المخالف الذي لا يدعمها في ظلمها وتجبرها، ولا يهيئ لها الوسائل لما تريده من ظلم ـ حتى ولو كان حليفاً ـ فقد تصدرت إحدى الصحف الأمريكية العنوان التالي «تركيا دولة جبانة»[٢]، وذلك لأنها رفضت السماح لأمريكا باستخدام أراضيها في حربها على العراق، فأصبح ذلك جُبناً!!، وقد يكون ذلك بقلب الحقائق رأساً على عقب، ومن ذلك أن أمريكا كانت تدعم صدام بكل وسيلة في مواجهته مع إيران[٣]، وأن مسؤولاً أمريكيّاً صرح بوضوح إثر زيارته لجبهة الحرب ـ العراقية الإيرانية ـ أن «إدارة ريجان لا تعتبر استخدام الغاز في أرض المعارك من قبل العراقيين أمراً مقلقاً من الناحية الاستراتيجية»، ولكن الصحافة أهملت ذلك، كما أن صحيفة النيويورك تايميز نشرت تقريراً كتبه ستيفن سي بيتلر بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٣م، وكان خلال الثمانينات يعمل في وكالة الاستخبارات الأمريكية كمحلل مختص بالشؤون العراقية، بأنها ـ أي: الوكالة ـ أجرت دراسة تبين من خلالها أن الغاز الذي قتل الأكراد في حلبجة كان غازاً إيرانياً، لا عراقياً»[٤].

ومع ذلك لم يلتفت إلى ذلك أحد، ولم يقف عنده، بل على العكس كان الزخم الإعلامي يسير في الاتجاه المعاكس تماماً، حتى أنه تم اختلاق قصص لا وجود لها، لتصوير صدام على أنه شرير وحقود، ومن ذلك السحق الإعلامي أنه تم استضافت أميرة كويتية للشهادة أمام الكونغرس بأن العراقيين انتزعوا الأطفال الكويتيين حديثي الولادة ـ إثر دخولهم إلى الكويت ـ من الحواضن وألقوهم أرضا، وقامت وسائل الإعلام الطيعة بنقل هذه القصص المرعبة من دون التحقق

---

(١) بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٥٢ ـ ٤٥٣.

(٢) لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩١.

(٣) انظر تفاصيل ذلك الدعم لدى: لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٨٨، وما بعدها.

(٤) لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٨٦ ـ ١٨٧.

منها، حيث أنه بعد بضعة أسابيع اكتشف أحد المراسلين الصحفيين أن الأميرة لم تشهد الأحداث التي أقسمت أنها شاهدتها، والحقيقة أنها لم تغادر واشنطن قط، وأن الأحداث التي وصفتها لم تحدث[1].

ومثلها تلك العراقية التي تدعى: جمانة حنا والتي صنع منها الإعلام الأمريكي نجمة له، حيث بدأت قصتها على صفحات صحيفة الوشنطن بوست في مطلع عام ٢٠٠٣م ـ قبيل احتلال بغداد ـ وطبقاً لما روته أنها «أرادت الزواج من شاب هندي يعيش في العراق، ولكن ذلك بموجب قوانين صدام حسين ـ الجائرة ـ مستحيلاً، فالقانون يحرم على العراقيين الزواج من أجنبيات، أو العراقيات من أجانب ـ ولم يقل أحد من الكُتَّاب أن مثل هذا القانون لا وجود له ـ وكانت جمانة بحسب مزاعمها تدير متجراً صغيراً للبيع بالمفرد، وكانت زوجة صدام اعتادت التسوق منه، ويبدو أنها أخطأت حين اعتقدت أن مجرد وجود هذه العلاقة العابرة مع زوجة الرئيس، كاف للتقرب من النظام من أجل الحصول على استثناء من القانون.

تقول جمانة عن نفسها «إنها خريجة جامعة أوكسفورد البريطانية عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤م»، وأنها حصلت على «درجة ماجستير في المحاسبة»، وأنها ظلت تناضل من دون هوادة من أجل الحصول على استثناء من القانون المزعوم للزواج من حبيبها الهندي. لكن، وبعد جهود مضنية تمكنت من الحصول على موعد للقاء عدي نجل الرئيس العراقي. تقول: إنها «ذهبت إلى الموعد وانتظرت في غرفة معدة للاجتماعات مدة ساعتين». بعد ذلك، وعلى غير توقع، حدث تطور دراماتيكي غيّر مجرى الأحداث كلها في الحكاية؛ إذ ظهر فجأة «رجال عدي» المتوحشون ليضعوا غطاء أسود على رأسها، ثم قاموا بسحبها خارج الغرفة بقسوة، منذ تلك اللحظة قبعت في السجن ثلاث سنوات متتالية، شاهدت وعاشت خلاله صنوفاً رهيبة من التعذيب، ادخلوها في «زنزانة ممتلئة بالكلاب المتوحشة التي اطلقت عليها وراح تنهش جسدها»، ثم جرى اغتصابها مرات عديدة ومن دون توقف. «مارسوا معها اللواط، ضربت، وتعرضت لصعقات كهربائية».

---

(١) لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩٠.

وخلال هذه السنوات علمت جمانة أن حبيبها الهندي قد قتل على أيدي رجال صدام، تقول وهي تروي أسطورتها إنها: «رأت شابات لا تتجاوز أعمارهن (١٦) عاماً، صعقن بالكهرباء ودفن وهن على قيد الحياة، أما الأخريات فقد أكلتهن الكلاب، بينما كان هناك نحو (١٢٠) سجيناً دفنوا في باحة السجن».

وبعد إسقاط صدام قام بول بريمر باستقبالها في القصر الجمهوري وفي مكتب صدام على وجه التحديد، وروت له قصة تعذيبها، ولشدة ما أثار عاطفتها، حين رأته وهو يذرف الدموع، كان بريمر يبكي كالطفل وهو يصغي إلى حكاية جمانة ـ بحسب رواية الواشنطن بوست ـ وعندما عُرضت جمانة حنا على طبيب ليكشف عن آثار تلك الإصابات التي لحقت بها في سجون صدام، وأفاد الطبيب بعد الفحص الدقيق بأنه لم يشاهد أي علامة تدل على تعرضها للتعذيب، احتجت جمانة على نتائج التشخيص، وادعت أن الطبيب شخص مجرم متنكر وهو في الأصل قاتل وشرير، و«أنه الطبيب نفسه الذي كان يأمر بقتل النساء في السجن»، وقام باستقبالها كبار مساعدي الرئيس بوش، ونائب وزير الدفاع بول وولفوييتز، وتبين أن تلك المرأة لم تدرس في أكسفورد، ولم تكن تدير محلاً للبيع بالمفرد، وإنما كان لديها وكالة هجرة غير رسمية، وأنها خدعت مئات العراقيين الراغبين بالفرار من جحيم العقوبات الاقتصادية، واستولت على أموالهم ثم عزمت بالفرار، كما أنها لم تكن تحب رجلاً هندياً، وأنها كانت متزوجة من عراقي وأنه توفي قبل وقت قصير من روايتها تلك. .»[1].

ومن حكايات التشطين المكذوبة على الحكم في العراق تلك التي بثتها وكالة ألـ«يو. بي. آي» في الحادي والعشرين من مارس/آذار ٢٠٠٣م عن شخص يدعى كينيث جوزيف، حيث قال: «صدمتني حكايات التعذيب البطيء في سجن أبو غريب، جعلتني أشعر بالمرض. كانوا يضعون السجناء في ماكينات ضخمة لفرم المنتجات البلاستيكية. وكانوا يتركون أقدام السجناء تُفرم أولاً لكي يسمع السجناء صراخهم بينما تعلك الماكينات أجسادهم. زعم جوزيف أنه كان بين

---

(١) الربيعي، فاضل، ما بعد الإستشراق ـ الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٢٦٣ ـ ٢٦٨.

الدروع البشرية التي ذهبت إلى بغداد حين سمع هذه القصص، لكن جوزيف تبين أنه لم يذهب إلى بغداد قط، ولم يكن درعاً بشرياً. إحدى الصحفيات تحرت بنفسها عن وجود جوزيف هذا بين الدروع البشرية، فلم تجد بينهم من سمع باسمه»[1].

كل ذلك نتج عنه درجة من الرعب في قلوب الأمريكيين أن بلغت ببعضهم و«يدعى: جون ديفيس أن اتخذ قراراً بالاختفاء في أحد كهوف جنوب كاليفورنيا، وأخذ معه زوجته وأطفاله، حيث عاشوا في الكهف عشر سنوات، بعيداً عن أعين الناس، وقد أحاط نفسه وعائلته بسياج من الشجر، يخفي فتحات الكهف، وامتنع من الاتصال بالحياة المدنية حارماً نفسه وعائلته من ضروريات الحياة الصحية والمعاشية، لخوفه الشديد من صدام، وتصوره أنه سيأتي إلى كاليفورنيا في أقصى غرب أمريكا، ويفتك بالناس هناك»[2]، والعجيب أن الإعلام الذي تسبب في تلك الفوبيا التي أصيب بها ذلك الأمريكي، هو نفسه عاد ليسخر منه لأنه «صدق الصورة الإعلامية، وآمن بمنطقها»[3].

ومن ذلك التزييف أن قامت «نشرات الأخبار بتقديم أسراب من العصافير التي علقت في الحمأ النفطي ـ وصُور على أنه من نتاج جرائم صدام ـ بطريقة

---

(١) الربيعي، فاضل، ما بعد الإستشراق ـ الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليات البيضاء، مرجع سابق، ص٢٧٠، ويوجد في الكتاب مقارنة جميلة بين كيفية بناء الاستعمار لسجن أبو غريب خيالياً في رواية جمانه حنا، وكينيث جوزيف، وواقعياً كما كانت ترويه «ماتيلدا انجلند»، والتي كانت تقوم بتعذيب السجناء العراقيين، وكما تواتر من أخباره، وبناء على رواية جوزيف هذه نشرت النائبة العمالية: آن كليود مقالاً في صحيفة التايمز بعنوان «شاهد رجالاً يقطعون ثم قل أنك لا تدعم الحرب»، وبناء على ذلك قامت بتقديم شهادتها في مجلس العموم البريطاني، وكان مما ذكرت أن بقايا أولئك السجناء بعد تقطيعهم كانت توضع في أكياس بلاستيكية لترمى كطعام للأسماك، وتلقف هذه القصة رئيس الوزراء الأسترالي: جون هوارد وراح يطور تفاصيلها بخيال سقيم ليبني عليها موقفه من شن الحرب، وليقف أمام الجمهور الأسترالي لقول: «إنه يشارك في الحرب من أجل إيقاف مكينة فرم لحم البشر في سجن أبو غريب».

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٣٤ ـ ٣٥.

(٣) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٣٥.

أكثر دراماتيكية مما تُقدّم فيه الضحايا الإنسانية للقصف الأمريكي، حيث صورت ـ تلك العصافير ـ وهي تقوم بجهود مضنية لتنجو بنفسها إلى البر الجاف، والإشكال الكبير أن تلك العصافير، وما تعانيه لم يكن إلا نتيجة للقصف الأمريكي للمواقع المحاذية لليابسة»[١].

ومن ضمن ذلك السحق الإعلامي بالدجل والكذب أن وسائل الإعلام المرموقة نشرت سنة ٢٠٠٢م أن صدام حسين طرد مفتشي الأمم المتحدة العاملين في لجنة (UNSCOM) سنة ١٩٩٨م، والمؤسف أن وسائل الإعلام ذاتها قد ذكرت سنة ١٩٩٨م أن الأمم المتحدة أصدرت أوامرها للمفتشين بمغادرة العراق لأن الحكومة الأمريكية حذرت بأنها ستقصف العراق، ولا تريد أن يُقتل مفتشو الأمم المتحدة، ويقول الدبلوماسي السويدي رالف أكيوس ـ أحد مفتشي الأمم المتحدة ـ إن الأمريكيين استخدموا أعضاء التفتيش كجواسيس لمعرفة تحركات صدام، تمهيداً لاغتياله على حد قول أكيوس[٢].

هذه الأكاذيب حملت عبئها الصحف الأمريكية المرموقة كالنيويورك تايمز، وصحفييها الأكثر مصداقية كمايكل جوردون وجودث ميللر، وعلى شاشات التلفزة[٣]، وبذلك البغاء الإعلامي تم قلب الحقائق رأساً على عقب لشيطنة الرئيس العراقي، وهذا التشويه يشمل كل المخالفين لتوجهات السادة العولميون، حتى ولو كانت تلك المخالفة سلمية، وتعتبر فضيحة آي سكوتر ليبي وقيامه بتسريب اسم العميلة السرية في قسم مكافحة الانتشار النووي في مديرية العمليات السرية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، للنيل من زوجها الدبلوماسي

---

(١) نوريس، كريستوفر، نظرية لا نقدية ـ المثقفون وحرب الخليج، مرجع سابق، ص٢٧ (بتصرف يسير)، وقارن ذلك بما أورده جلال أمين حيث ذكر: «.. أن تلك الصورة قد التقطت منذ سنين عديدة وفي مكان آخر وبسبب حادث مختلف، ولم تر الشبكة غضاضة في تجاهل الفوارق المكانية والزمانية، ما دام أنه ليس هناك إلا الحاضر، والحاضر يقول أن أمريكا دائماً على صواب..»، أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢) لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٣) انظر تفاصيل ذلك وتناقضاته لدى: غودمان، آيمي، حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٩٩ ـ ٢١٤، وفيها تفاصيل أقل ما يقال عنها أنها مخجلة، على الأقل من الناحية المهنية الصرفة.

الأمريكي السابق جو ويلسون؛ لأنه كان يخبر المراسلين بأن قضية الإدارة الرئيسية لخوض الحرب ضد العراق، وأنه كان يملك أسلحة دمار شامل، أنها قضية زائفة، مما حدا بتشيني إلى إخبار ليبي بموقع زوجة جو ويلسون في الوكالة الأمريكية، والذي بدوره قام بتسريبها إلى الصحافة[١]، فإذا كان هذا فعلهم مع دبلوماسيين ورسميين أمريكيين خالفوهم، فكيف بمن عداهم؟!!.

ومن ذلك السحق الإعلامي للمخالف ما يقوم به الإعلام الغربي لتشويه صورة الفلسطينيين، حتى يتم تبرير ما تفعله إسرائيل بهم، فقد عرضت شبكة الـ«سي. أن. أن.» صورة لفلسطينيين وهم يرقصون ويهللون بمناسبة سقوط مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك. ثم أفاد أستاذ برازيلي أن لديه تسجيلاً بالفيديو لنفس المنظر بالضبط يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٩١م، عندما هلل الفلسطينيون ورقصوا لسقوط صاروخ عراقي على تل أبيب، هنا أيضاً مرور الزمن لا يهم «فليس هناك إلا الحاضر، والحاضر يقول: إن إسرائيل دائماً على صواب»[٢].

ومن ذلك التشويه للمخالف ـ حتى ولو كان يعبر عن خلافه سلمياً ـ كما حدث خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بسياتل عام ١٩٩٠م، حيث اجتمع نفر من ذوي الخبرة في تنمية العالم الثالث، وبيئيون، وأعضاء نقابات تجارية، وأمريكيون معارضون لتوجهات الليبرالية الجديدة، وغيرهم من المعارضين لتلك الإمبريالية الجديدة.

وما زال عدد أولئك المعارضين يتصاعد، حتى اكتسبت الحركة عدد أكبر من المؤيدين، وبحلول عام ٢٠٠٢م، كانت الاجتماعات الدولية للقوى المعارضة للكوكبة، تجتذب نصف مليون من المجتمعين، ونظراً للإحساس بالخطر الذي قد تشكله تلك التجمعات، فقد حرص السادة العولميون وبمساعدة شركات الإعلام الكبيرة على تشويه سمعة أولئك المعارضين، والمحتجين، فأعلن توني بلير أنهم

---

(١) انظر في ذلك تقرير وملف خاص عن ذلك بعنوان: «تحليق في الظلام»، مجلة النيوزويك العربية، العدد (٢٨٢) ٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، ص١٦ ـ ٢٩.

(٢) أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٥.

«عصابات معادية للديمقراطية»، كما شبههم روبرت زوليك ـ ممثل التجارة للولايات المتحدة، في إدارة بوش الثانية ـ بإرهابيي ٩/١١ بأن أوحى بصلافة وخبث إنه «من المحتم أن يتساءل الناس عما إذا كانت ثمة روابط فكرية مع الآخرين، الذين لجؤوا إلى العنف للهجوم على الأموال الدولية والكوكبية، والولايات المتحدة»، كما أعلن توماس فريدمان بالنيويورك تايمز أن المتظاهرين بسياتل «من أهل سفينة نوح، الذين يؤمنون أن الأرض مسطحة، أعضاء نقابات يدعون إلى الحماية الاقتصادية، ناعقون يريدون العودة إلى ورطة الستينات»، وبعد ٩/١١ سماهم سيلفيو برلسكوني ـ رئيس وزراء إيطاليا ـ بـ«حشود طالبانية»[(١)]، فتأمل هذه الأوصاف، وهذا التشويه، ومن مسؤولين دوليين، والتي تعبر عن مدى ما تسببه تلك الاحتجاجات والمعارضات من إزعاج، والذي لا ترغب حتى في سماعه، ومن أجل التخلص من ذلك الإزعاج فقد حرصت تلك النخبة العولمية التي تترأس منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الثمان على عقد اجتماعاتها في أماكن غير متاحة، مثل الدوحة بقطر، وكناناسكيس بجبال روكي الكندي[(٢)]، وهذا الدك الإعلامي للمخالفين نتج عنه نوع من الهستيريا الجماعية ضد كل من يعارض توجهات الدول الغربية، أياً كانت درجة ونوع تلك المعارضة، ومن ثم فهي تريد سحقه وإقصاءه، حتى أصبح ذلك السحق والإقصاء نوعاً من القولبة الجامدة، والتصوير النمطي الذي يصنع الأحكام الجاهزة، ويغذي التحامل الأيديولوجي، وهذا التحامل يغتال الشخصية الإنسانية لدى المخالف، بحيث يصبح انتقاصه وتهميشه، بل والعدوان عليه أمراً طبيعياً ومُتفهماً.

وهذا الأمر ليس بجديد، إذ يذكر جارودي أن دول الاستعمار الغربي ـ الإنكليزي، والإسباني، والفرنسي ـ افترت من خلال الدور الذي قامت به في بلاد الإسلام خلال أكثر من قرن، افتراء منهجياً، لإساءة سمعة الحضارة العربية، وتبعاً لذلك فهم قد بيَّتوا رأياً استعمارياً قديماً، وجِدت خلاصة كاريكاتورية عنه

---

(١) تشالمرز، جونسون، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٢٢.

(٢) تشالمرز، جونسون، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٢٢.

في كتاب كان متوفراً في جميع مكتبات الجزائر سنة ـ ١٩٤٥م ـ وعنوانه «كتاب السياسة الإسلامية»، وهو أشبه شيء بكتاب صلاة كامل للمستعمرين، ومما جاء فيه «أن العلم العربي ـ الذي بلى ومات، ميتة لا رجعة فيها ـ إنما قام على اقتباسات من مؤلفات يونانيين اختارها يهود في العصر الوسيط..»، وهو يذكر عند حديثه عن سبب طرده من تونس سنة ١٩٤٥م، أن الذريعة كانت «الدعاية المضادة لفرنسا، فقد كان من المحظور تأكيد أن الحضارة العربية كانت تسيطر إلى حد كبير على الحضارة الأوروبية»[١].

المطلب الثالث

التزيين الإعلامي لكل انتهاكات المركز لحقوق الإنسان

في مجتمع الغابة الدارويني الذي تقوده دول التمركز الغربي، تقوم أجهزة الإعلام بصناعة ما يسميه تشومسكي «القبول والإذعان»[٢]، أو «ضبط السكان»[٣] من خلال حرفة «الهندسة التاريخية»[٤]، والذي ترسم من خلاله كيف أنها بأحادية رؤيتها تقوم بتصحيح ما يقترفه العالم من أخطاء وآثام، ويتم تصوير ذلك التصحيح ـ المزعوم ـ على أنه من صلب الحق الغربي، والذي تقوم بقيادته أمريكا، وحليفتها الطيعة بريطانيا، وهو ما عبَّر عنه كينان بقوله: «لقد أولعت أمريكا بالاعتقاد بأن كل ما ترومه هي، هو بالضبط ما يرومه الجنس البشري»[٥]، وذلك الشعور بأن ما تريده أمريكا هو ما تريده البشرية، يتم تصويره من قبل آلة إعلامها الضاربة على أنه هو الحق والعدل، وتبعاً لذلك تُفرغ الدعاية الكلمة من معانيها، فتصبح «الحرب سلاماً»، و«العبودية حرية».

---

(١) جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٩٦ ـ ١٠١.

(٢) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٣، وقد أحال في ذلك على تشومسكي.

(٣) أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٨ وقد أحال في ذلك على تشومسكي.

(٤) تشومسكي، نعوم، إهدار الحقيقة ـ إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية الجديدة، ترجمة: د. نعيمة علي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٨١.

(٥) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٣.

وقد عبَّر عن ذلك جورج أورويل في مقالة له بعنوان ـ السياسة واللغة الإنجليزية ـ، بقوله: «في زماننا الخطاب والكتابة السياسية هما دفاع من لا يستطيع الدفاع عن نفسه، فأمور مثل: استمرار الحكم البريطاني في الهند، وعمليات التطهير والإبعاد الروسية، وإسقاط قنابل ذرية على اليابان، يمكن حقّاً الدفاع عنها، لكن فقط بحجج أبشع من أن يستطيع الناس مواجهتها، حجج لا تتفق مع الهدف المعلن لمرتكبي تلك الأفعال، وهكذا لا بُد للغة السياسة أن تكون من التعابير اللطيفة إلى حد كبير، والمناشدة، والغموض الغائم المحض»[1]، وقد سمى تلك التقنية بـ«اللغة الجديدة»، ومن معالم هذه اللغة «أنها تغير معاني بعض الكلمات المنتقاة بحيث تدل على معاني جديدة تماماً، فمن المستحيل مثلاً أن يقول أحد، أو حتى يخطر بباله أن الأخ الأكبر غير صالح، إذ أن كلمة غير صالح في اللغة الجديدة لا تعني غير وصف ما يقوم به الأخ الأكبر من أعمال، ومن ثم تصبح عبارة «الأخ الأكبر غير صالح» منافية للعقل[2].

وتعتبر «اللغة الجديدة» التي عبَّر عنها أورويل من أهم أساليب دول المركز لترويجها لأجنداتها واستراتيجياتها، من خلال الكذب ـ في أكثر الأحيان ـ والذي يعتبر من أكثر أساليب الدعاية التجميلية التي يلجؤون إليها، وقد استخدمه هتلر ليحول اليهود إلى شياطين، واستخدمه ستالين لتسويغ قتل أو سجن الملايين من المواطنين الروس، واستخدمته أمريكا لشيطنة خصومها، ومن خلال تفردها بتلك الهيمنة الإعلامية فقد تبنت حكومة الولايات المتحدة لسنوات عديدة سياسة ناشطة من التدخل المباشر في شؤون أمريكا الوسطى والجنوبية، فتعرضت كوبا، ونيكاراغوا، وبنما، وتشيلي، وغواتيمالا، والسلفادرو، وغرنادا لهجمات على سيادتها تتراوح بين الحرب الفعلية والانقلابات والتخريب المعلن، ومن محاولات الاغتيال إلى تمويل جيوش الكونترا.

وفي شرقي آسيا خاضت الولايات المتحدة غمار حربين ضخمتين، ورعت

(١) بينيت، جيمس، و: رينزو، توماس ديلو، الأكاذيب الرسمية ـ كيف تضللنا واشنطن، مرجع سابق، ص١١.

(٢) أمين، د. جلال، عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٦.

اندفاعات عسكرية هائلة، أدت إلى مقتل مئات الآلاف من البشر، على يد حكومة صديقة (كما حدث في أندونيسيا) وأسقطت حكومات (كما حدث حين أسقطت حكومة مصدق في إيران في عام ١٩٥٣م)، وأيدت حكومات تمارس أنشطة خارجة على القانون، منتهكة لقرارات الأمم المتحدة، وناقضة للسياسة الأمريكية المعلنة ـ كما حدث من قبل إسرائيل ـ والموقف الرسمي من كل ذلك، والذي تزينه وسائل الإعلام بتقاريرها، ونشراتها، هو أن أمريكا تدافع عن مصالحها، وتحافظ على النظام العام، وتضع العدالة في نصابها السليم، في مواجهة الظلم وإساءة السلوك؟!!

ومع ذلك فهي في حالة العراق استخدمت مجلس الأمن آلة لفرض قرارات من أجل الحرب، في الوقت الذي تجاهلت فيه، أو ظلت دون تنفيذ قرارات أصدرها مجلس الأمن بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية في حالات لا حصر لها، لإسرائيل منها النصيب الأكبر، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تدين باستحقاقات غير مدفوعة للأمم المتحدة بمئات الملايين من الدولارات[١].

ومن أجل الوصول إلى أعلى درجة من المهنية والحرفية في ممارسة التضليل الإعلامي فقد أنشأ وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد في خريف ٢٠٠١م مكتباً في داخل البنتاجون، أسماه «مكتب التأثير الاستراتيجي»، وكانت وظيفته تنفيذ ما يسميه مخططو الدفاع «الحرب الإعلامية»؛ أي: التضليل ضد الأعداء الخارجيين، وأيضاً الناقدين الداخليين، الذين لا يدعمون السياسات الرئاسية، وقد اتضح أن عمليات المكتب الجديد تتضمن تسريب قصص مزيفة، إلى الوسائط الإعلامية الأمريكية» وعندما افتضح أمر ذلك المكتب قال رامسفيلد: «إن من المحتمل أن إنشاءه كان خطأ»، وأغلقه رسمياً[٢]، ولكن الفكرة لم تمت، ففي خريف ٢٠٠٢م أوجد رامسفيلد منصباً جديداً ـ هو نائب وزير الدفاع «للخطط الخاصة»[٣] ـ وهي صيغة بلاغية تجميلية لعمليات الخداع، وتتخطى تلك

---

(١) سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٦٠.

(٣) انظر في هذا المكتب، والعاملين فيه: فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية =

المهمات الأنشطة العسكرية التقليدية، وتشمل عمليات الخداع، وإدارة المعلومات العامة، والحد منها، والتحكم في مصادر الأنباء، والتلاعب بالرأي العام، وكما بيَّنت القوات الجوية، فإن على الجيش الحيلولة دون ذهاب وسائط الأنباء إلى مصادر أخرى ـ مثل العدو، والناقدين ـ من أجل الحصول على معلومات. . .

لا بُد أن تناضل الولايات المتحدة، والدول الصديقة كي تصبح مصدر المعلومات المفضل، يكتب في ذلك المحلل العسكري ويليام أم آركين «تتضمن حرب المعلومات التحكم بأقصى درجة ممكنة، فيما يشاهده الجمهور، أو يقرأه»، وفي يناير ٢٠٠٣م تبع البيت الأبيض البنتاجون وشكل صيغته الخاصة من وسائل التضليل، وقام بإنشاء «مكتب الاتصالات الكوكبية»، وأهداف المكتب المعلنة هي التأكد من أن «أي تعليق على الحرب من قبل مسؤول أمريكي لا بُد أن تتم الموافقة عليه مسبقاً من البيت الأبيض»، وتتراوح عمليات حرب الإعلام النمطية بين الخطط التافهة، والخطط الهامة، فمن الأمثلة على الخطط التافهة ما حدث في يوم ٢٧ يناير ٢٠٠٣م حينما رتبت الحكومة لتعليق ستارة زرقاء ضخمة تحجب نسخة طبق الأصل من لوحة بيكاسو، المعلقة بالقرب من مجلس الأمن، والتي تصور قرية صغيرة من قرى الباسك، في شمال أسبانيا، إذ كانت الموقع الذي اختاره أدولف هتلر في ٢٧ أبريل ١٩٣٧م لتجربة قنابل قواته الجوية الحارقة شديدة الانفجار، ثم قام بالتحالف مع الديكتاتور الفاشستي الإسباني: فرانسيسكو فرانكو، واشتعلت النيران في القرية لمدة ثلاثة أيام قُتل وجُرح فيها ١٦٠٠ من المدنيين، وكانت لوحة بيكاسو تصور تلك البشاعة، فقررت الولايات المتحدة أن صورة تلك المذبحة مشهد خلفي غير مناسب لوزير خارجيتها، وسفيرها في الأمم المتحدة، وهما يُلقيان التقارير التي قد تؤدي إلى قصف المدن العراقية.

ومن تلك الخطط ذلك البيان الذي حُشد للتوقيع عليه لدعم أمريكا في غزوها للعراق، عشر دول أوروبية صغيرة ـ ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا ـ ليتم التسويق من خلاله

= ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٦٣ ـ ١٦٥، وقد سماه كولن باول: «مكتب الجستابو».

إعلامياً للتضامن الدولي مع تلك الحرب، ومن بين الوظائف الأخرى للحرب الإعلامية تبييض توابع الأحداث، والأحداث الثأرية، والأحداث التي تؤدي إلى توابع لا يمكن إنكارها لكنها مربكة، وتتضمن تقنية تبييض الكذب الصلف، وتصنيف الوثائق المتعلقة بها بأنها سرية، ورفض الطلبات التي تقدم بمقتضى قانون حرية الإعلام، ومحاولات التعويق والطمس ـ كما حدث في حالة مرض حرب الخليج ـ ومن ضمن الاستراتيجيات الخاصة المستخدمة، هي نحت تعبيرات جديدة تجعل الأمور تبدو وكأن البنتاجون كان دائماً متحكماً في وضع ما، أو تُضفي مظهراً علمياً على حادث، أو فعل، أو ظاهرة مشينة، أو تقلل من أهميتها، والمثال الكلاسيكي هو تعبير «الدمار الملازم» ليعني قتل الأبرياء والمتفرجين، في إحدى العمليات.

ومن تلك الإطلاقات التجميلية على الوقائع، إطلاق اسم «المهمة قصيرة النظر» على بيع ريجان أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين، وتعني أن القائمين على المهمة كانوا يُركزون بجد على العمل المناط بهم لدرجة أنهم أغفلوا تخيل عواقبه، ولوزير الدفاع رامسفيلد ولع خاص بالتعبيرات الجديدة، ويبدو أنه يعتقد أنها إبداعات استراتيجية، مثل «الردع الاستباقي»، و«الهجمات دونما تحذير»، بينما هو يحاول إخفاء أسمائها المألوفة؛ أي: العدوان[١].

ومن تلك المصطلحات «مهمة تطهير ناعمة»، و«غارات إستئصالية»[٢]، و«الأهداف اللينة» كالمستوصفات، والتعاونيات الزراعية[٣]، ومن عجائب التسميات تلك التسمية التي أُطلقت على العملية التي أُسر فيها صدام حسين، حيث سُميت بـ«الفجر الأحمر»، وهو «اسم لفلم هوليوودي صدر عام ١٩٨٤م، يحكي عن قصة تسلل سوفيتي إلى الأراضي الأمريكية، وتنشأ مقاومة عنيفة ضد المحتلين، وتنتهي بهزيمة المتسللين، والمفارقة هنا أن عملية الأسر أخذت

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥١.

(٢) نوريس، كريستوفر، ما بعد الحداثة، المثقفون وحرب الخليج ـ نظرية لا نقدية، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) تشومسكي، نعوم، القوة والإرهاب ـ جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، مرجع سابق، ص٦٣.

بعنوان قديم لصورة تمجد المقاومة وتحرض ضد الغزو، مع تشويه صورة الآخر الأجنبي، مما يجعل الحرب في العراق صورة سينمائية من جهة، ويجعلها تنسخ ذاتها من جهة ثانية، حيث تتقابل صورة الحدث في تناقض دلالي مع الصورة الذهنية للتسمية. وهكذا تنتكس الصورة على صاحبها وتنفي ما يراد إثباته لتثبت هي نقيض ذلك كله»[١].

ويندرج ضمن ذلك التلاعب بالمصطلحات والألفاظ ما يرد في تقاريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها دول التمركز الغربي، حيث تصاغ بصيغ مخففة إلى أقصى درجات التخفيف، ومن ذلك مصطلح «إساءة المعاملة» الذي بات يرد ذكره في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي وغيرها، وتعبيرات مثل «المعاملة السيئة»، و«الوسائل غير المتكافئة»، وهذه العبارات تقال لانتقاد الإبادة التي يمارسها الروس في الشيشان، وهي نفس اللغة التي تستخدمها موسكو في بياناتها، والتي لا تنقل صورة حقيقية عن حجم أعمال العنف التي تمارس في الشيشان، بل إنه يختزل سياسة الإرهاب المتعمد إلى مجرد سلسلة من الأخطاء المؤسفة[٢]، ولعل هذا هو السبب في أن الحرب في الشيشان لم يكن لها وجود في نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث أنه لم يجتمع مرة ـ على الإطلاق ـ لمناقشتها. في ضوء أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة كنا بإمكان الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أن تعقد جلسة استثنائية لبحث الأوضاع في الشيشان؛ لأن أي تحرك ذي شأن ضد روسيا قد يأخذ طابعاً هستيرياً ربما قد يفضي إلى عواقب مضادة...

وهذه العمليات اتخذت غطاء من الشرعية بعد أحداث سبتمبر، إذ وضع بوتين الصراع في الشيشان في إطار حرب عالمية ضد الإرهاب، وأن يصور الحرب على أنها عملية عادية لضبط الأمن والحفاظ على النظام[٣]، ولعل من أكثر وظائف

(١) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٣) جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب =

الحرب الإعلامية فساداً هي فبركة الاستخبارات، من أجل تبرير سياسات معينة، وبالرغم من أن هذا جرم جنائي، لكن نادراً ما يُتخذ بحقه أي إجراء قضائي، وقد ظلت الحكومات على مر السنين تضع الذرائع لشن الحروب.

وربما كان المثال الكلاسيكي ما زعمته ألمانيا عند غزوها لبولندا في ١ سبتمبر ١٩٣٩م، بأنها كانت تثأر من هجمات جنود بولنديين قاموا بالاستيلاء على محطة إذاعة ألمانية، وقاموا ببث دعايات معادية، وكُشف بعد الحرب أن المعتدين كانوا جنوداً ألمان في بزات عسكرية بولندية، وللولايات المتحدة سجل طويل في ذلك، مثل الهستيريا المصطنعة الناتجة عن زعم إغراق الإسبان للسفينة الحربية مين، في ميناء هافانا، عام ١٨٩٨م، والتي اتخذت ذريعة لشن الحرب على أسبانيا، ومن ذلك استخدام الرئيس جونسون هجمة لم تحدث على مدمرة أمريكية في خليج تونكين، عام ١٩٦٥م، كي يحفز الكونجرس على التصديق على حملة قصف هائلة ضد فيتنام الشمالية[١].

وفي ستينات القرن العشرين، سلم رؤساء الأركان المشتركة إلى روبرت مكنمارا ـ وزير الدفاع ـ اقتراحاً أطلق عليه اسم «عملية نورثوودز»، يطلق العسكريون بمقتضاه النار على أناس أبرياء في الشوارع الأمريكية، ويُغرق زوارق تحمل لاجئين من كوبا، وينفذون عمليات إرهابية بواشنطن، وميامي، وأنحاء أخرى، ثم يلقون بالمسؤولية على عملاء كوبيين، بعد فشل عملية خليج الخنازير، وكان مقصد الاقتراح هو التزود بذريعة لغزو كوبا من جديد، وقد وقع جميع أعضاء رئاسة هيئة الأركان على الاقتراح ـ كل بمفرده ـ ولكن رفض مكنمارا توقيعه هو ما أنقذ تلك الأهداف المفترضة[٢].

= عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٠١.

(١) وقد كان يُصور من يتعاطف مع حرق الأطفال بالنابالم، وقصف القرى بالقنابل، والتدمير للبيوت والمزارع، ويرى أنها أسباب كافية لإخراج القوات الأمريكية من كولومبيا، على أنهم مجموعة من الجبناء، والمفكرين الكسالى.. وهو ما أُتهم به دعاة السلام «براونميلر، سوزان، العاطفة، ضمن: النوع ـ الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف، ترجمة: محمد قدري عمارة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٩٦.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، =

وفي ٥ فبراير ٢٠٠٣م مَثُل وزير خارجة أمريكا كولن باول أمام مجلس الأمن، لإعداد المسرح للحرب، بتقديم ما أسماه استخباراً أمريكيًا سريّاً، يبرهن على وجود أسلحة كيميائية، بيولوجية، ونووية بالعراق، وحاول باستعراضات بهلوانية أن يؤكد أن العراق يملك أسلحة محظورة..»[١]، وأثنى باول على الاستخبارات البريطانية؛ لأنها سلمته ملفاً عن كيفية إخفاء صدام لأسلحته ـ والتي لم تكن موجودة أصلاً ـ وبعد يومين من تصريحات باول تلك، نشرت الصحف البريطانية تقارير بناء على معلومات سرَّبها إليها رانجوالا من جامعة كامبريدج ـ سيرد ذكره لاحقاً ـ بأن الوثيقة التي امتدحها باول قد انتُحلت من مقالات نُشرت بدورية جينز إنتليجنس ريفيو، ونُشرت أحداها مُنذ ست سنوات، ومن ورقة بحثية لطالب أمريكي من أصول شيعية يدعى: إبراهيم المراش، بمعهد مونتري للشؤون الدولية ـ وهي كلية صغيرة للدراسات الدولية ـ قام مراش بنشر ورقته في مقال نُشر في عدد سبتمبر ٢٠٠٢م، من الميدل إيست ريفيو أوف أنترناشيونال أفيرز، وهي دورية أكاديمية إسرائيلية، ولم تكتف الاستخبارات البريطانية بالنقل الحرفي من هذين المصدرين اللذين سبق نشرهما، ودون ذكر المصدر، بل إنها كررت الأخطاء المطبعية، وأخطاء التفقيط في الأصلين»[٢].

ومع كل ذلك الدجل والانتحال والتزوير قام هانس بليكس رئيس فريق تفتيش الأمم المتحدة وناقض باول، في كل ما أورده، وعلق بأن مفتشيه زاروا تلك الأماكن الموجودة في الصور التي عرضها باول مراراً، وأنهم قاموا بأكثر من ٤٠٠ عملية تفتيش، لأكثر من (٣٠٠) موقع، وجميعها دون أخطار مُسبق، ولم يجدوا شيئاً، كما لم يروا أي قرائن مقنعة على أن العراق كان يعلم مسبقاً، بأن المفتشين قادمون، لكي يُخفي تلك الأسلحة، كما استغلوا هروب حسين كامل ـ صهر الرئيس العراقي ـ من العراق، حيث تقوَّلوا عليه كلاماً بعد وفاته لم يقله،

= ص٤٥١، و: تشومسكي، نعوم، الهيام بالأسواق الحرة ـ تصدير القيم الأمريكية عبر الهيام بمنظمة التجارة العالمية الجديدة، مرجع سابق، ص٤٢ ـ ٤٧.

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٢) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥٥ ـ ٤٥٦.

إذ زعم باول أن حسين كامل أفاد بأن العراق قد قام بإنتاج أربعة أطنان من غاز الأعصاب المميت، وصدرت استشهادات مماثلة من قبل بوش بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٢م، ومن ديك تشيني ـ نائب الرئيس، في خطابه يوم ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢م، ولكن الأمر الذي كانوا يعلمونه جميعاً أن حسين كامل أكد أن العراق قد دمر كل أسلحته الكيميائية، والبيولوجية، والصواريخ التي تُلقيها، بعد حرب الخليج، وقد تمكن جلن رانجولا المتخصص في شؤون الشرق الأوسط من جامعة كامبريدج من الحصول على نسخة كاملة من اعترافات كامل، وأنه كان يقول بكل وضوح أن جميع الأسلحة دُمرت، وهو ما أكده طوال الوقت سكوت ريتر، العضو الأمريكي في فريق التفتيش الدولي على العراق، أثناء التسعينات[١]، وكذا الحال بالنسبة لإيجاد صلة للعراق بالقاعدة، من خلال تقارير منتحلة مكذوبة[٢].

ومن صور ذلك التلاعب الذي يستخدمه المجمع الإعلامي الغربي ما عبَّر عنه تشومسكي ـ بحيلة الصياح ـ ومفادها «أنه متى ضُبطت يدك في جيب أحدهم فاصرخ اللص! اللص!، وأشر بشدة إلى مكان آخر على أمل أن يتشتت الانتباه فيما أنت تولي الأدبار»، وقد استخدمت هذه اللعبة عندما أثير كثير من الجدل عقب اختفاء (٢٠) مليار دولار من الأموال العراقية، فتم فتح تحقيق عن فساد ـ مزعوم ـ في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي رعته الأمم المتحدة، قبل سقوط صدام حسين، وقد خلُص التقرير النهائي للجنة فولكر حول الفساد في الأمم المتحدة إلى واقعتين دالتين «حيث اتهم بنون سيفان بإيداع مبلغ لا يقل عن (١٤٧) ألف دولار في حسابه المصرفي، نتيجة التلاعبات المالية، ووجد الموظف في قسم المشتريات الروسي ـ الكسندر ياكوفليف ـ مذنباً بطلب الرشوة، وإن لم يظفر بها من أحد المتعاقدين»، وقد بقيت حكاية سيفان ومبلغ الـ(١٥٠) ألف دولار موضوعاً رئيسياً تتداوله الصحف طوال عدة شهور، في مقابل تجاهل لتلك الاختلاسات الضخمة التي بمليارات الدولارات، والتي كانت أمريكا

---

(١) جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٦٣ ـ ٤٦٧.

(٢) انظر في تلك التقارير وكذبها: تحقيق بعنوان «شبكة الزرقاوي الإرهابية ـ إدعاءات ربط مزيفة»، مجلة النيوزويك العربية، العدد (٢٨٢)، ٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، ص٣٠ ـ ٣١.

وشركاتها طرفاً فيها[١].

المطلب الرابع

إعادة صياغة الذهنية الاجتماعية، وحشوها بالأجندات الغربية

يمكننا القول: أن «الإمبريالية الثقافية» ـ كما يسميها المفكر اللامع إدوارد سعيد ـ هي المسيطرة الآن، والتي يعتبر تعريفها ـ الأقرب للصواب ـ أنها «فرض ثقافة على أخرى في عملية تلعب فيها وسائل الإعلام دوراً محورياً، بوصفها ناقلات للمعاني الثقافية التي تخترق ثقافات الأمم الأدنى منزلة وتسيطر عليها»[٢]، وتعتبر المحفزات اللاشعورية من أكبر أسباب السيطرة الثقافية، وأحداث التغييرات في القيم، والمفاهيم، والمعتقدات، وتأتي حرية الإرادة في مقدمة الأجهزة الإدراكية التي يتم التلاعب بها، إذ أنها هي الأساس لكل التعاقدات الديمقراطية، والمعتقدات الفلسفية الغربية ـ كما تقدم ـ ولذلك فقد كان وما زال الحرص على إفساد تلك الحرية، وإخضاعها لدى حضارات الأطراف، لمنظومة القيم والمفاهيم الحضارية الغربية، على اعتبار أن تلك القيم هي القيم العالمية التي يجب على كل الحضارات الأخرى تقبلها والإيمان بها، بدأً من الحق في الحرية بكل تدرجاتها.

ولذلك كتبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إلى أمينها العام في ٧/ ١٠/ ١٩٧٤م، تقريراً ذكرت فيه «أن من المحتمل تقنياً إذاعة محتوى لا شعوري عالمياً عن طريق الأقمار الاصطناعية، وأن تلك المحتويات اللاشعورية يمكن أن تقوم بإزالة ثقافات من خلال إعادة البرمجة اللاشعورية في العقل الباطن، وأوصى ـ التقرير ـ بقوة كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تُشرع قوانين صارمة تمنع مثل تلك التقنيات، خصوصاً عندما تعبر أجهزة الإعلام الحدود الوطنية والثقافية»[٣]، وتبعاً لذلك فقد أصدرت لجنة الإعلام الأمريكية،

---

(١) للمزيد حول تفاصيل ذلك التلاعب انظر: تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٧٤ ـ ٨١.

(٢) باركر، كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، ترجمة: محمد الواكد، الأوائل للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٩٠، والكتاب مليء =

ونظيرتها الكندية تعليمات لتحريم استعمال أي مادة أعلانية تستعمل أي أداة لا شعورية، ولكن كل منهما فشل بشكل مثير للشفقة في محاولات إدارة الصناعة الإعلامية في سبيل المصلحة العامة، بل إن وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة حرصت على الزعم أن قضية اللاشعور هي مجرد أمر هزلي، كما حرصت على أن تكون الدراسات الإعلامية التحليلية في الجامعات والمدارس العليا تحت رعايتها، لئلا يخرج مثل ذلك التقرير، كما أنها ضغطت على المؤسسات التربوية من أجل عرض حصري لسلسلة لا متناهية من المناهج الإعلامية المهنية، والتي تصف وسائل الإعلان بالشرف والأمانة، وتقوم على دعم ومساندة رغبات المجتمع بالإيمان بأن ما يجري حولهم هو أمر طبيعي[١].

هذا الحصار لمثل تلك الدراسات قضى عليها، حتى أنه لم يعد لها ذكر، وأصبحت تقنيات تغيير الوعي بواسطة اللاشعور هي التقنية المسيطرة على البرامج الإعلامية، وهي التي تُشكل الثقافات، والهويات المعاصرة، والتي من لوازمها التماهي مع النموذج الغربي المتحضر والمتقدم، بالرغم من توصيات ذلك التقرير الحاضرة لها، ومن لوازم تلك السياسة الإعلامية الحرص على تعطيل وإلغاء العقل، والتي تتم من خلال «عزل العلاقة المنطقية التقليدية في الارتباط بين الأسباب والنتائج»[٢]، بحيث تصبح الصورة ونحوها ـ كما يسميها الغذامي ـ «قوة جديدة، ونحو جديد له منطقه الخاص، ولا يستجيب لشروط المنطق القديم، ولا يستطيع المنطق القديم أن يقاوم الصورة بشرطها المختلف. . . وانتصار الصورة ـ في حال انتصارها ـ ستمسخنا إلى مجانين، ستخرجنا من زمن العقل والمنطق، الذي كنا نألفه حيث الحكمة والتروي، إلى زمن جنوني تأخذنا الصورة إلى السرعة والقابلية السريعة للنسيان. .»[٣].

= بعشرات النماذج التطبيقية لتقنيات الاستغلال الجنسي لوسائل الإعلام، وما تحمله من رسائل خطيرة.

(١) كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص٢٩١.

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٧٣، وفيه مزيد من البسط الشيق حول تفاصيل ذلك الإلغاء وفلسفته.

(٣) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٩٣ ـ ١٩٤.

وذلك الجنون الذي تصنعه الصورة يعتبر نموذجاً لا بد من التماهي معه، ويبدأ بناء التماهي مع ذلك النموذج وتعطيل العقل تبعاً للصورة اللاعقلانية التي يتشرب بها الطفل منذ الصغر، حيث يكون الإعلام هو الذي يؤثر على تركيبهم النفسي والسلوكي، وذلك لقلة الخبرة، وضعف المناعة التي يتمتع بها الطفل، فـ«إذا كان هناك جمهور لا يملك إلا القليل من الاستقلال والمدى فهو بالفعل جمهور الأطفال، الذي يشاهد ـ أكثر من أي جمهور آخر ـ ما يُفرض عليه من برامج»[1]، وينتج عن فقدان الاستقلال هذا، والسيطرة التلفزيونية عليه أن «التلفزيون لا يزودهم بمعرفة صحيحة، وإنما يزودهم بمعرفة خاطئة عن العالم، وذلك لأن التلفزيون ليس مخصصاً لتزويدهم بمعلومات عن العالم الواقعي، وحتى عندما يستخدم بهذا النحو، فإنه يقوم بعمل هزيل تماماً، فالتلفزيون الحديث له غرض واحد، وهو بيع الأشياء، حيث أنه يمثل أداة للتسويق، وقيمه هي قيم السوق، وبنيته ومحتواه هما مرآة لهذا الغرض»[2].

هذا على صعيد الصغار، فهو الذي يصقلهم ويبني مفاهيمهم وأفكارهم، وتصوراتهم عن الكون والحياة، وكذا الحال بالنسبة للشباب، حيث أنه يحمل رسائل في أغلبها لا تدعو إلا إلى تمجيد الجنون بدأ من الرذيلة بكل شذوذاتها، والمخدرات بكل أنواعها، ففي دراسة أمريكية عن الإشارات ـ السلبية والإيجابية ـ المتعلقة بالمخدرات، في البرامج التلفزيونية «وخلال ٣٦ ساعة من برامج التلفزيون المأخوذة كعينة، من إرسال يوميين نمطيين، كانت هناك ١٤٩ رسالة متصلة بموضوع المخدرات، ومن بين هذا العدد كانت هناك ١٢١ رسالة مؤيدة بنسبة (٨١,٢٪)، و٢٢ رسالة مناهضة، بنسبة (١٤,٨٪) وتبقت ست رسائل غير واضحة الدلالة، والنتيجة أنه كان هناك ست رسائل مؤيدة مقابل كل رسالة معارضة لتعاطي المخدرات، أما بالنسبة للكحوليات فكان هناك عشر رسائل

---

(١) بورديل، إيزابيل، تأثير العنف التلفزيوني في الأطفال، ترجمة: غصون عمار، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد (٦٦)، ربيع أول، ١٤١٥هـ، ص١٠٥، وفيه مزيد بسط عن تأثير التلفزيون على سلوك الأطفال.

(٢) كوندري، جون، سارق الوقت ـ التلفزيون والطفل الأمريكي، ترجمة: رضا أحمد، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد (٦٦)، ربيع أول، ١٤١٥هـ، ص١٢١.

مؤيدة، مقابل كل رسالة مناهضة»[١].

ولا يختلف تصوير الجنس في التلفزيون عن ذلك، وفي دراسة ـ قديمة بعض الشيء ـ أوضحت أن «المشاهد المراهق تُعرض عليه ٢٥٠٠ إشارة جنسية كل عام في التلفزيون»[٢]، حتى أنه تم «التعامل مع الجنس بوصفه عنصراً ممهداً، أو سياقاً تتم داخله ممارسة العنف، أو يُنظر إليه على أنه وجه من وجوه الحياة، يتعين التعامل معه بالضحك العصبي، وفي كوميديات المواقف، وعروض المنوعات، تتلامس الشخصيات، وتتبادل القبلات وتتعانق، وتُظهر الحميمية الجنسية من خلال الإيماء الإغوائي، والمغازلة، وهذه الرسائل الموحية تكون مصحوبة عادة بالضحكات المخمورة»[٣].

وهذا هو ما أنتج ذلك السعار المحموم بكل ما يتعلق باللذة والجسد، وشذوذاتها وغرائبها، ولذا تجد زخماً غير مسبوق للدفع في هذا الاتجاه، وتجند لذلك أبحاث علم السلوك، والرسائل التي تُرسل إلى اللاشعور لدى المتلقي ليؤمن بتلك الهلوسات الجنسية، على اعتبار أنها نوع من الحرية، وما ينتج عن ذلك من تمجيد للجسد، والحرص على قوامه ورشاقته، ولذلك أصبحت الرضاعة الطبيعية تشكل كابوساً مقلقاً لدى النساء، بسبب الخشية من تأثيرها على جاذبية المرأة وجمالها، أو خشية من ظهور التجاعيد[٤]، ولعل من أشدها شذوذاً إثارة اشتهاء الموتى، والانجذاب إلى ما هو ميت، وفاسد، وعديم الحياة، وميكانيكي صرف، ويعتبر فلم الرقية، وما يحمله من تقنيات لا شعورية خير مثال على ذلك[٥].

وأحياناً قد يوظف ذلك لإزالة رهبة الموت من نفوس الجنود، فنجد أن أناشيد يرددها ألوية أحد ألوية الجيش الأمريكي تحكي حكايات عن اغتصاب النساء، وممارسته الجنس مع جثثهن، وهي أناشيد يحفظها الجنود، ويرددونها،

---

(١) كوندري، جون، سارق الوقت ـ التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٥.
(٢) كوندري، جون، سارق الوقت ـ التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٦.
(٣) كوندري، جون، سارق الوقت ـ التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٦.
(٤) كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص٩٩.
(٥) انظر في تحليل هذا الفيلم وما يحمله من تضمينات ورسائل: كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص١٤٨ ـ ١٧٩.

ومطبوعة في كتاب خصيصاً لجنود هذا اللواء، كما أن قائد أحد الجيوش الأمريكية عرض على جنوده أفلاماً داعرة في الليلة التي سبقت ساعة الصفر، للهجوم على العدو، وكل ذلك ثقافة تقوم على الجمع بين القتل وممارسة الجنس[١]، ومن ذلك الإعلان عن الخطيئة الجنسية بين الوالدين وأطفالهم، أو ما يسمى بتزامن الرجل المتقدم في السن، الذي يطمح في النساء الصغيرات، والعكس مع المرأة الشاذة المتقدمة في السن[٢]، أو ممارسات الماسوشية، والسادية[٣].

ومن ذلك ما ترويه مارلين فرنتش، في كتابها ـ الحرب ضد النساء ـ أن إنتاج بعض الأفلام قام على تعذيب بعض النساء الآسيويات إلى حد قتلهن من أجل تحقيق أعلى درجات السادية الذكورية في التهييج الجنسي[٤]، وكذا الحال بالنسبة لموسيقى الروك، وما تحمله من رسائل خطيرة، قد لا يلتفت إليها كثيراً ممن أدمن عليها من شبابنا[٥]، والإشكال في أن السلوك الجنسي «لا يمكن تعلمه عن طريق التلفزيون لسببين هما:

أولاً: لأنه يصور عموماً على نحو زائف ومحرف.

وثانياً: لأنه لا يؤخذ رأي المتلقين فيما يمكن أن يفضلونه، أو يرونه من قيم تلك المجموعة المنوعة الاحتمالات القائمة في هذا المجال من العلاقات بين البشر»[٦].

ومع ذلك تظل وسائل الإعلام هي الموجه الرئيسي لذلك السلوك، وكذا الحال مع بقية تجارب الحياة، إذ أن الذي يُقدم هو«ثقافة الهيمنة، أو ثقافة

---

(١) نقل ذلك عن مارلين فرنتش، في كتابها ـ الحرب ضد النساء: الغذامي، د. عبد الله، المرأة واللغة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٣٣ ـ ٣٤.

(٢) كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص٩٩.

(٣) هما انحرافين جنسيين، يتلذذ فيها المرء بتعذيب الآخرين في حال «الماسوشية»، وبتعذيب نفسه في حال «السادية».

(٤) بواسطة: الغذامي، د. عبد الله، المرأة واللغة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥) انظر في التحليل التفصيلي لهذه الموسيقى لدى: كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص١٧٠ ـ ٢٠٠.

(٦) كوندري، جون، سارق الوقت ـ التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٦.

المؤسسة، وقد جرت دراسات ميدانية عن محطات التلفزة الأمريكية كشفت عن ظلم في تمثيل العجائز والأطفال والنساء والأقليات، بينما احتل الواجهة القوى الاجتماعية المؤسساتية (الفحولية) ـ كما يسميها الغذامي ـ تلك التي تقدم خطاب العنف، واللذة، وصناعة المال والنفوذ، وهذا إخراج ممنتج للحياة يقدم فعلاً انتقائياً وخدعة ثقافية، بينما الحياة الواقعية على الهامش»[1]، وانتقائية الفعل، وخدع الثقافة هذه يتم صياغتها بوسائل عدة من ضمنها «الفيديو كليب»، والذي جاء ليقلب معادلات الذوق والجمال ليؤسس لمدرسة جديدة في الفن، والتي زال معها شرط (الصوت) في الغناء، وحل محله شكل الوجه والجسم[2].

وتلك الوسائل كان من ثمارها ما عبَّر عنه الشاعر ممدوح عدوان بـ«حصار التفاهة»، في تعليقه على تلك الجماهيرية التي اكتسبها برنامج «سوبر ستار»[3]، والذي أقل ما يُقال عنه أنه تطبيع للمتلقي المسلم بتلك الأخلاقية المضادة لدينه وقيمه، حيث كشفت تلك التفاهة عن حجم الغثائية التي تعيشها أمتنا، وما حققه تغييب الوعي، الذي قُذف به في وجدان الأمة على مدى عقود، حيث بلغ عدد المشاهدين من بلد عربي واحد ـ هو المملكة العربية السعودية ـ سبعة عشر مليون مشاهد ومشاهدة، وبلغ عدد الذين صوتوا عبر الهاتف في الحلقة الأخيرة من البرنامج أربعة ملايين في كل أنحاء الوطن العربي، واتصل ملك الأردن وملكته وأميرات القصر بالفائزة فور إعلان النتيجة، واحتشدت الجماهير، في ساحات دمشق وعمان، مثلما تسمرت الملايين أمام شاشات التلفزيون انتظاراً للحظة الحسم، وقبل ليلة الحسم كان المرشح اللبناني قد خرج من المنافسة مما أحدث

---

(١) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٨، وهذه البرامج إنما هي استيراد وتقليد لما يحدث في الغرب، وعلى سبيل المثال صوت في برنامج «نجم البوب» أكثر من٣٢ مليون بريطاني، بينما لم يشارك في الانتخابات البريطانية إلا حوالي ٢٦ مليون بريطاني، انظر ذلك لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٢٧٠.

(٣) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٥٣ ـ ٥٤.

صدمة وطنية لدى أناس كثيرين، أدت إلى استقبال رئيس الجمهورية لذلك الخاسر، وأدت إلى تعاطف رئيس الوزراء معه، وكل الوجهاء السياسيين، وهذا التفاعل والزخم كله بالرغم من وجود نصوص في تحريم ما حدث من وجهة نظر دينية ومن وجهة نظر سياسية، ومن وجهة نظر ثقافية، وهي لغة تحريمية اشترك فيها العلماني والأصولي، وإن عبرا بلغة مختلفة ظاهرياً لكنها نسقياً لغة واحدة، في مقابل قبول عريض وكبير من قبل جماهير المشاهدين والمشاهدات، مما يكشف عن فجوة عريضة بين النخبوي والشعبي[١].

هذا جزء من هندسة القبول الاجتماعي، والذي أصبح كما يرى الغذامي يقلب مقولة أن «الحاجة أم الاختراع»، إلى أن «الاختراع أم الحاجة»، «إذ لم تعد الحاجة هي التي تقرر مطالب الحياة، وإنما تقرر أنماط الحياة، بناء على ما تبنيه ثقافة الصورة بواسطة الموضة، والإعلان، ونماذج المشهورات والمشاهير في لبسهم ومسلكهم. ولم يعد الأمر خياراً فردياً، ولم يعد يستند إلى ضرورات المعاش وشروط الواقع..»[٢].

ويضرب على ذلك عدداً من الأمثلة؛ كالتغيير السريع الذي يحدث لأجهزة الجوالات، حيث أصبحت «شروط التفاعل الاجتماعي لا تسمح بالتعقل هنا، أو تحكيم شروط الحاجة، والشرط العملي، بل سيكون المظهر أساساً لتحديد الخيارات، وكلمة قديم أصبحت مصطلحاً قصير المدى؛ فالقديم هو ما كان عمره شهوراً وليس قروناً كما كانت القياسات السابقة»[٣]، وهذا يحدث في كل شيء، وأخطر ما فيه حدوثه مع اللباس، خاصة مع ملابس النساء، حيث يجري التغيير فصلياً حسب تحولات الموضة، وأخطر من ذلك هو التغيير من داخل الموضة نفسها، إذ صار من شروط الوجاهة ألا تكرر المرأة ما لبسته في مناسبة سابقة، وكل ظهور اجتماعي لا بد أن يكون بفستان لم يسبق له مثيل، حتى أن

---

(١) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٥٢، وقد بسط هناك تحليل تلك الظاهرة «ظاهرة سوبر ستار».

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢١.

(٣) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٢.

إحدى الكاتبات أثنت على مدرِّسة قديمة لها أنها «لم تكن تلبس فستاناً مرتين»، وأن الطالبات كن يحرصن على تذكر أنواع ملابسها وحفظ أشكال هذه الملابس، لكي يدققن النظر عما إذا كانت ستكرر أي لباس، وأكدت الكاتبة أن ذلك لم يحدث على مدى ثلاث سنوات[1].

ومن نتاج ذلك تم «استبعاد شروط الجودة، وأخطرها المتانة التي كانت قيمة قديمة، وهي لم تعد الآن كذلك؛ لأنه ليس مطلوباً من المنتج الجديد أن يعيش طويلاً، وكلها بضعة شهور ـ بالكثير ـ لكي يأتي منتج آخر ينسخه، وسيأتي الآخر من الشركة نفسها، ومن المصمم نفسه، وهما قد أتقنا اللعبة، وصارت سبباً كبيراً لاستمرار أي شركة في السوق ولتحقيق مزيداً من المكاسب عبر مواصلة التغيير والتعديل. ويتبع ذلك دوماً تأكيد على ثقافة الموضة وملاحقة التغيير»[2].



(١) حجازي، هناء، أبله نجاح، بواسطة: الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) الغذامي، د. عبد الله، الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٣.

المبحث السادس

تهميش الأصيل وتأصيل المهمش

سبق أن أوردنا قول آلان بلوم بأن: «كل شيء أصبح ثقافة، ثقافة المخدرات، ثقافة الروك، ثقافة عصابات الشوارع، وهكذا دواليك دون أقل تمييز، حتى أصبح فشل الثقافة ثقافة بحد ذاته»(١)، وهذه النظرة التي لم يصبح لها معيارية، أو ميزان تزن من خلاله الأمور، وتميز بين صالحه وطالحة، وغثه وسمينه، أصبحت إحدى المكونات الأساسية في المجتمعات المعاصرة، والتي لا تنظر سوى إلى السهل اللذيذ، هو ما جعل كثيراً من القيم، والأخلاق تتوارى، وتبتعد، وتذبل، وفي أقل أحوالها تُهمش، ليبزغ مكانها ذلك الفشل الذي أصبح كما يقول بلوم: ثقافة، ولها جماهيرها الصاخبة، والمكتسحة، والتي يُحسب لها كل حساب، وهذا ما سوف نحاول الوقوف عنده في هذا المبحث، وإن كان قد سبق الإلماح إلى ذلك فيما تقدم، وسيكون حديثنا عن ذلك من خلال المطالب التالية:

---

(١) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٩٢.

المطلب الأول

تهميش الأخلاق، وتأصيل الفجور

إن المتأمل في التبدل الأساسي الذي تخضع له الحياة الاجتماعية في الغرب الآن يجد أن الفلسفة الأخلاقية الجديدة المبنية على الانتفاع تبرز للعيان شيئاً فشيئاً «وكل الفضائل التي تتعلق برفاهية المجتمع المادية اليوم هي موضع للمديح ولرفع قيمتها فوق ما هو معقول بينما الفضائل التي ظلَّت تعتبر إلي اليوم، من جهة قيمتها الخلقية الخالصة كالحب الأبوي والعفاف تخسر من قيمتها بسرعة لأنها لا تهب المجتمع فائدة مادية محسوسة. إن العصر الذي كان فيه الحرص على الروابط المتينة في الأسرة من أجل سير الجماعات والعشائر قد تبدل الآن في الغرب الحديث بعصر من النظام الإجماعي أوسع مدى. والمجتمع الذي يكون فيه أساسه فنيّاً أليّاً ـ إذا ينظم بسرعة متزايدة على أساس آلي خالص ـ لا يكون سلوك الابن فيه نحو أبيه ذا قيمة اجتماعية كبرى، ما دام أمثال هؤلاء الأفراد يتخلقون في حدود اللياقة العامة التي يفرضها المجتمع على أفراده. وبالتالي فان الوالد الأوروبي يفقد في كل يوم شيئاً من سلطته على ابنه، وكذا الابن يفقد من احترامه لأبيه. ولقد أصبحت صلاتها المتبادلة مغلوبة ـ أو من أجل هدف عملي ـ مقضيّاً عليها، وذلك لافتراض مجتمع آلي يميل إلى إلغاء كل امتياز لفرد ما على آخر، ثم ـ إذا اعتبرنا تطور هذه الفكرة منطقياً ـ إلى إلغاء الامتياز الناتج من القرابة في الأسرة. أن الصلة القديمة بين الأب وابنه تصبح مع الأيام مهجورة.

الى جنب هذا يسير الانحلال التدريجي لما يسمونه «الآداب الجنسية القديمة»، حيث أن العفاف والإحصان يصبحان مع الأيام خبراً ماضياً في الغرب الحديث لأنهما مفروضان من طريق الخلق فحسب، وليس للاعتبارات الخلقية أثر مباشر محسوس في رفاهية الشعب المادية، وهكذا نجد أن الفضائل الخلقية القديمة التي يؤيدها الدين أخذت تخلى مكانتها (حتى في البيئات العربية والإسلامية) بالتدريج للفضائل الغربية الجديدة التي تدعو الى حرية فردية للجسد البشري غير مقيده. أما ضبط النفس ومراقبة الصلات الجنسية فإنهما يفقدان أهميتهما بسرعة، وأن الصلات الوحيدة الممكنة في المستقبل ستكون مستمدة ـ

في أحسن الأحوال ـ من اعتبارات في درس الجماعات الإنسانية والتناسل»[١]، ومن ثمار ذلك أن أصبح الدعوة للشذوذ والتأصيل له سمة من سمات هذه الحضارة الغربية المعاصرة، على اعتبار أن ذلك حرية شخصية، أو طبيعة بيولوجية... إلى آخر تلك التبريرات التي لن تُعدم في سبل تطبيع كل ما هو شاذ ونادر، ولقولبة تلك الإباحية تم صناعة الأغاني المتخصصة في ذلك، وإعداد الأفلام التي تشجع على ذلك، بل وحتى من قبل الرموز الدينية.

وعلى سبيل المثال قامت شركة دزني من خلال شركتها الفرعية ـ ميراماكس ـ بتوزيع فلم الراهب، والذي يقوم ببطولته راهبان أحدهما شاذ جنسياً مع آخر كثير النزوات[٢]، ويدخل في ذلك حتى في ما يسمى اللعبة السياسية، فعندما ترشح إحدى نجمات الأفلام الإباحية نفسها في انتخابات البرلمان الإيطالي، وكانت حملتها الانتخابية تتلخص في خلعها لملابسها لإقناع وإغواء الناخبين، ونجحت في حملتها تلك وتم انتخابها وبأغلبية كاسحة[٣]، وتبعاً لذلك التطبيع تم بناء تكتلات، ولوبيات جماهيرية تستقطب أكبر عدد من المؤيدين لمساندة ذلك الغثاء، وتلك التكتلات حتى أصبحت لها سمة العالمية، فهي لم تعد تقتصر على بلد دون آخر، وإنما تشيد لها الصروح وتبنى المنظمات ذات الطابع الدولي للدفاع عن شذوذ أولئك الشواذ، وتتداعى تلك اللوبيات للدفاع عن ما يسمونه بـ«الأقلية المضطهدة»، وتحشد الآلة الإعلامية الضاربة، للتصدي لذلك الواجب الذي تقوم به الدولة، كجزء من وظيفتها التي يفترض أنها تعبر عن قيم الجماعة التي يعيشون في تلك الدولة، وتلك توضع نواة تلك النبتات الخبيثة وتُغرس في أغلب البلاد، وتعتبر تلك النواة مضادة لأخلاق، وقوانين المجتمع، وعندما تقوم الدولة الوطنية بواجبها في تطبيق القوانين السارية التي يتحتم عليها القيام بها يعتبر ذلك أمراً منكر؛ لأنه لم يلتزم بالمعايير الغربية.

ولذا نجد ذلك التحشيد مثلا ضد الحجاب؛ لأنه يناقض النظرة الحضارية الغربية، وما يُمارس من حرب لحجبه في داخل الدول الغربية، وما يُمارس من

---

(١) أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤٨.
(٢) زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٩٠.
(٣) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٨٩.

ضغوط لإقصائه أو تشويهه على الأقل في خارجها، ومن الأمثلة على ذلك تصوير الحجاب على أنه مما قد يعيق السياحة في المملكة العربية السعودية، فقد نشرت النيويورك تايمز مقالاً يسخر فيه من كثرة الفضائل التي يتميز بها المجتمع السعودي، ويقول: إنها تُعيق فتح باب السياحة للأجانب[١]، ويرى أن الاستفادة من هذه السياحة تتطلب التخلص من تلك الفضائل، وأن تُستبدل بها الرذائل التي اعتادوا عليها في بلادهم، فهو يسخر من الحجاب، ومن قتل القاتل، ومن منع الاختلاط بين الرجال والنساء، ومن التوقف عن العمل لأداء الصلاة[٢]...

وهذا التخلف الذي يراه كاتب النيويورك تايمز، يقابله تقدم وحضارة، إذ يذكر الدكتور جعفر شيخ إدريس أنه قام بزيارة إلى لندن لحضور مؤتمر عن العولمة، فوجد أن هناك لغطاً في وسائل الإعلام ـ صحافة، وتلفاز ـ حول موضوع الميل الجنسي إلى الأطفال، ويبدو أن بعض البرامج عرض صوراً فاضحة لذلك الشذوذ، وظهر من يدافع وينافح عنه، ولا يرى فيه منافاة للأخلاق، كما أنه في تلك الفترة التي زار فيها بريطانيا كان هناك دعاية محمومة لفلم تُمارس فيه الفاحشة علانية، وخرج منتج الفلم، وكاتب القصة يدافعون عن ذلك الفُحش على اعتبار أنه لا يوجد فيه شيء مناف للأخلاق[٣].

ومن أوضح الأمثلة على ذلك أنه عندما قامت الحكومة المصرية بمحاكمة بعض الشواذ تجمع مثليوا العالم ورفعوا شعار «يا شواذ العالم اتحدوا» للتضامن مع أشباههم المتهمين في قضية «عمل قوم لوط» ولم تتوقع الحكومة المصرية وهي تحيل المتهمين الاثنين والخمسين على القضاء، التلويح لها بحجب المعونة

---

(١) أصبحت السياحة الآن من أقوى قطاعات الاقتصاد في العالم، ولكن يشير كثير من المحللين إلى عواقبها السلبية على أرض الدول المضيفة، إذ يقول كريبندروف في كتابه الإنسانية المسافرة بـ«أن السياحة تبتلع الأرض والطبيعة، والخيرات الثقافية مثل مستعمر جديد منتهك للبيئة»، بواسطة: بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٢) أورد ذلك: إدريس، د. جعفر شيخ، في مقال له بعنوان: «حُماة الرذيلة»، نُشر في مجلة البيان، العدد (١٦٧)، رجب ١٤٢٢هـ، ص٥٣.

(٣) إدريس، د. جعفر شيخ، في مقال له بعنوان: «حُماة الرذيلة»، نُشر في مجلة البيان، العدد (١٦٧) رجب ١٤٢٢هـ، ص٥٣.

الأمريكية احتجاجاً على قمع «حقوق الإنسان واضطهاد الشواذ»، ونظم أعضاء ستين منظمة للمثليين والمثليات في ١٥ دولة ومقاطعة فعاليات لإعلان الحداد، والتضامن مع زملائهم المصريين، وربما هي المرة الأولى التي يرفع فيها المثليون شعار الوحدة العالمية، وذلك بعد النداء الذي وجهه شخص يدعى: فيصل علام، يقود تجمعاً مزعوماً يسمى: «مجموعة المسلمين الشواذ» في الولايات المتحدة، والذي يدعو فيه زملاءه من الشواذ «للتضامن مع زملائهم المضطهدين في مصر»، وقال علام في أسباب النداء: «إن العداء الحكومي للشواذ ليس جديداً، لكن تنظيم احتجاج دولي بهذا الشكل ليس جديداً»، ولم يفته انتقاد «تراخي الضغوط الدولية على الحكومات المضطهدة للشواذ»، غير أنه في الوقت ذاته لفت إلى أن «حملة أعضاء الكونجرس للتضامن معنا بداية طيبة»، وفي استجابة سريعة اعتمدت تنظيمات الشواذ يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١م يوماً للاحتجاج والحداد، وتنظيم فعاليات تضامن في أربع قارات، في مدن برلين، وكانبيرا، وجنيف، وكمبالا، ولندن، ونيويورك، وباريس، وسان فرانسيسكو، وأتلانتا، وفانكوفر، وواشنطن، ولم تتوقف استجابة واشنطن للتضامن مع المثليين على القرار الرسمي ـ الذي تمثله الخارجية الأمريكية ـ وإنما تجاوزتها إلى دوائر السياسة ورجال الكونجرس وفي مقدمتهم باري فرانك عن ولاية ماستشوستس وهو من «المثليين»، ومعة توم لانتس المعروف عنه المشاركة في أي حملة ضد مصر، حيث جمعا توقيع خمسة وثلاثين من زملائهم على خطاب وجه إلى الرئيس حسني مبارك.

والمفاجأة كانت في تلويح أعضاء الكونجرس بالمعونة الأمريكية المقدمة إلى مصر حيث بدأت الرسالة بالقول: «بما أننا من المساندين الأقوياء لتقديم المعونة إلى مصر، ونعتقد بأن توجيه الاتهام إلى رجال مارسوا الجنس بالتراضي مع أشخاص بالغين من الجنس نفسه موقف لا نستطيع الدفاع عنه أو تفسيره». والطريف أن أعضاء الكونجرس عزوا الربط بين الاحتجاج والتلويح بحجب المعونة إلى إنهاء تخصص من ضرائب الشعب الأمريكي وجزء لا يستهان به يسدده الشواذ، وهذه المعونة يوافق عليها أعضاء الكونجرس المساندون لحق المثليين في الحياة ورفض أي ممارسة أو تفرقة ضدهم»[1].

---

(١) تقرير ورد في صحيفة الحياة، العدد رقم (١٤٠٣١)، ونقلته مجلة البيان في عددها رقم =

وقد أثمرت تلك الجهود إلى إطلاق سراح أولئك الشواذ، وقد لا أكون مبالغاً إذا قلت أن تجريم الشذوذ أصبحت جريمة تتحاشى بعض الدول تجريمها، خشية من مثل هذه الضغوط. ولم يقتصر الأمر في الاعتراف بهذا الانحراف عن الفطرة السوية على الملاحدة، أو العلمانيين، وإنما شمل كذلك بعضاً من رجال الطوائف التي تنتمي إلى بعض الأديان، حيث صوت الحاخامات المنتمون لأكبر تجمع يهودي في الولايات المتحدة لصالح الاعتراف بزواج الشواذ جنسياً، ووافق المؤتمر المركزي للحاخامات الأمريكيين التابع لحركة الإصلاح اليهودية على مباركة زواج الشواذ من الجنسين، في طقوس دينية يهودية، وقال رئيس المؤتمر الحاخام تشارلز كرولوف: «إن من حق الشواذ الاعتراف بزواجهم واحترامهم»[(١)].

ومحاولات شرعنة وتطبيع ذلك الشذوذ قائمة على قدم وساق، فتجد عشرات المواقع المتخصصة لهذا الغرض على الإنترنت، فبعد أن نجحت في نشر ثقافة «الجنس الآمن»، وتشريع «حماية الشواذ» في مؤتمرات الأمم المتحدة التي تم تدشينها من العاصمة الصينية بكين ابتداء من عام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥م[(٢)] ـ بكين+١٠ ـ وهو المؤتمر الذي انتهى بتوصيات في هذا الشأن وافقت عليها حكومات الدول العربية والإسلامية، وكان من آخرها المؤتمر الذي عُقد في نيويورك ٢٠٠٦م، وقد حاولت بعض الدول وقبل انقضاء عام ٢٠٠٨م ـ وتحديداً في ٢١ ديسمبر ـ تقنين الأمر في الأمم المتحدة في إعلان مفصل لحماية الشواذ، قدمته كل من إسرائيل وهولندا وفرنسا، وجمعت له توقيع ما يقارب ٦٦ دولة ولا يزال مفتوحاً لمزيد من التوقيعات إلى الآن، وهي خطوة قوبلت بالرفض من قبل فريق آخر تزعمته الدول العربية والإسلامية ولم تجمع سوى (٦٠) توقيعاً، وقد نص ذلك الإعلان على ما سمي بـ«الحقوق الإنسانية للشواذ جنسيّاً»، وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة نص الإعلان على «ضرورة اتخاذ التدابير

= (١٦٧)، شهر رجب ١٤٢٢هـ، زاوية «مرصد الأحداث»، ص١٠٤.

(١) خبر ورد على موقع هيئة الإذاعة البريطانية، ونقلته مجلة البيان في عددها رقم (١٥٠)، شهر صفر ١٤٢١هـ، زاوية «مرصد الأحداث»، ص١٥٠.

(٢) وكل مؤتمر بعد عام (١٩٩٥م) أصبح يرمز له بـ(بكين ثم رقم المؤتمر)، وهذا يعني أن مؤتمر ٢٠٠٥م يحمل الرقم (بكين + ١٠).

اللازمة لا سيما التشريعية والإدارية لضمان حرية التوجه الجنسي، وحماية الشواذ من العقوبات الجنائية المطبقة في بعض البلدان مثل الإعدام والاعتقال أو الاحتجاز»، وهو ما كان سيعني في حال إقراره أن يصبح الشذوذ مباحاً دولياً، وليس من حق أي دولة عربية أو إسلامية أن تعارضه، أو تعترض على زواج الشواذ.

وكل ذلك تزامن مع بدء حملة على الفضائيات العربية لتسويق ذلك إعلامياً من خلال مشروع أطلق عليه «الميثاق العربي للإعلام وحقوق الطفل»، كتطبيق لمقررات مؤتمر بكين +١٠ والذي فرض على العالم تدريس الجنس لأبنائه في المدارس، وعد الشذوذ والحمل خارج الزواج والانحلال الأخلاقي أمور غير مجرمة، وشاركت في ذلك برامج عدة مثل: برنامج «هالة شو» و«ضد التيار» على قناة روتانا، وبرنامج «الحياة ـ أو لايف» على قناة دريم، أو برامج «كلام نواعم»، و«آدم» و«اليوم السابع» على قناة «أم. بي. سي»، وبرنامج «مساواة» على قناة الحرة، حيث تطرقت أغلب هذه البرامج إلى مسائل جنسية خادشة مثل: «مهنة العاهرات»، ومشكلات غريبة تتعلق بالمرأة كـ«حق المرأة في التسمي باسم أمها لا أبيها فقط»، وبرامج عن العلاقات الجنسية الآمنة للمراهقين والشواذ!!

وكذا الحال بالنسبة للسينما حيث بدأ عدد من مخرجي الأفلام المصرية يتعاملون مع قضية الشذوذ بشكل اعتيادي، إذ تم إدخال مشاهد معينة للشواذ والسحاقيات في عدد من الأفلام منها فيلم «ماتيجي نرقص»، و«حين ميسرة»، و«عمارة يعقوبيان»، هذا كان خلال عام ٢٠٠٨م، ولكنهم سوف يجعلون من الشذوذ موضة السينما العربية عام ٢٠٠٩م، فمن المتوقع أن يشهد هذا العام عرض فلمين مصريين يناقشان الشذوذ الجنسي، والسحاق النسائي، وفي هذا السبيل فقد تم تشكيل جمعيات خاصة بالشواذ والسحاقيات، إذ ظهر في لبنان جمعية أسمت نفسها بـ«حلم»، وقد أفاد. محمد السيد ـ رئيس تحرير لأحد المواقع الإلكترونية المقاومة ـ أن هناك جمعيات للشواذ حصلت على تصريح رسمي مختوم من الحكومة اللبنانية بدخول ٧٠٪ من مدارس العاصمة بيروت لتدريس الشذوذ الجنسي، بالإضافة إلى قيامهم بحملات إعلامية مدعومة من الخارج للترويج لذلك الشذوذ، وأنهم قاموا بأكثر من حفل زواج لشواذ، وسيقومون ببث إعلانات عنه في التلفزيون اللبناني، كما أن هناك جمعية «ميم»

وهي جمعية خاصة بالسحاقيات، ومصرح لها من قبل الحكومة اللبنانية، وتروج لنفسها عن طريق بعض الصحف اللبنانية، وقد أصدرت علناً العدد الثاني من «مجلتهن الخاصة» والتي تعنى بالدفاع عن حقوق المثليات في لبنان، وفي هذا العدد تكشف النساء عن هويتهن الجنسية، ويتحدثن عن الوصم والتمييز الذي يلحق بهن بسبب ميولهن(١).

وكان من آخر بعض التشريعات التي أقرتها لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة، في اجتماعات دورتها رقم (٥٣) والتي عُقدت من الفترة ٢ ـ ١٣ مارس ٢٠٠٩م، والتي تتضمن المساواة بين الذكور والإناث في الإرث والقوامة، وإباحة حمل المراهقات وإجهاضهن، والجنس الآمن، وإلغاء مختلف الفوارق بين الرجل والمرأة تحت ذريعة النوع الاجتماعي «الجندر»، وألزمت حكومات جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بتنفيذ تلك الاتفاقات بلا قيد أو شرط، بما فيها الحكومات العربية والإسلامية، ولم يلتفت الغربيون المسيطرون على هذه الاجتماعات إلى المذكرات التي قُدمت لهم من قبل بعض الحكومات العربية، وعدد من الدول الإسلامية(٢).

ومما استوقفني في هذا المجال ذلك الجهد المحموم الذي تقوم به عدد من التجمعات والجمعيات الحقوقية لفرض الأجندة الغربية، فيما يتعلق بحقوق المرأة، إنه فقد تم عمل دليل تدريبي، بناء على مقترحات مؤتمر بكين، وهذا الدليل حمل عنوان: «حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي»، وتم إنشاء جمعيات دولية لكسر ما يسمونه البطريركية الأبوية للدين، وتحديداً الإسلام، مثل جمعية «النساء اللاتي يعشن في ظل القوانين الإسلامية»(٣)، وفي

---

(١) تحقيق بعنوان: «الصهاينة يدعمون الشذوذ في العالم العربي»، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٥)، مرجع سابق، ص١٧ ـ ١٩.

(٢) تقرير بعنوان: «الأمم المتحدة تساوي بين الذكر والأنثى في الإرث والقوامة.. وتبيح الشذوذ وحمل المراهقات!!»، مجلة المجتمع، العدد رقم (١٨٤٥)، مرجع سابق، ص١٧ ـ ١٩.

(٣) وهي شبكة تضامن دولية، تأسست عام ١٩٨٤م، وتتناول اتجاهات القوى السياسية لصياغة الإجراءات القانونية، والاجتماعية، والإدارية التي تعزز الهياكل البطريركية، وتميز ضد النساء، ماراتوس، جولي، وأخريات، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي ـ دليل تدريبي، مرجع سابق، ص٥٣.

صفحات التدريب من الافتئات والكذب ما لا يمكن أن يقبله عقل.

وعلى سبيل المثال في التدريب الثالث من الفصل الثالث حيث تجد حالة رجم نورجاهان، وتسرد قصتها على النحو التالي «نورجاهان شابة مسلمة، زوَّجها والدها وهي في سن صغيرة، ولكن زوجها هجرها ثم طلقها في النهاية، وجدت نورجاهان عملاً كعاملة في الفترة الصباحية، وانضمت إلى النقابة المحلية. أراد أحد الأئمة أن يتزوجها، لكن والدها اختار لها زوجاً آخر. لكن الإمام أعلن أن الزواج الثاني غير قانوني، وأنها لم تحصل على الطلاق من زوجها الأول بصورة صحيحة، وصدر الحكم برجمها حتى الموت، لتورطها في جريمة الزواج من رجلين في وقت واحد، ولم تُعط فرصة للدفاع عن نفسها، ومع تدخل قادة آخرين في المجتمع، تم تخفيف الحكم إلى الرجم بمائة وواحد حجر. ورجمت نورجاهان علانية في حفرة أمام بيتها.

لم تتحمل نورجاهان الإهانة وانتحرت، قامت المنظمات النسائية برفع قضية ضد مرتكبي الحادث الذين صدر الحكم ضدهم بالسجن لمدة سبع سنوات»[1]، وصيغ على هذه القصة عدد من الأسئلة لا يمكن وصفها إلا أنها تصب في هذا الاتجاه، حيث أُخذ الشاذ ـ أي: هذه القصة في حال التسليم بوقوعها، وإن كانت تحمل من التناقض والكذب الشيء الكثير ـ وعُمم على أساس أنه قاعدة، وهذا من تأصيل الشاذ لتوظيفه في عملية التشويه، لما يسمونه البطريركية ـ الذكورية ـ الأبوية.

ومن تلك التدريبات التدريب الأول من الفصل السادس، بعنوان: «تحديد السلوك المقبول اجتماعياً للفتيات»، والذي يُراد منه ألا يكون الوصم الاجتماعي قائماً ضد أي مظهر أو سلوك جنسي، على اعتبار أن ذلك مناقض للحرية الشخصية للمرأة، وهناك عدد من التدريبات الأخرى التي تصادم نصوصاً شرعية؛ كالتدريب على مقاومة أو حظر الختان، والتدريب على مقاومة زواج الصغيرات ـ أي: بعد البلوغ ـ، التدريب على النجاح السياسي، أو تولي الولاية العامة، وهو ما حرصت عليه أمريكا بعد احتلالها لأفغانستان، والعراق، كما أن من الأشياء

(١) ماراتوس، جولي، وأخريات، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي ـ دليل تدريبي، مرجع سابق، ص٥٤.

التي حرصت على نشرها أمريكا المسكرات، على اعتبار أن ذلك مظهراً ليبراليّاً مشرقاً[١].

ومن ذلك أنه عندما سقطت الحكومة العراقية، وقامت عمليات السلب والنهب، للمحلات التجارية، والمصانع، والوزارات، قال وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد مبرراً ذلك: «بوجود حرية بدون نظام، فالناس الأحرار هم أحرار أيضاً بالقيام بالأخطاء، واقتراف الجرائم، وهم أيضاً أحرار بأن يعيشوا حياتهم والقيام بأشياء خارقة، وهذا ما سوف يحصل هنا»[٢].

المطلب الثاني

تهميش الأديان، وتأصيل الكفر والإلحاد

يُعتبر الدين الحصن الحصين للأخلاق، وللوصول إلى الثانية لا بُد من تحطيم الأول، وقد استطاعوا منذ زمن بعيد تحطيم قدسية النصرانية، وتهميشها، وبقي الدور على الدين الممانع الوحيد الذي يُخشى من نفوذه، فكان الحرص على ربطه بالإرهاب، واحتواء شُذاذ الآفاق الذين يضادونه، أو يصادمونه، باسم حرية الرأي، وحرية الفكر، وحرية العقيدة، إلى آخر شعارات الحرية البراقة، وتصنيفاتها التي لا تتناهى، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمنذ أن أصدر سلمان رشدي روايته «آيات شيطانية»، التي تمتلئ بالاستهزاء بكل مقدس، وبالانقلاب على ثوابت القرآن، ومسلماته.

ونتيجة لذلك أصدر عدد من علماء المسلمين فتاواهم بردة سلمان رشدي وإهدار دمه، كان رد الغرب على ذلك هو تبنيه والإعلاء من شأنه، فقد صرح فيديريكو مايور ـ سكرتير عام اليونسكو بقوله: «تحزن اليونسكو ـ كبيت للحرية ـ كلما تنكر أحد لحق أساسي من حقوق الفرد، كحق إبداء الرأي، وتحس كبيت للإبداع بانتقاص كلما حُكم على مخيلة إنسان ما بالسكوت، وتتألم كبيت للسلام

---

(١) انظر تحقيقاً في ذلك بعنوان: «المشروبات الروحية تعود إلى بغداد»، صحيفة النيوزويك ـ الطبعة العربية ـ العدد (٤١٩)، ١ يوليو ٢٠٠٨م، ص١٢ ـ ١٣.

(٢) فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٢٢٦.

عندما تعصف ريح العنف. إنه من واجب كل واحد أن يحترم حرية الآخرين في إبداء آرائهم مهما كانت الإهانة، فإن الدعوة إلى العنف مرفوضة، أياً كان مصدره»[١]، وتم تبني كتابه هذا من أكثر من جهة، حتى إن اللجنة الوطنية السويسرية لدى اليونسكو اقترحت توزيع كتاب سلمان رشدي دولياً كرد فعل على تلك الفتاوى الغاضبة التي تتعدى على حقوق الإنسان، حتى تم دفع ثمانمائة ألف دولار مقدماً، من قبل دار بنجوين للنشر، كحقوق لذلك الغثاء الذي أصدره، وبيع منه أكثر من مليون نسخة في تلك السنة التي طبع فيها[٢]، والتي تسببت في ثورة المسلمين جراء ذلك المساس الصريح بعقيدتهم، ومقدساتهم، بل إن مجرد نقد سلمان رشدي أو التعاطف مع المسلمين من الأذية التي لحقت بهم أصبح جريمة في العرف الغربي.

فهذه البروفيسورة الألمانية الشهيرة: آن ماري شيميل بعد فترة يسيرة من ترشيحها للجائزة السنوية المرموقة لاتحاد بائعي الكتب اعترفت أنها قد تأثرت وتألمت مثلما حدث لملايين المسلمين بالعبارات الكفرية الجائرة التي احتوتها الآيات الشيطانية لسلمان رشدي، فانقلبت عليها وسائل الإعلام، وتم البحث في مؤلفاتها السابقة التي تعد بالعشرات، وكان المأخذ الوحيد الذي حُمل على هذه البروفيسورة أنها تابعت أبحاثها الإسلامية بتعاطف معها، وليس بكراهية لها واشمئزاز منها»[٣].

وذلك التحيز مع كل من يطعن في ثوابت الدين حدث مع الكاتب: نجيب محفوظ، والذي منح جائزة نوبل في الأدب، على نفس الرواية التي استهزأ فيها بالأنبياء والرسل، والتي عارضها الأزهر، وكذا الحال مع الكاتبة البنجلاديشية: تسليمه نسرين، ومع زعيم ورائد التنوير ـ حسبما يرى التنويريون المعاصرون ـ الدكتور نصر حامد أبو زيد، ومع البرلمانية الهولندية من أصل صومالي: أيان هرشي علي، والتي كتبت قصة «خضوع»، وتتحدث فيها عن معاملة الإسلام

(١) الذيب، سامي عوض، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام، ضمن كتاب: حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) ديدات، أحمد، شيطانية الآيات الشيطانية، وكيف خدع سلمان رشدي الغرب، مرجع سابق، ص٥٤، ٦٦.

(٣) هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص٢٥٨.

للنساء، وما تعانيه من عنف، وتم أخذ هذه القصة وعُمل منها فلم قام بعمله المخرج الهولندي: فان غوغ، والذي تم اغتياله بعد ذلك(١).

وهؤلاء جميعاً يجمعهم أمران:

الأمر الأول: أنهم مسلمون انقلبوا على إسلامهم، وضاروا مجتمعاتهم، وصادموهم في عقائدهم، وطعنوا في مقدساتهم.

والأمر الثاني: أن الغرب ـ النصراني ـ المتحضر قام باحتوائهم، ونصرتهم على مجتمعاتهم التي لفظتهم، لمصادمتهم لعقائد ذلك المجتمع.

وفي المقابل نجد تقديساً، وتجريماً لأمور لا تعدوا أن تكون نوعاً من الخرافة، أو أن يكون لحق بها من التضخيم والتزوير ما لا يعلم مداه إلا الله، كما هو الحال مع الهولوكوست(٢)، والتي يصبح مُجرما من يشكك في الأعداد التي احرقوا في المحرقة التي يزعم اليهود أنه تعرضوا لها، في مقابل إباحة كاملة مطلقة لكل استهزاء بالأديان، والأنبياء، والمقدسات، والتهكم بها، والتشكيك فيها.

ومن ذلك ما حدث من أزمة الرسوم الكاريكاتيرية الدنمركية، والتي كانت تستهزئ بالرسول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وتلقفتها بعد ذلك عدد من الصحف الغربية ـ بل وحتى العربية ـ وكان مما عنونت به صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية بعد إعادتها لنشر تلك الرسوم «نعم لنا الحق في كاريكاتير عن الله»(٣).

ويدخل في ذلك الإطار منح الجوائز الدولية لعدد ممن جعلوا من همومهم

---

(١) آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/ أبريل، ٢٠٠٨م، ص٢٣.

(٢) انظر في ذلك التضخيم للهولوكست: أبو زكريا، يحيى، الغرب بين حرية السب، وحرمة الحديث ـ هل الهولوكست أقدس من رسولنا الكريم ﷺ، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٨)، ١٢ محرم ١٤٢٧هـ، ص٢٠ ـ ٢١، وما كتبه المفكر المبدع: روجيه جارودي، في كتابه: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» مرجع سابق، ص٢٠٠ ـ ٢٢٢، وانظر في تصوير حقيقة ما كان يجري داخل معسكرات النازية ما كتبه بول راسينييه، في كتابه: ترهات أوليسيوس، ترجمة: هشام حداد، دار الذاكرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

(٣) عز الدين، أحمد، أزمة الإساءة بين القلب والعقل، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٨)، ١٢ محرم ١٤٢٧هـ، ص١٩.

مصادمة الثوابت، وزعزعة الأساسات، كما فُعل مع نجيب محفوظ ومنحه جائزة نوبل للأدب لقاء روايته أولاد حارتنا، والتي يمس فيها بالغمز والهمز أنبياء الله ورسله، وكذا كل من تعرض لزعزعة الأسس والثوابت فستجده حتماً قد نال من الجوائز الغربية ما يشجعه على بذل المزيد من تلك الزعزعة، وذلك الاستهزاء، ومن ذلك تكريم الرئيس الإيطالي: كارلو أتزيلو تشامبي يوم الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥م للكاتبة والصحفية العنصرية: أوريانا فالاتشي[١]، وليس بعيداً عن ذلك منح جامعة توبينجن الألمانية محاضرة البابا بنديكت التي وصف فيها الإسلام بأنه «شرير وعديم الإنسانية»[٢]، والتي أسأت كثيراً للمسلمين، فمنح على تلك الكلمة جائزة كلمة العام، ووصفها بالشجاعة والمنطقية[٣].

ولذا يجب أن لا نعجب عندما نجد أن الدول الأوروبية وكندا وتشيلي من أبرز معارضي القرار الذي تقدمت به منظمة المؤتمر الإسلامي ومن ورائها الدول الإسلامية إلى مجلس حقوق الإنسان والذي ينص على مكافحة إهانة وازدراء الأديان ـ والذي أقر بأغلبية الدول الإسلامية[٤] ـ وبالرغم من رمزية القرار وعدم إلزاميته، إلا أن تلك الدول أبت إلا معارضته، فتأمل أي تهميش للأديان أكثر من هذا؟!!.



(١) خبر بعنوان: «الرئيس الإيطالي يكرم كاتبة عنصرية تهاجم الإسلام والمسلمين»، مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٢) في ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ص١٣.

(٢) خبر بعنوان: «هدايات مثيرة للجدل ـ مستفزون مسيحيون واعتدال إسلامي، صحيفة النيوزويك، ٨ أبريل ٢٠٠٨م، ص٦، وانظر في نص تلك المحاضرة، وتلفيقات البابا ضد الإسلام في محاضرته تلك، وافتراءه على الإمام ابن حزم، وغير ذلك من التحريفات: عمارة، د. محمد، الفاتيكان والإسلام ـ أهي حماقة أم عداء؟؟، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ص٥٦ وما بعدها، والكتاب في جملته رد على البابا في افتراءاته تلك.

(٣) خبر بعنوان: «جامعة ألمانية تكافئ البابا على كلمته المسيئة للإسلام» مجلة المجتمع، العدد (١٦٨٢) في ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ص١٣.

(٤) الخبر في مجلة المجتمع، العدد (١٨٤٦)، ٩ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ، ص٨.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تقدم يمكننا الخلوص إلى عدد من النتائج والتوصيات، وسنجملها على النحو التالي:

أولاً: النتائج: من أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

١ ـ أن المركزية الغربية حققت هيمنة مطلقة على المشهد الدولي بكل جوانب ـ السياسية، والاقتصادية، والحقوقية.. إلخ ـ وذلك من خلال التفوق المطلق، والقوة الضاربة على جميع الأصعدة. وهذا هو الحق في نظر الغرب، فمن يملك تلك القوة فإنه تُضمن له حقوقه.

٢ ـ أن المركزية الغربية وظفت ذلك التفوق وتلك الهيمنة في تحقيق أهدافها وأجنداتها ومصالحها على مختلف الأصعدة، سواء كان ذلك من خلال التدخل المباشر، أو من خلال لبس الأقنعة التي تتقنع بها لتحقيق أهدافها.

٣ ـ أن من ضمن الأقنعة التي تتقنع بها المركزية الغربية لتحقيق أهدافها، قناع حقوق الإنسان.

٤ ـ أن المركزية الغربية تقوم بالاحتكار الحصري للجوانب الحيوية المُشَكِلة لحقوق الإنسان، وهي: حصر المرجعية الفكرية والفلسفية في تراثها وحضارتها، واحتكار التقنين والتنظيم لتلك الحقوق من خلالها هي، وكذا الحال بالنسبة للمتابعة والتقييم فهو حكراً عليها، ولا تجرؤ حضارة من حضارات الأطراف على منازعتها في ذلك، أو التمتع بخصوصيتها الثقافية التي قد تخالف ما يتبناه الغرب.

٥ ـ أن دول التمركز الغربي هي المسيطرة حصراً على المنظمات الأممية والدولية، وهي التي توجه مساراتها لخدمة مصالحها، وتعتبر أكذوبة حقوق الإنسان حجر الزاوية في إدارة أنشطة تلك الهيئات والمنظمات الأممية.

٦ ـ أن دول التمركز الغربي تعتبر أكبر منتهك لحقوق الإنسان على مر التاريخ ـ وتاريخها يشهد بذلك ـ وهي لا زالت تحافظ على ذلك التفوق، ولكن دون أن تجرؤ دول الأطراف أن تقف في وجهها، أو أن تردعها عن جبروتها وطغيانها ذلك.

٧ ـ أن دول التمركز الغربي تعتبر فوق المحاسبة، ولا يمكن معاقبة أي منها، مهما ارتكبت من مجازر جماعية، ومهما قامت بانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان.

٨ ـ أن حقوق الإنسان ومعاييرها التي وضعها وارتضاها الغرب تعتبر إحدى أهم وسائل تدخل دول التمركز الغربي في دول الأطراف، وانتهاك سيادتها، بل وسحقها وتجويع أهلها وقتلهم إذا خالفت سياسات أو توجهات دول المركز.

٩ ـ أن الغرب يمسك بزمام الإعلام على مستوى العالم، وهو يوظف سيطرته الإعلامية هذه لتزيين وجهه القبيح من خلال إظهار إنسانيته ورحمته وعدله، في مقابل التجاهل أو التغاضي، وغض الطرف عن انتهاكاته الممنهجة لحقوق الإنسان.

١٠ ـ أن الغرب يوظف حقوق الإنسان لخدمة عقيدته النصرانية، من خلال التوظيف الممنهج لاستغلال الكوارث الإنسانية في خدمة التنصير ـ كمثال فقط.

١١ ـ أن هناك تململ واضح من قبل دول الأطراف ـ وشعوبها تحديداً ـ من ذلك الجبروت الغربي، وما يمارسه من سحق لحقوقهم، ونهب لثرواتهم بكل صلف.

١٢ ـ أن الحاجة إلى الانقلاب على قيادة دول التمركز الغربي للعالم بات ضرورة ملحة، حيث لم تؤدي قيادته للعالم إلا للخراب والدمار.

١٣ ـ أن الانقلاب على قيادة دول التمركز الغربي لا يكون إلا من خلال تضامن حضارات الأطراف، ودولها والتصدي لذلك الجبروت الغربي، ومقاومته، ومقاومة صلفه وغروره.

١٤ ـ أن الروحانية التي تتمتع بها دول الأطراف، وحرصها على ربط

الأخلاق والدين بالتشريع والتقنين يعتبر إحدى عوامل قوتها، والتي يجب عليها أن تحرص على المحافظة عليه، في مقابل ذلك الإلحاد الغربي، وحرصه على الفصل التام بين العقدي الروحي والقانوني.

ثانياً: التوصيات: ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ أن فهم التقنيات والاستراتيجيات التي يستخدمها الغرب في السيطرة على دول الأطراف هي أول خطوة في مقاومة هيمنته.

٢ ـ بناء منظومات معرفية وحضارية لكسر احتكارية الغرب للمرجعية الفكرية والفلسفية لحقوق الإنسان. وبناء تكتلات دولية لكسر أحادية الغرب وفرضه للقوانين والتنظيمات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣ ـ بناء منظومات وأجهزة رصد تتوافر لديه القدرات على قراءة تلك التقنيات والاستراتيجيات التي يستخدمها الغرب.

٤ ـ بناء مراكز متخصصة لرصد انتهاكات الغرب لحقوق الإنسان، وكسر أحاديته في متابعة وتقييم ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع الحضاري عن ثقافات وحضارات دول الأطراف.

٥ ـ بناء تكتلات لدول الأطراف ومنظوماتها بكل اختصاصاتها ـ سياسية واقتصادية وحقوقية ـ لمواجهة سيطرة ذلك التمركز الغربي.

٦ ـ إعداد الدراسات المتخصصة برصد انتهاكات المركزية الغربية لحقوق الإنسان بشكل تفصيلي، ويمكن أن يكون هذا البحث مقدمة لها، وتكون تلك الدراسات معنية بتفاصيل تلك الانتهاكات، ويمكن أن تكون على النحو التالي:

أ ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق المدنية.

ب ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق السياسية.

ج ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الاقتصادية.

د ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الاجتماعية.

هـ ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الثقافية.

و ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق البيئية.

ز ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الصحية.

ح ـ انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الجماعية.

٧ ـ بناء خطاب إعلامي منصف لحقوق دول وحضارات الأطراف، في مقابل ذلك التزيين الممنهج الذي تمارسه وسائل الإعلام المسيطر عليها من الغرب ـ ومن يدور في فلكها ـ لانتهاكات الغرب لحقوق الإنسان.



أهم المراجع والمصادر[1]

- إبراهيم، عبد الله، **المركزية الغربية وإشكالية التكون والتمركز حول الذات**، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- أبو بكر، أميمه، وشكري، شيرين، **المرأة والجندر ـ إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**، ضمن سلسلة حوارات لقرن جديد ـ نشر دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- أبو شبانة، ياسر، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- أجيتون، كريستوف، **العالم لنا ـ العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها**، ترجمة: طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
- أركون، محمد: **الإستشراق بين دعاته ومعارضيه**، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- آرمسترونغ، كارين، **الحرب المقدسة ـ الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم**، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.
- أسد، محمد، **الإسلام على مفترق الطرق**، ترجمة: د. عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧١م.
- أستكتلر، جوزيف، **العولمة ومساوئها**، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي، نشر بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

(١) تم ترتيب أسماء المؤلفين حسب الترتيب الألفبائي (الهجائي) وليس الأبجدي، كما أنه لا يشمل جميع المصادر والمراجع.

- آشتون، إيفلين النوع ـ **الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف**، ترجمة: محمد قدري عمارة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- أشفيستر، ألبرت، **فلسفة الحضارة**، ترجمة: د. عبد الرحمٰن بدوي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- أمين، جلال، **خرافة التقدم ـ العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- أمين، د. جلال، **عولمة القهر ـ الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- أنان، ديفيد، **الكوكلس كلان**، ضمن كتاب: الجمعيات السرية، تحرير: نورمان ماكنزي، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، **في مواجهة دافوس ـ قراءة في الحركة العمالية ضد العولمة**، ترجمة: سعد الطويل، ميريت للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م.
- أوتاوا، مارينا، وتوماس كاروذرز: **المعونة الأجنبية لدعم الديمقراطية ـ هل هي تمويل لنشر الفضيلة**، ترجمة: د. محمود بكر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- أوكين، سوزان مولر، **النساء في الفكر الغربي**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- إيسلر، رايان، **الكأس المقدسة وحد السكين**، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- إيغلتون، تيري، **أوهام ما بعد الحداثة**، ترجمة: ثائر ديب، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ايغلتون، تيري، **الإرهاب المقدس**، ترجمة: أسامة إسبر، بدايات للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ايفانز، غراهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- إيليربي، هيلين، **الجانب المظلم في التاريخ المسيحي**، ترجمة: د. سهيل زكار، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

- ألبرت، مايكل، **الحياة بعد الرأسمالية ـ اقتصاد المشاركة**، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- آليه، موريس: **العولمة تدمير العمالة والنمو ـ التجربة خير دليل**، ترجمة: أميرة جمعة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- أوتار، فرانسوا، **في مواجهة دافوس ـ الحركة العمالية ضد العولمة**، ترجمة: سعد الطويل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- بادي، برتران: **عالم بلا سيادة ـ الدولة بين المراوغة والمسؤولية**، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- بادي، برتران، **الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- باركر، أرنست، **الحروب الصليبية**، ترجمة: د. العريني، السيد الباز، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
- بارنين، الكسندر، **الإغواء بالعولمة**، ترجمة: عياد عيد، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- البازعي، د. سعد، **المكون اليهودي في الثقافة الغربية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- د. البازعي، سعد، د. الرويلي، ميجان، **دليل الناقد الأدبي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م.
- باشات، محمد بهاء الدين، **المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي ـ الأعمال الانتقامية وفكرة العقاب الدولي**، هيئة شؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- باركر، كريس، **التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية**، ترجمة: علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- بارنتي، مايكل، **ديمقراطية القلة**، ترجمة: حصة المنيف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- باكان، دافيد، **فرويد والتراث الصوفي اليهودي**، ترجمة: د. طلال عتريسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- بام، موريس، **الأدب والنسوية**، ترجمة: سهام عبد السلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- باومر، فرانكلين، **الفكر الأوروبي الحديث ـ الاتصال والتغيير في الأفكار**، ترجمة: أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.

- باول، جون، **الفكر السياسي الغربي**، ترجمة: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.
- بالاست، غريغ، **أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال**، ترجمة ونشر الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- بانتل، بولين شميت، **موسوعة تاريخ النساء في الغرب**، ترجمة: سحر فراج، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- بايير، مايكل كولينز، **كهنة الحرب الكبار**، ترجمة: عبد اللطيف أبو بصل، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- بروكنر، باسكال، **بؤس الرفاهية ـ ديانة السوق وأعداؤها**، ترجمة: عبد الله السيد ولد أباه، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ١٤٢٧هـ.
- بروكمان، جون: **الإنسانيون الجدد**، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- بريجنسكي، زبغنييف، **رقعة الشطرنج العظمى ـ التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- بريجنسكي، زبغنيو، **الفوضى**، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- برير، الأب: مايكل، **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني ـ أمريكا اللاتينية**، جنوب أفريقيا، فلسطين، ترجمة: أحمد الجمل، وزياد منى، نشر دار قدمس، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
- برينتون، كرين: **تشكيل العقل الحديث**، ترجمة: شوقي جلال، العين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- بد، جون، **التوظيف بوجه أنساني**، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر، الأردن ـ عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- بدران، هدى، **الطريق من بكين**، ترجمة: نبيلة بدران، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- بدوي، عبد الرحمٰن، **خريف الفكر اليوناني**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م.
- بسيوني، محمد شريف، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

- البحر، ممدوح خليل، **حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي ـ دراسة مقارنة**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- بشير، د. الشافعي محمد، **قانون حقوق الإنسان ـ مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
- بكتيه، جان، **القانون الإنساني وحماية ضحايا الحرب**، ترجمة ونشر: معهد هنري دونان، جنيف، ١٩٨٦م.
- بلاتونوف، و. أ، **إكليل الشوك الروسي ـ التاريخ السري للماسونية ١٧٣١ ـ ١٩٩٦م**، ترجمة: مازن نفاع، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- بلو، والدن، **تفكيك العولمة ـ أفكار لاقتصاد عالمي جديد**، ترجمة: نقولا عزقول، العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- بلوم، وليم: **الدولة الشريرة ـ إساءات أمريكا لشعوب العالم**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، دار الذاكرة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- بلوم، وليم، **قتل الأمل ـ تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: د. أسعد إلياس، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- بن بيه، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، **حوار عن بعد حول حقوق الإنسان**، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- بن نبي، مالك، **بين الرشاد والتيه**، بإشراف وترجمة: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- بن نبي، مالك، **شروط النهضة**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- بن نبي، مالك، **صراع الأفكار في البلاد المستعمرة**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- بن نبي، مالك، **فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ.
- بن نبي، مالك، **في مهب المعركة**، دار الفكر، دمشق، (د، ط)، ١٤٠٢هـ.
- بن نبي، مالك، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- بودريار، جان، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- بورشيت، ويلفرد، روبوك، ديرك، **المرتزقة في أفريقيا**، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- البوطي، محمد سعيد، **على طريق العودة إلى الإسلام ـ رسم لمنهاج وحل لمشكلات**، دار الفارابي، دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٢هـ.
- بو عياد، الحاج الحسن، **الحركة الوطنية، والظهير البربري**، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- بوقرة، محمد العربي، العلم ضد العالم الثالث ـ الشركات المتعددة الجنسيات وأوهام التطور، ترجمة: د. فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- بول، هيدلي، **المجتمع الفوضوي ـ دراسة النظام في السياسة العالمية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م.
- بوليتزر، جورج، **مبادئ أولية في الفلسفة**، ترجمة: د. فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م.
- بويل، فرانسيس: **تدمير النظام العالمي ـ الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- بيجوفيتش، علي عزت، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ترجمة: محمد يوسف عدس، مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام، ألمانيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- بيجوفيتش، علي عزت، **هروبي إلى الحرية**، ترجمة: إسماعيل أبو البندورة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- بيرم، د. عيسى، **الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- بيضون، د. أحمد أمين، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**، بيسان للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- بيرو، جيل، **الكتاب الأسود للرأسمالية**، لمجموعة من الباحثين، ترجمة: د. أنطوان حمصي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- بيغ، معظم، **عدو محارب ـ رحلة مسلم بريطاني إلى معتقل غوانتانامو ذهاباً وإياباً**، ترجمة: أيهم الصباغ، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- بيليس، جون، وسميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- بيري، ج، ب، **فكرة التقدم ـ بحث في نشأتها وتطورها**.

- تايلور، فيليب، **قصف العقول ـ الدعاية للحرب منذ العالم القديم وحتى العصر النووي**، ترجمة: سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، ذو الحجة ١٤٢٠هـ.
- الترمانيني، د. عبد السلام، **القانون المقارن والمناهج القانونية المعاصرة**، جامعة الكويت، ١٤٠٠هـ.
- ترياس، أوجينيو، **التفكير في الدين الرمز والمقدس**، ترجمة: محمد العمراني، ضمن كتاب الدين في عالمنا، بإشراف: جاك دريدا، وجياني فاتيمو، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- تشرشل، ونستون، **تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان**، ترجمة: عز الدين محمود، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- تشومسكي، نعوم، **إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة**، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- تشومسكي، نعوم، **إهدار الحقيقة ـ إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية**، ترجمة: نعيمة علي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- تشومسكي، نعوم، **الدول المارقة ـ استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- تشومسكي، نعوم، **طموحات إمبريالية**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- تشومسكي، نعوم، **نزاع الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- تشومسكي، نعوم، **النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة**، ترجمة: أيمن حداد، دار الآداب بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- تشومسكي، نعوم، **النظام الدولي الجديد**، ترجمة: صفوان عكاش، دار فصلت، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- تشومسكي، نعوم، **٥٠١ سنة الغزو مستمر**، ترجمة: مي النبهان، دار المدى، دمشق، ١٩٩٦م.
- تودوروف، تزفيتان، **روح الأنوار**، ترجمة: حافظ قويعة، دار محمد علي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- تورين، الآن: **ما الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟** ترجمة: حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

- تورين، الآن، **نقد الحداثة**، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- توسان، أريك، و: مييه، دوميان، **خدعة الديون**، ترجمة: مختار بن حفصة، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- توسان، أيريك، **المال ضد الشعوب ـ البورصة أو الحياة**، ترجمة: عماد شيحة، ورندة بعث، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- تولي، جمس، **سوء تعليم المرأة في الغرب**، تلخيص: أي، جي ويلنسن، ترجمة: العربي بن رزوق، نشر مجلة البيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- توينبي، أرنولد، **تاريخ البشرية**، ترجمة: د. نقولا زيادة، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٨م.
- تيلتش، بول، **زعزعة الأساسات**، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- جاد، د. عماد، **حلف الأطلنطي ـ مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، (د.ت)، (د.ط).
- جارودي، روجيه: **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة: محمد هشام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- جارودي، روجيه: **الإرهاب الغربي**، ترجمة: سلمان حرفوش، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- جارودي، روجيه، **حوار الحضارات**، دار عويدات، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٣م.
- جاغار، أليسون، وآخرون، **الدرجة صفر للتاريخ**، أو نهاية العولمة، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- جامبل، سارة، **النسوية وما بعد النسوية**، ترجمة: أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- الجبرتي، الشيخ عبد الرحمٰن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- الجبرتي، الشيخ عبد الرحمٰن، **مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس**، تعليق: د. محمد الشريف، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- جران، بيتر، **ما بعد المركزية الأوروبية**، ترجمة: عاطف أحمد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.

- جراي، جون، **ما بعد الليبرالية ـ دراسات في الفكر السياسي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ترجمة: أحمد محمود، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- جورافسكي، أليكس، **الإسلام والمسيحية من التنافس والتصادم إلى الحوار والتفاهم**، ترجمة: د. خلف الجراد، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.
- جورج، كاثرين، **الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية**، ضمن كتاب «البدائية»، تحرير، أشلي مونتاجري، ترجمة: د. محمد عصفور، عالم المعرفة، عدد (٥٣) الكويت، ١٩٨٢م.
- جورج، فيك وويلديج، بول، **العولمة والرعاية الاجتماعية**، ترجمة: طلعت السروجي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- جوردون، **جون ستيل**، ترجمة: محمد مجد الدين باكير، إمبراطورية الثروة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- جونسون، تشالمرز، **أحزان الإمبراطورية ـ أمريكا العظمى القناع والحقيقة**، ترجمة: د. فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- جيدنز، أنطوني، **عالم جامح ـ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا**، ترجمة: عباس كاظم، وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- جيدنز، أنطوني، **الطريق الثالث ـ تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة: د. مالك أبو شهيوة، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- جيبسون، جون إس، **معجم قانون حقوق الإنسان العالمي**، ترجمة: سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمّان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- جيمسون، فريدريك، **ثقافات العولمة**، ترجمة: ليلى الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- الحارثي، فهد العرابي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل**، أسبار للدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
- الحنبلي، أحمد بن إبراهيم، **شفاء القلوب في مناقب بني أيوب**، تحقيق: ناظم رشيد، نشر وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٧م.
- حنفي، د. حسن، **مقدمة في علم الاستغراب**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

- الحوالي، د. سفر بن عبد الرحمٰن، **العلمانية نشأتها وتطورها وأثرها في الحياة الإسلامية المعاصرة**، الدار السلفية للنشر، الكويت، ١٤٠٨هـ.
- الحوراني، محمد، **عولمة التعذيب ـ خفايا سجون الديمقراطية الأمريكية**، مركز الراية للتنمية الفكرية، جدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- الخازن، جهاد، **المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون**، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- الخاطر، مبارك، **القاضي الرئيس قاسم بن مهزع ـ رجل من أرض الحياة**، طبع البحرين، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- خضر، خضر، **مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٥م.
- خفاجي، باسم، **استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام ـ قراءة في تقرير راند، ٢٠٠٧م**، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- خلف، د. محمد محمود، **حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.
- خليل، د. عماد الدين، **قالوا عن الإسلام**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- داغر، شربل، **الفن والشرق ـ الملكية والمعنى في التداول المركز الثقافي العربي**، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
- دراز، د. عبد الله، **دستور الأخلاق في القرآن ـ دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ.
- دروري، شادية: **خفايا ما بعد الحداثة**، ترجمة: د. موسى الحالول، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى.
- دريدا، جاك، **أركيولوجيا التوهم ـ انطباع فرويدي**، ترجمة: عزيز توما، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- دريدا، جاك، **أطياف ماركس**، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- دريدا، جاك، **الدين في عالمنا**، ترجمة: محمد الهلالي وحسن العمراني، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

- دريدا، جاك، **ذهنية الإرهاب ـ لماذا يقاتلون بموتهم؟**، ترجمة: بسام حجار، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- دريدا، جاك، **الصوت والظاهرة**، ترجمة: د. فتحي إنقزو، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- دريدا، جاك، **في علم الكتابة**، ترجمة: أنور مغيث، ومنى طلبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- دريدا، جاك، **ماذا حدث بعد ١١ سبتمبر**، ترجمة: صفاء فتحي، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- الدعمي، د. محمد، **الاستشراق ـ الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- الدقاق، محمد السعيد، **عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة ـ دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م.
- دوبراتشينسكي، يان، **أوروبا والمسيحية ـ المرحلة الصليبية**، ترجمة: د. كبرو لحدو، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- دوبري، ريجيس، **حياة الصورة وموتها**، ترجمة: د. فريد الزاهي، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٢م.
- دونللي، جاك، **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة: مبارك علي عثمان، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- دلوز، جيل، **نيتشه والفلسفة**، ترجمة: أسامة الحاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- دي فونتيت، فرانسوا، **العنصرية**، ترجمة: عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ديدات، أحمد، **شيطانية الآيات الشيطانية**، وكيف خدع سلمان رشدي الغرب، ترجمة: علي الجوهري، دار الفضيلة القاهرة، (د، ط) ١٩٩٠م.
- ديلو، ستيفن، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: ربيع وهبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ديورانت، ول، **قصة الحضارة**، ترجمة: د. زكي نجيب محفوظ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- ديورانت، ول، **قصة الفلسفة**، ترجمة: د. فتح الله المشع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الرابعة.

- اللورد دينج، **آفاق القانون في المستقبل**، ترجمة: هنري رياض، دار ابن زيدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- راسينييه، بول، **ترهات أوليسيوس**، ترجمة: هشام حداد، دار الذاكرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- رامونيه، إينياسيور، **حروب القرن الواحد والعشرين ـ مخاوف ومخاطر جديدة**، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- الربيعي، فاضل، **ما بعد الإستشراق ـ الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليات البيضاء**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- رسل، برتراند، **أثر العلم في المجتمع**، ترجمة: سمير عبده، دار التكوين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- رسل، برتراند، **حكمة الغرب**، ترجمة: د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
- الرشيدي، أحمد، **حقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- رمضان، د. أحمد السيد علي، **المادية في الفكر الفلسفي**، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص٨٧.
- رمضان، عصام صادق، **المعاهدات غير المتكافئة في القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ط) ١٩٧٨م.
- روبنز، بروس، **الإحساس بالعولمة ـ التعاون الدولي في مأزق**، ترجمة: عاطف عبد الحميد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- روجرز، ب، ج، **تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م**، ترجمة: د. يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- روسو، جان جاك، **العقد الاجتماعي ـ أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة: عادل زعيتر، نشر مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- رونوفن، بيير، **التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه**، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ريان، **النسوية والمواطنة**، ترجمة: أيمن بكر، سمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- ريجيس، أد، **بيولوجيا الجحيم ـ التاريخ السري لأمريكا في الحرب الجرثومية**، ترجمة: أحمد فوزي عبد الحميد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ريد، دوغلاس، **الجدل حول صهيون**، ترجمة: أديب فارس، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ريفيرو، أوزوالدو دي، **خرافة التنمية الاقتصادية**، ترجمة: نقولا عزقول، الشركة العالمية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ريكور، بول: **بعد طول تأمل**، ترجمة: فؤاد مليت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- ريكور، بول، **الذات عينها كآخر**، ترجمة: د. جورج زيناتي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى.
- ريكور، بول، **صراع التأويلات ـ دراسات هيرمينوطيقية**، ترجمة: منذر عياشي، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ريكور، بول، **فلسفة الإرادة ـ الإنسان الخطّاء**، ترجمة: عدنان نجيب الدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ريكور، بول، **نظرية التأويل ـ الخطاب وفائض المعنى**، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- زانغي، كلود، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، ترجمة: فوزي عيسى، مكتبة لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- زقزوق، محمود، **الإستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**، دار المعارف، القاهرة (د.ت).
- زلوم، عبد الحي، **نُذر العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- الزيات، أحمد حسن، **وحي الرسالة ـ فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع**، دار الثقافة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٠٤هـ.
- زيغلر، د. جان، **سادة العالم الجدد**، ترجمة: د. محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

- ستانيوس، غروس، **العلم في منظوره الجديد**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٧٢)، الكويت، ١٩٨٣م.
- سترومبرج، رونالد، **تاريخ الفكر الأوروبي الحديث**، ترجمة: د. أحمد الشيباني، دار القارئ العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- ستووب، كريس دي، **تجارة النساء في أوروبا**، ترجمة: ربى النحاس، الأهالي للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ستودارد، لوثروب، **حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة: عجاج نويهض، مع حواشي وتعليقات الأمير شكيب أرسلان، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٤هـ.
- سرور، أحمد فتحي، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- سعيد، إدوارد، **الإستشراق ـ المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م.
- سعيد، إدوارد، **الأنسنية والنقد الديمقراطي**، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى.
- سعيد، إدوارد، **الآلهة التي تفشل دائماً**، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الكتاب العربي، دمشق ـ القاهرة، (د. ت).
- سعيد، إدوارد، **تغطية الإسلام**، ترجمة: د. محمد عناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- سعيد، إدوارد، **الثقافة والإمبريالية**، ترجمة: كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
- سعيد، إدوارد، **فرويد وغير الأوروبيين**، ترجمة: فاضل جتكر، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى.
- سعيد، إدوارد، **المثقف والسلطة**، ترجمة: محمد عناني، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- سعيد، بسطامي محمد، **مفهوم تجديد الدين**، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- سكاهيل، جريمي، **بلاكووتر ـ أخطر منظمة سرية في العالم**، ترجمة ونشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- سكاون، بيتر، **أمريكا الكتاب الأسود**، ترجمة: أيناس أبو حطب، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- سمايرز، جووست، **الفنون والآداب تحت ضغط العولمة**، ترجمة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- سميل، ر. سي، **الحروب الصليبية**، ترجمة: سامي هاشم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- سوندرز، فرانسيس ستونر، **من الذي دفع للزمار ـ الحرب الباردة الثقافية**، ترجمة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.
- سبونفيل، أندره كونت، **هل الرأسمالية أخلاقية؟**، ترجمة: بسام حجار، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- السلومي، د. محمد بن عبد الله، **ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب**، نشر مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- شاتليه، فرنسوا، **تاريخ الأيدلوجيات ـ وهي مجموعة دراسات**، ترجمة: د. أنطوان حمصي، نشر وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٧م.
- شاتليه، فرانسوا، وآخرون، **معجم المؤلفات السياسية**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- شات، هاري، **الديمقراطية الجديدة ـ بدائل لنظام عالمي ينهار**، ترجمة: عبد الرحمٰن أياس، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- شترايز، جوزيف، **الأصول الوسيطة للدولة الحديثة**، ترجمة: محمد عيتاني، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- شكري، محمد عزيز، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دار الفكر، ضمن سلسلة، حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- شكري، شيرين، **المرأة والجندر في الوطن العربي ـ إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- شوسودوفسكي، ميشيل، **عولمة الفقر**، ترجمة: جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- شلبي، د. عبد الودود، **حقائق ووثائق عن الحركات التنصيرية في العالم الإسلامي**، الدار السعودية للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- الشيشاني، عبد الوهاب بن عبد العزيز، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة**، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- شيفر، جان ماري، **الفن في العصر الحديث ـ الإستطيقيا وفلسفة الدين**، ترجمة: د. فاطمة الجيوشي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٦م.
- شيللر، هيربرت، **المتلاعبون بالعقول ـ كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهير بخيوط الرأي العام؟**، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، ١٩٩٩م.
- صالح، هاشم، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، نشر دار الطليعة ورابطة العقلانيين العرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، بيروت.
- صفدي، مطاع: **نقد الشر المحض ـ نظرية الاستبداد في عتبة الألفية الثالثة**، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- صفدي، مطاع، **نقد الشر المحض**، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- صفدي، مطاع، **نقد العقل الغربي ـ الحداثة ما بعد الحداثة**، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م.
- صفدي، مطاع، **فلسفة الحداثة السياسية**، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- صفدي، مطاع، **نظرية القطيعة الكارثية**، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- الصوري، وليم، **تاريخ الحروب الصليبية**، ترجمة: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- طحان، د. أحمد، **عولمة الفجور ـ كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان**، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- عارف، نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية: نموذج للتحيز في العلوم السياسية**، ضمن كتاب إشكالية التحيز ـ محور العلوم الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- عاشور، د. سعيد عبد الفتاح، **تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١م.

- عباس، فضل، **الفرويدية ونقد الحضارة الغربية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- عبد الحكيم، منصور، **دولة فرسان مالطا وغزو العراق**، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- عبد الحميد، شاكر، **عصر الصورة ـ السلبيات والايجابيات**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- عبد الرحمٰن، طه، **الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- عبد الرحمٰن، طه: **روح الحداثة ـ المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- عبد الرحمٰن، طه، **سؤال الأخلاق ـ مساهمة في النقد الأخلاقي للحضارة الغربية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- عبد الرحمٰن، طه، **الفلسفة والترجمة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة ثانية، ٢٠٠٠م.
- عبد الرحمٰن، طه، **فقه الفلسفة ـ ٢ ـ القول الفلسفي، المفهوم والتأثيل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- العبد الكريم، د. فؤاد، **العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية**، سلسلة كتاب البيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- عبد الغني، مصطفى، **المستشرقون الجدد ـ دراسة في مراكز الأبحاث الغربية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- عبد المنعم، هويدا محمد، **العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان**، طبع على نفقة المؤلفة، القاهرة، بدون رقم طبعة، ٢٠٠٦م.
- عبد المولى، محمود، **العالم الثالث ونمو التخلف**، الدار العربية للكتاب، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- عبد الله، د. عبد الله عثمان، **أيدلوجيا العولمة**، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- العجة، ناهد طلاس، **العولمة ـ محاولة في فهمها وتجسيدها**، ترجمة: هشام حداد، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- العريني، د. السيد الباز، **الحضارة والنظم الأوروبية في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، بيروت.

- عزوز، محيي الدين، **اللامعقول وفلسفة الغزالي**، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٨م، (د. ط).
- العزيزي، خديجة، **الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي**، دار بيسان، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- العظمة، د. عزيز، **العلمانية من منظور مختلف**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- عمارة، د. محمد، **الفاتيكان والإسلام ـ أهي حماقة أم عداء؟؟**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- عمارة، محمد، **في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- العماري، د. أحمد، **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- العوا، د. عادل، **القيمة الأخلاقية**، مطبعة جامعة دمشق، بدون تاريخ طبع.
- غايات، نيكولاس، **قرن أمريكي آخر**، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- الغذامي، د. عبد الله، **الثقافة التلفزيونية ـ سقوط النخبة وبروز الشعبي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- الغذامي، د. عبد الله، **المرأة واللغة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- غراب، د. أحمد عبد الحميد، **رؤية إسلامية للإستشراق**، المنتدى الإسلامي، لندن، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
- الغزالي، الشيخ محمد، **الاستعمار أحقاد وأطماع**، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م.
- الغزالي، محمد، **قذائف الحق**، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- غودمان، آيمي، **حكام مارقون ـ النفط والإعلام في قبضة السياسة**، ترجمة: فادي أديب، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- غيلنر، أرنست، **ما بعد الحداثة والعقل والدين**، ترجمة: معين الإمام، دار المدى، دمشق، ٢٠٠١م.
- فاضل، د. صدقة يحيى، **الفكر السياسي الغربي ـ دراسة في الأصول والمبادئ**، مكتبة مصباح، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- فالدهايم، كورت، **الرد**، ترجمة: د. عصام الخضراء، و: د. نبيل حيدري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- فانون، فرانز، **لأجل الثورة الإفريقية**، ترجمة: ماري وديالا طوق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- فرانك، جي ـ وآخرين، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ ـ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- فرج، د. توفيق حسن، **المدخل للعلوم القانونية ـ النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق**، مكتبة مكاوي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م.
- فرجسون، نيل، **الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية**، ترجمة: معين محمد الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- فرجيس، جاك، **جرائم الدولة ـ الكوميديا القضائية**، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- فروم، إريك، **تشريح التدميرية البشرية**، ترجمة: محمود الهاشمي، وزارة الثقافة السورية، دمشق.
- فريدمان، بينوا، وهارش، غي، **فلسفة القانون**، ترجمة: محمد وطفه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- فضل الله، محمد صادق، **المراودة الفكرية بين الإسلام والغرب**، دار الأمير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- فوديل، جورج، و: دلفولفيه، بيار، **القانون الإداري**، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- فوستر، هنري، **نشأة العراق الحديث**، ترجمة: سليم طه التكريتي، دار الفجر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- فوشون، الان، فرنه، دانيال، **أمريكا المسيحانية ـ حروب المحافظون الجدد**، ترجمة: موريس شربل، جروس برس للطباعة، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- فوكا، صوفيا، **ما بعد الحركة النسوية**، ترجمة: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- فوك، يوهان، **تاريخ حركة الإستشراق ـ الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين**، تعريب: عمر لطفي العالم، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- فوكو، ميشيل، **إرادة المعرفة**، ترجمة: مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى.
- فوكو، ميشيل، **استعمال اللذات**، ترجمة: جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى.
- فوكو، ميشيل، **الإنهمام باللذات**، ترجمة: جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى.
- فوكو، ميشيل، **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**، ترجمة: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- فوكو، ميشيل، **حفريات المعرفة**، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م.
- فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- فوكو، ميشيل: **المراقبة والمعاقبة ـ ولادة السجن**، ترجمة: علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- فوكو، ميشيل، **يجب الدفاع عن المجتمع ـ دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس**، ترجمة: الزواوي بغورة، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- فوكوياما، فرنسيس: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: د. فؤاد شاهين ورفاقه، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تحديد للطبعة، ١٩٩٣م.
- فولغين، ف، **فلسفة الأنوار**، ترجمة: هنرييت عبودي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- فيرو، مارك، **السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار**، ضمن كتاب: الاستعمار الكتاب الأسود ١٦٠٠ ـ ٢٠٠٠م، جمع: مارك فيرو، ترجمة: محمد صبح، دار قدمس، بيروت (د.ط).
- فيشتريش، كريستا، **المرأة والعولمة**، ترجمة: د. سالمة صالح، دار الجمل، كولونيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- فيشر، هربرت، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث ـ من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية**، ترجمة: د. زينب عصمت راشد، ود. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- فيورباخ، **أصل الدين**، ترجمة: د. أحمد عبد الحليم عطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

- قاسم، جميل، **المختلف والمؤتلف**، منشورات الآن، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- قاسم، قاسم عبده، **ماهية الحروب الصليبية ـ الأيدلوجية، الدوافع**، النتائج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد (١٤٩)، شوال١٤١٠م.
- قرم، جورج، **شرق وغرب ـ الشرخ الأسطوري**، ترجمة: ماري طوق، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- كار، وليم، **اليهود وراء كل جريمة**، ترجمة: خير الله طلفاح، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- كاسترو، فيدل، **العولمة الإمبريالية**، ترجمة: عبد الرحمٰن إياس، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- كامل، مجدي، بلاك ووتر، **جيوش الظلام ـ المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب ـ بزنس الموت على الطريقة الأمريكية**، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- كامل، مجدي، **مجوهرات العائلة ـ وثائق العار الأمريكية**، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- كانت، عمانويل، **تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، دار الجمل، كولونيا ـ ألمانيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- كانت، أمانويل، **نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالمي**، ترجمة: عبد الرحمٰن بدوي، ضمن مجموعة كتب في النقد التاريخي، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٦٣م.
- كروسيه، رينيه، **الحروب الصليبية ـ صراع الشرق والغرب**، ترجمة: أحمد ايبش، دار قتيبة للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- كفالجيت، سنغ، **عولمة المال**، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- كواكو، د. جان مارك، **الشرعية والسياسة ـ مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية**، ترجمة: د. خليل الطيار، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان ـ الأردن، (د.ط)، (د، ت).
- كونزمان، بيتر وآخرون، **أطلس الفلسفة**، ترجمة: د. جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

- كي، ويلسون براين، **خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام**، ترجمة: محمد الواكد، الأوائل للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- كيسنجر، هنري، **الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- كيسنجر، هنري، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ـ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: هند بهلول، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- كيرك، أفونسو دلبو، **المذكرات الكاملة لنائب الملك البرتغالي في الهند**، ترجمة: د. عبد الرحمٰن الشيخ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- كيره، حسن، **المدخل إلى القانون العام**، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م.
- كين، ديفيد، **حرب بلا نهاية ـ وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، ترجمة: معين الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- كيندي، بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة: مالك البديري، الدار الأهلية، عمّان ـ الأردن، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- كيلي، جون، **بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠م**، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمَان، (د، ط)، (د، ت).
- لاس كازاس، المطران، برتولومي، **مذابح الهنود الحمر ـ رسائل المطران: برتولومي لاس كازاس**، مراجعة وتصدير: د. محمد بن أحمد الحسيني، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- لالاند، أندريه، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
- لاندوا، سول، **الإمبراطورية الاستباقية ـ الدليل إلى مملكة بوش**، ترجمة: ليلى نابلسي، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- اللاوندي، د. سعيد، **الإسلاموفوبيا ـ لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟**، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- لبيب، الطاهر، **صورة الآخر العربي ناظراً ومنظوراً إليه ـ مجموعة دراسات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- لكلرك، جيرار، **الأنثربلوجيا والاستعمار**، ترجمة: د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

- لوبون، غوستاف، **سر تطور الأمم**، ترجمة: أحمد زغلول باشا، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- لورنس، هنري، **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ـ الإستشراق المتأسلم في فرنسا**، ترجمة: بشير السباعي، دار شرقيات للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ليدل، ليوبولد، **أسرار الفاتيكان ـ قضية ليدل**، ترجمة: تحسين حجازي، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- لومبا، آنيا، **في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية**، ترجمة: محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- لونجلي، كليفورد، **الشعب المختار ـ الأسطورة التي شكلت انجلترا وأمريكا**، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ماراتوس، جولي، **وأخريات، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي ـ دليل تدريبي**، إعداد وتحرير النسخة العربية: د. آمال عبد الهادي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، (د، ت).
- مارتين، هانس بيتر، وشومان، هارولد، **فخ العولمة**، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- مارس، جيمس، **الحكم بالسر ـ التاريخ السري بين الهيئة الثلاثية والماسونية والأهرامات الكبرى**، ترجمة: محمد منير أدلبي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- مارسدن، جورج، **كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والايفانجليكانية؟**، ترجمة: نشأت جعفر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- مارشال، بيتر، **الدبلوماسية الفاعلة**، ترجمة: أحمد الجمال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ماركيز، هربرت، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
- ماركيز، هربرت، **نظرية الوجود عند هيجل**، ترجمة: إبراهيم فتحي، نشر دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- مبارك، د. سعيد عبد الكريم، **أصول القانون**، جامعة بغداد، ١٤٠٢هـ.
- مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية ـ مصطلحات ومفاهيم**، دار المعارف، حمص، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- محمصاني، صبحي، **أركان حقوق الإنسان**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- محمود، ضاري خليل، ويوسف، باسيل، **المحكمة الجنائية الدولية ـ هيمنة القانون أم قانون الهيمنة**، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- المسدي، عبد السلام، **العولمة والعولمة المضادة**، دار سطور، القاهرة، ١٩٩٩م.
- المسفر، محمد بن صالح، **المنظمات الدولية ـ خلفيات النشأة والمبادئ**، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٧م.
- المسكيني، فتحي، **نقد العقل التأويلي ـ أو فلسفة الإله الأخير**، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- المسيري، عبد الوهاب **الحداثة وما بعد الحداثة**، سلسلة حوارات القرن الجديد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- المسيري، عبد الوهاب، **دفاعاً عن الإنسان ـ دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- المسيري، عبد الوهاب، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- المسيري، عبد الوهاب، **العلمانية تحت المجهر**، سلسلة حوارات القرن الجديد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- المسيري، عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- المسيري، عبد الوهاب، **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، دار الشروق، القاهرة.
- المسيري، عبد الوهاب، **نهاية التاريخ ـ دراسة في بنية الفكر الصهيوني**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- مصطفى، د. نادية محمود، **العلاقات الدولية في الإسلام ـ مدخل القيم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- مطبقاني، مازن، **الإستشراق المعاصر من منظور الإسلام**، دار أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- المظفر، محمود، **الثروة المعدنية وحقوق الدولة والفرد فيها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- مكيافيللي، نيقولو، **الأمير**، تعريب: خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٠٥هـ.
- مناع، هيثم، **الإمعان في حقوق الإنسان ـ موسوعة عالمية مختصرة**، نشر دار الأهالي دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- مناع، هيثم، **مستقبل حقوق الإنسان ـ القانون الدولي وغياب المحاسبة**، نشر دار الأهالي دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- المنجرة، المهدي، **الحرب الحضارية الأولى**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م.
- المنجرة، المهدي، **الإهانة في عهد الميغا إمبريالية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- منصور، أحمد، **سقوط الحضارة الغربية ـ رؤية من الداخل**، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- منصور، أحمد، **معركة الفلوجة ـ هزيمة أمريكا في العراق**، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠٨م.
- مول، أبراهام، **الفكر التقني**، مطبوع ضمن مداخل الفلسفة المعاصرة، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ميتشيل، دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- ميرل، مارسيل، **العلاقات الدولية المعاصرة ـ حساب ختامي**، ترجمة: د. حسن نافعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ميشو، إيف، **ما الإنساني؟ ـ وهو مجموعة أبحاث لعدد من المفكرين**، وترجمه عدة مترجمين، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ميشو، إيف، **ما الثقافة؟**، وهو مجموعة أبحاث لعدد من المفكرين، وترجمه عدة مترجمين نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- مينوا، جورج، **الكنيسة والعلم ـ تاريخ الصراع بين العقل الديني والعقل العلمي**، ترجمة: موريس جلال، دار الأهالي، دمشق، الطبعة الأولى.
- نائير، سامي، **الإمبراطورية في مواجهة التنوع**، ترجمة: دلال حمدان، دار الفارابي، بيروت، (د، ت)، (د، ط).

- ناصف، مصطفى، **بعد الحداثة ـ صوت وصدى**، النادي الأدبي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ندوة نظمها مركز الدراسات العربي الأوروبي، **العالم العربي والإسلامي وحقوق الإنسان**، نشر وترجمة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- النفيسي، د. عبد الله، **هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه؟**، ـ ضمن كتاب الإسلام والغرب ـ نحو عالم أفضل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- نوريس، كريستوفر، **التفكيكية ـ النظرية والتطبيق**، ترجمة: رعد عبد الجليل، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- نوريس، كريستوفر، **ما بعد الحداثة ـ المثقفون وحرب الخليج**، ترجمة: د. عابد إسماعيل، نشر دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- نيتشة، فريدريك، **عدو المسيح**، ترجمة: جورج ديب، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- نيتشة، فريدريك، **العلم الجذل**، ترجمة: سعاد حرب، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- نيتشة، فريدريك، **الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي**، ترجمة: سهيل القش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.
- نيتشة، فريدريك، **هذا الإنسان**، ترجمة: مجاهد عبد المنعم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- نيتشة، فريدريك، **ما وراء الخير والشر ـ تباشير فلسفة المستقبل**، ترجمة: جيزيلا حجار، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- النيرب، باسل يوسف، **قتل الشهود ـ الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية العربية**، غيناء للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- هابرماس، يورغن، **بعد ماركس**، ترجمة: محمد ميلاد، دار الحوار، اللاذقية ـ سوريا، الطبعة الأولى.
- هابرماس، يورغن، **الحداثة وخطابها السياسي**، ترجمة: جورج تامر، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- هابرماس، يورغن، **العلم والتقنية كإيديلوجيا**، ترجمة: حسن صقر، منشورات دار الجمل، كولونيا ـ ألمانيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

- هابرماس، يورغن، **مستقبل الطبيعة الإنسانية ـ نحو نسالة ليبرالية**، ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- هابرماس، يورغن، **المعرفة والمصلحة**، ترجمة: حسن صقر، دار الجمل، كولونيا، ٢٠٠١م.
- هارتمان، ل، م، وباراكلاف، ج، **الإمبراطورية في العصور الوسطى ـ فكرة وحقيقة**، ترجمة: د. جوزيف نسيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٤م.
- هارد، مايكل، ونيغري، أنطونيو، **إمبراطورية العولمة الجديدة**، تعريب: فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- هارفي، ديفيد، **حالة ما بعد الحداثة**، ترجمة: د. محمد شيّا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- هارفي، ديفيد، **الليبرالية الجديدة ـ موجز تاريخي**، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- هازار، بول، **الفكر الأوربي في القرن الثامن عشر ـ من مونتيسكو إلى ليسنج**، ترجمة: محمد غلاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٤م.
- هازار، بول، **أزمة الضمير الأوروبي**، ترجمة: جودت عثمان، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٤م.
- هاغمن، لودفيغ، **مسيحية ضد الإسلام ـ حوار انتهى إلى الإخفاق**، ترجمة: محمد جديد، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- **استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر**، جمع: إيلين هاغوبيان، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- هانتنغتون، صموئيل، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك أبو شهيوة وآخر، نشر الدار الجماهيرية، مصراته، ليبيا، ١٩٩٩م.
- هانتنغتون، صموئيل، **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة: شوقي جلال، مجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- هانتنغتون، صموئيل، **الإسلام والغرب آفاق الصدام**، ترجمة: مجدي شرش، مكتبة مدبول القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- هاليبر، رون، **العقل الإسلامي في مواجهة عصر الأنوار في الغرب ـ الجهود الفلسفية عند محمد أركون**، ترجمة: جمال شحيد، دار الأهالي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- هايدجر، مارتن، **كتابات أساسية**، ترجمة: إسماعيل المصدق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- هتشنز، كرستفر، **محاكمة هنري كسنجر**، ترجمة: فريد الغزي، قدمس للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- هرنانديز، أنطونيو، **إمبراطورية الحرية**، ترجمة: أحمد توفيق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- هميلفارب، غيرترود، **الطرق إلى الحداثة ـ التنوير البريطاني**، والتنوير الفرنسي، والتنوير الأمريكي، ترجمة: د. محمود سيد أحمد، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٩م.
- هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودورف، **جدل التنوير ـ شذرات فلسفية**، ترجمة: جورج كتورة، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- هوفمان، مراد، **خواء الذات والأدمغة المستعمرة**، ترجمة: عادل المعلم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- هوفمان، مراد، **الرحلة إلى الإسلام**، ترجمة: محمد سعيد دباس، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- هوبزباوم، إريك، **عصر الثورة**، ترجمة: د. فايز الحمارنة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- هولاند، مارتن، **الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث**، ترجمة: صالح فرحان الصالح، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٦م.
- هوكس، ديفيد، **الأيدلوجية**، ترجمة: إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة،، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- هول، ريتشارد، **إمبراطورية الرياح الموسمية**، ترجمة: كامل يوسف حسن، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- هيجل، فليهليم فريدريك، **فنوميلوجيا الروح**، ترجمة: ناجي العونلي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- هيجل، فليهليم فريدريك، **أصول فلسفة الحق**، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- هيرتس، نورينا، **السيطرة الصامتة ـ الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة: صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- وردم، باتر محمد علي، **العولمة ومستقبل الأرض**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م.
- وهبه، مراد، **المعجم الفلسفي**، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ولد أباه، السيد، **اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الجديدة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ولد إباه، السيد، **التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو**، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ولسون، كولون، **اللامنتمي**، ترجمة: أنيس زكي حسن، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ولسون، كولون، **ما بعد اللامنتمي**، ترجمة: يوسف شرور، دار الآداب، بيروت، طبعة سادسة.
- ولسون، كولون، **سيكولوجية العنف**، ترجمة: مالك الأيوبي، الدار الأهلية، عمّان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- وليامز، جيمس، **ليوتار ـ نحو فلسفة ما بعد الحداثة**، ترجمة: إيمان عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- وليامز، جيسيكا، **٥٠ حقيقة ينبغي أن تغير العالم**، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ووديويس، أنتوني، **حقوق الإنسان من منظور عصري**، ترجمة: محمد المغربي، الفجر للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- وودز، نجير، **الاقتصاد السياسي للعولمة**، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- وولش، ديفيد، **عصر ما بعد الأيدلوجيا**، ترجمة: سامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- ويسمان، فابريس، ومنظمة أطباء بلا حدود: **في ظل حروب عادلة ـ العنف والسياسة والعمل الإنساني**، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- يانج، روبرت، **أساطير بيضاء ـ كتابة التاريخ والغرب**، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- يحيى، حسب الله، **ثقافة الإرهاب والعولمة**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

- يسري، د. إبراهيم، **فلسفة الأخلاق لدى نيتشه**، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- يفوت، سالم، **فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- يكن، فتحي، **العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر**، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عشرة، ١٤١٨هـ.
- ينكوف، دوبر، **الفرويديون الجدد ـ محاولة لاكتشاف الحقيقة**، ترجمة: محمد يونس، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- يوسف، د. جوزيف نسيم، **دراسات في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،(د، ط)، ١٩٨٤م.
- يوسف، د. جوزيف نسيم، **الإسلام والمسيحية وصراع القوى بينهما**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

الدوريات والصحف والمجلات:

أ ـ المجلات والدوريات:

- أعداد مختلفة من مجلة الاجتهاد.
- مجلة إسلامية المعرفة.
- مجلة الأهرام العربي.
- أعداد مختلفة من مجلة البيان.
- مجلة التسامح.
- مجلة التعاون الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي.
- أعداد مختلفة من مجلة الثقافة العالمية الكويتية.
- مجلة جامعة أم القرى.
- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مجلة ديوجين الصادرة عن منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).
- مجلة السياسة الدولية.
- شؤون الشرق الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت.
- المجلة العربية للدراسات الأمنية.
- مجلة العصور الصادرة عن دار المريخ.
- مجلة فصول.

- مجلة الفيصل.
- أعداد مختلفة من مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية.
- مجلة القانون العام وعلم السياسة. (وهي باللغة الفرنسية وتترجم إلى العربية) وتقوم بنشرها المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- مجلة الكرمل.
- أعداد مختلفة من مجلة المجتمع.
- مجلة المنار الجديد.
- مجلة المنهل.
- مجلة المجلة.
- مجلة «الوطن العربي».
- أعداد مختلفة من مجلة المستقبل العربي.
- أعداد مختلفة من مجلة النيوزويك ـ الطبعة العربية.

ب ـ الصحف، وهي تتكون من أعداد متفرقة من الصحف التالية:

- صحيفة الحياة اللندنية.
- صحيفة الشرق الأوسط.
- صحيفة الوطن السعودية.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة